

# الفناوى الهندية المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مناصب الإمام الأعظم  
أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهامة مولانا الشيخ نظام  
وجهاة من علماء الهند الأعظم

قريبه وصديقه  
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

مكتبة أبي بكر  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

# الفناوی الهندیة

المعروفة بالفناوی العالمکیرة

فی مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تألیف  
العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام  
دعوات من عاصم الهند الأعظم

فیض وصوفی  
عبد اللطیف حسن عبد الرحمن

الجزء السادس

مکتبہ صوفیہ علویہ کتب خانہ الہیہ  
الہ آباد - الہ آباد - الہ آباد - الہ آباد - الہ آباد  
الہ آباد - الہ آباد - الہ آباد - الہ آباد - الہ آباد

مکتبہ صوفیہ  
محمد علی بیگ  
دار الکتب العلمیہ  
بیروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
النسخ أو كتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو أي حاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على أسطوانات حاسوبية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'éditer, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D., ordinateur toute  
production écrite, entière ou partielle,  
sans l'autorisation écrite de l'éditeur.

الطبعة الأولى  
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رسم الطوابع: سحر البستاني، نائلة ملكوت  
صانف وفكس: ٣٦١٣٧٨ - ٣٦١٣٧٩ - ٣٦١٣٨٠  
استموني بريد: ١١ - بيروت، كينش

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah  
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zail, Bahary St., Makart Bldg. 1st Floor  
Tel. & Fax: 00 (961) 33 37 43 43 - 36 61 35 - 36 43 90  
P.O.Box: 11 - 9614 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah  
Beirut - Liban

Ramel Al-Zail, Rue Bahary, Im. Makart, 1ère Étage  
Tel. & Fax: 00 (961) 33 37 43 43 - 36 61 35 - 36 43 90  
B.P. 11 - 1424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7491-2682-5



<http://www.al-kutub.com/>

e-mail: [info@al-kutub.com](mailto:info@al-kutub.com)  
[info@al-kutub.com](mailto:info@al-kutub.com)  
[info@al-kutub.com](mailto:info@al-kutub.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الجنایات وفيه سبعة عشر باباً

### الباب الأول في تعريف الجنایة وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن<sup>(١)</sup> في عرف الفقهاء يراد بإطلاق اسم الجنایة الفعل في النفس والأطراف كذا في التبيين، والاول يسمى قتلاً وهو فعل من العباد تزول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العناية، الجنایة على نوعين: أحدهما: بوجوب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجب وما يوجب القصاص فهو على نوعين: أحدهما: في النفس والآخر فيما دون النفس كذا في فتاوى فاضليخان، القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب<sup>(٢)</sup> والفراد به أنواع: القتل بغير حق مما يتعلق به الأحكام أما العمد: فما تعمد ضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كمشد الحطب والحجر وليطة القصب وانتار كذا في الكافي، وموجب ذلك المائم والفود إلا أن يعرف الأولياء أو يصاخوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية، ومن حكمه حرمان الميراث ووجوب المال به عند التراضي أو عند تعذر إيجاب القصاص للشبهة، كذا في شرح المبسوط، وشبه العمد: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا ضربه بحجر عظيم أو خشيعة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به عالماً والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النضرات، وموجب عني القولين الإثم والكفارة وكما أنه تحرير رقية مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغنضة على العاقلة كذا في الكافي، وهذا التغليب إنما يظهر في امتثال الإبل إذا وجدت الدية معها لا من شيء آخر ومن موجب شبه العمد أيضاً حرمان الميراث، كذا في شرح المبسوط. وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القنطوري في كتابه: ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحبص، وأخطأ على نوعين: خطأ في القصد وهو أن يرمي شخصاً بظنه صيداً فإذا هو آدمي أو بظنه حربياً فإذا هو مسلم، وخطأ في الفعل أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية، وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحرير الميراث وسواء قتل مسلماً أو ذمياً في وجوب الدية والكفارة ولا مائم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة، في المنقبي عن محمد رحمه الله تعالى إذا تعددت شيئاً من إسان فأصبحت شيئاً آخر منه سوى ما تعمدته فهو عمد محض، وإن أصبت غيره يعني غير ذلك الإنسان فهو خطأ قال هشام: تفسير هذا رجل تعمد أن يضرب يد رجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فأبان رأسه وقتله فهو عمد وفيه

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء إلخ: أي في هذا الكتاب وإلا صغائر التي لم تتعلق بنفس آدمي ولا طرفه مع إطلاق الفقهاء عليها الجنایة كما في الشربلانة، (٢) قوله والمراد به إلخ: أي فلا يرد على المحصر القتل المادون فيه شرعاً كقصاص ورحم وحمل، القتل حرمي أم مصححه.



القتل، ولو أراد به هذا الرجل فأصاب عنق غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة، في البقالي إذا قصد رأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الأرض في ماله لأنه تعمد ضربه، ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فأراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فأبانتها فضمنان في ماله لأنه عمد محض ولا قصاص فيه لأنه كان له أن يقطع كفه، ولو رمى قلنسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ، قال هشام: قلت رجل رمى إنساناً بسهم فاختلأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الإنسان وقتله قال: هذا خطأ، ولو لوى ثوباً فضرب به رأس رجل فشجه موضحة فهو عمد، ولو مات من ذلك صار خطأ، ذكره في العيون كذا في المحيط، وأما ماجرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم يتقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي، وكمن سقط من سطح على إنسان فقتله أو سقط من يده لينة أو خشية وأصاب إنساناً وقتله أو كان على دابة فوطئت دابته إنساناً هكذا في المحيط، وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة، وأما القتل بسبب فمثل حفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي، ولو وطئت دابته إنساناً فقتلته وهو سائقها أو قائدها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات، وموجه إذا نلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي، والله أعلم.

### الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل

يقتل الحر الحر كذا في الكنز، ويقتل الذكور بالأنثى والأنثى بالذكر كذا في الخلاصة، ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفصل الثامن، ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيه خان، ويقتل المسلم بالذمي ويقتل الذمي بالذمي كذا في الكافي، والذمي إذا قتل ذمياً ثم أسلم القاتل فإنه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط، ولا يقتل المسلم والذمي بحربي دخل دارنا بأمان كذا في النبيين، ولا يقتل مستامن بمستامن في ظاهر الرواية كذا في المحيط، مسلم قتل مرتد أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم إذا قتل مسلماً وهما داخلان دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه: عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيه خان، ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي، رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وإن كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة، ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمد الصبي وخطؤه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا ولا يحرم من الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون إذا قتل في حال جنونه نظير الجنون في الصبي هكذا في المحيط، ويقتل الصحيح وسليم الأطراف بالمريض وناقص الأطراف صورة أو معنى كالأشل ونحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيه خان، القاطني إذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع إلى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحساناً ونجب عليه الدية كذا في الخلاصة، ولو جن القاتل بعدما قضى بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيه خان، في العيون

وإذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل: لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في القياس: يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية، وفي فتاوى الصغرى من یجن ویضیق إذا قتل إنساناً في حالة الإنفاة یقتل كالصحيح فإن جن بعد ذلك إن كان الجنون مطبقاً سقط القصاص وإن كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة، وفي المنتقى رجل قتل رجلاً ثم عته وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فإني استحسن أن لا أقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحبط، ومن وجب عليه القصاص إذا مات سقط القصاص كذا في الهداية، ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجد وإن علا والجدة وإن علت من قبل الآباء أو الأمهات كذا في فتاوى قاضیخان، ولا یقتل الرجل بابنه والجد من قبل الرجال والنساء وإن علا في هذا بمنزلة الأب وكذا الوالدة والجدة من قبل الأب والأم قريت أو بعدت كذا في الكافي، ثم على الآباء والأجداد الدية بقتل الابن عمداً في أموالهم في ثلاث سنين وإن كان الموالد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطأ ولا كفارة عليه في العمد عندنا وإن كان الولد مملوكاً لإنسان قتلته أبوه عمداً فلا قصاص عليه لمولاه هكذا في شرح المبسوط، ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وإن سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضیخان، أخوان لأب وأم قتل أحدهما أباهما عمداً والآخر أمهما روي عن أبي يوسف رحمه الله: أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين إذا لم يكن للمقتولين وارث سراهما كذا في فتاوى قاضیخان، ولا یقتل الرجل بعبد ولا مذبذبه ولا مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا یقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية، ويقتل العبد بمولاه كذا في فتاوى قاضیخان، رجل قتل عبد الوقف لا یجب القصاص كذا في الخلاصة، ولا یقتل شريك من لا قصاص عليه كالأب والأجنبي والعماد والخاطيء والصغير والكبير كذا في التارخانية ناقلاً عن التهذيب، وكالأجنبي إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضیخان، إذا اشترك الرجلان في قتل رجل أحدهما بعضاً والآخر بحدیة فلا قصاص على واحد منهما ويجب للمال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما فيما لزمه من نصف الدية يجعل كالشرف به فتصف الدية على صاحب الحدیة في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلة كذا في شرح المبسوط، القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأبید إذا قتل عمداً كذا في الهداية، ولا یستوفي القصاص إلا بالسيف وتحرره كذا في الكافي، حتى إن من حرق رجلاً بالنار<sup>(١)</sup> أو غرقه بالماء تضرب علاوته بالسيف وكذلك إذا قطع طرف إنسان ومات تحرق رقبته بالسيف ولا یقطع طرفه وكذلك إن شجه هاشمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي، ومن شج نفسه وشجه رجل وعقره أسد وتهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الأجنبي ثلث الدية كذا في الكافي، ولو قتل واحد جماعة فحضر أولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك وإن حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية، وإذا قتل جماعة واحداً عمداً تقتل الجماعة بالواحد كذا في الكافي، من ضرب رجلاً

(١) قوله أو غرقه بالماء: لعله على قولهما وأما عند الإمام فلا قصاص في التحريق كما في معتبرات للذهب وبإني قريباً أيضاً فليحذر المراد من عبارته هذه أنه مصححه.

بِمَرِّ قَتْلِهِ فَإِنْ أَصَابَهُ بِالْحَدِيدِ قَتَلَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ بِالْعُودِ فَعَلَيْهِ الدِّيةُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا إِذَا أَصَابَهُ بِحَدِّ الْحَدِيدِ وَإِنْ أَصَابَهُ بِظَهَرِ الْحَدِيدِ فَعَنْدَهُمَا يَجِبُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ إِذَا جَرَحَ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَى هَذَا الضَّرْبِ بِصَنْجَاتِ الْمِيزَانِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ، وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فَرَّاشٍ حَتَّى مَاتَ فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ كَذَا فِي الْكَافِي، وَلَوْ ضَرَبَ رَجُلًا بِأُيُورَةِ وَمَا شَبَّهَهَا عَمْدًا فَمَاتَ لَا قُودَ فِيهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْمَسْئَلَةِ وَنَحْوَهَا الْقُودُ وَقِيلَ: إِنْ غَرَزَ بِالْأُبْرَةِ فِي الْمَقْتُلِ قَتَلَ وَلَا فَلَ كَذَا فِي خَزَائِنِ الْمَفْتِيْنِ، وَلَوْ عَضَهُ حَتَّى مَاتَ ذَكَرَ فِي الْأَجْنَاسِ كُلُّ كَلَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِهَا الذِّكَاةُ فِي الْبَهَائِمِ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْقَصَاصُ فِي الْآدَمِيِّ وَمَا لَا فَلَ يَعْنِي لَا يَجِبُ بِالْعَصِ وَلَوْ ضَرَبَهُ بِالسُّوْطِ وَوَالِي فِي الضَّرْبَاتِ حَتَّى مَاتَ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ، الْعَصَا الصَّغِيرُ إِذَا وَالَى بِهِ فِي الضَّرْبَاتِ حَتَّى مَاتَ لَا يَلْزِمُهُ الْقَصَاصُ عِنْدَنَا كَذَا فِي شَرْحِ الْمَبْسُوطِ، وَمَنْ ضَرَبَ رَجُلًا مِائَةَ سَوْطٍ فَبُرَّ مِنْ تَسْعِينَ وَمَاتَ مِنْ عَشْرَةِ فَعَلَيْهِ دِيَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ بِضَرْبِ التَّسْعِينَ شَيْءٌ وَظَاهِرُ الْجَوَابِ فِي كُلِّ جِرَاحَةٍ انْدَمَلَتْ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ لِأَشْيَاءٍ فِيهَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَوْجِبَ حُكُومَةَ الْعَدْلِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَوْجِبَ قِيَمَةَ أَجْرَةِ الطَّبِيبِ وَتَمَنُّنَ الْأَدْوِيَةِ قَالُوا: هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا بُرَّ مِنْ تَسْعِينَ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلًا فَإِنْ بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ حُكُومَةُ الْعَدْلِ لِلْأَسْوَأِ وَدِيَةٌ لِنَفْسِهِ وَإِنْ ضَرَبَ رَجُلًا مِائَةَ سَوْطٍ وَجَرَحَهُ وَبَرَّ مِنْهَا وَبَقِيَ لَهُ أَثَرٌ يَجِبُ حُكُومَةُ الْعَدْلِ لِبَقَاءِ الْأَثَرِ كَذَا فِي الْكَافِي، وَلَوْ خَنَقَ رَجُلًا لَا يَقْتُلُ إِلَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ خَنَاقًا مَعْرُوفًا خَنَقَ غَيْرَ وَاحِدٍ لَيَقْتُلُ سِبَاعَةً كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ، فَإِنْ نَابَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ نَابَ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ فِي يَدِ الْإِمَامِ تَقْبِلُ تَوْبَتَهُ وَإِنْ نَابَ بَعْدَهَا وَقَعَ فِي يَدِ الْإِمَامِ لَا تَقْبِلُ تَوْبَتَهُ وَهُوَ نَظِيرُ السَّاحِرِ إِذَا نَابَ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ زِيَادَاتِ الْأَصْلِ أَنَّ مَنْ غَرَقَ إِنْسَانًا بِالْمَاءِ إِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ غَالِبًا وَتَرْجَى مِنْهُ النِّجَاطُ بِالسِّيَاحَةِ فِي الْقَالِبِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ خَطَأُ الْعَمْدِ عَنْدهُمْ جَمِيعًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَاءُ عَظِيمًا إِنْ كَانَ بِحَيْثُ تَمَكَّنَتْ النِّجَاطُ مِنْهُ بِالسِّيَاحَةِ بَانَ كَانَ غَيْرَ مُشَدُّودٍ وَلَا مُثْقَلٍ وَهُوَ بِحَسَنِ السِّيَاحَةِ فَمَاتَ يَكُونُ خَطَأُ الْعَمْدِ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَا تَمَكَّنَتْ النِّجَاطُ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هُوَ خَطَأُ الْعَمْدِ وَلَا قَصَاصَ وَعَلَى قَوْلِهِمَا هُوَ عَمْدٌ مُحَضٌّ وَيَجِبُ الْقَصَاصُ كَذَا فِي الْهِيطِ، وَلَوْ أَخَذَ رَجُلٌ رَجُلًا فَمَقَطَهُ ثُمَّ أَلْقَاهُ فِي الْبَحْرِ فَرَسَبَ فِي الْمَاءِ وَمَاتَ ثُمَّ طُفَا مَيِّتًا لَا يَقْتُلُ بِهِ وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ مَقْلُوعَةٌ وَكَذَا لَوْ غَطَّهُ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي الْغُرَاتِ فَلَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ بِهِ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا طَرَحَ رَجُلًا مِنْ سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي دَجَلَةٍ وَهُوَ لَا يَحْسُنُ السِّيَاحَةَ فَرَسَبَ لَا يَقْتُلُ بِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ وَإِنْ ارْتَفَعَ سَاعَةً وَسَبَّحَ ثُمَّ غَرِقَ وَمَاتَ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَصَاصٌ وَلَا دِيَةٌ وَكَذَا جَيْدُ السِّيَاحَةِ فَاتَّخَذَ بِسَبَّحِ سَاعَةٍ طَرَحَ فِي الْبَحْرِ لِيَتَخَلَّصَ فَلَمْ يَزَلْ يَسْبَحُ حَتَّى فَنِيَ وَغَرِقَ وَمَاتَ فَلَا قُودَ وَلَا دِيَةَ وَلَوْ أَنَّهُ حِينَ طَرَحَ فِي الْمَاءِ وَلَا يَدْرِي مَاتَ أَوْ خَرَجَ وَلَمْ يَرَ لَهُ أَثَرَ لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ وَلَوْ أَنَّهُ ارْتَمَسَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَلَمْ يَمُتْ بِهِ حَيَاةً وَلَمْ يَذَرْ مَا حَالَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ عَلَى الَّذِي صَنَعَ شَيْءٌ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ، قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: إِذَا أَحْمَى تَنَوَّرَا فَالْقَى فِيهَا إِنْسَانًا أَوْ أَلْقَاهُ فِي نَارٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهَا فَاحْرَقَتْهُ النَّارُ يَجِبُ الْقَصَاصُ وَمَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ

يشير إلى أن الإحماء يكفي وإن لم تكن فيه نار قال البيهقي في فتاواه: وهو الصحيح كذا في المحيط، لو القاه في النار ثم أخرج به رمق فمكث أياماً ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وإن كان يجيء ويذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قسط رجلاً ثم أغلى له ماء في قدر ضخمة حتى إذا صار كأنه نار القاه في الماء فسلخ ساعة القاه فمات قتل به، وإن كان الماء حاراً لا يغلي غلياناً شديداً فالقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنقط جسمه أي صار به نقطة أو نضجه الماء قتل به وإلا فلا وإن هو أخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته أو من يومه أو مكث أياماً مضين بخاف عليه من ذلك قتل به وإن تماثل حتى يجيء ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو القى رجلاً في ماء بارد في يوم الشتاء فكر ويبس ساعة القاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قسطه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية، ولو أن رجلاً قسط رجلاً أو صبياً ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزائن المفتين، وإذا القاه من سطح أو جبل أو القاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هذا خطأ العمد وأما على قولهما: إن كان موضعاً ترجى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وإن كان لا ترجى منه النجاة فهو عمد محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط، وإذا سقى رجلاً سماً فمات من ذلك فإن أوجره إيجاراً على كره منه أو ناوله ثم أكرهه على شربه حتى شرب أو ناوله من غير إكراه عليه فإن أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى عاقلته الدية وإذا ناوله فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سماً أو لم يعلم هكذا في الذخيرة، وهرث منه وكذا لو قال لأخر: كل هذا الطعام فإنه طيب فأكله فإذا هو مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة، ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وجبسه في بيت حتى مات جوعاً فقال محمد رحمه الله تعالى: أوجعه عقوبة والدية على عاقلته والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا شيء عليه وإن دفنه في قبر حياً فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على أن الدية على عاقلته كذا في الظهيرية، رجل أدخل نائماً أو صبياً أو مريضاً عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغمى عليه دون النائم كذا في الخلاصة، وفي جنائيات المتنبي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قسط رجلاً فطرحه قدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يعزر ويضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وأما أنا فأرى أن يحبس أبداً حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر، ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه سبعا وأغلق عليهما الباب فأخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو نهشته حية أو لسعته عقرب لم يكن فيه شيء أدخل الحية والعقرب معه أو كانتا في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزائن المفتين، إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالتقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص إن كان عمداً وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وإن كان الشق نكلاً في الجانب الآخر فثلثا

الدية هذا إذا كان مما يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم فإن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه إلا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتصر في العمد ونجس الدية في الخطأ والذي ضرب العلوة بعزر وكذا لو جرح رجل جراحة مشخنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المشخنة هذا إذا كانت الجراحات على التعاقب فإن كانتا معاً فكلاهما قاتلان وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما قاتلان كذا في الخلاصة، وفي المنتقى إذا قطع عنق الرجل وبقي شيء، فقبل من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لأن هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في الذخيرة، في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمداً ثم إن المقطوعة يده قتل ابن القاطع عمداً ثم ماتت المقطوعة يده من القطع فعلى القاطع الفصاص لولي المقطوعة يده وذكر هذه المسألة في موضع آخر من المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى وذكر فيها القياس والاستحسان فقال: القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا فصاص ونجس الدية عليه في ماله رجل قتل ابناً لرجل عمداً ثم إن ابناً المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان فصاصاً ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحیط، رجل قال: إنما ضربت فلاناً بالسيف فقتلته، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو خطأ حتى يفرق: عمداً كذا في فتاوى فاضلخان، ولو قال: ضربت بسيفي فقتلت فلاناً أو قال: رجأت مسكين فقتلت فلاناً ثم قال: إنما أردت غيره فاصبه دبري عه القتل كذا في المحیط، رجل قتل فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل: بل مات بضربك فإنه لا يقتل به وإن قال القاتل: مات منها ومن حبة نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقيل الولي: بل مات من ضربك كان القول قول المضارب وعميه نصف الدية كذا في فتاوى فاضلخان، إذا قتل القاتل رجل أجنبي فإن كان القتل عمداً يجب القصاص وإن كان خطأ نجس الدية على عاقبته فإن قال ولي القتل: بعدما قتلته الأجنبي كنت أمرته بقتله ولا يبيح له على ذلك لا يصدق كذا في المحیط، صفان من المسلمين والمشركون للتقيا فقتل مسلم مسلماً على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة ونجس الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد، قالوا: إنما نجس الدية إذا كانوا مختلطين فإن كان في صف المشركون لا يجب لسقوط عصمتهم بتكثير سوادهم كذا في الهداية، ومن شهر على المسلمين شيئاً وحده قتله ولا شيء بقتله وكذلك إذا شهر على رجل سلاحاً فقتله أو قتله غيره دوماً عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين، ومن شهر عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غير مصر فقتله المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه وإن شهر عليه عصاً نهاراً في المصر فقتله المشهور عليه عمداً قتل به عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا قصاص عليه هكذا في الكافي، وإن شهر المجنون على غيره سلاحاً فقتله المشهور عليه عمداً فعليه الدية في ماله وعلى هذا نصي والدية كذا في الهداية، ومن شهر على رجل سلاحاً فضربه وانصرف، ثم إن المضروب ضرب المضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا إذا



ضربه الأول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانياً كذا في الكافي، ومن شهر على غيره سلاحاً في المص فضربه ثم قتله الآخر فعلى القاتل القصاص معناه إذا ضربه فأنصرف كذا في خزائن المفتين، ومن دخل عليه غيره ليلاً وأخرج السرقة فاتبعه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسألة إن كان لا يتمكن من الاسترداد إلا بالقتل كذا في الهداية، وأما أنه لو صاح به بفرك ما أخذه وبذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية، والله أعلم.

### الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فبدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيه خان، والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية، وإذا قتل الرجل عمداً وله ولي واحد فله أن يقتله فصاحاً قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويحزرقه وإذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك بعذر إلا أنه لا ضمان عليه ويصير مستوفياً حقه بأي طريق قتله كذا في المحيط، إذا قتل ولي المعتوه فلا يبه أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعفو وكذلك إن قطعت يد المعتوه عمداً والرصي بمنزلة الأب في جميع ذلك إلا أنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الإطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة للمعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية، واجتمعوا على أن القصاص إذا كان كله للصغير ليس للأب الكبير ولا به الاستيفاء كذا في المحيط، وإذا كان القصاص بين صغير وكبير فللكبير استيفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك أباً له فيستوفيه وعليه هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معتوماً أو محتوناً وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءه مع الكبير عنده خلافاً لهما ولو كان الكل صغاراً قيل: الاستيفاء إلى السلطان وقيل: ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ أحدهم كذا في محيط السرخسي، ومن قتل ولا ولي له فللسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المختار، وإذا قتل العبد عمداً فالقصاص لسيد والمدير والمديرة وأم الولد وولدها بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي، رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمداً فلمولي أن يستوفي القصاص من القاتل كذا في المحيط، في الميسوط عبد مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية، ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعاً لا ينفرده به أحدهم وإن عاق أحدهم ينقلب حق الباقي مالا إلى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية كذا في فتاوى قاضيه خان، ومن قطع يد عبد فاعتقه مولاه فصارت عنه فإن كان لا وارث له غير المولى فلمولي أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، في نواصر هشام عن أبي يوسف رحمه الله

تعالى رجل قتل رجلاً فجاء رجل وادعى انه عبده واقام البينة فشهدوا انه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم وإن كان له ورث قضيت لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطأ وإن لم يمكن له وارث فلمولاه قيمته في الخطأ والعمد كذا في المحيط في آخر الفصل الخامس، إذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارث إلا المولى وترك وراءه القصاص عد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو ترك وراءه وله وارث غير المولى فلا قصاص وإن اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وراءه وله ورثة أحرر وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً كذا في الهداية، ومعنى البعض إذا قتل عاجراً ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قتل أمكاتب عبده فلا ثوب فيه ولو قتل عبيد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل فيه عمداً وكذلك العبد المأذون إذا قتل عمداً وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والغرماء معاً كذا في محيط السرخسي، وإذا قتل عبيد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن كذا في الهداية، وإن اجتمعا كان استيفاء القصاص إلى الراهن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قتل عبيد الإجارة يجب القصاص للمؤجر كذا في الجوهرة البيرة، العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عمداً يحبر المشتري بين المصي والرّد وإذا حتر المضي فيه أن يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الخامس، وإن نقص فللبائع هذا عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو كذلك إن أحاز البيع وإن مسح فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى تجب القيمة في الوجهين كذا في الشيبين، ولو قتل المبيع في يد المشتري فقتله وإن شاء صمس المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي، وبعد التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيهان، والعبد الممهور في يد الزوج والظالم عليه في يد المرأة وانصاح عبده قبل القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض إن رضي المستحق بالتبائع القاتل فقد ناهى ملكه وتم فيجب القصاص له، وإن طالب بالقيمة فالملك قد نسخ يجب القصاص للآخر كذا في الطهريّة، العبد المصوب إذا قتل في يد العاصب عمداً فإن شاء فالملك يقتص من القاتل وإن شاء صمس العاصب قيمة عبده ثم يرجع العاصب على القاتل بما ضمن وليس للعاصب أن يقتله والموصي برقبته لرجل ويحدته بآخر إذا قتل عمداً فلا قصاص فيه إلا أن يجتمعا ويكون المستوفي عند الاجتماع صاحب الموقية وإن لم يرص صاحب الخدمة بالقصاص فإنه تجب القيمة على القاتل ويشترى بها عبداً آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الخامس، ولو أوصى عبده لإسان فعقل عمداً قبل أن يقتل الموصي له الوصية وقد مات الموصي وترك وارثاً ولا يدري أن العبد قتل بعد موت الموصي أو قبله لا يكون لأحد من استيفاء القصاص وإن أقبل أن الموصي مات أولاً ثم قتل لعبد لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك إن قبل الموصي له الوصية كذا في على القاتل قيمة العبد المقتول وإن رة الوصية كانت قيمة العبد لورثه الموصي كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قتل رجلان رجلاً معاً المولى عن أحدهما كان به أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين معاً أحد وليي المقتولين المولى الآخر أن يقتنه كذا في فتاوى قاضيهان، والله أعلم.

## الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس

ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البدل فلا تقطع اليمسى باليسرى ولا اليسرى باليمسى ولا الصحيحة بالشلالة ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بين الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيهما، ويجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر يسمى الذمي وكذا بين المرائين الحرثين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتابيين كذا في الجوهرة النيرة، ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في اللدخيرة، ولا قصاص في جلد الرأس أو البدن إذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن إذا قطع منها شيء وكذا في اللدخ كذا في المحيط، ولا قصاص للطعمة ولا للكمة أو الوجاة والدقة كذا في الجوهرة النيرة، ولا قصاص في العظم إلا في السر كذا في الكففي، كل قطع من مفصل لغيره القصاص في ذلك الموضع فاما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فإنه لا يجب القصاص عندما كذا في المبسوط، ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بأن تحمي له مائة ثم تقرب منها وبيربط على عينه الأخرى وعين وجهه قص رطب وتقابل عينه بالمرأة فذهب ضوءها هكذا في الكافي، وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي: يقابل عينه بالشمس مفتوحة فإن دعت علم أن الضوء يأتي وإن لم تدمع عدم أن الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي أنه يلقى بين يديه حبة فإن ذهب من الحبة علم أنه لم يذهب وقال محمد رحمه الله تعالى: ينظر إلى البصر أهل البصر وإن لم يعلم ذلك يصبر فيه الدعوى والإكثار والقول قول المجاني مع عينه على البتات كذا في الظهيرية، ذكر الكرخي أنه لا قصاص إذا فوّرت وانحسفت كذا في المحيط، وإن ضرب عين إنسان عمداً فببضت بحيث لا يبصر بها لا يجب القصاص عند عامة العلماء وهي كل موضع يجب القصاص لا فرق بين ما حصل الضرب بالسلاح أو بشيء آخر غير السلاح كالأصبع وبحوها كذا في الظهيرية، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا قصاص في قلع الحدقة فإن قلع حدقة إنسان فقال المغلوع حدقته أما أرضى بأن يخسف عين هذا ولا يقطع حدقته أحد دون حقي ذكر في المتن قال محمد رحمه الله تعالى: ليس له ذلك كذا في المحيط، رجل أذهب العين اليمسى من رجل ويسرى المجاني داهية وعماه صحبة يقتصر له من عينه اليمسى وترك أعصى كذا في الظهيرية، عن الحسن إذا فقا عين رجل وكانت عينه حواء إلا أن ذلك لا يضرب بصره ولا ينفق منه شيئاً صفاه إنسان عمداً يقتصر منه وإن كان الحول شديداً يضرب بصره ففقت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين العاقى شديد الحول يضرب بصره ففقا عيناً ليس بها حول كان المجاني عليه بالخيار إن شاء اقتصر وورصي بالانفصان وإن شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيهما، إذا كانت العين اليمسى بيضاء فذهب العين اليمسى من رجل آخر فالمغواة بماء بالخيار إن شاء أحد عينه الناقصة إذا كان يستطيع فيه القصاص بأن يبصر شيئاً قليلاً وإن شاء أخذ دية عينه وإن كانت شحمة بيضاء لا يبصر شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فإن لم يحتر شيئاً حتى فقا رجل عين العاقى فقد بطل حق

الأول في عيه فإن احتار بمعقوة عيه الأول الذبة ثم فعا اجسي عين العاقن إن صح احبازه  
يسئل -عه من العين إلى الذبة ولا يهبط حقه بمواث العين وإن لم يصح اختياره بطل حقه  
وصحة اختياره سببه على تخيير الجاني إياه أم إذا احتار بنفسه لا يصح الإختيار وفي كل موضع  
لا يصح الإختيار له أن يرجع إلى القصاص إذا اجملى البياض وفي كل موضع منح الإختيار ليس  
له أن يرجع إلى القصاص كذا في حرانة المفتين، في يودر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا  
كانت عينه اليمنى ببصاء وجسى على إنسان في عيه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض  
عن عين الجاني كان للمجنى عليه أن يقتصر من عين الجاني كذا في المحيط، صرب عين رجل  
فلم يصب من صبره ثم ذهب البياض وأبصر لا شيء حتى الصارت لكس هذا إذا عاد البصر كما  
كان أما إذا عاد دون الأول ففيه حكمه عدل كذا في حرانة المفتين، إذا جسى على عين بها  
بياض يبصر بها وعين الجاني أيضاً فيها بياض يبصر بها لأقصاص بينهما كذا في المحيط، وإن  
صرب العين صبره فلم يصب بعض الناصر أو أصابها مرجح أو ريج<sup>(١)</sup> سئل أو شيء عما يهيج بالعين  
فتقتصر من ذلك ثم يمكن فيه قصاص بما تجب فيه حكومة عدل كذا في حرانة المفتين، في  
الهاروبي عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة حرج رأس ولدها ولم يجرح منه شيء غير الرأس  
فجاء رجل فعقا عيه جعلت عليه الذبة ولا تجعل عليه القصاص ما لم يجرح مع رأس نصفه أو  
أكثره كذا في المحيط، فقا عن صبي حين ولد أو بعد أيام فقال لم يبصر بها أو قال لا أعلم  
أبصر بها أم لا فاقول له وعليه أرض حكمه عدل فيما شأنه وإن كان يعلم أنه يبصر بها بأن  
شهد شاهدان بسلامتها إن كان خطأ ففيه نصف الذبة وإن كان عمداً ففيه القصاص كذا في  
الظهيرية، ولا يقتصر من العين اليمنى باليسرى ولا من اليسرى باليمنى وإن كانت عين المقتصر  
منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سوء وبقتصر له كذا في المحيط، وإذا قطع الأذن كلها عمداً  
ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطيع ويعرف هذا لفظ الكرخي وكان  
أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: للآذن معاقل وإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القاطع من  
المفصل فقتل منه والمرجع في معرفة المفصل إلى أهل البصر وإن قالوا: للآذن معاقل وقد حصل  
القطع من مفصل يقتصر من ذلك لفصل فإن قالوا لا مفصل لها يقطع من آذن القاطع قدر  
ما قطع كذا في الظهيرية، وفي الأجاس إذا كانت آذن القاطع صغيرة حلقة والآذن المقطوعة  
كبيرة الحلقة كان المقطوعة آذنه بالخيار وإن شاء ضمن نصف الذبة وإن شاء قطعها على صبرها  
وكذلك لو كانت حرفاء مشقوقه فإن كانت الساقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا  
في الذخيرة، وإن جدد آذنه وانتزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه لأرض في ماله كذا في  
محيط السرخسي، إذا قطع كل اللآذن عمداً يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع  
بعض قصبة الأنف لا يجب القصاص بالانفك لأن عظم كذا في الذخيرة، وقيل: في أربعة الأنف  
حكومة عدل وهو الصحيح كذا في حرمة المفتين، إذا كان أنف القاطع أصغر كان المنصوع أنه  
بالخيار إن شاء قطع أنه وإن شاء أخذ أرضه كذا في المحيط، إذا كان باطع الأنف أحشم لا يجزى  
الربح أو أخرم الأنف أو كان بأنفه بعضا من شيء أصابه جبر المنصوع أنه بين قطع أنف القاطع

(١) قوله سئل: في القاموس السبل محرقة غشاة العين هـ سحرلوي

وبين أن يقتص دية أمه كذا في الظهيرية . الأنف إذا قطع من أصله شيء فلا قصاص فيه لأنه عظم ليس يتمصل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجرد الريح أم لا وفي الخطأ الدية ومردده من هذا المارد وهو مالان منه كذا يفتى في البالغ وهذا لأن عظم أنف الصغير وإن كان كالعضوف ولكن لا عبره بذلك كما في سائر عظامه كذا في حرية المفتين، ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قطع شفة رجل السفلى أو العليا إن كان يستطاع أن يقتص منه فمعه انقصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي التقديري إذا قطع كل الشفة يجب القصاص وإن قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط، ولا قصاص في قلع اللسان عمداً سواء قطع البعض أو الكل وهو انحمار لمصرى كذا في حرانة المفتين والظهيرية، وفي السن انقصاص وإن كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم إلا في السن كذا في الهداية، ولا قصاص في السن الرائدة وإنما يجب حكومة عدل كذا في الجوهرية السيرة، وانقصاص في السن لا يكون على انحمار فدر سن الكسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسر من السن إن بضعاً أو ثثاً أو رباعاً فكذلك كذا في الوحي لمكروري، ولا تؤخذ اليمنى اليسرى ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ ثنية بالثنية واللب باللب واللسان باللسان ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في جوهرية السيرة، ما كسر نصف سن أو ثلثها أو ربعها كسراً مستوياً يستطاع في مثلها القصاص اقتصر بمرد وإن كان كسر مثلاً ليس بممتو بحيث لا يستطاع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية، وإن قطع لا يقع منه لكن يؤخذ بمرد منه إلى أن ينتهي إلى اللحم ويسقط ما سواه كذا في الفتاوى الصغرى، ولم كسر بعضها فاسودت بياضاً أو احمرت أو احضرت أو دخلها عيب يوحه من الوجوه بالكسر لا قصاص ونجبت الدية كذا في الخلاصة، وإن قال المجبي عليه أنا أستوفي للقصاص من المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاصيحات، وفي المتنفي إذا كسر من سن وحن طائفة منها لتظفر بها حولاً فإذا تم الحول ولم يتغير فعليه القصاص ويرد بالمرد ويطلب بذلك طبيب عام ويقال به . قل لك كم ذهب منها فإن ذهب النصف يرد من سن لعاقل النصف كذا في المحيط، وإذا كسر سن جل بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المنهور كذا في حرية المفتين، (جلان قام في الملعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فكرر أحدهما الآخر فكسر منه فعلى انصارب القصاص والمسألة صارت واحدة لمترى فبقت الفتاوى على هذا وهو قال كل واحد منهما لصاحبه ده ده<sup>١</sup> فكرر أحدهما صاحبه وكسر سن لا شيء عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال قطع يدي فقصمها كذا في الظهيرية، إذا قلع الرجل ثنية (جل عمداً) فاقصص له من ثنية القالع ثم بنت ثنية المنقص منه ثم يكسر المنقص له أن يقلع تلك الثنية التي بنت ثانياً كذا في المحيط، ولو برع من رجل فانتزع سرورقة منه من أسرار قصاص ثم بنت من الأول كان على الدرع الثاني فرش من أسرار الأول حساماته ولو بنت منه معوجه كان فيها حكومة العدل ولو بنت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاصيحات، وإن ضرب من رجل فسمعت ينتهر حتى يبرأ موضع سن ولا يسهر حولاً إلا في روايه المجرد



والصحيح هو الأول لأن نيات من ابائع ياتر هكذا في الظهيرية، وإذا نزع من صبي يمسأني<sup>(١)</sup> هكذا في المراجعية، ويعني له أن يأخذ له من الجاني عصياً فإن ثبت مكانها كما كانت لاشيء عليه ولو لم تثبت من الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشيء على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية، وإذا ضرب من إسيان وتحرك يسب صريره ذكر في الأصل أنه يستظر بها حولاً سواء كان المجني عليه بالعماء أو صبياً ثم إذا وجب الاستبراء حولاً فإن لم يسقط فلا شيء على الصارب وإن سقطت المس في السنة من تلك الضربة فإن كان عمداً يجب القصاص وإن كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط، وإذا أخله القاضي في التحرك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال: إن سقطت من الصرية وفاد الصارب: إنما صريك آخر فالقول للمضروب وإن جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا سرق الرجل من رجل فبث نصفها فعليه نصف أرشها ولا قصص في ذلك وإن ثبت ببيضاء تامة ثم نزعها آخر انتظر بها سنة فإن ثبتت إلا اقتصر منه ولا شيء على الأول وإن ثبتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط، إذا نزع من رجل ومن الجاني سوداء أو صفراء أو حمراء أو خضراء حبر المحمي عليه إن شاء نزعها بقصاصها وإن شاء صممه أرش منه خمسمائة وإن كان الصب في سن المحمي عليه فعليه حكومة عدل كذا في الظهيرية، وإن لم يعثر المحمي عليه شيئاً حتى سقطت المس السوداء وثبت مكانها أخرى صحبته فقد يهل حق المحمي عليه كذا في الذخيرة، ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقطوعة ثبتت ثنيته بعد الغلق فلا قصص فيه وللمقلوعة ثنية أرشها كذا في المحيط، ولو عرس يد رجل فانتزع صاحب اليد يده وقلع من العارض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصحان، قال محمد رحمه الله تعالى: من أود قلع سنك ظمناً في موضع لا يفشاك الدس ملك قتله ومن أراد أن يبرد سنك بالبرد ظمناً فلا تقتله وإن كان لا يعشاك الدس كذا في الظهيرية، ومن قطع يد غيره من المفصل عمداً قطعت يده ولو كانت أكبر من يد القاطع وهذا إذا كان بعد البرء ولا قصاص قبل البرء كذا في الجوهرة النيرة، وكذا في الأصابع القصاص إذا قطعت من مفاصلها ولاقصاص فيما إذا كان القطع لا من المفاصل كذا في خرانة لمعين، وهي الرجل في العمدة القصاص إذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بحلاف ما إذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل إن قطعت من المفصل عمداً يجب القصاص وإن قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط، ولا تقطع اليد بالرجل ولا أصبع من يد بأصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عمداً كذا في المبسوط، لا تقطع السبابة اليمنى إلا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى إلا باليسرى وكذلك لا يقطع لإبهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والخاص أنه لا يؤخذ شيء من الأعضاء إلا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة، ولا تقطع اليد الصحيحة بالمقصوفة الأصابع هكذا في محيط السرخسي، إذا قطع الرجل يد رجل وهبها صقر مسود أو جرح فإن كان فيه ظفر مسود فإنه يجب القصاص وإن لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فإن

(١) قوله يمسأني أي يطر حولاً بدليل ما عني وما بعده كذا لا يعني هـ مصححه

كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده فإن كان نقصاناً لا يوهن في البطل فإنه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وإن كان نقصاناً يوهن في البطل حتى يجب بقطعه حكومه عدل لا نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المخطوط، ومن فجع إصبعا زائدة وفي يده مثلها فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجوهرة السيرة، ولو قطع الكف وفيه إصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وإن كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في موطأ السرخسي، ولو قطع رجل يد رجل من نصف الساعد أو رجله من نصف الساق عمداً لم يكس عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط، إذا كانت يد المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الأصابع فالمقطوع يده بالخيار إن شاء فجع اليد المعبية ولا شيء له غيرها وإن شاء أحد الأرض كاملاً كذا في الكافي، وكان الصدر الشهيد برهان الأئمة إنما ينتب الخمار لمقطوع يده في هذه الصورة إذا كانت الشلاء كما ينتفع بها مع ذلك وأما إذا كانت غير مسمع بها فهي ليست بمحل للقصاص فلا يحير المجتبي عليه حيث يبل به دية يد صحيحة كما لو لم يكس للقاطع تلك اليد أصلاً وبه يعني كذا في المخطوط، ولو ذهبت المعبية قبل احتجار المجتبي عليه أو قطعت ظلماً بطل حق المجتبي عليه عندنا بخلاف ما إذا قطعت بحق عليه من فرد أو سرقة فإنه يجب عليه أورش اليد المقطوعة كذا في الكافي، هذا إذا كانت ناقصة وقت القصص أما إذا انتقصت بعد القطع بهذا على وجهين إن كان النقصان حاصلاً لا بعمل أحد بأن سقط إصبع من أصابعه بأقفة مساوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت القطع وإن كانت بفعل أحد بأن قطع إصبع من أصابعه ظلماً أو قصع المقاطع إصبعاً من أصابعه أو قضى بها حقاً واجباً عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو ماتت بأقفة مساوية هكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف بحواضر راده وقد ذكر شيخ الإسلام أحمد الطواويس رحمه الله تعالى في شرحه: أنها إذا قطعت بقصاص فله الخيار وإن قصعت ظلماً أو بأقفة مساوية فلا خيار وأشار إلى الفرق فقال: ما قطع بخاصاً فهو محسوب عليه فكأنه مسمعها فوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأقفة مساوية كذا في الظهيرية، وإذا قطع يد رجل عمداً حتى وجب القصاص فقطعت يد القاصع بأكلة أو ظلماً بغير حق بطل القصاص ولا ينتقل إلى الأرض ولو قصعت يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الأرض مصاحب القصاص الأرض كذا في فتاوى قاصيحيان، رجل قطع بمن رجل ولا يمن للمقاطع فحق المقطوع يده في الأرض في ماله كذا في حوزة اللقيس، إذا قطع له إصبعين وليس للمقاطع إلا إصبع واحدة فإنه يقطعها ويأخذ أرض الأخرى كذا في الجوهرة النيرة، قطع يد رجل من المفصل فلتقص منه يداً ثم قطع أحدهما ذراع صاحبه ثم يقتصر منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأقطعين والأشنتين: لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه كذا في موطأ السرخسي، وإذا قطع الرجل إصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يمين آخر أو يداً باليد ثم قصع الأصبع ثم حضرا جميعاً فإنه يقطع إصبعاً أولاً بإصبع الآخر ثم يحير صاحب اليد فإن شاء قطع ما بقي وإن شاء أخذ دية يده وإن جاء صاحب اليد أولاً قطعت له اليد ثم إذا حضر الآخر قصي له بالأرض كذا في المبسوط، ولو قطع رجل إصبع رجل من المفصل الأعلى ثم قطع إصبع آخر من المفصل

الارسط ثم قطع إصبع آخر من المفصل الأسفل ودلت كفه في إصبع واحد من كان يكل  
 حصروا وطبوا من العاصي حنهم فإن العاصي يقطع مفصل الأعلى لصاحب الأعلى ولا يقطع  
 لصاحب الأوسط والأسفل وإن كان من صاحب الأوسط والأسفل ثاباً في الأعلى ثم حبر  
 من المفصل لأوسط فإن شاء قطع من انقطاع مفصله لأوسط ولا شيء من دية الأصبع  
 وإن شاء لم يقطع وصحة نثي دية لإصبع فإذا قطع بحبر صاحب المفصل الأسفل فإن شاء قطع  
 ولا شيء له من دية الإصبع وإن لم يقطع أحد دية إصبعه يكملها من مائه وإن حصر أحد هـ وعاب  
 الآخر إن كان حاصر صاحب المفصل الأعلى يقطع له من قطع مفصل الأعلى له ثم حصر  
 الآخر إن كان حاصر صاحب المفصل الأسفل يقطع له من قطع مفصل الأسفل له ثم حصر  
 الآخر إن كان حاصر صاحب المفصل الأسفل يقطع له من قطع مفصل الأسفل له ثم حصر  
 صاحب الإصبع أولاً وطهر حقه ولم يحصر صاحب المفصل ولا صاحب المفصل عند  
 القاصي فني للثالث بكل الإصبع ثم إن حصر صاحب مفصل ومفصل فني لهم بالارسط  
 كد في شرح الربادات ليعتاني لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يد آخر من لرس ثم  
 اجتمع فإن تكف يقطع لصاحب الكف ثم يحبر صاحب المرفق فإن شاء قطع ما بقي لحقه وإن  
 شاء أحد الارش كد في شرح الميسوط وإن كان أحدهما حاضراً والآخر غائباً فإنه يبدأ بحبر  
 الحاضر أيهما كان كد في الحبيب، وقصع إصبع يد رجل ثم قطع المقطوعة إصبعه يد انقطاع من  
 المفصل حبر فإن شاء قطع يده ناقصة وإن شاء أحد الارش ويبطل حق صاحب الإصبع كد في  
 محيط السرحسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع يد رجل عمه ويد  
 القاطع صحيحة فقصع المقطوعة يده يصب من أصابع القاطع ثم قطع قاطع يده يد رجل  
 صحيحة فالمقطوعة يده آخر الحذر إن شاء قطع ما بقي من يد القاطع مع المقطوعة يده لأول  
 وإن شاء أحد دية يده فإن قطع المقطوعة يده آخر يصب من أصابع القاطع أيضاً فقد يصل خياره  
 ويقطع ما بقي من يد القاطع به وللأول وإذا قطع يد القاطع نهما يصب من القاطع لستقطوعة يده  
 أولاً نصف أرش يده مؤحلاً في سنتين نكاشا في السنة الأولى وثلاثا في السنة الثانية ويصب  
 للمقطوعة يده آخراً ثلاثة أثمان دية يده مؤحلاً على الوجه الذي نكاشا في الحبيب، وإذا قطع  
 يد رجل ويده صحيحة وقطع المقطوعة يده إصبعا من أصابع القاطع ثم قصع القاطع يد رجل  
 آخر فقطع المقطوعة يده الثاني إصبعا من أصابع القاطع ثم إن القاطع قصع يد رجل ثالث فقطع  
 المقطوع الثالث إصبعا من أصابع القاطع ثم حتموا عند القاصي فلا خيار لو حذر منهم في أحد  
 الدية ويقصع ما بقي من يده لهم ويكون عليه لستقطوع الأول ثلاثة أثمان دية يده وثالث  
 حنمها ولثاني نصف دية يده وثالث ربعها، ولثالث أربعة أثمان دية يده كذا في محيط  
 للسرحسي، لو قطع رجل يد رجل اليمى واليسرى من آخر قصعت يده بهما وكذلك إن  
 قصعها من واحد ولو قطع رجل يمين رجلين قطعت يمينه بهما وعزم دية يد واحد بينهما عند  
 سوء قصعها معاً أو على التعاقب، ولو عفا أحدهما عن قبل القصاص لنفسه من بياقي ولا شيء  
 للعافي ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينظر العائب ويقتصر لهذا الحاضر ثم إذا قدم العائب  
 كان له أحد الدية وإن اجتمعا فقضى بهما بالقصاص وأنديه وأحد الدية ثم عفا أحدهما عن  
 القصاص جاز عفو ولم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وإذا به نصف الدية فاما إذا لم

يستوفيا الدية حتى عفا أحدهما بعد قضاء القاضي على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما  
الله تعالى: للآخر أن يستوفي القصاص وهو القياس وعند محمد رحمه الله تعالى ليس للآخر  
أن يستوفي القصاص استحساناً، ولو لم يكونا أحداً المال وأخذ به كعياً ثم عفا أحدهما  
فالمسألة على الخلاف أيضاً ولو كانا أحداً بالمال رهناً كان هذا بمنزلة قبض المال ثم إن عفا  
أحدهما بعد ذلك لم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وهذا مستحسن كذا في شرح المبسوط،  
رجل قطع يده رجل عمداً وقطع من رجل آخر نكاح اليد أيضاً عمداً فقطع أحدهما يد القاطع  
من المرقع فإنه يطل إحدى اليدين من القاطع الأخر ويحب على القاصع الأول دية يد بين  
المقطوعين يداهما مبدآن ثم المقطوعة يده من المرقع وهو القاصع الأول بالخيار إن شاء قطع الذراع  
من الذي قطع يده من المرقع وإن شاء غسسه دية يده وحكومة عدل في الذراع ويكون به ذلك  
في سنتين للتلها في السنة الأولى وثلاثها في السنة الثانية إلا أن يريد ذلك على ثلثي الدية  
فحينئذ يجب الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط، إذا قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل  
عمداً فبرأ ولم يقتص حتى قطع مفصلاً آخر من تلك الإصبع يقطع له المفصل الأعلى دون  
الأسفل وعليه أرض الأسفل وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين  
القطعين برء وجب عليه القصاص في كل الإصبع بقصهما من أصلها مرة واحدة كذا في محيط  
السرخسي، وإذا قطع المفصل الأعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وبه ابن مقطوع المفصل الأعلى من  
ذلك الإصبع ثم جاء القاصع وقطع الإصبع مفصلاً الثاني يجب على القاطع القصاص في المفصل  
الأعلى لمورثه والأرض للمواريث في مفصلي الثاني كذا في شرح الزيارات للمعاني، لو قطع المفصل  
الأعلى وبرأ واقتص من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثاني وبرأ يجب القصاص ولو قطع من  
إصبع رجل نصف مفصل وكسر كسراً وبرأ ثم قطع ما بقي من المفصل وبرأ لا قصاص عليه في  
شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برء يجب القصاص في المفصل كذا في المحيط، ولو قطع  
أصابع رجل عمداً ثم قطع كفه من المفصل قبل البرء تفتل يد القاطع دون أصابعه كذا في  
محيط السرخسي، وإن تخلل بينهما برء يجب القصاص في الأصابع وحكومة عدل في الكف  
كذا في المحيط، لو قطع من رجل المفصل الأعلى من أصبعه قبل البرء عاد وقطع نصف المفصل  
الثاني لا يجب القصاص ولو تخلل البرء يجب القصاص في الأعلى والأرض في الباقي كذا في  
شرح الزيارات للمعاني، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ضرب إصبع رجل عمداً فسقط  
الكف إن كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتصر منه، وإن كان أحدهما لا من  
المفصل لا يقتصر منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، إذا انظر إلى السقوط لا إلى أصل الجراحة  
فإن كان السقوط من المفصل يقتصر منه وإلا فلا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قصاص  
في ذلك وبه يفتي كذا في الظهير، ولو قطع إصبع رجل عمداً فثلث الكف فلا قصاص في  
الإصبع وفي اليد دية في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى، وكذلك لو قطع مفصلاً من إصبع  
رجل فثلث الكف فقيماً شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعاً كذا في الدخيرة، وإن  
قطع أصبعاً فثلث بجسها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، لا قصاص في شيء من ذلك  
وعليه دية الإصبعين وقالوا يقتصر من الأولى وهي الثانية أرضها كذا في الظهير، في موارد ابن

سماعه عن محمد رحمه الله تعالى : أن من قطع إصبع إنسان فسقط إصبع أخرى يجب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأبجب القصاص في شيء من ذلك ولكن يجب دية لإصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الإصبع الأولى والدية في الإصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الإصبعين كذا في الدخيرة، إذا قطع الرجل إصبع إنسان عمداً فأنسل السكين إلى إصبع أخرى يجب لقصاص في الإصبع الأولى والدية في الإصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط، وفي لستقى عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع ممصلاً من السبابة فسقطت الوسطى من الصرصة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فإنني أقطع الوسطى ولا أقص من السبابة كذا في الدخيرة، لو أن رجلاً قطع يد رجل فأنقص له فمات المقتضوع لأول قتل المقتضوع الثاني به وهو المقتطع لأول قصاصاً ولو مات لمقتص وهو المقتضوع قصاصاً من القصاص فدينه على عاقبة المقتص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد لبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأشبه عليه كذا في التبيين، من قطع يده فقتله أحد بهما سواء كانا عمدين أو خطائين أو محتلمين نخلل يده أو لا إلا في خطائين لم يتخلل يده فتجب دية وحده كذا في المكاني، وإن كان قطع يده عمداً ثم قتله عمداً قبل أن يبرا يده فإن شاء الإمام فإنه أقصمه ثم اقتنوه وإن شاء فإنه أقصمه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية، وإن جنى جديتين على شخص واحد فإن اتحدا جسماً بأن كان عمداً أو خطأاً وماتت اثنتين واحدة وإن جنى الجيرة أو جنى بأحد كان أحدهما عمداً والآخر خطأً ولجاني واحد أو اثنين فمكل واحد حكم بمسه كذا في حزمة المغير، لو قطع إصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقي من اليد فمات كل القصاص على الثاني في اسم دون الأول ويقطع إصبع لأول أو يده كذا في محيط السرحسي، ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الأثنين القصاص حاله العمد كذا في الظهيرية وإذا قطع الخشعة كلها عمداً فعليه القصاص وإن قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط ولو قطع بعض الذكر فلا قصاص ولو قطع كل الذكر ذكر في الأصل أنه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرية، والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات، قال في الأصل : إذا قطع ذكر مولود فإن كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه لقصاص إذا قطعه من الخشعة وفي الخطأ الدية كحلاً وأراد بالتحريك التحريك لنبول كذا في المحيط، وإن لم يتحرك فعليه حكومة العدل كما هي آلة الخصى والعصى كذا في شرح الجامع الصغير لنصير الشهد حسام الدين، والله أعلم

### الباب الخامس في الشهادة في القتل والإقرار به وتصديق انقائل المدعي ولي الجنابة أو تكذيبه

إن شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسأل عنهما فإن شهد عليه رجل واحد عدل بحسه أيضاً أياماً فإن جاء بشاهد آخر وإلا حبس سيده العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المبسوط، رجل دعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن به بينة حاضرة هي المصر ومطلب أحد الكفيل من المدعى عليه بيقين البينة فإن القاضي يأمره بإعطاء الكفيل إلى



ثلاثة إمام ولو قال المدعي شهودي غيب وطلب أحد لكفيل يبي أن يأتي بالشهود فإن القاضي لا يحسمه في أخذ الكفيل فإن ادعى العمد وأراد أحد بكفيل لا يجبه القاضي لا قبل إقامة البيعة ولا بعده إلا أن ادعى قبل إقامة البيعة بقراره وبعد إقامة البيعة يحسمه القاضي رجراً ثم إذا عدلت الشهود وشهدوا يقتل بموجب القصاص يقضي القاضي بالقصاص بطلب المدعي كذا في فتاوى قاضيه خان، ومن قتل وله لسان حاضر وغائب فأقلم لحاضر البيعة على القتل قبلت البيعة ولم يقتل ولكن يحبس القاتل فإذا قدم الأخ بقاتل كلف أن يعد البيعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيد وإن كان القاتل خطأ أو كان ديس لبيعهما على الآخر لم يعد بالإجماع وأجمعوا على أن القاتل يحبس وأجمعوا على أنه لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبد بين رجلين قتل عمداً وأحدهما غائب فهو على هذا كذا في الكافي، إذا حضر الورثة جميعاً فأدعوا دم أبيهم على رجلين أحدهما غائب والآخر حاضر وأقاموا البيعة عليهما جميعاً بالقتل عمداً لمسل السنة على الحاضر ويقضي عليه بالقصاص ويقتل قبل محي، والغائب ولا تقبل البيعة على الغائب فإذا حضر راكرك القتل يحتاج الورثة إلى إعادة البيعة على غائب كذا في المدخلة، وإذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلاً بالسيف فله من صاحب فرش حتى مات فحسمه القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا أم لا أم العمد ولا في الخطأ ولكنهم إن شهدوا أنه مات من ذلك لم يبطل شهادتهم وحارث إذا كانوا عدولاً وإذا شهد أنه ضربه بالسيف حتى مات ومن يزيد على ذلك فهذا عمداً إلا أن القاضي إذا سألتهما اتعبد ذلك فهو أوثق وكذلك في شهد، أنه ضعه برمح ذو رمة بسهم أو شاة فهذا كله عمداً كذا في شرح المسعود، وإن قال قته بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويقضي بالدية على العاقبة وإن قال لا تدري فله عمداً أو خطأ فإنه تقبل هذه الشهادة ويقضي بالدية في مال لغائب وهذا الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط، وإذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ وشهد الآخر على إقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذا لو شهدا على القاتل واحتلما في بوء أو المكان فإن الشهادة لا تقبل كذا في المسعود، وذكر الشيخ الأجل الإمام خوهر راده في شرح ديات الأصل أنهما إذا احتلما في مكان وإسكان منفاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رة قته في هذا الجانب وشهد الآخر أنه قتله في الجانب الآخر فإنه تقبل لشهادة استحسان كذا في المحيط، وإن احتلما في موضع جراحه من يده والشهادة باطلة هكذا في المبسوط، وإن شهد أحدهما أنه قته بالسيف والآخر شهد أنه قته باخجر حتى اختلفت الآلة لا تقبل هذه الشهادة وإن شهد أحدهما أنه قته بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسكين أو شهد أحدهما أنه قته باخجر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر به فته عمداً بالسيف وشهد الآخر أنه أقر أنه قته عمداً بالسكين وقال المدعي أقر بما قلا إلا أنه ما قتله إلا طع بالرمح حارث الشهادة وقص من القاتل ذكر من سماعة في بؤره عن محمد رحمه الله تعالى وإن شهد أحدهما أنه قتله بالسيف أو بالعصا وشهد الآخر أنه قته ولا تدري بما قته لا تقبل هذه الشهادة وإذا شهد أنه قته ودلا لا تدري فاذا قله بالتميز أنه لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تعين ويمضي بيده في ماله ولا يقضي بالقصاص هكذا في

المخطئ، ولو شهدا على رجلين أنهما قتلا رجلاً أحدهما يسير والآخر بعينه ولا يدرى أن ابهما صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع إصبع وعلى آخر بقطع أخرى من تبت اليد ولا يميزان فاطع هذه الإصبع من فاطع الأخرى وكذلك لو شهدا بالمخطئ كذا في المبسوط، وإذا شهد شاهدان أنه قطع يده عمداً من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعاً أنه لم يزل صاحب عرش حتى مات والولي يدعي ذلك كله عمداً فإنني أقضي على القاتل بصرف الدية في ماله وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يركبا ولو زكى أحد شاهدي اليد واحد شاهدي الرجل لم يؤخذ القاتل بشيء وإن ركبا جميعاً قصيت عليه بالقصاص فإن طلب الولي أن يقتل من اليد والرجل لم يكر له ذلك كذا في الحارثي، ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمداً ثم قتله عمداً كان بوارثه أن يقتل من يده ثم يقتله فإن قل له القاضي: اقتنه ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضاً وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بأمه بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان إحدى الجنائيتين خطأ والآخرى عمداً أحدهما فإن كانت الأولى خطأ فإنه يجب دية اليد على عاقفته ويقتل قصاصاً وإن كانت الثانية خطأ فمليه القصاص في اليد والدية على عاقفته في النفس كذا في شرح المبسوط، ولو شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فحاه بالشهود بقتله خطأ فملازمة أن يضمموا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وإن كان عمداً فقتل به ثم جاء حياً نكير الورثة يدرى تصميم الولي الدية أو الشهود فإن ضموا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطأ كذا في النكافي، ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد عني إقرار المقتل ثم جاء حياً فلا ضمان على الشهود وإنما الضمان على الولي في التصدير حسماً وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل خطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة وبأبي الدلالة بحالها لا ضمان على المروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة ولو جاء لشاهدان الأصلان وأنكرا الإشهاد لم يصح إنكارهما في حق العرفين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الأصلين أيضاً وإن قال الأصول: قد أشهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ أنا كاذبون قال: لم يصحنا شيء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار إن شاءوا ضموا لأصول وإن شاءوا ضموا الولي فإن ضموا الأصلين رجما على الولي ون ضموا الولي لم يرجع كذا في المخطئ، رجل ادعى على رجل أنه شج وليه موصحة ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموصحة والبراءة قبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصحة وكذلك إذا شهد أحدهما بالسريرة والآخر بالبراءة قبل على الشجة لأنفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البراءة بصحت الشهادة التي شهدت بالسريرة كذا في شرح الرهانات للمعاني، ولو كاتب الشجة شيئاً دون موصحة لاقتحمليها العاقلة لا بأمر السريرة بها نحو السمعاني وما أشبهه فادعى الولي أنه مات منها ولي للدية على العاقلة وجاء بشهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الآخر أنه برأ من ذلك فثبت الشهادة على الشجة وقضى بأمرهما في مال

الجاني وكذلك لو كان الميت عبداً لرجل فادعى مولاؤه أن الشاح شحه موضحة همداً ومات منها وإن له عليه نفود وجاء يشاهد من شاهد أحدهما كما ادّعاء المدعي وشهد الآخر أنه رأى منها فالتقاضي بقضي بأمر الشحة في مان اجابي كذا في المحيط، ولو قتل وترك ابين وأقام أحدهما بيعة على رجل أنه قتل أباه عمداً وأقام الآخر بيعة عليه وعلى آخر أنهم قتلوا أباه عمداً عملاً قصاص وللأول نصف الدية على الذي أقام عليه البيعة كذا في خزانة المفتين، قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابن عاقل أحد الابنين مية أن هذا الرجل قتل أباه عمداً وأقام الابن الآخر بيعة على رجل آخر أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما والمدعي البعد نصف الدية في مال من أقام عليه البيعة في ثلاث سنين والمدعي الخطأ على عاقبة من أقام عليه البيعة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط، رجل مات وترك ابين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلان قتل أباه عمداً وأقام البيعة عليه وادعى الآخر أن فلان يعبه أو رجلاً آخر قتل أباه خطأ وأقام البيعة عليه فالموصى له إن صدق مدعي الخطأ يقضى لمدعي الخطأ وللوصى له بثلاثي الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى لمدعي العمد بثلاث الدية في مال القاتل الذي يدعي عليه العمد في ثلاث سنين وإن صدق لموصى له مدعي العمد فمدعي الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلث المصنف للموصى به وثلث المصنف لمدعي العمد في مال القاتل وإن كدبه الموصى له لاشيء له وكذلك إذا صدقهما وإن قال لا أدري قتل عمداً أو خطأ لا يعلل حقه لو صدق أحدهما بعبه بقضي له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها إلا في وجه واحد وهو أن الأب الثالث إذا صدق مدعي العمد يقضى لهما بثلاثي الدية وفي الموصى له كان يقضى لهما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لأحدهما على العاقلة وبالأخر في مان القاتل لو نوى ماله أحدهما وخرج مال الآخر ليس لصاحبه الذي نوى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج به كذا في شرح الزيادات للعقابي، ومن قتل وله ابنان أقام الأكبر بيعة على الأصغر أنه قتل الأب وأقام الأصغر بيعة على الأصغر بيعة فإنه قتل قصي للأكبر على الأصغر بنصف الدية وللأصغر على الأصغر بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى بيعة الأكبر على الأصغر بالدية إن كان خطأ وبالقصاص إن كان عمداً ولو أقام كل على أخيه قصي بكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ولرثة لهما في المسائل كذا في الكافي، ولو كان البنون ثلاثة فأقام عبد الله بيعة على زيد أنه قتل الأب وأقام زيد بيعة على عمرو أنه قتل وأقام عمرو بيعة على عبد الله أنه قتل فهاتنا تعبل البيعات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بثلاث الدية في ماله إن كان عمداً وعلى عاقلته إن كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون ميراث بينهم أثلاثاً عندهما أيضاً ولو أقام عبد الله البيعة على زيد وعمرو أنهم قتلوا أباهم عمداً أو خطأ وأقام زيد وعمرو البيعة على عبد الله أنه قتل أباهم عمداً أو خطأ فهانرت البيعتان عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثاً، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله على

وزيد وعمرو يتصف الذية في مالهما إن كان عمداً أو على عاقلةتهما إن كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الذية إن كان عمداً ففي مال عبد الله وإن كان خطأ فعلى عاقلة وعمره الميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقدم عمرو على زيد لبيته أنه قتل أباهم وأقام زيد البيعة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يتم واحد منهما للبيعة على عبد الله فإنه يقال لعبد الله ما نقول في هذا فيعد هذا الدلالة على ثلاثة أوجه أما إن ادعى عبد الله انفصل على أحدهما يعنيه أو لم يدع على واحد منهما بأن قال: لم يقتل واحد منهما أو ادعى عيبهما بأن قال: هما قتلاه فإن ادعى القتل على أحدهما يعنيه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الذية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين إن كان القتل عمداً ففي مال عمرو وإن كان خطأ فعلى عاقلة عمرو ويقضى لعمرو على زيد بربع الذية ويكون ذلك في مال زيد إن كان عمداً وإن كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم إلى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهما وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: فيقضى لعبد الله على عمرو بالفرد إن كان عمداً ويقضى بالدية على عاتقة عمرو إن كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث بينهما نصفين أيضاً وإن لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال: لم يقتل واحد منهما ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى لزيد على عمرو بربع الذية ولعمرو على زيد بربع الذية إن كان عمداً ففي مالهما وإن كان خطأ فعلى عاقلةتهما ولا شيء لعبد الله من الذية ويكون الميراث بينهم الثلاثة وعبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقضى هاهنا بشيء لا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثاً وإن ادعى القتل عليهما بأن قال: اتنما قتلتما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يقضى لعبد الله بشيء من الذية ويقضى لكل واحد منهما على صاحبه بربع الذية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: فقد نهاترت بيعة كل واحد منهما على صاحبه ولا بيعة لعبد الله على ما يدهي فلا يقضى بشيء من الذية والميراث يكون بينهم أثلاثاً كذا هي حيط، ولو ترك أباً وأخاً وأدعى كل على صاحبه بعت بيعة الأخ وقضى عليه ولو ترك ابنتين وأمام كل واحد على صاحبه وصديق الأخ أحدهما لم ينتمت إليه كد هي الكافي، فإن أقام الأخ البيعة على الابنتين أنهما قتلاه بعد أن أقام كل واحد من الابنتين البيعة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: البيعة بيعة الأخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان إن كان لقتل عمداً وإن كان خطأ فعلى عاتقتهما الذية ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة ويبغي أن عنده لا تقبل شهادة الأخ ويكون الميراث بين الابنتين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الذية وإن ترك ثلاث بنين فأقام اثنتان منهم البيعة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بيعة بددت على الابن على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بيعة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث بالآخرين إن كان عمداً وبالدية على عاقلة إن كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين ادعى نصفين، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لم يترجح بيعة الابنين على

بينة الثالث ويقضي للابن على الثالث بثلاث الدية إن كان عمداً فمعي ماله وإن كان خطأ فعلى عاقله ويقضي للثالث على الأبسي بثنت الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وإذا قتل الرجل وترك ثلاث بين فأقام الأكبر بينة على الأوسط أنه قتل الأب وأقام الأوسط على الأصغر بينة أنه قتل الأب وأقام الأصغر بينة على الأبسي بذلك ففي قيس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البينة بثنت الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقضي للأكبر على الأوسط بصرف الدية وللأوسط على الأصغر بصرف الدية ولا يقضي للأصغر على الأبسي شيء والميراث بين الأكبر والأوسط نصفان ولا شيء للأصغر كذا في الخبط وإذا أقر برجلان كل واحد منهما أنه قتل فلاناً وقار الوصي: فقلناهما جميعاً أنه أن يقتلهم وإن شهدوا على رجل أنه قتل وشهد الآخران على الآخر بقتله وقال الوصي: فقلناهما جميعاً بطل ذلك كله كذا في التهذيب، وفي مورد بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لآخر: أن قتلته وأنت عمداً فصدته وقته ثم جاء آخر وقال أنا قتله عمداً أنه أن يقتله أيضاً فلو أن الأول حن ما قال قال له: أنت قتلته عمداً وحدك وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتله وحدي وصدته ابن الوصي فعلى الذي قتله وبه عني الآخر الدية كذا في الخبط، وإذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى وبه العمد منه الدية في ماله سبحانه كذا في السموذ، ولو أقر برجلين بالعمد وأدعى عليهما فليقتل كل واحد منهما ولو أقر برجلين بالخطأ لا شيء لغيره لقتول كذا في صاوي فاصبحان، فلو صدق الوصي بعد ذلك الثمان ودل أن قتلته عمداً فله الدية على الثمانين كذا في الخبط، رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا ولله عمداً بحدوده دور أحدهما بقتله وحده عمداً وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمداً بحدوده لأن قيل بشهادة رجل أن يقتل المقر وإن كان العمل خطأ فعلى المقر نصف بدية ولا شيء على المستشهد عليه كذا في شرح التريادات للعتابي، لو أقر أحد المدعى عليهما أنه قتله وحده عمداً وأنكر الآخر القتل ولا بينة بصدعي كان لصدعي أن يقتل المقر كذا في الخبط، لو ادعى على رجلين عمداً فأنكر أحدهما بالخطأ ولآخر بالعمد فالدية عليهما كذا في حراة المفتي، قال محمد رحمه الله تعالى في التريادات رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا ولله عمداً بحدوده وبه عليهما القصاص فقال أحدهما: صدقت وقال الآخر صبرته أنا خطأ بالعضة فإنه يعصى بولي القليل عليهما بالدية في ماله في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره محمد سبحانه ويرا ادعى الوصي خطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يعصى بشيء وإذا ادعى الوصي خطأ في هذه الصورة وأقر بالخطأ كما ادعى عجب الدية ولو ادعى أحدهما عليهما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فأجواب فيه وأجواب فيما إذا أقر بالخطأ سواء كذا في حيد، ولو ادعى العمد عليهما فقال أحدهما قتله عمداً ووجد الآخر القليل أصلاً بعض المقر، ولو كان لمدعي بدعي أخفى في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في شرح التريادات للعتابي. لو قال رجل: أنا قتلته وفلان وليك عمداً وقال فلان: قتله خطي وقال الوصي للمقر بالعمد فقتله وحدث عمداً فإن للوصي أن يقتل المقر عمداً وإن ادعى الوصي خطأ في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في حيد، وبودر أحدهما قطعت يده أنا عمداً وفلان قصع رجليه عمداً ومات من ذلك فقال الوصي: لا بل أنت



قطعت يده ورجله عمداً وأنكره. وآخر الشركة كان للوسي أن يقتله وإن كان الولي. بل أتت  
 قطعت يده عمداً ولا أدري من قطع رجله لا يقتل إلا إذا رآه الإيهام بأن كان مذكراً أو فلان  
 قطع رجله عمداً كان له أن يقتل المقتول ويكون هذا عدواً حتى لو قضى القاضي ببعثه حقاً حين  
 أبهم ثم تذكره لا يعود حقه كذا في شرح لزيادته للمعتابي، رجل قتل مقلوع المذبح، ادعى  
 وليه أن فلاناً قطع يده اليمنى عمداً وفلاناً قطع يده اليسرى عمداً وماتت منهما حال المدعى  
 عليه قطع يده اليسرى أما قطعت يده اليسرى عمداً وماتت منها خاصة وأنكر الآخر كان به أن  
 يقتل المقتول وإن قال الولي. قطع فلان يده اليسرى عمداً ولا أدري من قطع يده اليمنى إلا أنها  
 قطعت عمداً وماتت من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى. أنا قطعت يده اليسرى  
 عمداً وماتت منها خاصة لا شيء على المقتول ولو قال الولي. قطع فلان يده اليمنى عمداً وفلان  
 يده اليسرى عمداً وقال المدعى عليه: قطع اليد اليسرى قطعت يده اليسرى عمداً ولا أدري من  
 قطع اليمنى إلا أنني أعلم أن اليمنى قطعت عمداً وماتت منها فلا فود عليه وعليه نصف ليديه  
 استحبنا والقيس أن لا يدرمه شيء من الذب كذا في المحيط، والله أعلم.

### الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للأب أن يصلح فيما دون العسر واحتلت الرويات في الصلح عن النفس كذا هي  
 فتدوى قاصب خان، وإد اصطلاح القتال وأرباب القتل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلاً  
 كان أو كثيراً وإن لم يدكروا حالاً ولا مؤجلاً فهو حرام كذا في الهداية، ولو كان القتل خطأ  
 ففان. صالحتك على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم ثدك اجلاً فإن كان ذلك  
 قبل قضاء القاضي وقبل تراضيها على نوع من أنواع الدية فإنه يكون مؤجلاً كذا هي الظهيرية،  
 وإن كان القتال حراً وعبد فامر الحر ومولى العبد رجلاً بأن يصلح عن دمها على أنف يعمل  
 فالألف على الحر وعلى المولى صعدان كذا في الهداية، ثم الصلح في مصلح خطأ إن كان بعد  
 القضاء نوع من أنواع الدية أو بعد تراضيها على ذلك فإن وقع على النوع الذي وقع القضاء به  
 أو وقع التراضي عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وإن وقع على أقل مما وقع به  
 القضاء فإنه يجوز سابقة كان أو بدأ بيد وإن اصطلاح على خلاف حسن المقصي به وقد صالحة  
 على أكثر من قضى به فإنه يجوز إلا أنه إذا كان المقصي به دراهم وقد اصطلاحا على دينار أكثر  
 منه إما بجور إن كان بدأ بيد وإن كان لمصالح عليه درهماً أو حماراً أو عبداً إن كان دية فإنه لا  
 يجوز وإن كان عبداً بجور وإن لم يقص في المجلس وإن كان صالحة على أقل من المقصي به فإن  
 كان المقصي به أحدهما ديناراً وآخر دراهم فإنه لا يجوز سابقة ويجوز بدأ بيد وإن كان  
 المقصي به دراهم والمصالح عليه عرساً من العروس إن كان سابقة لا يجوز وإن كان مقصيه بجور  
 سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا إذا اصطلاحا بعد القضاء والرض فاما إذا  
 اصطلاح قبل القضاء والرضا إن اصطلاحا على مال مرض في الدية إن كان المصالح عليه أكثر من  
 الدية فإنه لا يجوز وإن كان بدأ بيد وإن وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل

من العبد دينار أو على أقل من مائة من الإبل فإنه يجوز بيعه كان أو بدأ بيد وإن وقع الصلح على جنس آخر لم يهرص على الدية فإن كان بيته لا يجوز وإن كان عبداً جاز هكذا في المهرط، رجل قتل عمداً وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم عن حصصين المتأجاز الصلح في نصيبه بمحس وعشرين وللآخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الأولى كذا في الظهيرية، ومن عدا من ورثة المفتول عن القصاص رجل أو امرأة أو أم أو حدة أو من سواهم من النساء أو كان المفتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا سبيل إلى القصاص كذا في السراج الوهاج، إن صالح أحد الشركاء من نصيبه على عوف أو عفا سقط حق الباقيين عن القصاص وكان هم نصيبهم من الدية ولا يجب للمعاذ شيء من الدار وإذا كان القصاص بين رجلين فعفا أحدهما فلآخر نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي، ولو عفا أحد الوليين وعلم الآخر أن القاتل حرام عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وإن لم يعلم بالحرمة فعليه الدية في ماله علم بالمعفو أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي، رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعفا الولي عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالآخر كذا في الجوهرة السيرة، إيمان عفا للربي عن أحدهما بقتل الآخر كذا في محيط السرخسي، إذا قتل الرجل للزوج واحد رجلاً لكل واحد منهما ولي فعفا ولي أحد المفتولين عن القاتل فلولي الآخر أن يقتله كذا في السراج الوهاج، لو عفا الولي قبل موت المبروح جاز استحساناً وبقتل قهراً ولو قطع الولي يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً بهما كذا في محيط السرخسي، رجل قتل عمداً وقضي لولييه بالقصاص عفا القاتل فامر الولي رجلاً يقتله ثم إن رجلاً طلب من الولي أن يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله فأمور وهو لا يعلم بالنعو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الأمر كذا في الظهيرية، لو عفا الولي أو الوصي عن دم الصغير لم يجر كذا في محيط السرخسي، رجل قتل عمداً فأقام أخو المفتول بية أنه وارثه لا ولده له غيره وأقام القاتل بية أن له لهما فإن انقاضي لا يقضي بية الأخ ويتأني في ذلك وإن أقام القاتل بية أن له بنتاً ورثته فد صاخره عفا الدية وقبضها منه أو أقام بية أن الابن قد عفا عنه فبطلت بية القاتل فإن جاء الابن بعد ذلك وانكر المعو والصلح كلف القاتل أن يعيد البية على الأب ولا يقضي على الابن بالبية نسي إقامتها القاتل على الأخ ولو كان للمفتول أخوان وأقام لقاتل البية على أحدهما أن الأخ العائب صاخره على خمسة آلاف جاز ذلك فإن حصر العائب وانكر الصلح لا يكلف القاتل بإقامه بية وإن لم يكلف القاتل إعادة البية هما يكون للمحاصر نصف الدية ولا شيء للعائب كذا في فتاوى فصيحاء، وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب فادعى للعائل أن العائب عفا عنه وأقام البية على ذلك فهي أمهله وأحيز المعفو عن العائب وإن قضى بالنعو ثم حصر العائب لم يعد البية عليه وإذا ادعى صهر العائب ولم تكن له بية فارد أن يسحلف المحاصر فإنه يؤخر حتى يقدم العائب فيحلف فإذا قدم فحلف لقتل من كذا في الميسرط، ولو قال القاتل لي بية حاصرة في المصر على عمرو العائب فإنه يؤجل ثلاثة أيام ولا يسوفي من القصاص للمحاصر هكذا ذكر شيخ الإسلام في

شرحه وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحنواني رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى عفو يؤجله بقدر ما يرى من: وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فإن كان بعد ثلاثة أيام: شهودي عيب أو قال من الأبتداء شهودي عيب فالقاضي أن يسوغي منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يسوغي من التقصص ولا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقاسها هكذا في ضبط، إذن شهد أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على حصة أو وجد أما إن صدقه صاحبه والقتل جميعاً أو كذبه أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو عسى عكسه أو سكك جميعاً فالعفو واقع في الفصول كلها وأما الدية فإن تصادقوا فللشاهد نصف الدية وإن كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للسكك نصف الدية وإن كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي. وإن كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقه المشهود عليه في شهادته فاعفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أحد عمداً والثلاثة وإن لم يصدق القاتل والمشهود عليه شاهد في شهادته ولا كذبه بل سككتا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذبا للشاهد كذا في المحيط، ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه فاعفو فلا يخلو إما أن يشهدا معاً أو متعاقباً فإن شهدا معاً إن كذبهما القاتل بطل حقيهما وكذلك إن صدقهما القاتل معاً وإن صدقهما على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن للذي صدقه نصف الدية وأما إذا شهدا متعاقباً فإن كذبهما القاتل بطل شاهد آخر نصف الدية ولا شيء للأول وكذلك إن صدقهما معاً فلا شيء للأول ولثاني نصف الدية وإن صدقهما متعاقباً فعليه دية كاملة لهما وإن صدق أحدهما إن صدق الأول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وإن صدق الثاني وكذب الأول فلهما نصف الدية ولا شيء للأول كذا في محيط السرخسي، إن كان الدم بين الثلاثة فشهد ثلث منهم على الآخر به قد عفا فهداه الله الله على أربعة أوجه إما أن يصدقهما القاتل والمشهود عليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العافي والقلب نصيب الشاهدين ماله وإن كذباهما فلا شيء للشاهدين ويصير نصيب المشهود عليه ماله وإن صدقهما المشهود عليه وحده عزم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه ويكون ذلك للشاهدين وإن صدقهما القاتل وحده عزم القاتل الدية بينهما أثلاثاً كذا في المحيط، ولو شهد على بعضهم أنه عفا من حصته من الدية في القتل الخطأ شهدتهما حائزاً إذا لم ينقص الشاهدان نصيبهما من الدية كذا في محيط السرخسي، قوم حثمتوا على كلب عقور فرموا بالنبال فأخطأ نبل فأصاب حارية صغيرة ماتت وشهد قوم أن هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلان رماه فصالح الأب صاحب السهم على كرم ثم طبت لمصالح رب لصنع إن كان يعلم أن المصالح هو جارح وأن الصبية ماتت من تلك الجراحة فالصالح جائز وإن لم يكن في الباب سوى معرفة السهم فالصالح باطل وإن كان يعلم أن صاحب السهم هو رماه فستقبلها أبوه ولصاحبها وصفتت وماتت وما يدري من اللصبة ماتت أو من قرمية فإن كان صالح الأب بإذن سائر الورقة جاز والبدل لسائر الورقة ولا ميراث للأب وإن صالح بحير إديهم فهو باطل كذا في المحررية، العفو لا يخلو إما أن كان عن العمد أو عن الخطأ وكل وجه لا يخلو إما أن كان عن الجناية أو عن

الشجة وما يحدث منها أو عن القصر وما يحدث منه أو عن القطع أو عن الشجة وحدها فإن كانت الجاهية عمداً ثم قال المقصود للعاصح: عموتت عن الجاهية أو عن القصر وما يحدث منه أو الشجة وما يحدث منها يبرأ عن القطع والسراية ولو قال عموتت عن القطع أو عن الشجة لا يكون عفواً عن السراية ولو مات يجب انقصاص قياساً والدية استحساناً عني أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبرأ عن السراية فاما إذا كان خطأ فعن عن القصر أو الشجة ثم سري ومات كان على هذا الخلاف وإن عفا عن القصر وما يحدث منه أو عن الجاهية صح العفو عن الكل كما في العمدة إلا أن في العمدة تعتبر الدية من جميع المال وهي الخطأ من الثلث ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي، امرأة قطعت يد رجل فزوجها الرجل على ذلك فإن كان القطع عمداً وقد تزوجها على القطع فإن برأ من ذلك صححت النسبة وصار أرض يده مهرأ لها عندهم جميعاً فإن طلقها بعد الدخول بها أو مات عنها سلم لها جميع الأرض وإن طلقها قبل الدخول بها سلم لها من ذلك ألفان وخمسمائة ورددت على الروح ألفين وخمسمائة وإن مات من ذلك فالتسمية باطله عندهم جميعاً ولها مهر مثلها فإن طلقها قبل الدخول بها منها تسعة ثم لقياس أن يجب عليها انقصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي الاستحسان لا يجب انقصاص وإنما تجب الدية في مالها وإن تزوجها عني الجاهية أو على القصر وما يحدث منه إن برأ من ذلك صار أرض يده مهر مثلها عندهم جميعاً وسلم لها ذلك وإن كان أكثر من مهر مثلها وإن مات من ذلك بطلت التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط انقصاص مجاناً بغير شيء وإن كانت الجاهية خطأ وقد تزوجها على القصر إن برأ من ذلك صار أرض يده مهرأ لها وإن دخل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة وإن طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك ألفان وخمسمائة وتؤدى العاقلة ألفين وخمسمائة إلى زوجها فاما إذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان لها مهر مثلها وعلى عاقبتها دية الروح وعندهما تصبح التسمية ونصير دية الزوج مهرأ لها وإن تزوجها على القصر وما يحدث منه أو على الجاهية خطأ إن برأ من ذلك صار أرض يده مهرأ لها ويسقط ذلك عن عاقبتها وإن مات من ذلك فإن الدية نصير مهرأ لها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر إلى مهر مثلها وإلى الدية فإن كان مهر مثلها مثل الدية لا شك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجيء ويذهب أو بعدما صار صاحب فراش، وإن كان مهر مثلها أقل من الدية إن تزوجها في حال ما يجيء ويذهب فالحل يسلم لها وإن حصل متبرعاً بالزيادة على مهر مثلها وإن تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فإنه ينظر إن كانت الزيادة من مهر مثلها إلى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج فإنه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وإن كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها إلى تمام الدية من ثلث ماله فبغير ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي إلى ورثة الزوج هذا إذا لم يطلق الزوج قبل موته حتى مات فإذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف إن كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة، وإن كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف إن كانت الزيادة على مهر مثلها إلى تمام خمسة آلاف تخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وإن كان لا

نخرج فبقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي إلى ورثة الروح كذا في المحيط، رجل شج رجلاً موصحتين ثم عفا المشجوع عن إحدى الموصحتين وما يحدث منها ثم مات منهما قل. إن كان ذلك بقرار من شاح فعليه إنذيه في ماله ولا يجوز العفو لأنه وصية للمقتل وإذا كان ذلك بيته مهر وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية إن كان يخرج ذلك من الثلث وإن كانت المصحة عمداً والمسألة بحالها فلا شيء على المجاني لأن العفو عن أحدهما عفو عمن كذا في الظهيرية، رجل شج رجلاً موصحة عمداً فعفا عنه عفاً لا عنها وما يحدث منها ثم شجه أخرى عمد فلم يعف عنها فعلى المجاني الدية كاملة في ثلاث سنين إذا مات منها جميعاً ولا قصاص عليه فيها ولم يجز له العفو كذا في المحيط، رجل شج رجلاً موصحة عمداً وصالحه المشجوع من أوصححه وما يحدث منها على مال مسمى وقبضه ثم شجه رجل آخر موصحة عمداً ومات من الموصحتين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان الصلح مع الأول بعدما شجه الآخر كذا في حراء المفتين، رجل شج رجلاً موصحة عمداً وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضه ثم شجه آخر حصاً ومات منها فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلته ويرجع الأول في مال المقتول بحصة آلاف درهم كذا في المحيط، والله أعلم

### الباب السابع في اعتبار حالة القتل

من رمى مسلماً فأرشد برمي إليه ثم وقع أسهم فعلى الرمي الدية لورثته ثمرد عبد لمي حبيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على الرامي كذا في الكافي، ولو رمى بلبه وهو يريد قاتله ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في دولهم جميعاً وكذا إذا رمى حرباً ثم أسلم كذا في الهداية، وإن رمى عبداً فأعتقه مولاه ثم أضربه السهم بمات منه فعلى الرمي قيمته للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، رد نصي نكاحي برحم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود حله الرمي قبل لإضربه ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين، وإذا رمى الثورسي صيدا ثم أسسم ثم وقع لورثه بأصيده ثم يؤكل وإن رماه وهو مسسم ثم تمسك والصيد بطله أكل كذا في الهداية، ولو رمى أغرم صيدا ثم حن فاصابه السهم فعليه اجزاء وإن رمى حلال صيدا ثم أحره فلا شيء عليه كذا في الكافي، والله أعلم

### الباب الثامن في الدييات

الدية، الدر الذي هو بدل لعن و لارش اسمه لو حب باجناية على مازود النفس كذا في الكافي، ثم دية تحب في قتل خطأ ومجرى محرر وفي شبه لعن وهو القتل بسيف وفي قتل النسي والمجنون وهذه الدييات كلها على العاقلة إلا في قتل لآب ابنه عمداً أو بها في ماله في ثلاث سنين ولا تحب على العاقلة كذا في خوهرة السرق، ركل عبد سقط بقصد من فيه بشبهه ولدية في مال المقتل وكل ش وحس بالصلح فهو في مال المقتل عبرة الأول في ثلاث سنين

والثاني يجب حالاً كذا في الهداية، وكل دية وحيت ببعض العمل بمقتضى من ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الإبل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الإبل مائة ومن العين ألف دينار ومن الوري عشرة آلاف وللعناب الخيار يؤذي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي، وهذا ومن البقر مائتا مرة ومن النعم ألفاً شاة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية، ثم لا يجب للإبل كلها من سن واحد بل من أسنان محتقة ففي الخطأ المحض يجب لمائة أحماس عشرة بنات محاص وعشرون ابن محاص وعشرون ابنه لجور وعشرون حقة وعشرون حدة وفي شبه بعدد يجب أدنى أربعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خمس وعشرون ابنه محاص وخمس وعشرون ابنه لجور وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون حدة كذا في المحيط، ودية المسنن والدمي والمسنن سواء كذا في الكافي، ودية المرأة في نفسها ومادونها نصف دية الرجل وإن كانت جارية ليس لها أرض معذر والزواج فيها حكومة عدل حلف ابتهاج فيه حين يستوي للرجل والمرء فيه وقيل بنصف كذا في محيط السرخسي، إن كان القتل خطأ فإن كان الشريك الكبير ثماً كان له أن يستوفي جميع الدية حصه نفسه بحكم ابنك وحصه لصغير بحكم اللوامة وإن كان الشريك الكبير ثماً أو عبداً ولم يكن وصياً للصغير يستوفي حصه نفسه ولا يستوفي حصه الصغير كذا في المحيط، إذا حلق شعر رأس إنسان ولم يستجب فيه الدية كاملة الرجل والمرء والصغير والكبير فيه سواء إلا أنه لا يحاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل منه فإن أجل منه ومات المجني عليه في السنة والشعر لم يست (شيء) على أخاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. يجب حكومه عدل كذا في الدخيرة، وفي الدخيرة إذا حنقها على وجه أسند لحب أو سف فأسند الحب نجب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط، وفي شتم من الأهداب نصف لدية وفي أحدهما ربع الدية وفي كليهما الدية الكاملة كذا في المحيط، وإذا حنق عليه رجل ولم يشب مكانها أخرى فعليه كمال لدية كذا في الدخيرة، ويسوي العمد والخطأ في حلق شعر الرأس والنجبة كذا في الكافي، وإذا حنق نصف اللحية والرأس قال بعض أصحابه يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي، ولو حنق نصف اللحية يجب نصف الدية إذا علم به نصف وإن لم يعلم أن الثالث كم هو يجب حكومة العدل وفي فساد القصي إذا شتم بعض لحية رجل فمسم بالدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على جاني بحسب ذلك كذا في الخلاصة، وتكلموا في حية الكوسج والأصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهذلي رحمه الله تعالى إن كان البائت على دقة شعرات معدودة فليس في خلق ذلك شيء وإن كان أكثر من ذلك وكان على اندس والحد جميعاً ولكنه غير متصل فعليه حكومة عدل وإن كان متصلاً فعليه كمال الدية فإن ثبت حتى يستوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤدب على ذلك كذا في المبسوط، وإذا ثبت مكانه أبهى له يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية الأصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان حر فلا شيء عليه وإن كان عبداً فحكومة عدل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط، والعنبة أبو البيث

ورحمه الله تعالى كان يسمى بفرولهما كذا في الخلاصة، روى شمس لائمة الخلواتي عن أبي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في هذه المسألة تقدير حكومة العذر في الحر أن يقوم أيضا  
 النحية بر كان عبداً رأسه النحية يلمر به المصان الذي بينهما كذا في المحيط، وإن خلق لحيه  
 إنسان سميت بعصها دون البعض فعليه حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان، وفي آجلاس  
 الماطلي إذا قطع صغيرة امرأته أو امرأة غيره يسمى أن لا يجب شيء في أمثال وذكر ليس رستم عن  
 محمد رحمه الله تعالى فيمن صفع مرون امرأة أو خلق شعر برأس جارية وذلك ينقصها قال  
 لاشيء عليه إلا أنه يؤدب كذا في الظهيرية، وإذا جيب رجلاً حتى سقطت النحية تجب دية  
 كاملة لأجل النحية كذا في محيط، ولو حصى اشراب فلم يجب بحكم حكومة عدل كذا في  
 فتاوى قاضيهان، وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، وفي جباهات الحسن وإذا حصى النحية  
 مع الشارب لا يدخل صمدان لشارب في صمدان النحية كذا في المحيط، وذكر في الهاروسي لو  
 حصى رأس رجل فقال كذا أصلع فم يثبت عليه من الذية بقدر ما رعم الخلق أنه كان في رأسه  
 من الشعر وكذا النحية بر حنقه وفار. كان كوسجاً لم يكن في عارضه شعر وكذلك في  
 اصحابين والأشعر كان انقول قوله مع يمينه، لا أن يقيم الخبي عليه البينة أنه كان صحيحاً كذا  
 في محيط السرخسي، وفي الأدبين الشاحصين في الخطأ لديه كمالاً وفي إحداهما نصف الذية  
 وإذا بسمت الأدب ونحسنت فعليه حكومة عدل كذا في المحيط، وإذا ضرب أدن إنسان حتى  
 ذهب سمعه يجب أن يديه وطريق معرفة ذهاب سمعه أن يصلب غعله فينادى فإن أجاب علم أن  
 سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية، وفي العيين إذا عتقا خطاً كمال الذية وفي إحداهما نصف  
 الذية وكذلك إذا لم ينفق ولكنهما انحسفت أو ذهب بصرهما ذهب قائسان يجب كمال الذية  
 فبهما ونصف الذية في إحداهما كذا في الذخيرة، وفي غير الأعر ونصف الذية كذا في  
 الظهيرية، ولو قضع جمود بأهدابه فعليه دية واحدة كذا في الهدية، وفي قطع الجمود اسمي لا  
 شعور عليها حكومة عدل وإن كان اصحابي على الأهداب واحداً وعلى الجمود واحداً كان على  
 الذي حصى على الأهداب تمام الذية وعلى الذي حصى على الجمود حكومة عدل كذا في المحيط،  
 وفي قطع الأنف دية النفس وكذا إذا قطع نازر وهو صالان من الأنف وإن قطع نصف نصبه  
 الأنف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيهان، في المنصبي إذا حصى عليه قصاص  
 لا يتنفس من أنفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا في ذخيرة، وفي شرح  
 الصحاوي إذا قطع النازر ثم الأنف فإن كان قبل البرء تجب دية واحدة وإن كان بعد البرء تجب  
 الذية في البذر وحكومة عدل في الثاني كذا في المحيط، وفي الأصل إذا كسر أنف إنسان ففيه  
 حكومة عدل كذا في الذخيرة، ضرب أنف رجل فم يحد شم رائحة طيبة ولا رائحة كريهة  
 فعليه حكومة عدل كذا ذكر في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى، وذكر في جباهات  
 أبي سليمان إذا أقر الضارب بذهب لشتم فعليه الذية وهو كالسمع هكذا ذكر القدروري وبه  
 يعني ثم صريق يعرفه بذهب انشم أن يختبر ياروحي الكريهة كذا في الظهيرية، وفي الشعتين  
 كمال الذية وفي إحداهما نصف الذية انصبا وسفى في ذلك سواء كذا في المحيط، وفي أدن  
 الصغير وأنه دية كاملة كذا في انسراج الوهاج، ويجب في كل سن نصف عشر الذية ويستوي

في ذلك الأنساب والوضوح والتواحد والظهور هكذا في المبسوط، وليس في نفس آدمي شيء من الأعضاء يزاد أرضه على دية النسل إلا الأسنان كذا في حرمة المفتين، حتى لو كانت ثمانياً وعشرين فعليه أربعة عشر ألفاً وإن كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفاً كذا في التفسيرية، وإن كانت اثنين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الأولى ستة آلاف درهم وستمائة وستة وستين وثلاثين وفي السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير في المتن كذا في المحيط، ومن قلح من رجل فبنت سكانها أخرى سقط الأرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما لله تعالى: عليه الأرض كمالاً كذا في الجوهرة النيرة، وإن بنت أخرى سردها بقي لأرض على حاله كذا في المحيط، ولو قلح من غيره فردّها صاحبها مكانها ونبت عليها للحكم<sup>(١)</sup> فعلى القلح كمال الأرض كذا في الكافي، لو ضرب من إنسان فتحرّك فاجل فإن أخضر أو أحمر تجب دية للمس حممته وإن أصغر اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه شيء وإن أسود تجب دية المس إذا فانت منفعة للضغ وإن لم تفت إلا أنه من الأسنان التي ترقى حتى مات جسداه فكذلك فإن لم يكن واحد منهما ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيخان، وإن قال الضارب: إنما أسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب قال قول المضروب مع يمينه إلا أن يقيم الضارب البينة على ما ادّعى كذا في المبسوط، وفي من المملوك إذا أصغر تجب حكومة العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب. في الأصمّار تجب حكومة العدل حرّاً كان أو مملوكاً وإذا ضرب من رجل فأسود المس بصره ثم جاء آخر ونزعها فعلى الأول تمام أرضها وعلى الثاني حكومة عدل كذا في المحيط، وفي اللسان ادية وكذا في قطع بعض اللسان إذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل: يتسم على عدد أحروف وقيل: على عدد حروف تتعلق باللسان وقيل: إن قدر على أداء أكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وإن عجز عن أداء الأكثر يجب كل الدية كذا في الكافي، فالأول والأصح كذا في المحيط، والصحيح هو الأول كذا في محيط السرخسي، وإذا ادّعى المجني عليه ذهاب الكلام يستعمل عنه حتى يسمع كلامه أو لا يسمع وفي لسان الأخرس حكومة عدل كذا في المحيط، ولو قطع لسان صبي إن استهل تجب حكومة العدل وإن تكلم فميه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصغير الشهيد حسان الدين، وفي النحيين كمال دية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط، وفي اليدين إذا قطعتا خصاً كمال الدية وفي إحداهما نصف الدية ولا يعضل اليمين على الشمال وإن كان اليمين أكثر بطناً من الشمال كذا في الدخيرة، والأصل في الأطراف أنه إذا فوّت جنس المنفعة على الكمال أو أرن جماًلاً مقصوداً في آدمي على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية، وفي يد الخشي م في يد المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف مافي يد الرجل ونصف مافي يد المرأة كذا في لسرح لرواح، وفي كل صحيح من أصابع اليدين

(١) قوله فعلى القلح كمال الأرض لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية فإن شريح الإسلام إذ عادت إلى حالتها الأولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو بنت كذا في الدر المنثور هـ مصححه بحراري



أو الرجلين عشر ادية والاصابع كلها سواء وفي كل إصبع فيها ثلاث مفصل ففي أحدهما ثلاث  
دبة الإصبع وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دبة لإصبع كذا في الهداية، وفي الإصبع  
الرائدة حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة، وفي اليد الشلاء حكومة عدل كذا في المحيط، وإذا  
قطع الكف مع بعض الأصابع أو مع كل الأصابع اجتمعوا على أنه لو قطعه والأصابع كلها فالدية  
في الكف أن الكف يجعل دية للأصابع حتى يجب أن يرضى الأصابع ولا يجب في الكف شيء  
واجتمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع أنه يجب أن يرضى الأصابع ثلاثة آلاف درهم أو  
ثلاثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما إذا كان على الكف إصبعان أو إصبع واحد أو  
مفصل واحد من إصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الكف فيما  
والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الدحية، وإذا ضرب رجل على يد رجل  
فشدت اليد فعليه الدية كاملة كذا في حزمة المعتز، وإن قطع إصبع رجل من المفصل الأعلى  
مثل ما بقي من الإصبع أو اليد كلها لا قصاص عليه في شيء، من ذلك ويسخي أن يجب الدية  
في المفصل الأعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد إذا كسر حكومة عدل وكذا في الزيد  
إذا كسر حكومة عدل كذا في الدحية، وفي اليد إذا قطعت من نصف الساعد دية اليد  
وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وإن كان إلى المرفق كان في الذراع بعد دية اليد  
حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، قال  
محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع يمين رجلين فقطع أحدهما إبهام القاطع وقطع  
اجسي آخر الأصابع البواقي ثم إن المقطوع به لذي لم يقطع أصلاً قطع الكف ولا إصبع فيها  
ثم اجتمعوا عند القاضي جميعاً بالقاضي يقتضي على قاطع اليدين بدية يد واحدة وذلك  
خمس آلاف درهم بين صاحبي القصص إحماساً وبهرم الاجبي لقاصع اليدين أربعة آلاف  
درهم وإن اجتمع المقطوعة أيدهما على قص الكف ثم أحد دية اليد قسمت بينهما إحماساً  
ثلاثة إحماسها للذي لم يقطع الإبهام وحماسها للذي قطع الإبهام وإن بدأ الاجبي فقطع  
إصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصص بعد ذلك إصبعاً من أصابع قاطع اليدين  
ثم عاد الاجبي فقطع إصبعاً من أصابع القاصع ثم إن الذي لم يقطع شيئاً من أصابع القاطع قطع  
الكف وعليه الإصبعان فإن القاضي يقتضي على قاطع بدية يد واحدة ربعها للذي قطع الكف  
وثلاثة أرباعها للذي قطع الإصبع فإن جميع صاحبي القصص على قطع الكف مع الإصبعين  
فالدية المأخوذة تقسم بينهما اثمان اثمان ثلاثة أثمانها لقاطع الإصبع وللآخر خمسة أثمانها كذا في  
المحيط، وفي الأعلى حكومة عدل والطراد بيت كما كان لشيء فيه كما في غيره وإن لم يمت  
ففيه حكومة عدل وإن نبت على عيب بحكومة دون الأول كذا في حرارة المعتز، وفي الرجلين  
كسباً لدية في الخطأ وفي أحدهما نصف ادية كذا في المحيط، وفي يد الصغير ورجله حكومة  
إذا لم يمش ولم يقعد ولم يحركهما أم إذا كان يحركهما ففيهما دية كاملة كذا في السراج  
الوهاب، وفي قطع الرجل العرجاء حكومة عدل كذا في متاوى قاصحان، وإذا قطع الرجل خطاً  
من نصف الساق تجب الدية لأجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الدحية، وإن  
كسر فخذيه وبرأت واستغفرت فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سنان عن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الخلع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظماً من إسان بدأ أو رجلاً أو عر دنت يرى وعاد كهيئته يسير فيه عقل بأن كان نفساً<sup>(١)</sup> أو عظم فيه من عظمه، حساب منقصر عتماً كذا في المحيط، وفي الصلح حكومة عدل وفي الشريعة حكومة كذا في الدحيرة، وفي نديي الرجل حكومة وفي حلته حكومة من الأولى كذا في الطهيرية، وفي إحدى نديي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط، وفي نديي المرأة الدية وكذا في حلتي ندييها وحدهما وفي إحداهما نصف الدية ومن يوحده في نكث الطاهرة وحول القصاص في نديي امرأة إذا قصص عتماً والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الطهيرية، وفي نديي الخنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في نديي المرأة وعندهما نصف ما في نديي الرجل ونصف ما في نديي المرأة كذا في السراج الوهاج، وإن ضرب عدلي الظهور لعاب سمعة الخمر أو صار أحدث تحت دية نفس كذا في فتاوى قاصصنا، وإذا لم يجدنه ولم تسعه على الجمع في بقي للحرارة أو دية حكومة عدل كذا في المحيط، وإن لم يكن فيه أثر انصرفت فلا شيء، وإلا أجرة انصرفت كذا في سرية المصير، وصدر امرأة إذا كسر وقطع الماء فعليه الدية كذا في الدحيرة، وفي الذكر كمال الدية وفي ذكر الخصي حكومة عدل عتماً سواء كان صغيراً أو لا حرراً، وبغير شخصي على اصماع أو لا بقدر وهو لحكم في ذكر العبد وأما ذكر لشح الكسرة، كما لا يقدر على التوبة فالجور فيه كالجور في ذكر الخصي وذكر العبد كذا في حرره، وإذا قطع الحشفة بحب كمال الدية في جاء وقطع باقي من الذكر فبأن كل فليل تحلل البرء تحت دية وإحياه يجعل كونه قطع الذكر مرة واحدة وإن تحلل بديه رء بحب كمال دية في خشفه وحكومة العدل في المياقي كذا في الصهيرية، وفي لأشبين كمال الدية كذا في اعط، وإذا فصع الذكر والأشبين من الرجل اصحيح خطأ إن بدأ بقطع لذكره دية ولو بدأ بالأشبين سم بالذكر ففي الأشبين الدية كاملة وفي لذكر حكومه عدل وإذا قطعهم من جانب الفخذ معاً فعليه دية كذا في الدحيرة، وإذا قطع إحدى نتيه فبقطع ماؤه فعليه الدية ولا يعدم دنت، لأن يهر الحبي به كذا في حرره المصير، وفي الأشبين إذا قطعت حصاً كمال الدية وفي إحداهما نصف دية كذا في المحيط، ومن طعن طنه بمرح قصار يحال لا يستمسك اصماع فعليه الدية كذا في الخلاصة، ومن طعن بمرح أو غيره في بدير فلا يستمسك اصماع جوف فعليه دية كامته وكذلك لو ضربه فسلس ثوبه ولا يستمسك البول فعليه الدية كذا في فتاوى قاصصنا، ولو قطع من امره وصار يحال لا يستمسك البول فعليه الدية كذا في الخلاصة، وإذا قطع من امره وصار يحال لا يصح وقاعها فعليه الدية كذا في حررة معتن، وإذا ضرب امرأ فصار مسحة فبخطر حولاً من برئت وإلا بقصي بديته وفي دية لمن الرن يحب أن يحصر حولاً مما يحال مساه الصغر في لبطن كذا في المحيط في المرقاب، ومن أنقصي امرأة فلا يستمسك البول فعليه الدية وإن كانت تستمسك فهي حائفة بحب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاصصنا، رجل جامع صغيرة لا بجامع مثلاً فماتت إن كان أحبيب تحت الدية على لعائلته وإن كانت منكوحه

(١) قوله أو عظم عظمه أي الجذر على غير سواء كما في الناموس الذي يجري

عنديه على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة، عن ابن سبويه عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى رجل جامع امرأته وشملها بجامع فصارت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا جامع امرأته فدهيت سها عين أو أعضاها أو مائت فهو ضامن قال محمد بن محمد رحمه الله تعالى يضمن في هذا كله إلا الإقصاء والنقل من جامع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكاه هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضاً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الدخيرة، عن الفقيه أبي نصر الديوسي: إذا دفع أجنبية فسقطت ودهيت عدرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعير وعن أبي حنيفة أن عدية الضداني في ما نه كذا في الظهيرية، ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فدهيت عدرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة غير ودهيت عدرتها ثم تزوجها ودخل بها وجبت لها مهر كذا في المحيط،

فصل في الشجاج. موضع الشجة الرأس والوجه إلى الدن وتحت الدن ليس موضع الشجة كذا في خزائن المعين، والشجان من الوجه عندما هكذا في الهداية، (الشجاج عشرة) الحارصة وهي التي تحرس الحسد في نكدته ولا تحرج الدم والدمعة وهي التي تظهر الدم ولا تسلك كالدمع في العين والدمعة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي التي تصبغ الحسد أي تقطعه والمثلاحة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل إلى السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموصحة وهي التي يوصح العظم أي تنسج والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمققة وهي التي تنفل العظم بعد اكساره أي تحوئه والأمه وهي التي تصل إلى أم الرأس وهو الذي فيه الدماغ كذا في الهداية، ثم الخائفة التي تحرق الجلدة وتصل إلى الدماغ<sup>(١)</sup> ولم يذكرها محمد رحمه الله تعالى لأن الإنسان لا يعيش منها كذا في المحيط السرحسي، ولاقصاص في عبر الموصحة وهذا رواية حسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يجب التقصاص فيما دون الموصحة ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو الأصح كذا في التبيين، وفي أحد عامة المشايخ كذا في المحيط، وفي الموصحة التقصاص إن كان عمداً كذا في التبيين، وما قولها من الشجاج لا قصاص فيه بالإجماع وإن كان عمداً كالهائشة ولمنع كذا في المحررة البيرة وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب التقصاص بحكمها عمداً وحكم القصاص سواء يجب فيها إذا كانت عمداً ما يجب فيها إذا كانت خطأ كذا في المحيط، وفي الموصحة إن كانت خطأ نصف عشر الذبذبة وفي الهاشمة عشر الذبذبة وفي المققة عشر الذبذبة ونصف عشر الذبذبة وفي الأمه ثلث الذبذبة فإن عدت فهذا جائفان فبها ثلث الذبذبة كذا في الهداية، وفي هذا كله إذا برأ ولم يسبها أثر لا يجب شيء عند محمد رحمه الله تعالى منه قال. يجب معذور ما تنقل إلى أن برأ هكذا ذكر شيخ الإسلام كذا في الدخيرة، سب رجلًا مسلمة غيرت وبني شيء من أمرها بعد أسره وإن من عنده رس لم يصبه لا أرض إذا وجب لا يسطر إلا إذا زال وجهه من كل وجه هكذا في المحيط، وفي معنى كذا في الظهيرية، وفيما قيل الموصحة الشجاج السب إذا كانت خطأ حكومتها بعد هكذا في المحيط،

(١) قوله رحمه الله تعالى: وما محمد إلا... وكذا ما يرد من أنه لا يصبها أثر لا يصبها لا

حكم بها بكون عيهم أن لا يذكروا لكنهم تأسوا بما في غالب الكتب أنه يحرز.

واختلصوا في تفسير حكومة عدل فعد الطلحوي 'السبيل في ذلك' ان يقوم لو كان ممكناً  
 بدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر إلى تدويع مائس الخسائر وان كان نصف عشر  
 القسمة يجب نصف عشر المدة وان كان بعدد ربع عشر يجب ربع عشر المدة وعليه التقوى  
 كذا في الكافي، ولا تكون الأمة إلا في الرأس أو في الوجه في موضع الذي تحبص منه إلى  
 الدماغ كذا في صحيح، رجل طعن رجلاً في قدمه فخرج من الأخرى ما لم يجد واحداً لله  
 تعالى؛ فيه حكومة عدل وإن طعن في فيه فخرج من دماغه حتى سقط من لحيته إلى الدماغ قال  
 محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن دماغه إذا سقط إلى العرق فعليه ثلث المدة ولو  
 رمى الرجم أو لسهم في عينه وأعضاه في فمائه بقي عليه نصف مده وفي الباقي حكومة عدل  
 وإن أصاب الدماغ وتعدت فعليه في العين نصف المدة ومنها من غسل دماغ حكومة عدل  
 وفي الدماغ حتى سقطت إلى بئر كذا في صحيح المرحسي، وأجرحه في سبي في  
 غير الرأس والوجه فعليه حكومة إذا أوصحت لعظم أو كسرتة إذا بقي لها أثر وإن لم يبق  
 بدخراجه أقر بعد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأبي حنيفة رحمه الله  
 لله ينزله فيه ما أمضى عليه إلى أن يبرأ كذا في صحيح المرحسي، وأخافه ما يصل إلى أخواف  
 من البص أو الظهر أو الصدر أو ما يوصل من الرقبة إلى موضع الذي يد وحصل إليه شرب كذا  
 معصراً فذلك كله جائز وما فوق ذلك ليس جائز ولا يكره في يديين ورجلين والقدمين  
 والرأس جائز وإن كانت أجراجه بين الاثنين والذكر حتى تصل إلى الخوف فهي جائز كذا في  
 السراج نوهج، وفصائل الشجرة يستوفي على مساحة السجدة في طوبى وعرضها فود كانت في  
 مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو حبيب فعلى مثل ذلك في شجاع في ذلك الموضع الرأس  
 ولو شجرة موضحة فأحدث ما بين قربي مشجوع وهي لا يحد ما بين قربي شجاع خبر المشجوع  
 إن شاء فصل وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار طول الأذن إلى حيث يجمع ثم يكف  
 وإن شاء أحد الأرض وإن كانت أحدث ما بين قربي المشجوع ... ويقص فإن شاء أحد الأرض وإن  
 شاء اقتص ما بين قربي المشجوع وإن كانت في صور رأس المشجوع وهي بأحد من جهة  
 المشجوع إلى فمائه من شاء أحد الأرض وإن شاء اقتص إلى مثل موضعها من رأسه ولا يريد عليه وإن  
 كانت من جهة المشجوع إلى فمائه ولم يبلغ من شجاع ولا إلى نصف ذلك من شاء أحد الأرض  
 وإن شاء اقتص مقدار شجته إلى حيث يجمع وبدأ من أي جانب كذا في بدخيرة وعصب  
 شجرة عشرين موضعاً إن لم يحد لير، يجب مده كمثل في ثلاث من و لا تحليل لير، يجب  
 كمثل المدة في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتعرفات، ومن شج رجلاً موضعاً لذهب  
 عظمه أو شعر جميع رأسه فمستحق أن يرس موضعاً في المدة وإن دخل أرض موضعاً في  
 غير هذين و لا يرس بعض الشعر أو شيء، يسر منه فعليه أرض الموضع ورجل فيه الشعر وهذا  
 وإن لم يرس شعر رأسه إنما إذا جرت رجع كما كذا فلا يلزمه شيء هكذا في أخوه أثيره، وهو  
 شج رجلاً في حذاه موضعاً خطأ وسقط منه يسر كان عليه نصف المدة، دخل أرض الموضع  
 في ذلك كذا في السراج نوهج، وإن ذهب سمعه أو بصره وكلامه فعليه أن يرس موضعاً مع  
 المدة فأنظر هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كد في إهداية، ومن شج رجلًا موصحة عمدًا فذهب عياله فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونجيب الدية فيهما وقال في الموصحة الفصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الموصحة والعيب كد في الكافي، رجل أصعب ذهب شعره من كبر فشج موصحة إنسان منعماً قل محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعنه لأرض وإن قال الشاح: رخصت أن يقتص مني بس له ذلك وإن كان الشاح أيضاً أصعب فعليه القصاص كد في محيط السرحسي، وهي الوقعات لتأصفي موصحة الأصعب انقص من موصحة غيره فكان الأرض انقص أيضاً وفي الهاشمة يستويان وهي المتنقي شج رجلاً أصعب موصحة خطاً فعله للشجة أرض دون الموصحة في ماله وإن شج هاشمة فعليه أرض دون أرض الهاشمة على عاقلة كد في المحيط، والله أعلم.

### الباب التاسع في الأمر بالحماية ومسالل النسيان وما يندسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسف فلا قصاص فيه ولا لثمة الدية في أصح الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يعمى عينه ففعل فلا ضمان في الوجهين كد في الظهيرية، في المتنقي رجل قتل لغيره، انضع يدي على أن تحميني هذا الثوب أو هذه لدرهم ففعل لأقصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط، ولو قال: بعث دمي ميت ففعل فقتله يجب القصاص كد في الظهيرية، رجل قال لآخر: اقتل أبي أو انضع يد أبي وهو صغير يجب عليه القصاص، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: استحسن في ذلك وأمره الدية، ولو قال: اقتل عبيدي أو انضع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كد في الوقعات الحسامية، ولو قال: اقتل أخي فقتله وأمر ورثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: استحسن أن أحد الدية من يقاتل ولو أمره أن يشج ففعل فلا شيء عليه فإن مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية. لو قال لرجل: اقتل أبي فقتله فعلى يقاتل الدية لابه ولو قال: انضع يد أبي فقتله فعليه لأقصاص كد في الوقعات الحسامية، رجل قال لعبد الغير: اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الظهيرية، في المتنقي رجل قال لآخر: إجن عني فرماه بحجر فحرقه جرحاً يندس من مثله ويسمى حاسباً ولا يسمى نائلاً ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وإن حرقه جرحاً لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانياً فعليه دية ولو قال: إجن علي فقتله باسميف لم أقتص منه وجعلت عليه دية في ماله كذا في المحيط، ولو أمر صبي صبياً بقتل إنسان فقتله وحبت الدية على عاقلة القتال ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر كذا في فتاوى قاصبحان، ولو كان بأمر عبد أبرح مولى العبد بما دفع على الأمر كذا في شرح لزيادات سمعاني، رجل أمر صبياً بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة على عاقلة الأمر كذا في حرثه المتعين، وإن كان بأمر عبد أبرح مولاً أو كبيراً بغير مولاه بين الذم والقدح وآب ما احتار رجع بالأقل على الأمر في ماله كذا في شرح الزيادات للسماني، ولو أمر بائح باللعن كان الضمان على القاتل

ولا شيء على الأمر كذا في فتاوى فاضلهم، رجل أمر صبياً بقتل دابة إنسان أو بحرق ثوبه أو  
بكل طعنه ففعل بضمائه على نصبي في ماله ويرجع بمثل على الأمر ولو أمر الصبي بالعد  
بذلك ففعل له بضم نصبي كذا في محيط نسرحسي، ولو أن عبداً مادوناً أمر صبياً بحرق  
ثوب إنسان أو أرس صبياً في حائطه ففعل نصبي فإن أبو حنيفة رحمه الله تعالى بضم  
الأمر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا بضم الأمر كذا في فتاوى فاضلهم، عند مادون صغير أو  
كبير أمر عبداً محجوراً أو مادوناً صغيراً أو كبيراً بقتل رجل نفسه وحرق موسى بين الدفع والعداء  
رجع بالقتل في وجه الأمر كذا في أعينه، وإن كان الأمر عبداً محجوراً والمأمور كذلك وحرق  
موسى بقتل الدفع أو العداء ولا يرجع على موسى الأمر في حال ولكن يؤخذ به بعد العس ولو  
كأن الأمر صغيراً هاملاً لا يؤخذ به بعد بعتق بها وإن كان المأمور حراً صغيراً ولا أمر عبداً محجوراً  
غيب يديه على عائلة نصبي ولا يرجعون على موسى البعد لا في حال ولا بعد بعتق كذا في  
شرح الزهاد للعتابي، مكاتب صغير أو كبير أمر عبداً محجوراً أو مادوناً صغيراً أو كبيراً بقتل  
رجل أو قتل ودعه ماله أو دعه يرجع على المكاتب بقيمة عبده إلا أن يكون قيمته البعد أكثر  
من عشرة آلاف درهم فحينئذ يرجع بمسره آلاف درهم إلا عشرة دراهم فحينئذ يرجع بمكاتبه كان موثقاً  
فالتقليل أن يسع موثق المكاتب بخلافه بضمه وإن أعس بعدد عمر أو قبل لعمره من ماء موثق  
القيمة المدفوع تبع المقتول من قيمة عبده ومن قيمة المقتول شيء تبع المقتول بجميع ذلك  
كذا في المحيط، وإن كان الأمر مكاتباً صغيراً أو كبيراً والمأمور صبي حراً جليلاً على عبده  
النصبي وترجع بقيمة على المكاتب بدليل من قيمته ومن يديه لأن هذا حكم جنابه المكاتب  
كذا في شرح البراءات للعتابي، فإن عمر المكاتب ورد في ثوبه فإن كان عمره قبل أن يقتل  
النصبي بقيمته بلعنه بقتل حق بقتله عن المكاتب وإن عمره بعد أن نصبي الناصبي عليه بالقيمة  
لنصفه قبل الأداء فعلى موثق أبي حنيفة رحمه الله تعالى بضمه بضمه في الثوب أو آخره  
بعد بعتق وعلى بولده لا بضمه ويؤخذ به في حال كذا في أعينه، وإن عمره بعد بعتق  
وأدى شيئاً من ذلك فله أن يسلم بقتله بقتله وما يؤخذ بقتل عبده أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما لا يبطل نكاحه ببيع ما بقي من دينهم، لا بضمهم، مروي كذا في شرح  
البراءات للعتابي، فإن اعتقه موثق بعد الحجر وبعد نصبي بقتله عليه بالنصيب فعليه أن يقبل  
بأخياره من موثقه بضمه لا غير ويرجعون بالنصيب على المقتول وإن شاءوا بضمه بعد  
وما ذكر أن لهم أن يضمنوا موثق أو بعد موثقتهم فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فليس  
لهم بضمين الموثق إذ ليس بهم بضمين بعد بقتل الموثق، أعش عبداً مديوناً فلهذا لا يضمن  
ولو لم يجر ونكحه أدنى قصر وكان قبل قضاء نصبي عليه بقيمة أو بعد القضاء فالعقوبة  
يرجعون عليه بقيمة حرة إلا أنهم يرجعون بحسب أدلتهم وهم يؤدرون في ثلاث سنين في كل  
سنة ثلث أدبه ويرجعون في السنة الأولى ثلث القيمة وفي السنة الثانية ثلثها وفي السنة  
الثالثة ثلث آخر كذا في أعينه، وإن كان الأمر والمأمور مكاتبين بحسب الصمان على التقابل

(١) قوله إلا أن يضمنهم أي يضمنهم بعد بقتلهم ولا يضمنهم بعد بقتلهم ولا يضمنهم بعد بقتلهم ولا يضمنهم بعد بقتلهم  
مصحح

ولا يرجع على الأمر كذا في شرح التزيادات للمصنف، رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوياً فصره سوياً وشجه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الحياة في النفس ويلزم المجاني النصف كذا في مختصر الجامع الكبير، رجل له عبد أمر رجلاً أن يضربه سوياً فصره سوياً ولولئى سوياً ثم صبره اجنبي سوياً آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرض السوط الثاني مضروباً سوياً ومدس قيمته مضروباً أربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبي أرض السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروباً بثلاثة أسواط وبطل ما سوى ذلك فإن كان المأمور صبره ثلاثة أسواط والمسألة بها فهو كذا في ذلك إلا أن على عامة المأمور أرض السوط الثالث أيضاً وعلى الاجنبي أرض السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط كذا في محيط المرحسي، عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوياً فصره سوياً ثم صبره سوياً ثم أعقبه الضارب ثم صبره سوياً آخر فمات من ذلك كله فعلى المضارب نصف أرض الثاني مضروباً سوياً في ماله وعيه أيضاً إن كان موسراً لشريكه نصف قيمته مضروباً سوياً وعيه أرض السوط الثالث مضروباً سوياً ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط وعلى عاقلة أرض السوط الثالث مضروباً سوياً ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط ياخذ المولى الذي لم يعق من ذلك نصف قيمته مضروباً سوياً وما بقي فصفه للمولى الذي لم يعق ونصفه لعصبة المعتق كذا في مختصر الجامع، عبد بين رجلين قد أحدهما لصاحبه: اضربه سوياً فإن ردت فهو حر فصره ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني مضروباً سوياً في ماله وعيه المعتق إن كان موسراً لشريكه نصف قيمته مضروباً سوياً وعلى الضارب أرض السوط الثالث مضروباً سوياً ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فيستوفيه أولياء العبد ويأخذ المعتق من ذلك ما عزم ويكون الباقي لورثة العبد وإن لم يكن له ورثة فله مخالف وإن كان المعتق معسر فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفا كذا في محيط المرحسي، إلا أرض السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير، ويكون نصفه في ماله ونصفه على عاقلة يأخذ المضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوياً فإن بقي شيء فهو لورثة العبد كذا في محيط المرحسي، وإن لم يكن له ورثة فصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب الناس إلى الضارب من العصبة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير، ولو كانت المسألة بهاها ثم صبره الأمر سوياً ثم صبره الاجنبي سوياً فمات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني مضروباً سوياً في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمور إن كان المعتق موسراً أرض السوط الثالث مضروباً سوياً ومدس قيمته مضروباً خمسة أسواط وعلى الأمر أرض السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط وفي ماله وعلى عاقلة الاجنبي أرض السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط ويكون ما أحد من عاقلة الاجنبي ومن الأمر ومن

الأمور لتعبد بإحدى الأمور من لأمر نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ويرجع لأمر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فبعضه المولى الأمر إل لم يكن للعبد عصاة كذا في محيط المرحسي، وإن كان الأمر معسراً فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني في ماله وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الأمر ما قد وصف، وإلا كان مؤسراً إلا أن ذلك على عاقلته وعلى الأجنبي ما قد وصف وبأحد الأمور من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين وما بقي فهو ميراث بعضه المولى كذا في مختصر الجامع الكبير، في العيون، وإلا قل لرجلين أصرباً مملوكي هذا مائة سوط فليس لأحدهما أن يضرب المائة كلها وإن ضربه أحدهم تسعة وتسعون وضربه الآخر سوطاً واحداً ففي القياس يضمن ضارب الأكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا في التارخانية، رجل أعطى صبي سلاحاً لممسكه فمطب الصبي بذلك فحب دية الصبي على عاقلة المعطي، ولو لم يقل له أمسكه بي اختار أنه يضمن أيضاً، ولو دفع السلاح بي الصبي فقتل الصبي بعمسه أو غيره لا يضمن الدافع بالإجماع كذا في الخلاصة، ولم يرد بقوله مطب الصبي أن الصبي قبل بعمسه عن ذلك لا ضمان على المعطي إنما أراد به أنه سقط من يده على بعض يده وعطب به كذا في التارخانية، رجل قال لصبي محجور أصعد هذه الشجرة ونقص لي ثمارها فصعد للصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الأمر دية نصبي وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب، ولو قال نصبي أصعد هذه الشجرة ونقص الثمار ولم يقل لي فعمل النصبي ديث وعطب فحلف المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال، انقص بي ثمر أو قال انقص ولم يقل بي كذا في فتاوى قاصصيحان، وفي الجامع الصغير قال لعبد العير أريق هذه الشجرة ونقص الثمر لك أكله أنت ففعل وسقط فثبت له يضمن ولو قال حتى أكله والمسألة بحالها ضمن كذا في تعبد، ولو أمر عبد بغير بكسر الحطب أو بغير آخر ضمن ما يؤد منه كذا في الخلاصة، رجل حمل صبياً على ربه وقال به: أمسكها بي ولم يكن به منه سبيل فسقط عن الربه ومات كان على عاقلة ربه حمله دية سواء كان النصبي ثم يركب مثله ولا يركب وإن سير لصبي بدابة فأنطا إنساناً فقتله والصبي مستمسك عندها فديه النصيب تكون على عامة النصبي ولا شيء على عاقلة ربه حمله عليها وإن كان النصبي ممن لا يسهر على إتيانه لصهر ولا يستمسك عليها فدم القبل هدر وإن سقط عن الدابة والدابة تسير فمات النصبي كانت دية النصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعدما ساربت إتيانه أو قبل ذلك وسواء كان النصبي يستمسك على إتيانه أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاصصيحان، وإذا حمل الرجل مع النصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطب الدابة إنساناً فقتلته فالدابة على عاقلة الرجل صاحب وعيه إنكسره ولو كان النصبي يضرب الدابة ويسير عندها فالدابة على عاقلته جميعاً يرجع عاقلة النصبي على عاقلة الرجل كذا في السوط المرحسي، ولو أن عبد حمل صبياً حر على دابة فوقع نصبي منها ومات فديه نصبي تكرب في عني العبد، بدفعه المولى لها أو يعدي ولو كان له مع النصبي على إتيانه فسر عنها فوطب الدابة إنساناً ومات فعلى عاقلة النصبي نصف الدابة وفي عني العبد نصفها كذا في فتاوى قاصصيحان، وإذا حمل الحر الكبير بعبه الصغير على دابة



ومثله يضربها ويستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فإوطا ينسأ فذلك في عنق العبد يدفعه به مولا أو يقدبه ويرجع مولا بالأقل من قيمته ومن الأرض على الضارب ولو حمله عليها وهو لا يضرب للدية ولا يستمسك عليها فسارت الدابة لوطفت إنساناً فدمه هدر وإن كانت واقفة حيث أوقفها لم يصبر جانباً حتى لو ضربت رجلاً بيدها أو رجبها أو كدمته لا شيء على الصبي فيه والضممان على الذي أوقفها على عاقبته إلا أن يكون أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسود، رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال: لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القتال، ولو قتل له قع، موقع الصبي ومات يضمن الفاتل دية كذا في فتاوى قاصيخان، صبي في يد أبيه فحذبه إنسان من يده ولاب مستمسك حتى مات دية الصبي على الجاذب وورث منه الأب، ولو جذب حتى مات والدية عليهما ولا يرث الأب كذا في الوقعات الحسامية، صبي مات في لذه أو سقط من السطح فمات فإن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهم فعنه الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الولدين إذا لم يتعاهد الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لا شيء عليهما إلا الثوبة والاستفطار واختيار العقوبة أبي اسبث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما إلا أن يسقط من يده والفتوى على ما احتاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاصيخان، الأم إذا تركت الصبي عند الأب وذهبت والصبي يقبل لذي غيرها فسم يأخذ الأب للصبي ظمراً حتى مات جوعاً فالأب آثم وعليه الكفارة والثوبة وإن كان لا يقبل لذي غيرها وهي تعلم بذلك فالإثم عليها فهي التي ضيعته وعليها الكفارة حكاه عن نصير وينبغي أن تكون المسألة مختصة كالمسألة الأولى كذا في المحيط، بنت ست سنين حمت وكانت جالسة إلى جنب النار فخرجت الأم بعد خروج الأب إلى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لا دية على الأم لكن إذا كان لها مال يعجسي أن تعتق رقبة مزرعة وإلا صامت شهرين متتابعين ويكون على تاسع وتدامة واستعمار لعل الله يعفو عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة مأمور كذا في الظهيرية، وفي الأصل إذا عصب الرجل صبياً حراً وذهب به فمات فهذا على وجهين: أما إن مات بامر لا يمكن الاحتراق والحفظ عنه بأن أصابته حسى وفي هذا الوجه لا ضمان على العاصب بالإجماع، وأما إن مات بامر يمكن الاحتراق والحفظ عنه بأن قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو برلت صاعقة من السماء فإصابته قتلته أو بهشه حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فإن العاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة واجمعوا على أنه لو قتل الصبي بعنه فلا ضمان على العاصب وفي العبد يضمن مات بامر يمكن التحرر عنه أو بامر لا يمكن التحرر عنه كذا في المحيط، ولو غصب صبياً وقربه إلى أهلئك فهلك كان عليه دية إن كان حراً كذا في فتاوى قاصيخان، وإذا قتل لصبي المعصوب رجلاً لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط، وإذا أودع صبي عبد فقتله فعلى عاملته القيمة وإن أودع طعاماً فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يضمن في الوجهين، وعلى هذا إذا أودع

العبد المحجور مالا يستهلكه لا يؤخذ بالصمان في الحان عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويؤخذ به بعد ابتعق وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ به في الخال وعلى حد الخلاف الإقراض والإعارة والبيع والتسليم في العبد والعصي والخلاف في العصي اعاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالإجماع، وإن استهلك مالا من غير إيداع مضم كذا في الكافي، الأب إذا ضرب الابن في أدب أو الوصي ضرب اليتيم فمات يضمن عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن صر به المعلم إن كان بقير إديها فلا ضمان على أحد روح ضرب روحه في أدب مائت مضم وعلى الأب الكعارة والدية وعلى المؤدب الكعارة دون الدية وعلى البرج الكعارة والدية جميعاً كذا في الواقعة المسامية، والوالدة إذا ضربت ولده الصغير للتأديب فلا شك أنها تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ختف فيه المشايخ على قولهم بعضهم قالوا: لا تضمن وبعضهم قالوا: هي صامة كذا في غيظ، رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن فإن أبر حنيفة رحمه الله تعالى: يضمن الوالد دية ولا يرثه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في تناوي قدس سره، المحام أو العصاد أو البراغ أو الختان إذا حجم أو فصد أو برغ أو حن يادن صاحبه فسرى إلى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية، البزغ أو الفساد أو الحجام إذا بزغ أو فصد أو حجم وكان يذن دولي في العبد أو يذن الولي في العصي وسرى إلى النفس ومات فلا ضمان وعليه وكذلك الختان في هذا هؤلاء لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في اعيط، ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: لو أن ختناً خن صبياً بأمر والده فجرت الحديدة فقطعت الحشفة مائت العصي فعلى عاقلة اختان نصف الدية وإن عاش العصي فعلى عاقلة اختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي، وهذا الذي ذكرنا فيما إذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه الرواية في مجموع النوارل وذكر في الأصل أنه لا يجب شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة، والله اعلم

### ابواب العاشر في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة حامل مسهمة أو كافرة فالتقت جنيناً ميتاً حراً ذكراً كان أو أنثى فعلى عاقلة الفرة وهي عبد أو أمة أو فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون موروثاً عن الولد ولو كان الضارب وارثاً لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية، وإن ألفت ميتين ففترنان كذا في حرانة المفتين، وأحيان الذي قد استبان بعض حلقه كالظفر والشعر بمحلة الحي إن مات في جميع الأحكام كذا في الكافي، وإن خرج الجنين بعد الضربة حياً ثم مات ففيه الدية كاملة والكعارة كذا في المبسوط، إن ألفت ميتاً ثم ماتت الأم فعليه دية بقتل الأم وغرة بإلقائها، وإن ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حياً ثم مات فطله دية في الأم ودية في الجنين وإن ماتت ثم ألفت ميتاً فعليه دية في الأم ولا شيء في الجنين كذا في الهداية، وإذا حرج رأس الولد وصاح فجاء رجل ودبجه فعليه العرة لأنه جين كذا في حرانة المفتين، رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في

«ميت منهما المرأة وفي الحي ابدية كاملة كذا في الصهيرة، في المستقى رجل ضرب بطن امراته فالتقت جنيناً حياً ثم مات ثم القى جنيناً ميتاً ثم مات الأم بعد ذلك وبرز رجل الصارب يتول من غير هذه اذاعة وليس له ولد من هذه امرأة غير هذا الذي ولدت عند الصربة ولها أخوه من أبيها وأمها فعلى عاقلة الأب دية الولد الذي وقع حياً ثم مات برث من ذلك أمه لستدس وما بقي إلا حرة هذا الولد من أبيه وعلى الأب كفارتان كفارة في الولد الواقع حياً وكفارة في امه وأما بولد الذي سقط ميتاً من فيه عره على عادة الأب جسماته ويكون للأم من دنت الستدس وما بقي فهو لبولد الذي وقع حياً لأن العرة إثم وجبت بالصربة وهو حي حينئذ وبرث الأم من ذلك الستدس أيضاً ويصير ماورثته الأم من جميع ذلك لإحوائها كذا في المحبط، وإن كان في بطنها جنينان فحرق أحدهما قبل موتهما وحرق الآخر بعد موتهما وهما ميتان يعني الذي حرق قبل موتهما جسمانه وليس في الذي حرق بعد موتهما شيء ثم يدي حرق قبل موتهما ميت لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وإن كان الذي حرق بعد موتهما حياً ثم مات فدية المدينة وله ميراثه من دية أمه وما ورثت أمه من أخيه وإن لم يكن لأخيه أب حي فله ميراثه من أخيه أيضاً كذا في المبسوط وإذا ضرب بطن أمه والملت حبساً ميتاً والأم حية يطران كان هذا الحمل حراً وإن كان الحمل من المولى نجب العرة ذكراً كان أو أنثى وإن كان الحبيب رقبقاً ذكر في ظهر رواية أصحاب رحمهم الله تعالى أنه يقوم على الشهة واللون لسي الفصل لو كان حياً ثم ذاب ظهر فيه يصر إن كان ذكراً يجب عليه نصف عشر فيمسه وإن كان أنثى يجب عليه عشر فيميتها ولو ضاع الحبيب رسم بمك بقومته باعتباره لونه وهيئته على نقله أنه حي ووقع الشارع في قيمته بين الصارب ومولى الأمة المصروية كان القول قول الصارب كذا في المحيط، وما وجد في حين الأمة فهو في مال الصارب يؤخذ منه حداً في ساعته روه الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جيب المرأة فهو على عاقلة الصارب إلى مئة كذا في شرح الطحاوي، وفي المستقى رجل ضرب بطن أمه والتقت حبساً ميتاً وماتت الأم قال أو حيفة رحمه الله تعالى على الصارب قيمة الأم في ثلاث سنين كذا في المدخلة، وإن ضرب بطن أمه فاعتق المولى ما في بطنها ثم التقت حبساً حياً ثم مات فدية أمه حراً ولا نجب إلا به وإن مات بعد العتق كذا في الكافي، وإذا باع الأمة بعد الضرب ثم أعتقه فالعرة ملانع وإذا كان الأب عبداً وقت ضرب ثم عتق ثم حرج الحبيب فلا شيء ثلاث، إذا المعتنق حال الجبر وقت الضرب هكذا في حرمة المعتنق، وفي نودار بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اعتق ما في بطن أمه ثم ضرب رجل بطنها فالتقت حبساً ميتاً وله أب حر فعلى الصارب ما في جنين الحرة وذلك العرة وهي ثلاث دنانير المولى كذا في المحبط، وإذا عتق أبو الحبيب أو أمه قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في حرمة المعتنق، في نودار ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لأمنه خلوا أحد الولد من اللذين في بطنك حر ثم مات فضررت إسدان نصفها فالتقت جبين منثنى غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الجاني في الغلام نصف عرة وذلك نصف جسماته وعليه أيضاً في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حياً وعليه في الحادية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحبط، والمرأة إذا ضربت بطن نفسها أو ضربت دواء لتضرح بولد متعمدة أو

عاشت فرجها حتى سقط الولد حياء عاقلتها الغرة إن فعلت بغير إذن الزوج وإن فعلت بإذنه لا يجب شيء كذا، هي الكافي، امرأة شربت دواء ولم تعتمد به إسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في المصهيرية، وهي فتاوى النسفي سأل عن مختلفة وهي حامل احتالت لإسقاط العدة بإسقاط الولد قال: إن أسقطت بفعلها وجبت عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط، وجعل المشتري جارية بالقبول ووطئها فحملت منه لم ضربت بطنها متممة أو شربت دواء لتطرح الولد فانفتحت جيباً ميتاً ثم استحققت الجارية بالقاضي يقضي للمستحق باجارية ويعقربها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقدن للمستحق إن أمتك قتل ولدها وهو حر لأنه ولد المعروف والجيب الحر مضمون بالثمن فإذا دفع بها أو قدى بفال بمشتري لما أحدث الغرة فقد سلم بك شيء من بدل الولد ولو سلم لك الولد أو قيمته ادية بال كان حياً لو لم يمت بقيته يتأمنها للمستحق فإذا سمعت لك الغرة وهي حمسمائه وجب أن تعزم بحساب ديتك والولد الحر قيمته عشرة آلاف إن كان ذكراً أو خمسة آلاف إن كان أنثى وحمسمائه من ديه اعلام نصف عشرها من ديه الأنثى عشرها فتعزم بحساب ذلك والمستحق إذا دفع أو قدى يرجع بالأقل إن شاء على البائع وإن شاء على المشتري وإن رجع على البائع يرجع على المشتري وإن رجع على المشتري لا يرجع المشتري على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما عزم من قيمته الولد بحكم المرور كذا هي شرح الزبادات بختي، وإذا اشترى أمة حاملاً فله بقصصها حتى اعتق ماقي بطنها ثم ضرب الإنسان بطنها فألقت جيباً ميتاً حياً اشتري إن شاء أحد الأمه بجميع النسل وأبغ الجدي بارش الجيب أرض حر ويطلب به المصير وإن شاء قسح بيع في الأمة ولزمه بولد بحصته ولو كان للجنون أب حر أو وارت آخر مقدم على موسى استافق فأرش الجنون نه هي الوجهين والأنثى للمشتري كذا في المحيط، ضرب رجل بطن حامل يسكن فأصاب يد بولد حي بطنها فقطعها ثم ولدته حياً نصف ادية على عاقبته لأنه خطأ كذا في المصهيرية، والله أعلم

### الباب الحادي عشر في جناية الخاطط واجتراح والكتيف وغيرها كما يحدثه الإنسان في الطريق وما يناسب ذلك

بحسب أن يعلم بان الخاطط المائل إن بناء صاحبه مائلاً في الابتداء ثم سقط على إنسان قتلته أو أنفق مال إنسان فإنه يضمن سوء تقدم إليه بالمص أو لم يتقدم وإن كان بناء غير مائل ثم من مرور لزمان ثم سقط على إنسان أو سقط على مال فالتلف من يضمن صاحب الخاطط إن سقط قبل التقدم إليه بالتمسك فإنه لا ضمان على صاحب الخاطط في قون عنماث الثلاثة رحمهم الله تعالى وأما إن سقط بعد ما تقدم إليه بسقف وتمكن من السقف بعد ذلك ولم ينقص فالقياس أن لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة، ثم ما نسب به من التمسوس تتحمله العاقلة وما تلف به من لأمول مضمانة عليه كذا في التبيين، والتقدم إلى صاحب الخاطط في خائض يقدم في بقضه حتى لو سقط الخاطط بعد التقدم وعشر بنقصه فمات فديته على صاحب الخاطط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الأمالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الخاطط والصحيح قول محمد رحمه الله

تعالى كذا، في الدحية، ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل ينقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط، ولو كان مكاد الحائط حياض أخرجه إلى الطريق فوقع على الطريق فمثر إنسان ينقصه ومات وعثر رجل القش ومات أيضاً فدية القتيلين جميعاً على صاحب الجناح كذا في المحيط، والتقدم إليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي، وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط: إن حائطك محوف أو يقول: مائل فانقصه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً كذا في المحيط، ولو قيل به: إن حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كذا ذلك مشورة ولا يكون طبعاً كذا في فتاوى قاضيهان، والشرط المطلب والإشهاد ليس بشروط حتى لو عصى بالتفريق من غير إشهاد ولم يفرع مع الشك حتى سقط وتلف به شيء وهو يقر بالصل ضمن وفائدة الإشهاد إمكان إثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي، وإذا شهد بالصل رجلان أو رجل وامرأتان ثبت المطالبة ونسبت أبف بكتاب القاضي إلى القاضي وإذا شهد على الحائط المذلل عيذان أو كاهن أو صبيان لم اعتق الجحود أو أسلم الكافران أو بيع لصبيان ثم سقط الحائط ادلل فأصاب إنسان فقتله ضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط مائل قبل عتق العبدتين وإسلام الكافرين وسوء مصيبتين ثم شهدا حارث شهدانهما لأنهما من أهل الأداء كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يصح الإشهاد قبل أن يهيء لاعداء التعدي كذا في حوزة المدعي، ويشترط لصحة التقدمة والطلب أن يكون المتقدم يني من به ولاية التفريع حتى لو تقدم إلى من سكن بدار بإجارة أو إغارة فدم سقط الحائط حتى سقط على إنسان لا ضمان على أحد كذا في الدحية، ويشترط دوام تدبث الولاية إلى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بأبيع بعد الإشهاد برئ عن ضمان كذا في الشيب، ولا ضمان على المشتري فإن أشهد على المشتري بعد شره فهو ضامن كذا في الكافي، ولو حرّ جنواً مطبقاً بعد الإشهاد أو ارتد وانعاباً بالله ولحق بدار احرب وقضى بدخانه فادب المحبون أو عاد المرتد مسماً فردت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فأنلف شيئاً كان هدرأ وكذا لو باع الله بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بعهد أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأنلف شيئاً لا يجب المصداق بالإشهاد مسفل بعد الرد، ولو كان الخيار أمناح فإن بعض أبيع ثم سقط الحائط وأنلف شيئاً كان ضاماً حكماً في النهيرية، وإذا تقدم إلى مشتري لدار في حائط منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم ردت الدار بخيار جعل الإشهاد وهو استنوح البيع لم ينطأ (الإشهاد، ولو كان أشهد على ظم في حائط الخالة لم يضمن ولو كان الخيار لبائع فقدم إليه فيه فإن بعض البيع بالإشهاد صحيح وإن أخرجه بعلى الإشهاد، ولو تقدم إلى مشتري في ذلك حاله لم يصح التقدم كذا في المسردة، ويشترط بضمنان أن يحصي مدد يحكم فيها من بعض بعد الإشهاد حتى إذا أشهد عليه فسقط من ساعه قبل التمكن من نقصه لا يضمن ما تلف به كذا في الشيب، ويشترط أن يكون التعدي ولطلب من صاحب الحق ولو في طريق العامة للعدو فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الدحية، ويسوي أن يطالبه بعضه مسم أو رمي وفي نزع الطحاري بو كان مائلاً إلى الطريق لعدم فإن الخصومة فيه إلى كل واحد من الناس مسلمة كان ودمياً بعد أن كان حر يائساً عاقلاً

أو كان صغيراً قبل له ولجبه باحضوره فيه أو كان عبداً أو مولاه باحضوره فيه كذا في الكفاية،  
وهي السكة خاصة بحق لأصحاب السكة فيمكنني حمل واحد معه وهي آية في شروحه ص ١٠  
المالك أو الساكن كذا في حيرة، وفي الجامع رجل شهد عليه في حائط مائل إلى دار رجل  
فإن صاحب الحائط من القاضي لا يؤجله يومين ثلاثة أو ثلاثة أشهر ففعل القاضي ذلك  
ثم سقط الحائط وأنت شقاً كان يصعد واحد على صاحب الحائط كذا في عيط و١٠  
الدار أو أثره من المصالية أو فعل ذلك ساكنها صح ولا ضمان عليه فيما بعد الحائط ١٠  
في الكفاية، و١٠ سقط حائط بعد مضي مدة الأجل كان ضماناً كذا في الحائط، ولو شهد عليه  
في الطريق ثم استعمل من القاضي واحد فهو باطل كذا في حرته لفتن، وكذلك لو لم يؤجر  
القاضي وبكر آخره أي أشهد عليه لا يصح لا في حق حده إلا في حق غسه كذا في عيط،  
ولو كان الحائط رهناً فتقدم إلى المدين فيه لم يضمن لغيره، إلا أن من زاد تقدم فيه إلى نراه  
كان ضماناً كذا في شرح الميسر، قال في المشتق رجل أعور أراه في أي رجل وفيه حائط  
مائل يحالف مقوده، أي يتقدم إليه ويظهر عليه به حتى يفتن بنية المديني قال يؤجر  
الذي يبيده الدار بقضه ويشهد عليه لغيره وهي ثمرة د ١٠ شرح مائة د ١٠ بنية فإن بقضه  
الذي في يديه ثم زكيت البنية ضمنه الذي تقضه به قيمة الحائط كذا في الحائط، ولو كانت  
الدار لصغير فاشهد على الأب أو الوصي صح الإنشاء فإن سقط حائط وأنت شق ١٠  
بضمك على لصغير كذا في فتاوى قاصيحاب، ويصح على أمه أبا كذا في الكفاية، و١٠  
يسقط الحائط حتى يبيع القسي ثم سقط وقتئذ كان دمه على كذا د ١٠ د ١٠ د ١٠ د ١٠  
بومبي ولعلام صغير ثم وقع الحائط على إنسان وقتله كان دمه على أبيه كذا في عيط،  
يلوغ تقدمه مستقبلاً ثم سقط الحائط على إنسان فدفته على عوفه القسي كذا في عيط،  
مسجد مال حائطه وإشهاد على الذي ساء كذا في حقه به مقنن، وفي مشتق د ١٠ وقع دار  
على مسكين فأخرجها من يده ودفعتها إلى رجل جعل عنتها في مسكين فاشهد على به كذا  
في الحائط المائل منه فسقط على بسبب ددية على عافية بولف د ١٠ أشهد على الذي به  
وقوف يعني المسكين فلا ضمان كذا في عيط، عبد باخره حائط مائل فاشهد عليه بسبب  
الحائط وأنت إنسان كانت الدية على عوفه مولاه كذا على السيد د ١٠ أو بك د ١٠ أنت  
الحائط مالا ضمان الدار يكون في عتق بعد بيعه وإن أشهد على مولى منه الإنشاء أبداً  
كذا في فتاوى قاصيحاب، وإذا تقدم في الحائط إلى عتق بوثنة فاعفاء أو لا ضمان على أحد  
منهم ولكننا نستحسن قضن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه عما أضافه من سقط كذا في  
الميسر، حائط مائل بين حمسه بعر أشهد على أحده فسقط على إنسان فدفته ضمن الذي  
أشهد عليه حمس الدية ويكون على عافته وكذا د ١٠ بين ثلاثة بعر حصر أحدهم لغيره شر أو  
بني حائلاً بغير إذن صاحبيه فعصب به إنسان فعليه تلك لغيره وفان أبو يوسف ومحمد رحمهما  
لله تعالى، عليه نصف الدية في الأسير كذا في شرح جامع الصمد زاد في اختصاره  
بغيره، و١٠ كان حصر وأبناء بين الأباين لا يكون ضمان كذا في التبراج لوجه، في السعي  
رجل مات وبكر بيا ودرأ وبه من الدين، يسعرق فيسقط رقبته حائط مائل إلى بصرى و١٠

وارث لميميت عبر هذا لأبى فانضمم في حائط إليه وإن كان لا يتسكب وإن وقع الخائط بعد النعم  
إليه كانت ابدية على عاقلة الأب دون عاقلة لأبى كذا في عصبه، فام محمد رحمه الله تعالى  
مكتوب أشهد عليه في حائط به مثل من سقط قبل تنكبه من الهدم لا يصحس وإن سقط بعد  
التسكب من الهدم يصحس وهذا استحسانه ويصحس لو لم يفتيل الأقل من قبسه ومن يدية وإن  
سقط الخائط بعد عتقه فالدية على عاقلة وإن عجز ورثة في الرق ثم سقط الخائط لأصنام عليه  
ولا ضمان على المولى، وكذلك إذا باع حائط ثم سقط لأصنام على أحد ولو لم يبعه حتى  
سقط الخائط فعثر إنسان بنفسه ونصف حصص وإن عجز ورثة في الرق يحجر المولى على الدفع  
والعداء ولو عثر إنسان بالفتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الخائط كذا في شرح الزبدات  
للعتابي، ولو أشرع كسيفاً بحجره فهدم أو عتق فسقط حصص لأقل من قبسته ومن الأرض وإن  
عجز ورثة في الرق يحجر المولى على الدفع والعداء ولو عثر إنسان بنفسه فكيف يصحس فخرج  
وكذا لو عثر إنسان بهذا الفتيق فأنصبت على الفتح كذا في الكافي، ولو أرحل أمه مولاه  
عقفة لمجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم ينقصه حتى عتق الأب ثم سقط الخائط  
وقتل إنساناً بدينه على عاقلة الأب، ولو سقط قبل عتق الأب فالدية على عاقلة الأم ومثله لو  
أشرع كسيفاً ثم عتق أبوه ثم وقع بكسيف على إنسان وقتله بدينه على عاقلة الأم لأن يشراء  
الكسيف بدينه جناية وبعد ذلك عاقله مولى الأم كذا في نحيط، إذا كان المرحل على حائط له  
مائل أو غير مائل فسقط به الخائط فأصاب من غير عمد إنساناً فقتله فهو ضامن في الخائط مثل  
إذا كان قد تقدم إليه فيه ولا ضمان عنه فيما سواه، ولو كذا هو سقط من الخائط من غير أن  
سقط الخائط فقتل إنساناً كان هو ضامناً ولو مات المذنب نصرت في الأسفل فإن كان يمشي في  
الطريق فلا ضمان عليه وإن كان واقفاً في الطريق قائماً أو داهياً أو داهياً فهو ضامن بدينه المذنب  
عليه وإن كان الأسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الأعلى ضمان الأسفل في هذه الحالات  
وكذلك إن سقط فسقط أو نام فثقتب فسقط فهو ضامن ما أصاب الأسفل وعليه الكفارة في  
ذلك وكذلك لو تروى من جبل على وجه فقتله بدينه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء  
وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه وميها إنسان فقتل ذلك الإنسان كان ضامناً بدينه  
وإن كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما أصاب لسائط وسقوط عليه كذا  
في المبسوط، وصح حرة على حائط فسقطت على رجل فالتفتت له يضمن لأنه قد قطع أثر  
عمه بوضعه على الخائط وهو في هذا الوجه غير متعد فلا يضاف إليه الثلث كذا في الفصول  
الصادية، إذا وضع الرجل على حائط شيئاً فوقع ذلك الشيء فأصاب إنساناً فلا ضمان عليه إذا  
وضعه مولاً وإذا وضعه عرساً حتى خرج طرف منه إلى الطريق إن سقط فأصاب الطرف  
الخارج منه شيئاً فإنه يضمن وإن أصاب الطرف الآخر لا يضمن، وكذلك لو كان الخائط مائلاً  
وكان وضع عليه مولاً حتى لم يخرج شيء منه إلى الطريق ثم سقط ذلك المذنب على  
إنسان ومات فإنه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأصح الجواب إطلاقاً من مستحب من كان  
هد، إذا كان الخائط من إلى الطريق ميلاً يسيراً غير فاحش فاما إذا كان ميلاً فاحشاً فإنه يضمن  
وإن لم يتقدم إليه بالرفع وسهم من فان الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن

في الحائل، ولو كان الرضع بعد ما تقدم إليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب إنسان يقول بأنه  
 يضمن كذا في الذخيرة، حائط مائل أشهد عليه موضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة مسقط  
 الحائط ورعى بالحجرة على إنسان فقتله فالحصان على صاحب الحائط، ولو عثر بالحجرة أو سقطها  
 أحد إن كلفت الحجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد، ولو كانت الحجرة لرب الحائط يضمن  
 هكذا في الكافي، وهي المستقى قال محمد رحمه الله تعالى: حائط مائل تقدم إلى صاحبه فلم  
 يهدمه حتى القته الريح فهو ضامن كذا في المحيط، وإذا أشهد على الرجل في حائط من دار في  
 يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأكفرت العاقلة أن تكون الدار له أو قال: لا ندرى  
 أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له فإن أقر فو ليد أن الدار له  
 لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياساً وفي الاستحسان عليه ذية الغنيل إن أقر  
 بالإشهاد عليه كذا في فتاوى قاصيحيان، رجل تقدم إليه في حائط مائل به منه ينقصه حتى وقع  
 على حائط جدره وهدمه فهو ضامن لحائط الجدر ويكون للجدر الخيار إن شاء ضمنه قيمة حائطه  
 والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقص، ولو أقر أن يحبره على الماء كما كان  
 ليس له ذلك، ولو جاء إنسان وعثر بنقص الحائط الأول فالحصان على عاقلة المتقدم عليه وهذا  
 قول محمد رحمه الله تعالى: وإن عثر بنقص الحائط الثاني قبل تصميم صاحب الحائط الأول أو  
 بعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط، ولو كان الحائط لقاضي ملك صاحب لأوّل أيضاً  
 يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاصيحيان، حائط مائلان أشهد عليهما  
 فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فما تلف بوقوع الأول أو الثاني أو سقط الأول فعلى مالك  
 الأول وما تلف بنقص الثاني فهو هدر كذا في الكافي، ولو كان مكان الحائط لأول حديق أحرجه  
 رجل إلى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم إليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر  
 رجل بنقص الحائط بعدما وقع على لأرض فدلث كله على صاحب الحديق كذا في الخط، وإذا  
 مال حائط لرجل بمضيه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم إليه أهل الدار فيه فسقط ما في  
 الطريق منه فهو ضامن له، وكذلك لو تقدم أهل الطريق إليه فسقط المسائل إلى الدار على أهل  
 لدار فهو ضامن كذا في المبسوط، حائط طويل وهي بعضه ولم به الباقي فسقط الزاهي وغير  
 لواهي وقتل إنساناً يضمن صاحب الحائط ما أصابه الزاهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الزاهي  
 وإن كان قصيراً كان ضامناً للكل كذا في «الطهيرة»، حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه  
 بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بامرهم فهو جائر ولنضمن أن يهدم بغير إرادته ذكره في مستقى كذا  
 في المحيط، وإذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فأصاب الحائط أحد الشاهدين أو إياه أو  
 عبداً به أو مكاتباً ولا شاهد على رب الحائط غيرهما سم تخر شهادته هـ الذي يجزئ إلى نفسه أو  
 إلى أحد من لا تجوز شهادته به نعم كذا في المبسوط، رجل تقدم إليه في حائط مائل له لا يخاف  
 أن يقع على الطريق يكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف وقوعه فيه  
 الصحيح في طريق المسلمين وم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بفسه فأنلف إنساناً أو عثر  
 بنقصه رجل كان هدر كذا في المحيط، محيط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأنلف  
 إنساناً كانت دية القتول في بيت المان وكذا الكافر إذا سلم ولم يوال أحداً فهو كالمعيط كذا في



فتدوى فاصبحان، حائض أعلاه لرجل وأسفله لآخر فقال تقدم إلى أحدهما ضمن المتقدم إليه نصف الدية إذا سقط كنه وإن سقط أعلاه وقد تقدم إنه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي وإذا استأجر الرجل قوماً يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلاً منهم أو من غيرهم فالصمان عنهم والكفارة دون رب مدار كذا في الميسوط، حائض لرجل فسقط قبل الإشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع انقص عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعطبت كذا ضامناً كذا في فتاوى قاضيهان، قال في المستقى رجل أخرج من حائط<sup>(١)</sup> إميراً<sup>(٢)</sup> كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وإن كان صغيراً يسيراً لم يضمن كذا في المحيط، ولو تقدم إلى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشرعه الذي باع المدر فسقط الحائط والجناح فإن كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحبه الحائط ضامناً ما أصاب ذلك ولو كان الجناح وهو المائل وحده كان الصمان على البائع الذي أشرعه كذا في الميسوط، رجل له سفلى ولآخر عندهما مخوفان تقدم إلى صاحبهما عليه يهدما حتى سقط السفلى فرمى بالعلو عني إسمان فقتله مقتول عني عاقلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنفس السفلى عليه أيضاً ومن عثر بقصر العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط، سفلى لرجل وعلو لآخر وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل إسمان كان الصمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيهان، وفي إجماع الصغير رجل أخرج بني الطريق كثيراً أو ميراً أو بى دكاناً أو جرمناً فشكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه إذا فعل ذلك يغير إسن الإمام أضر ذلك بالمسجون أو لم يصير ويسوي في هذا الحق لمسلم والكافر والمرأة أما ليس للعبد حق نقض الدار المنية عني الطريق هكذا في الخلاصة، فإن كانت هذه الأشياء عديمة لا يكون لأحد حق لرفع وإن كان لا يدري حالها فإنها تجعل حديثه حتى كان للإمام حق الرفع كذا في المحيط، هذا إذا بى على طريق العامة بناء لنفسه وإن بى شيك للمعدة كالمسجد وغيره ولا يصير لا ينقص كذا روي عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية، ومن أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فشكل واحد من أهل السكة إذا كان له المرور تحت هذه الأشياء حتى النزع ومن ليس له حق المرور تحت هذه الأشياء من أهل السكة فليس له حق النزع وإن كانت هذه الأشياء قديمة فليس لأحد حق النزع وإن كان لا يدري حال هذه الأشياء فجعل مدينه كذا في المحيط، إذا أراد رجل إحداث طلة في طريق العامة وذلك لا يصير بالدائمة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بكل واحد من أحاد المسلمين حق سبع وحق لطرخ وإن أريد إحداث المصلحة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عدد بل يعتبر فيه الإذن من أهل السكة ومن يباح إحداث الضمة عني طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يأنم قبل أن يحاصمه أحد وبعد انحصار لا يباح الإحداث والاستدعاء ويأنم بترك انحصار كذا في المصنوع المتبادر، وليس لأحد من أهل الدرب الذي هو غير رواد أن يشرع كنفاً ولا ميراً إلا بإذن جميع أهل الدرب أصراً ذلك بهم أو لم يصير هكذا في الخلاصة، قال في الأصل إذا وضع

(١) قوله إميراً في القاموس إميراً الحائط بالكسر كنه معرب له وقوله بالكسر أي كسر التهمة وقوله كنهه بضم الكاف جميع كنهه تأمل



إن رجلاً كنس طريقاً لم يكن عليه في ذلك ضمان أو عطف به إنسان إلا أن يكون جمع الكساسة في موضع في الطريق فتعقل بها إنسان فلو كان كذلك كان الذي كنس ضماناً كذا في الذخيرة، ولو رش الماء في الطريق أو نوحاً فيه ضمن ولم يفصل قالوا: إنما يصح الرش إذا مر المار على موضع الرش ولم يعلم به يار كان ليلاً أو أعمى فغتر به ومات وأما إذا علم المار بالرش والعصب فلا يصح وكذلك لو تعمد المرور على الحجر والخشب فغتر به لا يصح الواضحة وقال بعض مشايخنا: هذا إذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه، فلما إذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فمر عليه وعثر به ضمن الرش والواضح كذا في محيط السرخسي، وإن حرت دابة فغطت بعض على كل حال كذا في فتاوى قاصيخان، وإذا رش ماء حاتوث بإذن صاحب الحاتوث فغتر إنسان بالقياس أن يكون الضمان على الرش وفي الاستحسان يجب الصمان على الأمر صاحب الحاتوث كذا في المحيط، لو رش الماء في الطريق وجاء رجل بحمارين أحدهما بيده وتبعه الآخر فتزلق التابع فاكسرت رجه إن كان صاحب الحمار سائقاً لهما لا ضمان على أحد وإن كان غير سائق ضمن الرش كذا في محيط السرخسي، سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجمد فزلق إنسان بذلك الجمدة قال: الذي صب الماء ضامن له وكذلك من ذاب الجمدة بعد ذلك فزلق به إنسان أو أنقاه في الطريق وهو جمدة مذاب ورس به إنسان كذا في المحيط، دل أبو حنيفة رحمه الله تعالى. إذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويبرط فيه الدابة ويتوصى فيه وإن عطف بذلك إنسان لا يضمن وإن بنى فيه بناء أو حفر فيه بئراً فغتر به إنسان كان ضامناً ولكل من صاحب الدار الانتفاع ببناء داره من لقاء العين والخطب وربط الدابة وبناء الدكان والتتور بشرط السلامة كذا في فتاوى قاصيخان، إذا كان الهلاك بالثلج المومي بأن زلق به إنسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كما في آخر جوابات العميون إن كنت السكة غير نافذة فلا ضمان على السراي وإن كانت نافذة يصح الذي رمى بالثلج وقال المفيد أبو الميث رحمه الله تعالى: هذا جواب القيس وبحر يستحسن ويقول لا يجب الصمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العميون أنه يكون مقيداً بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا: إن فعلوا ذلك بإذن الإمام أو كانت السكة بحال يلحقهم حرج عظيم بسئل الثلج حتى عرف الإذن بالماء الثلج وتركه دلالة للجواب فيه كما قاله للعمية أبو الميث رحمه الله تعالى وإلا فالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن العمية أبي انقاسم أنه سئل عن بئرة ذات ثلج ربما يكثر الطريق في الطريق فأنقى كل واحد بناء داره أو قرب داره حجراً فتعقل به إنسان قال: أحب إلي أن يكون بإذن الإمام وإن فعل ذلك بعير إذن الإمام فالقياس أن يجب الصمان كذا في الذخيرة، وإن تعقل بحجر مرفوع على حجر آخر ومات بالضمان على واضح الحجر الأول وإن لم يكن به واضح فعلى واضح الحجر الآخر كذا في المبسوط، وإن عثر بما أحدثه في الطريق رجل فوقع على آخر فمات كان الصمان على الذي أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به وبو يحيى رجل شفا من ذلك عن موضعه فغط بذلك رجل كان الصمان على الذي ساء ويخرج الأول من الضمان كذا في فتاوى قاصيخان،

ولو وضع إنسان سيفاً في طريقه عشره رجل ومات وكنه السيف ضمن صاحب السيف  
دينه ويضمن العشرة سيفه ولو أنه عشر ثم وقع على السيف فأكسره ومات الرجل ضمن  
صاحب السيف دينه وله يضمن بالكسر شيئاً كذا في حاشية المفتي ، ومن أوقف سباعاً في  
لطريق ضمن ما ينفد إذا كذب مذبوحاً وأصاب ليل حتى يربض وقد أصاب بعدد الرجل الرباط  
ورأى على مكانه لم يضمن ، وكذلك لو طرح بعض الهوى على رجل فعقره يضمن وكذا لو أشنى  
كلباً عقوراً على رجل كذا في محظ السرحسي ، ويوسع في الطريق حذاء فحرق به شيء  
كان صامداً وإن حركته الريح عذب به إلى موضع آخر ثم أحرق به شيء لا يكون صامداً كذا  
في فتاوى قاصيحات ، من أصحاب من قال هذا إذا حركت غيرها عن موضعها فمات إذا ذهب  
بشرها فأحرقت شيئاً فإن الضمان يجب عنه في ذلك وهذا وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة  
السرحسي رحمه الله تعالى يقول إذا كان اليوم يوم ربه فهو ضمن إن ذهب لربه عذب  
وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة أحسب أن لا يقرب الضمان من غير تفصيل كذا في التحجير ،  
لحد إذا أخرج الحديدة من تكبير وذلك في حاديه فوضعت على ، فلاب وأصرت فطرق فخرج  
شورها إلى صديق لعامة فأحرقت رجلاً أو قتلت غيره فدينه على عاقلته ولو أحرقت ثوب إنسان  
فقيمته في ماله ولو لم يضر بها بالطريق ولكن الريح أخرجت شرها فأصاب ما عذب به فمد  
كذا في الخلاصة ، ولو كان الحداد أوقف رجل على طرف حاديه إلى حاديه فطرق على ما يحبس  
به العصب بأن تلك النار تشعل إلى جانبها في أحرق حتى أحرقت كان عذب كذا في التحجير ،  
ولو أن رجلاً مر في ملكه أو عبر ملكه وهو يحمل نار فوقع سريزه منها على ثوب إنسان  
فأحرق ذكر في سواد أنه يكون صامداً ، ولو صارت الريح بشره ناره ولقته على ثوب إنسان لا  
يضمن كذا في فتاوى قاصيحات ، ول بعض العلماء أن من سار في موضع له حق مرور فوقع  
شرارة في ملك إنسان أو نفضها لريح لا يضمن وإن لم يكن له حق مرور في ذلك الموضع إن  
وقعت منه شرارة يضمن وإن هب بها الريح لا يضمن وهذا أظهر وعنده المسوى كذا في حاشية  
المفتي ، ولو أن رجلاً قدم على طريق لبيع وحواه بمعقل به إنسان فإن كان فعوده يردن  
السلطان لا يضمن ولا فهو ضمن كذا في السرحي بوجه ، رجل مر على ثوب فعثر عليه فرجله  
فندق ساقه ثم سقط عليه فاعورت عليه ثم هاب الوقع فعلى الوقع أرض رجل النائم به فذهب  
بصبعه وعلى النائم ذبه الوقع ولو مات جميعاً فعلى النائم ذبه الوقع وعلى الوقع نصف ذبه  
النائم كذا في حاشية المصنف ، وفي القياسي إذا عشر ماش بمائه في طريق فأكسره بصبعه أو ضربه  
النائم فمات فعلى عاقلة كل واحد منهما ما أصاب ، وأحر إن عطف أحدهما على ساقه ، فمات  
دينه وإن عثر موقع على وجهه فأصاب رأسه رأس النائم فأنشأ وأكسره بصبعه ضمن ، ثم  
أصبح النواقع وشجته والنواقع أصبح النائم دون شجته ، وإن ماتاً جميعاً فعلى عاقلة النائم ذبه  
النواقع وعلى عاقلة الوقع نصف ذبه النائم كذا في التحجير ، ولو أن رجلاً مر في الطريق فسلط  
عنه من غير جدبه أحد فمطب به فمات لا يضمن لا نسب ولا عاقبه كذا في التحجير ، رجل  
يمشي في الطريق فادركه من موقع معني عليه أو أدركه صعب قدم بقدر سبعة على المشي فوقع  
على إنسان فقتله أو وقع على الأرض حياً ثم مات فعثر به إنسان فأنشأ وح على عاقلة

فإن كان وقع على إنسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وإن كان وقع على الأرض فمشر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، عبيد بن أوفى وقع في طريق ودام عليه حتى هتك ثيابه أحد ومات فالدية على هاتئة العبد وعاقبته عاقلة للمولى وإن انكسرت رجله وتعلد البراح ثم اعتقه سيده ثم عثر به أحد يحب على سيده قيمته وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم حرره سيده ثم عثر به إنسان ومات صمس السيد قيمة العبد كذا في الكامي، ولو ققط رجل عبداً لرجل ورماه في الطريق لم يعتقه مولاه ثم عثر به إنسان فدب العاثر على من ققط ورماه في الطريق، ولو كان العبد مع القماط بقدر على الذهاب ثم اعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به إنسان كان أرض المجانية على مولاه ولو كان اجلس العبد في الطريق من غير رماه ولا قماط ثم اعتقه مولاه فم يبرح عن مكان حتى عثر به إنسان وجب أرض اجنابة على مولاه كذا في المحيط، رجل مر في الطريق وهو يحمل حملاً فوقع الحمل على إنسان فأنفقه كاد ضامناً، ولو عثر إنسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضاً كذا في فتاوى قاضيخان، رجل يمشي في الطريق وعليه شيء هو لابس مما يلبسه الناس فعطب به إنسان أو وقع على إنسان أو وقع في الطريق فمشر به إنسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وإن كان ليس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الحمل له ويضمن ما عطب به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على إنسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وعثر به إنسان ومات فاسنائق والقائد والراكب ضامون لذلك كذا في المحيط، رجل وضع حرة في الطريق ورجل آخر وضع حرة في ذلك الطريق أيضاً فتدحرجت إحداهما على الأخرى فانكسرت الأخرى لا يضمن صاحب الحرة التي تدحرجت وإن انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الأخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كدك سمعت إحداهما وأصاب الأخرى لا يضمن صاحب التي سمعت ولو عصبت التي نعتت بالأخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيخان، رجل وضع حره في الطريق وبها ريت أو لبس فيها شيء ورجل آخر وضع حرة أخرى في الطريق أيضاً فتدحرجت إحداهما فأصاب الأخرى فانكسرت قال يضمن صاحب الحرة لقائمة التي لم تدحرج قيمه حره لأخرى ومثل الريت الذي فيها وأما صاحب الحرة التي تدحرجت فلا يضمن شيئاً ولو تدحرجتا لا ضمان على واحد منهما ولو مات إحداهما فصرت على الأخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي وضعها فيه فانكسرت أو كسرت المائلة أو القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بحره كذا في المحيط، ولو أن رجلاً اعترف من الخوص الكبير بحرة روضها على الشط لم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الأخيرة وصدمت الأولى فانكسرتا يضمن صاحب الحرة الأخيرة قيمة الحرة الأولى بصاحبها وقيل: يضمن كل واحد منهما قيمة حره صاحبه كذا في حروبه دعوى، وقال بعضهم: ضمان على صاحب الحرة القائمة على كل حال كذا في الدحيرة، وضع شيئاً على الطريق سمعت عنه دابة فقتل رجلاً فلا ضمان على الواضع إن لم يصبها ذلك الشيء وكذا الخياط المائل إذا ندم إلى صاحبه فسقط على الأرض فمشر عنه دابة وقتلت إنساناً لا ضمان عليه إنما

يضم صاحب الحائط والواضع في الطريق إذا أصاب الحائط شيئاً فأنلفه أو أصاب الموضوع شيئاً فأنلفه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا احتضر أهل المسجد في مسجدهم يقرأ الماء المطر أو علقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه حب يصب فيه الماء أو طرحوا فيه حصيراً أو كبراً فيه بلأى أو طرحوا فيه بواي أو ظللوه فلا ضمان عليهم فمن عصب بدلت أما إذا أحدث هذه الأشياء غير أهل الهلة فعطب به إنسان فإن فعلوا ذلك بإذنه لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما إذا فعلوا ذلك بعير إذن أهل الهلة إن أحدثوا ساء أو عجزوا يثر فعطب فيها إنسان وإنهم يضمون بالإجماع فإن إذا وضعوا حباً ليشربوا منه أو بسطوا حصيراً أو بواي أو علقوا قناديل بعير إذن أهل الهلة فتعطل إنسان باحصر وعطب أو وقع التقديبل واحترق ثوب إنسان أو أصابه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنهم يضمون وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يضمون، قال الإمام شمس الأئمة اخلاصي رحمه الله تعالى: أكثر مشايخنا أخذوا بقولهما في هذه المسألة وعليه الفتوى كذا في بدخيرة، وإن جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل إن كان في غير الصلاة ضمن وإن كان في الصلاة لا يضم رهد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضم ككل حال كذا في الكافي، وذكر جد الإسلام أن الأظهر ما قلاه كذا في التبيين، وإذا قعد للعبادة بأن كان يسطر الصلاة أو قعد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو لتسبيحه أو قراءة القرآن فعد به إنسان فمات هل يضم على قود أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا. رواية لهذا في الكتاب ومشايخ اتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضم وإليه ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط، وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجالس لا ينظر الصلاة لا يضم وإنما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر للفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر يقول: إن جلس لقراءة القرآن أو معتكفاً لا يضم بالإجماع وذكر جرح الإسلام والنصر الشهد أنه إن جلس للحديث يضم بالإجماع كذا في التبيين لا خلاف في أن إذا مشى في المسجد قاوطاً ساءاً أو نام فيه وانقلب على إنسان فهو ضامن كذا في شرح المسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: في رجل يجعل قنطرة على نهر بعير إذن الإمام فمر عليها رجل متعمداً فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسألة هاهنا، وأعلم أن هذه المسألة على وجهين: إن كان النهر مملوكاً له فلا ضمان وإن لم يكن مملوكاً له فإن كان نهرًا خاصاً لأقوام مخصوصين فلا ضمان عليه إن كان نهرًا يمر عليها: وإن لم يعمد المرور عليها فهو ضامن وعلى قيس مسألة الرض يعني أنه إذا لم يجد طريقاً آخر ليمر فيه أو موضعاً يعبر النهر يضم وإن نعد المشي عليه وإن كان نهرًا عاماً جماعة المسلمين وقد فعلت بعير إذن الإمام فالجواب فيه كالجواب فيما لم نصب جسراً أو قنطرة على نهر خاص لأقوام مخصوصين هكذا في ظاهر الرواية كذا في المحيط، رجل حمر بشر في الطريق فحار إنسان وألقى فيها نعله معتمداً لا يضم الحمار كذا في فتاوى ناصيهان، إذا حفر للرجل ثرا في طريق المسلمين في عبر فائته فوقع

فيها إنسان ومات من الوقوع أجمعوا على أنه نجس الذية على عاقلته ولا نجس عليه الكعارة ولا يحرم الميراث عندنا وإن حفر في فناء دار إن كان الفناء لغيره يكون ضامناً وإن كان الفناء مملوكة أو كان له حتى انقضى القديم لا يضر وإن لم يكن ملكاً له لكن كان الجماعة المسلمين أو مشتركاً بأن كان في سكة غير نافذة فإنه يضر هكذا في المحيط، حفر بئر في الطريق فعاء إنسان وتردى فيها ومات جوعاً أو عطشاً أو غماً لا ضمان على الحافر في قور أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، رجل حفر بئراً في المفردة في موضع ليس بمحر ولا طريق لإنسان يضر إذن الإمام فوقع فيها إنسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد إنسان في المغارة أو نصب خيمة فحفر بها رجل لا يضمن القاعد والناصب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حفر رجل بئراً في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها رجل ضمن الحافر الأول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه يأخذ كذا في محيط السرخسي، وبو جاء آخر ووسع رأسها فوقع فيها إنسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب إطلاقاً، وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر لهندوايي أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلاً فيقول: إن وسع الثاني توسيعاً بحيث يعلم أن وسع القدم من الوقوع لا في الحفرين جميعاً فالضمان عليهما نصفان فأما إذا وسع الثاني شيئاً يسيراً بحيث يعلم أن وسع القدم من الواقع لا يلاقي موضع حفر الثاني وإن يلاقي حفر الأول فالضمان على الأول دون الثاني وإن وسع الثاني توسيعاً بحيث يعلم أن وسع القدم من الواقع لم يلاق الأول وإنما لاقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وإن كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقياً للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهما ضمان وحكي عن الشيخ الإمام الرازي أحمد الطواريصي أنه كان يقول: إن وسعاً بحيث لا يسع في موضع توسيعه يقدم فناء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فإن ضمان على الأول وإن وسع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما ضمان وإن وسع بقدر ما يسع فيه القدم فإن وضع حد الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الأول وإن وسع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وإن كان لا يدري فالضمان عليهما ضمان كذا في المحيط، وإن حفر بئراً في الطريق لم كبسها إن كبسها بالثراب أو باحصى أو بما هو من أجزاء الأرض ثم جاء آخر وعرغها ثم وقع فيها إنسان ومات ضمن الثاني ولو كان الأول كبس البئر بالطعام أو لم كبس من أجزاء الأرض يضمن الأول وكذا لو حفر بئراً في الطريق وعصى رأسه ثم جاء آخر ورفع العطاء ثم وقع فيه إنسان ضمن الأول كذا في فتاوى قاضيخان، ولو تعطل رجل بحجر فوقع في لبئر ضمن واضع الحجر قور الحافر من كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في محيط السرخسي، ولو وضع رجل في البئر حجراً أو حديد فوقع فيها إنسان فقتله احجر أو أحده كان لضماني على حافر كذا في المبسوط، رجل حفر بئراً على قارعة الطريق فعاء إنسان ورائق بماء صبه وجعل على آخر على الطريق فوقع في بئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وإن كان ماء السماء ضمن صاحب البئر كذا في الدخيرة، وإذا وقع رجل رجلاً في بئر في منكه أو في الثريق فالضمان على الذي وقع كذا في المبسوط، وإذا سقط الرجل في بئر في الطريق فعاء فقات الحافر وإن وقع أنقى نفسه فيها عمداً فلا ضمان

عليّ، وقال: ورثة الواقع لم يلق بمسه في البحر وإنما وقع في البحر من غير قصد وإرادته وعليك الصمان كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن للقول قول والحافر واقع ويكون الحافر صامت وهو القياس ثم رجع وقال: القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المصنف، وإذا حفر بئرًا في قارة العرين فوقع فيها إنسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فتمسك حتى إذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان، ولو مشى في أسفلها فعصب بصخرة فيها فإن كانت الصخرة في موضعها من الأرض فلا ضمان وإن صاحب البئر أفلعها من موضعها ووضعها في ناحية البحر فعلى صاحب البحر الصمان هكذا ذكر في المتن كذا في الذخيرة، ولو وقع إنسان في بئر في الطريق فأقر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصدقاً على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط، رجل حفر بئرًا في ملك غيره فوقع فيها إنسان مقال صاحب الأرض: أنا أمرته بذلك وأكر أولياء الواقع بالقياس أن لا يصدق صاحب الأرض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية، ومن حفر أو أوقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة بإذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي، رجل احتفر بئرًا في ملكه ثم سقط فيها وفيها إنسان أو دابة فقتل الساقط ذلك للإنسان أو الدابة كان الساقط صامناً دية من كان فيها وإن كانت البئر في الطريق كان الصمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، قال محمد رحمه الله تعالى: لو حفر حفرة لبعلة في دار إنسان بحفر إدره فوقع فيها حمار فمات والضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي، وإذا حفر بئرًا في الطريق فوقع فيها رجل فقتلت يده ثم خرج منها مشبه رجلاً مصرع من ذلك ثم مات فالدية عليهم اثلاثاً كذا في المبسوط، ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بأخر فإن ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وإن ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأجبروا عن حالهم ثم ماتوا موت الأزل لا يحلو عن سبعة أوجه إن مات من وقوعه لا غير عديته على الحافر وإن مات بوقوع الثاني عليه فدية هدر وإن مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وإن مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وإن مات من وقوعه ووقع الثالث عليه فدية هدر ونصف دمه ونصفه على الحافر وإن مات من وقوعه ووقع الثالث فالتنصف على الحافر والتنصف على الثاني وإن مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالتنصف منه هدر وثلاثة على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت لثاني فعلى ثلاثة أوجه إن مات بوقوعه فديته على الأول وإن مات من وقوع الثالث عليه فدية هدر وإن مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت الثالث فليس له إلا وجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما إذا لم يعرف حال موتهم بالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقله وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من، وقال مشايخنا: هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في محيط



المرحسي، إذ استأجر الرجل أجراً ليحفر له ثوراً فحفر الأجير ووقع فيها ريسان ومات من حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد نحب الصمان على الأجير أعلمه المستأجر بذلك أو لم يعلمه وكذلك إذا حفر في طريق غير مشهور وأعدم المستأجر الأخير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فإما إذا لم يعلم بذلك الصمان على الأمر وهذا يختلف ما لو استأجر نجراً ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة تغير الأمر فإن الصمان على الأجير أعلمه المستأجر أن الشاة لتغير أو لم يعلمه ثم يرجع إذا لم يعلم بمصاد الأمر وإن حفر في مكان كان القصد لغير المستأجر وقد علم الأجير بذلك أو أعلمه المستأجر بذلك فالصمان على الأخير وإن لم يعلم بالأجير أن القصد لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالصمان على المستأجر وإن كان القصد للمستأجر إن قل للأجير في حق الحفر في القدم والصمان على المستأجر إن قال ليس لي حق حفر في القدم وإنما هو ماء ناري فحق الاستحسان نصمان على المستأجر هكذا في المحيط، إذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له ثوراً ووقعت عليهم من حفرهم فقتلت واحداً منهم فعلى كل واحد من الثلاثة للباقيين ربع دية وصفت الرمح وكذلك لو كانوا أعواناً له وإن كان له في حفر واحد قاتله أو من حفره فدمه هدر كما في السوط ولو أمر عبده أن يحفر ثوراً في الطريق فإن كان في قتله فالصمان على عبده المولى وإن كان في غير ماله فالصمان في رقة لعبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التذرع حائلاً بأقلاً عن تجريد، لو حفر الرجل نهراً في ملكه فمصبه به إنسان أو دابة لم يضمن وإن حفر نهراً في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان، إذا حفر الرجل نهراً في غير ملكه فانشق من دنت السهماء فغرقت أرض أو قرية كان ضامناً ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط، ولو سقى أرضه فخرج الماء منها إلى غيرها وأفسد متاعاً أو ورعاً أو كرمًا لا يكون ضامناً وكذلك لو أحرق حشيشاً في أرضه أو حصائده أو أجمته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئاً لا يكون ضامناً قبل هذا إذا كانت الريح ساكنة حين أوقد النار فإما إذا كان اليوم ريحاً يعلم إن الريح يذهب بالنار إلى أرض جاره كان ضامناً استحسن كسب الماء في ميزاب ونحت الميراب متاع الإنسان فعليه به كذا صامناً ولو أوقد النار في داره أو ثوراه لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهراً أو بئراً في داره سرت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك إذا كان يتصور به غيره كذا في فتاوى قاضيخان، فالأمر هذا إذا انشق من الماء بحيث يضمنه ملكه في العرف والعادة فإما إذا كان بحيث لا يضمنه ملكه فإنه يضمن كذا في المحيط، وإن صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فافسد شيئاً في القياس لا يكون ضامناً ومن الشايخ من قال إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى غيره يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان، رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره إن أجرى الماء في أرضه إجراء لا يسمر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامناً وإن استمر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره إن تقدم إليه جاره بالسكر والإحكام فلم يفعل كان ضامناً وإن لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كسبت أرضه صغراً وأرض جاره هبوطاً يعلم أنه إذا سقى أرضه تعدى إلى أرض جاره كان ضامناً ويؤمر بوضع المساء كذا في



أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها إنسان فمات فعصى المائت قيمته وكذلك لو أوقع فيها لعبد نفسه في ظاهر رواية علي النبطي قيمته للمشتري وفي رواية محمد رحمه الله تعالى دمه هدر كما يسا في انعق كذا في الميسوط، ولو أن مديراً حمر بئراً في الطريق ثم اعتقه المولى أو مات المولى حتى عنق المدير بموته ثم أوقع المدير نفسه في تلك البئر ثم مات علورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط، مدير حمر بئراً فوقع فيها مولاؤه أو من يرثه مولاؤه هدر دمه ولو وقع فيها مكاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ بالأقل من قيمة المدير يوم حمر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي، وإذا حفر المدير أو أم الولد بئراً في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها إنسان فمات فعصى المولى قيمته فإن وقع فيها واحد بعد واحد فصارت قيمته فيما بين ذلك إلى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى إلا قيمته ألف درهم يوم حفر يقسم بينهم جميعاً بالسوية وكذلك لو مات المدير قبل أن يقع فيها إنسان أو اعتقه أو كان به أو فعل شيئاً من ذلك بعدما وقع فيها إنسان فمات فعصى المولى قيمته كذا في الميسوط، وفي رواية ابن ساعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حمر بئر في الطريق ثم قتل إنساناً فعصى عليه بقيمته ثم وقع في البئر إنسان ومات فإن بشرت ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدير قال، وإذا جاء ولي الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمة المدير من مولاؤه لم يكن عليه وبين الذي أخذ القيمة حصومة ولا أقل بيته عليه وإنما قبل بيته على مولى المدير فإذا ركبت أمانة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بمصعها كذا في المحيط، مدير حمر بئر فعذت فيها رجل فدفع المولى نفسه وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنابة وترك لها وعليه الدين دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر فمات فبالألف الذي تركه ولي الجنابة لأولى يقسم بين لعمراء وبين ولي الجنابة الثانية على خمسة أسهم للعمراء أربعة وسهم من القسموا ذلك بقضاء ثم وقع في البئر آخر فإن وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنابة الثانية وينعم العمراء بما أحدهم ثم ربع الألف منهم وإن لم يلق ولي الجنابة الأخيرة صاحبه ولقي أحد العمراء أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت فلا تقى هذا القريم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقسماه نصفين فإن التقى صاحب الجنابة أقسم ما في أيديهما نصفين فإن انفردا جميعاً بعد ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحبي الجنابة الربع وللعمريين ثلاثة أروعه كذا في محيط السرخسي، ولو دفع المولى حمسه إلى الأول بلا قضاء ثم ذهب المولى للمولى ما قبض وما بقي ثم وقع فيها آخر حمر ولي لثاني بين نصيبين المولى النصف ونصيبه الربع والمولى الربع وإن دفع بقضاء ينسحب المولى بالربع والمولى بالربع من غير حبر كذا في البركافي، وإذا استأجر الرجل عبداً محجوراً عليه وحرراً يحفران له بئراً فوقع عليهم فمات فعصى استأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر إن كتمت أقل من نصف القيمة ثم يرجع به المولى على مستأجر ثم المستأجر قد ملكه منه بالصمان وقد صا حبر جدياً على نصبه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد بمسأجر وهو كذا العدد ما فوقه في العمل لم يكن على مستأجر شيء وكان على عاقلة حبر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك بورثة الحر كذا في الميسوط، ولو استأجر حبراً وعبداً محجوراً عليه ومكاتباً يحفرون به بئراً فوقع البئر عليهم وماتوا فلا ضمان

على المستاجر في الحر ولا في المكاتب وبضمن قيمة العبد لمولاه فإذا دفع القبيصة إلى المولى دفعها المولى إلى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بثلاث الدية وورثة المكاتب بثنت قيمة المكاتب ثم يرجع للمولى عني المستاجر بقيمة العبد مرة أخرى فيسلم له وللمستاجر أن يرجع على عاقلة الحر بثنت قيمة العبد ويأخذ أولياء المكاتب من الحر ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركة المكاتب مقدار قيمة فيكون بين ورثة الحر والمستاجر بضرب ورثة الحر ثلث دية والمستاجر بثلاث قيمة العبد كذا في الحاروي، وهكذا في التارخانية باقلا عني المجريد، وإذا استاجر أربعة رهط مديراً ومكاتباً وعبد وحر يحضرون له بشراً في الطريق توفعت عليهم من حفركهم فماتوا ولم يؤخذ للسدير ولا للعبد في العمل فنقول كل واحد منهم ثلث بمفعله وفعل صاحبه فيهدر ربع نفسه ونعتبر جنابة أصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستاجر قيمة العبد والسدير لمولاه ثم نورثة الحر ربع دية الحر في رقة كل إنسان منهم والمولى المكاتب ربع قيمة المكاتب في رقة كل إنسان سهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فينقسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستاجر ثم للمستاجر على عاقلة آخر ربع قيمة كل واحد منهما وفي رقة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رقة كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة التي أحلها كل واحد منهما فيكون حصصه قصاصاً من بعض ويتروك العصل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جنابة المكاتب على ربع الحر إلا أن يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردّون العصل على مولى لمكاتب ولكن هذا إما يستعيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجنابة يبلغ بالعمى ما بلغت وبكل واحد من العبدين ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك عني المستاجر فلا يفيد اعتباره فإن كان العبدان مادون لهما في العمل فلا ضمان على المستاجر وربع قيمة كل واحد منهما في عني صاحبه وربع قيمة كل واحد منهما عني عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر في اعتاقهم في عني كل واحد منهم ربع فبدأ عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم واحد ذلك كل واحد منهم فبدأ يؤخذ من مولى السدير قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب بربع القيمة وإن كان المكاتب ترك وفاء أخذ من تركته تمام قيمته إن كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيها ولي الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المدير بربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر بربع دية الحر ومولى المدير بربع قيمة المدير ومولى المكاتب بربع قيمة المكاتب كذا في المسعود، والله أعلم

### الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والحماية عليها

يجب أن يعلم بأن جنابة الدابة لا تحمى من ثلاثة أوجه إما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فإن كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فإنه لا يضمن صاحبها وإفقه كانت الدابة أو سائرة وظلت بيدها أو برجلها أو نضعت بيدها أو برجلها أو ضربت بدبيبها أو كدمت وإن كان صاحبها معها إن كان قائداً بها أو

سائقاً لها مكذراً لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وإن كان صاحب الدابة ركباً على الدابة والدابة تسير إن وطئت بيدها أو يرحلها يضمن وعلى عاقلة الدابة وبشره الكفارة ويحرم عن الميراث وإن كدمت أو نعتت يرحلها أو يبيدها أو ضربت بدنتها فلا ضمان وإن كانت في ملك غير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إذن صاحبها بأن كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها وإن دخلت بإذن صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يفوقها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها هكذا في الذخيرة، وإن كان ياد مالكة فهو كما لو كان في ملكه كذا في التبيين، وإن كانت في طريق المسلمين إن كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أوقفها صاحبها صاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وإن كانت سائرة ولم يكن صاحبها معها فإن سارت بإرسال صاحبها فصاحبها ضامن ما تلفت تسير في وجهها ولم تسر يمناً وشمالاً هكذا في الذخيرة، فإن عطلت يمناً وشمالاً فإن لم يكن لها طريق إلا ذلك فالضمان على المرسل وإن كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقعت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فإن ردها رده وإن لم ترقد ومضت في وجهها فالضمان على المرسل فإن ارتدت ثم وقعت ثم سارت فلا ضمان على أحد وإن ارتدت ولم تقف ومضت في وجهها وأصابته شيئاً ضرس ارتداد كذا في محيط السرخسي، وإن سارت لا بتسيير صاحبها بأن كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في لوجوه كلها كذا في الذخيرة، الراكب ضامن لما وطئت الدابة وما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا إذا صدمت كذا في الهداية، ولا يضمن ما نعتت يرحلها أو ضربت بذبيها والجواب فيما إذا كان قائداً لها نظير الجواب فيما إذا كان راكباً عليها وأما السائق فهل يضمن بالنفحة اختلف المشايخ فيه منهم من قال: يضمن وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن القدوري وجماعة من مشايخ العرق ومنهم من قال: لا يضمن وإلى هذا القول مال مشايخ هكذا في الذخيرة، والمصحيح أن السائق لا يضمن بالنفحة كذا في الكافي، وعلى الراكب الكفارة في الوضوء لا على السائق والفائدة وكذا يتحقق بالوطء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والفائدة هكذا في التبيين، ولو كان راكب وسائق قيل لا يضمن السائق ما وصفت اندابة وقبل: الضمان عليهما كذا في النهاية، في لستقى إذا سار الرجل على دابة وحمله رديف وخلف الدابة سائق وأمامها قائد وطلعت إساناً فالدابة عليهم أرباعاً وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المهيض، وإن رأت أو باليت في الطريق وهي تسير فمطبت به إنسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك كد في السراج الوهاج، وكذلك لو وقعت لبروث أو للبول أو سد لعابها فمطبت إنسان بذلك هكذا في المهيض، وإن أوقفها لغير ذلك فمطبت إنسان ببولها أو ببرنفاها فضمن كذا في السراج الوهاج، وإن أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثرت عياراً أو حجراً صغيراً معقاً عين إنسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وإن كان حجراً كبيراً ضمن والراكب والرديف وبقاؤه والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي، وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فمطرت بحجر وضعه رجل أو بدك بده رجل أو بكاء قد صبه رجل فمضت على إنسان مات فالضمان على الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا إذا لم يعلم الراكب بما

حدث في الطريق فإذن علمه بدت وسر الدابة على ذلك موضع قصد فالتفت عليه كذا في  
المسوط، وفي الفدوري أن من أوقف دابته على باب المسجد الأعظم أو على باب مسجد من  
مساجد المسلمين فصحت برجلها بفساد فهو فاسد كذا في المحيط، ولو جعل الإمام موطئاً  
توقوف الدواب عند باب المسجد فلا صحت له إحداه من الوقوف فيه كذا في التيسير ونحو ذلك  
سائق بدنة أو فادها أو سار فيه على الدابة فممن كذا في محله المرحومي، ولو أوقف دابة في  
سوق الدواب فصحت فلا صحت على صاحبها وعلى هذا السفسه موقوفه في الشط كذا في  
عصه، ذكر في المتن عن محمد بن محمد أنه تعالى أوقف دابة على باب مسجد، وقد توقف  
بدواب سائر قال بعضهم ما ضرب كذا في حاوي، وأوقف بدنة في الفلاة لا بد من ذلك  
وأوقفها في المحلة كذا في فتاوى قاضيه، وإذا أوقف برجل دابة في موضع مشترك  
وبين غيره لم يباح له أن يذهب أو يركبها، فلو كان في موضع مشترك لا  
يضمن شيئاً بعضه مشايخه، فإذا أوقف الدابة في موضع لم يملك له دواب، وما  
وقعها في موضع لا توقف فيه الدواب بضم فسدة فهذه بعض الدواب فساداً من مسجد كذا  
في السحيرة، رجل أوقف دابة في طريق لثنين ولم يشهد فساداً عن ذلك شكراً والمف  
شيئاً لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيه، وإذا أوقفها في الطريق أو في مكان فإذن  
رباطها فإصابته شيئاً لم يضمن، وإذا لم يملكه لا يضمن على صاحبها ولا  
أصابته وسريره على حاله ممن حاجت وإن رأى أن يمشي عن مكان لإيقاف كذا في عيه، وإذا  
جمعت بدابة فضررها أو كسحها بالجمام فضررت برجلها أو بدنها لم يكن عليه شيء، وكذا لو  
سقط منها فضررت على وجهها فقتل إنسان لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي، ولو كسر  
حصاراً فأوقفه في طريق على أهل مجلس فسلم عليهم فحسبه صاحبه أو ضربه أو ساقه فمعه  
مصر وهو كذا في المسروق كذا في حروبه المفسر، إن كانت الدابة تسير وحدها فإذن فاحسها  
رجل فالتفت الراكب إن كان المحس بإذنه لا يجب على المحس شيء، وإن كان بعينه فله  
كمال الدابة وإن ضربت المحس فمات فدمه مدمر وإن أصاب رجلاً آخر فإذن لا يتركض أو  
كيف ما أصاب إن كان غير إدر الراكب فالتفت على المحس وإن كان بإذنه فالتفت عليه  
إلا في النجعة بالرجل وبذنب فيها حيار كذا في خلاصة، وهكذا في هيظ وفتوى قاضيه،  
إلا إذا كان الراكب، فقد في غير ملكه فامر رجلاً فحسها فصحت رجلاً فإذن لا يضمن  
كذلك فغير إدره فالتفت على المحس ولا كذا في خلاصته، هذا إذا كان  
النجعة في فور المحس فإذن لا يضمن فوره فلا يضمن عليه كذا في المحيط، ومن قد دابة فضررت  
رجل فالتفت من يد القائد فإصابته في فورده فهو على المحس وكذا إذا كان بها سائق  
فحسها غيره كذا في الهدية، فإنه سائق وقد فحسها رجل فغير إدر أحداه فصحت  
إنسان كان ضمن النجعة على المحس خاصة وإن كان المحس بأمر أحداه لا يجب الضمان  
على أحد كذا في فتاوى قاضيه، وإن كان المحس عبداً فحسها الدابة في ربه النجعة، وإن كان  
صبيها فهو كالرجل كذا في حاوي، وإن كان يسير على دابته فامر عبداً حتى يحسها فصحت  
فلا ضمان على واحد منهما وإن وضعت إنسان في فور لمحسه وقتلته فإذن لا ضمان عليهما نصيبان

النصف على عاتق الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفديه ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد إذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدية وكان العبد مأمور بالسحب محجوراً عليه وإن كان العبد مأموراً ماذوناً له فمولى العبد المأمور لا يرجع على الأمر من خلفه من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها بطير نجواب في الأمر بنسخها وإن كان الراكب عبداً فامر عبداً آخر بأن يسوق لدابة فوصلت إنساناً فإن كانا مأمورين في التجارة فالضمان عليهما في عتقهما نصفان يدفعان بذلك أو يفديهما مولاهما ولا يرجع مولى العبد مأمور على العبد لأمر بشيء وإن كان المأمور محجوراً ولأمر مأموراً فالضمان عليهما أيضاً في عتقهما وإذا دفع مولى المأمور عبده أو فده نصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمر وإن كانا محجورين فبضمان عليهما في وقتلهما أيضاً وإذا دفع مولى عبداً مأموراً عبده أو فده نصف الدية لا يرجع على العبد الأمر في المال بشيء وإذا عتق جمع عليه بقبضته وإن كان لأمر محجوراً عليه ومأموراً مأموراً فالضمان عليهما في عتقهما أيضاً وإذا دفع مولى عبداً مأموراً نصف عبده أو فده لا يرجع على العبد الأمر لا في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط، وإذا مرق الدابة بشيء قد نصب في الطريق فحسبها ذلك لشيء فصحت إنساناً فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحاوي، وفي استبقى رجل وقف على دابته في طريق فامر رجلاً أن ينحس دابته فحسبها فقتلت رجلاً وصرخت الأمر فدية الرجل الأجنبي على الناحس والراكب جميعاً ودم الأمر بالناحس هدر وهو صارت عن موضعها ثم فصحت من فور الناحس فالضمان على الناحس دون الراكب وإن لم تضر فصحت الناحس ورجلاً آخر وقتلتهما فدية الأجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب، ولو لم يوقفها براكب على الطريق ولكن حارب وولفت فحسبها هو أو غيره تنسب فصحت إنساناً فلا شيء عليهما رجل ركب دابة رجل فده أو فقه ربه في الطريق فصحت إنساناً فقتلته فالضمان على ربه وعلى براكب صغير وإذا وقف امرئ دابة رجل في طريق وربطها وعاب فامر رب الدابة رجلاً حتى يحسبها فقتلت رجلاً أو فقتلت الأمر فديته على الناحس وإن كان لأمر أو فقهها في الطريق ثم أمر رجلاً حتى يحسبها فقتلت رجلاً فديته على الأمر والناحس نصفان كذا في المحيط، ولو نعت من حجر وصعب رجل على الطريق فأنزعه بمزنة الناحس كذا في المحيط السرحسي، رجل أرسل حمارة فدخل ورع إنسان وأمسده إن أرسله وساده إلى البرع بأن كان حلقه كان صامت وإن لم يكن حلقه إلا أن الحمارة ذهب في فوره ولم يحسب بمينا وشداً وذهب إلى الوجه الذي رُسبه فأصاب البرع كان صامت وإن ذهب بمينا وشداً ثم أصاب البرع فإن لم يكن بطريق وشداً لا يكون صامت وإن كان بطريق واحداً كان صامتاً وإن أرسله فوقف ساعة ثم ذهب إلى البرع ونفس لا يصغر أرسل كذا في فتاوى قاصيحدث، وحدثني عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن يعقوب البخاري رحمه الله تعالى فيمن أرسل بفره من القرية إلى ربه فدخل في ورع غيره فأكمل إن كان به طريق غير ذلك لا يصغر وإن لم يكن به طريق غير ذلك يصغر فمما إذا خرجت الدابة من الطريق وأمسدت روع إنسان وتركها في المرعى فأمسدت روع إنسان فلا ضمان وكذا في التنبيه والكلاب إذا أمسدت شيئاً من أموال ناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط، ومن أرسل

بهمته وكان لها سائق فأنشأت في قوه إنساناً؛ شيئاً خصمه وإد أرسل حبراً وسفه فاصاب في قوه ثم بضم كذا في السراج الوهاج. وحل السائل كلباً إلى شاة إن أقف ثم ذهب وفسد انشاء لا يصح في دهب في نور المرسى وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يصح إذا لم يكن سائقاً يعني إذا لم يكن حلقه وهكذا ذكر القدرى وعمر أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون صاماً واشياخ أجرو يقوه وذكر بلفظه أبو النيث رحمه الله تعالى في شرح الامم الصغير. وحل أرسل كلباً فاصاب في قوره إنسان فقتله. مرفق ثبانه ضمن المرسى وذكره صاحب رحمه الله تعالى. وحل اخرى كانه عمر جل فقصه؛ مرفق ثبانه لا يكون صاماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبضم في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده يفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصصان. ولو كان نرجس كذب عفو يؤدي مر مر به فلا هل البد أن يقتله وإن أتى بحب على صاحبه الصيام. كان تقدمه إليه قبل الإلتلاف ولا فلا شيء عليه كخائن الدليل كذا في سيبويه. ولو أرسل كلبه إلى صيد ولم يكن سائقاً فاصاب إنسان لا يصح في الروايات المتعارفة. لا عدد على الروايات المتعارفة كذا في فتاوى قاصصان. وحل أدخل بعيراً معتملاً في دار رجل وفي اندار بعير صاحبه فوقع عليه بخلاب ومثله احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منه من قال لا صيام على صاحب فقتله رجل بعضهم إن أدخل صاحب القتل بعير دون صاحب لدر فعليه صيام وإن كان أدخله بخره فلا صيام ربه أحد لعنه أبو النيث رحمه الله تعالى وعنده يفتوى كذا في محله. فقلت القصار في نظرين يضمن أوله وآخره وإن كان عطيماً لا يمكنه ضبط آخره وإن كان معه سائق فالصيام عليهم وإن كان به سائق صاماً وإن كان ثالث وسط انفصا صموا ثلاثاً يريد به إذا كان الآخر يمشي في جانب من القطار يسوقه فيكون سائق النقص كسوق الكلب يحكم لإصا فإن كان وسط القطار حراً مراً بعير بما أصاب مما حمله فصام عليه خاصة وما أصاب مما حمله فالصيام عليهم وإن كان أحبباً وسقطها وأحياناً يتقدم وينأخر فهو سائق والضممان صامان كذا في حرره المنعرج. وإن كان الذي في وسط القطار أحد المراء بعير بقوه ما حمله ولا يسوق ما حمله فما أصاب من حلقه فلا صيام فيه على النفاذ لأن وما أصاب من قبله فصام ذلك على نقاد الأثر ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لأنه ليس يسائق ما قبله هكذا في تحيض. ولو كان رجل راكباً وسط القطار على بعير ولا يسوق ما شئت لم يضمن مما نصيب الإبل متى يور يديه ويكن هو معهم في القطار فيه أصاب البعير الذي هو عليه وما حمله وقت بعض الناس آخرين هذا إن كان رماح ما حمله بيده يفرقه وإن كان راكباً على بعيره لا يعمل شئ يكون به فقلت حنيفة فلا صيام عليه في ذلك وهو في حقه حلقه حرة. إن شاع يوضح على بعير كذا في النهاية قلتاً على مسعود. فاب في القسري إذا نادى رجل دراً رحمه الله تعالى وأمره ركض على بعير فرغوا. وهو ركض ما يديه عليه لا يركض إلا على بعير كما حلف لراكب. يسألنا إن رضى بعير بماء الركب فهو غير العمد. السائق يركض ولا يركض على الركب كذا في تحيض. ولو كان ركباً فقتل ما حمله في قوه غير القتل لم يضمن



بذلك مرطئ هذا البعير إنساناً فأنلغه كانت الدية على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط وإن كان القائد يعلم برابط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو كانت الإبل وقوداً ربط الرجل ببعير ففقد صاحب المفطار وهو لا يصحم كان الضمان على عاقلة القائد ولا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط كذا في فتاوى قاصيخان، ولو انفصلت الدابة فأصاب مالاً أو آدمياً ليلاً أو نهاراً لا ضمان على صاحبها كذا في الهداية، وفي النزاع صاحب الرزع إذا قال بصاحب الدابة: إن ذلك في روعي فأخرجها صاحبها فأفسدت الدابة في حال خروجها فإن لم يأمر صاحب الرزع صاحب الدابة بالإخراج فصاحب الدابة ضامن وإن أمره بالإخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر: يعود بالضمان في الوحشين جميعاً كذا في الدخيرة، رجل وجد في زرع في الليل ثورين وظن أنهما لأهل فريته فإن كانا لبعير أهل القرية فأد أن يدخلهما مربوطه فدخل في الرابط أحدهما وفر الآخر فبقيته فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فأراد تصمينه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن كانت نيته عند الأخذ أن يمنعه من صاحبه كان ضامناً وإن كانت نيته أن يأخذه ليرده على صاحبه إلا أنه لم يقدر على الإشهاد وسم يحد من يشهده لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاصيخان، فقبل للشيخ: أ رأيت إن كان هذا نهاراً، فقال: إن كان الثور لبعير أهل فريته كان حكمه حكم اللقطة إن ترك الإشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه أو يحبس في مربوطه ليرده على صاحبه ضمن وإن لم يحد من يشهد كان ذلك عذراً له وإن كان الثور لأهل فريته وأخرجها من زرع ولم يرد على ذلك لا يضمن إذ صاع الثور وإن ساقه بعدما أخرجها من زرع ضمن كذا في الدخيرة، ومن وجد دابة إنسان في زرع فأخرجها من زرع فجاء دثب فأكفها فقد احتسب لشايف فيه بعضهم قال: يضمن، وقال بعضهم: إن أخرجها ولم يستبقها فلا ضمان وإن ساقها بعد ما أخرجها فهو ضامن وبه كان يعني الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والغاضي الإمام علي السعدي رحمهما الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يقول: إن ساقه بعدما أخرجها إلى موضع بأمن على زرع منها فلا ضمان وإن كان أكثر من ذلك فهو ضامن ولتفتوى على ما احتاره انفصلي كذا في المحيط، وإن ساقه ليردها على صاحبها فعصبت في الطريق أو انكسرت رجلاً كان ضامناً كذا في فتاوى قاصيخان، إراعي إذا وجد في سرحه بقرة أجنبية فعرضه قدر ما تخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط، رابع سأل العزم عن الراعي الخاص أو المشترك ببيتها في ضيعة كما هو العادة معن وبيتها فيها ونام وبغشت الغنم في روع جاره لا ضمان على أحد كذا في النية، إذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل وقد أفسدت شيئاً فحسب صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع قيستها كذا في المحيط، إذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فأخرجها صاحب الدار فهلك لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال عيه المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الدخيرة، رجل يسوق حملاً حطب في الطريق وقال: كوس كوست، وقدماه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فمحرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته إلا أنه لم يهيا به التحني لصبي المدة ولا عرف في هذا بين الأصم وغيره وإن

أمكته التتخي فلم يثنج بعدما سمع لا بضمس المائق كذا في فتاوى قاضيهان، وفي فتاوى الفضلي إذا قطع الرجل يد غابة إنسان أو رجلها إن كانت لا يؤكل لحشها فعلى الجنابي لبعثها وليس للمالك أن يملك الدابة ويضمعه النقصان وإن كانت مأكولة اللحم كالشاة والسمير والبقرة فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة، ومن فسخ باب قفص قطار الطير أو باب اصطبل مخرجت اندابة وصلت لا يضمس المصالح وقال محمد رحمه الله تعالى: يضمس كذا في الكافي، وفي المنتقى أن ما يحمل على ظهره فعي عنه ربع قيمته كذا في الذخيرة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: في عرس البرفون والإبل والحمار ولبل ربع القيمة وكذا في عرس بقرة الحمار وجزور الحمار وكذا في عرس لفصيل والجحش وفي إحدى عرس أشاة والحمل والطير والكلب والسنور ما انتقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيهان، والله أعلم.

### الباب الثالث عشر في جنابة الممالك وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للعناء** قال محمد رحمه الله تعالى: في الأصل إذا جنى العبد على آدمي حاية موحية للمد فبأن مولاه بالخيار إن شاء دفعه بها وإن شاء فداءه بالأرض هذا مذهبنا إلا أن الموحب الأصلي الدفع وله التحصيل عن ذلك بالفداء بالأرض وأي ذلك اختار فإنه يكون حالاً ولا يكون مؤحلاً ولا يقضي بشيء حتى يبرأ المني عليه وخطأ العبد وعمده فيمد دون النفس على السواء بوجب المال في الخالين كذا في المحيط، وإن لم يختر شيئاً حتى مات العبد بصل حق المني عليه كذا في الكافي، وإن لم يمت ولكن مولاه قتله فإنه يصير مختاراً للأرض فإن لم يقتله مولاه ولكن قتله احتبي إن كان عمداً بطلت الجنابة وللصولي أن يقتص وإن كان خطأ بأخذ القيمة ثم يدفع ثلث القيمة إلى أولياء الجنابة ولا يظهر المالك حتى لو تصرف في ثلث القيمة لا يصير مختاراً للأرض كذا في شرح الطحاوي، وإن مات بعد اختار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد كذا في الكافي، وإذا حسي العبد جنابة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدي به الفداء فإن أبو حنيفة رحمه الله تعالى: اختيار الفداء ماض على حاله ولا يكون لأولياء الجنابة أن يقتضوا الاختيار ويعيدوا حقهم في رقبة العبد وإنما لهم المطالبة بديتهم حتى يبيع المولى العبد ويقضي الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فإن لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضي عليه بل يحبس حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قور أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى: إن أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فإن عجز عن الفداء كان لأولياء الجنابة الخيار إن شأوا فقتلوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وإن شأوا لم يقتضوا الاختيار وطلبوا من القاضي أن يبيع العبد عليه بقدر رضاه وبمضي حقهم في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر، القس إذا جنى بعد الفداء بحجر المولى بين المدع والفداء كالجندية الأولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً أو جنى جنتين دفعة واحدة أو جنائيات قبل حلوله: إما أن تدفعه بالكل أو يعديه بأرض كل واحد من

الجنائيات ثم إذا دفعه إليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرض جنايته هكذا في  
 اثنين، فإذا قتل واحداً وفقاً من آخر فإنهم يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراح الوهاج، وكذلك  
 إذا شح ثلاثة شحاجاً مختلفة دفع إليهم وقسم بينهم بقدر جنائيتهم كذا في محيط السرحسي،  
 إذا جنى حنيفة وحير لمولى بين الدرع والعداء فاحتار دفع نصف العمد أو اختار العداء في نصف  
 العمد فهذه لمسألة على وحوه أحدهما: أن يكون ولي الحنيفة واحداً بأن قتل عميد رجلاً خصاً، و  
 ابن واحد أو قطع العبد يد حر خطأ وفي هذا الوجه إذا احتار المولى العداء في نصف العبد يصير  
 محتاراً للعداء في الكل وكذلك إذا احتار دفع نصف العمد يصير محتاراً لدفع الكل وهذا  
 يائفاً الروايات، الثاني: أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلاً لكل واحد منهما ابن  
 فاحتار المولى العداء في أحدهما أو الدفع فإنه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا اتفاق  
 الروايات أيضاً لوجه الثالث إذا كان المقتول واحد ومنه ولأن احتار المولى العداء في حق  
 أحدهما من نصير محتاراً للعداء ففي عامة الروايات يصير محتاراً للعداء وفي إحدى روايتي  
 كتاب الدور لا يصير محتاراً للعداء كذا في اللحية، ولو جنى العمد جنائيات فعليه إنسان أو  
 جنى في يد العاصب جنائيات فمات في يده فالقيمة بين أصحاب الجنائيات ثم كما تقسم  
 الرتبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرحسي، ولو جنى الأمة جدية خطأ ثم ولدت  
 وولدها من ولدها فمولى بالخيار إن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل الحنيفة وإن شاء  
 دفعها وولدها من شيء أمسكها وأعطى الأرض سواء كان أمس الحنيفة أم من نصف قيمتها أو  
 مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط، أما فطعت يد رجل ثم ولدت فقلها للولد حير أمولى،  
 فإن شاء دفع الولد وإن شاء فداه بالأقل من دية أميد ومن قيمة الأم كذا في محيط السرحسي،  
 ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتل جارية لمولى ذلك العبد خطأ قيل للمولى ادفعها أو  
 ادها بقيمة العمد وإذا قتل العبد رجلاً خطأ وملك الأمة رجلاً وهما برجل واحد ثم أن العبد  
 من الأمة خطأ فمولى صحر بين الدفع والعداء من احتار الدفع صرب فيه ثوب الحنيفة الحر  
 وأولياء جدية الأمة بيمينها فيقسم العبد بينهما على ذلك وإن احتار العداء فداه بدية الحر  
 وبقيمة الأمة لأولياء جنائيتهم وإذا قتل الأمة فيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتل البنت رجلاً  
 خطأ ثم أن البنت فسدت لأمة فاحتار المولى دفعها صرب أولياء القتل الأمة فيها بقيمة الأم وأولياء  
 قبيل البنت بالتدبئة وإن احتار لمولى فداه البنت دفع دية قتلها إلى قبيل الأم وإذا قتل  
 الأم كذا في المبسوط، ولو أن البنت فسدت غير الأم ولم يقتلها فهذا على أربعة أوجه إما أن  
 يحتار دفعهما أو فداهما أو فداه الأم ودفع البنت أو فداه البنت ودفع الأم فإن احتار دفعهما  
 دفع الأم إلى أولياء قبيل الأم ودفع البنت إلى أولياء قبيل الأم وإلى أولياء قبيل البنت فبصر  
 فيها أولياء قبيل البنت بدينه وأولياء قبيل الأم نصف الأم وإن احتار فداهما فإنه يعدي لكن  
 فريق بتمام الدية وسقطت جنايته للبنت على الأم وإن احتار دفع الأم وفداه البنت دفع الأم إلى  
 أولياء قبيل الأم ويعدي لأولياء قبيل البنت بالتدبئة ولا أولياء قبيل الأم بنصف قيمة الأم ولو احتار  
 دفع البنت وفداه الأم دفع البنت إلى أولياء قبيل البنت ويعدي لأولياء قبيل الأم كذا في  
 الحاوي، ولو ففدت الأم غير البنت بعدما دعيت البنت عنها فاحتار مولى دفعهما فإنه يدفع

البيت فيضرب منها اولياء قتيلا بالدية وولي قتيلا الام يدفع قيمة الام يكون ذلك المقتدر من البيت مع الام ويدفع الام وما اصابها بأرض عيها من البيت فيكون مادفع بها من البيت لولي قتيلا الام خاصة ثم يضرب ولي قتيلا الام في الام بما بقي من الدية ويضرب عيها ولي جنابة البيت بنصف قيمة البيت فتكون القيمة بينهما على ذلك وقد احتار المولى لفداء عيها فداها بدينين وامسكها جميعاً كذا في الميسوط، ولو قتل العبد الجاني عبداً لرحل آخر فإن موسى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فإن فداء بقيمة المقتول قسمت القيمة بين اولياء الجدية لأولى بقدر حقوقهم ولا يتخير مولى وإن احتار مولى الثاني دفعه إلى موسى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أحده محبباً إن شاء دفعه وإن شاء فداء كذا في الخازني، ولو قتل العبد المقاتل عبداً ودفع به واعتقه المولى أو باعه كان محتاراً بديه الحر كذا في المحيط، وإذا حتى على لامة الجنابة فاحد المولى لذلك ارشاً فإنه يدفع الأرض معها وإن كان حتى عيها قبل جنابتها لم يدفع المولى ذلك الأرض معها وإن كان وجب الأرض بعد جنابتها فامسكها المولى وقدها فله أن يستعين بذلك لأرض في الفداء وإن لم يحتر لفداء حتى استهلك الأرض أو وهبه للجاني عليها لم يكن محتاراً وله أن يدفعها ثم عليه أن يعرض ما سهلك فيدفعه معها وإن كان الجاني عليها عبداً فدفعه المولى كان عليه أن يدفعها جميعاً أو يعدها بالدية وإن سوا العبد المدفوع إليه فهذا احتبار منه للامة وعينه بديه وكذلك إن اعتن الأمة فإن اعتن العبد دفع بها بالدية ثم احتار دفع الأمة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فقراً عن الأمة دفع بها وأحدث الجارية فإن العبد يصير مكانها بدفعه مولى أو يعده بالدية كذا في الميسوط، وإن حتى عيها أحد ولا يعلم أن الجنابة عيها قبل جنابتها أو بعد جنابتها فإن تصادقا أن احبابه عليها كانت قبل جنابتها كان احكام بما تصادقا عليه وإن تصادقا عليه وقال لا نعم أن احبابه عيها كانت قبل جنابتها أو بعد جنابتها كيف يصنع بالأرض إذا احتار الدفع فالوجه ذكر في بعض نسخ لو كالة وفان يكون لأرض بين المولى والجاني عليه نصيبين وإذا احتلما ففان الجاني عليه أن الأرض وجب بعد الجدية وأنه في متى احترت الدفع وقال المولى لا بل وجب الأرض قبل جنابتها وأنه في متى احترت الدفع ذكر أن القول قول المولى مع نفسه ويكون الأرض به إلا أن يقيم الجاني عليه به أنه وجب الأرض بعد الجدية هكذا في المحيط، وإذا هل العبد قتلاً خطأ ثم فقراً رجل عيها ثم هل آخر خطأ ثم احتار مولى دفعه فبه يدفع أرض العين إلى الأول ثم يكون للعبد بينهما يضرب فيه لأول بالدية إلا ما أحده من أرض العين ويضرب فيه لآخر بالدية حتى إذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرض العين حصة فإن العبد يقسم بينهما على سبعة وثلاثين سهماً وكذلك لو كان الذي فقراً العين عبداً فدفع به كان ولي الأول حتى به ثم يضرب مع الآخر بالدية إلا قيمة العبد الذي أحده كذا في الميسوط، ولو كسب لعبد الجاني أو ودمر الحاسة وقد احتار المولى الدفع ثم يدفع الكسب ويولد كذا في الخازني، قال وإذا حتى لعبد جنابة ثم اصابه عيب سماء في المولى يحاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته المولى في حاجة فخطب فيها أو استأجره فلا ضمان عنه فيما حقه بذلك ولو أدن به في التجارة بعد جنابه وسعرق نفسه دين فهو من نفسه لأهل الجنابة ولا

بضمن الأرض كذا في الميسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: عبد أد له في التجارة فله حقه دين ألف درهم ثم إنه جنى جناية خطأ ثم اعتقه مولاة فإن علم فعله الأرض لأصحاب الجناية وعليه قيمة العبد بغير ما وإن كان لا يعلم بالدين واجباية جميعاً كان عليه قيمتان قيمة لأصحاب الجناية وقيمة لغيره ثم إذا بضم بضم قيمة العبد لأصحاب الجناية إذا كانت القيمة أقل من الأرض فاما إذا كان الأرض أقل من القيمة فإنه يتخلص عنه بدفع الأرض بخلاف ما إذا لم يمتقه المولى حيث يدفع إلى أولياء الجناية ثم يحIRON بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط، ولو قتل أجنبى هذا العبد خطأ لم يجرم إلا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى إلى العرماء كذا في الكافي، العبد المأدون إذا جنى بحجر المولى بين الدفع والقضاء فإن دفعه باجباية بيع لأجل العرماء فإن قصص شيء كان لأصحاب الجناية كذا في الظهيرية، ولو قصص شيء عن دينه لم يكن للعرماء على المولى ولا على أحد شيء حتى يعتق العبد فينبهوه بما بقي من دينهم وقد قالوا: بأن المولى لو دفعه إلى أولياء الجناية بغير قضاء حصص القيمة في العباس لأصحاب الدين وهي الأسحسان لا يصح شيئا، ولو دفع المولى العبد إلى أولياء الدين بدينهم إن كان عالماً كان محاراً سبحانه وحرمة الأرض والقيمة إن لم يكن عالماً، ولو باعه القاصي في الدين بمينة فامت عبده ولا يعلم بالجناية ثم حصر صاحب الجناية ولا فصل في التمس على الدين فقد سقط حق وبي الجناية هكذا في الحاوي، فمن العبد امرهون رجلاً خطأ وقيمه مثل الدين فلم يرتفع إن بعدي وليس له أن يدفع فإن قال: لا أعدي كان للرهى أن يدفع بالجناية فإن اعتقه صار محتاراً لنفداء كذا في المحيط، لو باع المولى العبد لجاني أو اعتقه أو ذره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو محار وإن لم يعلم بالجناية لم يكن محتاراً وحصص الأقل من قيمة ومن الأرض كذا في محيط السرخسي، وعنى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الأمة هكذا في الهداية، ولو جنت أمة جناية فعاد المولى كتب أعفها قبل اخداية أو ذيرتها أو كانت أم وبدي فإنه لا يصدق على أهل الجناية وهو محار لنفداء إن قال: هذا بعد العلم بالجناية وإن قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في الميسوط، ولو عرصه على البيع أو آجره أو رهته لم يكن احتياراً لنفداء، ولو باعه بيعاً فاسد لم يجر محاراً حتى يسلمه، ولو كاتبه كتابه فاسده فهو محار بغير لعقد كذا في الكافي، ولو باعه بعد علمه بالجناية بيعاً فاسداً ثم رده عليه بغير بعضاء فهو احتيار للدفعة، ولو باعه والخيار لمشتري وكذلك أيضاً، وأم إذا كان الخيار للبايع فمقتضى البيع وهو يعلم أو لا يعلم لم يكن محتاراً ويقال له: ادعه أو رده وأم إذا باعه بيعاً فاسداً وهو لا يعلم بالجناية صم يحاصم في الجناية حتى رده عليه بغير بعضاء أو محار رؤية أو شرط فإنه يقال له: ادعه أو رده ولا يلزمه الأرض كذا في سراج البرهاج، وفي الإملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن إجارة بيع العبد بعد حاجته في يده يثبت باحتيا لنفداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وإذا لمشتري دفعه أو رده كذا في المحيط، ولو جنى جانيين فعلم بإحدهما دون الأخرى فاعتقه أو باعه وسجوه يكون محتاراً لنفداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصصها من قيمة العبد لأنه صار مستهلكاً حقه كذا في محيط السرخسي، ولو كان للجاني حارية فوطئها لا يصير محتاراً لنفداء إلا إذا أحبلها أو كانت يكرأ كذا في حرانة

المقتن، ذكر في الأصل أن الترويع لا يكون اختیاراً كذا في الخاوي، وفي المتن لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجنایة أو من غير العلم من المجني عليه فلا شيء على المولى، ولو باعه منه فعليه الدية إن باعه مع العلم وعيه القيمة إن باعه من غير العلم كذا في المحیط، ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فإن كان خوصم في الجنایة قبل المحز وقضى للقاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع المصاء وإن عجز قبل الخصومة كان له أن يهدي أو يدفع كذا في الظهيرية، ولو قتل عبداً رجلاً فاعتق المولى أحدهما لم يصير مختاراً بالدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي، عبد قتل رجلاً خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجنایة ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجنایة فعليه القيمة بالسبع الأول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه معيب بفضاء ثم باعه وهو يعلم فعد اختاره وعليه الدية وكذلك إن كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهبه وهو لا يعلم ففضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحیط، ولو أن عبداً في يدي رجل جنی جنایة فقال ولي الجنایة: هو عبدك فقال الرجل: هو وديعة عندي لفلان أو عارية أو إجارة أو رهن فإن أقام على ذلك بينة أحرا الأمر فيه حتى يقدم العائب فإن لم يقم بينة خوطب بالدفع أو للقاء فإن فداه ثم قدم العائب أحد عمده بغير شيء وإن كان دمه هالغائب بالخيار إن شاء أمضى ذلك وإن شاء أخذ العبد ودفع الأرض فإن أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيلار الدفع منه ابتداء وإن اختار الأرض فله أن يأخذ عبده وإن أنكر العائب أن يكون العبد له فما صنع الأول له من شيء فهو جائز كذا في المبسوط، ولو أقر به لغيره فهو على قسمين أما إن أقر بالجنایة أولاً ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يخلو أما إن كان الملك في العبد محروفاً للمفر أو كان مجهولاً قلنا أقر بالجنایة ثم بالملك لغيره والمثلث في العبد معروف للمفر له فإن صدقه المقر له في الملك والجنایة جميعاً فيقال للمفر له: ادع العبد أو افده وإن كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختاراً للقاء وإن صدقه في الملك وكذبه في الجنایة كان المقر مختاراً للقاء ولو أقر بالملك أولاً ثم بالجنایة فإن صدقه فيهما فالمخصم هو المقر له وإن كذبه فيهما فالمخصم هو المقر وإن صدقه في الملك وكذبه في الجنایة حدثت الجنایة وكذلك إن كان العبد مجهولاً لا يدري أنه لمقر أم لغيره فمقر بالجنایة أولاً ثم بالملك أو أقر بالملك أولاً ثم بالجنایة كذا في محيط السرخسي، رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب اليد أنه له ولم يسمع من العبد إقراراً أنه عبد لصاحب اليد إلا أنه يقر بأنه عبد فعنى هذا العبد جنایة وثبت قتل بالبيئة أو بإقرار صاحب اليد ثم أن صاحب اليد أقر أنه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجنایة فإن كانت الجنایة ثبتت بالبيئة قبل للمقر له ادفعه أو افده وإن كان ثبوت الجنایة بإقرار الذي كان للعبد في يده أخذ المقر له العبد وبطلت الجنایة ولم يكر على المقر من الجنایة شيء كذا في المحیط، ولو جنی العبد جنایة فقال المولى: كنت بعته من فلان قبل الجنایة وصدقه فلان قبل لفلان: ادفعه أو افده وإن كذبه فلان قبل للمولى: ادفع أنت أو افده كذا في المبسوط، ولو أمر المولى المجني عليه بأن يعتقه فاعتقه صار المولى مختاراً إن كان حراً بالجنایة كذا في الكافي، وفي نوادر ابن سماعه إذا اعتقه المولى بإذن ولي الجنایة فهو اختيار ليعيد وعيه الدية كذا في المحیط، ولو قتل المولى عبده الجاني عمداً أو خطأ وهو لا يعلم بالجنایة فعليه قيمته

حالة في ماله كذا في الحاوي، ولو ضربه ضرباً أثرقه ونقصه وهو يعلم بالجنابة فهو محتار ولو كان لا يعلم فعله الأقل من قيمته ومن أوش الجنابة إلا أن يرمى ولي الجنابة أن يأخذه بأقص ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عيه قابضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يخاصم فإنه يدفع أو يعدي ولو حوصم إليه في حالة البياض قصمه انقاضي الدية ثم رآل البياض فالنصاء لا يرد كذا في الظهيرية، ولو قتل أمة رجلاً عبداً له وليان فصالح المولى أحدهما على ولدها صار محتاراً للفداء للآخر فيقديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدور لا يصير محتاراً للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الأمة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يعديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي، وفي الإملاء عبد بين رجلين جسي حناية مشهد أحد المولدين على صاحبه أنه اعتقه ثم تجز شهادته عيه وهو مانع حين شهد بهذا فعليه نصف الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه وجب ورث عبداً أو اشتراه فجسي حناية وزعم المولى بعد جنابته أن اندي باعه إياه كأن اعتقه قبل أن يبيع أو أن أباه كان اعتقه فإنه مانع مختار للفداء بهذا القول كذا في المحيط، وإذا جنى العبد جنابة ولم يبلغ النقص فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت الجراحة فمات فهو محتار وعيه الدية وإذا جرح العبد رجلاً فحوصم فيه المولى فاختار للعبد وأعصى الأرض ثم انتقضت الجراحة فمات المجرور ففي الاستحسان يخير المولى خياراً مستقبلاً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ' الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان إلى القياس وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان إلا أنه روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما إذا أعطى الأرض بغير قضاء وبينما إذا أعطاه بفضاء القاضي قال ' إذ أعطاه بقضاء القاضي ثم مات المجرور بغير خياراً مستقبلاً بخلاف ما إذا أعطاه بغير قضاء القاضي فإن ذلك اختبار منه الدية طوعاً كذا في المبسوط، ولو قال لعبد ' إن قتل فلاناً أو رميته أو شججته فمات حر ففعل شيئاً من ذلك فهو مختار للفداء فإن كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال: إن ضربته بالمسيف فمات حر فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي، عید جنى فزعم ابن السيد أنه حر فمات السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزانة المفتين، جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ماقي بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للفداء وإن جاء الطالب قبل ما تضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة حضر الطالب قبل الوضع خير إن شاء ضمن المولى قيمتها حاملاً وإن شاء أخذ حاملاً بجنابتها فكانت له والولد حر فإن حضر بعد ما وددت خير للمولى إن شاء دفع وإن شاء لدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية، وفي نواذر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اعتق الرجل ماقي بطن جاريته ثم جنت جنابة فدلها بالجنابة جاز كذا في المحيط، باع جارية فوددت عند المشتري لأقل من ستة أشهر فجنى الولد جنابة ثم إدعاه البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لأصحاب الجنابة وعليه العتوى كذا في خزانة المفتين، جارية بين رجلين ولدت فجنى ولدها فإدعاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عيه الدية وإن لم يعلم فعله القيمة كذا في الظهيرية، ولو قال المولى: أحدكما حر فقتل أحدهما رجلاً خطأ لم عين الخاتي للمعتق صار مختاراً للفداء ولو عين

غيره بخير في دفع الجناني أو الغدء كذا في الكافي، ولو جنى كل واحد منهما بعد الإباحة ثم بين العتق في أحدهما لزمه الأقل من قيمته ومن الذية وبقي الثاني منك له فيقار له ادفعه؛ أفذه بالدية ولا يصير ههنا بالنسب مختاراً للنفاء وكذلك لو كانت جنابة أحدهما قطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يحتص الحروب كذا في حرة المعتق، ولو قتل في صحته لعدين له قيمة كل واحد منهما نصف أحدكما حر لم يفل أحدهما رجلاً خفاً ثم مات المولى قبل سبيل عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ونمحق عليه في مال المولى قيمة الجناني إذ كانت قيمته أقل من الأرض ويصير من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للنفاء ولو كان كل واحد من العدين قتل رجلاً خطأ ونسأله بحالها سعى كل واحد من العدين في نصف قيمته وبكل واحد من العدي عليه في مال المولى قيمة بعد أن يدي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للنفاء وقد قتل أحدهما فتبلاً خفاً ثم قال فوسى في صحته أحدكما حر وهو عام بأجنابه ثم مات المولى قبل لبيا عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للنفاء في الجناني ثم إذا صار مختاراً للنفاء فمقدار القيمة يعتبر من جميع ما كان وما يحصل على ذلك إلى كسر الذية فيعبر من الثلث وإذا جنى كل واحد من العدين جنابه وبقي نسأله بحالها سعى كل واحد منهما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للنفاء في الجنين ولكن تجب دية واحدة في مال فوسى بقيمة أحد العدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على نفسه إلى دية يعبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث مال يكون بين ولي المادية يصعب إذ ليس أحدهما فوسى من الآخر هكذا في العتق رجل له عتق سالم وسريع فصل سالم رجلاً خطأ في صحته للمولى فقال أحدكما حر ثم قس بربر رجلاً آخر في صحته الفوسى قبل البيا ثم مات المولى قبل لبيا عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولزم المولى نفاء في قتل سالم ولا ثم قدر قيمته سالم من يديه يعتبر من جميع مال وما زاد على ذلك إلى فاه لديه يعتبر من ثلث ولم يبرمه النفاء في قتل بربر لمحب قيمة بربر ويعبر من جميع مال ويؤلف المولى له عتق ولكن فوسى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للنفاء في قتل سالم وإن فوسى المولى العتق على بربر فعليه قيمة بربر كذا في العتق في بعض المراسم عبد حتى جديه فأوصى المولى بعتقه في مرضه وهو يعلم بأجنابه فأعفه الوصي أو لو ارث بعد موته فعليه الله به مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وإن كان لم يعلم بأجنابه فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول رحمه الله تعالى هكذا ذكره إمامه أبو القاسم رحمه الله تعالى في عبور هكذا في محط السر حسي، وإذا أوصى بالعق قبل أن يده له حتى بعد موت الموصي فأعفه الوصي وهو يعلم بأجنابه فهو صامس لأجنابه وإن لم يعلم فهو صامس لنفسه ولا يرجع على الورثة كذا في العتق، فوصى عتق عبد له فعلى العبد حيازة أرشها درهم وفلس الورثة بعد موت الموصي لا بعدة منهم دية، وإذا ترك العتق به مع بأجنابه وتفضل لوصيه فلا أن يؤذي بعد من غير ما اكتسبه أن يقول إنساناً إذ عني درهماً لفعل صح وصار ذلك الدرهم دية على العبد مطالب به إذا عتق كذا في حرة المقيم، إذ وكل رجل رجلاً أن يعق



عنده ثم إن العبد جنى جنایة ثم اعتقه الوكيل وهو يعلم بالجنایة للمولى ص من بقيمة العبد وإن لم يكن عادماً بالجنایة كذا في المحيط، وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلاً حراً ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط المرحسي، وإذا حنى العبد جنایة فاحير ولي الجنایة مولى للعبد فاعتقه فقال: سم أصدقه فيما أخبرني به فهو مختار للقاء وكذلك إن أخبره به رسول ولي الجنایة فاسقاً كان أو عدلاً فأمّا إن أخبره بذلك فعرضي فبذ صدقه فيما أخبره به ثم اعتق العبد فهو مختار للقاء أيضاً وإن كذبه في ذلك أو لم يصدقه ولم يكذبه حتى عتق العبد فإن كان الخبير عدلاً فكذلك لجوب وإن كان غير فاسقاً فعلى قور أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يكون مختاراً للقاء ولكن عليه قيمته لاستهلاكه إياه وعبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو مختار للقاء وإذا أخبره به فاسقاً ففي إحدى الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى يكون مختاراً للقاء كذا في شرح المبسوط، ولو أخبره عبده بالجنایة فاعتقه المولى وقال: لم أصدقك فعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ماله بخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان الخبير فاسقاً أو عبداً أو كافراً كذا في محيط المرحسي، ذكر ابن سماعه في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في عهد قتل رجلاً ولمقتول وليان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي للحاكم أن يحير مولى العبد فكتب محمد أن أي التولية حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك في جمعه كذا في المحيط، وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ ولمقتول وليان فدفعه المولى إلى أحدهما بقضاء قاص ثم قتل عبده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريعت في الجنایة الأولى فإنه يقال للدفع إليه لأول دفع نصف إلى الآخر أو لقد بنصف الدية فإن دفعه برئ من نصف الدية ويرد لنصف الثاني عني المولى ثم يقال للمولى ادفعه أو افده عشرة آلاف حصة آلاف للآخر وخمسة آلاف لولي الأول الذي لم ياحد شيئاً فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بحصة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد لولي الجنایة الأخيرة وربعه سدي لم يكن قبض من ولي الجنایة الأولى ثم يضمن المولى الذي كانت الجنایة الثانية في يده ربع قيمته للمولى فبذ دفعه المولى إلى الأوساط ولا يكون المولى صاباً له شيئاً مالم يستوف ربع نفقة من الأول ولو كان دفعه إليه بعير قضاء للقاضي كان للأوسط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتباره دفعه إلى صاحبه بعير قضاء للقاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى جمع به المولى على المدفوع إليه الأول فإذا قتل العبد قتيلاً حصاً فدفعه المولى إلى أحدهما بعير قضاء للقاضي فقتل عبده قتيلاً خطأ ثم اجتمعا واختاروا الدفع فإن المدفوع إليه الأول يقال له ادفع نصف العبد إلى الآخر ويرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى إلى الأوسط والآخر يصرب فيه الآخر بحمسة آلاف ويصرب فيه الأوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما اثلاثاً ثلثه للأوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو ما سلم من هذا النصف لولي الجنایة الأخيرة ويرجع به لأول الذي كان في يده وإن شاء لأوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقول المراقبون من مشايخ والصحيح عندي أنه ليس له ذلك هاها ولا في العسل الأول ولو كان الدفع بقضاء قاص كان مثل هذا أيضاً إلا أن المولى لا يضمن شيئاً للأوسط

ولكنه يرجع بسدس النقيمة على المدفع إليه الأول وإذا قصر ديت منه دفعه إلى الأوسط وعلى ما يقوله المقرَّبون الأوسط هو الذي يرجع بسدس النقيمة على المدفع إليه الأول وإذا قيل بعد قتيلاً خطأ وفقاً عين آخر فدفعه لموسى إلى المفقودة عنه بفصل عبده فضلاً آخر ثم أحضر واختاروا دفعه من صاحب البيت يدفع ثلثه إلى الآخر ويرد ثلثين على المولى فيدفعه المولى إلى موسى المصيلي يصرّب فيه الأول بمئنة آلاف والآخر بمئتي ألف فيكون هـ مضموماً بينهما أحساباً ثلاثة أحدهما بالأول وحسبه للآخر ثم يضمن المولى بالأول منه أجره وثلثي جزء من سه عشر جزءاً وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وديت هي خاضل حساً ثلثي قيمته يد من سلم بالآخر من هـ من ثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العبد كذا في شرح المبسوط، ولو قدمت بية على العبد بفصل خطأ وأقر المولى عليه يقتل حر دفعه المولى إليهما بصلين ثم يضمن بصل قيمته للأول ولو أقر يقتل ثالث دفعه ثلاثاً وضمن ثلثي قيمته للأول وسدس بيه للثاني كذا في حواشي المفتين، إذ كان العبد لرجل رعه رجل أب مولاه يعتقه فقتل العبد ولو لذلك لرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية، وإذا حلى العبد حياه وأقر ولي حياه أو بعد حر حمل أسأله على ثلاثة وجه ما، ب، أقر ولي أحياه - بعد حر ذاصل أو أقر أنه حر وأقر أن مولاه اعتقه فإن أقر أنه حر ذاصل فلا ضمان للمولى أحياه لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب إذا أقر أنه حر فأب، إذ أقر أنه عبده للموسى، ب، أقر أنه عبده قبل أحياه فأخرب فيه كالجواب فيما، ب، أقر أنه حر ذاصل وإن أقر أنه اعتقه بعد الحداية فقد أمر ببراءة العبد ودعى على المولى العدة، ب، ادعى أنه اعتقه وهو عالم بأحياه وإن ادعى أنه لم يكن عبداً ادعى على الموسى ضمان العدة وأنكر الموسى ما ادعى عليه من ضمان العدة، ولقيمة فيكون القبول فور المولى مع بيه وعلى ولي أحياه إقامة بية هـ، إذا كان الإقرار من ولي الحداية قبل تدفع فاما إذا كان الإقرار من ولي أحياه بعد التدفع بيه، ب، أقر أنه حر ذاصل، أو أقر أنه حر ثم يخلص به على المولى سبيل ولا على العبد إلا ب، العبد يضمن ولا يكون ذاصل، على العبد رداء وإن أقر أنه كان اعتقه قبل أحياه فإنه يحكم بحرقته ويكون للأؤه مومواً كذا في غيبة، ولا يجوز فرار العبد بأحياه مأموراً و محجوراً عنه ولا يبيع بذلك بعد العن كذا في حواشي، وإذا عتق العبد ثم أقر أنه كان جسي في حال دفعه حياه عهد أو خطأ ثم يترجمه شيء، إذ العود في العن كذا في المبسوط، عهد فصع به رجل خطأ فبرأه فدفعه مولاه بأحياه ثم انتقص أخرج لهاب منه وأبعد فتم فهو حرة عسي عليه ولو كان لموسى فداه بحصة آلاف تمام دية بيد ثم اعن بعد ثم انتقص أخرج فبرأه منه فدل يدفع قيمة عبده وإن كانت مائة وبأحد خمسة آلاف بقاء كذا في غيبة، عهد اعن فقال لرجل لميت أحدث خطأ وأنا عهد فقال ذلك لرجل فسه رأت حر فامول للعبد ب، إجماع وكذا ب، فإن سببه بعد، عنه أحدث مالت أو فضت يذك وأن عهدت وفال التسيه لا ين فعت بعد العن فامول للعبد بالإجماع كذا في الكافي، من أعق جارية ثم فان لها، فطعت يذك وأب، أمي وقالت فطعتها و حررة فامول قولها وكذلك كل واحد منها إلا الجماع والعدة استحصاناً وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن إلا شيئاً بعينه يؤمر برده عنيها كذا في الهداية، ولو اشترى عبداً

وقبضه فقال رجل، قطعت يده قبل شرائك وقال اشترى. فصعقت بعد شرائي فالحقول للمشمري كذا في الكافي، وإذا صنع العبد يد رجل عبد فدمع إليه بقضاء أو بغير قضاء فاعف عنه ثم مات من ابعد فانهيد صبح بالجنابة وإن لم يهتقه وثه على المولى وقيل للأولياء اعفوه واعفوا عنه كذا في حراسة المفتين، وإذا قبل العبد قتيلاً وله وليان فعفا أحدهما فإنه يقال للمولى إما أن يدفع نصف العبد إلى الساكت أو يعديه بنصف الندية ولا شيء للندي كذا في الخطأ عند قتل رجلين عمداً ولكل واحد منهما وليان فعفا أحد ولي كل واحد منهما فامولى به مع نصفه إلى الآخر أو يعديه بعشرة آلاف درهم فإن سل أحدهما عمداً والآخر خطأ فعفا أحد ولي العمد فإن عفا المولى بحمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولي الخطأ حمسة آلاف لأحد ولي العمد الذي لم يعف وإن دفعه إليه دفعه اثلاثاً لثلاثة لولي الخطأ وثلاثة للندي لم يعف من ولي العمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق العول فحسب هذا بالكل وفقاً بالنصف وعندهم يدفعه أربعة بطريق امتازعة ثلاثة أربعة لولي الخطأ وأربعة لأحد ولي العمد كذا في الكافي، ولو قتل عبد رجلين خطأ فعفا ولي أحدهما دفع نصفه إلى الآخر أو يعديه بالندية ولو قطع أحدهما يده وقبضته الف ثم دفعه لولي إليهما صرب الفاصع فيه بنسعة آلاف وحسمائة لأنه يقطع اليد مثوفاً وحسمائة وشرب لأخر بعشرة آلاف كذا في حراسة المفتين، ولو قتل قتيلاً وفقاً عن آخر فإما أن يكون ذلك عمداً أو خطأ فإن كان عمداً أوجب للمولى إن شئت ادفعه إلى المفقوء عنه وإن شئت فافذه فإذا احتار الغداء عدى للمفقوء عنه بخمسة آلاف درهم وطهر العمد عن الجنابة فيقتل العبد لولي القتل وإن احتار المدفع جاء أولاء القتل وقتلوا العبد ثم بمفقوء عنه لا يرجع على المولى شيء وإن كان القتل خطأ فإن المولى يحسب بين المدفع وأولاء لهما فإن احتار الغداء فدى العبد بحمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولي القتل وحمسة آلاف للمفقوء عنه وإن احتار المدفع كان العبد بينهما اثلاثاً لثلاثة لولي القتل وثلاثة للمفقوء عنه كذا في المحيط، فملك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أخاً مولاه خطأ ولا وارث له غير مولاه يدفع نصف القاتل إلى مولى المملوك المفقوء أو يعديه ونصف الآخر للمولى فإن كان قتل أحد مولاه أولاً يدفع كله إلى مولى المملوك المفقوء أو يعديه فإن قتل أخاً مولاه أولاً وله بنت يدفع ثلاثة أرباع العبد لولي المملوك المفقوء وبمئة ثلثت وإن كان قتلهم معاً ولا بنت فهو بينهما نصفان كذا في حراسة المفتين، عبد بين رجلين قتل قريباً لهما عمداً فعفا أحدهما عن بطل الدم كله عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يدفع العافي نصف نصيبه إلى الآخر أو يعديه بربع الندية وذكر في بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والأشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مولاه عمداً وله بهتان فعفا أحدهما بطل الدم كله عبد أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ها هنا كموله ثمة كذا في الكافي، وفي المختلف عبد قتل رجلاً عمداً ثم اعتقه مولاه ثم عفا أحد ولي بدم فإن العبد يسعى في نصف قيمته للندي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط، من قطع يد عبده ثم عصبه رجل ومات في يده من لقطع عصبه قيمته أضعف وإن كان المولى مضاع يده في يد العاصب فمات من ذلك في يد العاصب لا شيء عليه كذا في الهداية، قال في المدامع الكبير، رجل شح عبد له

موصحة ثم ربه من رجل يأنف دمه بقيمة بعيد مشحوحا ألف درهم لمات في يد ثمره  
من الجنابة يموت في فيه من الدن وقد وجدت جنازة من مولى بعد أوهن بصير مسير  
لعمهون حتى لو هلك في يد الميراث لا يسقط شيء من دينه وكذلك إذا وجدت الجنابة من  
الأجنبي يعترف أحوال بن ما إذا وجدت الجنازة قبل الرهن وبين ما إذا وجدت الرهن في حق  
إبطال الرهن وعده بإصله وقدر فيه قيمة رجل شح عبد وحل موصحة فمر من العبد فقصه  
رجل فمات في يد العاصب من ثلث جنازة كان لمولى بعد الخبر إن شاء ضمن عاصبه اجني  
قيمة العبد صحيحا في ثلاث سنين ثم يرجع لعاقله على العاصب بقيمة العبد يوم عصفه وإن  
شاء ضمن العاصب قيمته يوم عصفه حاة في ماله وضمن الجاني أرض الموصحة وما حدث منها  
من انفصال إلى أن عصفه العاصب ويكون ذلك في حال اجني فإن أراد العاصب بعد ما أدى  
الضممان إلى المولى أن يضم الجاني أو عاقله الجاني لم يكن له ذلك ولو لم يعصب هذا بعد  
ولكن لمولى باعه من رجل بعد جنازة على أن الجاني بالخيار ثلاثة أيام فمات في يد المشتري  
فهذا كما وصف من أمر العاصب ولو كان للمولى باع هذا العبد من رجل يوم وفاة فمات في  
يد المشتري من ثلث جنازة فإن لمولى يضم الجاني أو موصحة وما عصفه الجاني إلى أن  
قصه المشتري ويكون ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم ضم  
في ماله حالا ولو لم يبعه لمولى ولكن ربه لمولى بدين عليه مثل دينه العبد فمات في يد  
الميراث من ثلث الجنابة فيه موت بالدين ولا سبيل للميراث على الجاني ويرجع الرهن على  
الجاني بأرض الجنابة وما عصفه الجنابة في يوم الرهن ويصل على الجاني ضمان القيمة ولو كان  
قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلاً نصف درهم فربه نصف درهم فمات  
في يد الميراث فلا مر كما وصفنا فيه إذا كانت قيمة العبد مثل الدين لم لا يرد للميراث  
على الجاني ويرجع لمولى حاة على العاصب بصف أرض الموصحة وبصف ما عصفه جديده إلى  
أن ربه ويكون في ثلث الجاني ويرجع مولى بعد على الجاني بصف نصف قيمة العبد يوم  
مات العبد وبصف أرض الموصحة وبصف ما عصفه الجنابة ويكون كل ذلك على لعاقله وإن  
في الجامع الصغير رجل أراه قطع يد عبد رجل خطأ وكديه عاقله في ذلك ثم عصفه رجل  
من مولاة فمات عده فمولى ما حاة إذا شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع  
الجاني على العاصب بقيمة العبد قطع في ماله حالا وإن شاء ضمن العاصب قيمة القطع في  
ماله حالا وضمن الجاني أثر يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يصغر الجاني نصف العبد  
ويصغر أن يضم الجاني ضمان يده العصف أيضا ولو لم يذكره في الكتاب أو حدث  
لمسألة على أن العاصب كان على مولاة قطع وإن كان العصف بعد وفي نسخة حديثه فمولى  
لمولى بالخيار إن شاء قتل المقاتل ولا حسن لمولى على العاصب ولا يورثه جاني مولاة فمولى  
ضمن للعاصب من الأبداء قيمته أقطع ولا فصاص لمولى على القاضع ولكن يجب على الجاني  
أرض أئيد في ماله هكذا في الخط ومن عصف عبد فحس في يده ثم ربه فحس جنازة في  
فإن لمولى يدفعه إلى ربي العاصب ثم يرجع على العاصب بصف القيمة عيده إلى الأول  
ويرجع به على العاصب وهذا عند أبي حنيفة رضي يوسف رحمهما الله تعالى ، قال محمد

رحمه الله تعالى ' يرجع بنصف القيمة فيسلم له وإن جنى عند المولى جنابة ثم خصبه فجنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه إلى الأول ولا يرجع به كذا هي الهدية، وإذا غصب عبداً قتل عنده قتيلاً لم مات العبد فعلى العاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي الجنابة ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على العاصب، ولو لم يمت العبد ولكن ذهبت عنه مدفعه إلى المولى أعور فقتل عنده قتيلاً آخر ثم اجتمعوا مدفعه المولى بالجانبين فإنه يأخذ نصف قيمته من العاصب باعتبار عينه التي فانت عنه فيدفعها إلى الأول فإذا سلم نصف القيمة للأول صرب هو في العبد المذموم بانيه إلا ما أخذ لأن القدر المأخوذ ساقم له فلا يصرب به وإنما يضرب بما بقي من حقه ويصرب الآخر بالدية ثم يرجع المولى على العاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عنه أيضاً بما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذ المولى من ذلك بتمام قيمة العبد إلى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على العاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط، وإذا اعتصب الرجل عبداً من رجل فقتل العبد عنده قتيلاً خاصاً ثم اجتمع المولى وأولياء تقبيل من العبد برد على مولاه ثم يقال له إما أن تدفع العبد أو تعدي، فإن دفع أو أدى رجع على العاصب بالأقل من قيمة العبد ومن الأرض وإن كان راد عند العاصب ريادة متصلة وحار الدفع فإنه يدفع العبد مع الريادة سواء حدثت الريادة قبل الجنابة أو بعدها ثم لا يرجع المولى على العاصب بقيمة الريادة وإن استحققت الريادة بسبب أحدثه العبد عند العاصب وإن أعور العبد في يد العاصب وقد جنى عنده جدية فإن أعور بعد الجنابة واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعور إلى ولي الجنابة ثم يرجع المولى على العاصب بقيمة صحيحها فإن أخذ قيمته صحيحها من العاصب يأخذ ولي الجنابة من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على العاصب نائياً بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وإن أعور بمثل الجنابة واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع بقيمة العبد صحيحاً على العاصب فإذا أخذ ذلك سبم له ولم يكن للمولى الجنابة أن يأخذ منها شيئاً هكذا في المحيط، وإذا اعتصب الرجل عبداً قتل مولاه خطأ أو عبد المولاه خطأ وقيمته أكثر من قيمة القاتل أو أسهللك ماله لمولاه يصحب العاصب قيمة العبد المعصوب لمولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جنابة العبد للمعصوب على العاصب وعلى ماله فهدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عند مالك ويعلم للمعصوب منه دفعه إلى العاصب إذا كان حراً أو أمة وريثته أو ماله بالديه إن كان العاصب هو المقتول أو بقيمة المال إن كان المالك هو شلغ مكك في الخاوي، ولو غصب عبداً وحاربه فقتل كذا واحد منهما عنده قتيلاً ثم قتل العبد الجارية ثم رده العاصب إلى المولى فاختار دفعه فإنه يصرب فيه أولياء قتيه بانيه وأولياء قتيلاها بغيره ثم يرجع المولى على العاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فإذا استوفى قيمتها دفع من قيمة الجارية إلى أولياء قتيدها تمام قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على العاصب ويأخذ أولياء قتيل العبد من قيمة العبد تقدم قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على العاصب ولو اختار المولى لعداء أدى قتيل العبد

وأدى قيمة الجارية إلى ولي قنبل الجارية ثم يرجع على العاصب بقيمة العبد و تجاربه وتاويل ما ذكر في هذه المسألة فيما إذا كان العاصب معسراً أو كان عتقاً فأما إذا كان حاصراً أو عسكراً المولى من أحد قيمتها من فتحريح لمساواة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسألة إنما ذكرها في نسخة أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وأما في نسخة أبي سليمان فقد ذكر المسألة لظوله وبين التقسيم في الجواب فقال : إذا عاصب عبداً وتجاربه وقيمة كل واحد منهما ثلث فليل كل واحد منهما عدة قنبلًا ثم على العبد تجاربه ثم رده على المولى فإنه يرد معه قيمة تجاربه ثم يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي قنبل الجارية ثم يرجع بها للمولى على العاصب مرة أخرى ثم يحير المولى في العبد بين الدفع والتفداء فإن حذر التفداء فداه بالتدبير ورجع بقيمة على العاصب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهم إن حذر التفداء فداه بالتدبير لولي قنبل العلام ولا يرجع بقيمة على العاصب وإن أحرز التدفع دفعه إلى ولي قنبل العلام وإلى العاصب على أحد عشر سهماً عشرة وولي قنبل العلام وحرء للعاصب ثم يرجع المولى على العاصب بقيمة العلام على أحد عشر سهماً عشرة من أحد عشر جزءاً إلى ولي قنبل العلام فإن دفع ذلك إليه يرجع به على العاصب أي في كتاب العاصب معسر وأنه يقدر عليه بزيادة من قيمة تجاربه واحتار المولى يدفع فإن كان ولي قنبل تجاربه لا أصرب بقيمة تجاربه في العلام ولكني نظر فإن خرجت قيمة تجاربه أحد بها ، كان له ذلك ثم في قيس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع العلام كله إلى ولي قنبل العلام فإن دفعه إلى ولي قنبله رجع على العاصب بقيمة وبقيمة تجاربه يدفع قيمة تجاربه إلى ولي قنبلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده فيسان دما في قيس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً إلى ولي قنبل العلام وثلث الجزء في يده حتى إذا خرجت قيمة تجاربه حدها المولى يدفعها إلى ولي قنبلها ثم يرجع بها على العاصب ثم يعان للمولى يدفع هذا الجزء إلى العاصب أو عدة تدفعه تجارة فإن دفعه رجع عليه بقيمة العلام يدفع منها إلى ولي قنبل العلام جزءاً من أحد عشر جزءاً هذا ما سلم له من أحد ويرجع به على العاصب وإن فداه فإنما يدفع به بقيمة تجاربه ولكنه يرجع بقيمة العلام على العاصب والقيمتان سواء تكونان إحداهما مضافاً بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء إلى ولي قنبل العلام جزء من أحد عشر جزءاً من قيمته ثم يرجع قيمته على العاصب وإن قال ولي قنبل تجاربه أنا أصرب في العلام بقيمتها دفع بينهما فيصرب فيه ولي قنبل تجاربه بقيمتها وولي قنبل العلام بالتدبير ليكون بينهما على أحد عشر كسباً ، فإن قدر على العاصب ويسر ذلك إلى المولى قيمة العلام وقيمة تجاربه يدفع من قيمة العلام إلى ولي قنبل العلام جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمة بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على العاصب وليس لولي قنبل تجاربه إلا ما أصابه من العلام ولا يحصل من قيمة تجارة شيئاً ، وقد ذكر قبل هذا في المسألة انفساره ما يعطى من قيمة التجارة إلى أولياء قنبلها عام قيمتها ففي هذا الجواب رؤى بيان وإن أشار المولى القداء فداه بعشرة آلاف وبقيمة تجاربه ثم يرجع على العاصب بقيمة العلام وبقصير أبي حنيفة قيمة مكان القيمة التي أضافها إلى أولياء جانيها وقيمة أخرى بالعصب فيسلم له مكان تجاربه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

فأما على قياس قوتيهما إذا أدى العاصب قيمة لعلام وقيمين في الجدية صار كأن الحارية كانت به لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى: ادفع جرءاً من أحد عشر جرء من العمد إليه أو ادهه بقيمة الحارية وإي ذلك فعل لم يرجع على العاصب بشئ لم يصب من حكم المفاضة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في الموطأ، ولو عصب عبداً ثم أمره أن يقتل رجلاً فقتله ثم رثه إلى مولاه فقتل عبده - حر خطاً ثم عفا وبني الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العمد إلى ولي القتل الآخر أو يعديه بالدية ولا يرجع على العاصب بشئ ولو دفعه إليهما قبل العفو ثم عفا الأول عما بقي له رجع لنوي عن العاصب بنصف القيمة وإذا أحد نصف القيمة لم يكن لنوي القتل الأول على ذلك النصف من قيمة سبيل لأنه قد عفا بيسم له ولا يرجع على العاصب مرة أخرى كذا في الحواشي، وإذا اغتصب الرجل عبداً واستودع مولى العمد العاصب أمة فقتل العمد قتيلاً عبد العاصب ثم قتلته لأمة فإنه يكون على العاصب قيمة العمد بهلاكه عبده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع العاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم به مكان العمد ثم يقال للمولى: ادفع أمثلك لوديعه إلى العاصب أو ادها بنفسه العمد ولو كان العمد هو الذي قتل لأمة مع قتله الحر ناخر المولى يدفع قسم العمد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن به العاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على العاصب من قيمة العمد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصير المولى بشئ من قيمة أمة في العمد وإنما يدفع للمولى العمد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيمته على العاصب ولو عصب أمة فقتلت عبده قتيلاً خطاً ثم رثت ولداً فقتلها ولدها فعلى العاصب أن يرد الويد بقيمة لأمة على المولى ثم يقال للمولى: ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم رجع بها على العاصب فيكون له ثم يقال له: دفع الويد إلى العاصب أو ادهه بقيمة الأمة كذا في المسوعة، بعد لرهون إذا جنى على براهن أو على رقيقته أو على ماله هل تعتبر حياته قالوا: ذكر هذه المسألة في كتاب الرهن وقال: تهدر حياته ولم يذكر فيه خلافاً إلا أن حديثهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر حياته على براهن بقدر الدين فإنه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى حياته على ابنه أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر حياته بقدر الدين، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بانه يصير هكذا في الخط،

المصل الثاني في جنائيات المدير وأم الويد: وإذا جنى المدير وأم الويد جنائيه ضمن مولى الأقل من قيمتها ومن ارش حسابهما وحدث في أم الويد ثلث قيمته وفي المدير ثلثان كذا في المشرح الوحدج، مدير بن مولى جنى كانت قيمته على مولى بن علي قدر مكيهاً فيه وإن در أحدهم وجنى عليهما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثلث المدير نصيب شريكه بالمصان كذا في محيط السرخسي، وحديثه المدير تكون على سيده في ماله دون عاقلة حياه وكذا أم الويد كذا في السراج الوحدج، وعند كثرة قيمة المدير لا يجب على مولى أكثر من

عشرة آلاف ولا عشرة وتسوي حديثه على العس ومادو بها كذا في المسود. وفي احتشاف. في  
الجنابة مع المولى في قيمته بعد زمانه. وقال رضي جنابه كذا ومنه يوم حتى أعني درهم وقال  
المولى: كانت خمسمائة فالتقدن قود مولى مع كمينه ورجع إليه أبو يوسف رحمه الله تعالى  
هكذا في الدخيرة. وبومات المدير بعد حديثه بلا فصل لم يصل عن المولى ثقبته وكذا لو  
عمى فعليه قيمته ثمانية كذا في الخاوي وباحملوه من مقدار ثمانية مائة وثلثون مولى  
مولى وعنى رضي الجنابة إثبات ما يدعيه بالنسبة كذا في المسود. وبصنص قيمته أم الولد مرة  
واحدة من جنت ثم حلت شارك الثاني لأول وحدث قبل قضاء الأول أو حده هكذا في محيط  
المرخصي. وإن كثرت الجنابة من المدير فالثقبته مشتركة بين أولياء الجنابات سواء قربت منه  
فيما بينها أو بعدت فإن قتل المدير رجلاً خطأ وفقاً عن آخر فعلى ماله ثقبته لأصحاب  
الجنابة ثلثاً فإن اكتسب كسباً أو وهب له هبة لم يكن لأهل الحصة من ذلك شيء كذا في  
المبسوط. وإذا قتل مدير رجلين أحدهما عمداً والآخر خطأ فعلى المولى ثقبته لأصحاب الخطأ من  
عفا عنه أحد ولي العهد وثقبته بينهما رداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وأما في قبض مولى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهي بينهم ثلثاً كذا في الخاوي. وتعذر ثقبته  
لمدير لكل واحد من عمى عليهم يوم حتى عليه ولا يعسر ثقبته يوم المدير فإذا قتل قتلاً  
خطأ وقيمته يوم قتله ألف ثم ردت قيمته فصار ألفاً وخمسمائة ثم قتل قتلاً آخر من وري  
الجنابة للكتابة يأخذ من المولى خمسمائة فصل مدير لقتل من ثم يقتله ماله وهو ألف على  
لسمعة وثلاثين جزءاً فيحصل كل خمسمائة سهماً فيكون للأول عشرون سهماً ولثاني تسعة  
عشر سهماً فينتسبون الألف على ذلك كذا في السراج بوجه. وإذا قتل المدير رجلاً وقيمته  
ألف درهم ثم قتل رجلاً من المدير فمريم خمسمائة درهم ثم من المدير رجلاً آخر من أرض الغير  
سموني لا حق لأولياء الجنابة فيه وعنى مولى ألف درهم قيمته يوم حتى على الأول خمسمائة  
سهماً للأول حاصه والخمسمائة لثانية يصرب فيها الثاني بالديه إلا خمسمائة ولو كان يقاتل  
عبداً فدفع به كان للمولى أيضاً كذا في المسود. وإذا قتل المدير قبلاً خطأ وقيمته ألف درهم  
ثم ارتدادت قيمته فصار يساوي ألفي درهم فقتل آخر خطأ ثم انتقصت قيمته فصار يساوي  
خمسمائة فقتل قبلاً آخر ليه يقضي على المولى بألفي درهم فبني الجنابة ثمانية باحد من ذلك  
ألفاً بقي نصف درهم وخمسمائة منها اجتمع فيها حق الأول وحق الثاني وحق الأول عشرة آلاف  
وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة أسهم لثاني  
وعشرة للأول بقيت خمسمائة أخرى جميع فيها حق لكل فتقسم بينهما على قدر حصصهم  
مضرباً ثلاث فيها بعشرة آلاف وثلاثي بعشرة آلاف فلا ما أحد مريدين والأول بعشرة آلاف إلا  
ما أحد مرة كذا في المحيط. وإذا دفع المولى قيمته إلى رضي حديثه ولم يحدث به حبيب ثم قتل  
رجلاً آخر خطأ فإن كان دفع إلى دول معصاء فاحصراً فلا سبيل الثاني على المولى وبكمه يسع  
الأول فيأخذ منه نصف القيمة وإن كان دفعها حرة فصار على دول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى الأجواب كذا في حديث وعنى حبيبته رحمه الله تعالى للمولى أحبار إن شاء اتبع  
الأول بنصف ثقبته وإن شاء اتبع المولى بذلك فإذا أحدهم رجوع مولى به على الأول كذا في



المسوخ، وعلى هذا الخلاف إذا حفر المدر بشرًا في اتعديين العامة للمسلمين بغير إذن من لاء موقع فيها بغير رذاعت فدفع المولى قيمة المدر إلى ولي الجناية بغير قصاء ثم وقع آخر هل يوسى إعتابه الثانية اتباع مولى بصف قيمته فإعتابه على هذا الخلاف وأجمعوا أن حفر ليلو إذا كان عبداً فما فدفع المولى إعتابه إلى ولي القتل ثم وقع فيها آخر ومات قبل الثاني لا يشبه المولى بشيء سواء دفع المولى إلى الأول بصفه قاصراً أو بغير قصاص فمضى وأجمعوا أن المولى إذا دفع بصفه إلى ولي القتل الأول حتى وقع آخر أنه لئلا آخر ثم دفع القيمة إلى الأول بغير قصاص فأمر أن للمولى القتل الثاني أن يتبع المولى صاحبه منه نصف قيمة المدر ثم مرجع للمولى بذلك على ولي القتل الأول كد في غيره. ووضع المجر في الطريق أو سوقه قدبة أو حصاة أو حصاة بحفرة لحفر كد في محطه السر حسي. مدر حرم جنايته خطأ ودفعت قيمته بلا قصاص تكونت فحسب وقضى بالقيمة منه تدفع لحسي أخرى ثم ماتت أمهات عن ماله فإذنه يوسى بشأبه وحبر الثالث مان بشارك الأول أو ببع المولى كد في الكف، ولو قتل المدر رجلاً خطأ وقصده أمه درهم فدفعها بصفه قاصراً ثم رجعت قيمته إلى حميماته ثم قتل آخر فبن حميماته بما وجد دون الأول خاصة والخمسمائة نافية بينهما يقتصر فيها دون مائة ألف لا خمسمائة ولا حر بعشرة آلاف فتكون تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهماً لأنه يجعل كل حميماته عنها سهماً كذا في المبسوط قال في الأصل إذا قتل المدر مولاة خطأ هربت جانيته وعليه أن يسمى في قيمته رداً بوجبه وإذا قتل المدر مولاة عمد فعليه التسعيرة في قيمته وعليه نصفها من وإذا وجبت تسعيرة ونصفها جميعاً كانت لورثة بالتخييار إن شاءوا استسعر في قيمته أولاً ثم قتلوه وإن شاءوا قبلوه للرجال وأبطلوا حقهم في التسعيرة فإن كان له ابن لا ورثه غيره فمضى أحدهما عن المدر وعلى المدر أن يسمى في قيمة ونصف يسمى في قيمته رداً بوجبه فتكون بينهما ويسمى في نصف قيمته للذي لم يعف عنه كذا في محطه المدر بجر عليه دين قتل مولاة خطأ فعليه أن يسمى في قيمة رقبته لعمرته وبهني من الدين عليه على حاته وكذلك لو كان عبداً فأعوانا عليه دين جرح مولاة ثم أعيد المولى وهو صاحب قرض ثم مات من جرحته ولا مال له غيره وإن أعنته وهو يحيى ويذهب فإن كان برك مالا فعليه العبد بالتخييار إن شاءوا أحدهما قيمة عبده من تركه ويسعرون العبد بغير دينهم وإن شاءوا سعو العبد بجمع دينهم ولا سعاه على العبد لورثة المولى كد في المبسوط، ولو عسفه المولى في مرضه ولا مال له سواء ثم قتل مولاة خطأ يسمى في قيمته رحمة الله تعالى وبهنيهما يسمى في قيمته وبهني على عاقلة مولاة وكذلك لو كان ماله والعبد يجرح من اثنتي عشرة كذا في محطه السر حسي، ولو قتل المدر مولاة عمد وله وليان أحدهما ابن المدر فعلى المدر أن يسمى في قيمته قيمة لرد الأوصية وقيمة الجناية كذا في المبسوط، مذكرة حسي وللب مولاة خطأ فوجدت بعد مولاة ثم بيع ولدها في شيء فإن جرحت مولاها ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح يسمى المدبرة في قيمتها ويطلق الولد من اثنتي عشرة كذا في محطه السر حسي، إذا كان مدر بين رجلين قتل أحد مولييه ورجلاً خطاً بدين بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وهي من الممول نصف نفسه ثم يكون المولى المقبول ربع قيمته والآخر ثلاثة أرباعها لأن المولى

القتيل لاحق له فيما ضمن فإن حياه المدير على مولاه حدد هدر ذلك النصف من النصف  
يسمى لوني لاجبي ويصاحبه في النصف الآخر فيضرب هو فيه خمسة آلاف والآخر خمسة  
آلاف فكان ذلك النصف سهمًا نصفًا وعلى المدير أن يسمى في قيمته نصفها ثورثة المقتول  
ونصفها للموتى الحي ولو كان هذا المولى عمداً ونسابة بحالها فعلى المولى الثاني وفي ما  
المقتول قيمته ثامة لوني خطأ ويسمى المدير في قيمته بن المولىين ويقتل بالعمد بول عمداً أحد  
ولني العمد سعى المدير الذي لم يعف في نصف قيمته وإذا قتل المدير رجلاً عمداً وبه وثلاث وعما  
أحدهما ثم قتل أحد موبيه خطأ فعلى الموتى لباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف  
لوني الموتى يقتل والنصف الثاني من ذلك النصف يذهب إلى الذي لم يعف من أصحاب العمد  
نصفين وفي ما المقتول ربع قيمة المدير الذي لم يعف ويسمى المدير في قيمته ثامة للموتى  
ولورثة الميت وإذا قتل المدير موبيه خطأ سعى في قيمته ثورثتها بول الأرملة ولا شيء لو حده  
منها على صاحبه رجل مات وترك مديراً لا مال له غيره فعلى المدير حياه قيمته أن يسمى في  
الأقل من قيمته من حيازة ويسمى المدير في ثلثي قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله على  
كذلك في الميسور، وعندهما هو مديون فيخرب على عاقبه وإن خرج من اثنتي عشرة على  
العائلة اتفاقاً وكذلك لو اعتقل في مرضه عبداً بهذا والمدير في هذا سواء إلا أنها بغيره في  
حق الجسدية على مولاه فالمدير لا يسمى في حيازة حياً على مولاه وهذا مكتوب عند أبي حنيفة  
رحمه الله على ما في حق على مولاه وثمكت يسمى في حيازة حياً على مولاه وإن مات قبل أن  
يسمى وترك مالا له يخرج من اثنتي عشرة في ماله بالأقل من قيمته ومن رضى الجدية ولو ترك  
ولد سعى وبه في ذلك كله يذهب وأحيائه وحق ثورثة وهو سعى في حياه ثورثة وبه يسع في  
حصه الحيازة حتى مات وتوفد ولد لم يكن على وبه شيء ولو أوصى بعقوب عبده وبه سم  
حتى العبد فالثورثة بالخيار إن شاء دفعوه بالخيار به ويصل ثلثي وإن شاء دفعوه عنطوقين به  
يعتقونه خرج من اثنتي عشرة أولاً ويسمى في ثلثي قيمته إن سم يخرج في حصه الورثة وإن اعتقوه  
عن ثوب قبل الدفع أو بعد سم بخبره محمد رحمه الله تعالى ومن بعده أبو حنيفة ب  
غنموا بالحيازة فقد اختلفوا في ذلك وإن سم يعلموا حيازة ثلث من قيمته ومن الجدية كذا في  
محيط السرجسي، مديروه ولدت وبه وقيمة كل ثلاثاته نجس حياه تسعونها ومات سيدها  
ولم يبع مالا غيرهما سعى بغير حيازة ثوب الجيازة وثورته في ثلثين وحسم لهما حانه كذا  
في نكاحي، وإذا قتل المدير خطأ وسهلكت مالا فعلى المولى قيمته وذهب النصف وعلى  
المدير أن يسمى فيما يستهت من مال ولا يشارك أحد لغيره في الآخر فيما يأخذ فإن مات الموتى  
قبل أن يفتي بشيء من ذلك ولا مان للموتى غيره وبه مديروه يسمى في قيمته فيكون أصحاب  
ديه الحق بها من أصحاب حيازة وإن كان ديه أكثر من قيمته فعليه التسعيرة في النصف أيضاً  
وإن كان يدين عليه أكثر من ديه فعليه على مقدار ديه يكون أصحاب الجدية  
ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان عاصي يعصى على الموتى بالقيمة (أوبه  
جدية وعبي المدير تسعيرة بدين قبل موت المولى، وإن أم بولد فلا تسمى لأصحاب الجدية  
في شيء كذا في المسروط، ولو استهلك رجلين مالا فعلى أحدهما سركه الآخر فيه وبه مات

قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان عزمه أحق به من مولى كذا في محيط  
 السرخسي، ولو استهلك المدير لرجل ألف درهم فاعفوه مولاه لم يصعب له الدرس شيئاً  
 ولو لم يعفوه ولكن رجلاً قتل مدير فعزم قيمته وقد جنى المدير ثم مات المولى ولا مال له غير  
 ذلك فصاحب الدرس أحق بالقيمة من صاحب الحذية كذا في شرح المسروط، ولو عصب مديراً  
 فجنى في يده عزم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض ويرجع على الثعاصب به هكذا في محيط  
 السرخسي، وإذا عصب مديراً فأنفق عليه فقتل رجل عمداً ورعه أن ذلك كان عند المولى أو عند  
 الثعاصب فهو سوء وإذا قتل بدت بعد الرد فعلى الثعاصب قيمته ولو عفا أحد الوليين فلا شيء  
 بآخر ولو كان أقر عند الثعاصب بسرقة أو رتد عن الإسلام ثم إنه رده فقتل في الردة فعلى  
 الثعاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الثعاصب نصف قيمته كذا في مسروط، رجل عصب  
 مديراً فجنى عنده جناية ثم رده على المولى ثم عصبه ثانياً فجنى عنده جناية أخرى فعلى المولى  
 قيمته بينهما بضمال ثم يرجع بقيمة على الثعاصب فدفع نصفها إلى الأول ويرجع على  
 الثعاصب ثانياً فيسلم به كذا في شرح مع الصغير نصدر الشهيد حسمه المير، ومن عصب  
 مديراً فجنى عنده جناية ثم رده على المولى فجنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين وني  
 جانيته نصيبين ويرجع المولى بعدم أدنى قيمة العبد إيهام بنصف قيمته على الثعاصب ويدفع  
 إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع بذلك على الثعاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع نصف قيمته تسد له وإن  
 كان جنى عند المولى أولاً ثم جنى عند الثعاصب عزم مولى قيمته بين ولي الجانيته نصيبين ثم  
 يرجع بنصف القيمة على الثعاصب فيدفع إلى ولي الجناية الأولى ولا يرجع به على الثعاصب في  
 قولهم كذا في الكافي، وإذا قتل المدير رجلاً خطأ ثم عصبه رجل فقتل عنده رجلاً عمداً ثم رده  
 على المولى فإنه يقتل قصاصاً وعلى المولى قيمته بصاحب الخطأ وحايه التي كانت منه عند  
 المولى ويرجع على الثعاصب بقيمته ود عفا أحد ربي نعمد كاتب قيمة بينهما أربعة في قول  
 أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأثلاثاً في قول أبي حنيفة رحمه الله جاني ثم يرجع  
 على الثعاصب بمأخذه صاحب نعمد منه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند  
 الثعاصب أولاً رجلاً عمداً ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلاً خطأ بما عفا أحد وني المدام  
 فعلى المولى قيمته بينهما كذا نص ثم يرجع على الثعاصب بمأخذه الذي لم يعف من ولي  
 نعمد فيدفعه إلى صاحب نعمد الذي لم يعف إلى تمام نصف القيمة ثم يرجع منه على  
 الثعاصب كذا في المسوط، إذا قتل عند الثعاصب رجلاً وعزم المولى قيمته ويرجع بها على  
 الثعاصب ثم عصبه آخر فقتل عنده رجلاً آخر اشترك في تلك القيمة ويرجع مولى بنصف  
 القيمة على الثعاصب الثاني في دفعها إلى الأول كذا في محيط السرخسي، ثم قتل المدير عند  
 الثعاصب رجلاً خطأ وعفا عنه ثم قتل رجل خطأ فعلى عاقبة القاتل قيمة لصاحب الدين  
 وعلى المولى قيمته لمولى القاتل بسبب جانيته ويرجع بذلك كله على الثعاصب، ولو عصب عبداً  
 أو مديراً فاستهلك عنده فلا ثم رده على المولى فعلى الثعاصب قيمة فلا شيء لصاحبه لئلا يفرط  
 محلهم وذلك الكسب أو ماليه لوجه ولا للمولى على الثعاصب ولو مات عند الثعاصب قبل

ان يردّ على الغاصب قيمته فإذا أخذها المولى دفعها إلى المراء ثم يرجع المولى على العاصب  
 بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمه لأصحاب الدين على عاقبة القتال يقبضها المولى  
 ويدفعها إليهم ثم يرجع بها على العاصب ولو استهلك المدير مالاً عند المولى ثم غصبه رجل  
 فحرقه عنده بشراً في الطريق ثم ردّه إلى المولى فقتله رجل خطأ فمزم قيمته للمولى وأخذها  
 أصحاب الدين ثم وقع في البحر دابة فعطيت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة  
 في تلك القيمة بالخصّة ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب فيدفعه إلى صاحب الدين الأول  
 فإن وقع في البحر إنسان آخر فحرق المولى قيمته المدير ثم يرجع بها على العاصب كذا في  
 الميسوط، ولو قتل المدير الغاصب أو مملوكه أو من يرثه العاصب فهو هدر كذا في محيط  
 السرحسي، ولو غصب المدير أحد مولاه فقتل عنده فقتلاً خطأ ثم ردّه فقتل رجلاً عمداً له  
 وليان فعفا أحدهما فعليهما قيمة ثمانية صاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وولي له نصف من ولي  
 اندم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على العاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدير وهو  
 مقدار ما عمر هو لمولى الخطأ ثم يردّ على صاحب الخطأ من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو  
 بذلك على العاصب كذا في شرح الميسوط، مدير الدمي في ذلك كله كمدير المسلم وحمايته  
 تكون على مولاه إلا أنه قصى عليه بالسعاية لإسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك  
 مدير الخربي استئتمس إلا أنه إذا دبره في دار الإسلام ثم رجع في دار الحرب فسيبى عتق المدير وهو  
 فيء للمسلمين ولا يجرم ما جرى بعد ما سبي كذا في محيط السرحسي، وإذا قتلت أم الولد  
 مولاه عمداً فإن لم يكن بها مه وبذمها لقصاص ولا سعاية عليها لأجل العتق وإن كان بها  
 ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قبعتها كذا في المحيط، وإذا قتلت أم الولد مولاه  
 عمداً وهي حبلى منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فإن ولدته حياً وجبت القيمة عليها لجميع  
 الورثة وإن ولدته ميتاً كان عليها انقصاص وإن ضرب إنسان بطنها وانفض فيه عرة وبها  
 ميراثها من تلك العرة وتقبل هي بالمولى ثم يصيبها من لعنة ميراث لبي مولاه ولا يجرمون  
 الميراث لأنهم قتلوها بحق كذا في الميسوط، وإذا قتلت أم الولد مولاه رجلاً عمداً ولا ولد لها  
 من مولاه فعفا أحد ولي المولى وأحد ولي لأجنبي معاً فعلى أم الولد نصف قيمتها بتولي  
 الباقيين ويجب في مالها ذر المولى وإن عفا متعاضداً سبع في ثلاثة أرباع قيمتها اتفاقاً ثم هذه  
 الثلاثة الأرباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل المول والمصاربه وعندهما  
 على سبيل المصارعة وسحريج هذه المسألة على سبيل المصارعة أن ربع القيمة من نصف الواجب  
 لأحد ولي المولى مخرج عن حق أحد ولي الأجنبي فيسلم له بلا مصارعة وربع القيمة وهو الزائد  
 على النصف الواجب مخرج عن حق أحد ولي المولى فيسلم لأحد ولي الأجنبي وربع القيمة  
 استوت موارعتها فيه فكان بينهما نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلث ثلثان القيمة  
 وتخريجه على المول والمصاربه هو أن في نصف القيمة الواجبة للأول اجتماع فيه حقان حق  
 المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيصير بينهما أثلاثاً ثلثه  
 لأحد ولي المولى وثلثه لأحد ولي الآخر وقد استحق هو مره الربع وهو سدس ونصف سدس فإذا  
 ضم هذا إلى ذلك صار له ثلثا القيمة ونصف سدس وإذا قتلت أم الولد مولاه ولها مه وبذ

فقتلت اجنبياً ايضاً وله وبيان بعد احدهما تسمى في قيمتها ثلثاه لورثة مولى وثلثها لآخر  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ثلاثة ارباعها لورثة لمولى ولو احد ورثة لمولى  
بقتضاء قبل عفو الآخر لورثة الاجنبي ان يشاركوه ولا يسمونها لاسها ادب جميع ما عساه،  
وكذلك بغير قضاء عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وإن احدثوا بعد عفو الآخر  
فالمصحيح انه يتخير اخذ بقضاء أو بغير قضاء عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا فرقا بين  
الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي، وإذا اجتمع مدبر واه الولد رعيه  
ومكاتب فقتلوا رجلاً فكل واحد منهم اثلث ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أو ائده بربع  
الدية ويسمى المكاتب في الأقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وأم الولد لأقل من  
قيمتها ومن ربع الدية كذا في المبسوط.

**لفصل الثالث في جنابة المكاتب والإقرار بها المكاتب** إذا جنى جنابة موجبة لسمال  
فموجب عليه دون سيده بلا خلاف بين علمائنا كذا في الدخيرة، وإذا جنى المكاتب جنابة حضا  
فعليه أن يسعى في الأقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط، ولو قتل  
مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلاً يسعى في عشرة آلاف إلا عشره كذا في محيط  
السرخسي، وإذا احتل المكاتب وربي الجنابة في قيمته وقت الجنابة فلقول قول المكاتب هكذا  
في الحارثي، وكذلك لو فشت عين لمكاتب فقال المكاتب حيث بعدما فشت عيني فلقول  
قوله كذا في شرح المبسوط، الواجب بنفس جنابة لمكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر هو الدفع وإنما يتحول الواجب إلى المال  
بأحد معد ثلاثة إما قضاء القاصي بالمال وإما الاصطلاح عني مال وإما وقوع اليأس عن الدفع  
بالمعق أو بالمرث عن وفاء بإذا جنى وعجز ورد في الرق فإن كان قبل قضاء القاصي بالمال وقبل  
اصطلاحهما على المال فإنه يحاطب المولى بالدفع أو بالنساء وإن كان بعد قضاء القاصي أو بعد  
الاصطلاح عني المال يباح فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى لآخر هكذا في المحيط، وإذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقط  
من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحارثي، وإذا جنى المكاتب جنابات ثم أعتقه سيده  
فعلى المكاتب الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة ديناً في دمه فإن قصى عليه بذلك فقصى  
بعضهم جاز ما فعل رسم بشركة الآخرين في ذلك ولو لم يقص عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه  
لمولى وهو يعلم بها كان محتار وإن لم يكن عاد فقد صار مستهكاً للرقبة فعليه قيمته كذا  
في المبسوط، ولو قتل رجلاً فلم يقص عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجنابة وببعضه في الدين  
بيع فيه وإن فداه بأه في الدين كذا في محيط السرخسي وإن جنى المكاتب جنابة أخرى  
حضا فإن كان القاصي قضى عليه بالأقل من قيمته ومن الأرض لأول قبل الدية على الثاني وإن  
عليه للثاني مثل ما للأول كذا في الدخيرة، وكذلك في كل جنابة بجنابها بعد القضاء بما قبلها  
كذا في المبسوط، وإن كان القاصي لم يقص عليه للأول حتى جنى جنابة أخرى فإن عليه أن  
يسعى لهما بالأقل من قيمته ومن أوش الجسيتين ويكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في  
الدخيرة، ويظهر في كل جنابة إلى قيمة لمكاتب يوم جنى ولا تعسر ربهاده بيمينه بعد احياة  
ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحرم بنراً في الطريق را حدث في الطريق شيئاً فوقع في البشر إنسان

فمات ففرض عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولولي القتل وسمى بينهما ثم عصب عما  
أحدث في الطريق إنسان فمات فإنه يشاركهم في ثلث بقية وكذلك لو وقع في لبس إنسان  
آخر فمات ولو حفر بئراً أخرى في الطريق بعدما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها إنسان فمات  
يقضي عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البئر لأول مرة عصب فقتل عليه قيمته ديناً  
يسمى فيه بالغاً ما بلغ ولا يشاركونه كذا في الميسوط، وإذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ وقيمته ألف  
دروهم فلم يقض عليه بشيء حتى قتل قتيلاً آخر خطأ وقيمته يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضي  
فإنه يقضي على المكاتب أن يسمى في أبي درهم الألف الرائد من الأسير لولي القتل الثاني  
والألف الموجود وقت الجنابة الأولى يكون بين ولي القتل الأول والثاني على قدر حقهما وحق  
ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لأنه وصل إليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف فيقسم  
الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهماً عشرة أسهم للأول وتسعة أسهم للثاني فما حرج  
من السبعة يكون نصيبه للثاني خاصة ونصف الآخر بين الأول والثاني على قدر حقهما على  
تسعة عشر سهماً كذا في المحيط، قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلاً خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ  
وقيمته ألف يقضى عليه بالفين ألف للأول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما  
وحق الأول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان لألف القائم مقسماً بينهما على  
تسعة عشر سهماً تسعة للأول وعشرة للثاني كذا في محيط السرحسي، مكاتب قتل رجلاً  
خطأ ثم قتل رجلاً آخر خطأ فقصى عليه بإحدى الجنابتين ثم قتل آخر خطأ فإنه يكون للمقتصر  
به نصف القيمة التي قصى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضاً  
بنصف القيمة للذي لم يقص له بشيء بيمينه وبين لثالث اثلاثاً ثلثاً للأوسط وثلث لثالث كذا  
في الميسوط، وإذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ فقصى عليه بنصف القيمة لأحد هذين والآخر عائب  
ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فإنه بحير للموسى بين السبع والعداء فإن حذر الدرع ذكرناه  
يدفع النصف إلى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قصى لولي القتل  
الأول والنصف الآخر يقسم بين ولي القتل الثالث والأوسط على قدر حقهما وحق الثاني في  
عشرة آلاف وحق لثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشعول بينهما اثلاثاً ثلثاً النصف  
للثاني وثلثه الآخر لثالث وإن اختار العداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كدندك وطهر العبد  
من حق الثاني والثالث وبقي للأول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال للموسى إما أن  
تقضي دينه أو يباع العبد عنك فإذا لم يقض لولي دين العبد حتى وحب البيع قالوا: يباع جميع  
العبد بدينه لا النصف بخلاف ما هو قضي للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فإنه إذا لم  
يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فإنه يباع بنصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط،  
وإذا قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وارثان فقصى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض  
للآخر بشيء ثم قتل آخر فجاء الآخر لمحامص إلى القاضي وهو مكاتب بعد فإنه يقضي له بثلاثة  
أرباع القيمة فإن عجز المكاتب وجاء الأوسط فإنه يدفع إليه ربع العبد أو يعديه مولاه بنصف  
الدية كذا في الميسوط، ولو جنى للمكاتب ثم مات ولم يدفع شيئاً هدرت قصي عليه أو لم يقض  
كذا في محيط السرحسي، وإذا جنى المكاتب جنابة ثم مات فإن مات عاجراً قبل القضاء عليه  
بالجنابة وترك مائة درهم وكتابه أكثر من ذلك فإن الجنابة تبطل وتكون المائة انبي بركها

للمولى وإن مات بعدما قضى عليه بالجنایة مما ترك لنفسه من ذلك الجنایة وإن مات عن واه قبل قضاء القاضي عليه بالجنایة أو بعده فإنه لا تبطل الجنایة فنقص منه الجنایة أولاً ثم الكتابة ثم إن فضل شيء يكون لورثة المالك هذا إذا لم يكن على المالك دين سوى الجنایة أما إذا كان على المالك دين سوى الجنایة وقد ترك ما بقي بالدين والجنایة وبطلت الكتابة فإن مات بعد قضاء القاضي عليه بالجنایة فإن دين الجنایة يكون أسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الدين على الجنایة مبدءاً بالدين ثم بالكتابة ثم إن فضل شيء يكون لورث المالك وإن لم يكن نصيب القاضي عليه بالجنایة حتى مات فإنه يقدم الدين على الجنایة وهذا الذي ذكرناه أنه إذا كان مالك المالك فيه واه بالدين والجنایة والمالك جميعاً فأما إذا كان لا يبيع بالمكتابة وإنما يبيع بالدين والجنایة لا غير من تبطل الجنایة إذا كان القاضي قضى به قبل مره بالجنایة لا تبطل وينقص من كسبه الدين والجنایة جميعاً وإن لم يكن نصيب القاضي بالجنایة فإن الجنایة تبطل وينقص الدين من كسبه هكذا في المخط، ولو مات المالك وترك ولد قد ولد في مكانته من أمه وعليه دين رجعية قد قضى بها أو لم يقض بها سعى الولد في الدين والجنایة والمكتابة ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فإن عجز الولد ورد في الرق بعدما قضى عليه بالجنایة بيع وكان ثمة بين الغرماء وأصحاب الجنایة بالخصص وإن عجز قبل القضاء بالجنایة بطلت الجنایة ثم يباع في الدين فإن كانت أم الولد حية حين مات المالك ولا دين على المالك وقد نصى عليه بالجنایة أو لم يقض فإن على الأم والولد السعي في الأقل من قيمة المالك ومن أرض الجنایة مع بدل الكتابة فإن نصى عليهما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلاً خطأ قضى عليه بقيمة لولي القتل سوى ما عليهما لولي جده المالك فإن عجز بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنایته خاصة فإن فضل من ثمة شيء، فافضل لولي جنایة المالك كذا في المبسوط، مكانة حيث ثم ولدت فعجزت ولم يمدد دفعه وحده، ولو قضى عليها ثم ولدت يبيع فإن وفي ثمة بالجنایة ولا يبيع ولدها كذا في محيط السرحسي، ولو مات المالك وترك مائة درهم رهنه ولدت في مكانته وعليه دين وقد قتل خطأ فقصى بها أو لم يقض فإنه يقضى على الأب أو يسمى في المكتابة والجنایة ثم تلك المائة بين أهل الجنایة وبين بالخصص وإن امتددا الأب وحيى جنایة قصى عليه بذلك مع ما نصى عليه من دين أمه وجنایته فمدى أو يسمى في ذلك كله فإن عجز بيع في دينه وجنایته خاصة فإن فضل من ثمة شيء كان في دين أمه وجنایته بالخصص وإن كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنایته دفعه مولاه به أو فداء وإذا دفعه تبعه دينه خاصة فيبيع فيه دون دين أمه وجنایته فإن فضل من ثمة شيء لم يكن لصاحب دين لم رجعتينها عليه سبيل ولو فداء المولى فقد طهر بالفداء من الجنایة فيبيع في دينه فإن فضل من ثمة شيء كان في دين أمه وجنایته كذا في المبسوط، مكانة قتل ثلاثة خطأ فوجب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث لعبد للمولى ويدفع الثلثين أو يعدي كذا في محيط السرحسي، وإذا قتل مائة رجل عمداً وله ولدان فعلى أحدهما سعى لآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط، عبد بين رجلين كاتب أحدهما ببيع بدين شريكه ثم جنى يسمى في نصفه وغرم الشريك الأقل من نصفه ونصف الأرض إن لم يؤد الكتابة كذا في محيط

السرخسي، وإذا كان العبد بين اثنين فكانت أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى حيازة ثم  
أدّى فعتق فإنه يقضى على المالكين بالأقل من نصف قيمته ونصف أرض الجديّة وبأحد الذي سم  
يكتب من شريكه نصف ما أحد من المالكين ويرجع به لشريكه على المالكين والذي سم  
يكتب بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء استسعى العبد وإن شاء صس شريكه فأي هذه الخصال  
فعل وقبض فهو ضامن لأقل من نصف قيمة المالكين ومن نصف الأرض الجديّة، وكذلك لو كاتبه  
بذل شريكه إلا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو حوصم للمالكين في  
الجديّة قيل إن يعتق فقصى عليه نصف أرضها ثم عثر عن المالكية فربما يبيع نصفه فيما قصى  
به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال بآخر: ادفع نصيبك بنصف الجديّة أو أده بنصف أرضها  
كذا في إمامي، وإذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشترى المالكين عدا حتى جديّة له أدّى  
امكائنة فعتق فإنه بخير المالكين والذي سم يكتب فإن شاء دفعه وإن شاء عدياه بالديّة من  
كذا هذا العبد المجاني ليس للمالكين وودعه من أمة له كان على المجاني أن يسعى في الأقل من  
نصف قيمته ومن نصف أرض الجديّة ويسمى على الذي لم يكتب شيء حتى يعتق أو يستسعى  
ثم يضمن الأقل من نصف قيمته ومن نصف أرض الجديّة ولو كان هذا الأب حتى على أنه ثم  
أدّى الأب عتق فعلى الأب نصف قيمة نفسه يسمى ليها للذي لم يكتب ولا ضمان على  
المالكين في ذلك بخلاف الأم فالمالكين ضامن نصف قيمتها للذي سم يكتب كذا في  
المسروط، ولو كاتب أمة مشتركة بغير إذن شريكه فولدت فكانت الآخر نصيبه من الولد ثم  
على الولد على الأم أو أمه عليه ثلث كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في محيط سرخسي، وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته  
مها ثم ولدت ولداً ثم ازدادت خيراً أو نقصت بغير ثم ازدادت فعتقت فاختر اشريك  
نصيب امكائنة حصته نصف قيمتها يوم عتقت ولدي لم يكتب أن يستسعى الأب في  
نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه مها ثم ولدت ولداً فكتب لآخر نصيبه من الولد ثم  
جنى ولد على أمه أو جنت عليه حديّة لا يسف النفس ثم أديا معتق والمولى مؤسران فللذي  
كاتب الولد أن يضمن ندي كاتب لأم نصف قيمتها وإن شاء استسماها وإن شاء اعتقها ولا  
ضمان للذي كاتب الأم على شريكه في الولد كذا في مسوط، عید بين رجلين هذا العبد عن  
أحدهما ثم كاتب بفقوه فيه نصيبه منه ثم خرجه جرحاً حرّمت منهما سعي مكاتب في  
الأقل من نصف القيمة وبيع الندي وعنى المولى ندي سم يكتب نصف فيه العبد لورثته فعتق  
لا أن العبد إن كان قد أدّى وعتق لم يجب على المالك نصف القيمة سم يصل إليه نصيبه  
بضمان أو سعاية كذا في محيط السرخسي، وإذا كان العبد بين رجلين فجنى عليه أحدهما  
بعضاً عنه أو قصع يده ثم إن لآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يضمن بالجديّة ثم جنى عليه  
العبد جديّة ثم إن الذي باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه اشترى عليه نصيبه منه ثم  
جنى عليه جديّة أخرى سم أدّى فعتق ثم مات مولى من الجديّات فعلى المالكين الأقل من نصف  
قيمته ومن ربع الديّة وعلى ندي لم يكتب سدس وربع سدس دية صاحبه والأقل من نصف  
قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الديّة كذا في مسوط، عید يريد وذر حتى على ذر فكانه



درّ علماً بالجنابة فجنى عليه أخرى ثم كاتبه زيد فجنى عليه جنابة أخرى فمات من ذلك كنه  
 لمقول العبد بصفان وكل نصف أنلف نصف النفس بثلاث جنابات حقيقة وجانيات حكماً أما  
 نصيب الجني عليه فقد أنلف نصف النفس بجنابة قبل الكتابة وهي هدر وبجانيات بعدها  
 وموجبها واحد وهو الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب وأما نصيب غير الجني  
 عليه فقد أنلف نصف النفس أيضاً بجانيات قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى فلو لم  
 لأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبنجناية بعد الكتابة وهو مثله في رقة المكاتب وإن جنى  
 على أجني فكتبه أحدهما وهو يعلم باجنابة ثم جنى عليه فكتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى  
 عليه فمات فنصف الأول أنلف بصفه بثلاث جنابات ولها حكم جانيات فصار محتاراً في  
 الأولى برقع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الأقل من ربع لدية ونصف قسمة ونصف  
 الآخر جنى جانيات قبل الكتابة وحكمهما واحد وهو الوجوب على المولى فلو لم لأقل من  
 نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثالثة الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وإن لم  
 يعلم صمنا الأقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضاً الأقل من قيمته ومن نصف  
 الدية كذا في الكافي، رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولداً فجنى الولد جنابة فإنه يسمى في  
 نصف جنابته ويكفر بصفه على المولى لأن الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف  
 قيمته فإن اعتق السيد الأم بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسمى في نصف قيمته بمولى  
 ونصف اجنابة على الولد وكذلك حكم الاجنابة إذا اعتق المولى الولد إلا أن ما هنا لا سماية على  
 الولد ولو لم يعتق واحد منهما ولم يجنبا على الأجنبي ولكن جنى أحدهما على الآخر لزم كل  
 واحد منهما من جديته الأقل من قيمته ومن نصف الجنابة باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف  
 ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو مستهلك لذلك بالكتابة السابقة ونصفه على  
 اجنابي للمولى باعتبار أن الجني عليه بصفه مملوك للمولى غير مكاتب يصير بعضه بالنقص  
 فصار ولو جنت الأم ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئاً فوُلد لها بمولتها يسمى في  
 نصف الجداه والمكاتبه وعلى السيد نصف الجداه ويستوي إن كان قضى عنها باجنابة أو لم  
 بعض فإن جنى الولد بعد ذلك جنابة ثم عجز وقد كان نصيب عليه بجنابة أمه فإن الذي قضى  
 به عليه من جنابة أمه دين في نفسه عبر أن للمولى أن يدفعه بجديته ليكون لمولى أن يدفعه  
 بجانيات وإن شاء فده فإن مده يبيع بصفه في الدين الذي على أمه وإن دفعه له بصفه في هذا الدين  
 كذا في شرح المبسوط، وإذا أقر للمكاتب بجنابة عمداً أو خطأ لم يرد ولو قضى عليه بجنابة خطأ  
 ثم عجز هدر دمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنابة موجبة  
 للمال لا يؤخذ بها بعد العجز عنه صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤخذ بها وببإخائها إذا  
 صارت ديناً عليه بالنقص ولو اعتق ضمن نصيب بها أو لا كذا في محيط السرخسي، ولو لم  
 يصح ونكحه أدى عتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي، لو قتل المكاتب رجلاً عمد ثم صالح  
 عن نفسه على مال فهو جائز ولم يرد المال ما لم يعجز فإن عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا رد يباع فيه  
 كذا في المبسوط، ولو أقرت مكاتبه على ولدها لم يرد لها عتق أو عجز فإن مات وترك وفاء قضى

في ماله بالأقل ولو أقر الوالد على أنه جدية لم ينش فإن ماتت الأم لمعه الأقل من مدين والكسنة  
 فإن عجز بعد ذلك لم يهرمه وإن كان قد أدى ثم عجز لا يسترد من مفره ، ولو أقرت الأم على  
 ابنها بجاهة ثم قتل الأب حصاً واحداً قيمته نفسي بما قرب في القيمة ، كذلك لو أقرت على  
 ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جاز إقرارها بدين في كسبه كذا في محيط السرخسي ،  
 وإذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم إن المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقيل آخر خطأ فعليه القيمة  
 يصرب فيها أوبىء القتل الآخر بدينه وأوبىء قتل الأب نفقه لأس كذا في المسعود ، جناية  
 المكاتب على مولى وجدية لمولى عليه حصلاً بمراه جناية الأحمي فإن قتل بعد فلا قصاص  
 على المولى إذا قتل وتلزمه القيمة وإن قتل مولاة بعد انقضاء مدة وجاية المولى على  
 رقبى مكاتب أو ماله وجدية المكاتب على رقبى لمولى أو ماله يهره كل واحد منهما ، يلزم  
 الأجنبي كذا في الحروي ، وكل من يتكاثف على المكاتب فهو في حكمه جدية بمرة لمكاتب  
 فيما يلزمه من السدية وكذلك أم ولده أبي ولدت منه كذا في المسعود ، وجناية عند شكك  
 مثل جناية عبد آخر إلا أنه إذا قتل وأمه أو أخته من قيمته فاحشاً أو دفع وأخته العبد أكثر من  
 الأرض فاحشاً صح عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونسبهما لا يصح كذا في محيط  
 السرخسي ، وإن مات المكاتب وعليه دين وثرت عبداً بآخر عليه دين أحد بيع لعبد في دينه  
 حصة فإن بقي من نعمة شيء كذا في دين المكاتب فإن لم يكن سوى عبده دين ولكيه فانه  
 جنى جناية وليس للمكاتب مال غيره بخير لمولى فإن شاء دفعه هو وجميع العرقاء بجاهته  
 والآخر للعرقاء به فردا دفع إلى أبي جدية برصه به من نهم عليه سبيل فإن شاء فدوه  
 بالدية ثم يبيع في دين العرقاء ثم كان عليه دين بقدر فانه بخير مولاة فإن شاء دفعه وأبىعه  
 دينه فبيع به ولا شيء للعرقاء لمكاتب وإن شاء فداه ثم يبيع في دينه حصة فإن فصل شيء كان  
 للعرقاء لمكاتب كذا في المسعود ، عبد شح حراً موصحة ثم ذره مولاة اشترى لعبد موصحة  
 أخرى ثم كاتبه مولاة ثم شح أخرى ثم أدى نفس ثم شح أخرى ومجه أحمي ومات والمولى  
 عاقب بجاهات فعلى العدة لأحمي نصف الدية ونصف الآخر ثلثه عبده بأربع جهات  
 أحكامها محلقة وأبصر أحكام جهات محكم أهلى المدعي أو القتل ، وحكمه إن شاء وجوب  
 القيمة على المولى وحكمه إن شاء وجوب نفقة على مكاتب وحكم ربيعة الوجوب على  
 العدة نصاً ، هذا النصف أربعة أشهر فصار لكل ثمانية أشهر أربعة أشهر الأحمي وأربعة  
 أشهر لعبد ، ولهم الأول حصار المولى محباً له بالمدى وهو عدو بها هيرمه نفس الدية  
 وأنسهم الثاني وحده والد مع تسع بعض ، حق على عبده خمس سنة به لاخير فوجب نفس  
 القيمة على المولى إلا أن يكون ثمة له من ماله وثانته حصلت من المكاتب فوجب دفع من  
 ثمة بدية والقيمة على المكاتب والرابعة جناية آخر فوجب الدية على عاقبه وإن لم يهر  
 والساكن بحالها فعلى عاقبه الأحمي نصف الدية وأما النصف الآخر فمعد على جهات  
 فصار هذا النصف ثلاثة أشهر فصار لكل ستة أشهر ثلاثة بجناية الأحمي ودفع ثلاثة بجناية  
 العبد هيرمه على المولى سدس الدية للأولى وعلى مكاتب الأقل من سدس قيمته ومن سدس  
 الدية وعلى العاقبة سدس الدية ، في الكدي ، والله اعلم

## الباب الرابع عشر في الجناية على المالك

وإذا قتل رجل عبداً خطأ فعليه قيمته فإن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بمشيرة آلاف إلا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الأمانة إذا رادت قيمتها على الدية خمسة آلاف درهم إلا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم إلا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية وهكذا في السراح الوهاج، ولو عصب عبداً قيمته عشرون ألفاً فهلك في يده نجب قيمته بأربعة مائلتين بالإجماع كذا في الهدية، ولو قُتل العبد المأذون خطأ لم يفرم إلا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها للمولى إلى الغرماء كذا في الكافي، وفي نوادر من سماعة رجل حمل على عبد رجل مختوماً ورجل آخر حمل عليه مختومين وكل ذلك كان بعير إذاً المولى فمات من ذلك كله فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلث قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولا تغفل العاقلة فيما جسي على مالك خطأ فيما دون الخمس وإن كان الجاني حراً فإذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط، وأما الجديفة على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء من الحر فيه الدية نجب في العبد الفسقة وكل شيء من الحر فيه نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة إلا إذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر ينقص عشرة أو خمسة وعندهما يقوم صحيحاً ويقوم منقوصاً بالجناية فيحب فصل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط السرخسي، هذا إذا مات يفراته منقعة مقصودة وذلك كالعين وأبداً فام ما يقصد به الزينة نحو اللادن والحاجين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الأول وفي قوله الآخر: لا بقدر ذلك ويلزمه نقصان كذا في المحيط، وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة كذا في الهداية، وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بأربعة مائلتين في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية، وهكذا في النهاية والكافي، وكل جنابة ليس لها أرض مقدرة في حق آخر فعلى العبد نقصان القيمة كذا في السراجية، فإن هشام: مات محمداً رحمه الله تعالى عن أشجار عيسى المملوك إذا شقها إنسان فأخربني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال: في أشجار عيسى المملوك وفي حاحبيه وفي أدنيه ما نقصه وهو قولي وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قل. ولا أحفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبكى أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه إن شاء دفعه وأحد قيمته وإن شاء سم يدفعه وأحد من أحاديث ما نقصه وفي الأصل أن في شعر العبد وخيته حكومة عدل وكانه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كما ذكره القنوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أدن العبد وأمنه وخيته إذا لم تبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى عن ماذكره القنوري وفي المختلعات عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرّد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة، ولو حلق جعد عبد إنسان وبنت مكته أبيض بلغمه النقصان وليس طريق معرفة

التقصان في هذه الصورة أن ينظر إلى قيمة العبد وبه جعد وإلى قيمته ولا جعد به وإلى طريقه أن ينظر إلى قيمته وأصول شعره بابتة سود وإلى قيمته وأصول شعره نابذة بيض كذا في الظهيرة، ومن فقا عيسى عبد فإن شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وإن شاء أمسكه ولا شيء له من التقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال إن شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فقا عين عبد فمات العبد من غير الفقة فلا شيء على العاقبة وإن لم يموت ولكنه فتنه إنسان لرم العاقبة التقصان وقال محمد رحمه الله تعالى: خمس التقصان في الوجهين كذا في محيط لرخي، إذا فقا رجل عمني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الفائت ما نقصه وعلى القاطع نصف قيمته مفقود المصنف، وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى: أن هدا استبحان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وفي فتاوى أهل سمرقند رجلا قطع يدي عبد ماعا أحدهما اليسرى والأخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسألة حجة في مسألة أخرى أن من رمى إلى عبد سهماً فقتله آخر قبل أن يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرمياً لم تقع به الرمية كذا في المحيط، عبد مقطوع اليد قطع إنسان رجله من هذه الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وإن قطع من الجانب الآخر ينقص نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا الجانب لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن وإن كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية بمنزلة التقصان ويسقط من المشتري بقدر التقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان لقطع فقه العين كذا في التمرناشي، ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع إنسان يده الأخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مفقود اليد كذا في الظهيرة، وفي استقوى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: رجل قطع اليد اليسرى من حد ورجل ولفظ رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منها فعلى القاطع الأول نصف القيمة وعلى الثاني ما نقصه وما بقي فهو عبيدهم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع ثم يرا حتى صارت قيمته ألفاً كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منها صمس الأول ستمائة وخمسة وعشرين والآخري سبعمائة وخمسين ولو صار يساري العين وهو انقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي، في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم حنط للقاطع والفرق في قيمته يوم القطع فقال القاصع: كانت قيمته يوم القطع ألفاً وعلى خمسمائة وقد مولى العبد: كانت قيمته ألفي درهم وفيه العبد يوم احتصام ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فإن عزم ذلك أو لم يعزم حتى انتفعت اليد ومات فعلى عاقبة قطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاصع وعاقبته وأما لنفس فإنه لا يصح واحد منها عليها فيعزم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة؛ خمسمائة منها أرض عبد كذا في المحيط، وفي موصحة العبد نصف عشر قيمته إلا أن يرد على أرض موصحة الحرف فإنه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المصبرات، وفي نوادر ابن سباعه عن محمد رحمه الله

تعالی: رجل قطع ید عبد رجل أو شج عبد رجل ثم إن المولی باعه ثم ردّ علیه بعین بقضاء  
 القاصی أو رهبه المولی من إنسان ثم رجع فی الهبة بقضاء أو بعین قضاء ثم مات العبد من  
 الجنایة فإن مولى العبد یرجع عنی الجنایة بجمیع قیخته و فی بواحد بشر عن أبي یوسف رحمه  
 الله تعالی لو أن أمة قطعت یدها وباعها المولی من إنسان علی أنه بالخیار أو علی أن  
 المشتري بالخیار ثم انتقص البیع بالخیار وردّت عنی المولی فماتت عبده من لقطع فعلی انماطع  
 قیخته ثمة وإن كان للقطع عبداً درأت الفصاص استحبنا کذا فی المحیط، إذ قال لعبدیه،  
 أحدکما حر ثم شج فبین العتق فی أحدهما بعد الشج فأرستهما للمولی وبیعاً بموکید فی حر  
 الشجرة ولو قتلها رجل واحد فی وقت واحد معاً نجب دية حر وقيمة عبد فیکون الكل بصعب  
 بین المولی والورثة وإن احلقت قیختهما یحب علیه نصف دية کل واحد منهما وذهب حر  
 فیعسم مثل الأول وإذا قتلها علی التعاقب یحب علیه القيمة للأول لمولاه وندیه لثانی لورث  
 وإذا قتل کل واحد منهما رجل معاً نجب قيمة المملوکین فتکون بصعب بین المولی والورثة فإحد  
 هو نصف قبة کل واحد منهما یرثه وإن قتلها علی التعاقب معنی الفائز  
 الأول فیمتة للمولی وعلی القاتل ثانی دية لورثته وإن کد لا یدري أيهما قتل "ولأفعلی کل  
 واحد منهما قیخته وللمولی من کل واحد منهما نصف القیمة مکد فی لیسین، رجل قفا  
 عیسی عبد وقطع الآخر رجله أو یده یبرأ وکانت الجنایة منهما معاً فعینهما قیمة اثلاث  
 وبأحدان العبد فیکون بیئهما علی قدر ذلك وكذلك کل جراحه کانت من اثنين معاً جراحه  
 هد فی عصر وجراحه هذا فی عصر آخر یستغرق ذلك القیمة کلها فإنه یدفعه إلیهم ویرثان  
 قیخته علی قدر أرض جراحتهما ویکون بیئهما علی ذلك وإن مات منهما و لجراحه خطأ فعلی  
 کل واحد منهما أرض جراحته علی حدة من قیمة عبد صحیح وما بقی من نفس عنیهما  
 نصفان وإن علم أن إحدى الجراحتین قبل لأخرى وقد مات منهما معنی الجراح الأول أرض  
 جراحته من قیمة صحیح ومعنی الجراح الثانی أرض جراحته من قیمة مجروحاً بالجراحة الأولى  
 وما بقی من قیمة عنیهما نصفان وإن برأ منهما والجراح الآخره یستغرق القیمة والأولی لا  
 تستغرقها فعلی لأول أرض جراحته وعلی الثانی قیمة مجروحاً بالجراح الأول ویدفعه إلیه بعین  
 العبد ولو کانت الجراحة الأولى هی التي تستغرق القیمة معنی الجراح الثانی أرض جراحته وعلی  
 الأول أرض جراحته لأنه لا یدفع إلیه کد فی المحیط، جابه آخر علی المدبر کالجنایة علی الص  
 حتی لو قتل حر فعلی عائلته فیمت ولو قطع یده عزم نصف قیمة إلا أنهما یقرعان فی حصة  
 وهی أن الحر إذا قطع یدیه مدبر أو رجله أو قفا عیه عزم مانعنه و فی المن یحب کمال یدیه  
 کد فی محیط السرحسی، وإذا قطع رجل ید المدبر وقيمة الف درهم یبرأ وزاد حتی صارت  
 قیمة العین ثم قفا عینه آخر ثم انتقص الثبر فمات منهم واندبر بین اثنين معاً أحدهما عن  
 الید وما حدث منها وعما الآخر عن العین وما حدث منها فلیدعی عفا عن الید عنی صاحب العین  
 سبعمئة وحمسون درهماً علی عاقلته إن کان حراً وفي ماله إن کان عبداً ولیدی عفا عن العین  
 علی صاحب الید ثلثمائة واث عشر ونصف فی ماله إن کان عبداً وعلی عاقلته إن کان خطأ  
 کذا فی المبسوط، رجل شج عبد غیره موضحة مدبره میده ثم شج الشاج موضحة أخرى ثم

كاتبه مشجعه اخرى ثم ادعى المكاتب بعتق فشجعه اخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحاً بالشجة الاولى ويعزم بقصائلها ايضاً إلى أن جرى الثانية ويعزم بالشجة الثانية نصف عشر قيمته مذبذباً مشجوعاً ونقصانها إلى أن كوثب ويعزم بالثالثة نصف عشر قيمته مذبذباً مكاتباً مشجوعاً بشجعتين ونقصانها إلى أن عتق وثالث قيمته مدمات واربعة ثلث الذية ولا يعزم بالشجة التي بعد العتق ارشاً ولا مقصداً كذا في الكافي، وأصله أن التدبير بعد الجناية لا يهدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجناية تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان اسراية كذا في محيط السرخسي، والله اعلم

### الباب الخامس عشر في القسامة

هي الأيمان تقسم على أهل الحلة الدين وحد القتل فبهم كذا في الكافي، وسببها وجود القتل في حلة أو ماضي معاً من الدر أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية، إذا وحد قتل في محله قوم وأدعى ولي القتل على جميع أهل الحلة أنهم قتلوا وليه عمد أو خطأ وأكر أهل الحلة قوله يحلف خمسون رجلاً منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً ولا يحلف بالله ما قتلته والخيار في التعيين إلى ولي القتل إن كانوا أكثر من خمسين رجلاً وإن كانوا أقل من خمسين فإنه يكرر يمين على بعضهم حتى يتم خمسين عملاً فإن حضروا أوفوا الذية وإن نكلوا فإنهم يحسمون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعي أن أهل الحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شهداً للمدعي بأن كان بين مقتول وبين أهل الحلة عدواة ظاهره أو لم يكن شهداً للمدعي بأن لم يكن بين المقتول وبين أهل الحلة عدوة ظاهرة ثم تجب الذية على عاقلة أهل الحلة في ثلاث سنين وإن ادعى القتل على بعض أهل الحلة لا بأعانهم فكذا الغوابة تجب القسامة والدية على أهل الحلة وكذا الحبوب إذا ادعى على بعض أهل الحلة بأعينهم استحساناً وإن ادعى القتل على واحد من غير أهل الحلة لم يكن على أهل الحلة قسامة ولا ذية فيقال للمدعي أنك بئنة علي ما ادعيت فإن قال نعم أقامها وثبت ما ادعاه بئنة وإن لم يكن له بينه يحلف المدعي عليه بئنة واحدة ولا يحلف خمسين بئنة ولا يباء القتل أن يحتاروا صالحي أهل الحلة وأهل البئنة والمشيرة الدين وجد القتل بين أظهرهم وتعيين صالحي المشيرة استحساناً فإن لم يوجد في الحلة من يصلحهم خمسون رجلاً فأراد ولي القتل أن يكرر اليمين على المصلحاء حتى يتم خمسون بئنة هل له ذلك أم يهضم إليهم من فاسقي المشيرة ما يكسر به خمسون رجلاً لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وروي عنه في غير رواية الأصم أنه ليس لولي القتل ذلك ولكنه يحضر من بقي في الحلة حتى يكمل خمسون رجلاً هكذا هي الخطأ، وله أن يحتار الشبان والعسقة وله أن يحتار المشايخ ويصلحهم منهم كذا في الكافي، والخيار لولي القتل دون الإمام كذا في فتاوى قاضيه، ولا بد من في القسامة صبي ولا مجنون وبدخل في القسامة الأعشى والمجنون في القذف ولكافر كذا في السراج الوهاج، ولا بد من في القسامة النساء والمماليك من المكابير وغيرهم ومحقق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في المسوط، والقتل من به أثر القتل والحب من

لا يكون به أثر القتل كذا في الدحية، وإن وجد ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية ولا أثر بأن يكون به جراحة أو أثر ضرب أو حرق أو حرج الدم من عينه أو أخذه كذا في خراثة المفتين، وإن حرج الدم من الفم إن علا من الجوف كان قتيلاً وإن نزل من الرأس فلا كذا في المحيط، وإن حرج من دبره أو ذكره فليس بقتيل كذا في الإختيار شرح الظنار، وإذا وجد بدن مقتيل أو أكثر من نصب البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد يده أو رأسه فلا شيء عليهم فيه كذا في الميسوط، ولو وجد ليهم حين أو سقط ليس به أثر الضرب فلا شيء على أهل أهله وإن كان به أثر الضرب وهو تام الخلقة وحيث القسامة والدية عليهم وإن كان ناقصاً اختلقت فلا شيء عليهم كذا في الكافي، وإذا وجد العبد أو المكاتب أو المدبر أو أم الولد أو المدي يسمى في بعض قيمته قتيلاً في محلة فعليهم القسامة ونحب القيمة على عوائل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط، وإن وجدت الوهيمة والدية مقتولة فلا شيء فيها كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الشيبور، وهي على أهل الحقة دون المشتري ولو بقي منهم واحد هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن لم يبق واحد منهم بأن باعوا كلهم فبقي على المشتري والملاك دون السكان عندهما هكذا في السراج البوهاج، وإذا وجد قتيلاً في محلة خربة ليس فيها أحد وبقرها محبة عامرة فيها أناس كثير يحب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط لسرخسي، وإذا انتفى قومه بالسيف فاحلوا عن قتيلى فهو على أهل المحلة إلا أن يدعي أوبياؤه على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة ولا على أولئك حتى يقيموا البيعة كذا في الكافي، وإن وجد القتيلى في دار إنسان فلدية على عاقلته والقسامة عليه وعلى قومه إن كانوا حصوراً وإن كانوا عبياً فالقسامة على رب الدار يكرر عليه لإيمان هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في الهداية، وإذا وجد في دار أحد من المشتري فعليه القسامة والدية على عاقلته كما لو كان في المحلة أهل حقة وقد وجد قتيلاً في دار أحدهم كذا في القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الحقة براء من ذلك كذا في المحيط، وإن ادعى ولي القتيلى على واحد من أهل المحلة بعينه فتشهد شاهدان من أهل المحلة عليه له تقبل شهادتهما بالإجماع كذا في السراج البوهاج، وإذا وجد الرجل قتيلاً في محلة وادعى ولي القتيلى على واحد من غير أهل المحلة له قتله وشهد له بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فله تقبل شهادتهما وببراء أهل المحلة من القسامة والدية إن شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القتيلى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تقبل شهادتهما إلا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: تقبل شهادتهما في حق المصء بالفضل على المدعى عليه كذا في الدحية، ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن حثار النبي شاهدين من جمته من يستحلهم يحلهم بما لله من قتلاءه وقال محمد رحمه الله تعالى: يحلوت بالله ماقتله ولا عيب له قاتلاً سوى فلان كذا في الكافي، ذكر في الردود إذا وجد قتيلاً في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلاً منهم قتله ولم يدع النبي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل

المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحلفون بالله ماقتله وما علمنا له قاتلاً غير فلان وهو الأسود وعليه العتوى كذا في محيط السرخسي، وإذا وجد القاتل في محلة وأدعى أهل المحلة أن فلان قتله دونهم وأقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البرائة عن القسامة والدية أدعى ولي القاتل ذلك أو لم يدع كذا في الذخيرة، وفي نوادر هشام قال: سمعت محمداً رحمه الله تعالى يقول: إذا وجد قاتل في محلة وأدعى أوليائه حبسهم وأقدم أهل المحلة بهتة أنه قتله فلان برجل من غير محلتهم أو جاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية وإن ادعى أولياء ادم القاتل على رجل يمينه وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلاناً قتله لرجل آخر قال: لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط، وإذا جرح الرجل في قبيلة فنقل إلى أهله فمات من ثلث الجراحة فإن كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وإن لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التحريم إذا وجد على ظهر إنسان يحمله إلى بيته فمات بعد يوم أو يومين فإن كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وإن كان يحمي ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النكاحي، ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل مجروحاً ومات في محلة أخرى من ثلث الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي، قال: هي الجامع محله أو مسجد احتضنها ثلاث قبائل إحداها بكر بن وائل وهم عشرون رجلاً والآخرى بنو عيس وهم ثلاثون رجلاً والآخرى بنو تميم وهم خمسون رجلاً توجد في هذه المحلة قاتل أو في هذا المسجد فالدية غيب على القبائل الثلاثة على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من إحدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وإن كان الرجل من غير القبيلتين إلا أنه حليف لإحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين بضعين ولا شيء على قبيلة الحليف، وقال في الجامع أيضاً: محلة احتضنها ثلاث قبائل وسواها مسجداً المشتري رجل من غير القبائل الثلاث دور إحدى القبائل حتى لم يمس من أهل القبيلة الباتعة أحد ثم وجد قاتل في المحلة أو في المسجد كانت الدية اثلاثاً ثلثها على عاقلة المشتري وثلثاها على انقيبتين الباقيتين فإن كان المشتري لثلاث الدور رجلاً واحداً من إحدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية بضعين على القبيلتين الباقيتين وإن اشترى رجل من غير تلك القبائل دور فجلنون وباقي لمسالة بحالها فالدية بضعان بضعها على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة لقبيلة البقية وإن اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دور إحدى القبائل من قوم شيء فالدية على عاقلة المشتري الأول مادام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري ليدور كلها بع دور إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقالها معهم أو رد عليهم بعير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قاتل فالدية على عاقلة المشتري وإن كان الرد عليهم باللعب بقضاء فاصح فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الدين ردت عليهم النصف كذا في المحيط، إذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال إذا كان السوق للعمامة أو للسلاطين وإن كان مملوكاً لقوم



فالقسامة والدية عليهم وارء بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وإن كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط السرخسي ، وإن وجد قتل في الشارع الأعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي ، وإن وجد انقتل في المسجد الحرام من غير رحام الناس في المسجد أو بعرفة أو بعيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في الأصط ، لو وجد قتيل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على أربابها وإن كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد صاحب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي ، وإن وجد القتل في قرية أصلا للقرم شتى عليهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يعرض عليهم الدية فما أصاب المسلمين من ذلك فعلى عوائلهم وما أصاب أهل الدية فإن كانت لهم عوائل عليهم وإلا فعلى أموالهم كذا في المسوط ، وإن وجد قتيل في محلة المسلمين وفيها دمي برون عليهم لم يستحقف دمي كذا في محيط السرخسي ، وإن وجد قتيل بين قريتين ، سكنتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكنتين إلى القتل هذا إذا كان صوت قريتين يسمع من موضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يسمع فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيهان ، وفي المتنق ، إذا وجد قتيل بين قريتين أرضهما وطرفهما مملوكة بقوم يبيعون أرضهما وطرفهما فهو على الرؤوس قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه إذا وجد قتل في أرض قرية وهو إلى بيوت قرية أخرى أقرب فإن كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب ملك وإن لم تكن مملوكة فهو على أقرب القريتين وفيه أيضا مثل محمد رحمه الله تعالى عن قتيل بين قريتين أهل على أقربهما إلى الحيطان ولأرضين قال إن كانت لأرضين ليست تحتهم إنما تنسب إلى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا كذا في الدحيرة ، وإذا وجد قتيل بين قريتين هو في الغرب إليهما على السواء وفي إحدى القريتين أهل رجل وفي الأخرى أهل من ذلك فالدية على القريتين بصفين بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : في قتيل وجد بين ثلاث دور دار نصيبي ودار لهمدانيين وهن جميعا في الغرب على السواء فالدية بصفين فاعتبر أقربيه دور الغرب كذا في الخبيص ، ومن اشترى دراهم فقبضها حتى وجه قبض وليس في الشراء حبار فالدية على عاقبه البائع وإن كان في البيع حبار أحدهما فهو على عاقبه ذي اليد وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا إن لم يكن في شراء حبار فالدية على عاقبه المشتري وإن كان فيه حبار فالدية على عاقبه الذي تصير لداريته كذا في الكافي ، ومن كان في يده در فوجد فيه قتيل لم تعقله لعاقبه حتى يشهد اليهود أمها مدب في يده كذا في حربة المدبر ، وإذا وجد في دار إنسان قتيل وفيه حديد وعلمه وأحرار من القسامة والدية على رب الدار دونهم كذا في السرخسية بافلا من السجاني ، وإن وجد في ملك مشرك قتيل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عوائلهم بعدد الرؤوس من المال لا بعدد الأصعب ، حتى لو كان لأحد الشريكين ثلث الدر ولآخر ثلثها فالدية على عوائلها بصفين وكذا لو وجد في بهر مشترك بين أقوم كذا في الدحيرة ، فإن في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكر بن وائل ووحد منهم من بني قيس فوجد في هذه

الدار فقتل عذبه على أحد عشر جزء عسره احراء منها على عاقله بني بكر بن وثل وجزء واحد على عاقله بني وكند دار بين بكر بن وبين فسين اثلاثاً فوجد فيها قبيل فالدبه على عواقلهم اثلاثاً وهذا الذي ذكر قول محمد رحمه الله تعالى رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فإنه قال في دار بين نمسي وعبد بين وجد فيها قبيل نمسي السيمي نصف الدبه وعني الهمداني نصف الدبه قال ربما هذا على عدد قبيل عسره فقتل يوجد بين قريتين هو منهما مواء في الغرب فعلى أهل كل قرية نصف الدبه ولا يستمر في عدد أهل القريتين، وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في دار بين نمسي وبين أربعة من همدان وجد فيها قبيل فندية بينهما نصفان وعبد محمد رحمه الله تعالى نجب الدبه احساناً كد في نمسي، وفي استقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رحبين في بيت بين معهما أحد فوجد أحدهما مقتولاً من أبو يوسف رحمه الله تعالى أصبه الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا أصبه لعله قتل نفسه كذا في إحصائه، وإذا وجد القتل في دار بين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعاً اثلاثاً وتدم إحصائهم في الكسر على أي العواقل شاء، وفي الفصل وليس له أن يحد جميع الخمسين على عاقله أحدهم كد في نمسي، ولو وجد الرجل ميلاً في دار نفسه فعلى عاقله دية ثورته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء عندهم وأحلف المشريح في رجوب القسامة على عاقله على قوله وأحلف شمس الأنحة فسر حسي لا يجب القسامة هاهنا كد في أنكفي، وإن وجد المكاتب ميلاً في داره فهو هدر بالإجماع كذا في السراج الوهاج، ولو وجد المكاتب ميلاً في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجدة في ثلاث سنين بقضي منه كدسه ويحكم بحرية وما بقي يكون مهراناً عنه بورثه كذا في فتاوى فاصيخان، ولو وجد قتل في دار مكاتب فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته ومن دية الفصل في ثلاث سنين ولا تنقصها إعادته كذا في الشهيرة، وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أنها يجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاحلف المشايخ بعضهم قالوا لا يجب على قوله الآخر ومنه من قال يجب عليه إحصائه كذا في نمسي، وإذا وجد مولى قتيلاً في دار مكاتبه فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته ومن دية مولى كد في السراج الوهاج، وإذا وجد لعبد قتيلاً في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا إذا لم يكن على العبد دين فإما إذا كان على العبد دين فإنه يصح للمولى الأقل من قيمته ومن الدين كذا في النقص، وكذلك لو جسي بعد جناحه ثم وجد قتيلاً في دار مولاه كذا في الشهيرة، وإذا وجد قتل في دار العبد المأذون في البحارة ذكر شيخ الإسلام في شرحه إن ثم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقله فبب واستحبنا فإن كان عليه دين فكذلك لجوب عدهما وكذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسان كد في الدحية، ولو وجد الرجل ميلاً في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقله المولى كذا لعبد مدبونا أو لم يكن كذا في فتاوى فاصيخان، لعبد المأذون إذا وجد قتيلاً في دار المأذون أو لم يكن فالقيمة على رب الدار هو العاقلة كد في حرارة أعتين، ولو وجد قتل في دار من لا فصل

شهادته له أو امرأة في دار زوجها فيه قسامة ودية ولا يحرم الإرث كذا في محيط السرخسي، وإذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد فإن الأيمن تكرّر على المرأة حتى تحلف حمس يمين ثم تعرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول كذا في شرح المسوط، وأما إذا كانت عشيرتها حصراً تدخل معهم في القسامة كذا في تكهامة، ولو وجد قاتل في قرية لامرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى عليها القسامة تكرّر لايمان عليها وعلى عاقلته الدية وعاقلتها أقرب القبائل إليها في النسب قال ساجرون من أصحابنا: إن المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه أسئلة كذا في الكافي، وأجمعوا أن القاتل إذا وجد في دار صبي فإنه لا يكون على الصبي قسامة وإنما يجب الدية والقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه إذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وإنما القسامة والدية على عاقلته كذا في الدخيرة، ولو وجد قاتل في قرية أو دار لا يتم فإن كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلته وإن لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلته كذا في محيط السرخسي، وإذا وجد القاتل في دار دمي فالقسامة عليه يكرّر عليه حمسون يميناً فإذا حلف إن كان له عاقلة وكانوا يعاقلون بما بينهم فعلى العاقلة الدية وإلا تجب الدية في ماله كذا في الدخيرة، لو وجد قاتل في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان فادّعى كل واحد القتل على صاحبه فلا يثبت الدية على عاقلته وعاقلتها عاقلته وبها المدس على عاقلة أحدها ولو ادّعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا في حزانة المفتي، وفي مجموع النوراني وجد رجل قاتلاً في دار ابنه وقد كان قاتل قبل موته وهو مجروح: فتلي فلان فقد أبرأ عاقلة ابنه من الدية إلا أنه لا يبطّل عن الابن ما عليه من ذلك إذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه ابعد إذا وجد الصبي في دار لمضيق قاتلاً فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان نازلاً في بيت على حده فلا دية ولا قسامة وإن كان محتلاً فمعه الدية والقسامة كذا في المحيط، ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته له كذا في حزانة المفتي، وإذا وجد الرجل ميلاً في نهر يجري فيه ماء، إن كان النهر عظيماً كالفرات وسحوه فإن كان يجري به ماء وكان موضع ابعث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسعه أو في شطه وإن كان موضع ابعث الماء في دار الإسلام تجب الدية في بيت المال وإن كان محتسباً على شط من شعوبه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا إذا كان أقرب القرى إلى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما إذا كان بحيث لا يسمع منه لصوت لا يجب عليهم شيء وإنما يجب في بيت المال وإن كان النهر صغيراً لأهوام معروفين تجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الدخيرة، والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشعبة كل نهر يستحق به الشعبة فهو صغير وأما يستحق به الشعبة نحو الفرات والفرات واجباون فهو عظيم كذا في فتاوى قاصيخان، وإن وجد القاتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب واللاحين والمقط يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكاك وعلى من يمدّها والمالك في ذلك وغير المالك سر، وكذلك

العجلة كذا في الهداية، فتبيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقسه دون أهل المحلة وإن اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدبة عنهم جميعاً ولا يشترط أن يكونوا مالكين للدبة بخلاف الدار وإن لم يكن مع الدابة أحد فالدبة والقسمة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في التبيين، وإن مرت دبة بين قريتين عليها قبيل فعلى أقربهما القسمة والدية قيل: هذا محمول على ما إذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما إذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي، وإذا وجد لقتيل في قلاة في أرض فإن كانت ملكاً لإنسان فالقسمة والدية على المالك وعلى قبيلته وإن لم تكن ملكاً لأحد فإن كان يسمع فيها الصوت من مصر من الأمصار فعليهم القسمة وإن كان لا يسمع فيها الصوت فإن كان للمسلمين فيها منفعة الاحتصاب والاحتشاش والكلالة فالدية في بيت المال وإن انقطعت عنها منعة المسلمون فدمه هدر وكذلك إذا وجد في المعرة وليس يقر بها عمران كذا في محيط السرخسي، وفي التنبؤ إذا وجد قتيل على الحمار أو على القمطرة فذلك على بيت مال وفيه أبطأ إذا وجد القتل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الأعظم على أقرب المالك كذا في المحيط، ولو وجد في معسكر نزلوا في قلاة مباحة لم يست يملوكة لأحد فإن وجد في حصة أو فسطاطاً فالقسمة ودية على من يسكنها وإن كان خارجاً عنها وتولوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتل ولو وجد بين لقبيلتين فعلى أقربهما وإن استويا فعليهما هكذا في التبيين، وإن نزلوا مختلطين حصة في مكان واحد فإن وجد القتل في حصة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الحصة والفسطاط وإن وجد خارج الحيام فعلى أهل المعسكر كلهم كذا في المحيط، وإن كان المعسكر في أرض رجل فالقسمة والدية عليه كذا في محيط السرخسي، وإن كان أهل المعسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فأجبا عن قتل مسلم فلا قسمة في القتل ولا دية وإن كان لا يدري من قتله وكذلك إذا كانت الضامتان مسلمتين بكر إحدى لطائفهن باغية والأخرى عاقلة وأجبا عن قتل من أهل المدل فلا دية في القتل ولا قسمة كذا في المحيط، ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: الدية والقسمة على أهل السجن كذا في الهداية، وإذا كانت الدار مفرغة وهي مغلقة فوجد فيها قتل فالقسمة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، والله أعلم.

### الباب السادس عشر في المعادل

المعادل جمع معادلة وهي دية كذا في الهداية، لعائلة الذين يعقلون العقل أي يؤذون الدية وتسمى الدية عقلاً ومعاقلاً لأنها تعقل البدن من أن تسفك أي تمسك كذا في الكافي، عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط، وأهل الديوان أهل آرايات وهم الخش الذين كتبت أسامهم في ديوان كذا في الهداية، إذا كان القتال من أهل الديوان فإن كان غازي وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلة من كان في ديوانه من العزاة وإن كان كاتب وله ديوان يرتزق منه فعاقلة من كان يرتزق من ديوان مكاتب إن كانوا يشاصرون بها وإن لم يكن له ديوان فعاقلة

انصره فإن كانت نصرته باعاً والدروب يحمل عليهم وإن كان من أهل القرية ونصرته باهلاً  
القرية يحمل عليهم كذا في المحيط، والخاص أن العبرة في هذا منصر وتمام البعض بأمر  
البعض من كان أهل أهله أو أهل السوق أو أهل القرية أو العشيرة يحمل إن وقع لواحد منهم من  
قاموا معه في كفايته فهم المعاقلة وإلا فإن كان به مناصرون من أهل الديور ومن العشيرة ومخلة  
والسوق وأهل الديور أولى فإن لم يكن له مناصرون من أهل الديور فله مناصرون من أهل  
العشيرة ثم بعد ذلك مناصرون من أهل أهله والسوق كذا في المحيط، وإن كانوا لا مناصرون  
بعضهم ببعض معاقلة عشيرة من قبل أبيه كذا في المحيط، ويقسم عليهم في ثلاث سنين  
لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهم أو درهم وثلاث دراهم ولا يراد على كل واحد من  
كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فإن لم يسع نفيه لذلك ضم إليهم أقرب  
القبائل سباً وبضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الأخوة ثم بوهم ثم الأعظم ثم  
بوهم وأما الآباء والآباء فقد قيل بدخولهم وقيل لا بدخولهم كذا في الكافي، وأرواح لا يكون  
عاقبه المرأة وكذلك المرأة لأنكون عاقلة أرواح والآب لا يكون عاقلة لأن لا يكون أرواح من  
قبل أبيها كذا في المحيط، ثم القاتل أحد المتوكل يدره من دية مثل ما يدرم أحد المتوكل عدداً  
كذا في المبسوط، وليس على النساء والدربة من كان له عطاء في ديور عمل وعلى حد لو  
كان القاتل صبياً أو امرأة لأشء عليه من الدية كذا في الكافي، ولا يؤخذ من عبيد والإماء  
والمجانين كذا في المحيط، وإن طلب المعاقلة حتى يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم  
يضم إليهم أقرب ديور آخر وكان أقرب للدواوين في هذا منصر إليه أولى من الأبعد كذا في  
محيط السرخسي، وأقرب للدواوين إلى ديور العدل من يكون فائد ذلك الديور من يد فائد  
الديور الذي فيه انقاس ثم يوصم إليه أقرب الدواوين من هذا منصر ولم يكف يضم إليه بعد  
الدواوين من دواوين هذا منصر وهو الديور الذي ليس فائده من يد فائد ديور الذي فيه  
انقاس وإنما كان فائده من يد التواري ثم إذا ضم إليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم إليه عشيرة  
من قبل أبيه وإن كان في هذا المنصر ديور هو أقرب إلى ديور العدل إلا أنهم اجانب من القاتل  
وديور هو أبعد من ديور القاتل إلا أنهم عشيرة انقاس من جانب الأب فإنه يضم أقرب  
الدواوين إلى ديورته وإن كانوا اجانب كذا في المحيط، ومن سوى ديورته في القرب أحدهما  
من عشيرة العدل من الأب والآخر من جانب الأم فإنه يضم إليه ديور العشيرة ويعتبر النسب  
مرجحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في ديور هذا استوى في القرب يعتبر لترجيح بالنسب  
كذا في محيط السرخسي، حكى عن أبي جعفر أن الجاني إذا كان ديورياً ولأقرباته دواوين أيضاً  
فعتقه عن أقرباته في ديورته فإن لم يسع فعلى الكل بعض على جميع لأقرباته من ديورته ومن  
ديور غيره فإن لم يكن الجاني ديورياً ولكن لأقربته دواوين فعلى أقرب أقرباته إليه من  
أهل الديور فإن لم يسع فهو عليهم وإن لم يكن هو ديورياً ولكن لبعض أقاربه ديور في  
المنصر ولا ديور لبعضهم وهم يسكنون لرساق فإنه يظر إن كان القاتل يسكن لرساق فهو  
على أقاربه الذين يسكنون في لرساق فإن لم يسع فهو على جميع أقاربه الذين يسكنون في  
لرساق والذين يسكنون المنصر من أهل الديور وما فصل فهو في منه وإن كان القاتل يسكن

المصر فعقله على أقربائه لساكنين في المصر من أهل لديوان فإن سم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وإن لم يكن له ديوان ولا لقربائه يعطون إن كان يتناصر بأهل الحرف فعقله عليهم والمصل في ماله وإن كان يتناصر بأهل الخلد فعقله على أهل المحلة والفضل عليه وإن كان يتناصر بمصر فهو على أهل المصر كذا في عيص، ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم يعاقلوا على الأنساب وإن ساعدت منابهم واحسن لباديتان كذا في المسوط، ولو كان نبدوي برأ في المصر وليس له مسكن في مصر لا يعقل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعقل عن أهل مصر ثلث فيهم كذا في الكافي، ومن يسر به عشيرة ولا ديوان فمن أبي حبيبة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وإن أحد عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى فإله حسام الدين كذا في السراجيه وذكر في كتب الدولة أن بيت المال لا يعقل من به عشيرة أو وارث سوء كان مستحقا للميراث وإن كان حراً مسلماً أو لم يكن فإن كان كافراً أو عبداً حتى قال: لو أن حربياً مساماً شري عبداً مسلماً فاعقه ثم عاد مسلماً من إلى دار الحرب فأسر وأخرج إلى مصر الإسلام ثم مات المقتل فميراثه بيت المال لأن معقه رقيق ولو جنى هذا المقتل فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في الغبط، وهو فصيح كذا في النهاية ذكر شمس الأئمة الخلويسي، حلف أساحرون قال بعضهم لا مدونه للعجم وهو قول القميه أي بكر بلخي وأي جعفر الهندوي لأن العجم لم يحفظوا أسماهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل احباية على العير عرف خلاف انقياس في حق العرب فإنه لم يصيهر أسماهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم لعجم وفل بعضهم بلصحم فإقله عد المناصر وللقائلة مع لبعض لأجل البعض نحو الأب كعه، الصغار من مبرور ودروب الخشاشين وكلا باد ببحارى فإذا قتل واحد خطأ ورجب أن به فإهل محبة فاقبل ور ساقه عاقلته وكذا في صنية العلم وهو احتج شمس الأئمة الخلويسي، كثر من افشايخ قال رضي الله عنه وذكر الشيخ الإمام لأجل الأسان ظهير الدين بإحد يقول القفبه أي جعفر لأن العيرة للثناصر واحتماء الأساكفة وظلية العلم ونحوهم لا بكر، تتناصر فلا يلزمهم لتحمل على غيرهم كذا في فتاوى قاصيحتن، ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر حرماً كذا لأهل كل مصر ديوان على حدة ولو كان تتناصرهم بعتار القرب في السككي فإهل مصر أقرب إليه من أهل مصر آخر كذا في الهداية، ولو أن أخوين لأب وأم ديوان أحدهما بالكوفة وديوان الآخر بالعصرة لم يعقل أحدهما عن صاحبه وإنما يعقل عن كل واحد منهم أهل ديوانه كذا في المسوط، ويعقل أهل كل مصر عن أهل مداهم وقرباه ومن كان مداه بالعصرة وأبوه بالكوفة فعقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي، وإذا قتل الرجل خطأ فله يرد إلى القاصي حتى مضت سنة ثم رفع إليه فإنه يغضي ما دية على عاقبته في ثلاث سنين من يوم يغضي فإن كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عصيانهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد قصائده وإن لم يكن من القتل وقصائده بعد خروج عطلتهم الأشهر أو أهل من ديت وثلث الثاني في بعض الآخر إذا خرج إن أيضاً بعد دخول وعمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المسعود، فإن عجل لهم عصف ثلاث سنين مرة واحدة مما رجب بعد القصد بالدية فالدية كلها في ديت معجبة، ولو حرم له عطاء

وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت الدية في الأعطية المستعجلة بعد القضاء وإن خرج لكل سنة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر نسع الدية كذا في محيط السرخسي، وإن كان عاقلة الرجل أصحاب ررق قصي عندهم بالدية في أررقه فإن خرجت لهم أرراق أشهر مصت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وإن خرجت لهم أرراق أشهر مصت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالخصه مبطل إن كانت أررقه تخرج في كل شهر يؤخذ من ررق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في اعبط، فإن خرج الررق بعد قضاء القصي بيوم أو أكثر أحد من ررق ذلك الشهر بحصة الشهر وإن كان لهم أررق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرقت عندهم الدية في عطيتهم دون أررقهم كذا في الكافي، ففرق بين الررق والعطاء هو أن الررق ما يعرض للفس في ما يبيت لئلا مقدراً بالحاجة والكفاية يعرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم وعطاء ما يعرض في كل سنة ويقدر بحجته وعيانه في باب الدبس لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي، ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقص بالدية على عاقلة حتى حوّل ديوانه إلى البصرة فإنه يقص بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في البسوط، ولو قصى بالدية على عاقلة بالكوفة في ثلاث سنين فأحد منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم حوّل اسمه عنهم فجعل في ديوان أهل البصرة كذا العمل على ديوان أهل الكوفة ولا يحوّل إلى ديوان أهل البصرة إلا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في اعبط، وإن كان مسكناً بالكوفة ولم يمس له عطاء فقتل رجلاً خطأ فلم يقص عليه حتى حوّل من الكوفة وسوطن البصرة فإنه يقص بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم يسقط عنهم وكذلك الأبوي إذا حوّل بالديوان بعد لئس قبل القضاء بقص بالدية على أهل الله بوان وإن كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالثانية ثم يتحول عنهم كذا في الكافي، إذا قبل لسدي رجلاً من أهل مصر خطأ فعليه مائة من الإبل في بياديه في عشرته وقومه يجمع ذلك له عرفاً وبؤمروسي أدم بالخروج إليهم حتى يسوفي ذلك منهم في بلادهم كذا في عيص، ولو أن رجلاً من أهل البدية حتى جناية فلم يمس بها حتى نفع الإمام وقومه فجعلهم أهل عاص، وجعل عطاءهم للديار ثم رفع إلى القاضي قصي عليهم بالديار دون الإبل كذا في الظهيرية، ولو كان قصي عليهم مائة من الإبل ثم نقله الإمام وقومه إلى عاص وجعل عطاءهم للديار أخذوا بالإبل أو بغيره وإذا لم يكن لهم مال غير العاصيا أحدث قبضة لإبل من عطيتهم فلن الغصة أو كثرت كذا في شرح البسوط، ولو أن أهل عطاء الكوفة حتى رجس منهم جناية وقصى بها على عاقلة ثم ألحق قوم بقومه من أهل البدية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عفو معهم فيما قصى وفما لم يقص منه به حوا فيما أدوا قبل ذلك كذا في الظهيرية، ومن أثار بالقتل خطأ ولم يرفعوا إلى القاضي إلا بعد سني قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقصى ولو تصادق القاتل وولي جناية على أن قاضي بعد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبيعة وكذبهم العاقلة فلا شيء على العاقلة وم يكن عليه في ماله شيء إلا أن يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه مقدار حصته كذا في الكافي، وذكر في المعافل أن البيعة على لقتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غلبة العاقلة كذا في

الظهيرية، رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلاناً خطأ فأقام ولي القتل بينة أن المدعى عليه قتله  
تقبل هذه الشهادة ويقضي بالدية على العاقلة وإقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة  
لأن البينة تثبت ما ليس بثابت بإقرار المدعى عليه وظناظر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيهان،  
ون قال الولي بعد إقراره: لا أعلم ببيته فاقض لي بها عليه في ماله مقضى القاضي بها في مال  
المقر ثم وجد ولي أخنابة ببيته فأراد أن يحول ذلك إلى العاقلة لم يمكن له ذلك ولو قال الولي: لا  
تعجل بالقضاء في ماله لمألي أجد بيته فأخبره القاضي ثم وجد بيته ف قضى له على العاقلة كذا في  
المسوط، وعاقلة للمعتق قبيلة مولاة ومولى الموالاة يعقل عنه مولاة وقيلته كذا في الكافي، وإذا  
كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم نحت عد لرجل من همدان فولدت له غلاماً فعاقلة الأب عاقلة  
أمه فإن جسي جناية علم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عش الأب فإن لقاضي يحول  
ولاءه إلى موالي أبيه ثم يقضي للجناية التي قد جناها على عاقلة أمه ولا يحولها عنها وكذلك  
لو حفر بئراً قبل عش أبيه ثم سقط فيها إنسان بعد عش أبيه فالخصم في ذلك حين يقضي بالديه  
عاقلة الأم إن كان أحب إليهما وإن كان مفضلاً أمه كذا في المسوط، ولو دأب رجل أن يقتل رجلاً  
تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط المرحسي، حربي أسلم  
ورأى مسلماً في دار الإسلام ثم جسي جناية عقت عنه عاقلة المذي والآه ثم لا يكون له أن  
يتحول بولائه بعد الجناية فإن عقلوه عنه أو لم يقض بها حتى أسر أبوه من دار الحرب فاستراه  
رجل واعتقه جر ولأه أمه ثم لا يرجع عاقلة المذي كذا والآه على عاقلة موالي الأب بشيء،  
وكذلك لو حفر بئراً قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيها إنسان بعد عش الأب فإن ذلك على عاقلة  
الذي والآه دون عاقلة أبيه كذا في المسوط، دمي أسلم ولم يولد أحداً حتى قتل قسلاً خطأ فلم  
يقض به حتى وإلى رجلاً من بني تميم ثم جسي جناية أخرى فإليه يقضي بالجنايتين على بيت  
المال وبطل مولاته كذا في الظهيرية، ولو حفر بئراً ثم وإلى رجلاً ثم وقع في البئر رجل كانت  
ديته في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالورومي منهم أو حفر خطأ فقبل الإصابة عاقده  
ثم وقعت الرمية فقبل رجلاً وجب العقل في بيت المال كذا في محيط المرحسي، ولو أن  
امرأة مسلمة مولاة لبني تميم جت جناية أو حفرت بئراً فلم يقض للجناية حتى أرادت ولحقبت  
بدار الحرب ثم سببت فأعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات فقصي بنته الجناية  
على بني تميم كذا في المسوط، ولو أنه رجلاً من أهل البادية حفر بئراً في الطريق ثم إلى  
الإمام نقل أهل البادية إلى الأمصار فتفرقوا فيها فصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر  
إنسان كانت أمه على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية، ولو حفر وهو من أهل الأمعاء ثم  
أبطل الإمام عصابه ورد إلى أنسابهم فتعاقلوا عليها زماناً طويلاً ثم مات إنسان في بئر كانت  
الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب ادال به كذا في المسوط، وإن للاءة يعقل عنه عاقلة  
أمه فإن عقلوا عنه ثم ادعاه الأب رجعت عاقلة الأم عما أدب على عاقلة الأب في ثلاث سنين من  
يوم يقضي القاضي لعاقلة الأم على الأب، وكذا إن مات المكاتب عن وفاء له وبد حرمه يؤد  
كنايته حتى جسي ابنه وبه من امرأة حرة مولاة لبني تميم ولكاتب لرجل من همدان يعقل عنه  
قوم أمه ثم أدبت انكاتبه فإن عاقله الأم يرجعون على عاقلة الأب وكذلك رجل أمر صبياً ليقض



رجلاً فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رحمت بها عني عاقلة الأمر إن كان لأمر ثبت بالبينة وإن ثبت الأمر بإقراره فإنهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي القاضي بها على الأمر أو عني عاقلة كذا في الكافي، وإن كانوا اجتمعوا في أول الأمر فقصى القاضي بها لولي الجنابة على عاقلة الصبي وللعقلة الصبي عني عاقلة الأمر فكلما أحد ولي الجنابة من عاقلة الصبي شيئاً أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الأمر مثل ذلك، ولو أن لس الملاءنة قتل رجلاً خطأ فقصى القاضي بالدية على عاقلة الأم فأدوا الثلث ثم ادعاه الأب فحضره جميعاً فإنه يقضي لعاقلة الأم بالثلث الذي أدت عني عاقلة الأب ويبدأ بهم في سنة مستقبلة قبل أهل الجنابة ويبطل المفضل من عاقلة الأم ويقضي بالثنتين الساقيتين عني عاقلة الأب في السنتين بعد السنة الأولى ولا يسترد من ولي الجنابة ما أخذ من عاقلة الأم ثم في السنة الأولى بعد القضاء ليس لولي الجنابة أن يستوفي منهم شيئاً وعلى هذا ابن الهكائب كذا في المبسوط، ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقبون فيما بينهم إذا دأب التعاقل وإن اختلفت مللهم كذا في المحيط، قالوا هـ إذا سم تكسر المعادة بينهم ظاهرة أما إذا كانت ظاهرة كالشهود والنصارى فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي، وإن كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم فإنه تحب الدية في مال الجنابي وإذا دأبوا التعاقل إلا أنه لا عاقلة للجنابي تحب الدية في مال الجنابي ولا تحب في مال بيت المال كذا في المحيط

**فصل:** إذا لم تكسر لقتل خطأ عاقلة تحب الدية في ماله وكذا العمد اضم إذا أوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس وأخطأ فيها على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجنابي وإن بلغ دية ذمة كذا في الخلاصة، ولا تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية وتتحمل نصف العشر فصاعداً كذا في الكافي، وما وجب بالعمد الذي تمكس فيه شبهة أو بالصلح من الجنابة على مال أو بالإقرار عني معه بالقتل خطأ أو مادون أرض الموصحة أو ما يجب بجناية العمد لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجنابي وفي العمد على المولي كذا في محيط المرحسي، ولا تعقل عاقلة المولي شيئاً من جنابة العمد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط، ولا تعقل العاقلة ملزم باعتذار الجنابي إلا أن يصدفوا هكداً في الهدية، وأم حكومة العمد إن كانت دون أرض الموصحة أو مثل أرض الموصحة لا تحصلها العاقلة وإن كانت أكثر من ذلك يبقى فلا رواه فيه عن أصحابنا ولقد اختلف اثناعشرون فيه فدر شيخ لإسلام أصحح أن لا تحصلها العاقلة، أما المفصل فلا تحصلها العاقلة بلا خلاف كذا في المحيط، وكل ذمة وجبت بنفس العمد في الخطأ أو شبه عمد أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين عني من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ كاتب الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صريح من إجماله عني حال هجر في من الجنابي حالاً إلا أن يشترط الاجل فالقنطوري، وكل جزء من الدية وجب على العاقلة أو في من الجنابي فذلك الجزء في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلاً خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر دية في ثلاث سنين وكذلك لو نعدوا وسكن أحدهم أبو المتول

ففي مال كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين كدافي الذخيرة، وإذا كان الواجب بالمعمل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما رد على مثلث إلى تمام الثلاثين في السنة لثانيه وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة كدافي الهداية، والله أعلم

### الباب السابع عشر في المتفرقات

٤ في بواخر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل فجاء رجل وأدعى أنه عبده وأقام البينة مشهد الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضى لورثه بالقصاص في العمد وباليدين في الخطأ وإن لم يكن له وارث فلمولاه قيمته في العمد والخطأ كذا في الخطأ، إذا جرح الرجل عمداً ثم أشهد المجرور على نفسه أن فلاناً لم يجرحه ثم مات المجرور من ذلك هل يصح هذه الإشهاد قالوا هذا على وجهين إما أن تكون جرحه فلان معنونة عند الناس والقاصي أو لم تكن معنونة فإن كانت معلومة فهذا الإشهاد منه لا يصح فأما إذا لم تكن جراحه فلان معنونة معروفة عند القاصي والناس كان الإشهاد صحيحاً فإن أمانت الورثة بعد ذلك بينة على أن فلاناً جرحه لم تقبل هذه البينة كذا في الذخيرة، رجل جرح فقال: قمتني فلان ثم مات فأمانت ورثته البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته رجل جرح فقال: فلان جرحني ثم مات فأقام لبيته البينة على ابنه آخر أنه جرحه خطأ فقبل بينته كذا في الظهيرية، وإذا اصطدم القارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فإن كان خطأ فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وإن كانا عبيدين فلا شيء لأحد المولدين على صاحبه، وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً فإنه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فما أخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وإن كان عمداً فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه، وإن كانا عبيدين هدرت الحماة، وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فإذا مات فقد هلك وأخلف بدلاً عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر فيستوفي ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويبطل حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا ماشيين فاصطدما كذا في الخطأ في العصف للثمن عشر، ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر بضمانه على من جاء خلفه وكذلك في السميتين كذا في فتاوى قاصيخان، فارصا اصطدما أحدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويهرث كذا في محيط السرحسي، ولو اصطدمت السميتان إن كان يعمل الراكب وإصلاح صمين ولا ضمان في الأنفس وفي المال بمس المباح كذا في حزمة المفتين، لو أن رجلاً مداً حبلاً فانقطع الحبل فسقطا وماتا قال: إن سقط كل واحد منهما على القفا هدر دم كل واحد منهما وإن سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وإن سقط أحدهما على القفا والآخر على الوجه فإنه يهدر دم الذي سقط على القفا ووجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وإن جاء أجسي وقطع الحبل حتى سقطا وماتا يجب على عاقلة الأجسي دية

كل واحد منهما كذا في الدخيرة، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حرره سيف وعبد معه عصا فالتفتا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فماتا ولا يدري أيهما بدأ بالضرب فميس على ورثة الآخر ولا على موسى العبد شيء وإن كان السيف بيد العبد والعصا بيد الآخر فعلى عاقلة الآخر نصف قيمة العبد ولا شيء، يورثه الآخر على موسى العبد وإن كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشججه موضعه ثم مات ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الآخر قيمة العبد صحيحاً مولاه ثم يقال لمولاه. أذبح من ذلك قيمة الشجة إلى ولي الآخر وهذا استحسان كذا في المحيط، أحد بيد رجل فجدب الرجل يده فاصتت يده إن كان أحد يده بالمصافحة فلا أرض عليه من اليد وإن كان عمرها فنادى فجدبها فأصابه ذلك صم أرض اليد كذا في الظهيرية، ولو أن رجلاً أحد بيد رجل فجدب الآخر يده فمسط المجادب فمات نظرت إن كان أحدهم ليصافحه فلا شيء عليه وإن أحدهم لم يصرف فاداه فجدبها صم لمصك بهادينه وإن انكسرت يد المسك لم يضمن جادب كذا في السراج الزهراج، ولو أن رجلاً أمسك رجلاً حتى قتله رجل بل لذي ولي القتل وحسن المسك هي السجن وعوف كذا في الظهيرية، ومن أمسك رجلاً حتى جاء آخر واحد دراهمه فصام الدراهم على الآخر عبد لا على المسك كذا في المحيط، رجل جلس على نوب إنسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشتق نوبه من جلوسه فيه بضمن نصف النوب كذا في حرابه المصير، رجل دخل على رجل فادب له في الجلوس على وساده فجلس عليها فبدا بحميتها فارورة وفيه دهن لا يعلم فاندب وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما حرق من الوساده وحسد، ولو كانت الدهن نوبه فملاءه قد عطا فادن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس، وإن أذن له بالجلوس على مسطح فأنحسب به فرفع على مملوك الآذن صم، قل انفق أبو النيث رحمه الله تعالى. قل بعض مشايخنا لا ضمان على الجالس في الوساده كما في الملاعة. بل هو أقرب إلى العباس ربه بأحد كذا في الدخيرة، وفي إحداث لعدوري إذا دعا لرجل قوم إلى مبره فمضوا على يباطه أو جلسوا على وساده فحرق ثم يصموا ولو وطئوا أخته وثوباً لا يمسك مثله صموا ولو قتلوا إناء بأيديهم فمكسر لم يصم ولو كان متقدماً سبماً فحرق السيف وساده ثم يصم كذا في المحيط، وفي مسعودات النعمية أبي جعفر فمن حصره صيف فامر الصيف أن يجلس على وسادة فجلس فبدا تحب الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فمات فعموده فإن الصيف يضمن ديته ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يصم، وكذلك إذا كان تحت الوسادة إناء من راح لعمره فالجواب فيه كالجواب في النصي كذا في النحره، قصد غيره وهو دائم فقال له أدم حتى مات فعليه الخصاص كذا في القبية، في نفس رجل قال. فمات فلاأ ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحس أن أجعل دية في ماله كذا في الدخيرة، في الفتاوى عن حنف قال سألت أسد بن عمرو عن ضرب آخر بيده أو رجله ومات منه قال هذا شبه العمد وقال الحسن: كذا إذا ألح في الضرب حتى مات فأما حصره براجره لا يحاق من مثله الموت ومع هذا مات فهو حياً، قال أبو الثلث لكبير: قول أسد أحب إلي كذا في المحيط، في المنقذ عن محمد رحمه الله تعالى قال في رجل فصد أن يضرب آخر بالسيف فأخذ المضروب السيف بيده

فجذب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال إن كان من غير  
 للمفاصل فعلى الجاذب الذية وإن كان من المفاصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة، رجل قتل  
 عبيد رجل عمداً فقال السيد: أيرأيتك عن عبيدي لا يكون ميراثاً له عن قيمته وعليه القصة كذا  
 في المحيط، لو أمر رجلاً بفرج منه لوجع أصابعه وعين السمل والمأمور نزع سناً آخر ثم اختلعا فيه  
 فالقول للأمر، فإذا حلب فالذية في ماله لأنه عائد وسقط القصاص للشبهة كذا في القصة،  
 جناية الإنسان على مكاتب نفسه نجب في مال الجاني ولا نجب عني عاقلة صارت نفساً أو  
 اقتصررت على مادون النفس وإحماية على مكاتب الغير متى صارت نفساً نجب على عاقلة  
 الجاني، وإن اقتصررت على مادون النفس نجب في مال الجاني كما في النفس كذا في المحيط، كسر  
 رجلان سن رجل خضاً فالذية في مالهما لأن ما يجب على كل واحد منهما دون أرض الموصحة  
 كذا في القصة، وإذا جنى على مكاتب إنسان ثم أدى المكاتب فعلى لا يهدر المصراية وكان على  
 الجاني قيمة المكاتب لا الذية وإن مات حراً كذا في المحيط، رجل أوقد ناراً في بيته فاحترق دلو  
 جاره لا يضمن إن أوقد ناراً يوقد مثلها هكذا ذكر شيخ الإسلام وذكر شمس لأئمة السرحسي  
 أنه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العبادية، وفي فتاوى أهل سمرقند إذا ألقى في التنور من  
 أخط ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدى إلى بيوت غيره فأحرقها ضمن هكذا في المحيط،  
 أمر به ليوقد له ناراً في أرضه ففعل وتعدت إلى أرض جاره فالتفت شبك يضمن الأب لأن الأمر  
 قد صح فانتقل فعل الأب إلى كذا في القصة، قال في المنتقى: رجل شهد له  
 رجلان على رجل أنه قتل ابن هداً فلا يشهد آخر أن لهذا الرجل عني هذا الرجل أيضاً أنه قتل  
 ابن هداً فلا سيما أباً آخر له غير الذي سمياه الأول مركبي الفريق الأول ولم يترك الفريق الثاني  
 فدفع عليه إلى المشهود عليه إلى المشهود به ليفسله فقال المشهود له أنا أقتد باني الذي لم  
 يترك المشهود على قتله ولا أقتل بك باني الذي ركني المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه، ولو  
 قال: ما قتلت أبي الذي ركني المشهود عني قتله وإنما قتلت ابناً آخر لي وقتله كان عليه الذية  
 استحسن كذا في المحيط، وفي كسر الرزوس إذا غر في باب دار إنسان فعقاً عليه صاحب الدار لا  
 يضمن إن لم يمكن تحييته من غير قزع العين وإن أمكنه يضمنه ولو أدخل رأسه فرماه صاحب  
 الدار فعقاً عليه لا يضمن بالإجماع كذا في القصة، في المنتقى رواية الحسن بن أبي مالك عن  
 أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى في أخوين لأب ادعى أحدهما على رجل أنه قتل  
 أياه يوم البحر بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه أنه قتل أياه ذلك اليوم بكوفة وأقام البيعة أو  
 ادعى على رجل آخر وأقام البيعة فإنه يفضى لكل واحد منهما يصعب الذية كذا في المحيط، ولو  
 وكر أربعة رجلاً فسمط بصرهم من المضروب وانكسر سن آخر منه فلو عرف آخرهم صبراً نجب  
 عليه الذية وإلا فلا شيء عليهم كذا في القصة، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في  
 جارية قتلت ابن رجل عمداً فدفعها المولى إلى أبي المعلن فوطئها أبو المقتول فولدت فقال مولى  
 الجارية: دعيتها إلهت لثمنها، وقال أبو المقتول: لا بل صالختني عليها من الدم فإنه يردها  
 وعقرها والولد عبد ولا سبيل لأبي المقتول على الجارية كذا في المحيط، إذ بوى ثوباً فصرى على  
 رأس رجل فأوضحه وجب القصاص ولو مات من ذلك لم يجب القصاص ولو مات من ذلك لم

يحب القصاص، قد ما يحب القصاص في سنة دون سنة وعلى عكسه ما لا يحب في سببه  
ويحب في سنة أن يهشمه بأحد يد لا يحب القصاص، ولو مات من ذلك وحب القصاص وما  
يحب القصاص في سببه ومنه أن يشحه موصحة يحدّدة يحب فيها قصاص وإن مات من  
ذلك فكذلك يحب القصاص وعلى عكسه ما لا يحب القصاص في سببه ولا منسبه أن يجرحه  
بحشب عظيم فيسوت لا يحب القصاص كذا في خرابة المفتين، صبي عاقل أشلى كذا على  
عمه آخر فموت ودهنت، لا يذري ابن دهنت لم يضمن كذا في القبيّة، حلال مدّ شجرة  
فوقعت عندها فماتاً فعلى عاقبة كل واحد منهما نصف دية الآخر، ولو مات أحدهما كان  
على عاقبة الآخر نصف لدية كذا في فتاوى قاصصان، دخت ديت ربح غيره تصدّه فهو دخل  
لمخرجها بنفسه أيضاً ذكر أقل من الداية يحب عليه إخراجها ويضمن ما تملك وله كانت دية  
غيره لا يحب عليه ولو أخرجها فهنكت لا يضمن رأى حمارة يأكل حطة غيره فلم يضمنه حتى  
أكلها فعليه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القبيّة، رجل نعت علماً للإنسان في  
حاجة له غير من سببه ثم إن علماً رأى صبيّاً يلعبون فابتهى إليهم ورتقى فوق سب موقع  
منه فاضمان على المرسل لأنه باستعمال العند صدر غاصب كذا في حرية المفتين، ولو ضرب  
شئ رجل فاشحبت إحداهما أو كلاهما فقه حكومة عدل كذا في القبيّة، وفي الجامع الأصغر  
غصب مريضاً وشد فيه دواءه فأخرجها مائل المريط صار صامياً وفي العيون قال أبو حنيفة رحمه  
لله تعالى إذا استهلك رجل حمار غيره أو نعله يقطع يده أو يذبحه شيء صدق حسبه  
وسلمه إليه ولو شئ حسبه ولا يضمنه شيئاً وعليه الفتوى كذا في القصور تعديده، وبأنه  
سيجده أعظم.

## كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

### الباب الأول في تفسيرها وشرط جوارها وحكمها

ومن تجاوز له الوصية ومن لا تجاوز وما يكون رجوعاً عنها

الإيصاء في الشرع تمليك مضاف إلى ما بعد الموت يعني بصرى السمع سواء كان عبداً أو  
مشفعة كذا في التبيين، أما ركها فقولها أوصيت بكذا لفلان وأوصيت إلى فلان كذا هي صحت  
الشرطي، والوصية مستحبة عند الله تعالى بغير عوض مستحق لله تعالى وإن كان عليه حق  
مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة فلهي حرة فيها فهي حرة كذا في  
التبيين، ويشترط في الوصية قبول صريحاً أو دلالة ودلت بأن يموت الموصى له قبل الرد والقبول  
فيكون موته قبولاً فترثها ورثته كذا في الوجيز مكرري، قبول الوصية إما يكون بعد الموت فإن  
قبلها في حال حياة الموصي أو ردها فذلك بطل وله القبول بعد الموت كذا في سر جنة، انقبول  
بالفعل كتمليك وصية أو شراء شيء لمورثته أو قضاء دين كقبوله بانقبول كذا في محيط  
المرحسي، وشرطها كون الموصى أهلاً لتسلمت والموصى له أهلاً لتسلمت والموصى به بعد  
الموصى مالا قابلاً لتسلمت وحكمها أن يملكه الموصى له ملكاً جديداً كذا علمت بالهبة كذا في  
الكفاية، ويستحب أن يوصي الإنسان بذو النثرت سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في  
الهداية، والأفضل لمن له مال ثليل أن لا يوصي إن كانت له رثة والأفضل لمن له مال كثير أن لا  
يتجاوز عن الثلث فيما لا معصية فيه كذا في خزانة المفتين، والموصى به يملك بالقبول فإن قبل  
الموصى به الوصية بعد موت الموصي يثبت المثلث له في الموصى به قبضه أو لم يقبضه و  
رد الموصى به الوصية بطلت برده عبداً كذا في الكافي، ثم نصح الوصية لأجنبي من غير إحارة  
الورثة كذا في التبيين، ولا تجاوز بما زاد على الثلث، إلا أن يميزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا  
معتبر بإحارتهم في حال حياته كذا في الهداية، ولو أوصى بجميع ماله وليس له ورثة بطلت  
الوصية ولا يحتاج إلى إحارة بثلث المال كذا في خزانة المفتين، ولا تجاوز الوصية للورثة عند  
أن يميزها الورثة ولو أوصى لورثته ولا جسي صح في حصة لأجنبي ويتوقف في حصة الورثة  
على إحارة الورثة إن أجازوا حاز وإن لم يمحروا بطل ولا تعتبر إحارتهم في حياة الموصي حتى  
كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاصبحان، ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت  
لا وقت الوصية حتى لو أوصى لأخيه وهو وارث ثم ولد له من صحت الوصية بلاح ولو أوصى  
لأخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية بلاح كذا في التبيين، وكل ما جاز  
بإحارة الورثة فإنه يملكه النجار له من قبل موصي عندت حتى يسم بغير فصل ولا يمنع الشيوع  
صحة الإحارة وليس لموارث أن يرجع فيه كذا في الكافي، ولو كان الموصي مريض وهو بائع إن براء  
من ذلك المرض صحت إحارته وإن مات في ذلك المرض فإن إحارته بحرية أبداً، الوصية حتى إن

الموصى له لو كان وارثاً لايحجور، ولا أن يحجره ورثة الميراث ولو كان أجنبياً يحجور ويعتبر دلت من الثلث كذا في الغبط، ولو أجاز الميراث ورد البعض يحجور على الغير بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي، وفي كل موضع يحتاج إلى الإجازة إما يحجور إذا كان الميراث من أهل الإجازة يحرم ما إذا أجازوه وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزانة المعتمد، وإذا أوصى لمكانب وارثه أو لمكانب عبده فهو باطل كذا في الميسوط، ولا تجوز للمقاتل عامداً كذا في حلقه بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية، سواء أوصى له قبل الجراحه أو بعدها فإن أجازت الورثة الوصية للف رجل جازب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الميسوط، ولو كان المقاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وإن لم تجز ثورته ولو أوصى بمقتنه وليس به ورث سوى المقاتل جازب الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أوصى لمكانب ماله أو لمدير قاتله أو لأم ولد قاتله لا تجوز إلا بإجازة الورثة كذا في فتاوى قاصيخان، إذا صيرت المرأة الرجل بحديدة أو بغير حديدة فأوصى لها ثم برؤسها فلا ميراث لها ولا وصية وإنما بها مقدار صدقات مثلها من المسمى وما راد على ذلك فهو في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترك عشرة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الجناية وأعطى عبده فالوصية باطلة إلا أن اعتنق بعدها بعد لا يمكن رفعه فيكون الرد بإيجاب السعاية عليه في قيمته والمعروف عن القاس في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعند عبده كان هذا من وصية يعاقبه فيجوز من الثلث وإذا أوصى لعهده بثلاث ماله صحت الوصية فإن قتله العبد فوصية باطلة غير أنه يعتنق ويسمى في قيمته وعلى هذا المدير إذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فعليه أن يسمى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد انقصاص ولو أوصى لرجل بوصية فقامت المبينة عليه به دليل وصدقتهم بدلت بعض الورثة وكذبهم بعضهم فإنه يبرأ من حصته انتهى كذبوا من الذبابة ويجوز وصية في حصتهم من الثلث ويلزمه حصته الذهب صدقوا من الذبابة ويبطل وصية من الذبابة في حصتهم من الثلث، وإذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقدم كل واحد من ورثته ابنته على أحد الموصى بهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما حصته آلاف لثدي أنام عليه المبينة ولا وصية له في حصته انتهى أنام عليه البينة بالقتل ويجوز له الوصية في حصته الآخر بالغالب وإذا أوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لأخر يعبد فشهد الموصى لهما بالثلاث على الموصى له بالعبد أنه قاتل مشاهدتهما باصمه وكذلك لو شهد على وارث أو على أجنبي أنه قتله خطأ وإذا اعتنق الرجل في مرضه صبياً صغيراً لا مال له غيره ثم قتل لصبي مولاه عمداً فعليه أن يسمى في قيمته برفع به من ذلك الثلث وصيته ويسمى فيما بقي، ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ سمى في قيمته للورثة ولا وصية به وهذا كنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فأما عبدهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والذبابة على المعاقلة كذا في الميسوط، ولو أوصى لأبى ورثته جاز وكذا لو أوصى لمكانب نفسه أو لمدير نفسه جاز الكل استحساناً ويجوز توصية لوالده فالبه وإن علوا، وكذلك لو قاتله وإن سفل ولمكانب هؤلاء وعبيدهم ومديرهم كذا في صاوي قاضيخان، وإذا أوصى لمصوبك رجل أن يفتق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: تكون الوصية للعبد ويدور معه حيثما در يبيع أو عتق وإن صالح مولاه

عن ذلك وأحار العبد حار وإن عتق العبد ثم أحار بإحارته باطله ولو أوصى لفرس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فأنوصية لصاحب الفرس ولو عتق أو باعه بطلت الوصية كذا هي المصيرية، ويجوز أن يوصي المسلم لقدمي وبالعكس كذا في الكافي، ولا تصح الوصية للحربي غير مستأنس من دمي كذا هي البدائع، ولو أوصى مسلم للحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن غرغ الحربي الموصى له إلى دار الإسلام بآمان وأراد أخذ وصيته ثم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة حد إذ كان الموصى في دار الإسلام والموصى له حربي في دار الحرب، وأما إذا كان الموصى في دار الحرب أيضاً فقد تختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في المحيط، وإذا أوصى للحربي المستأنس في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا لو وهب له أو نصقه عليه بصدقة النطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في الشارحانية، ولا تجوز وصية المسلم بممرقة كذا هي فتاوى قاصيخان، ومن أوصى وعليه دين يحبط ماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه المرماء كذا في الهدية، ولا تصح الوصية إلا ممن يصح تبرعه فلا تصح من المجهون والمكاتب والمأدون وكذا لو أوصى المجهون ثم مات بعد الإنفاة لعدم الأهلية حاشا للبشارة كذا في الإحتيار شرح المختار، ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهدية، وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يحوز بالإجماع وهو ما إذا أصاب الوصية إلى ما يملكه بعد اعتق بأن قال: إذا عتقت فثلث مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة أو غيره ثم مات كان لموصى له ثلث ماله وقسم مختلف فيه وهو ما إذا قال: أوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فأنوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين، ولا تجوز وصية العصي عبداً إذا لم يكن مرافقاً وكذا إذا كان مرافقاً كذا في فتاوى قاصيخان، وسواء كان العصي مأدوماً في النخلة أو محجوراً كذا هي البدائع، سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا هي الكافي، وكذا لو قال: إن أدركت فثلثي لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن سجنه ولا تعذيبه، وأم للعبد والمكاتب إذا أصابها إلى ما بعد عتقهما تصح كذا في الإحتيار شرح المختار، ولا تصح وصية الهارن والمكره والخاص كذا في البدائع، وصية الحر العاقل رجلاً كان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية العصي المجهون الذي ينفق غير رشيد قياساً ويجوز استعسداً ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاصيخان، ومن أوصى العصي أو المكاتب ثم بلغ أو اعتق وأجاز تصح بطريق الابتداء وتجاوز الوصية للحمل وبالحمل إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بامة إلا حملها صحب الوصية والاستثناء كذا في الكافي، وإذا أوصى الرجل د في بطن امرأة ثم وصفت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولداً ميتاً فلا وصية له وإن ولدت حياً ثم مات فأنوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثاً بين ورثته وإن ولدت ثنين أحدهما حي والآخر ميت فأنوصية لحي منهما، وإن ولدتهما حيين ثم مات أحدهما فإن الوصية لهما بضعفان وحصة الذي مات منهما ميراث لورثته كما في الميراث وإذا أوصى فقال: إن كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بألف درهم فإن كان في بطنها غلام فله وصية بمئ درهم فولدت جارية لست أشهر إلا يوماً



وولدت علامة بعد ذلك بيومين أو ثلاثة والوصية بهما جميعاً من الثلث فرق بين هذا وبين ما إذا كان الذي في بطش علامة ملة العنان وإن كان جارية فلها الف مولدت علامة وجارية في بطش واحد لأقل من سنة أشهر من يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم هي المسألة الأولى إذا ولدت غلامين وجريتين لأقل من سنة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجريتين شأراً كذا في المحبط، ويصح للموصي الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد يشب صريحاً وقد يشب دلاله فالأول يكاد يقول: رجعت أو نحوه والثاني لم يفعل فعلاً يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملكه انغير يقطع به حتى لما لك فإد فعله للموصي كان رجوعاً وكذا كل فعل يوجب زيادة في الوصية به ولا يمكن سلبه إلا بها فهو رجوع إذا فعله وكذا كل نصرف أوجب رد فعل للموصي فهو رجوع إذا شب هذا فقول: إذا أوصى بنوب ثم قطعه وحاطه أو بقبض فعله أو بعزل مسجحه أو بعدد ما يتحداه فإنه فهو رجوع ولو أوصى بسويق ملته بسمن أو بدر عسي فيها أو بقطر محشبه أو بهضائه فبطش بها قضاء أو بظهاره يظهر بها ثوباً بطلت الوصية كذا في الكافي، والوصية على أربعة أوجه في وجه يحصل المسح من جهة القرون والمعل جميعاً وهي وجه يحتل المسح من جهة القول دون بفعل وهي وجه يحتل من جهة الفعل دون القرون وهي وجه لا يحصل بهما جميعاً، أما لأن فهو الوصية بالعين لرجل فصحها من جهة القول أن يقول: فسحت الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل أن يبيع أو يمتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوحوه والذي لا يمكن المسح بهما هو التدبير المطلق والذي يجوز بمقول دون النفس الوصية بثلاث ماله أو يبعه أو رجح عنه بجور ولو أخرجها عن ملكه لا تبطل الوصية وسعد من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لو رجع بالفعل يصح باب يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خربة المعتز، وإذا أوصى بشر فقه ثم صاغ منه قلباً أو خاتماً أو ما أشبه ذلك كان رجوعاً وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى صاهر فاما تلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعاً وهو الصحيح كذا في المحقق، ولو باع العين أوصى بها ثم اشترها أو وهبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وبيع الشاة أوصى بها رجوعاً وعسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً ومن حجب الوصية لم يكن جوده رجوعاً كذا ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط أنه رجوعاً قيل ما ذكر في الجامع محمول على أن المجهود كان عند عبه الوصية له وهذا لا يكون رجوعاً على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن المجهود كان عند حفصه الوصية له وعند حفصه يكون رجوعاً وقيل هي المسألة روايان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الأصح، ولو قال: كل وصية أوصيت بها لعنان فهي حرام أو رب لم يكون رجوعاً بخلاف ما لو قال: فهي باطلة كذا في الكافي، ولو أوصى لرجل بشيء فقبل له: إنني بهراً فاحر الوصية فقل: آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قيل له: أتركها، فقال: تركتها، كان رجوعاً كذا في حزانة المعين، ولو قال العبد: الذي أوصيت به لعنان فهو لعنان فهو رجوعاً وكذا لو قال: فهو لعنان وأرتي فهو رجوعاً عن الوصية الأولى وتكون وصية طوارث ثم الورثة بالخيار إن شأوا فجازوا وإن شأوا ردوا، ولو كان لعنان

لآخر مباح حين أوصى موصيه الأرنبي على خلتها، ولو كان لفلان حين قال: كنت حياً ثم مات قبل موت أوصي فهو لورثته موصي بطلاق الوصية كذا في الكافي، ولو أوصى بعينه ثم رهنه يكون رجوعاً، ولو أجرة أو كتب جارية فوضه لا يكون رجوعاً، ولو كذا أوصى بحدوده ثم بعدها سبها أو درعاً كان رجوعاً، ولو أوصى بعينه غلام ثم كاسه أو دبره أو أخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو عاد إلى ملكه لا يكون وصية كذا في حرائة لفتين، ولو قال العبد اندي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو قال: وقد أوصيت بصفعة لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لفلان ثم قال: ثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بصفعة لفلان آخر أو قال: فقد أوصيت بصفعة لفلان لا يكون رجوعاً بصفعة عن الأول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال: انثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت بصفعة لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث ولو أوصى بشيء، ثم حل ثم قال: ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت بصفعة لفلان آخر يصير بينهما يكون رجوعاً عن بصفعة، ولو أوصى بثلثين بجارية ثم استولدها يكون رجوعاً وكذا لو أوصى بصفعة فصحبها أو أوصى بدقب محرمه يكون رجوعاً، ولو قبل ثم حل أوصيت بصفعة لفلان غلام لا بل أوصيت به باسمي فلا يكون رجوعاً عن الوصية بالبعد، ولو أوصى به بخصمها أو هدمها لا يكون رجوعاً وإن صلب يكون رجوعاً إذا كان كثر ولو أوصى بأرض ثم رجع فيها وطبة لا يكون رجوعاً وإن عرس الكرم أو الشجرة كان رجوعاً كذا في مدوى فاصحابنا، ولو أوصى بما في حبله من الكفري فصار يسراً قبل موته الموصي أو أوصى باليسر فصار رطب قبل موته أو أوصى بعقب فصار ربيب أو بسنل فصار برا أو بعقبه فصار حاتم أو ببصه فصار فرحاً قبل موته بطلت الوصية لأنه صار شيئاً آخر، وإن بقي بعد موته بعد الوصية، ولو أوصى بيسر فصار بعقبه رطباً بطلت الوصية فيه صار رطباً وبقيت فيما كان يسراً اعتباراً للبعث بالكل، ولو أوصى برطب فصار قرناً قبل موته أو بحسن فصار كبتاً لا بطلت الوصية استحساناً كذا في الكافي، ولو أوصى بألف درهم من مال رجل أو بعده أو بثوبه فأحار ذلك الرجل قبل موته أو بعد موته فله أن يرجع عنه ما لم يدفعه إلى الموصي له فإذا دفعه إليه جاز لأن وصيته من مال غيره بمره الهبة كأنه ذهب من غيره فلا يصح إلا بالتسليم والتعصص كذا في غسوه، وبه أعلم

### الباب الثاني في بيان الألفاظ التي تكون وصية واتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

رجل قال لغيره: أنت وكهلي بعد موتي يكون وصياً ولو قال: أنت وصي في حياتي يكون وكلاً كذا في الصهبية، ولو قال لرجل: لست أجرك مائة درهم على أن تكون وصي أشهد باطل ولما أنه وصية به جارية وهو وصي على المختار كذا في حرائة لفتين، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا كان الرجل أشهدوا أني قد أوصيت لفلان مائة درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم فألف الأولى وصية ولا أخرى إقرار وهي الأصل إذا كان في وصية ثلث

جاري لفلان مائتي أجرة ذلك يكون وصية، ولو قال: بفلان سدس في داري فإنه يكون إقراراً وعلى هذا إذا قال لفلان ألف درهم من مالي كان وصية استحساناً إذا كان في ذكر وصية وإن قال: في مالي كان إقراراً وإذا قال: عهدي هذا لفلان ودري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال: بعد موتي كذا هبة قسماً واستحساناً فإن قصصها في حال حياته صح وإن لم يقبضها حتى مات فهو باطل وإن ذكرها في حلال الوصية ذكر الشيخ الإمام العالم لرهـ أحمد الطوسي رحمه الله تعالى في شرح وصايا الأصل للقيس أن يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط، رجل قال لآخر في مرضه بالعارسية: تيمناً فامررتك من مراضيس من<sup>١</sup> فقد جعله وصياً في تركته، وكذا لو قال: نعهدهم وقم بأمرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل: غم كابر من رآن مريضاً من بعدنا وفات من يجوز<sup>٢</sup> أو قال: مريضاً من راضع عمان، قال: يصير وصياً كذا في الظهيرية، قال لأبيه: ستاجر فلاناً حتى يسق وحينئذ صار الأخ وصياً إذا قبل كذا في خزانة المفتين، وإذا قال: أوصيت أن يوهب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حجة الوصي ولو قال: ثلثي لفلان<sup>٣</sup> أو قال: سدسي لفلان أو قال: ربعي لفلان ثم مات قبل أن يقبض فالعياش أن يكون هذا باطلاً وفي الاستحسان يكون وصية جائزه وتاويله إذا قال: ذلك بي حلال الوصايا روى محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، مريض قال لرجل: اقض ديوني صار وصياً كذا في حرمة المفتين، رجل قال في مرضه أو في صحته: إن حدث لي حدث حدثت لفلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان: ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وإن لم يذكر فيها موت، ولو قال: لفلان ألف درهم من مالي أو قال: من نصف مالي أو قال: من ربع مالي فهو باطل إلا أن يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط، ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوباً من وصية والذي ولم تكن نفعها فسددها أو أمر بذلك على نفسه إقراراً في مرضه قالوا: هذا وصية إن صدقه الورثة صح تصديقهم وإن كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الظهيرية، ولو أن مريضاً قال: أخرجوا أماً من مالي وأخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قبل انعقده أبو بكر. إن قال ذلك في الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء، ولو قيل لمريض أوصي بشيء قد نلت مالي ولم يرد على هذا قال الفقهاء أبو بكر. إن كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله إلى الفقراء وعن محمد بن سلعة أنه أطلق الجواب وقال: يصرف ماله إلى الفقراء ولم يعصل تفصيلاً وعن محمد بن مقاتل رجل أوصي بأن يعطي لثلاث ألف درهم قال: الوصية باطلة، ولو قال: صدقوا بألف درهم فهو جائز ويصرف إلى الفقراء مريض قال بالعارسية: صددرهم أرمي بحشش كئيد<sup>٤</sup> قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن يعقوب رحمه الله تعالى: هي باطلة لأن هذا يكون للأعيان والفقراء جميعاً، ولو قال: صددرهم أرمي رواك كئيد، قال: كانت الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به العقوبة، وفي القصص الإمام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى: رواه كئيد، ليس من لساننا فلا أعرف هذا كذا في

(١) غم بمصالح أولادي بعدى. (٢) اهتم بأمري وأمر أولادي من بعد وفاتي أو قال: لا تترك أولادي

شائعين. (٣) أعطوا عني مائة درهم

فماوى قاصيحات، أجل قال إن من في سفرى هذا فعلا، عني ألف درهم بين يديها وصية من  
 ثلثة كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بأن يحمل بعد موته من موضع كذا، يدفنه هناك  
 ويبنى هناك رباط من ثلث مائة فمات ولم يحمل إلى ذلك موضع من أو ثلثه وصيته برده  
 جائزة ووصيته بأحمل بأصده ولو حمل الوصي بغير ما يقدر في الحمل إذ حمله الوصي بغير  
 إذن الورثة، وإن حمل بإذن الورثة لا يصح وما يلحق في ثلث تحت تحت مثل المصرية وسجوها  
 قال أبو نصر لا بأس به وهو كالتزوية في الكفن ويحمله ويحمله تنكروا ذلك، ولو أوصى بعمارة فبره  
 بالتزويص يهي بأصدة، ولو أوصى ببناء بناء للمقام بعد وفاته ويظن أنه يبنون بالحصون الثعينة  
 قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحل للمسلم يظن منهم عده وسدي يحيى من  
 مكان بعيد يستوي فيه الأعداء والعمراء ولا يجوز للذي لا يظن مسافته ولا مقامه من فصل من  
 الطعام شيء كثير يصح بوصي وإن كان قليلا لا يصح وعن شيخ الإمام أبي بكر سلحي  
 رحمه الله تعالى رجع أوصى بأن يتخذ طعام بعد موته لثلاث أيام تاله، الوصية بأصدة  
 وعن أبي القاسم في حمل الطعام إلى أهل العصابة والأكل عدهم قال حمل الطعام في الأبناء  
 غير مكروه لأشغال أهل العصابة بتجهيز الميت وسجود فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا  
 يستحب لأن في اليوم الثالث يجمع الساعات فإصداه في ذلك اليوم يكون عادة عني مفضية  
 كذا، في فتاوى قاصيحات، في وقعات الناطقي إذ أوصى بأن يكفن بدين وبعشره آلاف درهم  
 فإنه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تصبى وقال في موضع آخر، يكفن بكفن  
 مثل ولكن مثل أن ينظر إلى ثيابه حال حياته الخروج خمسة ولحمدين أو سوليمة كذا في  
 التثريحانية، امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهر الذي عليه من مهرها وبنيها في باب  
 لكفن باطل كذا في محيط السرخسي، أوصى بأن يدفن في ديرة بوصية باطله ولا أن بوصي أن  
 يجعل ديرة مقبرة للمسلمين وهي انماوى الخلاصة، ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن  
 في مقابر المسلمين، ولو أوصى بأن يصفي عليه دنان نقد ذكر في يعين أن الوصية بأصدة وفي  
 الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي سواد ابن مسعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذ أوصى  
 بثلث مائة في أكمان موتى المسلمين أو في حرم معابر المسلمين أو في سدينة بمسلمين من،  
 هذا باطل ولو أوصى بثلثة في أكفام معابر مسلمين أو حرم معابرهم فهذا حائر، ولو أوصى بأن  
 يتخذ ديرة مقبرة لماء وأرثه يحوز دونه فيها وفي فتاوى الفصلي لو أوصى بالرجل بأن يجعل  
 ديرة حيا يمر به الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما إذا أوصى بأن يتخذ سديته ليس  
 للوارث أن يشرب منها كذا في التثريحانية، إذ أوصى أن يدفن في مسجد كان ستره ويحل  
 ويقدر رحمه عهده وصية بما ليس بمشروع فصحت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر  
 الناس وإذا أوصى بأن يصفي قبره أو يوصع عني قبره فبالوصية باطله إلا أن يكون في موضع  
 يحتاج إلى التطيب الخوف سبع أو نحوه، مثل أبو القاسم عن دمع إلى أنه حصين درهما في  
 مرقه وقال، إن من أنا في عمري قبري وحمسه دراهم لك واشترى بابا في حصه ويصدقني بها  
 قال، أحسنه لها لا تجوز ويظهر إلى مقبر الذي أمر بعمارة فإن كان يحتاج إلى عمارة  
 للتحصين لا للزينة عمرت بعد ذلك والباقي تنصدق به على العمراء وإن كان أمر بعمارة

فضت على الحاجة التي لا يد منها موصيته باطلة، وإذا أوصى أن يدفع إلى إنسان كذا في مال  
ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل: إذا كان الغارئ معيناً يسعى أن تجوز الوصية له  
على وجه الصلة دون الأجر، وقيل: لا تجوز، وإذا كان الغارئ معيناً وهكذا قال أبو نصر وسئل  
أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال: إنه غير مقبرة لتدفن فيها الموتى فالوصية جائزة  
وإن كانت الوصية بالحفر لتدفن أبناء السبيل والمفقراء من غير أن يبين موصياً فالوصية باطلة وهي  
الواقعات عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى أن يحفر مائة قبر استحسن ذلك في محلته  
ويمكن على الكبير والصغير وبعض مثبحة، واستفتى أنه إذا لم يعين للمبرة لا يجوز وإذا  
أوصى أن يدفن كتفه لم يحرق أن تدفن إلا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها سواد  
فيسفي أن يدفن كذا في الخيط، وهو أوصى بثمن له بيت المقدس جار ذلك ويسقى على  
عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ويحرق ذلك قالوا: وهذا دليل على أنه يجوز أن يسقى من وقف  
المسجد على قتاده وصرافه، وإن يشتري الرث واللفظ لتبادل في رمضان ولو أوصى بعمده  
يخدم المسجد ويؤدى فيه حاز، يكون كسبه لوارث الموصي، ولو أوصى بأن يغري عنه في سبيل  
الله فإنه يعطى نفقة العزو، حلاً يحقها على نفسه في ذمته ورجوعه وحال مقامه في العزو ولا  
ينفق منه شيئاً على أهله فإن فصل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي أن يغري عنه من سرق  
الموصي وهي كالوصية بالخلع فإذا كان الذي يغري عنه غريباً جاز ويحرق موصي أن يغري عنه،  
وكذلك لا بأس بالموصي ويحرق لتسليمه أو يوصي لفقراء الصغار لأن الوصية لفقراءهم ليست  
بمعصية بخلاف ما أسيح فإن ذلك معصية، ومن أعاد على يائها يكون أكسماً، ولو أوصى بأن  
يسقى ذلك على المسجد جاز ويصرف على عمارته وسراجيه، ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول: سراج فيه ولو أوصى بأن يساق عبده ولم يسم  
المشتري لا يجوز إلا أن يقول: ويصدق ثمنه أو يقول: يحوه بسمة ويحرق إلى الثالث عن  
المشتري وكذا لو قال: يحوها جاريته من يشتريها أم ولد أو يدبرها رجل قال عند موته بموم  
كانوا عنده: انظروا كل ما يجوز في أن أوصي به فأعصوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى  
تجوز هذه الوصية وهو على الثالث، ولو قال: ما يجوز بي أن أوصي به جاز وهو إني لورثة أي  
شيء أعطوه جاز قليلاً كان أو كثير بخلاف قوله كل ما يجوز بي فإن ذلك يكون على الثالث،  
ولو أوصى بعمده برجل يعني العبد دين فمات الموصي فقال عريم العبد: لا أخير الوصية لم يكن  
به ذلك ويكون الدين في ذمة العبد برجل أوصى بأرض فيها زرع بدون برزج جاز ويترك لزراع  
فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاصيحين، قال محمد رحمه الله تعالى إذا  
قال: أوصيت بقرسي بعري به عني في سبيل الله صحت الوصية ويعرى عنه يستوي فيه المعنى  
والقبر، فإذا رجع الغاري رد العرس على الورثة فيدفعونه أبداً بعري عنه كذا في الغبط، ولو قال  
قرسي وسلاحي في سبيل الله تعالى فهذا على التحسين بملك رجلاً واحد فقهر وكذلك لو  
قال: ثلث مالي في عرو أو قال: في سبيل الله تعالى أو قال: في السبيل فهذا على التحسين  
لفقراء وأحب إلي أن يعطوا من برزج رجل جعل قرسه في امرؤ وقال: يعنى فقيراً في سبيل الله  
تعالى فإذا منك صبح به ما شاء فإن قال: جعلته حبساً في سبيل الله تعالى قال: يحبس في

الرباط يخرجه عليه فإن استغنى عنه يؤاخره الإمام بقدر علفه وإن لم يستاجر أحد باعه الإمام ووقف ثمنه حتى إذا احتاجوا إلى ظهر اشترى بثمنه فرساً بخري عليه كذا في محيط الصرخسي، وإذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى: الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الوصية باطلة كذا في المحيط، وإذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى أن يجعل حائلاً للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجداً يجوز بلا خلاف وإذا أوصى بثلاث ماله لله تعالى فإلصاق الوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: الوصية جائزة ويصرف إلى وجه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى: يعنى ويصرف إلى الفقراء، ولو أوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: سبيل الله تعالى العرو وقيل به والحق قال: سبيل الله الغزو، وقال محمد رحمه الله تعالى: لو أعطى حاجاً مقصداً أجار وأحب إلي أن يجعله في الغزو وانصوى علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البر ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن كل ما ليس فيه تمليك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه إلى عمارة للمسجد وسراجه دون تربيته ولا يجوز الصرف إلى بناء اسحق ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط، وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلاث في وجه الخير يصرف إلى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبة العلم كذا في استراحاته، ولو أوصى بثلاث ماله للرباط وفيه مقيموه إن كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الوصية لتقنين صرف إليهم ولا يصرف إلى العمارة وفي فتاوى القسطنطيني رحمه الله تعالى إذا أوصى بثلاث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى إذا قال: أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا أو لقنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يمتنع وإصلاحها به أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد إذا سمى بسم امرأة ولا إصلاحاً فالوصية باطلة وقد روى ذلك عن غير واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي العمود عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال: ثلث مالي للكعبة جاز ويعطي مساكين مكة ولو قال: لشعور ملان القياس أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط، والله أعلم.

### الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو بما زاد أو نقص فيه جيزه لورثة أو لا يجيزونه أو يجيزه بعضهم

ولو أوصى لرجل بربع ماله ولاخر بنصف ماله إن أجازت الورثة فنصف المال للذي أوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى، ولو لم يجز الورثة نصح من الثلث فيكون بينهما على سبعة أسهم أربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزنة المفتين، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع وإنما يقسم على سبعة أسهم عنده لأن من مذهب أن الموصى له بالنصف لا يضرب إلا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا إلى حساب له ثلث وربع وذلك من

اثنى عشر الثلث من ذلك أربعة والرابع من ثلاثة فتجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلاث اقال أربعة عشر وجميع اقال احد وعشرون فتجعل المال كله احدى وعشرين سعة من ذلك للموصى لهما أربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لأن الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عدهما والموصى له بالربع يضرب بالربع ولرابع نصف النصف فيجعل كل ربع سهماً فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث إلا في ثلاث وصايا في الوصية بالعتق وهي الهبة وفي الدراهم المرسلة وتفسير الوصية بالعتق هو أنه إذا أوصى بعتق هذين العبدین بقيمة ألف وقيمة الآخر العنان وليس له مال غير هذين العبدین فإن أجازت الورثة ذنبهم بعتقان معاً وإن لم يجيروا فإنهما بعتقان من الثلث وثلث ماله ألف مالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك الهبة إذا كان له عيذان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة ذهنا قد حصلت الهبة لأحدهما مائة ألف وللآخر بحمسمائة وذلك كله وصية لأنه في حالة لمصر فإن خرج ذلك من الثلث جاز وإن لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت صحابتهما بقدر الثلث وذلك لثلث بينهما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بحمسمائة، وكذلك في الدراهم المرسلة كما إذا أوصى له بألف درهم وللآخر بالعين وثلث ماله ألف درهم فإن الثلث يكون بينهما أثلثة كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وإن يضرب الموصى له في جميع هذه المراضع الثلاثة بجميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا بقدر من الثلث<sup>(١)</sup> ولا كذلك فيما إذا أوصى له بنصف ماله ولاخر بثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي، وإن أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثاً كذا في الهدية، ولو مال ثلث مالي لفلان وثلث لفلان مائة وثلث لفلان مائة وثلث لفلان مائة فلكل واحد مائتي والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً أوصى بجميع ماله لرجل ورجل آخر بثلث ماله إن لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فإن المال يقسم بينهما على طريق المداخلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما راد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع مال من غير مبارعة وسوت مبارعتهما في الثلث فيقسم بينهما نصيبين وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته للموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بجميع وهو ثلاثة أسهم فتجعل المال بينهما على أربعة أسهم هذا إذا أجازت الورثة ولو لم تجز الورثة حازرت للوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وإنما يقسم عند أبي حنيفة

(١) قوله ولا كذا في إلغ لأن اللفظ في مخرجه لم يصح لأن ماله لو كثر أو خرج له مال آخر تدخل فيه تلك

الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ مصححه

رحمه لله تعالى بينهما نصيبين لأن الموصي به يكثر من الثلث لا يصرب إلا بالثلث وعندهما  
 يصرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أربعة كد هي شرح الصحاوود، وس أوصى لرجل بثلاث  
 منه وآخر بثلاث منه وسم بحر الورثة فالثالث بينهما كذا في النكاحي، ونو قان وصيت بثلاث  
 مني بملان وفلان لملان حمسود وفلان مائه وماله ثلاثمائة فالثالث بين المدين سمي بهما قدر  
 اثلاثاً ولا شيء بآخر كد في محيط السرخسي، وجمعو عني ب الوصايا إذا كانت لا يريد  
 كل واحدة منها على الثلث بأن يوصي لرجل بثلاث ماله وآخر بربع مائه وسم بحر الورثة ذلك كله  
 أن كل واحد منهم يصرب في الثلث بجميع وصيته بأما مبلغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية  
 كذا في المحيط، وس أوصى لآخر بحظ من ماله أو بشيء من ماله أو بصيب من ماله أو ببعض  
 من ماله فاليان إلى الموصي مادام حياً وإذا مات فاليان إلى الورثة كذا في شرح الطحاوي، ولو  
 أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قبل ثلثه أو غيره ما شئت وهذا سمي ذكرها احتياط  
 احتياط رحمهم الله تعالى بناء على أن عرمان السهم كاجرة وأما أصل التورية فيحمله بذكر  
 في المبسوط إذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أحسن مثل سهام الورثة إلا أن يكون أقل من  
 السدس فيحسد يعطى به السدس فعني روايه لأصل جوهر أبو حنيفة رحمه الله تعالى لتقصا  
 عن السدس ولم يجز بزيادة على السدس وعني روايه الجامع الصغير جوهر الزيادة على السدس  
 وسم جوهر لتقصا عن السدس وقال يعطى للموصي نه أحسن سهام الورثة إلا أن يريد على  
 الثلث فحينئذ به الثلث كد في النكاحي، ونو وصي لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا ورث به  
 منه النصف لأن بيت المال يمسره لأهل قصار كان به ليس فيكون بينهما نصيب كذا في محيط  
 السرخسي، ونو أوصى به بالثلث إلا بشيء أو لا قبل أو لا يسير أو بربع أو نصف أو بتمامه هذه  
 الألف أو بثلث هذه الألف أو معظم هذه الألف ودلت يخرج من ثلثه النصف من ذلك وما  
 رد عني نصف فهو إلى الورثة يمسرون به منه ما شؤوا لأنه ليس فيه أكثر من أن المستثنى  
 مجبور وإن جهالته ترجب جهالته المستثنى منه ولكن الوصية في المجبور صحيحه كد في  
 المبسوط، وراد بهذا التحجير في حق مقدار يعضونه ما اردو من الزيادة على النصف لا التحجير  
 بين الإعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي، ومن أوصى بثلث نصيب ابنه فله لا يخلو  
 إما أن يوصي بثلث نصيب ابنه أو بصيب ابنه كد في ابن أو لم يكن أو أوصى به بصيب ابن  
 لو كان أو بثلث نصيب بنت أو كد في أوصى له بصيب ابنه أو بسهم وله ابن أو بنت فله لا  
 تصح الوصية، ونو أوصى ابنه أو ابنته وليس به ابن أو بنت فله تجوز الوصية، ونو أوصى بثلث  
 نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لأن مثل الشيء غيره لا عينه فيقرر نصيب ابن ثم يرد  
 عليه مثله فيعطي الموصي له وإن كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة تورية من كد ثانياً و  
 ابن منه فإنه يجوز من غير إجازة نحو ما إذا أوصى بثلث نصيب ابنه وله س واحد فصار للموصي  
 له نصف مال ابن أجزر لأن لم يجز لأن للموصي له الثلث وب كد به بيت فله يكون

(١) قوله بالثلث بين المدين سمي بهما ثلثاً لا شيء بآخر في هذه النسخة بعد لأنه لم يذكر لغة

فلان أولاً ولا مرتين ودل فيها سلفاً ويرجع أصلها إليه به يهتري وحيتها والله أعلم بمصاحبه

(٢) قوله أو بربع أو نصف أو بتمامه هذه الألف أو بثلث هذه الألف أو معظم هذه الألف



أدلى بينهم اثلاثاً ولا يحتاج إلى الإجارة، ولو أوصى بمثل نصيب ابنه وبناته واحدة يكون للموصي له نصف المال إن أجازت الأبنة وإن لم يجز منه الثلث ولو كانت به سائر ولدته بحالها فلموصي له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن أو كان في جواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال إن أجازت سورة ولو أوصى به بمثل نصيب الأب أو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الصحراوي. وقال رحمه الله تعالى رجل هلك ترك أم وأباً وأوصى لرجل بنصيب بنت أو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصي به خمسة أسهم وبلاء سهمان وبلايين عشرة أسهم وإنزوجه في ذلك لم تصحح الوصية أولاً لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت الوصية من ستة لأم السدس سهم وإما في بلايين خمسة وهذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يراد على الوصية بنصيب بنت وهو نصف نصيب الأب ويرد على أصل الوصية سهمان ونصف نصار لحاجة ونصف فروع للكسر فوجب بنصيب نصار سبعة عشر وحدة الكل ضعف ذلك يعطى للموصي به أولاً خمسة لأن حصته حصص باقي من الثلث فتكون مقدمة على الميراث بقي ثمة اثني عشر تعطى لأم سدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أنا أعطينا الموصي له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطيه الأب وسبقنا التفریح، قال ولو ترك امرأة وأباً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالوصية من خمسة عشر للموصي له سبعة أسهم وللأم سهم وبلايين سبعة وللوجه ما ذكره من أن تصحح الوصية أولاً لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت الوصية من ثمانية للمرأة للثمن سهم وبلايين سبعة أسهم وهذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يراد على الوصية نصيب ابن لو كان سبعة فمسير خمسة عشر وشرط إجارة الورثة الوصية ها هنا لأن الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج إلى إجارة الورثة وكذلك إذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لأب مثل الشيء غيره فهذا وهذا أوصى بنصيب ابن أو كان سواء وإذا هلك الرجل وترك بنتاً واحداً أوصى لرجل بنصيب ابن لو كان فأحد الوصية فلموصي به ثلث المال والثلث بين الأخ والثلث نصيب هذا إذا أجازت وإن لم يجزها فلموصي به ثلث أدلى والثلث بين الأخ والأخت والثلث نصيبان ولو أوصى بمثل نصيب ابن أو كان نصيب ابنه كان نصيب بنت لو كانت كان للموصي له ربع المال أجازت أو لم يجز، قال وبه هلك الرجل وترك ابناً وأباً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن أو كان وأجاز فلموصي له خمسة من أحد عشر وبلايين سهم وبلايين خمسة، وإن لم يجز فلموصي له الثلث وإما في الأب والأبنة أسداً فيحتاج إلى حساب له ثلث وللثمن سدس وأقل ذلك تسعة للموصي به ثلاثة وهي ثلث والباقي ذلك ستة بين الأب والأبنة أسداً وإن أجاز أحداه دون الآخر ذكر في الكتاب أنه ينظر إلى حال

الإجارة وحال عدم الإجارة فالعريضة عند الإجارة من أحد عشر للموصي له خمسة وعقد عدم الإجارة العريضة من تسعة للموصي له ثلاثة فنصرب إحدى العريضتين في الأخرى فيصير تسعة وتسعين فعقد عدم الإجارة للموصي له الثلث ثلاثة وثلاثون وللاب سدين مابقي أحد عشر وثلاثين خمسة أسدس ما بقي خمسة وعشرون وعقد الإجارة للموصي له خمسة من أحد عشر مضروباً في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللاب سهم مضروباً في تسعة ليكون تسعة وثلاثين أيضاً خمسة مضروباً في تسعة فيكون خمسة وأربعين فصدت مائتين الحائزين في حق الموصي له اثنا عشر سهماً من ذلك من نصيب الاب وذلك من تسعة إلى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين إلى خمسة وخمسين فإن أجاز أحدهما فعمل بإجارته في حقه لا في حق صاحبه فإن كان الميرز هو الاب حوّل من نصيبه سهماً إلى الموصي به فيصير للموصي به خمسة وثلاثون، وإن كان الميرز هو الابن حوّل من نصيب الاب عشرة إلى نصيب الموصي له فيصير للموصي له ثلاثة وأربعون، قال: وإذا هب من الرجل وترك ابنين وأوصى برجل بثلاث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فأجارا الوصيتين فصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنين وبين الموصي له بالنصيب اثلاثاً والحساب من تسعة فللموصي له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنين وبين الموصي به بالنصيب اثلاثاً لكل ابن سهمان وللموصي به أيضاً سهماً من نصيب أحدهما وإن لم يحير يمسك الثلث بين الموصي لهما بصفتان ولو أجاز الابن الوصية لصاحب الميرز دون صاحب الثلث يصدق الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم توجد الإجارة وبالموصي له ينصيب ثلث ما بقي بصحة الإجارة في حقه وحجتنا إلى حساب إذا رفع السدس ينقسم الباقي منه اثلاثاً وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصي له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنين وبين الموصي له بالنصيب اثلاثاً لكل واحد خمسة وإن أجاز أحد الابنين الوصية لصاحب الثلث دون صاحب الثلث ولم يجر الابن الآخر بوصيتين أصلاً فنقول لو لم يحير كان لصاحب مثل ثلاثة من ثمانية عشر، وبو أجزا كان لصاحب مثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهماً من نصيب كل واحد من الابنين سهم فإذا أجاز أحدهما صحت الإجارة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب الثلث أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللميرز خمسة ولندي لم يجر ستة كما في المخط، وإذا كان للرجل خمسة بين فإوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقي من الثلث الآخر فالعريضة من أحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم وصاحب الثلث ما بقي ثلاثة ولكن ابن ثمانية متخربج أسأله على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد الابنين خمسة فتريد على ذلك سهماً لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم نصرب ذلك في ثلاثة لأجل وصيته بثلاث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم نخرج السهم الذي رده بقي سبعة عشر فهو الثلث والنشأان ضعف ذلك فيكون جميع المال أحدًا وخمسين وركا طرحنا هذا السهم المرائد ليعطين مقدار الثلث والنشأان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم المرائد فيه وبهذا طرحناه فإذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ لنصيب وهو واحد وتصبره في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون سبعة ثم نخرج من ذلك سهماً كما طرحنا

في الابتداء يبقى ثمانية وهو النصيب فإذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فموصى به  
يثنى ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة نصيبها إلى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون  
أربعين بين خمسة بين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى مثل نصيب  
أحدهم وبيع ما بقي من الثلث لآخر فالعريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر  
ولصاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر وبناته على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين  
وهم خمسة فتريد عليه سهماً بالوصية بالنصيب ثم تعرب ذلك في أربعة مكان الوصية بربع ما  
بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهماً تبقى ثلاثة وعشرون وهو الثلث والثلثان ضعف  
ذلك فتكون الجملة تسعة وستين وهو الدال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ  
نصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحداً يبقى  
أحد عشر وهو النصيب فإذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر بقي اثنا عشر لموصى به بربع  
ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك إلى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين  
خمس بين لكل من أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى به مثل نصيب أحدهم ولآخر  
بخمسة ما بقي من الثلث فالعريضة من سبعة وثمانين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة  
ولكل ابن أربعة عشر فأما تحريمه على طريق الكتاب أن تريد على عدد بنين واحداً لوصية  
بالنصيب فيكون ستة ثم تعرب ذلك في خمسة لوصية بخمسة ما بقي فيكون ثلاثين ثم  
تطرح ما ردت وهو واحد تبقى سبعة وعشرون وثلثان ثمانية وخمسون فتكون جملة اثنا  
سبعة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة  
فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى أربعة عشر فهو النصيب فإذا رفعت ذلك من الثلث  
تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصى له بخمسة ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر  
نصيبه إلى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بين لكل ابن أربعة عشر مثل  
النصيب ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم إلا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالعريضة من  
سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل من عشرة وتحريمه على طريق الكتاب  
أن تأخذ عدد لبنين خمسة فتريد عليها سهماً بالوصية بالنصيب ثم تعرب ذلك في ثلاثة  
فيكون ثمانية عشر ثم تريد عليها سهماً مثل ما ردت أولاً فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال  
والثلثان ثمانية وثلاثون فالجملة تسعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد  
وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تريد عليه سهماً كما فعلت في أصل المال  
فيكون عشرة وهو النصيب الكامل إذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة فاستخرج بالاستثناء من  
النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وصه ذلك إلى تسعة فيكون اثني عشر ثم يضم ذلك إلى  
ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بين لكل ابن عشرة مثل نصيب كمثل إذا  
مات رجل وترك ابنتين وأما وامراً وعصيه وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من  
الثلث فالعريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي ثمان والتسليم في تحريم  
لمسألة أن يصح التبرع الأولي بدول الوصية مقبولة أصل العريضة من ستة وستين لثلاثين  
أربعة وثلاثين لستين سهم وبمجره الثلث ثلاثة أرباع سهم ويبقى للعصية فيكون نفسه من

أربعة وعشرين لمكان اكسر باعتبار نصيب امرأة ثلاث في معرفة نصيب حكم امرأة إذا حاجة  
في ذلك فجعل أصل القريضة من سه تربية عليها مثل نصيب إحدى اثنين وذيت سهمان  
بوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تصرف ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم يصرح  
بمردد وذلك سهمان بقي ثمان وعشرون فهو ثلث واثنان أربعة وأربعون وإتالي سه وستون  
ومعرفة النصيب أن تأخذ نصيب سهمين تصرف ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة  
ليكون ثمانية عشر ثم يصرح منهم سهمين يبقى سه عشر وهو نصيب إذا رفعت ذلك من  
ثلث اثنين وعشرين على سه لموصي به بثمة ما يبقى ثلث ذلك ثمان يعني أربعة نصيبها  
إلى ثلثي المائ أربعة وأربعين فيكون سه عشرين ولايسر الملك ثمان وثلاثون نكل واحد  
منهم سه عشر مثل النصيب وللأم اثنين ثمانية وللمرأة شخص سه وسبعي وهو سهمان  
للعصبة ولو وصى بمثل نصيب إحدى اثنين إلا أنب ما يبقى من الثلث من النصيب والقريضة  
من ستمائة وأربعة وعشرين ونصيب مائة وسبعون وثلث باقي سه عشر فقد طول محمد  
حمه الله تعالى الحساب في هذه المسألة لخرج مائة مراد من خيماء وحاجة له إلى ثلث  
في معرفة الوصية والمسألة لخرج من ذوات الأصول المذكور أن القريضة من سه ثمانية  
موصي به بالنصيب مثل نصيب إحدى اثنين سهمين فيكون ثمانية ثم تصرف ذلك في  
ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم يصرح عنه سهمين كما هو في الأصل في المائ وسبعة عشر  
سته وعشرين فهو ثلث ذلك وثلث ضعف ذلك اثنين وثمانين فيكون خمسة مائ سبعة  
وسبعين ومعرفة نصيب أن تأخذ نصيب سهمين وتصرف ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في  
ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم يصرح عنه سهمين فيكون عشرين فهو نصيب الكامل وإذا رفعة  
من ثلث يبقى سه تسع مائة بالاشتراك مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان فبصرف مائة من  
ثلث ثمانية عشر منها أي ثلث مائ تسع وثمانين فيكون ذلك ستمائة وثلث مائ ثمان  
أربعين لكل واحد منهما عشرون مثل نصيب كامل ثلاث مائة من عشرة وسبعة الثمان إلا  
أنه ليس لبيتين ثمان صحيح فيها أصرت محمد حمه الله تعالى أصر الحساب ثمانية وسبعين  
في ثمانية فيكون ستمائة وأربعة وعشرين وخرجت المسألة من ذلك ولو كان وصي بمثل نصيب  
مرأة وثلث ما بقي من الثلث للقريضة من مائتين وأربعة وأربعين ونصيب أربعة وعشرون  
وثلث الباقي ثمانية عشر واثنان على طريق الكتاب أن يصحح القريضة هذا من أربعة  
عشرين لأنه أو وصي بمثل نصيب ثمان فلا بد من معرفة نصيب المائ مستقيماً لتجوز القريضة  
من أربعة وعشرون للامنتين الثلثان سته عشر وثلاث مائة من أربعة وسبعة الثمان هو ثلاثة  
وإتالي وهو سهم للعصبة ثم أربعة عشر مائة نصيب امرأة ثلاثة ثلث نصيبها  
فتكون سهمان وعشرين تصرف ذلك في ثلاثة بوصيته بثلاث ما يبقى لمكة واحد وثمانين  
تطرح ماردت وهو ثلاثة يعني ثمانية وسبعون فهو ثلث من الثلثان ضعف ذلك مائة وسبع  
وخمسون فتكون سهمان مائ تسع وأربعة وثلاثون ومعرفة نصيب أن تأخذ نصيب وهو  
ثلاثة وعشرين في ثلاثة فيكون سته ثم في ثلاثة فيكون ستة وعشرين ثم يصرح ثلاثة بصر

أربعة وعشرون فهو النصيب إذا رغب ذلك من الثلث ثمانية وسبعين تبقى أربعة وحسب  
 للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تصبها إلى ثلثي المال  
 مائة وستة وخمسون فتكون حصته مائة وأثنى وسبعين للمراة ثلث ذلك وأربعة وعشرون  
 مثل ما أعطيا للموصي له بنصيبه وقسمه الباقي بين الورثة معوز كما بينا ولو كان رجل  
 خمسة بين قاضى لأحدهم بكامل أربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث الآخر فأجزوا  
 فالمربعة من النسي عشر لنصيب ثلث وبكاملة الأربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد  
 وتخرج المسألة على طريق الكتاب أن نقول إن مال ولا الوصية بين البين خمسة على خمسة  
 لكن واحد منهم سهم هذا الوصى لأحدهم بكامل أربع بنصيبه بهذه وصية منه لموارث ولا  
 تصحح ولا بإجازة الورثة فما أجزوا فانسبيل أن طرح نصيب لابن الموصى له وهو سهم يبقى  
 أربعة ثم مصر بثلث في ثلاثة لوصيته بثلث ما يبقى من الثلث فيكون سبي عشر فهو المال  
 الثلث من ذلك أربعة وأربع ثلاثة ومعرفة النصيب أن مأخذ النصيب وهو واحد مصره في  
 ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تصرح منه واحد يبقى اثنا عشر هو النصيب فإذا رعت ابني لابن الموصى له  
 كمال أربع وهو ثلاثة واستخرجت منه مقدار النصيب وذلك ثلث شي واحد فعرفنا أن وصيته  
 بتكملة الأربع واحد فإذا رعت ذلك السهم من ثلث مال أربعة بقي ثلاثة للموصى له بثلث ما  
 بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تصبهما إلى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بن خمسة  
 بين لكل ابن سهماً مثل النصيب فإذا صد لثلاث الوصى له هذين السهمين إلى السهم الذي  
 أحده بوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال أربع بثلث نصيبه كذا هي المسودة وهو الوصى لرجل  
 بمثل نصيب ابنه إلا نصيب ابن آخر أو بمثل نصيب ابن آخر أو لا نصيب ابن آخر أو كان ر  
 الأمثل نصيب ابن آخر لو كان ورثت ليا فتموصى له ثلث مال ولا ابن لثلث ذلك لئلا يجعل المال  
 سهماً لأب الأب واحد ويذهب عليه سهماً لأجل الوصية قص سهمين ثم يجعل نصيب الأب  
 سهمين فأخذا إلى معرفة نصيب ابن آخر وإذا صار نصيبه سهمين صار نصيب الوصى له  
 سهمين ضرورة أنه مثله فإن كان نصيب ابن آخر سهم لو كان فتطرح هذا السهم الذي جعل  
 نصيب ابن آخر فيبقى ثلث ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم يسترجع بالاشتراك  
 من نصيب الوصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم ففي للموصى له سهم من ثلاثة أسهم  
 وللابن سهمان وهو الوصى بمثل نصيبه ولا نصيب بن ثالث لو كان والمسألة بحال فلموصى له  
 خمسة مال إن أجازت الورثة وإلا فله الثلث وبيئته المثلث تجعل المال سهماً لأب الأب واحد وفريد  
 عليه لأجل الوصية سهماً ثم تجعل نصيب الأب ثلاثة فأخذا إلى معرفة نصيب ابن ثالث وصار  
 نصيب الوصى له ثلاثة النصيب لأنه مثله ثم تطرح من نصيب الأب سهماً بقي ثلث خمسة ثم  
 تسترد من نصيب الوصى له ثلاثة أسهم وتضعه إلى باقي يد الأب في يده سهمان وهو  
 خمسة مال وللابن ثلاثة أسهم وهو ترك ثلاثة بين الوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصيب  
 أحدهم أو إلا بمثل نصيب أحدهم فلموصى له خمسة وللابن ثلاثة أسهم لأب البين ثلاثة  
 وتزيد عليها ثلاثة لأنه الوصى بمثل نصيبه فصار ثلث ستة لكل ابن سهم والموصى له ثلاثة  
 أسهم ثم اصرح نصيب أحدهم وهو سهم صار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وثلاثة

سهمان ثم استثنى من نصيب الموصى له سهماً فصار لمورثة ثلاثة أسهم ولموصى له حصتان وإن ترك ابنتين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب ابن ثالث أو إلا مثل نصيب ابن ثالث فلموصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لأنك تأخذ نصيب الابنتين سهمين ويريد عليه سهماً للوصية فصار المال ثلاثة أسهم سهم للموصى له وسهمان لابنتين ثم أعسم نصيب لابنتين ثلاثة بين نصيب الابن الثالث وقسمه الابنتين على ثلاثة لا تستقيم فاصرب ابنتين في ثلاثة فصار ستة واصرب نصيب الموصى له وهو واحد أيضاً في ثلاثة فصار الكل سبعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة يبقى للمال سبعة للموصى له ثلاثة ولمورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث فصار لابنتين ستة ولموصى له سهم، وبو ترك ابناً وأوصى لرجل بمثل نصيب أبيه إلا مثل نصيب أبيه صحب الوصية وبطل الاستثناء وإذا صحب الوصية فلموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن إن أجاز لوارث، وإن لم يجز فله الثلث، وإن ترك ابناً وأوصى لرجل بنصف ماله إلا مثل نصيب أبيه بطلت الوصية وصح الاستثناء، وإن أوصى لرجل بمثل نصيب أبيه إلا نصف ماله وترك ابناً واحداً صحب ولموصى له ربع المال لأن المال سهم إذا الابن واحد فرد عليه سهماً لأجل الوصية بالمثل وأجعل كل سهم سهمين حاجتنا إلى معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعطى للموصى له ثلاثة لأنه ما استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو ثمان فصار في يد الابن ثلاثة وبقي له سهم وهو ربع المال وإن ترك أربعة بين وأوصى لرجل بنصف ماله إلا نصيب أحد ابنتين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وإن ترك ابنتين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثالث بعد الوصية الأولى فصار سهمان من خمسة عشر وثلثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنتين ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى سهمين لابنتين ثم يريد عليه سهماً للموصى له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنتين في ثلاثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة فصار نصيب الموصى له ثلاثة فتخرج من نصيب لابنتين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار معاً أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكن ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف العريضة الأولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر ويريد عليه واحداً للوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وإن قال لا نصيب ابن رابع وأمساؤه بحالها فللأول أربعة من أحد وعشرين وثلثاني سهم وبكل بن ثمانية لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى وذلك سهمان لابنتين ثم يريد واحداً للوصية ثم تضرب نصيب الابنتين في أربعة حاجتنا إلى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له أربعة فخرجنا من نصيب الابنتين نصيب ابن رابع وذلك ثمان ليتمكن استرجاعه من النصيب فعاد المال إلى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف العريضة الأولى فصار عشرين ثم زد واحداً فصار أحدًا وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التصعيف ثمانية وإن قال لا نصيب ابن حاسي والمساواة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين وثلثاني سهم وبكل ابن عشرة لأنك تضرب نصيب الابنتين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له

خمسمة وتطرح من نصيب الأبوين نصيب ابن حامس وهو سهمان حتى يمكن لاسترجاع من النصيب فعاد المال إلى ثلاثة عشر النصيب حمسة والمسترجع سهمان فإذا قسم إليه الوصية الثانية تصعب الوصية الأولى فصار ستة وعشرين فرداً واحداً فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التصعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا لا نصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وإن ترك الأب وأوصى لرجل بمثل نصيب به، لا نصيب لغير آخر وإلا ثلث ما بقي من الثلث أو ربع ما بقي من الثلث فالاستثناء الثاني باطل لأنه بعد الوصية الأولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بمثل ثلث ما بقي ركز به كان مكان الاستثناء الثاني وصيه بنصف ما بقي من الثلث أو بربع ما بقي من الثلث فالوصية الثانية باطله لا ذكره وإن ترك الأبوين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب من ثلث وأوصى لآخر ثلث ما بقي من الثلث بعد الوصية الأولى أو إلا ثلث ما بقي من ثلث بعد الوصية لخاصة صح وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الحكمي في باب المتعزات، ومن فإن سددس مالي لفلان ثم فإن في ذلك الخمس أو في مجلس آخر به ثلث مالي وأجرب ثورته فيه ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية، ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث عسمة فهذه ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله منه كل ما بقي، ولو أوصى بثلث ثلثه من رقبته فمات ابنه لم يكن له إلا ثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما به كل هذا المبدأ ولو أوصى بثلث ثلثه وهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا إذا كانت الثياب من اجساد مختلفة فرب كانت ثياب من جسد واحد فهو عشرة الدراهم وكذا نكحوا والموروث بمثلها والدور مختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحكمي، ومن أوصى بألف درهم وله ما عدا عشرين ديناراً خرجت الألف من ثلث بعين دفع إلى الموصى به وإن لم يخرج دفع إليه ثلث بعين وكذا خرج شيء من مدين أحد ثلثه حتى يستوفي الألف كذا في الهداية، ومن أوصى بثلث مائة درهم وبكر ميت وهو بعينه أو لا بعينه أو بغيره وبكر ميت كان حياً وهو ميت أو به ولم يكن كان في هذا البيت وليس فيه أحد أو له وبعبه أو له ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي أو له وبغيره ولد أو من فمات من ولده وفات شريفة عند موته فمات كذا في هذه الصور لأن الموصي أو الميت لا يصلح مسح فمات ثلث المراجعة لم يرد وصار كذا لو أوصى بغيره وكذا العقب لأن العقب من بعقبه بعد موته فيكون معدوماً في حال، ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكر ميت وهو حي أو فمات فمات وهو ميت أو حي أو له وبكر وإن كان في البيت ولم يكن فيه أو له ولولد بكر فمات له أو كان فمات فمات غيره أو له ولولد فلان إن فقروا فمات فقروا حتى مات الموصي أو له وبغيره أو لا يسي زيد وله ابن واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث، ولو قال ثلث مالي بين يتي زيد وبكر وليس لأحدهما بنت فكل الثلث لبيتي لآخر كذا في الحكمي، ولو أوصى بثلث مائة درهم ولغيره أو قال بين زيد وبكر وله مات الموصي ثم مات أحداهما فمات ثلث الباقي وبعبه يرث الموصى به الميت وكذلك إن مات أحدهما بعد موت الموصي قبل موت ثلث الباقي يمكن أن يكون له،

ولو مات أحدهم قبل موت الموصي رجع نصيبه إلى الموصي كذا في محيط السرخسي، ولو قال ثلث مالي فلان ومن افتقر من ولد عبد الله فمات الموصي وولد عبد الله كلهم أعماء فلعلان جميع الثلث، ولو افتقر بعض وولد ثم مات الموصي فثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد رؤوسهم ولو أن ولد عبد الله لم يرلوا فقراء منذ ولدوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان، ولو مات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولد له أولاد وستموا ثم افتقروا قبل موت الموصي قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤوسهم وكذلك إذا قال ثلث مالي لفلان وولدت عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولد عبد الله، ولو قال ثلث مالي لفلان وولدت عبد الله هؤلاء إن افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤوس كذا في محيط، امرأة ماتت عن زوج وأوصت بصف مالها لأجنبي حار والمزوج الثلث وبموصى به النصف يبقى سدس بيت المال لأن وصية الأجنبي بقدر الثلث مقدمة على الإرث مبني تركتها ثلثا للمال فللمزوج نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق ميراث فبعد فيه باقي الوصية وثلث السدس فوصل إلى الموصى به نصف المال، وبقي سدس لا وصية ولا ورث فيه فنصرف إلى بيت المال، وكذلك لو مات الرجل عن امرأة وأوصى بماله كله لأجنبي ولم نحر امرأة فللمرأة السدس وخمسة أسدسه للموصى به لأن الثلث صار مستحقاً لموصيه بقسط الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك ولباقي للموصى به لأن الوصية مقدمه على بيت المال كذا في محيط السرخسي، وفي الأصل إذا أوصى ثلث مال ليسي فلان وليس لفلان من يوم الوصية ثم حدث به بنون بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث للذين حدثوا من به هذا إذا كان أوصى ليسي فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية، وأما إذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسلمهم بأسمائهم أحمد وريد وبكر ولم يشر إليهم بأن لم يقل هؤلاء فالوصية لبيته المرحومين يوم موت الموصي حتى لو مات هؤلاء الموجودون بعد الوصية وحدث به بنون بعد ذلك ويقفوا أحياء إلى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال، وإن سماهم بأسمائهم وأشار إليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية، وإذا سماهم وأشار إليهم فالوصى به معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية كذا في محيط، ولو قال ثلث مالي لعبد الله وريد وعمر ولعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وإن كان الثلث مائة وخمسين فللعمر ومائة وما بقي لريد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا من له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند موت سواء اكتسبه بعد وصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصى به عبداً أو زوجاً معيناً وأما إذا أوصى بعين أو بنوع من ماله كثرت عنه فله ثلث قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنياً أخرى أو عبداً أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصى به به، ولو لم يكن عم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح، ولو قال به شاه من مالي وبني له عم بعضي فبما الشاة، ولو أوصى بشاة ولم يصمها إلى مالي رلا عم له قبل لا يصح وبلى يصح، ولو قال شاه من عظمي ولا عثم به فالوصية باطله وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال



كالبقر ولبغير ونحوهما كذا في التبيين . ومن أوصى إليه بأن يصدق بثلاث ماله مقصوب رجل المال من الوصية عاستهكمه وازاد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والعاصب مغر به أحزته كذا في محيط السرخسي، ولو قال أوصيت لك يشاة من مالي فإنه لا تتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وربما تتعلق الوصية بالشاة التي تكون في يوم موت ثم إذا صحت الوصية يشاة من ماله وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الوصي بعد ذلك وترك مالا فإن كان في ماله شاة فالورثة بالخيار إن شاؤوا دفعوا الشاة إليه وإن شاؤوا دفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الورث يعطيه الشاة لأحد أو الوسط أو لأعنى أو قيمة أي شاة يؤدى، روى الحسن بن زبد عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أن الورثة بالخيار إن شاؤوا أعطوا شاة وسطاً وإن شاؤوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط، رجل قال رزومي الأشقر وصية لعلان عهد على ما يملك لأعنى م يستفيد وكذا في فوه عبدي لأعنى أو السدي أو الحنسي لعلاء، ولو قال عبيدي لعلان أو راذيني غلام ولم يصف إلى شيء ولم يسمهم يدخل فيه ما كان له في أحد وما يستعيد قبل الموت . رجل قال هذه البقرة لعلاء قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها، ولو قال هي للمساكين حار لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضحان، ومن أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاده وهن ثلاث وللعمراء والمساكين عتس ثلاث من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولو أوصى بثلاثة غلمان وللمساكين حصصه غلمان ونصفه للمساكين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الهداية، ومن أوصى بثلاثة للمساكين به صرحه إلى مسكين واحد عندهما وعنده لا يصرف إلا إلى مسكينين ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقار لآخر اشركتك وأدخلتك معه فالثلاث بهم وإن أوصى بمائة لرجل ولآخر بمائة ثم قال لآخر اشركتك معهم فله ثلث كل مائة، ولو أوصى لرجل بأربع مائة ولآخر بمائتين ثم قال لآخر اشركتك معهم فله نصف ما لكل ومن حصره الموت فقال بورثته لعلان علي دين فصدقوه عبد قال ثم مات فإنه يصدق إلى الثلث أي إذا دعى الدين أكثر من الثلث وكذا في الورثة وهذا استحسنه فإن أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا والثلث للورثة كذا في الكافي، وإذا عزر بقدر لأصحاب الوصايا شقتهم صدقوه فيما شئتم ويقال لورثته صدقوه فيما شئتم فهذا أمر كل فريق بشيء ظهر أن في الشركة ديناً شائعاً في المصيرين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث ما أقروا وللورثة بشئني ما أقروا بعد إقرار كل فريق في قدر حصه وعلى كل فريق منهم اليسر على العلم به دعى لفرضه زيادة على ذلك كذا في الهداية، إذ أوصى لأجنبي ورثته كان للأجنبي نصف الوصية وبصت الوصية سوارث وعلى هذا إذا أوصى لثلاث وللأجنبي وهذا بخلاف ما إذا أقر بعين أو دين ورثته وللأجنبي حيث لا يصح للأجنبي بها كذا في التبيين، قال الإمام الترمذاني رحمه الله تعالى . هذا ما ذكره حكم البصلان في الإقرار فيما إذا تصدق، قال إذا أكر لأجنبي شركة ورث أو الورث أكر شركة الأجنبي بالإقرار باطل أيضاً، وقال محمد رحمه الله تعالى : يصح في حصه الأجنبي كذا في النهاية، ولو أوصى له بدابة أو بثوب فإن للورثة أن يعطوه أي دابة

أي ثوب شأوا كذا في المحيط، من كان له ثلاثة أثواب حية روسط ورديء فأوصى بكل واحد رجل فصاع ثوب ولا بدري إنما هو والورثة يحددون ذلك فأوصية واحدة ومعنى حدوده أن يكون الوارث لكل واحد بعينه أثواب الذي هو حقه<sup>(١)</sup> قد هناك فكان المستحق مجهولاً وجهالته لمع صحة الفصاء وتحصيل المقصود بطل إلا أن سلم الورثة الثوبين الباقيين فإن سلموا رال المانع وهو المجهود فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب لأحد ولصاحب الوسط ثلث الخير وثلث الأدون ولصاحب الرديء ثلثا الثوب الأدون كذا في حرية المفتين، وإذا كانت الدار مشتركة بين لسين فأوصى أحدهما ببيت معيه لرجل فإن الدار تقسم بين وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى نصيبه للموصى به ورز ولع في نصيب الآخر فلو وصى به مثل درع الست وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى مثل درع نصف البيت، وإذا أوصى رجل لرجل بألف درهم بعينها من دار غيره فأجاز صاحب المال بعد موت الموصى ودفعه إليه حار وله الامتناع من تنصيبه بعد الإجازة بخلاف ما إذا أوصى بزيادة على الثلث أو للمغانل أو للورث فاجازتها الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التفسير. وإذا أقر ابوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت شهود أن أباه أوصى بالثلث لآخر فإنه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء بندي أقر له الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لا بل لفلان فهو للأول في وجهين جميعاً ولا شيء للاحر قال ولو أقر رجلاً متصلاً فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصيبين قال وإذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه إليه ثم قال لا بل لفلان فهو صامس له حتى يدفع مثله إلى الثاني ولا يصدق على الأول، ولو كان دفعه إلى الأول بقصد قاض لم يضمن للثاني، ولو أقر رجل موصيه ألف بعينها وهو الثلث ثم أقر لآخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع إلى القاضي فإنه يعد الألف بالأول ولا يكون لثاني على الوارث شيء قال وإذا شهد وارتان أن أبيت أوصى لفلان بالثلث مدعياً ذلك إليه ثم شهدا أنه إما كان أوصى به لآخر وقالوا: أحطنا فإنهما يصدقان على الأول وهما صامدان بثلث يمدعانه إلى الآخر، ولو سم يكون مدعياً شيئاً أجرت شهادتهما بالآخر وأبطلت وصية الأول من وإذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف تأخذ كل إنسان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث إلى فلان وجحد الآخران ذلك فإنه يعطيه ثلث ما في يده استحباً، وكذلك لو كانا ثنين وأجاز الفان ولمسأله بحالها فإنه يعطيه ثلث ما في يده استحباً، ولو كان المال ألفاً عيماً وألفاً دين عيى أحدهما فأقر بندي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أحد من هذه الألف لثانيها وكان لثانيها ثلثها قال. ولو ترك اثنين وعشرين درهما فاقسمها نصفين ثم عاب أحدهما فأقام رجل البيه عيى

(١) قوله قد ملكك أي يحصل أن الهالك هو حقه في التفسير مسامحة ولا فحاش من كل أحد ينسب فيما لو صامت الثلاثة وألا فهو كذب والأولى في التعبير ما في شروح لمع الصغير من أن المراد بمجهود الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي فلا يسلم إليكم شيئاً أي بطله مصححه

الحاصر بوصية ياتلث أخذ منه نصف ما في يده لأنه أثبت باليه أن حقهما في التركة على السواء فأخذ بالقياس لها بما يحل من مسألة الإقرار لأن هاهنا وصية المشهود له تثبت في حق الحاصر والغائب حتى إذا رجع الغائب كان لهما أن يرجعا عليه بما أخذه ويأده على جمعه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعذور بحلاف مسألة الإقرار كذا في المبسوط، فزيادة الحادثة من الموصى به كلولد والعمة والكسب والأرض بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية نصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث أما إذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل نصير موصى بها لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وذكر القدوري أنه لا نصير موصى بها حتى كانت للموصى به من جميع أدل كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا نصير موصى بها حتى يعتبر خروجها من الثلث كذا في محيط السرخسي، ومن أوصى برجل يأمة فولدت بعد موت الموصى ولداً قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله مهما للموصى به، وإن لم يخرج من الثلث تعد وصيته أولاً من الأم ثم من الولد، وعندهما تعد منتهى على السواء وصورته رجل له ستمائة درهم وأمة تسوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولداً يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فالموصى له الأمة وثبت الولد عنده وعندهما له ثلثا الأمة وثبت الولد هذا إذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له فإن ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له وإن ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدوري، أنه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما ولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا، يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول، وإن ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت لأنه لم يدخل تحت الوصية قصداً وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي، رجل له أمة فبسطها ثلثمائة درهم ولا مال له غيره فأوصى بها الرجل ثم مات فباعها الوارث بعير محضر من الموصى له فولدت في بد المشتري ولداً قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصى به فلم يجر البيع سلم للمشتري ثلثا إجازة وثبت الولد والموصى به ثلث الجارية ونسب الولد ويرد تسعين في الورثة ولو كانت إزدادت في يدها فصارت قيمتها ستمائة ففشاها سامان للمشتري وثلثها للموثة، ولو أن الجارية نقصت حتى صارت تسوي مائة أخذ الموصى له ثلثها وبرجع على الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أضعاف درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

### الباب الرابع في إجازة الولد من وصية أبيه في مرض

موته وإقراره بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به

وإذا مات عن ثلاثة آلاف درهم وأوصى بالدين منها لرجل فأجازها لأب في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فلموصى له ألف بلا إجازة وثبت، لأب أيضاً وذلك ثلث ما لا أب، ولو أوصى الأب مع الإجازة لوصية أبيه بثلث ماله لأخر فثلث الألفين بين الموصى له الآخر والموصى له الأول نصيبان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أحماً ثلاثة أحساب للموصى له الأول

وحملاه للأخر فإن كان وصية الناس عتقا في المرض فهو أولى من إباحة وصية أبيه وكذلك لو أقر يدين على نفسه أو على أبيه كائن لذين أولى لأن الإحارة من الولات بمنزلة الوصية والإعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا في أحدهما عتق والعلق أولى والذين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي، ولو كانت الإحارة من الولات في صحة الولات كذا في محيط العلق والإقرار بالدين والوصية، وكذلك لو أقر وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه يدين بدئ بالإحارة فإن بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يصح الولات شيئا للمقرر له بالدين إن كان ما بقي بعد الإحارة يعني يدين وإن كان لا يعني بالدين حصل لأصحاب الدين مثل ما أجاز ولو أقر رجل على أبيه ميت وأقر على مرضى به من جهة أمه أجاز وصية أبيه فصدقها جميعا معاً كان الدين أولى ومن ضمن لأصحاب الإحارة شيئا سواء صدقها في حياة المرحوم أو في حياة الصحة قال. ولو أن لوات أجاز وصية أبيه ثم أقر يدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا يظهر أن فصل شيء من الدين يصرف ثلثه إلى الإحارة إذا لم يجر رتبة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط، ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه يدين وعلى نفسه بدئ يدين لأب به يدين ثم بالإحارة كذا في محيط السرخسي. رجل له عبد لا مال له غيره عتقه في مرض موته وترك رثا واحدا، ونهد الوارث عند قبضه مثل قبضه عبدا لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه وأعطى عبده في مرض موته ثلث ثمنه لأن يحصل من غير سعاية بالإحارة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثمنه بين العبد الأول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الأول وسهمان للعبد الثاني مريض ثم ألف درهم لا مال له غير ذلك حصره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهما وأوصى لرجل بألف درهم أخرى ثم مات فأجاز أبيه الوصيتين إحداهما قبل لأخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثبت لأبوين الوصى لهما نصفان بوصية الميت الأول رجل له ألف درهم أعطى بها لرجل ثمان مائة درهم. وبعد الوارث ألف درهم أيضا فأوصى بوارث به وبك ورثة من الأول لرجل ثم مات الثاني وترك رثا فأجاز وصية أبيه ووصية جده جميعا في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فله الوصى له لأول ثلث ألف لا وصية بلا إجازة ثم يقسم ثلثا ألف الأولى إلى الثلث الثاني فيحمل ثلث ذلك للموصى به الثاني بلا إجازة ثم يصرف إلى ثلث ما بقي من ما الميت ثلث فينقسم بين الموصى له لأول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقي من حصصهما بالإجازة كذا في المحيط

**فصل في اعتبار حياة الوصية** إذا أقر مريض لامرأة يدين أو أوصى بها بوصية أو وهب بها هبة ثم تزوجها ثم مات جاز الإقرار عسدا وبطلت وصية وبطلت رداء أوصى المريض لأبيه انكح أو أقرق أو وهب له وسدحه أو أقر له يدين فاسلم لأن الو عتق قبل موته يحصل ذلك وكذا لو كان الناس مكانها كذا في النكحي، مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام بصعفة فأنشأ براسه ويعلم منه أنه يفعل إن فهمت منه الإشارة جاز في ذلك، وهذا ما قبل به بقدر على أنطق لأن عند ذلك يظهر أنه وقع لغيره من كلامه فصار كذا حرس كذا في جوابه المعجز. وأما وصية وصي وواشيل والسمون إذا نظر ذلك فصار يحل لا يحذف منه جوب فهو كصحيح حتى تصح هبته من جميع الدين ولو كان من حب قرش بعده صار بمنزلة جوب المرض. وأما في قول

مأصابه إذا مات من ذلك في تلك الأيام وقد صار صاحب فراش فهو مريض بحال به الهلاك ولهذا يتدبى فكان مرض الموت فتعسر منه من الثلث كذا في الكافي، أوصى بوصية ثم حس إن أطلق عليه الجحون فهو موقوف إلى أي القاضي إن أجاز جازت وإلا غفلت، وإن مست الحاجة إلى سوقيت فاعتبر على أن الجحون المطلق في حق التصرفات بقدر بسف كذا في حرابة المصين ومن كان محبوساً في السجن ليقل قصاصاً أو رجماً لا يكون حكمه حكم المريض وإذا أخرج ليقل حكمه في تلك الحال حكم المريض، ولو كان في صف القتال حكمه حكم الصحيح وإذا نذر حكمه في تلك الحالة حكم المريض، ولو كان في السفينة حكمه حكم الصحيح وإذا هاج الموج حكمه في تلك الحالة حكم المريض، ولو أعيد إلى السجن ولم يقتل أو رجع بعد الميادرة إلى النصف أو سكر الموج صار حكمه حكم المريض لئلا يرا من مرضه بعد جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي، والمخدوم وصاحب حتى أربع وحشي الغب إذا صاروا أصحاب مرض يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في لعبي شرح الهدية، أصابه قاتل فذهب سانه أو مرض قيم بقدر على الكلام ثم أثار بشيء أو كتب بشيء وقد تغادم وطال أروبه مدة سنة فهو بحالة الأحرار كذا في حرابة المعتق، والمرأه إذا أخذها أطلق منه فعله في تلك الحالة يعتبر من ثلث ماله، وإن سلمت من ذلك حار ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي، والله أعلم.

### الباب الخامس في العنق والخابية والهبية في مرض الموت

وإذا أوصى بعن عبده لم يصح إلا أن يعق بورنه وله الرجوع أولاً وعلاً كسائر الوصايا لأن ذلك أمر بالإعتق فلا يقع بدون الرعق كذا في محيط السرخسي، ومن أعق في مرضه أو باع وحاشي أو هب فذلك كنه جاز وهو معتبر من الثلث ويصير مع أصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض إيجابه على نفسه كالتصام والكفالة في حكم الوصية فإن حاشي ثم أعق وصي الثلث عنهما فغابه أوصى عبد أبي حبيفة رحمه الله تعالى وإن أعق ثم حاشي بهما سواء ودلاً: بعن أولى في المسائلين وقال أبو حبيفة رحمه الله تعالى إذا حاشي ثم أعق ثم حاشي قسم الثلث بين خباتين بصغير لساوئيهما ثم ما أصاب الخبايا الأخرى قسم بينهما وبين العن ثم حاشي ثم أعق قسم الثلث بين العن الأول والخبايا وما أصاب العن قسم بينه وبين العن الثاني وعندهم العن أولى بكل حال كذا في الهدية، ضرورة الخبايا أن يبيع المريض ما يساوي مائة بخصم أو يشري ما يساوي خمسين كانه وارث على فيه المثل في الشراء والفاصل في بيع محابة كذا في الاحتبار شرح اختار، وإذا أوصى بعن عبده بعد موته أو قال أعقوه أو فإن هو حر بعد موتي بيوم وأوصى (إنسان بألف درهم تحاص في الثلث، ولغير هذا من العن لئلا يبدأ به أو قال هو حر بعد موتي مبيعاً أو أهتفه في مرضه لئلا يبدأ به أو قال إن حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر بهذا يبدأ به قبل الوصية، وكذلك كل عتق يقع بعد موت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المسوس، وبوقال هو حر بعد موتي بيوم أو بشهر فضئت إيمده على رواية ابن سنانة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق إلا بإعتاق الورثة أو

الرخصي كذا في محيط السرخسي، وهو أعتق أمه في مرضه فوجدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو بعد ما لم يدخل ولدها في الوصية، ولو دبر عتق له وكان لآخر أن حدث به حدث من مرضي هذا فأتى حر ثم مات من مرضه فخاصا في الثلث لأتبع مسوبا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما في مرض موته فمتحصان في الثلث، ولو أوصى لعبد بدرهم مائة أو بشيء من ماله مسمى ثم يحرر فإن ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار ومسمى في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمسرة ما لو وهب له بعض رقبته في حياته، ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث، وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المسوط، ولو أوصى بعبد ثلث مائة جرت وصيته واعتبر ثلثه بعد موته ثم يطرأ أن كان ماله درهم أو دبر يطرأ إلى ثلثي العبد قبل أن كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر أمواله صار قصاصا، وإن كان في المال ريبه يدفع إليه الربوة فإن كان في شيء قيمة العبد ريبه يدفع إلى الورثة، وإن كانت الشركة عروضا لا يصير قصاصا إلا بالتراضي لأجل اختلاف الجنس وعليه أن يسمى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله ولو وثقه في بيع الثلث من سائر أمواله حتى يصل إليهم السعاه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأما عتقها فصار كله مديرا فإن مات عن كنه ويكون بعض منه ما على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا إليه، وإن كانت قيمته أكثر فعليه أن يسعى في العتق كذا في البدائع، ولو أوصى بعبد لرجل ثم أوصى بدست بعد أن يعتق أو يدبر فهذا رجوع كذا في المسوط، ولو قال في مرضه لعبد له ويدبره فمسيهما سواء كذا كما حرر ثم مات قبل البيع كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للمدير سهمان ولعبد سهم، ولو أوصى بأن يؤخذ من عتقه كذا درهمان ثم يعتق كان له ما حصصه من الثلث فإن كان محبوط يخرج من ثلث ماله لا لمح السعاه، وإن كان أكثر يحفظ عنه قدر الثلث ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي، إذ قال اعتقر كل قدم الصبيحة لي يعتق كل من كانت صحبه حولا وهو المختار كذا في حرث المقتدر، رجل أوصى أن يشتري عبد ابنه فيعتق عنه ثم مات قبل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بوضيه ياصله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فمشتري بقيمته يعتق فإن كان الثواب باعه من أحسن قبل موته فإنه يشتري بالإجماع بيعا، وإن كان الثواب باعه من أحسن بعد موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يشتري بقيمته يعتق عنه حر. فإن أوصى أن يعبد عبيدا هذا حر فإن هذه وصية يعتق بها يعتق بعد موت مولاه، ولو أوصى أن يشتري عبد فلان قال يشتري بقيمته لا يراه فإن أبا مولاة أو ببيعه يراه ثمعه إلى الميراث فإن قال أسد و عبد فلان فاعتقوه وأبى مولاة أو ببيعه حسن ثمعه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي، قال ولو أوصى بعبد لرجل ثم أوصى أن يساع من آخر بثمن مسمى حفظ منه لثلث ولا من له غيره فلموصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسد من بعد ثلثي قيمته إن شاء أو يدفع لآن الوصية باعماية ثمرة سائر الوصايا وقد سئلت الوصيان من اشتراك كل واحد منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصيبين لصاحب البيع نصيب وهو الأسد ولآخر نصيب

الثالث وهو سدس الرقبة، فإنما يباع حمسه أسداس العبد من مرضى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وإن أبى الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعنق ثلث لرحمه كذا في المخصوص، وإذا ترك عبداً لأعير وقيمه ألف وقد أوصى ببيع من ماله بألف ثم أوصى به فهي على ثلاثة أوجه. إما أن يوصى بالعنق أو بالمال أو بالثلث، فإن أوصى به بغيره بعد ذلك أو قبله لآخر قسم ثمر الورثة أو احتازر ولم يجر صاحب البيع للموصى له بالرقبة سدس العبد وبيع ما بقي من الآخر بحمسة أسداس الألف فيكون ثبوته قبل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة وبهاجم حمسه أسدس من نصف سدسه من الآخر بقيمة فيكون للورثة، وإن احتازرا ورصى بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكسار وصيه فيقسم نصفه لصاحب الرقبة ونصفه ببيع من الآخر فيكون ثلثه بين الورثة الوجه الثاني أوصى ببيع العبد من رجل بألف وأوصى بجمع ماله لآخر فهذه المسألة كالأولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الألف من الورثة من حمسه الثلث وفي مسأله لأزلي يسر به من الثلث شيء، لأنه أوصى به بالمال لها وثلث من كاترقبه فيجوز سعيه وصيته في الثلث وهذا أوصى له بالعنق وهي الرقبة والثلث غير العنق فلا تنكسر تكميل وصيته من الثلث الوجه الثالث أوصى ببيع من ماله مائة وأوصى بثلث مائة لآخر فيقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا إن يأخذ صاحب الثلث حراً من اثني عشر جزءاً من الرقبة وأربع لاقى من الموصى به ببيع بأحد عشر حراً من الألف إلا أن صاحب ثلث يأخذ من الثلث ثلثاً لأنه موصى به بثلث مائة والثلث مائة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع بكل من الموصى به بالبيع ويعطى من الثلث الثلث إلى صاحبه كذا في محيط النسخ، وإن أوصى بأن يعطى عنه بهذه الألف عبيد وهلك منها درهم لم يعطى عنه عما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعطى عنه بما بقي، ولو أوصى بأن يشتري بكل مائة عبد فيعتق عنه ولم يجر الورثة بطلت عنه أيضاً، وقال: يشتري بثلث، ولو أوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وراد الألف على الثلث بطلت عنده وقال يشتري بالثلث عبد ويعطى وإن أوصى بأن يرحم عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يرحم عنه بما بقي من حيث يبيع، وإن لم يهدك شيء حج بها فإن بقي شيء منها رد على الورثة، وبأوصى بأن يرحم عنه من ثلثه ففقد له، إن ثلث مائة لا يكفي به فقال أعسو به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى بعتق عبده فمات الموصى فحسب العبد حرة ودفع بها بطلت الوصية، وإن فداه الورثة كان الفداء من ماله وأمنوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبداً ومالاً ووارثاً فقل الوصى به: اعتقه في صحته وقال الوارث اعتقه في مرضه فالقول للورث ولا شيء للموصى به إلا أن يقصر من الثلث شيء أو تقوم له بيعة أن يعتق في الصحة ومن مات وترك ابناً وعبد فقل رجل: بي على أهلك ألف درهم دين وقال العبد: اعتقني أبوك في صحته بقال الأب: صدقتما سعى العبد في قيمته ويدفع القيمة إلى الغريم هـ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق ولا يسحق في شيء وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل وترك ابناً وألف درهم فقل رجل: بي على أهلك ألف درهم دين وقال

ورحل: هذا الألف الذي مركه أبوك كان وديعة بي عبد أبيك وقد الأس صدقتك معه. أألف  
 بينهما نصفان، وألا الو. يمة "حق كذا" في المكافئ، ومن مركه أبيو ومائة درهم وعبداً قسمته  
 مائة، وقد كان اعتقه في مرضه فأجاب الو. ثار ذلك أنه يسمع في شيء، كذا في الهداية، وقد  
 اشترى الرجل به في مرضه بألف درهم وذلك قيمته، أنه ألف درهم سوى ذلك فإن به بعض  
 ولاصدية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكان أبو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 تعالى يسمي في جميع قسمته ويقاض به ميراثه، ولو اشترى أحد مائة درهم وقسمته  
 خمسمائة وأعتق عبداً به آخر يسوي خمسمائة، لأن له غيرهما بقي قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى لقاعدة قلتم أنه بدأ بها وقد استقرت الثلث فوجب على كل واحد من الميراث  
 السعاية في قيمته، ولا يرث الأب شيئاً ما عليه من السعاية وعندهم العتق متقدم إلا أن الأس  
 و. ث لا وصية له ولكن يعتق بعد آخر مجاناً ويسمى الأب في قيمته ويطالب البائع بـ  
 قضا. د عن قيمته من النفس فيكون ذلك ميراثاً بينهما غير رئيس الله تعالى، وهو كذا نسبه  
 الأب أيضاً فاشتره بألف وأعتق عبداً آخر يسوي ألف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 يتحصن. الثلث ويسمى الأس فيما د على حصته ولا ميراث له وعبد له يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى الأب و. ث لا وصية له فعليه أن يسعي في جميع قيمته ويقاض بها من  
 ميراثه، قال: وإذا أعتق رجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقسمت ألف درهم ومهر  
 مئتي مائة فإن كانت قيمتها ومهر منها يخرجان من ثلث جعلت بها الميراث والمهر وأجرت  
 النكاح، وإن كانت قيمتها ومهر منها لا يخرجان من ثلث دفع لها مهر منها وثلث ما بقي  
 بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى النكاح حائز على كل حال لأن المستسعة  
 عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها، أبو اعلى  
 أمته وقيمتها ألف ثم سدد منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك الثمن  
 سوى ذلك عندهما هـ والأول سواء والنكاح جائز وترت ولها مهرها لانتهاء نكاح بائع  
 وبها دينها الذي استدان منها لكون سببه معاًباً وعليها السعاية في قيمتها لأنه لا وصية لها  
 وعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لأنها مستوفى دينها من مال ثم بها ثلث ما بقي  
 بطريق الوصية بقيمتها ومهر مثلها يريد على الثلث عند ذلك بطل نكاح، ولو اعتقها وبس  
 مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فاعتقها على نفسه ودفع في مرضه، ثم مات  
 فالنكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر. د لم يكن دخل لها  
 وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد دين، ولو أسدها في مرضه ثم تزوجها وبس له مال غيرها  
 ثم اكتسب مالا تزوج هي ومهرها من ثمنه فإن نكاح جائز ولها مهر وميراث ولا سعاية لها  
 كذا في المبسوط، ولو أوصى بعض ربة ويعطى لها من ثلث ماله كذا قول كذا من معية حار  
 لها الثمن والنوصية باطل، وإن لم يكن معية جاز الوصية بالحق لا بالمال إلا أن يقول جعلت  
 دينت موصياً إلى الوصي إن أحب اعتصمها فبجزر كقوله صنع مالي حسب حبيبت، ولو وصى بها  
 يشتري بكدا حصه وبكدا درهم عبداً ويعتق وله عهد لا يجوز أن يعطى من العبد الذي عبده



بحلاف ما لو أوصى بأن يشتري بكذا كذا حقة ، يفرق على الساكنين وعنده حقة يجوز أن يفرق تلك الحقة التي عنده على الساكنين ، ولو قال : اعتقر عبي عبداً قبل الوصية أن يعنق لعبد الذي كان للميت وقت الموت ، ويبيع هذا العبد ثم يشتريه وأعتقه حاز وقال : لا يجوز أن يعنق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا يفرق بين قوله : أعتقوا عبي عبداً وبين قوله : اشترؤا بي عبداً فأعتقوه كذا في محيط السرخسي ، ولو أوصى بأن يعنق عبده وأبى أن يعنق أو يقبل ذلك فإنه يعنق من ثلث كذا في المبسوط ، وإذا مات عن ثلث وثلاثة أعبد فيمقتهم سواء فأدعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستحلح الابن مكلل قضى يعنقه بلا سعاية فإن دعى الثاني مثل ذلك مكلل له عنق ويسمى في قيمته وكذا في الثلث ، وإن كان الأول ادعى عند حكم حكماء والمساواة بحالها عنق الثاني كنه بلا سعاية ، وكذلك الثالث إذا دعى عند حكم حكماء أيضاً ولو ادعى الأول عند حكم حكماء قضى عليه يعنقه بالسكول ثم دفع الثاني الوارث إلى القاضي مكلل عنده عنق الثاني بلا سعاية فإن رفعه لثالث إلى قاضي أو إلى حكم رجساً به مكلل به أيضاً عنق بلا سعاية وقيل : إن كان عنق الثاني عند قاضي سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وتأويل ما ذكره أن لثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي ، ولو أوصى يعنق عبده وأوصى أن يباع عبد آخر من فلال بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فاشترى بينهما بصفاء كذا في المبسوط ، إذا ترك عبيد يخرجون من الثلث ووارثين فأوصى بأحدهما لرجل أجبر على أن يجمعها عبي واحد ، فإن أعتق أوصى له لعبدين ثم عي الوارثان وحده اعتق أيهما عبياً وإن أعتق واحداً بغيره لم يعبأ به يعنق ، ولو كان الميت أوصى يعنق أحدهما ويحتر كل وارث واحداً معاً أو متعاقباً يخرجان على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم أآخر فالآخر عن الميت والأول عن الوارث ويضمن بصيب شريكه إن كان موسراً ولو قد كل واحد أعتقت هذا عن الميت معاً أجبر على أن يجمعها على أحدهما فإذا جمعا عنق عن الميت والآخر عن الميت ويضمن بصيب شريكه إن كان موسراً ولو لم يعنقا ويكسهما عبياً أحدهما لم يعنق عن الميت ثم رجعا وعبي الآخر لم يكن لهما ذلك والأول هو الذي يعنق من الميت فإن أعتق أحدهما الأول الذي عباها صح عتقه عن الميت وكذا لو أعتقه وصي الميت بعدهم عباها ، وإذا أوصى يعنق عبده وهو يخرج من الثلث ثم يعنق بغيره من الوارث ولا من الوصي وإيها اعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعنق بتعلق الوصي عتقه بغيره وإصافه أو ليس وقت مستقبل ويضمن مثل ذلك من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقاً عن الميت كذا في محيط السرخسي ، وإذا أوصى بعبده أن يباع ولم يرد على ذلك أو أوصى بأن يباع بغيره فهو باطل لأنه ليس في هذه توصية معنى القرية ليجب سعيها حتى يوصي كذا في المبسوط ، ولو روج بشفه من عبده بصفاء وأوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يعبأ بالشكاح ولم يعنق على الوصي له إن كان قريبه حتى يفعل الوصية أو يموت قبل ردها ، وإن كان قريباً للعصبة عتق عليهم إذا رده الوصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم ، وإن كان لا يخرج من الثلث فسد الشكاح لأنها ملكت شيئاً من رقبته ، ولو أوصى يعنق لعبد ولأمال له غيره لم يعبأ بالشكاح وصلى بوارثته في حصصهم إذا أعتقوه ، ولو مات العبد قبل الإعتاق بطلت الوصية بغيره

محل العتق، ولو كانت البت لم تأخذ مهرها فلها أن تبطل الوصية ويباع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فصل من ثمنه فهو ميراث، ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فإن ردّه المشتري بحسب بنفشاء عاد الأمر إلى ما كان وإن ردّه بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديده وقد حدث في حق الثالث، وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية فدمعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى أن يباع بسمه صحت الوصية ثم يباع كما لو أوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث إن لم يجد من يريههم على ذلك، ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمنه فإنه يباع منه بقيته لا يفسد منه شيء فإن شاء أحد وإن شاء ترك كذا في المبسوط، وإذا مات عن ثلاثة أعيد قيمتهم على السواء ووارث واحد ففان لأحدهم: لم يعتقك الميت ثم قال: بل اعتقك ثم قال: للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سماعه وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالإنكار لا الإقرار لا يبطل بالإنكار بعده ولو قال لهم جميعاً: لم يعتقكم ثم قال: بل اعتقكم جميعاً سمعوا في ثلثي قيمتهم استحساناً وكذلك لو قال: اعتقكم الميت ثم قال: سم يعتق أحداً منكم ولو قال: اعتقكم ثم قال: لم يعتق هذا سمي في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لآخر بعده: لم يعتقك عن الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بحالها ولو قال: اعتقكم ثم قال: لم يعتق هذا ولا هذا ولا هد عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمه، ولو قال: يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لآخرين كذلك ثم قال: اعتقكم عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتق واحد بعد واحد ثم قال لأحدهم: اعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عن كل الأول ونصف الثاني وثالث الثالث كذا في محيط السرخسي، وإذا أوصى أن يعتق عنه سبعة وأوصى لآخر بالثلث فثلث ماله بقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة السبعة كذا في المبسوط، ولو أوصى بأن يعتق عنه نسمة بمائة وثلثه أقل من مائة لم يعتق عنه عبد لبي حبيبة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجامع الصغير، ولو أوصى بعنق نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فاعتق عن الوصي، وكذلك لو كان وصياً بمسقة القاصي ويمثله لو كان للقاصي فعل ذلك أو أمية ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون للقاصي أو أمية مشترى لنفسه كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بأن يشتري عبد ففعل فاعتق عنه فإنه يشتري من ثلثه، وإن امتنع صاحبه من البيع بالثلث أوقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فإن مات للمعد فقد انقطع رجاء تنميذ هذه الوصية لفوات محلها ف يرجع إلى الوارث ذلك إن كان سمي ما يشتري به من الثلث، ولو أوصى إلى رجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة يبيع فيعتق من الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو خقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصي صامس لثلث المائة فإن خرج سلميت مال سم يعم به من دين أو حين يكون نص النسمة الثلث من ذلك برئ الوصي من الصمان كذا في المبسوط، ولو أوصى بأن يباع عبده فيشتري بثمنه عبيد يعتق عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبداً فاعتقه لم يجد بالأول عبيداً فرد على الوصي خمس الثمن فإذا باعه ثانياً من آخر فإن باع بالثمن الأول جاز العتق

عن الميت، وإن باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقاً آخر بشمسه وهذا إذا رد العبد بانتقضاء لانه فسخ في حق الكف فعاد العبد إلى قديم ملك الميت لأن الرد بالسراخي شراء جديد في حق غير المتعاقدين فصار كأنه اشترى هذا العبد لنفسه شراءً جديداً كذا في محيط السرخسي، ولو لم يرد العبد بالميت ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالتمس ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشيء، ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله بسعة فتعتق عنه ماله ثلاثمائة فاشترى الوصي مائة سعة فأعتقها وأعطى لورثة مائتين فاستحققت النسمة ورتب في الرق وقبض الوصي المائة ليشتري بها سعة أخرى فتلف منه المائة فإنه يرجع على الورثة بثلاث ما أخذوا ليشتري بها سعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة بطل ما حصل بمقصود الوصي، وفي قولهما: معاملة الوصي للورثة جائزة ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشيء وقد بطلت الوصية، ولو أوصى أن يشتري له سعة بعينها فتعتق عنه واشترها الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية، وكذلك لو جئت حيازة قبل أن تعتق فادفع بها بطلت الوصية ولو دهاها الورثة كانوا سطلوعين في انقضاء ويعتق عن الميت ولو أوصى بعتق أمه له يخرج من ثلثه كان حالها كذلك فإن ولدت النسمة أو لامة قبل أن تعتق فالولد رقبى بدورته، وإن كانت النسمة أو الأمه دت رحم محرم من الورثة لم تنس بدت حتى تعتق عن الميت، ولو اعتقها بعض الورثة عن عمه كان للعتق عن الميت، وكذلك لو قال: أنت حرة إن دخلت الدار أو قال: بعد موتي لم يكن مدبره ولكنها حتى عن ميت إن دخلت الدار أو مات القاتل ولو قال لها: الورثة أنت حرة على ألف درهم، إن قبلت فقبلت فهي حرة بغير شيء ولو أوصى أن يعتق سعة عن شيء واجب عليه من طهار أو غيره فإنها تعتق من ثلثه كالسطلوعات وكذلك الزكاة وحجة الإسلام، ولو أوصى بعتق سعة فاشترى له أو بعتق أمه له نخرج من الثلث فحصى عليه حيازة بالأرض للورثة، وموزعوها لم يجر، ولو أوصى ببيع عبده هذا ويصدق بشمسه على المساكين فباعه الوصي وقبض انفس فهلك عبده ثم سحن العبد قال: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول: يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشيء ثم رجع وقال: يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من ما للميت وهو قولهم كذا في الميسوط.

**فصل** الوصايا إذا اجتمعت فالثالث لا يخلو إما أن يبيع كل الوصايا أو لا يبيع الكل من كان يبيع الكل تمتد الوصية من الثلث في لكل سوء كانت الوصايا لله تعالى فإن كانت الوصية بالقرب من الوصية بالخج العرس والركاء والصوم والصلاة والصدقة والنفقة والعتق والاصحح وجع التطوع وصوم التطوع وبيع المساحد وإعتاق النسمة وبيع البدينة وبيع ذلك أو كانت للعباد كقوصيه لزيد وبكر وحالد، وكذلك لو كان الثلث لا يبيع اكل لكن الورثة اجازب فاما إذا كان الثلث لا يبيع ولم تخر الورثة فالوصايا لا يخلو إما أن كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب، أو كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد، أو كان الكل للعباد فإن كان الكل لله تعالى فلا يخلو إما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والسطلوعات فإن كان الكل فرائض متساوية بدأ بما قدمه بوصي كذا في البدائع، وإذا أوصى ببيع مع الزكاة يبدأ بحجة الإسلام وإن أخر الحج في

الوصية لعتقاً وهي كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدأ الميت به وهي عتق كفارة العتق وكفارة قتل خطأ يبدأ بكفارة القتل كذا في حرانه المصبر، وقالوا في الحج والزكاة. بهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمه على صدقة العتق وصدقة العتق مقدمة على الأصحية وإن كانت الأصحية أيضاً واجبة عند لكن صدقة العتق سبق على وجوبها والأصحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البدء بها أولى، وكذا صدقة العتق مقدمه على كفارة القطر في رمضان وقالوا. إن صدقة العتق تقدم على الصدقة والمندوب به والمندوب به مقدم على الأصحية والأصحية مقدمة على النوافل هذا الذي ذكرنا إذ لم يكن في الوصايا إعطاء محرراً أو إعطاء في مرض الموت أو إعطاء مطلق بالموت وهو سديد فإن كان يقدم ذلك لأن الإعطاء مسجود والمعلق بالموت لا يحتمل المسح فكان أقوى فبقدم الوصية بحجة وجوبه القرب ومصالح مسجود به وبه وأوصى بوصايا آخر لأقوام بأعيانهم وصدق الثلث عن ذلك فإنه يقسم ثلث على الوصايا كلها فما أصاب الأعيان أخذ كل واحد سهم ما يخصه من ذلك وما أصاب لقرب وليس فيها واجب صهر الحج يذئ بالحج فإن سرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه، وإن بقي من الحج شيء يذئ بالذي بدأ به الميت الأثر فالأثر وإن لم يكن الميت بدأ بشيء منها ورع عليها بالخصص كذا في حرانة المفتن، وأما الوصية بالإعطاء فإن كان إعطاءً واجباً في كفارة فتحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وإن لم يكن واجباً فتحكمه حكم الوصايا المسعرة بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد وحج التطوع وسحر ذلك، وإن كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فإن كان أوصى لقوم بأعيانهم يصيرونها بوصاياهم في الثلث ثم ما أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبد منها بأعراض ثم بأوصيات ثم بالنوافل، وإن كان مع الوصايا لله تعالى وصية لأحد معين من العباد فإنه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب دون قال. ثبت مالي في الحج والركاء والكفارات ولزهد فإن الثلث يقسم على أربعة أسهم سهم لأوصى به وسهم للحج وسهم للركاء وسهم للكفارات كذا في ليدائع ولو أوصى بأن يجمع عنه من ثلث ماله سنة بمائة أحمقوا في سنة واحدة وكذلك عتق السمة والصدقة على المساكين كذا في محبب السرحسي، فأما إذا كانت الوصايا كلها للعباد فإنه يقدم الأولى فالأولى ولا يبدأ بما بدأ به الميت حتى قبل لو كان من الوصايا عتق مسعور كان مقدماً على غيره من الوصايا فأما إذا استوفى في القوة فإنهم يتعاصرون ومما أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بما بدأ الميت، وإن كانت كلها نوافل وليس شيء منها عيناً بأن أوصى أن يجمع بطوعاً أو أوصى بأن يعتق عنه سمة ولم يعينها تصوراً، أو أوصى بأن يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فإنه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد. رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعتق السمة لا بعينها صحت لله تعالى لا لعبده كذا في الخطي، رجل أوصى بأن يعطي مائة درهم للفقراء ومائة للأقرباء وأن يعصم لفقراء له ثلث من الصلاة فمات وعليه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى. يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام بكل صلاة منوان من الخصة فما أصاب

كتاب الوصايا / باب الوصية للأقارب وأهل البيت  
 الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب الفقراء والطعام أذى الطعام ويحمل نقصان في حصة الفقراء  
 كذا في ماوى قاصيحيان، من أوصى بحجة الإسلام أحجوا عنه رجلاً من يده يحج ركب فإن سم  
 تبلغ رصينه البقرة أحجوا عنه من حيث تبع ومن خرج من يده حاحاً فمات في الطريق  
 وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من يده عند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وعند أبي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحج عنه من حيث بيع استحساناً وعلى هذا الخلاف إذا  
 مات الخاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي، والله أعلم

### الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت وأخيرهم ولبنى فلان واليتامى والموالي والشيعه وأهل العلم والحديث وغيرهم

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شروط: أحدها أن  
 يكون المستحق مثنى فصاعداً، والثاني أنه يعتبر الأقرب والأقرب ويكون الأبعد محجوباً بالأقرب  
 كما في الميراث والثالث: أن يكون ذو رحم محرم من الموصي حتى أن ابن العم لا يستحق هذه  
 الوصية والرابع: أن لا يكون ممن يرث من موصي ويستوي فيه الرجال والنساء حكداً في المخط  
 المرحسي، ويستوي فيه الكافر والمسلم والدكر والأنثى والحرة والعبد والصغير والكبير وعندهما  
 يدخل في الوصية كل قريب يمس إليه من قبل لأب أو من قبل الأم، يمس أقصى أب له في  
 الإسلام ويستوي فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط إسلام الأب  
 الأقصى لـل بعضهم: بشرط وثائق بعضهم: لا بشرط لكن بشرط إدراكه الإسلام ويكون  
 معروفاً بعد الإسلام حتى إن علوي أو أوصى لذوي قلوبته فمن شرط الإسلام يصرف الوصية إلى  
 أولاد علي رضي الله عنه لا إلى أولاد أبي طالب، ومن سم بشرط بصرفه إلى أولاد أبي طالب  
 يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالإجماع لأنه سم بدرك الإسلام ولا  
 يدخل الورث بالإجماع كذا في الزيادات لمعاني، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان  
 اتقريب رخصاً يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي، وإذا لم يدخل الولد والورد  
 في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الولد ذكر في الزيادات أنهما لا يدخلان ولم يذكر فيه  
 خلافاً، وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهما لا يدخلان وهكذا وي عن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فإن ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثته مات  
 وترك ابناً وعمين وخالين فالوصية للعمين لا للخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما تكون الوصية بين العمين والخالين أربعة، ولو كان له عم واحد وخالان فله نصف  
 الثلث وللخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم ثلاثة، وإن كان عم واحد وسم يكن  
 له غيره من ذري الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الوصي عنده وعندهما  
 يصرف النصف الآخر إلى ذري الرحم الذي ليس بمحرم كذا في زيادات، ترك عمًا وعمًا وحالاً  
 وحالة فالوصية للعم وعمه بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما كذا في الهداية، إذا أوصى لذي  
 قرابته أو لذي رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عمًا وحالاً فالثلث كله للعم عنده كذا  
 في محيط السرخسي، والوصية للقرابة إذا كانوا لا يحضرون اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى

في جوازها قال بعضهم . إنها باطلة وقال محمد بن سعدة . إنها جائزة وعليه الفتوى كذا . في  
التنارحانية ، ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب في الإسلام حتى أن  
الموصي لو كان علواً يدخل في هذه الوصية كل من ينسب إلى علي رضي الله عنه من قبل  
الأب ، وإن كان حبساً يدخل فيها كل من ينسب إلى عباس رضي الله عنه من قبل الأب سواء  
كان بنفسه ذكراً أو أنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الآباء ولا يدخل من كانت نسبته إليه  
من قبل الأم وكذلك لو أوصى لنفسه أو حسيه فهو على قرابته الذين يسيبون إلى أقصى أب له  
في الإسلام حتى لو كان أباًؤه على غير دمه دخلوا في الوصية لأن النسب عبارة عما ينسب  
إلى الأب دون الأم وكذلك الحسب فإن الهاشمي إذا تزوج امرأة فولدت منه ينسب الولد إليه لا  
إلى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالأب دون الأم  
وكذلك إذا أوصى لجلس فلان منهم بنو لأب ، وكذلك اللحمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية  
لآل فلان هي بحركة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الأم في هذه الوصية كذا في  
المبدائع ، ولو أوصت المرأة لجلسها أو لاهل بيتها لا يدخل ولدها لأن ولدها ينسب إلى أبيه لا  
إلى أمه إلا إذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الريادات شرح اعتقائي ، وإذا أوصى بثلاث ماله  
لأهله أو لاهل فلان فالوصية لزوجته خاصة دون من سواها قياساً إلا أن استحساناً وجعلت الوصية  
لكل من يكون في عياله ونفعه ويصممه بيته ولا يدخل تحت الوصية عماتك ، ولو كان أهله  
ببلدين أو في بينتين دخلوا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التنارحانية ، ولو أوصى لأخوته  
الثلاث المتفرقين وله ابن جازر لهم الوصية بالسوية أثلاثاً لأنهم لا يرون مع الأب من كانت له  
بنت جازرت الوصية بلاح لأب وللأخ الأم وبطل الوصية بلاح لأب وأم لأنه يرث مع الست ، ولو  
لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها بلاح لأب لأنه لا يرث وبطل الوصية بلاح لأب وأم  
وللاح الأم لأنهما يرثانه ، وإذا ماتت امرأة وتركته زوجاً وأوصت بنصف ماله لأجنبي كان  
للأجنبي نصف ماله وللزوج ثلث المال والستس لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال أولاً  
بلا متازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ماله وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الأجنبي  
تمام وصيته وهو الستس يبقى الستس فيكون لبيت المال ، ولو أوصت لقاتلها بنصف المال ثم  
ماتت وتركته زوجاً يأخذ الزوج نصف ماله لأن الميراث مقدم على الوصية بمقتضى ثم يأخذ  
القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ، ولو أوصت المرأة بنصف ماله لزوجها ولم توص  
وصية أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية ، وإذا مات الرجل  
وترك امرأة وليس له وارث غيرها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولأمراته بجميع ماله يأخذ الأجنبي  
ثلث المال بلا متازعة وللزوجة ربع ما بقي وهو الستس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون  
بينها وبين الأجنبي نصفين . ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث  
سواء وأوصت بجميع ماله لأجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أولاً  
ثلث المال لا متازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدّمة  
على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والأجنبي أثلاثاً ثلث ذلك يكون للأجنبي  
وثلاثه للزوج كذا في فتاوى قاصيحن ، ولو قال أوصيت بثلث مالي لقرائتي ولغيرهم ، قال : هو

كله للقرابة ولا يرد منه إلى الورثة شيء. كانه قال: لقرابتي ولبي آدم قال محمد رحمه الله تعالى: ولو أوصى لإخوانه بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بإخوانه وينسبون إليه، ولو أوصى بثلث ماله لخمسة فحشمه كل من كان يعرفه وعجري عليه بعفته فلا يدخل في ذلك ولده وولده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومديره ورفيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في حرة المقتين، ولو أوصى لقومه أو لعترته لم يحجز إلا أن يقول: عقرائهم ولا يدخل من ألبهم، ولو أوصى لقدمائه فهو من يصحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرحسي، قال: وإذا أوصى بثلث ماله لبي فلان فهذا على وجهين أما إن كان فلان أبا قبيصة بمعنى أنها جماعة كثيرة كتبت لبي تميم وأسد لبي أسد، أو كان فلان أبا حاصلاً ليس بأبي جماعة كثيرة وأعلم بأن أول لأسمي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العسيرة ثم البطن ثم الصعيد ثم المصيلة ثم مصر فبريش شعب وكسنة قبيلة وقريش عسيرة ونصي بطن وهاشم أبو جد النبي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجسلة فيما إذا أوصى لبي كنانة وهو أبو قبيصة لا تدخل تحت الوصية أولاد مصر ويدخل أولاد كسنة إلى المصيلة وأولاده إذا كانوا يحصون، وإذا أوصى لبي فريش وقريش عسيرة فإنه لا يدخل تحت الوصية أولاد مصر وكسنة ويدخل أولاد فريش ونصي وأولاد نصي وهاشم وأولاده والعباس وأولاده، وإذا أوصى لبي نصي وهو بعض القبيصة فإنه لا يدخل تحت الوصية أولاد مصر وكسنة وأولاد فريش ويدخل من دونهم، وإذا أوصى لبي هاشم الذي هو فخذ فإنه لا يدخل تحت الوصية من فرقههم ويدخل من دونهم من أولاد المصيلة، وإذا أوصى لبي نصية فريش فإنه يدخل تحت الوصية أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم، وإذا عرفنا هذه الجسلة جفت إلى المسألة التي مر ذكرها وهو ما إذا أوصى بثلث ماله لبي فلان وفلان أبو القبيلة وله أولاد ذكور وإناث فإن ثلث ماله يكون بين الذكور والإناث من أولاده بالسوية إذا كانوا يحصون بالإجماع وإن كن إناثاً كلهن لم يذكر هذا في الكتاب قالوا: ينبغي أن يكون الثلث لهم، وإن كانوا ذكوراً كلهم يستحقون، وأما إذا كان فلان أبا حاصلاً وله أولاد وأولاده ذكور كلهم فإن ثلث ماله لهم وإن كان أولاده إناثاً كلهن لأشياء لهن، وأما إذا كان أولاد فلان ذكور وإناث اختلوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: الوصية للذكور منهم دون الإناث فإن لم يكن لفلان أولاد لصلبه وكان له أولاد أولاد هل يدخلون تحت الوصية إن كان له أولاد بنات فإنهم لا يدخلون تحت الوصية هذا إذا أوصى لبي فلان فأما إذا أوصى لولد فلان وللفلان بنات لا خير دخل تحت الوصية وإن كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم عندهم جميعاً ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث، قال: فإن كانت له امرأة حامل دخل ماني بعدها في الوصية أيضاً ولا يدخل أولاد الأولاد تحت هذه الوصية وهذا إذا كان أبا حاصلاً فأما إذا كان هو أبو فخذ فأولاد الأولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب إن لم يكن له ولد إلا ولد واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد فإنه يستحق النصف، وإذا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد الصلب يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات ففيه روايتان كذا في المحيط، ومن أوصى لورثة فلان فالوصية يسهم للذكر مثل

حظ الأميين كذا في الهدية، ولو أوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل  
 أولاد البنات معه روينا بعض مشايخنا قالوا: الروايات في دخول بني البنات أما بنات البنات  
 فلا يدخلن تحت الوصية روايه واحدة كذا في الحديث، وإذا أوصى لبنت فلان وله بنون وبنا  
 فالوصية لبنت خاصة، وإن كان له بنون وبنا بين فالوصية لبنت بهن، ولو لم يكن له إلا  
 بنات بنت لا يدخلن في الوصية وهذا على إحدى الروايتين عند عامة المشايخ رحمهم الله  
 تعالى وعند بعض المشايخ على رواية واحدة من سمي شيئاً يعرف به أنه أولاد به بنت البنات  
 فإن قال إن لفلان بنت وقد ماتت أمها فوصيت بنته دخل تحت الوصية بنت البنات  
 باتفاق الروايات بلا خلاف بين المشايخ إذا أوصى لأبواء فلان ولفلان ولهم أب، وأمها دخلوا في  
 الوصية، ولو لم يكن لهم أب وأمها وتماثلها أجداد وجدات فإنهم لا يدخلون في الوصية، وإذا  
 أوصى لأكثر ولد فلان ولفلان لبنت أحدهما ابن عشر سنين والآخر ابن اثني عشرة سنة فهذا  
 حصة الأكبر ولد أوصى الرجل لبني فلان ولفلان فحد أو بطل أو قبيلة فهذا على وجهين إما أن  
 يكون هو فلان يحصلون أو لا يحصلون فإن كانوا يحصلون صحب الوصية سواء كانوا أسياء أم  
 مقراء وإلا كانوا لا يحصلون فإن كانوا مقراء جازت الوصية، وإن كانوا عبيد ومقراء وأعيانهم  
 لا يعرفون ولا يحصلون قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: الوصية باصلة كذا في الحديث، ولو قال  
 أوصيت بثنت مالي لبني فلان وهم خمسة فإن هم ثلاثة أو ثمان فالثنت لهم ولو قال لأبني  
 فلان فإذا له بن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لأبني فلان ربيع وعمر وإذا له ابن واحد  
 فله الثلث الكل ولو قال: أوصيت لبني فلان وهم ثلاثة فالثنت مالي فإنهم خمسة فالوصية لثلاثة  
 منهم والخيار لذي ورثته فإن أوصى معهم لأخيه الربيع ولو قال: أوصيت بثنت مالي لبني فلان  
 وهم خمسة ولفلان فالثنت مالي فإذا لأول بنون ثلاثة كان الأخير شريكاً بالربيع كذا في محيط  
 لسرخسي، روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثنت ماله لرجل مسمى  
 وأخيه الموصي أن ثلث ماله ألف أو ثمان هو هذا فإذا ثلث ماله أكثر من ألف فإن أبا حنيفة  
 رحمه الله تعالى قال: له ثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت بأصدة لا ينقص الوصية  
 حظها في ماله إن علق في الخطاب ولا يكون رجوعاً في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى قال ولو قال: أوصيت بعلمي كلها وهي ماله فإذا هي أكثر وهي تخرج من ثلث  
 فالوصية جائرة في جميعها ولو قال: أوصيت له بعلمي وهي هذه وبه علم غيرها تخرج من  
 ثلث فإن هذا في القيس مثل ذلك ولكي ادع القيس في هذا وجعل له النعم التي سمي من  
 ثلث ولو قال: قد أوصيت لفلان بريقي وهو ثلاثة فإذا هم خمسة جعلت خمسة كنهم في  
 ثلث كذا في الحديث، رجل أوصى بثنت ماله لثلاثة وعشرين من محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن  
 دل أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باصة في القيس إذا كانوا لا يحصلون وفي  
 لا يحصلون يجوز ويكون للمنفعة منهم قيساً على القيس قال: ولشيعه هم الذين يعرفون بأب  
 إليهم وجعلوا موسومين بثنت دون غيرهم وهذا الذي يقع في هذه الوصية رجل أوصى بثنت  
 ماله جيرانه فإن بعضهم إذا كانوا يحصلون يمسونه على أعيانهم وقصرتهم وكذا لو قال لأهل  
 مسجد كذا روي أوصى بأن يخرج من ثنت ماله مجاوري مكة قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه



الله تعالى الوصية جائزة فإن كانوا لا يحصون بصرف إلى أهل الحاجة كانوا يحصون قسمت  
 على رؤوسهم وحد الإحصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانوا لا يحصون إلا بكتاب  
 وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل إذا كانوا لا يحصونهم غصبي حتى  
 يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فإنهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا كانوا  
 أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم: هو معوض إلى رأي القاضي عليه الضوى والأيسر  
 ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، قال محمد رحمه الله تعالى وإذا  
 أوصى لثمانى بني فلان وثمانى بني فلان ممن يحصون فإنه تصح وصية ويصرف إلى كلهم  
 كما لو أوصى لثمانى هذه السكة أو لثمانى هذه الدار ويستوي فيه الغني والفقير، وإن كان لا  
 يحصى بناتهم فالوصية جائزة وتصرف الوصية إلى الفقراء منهم، ولو أوصى بثلاث مائة لأرمل  
 بني فلان وهم يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة، وإذا جازت الوصية هنا على كل حال  
 فإن كان يحصون بصرف إليهم وإن كان لا يحصون نصرف إلى من قدر عليه من مهر وأدى  
 ذلك الوحدة عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان إذا أوصى لخمسة عشر أخيه أو لخمسة عشر  
 وجيرانه لا يحصون فالوصية باصة وكذلك إذا أوصى لأهل مسجد كذا ولأهل مسجد كذا كذا  
 في القنطرة خانية، ولو أوصى لأرواح مائة يتناولون الروحة عند الموت وكذا المعتدة عن صلاح  
 البائس فلا والأيتام على الغني والعقير إن كانوا يحصون إلا على الفقراء وكذا العميان والمري  
 والعموم وأبناء السبيل وأهل السجون والعراة والأرامل إن كانوا يحصون فعلى الغني والعقير  
 وإن لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العميان والأرملة هي التي يلعن وجوعت ولا روح لها  
 والشاف والحنفي من خمسة عشر إلى ثلاثين أو أربعين إلا أن يعلب عليه بشيء قبل ذلك  
 والكهل من ثلاثين أو أربعين إلى ستين إلا أن يعلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين  
 والعمام مائة خمسة عشر إلى أن يحتلم والغيب من يعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في  
 خزينة المعتن، ومن أوصى لجيرانه فهم الملائقون لداره عند أبي حنيفة ورهم رحمتهما أنه تعالى  
 وهذا قياس رضي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكن من يسكن محلة موصي ويجمعهم  
 مسجد محله ويستوي فيه لساكن والمالك والذكر والأنثى والمسلم والذمي والصغير والكبير ولا  
 يدخل فيه العبيد والإماء والمديرون وأمهات الأولاد والمكاتب يدخل كذا ذكر في الرداءات  
 وأعيان من غير ذكر خلاف كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل أوصى لرحل  
 من جيرانه مائة درهم ثم أوصى لجيرانه مائة ينظر فيما أوصى بهذا وبما يصيبه مع الجيران  
 فيدخل لأقل هي ذكر كذا في محيط سرحسي، وبما أوصى لعميان بني فلان أو لرمسى بني  
 فلان إن كانوا مائة يحصون فالوصية بفقرائهم وأعيانهم ودكورهم وإن كانوا لا يحصون  
 فالوصية لعمراء منهم، ولو أوصى لثمانى بني فلان أو لأيامى بني فلان أو لثمانى أو لأكثرهم  
 صح في الإحصاء إلا لا، ولو أوصى لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باصة إلا أن بين ذلك  
 في حياته ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه في الصحة والمرضى ولا يدخل مديروه وأمهات  
 أولاد، ولو قال لعمه إن لم أصيرت فانت حر فمات قبل صرته دخل في وصية، ولو كان  
 الموصي رجلاً من العرب فأوصى لمواليه ثلث مائة صحت الوصية ويدخل فيه الأسفل مع وبه

ولا يدخل فيه موسى الموالاة ومعنى المعسر، وإن لم يكن به مول ولا أولاد الموالي فالثالث لموسى مواليه كذا في الكافي، فإن بقي من مواليه الذين اعتقهم أو من أولادهم اثنا فصاعداً وله موسى مواليه فالثالث للثلاث فصاعداً، وإن أوجب الوصية بهم - منه - تجمع وهم ين من موسى ولا من أولاد مواليه، ولا واحد كان به نصف الثلث ونصف الآخر يرث عسى الورثة كذا في محقق ولو أوصى خولي بنمي فلان بفخذ يحصلون رجل فيه المعتق ومعتق المعتق ومن علق عتقه بعدم صريه ولا يدخل المذهب وأم الولد كذا في الكافي، وفي فتاوى العيني، إذا أوصى لمواليه ولهذا الموصي أمة معتقة اعتقها الموصي فولدت ولداً دخل ولده تحت الوصية إذ لم يكن الأب معتق غير الموصي فإن كان أبو ولد معتقة الموصي عربياً لا يدخل الولد في الوصية بلا خلاف، وإن كان أبو الولد رجلاً من الموالي من غير العرب معتق فهو إن تولد يكون مولى لموسى الأم عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن رجلاً أوصى بثلاث ماله لمواليه وليس به موال اعتقهم ولا أولاد الموالي ولا مولي الموصي وإنما له موسى أبيه أو موسى به فلا شيء له من الوصية ولزم يمكن للميت الأموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث بهم فإن كان معهم موال اعتقهم لموصي أو أولاد مواليه فإن في القياس أن يكونوا سوء، وفي الاستحسان الثلث هؤلاء، دون موسى الموالاة كذا في التتارحانية، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وبه أمهات أولاد عتق في حياته وأمتهات أولاد عتق موته، فالوصية لا تكون ولا هي التي عتق موته وإن لم يكن به إلا أمهات أولاده عتق في حياته فالوصية لهم ولو أوصى لامهات أولاده بألف ولمولياته بألف وله أمهات أولاد عتق في حياته ومولياته سواهن اعتق كل فريق عسى حدة كذا في عيبد، ومن أوصى لأصهاره فالوصية لكل دي رحم محرم من أمهاته وكذا يدخل فيه كل دي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل دي رحم محرم منه لأب، إنكل أصهاراً، وإن يدخل تحت الوصية من كان صهراً للموصي يوم موته بأن كانت امرأة مسكوحه له عند الموت أو معتقة عنه بطلاق رجعي لأن المعتق حائز الموت حتى يومات الموصي والمرأة في بكاحه أو في عتقه من حلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية، وإن كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لأخته فالوصية لكل روح ذات رحم محرم منه كأرواح البنات والأحراب والعلماء والخالات وكذا كل دي رحم محرم من أزواج هؤلاء كذا ذكر محقق رحمه الله تعالى لأن الكل يسمى حسناً كذا في الكافي، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وهذا بناء على عرف أهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الحق يطلق على زوج الميت وزوج كل ذات رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء ونعمير للعرف كذا في المحيط، ولا يكون الاحتاد من قبل نساء الموصي يريد به أن امرأة موصي إذ كانت بها بيت من زوج آخر ولها زوج تزوج بها لا يكون حتاً للموصي كذا في التتارحانية، وإذا أوصى بنشة لعقراء سي فلان وهم لا يحصلون دخل مواليتهم وموالي مواليتهم وموالي إبنوالة وحفائدهم وعديدهم بنفسه بين من يقدم عليه منهم بالنسوة والخليف من وإلى قوما ويقوم بهم أنا اسم ويخلف عسى ذلك ويخلفون له عسى الموالاة والعديد من يصير منهم غير حلف وإن أعطى الكل واحداً منهم جزع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه اثنين فصاعداً، وإن كان فلان أباً خاصاً وليس بأبي قبيلة ولا عهد فاشتبك لبيته لصله وله يدخل الموصي والخليف في الوصية كذا في محيط سرحسي، مثل العقبة أبو جعفر عن رجل أوصى

لأولاد رسول الله صلى الله عليه وآله مذكوران نصيرين يحيى كان يقول الوصية لأولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما، وأما العمرة فهل يدخلون في هذه الوصية قال: ينظر كل من كان يسب إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتصل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا يسب إليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية، وإذا أوصى للعمرة فقد حكى عن الفقهاء أبي جعفر أنه لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما يهيئ عن الفقر أو الحاجة، ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تجوز، ولو أوصى لفقرائهم تجوز، وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا تجوز، ولو أوصى لفقرائهم تجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: كان القاضي الإمام يقول: على هذا القياس إذا أوصى لطلبة علم كذا كذا تجوز، ولو أعطى الوصي واحداً من فراء طلبة العلم أو من فراء العمرة حاز عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز إلا إذا صرف إلى اثنين منهم فصاعداً وإذا أوصى لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال: الفقيه عند من يبلغ في الفقه الغاية انقصوى وليس للفتنة بمقيه وليس له من الوصية نصيب، وإذا أوصى لأهل العلم ببلدة كذا فإنه يدخل فيه أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر لهذه المسألة نص في الكتب وعن أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق إلى أهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسألة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون، وإذا أوصى بثلاث مائة لفقراء طلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يحتفلون إلى مدرسة منسوبة إليهم في كورة كذا التعم الفقه بهذه الوصية لا تنفذ شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يحتفلون إلى مدرسة منسوبة إليهم لتعلم الفقه إذا لم يكونوا من جملة أصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوي المذهب لا محالة وإنما يتناول من يقرأ الأحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوي المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن كان شفعوي المذهب إلا أنه لا يقرأ الأحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم أصحاب الحديث كذا في المحيط، عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لعلاء ولبي غيم ذن: كل الثلث يكون لعلاء ولا شيء لبني عمه لأنه صار كانه قال: لعلاء ولبنو علي إذا كانوا لا يحصون والوصية بهم باطنة ولو قال: ثلث مالي لعلاء وللرجل من المسلمين نصف الثلث لعلاء لا غير وكذا لو قال: ثلث مالي لعلاء ولعشرة من المسلمين فجزء من أحد عشر جزءاً يكون لعلاء ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاصحاته، والله أعلم.

### الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والشفرة وعلة العبد وعلة البستان وعلة الأرض وظهر الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور ولأرضين والبساتين جائزة في قول علمائنا رحمهم الله تعالى وإذا جازت الوصية بالخدمة منقول وإذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين. إما أن تكون السنة يعيها

بأن قال: أوصيت بخدمة هذا العبد مثلاً سنة سبعين وأربعمائة أو كانت بغير عيها بأن لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك عني وجهين: أنه إن كان لعبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فإن أوصى به بخدمة عبده في سنة معينة إن مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت الوصية، وإن مات الموصي بعدما مضى من السنة شيء عيها بمضت، بأن مضت من ذلك سنة أشهر قبل موته ربيعيت سنة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عيها ثم دحبت تلك السنة بغير شيء إلى عبد إن كان لعبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية بأنه يسلم العبد إلى الموصى له حتى يستوفى وصيته ثم إن بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وإن مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وإن كثر لا يخرج العبد من ثلث ماله وإنما تغير الورثة الوصية فإن العبد بخدمه الموصى به يوماً والورثة يومين حتى تقضي السنة عيها فإذا مضت تلك السنة التي عيها بسلم العبد للورثة هذا إذا كانت عيها، وإن كانت السنة بغير عيها إن كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج وقد أجازوا يسلم العبد إلى الموصى له يستخدمه سنة كاملة ثم يرد عني الورثة، وإن كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم يجر بورثة فإنه بخدمه الموصى له يوماً وورثة يومين، أي ثلاث سنين فإذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصى له بالخدمة وكان يجب أن يتعد السنة التي وجد فيها الموت وكل حوب عرفته ميت إذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الموقوف ميت إذا أوصى بخدمة عبده سنة أو بسكنى دهره سنة أما إن عي السنة أو لم يجر السنة إلى آخر ما ذكرنا في خدمة كذا في المصنف، ولو أوصى بخدمه عبده ولا يجر برفقته وهو يخرج من الثلث فائز بة بصاحب الرقبة وخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية، وإن كانت الوصية بمصنفه بشرط إلى وقت موت الموصى به التسعة ثم ينتقل إلى الموصى به بارقة، إن كان هناك الموصى له بالرفقة وإن لم يكن ينتقل إلى ورثة الموصي ولو أوصى بعبدة الدار أو العبد فإراد أن يسكن نفسه أو يستخدمه لعبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واحتج لمشايخ فيه قال أبو بكر الأعمش: ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في الهداية، ولو أوصى له بسكنى دهره سنة ولا مال له غيره فإنه يسكن ثلثها منها ويسكن الورثة ثلثين وبس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصى له يسكن الدار وخدمة عبده أن يزوجهم عبداً وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصى به وأهله في غير مكانه فخرجته إلى أهله لخدمة هناك إذا كثر يخرج من الثلث كذا في التيسود، ولو اقتسموا الدار لمهاجرة من حيث المهرج بحور أيضاً لأن الحق لهم إلا أن لا يكون أوصى له أعدل كذا في النكاحي، رجل أوصى بأن يعار بيقته من فلان كان باطلاً، وكذا لو أوصى بأن يسقي عبده لواء شهر في الموسم أو في سبيل ابنه كان باطلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال: أوصيت بهذا النخل لدواب فلان كان باطلاً ونحوه قال: يعلف به دواب فلان كان حياً كذا في الحدود فاضبحاح، في المنعني بركة الأعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوص له ذلك ما عيش وعي بي حبيبة رحمه الله تعالى، إذا أوصى بعبده عبداً لفلان ولم يسم وقت وهو يخرج من ثلث ماله فله علقته حين حياته وإن كانت النعمة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بعبدة أو بسكنى دهره

أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى بخدمة عبده أو سكنى داره لعبد رجل جاز ويستخدم الموصى له العبد ولا يخدم مولاة ويسكن العبد الدار ولا يسكنها مولاة فإن مات العبد الموصى له بطلت الوصية، وإن بيع أو اعتق تتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يخدم عبده فلاناً حتى يشفي فإن كان فلان صغيراً خدمه حتى يدرأه، وإن كان كبيراً ففيراً خدمه حتى يصيب ثمر خادماً يخدمه، وإن كان كبيراً غيباً فالوصية بطله كذا هي المحيط، وليس للموصى له بالسكنى والخدمة أن يؤجر الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي، وإن أوصى له بقلة يستأنه منه العلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في لكانبي، وإذا أوصى لرجل بشرة يستأنه فهو على وجهين إما إن قال أبداً أو لم يقل فإن لم يقل فهو على وجهين أيضاً فإن كان في يستأنه ثمار قائمة يوم الموت كانت له ثلث الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك إلى أن يموت إذا كان البستان يحرج من ثلث ماله هد إذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فلما إذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فاقنبا أن تطل الوصية ولا تصرف الوصية إلى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تطل الوصية ويكون للموصى له ما يحدث من الثمار بعد الموت إلى أن يموت الموصى به إذا كان البستان يحرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرناه كله إذا لم يصح على الأبد وأما إذا قال: أوصيت بث ثمار بستاني أبداً كان به الشجرة لقائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك، وفي المتقضى إذا أوصى بغلة يستأنه أبداً فحدث في استأن شجر من أصول النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك هي الوصية، ومن أوصى بثنت غلة يستأنه أبداً ولا ثار له غيره جازت، وإن لاسم الموصى له بثنت غلة البستان مع الورثة داخل الذي للموصى له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أهل الذي بهم ولم يغل الذي له فإنه يشاركهم ويشاركوه في الغلة، قال: وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك الموصى له بالغلة بحلاف ماله يباعوا الكل فإنه لا يحوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصى له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فإنها أحرف إذا قسمت أو لا يغل فليس به شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لهم أن يقاسموا فيحل له الثلث فذا أهل فهو ماله، وإن لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها، وإذا أوصى الرجل لرجل بعتة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فإنه يؤجره فيعطى صاحب الغلة ثلث الأجر، وإن كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يحرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالنصف أو الثلث وإن كان المزارعة إجاره لأرض إذا كان البدر من قبل العمل فإذا أوصى أن يؤجر أرضه صد سيرة مساة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فإنه يسطر إلى أجرها فإن كان ماسمى مثل أجر مثله وجب تمديد هذه الوصية، وإن كان المسمى أقل من أجر مثله إن كانت الخدابة بحيث تحرج من ثلث مال الميت فإنه بعد هذه الوصية وإن كانت الخدابة بحيث لا تحرج من ثلث مال الميت يعال للموصى له بالإجارة، إن أردت أن تؤجر منك هذه الأرض فبلغ الأجر إلى تمام الثمنين فإن بلغ ثواجر الأرض منه وإن لم يبلغ لا تؤجر الأرض منه كذا في

هيّط، ومن أوصى لرجل بصوف عمنه أهد، أو بأولاده، أو بلسنها ثم مات فيه حامي بطونها من  
بولد وصافي صروعها من اللبس وما عني شهو، هاهن الصوف يوم يموت الموصي سواء قلّ 'أهدا' أو  
لم يقل كذا في الهدية، وإذا أوصى رجل لرجل بعنه بستانه ثم إن الموصي به بالغة شترى  
البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتصل الوصية - كذلك لو لم يبعه الورثة - وبكسهم تراصوا  
على شيء دفعوه إليه على أن يستمر العلة ويبرئهم منها فإن دلت جائز وكذلك يصحح عن  
سكنى الدار وخدمة العبد جائز وإن كان بيع هذه الحقوق لا يجوز، وإذا أوصى بعنه ذرة أو بقنه  
عبد في المساكين جائز من ثلث ماله، وإذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة عبده أو بظهر  
دابته للمساكين فإنه لا تجوز الوصية، لا أن يكون الموصي به معدوماً كما هي الحقيقة: رجل أوصى  
أن يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين - شيء قيل: يصلح  
الوصية وقيل يوقف ذلك لكرمه إن خرج من ثلث ماله يتصدق بعنه ثلاث سنين قال لعقبه  
أبو النديث رحمه الله تعالى: هذا موافق لقول أصحابنا رحمهم الله تعالى: ولو أوصى بعنه كرمه  
لإنسان فإنه يدخل فيه الفوائض والأوراق وخطب وشمره كذا في صحيح السرخسي، رجل  
أوصى بشباب جسده لرجل جار ويكون للموصي له من 'عبد' والغنص والذرية وسراويله  
والأكسية دون القلائص والحقاف والجوارب لأن ذلك ليس من ثياب كذا في فتاوى فاضلنا،  
أوصى فقال: تصدقوا بهذا الثوب إن شاؤوا بأعموه وأعموه ثمه وإن شاؤوا أعموه قيمته  
وأمسكوا الثوب أوصى إلى رجل فدل به بأعارسية ده بتم راجه كذا في 'فاهي الوصى' كذا  
يتيم من الكرم من مقدار ما يتحد منه ثوب إن دفع إليه الكرم من أجره الجبيل يجوز كذا في حرمه  
انفتق، وفي العيون إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من رصه فاليدور وخرج  
والنسقي عني 'الموصى' به فإن أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فاليدور والنسقي  
والخروج من مال الميت ولو أوصى لرجل بلمره بعه بلمت أو ررع استحصه ولم يحصله وخرج  
على الموصى له وبصير ذلك لو أوصى بثمر بعه أو ررع قد ذلك فإخراج عني الموصى له ولو  
قطع الثمرة وحصد البرع ثم أوصى به لرجل فخرج عني موصي كذا في استأرجحية، ولو  
أوصى بهذا الجراب الهروي فله خرب يد فيه وكذلك يعرضه من الثمر ولو أوصى بأخيه من  
الجوبق لا يكون به الجوبق، ولو أوصى به بسلة راعرب يدخل الزعفران دون السلة وفي بعض  
والسمن والربط يدخل هو دون الرق كذا في صحيح السرخسي، ولو أوصى به بسيف فله  
لسيف بجهه وحماته، ولو أوصى به بسرح فله بسرح وبواجه من نبيذ والبرود والسفر  
والركبان واللب في طاهر البرود، ولو أوصى به بمصحف وله غلاف فيه المصحف دون غلاف  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا كره القسري  
ولو أوصى له عبدة فله عبده ولو أوصى بعبدة بركة وهي - مع أن لها بالعجمه حركاه،  
فله لقيه مع الكسوة وهي اللبؤ، ولو أوصى له ببحنة فله ثكسوة دون العبد - كذا في  
لبائع، ولو أوصى ببدل حل فللبدل وحل جميعاً ولو قال يدار الدواب فالدواب وصية دون  
الدواب، وكذا لو قال: يسعينة أضعف فالأضعف دون السعينة كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى

لآخر بميزان فهو على العمود والكعش والخيط ولا يدخل فيه المسجات ولعلاق هذا إذا كان  
 بغير عيه فاما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات  
 فاعتق عبده وقال : كسوته له ، قال له : حياء وقسوته ولعيصه وإزاره وسرويه ولا يدخل فيه  
 سيفه ومنطقته وإن قال : متاعه يدخل في سيفه ومنطقته وفي بواذر بشر عن أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى إذا أوصى برجل يشده من غنمه لم يقبل عمنى هذه فأعطى الورثة الموصى به شاة قد  
 وجدت بعد موت الموصى ولداً قال : لا يتبعها ولدها ولو قال : أوصيت لفلان شاة من غنمي هذه  
 فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولداً قال : يتبعها ولدها ولو استهلكت الوارث الولد قيل  
 تعيين الشاة لا ضمان عليه ، وكذا لو أوصى به بخلة بأصلها ولم يقبل من لحلي هذه فهو  
 مثل الشاة التي أوصى بها ويعطونه أي بخلة شاؤوا دون ثمنها التي أقرت بعد وفاته ، وإن كانوا  
 استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى أن تعتق جاريته هذه بعد موته ومات فقيل أن تعتق  
 وندت ولداً وهي مع ولدها يخرجان من ثلث عتقت الجارية ولم يعتق لولدها وكذا لو أوصى أن  
 تكاتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على من فوئدت ولداً  
 بعد موت الموصى لا تمتد بوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق بجاريته هذه على المساكين أو  
 على فلان أو يوهب من فلان فوئدت ولداً بعد موته تمتد الوصية في الولد كما تمتد في  
 الجارية ، ولو أوصى بأن تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت وبدأ بعد موت الموصى بيعت  
 هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بأن تباع جاريته هي وتتصدق بثمنها على المساكين أو على فلان  
 فولدت الجارية بعد موته رداً فإنه تمتد الوصية في الولد ، ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من  
 فلان بألف درهم فجاء عبده وقتله فدفع بها أو فطع يده فدفع بيدها أو وطأها وأطاع بشبهة  
 حتى حرم العقر فإنه لا يباع العبد المدفوع ولا الأرض ولا العقر بعد ذلك ينظر ب كسوت قد قتلت  
 بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له بنصف الثمن إن  
 شاء ولو وطئت وهي بكر حص قدر النكارة أيضاً ، ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا  
 يحط شيء من الثمن وكذلك إذا ذهبت عينا أو يدها بألف سماوية بيعت بجميع الثمن إن شاء  
 المشتري ، ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين  
 فأبى فلان الشراء بطلت الوصيتان وكذلك إذا أوصى أن تكاتب جاريته هذه ويتصدق بيدها الكتابة  
 أو تباع نفسها ويتصدق بثمنها فردت الجارية الكتابة وأبيع بطلت الوصيتان ، ولو أوصى بأن  
 تباع جاريته هذه بسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فوئدت بعد موته ولداً بيعت هي وحدها  
 بسمة ولم يبع معها ولدها كذا في المخطئ ، وإن أوصى الرجل بخدمة عبده سنة وآخر بخدمته  
 سنتين ولم يخر الورثة خدم الورثة سنة أيام وأوصى لهما ثلاثة أيام يوماً لصاحب السنة وبومين  
 لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين ولو عثر فدل فلان هذه السنة ولفلان هذه سنة  
 أخرى يخدم في السنة الأولى الورثة أربعة أيام ويخدمها بومين ، وفي الثانية الورثة بومين  
 والموصى له يوماً وإن قال : أوصيت بهذه الأمانة لفلان وبخدمتها لآخر أو بهذه الأمانة لفلان وببساتي  
 لآخر أو بهذا الخاتم لفلان وبعبه لآخر أو بهذه القوصرة لفلان وبأثري لآخر فإن وصل

فلكل واحد ما أوصى وإن فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يتفرّد صاحب الأصل بالأصل ويشتركان في التبع كذا في الكلبي، ولو أوصى بهذا العبد لعنان وبخدمته لعنان آخر أو أوصى بهذه الدار لعنان وسكنها لعنان آخر أو هذه الشجرة لعنان وشمرتها لآخر أو بهذه الشاة لعنان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصلاً أو مفصولاً، ولو ابتداء بالتبع في هذه المسائل ثم بالأصل بان أوصى بخدمة العبد لإنسان ثم بالعبد لآخر لو أوصى بسكنى هذه الدار لإنسان ثم بالدار لآخر أو بالثمرة لإنسان ثم بالشجرة لآخر فإن ذكر موصلاً فلكل واحد منهما ماسمي له به وإن ذكر مفصولاً فلا أصل للموصى له بالأصل والتبع بينهما نصفان، ولو أوصى بعبد لإنسان ثم أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعدما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لإنسان ثم أوصى بنفسه لآخر ثم أوصى له بالخاتم بعدما أوصى له بالقص أو أوصى بجديته لإنسان ثم أوصى بولدها لآخر ثم أوصى به بالجارية بعدما أوصى له بولدها فالأصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته ولآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع القص، وإن كان أوصى للثاني بنصف العبد يقسم العبد بينهما أثلاثاً وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع عن هذا وقال: إذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى بربة العبد أيضاً لصاحب الخدمة وإن العبد بينهما والخدمة كلها للموصى به بالخدمة وقالوا: لو أوصى لرجل بأمة تخرج من الثلث وأوصى لآخر بما في بطنها وأوصى بها أيضاً لمدي أوصى له بما في البطن فالأمة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به لا يشركه فيه صاحبه، ولو أوصى بدار لرجل وأوصى بيت فيها بعينه لآخر كان البيت بينهما بالخصص وكذا لو أوصى بالف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان لمائة لصاحب الألف وللمائة بينهما نصفان وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة، ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وببناؤه لآخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع، إذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالغدر على صاحب الخدمة فإذا فاده خدمه على حاله لأنه طهره عن الجناية وإن مات صاحب الخدمة لتقصّض الوصية ثم يقال لصاحب الرقة: أذ إلى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فإن أبي أن يردّ الفداء على ورثته يبيع فيه العبد وكان يميزه الدين في عقه وإن أبي صاحب الخدمة في أوّل الأمر أن يقدي لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقة: ادفعه أو ائده فأيهما صبح بصت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجس العبد فعلى عاتلة القاتل قيمته يشترى بها عبداً يخدم صاحب الخدمة وإن كان القتل عبداً فلا قصاص فيه إلا أن يجتمع على ذلك صاحب الرقة وصاحب الخدمة فإن اختلفا فيه تعذر استيعاء القصاص فوجب قيمته في من القاتل يشترى بها عبداً فيخدمه مكانه ولو قتل رجل عبيده أو قطع يديه دفع العبد وأحدث قيمته صحيحاً ويشترى بها عبداً مكانه، ولو قطعت يده أو فقلت عيه أو شج موضحة فأذى القاطع أرض ذلك فإن كانت الجناية تنفص الخدمة اشترى بالارث عبداً آخر ليخدم صاحب



الخدمة مع لأثر أو يباع العبد فيصم ثمنه إلى ذلك الأرض ويشترى بهما عبداً له يكون قائماً مقام الأول ولكن هذا إذا اتفقا عليه فإن احتلما في ذلك لم يبع العبد ولكن يشتري بالأرض عبداً لخدمته معه فإن لم يوجد بالأرض عبيد وقف الأرض حتى يصطلحا عليه من اصطلاحا على أن يقسموه نصفين أجزرت ذلك بينهما فإن كانت لخدمة لخدمة فالأرض لصاحب الرقبة، وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو كتبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ماؤلات من ولد فهو لصاحب الرقبة ومعه العبد وكسوته على صاحب الخدمة فإن كان أرضي بخدمة عبد صغير لرجل وبرقه لأخر وهو يخرج من ثلث مفعفه على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا حرم صارت مفعفه على صاحب الخدمة، ولو أرضى يديه برجل وبطهرها وسعفها لأخر كان مثل العبد سواء لاستوائهم في المعنى كذا في المسعود، ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى برقبة أحدهم لرجل وفيمنه ثلاثته وخدمة الثاني لأخر فميسه خمسائة وقيمة الثالث ألف حار لكن واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة يومين لأن الوصايا حاورت الثلث لأن ثلث المال ستمائة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال مائة أرباع لوصايا كذا في محيط الرعي، وإذا مات صاحب الخدمة تشكل صاحب الرقبة عبده كنه وكذلك إن مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سوء كان لصاحب الخدمة نصف حصة العبد وصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر، ولو أوصى بالعبد كنههم لصاحب الرقبة وخدمة أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب إلا بقيمة واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا ككتاب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبدع على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الإحارة من الورثة فيصل صرياً واستحقاقاً، ولو كان يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لانساع محل الوصية ويحتمل من العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فإذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلاث كل عبد منهم بفلان وأوصى بخدمته أحدهم بعينه لفلان فإنه يقسم الثلث بينهما على خمسة أسهم لصاحب الخدمة ثلاثة أثمان الثلث في خدمة ذلك العبد بخدمته ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر حصة الثلث في العبد من الباقيين في كل واحد منهما خمس وقته ولو كان أوصى بثلاث ماله لصاحب الرقاب وبخدمة أحدهم بعينه بصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين ولو أوصى بخدمة عبده برجل وبعبته لأخر ويخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهر وعيه طعامه ولصاحب العلة شهر وعيه طعامه وكسوته عليهما نصفان فإن جنى هذا العبد جناية قبل لهما أفدياه فإن فدياه كذا على حالهما وإن أتى العداء بعداء الورثة بهمت وهنتهما كذا في المسعود، ولو أوصى برجل من علة عبده كل شهر بدينار، الآخر بثلاث ماله ولا مال له غير العبد فإن ثلث العبد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسب ثمنه وينفق عليه كل شهر درهماً لأنه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فإن مات الموصى له بالعنة وقد بقي من العلة شيء رد ذلك إلى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على

صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم، ولو أوصى لرجل بغلة داره ولآخر بعبده ولآخر بثوب فهذه المسألة على وجهين: إما أن تخرج هذه الأشياء كلها من الثلث أو لا تخرج من الثلث فإن كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد ما أوصى له به وإن كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة أحازوا، فكذلك وإن لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه لا إذا يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل ويسكنها لآخر ويرقبها لآخر وهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصي حرم قيمة ما هدمه من مالها ثم تبى مساكن كما كانت فتؤجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بغلته لرجل ويرقبه لآخر فقطع رجل نخلة أو شجرة فيحرق قيمتها ويشتري بها أشجاراً مثلها فتحرق، وإذا أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله ألفا درهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فلصاحب الجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فإن مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال وإن استعفت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال، ولو لم تستحق ولكنها انهدمت قيل لصاحب الغلة: ابن نصيبك فيها وبينني لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهم أبي أن بيني لم يجز على ذلك ولم يمنع الآخر أن ينسب نصيبه في ذلك ويؤجره ويسكنه كذا في البدائع، وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه ولآخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والإخراج وما يصلحه وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بالبنها أو بسننها أو بأولادها أبداً لم يجز إلا ما على ظهورها من الصوف وفي ضروعها من اللبن ومن السمس الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في اللبن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له به، ولو أوصى بغلة نخلة أبداً لرجل ولآخر برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالنخلة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا الثمرت فالنخلة على صاحب الغلة وإن حملت عاماً ثم أحالت فلم تحمل شيئاً فالنخلة على صاحب الغلة وهو نظير نخلة الموصي بخدمته فإنه على الموصي له بالخدمة باللبن والنهار جميعاً وإن كان هو ينام باللبن ولا يخدم فإن لم يفعل أي لم يتمم صاحب الغلة وافق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفي بمقتضى ذلك كذا في المبسوط، ولو أوصى بقطعه لرجل وبجبه لآخر أو أوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لآخر أو أوصى بحمضه في سبيلها لرجل ولآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا وأن يسلخا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل ولآخر بالوسادة كان إخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمس لآخدهما وبكشيه لآخر كان التحليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاصصخان، رجل أوصى لرجل بشاة ولآخر برجلها قل أبو حنيفة رحمه الله تعالى، إذا خرجت

من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وإن أوصى مع ذلك ببعض لأخر وبالإنجاب لأخر قال يبيع الشاة ويمطى لصاحب اليد أبداً وللآخر الرجل وللآخر لإعدي والياهي لصاحب الشاة كذا في محيط المرحمي، ولو أوصى بهذه الرتبة لإنسان ومخاصها لأخر كان إخراج الرشد على صاحب برده، ولو أوصى بخلعة الخدم رجل ويعطى لأخر جارت الوصية لهما فإن كان في برعه ضرر يظن إن كانت الخلفة أكثر قيمة من النقص يقال لصاحب الخلفة أصغر قيمة النقص له ويكون النقص لك وإن كان النقص أكثر قيمة يقال لصاحب النقص أصغر قيمة الخلفة له وهي كالدجاجة إذا ابتعت نزلته إنسان كان الخواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل يأنزح حين والأغراس والأشجار لأخر فقطعت الأشجار وحسرت الأرض وصوب منه صاحب لأرض يسوية الأرض كذا كانت كان عليه تسوية الأرض كذا كانت ولو أوصى بعبده لرجل ويحد منه لأخر فصفقة العبد على صاحب الخدمة فإن مرض العبد مرضاً وعجز العبد عن الخدمة لزمناه وغيرها كانت النصف على صاحب الرقبة كذا في فتاوى ماضيحات، ولو أوصى بعله ستة التي فيه لرجل وأوصى بعلته أبداً له أيضاً ثم مات الموصي ولا مان له غيره وفي البستان على مائة والبستان يسوي ثلاثمائة للموصي له ثلث البعل التي فيه وثلث ما يخرج من البعل فيما يستعين أبداً ولو أوصى بعشرين درهماً من علقته كل ستة لرجل فاعمل منه قليلاً وسه كثيراً فله ثلث البعل كل ستة يحبس ويتفق عليه كل ستة من ذلك عشرون درهماً ما عارض هكذا أو جبه الموصي وربما لا تحصل البعل في بعض النسخ فهذا يحبس ثلث البعل على حقه وكذلك لو أوصى بأن يبيع عبده خمسة درهم كل شهر من ماله فإنه يحبس جميع الثلث ليعق عليه من كل شهر خمسة كما أو جبه الموصي ويسوي أن أمر بأن يبيع عليه في كل شهر منه درهماً أو عشرة دراهم كذا في المبسوط، هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل أوصى لرجلين يبيع على كل واحد منهما في كل شهر وكذا وكذا بوقف الثلث لهما ثم إن بورثه صاحباً أحد الموصي بهما على شيء، أعطوه رباة فبهرأ من رصيته قال بوقف الثلث كنه على الآخر ولا يرجع حقه بدي صاخر إلى الورثة كذا في الخيط، ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وإن يعرض لرجل ألف درهم سه واستهانت الورثة للغير سوى أبنائه فبيعت بألف وهي سدوية فهي لصاحب لفرص سه ثم لبورثة كذا في محيط المرحمي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن يبيع على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجارت لورثة فإن المال يقسم على ستة أسهم للموصي له بالثلث سهم يدفع إليه والباقي وهو خمسة أسهم بوقف فيعق منه على الموصي له بأسبقه كل شهر خمسة دراهم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى، الذي يقسم بينهم أربعاً ثم دل في كتاب ما صاحب اسمه لا يدفع إليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في قليل أما إذا كثرت المال فإنه لا يوقف له مقدار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب أصبح فإن مات الموصي له بأسبقه قبل أن يبيع عبده جميع ما وقف له فإنه يكمل وصيه صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصي لا يوم مات الموصي له

بسمعته لأن حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي ولا أنه يوم مات ينقص حقه لم رحمه  
 الآخر فإذا رآه المرحومة يكمل له ثلث جميع المال إلا أنه يكون له سهم أكثر من ثلث المال  
 فحينئذ يدفع إليه سمعه ولا يكمل له ثلث لأنه لم يبق من المال ما يكمل به لثلاث ثم إذا حضر  
 حتى صاحب الثلث فما قصر بصرف أبي ذريرة موصي لا إلى ورثة الموصي له خمسة هذه  
 أحزاب الورثة الوصية فأما إذا لم تجز فاستقسم بينهما حصتين عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وعندهما أربعة أعقاب دفع نصف الثلث للموصي له بالثلث ونصف الآخر يوقف بهن على  
 الآخر فإن مات صاحب النصف من المسكيات نصف الثلث صرف ما بقي في موصي له بالثلث  
 ولو كان موصي لأثنين يان يوق عليهما معدن كل شهر عشرة رابهم وموصي لثلاثة ثلث  
 ماله معدن إجارة الورثة بنفسه بدعني ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده  
 الإجارة يقسم المال نصفين عنده وأربعة أعقاب وعندهما وإن مات أحد الموصي لهما بالثمنه لا بد على  
 الموصي له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذا ثلثه ويقع على أبي ذريرة موصي له في  
 آخر وصيته يوق على كل واحد منهم خمسة كذا دلت بيانا ما روي إطلاقه بجملة فلا  
 يختلف به الحكم وهو أن الميت قال: أوصيت لفلان بثلث مالي وأوصيت لفلان بأن يوق عليه  
 كل شهر خمسة دراهم ما عاش وأوصيت بأن يوق على فلان كل شهر خمسة دراهم ما عاش  
 فمات أحزاب الورثة فمات المال عند أبي حنيفة رحمه الله على خمسة أسهم بموصي له بالثلث  
 سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
 تعالى المال على خمسة أسهم سبع بموصي له دفع الثلث إليه ويوقف على كل واحد من  
 الموصي لهما بالثمنه ثلاثة أسباع هذا إذا أجازت بورثة فإن لم تجز لسه الثلث أسباع عندهما  
 أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل صريحا في متحقق فكأنهم جميعا أصحاب الثلث  
 فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده في مال الموصي لهم بالثمنه في هذا راجح قل أنه يصح  
 وصيتهما في الباقي على الموصي له بالثلث وإن مات أحدهما وقد بقي له رهنه عليهم شيء  
 نصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما ربع ذلك صاحب الثلث الثلاثة أربعة أصحاب النصف ولو أوصى بأن يوق على فلان  
 خمسة كل شهر ما عاش وإن يوق على فلان عشرة كل شهر ما عاش لكل واحد منهما  
 خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة بقسمه المال بين الموصي له خمسة وبين الموصي لهما  
 عشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب خمسة والنصف على صاحبي العشرة لأن  
 الموصي له بالخمس موصي به بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصي لهما  
 بجميع المال وصية واحدة فكانه موصي لهما بجميع المال وهو محقق لأن فيقسم المال بينهما  
 نصفين عند الكل فإن مات لمعدن بالوصية وقف ما بقي على صاحبي العشرة ويقع عليهما كل  
 شهر عشرة وإن مات أحد المدين جمعتهما حيث في الوصية ولو مات صاحب خمسة وقف  
 ما بقي من نصيبه على شريكه ويقع عليه كل شهر خمسة وإن لم تجز بورثة يقسم الثلث  
 نصفين نصف الثلث لموصي له معدن ونصفه للمدين جمعتهما في الوصية عند كل دار  
 صاحب الخمسة موصي له بجميع المال وصاحبي العشرة موصي لهما بجميع مال معدن عنده

الإجازة بضرب هذا في الثلث بالثلث وهذا في ثلث بالثلث أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بضرب هذا في الثلث بالجميع وهذا بصريان في الثلث أيضاً بالجميع فيقسم نصفين عند الكل، ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة ماعاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ماعاش فإن أجازت الورثة بقسم المال ثلاثاً عند الكل على اختلاف التحريجين، وإن لم تجز الورثة وقف الثلث عليهما اثلاثاً أيضاً على اختلاف التحريجين فإن مات أحدهم وقف ماله على صاحبيه، ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله ماعاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله ماعاش فإن أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فإن مات صاحب الأربعة قبل استكمال وصيته رد ماله على ورثته الموصي وإن مات أحد الآخرين وقف ماله على شريكه فإن مات الآخر بعد ذلك رد ماله على الورثة فإن لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التحريجين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضاً رجل قال أوصت بثلثي فلان يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم ماعاش وقد أوصيت بثلثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر ماعاش عشرة دراهم فإن أجازت الورثة دفع إلى صاحب الأربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء، ودفع إلى صاحبي العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ولا يوقف قبل ذلك ومن مات منهم فنصيبه لورثته، وإن لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث ولصاحبي العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصت بثلثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فإن أجازت الورثة أحد صاحب الأربعة ثلث جميع المال وأحد الآخر ثلثاً آخر ويكون ذلك بينهما نصفين يعطون منه ما بد لهم وإن لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث وبلاخرين نصف الثلث منهما ومن مات فنصيب ميراث لورثته كذا في المحيطة، ولو أوصى أن ينفق عنه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفين ثم يدع سدر غلة البستان لكل واحد منهما فيوقف ثلثه على يد الموصي أو على يد ثقة إن لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فإن مات أحدهما وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لطلال وصيتهما لموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان وفلان خمسة حسن السدر على السدر والآخر على الآخر على مجموعين في استنفاد ولو أوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فإن كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة أرباع غلة كل سنة وللآخر ربعها وانقسمت على طريق مساواة كما هو مذهبه وعندهما انقسمت على طريق العول فإن لم يكن له مال سوى ثلثه بينهما اثلاثاً وإن كان يخرج من ثلثه فلكل منهما اثلاثاً على أن يضرر صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف، ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمته أحب ولاخر غلة عبده وقيمته خمسمائة وله سوى ذلك ثلاثمائة فالثلثان بينهما على

أحد عشر سهماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في لعبد  
ولصاحب البستان ستة في عله، ولو أوصى لرجل بعلة أرضه ولآخر برقيتها وهي تخرج من  
الثالث فباعها صاحب البرقية وسلم صاحب العلة البيع حار وبطلت الوصية ولا حق له في الشئ،  
ولو أوصى به بعلة بستانه فأغل البستان من قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من  
ثمن العلة شيء إلا ما يكون في البستان حين موت أو ما يحدث بعد ذلك كد في الميسوط، ولو  
قال: أوصيت بهذه الألف لعلاء وقد أوصيت لعلاء منها مائة فليس هذا رجوعاً والمائة بينهما  
بصفان وتسعمائة للأول، ولو قال: قد أوصيت لعلاء إلا بمائة لأحدهما مائة لهذا وتسعمائة  
للأول منهما، ولو أوصى لرجل بثلاث مائة ثم قال: قد أوصيت لعلاء وفلان بما أحب قال  
أضررت له بما أحب في ثلثه فإن أحب كده كان الثلث بينهما بصفان وإن أحب كله فلا درهم  
صيرت له بالثلث إلا درهماً ولو قال: قد أوصيت لعلاء وفلان بألف يعطى منها فلان مائة وفلان  
مائتين فإنني أعطيهما مائتي لهما وأرد الباقي على الورثة وإد سعى لأحدهما جعلت الباقي  
للآخر فإذا قلت: ثلث مالي لفلان وفلان وفلان من ذلك مائة وثلث مائة ميعون درهماً فأنزلت  
كده لم سميت له المائة، ولو قال: أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة  
وماله ثلاثمائة فأنزلت بين اثنين سعى بهما قد أنزلنا ولا شيء للآخر، فإن كان مثلث  
ثلاثمائة فلآخر المائة وخمسون الباقي لذي لم يسم له قدر، ولو قال: ثلث لعلاء وفلان  
لفلان مائة ولفلان خمسون وثلث ثلاثمائة فلكل واحد مائتي والباقي بينهما بصفان، ولو  
قال: ثلث مالي لعبد لله وبريد وعمر بن ربيعة وعنه مائة وثلث كله مائة فهي لعمر بن ربيعة  
والثالث مائة وخمسين فلعمر بن ربيعة ومائتي بن ربيعة وعبد الله بصفان أوصى بهذه الألف لعلاء  
وفلان لعلاء منها منه فهو كما عد لعلاء مائة وللآخر تسعمائة فإن هلك بعضها فالباقي على  
عشرة ولو أوصى لثالث بألف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الألف لثالث ونصفها للأوليين  
على عشرة ولو قال: هذه الألف لعلاء وفلان منها مائة لعلاء وفلان مائتي كان للأول مائة فإن  
هت ألف إلا مائة فهو للأول وليس لثاني إلا مائتي بعد المائة، ولو أوصى مع ذلك لرجل بألف  
وثلثة ألف فليس للأوسط شيء، والألف بين الآخرين على أحد عشر سهماً عشرة لصاحب الألف  
وسهم لصاحب المائة، ولو قال: أوصيت بثلاث مائتي لعلاء وفلان لعلاء مائة وثلث مائة ألف  
وبوم القسمة خمسمائة كان للموصى له بالمائة المائة كاملة وللآخر مائتي ولو أوصى مع ذلك  
لآخر بثلث ماله وثلث ألف ولم يتقص نصف الثلث للآخر ونصفه للأوليين على عشرة، وحد  
لصاحب المائة وسبعة للآخر، ولو قال: أوصيت لعلاء بمائة من ثلث مالي ولفلان بما بقي  
وأوصيت لعلاء بألف والمائة بعدها فليس لصاحب ما بقي شيء، والثلث بين الأول والثالث على  
أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كيس بعينه فقال لرجل: أوصيت لك ما بقي  
من هذه فله الألف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى بألف أخرى لآخر لم  
يكن للأول شيء، وبو قال: أوصيت بهذه الألف لعلاء وفلان لعلاء تسعمائة ولفلان مائة  
قسمت الألف بينهما على ثلاثة عشر جزءاً. وصيت بهذه الألف لعلاء وفلان لعلاء منها ألف

(١) قوله ولا شيء للآخر: فيه أنه لم يذكر أولاً لأن من لم يذكر العشرة بمراجعة أصله وهذه العبارة قد تقدمت  
عندها منقولة عن محيط السرخسي في أوائل الباب الثالث في الوصية بثلث المال فهي مكررة هـ

كانت كلها لهذا الأخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرحسي، ولو قال أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف بفلان منها ألف ولفلان آخر من الألف التي أوصيت بها لفلان ألف أو قال أوصيت بثلاث مائتي لفلان وفلان لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الألف ألف وكان الثلث ألفاً كانت الألف كلها للثاني في الفصلين رجل أوصى لقوم بوصايا فحضر بعضهم وأقام البيعة وأراد أن يعطي حصته قال أدفع إليه وأمسك حصته من بقي فإن سمعت قدسك وإن ضاعت شاركوا الذي أخذ فيما أحده ولا يكون بي دفعه إليه فسمعة عني من بقي منهم كذا في المحيط، أوصى بأن يدفع إلى فلان ألف درهم يشتري بها الأسارى فإن مات فلان قبله يرفع إلى خاكم ليولي الأمر إلى أحد من الأسرى حتى يفعل ذلك كذا في حرارة المفتون، مريض قال أخرجوا من مائتي عشري ألفاً أعصروا فلاناً كذا ولفلان كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفاً ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فإد ثلث ماله تسعة آلاف قال العنقي أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى. تعد وصية كل واحد منهم عني تسعة أجزاء من عشري جزءاً وربع من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءاً وماله وما بقي بفقراء، كانه سمي بهم تسعة آلاف ذمة ذكر في الابتداء جملة المال بصير القدي مقب بخلاف ماله قال أعطوا من ثلث مائتي لفلان كذا إلى أن قال والباقي للفقراء وماله بخلانها فإن هه لا شيء للفقراء ويعطي لأصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من وصيته ويبطل سهمان حل أوصى بأن يتباع درهم وبشري بثمانية عشرة أوقار حصاة وألف من حر، وقد أوصى بوصية أخرى فبيعت درهم وبشر بثمانية مائتي بغيره من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه أوصى بعشرة أوقار حصاة وألف من حر وقال أحملوا ثلث ذلك من مالي كذا فجعلوه من غيره لم يضرهم إلا أن يكون في ذلك المال دليل بأن يكون سائر أمواله خفية ويعرف طائفة من ماله بأنطيط فيختص ذلك المال بوصايا رجل أوصى بوصايا فسمع ورثته أن أيهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أحزننا ما أوصى به ذكر في المتن أنه لا يصح إخراجهم وإنما تصح إخراجهم إذا أجازوا بعد تعلمه رجل أوصى لرجل بمال وللعمراء بمال وأوصى له من ماله حل يعطي به من نصيب الفقراء احتلوا به قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رحمهم الله تعالى يعطي، وقال إبراهيم السجعي وخمس من مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطي والآول أصبح كذا في مائة فاصبحان، وفي السور إذا أوصى بوصايا وأوصى بفقراء وأوصى لمصلحة بمائة مائة مائة بعد موته إن كان بين لكل وصية شيئاً معدراً وجعل الباقي للفقراء فمات المعلن تصرف إلى الفقراء بما إذا كان لكل وصية شيئاً معدراً وجعل للفقراء شيئاً معدراً فمات المعلن تصرف إلى رثة الوصي وعلى هذا إذا أوصى بوصايا ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا أو مات بعض الوصي له قبل الوصي فالباقي عني الفقراء إن لم يرجع عنه كذا في المحيط، والله اعلم

### الباب الثامن في وصية الدمي والحرمي

وصية الدمي إن كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالإجماع وإن لم تكن من جنس المعاملات فهي أربعة أنواع أحدها ما يكون مربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية

صحيحة إن كانت لقوم معينين وتعتبر تملكاً منهم فلا يشترط مع صحة القرية إلى الله تعالى وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قرية عدداً معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة إن كانت لقوم معينين وتعتبر تملكاً منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عدداً قرية عندهم وإنها صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهم باصة إلا إذا كانت لقوم معينين قال: ولو أن دميأ أوصى بأن يشتري بثلاث مائة رقاباً وتعتق عنه باعينهم أو يعير أسيانهم أو أوصى بأن ينفد بثلاث مائة على الفقراء والمساكين أو أن يسرح به في بيت مقدس أو يني فيه أو يغري به الترك أو الديلم، والموصي من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلاث مائة للدائحات أو للممليات فإن كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تملكاً لهم وإن كانت لقوم غير معينين كانت باطلة، ولو أوصى بثلاث مائة بأن يحج عنه قوم من المسلمين أو يني به مسجد للمسلمين إن كان ذلك لقوم باعينهم صحت الوصية وتعتبر تملكاً لهم وكانوا بالخيار إن شأؤوا حووا به وسوا المسجد وإن شأؤوا لا وإن كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو أوصى بثلاث مائة يسي به بيعة أو كنيسة أو أوصى بأن يجعل دره بيعة أو كنيسة فعلي قولهما الوصية باطلة إلا إذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تملكاً منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة على كل حال وهي مثل هذا الجواب على الاحتلاف وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى: هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى به لي القرى أما إذا أوصى به في لامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط، الحربي المستأمن إذا أوصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير أنه إن كان دخل وارثه معه في دار الإسلام فأوصى بأكثر من اثنتي عشرة مائة وقف ما زاد على اثنتي عشرة مائة، وإن لم يكن له وارث أصلاً تصح من جميع أموال كما في المسلم والذمي وكذلك إذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكر في الأصل، ولو أوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صاروا ذمة ثم احتصموا إلى القاضي في تلك الوصية فإن كانت قائمة بعبها أجرتها وإن كانت قد استهكت قبل لإسلام أبطلتها كذا في البدائع، الحربي المستأمن لو أوصى من معصوم ببعض ماله يدفع «بهاقي إلى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسي، ولو اعتق الحربي مستأمن عبه عند الموت أو دبر عبه في دار الإسلام صح منه من غير اعتبار الثلث، ولو أوصى دمي بأكثر من الثلث أو ببعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى لخلاف ملته صح كالإرث ولو أوصى الحربي غير مستأمن لا يصح كذا في السكاني، ولو أوصى دمي حربي مستأمن حار كذا في محيط السرخسي، ولو ارتد مسلم إلى اليهودية أو نصرانية أو مجوسية ثم أوصى ببعض هذه أموالها فعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف ما يصح من المسلم من وصاياه وبطل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرء نافذة للجان فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل إليهم حتى لو أوصى بما هو قرية عندهم معصية عدداً وكان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وأما المرتدة فإنه يصح من وصاياهما ما يصح من القوم الذين انتقلت إليهم قال في الكتاب: إلا في حصلة وهي ما إذا أوصت بما هو قرية عندهم معصية عدداً بأن أوصت ببناء البيعة أو



الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين مني لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى شيئاً وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في الخط، وصاحب الهوى إن كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لأنه يدعي الإسلام ظاهر، وإذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافي، إذا صبح يهودي أو نصراني يبيعه أو كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية

### مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصي وصية فوهد في مرضه الذي مات فيه أو اشترى بهالة في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حاش ولو وهب شيئاً لوارثه في مرضه وأوصى به شئ، وأمر بقتله قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن المغيرة رحمه الله تعالى: كلامه باطل لأن أحوار بقية الورثة نافض وقالوا: أجروا ما أمر به الميث تصرف الإجارة إلى الوصية لأنها مأمورة لا إلى الهبة: وهو قالت الورثة أجروا ما فاعله الميث صححت الإجارة في الهبة والوصية جميعاً مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض مرضاً بقاءه إن لم يقل إن مات من مرضي هذا أو قال: إن لم أبرأ من مرضي فقد أوصيت بكذا أو قال بالعارسية ذكر مروان بن بيماري موك آيداً<sup>(١)</sup> أو قال: اكرا ريس بيماري بيمر<sup>(٢)</sup> فحيث إن برأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضيخان، رجل أوصى وقال: إن مات من مرضي هذا فعمامي أحرار ويعطي فلان من مالي كذا وكذا ويحج عني ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانياً وقال للشهود الذين شهدهم على الوصية الأولى أو بغيرهم: أشهدوا أبي عني الوصية الأولى قال محمد رحمه الله تعالى: أم في القياس هذا باطل لأنه قد بطلت وصيته الأولى حين صبح من مرضه ذلك وبكنا نستحسن محير ذلك منه ويتحاشون في الثالث وهذا القياس والإستحسان إذا قال: أوصيت لعمد الله بمائة درهم وللحساكين بمائة ثم قال: إن مات من مرضي هذا ففلانني أحرار ثم برأ ثم مرض ثانياً كذا في المحيط، أوصى بوصايا وكتب بها صكاً ثم مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضاً وكتب صكاً إن لم يذكر في الصك الثاني أنه رجع عن الوصية الأولى فعلى بهت جميعاً كذا في خرافة المفتين، رجل أوصى بوصية ثم أخذه الوسواس فصار معتوها فصكت كذا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى: وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام يضعفه إلا أنه عاين فاشار برأه بوصية قال محمد بن قنبل: جازت وصيته بإشارته وأصحابنا لم يجزروا وقال الناعمي رحمه الله تعالى: ذكر في لكيسيات رجل أصابه دالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض فاشار أو كتب فقال ذلك وتقدم العهد بأن حكمه يكون حكم الأحرار وعن الحسن بن رباح رحمه الله تعالى رجل دفع إلى آخر ألفاً وقال: هذا ألف فلان فإذا مات أنا فدفعه إليه فمات يدفعه المأمور إلى فلان كما أمره ولو لم يقل هو فلان ولكن قال: ادفعه إليه فمات الأمر بأن المأمور لا يدفعه إلى فلان وعن أبي نصر اندبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع إلى رجل درهم

(١) إن أنقضي موت من هذا المرض. (٢) إن مات من هذا المرض

وقال له ادفعها إلى أخي أو قال إلى أبي ثم مات وعلى الميت ديون قال إن ذاك ادفعها إلى  
 أخي أو قال إلى أبي ولم يرد على هذا قال الأمر يدفع الألف إلى عرس الميت وعن بصير  
 رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الشربة أو هذه الثياب إلى فلان ولم يفعل هي له ولا من  
 هي وصية نه قال هذا يطل لآل هذا ليس بأقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأعتدوا وصية  
 بالدرهم الزيف والريقة حسف مشايخ رحمهم الله تعالى قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد  
 بن العسل رحمه الله تعالى إن كانت الوصية لعموم بأعيانهم فوصوا بذلك مع عيشهم بدت  
 جاز وإن كانت الوصية لفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
 الله تعالى رجل أوصى بوصايا والفقود محتشة فله بعد وصاياه وهو اعطى في البقاء  
 مريض أوصى بألف مكرمه ودرهمه صحاح فإنه يشتري بدارهمه الصحاح شيء ثم يبيع بثمن  
 الشيء بدارهم مكسرة وتعد وصيته مريض قالوا له سم لا توصي فقال أوصيت بثلث يخرج  
 من ثلث مالي فيصدق بألف على المسكين ولم يرد على ما هذا ثلث ماله أنفق قال الشيخ  
 الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يصدق إلا بالألف وهو من المبرور أوصى بألف يخرج من  
 ثلث مالي ولم يرد قال يصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله  
 تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالي وهو ألف درهم فإذا ثلث أكثر من أحسن رحمه  
 الله تعالى له الثلث بألف ما بلغ كذا ثم قال أوصيت نفسي من هذه يد هو الثلث بدار  
 نصيبه النصف قال هو له إن كان يخرج النصف من ثلث ماله وهو قال أوصيت بألف درهم  
 وهو عشر ماله لم يكن له إلا ألف درهم كان الألف المعتبر أو أقل أو أكثر وهو قال كنت  
 بجميع ماله هذا الكيس مالا وهو ألف درهم فإذا فيه ألف درهم كان له مائة الكيس  
 يخرج من ثلث ماله أو كذا لو وجد في الكيس دينار أو غيره من الخمر وغير ذلك وهو قال  
 أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع ماله هذا الكبير لم يكن له إلا ألف درهم وهو قال  
 أوصيت لفلان مائة في هذا الكيس بألف درهم وهو نصف ماله هذا الكيس فإذا في الكيس  
 ثلاثة آلاف درهم كان له ألف وإن كان في الكيس ألف درهم كان له وإن لم يكن في  
 الكيس إلا خمسمائة كان له ذلك لأعبر وإن كان في الكيس دينار أو حواجر لأشياء به قال  
 الفقهاء أبو الميت رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى  
 يعني إن يعطى للموصي له مقدار ألف درهم من ذلك كذا في فتاوى لصيحات وهو قال  
 أوصيت بجميع ماله هذا بيت وهو كذا طعام مائة كرا أو واحد حطة وشعير فذلك به  
 إن خرج من الثلث كذا في جرائد المفتي هو قال أوصيت له بألف درهم من هذا الكيس  
 وأوصيت له بألف درهم من هذا الكيس يعني كيساً آخر فهو عبيطاً كذا في عيط  
 رجل أوصى بأن يصدق عنه بألف درهم فصدقوا عنه بالخطبة أو على العكس قال بن مقبل  
 رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقهاء أبو الميت رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بأن  
 يصدق عنه بألف درهم حصة بكر سقط ذلك عن السوا قبل له فإن كانت الحصة موجودة  
 فأعطى قيمة الحصة درهم قال أرجو أن يجوز ذلك وإن أوصى بالدرهم فأعطى حصة به بحر  
 وقال الفقهاء أبو الميت رحمه الله تعالى وقد قيل بأنه يجوز به واحد ولو وصى بأن يبيع هذا

العبد ويتصدق بشئ من المساكين جاز لهم ان يتصدقوا ببعض العبد ولو قال: اشتر عشرة اثواب ويتصدق بها ما شترى الوصي عشرة اثواب له ان يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله تعالى: لو اوصى بمئة ألف درهم بعينها يتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وإن هلكت الأولى قبل ان يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلها وعنه أيضاً: لو اوصى بألف درهم بعينه يتصدق عنه فهلك الألف بطلت الوصية رجل اوصى بأن يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله تعالى: يجوز ذلك كما روي عن أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل اوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال: يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل اوصى بأن يتصدق بثلاث ماله فنصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي ان يحصل المال صدقة على الغائب والغائب معسر قال أبو القاسم: يجوز ذلك رجل اصاب متاعاً حراماً واوصى بأن يتصدق به على صاحب المتاع قال: إن عرف صاحب المتاع برء عليه وإن لم يعرف يتصدق به فإن كذبت الورثة مورثهم في هذا الإقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأة قالت في وصيتها: خويشاد مرابا ذكرا همت ارمال من<sup>(١)</sup> قال: تصرف الوصية إلى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لم خاطينه بالكلام يعطى من ماله قدر ما يشاء أدنى ما يطلق عليه اسم التذكرة كد في فتاوى قاضيان، وإذا اوصى بأفضل عبده للمساكين أو بغير عبده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر إلى أفضلهم، وغيرهم قيمة ولو قال: اوصيت لخير عبيدي أو لأفضل عبيدي بثلاث مالي فبطلت ماله لأفضلهم في الدين كذا في الهود، رجل اوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال: إن كان معه مال يصرف ذلك إلى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف إلى فقراء وطنه، ولو اوصى بأن يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل ان يصرف إليهم وإن أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز وفي النوازل لو اوصى بأن يتصدق في عشرة ايام يتصدق في يوم جاز وفيه أيضاً، لو اوصى بأن يعطى كل فقير درهماً فاعطى الوصي فقيراً نصف درهم ثم اعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الأول أرجو ان لا يضمن كذا في الخلاصة، اوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فعدى الوصي عشرة فماتوا بخدي ويمشي غيرهم ولا ضمان عليه، ولو قال: أطعموا عني عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة فعدى عشرة فماتوا حتى عشرة سواهم وقيل في الفصل الأخير: ان الوصي لا يضمن استحساناً ويؤدي عشرة سواهم ويمشيهم وبه ينشئ كذا في حزالة المفتين، رجل اوصى بأن يتصدق بمئالين مائة قميص حطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قميص حطة في حياة الوصي قال أبو نصر رحمه الله تعالى: ينضم الوصي ما فرق في حياة الوصي، قال: ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وإن فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له: فإن فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال: إن كان بينهم صحير لا يجوز أمرهم وإن لم يكن جاز أمرهم وإذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح أمر الكبار في حصنتهم ولا يصح في

حصّة الصغار كذا في فتاوى فاضلبنان، أوصى في مرضه وقال: إني كنت جامعاً أهلي في بهار رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب عليّ في الحكم فأعطوا إن كنت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضاً نصف صاع من حنطة وإن كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وأبى الورثة الإجازة أطعم عنه سنين مسكيناً لكل واحد مدّن من حنطة وبذلك لمسكين إن خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزنة المفتون، إذا أوصى بأن يشتري حنطة وحبّاً ويتصدق على المساكين فعلى من يجب أجر الحمد لله الذين يحصلون الحنطة والخبر قالوا: إذا لم يكن للميت أوصى بحمل ذلك إلى موضع ينبغي للوصي أن يستعين بمن يحمل بهجر آخر ثم يدفع إليه من ذلك على وجه الصدقة وإن كان الميت أوصى أن يحمل ذلك إلى المساجد فالأجرة في مال الميت أوصى إلى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فصر وصح في نفسه لم يجر ولو دفع إلى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القيص جاز وإن لم يعقل لم يجر عامل السلطان إذا أوصى بأن يعطي للعقراء كذا وكذا من ماله، قال أبو القاسم رحمه الله تعالى: إذا علم أنه من مال غيره لا يحمل أخذه وإن علم أنه محتلط بماله جاز أخذه وإن لم يعلم جاز أيضاً حتى يبين أنه مال غيره وقال الثعفي أبو الليث رحمه الله تعالى: إن كان محتلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأنه عليّ ملك صاحبه فلا وجه إلا الردّ على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يملكه بالحنط فيجوز أخذه إذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرصى خصماً وفي الجامع إذا أوصى بثلث ماله للمسكين يتصدق منه كل سنة بشماتة دراهم أو قال: أوصيت بأن يتصدق من ثنثي كل سنة بمائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة الأولى ولا يورع على السنة أوصى عند موته أن يعطي عن فائه والقفل عمد كان باصلاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ومن أوصى بسدس ماله ثم بسدس ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فأشهد على واحد شاهدين أو سم يشهد ليس للموصى له إلا سدس المال (إجماع) إلا إذا كانت الوصية أكثر<sup>(١)</sup> أو إحدى الوصيتين أكثر من الأخرى فيشهد بدخل الأقل في الأكثر فيعطى الأكثر وستف حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي، سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للعقراء فأعطى الوصي الأغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى: لا يجرئه والوصي صامس للعقراء في قولهم جميعاً كذا في التارحانية، وإذا كان رجل أوصى بثلث ماله الذين لرجل ولآخر بثلث ماله اثنين والذين مائة اقتسما ثلث ماله العين نصفين فإن خرج من الذين حصصون صم إلى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة أسهم، ولو أوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والذين لآخر ولم يخرج من الذين شيء اقتسما ثلث العين نصفين فإن عين من الذين حصصون درهما صم ذلك إلى العين فكان مصحبي الوصية ثلث ذلك حصصون درهماً بينهما أثلاثاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الثلث لصاحب الوصية في العين والثلاثان للآخر وأما عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثلث بينهما على خمسة أيضاً إذا كان لرجل مائة درهم عين

(١) قوله إلا إذا كانت الوصية أكثر: يأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذوه والانصراف على ما بعده كما يستفاد من عبارة أبيه الرهاني اهـ مصححه

ومائة درهم على أجنبي دين فارصى لرجل بثلاث ماله فإنه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية، وذكر في صاوي القضي أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف في وجهه البير فعلق الوصية بالدين فإن وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر قال البيهقي<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى دخل احتطة في الدين قل وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدينارين كذا في المحيط، في فتاوى أهل سمرقند: إذا أوصى بمحتاج يذبحه يدخل تحت الوصية القنطوسة والخف والحاف والدثار والفراش ومي السر إن سم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس وبسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمحتاج الثياب والفراش والقمص والبسط والستر وهل يدخل فيها الأواني فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير إلى أنه يدخل وإذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه مثل أبو يوسف رحمه الله تعالى: أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل ذل. على سلاح الرجل قال البيهقي في فتاواه ولأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وفوس ولو أوصى له بذهب أو فضة ودموصي سيف محمي بذهب أو فضة كانت الحلية له وبعد هذا ينظر إن سم يكن في مزرع الحلية ضرر فاحش شرع الحلية من السيف ويعطى للموصى له وإن كان في نزعها ضرر فاحش ينظر إلى قيمة الحلية وإلى قيمة السيف فإن كانت قيمة السيف أكثر تحبب الورثة إن شاؤوا أعطوا الموصى له قيمة الحلية مصوغاً من حلاف جنسها وصار السيف مع الحلية له وإن كانت قيمة الحلية أكثر يحبر الموصى له إن شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف وإن شاء تركه إن كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو أوصى لرجل بفر ودموصي حبة أو قباء حشوه من قر لا شيء له، ولو أوصى لرجل بثوب حر ودموصي حبة بضايتها ثوب قر وظهارتها ثوب قر كان للموصى له اثوب القر والآخر بثوبة ولو أوصى به بحبة حرير وله حبة ظهارتها حرير وبضايتها حرير دخلت تحت الوصية، وإن كانت الصهارة حرير أو البضانة غير حرير فكذلك الجواب وإن كانت الصهارة حريراً فلا شيء له ولو أوصى بحلي يد حل تحت الوصية كل ما يتعلق عليه اسم الحلي سواء كان مفصصاً بزمرد أو باقرب أو لم يكن ويكون جميع ذلك للموصى له، ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج مسوح من ذهب فإن كان الذهب سدى الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء، وإن كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصى له وما وراء ذلك للورثة فيباع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما أصاب الذهب فهو للموصى له، ولو أوصى بحلي دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فإن كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وإن كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه الملقن والياقوت والبرجد فإن كان مركباً في شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالإنصاف وإن لم يكن مركباً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لأنه ليس بحلي وعلى قولهما يدخل لأنه حلي كذا في المحيط، والله أعلم.

(١) قوله قال البيهقي إلى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهدية والذي رأيت في نسخة من المحيط ما نصه: قال البيهقي 'وإذا دخل في الوصية بالدين الدراهم والدينارين ولا يدخل التبراه ياخرف وهي عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ هندية كما لا يخفى على المتأمل اهـ مصححه

## الباب التاسع في الوصي وما يملكه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لأنها امر عني حطرم لما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: 'الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية حيانة والثالثة سرقة' (١) وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطابت لا يتجو عن الصمان وعن الشافعي لا بدخل في الوصية إلا أحبط أو لص كذا في فتاوى قاصيحاء، الأصباة ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى إليه فإنه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فلقاضي يصم إليه من يمينه وفاسق أو كافر أو عيد فيجب عزله واللمة غيره مقامه كذا في حزانة للمعتن، رجل أوصى إلى رجل في وجهه مقال الموصي إليه: لا أقبل صح رده ولا يكون وصياً فإن قال الموصي للموصي إليه: ما كان عليّ بث أن لا تقبل وصي فقال الموصي إليه بعد ذلك: قبلت كان جائزاً ولو سكنت في حياة الموصي مات الموصي كان له الخيار إن شاء قبل وإن شاء رد كذا في فتاوى قاصيحاء، وإن أوصى إليه وهو غالب فبلغ ذلك الوصي بعد الموت فقال: لا أقبل ثم قال بعد ذلك: قبلت فهو جائز ماله يعرجه السلطان من الوصية قبل أن يقول: قبلت كذا في السراج الوهاج، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: في رجل يوصي إلى رجل فقبضه في حياة الموصي فالوصية لارمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك وإن رده في حياته إن رده في وجهه صح الرد وإن رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه يعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بعير علمه كذا في المحيط، أوصى إلى رجل وجعله مولى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى شاء وفي أي وقت شاء كذا في حرانة للمعتن، ولو أوصى إلى رجل فقال: لا أقبل فسكنت الموصي ومات فقال الموصي إليه: قبلت لا يصح قبوله، ولو أن الموصي إليه سكنت ولم يقل في وجهه: لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الموصي أو بعد موته بحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزاً ويكون وصياً سواء كان ذلك بحضرة القاضي أو بغير حضرته، ولو أن القاضي حين قال: لا أقبل أخرجه، ثم قال: أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة الموصي: لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسلاً أو كتاباً إلى الموصي فبلغ الموصي ثم قال: أقبل لا يصح قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الموصي: 'اشهدوا أنني أخرجته عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح إخراجه ولو أن الوصي رد الوصية حال غيبة الموصي فرده باطل عندما، ولو أن رجلاً أوصى إلى رجل رسم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي شيئاً بعد موت الموصي من تركه الموصي جاز بوجهه ويعلمه الوصية كذا في فتاوى قاصيحاء، أوصى إلى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال القابل للساكت بعد موت الموصي: 'اشترى للميت كفضاً فاشتره أو قال: نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خدماً بآخر غير أنه حر يعمل عنده فأمره بشراء الكفن للميت فاشتره أو قال: نعم فهو قبول الوصية كذا في حرانة

(١) قوله والثالثة سرقة: مبرهنة لأن ذلك مروى عن أبي يوسف والذي رأيت في نسخ الخاتمة التي بهدي بعد قوله: والثالثة حيانة وعن غيره والثالثة سرقة أنه هو مبرهنة في أن الثالثة مروية عن عمر أبي يوسف وإليه أعلم أم تصححه.

المفتين، قال الكرخي، إذا قبل الوصي أو تصرف بعد موت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يخرج ذلك إلا عند إجماعهم وقد قالوا، أن الوصي إذا التزم ثم حضر عند الحاكم فأخرج نفسه نظر الحاكم في حاله فإن كان مأموراً فدرأ عنه التصرف لم يخرج وإن عرف عجزه وكثرة اشتغاله يخرج كذا في السراج الوهاج، قال إمامنا أوصى لرجل إلى عبده أو إلى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه، ما أن تكون الورثة كباراً كنهم أو كانوا كباراً وصغاراً أو كانوا صغاراً كنهم فإن كانوا كباراً كنهم أو كانوا صغاراً وكباراً فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الخامس الصغير وفي الأصل وأراد بقوله: إنها باطلة مستعمل حتى لو تصرف قبل الإبطال في التركة بعد أو ما أشبهه بنقد تصرفه ومكروا العهد على الورثة وإن كانت للورثة صغاراً كلهم فإن أوصى إلى عبد غيره بوصية باطلة، وإن أوصى إلى عبد نفسه فالوصية جائزه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنها باطلة على الاستعسار الذي قلنا وهو محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضها مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحیط، ولو أوصى إلى مكاتبه جارٍ سواء كنت الورثة صغاراً أو كباراً فإن أدى وعي مولى الأمر وإن عجز صار حكمه حكم لعبد، ولو أوصى إلى المستعسج جارٍ عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضاً كذا في السراج الوهاج، ولو أوصى إلى فاسق محوف عليه في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا: معناه يخرجها للقاضي من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى فاسق يسقي للقاضي أن يخرجها عن الوصية ويجعل غيره وصياً إذا كان هذا الفاسق ممن لا يسعي أن يكون وصياً، ولو أن القاضي بعد الوصية فقصي هذا الوصي دين نيب وناع كما يبيع الأوصياء قبل أن يخرجها القاضي كان جميع ما صنع جائزاً وإن لم يخرجها حتى تاب وأصلح تركه القاضي وصياً على حاله كذا في فتاوى قاضيهان، ولو لم يعلم القاضي أن له وصياً نصب وصياً آخر لم يحضر الوصي فأرد ذلك في الوصية نه ذلك وليس هذا العمل إخراجاً له من الوصية كذا في الخلاصة، ولو لم يعلم القاضي بأن بلغت وصية والوصي غائب فأوصى إلى رجل بوصية هو وصي الميت دون وصي القاضي كذا في محط سرحسي، وإذا أوصى مسلم إلى حربي مستأمن أو غير مستأمن فهي باطلة معناه يستعمل لاه لو أوصى المسلم إلى يدهمي فإن للقاضي أن يبيدها ويخرجها من الوصاية ويدهمي إذا أوصى إلى الحربي فإنه لا يجوز لأن اسمي من الحربي محرمة للمسلم من اسمي والمسلم لو أوصى إلى يدهمي كانت الوصية باطلة وإذا كان الحربي ممن يحالف معه على المال فإن القاضي يخرجها من الوصاية وينصب مكانه عدلاً كادياً وإذا أوصى اليدهمي إلى اليدهمي كان جائزاً ولا يخرجها القاضي من الوصاية فإن دخل الحربي في الإسلام بأمان فأوصى إلى مسلم حارٍ ولا يخرج كذا في المحیط، ولو أوصى مسلم إلى حربي ثم أسلم الحربي كان وصياً على حاله وكذا لو أوصى إلى يدهمي أسلم ولو أوصى إلى عاقل عجز الوصي إليه حينئذ مطبقاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، يسعي للقاضي أن يجعل مكانه وصياً لميت فإن لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصي كان وصياً على حاله ولو أوصى إلى يدهمي أو معتوه أو مجنون جوناً مطبقاً لم يخرج أفاق بعد ذلك أو لم يقع، ويبيع الميراث حال أنه الصغير المسلم ثم

أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا أوصى الرجل إلى المرأة أو إلى الأعمى مهر حائز وكذا إذا أوصى ولي محدود في قذف وإذا أوصى إلى صبي فالقاضي يخرج من الوصاية ويجعل مكانه وصياً آخر هكذا ذكر الحنفية وهل يعد تصرفه قبل أن يخرج القاضي من الوصاية كما يعد تصرف اندمي وتصرف الصبي فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال: يغد ومنهم من قال: لا ينفذ وهو الصحيح قال. ولو لم يخرج الصبي والصبي والدمي القاضي من الوصاية حتى عتق بعد وبلغ الصبي وأسلم الذمي فالعبد والدمي بقيا وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى. لا يكون وصياً وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى: يكون وصياً وقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى رجل فقال: إن مت انت فالوصي بعدك فلان فجز الأول جنوناً مطبقاً فالقاضي يجعل مكانه وصياً حتى يموت الذي جاز فيكون الذي سماه الوصي وصياً وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فيمن أوصى إلى ابن صغير له قال: يجعل القاضي له وصياً ويجوز أمره فإذا بلغ بلغ له جعل وصياً وأخرج الأول إن شاء ولا يكون خارجاً إلا بإخراج القاضي كذا في المحيط، ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره ولو شكى إليه الوصي ذلك لا يبيحه حتى يعرف ذلك حقيقة فإن ظهر عند القاضي عجزه أصلاً استبدل به غيره ولو كان قادراً على التصرف امتنأ به فليس للقاضي أن يخرج من كذا إذا شكك الورثة أو بعضهم الوصي إلى لقاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدل له منه خيانة فإن علم منه خيانة عزله كذا في الكافي، القاضي إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج من كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي فتاوى الفضلي وصي على وقف أو في شركة ميت عجز عن القيام بالميت أو الوقف فأقام الحاكم قيساً آخر ثم قال الوصي بعد أيام: صرت قادراً على القيام بما فوض إلي هل يعيده الحاكم إلى ما كان، قال: هو وصي على حده لا يحتاج إلى إعادة الحاكم كذا في المحيط، رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا يعد تصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه إلا في أشياء فإن أحدهما ينفرد بها، منها: تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العز إذا كانت الوصية بالمعين وإعتاق النسمة وردّ الودائع والنصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض ودية الميت ولا بقبض الدين لأن ذلك من باب الأمانة وينفرد أحد الوصيين بالخسومة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينفرد بفهم الهيئة للصغير ونسمة ما كان أو بورق بإجارة اليتيم بعمل يتعمم وينفرد أيضاً ببيع ما يمشى عليه الثرى والتلف ولا يدحر كالفواكه ونحوها، ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد وإن عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند كل رعي مد، بخلاف إذا أوصى بشيء للمساكين ولم يعين (مسكين



عندهما لا يتفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتفرد، وإن عين للمسكين يتفرد عند أئمة هذه إذا أوصى إليهما جملة في كلام فإن أوصى إلى أحدهما أولاً ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم : هاهنا يتفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم : لا يتفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أوصى إلى رجلين وقال : كل واحد منهما وصي تام لملك واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزانة المعين، رجل جعل رجلاً وصياً في شيء بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصياً في نوع آخر قال : جعلت لك وصياً في قضاء ما علي من الدين وقال لآخر : جعلت وصياً في القيام بأمر مالي أو قال : أوصيت إلى فلان بقاضي ديني ولم أوصى إليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلاناً آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصياً في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كأنه أوصى إليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما يكون وصياً فيما أوصى إليه كذا في فتاوى قاضيهان، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على ابنه وجعل رجلاً آخر وصياً على ابنه الآخر أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر يكون لأمر على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فحيث تكون المسألة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المصنف، ولو أن رجلاً أوصى إلى رجلين عمات أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي، وإن رأى القاضي أن يجمعه وصياً وحده ويصدق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : يتفرد الحي منهما بالتصرف كما في حالة أحياء، وهنا ثلاث مسائل : إحداها هذه ولثانية إذا أوصى إلى رجلين فمات الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الوصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يتفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتفرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين فمات أحدهما كان القاضي بالاختيار إن شاء أطلق التصرف للذي رأى شاء ضم إليه وصياً آخر واستبدل العاقب ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نه أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيهان، مات رجل في سفر مع قوم قال : استحسن أن يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت لكن إن كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دولهم كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعوه إليه، وكذلك الدواب يأخذها هو فيبيعها على نفسه كذا في محيط السرخسي، رجل مات وله دين على الناس وعليه دينان دين وتترك أموالاً وورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان العاقب من القاضي يقبل بينة هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق العاقب فينتصب خصماً عن العاقب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى ما لم يحضر الغائب إلا في الأشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين، فإن حضر الغائب بعد ذلك إن صدق الحاضر وأدعى أنه أوصى إليهما لا يكف إعادة البيعة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم يعد البيعة، وإن حضر الغائب وجحد أن يكون وصياً كان القاضي باختيار إن شاء جعل الآثرون وصياً وحده وإن شاء ضم إلى الأول رجلاً آخر، رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم، وكذا لو كانا وصيين لبيعتين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء رجل وأدعى دهماً على الميت فقضى الوصيان ديمته بعير حجة شهدا له بالدين عند القاضي لاتقبل شهادتهما وبصمان مادعيا إلى ادعي لعمراء الميت، ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما للقاضي بقضاء الدين فقضيا ديمه لا يلزمهما الصمان وكذا لو شهد الولدان على الميت يدين جارت شهادتهما قبل لدفع ولاتقبل بعد الدفع وصي الميت إذا قضى دين للميت بشهود جار ولا صمان عليه لأحد وإن قضى دين البعض بعير أمر القاضي كان ضامناً لعمراء الميت وإن قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن وانقرم الآخر بمشارك الأول فيما قبض، رجل أوصى إلى رجلين مات أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جار ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف بإذن صاحبه في حياته جاز فكذلك بعد الموت ويروي أنه لا يجوز والصحيح هو لأول كذا في مناوي قاصصان، الوصي إذا حضره الموت فله أن يوصي إلى غيره مع أن الموصي لم يعرض إليه الإيصاء بضم كذا في الدجيرة، رجل أوصى صلات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين المودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو يذوق أمر ببقية الورثة هددت المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين شركة الميت فصاعب في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصته أصحابه من الميراث ولا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحقاقاً، ولو كان على الميت دين محبط به عند إنسان ودبعة فبيع المسودع الوديعة إلى وارث الميت فضاعت في يده كان صاحب الدين بالخيار إن شاء ضمن المسودع وإن شاء ضمن الوارث وليس هذا كأحد المال من منزل الميت، ولو كان مال الميت في يد عاصب فإن الوصيين لا يملكون لأحد من المودع والعاصب إلا أن في العاصب إن كان في الورث مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من العاصب ويدفعه إلى الورثة وفي لودبعة يترك الوديعة عند المودع وصيان استأجر أحدهما حاملين تحمل الجبارة إلى المقبرة والآجر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهم ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل دفع الجبارة ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقهاء أبو بكر رحمه الله تعالى: لو كانت الحنطة في الشركة حاز دفعه وليس للآخر لامتناع عنه وإن لم تكن الحنطة في الشركة فاشتري أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعصي قال الفقهاء أبو بكر: أخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكرنا ساطفي إذا كان في الشركة كسوة وطعام فدمع ذلك أحد الوصيين إلى اليتيم جاز وإن لم يكن ذلك في الشركة فاشتري أحد الوصيين والآجر حاضر لا يشتري أحدهما إلا بامر الآخر، ولو أن ميتاً أوصى

إلى رجلين وقد كان باع عبدٌ فوجد اشترى بالعبد عبداً فزده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد العبد ويمن لأحدهما قبض المبيع من اشترى ولأحد الوصيين أن يودع ماله في يده من بركة الميت ولو أن مات الوصي بشره عبد وبالإعتاق فأحد الوصيين لا يبرء بالشراء وبعد ما اشترى كان لأحدهما أن يمتد رجل الوصي إلى رجلين فقال لهما : ضعا ثلث مالي حيث شئتما أو لمن شئتما ثم مات أحد الوصيين دل ابن المعتز : بطلت الوصية ويعود الثلث إلى ورثة الميت ولو قال : جعلت ثلث مالي بمسكين وقال لهما ديت ثم مات أحد الوصيين دل : يجعل النقضي وصياً آخر وإن شاء دل لباقي متهما : المسم أمث وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يباقي متهما أن يصدق وحده جذار بن ذاري الصغيرين هما عليه حمولة يضاف عنه استقوط وبكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين ماله الجزار وأبى الآخر دل شيخ الإمام أبو بكر : يبعث النقضي أمماً حتى يظفر فيه إن علم أن في بركة صبر عبيده جبر الأبي ثم يسي مع صاحبه رجل الوصي إلى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبد مكادهما ولأحد الوصيين عبد فبعته أكثر مما سعى لموت الوصي فارد الوصي : آخر أن يشترى هذا العبد ما سعى الوصي قال أبو القاسم : إن كان الوصي يؤمن الأمر إلى من وجد متهما حار شراء هذا الوصي من صاحبه وإن لم يعمل دلت فاع صاحب العبد عبده من أحسن وصلته إليه ثم يشتريه جميعاً للميت فهذا : محبوب كذا في فتاوى فاصحة : الوصي إلى رجل أن يصح ثلث ماله حيث أحب أن يجعله جاز أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على التوضيح عند نفسه صح ولو قال : أعط من شئت لأعصي نفسه لا لأعصه : لا يتحقق إلا بأحد أحد وهذا لا يحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي : ولو أن رجلاً أوصى إلى رجل فقال له : عمل بعم فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال : لا تعمل إلا بعم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا وهو أوصى إلى رجل وقال له : عمل برأي فلان أو قال : لا تعمل إلا برأي فلان ففي الأول الوصي هو مخاطب وفي الثاني هو وصيان على اختيار كذا في حرة المفتي : قال أبو نصر : قال : عمل فيه بأمر فلان فهو الوصي خاصة وإن قال : لا تعمل إلا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحاب رحمه الله تعالى كذا في المخطئ رجل الوصي إلى ورثة حار وإن مات الوصي بعد موت مورثه وأوصى إلى رجل آخر إن قال : هذا للوارث الذي أوصى إليه جعلت وصي في مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فإن الوصي الثاني يكون وصياً في القليل كثير جميعاً وهو أن هذا الوارث الذي هو وصي قال للثاني : أوصيت إليك ولم يرد على هذا : كان الثاني وصياً في الثركتين عتداً : ولو قال : هذا للورث الذي أوصيت إليك في ثركتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصي في الثركتين جميعاً وقال صاحباه : هو وصي في ثركته ليست الثاني حاضراً كذا في فتوى قاضيخان : الرجل يد الوصي إلى رجل ثم أن رجلاً آخر أوصى إلى الوصي ثم مات الوصي الثاني صار الوصي الأول وصياً ثم إن مات الوصي الأول وبم برهن بالوصية الثانية فوصيه يكون وصياً لهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي : خاطب جماعة فقال بهم : افعلوا كذا بعد موتي إن فعلوا بصير كلهم أوصياء وإن سكتوا : حتى مات الوصي ثم قبل بعضهم فإن كان القليل اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو أوصياء ويجوز لهما وبهم تنفيذ الوصية وإن كان واحداً

صار وصياً أيضاً غير أنه لا يجوز له تعبد بوصيه منه يرجع أمره إلى إختاكم ليعبه معه آخر  
ويطوق له التصرف بنفسه رجل أو صبي من رجل وجعل غيره مشرفاً عليه يكون الوصي أو صبي  
بإمارة من ولا يكون لشرف وصي وأثر كونه مشرفاً أنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلبه كذا  
في حرة المصنف وإذا احتسب الوصي في ذاته غير من يكون ذلك من حال قائلاً لمصلحة  
بإيمانه بفسادته وبكونه غير من واحد منهم بفسادته من لا يفسد من حال قائلاً بفسادته من  
أخيراً سواداً جلاً من أحسن يكون من كل عدل حدهم حراً من حال وصي طيباً من  
فما سمع أحدهم لم يجر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا أن يكون حاضراً  
كان أحدهما غائباً إلا أن أحدهما قد سمع بفسادته أو قد سمع بفسادته من حال وصي طيباً من  
بفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
رحمهما الله تعالى إلا أن يكون حاضراً أو كان أحدهما غائباً من حال وصي طيباً من حال  
في يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيف كان فكذلك المصلحة في الوصي كذا في أبي حنيفة  
بوصايا من عسى وصيه وغير ذلك وبركت في بيعه وثباتاً وحديثاً وحديثاً من وصي طيباً من حال  
بروح أن أريد وصيه من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
وصي الآخر وهو لا بد من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
أن يرجع به في تركه كان ذلك من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
الوصية وبأصح إجابة من بفسادته من غير شيء فلا تحرب فيه الوصية بوجه من الوجود فإن أحب  
الروح أن يعني هذه الأعيان أو لا فإنه لا يفسد الوصية من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
الوصية من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
أو أكثر من بفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
في الوصية وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
هذا المصنف كذا في حرة المصنف قال محمد رحمه الله تعالى وصي الأب بفسادته من حال وصي طيباً من حال  
أي شيء كان مفعولاً أو غيراً بفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
أن من طلب بيع شيء من بفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
سوى مفسد وبفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
أمره وصية إنسان بوصي به غائب لا يجوز ففساده الوصي على مفسد من حال وصي طيباً من حال  
للموصي به أن يشارك في ثورته ولو كانت ثورته كالمفسد مفسداً الوصي الوصي به فافعله  
الثالث وأما الثنوين ثورته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
الوصي له بفسادته كذا في قوله وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
عنه في الفقهاء وأما قوله من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
للفقه أو في حفظ شيء بفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
وهم مفسدون فافعله بفسادته من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
الوصي من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال  
حضور ففساده الوصي مع الوصي له على ثورته الكبير فافعله من حال وصي طيباً من حال وصي طيباً من حال

هلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الوصي  
 له فإحاديث من ثلثي ما أحد إن كان ما أحده قائماً في يده وإن هب ما أخذ الوصي له يجب  
 أن يكون الوارث الكبير بالخيار إن شاء ضمن الوصي حصته وإن شاء ضمن الوصي له وإن كانت  
 الورثة كباراً وهم عيب مقام الوصي مع الوصي له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فمستحب في  
 العقار باطله وذكر في اختلاف رفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه الصورة خلافاً مع  
 على قول أبي حنيفة ورفر رحمهما الله تعالى لا يجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى يجوز وأما في المقول فتجوز قسمة مع الوصي له على الورثة بأما قسمة الوصي مع الورثة  
 على الوصي له والورثة كبار حضور الوصي له عائب فإنها باصة والعقد واسع في ذلك على  
 لسوء وذكر في اختلاف رفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه المسئلة اختلافاً فقال على  
 قول أبي حنيفة ورفر رحمهما الله تعالى لا يجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى يجوز فإن هبكت حصّة الوصي له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة كان للوصي له أن  
 بأحد ثلث ما بقي في يد الورثة وإن هلك حصّة الورثة في يدهم وهلك حصّة الوصي له في  
 يد الوصي أيضاً فما هلك في يد الوصي من حصّة الوصي له فالوصي لا يصح ذلك وما هلك  
 في يد الورثة من حصّة الوصي له فهو بالخيار إن شاء ضمن الوصي ذلك وإن شاء ضمن الوارث  
 كذا في الغلط، ومن الوصي بثلث ألف درهم فدفعها الورثة إلى القاضي فقسم الوصي له عائب  
 صحت قسمته حتى لو هلك الوصي ثم حضر العائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في  
 الكافي، وصي عنه ثمان لبيمين فأدركا فدفع إلى أحدهما ألفاً وصاحب الآخر حاضر وجحد  
 المقايض الفرض منه يهرم الوصي خمساً مائة بيتهما ولو كان عائباً تجوز قسمته عليه فلا يصح  
 بدفع نصيب أحدهما إليه ولو كان لعابض مفراً به كان للآخر أن يأخذ منه خمساً مائة وإن شاء  
 ضمن الوصي ورجع بها الوصي وصي لبينين قال بهما بعدد كبير قد دفع إليكما ألفاً  
 فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على أخيه بمائتين وخمسين درهماً وإن أنكر لم يكن  
 بهما على الوصي شيء، ولو كان الوصي دفع إلى كل واحد مائة خمساً مائة على حدة  
 وصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكذب على الوصي بمائتين وخمسين درهماً، ولو كانا عائبين  
 جازت أنفسهما عليهما رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما أدركا طلب ميراثهما فقال الوصي :  
 جميع تركه أبيكما ألف وقد أنفق على كل واحد مائة خمساً مائة فصدقه أحدهما وكذبه  
 الآخر يرجع المنكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في ذلك عند رفر  
 رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مالك عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي، وصي الأم يقاسم ولدها للصغير  
 مقولاته التي ورثها من الأم إذا لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب أم إذا كان له أحدهما لا  
 يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الأم  
 العقار والمقور في ذلك على السواء وما عرفت من أجواب في وصي الأم فهو أجواب في وصي  
 لأخ والمعم، ولو كان الوصي قسم بين الورثة وعزل نصيب كل إنسان فهذا على خمسة أوجه .  
 الأول أن تكون الورثة صغاراً كنهم ليس بهم كبير وفي هذا الوجه لا يجوز قسمته

أصلاً وهذا بخلاف الأب إذا نسب ما من أولاده الصغار وليس فيهم كبار فإنه يجوز بالو واهيلة للوصي في ذلك إذا كان الصغير ثلث أن يبيع الوصي حصة أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يعسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى ينتاز حق أحدهما عن الآخر وحيلة أخرى أن يبيع حصتهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما منفرداً

الثاني أن تكون بورثة كباراً كلهم بعضهم حصصاً وبقصصهم عت فقسم المحصور وأقرر نصيبهم فإن القسمة جائرة ومردة إن كانت الشركة عرضاً وأما في العقر فليس يجوز قسمته عليهم

الثالث أن تكون لبورثة صغاراً وكباراً أو كبار عت فإنه لا يجوز قسمته لرابع إذا كانوا صغاراً وكباراً بعت نصيب الكبار وهم حصصاً وبقصصهم وعر نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز

الخامس إذا عزل نصيب كل واحد من صغار والكبار وقسم بين ثلثين فإن القسمة في الثلث فاسدة فإذا دفع إلى الكبار نصيبهم وأمسك حصة صغار جملة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم بأن لقسمة بين الثلث وصغير صحيحة وإذا كان بعض البورث صغاراً وبعض كباراً وأحد الكبار وصي بصغار أو ادوامه القسمة حكى عن الشيخ لإمام الزهد أبي حمزة الكبير أن الوصي يقسم بين الكبار ويهرل نصيب الصغار ويحمل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الأجنبي ثم يقسم بين الأجنبي والمشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الأجنبي المشتري وحقه القسمة بين الكل من هذا الوجه كما في محصل وصي الأب إذا باع شيئاً من تركه الأب فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون على وجهين إلا أوصى بوصية والثاني أن يكون على الميت دين أو أوصى بوصية ففي الوجه الأول قال في الكتاب للوصي أن يبيع كل شيء من تركه من المدع وعروض والعقد إذا كانت بورثة صغاراً أما بيع ماسوى العقار فلا ماسوى العقار يحتاج إلى الحفظ وعسى يكون حفظ ثمن أسير ويبيع العقار أيضاً في جواب الكذب قال شمس الأئمة أبو بصير حقه الله تعالى ما قال في الكتاب قول لشمس كذا في فتاوى قاضيه وحب امتناعه أنه إذا يجوز بيع عقار الصغير إذا كان على الميت دين لا وهاء له إلا من ثمن العقار أو يكون للصغير حاجة إلى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بصفء بقيمة وعلمه القوي كذا في النكاحي أو يكون في الشركة وصية مرسله محتاج في تنفيذها إلى ثمن العقار أو يكون بيع العقار حياً للشيخ ما كان حرجها ومزبها يربو على غلاتها أو كان العقار حائزاً أو ذوا يريد أن يفتقر ويته على إلى الحرب فإن وقعت الحاجة للصغير إلى اداء حراجها فإن كان في تركه مع العقار عروض يبيع ماسوى عقار فإن كانت الحاجة لا تدفع مما سوى العقار حصة يبيع عقاراً مثل القسمة أو يبيع أسير ولا يجوز بيع أرضي بغير دحل لا ينعابن الناس في مثله وكذا لو شترى الوصي شيئاً لشيخ لا يجوز شراؤه بغير حاجته هذا إذا كانت البورثة كلهم صغاراً وإن كان الكل كباراً وهم حصصاً لا يجوز بيع الوصي شيئاً من الشركة إلا بأمره فإن كان الكبار عت لا يجوز بيع الوصي

العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز إجارة الكل لأن الوصي يملك حفظ مال العائث وبيع العروض يكون من أخص أمّا العقار فيحفظ بنفسه إلا أن يكون العقار يهلك لو لم يبع فحفظه يصير العقار بمنزلة العروض وإن كثرت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب وساقى حصول فإن الوصي يملك بيع نصيب العائث مما سوى العقار لأجل الحفظ عند بكل جاز يبيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز يبيعه في نصيب الحاضر ايضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا إذا لم يكن في الشركة دين كذا في صدى فاصبحان وإن كان على الميت دين إن كان محيطاً بالشركة يبع كل الشركة بالإجماع وإذا لم يكن محيطاً يبع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبع عنه خلافاً لهما كذا في الكافي، ولو كان في الشركة وصية مرسلة فإن الوصي يملك البيع بقدر ما يفيده الوصية عند الكل وإذا ملث بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والشركة عروض فإن الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويمسك ببيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا بيع الكل حار بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ثبت للوصي بيع بعض الشركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الأب يكون بمسرة الأب وكذلك وصي الجد يكون بمسرة وصي الأب ووصي وصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي وصي للقاضي يكون بمنزلة وصي القاضي إذا كان عاماً وأما وصي الأم ووصي الأخ إذا ماتت الأم وتركته ابناً صغيراً وأوصت إلى رجل أو مات الرجل وترك أماً صغيراً وأوصت إلى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من شركة هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئاً للصغير إلا الطعام والكسوة لأن ذلك من جملة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيجان، وصي الأم لا يملك على الصغير بيع ماورثه للصغير من الأب العقار والمنقول المشغول بالدين والمخالي عن الدين على السواء وما كان موقوفاً للصغير من جهة الأم إن كان خالطاً عن الدين ووصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وإن كانت الشركة مشغولة بالدين أو بالوصية إن كان الدين مستغرقاً فيه أن يبيع الكل ودخل بيع العقار تحت ولايته وإن لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الأم فهو الجواب في وصي الأخ والعم وإن كانت الورثة كباراً كلهم فإن كانوا حضوراً وكانت الشركة خالية عن الدين فوصي الأم لا يبيع شيئاً من تركتها وإن كانت الشركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الأم نظير الجواب في وصي الأب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وإن كانت الورثة صغاراً وكباراً والكبار يجب فإن كانت الشركة خالية عن الدين فوصي الأم يبيع المنقول من تركتها الأم حصصاً للصغار والكبار جميعاً ولا يبيع العقار من تركتها حصصاً للكبار والصغار في ذلك على السواء فإن كانت الشركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الأم نظير الجواب في وصي الأب وإن كان الكبار حضوراً والشركة خالية عن الدين فإنه يبيع حصصاً للصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصصاً للكبار من المنقول فالمسألة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلاً وإن كانت الشركة مشغولة بالوصية أو بالدين إن كانت مستغرقة فإنه يبيع العقار

والمعول جميعاً وإن كانت غير مستغرفة يبيع المستقر جميعاً ويبيع العقار بقدر الدين إجماعاً  
وفيهما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمهما الله تعالى كما في المخطوط، الأصل أن ولاية  
الوصي تقتدر بقدر ولاية الوصي وإن ولاية المخطوط تبع بولاية التصرف أمه بين رجلين ولدت  
ولداً فأدعياه معاً وثبت نسبهما فعتقت لأمه وماتت وترك مالا وصوت إلى رجل فالولاية  
على ولدها وماله لأبويه دون وصيها لأن وصي أم كالأب وليس لها ولاية التصرف هكذا ليس  
لوصيها وليس له ولاية المخطوط أيضاً لأنها تبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية  
المخطوط لوصي الأم فحصلت بيع العروس لأنه من المخطوط كذا في الكافي ولكن إنما ثبت له الولاية  
فيما ورثه الصغير من الأم وفيما كان لصغير قبل موت الأم لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك  
وكما ثبت له ولاية المخطوط ثبت له ولاية كل تصرف هو من باب المخطوط بحوزة الموقوف ويبع  
ما يسارع إليه المصادق وإن غاب أحد الوالدين والآخر حاصر فكذلك الأجواب عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو مات أحد الوالدين بعد موت الأم ولم يمدح وارثاً غير هذا  
الصغير وأوصى إلى رجل والوالد الآخر حاصر فأدبراه كذا للصغير وولاية التصرف في التركة  
للأب الثاني لا لوصي الوالد الميت ولا لوصي الأم قال ولا يصح الفاضل إلى الوالد الباقي وصياً  
ليتصرف معه وإن كان الوالد الباقي عائلاً كان لوصي الأم حفظ ما تركته الأم وكل ما كان من باب  
المخطوط لأن وصي الأم قائم مقام الأم وقد كان للأم حفظ مال الصغير حال عيية الوالد هكذا من  
قام مقامها وكان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب المخطوط  
مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى إلى رجل فوصيه يكوّن أولى من وصي الأب الذي مات أولاً  
ومن وصي الأم فإن كان للأب الذي مات أولاً اب هو جد هذا العلام وباني المسألة بحالها فوصي  
الأب الذي مات آخرأ أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للأب الذي مات آخرأ اب  
هو جد هذا العلام كان وصيه أولى من أبيه وإن مات وصي الأب الذي مات آخرأ وأوصى إلى  
غيره وباني المسألة بحالها فوصيه أولى من سميها وإن مات وصي الأب الذي مات آخرأ ولم  
يوص إلى أحد أو كان الأب الذي مات آخرأ لم يوص إلى أحد وقد ترك الأب الذي مات أولاً اباً  
جد هذا العلام ووصياً فإن أبا الذي مات أولاً أولى من وصيه فإن كان مات الوالدان أحدهما قبل  
الآخر ولكل واحد منهما اب وأوصى كل واحد منهما إلى رجل إن لم يعرف الذي مات أولاً من  
الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال للوصيين جملة لأنه لما لم يعرف الذي مات أولاً من  
الذي مات آخرأ يجعل كأنهما ماتا معاً ولو ماتا معاً كانت ولاية التصرف في المال للوصيين دون  
عرف الذي مات أولاً من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخرأ دون  
مات هذا الوصي ولم يوص إلى أحد ومات الأب الذي عرف موته آخرأ ولم يوص إلى أحد وباني  
المسألة بحالها فولاية التصرف في المال للجدين لا ينفرد أحدهما كذا في المخطوط، وإذا مات الرجل  
 وترك أولاداً صغاراً وبناً ولم يوص إلى أحد كان الأب بمقتضى الوصي في حفظ التركة والتصرف  
فيها أي تصرف كان فإن كان على ميت دين كثير فإن الأب وهو جد الصغير لا يملك بيع التركة  
لقضاء الدين وكذا الرجل إذا أدن لأبيه الصغير المراهق الذي يعقل لبيع والشراء فتصرف الأب  
تصرفاً وركبته الدين ثم مات هذا الأب وترك اباً فإن الأب لا يملك التصرف في تركته بقضاء



المدين وصي الميت إذا باع لتركته لقضاء الدين وندين غير محيط حاز بيعه عند تبي حبيفة  
 رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبه وإن لم يكن في التركة دين يمكن في بورته صمير لبايع  
 القاصي كل تركه بعد بيعه في قول أبي حبيفة رحمه الله تعالى فرق أبو حبيفة رحمه الله  
 تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال بوصي الميت أن يبيع التركة لقضاء دين وصي الوصية  
 وأم أبو الميت وهو أحد ولادة الصغار وله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار بولده وليس له أن  
 يبيع التركة على الأولاد الصغار بولده لقضاء دين على الميت قال شمس لأئمة الحنوافي رحمه  
 الله تعالى: هذه دئدة عطف من الخصاف وأما محمد رحمه الله تعالى فقدم أحد مقام الأب قال  
 في الكتاب: إذا مات رجل وترك وصياً وأباً كان الوصي أوصى من الأب فإن لم يكن له وصي  
 والأب أوصى ثم وثم إلى أن قال: وصي أحد ثم وصي القاصي قال شمس لأئمة الحنوافي رحمه  
 الله تعالى: يقول اخصاف يقتضي صمير ورث بالأولاد أب مبرور مبرور مستحق بحدود معنى  
 قول من يجوز الحجر لا تثبت التولية في مال للأب ذكر شمس لأئمة الحنوافي رحمه الله تعالى  
 في شرح أدب القاصي أن نصب القاصي وصياً لليتيم الذي لأب له كان وصي القاصي بغير  
 وصي الأب إذ جعله بقاصي وصياً عام في أنواع كلها فإن جعله وصياً في نوع واحد كان  
 وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الأب فإنه لا يعمل التحصيل في الوصي أي رجل في  
 نوع كان وصياً في الأوج كلها كذا في ماوى قاصيخان، وإذا باع الوصي شيئاً من تركته الميت  
 بالنسيئة فإن كان ذلك صبراً على يتيم فإن يحشى عليه المجرود والمنع عند حلول أجل  
 لا يجوز له أن يبيع صبراً على يتيم فإن كان لا يحشى عليه المجرود وبيع عند حلول أجل  
 يجوز وعلى هذا أن مشايخنا رحمهم الله تعالى، إذا استبوع رجل شيئاً من مال اليتيم يابف  
 والآخر يابف وماله الأول ملى يبيع الوصي أن يبيعه من الأول الذي لا يحشى عليه المجرود  
 والمنع عند النصب وكذلك إذا كان يبيع دار أواد رجل أن يبيعها كل شهر بشمائه والآخر  
 بعشرة وندي يبيعها بشمائه ملى يبيع أن يبيع من ماله يبيع من ماله يبيع من ماله يبيع  
 'مئة الأوقاف كذا في بدجيرة، وصي باع صيعة لبيتيم من معدن يعلم أنه لا يضر على أداء  
 النقص قال أبو القاسم: إن كان البيع بيع رغبة فاقصص يوجب المشتري ثلاثة أيام فإن توفي النقص  
 ولا ينقص البيع فإن رضي الله به ويمضي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا  
 يقدر على أداء النقص لأن بيع الوصي من هذا حاله يكون إستهلاكاً لا أنه إن أدى النقص قبل أن  
 ينقصي بطلان البيع الآن يصح هذا بيع لأن القاصي نصب باعراً خصوصاً للصغار وإنما انظر  
 فيما قبل وصي باع شيئاً من مال البيتيم ثم نصب منه بأكثر مما باع من القاصي يرجع إلى هل  
 يصبر والأمانة إن أحبره اتسب من أهل النضر وذهابه أنه باع بعيمته ون قيمته ذلك فإن القاصي  
 لا يلتفت إلى من يريه وإن كان في إمرأته يشتري بأكثر وفي السوي بأن لا ينقص بيع الوصي  
 لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل النضر والأمانة فإن اجتمع رجال منهم على شيء يؤخذ  
 بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أن على قولهما معقول الواحد يكفي كذا في التركة  
 وبحرها وعلى هذا قيم نوقت إذا أحر مستعمل الوقت ثم جاء آخر يريد في الأجر كذا في فتوى  
 قاصيخان، وصي باع تركة الميت لإعاده لوصيه فجحد لمشتري بيعه فوقع إلى القاصي وجميعه

فحيف والوصي يعلم أنه كاذب فإن العاضي يقول للوصي . إن كنت صادقاً فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وإن كان بالخاطرة وإذا احتاج إلى فسخ الحاكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جحد اشترى البيع صار ذلك معها بمنزلة الإقالة فيبطل بيع الوصي كما لو تعاملاً حقيقة وإذا فسخ العاضي بينهما لا يلزم بل يرجع ذلك إلى علت الميت كذا في الفتاوى الكبرى، وفي فتاوى أبو الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان أوصى بثنت ماله وخلف صوباً من العقارات والوصي يبيع شيئاً للوصية لموارث أن لا يرضى إلا أن يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن يبيع الثلث منه وسأل أبو بكر الإسكافي رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم إنها ماتت وحلعت ورثة كبيراً فأراد الوصي بيع جميع الضيعة وأبى الورثة إلا مقدار الوصية قال . إن كان الثلث بشرى بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل الوصية الضرر فلو وصي أن يبيع الكل ولا فلا يبيع إلا بمقدار الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يفتي بهذا وكأنه كان يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة، قال والوصي أن يتجر بمال اليتيم كذا في المسرد، ولا يجوز للوصي أن يتجر لنفسه بمال اليتيم أو الميت فإن فعل وربح يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في متاوى قاصمجان، للوصي أن يدفع مال الصغير مصاربه وأن يشارك به غيره وأن يصعده كذا في المحيط، وصي آجر بعض أتركة إجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات وأوصى بكتاب الوصي فعمد بعض الورثة وبيع تركته وقضى دينه وأتفد وصاياه فالباع فسد إلا أن يكون بأمر القاصي هذا إذا كانت التركة مستعرة بالدين فإن لم تكن مستعرة نفذ تصرف الوارث في حصته إلا أن يكون المبيع بيتاً معيناً من أدار وارث كبير باع شيئاً من بركة ميت أو من عقاره وقد بقي عليه دين ووصاياً فأراد الوصي أن يرد بيعه إن كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطيع أن يبيعه وبعد منه الوصايا ويقضي الدين لا يرد البيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت إلى الأخ فقبل وصيتها ثم قبل أن يبعد وصيتها أو يقضي دينها اشترى نصيب الزوج من الأمتعة والعقار ولم يعدم البائع مقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك إلى أنعد الوصايا قبل أن يختصموا جاز البيع وإن لم يبعد حتى اختصموا إلى القاصي أبطل بيعه وبدأ يديون الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزانة المفتين، مديون أوصى بوصاياه يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف داراً ولا يقدر الوصي على إبعاد وصاياه وقضاء ديونه التي عليه إلا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار إن كان الدين يأتي على جميع الدار أو على عامتها بحيث لا يفي منها إلا شيء يسير فله أن يبيعهما لا يسهه ولا ذلك إن عدم أن الدين يبقى على الميت طويلاً إن لم يبع وأهل الوصايا شركاء الوارث للوصي إذا أراد أن يقرض مال ليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط، فإن أقرض كان مأمراً والفاضي يحد لأقرض واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في الأب لاختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن

(١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة . لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقولهما حتى تصبح الحويلة وقد راجعتها في المحيط فوجدتها هكذا أم تصحح

لاب بئر الوصي لا يملكه انقاضي، ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز، ولو فعل الأب ذلك جاز وصي احتال بمال اليتيم إن كان الثاني أملي من الأوّل جاز وإن كان مثله لا يجوز كذا في فتاوى قاصصنا، الوصي إذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بمثل ما عبه من الدين فعلى قون أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى يجوز وبصير لثمان قصاص بدينه وبصير هو ضاماً للصغير كذا في الغلط، وإذا رهن مال اليتيم بدين سنده عليه وقبضه لمرتهن ثم أن الوصي استعاره من المرتهن بحاجة اليتيم فضاغ في يد الوصي هنك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وإن كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهنك في يده ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن لا لغير اليتيم وإن استعمله بعد العصب في حاجة نفسه ضمن حقهما حتى أن في الفصل الأوّل إذا أدى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وإن غصب الوصي صداً لرجل واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمة للمعصوب من رجع بذلك في مال اليتيم لا رواه فيه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال مشايحنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن لا يرجع وإذا أجر الوصي النسي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا إذا أجر عبداً للصغير أو مالاً آخر للصغير فهو جائز فإن بلغ منه أن يفسح الإجارة نسي عقده عليه وليس به أن يفسح الإجارة التي عقدها على ماله الوصي إذا استأجر لثمنه أجراً بكثر من أجر مثل عمه بحيث لا يتعالم الناس فيه ذكر الفقهاء الإمام ركن الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الأجر في ماله وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الإجارة تقع للصغير ونكر الأجر أجر مثل عمله إذا عمل والفصل يرد على الصغير الوصي إذا أجر مثلاً للصغير بدون أجر لمثل المثل المستأجر أجر المثل أم يصير عاصياً للسكنى فلا يهرمه الأجر بالسكنى فإن انقصي رحمه الله تعالى في ماله على أصول أصحابنا رحمهم الله تعالى يجب أن يصير عاصياً ولا يهرمه أجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون عاصياً ويهرمه أجر المثل فيله له أن ينفي به ذكر الخصاص قال نعم ورايت في نسخ آخر يجب أجر مثل يكمله ولو كان سمي فيه الأجر وجب للمسمى ولا يرد عليه ومن مشايحنا رحمهم الله تعالى من يعني بوجوب أجر المثل إلا إذا كان المصنف حيراً لليتيم فيجوز يجب المقتضات كذا في الدخيرة، وليس بوصي أن يؤجر نفسه من ليتيم بخلاف الأب فإنه من جبر نفسه من الصبي أو استأجر لنفسه بدينه يجوز كذا ذكر لعادري وكذا أجاب القاضي رحمه الله تعالى أن الوصي إذا أجر نفسه أو جر شيئاً من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجر وقال الإمام علي السعدي رحمه الله تعالى هو أجر الوصي أو الأب بنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والمتوى هنى مادكره انقدوري كذا في الكبرى، ولو استأجر الوصي الصغير نفسه بسمي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في منتقاداته، وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الأب ولو هب إساناً للصغير بعوض الأب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للوهاب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في

فتأوى فاصبحاد ومنى بودر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يبيع بعهده مالا ليس له  
يألف درهم وقبضته ألف درهم على أن الوصي والحار فإزدادت قبضة العهد في هذه غير  
فصارت ألفي درهم من الوصي إلى يمينه البيع قال هو قول أبي حنيفة رضي يوسف جميعهما  
الله تعالى وعمر محمد رحمه الله تعالى أيضا وصي يبيع عند التصغير على أنه بالغ وثلاثة يده  
قبض الغلام في اثلاث ثم قلت اثلاث حار البيع وبه أحار وصي البيع في اثلاث أو مرة ثم  
يحرز حتى يجزيه الغلام. أو أن وصي يبيع عند التصغير وثلاثة ثم قال ثلثه من مال  
في وقت الخطار جائز بيع وكذا ثلث المال وعن وهار أن العتق إذا وقع بالتصغير وهو ما يبيع الوصي  
عندما يبيعه بشرط خيب للوصي فأمر أن يبيع في مدة الحيا ثم يبيع رجل أخير في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى، وإذا اشترى الوصي حريه بالتصغير ثم يبيع نفسه فطلع الوصي على  
عيب ووصي به قبل أن يباع منه عن الوصاية أو بعد ماله فله أن يبيع كل شيء في جميع ذلك إن  
اشترى الوصي عهد بيمينه يبيع منه على أن الوصي يبيع ثلاثة أيام فكذا في البيع  
ثم أحار الوصي أبيه فابنيه - خيار إن شاء وصي به أو أن يباع درهم الوصي فإن يبيع شيئا  
حتى مات الوصي بعده وصي بالعتق أو قبل ذلك فابنيه على خياره وإن يبيع الوصي  
ومال العهد في يد الوصي في وقت الخيار وبعد ماله أو مات بيمينه في وقت أحار من مال  
الوصي بالمشتري أو بعده فاشترى لأهله بيمينه كذا في الحديث. وصي يبيع مال اليتيم  
فأدركه قبل أن يشتري من الثمن فإن يبعه إذا كان مصلحا غير مفسد وفان است برىء مما  
أبرأ وصي من مالي حار برىء المشتري وإن قال است برىء مما عبيث لا يبرأ قال يعقبه رحمه  
الله تعالى. هذا خلاف قول أصحاب رحمه الله تعالى ولا يأخذ به من يبيع المشتري ببراء  
النصي بعدد بيع كذا في الفتاوى الأخيرة، وإذا يبيع الوصي مال اليتيم من نفسه أو مال  
نفسه من أبيه تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث الرواسي عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى. إذا كان فيه منعة ظاهرة لبيعه يجوز وإن لم يكن فيه منعة ظاهرة لبيعه لا يجوز  
وعنى قول محمد رحمه الله تعالى وأخبر برواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز  
على كل حار وتكلم المتابع رحمه الله تعالى في تفسير منعة ظاهرة على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى بعهده قال أن يبيع من النصي من مال نفسه ما يساوي ثلث درهم بمائة  
ويبيع من النصي من نفسه ما يساوي بماله نصف درهم ويعطيه من مال يبيع من مال نفسه  
ما يساوي ألفا بمائة مائة ويبيع من مال النصي من نفسه ما يساوي خمسمائة يبيع ثم إذا حار  
بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكفي بقوله يبيع أو سريبت  
كما في الأب أو يحدح أبي شرطين ثم يذكر هذا لفصل مذهب وذكر الوصي في وابعاده أنه  
بحاج فيه أبي شرطين بخلاف الأب وصي اليتيم إذا يبيع مال أحده من أو حار لا يجوز  
وكذا لو أدب الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الحديث.  
الأب أو الوصي إذا أدب التصغير أو بعده في التجارة صح لأدب وسكوتهما عند البيع والشراء  
يكون إذا دون مات الأب أو الوصي قبل بلوغ التصغير بطل الأدب وإن يبيع التصغير والأب أو

الوصي حي لا يبطل أدن، ونو وكل الأب أو الوصي يبيع ماله لتصغير أو بغيره، لتصغير صاحب الأب أو بلغ التصغير يعزل الموكليل انقاضي به أدن للتصغير أو يعنونه أو عهده في حجره صح وكذا لو حصر على عهد للمعتنونه، ونو رأى انقصي عبداً سمعته يبيع وبشري فسكت لا يكون ذلك بذماً منه انقصي له رأى ان ياتر لتصغير أو عبده في الحجرة ذلبي لأب أو الوصي فإباً وهما يكون اضلاً فإن حجر الأب أو الوصي بعد إباً انقصي له يبيع حجرهما وكذا لو مات هذا انقصي لا يحجر إلا أن يرفع الأمر إلى قاض آخر حتى يحجر عليه فيحجر لأن ولاية هذا انقصي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيه، ونو أن هذا الصبي باع من وصي شيئاً أو اشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً كما لو باع الوصي نفسه من نفسه أم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجمع ورواية التبريد وفي بعض رواية المأثور إن كان فيه نفع حره تصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظهر منه لا يصح كذا في الدخيرة، الوصي إذا أخذ أرضه التسم مرارعة فقد احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال: يجوز مطلقاً كما لو دفعها إلى آخر ومنهم من قال: إذا كان التبريد من أبيه لا يجوز وإن كان من الوصي أو وعامة مشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لو كان آخر حثراً أو صاحب نقصان حياً لم يثبت مما يوصيه من الخارج ثم يجر إن كان ما يوصيه من الخارج خير من جازب للمراعاة كذا في الخط، ولو وصي أن يؤدي صدقة فطر التسم بمن التسم وإن يوصي عنه إذا كان التسم موسراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى الوصي لا يملك إبراء عريم الميت ولا أن يحط عنه شيئاً ولا يؤجبه إن لم يكن له من الإحسان بعقده فإذا كان واحداً بعقده صح خط والتأجيل والإبراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ويكون صامياً وهو صالح الوصي وحده عن دين الميت إن كان للميت بنية على ذلك أو كان حصصه مبرراً ياتدين أو كان انقصي علم بذلك لحق لا يجوز صلح الوصي وإن لم يكن على الحق بنية حر صلح الوصي وإن كان الصلح من دين على الميت أو على بئس قول كان للمدعي بنية على حقه أو كان انقصي قصي به بحقه جاز صلح الوصي وإن لم يكن للمدعي بنية على حقه ولا قصي القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لأنه ثلاثة ألقاب له وهو نظير ما لو طمع السلطان الخائن و المتعبد في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا يسخي للوصي أن يعطي فإن كان اعصى كان ضامناً وقد انفقه أبو الليث رحمه الله تعالى إن حاف الوصي يقتل على نفسه أو إتلاف عصبه من أعضائه أو حاف أن يأخذ كل مال اليتيم يدفع إليه شيئاً من مال اليتيم لا يصح وإن حاف على نفسه بقيد أو خيس أو عنه أنه يأخذ بعض من الوصي ويبيعي من المال ما يكرهه لا يسمع أن يدفع مال اليتيم فإذ دفع كان ضامناً وهذا إذا كان الوصي هو الذي يدفع المال إليه فهو أن السلطان أو الخائن بسط يده وأخذ مال لا يقضي الوصي والدنوى على ما احتاره انفقه أبو الليث رحمه الله تعالى وصي من مال اليتيم على جائز وهو يحاف أنه لو لم يبره يبرع من يده فبره مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا انصارب إذا من مال المصربة قال أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمهم الله تعالى وإنما هذا قول محمد بن سبعة وهو استحسان وعن نفقه أبي

الثالث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يحبر للأوصياء مصاحفه في أموال البياني وأخبار أبي سبعة موهي فنزل أبي يوسف رحمه الله تعالى به يعني وصي أمير على باب القصي في الخصومات مال يتيم فأعطى على وجه الإحارة لا يصح لأب سبيع لإمام أبو بكر محمد بن النضر لا يصح مقدر آخر ابنه وعين التيسير وما أعطى على وجه الرشوة كان صاماً قاتلاً بل دار يدفع الظلم عن نفسه ومنه لا يكون رشوة في حقه وبه المال لا سحراج حتى لا على آخر يكون رشوة رجل باب الوصي إلى ماله وترك ورثته صاماً فحول سلطان حشر داره فقبل نه. إن لم يعط شئ سئولى على قدر أو العذر والعصب شئ من العذر فقولاً تجوز مصابعتها كذا في دوى وصيحات، وفي دوى التيسير في مسائل ميراث الوصي إذا ضايف حبابه رايبه وكان بحيث و منع ردوب ثلثة تدفع من الميراث حابة داره فلا صمام عليه وكان كالمصانعة وسأل النقيب أبو جعفر عمن مات وحلف ابنه وعصبه مصالب سلطان لركة فمره الوصي للمستظاف درهم حتى يترك المظالم لا تعرض كان ما أعطى من عصب العصب حقه أو من جميع ميراث فإن لم يترك الوصي على خصم الميراث إلا ما عزم فذلك محسوب من جميع المال كذا في بعض، وصي أمير من مال التيسير على التيسير في علم القرآن والأدب إن كان النصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجور وإن كان النصبي لا يصلح له ذلك لا بد للوصي أن يكلف مقدار ما يعرف في صلاته ويتيسر الوصي أن يوسع عمن نفسي في اللغة لا على وجه الإسراف ولا على وجه التضييق وذلك معايرت بقدر حال التصبر وكثرتة وحملات حائل فيصير في ماله وحالته ويسفر عليه قدر ما يسوق به وصي يخرج في عمل يتيمه سماجر دابة المال التيسير لركة ويسفر على نفسه من مال التيسير كان له ذلك فيما لا بد له منجسان وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال التيسير ويركب دوابه إذا ذهب في حوالمح التيسير قال لعمريه أبو ثابت رحمه الله تعالى قد كان الوصي صاحباً وهو حصصه لا يجوز له أن يأكل ويركب دابة وهو انقباض وهي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف إذا كان محتاجاً بقدر ما يسوق له ماله وصي اشترى نفسه شيئاً من ثركه سبب له بكر للعبث وأرث لا صغير ولا كبير حر كذا في دوى لأصحاب، وفي الدعاء استطعي قال واحد الوصي من التيسير ربيعة في حله سبب ثم وضع على ما يقع له لا بد على سلطان لا يمنع التيسير فبدفعه وجه ويشترى للتيسير شيئاً من دنون مشهود كان للتيسير على كذا وكذا وإن اشترى هذا به فيصير قصاصاً وبير من انقباض كذا في حديث سرحصي، عن محمد رحمه الله تعالى. إن الوصي يأخذ بدفع عبده ويصدق بدمه على من أكبر فباع العبد وشتره شتر وهناك شتر في يده ثم سحن العبد في يد يشترى من الوصي شتر التيسير به وإن ملكك التيسير في جميع تركه التيسير فكذلك ذكره لسانه في إجماع الأصعب وهو جواب مدهر برواية وإن ملكك التيسير لا يرجع على أحد لأعلى ورثته ولا على الساكنين إن كان قد صدق على الساكنين ولو قسم الوصي تركه ثم صاب صغير من بورنه عبد فدفعه وقبض الشتر فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لأنه باع ويرجع الصغير بخدمته على الورثة بصلاب نفسه كذا في عبط، إذ هلك المرحل وفي يده

ودائع لقوم شئ وبرك أموالاً وعينه دين بحيث عمده وقص الوصي اودائع من مربي الحب ليردها  
على أصحابها أو يقص مال الميت لبعضي به دين الميت فذلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه .  
وكذلك إن لم يكن على الميت دين وقص الوصي ماله من ماله وملك في يده لا ضمان عليه  
كذا في الذخيرة ، وإذا أمر الوصي مودع ميت بالقبول أو يعرض أو يتصدق بها ففعل  
صلى المودع ولو أمره بالدفع إلى فلان ففعل سم يصح وكذا لو أمره أن يدفع مضاربة إلى فلان  
أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التذرية ، وإذا أوصى الوصي شركه على الصغار  
حتى ميت شركه ولم يبق منه شيء ثم جاء رجل وأدعى على الميت دين وأثبته بالبينة عند  
القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا انحراف أن يصح الوصي لا ذكر بعده لمسانة في الكتاب  
وبمعنى أن تكون على التفصيل إن أوصى عليهم بأمر ، فاصح فلا ضمان عليه وإن أوصى بميراث  
القاضي فعليه الضمان وإذا وجب الدين على الميت بمصداق القاصي وقصى الوصي ذلك ثم حجب  
الميت بعد ذلك دين آخر كان حجباً في حجب حياته ثم وقعت فيها دابة حتى صار له دين  
على الميت أو كان باع الميت سمعه في حجب حياته فوجه المشتري بها شيئاً بعد وفاة الميت فردّها  
على الوصي صار نسيه ديناً على الميت هل يصح الوصي للثاني شيئاً بعد على وجهين أما إن  
دفع الوصي إلى الأول ما دفعه بأمر القاصي أو دفع بميراثه فإن كان دفعه بأمر القاصي فلا ضمان  
عليه ولا على القاصي ولكن الثاني يقع لأول فيشاركه فيما قبض بعد ذلك إن كان قائماً وإن  
كان هالكاً في يده يصح القاصي حصته من المقبوض ولا يصح الوصي للثاني وإن ظهر أنه  
صار دافعاً بعض حقه إلى الأول بغير أمره لأنه كان مكرهاً على لدفع إلى الأول من جهة القاصي  
هذا إذا دفع الوصي إلى الأول دينه بأمر القاصي أما إذا دفعه بميراثه القاصي كان للثاني أن يصح  
الوصي حصته من المقبوض إن شاء وإن شاء صرح القاصي فإذا صرح الوصي للثاني حصته بما  
دفع إلى الأول هل يرجع الوصي عما صرح على الأول فإن كان في رعه الوصي - الثاني مبطل  
في الدعوى ومبطل أمام من البينة لم يرجع على الأول وإن رجع منه بحق رجع بذلك على الأول  
هذا الذي ذكرنا إذ ثبت الدين عند القاصي بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاصي بالبينة ولكن  
أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهماً أو ثبت الدين بمعدية الوصي بأمر عين أو  
لميت حال حياته استهلك مال إسماعيل أو استخرج منه مالاً هل يقع الوصي أن يقضي ذلك  
الدين إذ أنكرت الورثة لا رواية لهذا واحلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم : لا  
أن يقضي ذلك الدين وقال بعضهم مشايخنا رحمهم الله تعالى : ينبغي للوصي أن لا يقضي كذا  
في الحديث ، رجل أودع رجلاً مالاً وفان . إن مات فدفعه إلى بني فدفعه إليه وله وارث غيره صرح  
بحصته ولا يكون بهذا وصياً وإن قال : أدفعه إلى فلان غير وارث صرح إن دفعه إليه مريض جميع  
عنده قرابته يأكلون من ماله قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى : إن أكلوا بأمر الوصي فمن  
كان منهم وارثاً صرح كذا غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال القاضي أبو الليث رحمه الله  
تعالى : إن احتاج إلى معايدتهم في مرضه فأكلوا معه ومع عيانه بميراثه لا ضمان عليهم  
استحسن رجل مات وعليه دين مائة وصيه رقبته بغيره ، ودفع الثمن فصاع عنه أو مات  
بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم إلى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع

به الوصي على العرماء ولو استحق العبد ورجع لمشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على العرماء إلا أن يكون العرماء مروه ببيعته وكذبت بوقا العرماء له ببيع رقيق فلان الميت والقص ديسا م يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا : ببيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لأنهم غروه إلا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له ببيع هذا العبد فإنه لفلان وقال الوصي لا أبيع ثم باعه ثم استحق وقد صاع الثمن يرجع به الوصي على العرماء ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكسار فهم في جميع هذه الوجوه بمحلة العرماء ولو كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للعرماء فباع للثمن عده ثم استحق الرقيق رجع لمشتري بالثمن على العرماء لا على القاضي رجل أوصى بعتق عبده ثم جنى العبد جدياً بعد موت الوصي فاعتقه الوصي وهو يعلم بالخباية فهو صائم للعداء وإن لم يعلم صمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبداً لا يتم جنى جناية كان موصيهم أن يحتار بهم بمسك العبد ويدفع أرض الخباية من مالهم إلا أن يكون بين أرض الجناية وبين قيمة العبد شيء مسافات فإن قبل الوصي عند القاضي قد احسب إسنائه للعبد أو أشهد على نفسه بذلك شهوياً فليس له أن يرجع إلى أن يدفع العبد فإن لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يسع العبد ويؤدي أرض الخباية من ثمنه فإن مات العبد قبل أن يبيعه بعدما احتاره بالخباية دين على لا يتم حتى يؤذرها كذا في محيط المرحسي ، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكسبر رجل اشترى عبداً بالغ درهم وقبض منه ولم يبعده للثمن حتى مات وأوصى إلى رجل وعليه المدة سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوحد الوصي بالعبد عيباً فردّه بالعيب بغير قضاء فهو حائر وليس للعرماء نفصه ويرجع الوصي على البائع فيأخذ منه نصف الثمن ويعصه إلى العرم الآخر وإن توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للعرم لأن هذا الرد لما اعتبر بيعاً حديداً في حق العرم صار كالموصى باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك لا يصح فكذلك ما هنا فرق بين هذا وبين ما إذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع إلى البائع حيث يصح للعرم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الطرفين به فهو بالدفع إلى أحدهما يصير متلفاً على الآخر حقه أما هاهنا فالوصي لم يقص شيئاً إنما باشر الرد بالعيب وأنه بيع جديد في حق العرم وبه ولاية البيع فلم يوجد سبب لصحان فلا يضمن قبل مشايحاً رحمهم الله تعالى : بهذا هو الحيلة للوصي إذا أراد أن يقضي دين عرم الميت وحالف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئاً من مال الميت من عرمة بما يكرم على الميت من ادل فلا يضمن إذا ظهر دين آخر على الميت فلو أن الوصي حين أراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى حاصمه الوصي إلى القاضي فإن كان القاضي يعلم بدين العرم الآخر لا يرد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع بقاضي ولا بعده وإن لم يعلم القاضي بدين عرم آخر ردّه على سائق وسقط انشمن عن البائع فإن أقام العرم الآخر بعد ذلك بینه على دينه خير القاضي بين أن يمضي الرد ويضمن للعرم الآخر نصف انشمن وبين أن يقص الرد ويورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط ، قوم ادعوا على الميت ديناً ولايته لهم إلا



أن الوصي يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى : يبيع الوصي التركة من العريم ثم يجهد العريم الثمن فيصير ذلك قصاصاً وإن كانت التركة صامناً يودع المال عند العريم ثم يجهد العريم الودعة فيصير قصاصاً كذا في فتاوى قاصحان ، وإذا شهد شهود عدول بين يدي الوصي أو لعلان على الميت كذا دينا ولم يشهدوا به عند القاصي هن يبيع الوصي قصاء هذا الدين إذا انكرت الورثة لا رواية لهذا واحتج المشايخ رحمهم الله تعالى أيضا في هذ الفصل فقال بعضهم : نه ذلك ومنهم من قال . لا يسهه القضاء كذا في المخطط ، وإذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصي وأراد الوصي أن يقضي الدين ولا يلحمه العريم فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال . ينبغي له أن يجيء إلى القاصي ويقول له : اسم أنت الميراث بين الورثة حتى إذا ظهر دين آخر بالبيعة لا يكون العريم للذي أن يحاصصي ولا يرجع بالضمان علي ومنهم من قال : يدفع إلى المقر له قدر الدين سرا حتى لا يعرف الورثة فيصنونه ومنهم من قال . ينبغي أن يجعل من التركة مقدار الدين في صرة يوضع بين يديه ويبعث إلى العريم فيجيء فيأخذ سرا وحرراً والوصي يتعاضل فمن علم الورثة يقول للورثة : خاضعوا أنفسكم أو أقيموا غيري لكي يحاصم ومنهم من قال . ينبغي أن يجعل مقدار الدين من جسس الدين في صرة يودع العريم عدهب العريم بالودعة قصاصاً بالدين ثم أن الوصي لا يضمن لأن له أن يودع ومنهم من قال . ينبغي للوصي أن يقول للميت حين أقر بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شاهداً علي قوبت أو أشهد شاهداً واحداً سواء حتى لو جاء العريم بعد بالشاهدين له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضي الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضماناً على الوصي وقالوا . إنك قضيت ديناً من التركة لم يكن واجباً على الميت فصرف صامناً وانكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استعلاف الوصي فانتاضي لاستحلف الوصي بالله ما قضيت نظراً للوصي وإذا بحلف بالله ما لهم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الدخيرة ، رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الألف اندي كان لي عنه وغرماء الميت قالوا . لا ين قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولما حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا . إن كان الألف المفبوض قائماً شاركوه فيه لأن الواحد حادث مباحل إلى أقرب الأوقات وهو حالة المرض وإن كان المفبوض هالِكاً لا شيء لغرماء الميت قبله لأنه إنما يصرف إلى أقرب الأوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للذم لا لإيجاب الضمان فحال قبله الألف هو يدعي لنفسه سلامة المفبوض وانعماء يسكرون دسث وقد أجمعوا على أن المفبوض كان ملكاً للميت فلا يصلح انظار شاهداً له وبعد هلاك المفبوض حاجة الغرماء إلى إيجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهداً لهم وصي عليه للميت دين والميت أوصى بوصايا فيريد الوصي أن يخرج عن عهدة ما عليه قالوا : ينفذ وصايا الميت أو يقضي ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصاً بما عليه لكن ينبغي أن ينوي القضاء حين يقضي فيقول : أقضي من مال الميت حتى يصير قصاصاً كذا في فتاوى قاضيخان ، وصي بعدما خرج من الوصاية إذا قبض ديناً للدين ينظر إن كان موروثاً للصغير أو وجب بعقد الوصي عقداً لا ترجع الحقوق فيه إلى لعاقد لا يصح

ولا يبرأ المديون من وجب بعتق الوصي عمده ، ترجع فيه حقوق العبد إلى العاقد ويصح بعتقه  
ويبرأ المديون كذلك في العبط ، وصي ادعى على يثب دينا أسلمه في أن القاضي هل يخرج ما  
من يده قال بعضهم لا يخرج إلا أن يدعي عبداً أنها له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم  
إذا لم يمكن له بينة على الدين فإن القاضي يخرجه عن الوصاية وقال بعضهم أبو الهيثب رحمه الله  
يعالي يقول به القاضي إذا ادعى دينه عن لثدي يدعي أو تميم أبيه عليه حتى تستوفي دين  
ولا يخرجك عن الوصية به إذا لم يقم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله  
تعالي أن الوصي إذا ادعى دينا على يثب وليس له بينة فإن القاضي يخرجه عن الوصاية وإن كان  
له بينة فإن القاضي يصيب بسبب وصياً حتى يقبض المدعي البينة عليه به القاضي باختيار بعد  
ذلك إن شاء ترك إنني وصياً وصار لأول خارجاً من الوصاية وإن شاء زاد لأول إلى الوصاية  
بعد ما قضى دينه وذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل بسبب وصي في ماله  
دين لثدي يدعي خاصة ولا يخرج وصي عن الوصاية وبه أحد مشايخ رحمهم الله تعالى  
وعليه العسوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صهر فادرك لثدي ثم نصر الوصي دين  
الميت جار قبضه وبزك الأبن حين بيع بهاء على بعض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف  
درهم لرجل وبلغت على رجل ألف درهم فقضى مديون يثب دين الميت ذكر في الأصل أنه  
يبرأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الورث وإذا أراد مديون يثب قضاء دين الميت  
كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عبد القاضي هذا الألف لثدي فلان الميت على  
من الألف لثدي ذلك على الميت فيجوز ذلك ، ولو لم يقل ذلك ولكن أهني الألف عن الميت كان  
مشروع ويكون الدين عليه وإن مسودد قضى دين صاحب الوصية من التركة كان صاحب  
الوصية بالخيار إن شاء أجاز قضاءه وإن شاء ضمن مستودع ويسمى مديون يثب بغير ميت  
أوصى إلى مائة وتترك ماله وصهره عليه مهرها إن تركت الميت صامتة مثل مهرها كان لها أن تأخذ  
مهرها من الثمن لا يثب ظفرت مجلس حقها وإن لم يترك الميت صامتة كان لها أن تبيع ما كان  
أصلح ببيع وتسوفي صداقها من ثمن مديون مات ورب الدين وأزله أو وصيه كان له أن يرفع  
مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغره وبم يوص إلى أحد فصبب القاضي  
رجلاً وصي في التركة فادعى رجل على الميت دينا أو ودعه ودعت امرأة مهرها قالوا له لثدي  
والوديعه فلا يعصى إلا بعد ثبوتها بالبينة ، وأما مهر يثب كذا السكاح معروف كان القول قول  
أمره إلى مهر مثلها يدفع ذلك إليها ومن أنه عليه أبو الهيثب رحمه الله تعالى أن كان ذلك قبل  
تسليم المرأة فكذلك وإن كان بعد ما سلمت نفسها إلى الزوج يبيع عنها ماله ما جرت العادة  
بتمجيله قبل تسليم النفس لأن الظاهر أنه لا يضمن نفسها إلا بعد تسليمها المعلن قال رضي  
الله عنه وفيه نوع نصر لأن كل المهر كذا واجب بالسكاح فلا يعصى بسقوط شيء منه بحكمه  
النصر لأن الظاهر لا يصلح حجه لإبطال ما كان ثابتاً كذا في فتاوى قاضي حيدر ، قال محمد  
رحمه الله تعالى في الجامع: رجل هلك وترك ماله وولداً واحداً فادع رجل بينة أن له على  
الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الورث ودفع إليه ألفاً وذهب لورث فحضر به عريم  
آخر فإن العريم الأول ليس بحصم له ولو كان لعريم لأول هو بمالك فاعطى الثاني ووثق الميت

كان حصصاً له فإذا قضى القاضي على الوارث وقد نوى ما أحده الوارث وجع الغريم الثاني على الغريم الأول واحد منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الأول غريماً وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام الرجل البينة أن له على الميت ديناً فالوصي له ليس بحصم له وكذلك لو كان الأول غريماً والثاني موصى له بالثلث لم يمكن الغريم حصصاً به ذكر في لولول رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فاحضر مع نفسه وراث الميت فقد قبل الوارث لا يكون حصصاً للغريم وقيل: يكون حصصاً ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الميت رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركه مستعرقه كلها بالدين أو أكثرها دعي مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الدين لا يجوز على الغريم أصلاً وكذا لا يجوز على الورثة إن كان كل تركته مستعرقه بالدين وإن كان له بنة فالوصي هو الحصم وإن لم يكن له وصي ولا وارث جعل القاضي له وصياً وإن كان في المال حصل عن الدين بحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث إذا لم يصل إليه شيء من التركة سمع عليه بينة المدعي لكن لا يستحلف قبل أن يظهر لصاحب مال على ما أحسنه لفقهاء أبو جعفر وأبو الميت رحمهما الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه نائب عينة مستعلمه فالدعي ينصب حصصاً عن الميت فيحاصم المدعي وكذلك لو كان الوصي حاضراً وادعى للمدعي بالدين فالقاضي ينصب حصصاً عن الميت هكذا ذكر الفصلي في فتاواه<sup>(١)</sup> وفي إقرار الوقعات إذا أقر وصي الميت أتى بميت كل دين لفلان الميت على ناس وجاء غريم لفلان الميت وقال للوصي: دفعت إليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت من شيء ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي مع يمينه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال قصت كل دين لفلان بالكروفة أو أصاب إلى مصر أو سواد وكذا الركبن بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كان في المحيط، وصي أمعد بوصية من مال نفسه قالوا: إن كان هذا الوصي ولو لم يرجع في تركه الميت وإلا فلا يرجع وقيل: إن كانت الوصية للبعد يرجع لأن لها مطالبة من جهة العباد وكان كفضاء الدين وإن كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغار أو يشري ما يبيع عليهم من مال نفسه فإنه لا يكون منطوعاً وكذا لو قضى دين الميت من مال نفسه معبر أمر الوارث وأشهد على ذلك لا يكون منطوعاً، وكذلك إذا اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون منطوعاً وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا للوصي إذا أدى خراج البتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون منطوعاً، ولو كنس الوصي الميت من مال نفسه قبل قوته في ذلك كذا في فتاوى قاضخان، أحد الورثة إذا قضى

(١) قوله هكذا ذكر الفصلي في فتاواه ذكر تعليله في المحيط بقوله لأن إقرار الوصي على ميت لا يجوز ولا يمكن للمدعي أن يحاصم الوصي فيما أقر به فهو لم ينصب القاضي وصياً للمدعي لا يصل للمدعي إلى حقه، ثم قال صاحب المحيط: وفيه نوع نظر فقد ذكر الخصام أن أحد الورثة إذا أقر بالدين فقام المدعي البينة على هذا لأبى المغير ببيت الدين في جميع التركة سمع يمينه وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين فقام البينة عليه لميت المدعي في حق غيره معترضة فكذلك يجب أن سمع البينة عن الوصي بغير أقر يدعي المدعي لا ولو لم يفته مصححه البهراري

دين الميت من خالص ماله حتى كان له الرجوع في تركه قبل أن يرجع فيها ثم ورنوا عن ميت  
 آخر لا يكون لدهي قصي دين الميت أن يرجع في تركه الميت نقابي كذا في المدحبة، وللمورث  
 أن يقضي دين الميت وإن يكفه بغير أمر المورث وكان به أن يرجع في مال الميت الوصي إذا  
 اشترى كفاً للميت أو شري يورث ثم عدم يعيب في الكف بعد ذلك الميت كان لمورث  
 ووصي . يرجع بقصاص الميت ولو أن أجيب اشترى بميت كفاً فعلم بالميت بعدما دفن  
 فيه ذكر الناطقي . الأجنبي لا يرجع بقصاص الميت وفي بعض نوايات يرجع الأجنبي أيضاً  
 والصحيح أن الأجنبي لا يرجع عريب من في بيت رجل فمات ولم يوص إلى أحد وترك درهم  
 قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرجع ذم إلى تخاكم فيكفه بامر الحاكم كفاً وسطاً فإن لم  
 يجد الحاكم كفه كفاً وسطاً ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا  
 لو ترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى قاضيه . إذا تصرف واحد من أهل السكة في مال السيم  
 من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الأمر يرجع إلى القاضي حتى ينصب وصياً  
 وأما أحد المال وينسده مفتي القاصي الشومسي بأن تصرفه جائز لمصرره قال قاضيه . وهذا  
 استحسان . به يعني كذا في الفتاوى الكبرى . بشرى الوبد عن رجل مات في بعض الأضراف  
 فجاء ورثه فقال . مات أبي وعليه دين ورك صفوف أموال ولم يوص إلى أحد وهو لا يقدر على  
 إقامة البيعة لأن الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن  
 يقول به إن كنت صادقاً فمعك حتى تقضي ديني . . . فعل القاضي ميت فهو حسن  
 وع . أبي نصر رحمه الله تعالى رجل مات بدين عرماؤه وورثته أن ياتوا ميت ولم يوص إلى أحد  
 وأخاكم لا يعلم شيئاً من ذلك يقول لهم الحاكم . . . كسم صادقاً فمات فمات وصياً . . .  
 فعل ميت رحوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصياً إن كانوا صاعدين مراه أوصت بنت  
 ماتها وأوصت إلى جو فأنفذ الوصي معه وصيته وبني بعض في يد الورثة هل يكون  
 للوصي أن يترك في يد مورثة فلولاً إن عدم الوصي من ديانة ثلثة لهم يخرجون الثلث حازله  
 أن يترك في أيديهم وإن عدم خلاف ذلك لا يسعه أن يترك في أيديهم . . . كذا بقدر على  
 استحواج أهل منهم رجل اشترى لولده الصغير شيئاً وأدى ثمن من ماله نفسه ليرجع به عليه  
 ذكر في التوادر أنه إن لم يشهد عند أداء الثمن أنه إنما أدى ليرجع فإنه لا يرجع وهو بين الوبد  
 والوصي أن الوصي إذا أدى الثمن من ماله نفسه لا يحتاج إلى الإشهاد . لأن المالك من حال  
 التوادر أنهم يفسدون النصبة والرجوع يحتاج إلى الإشهاد وكذا لأب إذا قضى مهر امرأة منه . .  
 لم يشهد لا يرجع وكذا الأم إذا كانت وصية لولدها الصغير فهو عمره ذات إن لم يشهد عند  
 أداء الثمن لا يرجع كذا في فتاوى قاضيه . قال محمد رحمه الله تعالى . . . قال الوصي  
 للميت . أنفقت مائت عليك في كذا وكذا سنة فإنه يصدق في بقية مثله في ذلك المدة ولا  
 يصدق في بعض على بقية مثله ثم عقبه مثل ما يكون به الإسراف والتفريط كذا في محيط  
 وإذا احتسب في مدة فقال لوصي مات أبوه منذ عشر سنين وفل الشقة مات أبي منذ خمس  
 سنين ذكر في الكتاب أن الدول قول الناس واحتسب المشايخ رحمهم الله تعالى فيه دل شمس  
 الأئمة الخلو في رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قال محمد رحمه الله تعالى أن على قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى المقول قول الوصي كذا في فتاوى قاصيخان، ولو قال الوصي ترك  
أبوك رقيقاً فأنقذت عليهم من مالك كذا وكذا درهماً ثم إنهم ماتوا أو أبغوا وتلك السقة بصفة  
المثل والصغير يكذبه ويقول: إن أبي مات ترك رقيقاً فالمقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد  
والحسن بن ريهاد رحمهما الله تعالى: القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول  
قول الوصي وأجمعوا على أن العبد لو كانوا أحياء كان المقول قول الوصي كذا في السارحانية،  
إذا ادعى الوصي أن غلاماً لبيتهم أبى فجاء به رجل فأعصيت له جعله أربعين درهماً والآخر يشكر  
الإباقي كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن  
ريهاد رحمهما الله تعالى القول قول الابن إلا أن ياتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى  
قاصيخان، وكذلك لو قال الوصي: سم بترك أبوك رقيقاً لكن أنا اشتريت لك رقيقاً من مالك  
وأدبت ثمنهم من مالك وأنقذت عليهم من مالك أيضاً فهو مصدق في ذلك كله وفي جعل  
المقول قوله فيما ذكرناه يحلف هذا جواب الكتاب إلا أن يشهد رحمهم الله تعالى كانوا  
يقولون: لا يستحس أن يحلف الوصي إذا لم يظهر له حجه وفي نوادر هشام عن محمد  
رحمه الله تعالى إذا ادعى أن والد الصغير ترك كذا وكذا من العسلان فأبغى عبده كذا وكذا ثم  
ماتوا فإن كان مثل ذلك أدبت يكون له مثل ما سعى من بريق فالقول قوله وإن كان لا يعرف  
ذلك إلا بقوله ولا يكون لك مثل ذلك العلما لم يصدقوه ودعى الوصي أنه أعطى لبيته في  
شهر مائة درهم وأنها مريضة وأنه صعبها فأعطاه مائة أخرى في ذلك لشهر قال: صدقه مائة  
يجيء من ذلك بشيء فاحش يعني يقول: أعطيته مراراً كثيرة فصحبها عبد في يد رجل يدعيه  
أنه له قال الوصي لبيته: إني اشتريت هذا العلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك وقبضه  
ودفعت لثمن إليه وأنقذت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال: إن هذا الرجل غلب  
عليّ فأخذته مني وكذبه لبيته والذي في يديه العبد فإنه يصدق الوصي في حق براءة عن  
الضمان ولا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لأنه في حق ذي  
اليد إما مدع أو شاهد وأحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد أما في حق نفسه مسكر  
بلفظان فيقبل قوله في ذلك مع محبه كذا في المحيط، وإن قال الوصي: حرص لعاصي لأخيت  
لأمر من هذا بعت في مائة كل شهر كذا فادبت إليه بكل شهر مائة عشر سيرة فكذبه الابن لا  
يقبل قول الوصي عند الكل ويكون حاسماً كما في فتاوى قاصيخان، ولو كان الوصي قال له:  
أبوك مات وترك هذه الأرض لك وهي أرض حراج فادبت حراجها إلى السلطان مائة عشر سيرة  
في كل سنة كذا وقال الوارث: لم يمت أبي إلا مائة ستين فهو على الاختلاف الذي في الجعل  
وكذلك إذا اتفقا أن أبا مات مائة عشر سيرة وأحلف في أرض فيه ماء لا يستطاع معه الزراعة  
فقال الوارث: لم يزل كذلك ولم يجب حراجها وقال الوصي: إن غلب عليها ماء تدخل وقد  
أدبت حراجها عشر سيرة فهو على الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الأرض لو  
كانت صالحة للزراعة بوم الخصومة لا ماء فيها وبقي المسألة بعدها أن القول قول الوصي مع محبه  
وفي النوازل لو قال الوصي لبيته: إنك ستهلكني على هذا الرجل في صبرك كذا وكذا  
فقصيته عنك فكذبه لبيته في ذلك كله ويقول قول البتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال

الوصي لليتيم: إن عبيدك هذا قد أتى إلي الشام فاستأجر رجلاً فجاء به من تشام بمائة درهم وأعطيت الآخر وأنكر اليتيم ذلك فالتقول قول الوصي في قولهم جميعاً ولو قال الوصي: في هذا كله إنما أدبت ذلك من مالي لأرجع به عليك وكذبه بيمين فإن الوصي لا يصدق في قولهم جميعاً إلا بيمينه كذا في المحيط، ولو أحضر الوصي رجلاً إلى القاضي فقال: إن هذا رد عبد الصغير من الإياق فوجب له العمل بما في يدي مال هذا الصغير فأعطته كل مصادقه القاضي حين هذا على الخلاف أيضاً وقيل: لا يصدق بالاتفاق كذا في محيط السرخسي، في المستقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان لليتيم على رجل مال فأقر وصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي حصصاً في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يحتمل وكذا في ميمه فان محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأصل: إذا أقر وصي اليتيم أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك: إنما قبضت منه مائة وفي العزم كان لفلان علي ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين: أما إن كان هذا ديناً وجب بإدائه الوصي أو بإدانة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو إما أن يكون إقراره بالدين بعد إقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل إقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو أم إن وصل قوله فهي مائة بإقراره أنه استوفى الجميع أو فصل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما إذا كان الدين واجباً بإدانة الميت وأقر الوصي أولاً باستيفاء جميع ما على العزم ثم قال: وهي مائة مفصلاً عن إقراره ثم أقر العزم بعد ذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذكر أن العزم برأ عن ألف حتى لم يكن للوصي أن يشبهه بشيء فالتقول قول الوصي مع يمينه أنه قبض مائة درهم ولا يصدق العزم على الوصي حتى لا يضر تسعمائة للورثة بسبب المحجود فإن قامت للميت يمينه على أن الدين على العزم كان ألف درهم فإن أقام اليتيم أو عزم للميت اليمين كان العزم بريئاً عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبع لعزم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فإذا أقر العزم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه لم قال: وهي مائة مفصلاً عن إقراره فأجاب فيه كاجواب فيما إذا ثبت الألف باليمين يكون العزم بريئاً عن جميع الألف بإقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا إن قال الوصي: وهي مائة مفصلاً عن إقراره فلما إذا قال مفصلاً: بأن قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم وقال العزم: لا بيل كان ألف درهم ذكر أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع العزم بتسعمائة هذا إذا أقر الوصي أولاً بالاستيفاء وإن أقر العزم أولاً بالدين لم قال الوصي: استوفيت جميع ما عليه ثم قال: وهو مائة مفصلاً عن إقراره فأجاب فيه كاجواب فيما إذا وجب الدين بإدانة الميت يكون العزم بريئاً عن جميع ما عليه لإقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هذا الذي ذكرنا كله إذا قال الوصي: وهي مائة مفصلاً عن إقراره أما إذا قال مفصلاً بأن قال: استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال العزم: كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فإن العزم يكون بريئاً عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يشبهه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة إلا قدر ما أقر الوصي أولاً بالاستيفاء فإن إذا أقر العزم أولاً بألف درهم ثم قال الوصي: استوفيت جميع ما عليه وهو مائة

فإن العريم يكون بريئاً عن جميع الألف وبعض الوصي لورثته تستمائه منها من ربح أو وصياً  
 باع حادماً لورثته وشهد أنه قد استوفى جميع ثمنه وهو مائة وقال المشتري بئس كاد مائة  
 وخمسين فهذا على وجهين: ما إن قال الوصي وهو مائة موصولاً بإقراره أو قال موصولاً بئس  
 قال موصولاً بإقراره فإنه لا يصح هذا البطلان حتى يبرأ العريم عن مائة وخمسين بإقرار الوصي به  
 استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما يقص وأجواب هذا إذا كان مائة وألف  
 باستيفاء جميع ما على المشتري فم قال: وهو مائة موصولاً أو موصولاً كأجواب في مسألة  
 الوصي ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع ثمنه فقال المشتري لا بئس  
 مائة وخمسون فأراد الوصي ببيعته بخمسين درهماً فله ذلك وإذا أقر الوصي به استوفى  
 جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البيعة أو عريم ليست أنه كان به عليه مائة  
 درهم حتى قبلت هذه البيعة فإن لعريم يؤخذ بالمائة العاضلة ولا يخص الوصي إلا ثلثه من  
 أحد وهذا بخلاف ما لو قال الوصي موصولاً وهو مائة ثم قامت البيعة أو الدين على العريم  
 ما تبين فإن الوصي يكون صاحباً للمائتين قال: وإذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند  
 فلان من ودعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عديبه ثم قال بعد ذلك إن قبضت منه مائة  
 وألف المصلوب أنه كان للميت عند ألف درهم فهذا على وجهين: ما إن أقر الوصي بالاستيفاء  
 أولاً ثم أقر المصلوب أنه كان المأ أو أقر المصلوب أنه كان للميت عنده ألف درهم ثم أقر الوصي  
 بالاستيفاء ما عده وهو الوصي وهو مائة، إما أن يكون موصولاً بإقراره أو موصولاً بئس أو الوصي  
 بالاستيفاء أولاً ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المصلوب كان ألف درهم وقد قبضتها من  
 الوصي لا يخص أكثر مما أقر بقبضه ويكون المصلوب بريئاً عن الجميع كما في ذلك فإن قامت  
 البيعة أنه كان عند المصلوب ألف درهم فإن الوصي ضامن بذلك كنه هذا إذا قد موصولاً قال: إذا  
 قاله موصولاً ثم أقر المصلوب أن ما عده كان ألف درهم فإن القول قول الوصي أنه قبض منه مائة  
 ولا يتبع المصلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فإنه يمنع العريم بأدقافي هذا إذا أقر  
 الوصي أولاً باستيفاء الدين فإذا أقر المصلوب أولاً أن الأمانة عنده ألف درهم للميت ثم أقر  
 الوصي أنه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولاً أو موصولاً لأجواب فيه كأجواب هذا  
 إذا قامت البيعة أن المال عند المصلوب كان ألف درهم إلا أنه لا يسع المصلوب بشيء قال: وإذا أقر  
 وصي الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الدين فعاد عريم لفلان الميت فقال الوصي قد  
 دفعت إليك كذا وكذا أو قال الوصي ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لفلان عليك  
 شيء فائقول فور الوصي ولا تثبت البراءة بالمقرءاء بهذا الإقرار الذي وجد من الوصي وكذلك  
 أجواب في لو قيل يقبض الدين والودعة والمضاربة وإذا أقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من  
 دين الميت فقال العريم كان له على ألف درهم وقال الوصي قد كان به عليك ألف درهم  
 لكذلك أعطيت الميت خمسمائة في حياته ودفعت الخمسمائة الباقية إلى بعد موته وقال للعريم  
 بل دفعت لك كل إليك فأجواب فيه كأجواب في المسألة الأولى يخص الوصي ألف درهم ولكن  
 يستحق الورثة على دعواه ولو أقر الوصي أنه قد استوفى ما لفلان الميت على أساس من دين  
 استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيعة أن للميت على رجل ألف درهم فقال الوصي ليست





أوصى إلى هذا وأنه رجع من ذلك وأوصى إلى هذا الآخر أجزت شهادتهما وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى إلى هذا الرجل ثم شهد ابنا الوصي أن الوصي عرر اباهما عن الوصية وأوصى إلى فلان أجزت شهادتهما قال: ولو شهدا أنه أوصى إلى ابنيهما ثم عزله عن الوصية وأوصى إلى هذا أجزت شهادتهما قال: ولو شهد عني ذلك ابنا الميت أو غريباً الميت لهما عليه دين أوله عليهما وقلان يدعي فالتمسالة على القرياس والاستحسان وإذا شهد شاهدان أن فلان جعل هذا وكيلاً لي جميع تركته بعد موته جعته وصياً له وإذا قال: جعلته وصياً فهذا وما لو قال: أوصيت إليه سواء فقصر وصياً وإذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى إلى فلان يوم خميس وشهد الآخر أنه أوصى يوم الجمعة تقبل هذه شهادة كذا في المحيط، وإذا شهد الوصيان لواث صغير يشيء من مال الميت أو غيره فشهادتهما باطلة وإن شهد الواث كبير في مال الميت لم تجز وإن كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن شهد الواث كبير تجوز في لوجهين كذا في الهداية، ولو كان الوصي له معلوم إلا أن الوصي به مجهول فشهدوا على إقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيان إلى ورثة الوصي كذا في المحيط، وإذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخر أن للأوليين بمثل ذلك جازت شهادتهما وإن كانت شهادة كل فريق للأخرين بوصة ألف درهم لم تجز ولو شهد أنه أوصى لهديين الرجلين بجاريته وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعبده جازت الشهادة بالإتفاق ولو شهد أنه أوصى لهديين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما أنه أوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطلة وكذلك إذا شهد الأولان أن الميت أوصى لهديين الرجلين بعبده وشهد المشهود لهما أنه أوصى للأوليين بثلاث ماله فهي باطلة لأن الشهادة في هذه مثينة لمشركة كذا في حرائة المفتين، وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهديين بدينارهم وشهد آخران أنه أوصى لهديين بدينارهم لم تجز شهادتهما، ولو شهد شاهدان أنه أوصى له بدينارين وآخران بدينارهم أو اثنين بدينارين وآخران بدينارهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي، وإذا أشهد الرجل ثوماً على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها إعتاق وإقرار بدين ووصايا فإن لإشهاد لا يصح كذا في المحيط والله أعلم.

(١) قوله يقبل هذه الشهادة: لأن المشهود به مول واختلاف الشهود في الأقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط، نقله البحراري له.

## كتاب المحاضر والسجلات

أصل في المحاضر والسجلات أن يباع في الذم وليبار بالنصريح ولا يكتب في الجمل  
 كما في الخلاصة، ذكر الشيخ الإمام لرغد المجاح نجم الدين شمس الإسلام والمسلمين عمر  
 السعي رحمه الله تعالى أن لإشارته في الدعوى والمحاضر ونقط الشهود له يحتاج إليه وإذا  
 في السجلات لا بد من الإشارة حتى قالوا إذا كتب في محضر الدعوى محضر فلا محل  
 الحكم وأحضر فلا مع نفسه فأدعى هذا بقدر حصر عليه لا يعني صحة المحضر ويسمي  
 يكتب فأدعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه وكذا عند ذكر دعوى والمدعى  
 عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عنه هذا لا بد من بعض شريح  
 كانوا لا يقولون بصحة ب، وبه، وكذلك قالوا في السجلات إذا كتب وقصبت محمد هذا على  
 أحمد هذا لا بد وأن يكتب وقصبت محمد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه كذا في  
 العبط، وكذا قالوا إذا كتب في محضر عند ذكر شهادة لشهود وأشار إلى المدعى لا يعني  
 بالصحة وقارأ أيضا إذا كتب في ذلك الإشارة أحر فلا من فلا أصه عندما حرت لمابعة  
 الصحيحة بينهم في الأشجار والبراجين التي في هذه الأرض لا يعني صحة الصلح بعدما  
 حرت أتباعه صحيحة بين المتعاقدين هذا من في لأشجار ولور حين لي في هذه الأرض ويسمي  
 أن يكتب أحر الأرض من المستأجر هذا بعدما باع هذا الأحر الأشجار وأمر أحسن من استأجر  
 هذا، وقد أثبت إذا كتب في محضر محضر المدعى شهوده، سألني لأسماع إليهم فشهدوا  
 على موافقة الدعوى لا يعني صحة المحضر ويسمي أن يذكر ثلث الشهود لأر القاصي عن  
 يضر أن بين المدعى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة، وكذلك قاله أيضا  
 إذا كتب في المحل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يعني صحة المحل وكذلك قاله  
 في كتاب المذمومة إلى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يعني صحة كتاب  
 ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والمحل وبين محضر الدعوى فأنتي بصحة كتاب  
 والمحل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجلات إذا كتب على وجه الإيجاز ثبت  
 صدي من الوجه الذي يثبت به الحدود والحكمية والموازن الشرعية لا يعني صحة المحل من  
 يبين الأمر على وجهه كذا في المحررة، قالوا، ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا  
 عقب دعوى المدعى هذا كذا يكتب عقب الجواب بالإقرار من المدعى عليه لئلا يظن ظن أهم  
 شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم لمقر لأن الشهادة على الخصم المقر لا تسمع، لا ي  
 مواضع معدودة قال في المحررة، وعندي أن كل ذلك ليس بشرط وذكر في السروط ولأنه أن  
 يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالإقرار وبعد الاستشهاد من المدعى كفي بخرج  
 عن حد الخلاف لأن عند الطحاوي إذا شهد بعد الدعوى والإقرار بدون نصب المدعى الشهادة

لا نسمع قال في الدخيرة: وعندي أن كل دلت ليس بشرط كذا في الفصول العمادية، وكان الشيخ الإمام أراهد فخر الإسلام علي البردوي يقول يسمى للمدعي أن يقول في دعواه أن مدعي بحق من است<sup>(١)</sup> ولا يمكنه بقوله: ليس من است وحق من، حتى لا يمكن أن يلحق به وحق من من، وكذلك في جواب المدعي عليه لا يمكنه بقوله: ليس مدعي حدث من است وحق من، ويسمي أن يقول حدث من است وحق من است، حتى لا يلحق بآخره كمنه لسمي وكذلك في قول الشاهد لا يمكنه بقوله: ليس مدعي أوست وحق من، وبعض مشايخنا اكفوا يقول المدعي: ملك من است وحق من، ويقول المدعي عليه: ملك من است وحق من، ويقول الشاهد: ملك من مدعيست وحق من، ولو قال المدعي: ملك وحق من است، فذلك يمكنه بالإتفاق وكذا في أمثاله كذا في غيظ، ووفداً. نشهد أن هذه العين نه أو ذلاً بالاعترافية ليس أن مدعي راست<sup>(٢)</sup> لا يمكنه بذلك ما لم يصرحوا باست أن شيء، كما يست إلى الإنسان بجهة غلط يتسبب إليه بجهة الإغارة فلا بد من التصريح بالمدعي بقطع الإحتمال وذكر في كتاب الخاص من فتاوى رشيد الدين ماثلوا: إنا نشهد: كه ليس غلام أن فلا، است<sup>(٣)</sup> فهذا بمنزلة ما لو قالوا: ملك فلان است<sup>(٤)</sup> ونقاضي أن ينص بالملك أن هذا، وسمية قوله: هذا نه ونه للملك ونه مستمر نقاضي ذلك منهم ونه ذلك ونه قالوا في شهادتهم: ليس مدعي ملك ليس مدعيست<sup>(٥)</sup> ولم يقولوا: درست ليس مدعي عليه ما حق است<sup>(٦)</sup> حشفت المشايخ فيه والصحيح أنه إن طلب المدعي من النقاضي القضاء بالملك فيه نقيل هذه السنة ونه طلب التسليم لا يقضي بها ما لم يقولوا: درست ليس مدعي عليه ما حق است، وهن بشرط أن يقول الشاهد: واجب ست برون مدعي عليه كه دلت كونه كه<sup>(٧)</sup> اختلف المشايخ فيه أيضاً والصحيح أنه لا يشترط والأحوط أن يذكر الشاهد ذلك كه في لفصول العمادية

معتبر في إثبات الدين المطلق يكتب بعد تسمية حضر محسن القضاء في كوة بخاري قبل القاضي فلا يذكر نقيه واسمه وسبه القوي بعمل القضاء والاحكام سوري نهد القضاء والإضاء بين أهلها من قبل فلان في يوم كه من شهر كه من سنة كه بعد دلت أن كان مدعي والمدعي عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما وسبهما يكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان، وإن لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذكر أنه يسمى فلان بن فلان وأحضر مع نفسه رجلاً وذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن نهد الذي حضر على هذا الذي حضر معه كذا كذا، فبندراً بمسايرة حصره حيدة مناصمة بوروة بورن مطابقه كنه دلت لارم وحق

(١) قوله: ليس مدعي حق من است معناه هذا مدعي حقي ومثله معنى العبراب والآية والتمسوت الذي فيها إنما هو بسبب ذكر أداة الربط وحذفها بمعبر عنها بكلمة است، وهي غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق إلا في عبارات الفارسية (٢) هذا للمدعي. (٣) نهد الغلام لفلان (٤) ملك فلان. (٥) هذا المدعي ملك هذا المدعي. (٦) ليس مدعي المدعي عليه غير حق. (٧) واجب على هذا المدعي عليه أن يقصر بده عنه (٨) نشهد أن هذا المدعي عليه في حال حوار إقراره بكل النجوة، فخر بالعلوم والآخرة، قال علي: بهذا المدعي عشرون ديناراً دعياً أحمر بخزيرة نافعة

واجباً بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره طائفاً وواحداً بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر ديناً لارماً وحققاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاياً وواحداً على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه بنى هذا الذي حضر وعطائه بالخواب وسال مسألته فبعد ذلك يفترض إن كان أقر المدعى عليه بما أدعاه المدعي فقد تم الأمر ولا حاجة للمدعي إلى إقامة البينة وإن أنكر ما أدعاه المدعي يحتاج للمدعي إلى إقامة البينة ثم يكتب فاحضر للمدعي هذا نقرأ ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إليهم فاجبت إليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماء الشهود وأسمائهم وحملهم ومسكنهم ومصلاتهم وينبغي للقاضي أن يامر بكثابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة: كواهي مبدعهم كه ابن مدعي عليه<sup>(١)</sup> ويشير إليه: بحال روائي اقرار خريش بهمه وجوه مقر آمد بطوع ورعيت وچنين كعت كه برمنست ابن مدعي را<sup>(٢)</sup> ويشير إليه: بيست ديسار زر سرخ بخاري صره، مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة. چنانكه اندرين محضر ياد كرده شد<sup>(٣)</sup> ويشير إلى المحضر فامر لارم وحقق واجب: بسبي درست واقراوي درست وابن مدعي، ويشير إليه: رست كوي داشت ويردوين اقرار روياري، ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي القاضي ثم القاضي يقول للشهود: وهل سمعتم لفظة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك من أولها إلى آخرها فإن قالوا: سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما: بكوي كه هسجين كواهي مبدعهم كه خواجه امام صاحب برخوند ازاول تا آخرمر بن مدعي را برين مدعي عليه<sup>(٤)</sup> وأشار القاضي بأمر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من أولها إلى آخرها كتب قرئت عليهم فإذا أتوا بذلك يكتب في المحضر بعد كتابة أسماء الشهود وأسمائهم ومسكنهم ومصلاتهم فشهد هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعي وجواب الإنكار من المدعي عليه شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعاً وأشار كل واحد منهم إلى موضع الإشارات.

سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية. يقول القاضي: فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولي لحمل القضاء والاحكام بخاري ونواحيها ناهد القضاء بين أهلها ادام الله تعالى تولىه من قبل الخلفاء العادل العالم فلان ثبت الله تعالى منكه وأمر بصره حضرنى في مجلس قضائي في كورة بخارى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً واحضر معه رجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً وإن كان القاضي يعرف المدعي والمدعى عليه يكتب حضر فلان واحضر معه فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن بهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين ديناً بيسابورية حمراء جيدة مناصفة بوزن مثاقيل مكة ديناً

(١) كما مر مذ. (٢) كور في هذا المحضر بسبب صحيح وإقرار صحيح وهذا المدعي صدقه. (٣) لي إقراره مراجعته (٤) قل: أشهد كما نرا الشيخ من أوله إلى آخره بهذا المدعي على هذا المدعي عليه

لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وهكذا أثر هذا الذي أحضره معه في حل حوار، قراره طارحاً بجميع هذا المثال المذكور ميلته وجسه وعدده في محضر الدعوى دين لارماً لهذا المدعى الذي حضر عليه وحقاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً وصدقته هذا الذي حضر بهذا الإقرار وطالبه بأداء جميع ذلك إليه وسأل مسألته عن ذلك مثل فاجذب وقال بالممارسة مراديس مدعى فيج چیز دانى نىست<sup>(١)</sup> أحضر هذا المدعى بقراراً ذكر أنهم شهوده وسأل الاستماع إليهم فاجتبت إليه واستشهد الشهود وهم فلان بن فلان حليته كذا ومسكته كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسكته كذا ومصلاه مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسكته كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد ما استشهدوا فكتب دعوى مدعى هذا والجواب بالإيجاب من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الاعاظ والمعاني من نسخة فوات عليهم بالما مئة وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت عليهم كواهي میده<sup>(٢)</sup> يكتب لفظاً الشهادة بالممارسة على نحو ما ذكرنا في المحضر بهذا موع من كتابة لفظاً الشهادة يكتب فواتوا بیده شهادة على وجهها وساقوها على سنتها وأشار كل واحد منهم في موضع الإشارة فسمعت شهادتهم هذه وأثبتها في المحضر بهذا في خريطة المحكم فبعد ذلك إن كان الشهود عدولاً معروفين بالعدالة عنده يكتب وقبيل شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وحوار الشهادة وإن لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدوا بتركبة المعدلين يكتب ورجعت في العرف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التعديل ولتركيه بالناحية فبعد ذلك ينظر إن عدلو جميع يكتب فواتوا جميعاً إلى العدالة وحوار الشهادة فقبلت شهادتهم لإيجاب العلم قولها وإن عدل بعضهم دون البعض يكتب بسبب أناس منهم إلى العدالة وهم الأول والثاني وعلى هذا القياس فقبلت شهادتهم لإيجاب العلم قبولها وهذا إذا طعن الشهود عليه في شهود فإن كان شهود عليه لم يضر في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر بهذا في خريطة المحكم من رسم بعض المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلمس مني اسعرف عن حوائجهم من تركين بالناحية فلم أشتمل بالتعرف عن حالهم من تركين بالناحية واكتفيت بصاهر عدالتهم عداية الإسلام عملاً بقول من يجوز المحكم بصاهر العدالة من أقسمه الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبول مثلها لإيجاب الشرع قبولها من أوجه الذي بين فيه وبنت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به فاعلم الشهود عليه هذا وأحضره بشوب ذلك عندي وممكنه من يهود الدمع ليورد دعواً بهذه الدعوى إن كان به دفع قلم بأن بالدمع ولا يائي بالخصص وصهر عندي عن ذلك ثم سألني هذا المدعى المشهود له حكم له على هذا المشهود عليه بما نسب عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا الشهود عليه وكتابته سجل به في والإشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فاجبته إلى ذلك وسحرت الله تعالى في ذلك واستعصمه عن الترفع والربل والتوقع في الخطأ والخلل ولم يوفق له لإصابه الحق وحكمت به في المدعى على هذا المدعى عليه بشوب إقرار هذا المدعى عليه بأداء المذكور منه وجسه وضعه وعدده في هذا السجل

دعياً لا رماً عليه وحققاً واجباً بسبب صحيح لهذا المدعي وتصديق هذا المدعى عليه بهاء بهد  
الإقرار حديقاً على التوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك إن كان الشهود معروفين بالعدالة  
يكتب عقب عزمه على التوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وإن  
ظهرت عد منهم بتركية شهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المصدقين وإن ظهرت عدائه البعض  
دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين بعدلين من هذه شهود المصدقين فيه يحضر من  
المدعي والمدعى عليه هذين في وجههما مشيراً إلى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكونه  
محاربي بين الناس على سبيل الشهرة والإعلان حكمه أبرمه وقضاء عدته مستجماً شرائط  
الصحة والتفاد والتزم المحكوم عليه هذا قضاء هذا المذكر مبيناً وحسنه وصحته ويؤده  
عنه إلى هذا المحكوم به وبكرت المحكوم عليه هذا وكل دي حق وحجه ودفع على حجه ودفعه  
وحقه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابته هذا السجل حجه بمحكمة له في ذلك  
وأشهدت عليه حضور مجتمعي من أهل العلم والعدالة والامانة والصحة به وذكر في يوم كذا من  
سنة كذا فهدد بصورة لثني كتابتهما في هذا السجل أنص في جميع سجلات لا يعبر سي. بما  
فيه إلا الدعوى فإن الدعوى كثيرة لا تشبه بعضها بعضاً ومن كتابة السجل إلا إعادة الدعوى  
المكتوبة في المحضر بعضها وبعادة عصاة الشهادة عفاها ثم عد الفراغ من كتابة لفظه تشهد  
فجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بين في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي  
للمدعي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من  
جانب صدر السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل على أمري وأمرى حكمه على ما بين  
فيه عدي ومسي والحكم المذكور فيه حكمي وقضائي عدته بحجه لأخت عدي وكسب  
التوقيع على المصدر وهذه الأسطر الأربعة والخمسة على حسب ما ينص من الخط ص. في  
وقد يكتب هذا السجل على سبيل إعادة هذا ما شهد عليه المسموع آخر هذا الكتاب تشهدوا  
حمله أنه حضر مجلس قضاء بكونه كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متولى عمل  
القضاء والاحكام بهذه بكونه من قبل فلان رجل أكثره يسمى فلاناً وحضر مع بقية رجلاً  
ذكر أنه يسمى فلاناً ويذكر الدعوى حتى حسب ما ذكر في نسخة الأولى وقد كرر لفظه تشهد  
أيضاً على ما ذكر في النسخة الأولى وبدا مرة من ذلك يكتب فسمع بقاضي شهادتهم وأشهد  
في المحضر المجلد في خريطة الحكم وحج في التعرف عن أحوالهم من من أليه سمع الشاهد  
والتركية بالخاصة إلى آخر ما ذكر على التفصيل لدى ذكر ثم يكتب وثبت عدته به وده  
هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولفظة الشهادة على لائحة الدين  
عبيده مذكر في الفتوى بالخاصة وأفتى بصحتها وحور بقضاء بها وأعلم الشهود عليه بشروط  
ما شهدوا به على ما شهدوا به ليجوز دفعاً إذا كان له فلم يأت بالدفع ولا أنى ما غرض وظهر عدته  
عجزه عن ذلك فالتزم الشهود به بحكم من بقاضي له بما ثبت له عدته من ذلك وكتابة ذكر  
له في ذلك والإشهاد عليه ليكون حجة له فاستبحار القاضي هذا الله تعالى وسأله بمضمون عن  
الزيف والبرل والوقوف في الحقا وأحيل وحكم بقاضي هذا بمشهود له هذا بعد لمسانة على  
المشهود عليه هذا بشروط إقرار هذا بالمال المذكور له بمباه وحسنه وصفته وعدته في هذا

السجل دينا لازماً عليه وحفاً واجباً بسبب صحيح لهد المشهود له وتصديق المشهود له إياه في هذا الإقرار خطياً على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكماً أبرمه وقضاء نفذه وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجسده وصحته وعدده في هذا السجل إلى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يوماً من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والإشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضاً إلا أن استعمل فيما بين الناس الأول وقد يكتب هذا السجل بطريق الإيجاز فيكتب يقول القاضي: فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والأحكام إلى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكومية بعد دعوى صحبة من خصم حاضر على خصم حاضر أوجب الحكم الإصحاء إلى ذلك ببيعة عادلة قامت عندي أو بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عدالتهم وجوار شهادتهم أن فلاناً أقر أن فلان عليه كذا كذا دينا لازماً وحفاً واجباً بسبب صحيح ثبوتاً أو رجب الحكم به فحكمت بمسألة للمشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عنه هذا للمشهود له هذا بمحض منهما في وجههما حكماً أبرمه وقضاء نفذته بعد استجتماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارى وكنت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسألة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجتبي ودلت يوم كذا.

محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى: يكتب بعد التسمية حضر مجتبي القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان المتولي لعمل القضاء والأحكام بخارى أمام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارى يوم كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فإن هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً أن له على هذا الذي حضر عشرين ديناراً ويذكر بوعدها وضعتها وعددها وهكذا أقر هذا الذي حضر في حال جوار إقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه دينا على نفسه بهذا الذي أحضره معه لازماً وحفاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي أحضره معه في ذلك خطياً وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام للبيعة بذلك بعد إنكاره دعواه هذه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذكر هذه على هذا الذي حضر أنه يبطل في هذه الدعوى لأن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضر هذه الدنانير المذكورة فيه قصاً صحيحاً بإيمانه هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جوار إقراره طالعاً إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر به خطياً فوجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسأله هذا إذا كان القاضي سم يقص للذي أحضره معه في الدعوى الأولى وإن كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام للبيعة عليه بذلك بعد إنكاره دعواه هذه وجرى الحكم في هذا الذي

أحضره معه على هذا الذي حضر ثم يكسب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه إلى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسأله فإجابته الفاضلي عن ذلك يقال بالعارضه من مبطّل نهم اندرین دعوی<sup>١</sup> ' أحضر مدعی بدفع نعر ذکر أنهم شهوده وکان منی الاستماع إلى شهادتهم فاجبت علیه وهم فلاں وفلاں يذكر أسماء الشهود وأسمائهم وحلائهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء بشهود عیندی بعد دعوی مدعی لدفع هذا والجواب بالإلکار من المدعی علیه بدفع هذا عقب لاستشهاد الواحد منهم بعد الآخر شهادة صحيحة متعمدة الألفاظ والمعاني من نسخة كتاب عليه ومضمون بنت نسخة كوفي بينهم که مقر آمد من فلاں<sup>٢</sup> ' وشار إلى المدعی علیه الدفع هذا. بحال ورثي [قرار حوبش بطرح ورعت وحتی کفت که بعض کرده ثم رین فلاں<sup>٣</sup> ' وأشار إلى مدعی الدفع هذا من حيث دینار زرکه مذكر رشده است درین محضر<sup>٤</sup> ' وأشار إلى اعصر هذا قبض درست برسانیدن من فلاں<sup>٥</sup> ' وأشار إلى مدعی الدفع هذا ابن رپهار قراری درست وین مدعی دفع<sup>٦</sup> ' وأشار إليه. راسته کوی داشت مراين مدعی علیه<sup>٧</sup> ' وأشار إليه اندرین قرار که آورده روبرو<sup>٨</sup> ' وإن شهدوا على معانيه القبض يكسب مكان الإقرار ببعض معانيه القبض على نحو ما بيينا في الإقرار ويكتب قبض المدعی علیه هذا هذه الدلائل الموصوفة من مدعی لدفع هذا قبضا صحيحا بإيدانه ذلك كله إنه وإن كان مدعی الدفع ادعی الدفع بصريق الإبراء عن جميع الدعاوى والخصومات يكتب ادعی مدعی الدفع هذه الدعوى ' ب هذا' لدي ' أحضره معه قبل دعواه هذا أبرأ هذا لدي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته منه من دعوى مال وغيره إبرأ صحيح و بر أنه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لا في قبل ادل ولا في كثيره بوجه من توجوه وسبب من الأسباب وأنه قبل منه هذا الإبراء وصدقته في هذا الإقرار خطباً وإن هذا الذي ' أحضره معه في دعواه قبله بعد ما كان أقر بالإبراء عن جميع لدعاوى فصل غير محقق لواجب عليه التكف عن ذلك وتمك التمهيز له وطالبه بذلك وسأل مسأله فاجاب<sup>٩</sup> ' من مبطّل به ام شریں دعوی حوبش فاحضر مدعی نعر ذکر أنهم شهوده إلى آخر ما ذكرنا في دفع مدعی بطريق النفس عن في كل موضع ذكر القبض يذكر الإبراء هنا

سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول الفاضلي فلاں حضر وأحضر وبعيد الدعوى المكتوبة في عصر من أولها إلى آخرها فإذا فرغ من كتابته شهادة شهود مدعی الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه وأثبتها في اعصر الحمد في خريطة لحكم إلى قونه وثبت عیندی ماشهذوا به على ماشهذوا به تعرضت على المدعی علیه الدفع هذا وأعدسته بثبوت ذلك عیندی ومكثته من إبراد الدفع إن كان به دفع في ذلك فتم يأت بدفع ولا محلص ولا أتى بحجة بسف

(١) لسب مبطلاً في هذه الدعوى (٢) شهد ب فلاں بعد أقر (٣) في حال حور إقراره بالتمتع والرفة وقال. إني قبضت من فلاں هذا (٤) عشرین دیناراً مدعیاً المذكور في هذا عصر (٥) قبضا صحيحا بإيدان فلاں هذا (٦) هذه الدلائل إقرار صحيح ومدعی الدفع هذا (٧) صدق هذا مدعی على (٨) في هذا الإقرار الذي أتى به مواجئة (٩) لسب مبطلاً في دعواي هذا.



بها ذلك وثبت عندي عمره عن إيراد المدعى وسألني مدعي الدفع هذا في وجه المدعى عليه  
 الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندي وكتابته السجل والإشهاد عليه إلى قوله فحكمت لمدعي  
 الدفع هذا بحسبته على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه مدعي عليه الدفع هذا بثبوت الدفع  
 الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين به في مجلس قضائي بحضر حكمه أبرمته وبصا  
 بعدته مستجماً شرائط صحته وبقائه بمحضر من هذين المتخصصين في وجههما جملة مشير  
 إليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التصرع للمحكوم به هذا بأداء هذا المال المذكور في هذا  
 السجل وبكرت المحكوم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه ورجعته ودفعه متى أتى به  
 يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم به وشهدت على حكمتي من حضر  
 مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا من كان دفع دعوى الدين بدعوى الإكره من  
 سلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه أنه كان مكرها  
 من جهة لسلطان على هذا الأمر إكراهاً صحيحاً وأن إقراره هذا لم يصح وأنه مبطل في دعواه  
 هذه الدانير المذكورة فوجب عليه السكف عن هذه الدعوى وإن كان دفع دعوى الدين بدعوى  
 الصنع عن من يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه المدعى لما أنه صالحه عنه على كذا  
 وبعض منه بدر الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة مما جاءك من دعوى المدعى يكتب على هذا  
 المثال وإن كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فإن كان السبب  
 عصياً يكتب كذا وكذا لارماً وحقاً وجباً بسبب أن هذا الذي أحضره معه عصياً من دانير  
 هذا الذي حضر عنده هذا المبلغ المذكور لموصوف في هذا الغرض واستهتكها وصار مثلاً دينا  
 به في دمنه وإن كان السبب بهما يكتب دينا لارماً وحقاً وجباً فمن صاع باع منه وسبب إليه  
 وإن كان السبب إجارة يكتب دينا لارماً وحقاً وجباً شيء فجره منه وبلغه إليه وتبيع به  
 في مدة الإجارة وإن كان سبب كفالة أو حواله ففي الكفالة يكتب دينا لارماً وحقاً وجباً  
 بسبب كفالة كفل له بها عن فلان وإن هذا الذي حضر أجاز ضمانه عنه نفسه في مجلس  
 الضمان وهذا الذي أحضره معه هكذا أقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بسبب  
 المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لارماً وحقاً وجباً بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه  
 هذه الحوالة شعاعاً في وجهه ومجلسه وأقر هذا الذي أحضره معه كذا بوجوب هذا المال دينا  
 على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وإن كان دعوى الدين يصك يكتب ادعى هذا  
 الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك إقراره وأورده وهذه مسعته باسم  
 الله الرحمن الرحيم ويسخ صك الإقرار من أوله إلى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على  
 هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور منه وإقراره بجميع ذلك دينا  
 على نفسه لهذا الذي حضر دينا لارماً وحقاً وجباً وتصديق هذا الذي أحضره إليه في إقراره  
 بذلك خطياً بتاريخه فوجب عليه إيداع ذلك المال إليه وطالبه بذلك وإن كانت بكفالة أو  
 الحوالة يصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان أو صك حوالة وأورده وهذه نسخة  
 ويسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه صك الخول إلى هذا المحضر  
 نسخة من الكفالة والقبول والإقرار والتصديق على ما يظن أنه الصك من أوله إلى آخره كذا  
 في المحيط.

محضر في دعوى دين على الميت. حضر واحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فلان والد هذا الذي أحضره معه كذا وكذا ديناً وربصمها ويبلغ في ذلك ديناً لأرمأ وحق وأجباً بسبب صحيح وهكذا كان أقر فلان والد هذا الذي أحضره معه في حال حياته وصحته وجوار إقراره وبما تصرفاته في الوجوه كلها طوعاً بهذه الدعايير المذكورة ديناً على نفسه لهذا الذي حضر إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر معه خطاباً في تاريخ كذا ثم أن فلان والد هذا الذي أحضره معه توفي قبل أداء هذه الدعايير المذكورة فيه إلى هذا الذي حضر وصدر مثل هذه الدعايير لهذا الذي حضر في تركه وحلف هذا المتوفي المذكور من الورثة ابناً لصلبه وهو الذي أحضره معه وحلف من تركه من ماله في يد هذا الذي أحضره معه من جس هذا المال المذكور وفاء بهذا المال المذكور فيه وريادة وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذكور في يده من مثل هذا المال المذكور من تركه هذا المتوفي إلى هذا الذي حضر وطلبه بذلك وسال مسألته فقال ويتم اعصر مع لفظة الشهادة على وقت الدعوى كذا في السحيرة

سجل هذه الدعوى: يقرب العاصي: فلان حضر واحضر معه ويعيد الدعوى بمعيها ويذكر أسامي الشهود ولفظة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الإسلام أو لكونهم عدولاً أو ثبوت عدالتهم بتعديل الزكوى إلى قوله: حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بثبوت إقرار هذا المتوفي المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره ونصديق هذا الذي حضر إليه فيه حصاناً يابح كذا المذكور فيه وبوفاته قبل أدائه شيك من المال المذكور فيه إليه وتخليعه من التركة في يده مافيه وفاء بمثل هذا المال المذكور فيه وريادة بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه حكماً أمرته وفضيته بثبوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء بعدته مستحسناً شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي من أساس في كورة بحاراً محضر من عدين المتحاضرين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا أداء هذا الدين المذكور فيه من تركه أبيه المتوفي التي في يده إلى هذا الذي حضر ويتم السجل

محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى: حضر واحضر معه قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لأن هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بشماها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه أنه مطلق في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره قبض من أبيه المتوفي المذكور اسمه وسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدعايير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً وهكذا أقر هذا الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدعايير طامعاً من أبيه المتوفي هذا قبضاً صحيحاً وأقر أنه لا دعوى له على هذا المتوفي بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب إقراراً صحيحاً جائراً صدقه المتوفي هذا فيه خطاباً وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على ما وصف سطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى إبرائه المتوفي

عن جميع الدعاوى وبأصناف أخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتب قبل هذا.  
 سجل هذا الدفع: يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع  
 من نسخة المظفر على نحو ما كتبنا قبل هذا إلى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستحارة  
 وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة  
 هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخصصين في وجههما ويتم تسجيل على نحو ما  
 يسبق قبل هذا كذا في الخطب

محضر في دعوى النكاح. إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في يد أحد ادعى رجل  
 نكاحها وبرغم هذا الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحها ووفعت الحاجة إلى إثبات النكاح  
 وكتابة المحضر يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى علامة بنت فلان  
 فادعى الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا  
 الذي حضر ومكوثه وحلاله ومذخوته بنكاح صحيح روجت نفسها منه حار كونها عاقلة  
 بائنة باقده التصرفات في الزوجه كتبها حاله عن النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي  
 حضر بمحضر من الشهود الرجال البالغين للعقلين لمسمين على صداق كذا وإن هذا  
 الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الزوجه كتبها بروجها في مجلس الترويج هذا يحضرة  
 أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس الترويج هذا على الصداق المذكور فيه نفسه  
 تزويجاً صحيحاً وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس الترويج هذا كلام هذين  
 المتخصصين وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله بحكم هذا النكاح  
 الموصوف فيه وتمتع عن طاعته في أحكام النكاح غير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها  
 معه طاعته هذا الذي حضر في أحكام النكاح والإنقياد له في دينه وظاليتها بذلك وسائر مآثها  
 بمالك وإن لم يكن للزوج دخل بها يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي  
 أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأته ومكوثه وحلاله ولا يتعرض بالذخون وإن  
 كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين ولها مثل والدها حال لموغها يكتب في المحضر  
 روجها ولها فلان من فلان أملائي حال نفوذ تصرفاتها في الزوجه كلها وحار كونها بالغة  
 عاقلة حالية عن نكاح لغير وعن عدة الغير بأمرها ورعاها بحضرة الشهود المرضيين على صدق  
 كذا تزويجاً صحيحاً ويتم المحضر وإن كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكلها  
 يكتب روجها من هذا الذي حضر وكلها فلان بن فلان وبياقي على نحو ما ذكرنا في الأب وإن  
 كان هذا العقد جرى في حال صغرهما بين هذا الذي حضر وبين والد الصغيرة وأنه يخصمها  
 بعدما بلغت يكتب روجها أبوها فلان من فلان أملائي في حال صغرهما بولاية الأبوة ما رآه كلاً  
 بها على صداق كذا وهذا الصديق صداق مشها وإن كان عقد استكاح جرى بين ولدي المتداعين  
 حال صغرهما وتمتعاً بعد بلوغهما يكتب دعوى أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأته وحلاله  
 ومكوثه روجها أبوها فلان أملائي في حال صغرهما بولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال  
 نفوذ تصرفاته في الزوجه كتبها بحضرة الشهود المرضيين تزويجاً صحيحاً وإن أبها هذا الذي حضر  
 وهو فلان من فلان قبل هذا الترويج الموصوف لاسه هذا الذي حضر حال صغر ابنه هذا الذي

حضر في مجلس التزويج هذا برأية الأبوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولاً صحيحاً ويتم المحضر.

سجل هذه الدعوى. يكتب صدر السجل على ماهر الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة محضر بتسامها ويذكر أسماء الشهود ولمظة الشهادة إلى موضع حكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذي حصر بمسأله على هذه المرأة التي أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عندي من كبرها مسكوحه وحلالاً لهذا الذي حصر بشهادة هؤلاء الشهود المسمين به بسبب هذا انتكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين المتعاضمين وقصيت بذلك كله في مجلس قضائي مكتورة بخاراً حكماً أبرمته وقضاء نفدته مستجماً شرائط صحته ونفاذه والزممت المحكوم عليها طاعة هذا الذي حصر في أحكام السكاح وبسم السجل كذا في الذخيرة.

محضر في دفع دعوى السكاح: حضرت ثلاثة وأحضر معها ثلاثاً وأدعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها في دفع دعواه قبلها أن هذا الذي أحضرته كان دعوى على هذه التي حضرت وبعيد الدعوى من أولها إلى آخرها ثم يقول أن دعوى هذا الذي أحضرته قبل السكاح هذا سافطة من قبل أن هذه التي حضرت قدمت نفسها حال نفاد تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا السكاح المذكور فيه من هذا الذي أحضرته معها بتطبيق واحدة على صداقتها وبفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الأرواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وأن هذا الذي أحضرته معها حلماً من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة به في مجلس الاحتلاع هذا حتماً صحيحاً حالاً عن الشروط المعسدة والمعاني بسطة وأن هذا الذي أحضره معها في دعوى هذا السكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي أحضرته هذه المخالعة الموصوفة مبطل غير محق فواجب على هذا الذي أحضره معها الكف عن هذه الدعوى وصلايته بدست وسأله المسألة فسال كذا في الظهيرية.

سجل هذه الدعوى على سق ما تقدم. ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسمين أن هذه التي حضرت احتلعت نفسها على صداقتها وبفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الأرواج قبل الخلع وبعد من هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة وأن هذا الذي أحضرته معها حلماً من نفسه بالبدل المذكور فيه بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وأن المخالعة هذه جرت بين هذين المتعاضمين في حال جوار تصرفاتهما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت عنى هذا الذي أحضرته وقصيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيقه بأية بسبب مخالعه المذكورة به في وجه هذين المتعاضمين حكماً أبرمته وقضاء نفدته مستجماً شرائط الصحة وأجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة.

محضر في دعوى السكاح على امرأة في يد رجل يدعي ملكاً لها وهي تقر له بذلك: يكتب محضر ثلاث وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة ورجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة أنني أحضرها مع بحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها مع امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت

عن ساعة هذا الذي حصر وإن هذا الرجل الذي حصره معه يسعها عن طاعة هذا الذي حصر والاعتقاد به في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحصره معه أن يكف عن البيع والمطالب كل واحد منهما بالجواب ورسائل مسائلهما مثلاً فاجابت امرأة وقال: سب امرأة بهذا المدعي ولست على طاعته ولكي امرأة هذا لآخر وجاب الرجل الذي أحصره وقال: هذه المرأة مكحوتة وحلالي وأنا أحسن في معها من هذا الرجل الذي حصر وأحصر المدعي هذا نفر وذكر أنهم شهدوه على القاضي الاستماع إلى شهادتهم وشهد واحد بعد واحد على وهو دعوى المدعي شهادة متعقة لألفاظه وأسانيه فالقاضي يقضي بالبراءة للمدعي فإن أقام صاحب اليد بيته على أن هذه المرأة مكحوتة وحلاله فالقاضي يقضي ببيته صاحب اليد ويدفع به بيته المدعي والمخارج مع دي أبيه إذا أقام البيته على النكاح مطلقاً من غير ذكر تاريخ يقضي ببيته صاحب اليد بخلاف المطلق ولو كان القاضي مضي لتفخار بيته ثم أقام صاحب اليد اثبته على يقضي ببيته صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في التمهيد، وطريق كسبة هذا يدفع حصر فلان يعني صاحب اليد ومعه ماله يعني امرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحصره مع فلاناً يعني المدعي لأول فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه في دفع دعواه وفي دفع بيته بأن هذا الذي أحصره ادعى أولاً على هذه المرأة بحصره هذا الذي حصر أنها مكحوتة وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يسعها عن طاعته وبعد ذكر مطالبه امرأة بطاعته والاعتقاد به ومطالبة الذي حصر بالكف عن سعة إياها عن طاعته وبعد ذكر نكاح المرأة ونكاح الرجل أيضاً دعواه قبلها هذه وبعد ذكر إقرارها بنكاح لهذا الذي حصر وبصديق هذا الذي حصر إياها بذلك وإقامة الذي أحصره اثبته عندها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضر امرأة هذا الذي حصر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح حرى بينهما وأحضر شهوداً على ما ادعى وقال: أنا أولى بنكاح هذه بحكم أن بي يد أو بيته فواجب على هذا الذي أحصره ترك دعواه النكاح مبنيها وبرك المصالح إياها حتى تتمكن من طاعه زوجها هذا الذي حصر وطالبه بذلك وسأل مسأله ولهذا الدفع دفع من وجره: أحدها، أن يدعي مخارج على صاحب اليد أنه صلحها تطليقة بائنة أو رجعية وانقضت عندها وأن هذا المخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حصر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وقلالة بنت فلان فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره في دفع دعوى هذا الذي أحصره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حصر أولاً ثم يكتب دعوى الدفع بدعواه من هذا الذي أحصره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحصره معه فيكتب دعوى هذا الذي حصر أن هذا الذي أحصره معه طلق مرانه هذه التي أحصرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء عدتها بتاريخ كذا بتاريخ وإياها فلان إياها مع برضاها بحصر من انشهرد على صداق معلوم وأنه قبل برويحه منه لنفسه في ذلك المجلس قولاً صحيحاً واليوم هي مرانه وحلاله بهذا السبب وأن هذا الذي أحصره معه في دفعه قبله بعد ما كان الأمر كما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وجه آخر لدفع هذه الدعوى أن يدعي أن هذا الذي أحصره وكل فلاناً أن يطلق امرأته هذه طلاقاً

بائناً أو رجعيّاً مطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كتب أمره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر. وجه آخر: أن يدعي أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة.

محضر في إثبات الصداق ديناً في ثروة الزوج. حضرت واحضر معها رجلاً فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والد هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخوله بنكاح صحيح وكان لها عنه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا ديناراً ديناً لأماً وحقاً واجب وصداق قابلاً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان أثره فلان بن فلان والد هذا الذي أحضرته معها في حال صحته ومقاد تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فيه إقراراً صحيحاً وصدقته هذه التي حضرت فيه خطاباً شفهاً ثم أنه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل أدائه شيئاً إليها وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي حضرت وابناً لصبيه وهو الذي أحضرته معها لا وارث له سواه وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فيه في يد هذا الذي أحضرته معها ما بقي بهذه الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية

سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع: يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين للطبق في ثروة الميت

محضر في إثبات مهر المثل. إذا روج الرجل ابنته البالغة برضاها من إنسان مكاحاً صحيحاً ولم يسم لها مهراً حتى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة إلى إثبات مهر المثل بأن دخل بها أو حلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو إما أن كانت الأينة وكلت أباها حتى يدعي الأب ذلك بها فيكتب في المحضر حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر لابنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكمة هذا الذي حضر امرأة هذا الذي أحضره معه بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي حضر برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهراً عند العقد وإن مهر مثلها كذا ديناراً لأن اختها الكبرى أو الصغرى المسماة فلانة اختها لأبيها وأما أو لأبيها كان مهرها هذا المقدار وموكمة هذا الذي حضر هذه تساوي أحبها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب واليكارة إنما ذكرنا هذه الأشياء لأن المهر يختلف باختلاف هذه الأشياء ويذكر أيضاً أن أخت موكلة هذه مقبلة بهذه البينة التي موكلة فيها لأن المهر يختلف باختلاف المبدان فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه قدرهم أو الدنانير إلى هذا الذي حضر ليقضها هذا الذي حضر لابنته موكمة هذه وطالبة بذلك وسأل مسأله عن ذلك فسأل إلى آخره وإن لم تكن لها أخت ينظر إلى امرأة من ساء عشيرة الأب من هي مثلها في الحسن والجمال والسن واليكارة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضاً لما ذكرنا وإن لم توجد من قوم أبيها امرأة بهذه الأوصاف يعتبر مهرها مهر مثلها من الأجانب في بلدتها ولا يعتبر مهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر راده في أول باب المهور وذكر هو أيضاً في مسألة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من لأجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولهما وإن كانت هذه المرأة وكلت أجنبياً بذلك حضر وأحضر فأدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلته فلانة بنت فلان بن فلان العلاني أن موكلته هذه كانت امرأة هذا الذي أحضره بنكاح صحيح زوجها أبوها فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهر إلى آخره كذا في المحيط.

**محضر في إثبات مهر المثل<sup>(١)</sup>:** ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان زوجها وأليها فلان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول بنكاحاً صحيحاً ولم يسم لها مهرأ فأوجب الشرع لها مهر المثل وإن مهر مثنها كذا لأن اختها لأبيها وأمها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت تمساربهما في المال وتضاهيهما في الجمال وتوازيهما في الثمن والبنكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والفلاء ومهرهما واحد فأوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير إلى هذه التي حضرت إن كان حرهما على نفسه وإلا فما يتعارف تمجيله: دست يمين<sup>(٢)</sup> بها من هذا المقدار والله تعالى أعلم.

**محضر في إثبات المنة:** بكتبت حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها وقيل الخلوة وقد وجب لها عليه المنة وهي ثلاثة أقواب وسط درع وخمار ومنحفة فوجب عليه الخروج عن ذلك ويثم المحضر كذا في المحيط.

**محضر في إثبات الخلوة:** ادعت أنه تزوجها بنزويح فلان وكيلها أو وليها إياها من برضاها على مهر كذا بشهادة عدول حصرو، وأنه خلا بها خلوة صحيحة لا ثالث معها ولا مانع شرعاً ولا حجباً وأنه طلقها بعد ذلك بخلقة بائنة وهكذا أقر الزوج بذلك إقراراً صحيحاً فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير إليها والخروج عنها إليها وطالبته بأجواب عنه كذا في الظهيرية.

**محضر في إثبات الحرمة الغليظة:** يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة باسطلاق على أنواع أحدها دعوى الحرمة بصريح ثلاث تطبيقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأة هذا الذي أحضرته ومكرهته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وبها عليه من الصداق كذا درهماً أو كذا ديناراً ديناراً لأرمأ وحقاً واجباً بسبب هذا النكاح وإن هذا الذي أحضرته معها حرماً على نفسه بثلاث تطبيقات حرمة غليظة لا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وأنها محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وإن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة الغليظة بينهما بمسكها حراماً ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته معارفته وتحلية سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وأدرك نفقة العدة نفقة مثنها إلى أن تنقضي عدتها وطالبته بذلك وصالت مسألته عن ذلك

(١) قوله محضر في إثبات مهر المثل أي من مهر توكيل وما تقدم في إثباته بطريق التوكيل لأبيها أو لأجبي

فلا تكرار للمصحة

(٢) معرباً دست يمين. وهو عبارة عما يرسله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر

سجل هذه الدعوى يكتب عند الحكم وحكمت بهذه المرأة التي حصرت المدعى بهذه الحرمة العليظة على هذا الذي حصرته بشروط هذه الحرمة العليظة بالنسبة المذكور بعدد كانت حالاً له يعتقد السكاح بشهادة هؤلاء الشهود المسمون فيه يحصر من هذا من المتحصصين في وجههما وكلعت اعككوم عليه وهو هذا الذي حصرته بمعرفة هذه التي حصرت بقصر بهه عهد وأمرته بأداء ما بها عليه من اصدائق المذكور به وأدرر انفعه عنهما بعمدة منهلها حتى تنقضي عذتها ويتم السجل

الوجه الثاني<sup>(١)</sup> ان تدعى الحرمة بإذارة انه صلفها ثلاثاً بصورة كتابه محصر في هذا الوجه حصرت واحصرت ودعت هذه التي حصرت على هذا الذي حصرته أنها كانت امرأته ومكوحته ومدخولته بسكاح صحيح وان هذا الذي حصرته أمر في حال صحة إقراره وبعد تصرفاته انه حرم هذه التي حصرت ثلاث تصديقات وأنه يحسبها حراماً ولا يفرقها فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها المذكور فيها

سجل هذه الدعوى على نحو سجل أول إلا ان هذا يذكر الإقرار في الحكم ويكتب وحكمت لهذه التي حصرت على هذا الذي حصرته معها بشروط إقرار هذا الذي حصرته معها بهذه الحرمة العليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسمون فيه ويسم السجل الوجه الثالث ان تدعى الحرمة العليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تصديقاته حال قيام سكاح بينهما ان لا يعمل كذا وقد فعل ذلك الفعل الملعون الذي حلف عنه وحسب في يمينه وبوتت التطليقات الثلاث معلقة وصارت هذه المرأة التي حصرت محرمة على هذا الذي حصرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وان هذا الذي حصرته مع علمه بهذه الحرمة العليظة بينهما يحسبها حراماً ولا يفرقها فواجب عليه مفارقتها وطائفة بذلك وبتم محصر وان كانت تدعى الحرمة بتطليقة او بتطليقتين بين ديث في محضر وكذلك إذ دعت امرأة لحرمة بسبب آخر يذكر ذلك السبب في المحضر

محضر في شهادة الشهود بالحرمة العليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة. يوم شهر عند القاضي على رجل حاصر انه صنف مراته هذه خمسة ثلاث تصديقات وأنها محرمة عليه اليوم بثلاث تصديقات فأتوا بالشهادة على وجهها وسدوها على نفسها يكتب في المحضر حصر مجلس النساء قوم ذكروا أنهم شهود حصة وهذه فلان وفلان وفلان وذكر أسماءهم وأبائهم وأجلاهم ومساكنهم ومصلاهم واحضروا معهم رجلاً يسمى فلان وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل وأندروا به الرجل الذي احضره صنف مراته هذه وأشاروا إلى امرأة التي احضره ثلاث تطليقات انه لا يفرقها ويحسبها حراماً فضلاً يعني هذا الرجل وهذه فانكرا الطلاق فاحكم في هذه الصورة ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بالفرقة بينهما.

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حصص هذا بقوله

(١) قوله الوجه الثاني انه من الوجه دعوى الحرمة بالطلاق وهذه الوجه أول في محضر هذه الدعوى وهكذا يقع في الوجه الثالث لأن في جميع هذه من قوله محصر في كتاب الحرمة العليظة إلى آخر لا وجه الثلاثة من كلام المحقق



مجسه وشهادتهم على بوجه الذي شهدو ويكتب إنكار امرئ والمرأه اعلاق ثم يكتب فيه فصحت شهادتهم وانتهى في المحصر اخذ في ديوان الحكم قبلي وتعرف عن احوال الشهود عن يله رسم التعديل والتركيب بالحقه مسجرا بي بعده وحوار لشهادته وقبول نقول فقيمت شهادتهم وثبت عدي بشهادتهم ماشهدو به على ماشهدو به واعلمت لشهود عليه بذات وامكنه من ايراد المدعى كان له دفع فله يات بدع وصهر عدي عجزه عن ذلك فاستحرت الله تعالى إلى آخره وحكمت بكون فلاة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا ثلاث تطليقات يحضر منهما في وحوهما إلى آخره وامرت كل واحد منهما بفارقه صاحبه إلى ان تنقضي عدتها عن هذا الروح وتزوج بزوج آخر ويدخل به الروح الثاني وبطلانها ونقصي عدتها ثم يزوجها الأول برسم هذا شاء

محصر في إثبات طرمة العليظة على العائث امرأة بها روح دخل بها ثم حرماها على نفسه بثلاث تطليقات محضر من الشهود ثم غاب لروح قبل ان يقضي لقاضي المحرمة وادعت هذه المرأة اثبات هذه المحرمة بين يدي القاضي يقضي بذلك بشهادته شهودها فلدت وجهان أحدهما أن تدعي على رجل حاصر أنه كان بي على روجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار وبضعها كذا بقية صدقي وأنت ضمت لي بذلك عن روجي فلان هذا المذكور إن حرمني على نفسي بثلاث تطليقات فعلى ألف درهم وبني اجرت هذا لضمان معلقاً بهذا الشرط في محسن الضمان هذا ثم إن روجي فلاناً حرمني على نفسي بثلاث تصديقات فصارت هذه اللدائير المذكورة دياً لي عندك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه المحرمة المذكورة بالسبب المذكور هو حب عشت الخروح عن ديت بأذنها إليّ وادعى عليه بقر بضمان كما ادعت ويتكر العم بوقوع هذه المحرمة فتجوز امرأة شهود يشهدون على أن زوجها حرماها على نفسه بثلاث تطليقات وهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حصرت واحصرت مع نفسها وادعت هذه لتي حصرت على هذا الذي احضرته وبذكر دعواه على نحو ما يسا من أوله إلى آخره.

سجل هذه الدعوى. على نحو ما سأل إلى قوله فاحصرت ادعية بقر ذكرت انهم شهودها على موافقة دعواها وسألني الاستماع إلى شهادتهم فاجتهد إلى ذلك فشهدو بعد الاستشهاد عقيب الدعوى والإمكار من المدعى عليه بوقوع هذه المحرمة الواحد بعد الآخر من نسخة قرات عندهم وهد مضمون تلك النسخة كوهي مبداهم كه ابن رن حاصر آمدها<sup>(١)</sup> وأشاروا إلى المدعية هذه زن فلان بن فلان بودوا بن فلان ويربرخو يشتر حرام كرده است بسه ضلاق راصر وراين زن حاصر آمده حرام است بر فلان بسه ضلاق<sup>(٢)</sup> وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الإشارة فصحت شهادتهم إلى أن يصل إلى قوله. وحكمت بكون هذه المرأة بي حصرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقصبت بهذه التي حصرت على هذا الذي أحضرته معها برحوب هذا فان المذكور به مبداه وحنه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور

(١) أشهد أن هذه امرأة المحاصرة (٢) كاتب روجة فلان بن فلان وفلان هذا حرماها على نفسه بثلاث تطليقات وهذه امرأة المحاصرة في هذا اليوم حرام على فلان ثلاث تطليقات

فيه عبد وحوود شرعه وهو تحريم فلان روح هذه التي احضرت فيه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هـ بن وبه السجل

الوجه الثاني أن يدعي على رجل حاصر صبيان نفقة النعمة التي قد صلت في معه عدتي بن حرمي روحي على نفسه بثلاث طلقات وثلاث احبث صلات هـ في محبس النصارى هذا ثم أن وحي حرمي على نفسه بثلاث طلقات بأربع كد وناهي عنه سوء ووجب لي عليك نفقة عدتي التي أن تقضي عدتي بسبب هذا بصفان مذكور فواجب عليك الصيانة واخروج عن عهدة ما لمث من نفقة عدتي بالأداء في فيقر المدعى عليه بصفه النعمة ويكر الحرة فتحي المرأة بشهود يشهدون على أن روحها فلان حرمها على نفسه بثلاث تطفقت وانها في عده روحها فلان فهذه صورة المدعى بها صورة المحصر لهذه المدعى حضرت واحضرت ودعت هذه لتي حضرت على هذا الذي احضرت معها انه قد كان ضمن لها عن روحها نفقة عدتها را حرمها روحها على نفسه بثلاث تطفقت ويكتب دعواه من اولها إلى آخرها بنى قوله واحضرت هذه لتي حضرت دعواً وذكرت عنهم شهودها بنى قوله

سجل هذه الدعوى يكتب فيه دعواها من قوله الذي احضرت معها بنى قوله هـ سمعت شهادتهم وقيلتها لإيجاب العلم ثلث مثلها وحكمت تكون هذه المرأة محرمة على روحها فلان ويكونها في عدته سوء قصيت لهذه التي حضرت على هذه الذي احضرت معها بوجوب نفقة عدتها بنى أن تقضي عدتها بشهادة هؤلاء لشهود محصر من هذين المتخاصمين في وحوههما ويتم السجل

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة الصغير تحت صغيرة هـ هذا الصغير عاجز عن الإتيان عليها ما انه فقير لا يملك شيئاً فرفع امر هذه الصغيرة أبوها بينة عليها بنى القاضي حتى يستحلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشعموي الذي بنى الشهود حائراً الزوجين بسبب عجز الزوج عن الإتيان فكتب القاضي إلى هذه الحادثة كدنا صوته بعد التسمية والتحية للقاضي الشعموي قد رفع إلى بينة الصغيرة المسماة فلانة سبب فلان بن فلان أيها هذا امرأة الصغير فلان بن فلان روحها منه أبوها فلان بن فلان بولاية الآوة على صداق كذا بمحصر من الشهود ترويضاً صحيحاً وقبل أبو الصغير فلان لانه الصغير هذا لترويض له قبولاً صحيحاً وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بكاح صحيح وهذا الصغير معتم لا يملك شيئاً من الدنيا فإنه ليس بمكتسب ولا محترف وقد ظهر عجزه عندي عن الإتيان على هذه الصغيرة بشهادة شهود معددين قد شهدوا عندي بجميع ذلك ونفيس مني أبو هذه الصغيرة مكاتبته ادم الله تعالى نصه فاجب منتمسه وكاتبته ليتفضل بالإمضاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما ويفصل بينهما على ما يؤدي جهده إليه ويمنع رايه عنيه مستعينا بالله تعالى طالباً منه بتفريق إصابه الحق فهذه هي سورة كتاب القاضي إلى القاضي الشعموي ثم قد وصل الكتاب إلى مكتوب بأنه يحضر أبو الصغيرة بين يدي القاضي المكتوب إليه أنا الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي القاضي ويقيم اليه على أن به الصغير المسمى في هذا الكتاب معتم لا مال له وبه لا يقدّر على الكسب وبه عاجز عن الإتيان على

امراته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي أن يفرق بين هذين الصغيرين بمعرفة القاضي الشفعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي : قد ورد إلي كتاب من فلان بن فلان للتولي بعمل القضاء والأحكام في كورة بخارى ونواحيها آدم الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشغلاً على ماوقع إليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الفلاني الذي يخاصم لابنته الصغيرة ثلاثة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني يخاصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لأن فلاناً هذا ابن هذه الصغيرة المذكورة رفع إلى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلاله يكاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجاً صحيحاً وأن فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا الكاح لابنته الصغير هذا قبولاً صحيحاً في مجلس التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة إلى النفقة وأن زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الإنفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل أبو الصغيرة فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب إليّ ويأذن لي في الاستماع إلى هذه الخصومة والفصل بينهما على ما يؤدي اجتهداي إليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتثلت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلساً لذلك وقد حضرني في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وأحضر معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأة هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الإنفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة إلى النفقة وأقام شهوداً عدولاً على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الإنفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتاملت في ذلك ووقع اجتهداي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذاً بقول من يقول من علماء السلف : بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وقرئت بينهما بعد صر الشكاح بينهما معلوماً وبعدما كان عجز هذا الصغير عن الإنفاق معلوماً تفريقاً صحيحاً وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وإن طلب من القاضي الأصل إضاء هذا السجل للقاضي الأصل بأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضي ، علان إلى آخر ما جرى جميع ما يتضمنه هذا الذكر من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب إلى فلان بن فلان متضمناً لفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه إليه والاستماع إلى البينة والعمل بها وما يؤدي اجتهد المكروب إليه ويقع رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب إليه دلائلاً نائياً عني في الفصل بما يقع عليه رأيه فأمضيت حكم نائبي هذا وأجرته وأمرت بكتابة هذا الإمضاء في تاريخ كذا وإن كان الزوجان بالحق وكان الزوج عاجزاً عن الإنفاق فانطبق فيه ما ذكرنا في الصغيرين إلا أن هنا إذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوي فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن الإنفاق فإن أقر الزوج بذلك فالفاضي يفرق بينهما بقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وإن لم يكن الزوج مقراً فامرأة تقيم البينة عليه على عجزه ومعرفة القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الأخيرة .

محضر في فسخ البين المضافة. رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فإن احتاج هذا الرجل إلى فسخ هذه البين يعني أن يتزوج امرأة بتزويج ولها إياها إن كان لها ولي أو بتزويج القاضي إياها إن لم يكن لها ولي حتى يصبح هذا النكاح بالإجماع ثم يرفع الأمر إلى القاضي الحفي ويلتصم عنه الكتاب إلى القاضي الشعمري فالتقاضي الحفي يكتب إلى القاضي الشعمري في هذه الصورة أطلال الله تعالى بقاء الشيخ القاضي الإمام إلى آخر المقام ورفع المسألة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلاناً تزوجها وقد كان حلف من قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه البين ورفع علي الطلاق فصر محرمه عليه بهذا السب وأنه يمسكها حراماً ولا يقصر بده عنها ولتصمت مني مكاتبة في ذلك فاجتنتها إلى ذلك وكتب هذا الكتاب إليه ليتفضل بالإصغاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي إليه اجتهاده ويقع عليه وأنه وهو موافق في ذلك من الله عز وجل ثم إذا وصل لكتاب إلى المكتوب إليه تدعي هذه المرأة قبل المكتوب إليه على زوجها على نحو ما ذكرت عند القاضي الكاتب فيشر الزوج بهذه البين وبهذا النكاح إلا أنه يقول: أنها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها ثللاً بعدم انعقاد البين فيقضي المكتوب إليه بطلاق هذه البين ويقام نكاح بينهما أخذاً بقول من يقول: بطلاق هذه البين من علماء السلف.

سجل في فسخ البين المضافة فإذا أراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشعمري: ورد إلي كتاب من القاضي فلان انتولي لعمل القضاء والأحكام بكورة كذا وتواحيها من قبل السلطان فلان مشتملاً على ما رفع إليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب البين المضافة إلى النكاح وقد أمرني بالإصغاء إلى هذه الخصومة وفحصها واستماع البينة فيها والنصاء بما وقع في رأيي واجتهادي فاستثنت أمره وعقدت مجلساً بذلك فحضرني في مجلسي ذلك فلانة بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه أنني حضرت على هذا الذي احضرته معها أن هذا الذي احضرته معها بطلاني بالطاعة في أحكام النكاح راعياً أنني زوجته وقد كان حلف قبل أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع علي الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب والزواج بالنكاح وأنكر وفرغ الطلاق بهذا السبب ثم أن الزوج سألني الحكم بما وقع عليه رأيي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتاملت وثبتت ورفع رأيي على بطلان البين المضافة إلى النكاح عملاً بما يقول من لا يرى صحة البين المضافة إلى النكاح فحكمت ببطلان هذه البين وحل هذه المرأة على هذا الزوج بهذا النكاح وأمرتها بطاعة هذا الزوج في أحكام النكاح بحضور هذين الشخصين في وجههما حكماً أمرته وقضاء مقدمته في مجلس حكومي هذا بين الناس على سبيل الشهرة والإعلان دون الخفية والكتمان وكان ذلك بعدما أطلق إلي القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الإمام ثقة الدين محمد بن عني اخولوني رحمه الله تعالى: صحبت كثيراً من القضاة الكبار فما رأيتهم أجابوا إلى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة إلى القاضي الشافعي إلا في البين المضافة فإن دلائل أصحاب الحديث في ذلك لائحة

وبراهيم فيها واضحة والنشيان بهجاسرون إلى هذه اليقين ثم بهجاسون إلى السروح ويصطرون إلى ذلك فلوسم يجيبهم القاضي إلى ذلك ربما يقعون في العنة هكذا في الظهيرة

محضر في إثبات العنة بالتعريق لمراه إذا خاضعت روحها عند القاضي وتقول: أنه لم يصل إلي والزوج يدعي الوصول إليها فإن كانت بكراً وقت النكاح فلقاضي يريها النساء والوحدة العدة يكفي والاثنتان أخوط فإن قلن هي بكر فلقاضي يؤجله سنة وإن قلن هي ثوب يحلف الزوج على الوصول إليها وهذا استحسان القاضي أن يكون لقول قول المرأة مع اليقين ثم إذا حلف الزوج استحسان إذا حلف بثبت وصوله إليها فلا يؤجل وإن نكل صدر مبرأ بعدم الوصول إليها فيؤجل سنة وإن أراد كتابته ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهمل القاضي الإمام فلاح بن فلان امولي لعسل لقصة وأحكام بكوره حارث فامد الإذن والقضاء وانفصل والإمضاء بها بن أهلها يومئذ مهمل فلاح بن فلان حين رعت إليه المسماة فلانة بنت فلان أنه تزوجها نكاحاً صحيحاً وبها وجدته عبداً لا يصل إليها وثبت ذلك عند هذا القاضي ما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما أوجب الشرع في حق العين من الإمهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول إليها في مدة الإمهال فامهل القاضي إياه سنة واحدة بالأيام على ما عليه احتياط أكثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة مهلاً صحيحاً وأمر بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك وحدث في يوم كذا في سنة كذا ثم إذا تمب السنة من وقت التأجيل وأدعى الزوج الوصول إليها في مدة التأجيل ونكرت المرأة ذلك فإن كانت امرأة بكر وقت النكاح فلقاضي يريها النساء على ما مر فإن قلن هي بكر ثبت أنه لم يصل إليها فيحجر القاضي المرأة بين المقام معه وبين العرقه وإن قلن هي ثوب فالقول قول الزوج مع عينه فيحلف الزوج على الوصول إليها على ما مر من حلف فلا خيار لها وإن نكل فلها الخيار

محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها معه في دفع دعواها قلته السنة ومصلحتها إياه بالتعريق بعد مضي مدة التأجيل لأنها مبطله في المطالبة بالتعريق بعد مضي مدة التأجيل لما أنها احتارث المقام معه بعد تأجيل القاضي ورصبت باللعنة فيه بلسبها رضاء صحيحاً أو يقول: أنه وصل إليها في مدة التأجيل وقد أقوت بوصولها إليها

محضر في دعوى النسب: امرأة في يدها صبي تدعي على رجل أن هذا الصبي لبها من هذا الرجل ولدته على فراشه حين فقيم النكاح بينهما وتطالبه بعتقة العلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعي على امرأة أن هذا الصبي لبها من ولدته على فراشه حين فقيم النكاح بينهما أو ادعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امراته هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأة في يده صبي أنه ابنها من زوجها هذا والزوج ينكر هذه الدعوى كلها صحيحة ويجب أن يحسم بأن دعوى الأمومة ودعوى النسب صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بأن يدعي رجل على رجل أنني أبو هذا الرجل أو يدعي أبي ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر بهذه الدعوى صحيحة حتى إذا أقام المدعي السنة على ما ادعاه فلقاضي يسمع دعواه ويعضي بيته على المدعي عليه وكذلك دعوى الأمومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أبي أم هذا الرجل فأقامت على ذلك بيته فإن القاضي يقبل بيته ويغضي بكونها أم للمدعي عليه.

صورة المحصر فيما إذا كان في يد المرأة صغير يدعي على زوجها أنه ابنها منه حصرت وأحصرت فادعى هذه التي حصرت على هذا الذي أحصرت معها أن هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت إليه ابن هذا الذي أحصرت معها ولدته منه على فرشته حال قيام الكناح بينهما بعد ذلك إن شاءت ذكرت في الدعوى وإن على هذا الذي أحصرت معه هذا الصبي وكسوته وإن شاءت لم تذكر ذلك في الدعوى.

صورة المحصر فيما إذا كان في يد الرجل صغير يدعي على المرأة أنه ابنها منه حصرت وأحصرت دعى هذا الذي حصرت على هذه التي أحصرتها أن هذا الصبي الذي في يده وأشار إليه من هذه المرأة التي أحصرت معه ولدته منه على فراشه حال قيام الكناح بينهما بعد ذلك إن شاء ذكره وإن على هذه المرأة التي أحصرتها أن توضح وإن شاءت لم تذكر.

صورة المحصر في دعوى رجل يالغ على رجل أنه ابنه حصرت وأحصرت فادعى هذا الذي حصرت على هذا الذي أحصرت معه أن هذا الذي حصرت من هذا الذي أحصرت معه ولدته أنه فلاة بنت فلان من هذا الذي أحصرت معه على فراشه حال قيام الكناح بينهما.

صورة المحصر في دعوى رجل على رجل أنه أموه ادعى هذا الذي حصرت على هذا الذي أحصرت معه أن هذا الذي حصرت أموه وأنه ابن هذا الذي حصرت ولدته على فراشه من مراثه فلاة حال قيام الكناح بينهما إلى آخره وأما دعوى الأخوة والعمومة وأن الأخ وأن الابن لا تنصح إلا أن يدعي المال بأن كان المدهي رباً فيدعي الأخوة على عبده أو العمومة ويدعي العمومة لنفسه وله وأخوه آخر أن يدعي الوصية لأخوة المدعى عليه من جهة المثو في صورة المحصر وأحصرت دعى هذا الذي حصرت على هذا الذي أحصرت معه أن فلاة أمته قد كان أوصى إلى هذا الذي أحصرت مع نفسه بشعيرة أموره بعد ودفنه وحلف من تركته في يده كذا وكذا وقد كان أوصى أخوه فلان بن فلان بكذا وكذا وفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وأنه وأخت على هذا الذي أحصرت معه تسليم حصته من ذلك إليه وذلك كذا وكذا وبطالته بأخواته من المدعى عليه بالوصية والوصية ويسمى كونه أماً فلان وبه وأخوه آخر أن يدعي أمه وفروع الأملاء بسبب تعميق نزوح طلاقه بكلام "حي فلان وهذا أخو فلان وأنه كلمه كذا في المحلة

محضر في دعوى ولاء العتاقة رجل مات دعاه رجل ودعى أن الميت معتق والذي فلان كان معتقه والذي في حياته وصحته وميراثه بي أنني ابن معتقه لا وارث له غيري فافتى بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بفساد هذه الدعوى وببطلان بصحتها والصحيح أن هذه الدعوى دسدة لأن المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه وإعناق من غير أدلة بطل وكذلك لو دعى بسان الرق على عبده وأقام العبد بينه أنه اعتقه فلان بقصبي المدعي خلعت ولو كانت بسة العبد اعتقه فلان وهو يملك تغيب بيسة العبد وإسائة في دعوى الأصل

محضر في دعوى الدفع صورته ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه من فلان بن فلان في بوه كذا في سنة كذا وأقام المدعي بينة على دعواه فتوجه أخوه فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن ابني ادعى تلقى المثلث من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسة طائفاً أن هذه الثمن ملك أبي فلان وحقه وصداقه أخوه فلان في ذلك وإن أشرت هذه

العين من أخيه ذلك المقر له مدعواك علي باطله بهذا السبب فاتعقت أجوبة امتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد ذلك أن المدعى عليه المدعى لو طلب من مدعي المدعى بيان وقت ذلك الإقرار أنه متى كان أو في أي شهر كان فلفاضي هل يكلفه ذلك اتعقت الأجوبة أيضاً أن القاضي لا يمكنه ذلك لأنه قد بين مرة بقدر ما يحتاج إليه حيث قل: قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشن.

محضر في إثبات العسوة: حضر مجلس القضاء في كورة بحاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى أبو بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن سعد بن أحمد ابن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنتاً له تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد الشرفي كان ابن أحمد وأحمد والد هذا المتوفي مع عمر والد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر توفي وحلف من التركة في يد هذا الذي أحضره معه من الذنابير التي ساهرية اثني عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثاً عنه لهؤلاء على فرائض الله تعالى للمرأة الثلث والبنات النصف والباقي لأبوين العلم هذا وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك إليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسألته وسأل فأجاب بالفارسية مرا از ميراث خواركي ابن مدعي علم نیست<sup>(١)</sup> وأحضر المدعي هذا نفرأ ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم فأجبتهم إليه وهم فلان وفلان وفلان فشهد هؤلاء

سجل هذه الدعوى: يقول القاضي فلان بن فلان إلى قوه: فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد ما استشهدوا عقيب دعوى المدعي هذا وإنكار المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متعقة اللفاظ والمعاني أوجب الحكم سماعها من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة: كواهي مبدعهم كه ابن سعد ابن أحمد بن عبد الله بن عمر بمرد ولزوي ميراث خور وماروزن وی ساره بنت فلان بن فلان ودختروى سعاد وبن عم مدعی أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو پسر عم وی لزروی پدر بندانکه ابن احمد<sup>(٢)</sup> وأشار إلى المدعي هذا: پسر عمر بودوان سعد متوفي پسر أحمد بود وعمر پدر بن مدعی یا احمد بیدران متوفي برادران بشري بود مبدع را بشأن عبد الله بن عمر بجوابشان هر چه میراث خور دیگر نمی دانیم، فأنوا بالشهادة هذه كذلك على وجهها ويستوفي السجل إلى قوله. فسألني هذا المدعي أحمد بن عمر بن عبد الله الحكم له بمائت له من ذلك عندي وكتابة ذكر ذلك والإشهاد عليه حجة له في ذلك فأجبت إلى ذلك واستخرجت الله تعالى إلى قوله: وحكمت لهذا المدعي أحمد بن عمر بن عبد الله على

(١) لا علم لي بوراة هذا المدعي

(٢) أشهد أن سعداً هذا ابن أحمد بن عبد الله بن عمر مات وحلف ورثة امرأته سارة بنت فلان بن فلان وبنته سعادة وابن العم للمدعي أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وهو ابن عم لأب بسبب أن أحمد هذا وأشار إلى المدعي ابن لعمر وسعد المتوفي ابن لأحمد وعمر أبو هذا المدعي كان أحاً لأب مع أحمد والد هذا المتوفي وأبوهما عبد الله بن عمر ولا أعلم له وارثاً غير هذه الثلاثة.

هذا المدعى عليه أبي بكر بن محمد بن عمر في وجهه بمحضر من هذين المتخاصمين جميعاً في مجلس حكمي بكونه بخاري بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن محليقة من الورث هذا المدعى ابن عم له لأب وعماته تسمى سارة بنت فلان وبنتاً تسمى سعادة بشهادة هؤلاء الشهود المعدين حكماً أبرمته وقضاء مدعته إلى آخره وإن كان المدعى بن أبي عم ادعى قصوره المحض في ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر مدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر توفي وحلف من الورثة أن أبي عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر التوفي بن محمد ومحمد بن عبد المتوفي هذا وأحمد جد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر لا وارث لهذا المتوفي سوى هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي أحضره من تركه الموهبي كذا كذا ديناراً بيسابورية وصارت هذه البنائير المذكورة بموته ميراثاً لهذا الذي حضر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء جميع ذلك إليه وظالته بذلك ومال مسألته فأجاب بانقاربه من أرزهرت حواركي ابن مدعي علم يست<sup>١١</sup> وأحضر المدعى بقرأ ذكر أنهم شهوده إلى آخره

سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم. فإن كان المدعى ابن أبي عم لميت قصورة المحض فيه حضر محمد بن محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر مدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره منه أن عمر بن عبد الله بن عمر بن علي توفي وحلف من الورثة أن أبي عم له لأب وهذا الذي حضر لما أب هذا الذي حضر ابن محمود ومحمود بن طاهر وصاهر والد والد هذا الحاضر كان ابن أحمد وعمر الموهبي هذا كان ابن محمد ومحمد والد هذا الموهبي وأحمد والد والد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر بن علي لا ورث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من لصامت في يد هذا الذي أحضره كذا كذا ديناراً بيسابورية وصارت هذه البنائير بموته ميراثاً له وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه إلى آخره.

سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضاً. فإن ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر أولاً أنه من ذوي الأرحام كان دعواً لدعوى العسيرة لمكان الناقص

محضر في دعوى حرية الأصل حضر مجلس انقضاء شرفه الله تعالى في كونه بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان القلابي وهو رجل شاب يكتب حبه بتماها وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلان بن فلان مدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر حر الأصل والعلوق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان القلابي وهو كان حر الأصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الأصل أيضاً وهذا الذي حضر ولد حراً على فراس أبيه الحرين هذين لم يرد عليه ولا على أبيه هذين رق قط وإن هذا



اندي احصره معه يستقره ويستمده بعير حق مع علمه يدرك فواجب على هذا اندي احصره معه قصر يده عن هذا اندي حصر وطلبه يدرك وسال مسانته وسال فاجاب وقال ان حصر آتمده ملك من اسب ورفيق من است ومارا رآر ادي وي علم بيست<sup>١</sup> واحصر هدا الذي حصر نفراً ذكر انهم شهوده وسألني لاسماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان فاجبت إني واستشهدت الشهود فشهدوا شهادة صحيحة منعه اللفظ ولغسي من نسخة قرأت عليهم وهاء مضمون تلك النسخة إلى آخره.

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسم ويكتب الدعوى من نسخة احصر بتسامه ويكتب اسمي الشهود والصادق لشهادته ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حصر على هدا الذي احصره يكون هذا الذي حصر حر لاوليدين لم يرد عليه ولا على ولديه رن وامرته بقصر يده والكف عن مطالبته إياه بالنقاعة في احكامه الرق

محضر في دعوى العنق على صاحب اليد بإعتاق من جهته - دعى هدا الذي حصر على هذا اندي احصره معه ان هذا الذي حصر كان مملوك هذا اندي احصره ومرفقه وانه اعلى هدا اندي حصر في حال صحته وثياب عقله وجور تصرفاته في اتوجوه كلها طائفاً لوجه ملكه بمالي وطلب لمصاهه عنقا صحيحاً جائراً نافذ بعير بدن وان هذا الذي حصر اليوم حر بهذا السبب وان هذا اندي حصره في عنق من ذلك وأنه في مطالبته إياه بالنقاعة او دعوه الرق عليه مبطل غير محق فواجب عليه قصر يده عن هذا اندي حصر وترك يعرض له وسال مساله

سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم. ويكتب بعد الاستحارة وحكمت بهذا اندي حصر على هذا اندي احصره يكون هدا الذي حصر حرماً ملكاً نفسه غير موصى عليه بسبب المذكور وهو إعتاق هدا الذي احصره مع نفسه إياه ويطلق دعوى هدا اندي احصره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويحتم السجل

محضر في دعوى العنق على صاحب اليد بإعتاق من جهة غيره - دعى هدا الذي حصر على هذا اندي احصره معه ان هذا الذي حصر كان مملوكاً ومرفوقاً لفلان بن فلان وفي يده وبحث تصرفه وان فلان اعترفه من حاله ماله ومبكه مجاناً بعير بدن لوجه الله تعالى ويتعاه لمريضاته وطلباً لنشواب وجناح وهرباً من اليم عقوباته وصار هذا اندي حصر حر بالإعتاق المذكور فيه وانه اليوم حر بهذا السبب وان هذا اندي احصره ستمده مع علمه بحريته طناً وتعدى فواجب عليه قصر يده إلى آخره

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم. ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حصر على هذا اندي احصره معه يكون هدا الذي حصر حر ملكاً نفسه غير موصى عليه بالنسب المذكور وللدعي وهو اعترف فلان بن فلان إياه من حاله حقه وملكه ويطلق دعوى هدا الذي احصره الرق عليه ويقصر يد هدا اندي احصره معه عن هذا اندي حصر إلى آخره

محضر في إثبات الرق: حصر واحصر مع نفسه رجلاً ذكر انه يسمى فلاناً هدياً شاهاً

(١) هذا اندي حصر ملكي ورفيقي ييس بي عمن بحريته

ويذكر حليته ثم يذكر فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه أن هذا الذي أحصره معه مملوك هذا الذي حصر ومرفوقه نكته بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعه والإقياد له في أحكام الرق وصاليه بذلك وسأل مسأله وبسم الخاضر

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحملت بهذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه يكون هذا الذي أحصره معه مملوك هذا الذي حصر ومرفوقه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين ويكون هذا الذي أحصره معاً في الامتاع عن طاعه هذا الذي حصر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحصره بالإقياد لهذا الذي حصر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد لمحكم ياترق وكتابه السجل فيه من عجز المدعى عليه عن إثبات الحرية لنفسه فأن قبل ذلك لا يحكم ياترق ولا يكتب سجل هكذا في بدخيرة

محضر في دفع هذه الدعوى نقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدهما أن يدعي المدعى عليه حرية الأصل لنفسه وصوره كتاتبه حصر وأحصر فادعى هذا الخاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان دعى عليه بأنه عبده ومملوكه وأنه خرج عن طاعه وصاليه بالطاعة فادعى هذا الخاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى فيه أنه حر لأصل والعلم له أن أباه فلان بن فلان رامة ثلاثة بس فلان بن فلان وهما كانا حريين من الأصل وهذا الخاضر ولد على فراش هديس أبويس الخريص لم يحر عليه ولا على نوبه هديس بن فلان هذا الذي أحصره في عدم من ذلك وأنه في مضالفة هذا الخاضر بالطاعة له ودعواه الرقة منه والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محو فواحد عليه الكف عن ذلك وطالبه بذلك وسأل مسأله فقال وبسم الخاضر.

سجل هذا الخاضر يكتب عند قوله وحكمت لمدى حصر هذا على الذي أحصره معه هذا بجميع مائت عندي من دعوى دفع هذا الخاضر لدفع دعوى هذا المحضر اترك عليه ويكون هذا الخاضر حر لأصل وبطلان دعوى هذا محضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من إلهه وسم التعديل بالاحية على ما شهدوا به بمحضر من المحكوم له والمحكوم عليه هديس في وجههما في مجلس قضائي وحكمي بيحاري وقصيب بفسحة ذلك كله وقصرت يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بأخرية هذا ورفعت عنه طاعه واضلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بئعه إن كان قد اشتراه من غيره ونقد له اشتر يوم العقد الذي كان جرى بينهما وبسم السجل قالوا وفي كل موضع وقعت الحاجة إلى إثبات الحرية يجب أن يكون إثباتها بنص أو بالدفع بأن يدعي صاحب الرق على المملوك وبغيره البينة ثم يشت المملوك حريته بطريق الدفع الموجه للنسي أن يدعي المدعى عليه الإعاء في من جهة مدعى الرق وصوره كدبته حصر وأحصر فادعى هذا الخاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه أنه حر لما أنه كان مملوكاً ومرفوقاً لهذا الذي أحصره وإن هذا الذي أحصره أعنته في حال حوار نصراته في الوجوه كنها إعتاقاً صحيحاً جائزاً نافداً وصالحاً هذا الخاضر حراً بسبب هذا الإعتاق وهذا المحضر مبطل في مضالفة هذا الخاضر بالطاعة والإقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر لأوّل لأنه هاهنا يكتب ويكون هذا الذي

حضر حراً مانكاً لنفسه بالسبب المذكور وهو إعتاق هذا الذي أحضره وكونه مدحفاً بساتر  
الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الإعتاق الموصوف فيه منكاً بهذا حضر ويتم السجل. الوجه  
الثالث أن يدعي المدعى عليه الرق الإعتاق من جهة غير مدعي الرق وصوره مكتنجة حضر  
وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبداً ومملوكاً  
لعلاء بن فلان العلاني وأنه أعفاه من حاض ماله ومنكه مجازاً بغير بدن إيصاء لوجه الله تعالى  
وطلباً لمصانته وهرباً من الهم عقابه وشديد عذابه في حال صحته عقله وجوار نصرته في سوجه  
كلها واليوم هذا الحاضر حر بسبب هذا لإعتاق المذكور الموصوف فيه إلى آخره

سجل هذا الحاضر على نحو ما بينا ولا إله سوي يكتب وحكم بحرية هذا الحاضر  
بالسبب المذكور فيه وهو إعتاق فلان بن فلان العلاني ويكون هذا حاضر ممنوكاً لعلاء بن فلان  
العلاني يوم لإعتاق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط

محضر في إثبات التدبير والاستبلاء إذا وقعت الحاجة إلى إثبات التدبير والاستبلاء ولا  
يمكن إثباته على المولى لأنه لا يشب له حق على المولى للحال فالضريين في إثباته أن يبيعه المولى  
من رجل مدعي عليه التدبير أو أم بولته على هذا المثال دعى هذا الذي حضر على هذا الذي  
أحضره معه أنه كان مملوكاً لعلاء وأنه دبره وأعفاه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وإبعده  
لمصانته من غير طمع في حطام الدنيا سديراً صحيحاً من ماله ومنكه وأنه اليوم مدبره أو يقول  
أنه سترئذه لو كان المدعي حارياً ادعت أنها أم ولد لعلاء يسمى فلان وودته على فرشه  
وملكه وأنه اليوم أم ولده وأن هذا الذي أحضره بسرقها ويستعبد لها بعد حق فوجب عليه  
قصر يده عنها وحالته بأحوال كذا في الظهيرية

محضر في دعوى التدبير: رجل دبر عبده تدبيراً مطلقاً ومات بعد التدبير وخلف وثة  
وأنكرت الورثة أعلم بالتدبير واحتاج المدعي إلى إثبات ذلك بالنسبة وكتابه الحاضر يكتب ادعى  
هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبداً ومملوكاً لعلاء بن فلان  
والد هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجوار نصرته في الوجوه كلها مدحفاً أثبت تدبيراً  
مصدقاً وإن فلاناً والد هذا الذي أحضره مات وعلى تدبير وهذا الذي أحضره في عدم من ذلك  
فوجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر إلى آخره

سجل هذا المحضر أوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمته لهذا الذي  
حضر على هذا الذي أحضره بجميع مائت عدي من تدبير فلان والد هذا الذي أحضره حتى  
كونه ممنوكاً ومرفوقاً من حاض ماله ومنكه تدبيراً صحيحاً مطلقاً لا قيد فيه وبحرية هذا الذي  
حضر بموت فلان وقد حذف فلان والد هذا الذي أحضره من الشركة من ماله في بد و رثة هذا  
الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وأن هذا الذي حضر حر اليوم لا سبيل للأحرار  
عليه بسبب الرق بل بسبب الولاء بشهادة هؤلاء الشهود المسمين محضر من هذين الحاضرين  
في وجههما حكماً أبرمته وقضاه نفذته كذا في الأخيرة

سجل في إثبات العتق على العائت بقول القاضي: فلان حضر قبلي في مجلس قضائي  
بكرورة بحارياً فلان وأحضر مع نفسه فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن

بهذا المحاضر عنى هذا المحضر كذا كذا دياراً وبين نوعها وصفها ذهاباً لارماً وحققاً واجباً بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك وظانته بإجواب عنه وسأل مسأله عنه فقال فانكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حصر فأحضر المدعى رجلين ذكرتهما شاهداً وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهدان أنهما موك فلان بن فلان أعنفهما حال كونهما مملوكين له وسأل منى الاستماع إلى شهادتهما فشهد بعد الدعوى وأجواب بالإكثار عقيب الاستشهاد الواحد بعد الآخر شهادة صحيحة متعقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من مسحة فرقتهما عليهما وهذا مضمون تلك المسحة فيما ساقا لشهادة عنى وجهها ذكر المدعى عنه في دفع هذه الشهادة أن هذين الشاهدين مملوك فلان بن فلان بن فلان الذي رعه المدعى ولشاهدان أنه أعنفهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما فلان فعرضت ذلك عنى المدعى هذا فقال إنهما حراً وإن مولاها قد أعنفهما حال كونهما مملوكين نه إعفاً صحيحاً وإن له على ذنبت بيته فكلمته إدمه البيعة عنى صحة دعواه هذه فأحضر نعتاً ذكر أنهم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألي للاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهما وثبت عندي بشهادتهما حرية هذين شاهدين بإعتاق فلان إياهما وكونهما أهلاً للشهادة وسألي المدعى هذا حكم بحرية هذين الشاهدين وكونهما أهلاً للشهادة وبالقضاء نه بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فأثبتته إلى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين بإعتاق فلان إياهما حال كونهما مملوكين نه إعفاً صحيحاً وكونهما أهلاً للشهادة وقضيت للمدعى هذا ما دل المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكماً أبرمته وقضاء بعدته وبتم السجل بهذا قضى القاضي عنى هذا الترجه أنت العتق في حق المولى حتى لا يحصر وأنكر الإعتاق لا يلتفت إلى إكباره ولا يحجج به به إلى إقامة البيعة على المولى لأن الشهود نه ادعى حرية الشاهدين على الشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمك من إثبات حقه على المشهود عنه إلا بهد وإشهود عنه أنكر ذلك وصح منه الإكثار لأنه لا يتمك من دفع الشهود عن نفسه إلا بالإكثار بحرية وأصل أن من ادعى حقاً على المحاضر لا يترص إلى الإثبات إلا بإثبات سببه عنى العائب ويتصب المحاضر حصصاً عن الغائب مقرر إقامة البيعة على المشهود عنه كإقامتها على المولى للعائب كنه في المحيط.

محضر في إثبات حد القذف. ادعى هذا الذي حصر عنى هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قد فقه قداماً بوجوب الحد فواجب عليه حد القذف لما دون حصة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً بوجوب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعزى شتماً بوجوب التعزير فقال له يا كذا لم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع رحر له عن مثله وظانته بذلك وسأل مسأله.

محضر: في دعوى رجل عنى رجل أنك سرقت من دراهمي كذا درهماً كان موضوعاً في موضع كذا من هذه الدرواهم ادعى عنه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا مدعى أن حملت أبي سرقت من دراهمك هذا الفدر الذي ادعيت فأنه أعطيت مثل تلك الدراهم فحلف المدعى عليه على دعواه وأعطاه المدعى عنه نصف هذه الدراهم وأعطاه في

النصف الباقي خطأ ثم أراد المدعى عليه استرداد مدفوع إليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشئح الإمام نجم الدين البستي رحمه الله تعالى كتب في الجواب أن مدعى عليه أن أعطى النصف وانتم النصف صلحا عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء الباقي وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطفه خطأ يباقي بناء على ما بين المدعى ووفاء بما قال: لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن يمين المدعى لا يستحق على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا صلحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه صامس للمال المدعى به أن الصلح باطل.

محضر فيه دعوى سرقة رجل خبر ادعى على رجل اجلسه على ذكائه يسبح له الخير من الناس ويأخذ الأثمان منهم وهو اندي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخبز ادعى سلفا معلوما من المال وقال إنك سرفت من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت إنني أخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت بهم من الخير اندي يعني منهم إلا أنني لم أجد من مالت أخير شيئا وصاحب الدكان يكرر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا اندي أحضره معه وحضر هذه الدراهم مجلس القضاء ليتمكر المدعى من إقامة اليمين عليها قيل هذه الدعوى لا تنوحه على صاحب الدكان من جهة اختيار عربة مدي الباب أنه يريد إثبات إقراره بأخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى إلا أنه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما نقصهم من الخبز الذي بيع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك إليهم وكان حق الاسترداد بهم لا لهذا الرجل إذ هو ليس بحصص عنهم وإن كان الخبز ادعى عليه أنك قلت إنني أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالت ونقصت لورد للمشتري أيضا لا تصح الدعوى لأنه إذا نقص من الخبز المبيع وأخذ الثمن كما كانت الدراهم التي هي بمقابلة النقصان منك المشتري فلا يكون للخيار ولاية الاسترداد كذا هي (الحدسية) وهكذا في فصول الاستروشي.

محضر في دعوى شركة العنان. صورته ادعى هذا الخاضع على هذا المحضر معه أن هذا الخاضع اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجاره كذا في رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يتصرف في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من وصيفة أو خسار فهو عليهما على قدر رأس مال فكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس لشركة وحلصهما حتى صار لالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وأنه تصرف فيه وربح كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح ودفع كذا وكذا، وإن كان بالشركة صلح بكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة للدال في الشئ قدره فيه بالربح المشروط فيه وخلط كل واحد منهما برأس مال صاحبه على ما يسطر به الصك من أوله إلى آخره بتاريخه وجعل جميع مال الشركة في يد هذا الذي أحضره معه وإن هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فوجب عليه رد رأس مال هذا اندي محضر مع حصته من الربح إلى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا وبتم المحضر.

محضر في دفع هذه الدعوى . ادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه في دفع دعوى هذا الذي أحصره معه قبل هذا الذي حصر شركة عنان براس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصلته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه فاسده المال وسلم إليه رأس ماله وحصلته من الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جمعه ذلك إليه ويتم المحضر.

محضر في إثبات الوقفية : حضر واحصر فادعى هذا الذي حضر يحكم الإذن الصادر به من جهة القاضي فلان بإثبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحصره معه جميع ماتضمنه صك صدقة أوردته مع نفسه ويسمح للصك إلى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادعى جميع ماتضمنه هذا الصك من إيقاف فلان بن فلان الغلاني هذا هذه الضبعة المحدودة في هذا الصك الذي يسخ في هذا المحضر من حاله ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطق به هذا الصك المهرول نسخته إلى هذا محضر من أوله إلى آخره ياربحه وكون جميع هذه الضبعة المحدودة فيه ملكاً لهذا المتصدق وفي يده إلى أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المهرول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره واليوم جميع هذه الضبعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه وفي يد هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحصره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعي فيها شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسألته فسال هذا إذا أتى المدعي بصك الوقف وإن لم يكن في يد المدعي صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضبعة التي هي عشر ديرات الأرض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قرى كورة بخاري بمحله كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها لزيق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع لربح الطريق وإليه الدخل بحدودها كلها وحقوقها ومرقها وقف مؤبد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الغلاني في حال حياته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستعمل بأفضل وجوه الاستغلال في يروق الله تعالى من علتها يبدأ بما فيه عمارتها ومرقها وإصلاحها ثم يصرف الفائض من علتها إلى إصلاح مسجد داخل كورة بخاري في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفائض منها إلى فقراء المسلمين وكانت هذه الضبعة المحدودة فيه يوم الإيقاف المذكور فيه ملكاً لهذا الواقف وفي يده وقد سلم الواقف هذا جميعها إلى ليه فلان أو إلى فلان الأجنبي بعدما جعله فيها متولياً لأمرها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبولاً صحيحاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضاً صحيحاً واليوم جميع ما بين حدوده ووقفه فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يد هذا الذي أحصره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضبعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا المحاضر ليراعي فيها شروط الواقف، هذا وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فسال فأجاب بالعارسية بر روميت اين محدوده علم نيست وباين مدعى حاصر آمده سيردي ني ' واحصر المدعي دعوا إلى آخره

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر. يقول فلان القاضي ويدكر دعوى المدعى بتسليمها وشهادة شهود المدعى مع الإشارات في مواضعها بتمامها إلى قومه : حكمت بجميع ما تبت عدي من كون هذه الضيعة المحدودة فيه وفقاً صحيحاً من جهة فلان على الشروط المبينة والسبل المذكورة فيه من خالص منه ومنك وتسليمه إليها إلى فلان بعدما جعله متولياً بمسألة المدعى هذا لذي حصر عني هذا الذي أحصره يشهدة هؤلاء الشهود المعدلين وكوبه في يد المدعى عليه هذا بعير حق في مجلس قضائي بين الناس إلى آخره إن كان الواقف قد رجع عما وقع بعدما سلم إلى المتولي مصره المحصر أن يكتب أوله على نحو ما يراه ثم يكتب فادعى هذا الذي حصر لما دون به من جهة القاضي فلان في إثبات الوقعة المذكورة فيه على هذا الذي أحصره وهو الواقف أنه وقع جميع الضيعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله ومنك في حال حياته على الشروط المذكورة فيه وأن هذا الواقف سيم جميع الضيعة المحدودة المذكورة وقيمتها فيه إلى فلان المتولي وأنه قد ما لهذا لتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قون من يرى الوقف غير لازم فأرسلها عن يد المتولي وأعادها إلى سائر أملاكه فواجب عليه نصر يده عنها وتسليمها إلى متولي فلان ليراعى شرائط الوقفية هذه فيها وطالب بذلك وسأل ماله مسائل فاجاب بالمعاصرة بين محدوده منك من است ودردمت من مكسي مبردي ن<sup>(١)</sup>.

سجل هذا المحضر إلى قومه وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمسألة هذا المدعى بصحة الوقفة المذكورة فيه ولزمها وأبصت رجوعه عنها وقصرت به عنها عملاً بقول من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسميتها إلى متولها فلان بعدما تابت عدي هذا الإيقاف وتصديق المذكور فيه ويتم السجل كذا في اضيف

محضر في إثبات ملكية المخلود حصر وأحصر فادعى هذا الذي حصر عني هذا لذي أحضره معه أن جميع الأراضي التي عدها كذا في أرض تربة كذا في ناحية سها تدعى كذا في كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ومرفقها التي هي لها من حقوقها قبل وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع البذر المشتعلة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حصر وفي يد هذا الذي أحصره مع بعير حق فواجب على هذا الذي أحصره نصر يده عن هذه الأراضي أو عن هذه بدار وتسليمها إلى الذي حصر هذا وطالب بذلك مسائل فاجاب بالمعاصرة : بين رميمها وحانه كه دعوى ميكنه ابن مدعى من ست وحق من است بيز مدعى مبردي بيست<sup>(٢)</sup> أحصر المدعى هذا بعد ذكر أهم شهوده على وفق دعواه وسألي لاستماع إليهم فاجبته إليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماهم وحلاهم إلى آخر مذكروا شهدوا غريب دعوى المدعى ولجوب بالإكثار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة لألفهم ومعاني من سحا فرتت عيبتهم ومضمونك على نسخة. كواهي مدهم كه ابن رميمها يا ابن شراكك حاككه وحدودي كه توبن محصر

(١) هذا المخلود ملكي وهو في بني ولا سلمه لأحد

(٢) هذه الأراضي والدار التي يدها هذا المدعى مكسي وحمي وبست نسخة لهذا المدعى

يذكره شده است<sup>(١)</sup> وأشار إلى المحصر بحدود هـ وى جملة وحقيهاى وى ملث ابن حاضر آمد وحق وى است، وأشار إلى المدعى هذا وبندست ابن حاضر آورده با حق است وواجب است بروى تسليم كردن باین مدعى، ويتم المحصر.

سجل هذه الدعوى: يكتب بقول: فلان محصر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان واحضر مع نفسه فلاناً وبعيد الدعوى من أولها إلى آخرها يكتب فادعى هذا الذي حضر أن الأراضي التي في موضع كذا حدودها كذا أو للدار التي في موضع كذا حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي أحضره معه بعير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فراجع على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الأراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة في محصر الدعوى وأشار إلى محصر الدعوى وتسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسألته وسأل المدعى عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية: این زمینها که دعوی میکند این مدعی یا این خاتمه ملک من است وباین مدعی سپردنی نیست<sup>(٢)</sup> أحضر المدعى مراً ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على مبینا قبل هذا إلى موضع الحكم ثم يكتب وحکمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون الأراضي المحدودة في هذا السجل أو يكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكاً وحقاً لهذا المدعى وكونها في يد هذا المدعى عليه بعير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسمين وقضيت بمدينتها له عليه بشهادتهم بعدما رجعت في السرف عن حال هؤلاء الشهود إلى من إليه رسم التعديل والشركة بالساحية فسيبوا إلى العذلة وبعدا عرشت دعوى المدعى والفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار العتوى بالساحية فافتوا بصحة هذه الدعوى وحولز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مسي في مجلس قضائي في كورة بخارى حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستنجماً شرائط صحته وتماده بمحضر من هذين المتخاصمين في وجهها وكلمت المحكوم عليه هذا بقصر يده عن هذه الأراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فقصر يده عنها وسلمها إلى هذا الذي حضر امتثالاً لأمر الشرع ويتم السجل على نحو ماينا قبل هذا.

محضر في دفع هذه الدعوى: إن كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعى يكتب حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان أدهى على هذا الذي حضر أولاً وبكتب دعواه بتسليمها ثم يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره باع حال نموذ تصرفاته في الرجوع كلها هذه الدار

(١) أشهد أن هذه الأراضي بشتراكها مع أهل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار إلى المحصر بكل حدودها وحقوقها ملث هذا الذي حضر وحقه وأشار إلى المدعى وهي في يد هذا الذي أحضره بعير حق وواجب عليه تسليمها له (٢) هذه الأراضي التي يدعيها هذا المدعى أو هذه الدار ملكي ولا تسليم إلى هذا المدعى



المحدودة فيه بحدوده وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها من دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكاً وحق هذا الذي أحضره معه وفي يده بكداً ديناراً بيعاً صحيحاً وإن هذا الذي حضر اشتراؤه منه بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها بهذا التمس المذكور فيه شراء صحيحاً حال بقود تصرفاته في موجوه كتبها وتعاينها قبضاً صحيحاً وإن كان هذا الذي حضر ادعى إقرار هذا الذي أحضره معه مع ذلك يرد في الكتابة عقيب قوله وتعاينها قبضاً صحيحاً وهكذا أمر هذا الذي أحضره معه في حال حوار إقراره وبعاد تصرفاته في الموجوه كتبها ضائعاً بجريان هذا البيع واشتراء الموصوفين فيه بيته وبين هذا الذي حضر في هذه الصيغة المحدودة فيه أو في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها بهذا التمس المذكور في حال بعد تصرفاته في موجوه كتبها وبجريان المتابعين بينهما فيه إقراراً صحيحاً شرعياً صلقة هذا الذي حضر فيه حصلاً وإن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعد ما كان كذا وصفاً فيه مبطل غير محقق أو يقول بعدما صدر منه هذا الإقرار بوصف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك المعرض له فيه وطأه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استحقاقاً أو شيئاً آخر لدفع هذه الدعوى بأن ادعى أن هذا الذي أحضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر أو ادعى أنه استشرها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لأن هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها إلى آخره من هذا الذي حضر أو يكتب استشرى بكداً وكذا وأن هذا الذي حضر أبي أن يكرهه منه أو أبي أن يبيعها منه وكذا استشرى أو استكرى هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر إقراراً منه بكون الدار المحدودة فيه ملكاً بهذا الذي حضر وبعدم صدر هذا الإقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ايتم المحضر

سجل هذه الدعوى أن يكتب صدر السجل ودعوى المدعى بشتمه على نحو ما مضى من هذا إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا لدفع الموصوف فيه لهذا المدعى غير هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود لمسمى من محضر من المتخاصمين هدير في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين المدعى وبين السجل إلى آخره وإن كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل آخر يكتب دعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه أن هذا الذي حضر شرى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكداً شراءً صحيحاً قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبل الموصوفة فيه ويتم المحضر إلى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

محضر في إثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها

ومرافقها التي هي لها من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقاً له وفي يده وتحت تصرفه إلى أن مات وحلف من الورثة لها لصليبه وهو هذا المدعي ولم يحلف وارثاً سواء وصارت هذه الدار الميراث من موصيها وحدودها ميراثاً له عن أبيه المذكور اسمه ونسبه اليوم هذه الدار الميراث من حدودها ملك هذا المدعي وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه عصر يده عن هذه الدار الميراث من حدودها وتسليمها إلى هذا المدعي وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فاستل فاجاب بالإسكار ما حصر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع إلى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقوب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالإسكار وهذا مضمون تلك النسخة: كولي مدهم كه ابن حانه كه جاياكه وحدودى يادكرده شده است در محضر اين دعوى<sup>(١)</sup> وأشار إلى محضر الدعوى للتوصيف فيه: بحد هاى وحقهاى ومرافق وى كه از حقهاى وى است ملك فلان بن فلان پدر اين مدعى بود، وأشار إلى المدعي هذا: وحق وى بر حدود قبض وتصرف وى تا اين زمان كه وقت ياست وتزوى وهر يك بر ستمقدمين مدعى، وأشار إلى المدعي هذا: وبجزاوى وارثي ديكر بمافده اين متوى راواين حلقه ميراث شداين متوفى مر بررور اين، وأشار إلى المدعي هذا: وامر راواين حانه محدوددرين محضر، وأشار إلى محضر الدعوى: بحدى وحقها ملك اين مدعى ست وحق وى است ودر دست اين مدعى عليه بنا حق است، وأشار إلى المدعى عليه هذا ويتم المحضر والله تعالى أعلم.

سجل هذه الدعوى يقول القاضي: فلان يكتب على رسمه ويحيد الدعوى بعينها من أولها إلى آخرها مع أساسى الشهود والفاظ الشهادة وبين ابى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين بالعدالة أو لظهور عدالتهم بتعديل المزكبين أو بظواهر عدالة الإسلام إذا لم يطمس المشهود عليه في شهادتهم وجميع ما يكتب في السجلات إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسنون في هذا السجل يكون الدار المحدودة فيه ملكاً لفلان بن فلان والد هذا المدعي وكونها في يده وتحت تصرفه إلى وقت وفاته وصيرورتها ملكاً لهذا المدعي بعد وفاة والده هذا إرثاً عن والده هذا لي وجه المتخصصين هذين حكماً بمرته وقضاء نفقاته ويتم السجل.

محضر في دفع هذه الدعوى: حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان يدهي أولاً على هذا الذي حضر ملكية دار لي موضع كذا حدودها كذا إرثاً عن أبيه ويحيد دعواه بتمامها ادعى هذا الذي حضر على هذا

(١) أشهد أن هذه الدار التي ذكر مكانها وحدودها في محضر هذه الدعوى وأشار إلى محضر الدعوى للتوصيف فيه هي وحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي من حقوقها ملك فلان بن فلان ابى هذا المدعي وحقه وأشار إلى المدعي وكانت تحت قبضه وتصرفه إلى أن مات وقد خلف ورثاً وهو هذا المدعي، وأشار إلى المدعي ولم يكن لهذا المتوفى ورث غير هذا وهذه الدار صارت ميراثاً لأبيه هذا وأشار إلى المدعي وهذه الدار المحدودة في هذا اليوم في هذا المحضر وأشار إلى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعي وحقه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق.

الذي أحضره معه أن دعواه هذه سابقة عني لما أن رالف هذا الذي أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته وصحبه من هذا الذي حضر يكذباً بيعاً صحيحاً وهذا الذي حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شراءً صحيحاً وجرى التقايض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر بهذا السبب وحقه وأن هذا الذي أحضره في دعواه قبله بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك ومآل مسأله عن ذلك مبطل

سجل هذه الدعوى. يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه بهذا المدعي المدعى عنى هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخصصين في وجههما في مجلس قضائي ككوره بخارى وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في تحريه

محضر في دعوى ملكية المقول ملكاً مطلقاً حضر وأحضر وفي يد هذا الذي أحضره معه فرس وسط الجنة يقال لثله: لرباً أبلى مشقوق المخرجين عني كتفه اليسرى كي صورته هكذا عرفه مائل إلى اليمين بام الذهب محجل الرجلى واليدين مقطوع رأس إدفه بيمى من الصول يقال لثله: سرفال، محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار إليه مدعى هذا الذي حضر عني هذا الذي أحضره أن هذا البردون وأشار إلى البردون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي أحضره معه يعبر حق وهذا الذي أحضره في علم من ذلك كنه فواجب عليه قصر يده عن هذا البردون المدعى به وأشار إليه وتسليمه إلى هذا الذي حضر ومآل مسأله عن ذلك مبطل فاجاب فقال: من أنت ملك من أنت وحق من أنت ومرفايين مدعى سبردى ليست<sup>(١)</sup> أحضر هذا المدعى دعواً ذكر أنهم شهوده واستشهد للشهود وهذه فلان وفلان إلى آخره.

سجل هذه الدعوى. يكتب عني الرسم إلى قوله. فاستشهد للشهود وهم فلان وفلان وشهد كل واحد منهم بعد الاستشهد عقيب دعوى المدعى هذا وأجواب بالإبتكار من المدعى عليه هذا رقال كل واحد كواهي مدعى كنه ابن اسب<sup>(٢)</sup> وأشار إلى البردون المدعى به ملك ابن حاصر أمده ليست<sup>(٣)</sup> وأشار إلى المدعى: وحق وى اسب واندرست ابن حاصر أورده<sup>(٤)</sup> وأشار إلى المدعى عليه. بتأحق سب<sup>(٥)</sup> فسمعت شهادتهم إلى قوله. وحكمت فإذا بلغ إليه يكتب وحكمت بهذا المدعى عني هذا المدعى عليه يكون هذا البردون المدعى به المشار إليه ملك هذا مدعى وحقه ويكونه في يد هذا المدعى عليه يعبر حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من متخصصين هذين وبمحضر من البردون المدعى به وبم السجل

محضر في دفع دعوى البردون وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فحضر يكتب ثلاثة منها فإذا عنيها للكاتب بي ما يقع له من وجوه أخر عنيها أحدها الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضر وفي يد هذا المحضر بردون شيء كذا فادعى هذا الحاضر عني هذا المحضر في دفع

(١) هذا العرس ملكي وحقى ولا أسسه بي هذا المدعى (٢) أشهد أن هذا العرس (٣) ملك هذا الذي

حضر (٤) وحقه وهو في يد هذا الذي أحضره (٥) يشير حق

دعوى هذا المحصر على هذا المحاصر منكية هذا الردون الموشى فيه المحصر مجلس هذه دعوى ودلت لأن هذا المحصر ادعى على هذا المحاصر أولاً يكتب دعواه بنصها ثم يكتب تادعى هذا المحاصر في دفع دعوى هذا المحصر معه موصوفة به فقال دعوى هذا المحصر ملكية هذا الردون قبل هذا المحصر سافضة لأن هذا المحصر قد كان استشرى هذا الردون الموصوف موشى فيه وأشار إلى الردون المدعى به من هذا المحصر في حال بعد تصدائه في لوجوه كلها، وإن هذا الذي حصر أبي أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا الردون المدعى به من هذا الذي حصر إقراراً من هذا المحصر أنه لأجله له في هذا الردون المدعى به وبعد صدور من هذا الذي أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره منطل في دعوى منكية هذا الردون لنفسه لواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحصر فعليه بذلك وسأل مسأله

الوجه الثاني المدعى بطريق الاستكراء يكتب تادعى هذا المحاصر على هذا المحصر أنه منطل في دعواه ملكية هذا الردون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حصر لأن هذا الذي حصره قد كان استكراً هذا الردون مدعى به في حال بعد تصدائه في لوجوه كلها من هذا الذي حصر وكان استكراً لإقرائه لا منه لأنه في هذا الردون المدعى به على نحو ما ذكر في الاستشراء

الوجه الثالث المدعى ببيع يكتب دعى هذا المحصر في دفع دعوى هذا المحصر معه ملكية الردون المدعى به الموصوف الموشى فيه أن دعواه هذه قبل هذا المحصر سافضة عنه لأن هذا الردون المدعى به وأشار إليه بتاج هذا المحاصر فتح عد هذا المحاصر من رمانة كانت تحت الرمانة بوه هذا التاج المذكور فيه من هذا المحاصر وحقه وفي يده بوه هذا الردون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن من تحت هذا المحاصر من بوه هذا التاج المذكور فيه إلى هذا اليوم وإن هذا المحصر في دعواه منكية هذا الردون المدعى به والأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاصر وإليه بذلك وسأل مسأله بشأن عن ذلك

سجل هذا الدفع بكتب صدر السجل إلى قومه وحكمت على قومه ثم بكتبت حكمت مدعى الدفع هذا المحاصر بمسأله في وجه حصصه المدعى عليه أنه دفع هذا المحاصر بصحة دعوى المدعى التي ادعى هذا المحاصر من استشرى هذا المحصر في حال صحته وبعد تصدائه هذا الردون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا المحاصر قبل دعوى هذا المحصر ملكية هذا الردون المدعى به الموشى به قبل هذا المحاصر وإليه هذا الذي أحضره المدعى به من هذا المحصر وبطلان دعوى المدعى عليه المدعى هذا المحصر موصوف إليه قبل هذا المحاصر وهو المدعى الدفع به بوه هؤلاء الشهود المسمون فيه المحاصر من المحاصر هذين والمحصر الردون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على لوجه الأول وعلى لوجه الثاني بكتبت عقيب قومه بصحة دعوى المدعى التي ادعى هذا المحاصر على هذا المحاصر من استكراء هذا المحصر في حال صحته وبعد تصدائه هذا الردون المدعى به الموشى فيه الموصوف إلى آخر ما ذكر في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث بكتبت عقيب قومه بصحة دعوى المدعى التي ادعى هذا المحاصر على هذا المحصر أن هذا الردون المدعى به تاج مدعى الدفع هذا المحاصر بتاج عدده من رمانة كانت مملوكة به وفي يده

وتحت تصرفه يوم هذا التاج المذكور فيه وإنه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا التاج المذكور فيه إلى هذا اليوم وإن دعوى هذا المحضر ملكه هذا البردون ادعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بدينه كنه بشهادته هؤلاء الشهود المسمون عنه في وجه المتخاصمين هذين وبمحاصرة هذا البردون المدعى به أو يكتب وحكمت مدعى الدفع هذا على مدعى عليه الدفع حد بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكماً أبرمته وقضاء معدته مستجماً شرائط صحفه وبفاده في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحضر من هذين المتخاصمين وبمحضر من هذا البردون المدعى به وأمرت المحكوم عليه بترك الاعتراض للمحكوم له هذا إلى آخره.

محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب الهد: يكتب حضر وأحضر قاضي هذا المحضر على هذا المحضر معه أن ائدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا المحضر وحقه بسبب أن هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهماً أو بكذا كذا ديناراً شراءً صحيحاً وأبه باعها منه بيعاً صحيحاً وأن هذا الذي حضره قبض هذا الثمن المذكور تماماً وأما بقضاء صحيحاً بدفع هذا المحضر ذلك إليه وأن هذه الدار المبيـن حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه ملكاً لهذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا المحضر بهذا السبب وهذا الذي حضره يمتنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه إلى هذا المحضر صماً وتعدياً فراجع عليه تسليمها إلى هذا المحضر وطالبه بدينه وسأل مسأله فسل فإن كان بالبيع منك قاضي فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضر وأحضر قاضي هذا المحضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذكر شراء أورده وهذه نسخته ويكتب الصك في المحضر من أوله إلى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد انقضاء من تحويل الصك ادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وإيعاء الثمن وقبضه وصحان ادرك في المفقود عليه كد يطلق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر بتاريخه المؤرخ فيه وإن هذه الدار المبيـن حدودها في هذا الصك محوكة نسخته إلى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبيـن حدودها في هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر ملكاً لهذا الذي حضر بهذا الشراء المبيـن فيه وهذا المحضر يمتنع عن تسليم هذه الدار إلى هذا المحضر فراجع عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بدينه وسأل مسأله وإن كان قد جرى التخليص بينهما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وإيعاء الثمن وقبضه وتسليم المفقود عليه وتسليمه وصحان ادرك في المفقود عليه كما يطلق به الصك وأن هذه الدار المبيـن حدودها في هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر وقت شراء المبيـن فيه وصارت ملكاً لهذا المحضر بالسبب المبيـن فيه ثم أن هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم أحدث يده على هذه الدار المبيـن حدودها فيه وأخرجها من يد المشتري هذا

الذي حضر بقدر حق فواجب عليه تسليمها إليه ومطالبه بذلك وسأل مسألته فمئل عن ذلك فأجاب .

محضر في إثبات سجل أورده رجل من بلدة أخرى للرجوع بشخص البرذون المستحق صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذون بشخص معلوم ومبايعة وكانت هذه المبايعة بخاري ومذهب المشرقى بالنردون إلى سمرقند واستحق رجل هذه البرذون بالبيعة في مجلس قضاء سمرقند ونصى قاضي سمرقند بملكيه البرذون للمستحق على المسحق عليه وكتب للمسحق عليه بدفع سجل فاورد المسحق عليه السجل إلى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرذون بالثمن فجحد بائعة الاستحقاق والسجل فإنه يحتاج إلى إثبات السجل الذي أورده على البائع باسمه في مجلس قاضي بخاري وبعد ذلك يحتاج إلى كتابة محضر وصورة ذلك محضر وأحضر قاضي هذا المحاضر على هذا المحضر معه جميع ما نصحه ذكر سجل 'أورده من قبل قاضي سمرقند وهذه مسحته ونسخ هذا السجل في المحضر من قوله إلى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ سجل يقول فلان القاضي بسمرقند هذا سجلي إلى آخره ثم يكتب مدعى هذا المحضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون لموشي فيه الموصوف في هذا السجل المحول مسحه إلى هذا المحضر بكد درهم أو يكدا دينار وأنه كان يباعه منه به أنهما كان به ثمانية ثم أن فلان من فلان يعني المستحق استحق هذا البرذون بعه من يد هذا المحضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان ببيعة عادلة قامت عنده وجرى أحكم منه لهذا المستحق عني وهذا المستحق عليه بهذا البرذون وأخرج هذا القاضي هذا البرذون من يد هذا المسحق عليه وبسمه إلى هذا المستحق كما ينبغي به السجل المحول مسحه إلى هذا المحضر من قوله إلى آخره بتأريخه المؤرخ فيه، وإن قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل انتقل مسحه إلى هذا المحضر كان قاضي يومئذ بكونه سمرقند بعد قضاءه بين أهلها من قبل الخاقان فلان، وأن لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه ومطالبه بذلك وسأل مسألته فمئل فقال: مرااين سجل علمه ليست ومرايكسي چيردا دني ليست<sup>١</sup>

سجل هذه الدعوى، يكتب صدر السجل على سرسم ونعاد دعوى المدعى إلى جواب المدعى عليه، مرااين سجل علمه ليست ومرايكسي چيردا دني ليست، ثم يكتب المحضر المدعى نفراً ذكر أنهم شهوده فلان وفلان وسألني الاستماع إلى شهادتهم فأجبت إليه وأشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالإقرار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها كواهي مبداهه كه اين سجل<sup>٢</sup> وأشاروا إلى سجل يدى أورده المدعى

(١) لا أعلم لي بهذا السجل ولا علي شيء لأحد (٢) أشهد أن هذا السجل هو سجل قاضي سمرقند هذا الذي ذكر اسمه وبسمه في مضمونه هو حكم وقضاء قاضي سمرقند بعد حكم بهذا المسحق على المستحق عليه بهذا العرس الذي ذكرت صفة في هذا السجل وقد كان هذا القاضي يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدا عليه قاضياً في مدينة سمرقند بعد القضاء بين أهلها

هذا: سجل قاضي سمرقند ست ايمكة نام ونسب وي درين سجل است ومصنون وي حكمه  
 وقضاي قاضي سمرقند است حكم كودم راين مستحق دناين سب كه صفت وي درين سجل  
 مذكور است برين مستحق عليه ران دور كه اين قاضي حكم كردباين مصنون كه ين سجل  
 است وماربرين سجل كواه كردايدري ناصي بودبشهر سمرقند ناهد فصاين هل وي، فانو  
 باشهادة على وجهها رساقوها على سبها فصمت شهادتهم واثبتتها في الغصير، عجلد في ديوان  
 احكم قبلي ورجعت في التعرف عن احوالهم إلى من إليه رسم التركيب بالباحية مسب اثنان  
 منهم إلى لعدنة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عدي بشهادة هذين اعدلين مسهدا  
 به على ماشهدا به فاعلمت الشهود عليه هذا بنبوت ذلك ومكنه من إيراد ادفع فلم يأت  
 بالدفع إلى قوته. وحكمت بنبوت هذا: المسجل ائتمتع فيه انه سجل القاضي فلان وأن مصنونه  
 حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الإشهد عليه ناهد انقصاء بكورة سمرقند  
 وأمضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بصحته بمحضر من اختصاصين في وجهها وأصغت  
 للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا: الغصير بعد  
 مصمتت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا بسجل الذي أورده هذا الخاصر وجواب  
 سحنه فيه محضراً وقت حكمي هذا مشاراً إليه وأشهدت على ذلك حضور مجتبي ركان  
 ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان  
 مشتري البردون باع من رجل آخر ثم أن المشتري الذي ذهب بالبردون إلى سمرقند وذهب معه  
 بائعه وهو المشتري الأول فاستحق رجل البردون على المشتري الثاني في مجلس قضاء قاضي  
 سمرقند بينة عادية أقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبردون المدعي به للمستحق على  
 المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الأول وكتب  
 قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الأول سحلاً بالرجوع عليه بحاجه لمشتري ذون  
 بالسجل إلى قاضي بخاري وأحضر بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فوجد الاستحقاق  
 والسجل ووقعت حاجة إلى إثبات السجل يكتب محضر بهذه الصورة حضر فلان يعني المشتري  
 الأول وأحضر معه فلاناً يعني ابناي الأول المدعي هذا الخاصر على هذا: احضر معه أن هذا: محضر  
 كان باع من الخاضر بردوناً شينه كذا يعني بكذا: ذوهماً أو ديناراً وأن هذا الخاصر كان شتري  
 هذا البردون منه بهذا الثمن المذكور فيه وجرى التقاضي بينهما ثم ن هذا الخاصر باع هذا  
 البردون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر ثم أن فلان بن فلان يعني المستحق حضر مجلس  
 القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه فلاناً يعني المشتري الآخر ودعى هذا  
 المستحق عليه بحضوره وبخضرة هذا البردون المذكور شينه أن هذا البردون وأشار إليه صكه  
 وحقه وفي يد هذا الذي أحضره بعير حق فابكر المدعي عليه دعوه وقت بشارسيه ين بردون  
 مدعي به بملك من است<sup>١</sup> أقام المدعي هذا بينة عادية على وفو دعواه بخضرة هذا: مدعي  
 عليه وبخضرة هذا البردون المذكور شينه في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور فيه واسمه في  
 هذا الغصير فسمع القاضي بينه وقبلها بشرطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه

على المستحق عليه المذكور بحصرتها وبحصرتها المدعى به بمحكمة البردون المدعى به  
واخذ هذا البردون من هذا المحكوم عليه وسلمه إلى هذا المحكوم به وهذا القاضي يرم هذا المحكم  
وهذا التسليم كان قاضياً بكورة سمرقند ونواحيه نافذ القضاء والإمضاء بين أهلها من قبل فلان  
ثم إن فلاناً المحكوم عليه يعني المشتري الآخر رجع على بائعه هذا الحاضر بالشئ الذي نقده  
وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذكور واسترده منه بمكالمه بعد جريان  
الحكم منه لهذا المحكوم عليه عني هذا الحاضر بتكول هذا الحاضر عن البمين بالله ثلاث مرات  
وبعد ما فسخ العقد الذي جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالشئ الذي اشترى البردون منه  
ونقده وذلك كذا وقد علق بذلك كله مضمون لسجل الذي أوردته هذا لدى حصر مجلس  
الدعوى وإن لهذا الحاضر حق الرجوع على هذا المحصر بالثمن المذكور فيه الذي كان أداه إليه  
وقت جريان هذه المباحة المذكورة فيه وهالته بذلك وسال مسألته فسأل فقال - مرا اربى سجل  
علم ليست وبين مدعى جيرانى ليست، أورد الحاضر بقر ذكر أنهم شهوده وصالي الاستماع  
إليهم

سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولاً غير أن في هذا السجل يذكر حكم قاضي  
سمرقند برجع المشتري الآخر على هذا الحاضر .

نسخة أخرى للسجل الأول على سبيل الإيجاز يكتب قاضي بخارى على ظهر السجل  
الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارى ونواحيها إلى آخره  
ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمة والمرازل الشرعية أن المحكوم عليه  
المذكور اسمه ومسه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البردون المحكوم به الموشى في رطه  
بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عنه بكذا كذا وهو الشئ المذكور في باطن هذا السجل  
وأما كان باعه منه بهذا الشئ المذكور فيه ثم إن المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل  
رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالشئ المذكور فيه بحكمي عليه بالسكور  
عن البمين بالله ثلاث مرات بعدما مسحت العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البردون  
وأطلقت لمرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا  
البردون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للمرجوع عليه هذا وأشهدت على  
ذلك حضور مجلسي .

السجل الثاني على هذا النمط أيضاً غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على  
المشتري الأول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الأول على هذا الحاضر كذا في النمط  
محمود في إثبات القود . ادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي  
أحضره معه قتل أباه فلان بن فلان الفلاني عمداً بغير حق بسكين حديد ضربه وحرجه جرحاً  
فهلك من ذلك الضرب ساعته ووجب عليه القصاص في الشرع وإن لم يكتب فهلك ساعته  
وكتب فلم يزل صاحب قرائى حتى مات بذلك بحكمي وكذلك لو كتب فهلك ولم يكتب  
فهلك من ذلك الضرب وذلك بحكمي أيضاً ثم يكتب وحلف هذا المفتون أبناً لأصله هذا الذي  
حضر لأورث به غيره وإن به عن استيعاء القصاص منه في الشرع بواجب عليه التمكن من



بعضه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسأله فاجاب وكذا إذا صر به بالسيف أو بالرمح وكذلك إذا صر به بالإشمي والإبرة وكذلك إذا صر به بالسيل والخاص من لاند لوجوب القصاص من لقتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يبيض أو ليس له حدة كالعمود وسجدة المهرن هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قتل بسجدة حديد أو عمود لأحدة له لا يحب القصاص وعلى قولهما إن كان العالب من الهلاك يجب القصاص، وإن لم يكن العالب من الهلاك لا يجب القصاص فأبى يوسف ومحمد رحمهما لله تعالى على رواية لأصل أحقاً للحديد الذي لأحدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي أخفاه بالخشب والجوب في الخشب عندهما على التفصيل إنه كان العالب من الهلاك يجب القصاص وما لا فلاء وكذلك إن ترك المقتول أباً وأماً أو بنتاً أو امرأة أو أحاً لأب الإرث يجري في القصاص عدل ويجب حق الاستيعاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على لحو ماد كونا في الأرض وإن ترك المقتول عدداً من الورثة فحق إثبات القصاص لكل واحد من أحاد الورثة وحق الاستيعاء لكل من كان وارثاً له فيكتب إذا كان الكل بالعين وإن كان بعضهم صمراً وبعضهم كياراً ففي ثبوت حق الاستيعاء للكبير خلاف معروف وإن كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيعاء للكبير يكتب المصغر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المصغر عند ذكر قوله وحذف هذا المقتول من الورثة كذا أولاد، يذكر المصغر، يكتب ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المصغر

محضر في إيجاب الدية يكتب في المصغر على هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه لقتل أباه حصاً فيه كان رمى بسهم ذي بصل من أحدهم إلى صيد فد رآه فاصاب ذلك السهم أباه فجرحه ومات من ذلك ساعته أو لم يفر فمات من ذلك أو لم يقل فمات ساعته ولكن قال: فلم يرن صاحب فراش حتى مات عدل يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقبته وهي عشرة آلاف درهم قطه أو الف دينار أحمر خالص جيد موزون يوزن مثاقيل مكة أو مائة من الإبل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقبته أداء هذه الدية إلى هذا الذي حضر وطالبه بدنت وسأل مسأله فاجاب

محضر في إثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قد قد قذفه فوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه وجرى شتماً يوجب التعزير فقال له: بكذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرح رجراً له من منه وطالبه بدنت وسأل مسأله عن ذلك

محضر في إثبات الوفاة والورثة مع المساحة. بصورة المساحة أن يتوب الرجل ويحلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل انقسامه ويحلف ورثته ثم يموت أحد الورثة لثالث قبل انقسامه ويحلف ورثته ووجه الكتابة في هذا أن يكتب حصر وأحضر فادعى هذا الذي أحضره معه أن جميع المنزل المين ويذكر صفة وموصفه وحدوده بشامه بحدوده وحقوقه كان ملكاً وحباً

لعلاء بن فلان الفلاني والد هذا الذي حصر وكان في يده ونعت نصرته إلى أن توفي وحلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابناً لصليبه وهو هذا الذي حصر وابنتين به نصليه إحداهما تسمى فلانة والأخرى تسمى فلانة لا ورث له سواهم وحلف من الشركة من ماله هذا المثل المعلوم فيه ميراثاً هؤلاء المذكورين على مرائض الله تعالى للمرأة المتحصن والناقي بين الأولاد المذكورين مثل حظ الأنثيين أصل المسألة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهماً للمرأة منها أربعة وثلاثين منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفي هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المثل المعلوم فيه وحلفت من الورثة بآ وابنتين لها وهم هذا الذي حصر واحتواء هاتان المسامتان فيه لا ورث لها سواهم وصارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المثل المعلوم فيه بموجب ميراثها عنها بورثتها هؤلاء المسلمين فيه على مرائض الله تعالى للابنتين من ذلك سهمان ولكن بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين الشركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المثل المعلوم فيه سبعة أسهم من العريضة الأولى وسهم واحد من العريضة الثانية وحلفت من الورثة بنتاً لها تسمى فلانة بنت فلان وأب وأم هذا الذي حصر وأحماً لاب وأم فلانة هذه المذكورة لا ورث لها سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين من ميراثها عنها بورثتها هؤلاء المسلمين فيه على مرائض الله تعالى ببيت نصف والباقي للأخ والأخت لاب وأم بهما المذكورين مثل حظ الأنثيين بانعصوبة أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم ثمانية منها ثلاثة أسهم والأخ لاب وأم سهمان والأخت لاب وأم سهم ونصف هذه الميراث من الشركتين ثمانية أسهم وقسمت ثمانية على ستة أسهم لا سبعة مضمناً نصف العريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الأولى وذلك اثنا عشر مضمناً ستة وتسعين كان للمتوفى اثنتان هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مصرورة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستفيده على ورثتها المسلمين فيه ليستأ ثمانية عشر وأحياً هذا الذي حصر ثمانية وأحياً هذه أربعة مضمناً بهذا الذي حصر من الشركات الثلاث ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المثل المعلوم فيه ثمان وأربعون سهماً من الشركة الأولى وستة أسهم من الشركة لثانية وثمانية أسهم من هذه الشركة لثالثة وخمسة هذا المثل المعلوم فيه التزم في يد هذا الذي أحصره معه وهذا الذي أحصره معه يجمع عن هذا الذي حصر حصته من هذه الشركات الثلاث وذلك ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المثل المعلوم فيه غير حق وهو في علم من ذلك فواجب علم هذا الذي أحصره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حصر من المثل المعلوم فيه وتسليمها إلى هذا الذي حضر وماله بذلك وسأل مسألةه ونتم الخطر

سبعة أخرى لهذه الدعوى في رجل مات وترك امرأة وثلاثة بنين وبناً وهذه المرأة أم هذه الأولاد قبل فسمت اميرات ماتت هذه المرأة وترك هذه الأولاد وصارت حصتها ميراثاً لهذه الأولاد قبل فسمت ميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم وأختاً لاب وأم وصار نصيبه ميراث لأخويه وأخته حصر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن

إسحاق واحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى ناصر بن إبراهيم بن إسماعيل بن إسحاق عادهي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أباهما إبراهيم ابن إسماعيل بن إسحاق توفي وخلف من الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الغلاتي وثلاثة بين هذا الذي حضر وهذا الذي أحضره معه وآخر يسمى عيسى وبنات له تسمى عائشة لا وارت به سولهم وخلف من التركة في يد هذا الذي أحضره معه من العصامت كذا مزار ذلك ميراث لورثته هؤلاء المسلمين على فرائض الله تعالى للمرأة النعم والباقي بين الأولاد المذكور مثل حظ الأنثيين أصل العريضة من ثمانية فقبل خمسة للميراث بوفيت سعادة أم هؤلاء الأولاد مزار نصيبها من تركة الميت الأول من هذا العصامت هؤلاء الأولاد المذكور مثل حظ الأنثيين فقبل قسمه لركبتين توفي عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف من الورثة أخوين لآب وأم هدير وأخت له لآب وأم هذه مزار نصيبه من تركتني من هذا العصامت ميراثاً لأخويه وأخته هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها مائتين وثمانين سهماً للمرأة من تركة الميت الأول خمسة وثلاثون سهماً ولكل من سبعة سهاً ولابنته خمسة وثلاثون سهماً ثم أن المسماة سعادة أم هؤلاء الأولاد ماتت قبل خمسة ميراث الميت الأول مزار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أولاد هؤلاء بكل ابن عشرة وللأبنة خمسة ثم مات عيسى قبل خمسة هاتين التركتين مزار نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أخويه وأخته لكل أح اثنتان وثلاثون وللأخت ستة عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا العصامت من تركة الميت سبعون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركة الميت الثاني عشرة أسهم من خمسة وثلاثين سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركة الميت الثالث اثنتان وثلاثون سهماً من ثمانين من مائتين وثمانين سهماً فجملة ما أصاب هذا المحاضر من التركات كلها من هذا العصامت مائة وأثنا عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وهذا الذي أحضره معه يبيع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات لثلاث من هذا العصامت المذكور ودين مائة وأثنا عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وطلبه بذلك ومال مسألته عن ذلك فقال.

محضر في دعوى المنزل ميراثاً عن أبيه قد مر هذا المحضر فيما تقدم إلا أن فيما تقدم وضع المسألة فيما كان الوارث واحداً وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عدد ضروري حضر واحضر بادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها ومبائنها وأرضها وسفنها وعلوها وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه لي أن توفي وخلف من الورثة لثلاثة له هذا لدعي وورثة أخرى له سواء من السبي فلان وفلان ومن البسات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثاً عنه لورثته هؤلاء المسلمين على فرائض الله تعالى على كذا سهماً حصه هذا الذي حضر كذا سهماً من كذا سهماً واليوم كل هذه الدار في يد هذا الذي أحضره وأنه يبيع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهماً من كذا كذا سهماً إلى آخره وإن كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بمسبب قسمة جرت بين هؤلاء الورثة بلك ترك المتوفي سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي

والنفود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في بركة التي بالتراضي وقعت هذه الدار في نصيب هذا الأبى يكتب في العصر وحلف من البركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كد ومن المروص كد ومن المد كد وجرت القسمة صحته بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوُضعت هذه الدار في نصيب هذا المدعي الذي حصص وقبض هذا الذي حصص جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليهم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حصص بالسبب الذي ذكر فإنها في يد هذا الذي أحضره بعير حتى وإنه يمنع جميع ذلك منه.

سجل هذه الدعوى على سق ماتقدم ويكتب في آخره فلان فلان مدعي هذا المذكور سمع وبه في هذا السجل مني إبعاد القضاة بما ثبت عدي على هذا المدعي عليه فأعدت القضاة ب وفاة فلان وأنه تترك من الورثة فلاناً وفلاناً وإن الدار المحدودة كانت ملكاً بولاد هذا المدعي وكانت في يده وثبت بصرفه إلى أن توفي وتركها ميراثاً لورثته هؤلاء المسجون إلى آخره وإن لهذا الذي حصص كداً سهماً من كد سهماً من هذه الدار المحدودة وإن هذا الذي أحضره معه يمنع حصته هذا الذي حصص من الدار المحدودة فيه بعير حتى وأمر هذا المدعي عليه بتسليم حصته هذا الذي حصص المذكور له من الدار المحدودة فيه إليه وذلك كله في مجلس قضائي وإن كان المدعي يدعي جميع هذه الدار نفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل أعدت للقضاة ب وفاة فلان وأنه ترك من الورثة فلاناً وفلاناً وأنه حلف من البركة الدار المحدودة فيه ومن العقار والمروص والنفود كداً وكذا وأنه حلف بين هؤلاء الورثة تسعين نسبه صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفي فلان وب هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعي الذي حضر إلى آخره

محضر إثبات الوصاية مدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أحد هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من ورثته أبه فلاناً وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة لا وراث له غيرهم وأنه أوصى إلى هذا الذي حضر في صحته عمله وبه وجواز أمره في جميع تركته وما يحل له بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وإن لأخيه التي هذا على هذا الذي أحضره معه كد درهماً وإن سمعه بقدر بلد كذا حالاً وإن له البيعة عن ما ادعى هكذا ذكر صاحب لأخيه فقد بدأ يقول المدعي: إن له البيعة على ما ادعى ولم يبدأ يقول المدعي عليه لأنه: وإن أمر بالوصاية لا تثبت الوصاية به قراره عني ما استأذنه صاحب لأخيه وهو قول محمد رحمه الله تعالى آخر حتى لا يبرأ المدعي عليه عن الدين بالذم ولأن الجواب إنما يستحق بعد دعوى الخصم وإنما يعرف كون المدعي حصصاً بإثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وإن له البيعة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أحيا هذا الذي حضر ومن عرفوه معرفته قديمه باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثه أبه فلاناً وأمه فلانة ومن البنين فلاناً وفلاناً ومن البنات فلانة وفلانة وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضروا لا يعرفون له وارث غيرهم وأن هذا المتوفي أشهدهم في صحة عقله وبه وجواز أمره أنه جعل ثلثه هذا الذي حضر وصيه بعده وفاته في جميع ما يخلفه

وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضا  
 من الشهادة مسائل القاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه عما أذعه عنه هذا الذي حضر  
 لأبيه فلان الموصي من الأبرار الموصوغة فافتر المدعى عليه هذا أن لفلان بن فلان حي هذا الذي  
 حضر عنه كذا كذا درهم ورون سبعة بعد هذا كذا حالة تبار مدعى لوصاية هذا الذي حضر  
 القاضي إبعاد القصاص بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء من وفاة أخيه فلان وعدد وورثته  
 ووصايته إليه وإلزام المدعى عليه هذا ما أمر به عبده لفلان من درهم الموصوفة فيه وانقصاء فيه  
 بدلت كله عنه وأمره بدفعها إليه فأنفذ القاضي فلان القصاص بوفاء فلان بن فلان أخي المدعى  
 هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان إلى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء لشهود ثم أنفذ  
 القاضي لعصاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصي إلى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته  
 وقبوله هذه الوصاية بم اجتماع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن تسهت إليه عدائته وأمانته وأنه  
 موثق بذلك وأنه أمره أن يقوم بجميع تركه أخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك  
 لله تعالى وإلزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما أمر به عبده لفلان بن فلان من أسرارهم  
 الموصوفة فيه وقضى بذلك وكفى بذلك عنه وأمره بدفعها إلى فلان الذي حضر وصي فلان وهو أخوه  
 وقضى بذلك كله على ما سمى ووصف في هذا الكتاب ثم حضر من فلان وذلك كله في مجلس  
 قضاة في كورة بحاري وكثير من أهل هذه الصلحة يتدوّن بحرف المدعى عليه كتاب هو الرسم  
 في هذا بخلاف سائر<sup>(١)</sup> الدعاوى والخصومات

نسخة أخرى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه فلان الموصي إليه وجعله  
 وصياً بعد وفاته في نسو به أمور أولاده نصهار فلان وفلان وفي إقرار ثلث من جميع تركه  
 بعد وفاته وصرف ذلك إلى سبيل خير وأبواب الإيصاء صحيحاً وإن هذا الذي حضر دل به  
 هذا الإيصاء مبرراً صحيحاً وإن هذا الإيصاء كان آخر وصية أوصى بها إليه ومرفي هذا الموصي  
 ثابتاً على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي في نسو به أمور أولاد  
 هذا المتوفي النصهار وفي إقرار الثلث من تركه وصرفه إلى ما أوصى هذا الموصي على الوجه  
 الذي ادعى هذا المدعى وإن من مال هذا الموصي على هذا الذي أحضره كذا وفي يده كذا فواجب  
 عليه دفع ذلك إليه ليعتد وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك وصاياه بدلت مسائله  
 عن ذلك وسئل فأجاب.

محضر في إثبات دعوى بلوغ بتم ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه فلان  
 هذا الذي أحضره معه كان وصي أبيه بنسوبة أمره بعد وفاته وحفظ تركه على ورثته وأنه سم  
 بحلف وارث غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالأحلام أو يعمر بالس أو يعمر طقس في ثمانين  
 عشرة أو تسع عشرة سنة وإن في يده من ماله كذا وكذا من تركه بيه فواجب عليه تسليم  
 جميع ذلك بيه.

(١) قوله كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوى في جميع نسخ العالم كبره الثاني في الثاني في  
 نسخة من المخطوط كما هو الرسم في مسائل سائر الدعاوى والخصومات وهذا نصراً في غير ما يظهر  
 لي أنه مصححه

محضر في إثبات الإعدام والإفلاس على قول من يرى ذلك . ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا دعوياً ولزومه الخروج عنه إليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لأنه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود يقولون : لا نعلم له مالاً ولا عرضاً من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار الخصام واختيار الفقيه أبي القاسم وبنيهمي للشهود أن يقولوا : اليوم مفلس معدم لا نعلم له مالاً سوى كسوته التي عليه وثياب له وقد اخترنا أمره في أسر والعلانية .

سجل هذا المحضر : يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي أنه مفلس معدم فقير لا يملك شيئاً سوى ثياب يديه شيء عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدياً فقيراً لا يملك شيئاً إلى آخره .

محضر في إثبات هلال رمضان يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل إلى شهر رمضان يكتب : ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه كذا دعوياً لا رماً وحققاً واجباً بسبب كذا وكان مؤجلاً إلى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدناير حالة بدخول شهر رمضان فإن هذا اليوم مرة شهر رمضان فيقر المدعى عليه بالمال ويذكر المعلوم وكود هذا اليوم مرة شهر رمضان فيقيم المدعي البينة على كون هذا اليوم مرة شهر رمضان والشهود بالخيار أن شأؤوا شهدوا أن هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير وإن شأؤوا فسروا فقالوا : كراهي مذهبهم كذا دى شباكهم بيست وبهم ارمه شعبان بوقوت نمار شام ماه ديدم وامرورعه ماه رمضان امسال است<sup>(١)</sup> ولو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقيمت كذا في الدخيرة .

محضر في إثبات كون المدعى عليها مخدرة لدفع مطالبة المدعي إياها بالمحضور مجلس الحكم : يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت البركان عنها في الدعاوى والخصومات وإتمام البينة وأحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان إحضارها لجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه المدعى أنها مخدرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا تغالط الرجال وأنه مبطل في دفعه إحضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى .

محضر في دعوى المال على الغالب بالكتاب الحكمي : صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له إلى قاضي البلد الذي ادعى عليه فيه فيحييه القاضي إلى ذلك أخذاً بقول من يرى ذلك الحاجة أساس إليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضر فادعى هذا الذي حضر أن له على عائبة يسمى فلان يذكر اسمه وبنيه

(١) قوله : تشهد أن ليته امس كانت الساعة والعشرين من شهر شعبان سنة رآها الهلال وص صلاة المغرب واليوم مرة شهر رمضان هذا العام .

وحليته ويمنع من تعريضه بالقضي ما يمكن كذا ديمار دينا لأرمأ وحقاً واجباً على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا أمر هذا العائب المسمى المحمي في هذا المحضر في حال جواب إقراره ويعود بصرفاته في ابوجه كنها طاعة بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا اندي حصر دينا لأرمأ على نفسه وحقاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً صدقه فيه هذا الذي حصر خطاباً وأن هذا المحقر المسمى المحمي فيه غائب اليوم من هذه البلدة عينة سعر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حصر هذه وإن شهود هذا اندي حصر شهدوا على وفق دعوه قبله بهذه الساحة وقد تعدد عليه اجمع بين شهوده وبين هذا العائب المسمى المحمي فيه ليمد المسافة والسفر من القاصي هذا امتناع دعواه هذه على هذا العائب المسمى المحمي فيه وسماع البيعة على وفائها ولكتاب الحكمي إلى قاضي بلدة كذا وبوجيها وبس كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجابته إلى ذلك فأحضر المدعي بمرأ ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسامي الشهود واسمهم وحلامهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فإذ شهدوا بما دُعه المدعي من أولها إلى آخره واشدروا في موضع الإشارة وعرفهم القاضي بالعدالة أو لم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت به عدالتهم فأمر بكتاب الحكمي على هذا لثان وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كذا هذا ابطال الله بقاء القاضي الإمام يذكر القناه دور اسمه ونسبه إليه وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عمره وعرفهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين من مجلس قضائي بكونة كذا وأن يوم امريث بكتابه موسى عمل قصاص بها وبوجيها ومضاري بها وبواجبها باندله وأحكمني فيها من أهاليها جرية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى والآله سي لا شئقي أما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكونة كذا بدم كذا من شهر كذا من سنة كذا رحل ذكر انه يسمى فلاناً العلاني من غير حصره أو نائب عن حصره أو حصره مع نفسه فادعي هذا اندي حصر على عائب ذكر انه يسمى فلان من فلان العلاني يكتب الدعوى من أولها إلى قوله والشمس سي سماع دعواه هذه على عائب المسمى المحمي فيه وسماع البيعة على دعواه الكتاب الحكمي إليه ادام الله عمره وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجسته إلى ذلك فأحضر المدعي هذا بمرأ ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقب لإستشهاد بعد المدعى هذه لا يكتب ههنا بعد الدعوى واحزاب لأن في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غالباً ثم يكتب من نسخة قرئت عليهم وهذا مصون تلك النسخة ثم بعد انقراض من كتابة العدة شهادتهم يكتب فابوا بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سننها فسمعناها وأثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم إلى من إليه رسم التركية والسدليل بالساحة وهم فلان وفلان فبعد ذلك أن نسب لكل إلى العدالة يكتب بسوا جميعاً إلى العدالة والرضا وقبول القول وإن نسب بعضهم إلى العدالة يكتب فمسب فلان وفلان إلى العدالة والرضا وقبول القول فثبت شهادتهم لإيجاب العلم قبولها ثم ساسي المدعي هذا اندي حضر بعد هذا كله مكنة فلان القاضي ومكاتبة كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى به عهدي من ذلك معاً ذلك

إليه وإياهم مهتباً ذلك إليه وإياهم حتى أنه إذا وصل كتابي هذا إليه وإليهم محتوماً بحائي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنه من الوجه الذي يوجب العمل فيه<sup>(١)</sup> وقدم في باب مودعه ما يحق الله تعالى عليه تعديمه به بتوفيق الله تعالى ويوجب أن يحفظ حر كتاب على إلحاق الاستثناء وهو كلمة إن شاء الله تعالى لأن ذلك يأتي على جميع ما تقدمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فبطل به الكتاب وبقر القاصي الكتاب على من يشهد عليه ويعينه بمضمونه ويشهده أنه كتابي إلى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب أن يكتب على ثلاثة أوصاف فرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج إليه موصوله بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والآخر من الداخل فيكتب من الجانب الأيمن من الكتاب في القاضي فلان بن فلان القلابي قاضي كورة كذا ويواحيها بأقد الإمضاء ولفضاء بها بين هاتينها ويكتب من الجانب الأيسر من الكتاب من فلان بن فلان القلابي قاضي كورة كذا ويواحيها بأقد القضاء والإمضاء بين أهلها ويعلم على أوصالها من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخل من الأيمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بنحو إقرار فلان بن فلان القلابي لفلان بن فلان بكذا ديدراً وبكسر أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأسابهم ومساكنهم مصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان القلابي كتب هذا الكتاب عني بأمري رجري الأمر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أوصاف فرطاس من الكاعده موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصفيه من خارج الوصل صحيح من الجانبين ومن اندخل مكتوب على كل وصل من جانب الأيمن الحكم به تعالى معنون بعنوانين داخلًا وخارجاً موقع بتوقيعي كذا مضمون حقيقي وليس حقيقي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون هذا الكتاب أشهود السبعة آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم أيضاً إذا حسمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه لأسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامد لله ومصدراً عني بنيه محمد وآله ثم يحتم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضاً وينبغي للقاضي أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى يكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند حاجته إلى شهادتهم ويسمى ذلك بالممارسة كعادته

كتاب حكمي في نقل كذب حكمي يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدمه عرض على فلان بن فلان أطرب الله بده القاضي الإمام فلان كتاباً حكماً هذه نسخة ويسمى الكتاب من أوله إلى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب ورعه أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا محتوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاصر بها إليك وأشار إلي في معنى نقل شهادته على فلان لعلاني يعني الذي جاء بالكتاب وإن المشهود عليه فلان المذكور سمى وسميه في هذا الكتاب ثالث عن هذه لئلا يفتيه بكورة كذا

(١) قوله. وقدم في باب مودعه ما يحق الله إلح. عبارة هذه في جميع نسخ وفي نسخة أبيه إلا أن فيه وقدم في شك بدل وقدم في باب مودعه



وطلب مني نقل هذا الكتاب إلى مجلسه دام الله تعالى بعاه القاضي فلان مسائله اليه على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على أثر هذه الدعوى أن هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري محكوم بحسنه مرفوع بترقيعه كتبه إليث وشار إليّ وفلا وقد أشهدنا على حسنه وعلى ما في صممه في محلي ثبوت الشهادة بفلان على فلان بحدنا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدالتهم من جهة من إليه رسم التركيبة بالاحية فقبضت الكتاب وهكذا فوجدته معون الدحل والخارج موقع الصدر والآخ معله الاوصار صهراً وبطلاناً على الرسم الذي في كتب القضاة فصيح عندي وثبت عندي أنه كتاب فلان القاضي كتبه إليّ في محلي كذا حال كونه قاصباً ثم سألني هذا الذي عرض عليّ هذا الكتاب بنقله من إليه فأجبت وأمرت بكتابه هذا ويسم الكتاب على نسق ما تقدم وإن كان لكتاب يدي صحيح إلى نقله بنقل كتابنا آخر فترقيعه على نحو ما ذكرنا

محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكيم يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وهي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسميها إلى هذا الذي حضر وصاحبه بدئت وسأل مسألته عنه فسأل فأجاب بدعارة 'أين حاله' كه ابن مدعي دعوى مبكدة منك من است واندردست من بحق است ' وكلعت للمدعي هذا إقامة الخدج على دعواه فعرض عليّ هذا الكتاب الحكيم هذه نسخته ويسمح الكذب الحكيم من أوجه إلى آخره ثم يكتب فعرض عليّ هذا الكتاب ورسم أنه كتاب فلان القاضي بكورة كذا إليث وأشار إليّ لكتاب وإليّ كتبه بنبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحمودها إليّ موقع بترقيعه ومحكوم بحجابه كتبه وهو بومل فاض بكورة كذا وأشهد على مصمونه وحجابه شهوداً مطلب منه نيبه وأحضر بغيراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع إلى شهادتهم وأجبت إليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشاروا إلى الكتاب فحضر في مجلس حكيم كتاب دصي بلده كذا كبه إليث وهو بومل قاضي بلدة كذا بثبوت منك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشاروا إلى المدعي هذا محكوم بحجابه بترقيعه وأشهدنا على مصمونه هذا بكتاب وعلى خدمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التركيبة بالاحية فنسب الدار منهم إلى جوار الشهادة وقبول القول وهما فلان وفلان فقبضت الكتاب وهكذا فحضر من الخصم فوجدته معون الداخل والخارج موقع بصدر والآخ معله الاوصار صهراً وباطناً وقد أثبت أساسي الشهود في آخره كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبضت وثبت عندي كون هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتبه إليّ وهو بومل قاضي بها في ثبوت منك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء لشهود على مصمونه وحجابه وصح عندي مروده وثبت عندي جميع ما نصحه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعنيته بجميع ذلك ومكنته من يبراد الدفع إن كان له دفع فلم يات بالدفع ولا أتى بالغرض فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم إن هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا

للمدعى عليه بما ثبت عدي له من ذلك فاجبته إلى ذلك وحكمب لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بملكيه هذه الدار المحدودة إلى آخره.

**محضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة - حضر مجلس القضاء في كورة بحارى قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم احصره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الحاضر على عاتب ذكر انه يسمى فلاناً وذكر ان حليته كذا وذكر أيضاً انه دفع إليه تسعين ديناراً حراً ماصعة بحارية جيدة رائحة موروثه بورن سنجات سمرقند مصدريه صحيحة لا فساد فيها ليتجر هو في ذلك مليداً له من انواع لتجارات حصرأ وسعراً على ماروق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما اثلاثاً ثلثاه لرب المال هذا الذي حصر وثلثه للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وصيعة أو حصران فهو على رب المال هذا وإن المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضاً صحيحاً في مجلس العقد هذا يدفعه إليه ذلك مصدريه وأقر ببعض ذلك على هذه الشرائط المذكورة فيه من هذا الذي حصر إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطاباً ودفع هذا الذي حصر أيضاً إليه عشرين ديناراً من الذهب الأحمر ماصعة بحارية بضرب موروثه بورن سنجات سمرقند بصاعه صحيحة ليورد له عوض ذلك مليداً له من: موى جامه، التي تكون لائحة لأهل بلاد مارواء النهر وللشرقايش وأنه قبل منه هذه ائدياب الموصوفة فيه بصاعه على هد الوجه البين فيه قبولاً صحيحاً وقبضها قبضاً صحيحاً وأقر بقص ذلك منه بصاعه على هد الوجه البين فيه إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً وأنه اليوم عاتب من كورة كذا ونواحيها مقيم يقصبة أو رجند جناحد لدعوييه هاتين نائب بحقية هذين وإن له شهوداً على دعوييه هاهنا إلى آخره كذا في المحيط، وهكذا في الذخيرة.**

**محضر في دعوى مال المضاربة على ميت يحضره ورثته - صورته حضر واحضر مع نفسه فلاناً وفلاناً وفلاناً كلهم اولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع إلى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها وربح أرباحاً وأنه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال إلى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلاً لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته إلى آخره فقبل أن وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر لربح وبتركه يصير خلافاً في الدعوى وإن كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا باس بترك بيان قدر الربح كذا في فصول الاستروشتي.**

**كتاب حكمي لإثبات شركة العنان في عمل الجلابين ادعى هذا الذي حضر على عاتب ذكر انه يسمى فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف: باكوش بجه، وذكر ان حليته كذا وذكر ان هذا الحاضر وهذا الغائب المسمى شركنا شركة عنان في تجارة الجلابين على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والاحتساب على حليته على ان يكون رأس مال كل واحد منهما في هذه الشركة مائة دينار من الذهب الأحمر الجيد البخارية الضرب الرائج موروث بورن سنجات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار احصر بخارية الضرب إلى آخره على ان يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يد هذا العاتب المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد**

منهما بذلك كله حصراً أو سراً بتجارات الجلابين وبشركاتهم وبشركي كل واحد منهما بذلك  
 مابداً لهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة فيما بينهم  
 وببعضه ويبيع كل واحد منهما ذلك بأسقذ والتسبقة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهما بما  
 يفتق من ذلك أية سلعة تدور لهما ولكن واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين في تجارتهم  
 المعهودة فيما بينهم وبسائر كل واحد منهما من هذه الشركة كنه إلى أي بلد يبدو  
 لهما ولكل واحد منهما من بلاد الإسلام والكفر على أن يورق الله تعالى من الربح في هذه  
 الشركة يكون بينهما نصيبان وما يكون (١) من وصيعة أو حيران يكون عليهما نصيباً أيضاً  
 وأحضر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وحفظه وجعلناه بعد الخط  
 في يد هذا الغائب لئسمى فيه جعلاً صحيحاً وأقر هو بحضور مال هذه الشركة المذكورة في  
 يده إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه حطاً شاعراً في مجلس الشركة هذه وذكر هذا  
 الذي حضر أيضاً أن له على هذا الغائب لئسمى فيه مائة دينار حراً متصفة بحارية الصرب  
 جيدة ورائجة موزونة بورن سجات سمرقند ديناراً واحداً وحفاً واحداً بسبب فرض صحيح أقرصها  
 هذا الذي حضر إياه من مال نفسه إقراراً صحيحاً وأنه قبضها من هذا الذي قبضاً صحيحاً  
 وجعلها رأس ماله المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب لئسمى فيه حال صحة إقراره  
 وبفاد تصرفاته في الوجوه كلها طائناً بحريان عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتحصيل جميع  
 رأس مال هذه الشركة المذكورة في يده وبإقراره هذا الذي حضر إياه مائة دينار على الوجه  
 المذكور وأن فرائحه سالار لئسمى فيه اليوم غائب عن كورة بحاري ونواحيها مقيم ببلدة كذا  
 جاحد دعوى هذا الذي حضر قبله بذلك له إلى آخره

محضر في إثبات الكتاب الحكمي حضر مجلس القضاء في كورة بحاري قبل انقاضي  
 فلان رجل ذكر أنه يسمى عمرو بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لأب وأم  
 أحدهم يكنى بابي بكر والأخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة كوهري، ثم عمرو  
 ابن أحمد البزازي الترمذي للثابت البركة عنهم في جميع الدعاوى والخصومات وإقامة البسات  
 والاستماع إليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم قبل أساس أجمعين وفي قبضها لهم إلا في  
 تعديل من يشهد عليهم والإقرار عليهم وفي يديه كتاب حكمي مكتوب في عنوانه الظاهر  
 باسم الله المثلث الحق المدين إلى كل من يصل إليه من قصة المسلمين وحكامهم من الموفق بن  
 منصور بن أحمد قاضي ترمذ في نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاوي بمضمون  
 الإذكار المنسوبة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منها وهو  
 مضمون بخشي ونقش خانمي الموفق ابن منصور بن أحمد المكاوي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر  
 أنه يكنى بابي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي مكاعي وأنه يعرف بأولياء المكاعين وأدعى هذا  
 الذي حضر على هذا الذي أحضره معه نفسه بطريق الأمانة ولوكفيه المذكورين فيه بحكم  
 الوكالة المثبتة له من جهتهم أنه كان للشبح محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا  
 الذي أحضره معه مائتا دينار وأربعون ديناراً مكية بورن مكة ديناراً واحداً واجباً بسبب

(١) قوله: من وصيعة أو حيران المعروف أن الوصيعة هي الحيران في عطفه بالمرسل مصححه.

صحيح وإن هذا الذي أحضره معه أقر له في حال صحة إقراره طائفاً بجميع هذا المال المذكور فيه مكتوب إقراره له بذلك في ثلاثة من الإقرار في أحدها مائة وخمسون ديناراً وفي الآخر سبعون ديناراً وفي الثالث عشرون ديناراً دينا على نفسه واحداً وحقاً لازماً بسبب صحيح وإقراراً صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته حطاباً وكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء مذكورة ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضياً بها نافذ القضاء بين أهلها ثم أن الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيئاً من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي: كوهر سني، هذه المذكورة فيه وثلاثة بين لصلبه أحدهم هذا الذي حضر والأثنان منهم للموكلان المذكوران فيه لا وراث له غيرهم وخلف من لتركته من ماله هذا المال المذكور فيه دينا على هذا الذي أحضره معه وموته صار هذا المال المذكور فيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والياقي كسبه الثلاثة بينهم بمسوية أصل العريضة من ثمانية أسهم رقتهم من أربعة وعشرين سهماً للمرأة ثلاثة أسهم منها وبكل من سبعة أسهم منها وهذا المال المذكور فيه لم كان ثابتاً على هذا الذي أحضره معه بإقراره بهذا المذكور في حال حياته في مجلس القضاء بذكورة ترمذ عند قاضيها هذا المذكور فيه ومسجلاً انتمى هذا الذي حضر وموكلوه المسمون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور فيه وأشار إلى الكتاب حكمي كما ثبت عنده من ذلك لورثتهم المذكور فيه ومحكوم به ومسجل عنه في كل من يصل إليه من قصاصة المسمين وحكامهم فأجابه إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه في ذلك بعد استمراع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور فيه وأشار إليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه قاضي ترمذ وبوحيها وبوم هو على قضائه بها وهذا الذي أحضره معه في عدم من ذلك كله فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور يتقيض نفسه بالأصالة ولموكلية بحكم الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسألته فمثل فاجب مراايرين وام وازرين مامه معلوم ثبت ومرانين مدعى جهري دداني يست بدين سبب كه دعوى ميكند<sup>(١)</sup> فاحضر المدعي هذا لمرأ ذكر انهم شهوده تشهد كل واحد منهم بهذه الألفاظ كواهي مبدعه كه ابن مامه حكمي<sup>(٢)</sup> وأشار إلى هذا الكتاب ابن قاضي ترمذ است، الموفق بن منصور بن أحمد ابن كه

(١) لا علم لي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس علي شيء بهذا المدعى بهذا السبب الذي يدعيه (٢) أشهد أن هذا الكتاب حكمي وأمر إلى هذا الكتاب هو كتاب قاضي ترمذ، الموفق بن منصور بن أحمد هذا الذي اسمه وسببه مرقوم على ظاهر هذا الكتاب، وموفق بن منصور هذا المذكور اسمه على عنوان هذا الكتاب، وأشار إلى هذا الكتاب يوم تم بكتابه هذا الكتاب، وأشار إليه كان قاضياً بمدينة ترمذ وبواحيها وبم يرن من ذلك اليوم عاصلاً في قضاء ترمذ وبواحيها وهذا الكتاب، وأشار إليه بجامه ونقشه على الخاتم الموفق بن منصور بن أحمد ومحمود هذا الكتاب، وأشار إليه هو أنه أقر هذا المدعى عليه، وأشار إليه في حال جو لإقراره طوعاً ودلاً على، وفي عني محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذكور نفسه وسببه في هذا المحضر، وفي هذا الكتاب، وأشار إلى المحضر والكتاب مائتان وأربعون ديناراً مكية بلخية مائة ثوبن مكة حفاً وحياً دينا لازماً بسبب صحيح وإقرار صحيح وهذا المقرر به =

نام و سبب وی بر عمر - طهر این نامه مکتوب است و این موفی بن منصور که بر عمر - طهر بن  
نامه مذکور است - و اشارت الی هذا الكتاب اقرور که نشئت فرمود بن نامه - و اشارت الیه خاصی  
مرد بشهر ترمذ و نوحی آن و آن روز بر عمل قضاء ترمذ است و نوحی آن و آن نامه و اشارت  
الیه مهوری است و نوحی بر مهوری ترمذ - منصور بن احمد است و مصحوب این نامه - و اشارت  
الیه این است که این مدعی عمیه اقرار کرده است، و اشارت الیه بحال حور او و حویث بطوع  
که بر من است و برگردن من است مرا بن محمد بن عبد الله بن ابي بكر را که نام و سبب وی  
اندر این محضر، اندر بن نامه مذکور است، و اشارت الی المحضر و الكتاب در دست و چهل دینار  
مکی بدیجی سره بورن مکه خفی و جب و وامی لازم بستی در دست و این مفر نه  
که اندر بن محضر و نامه مذکور است و اشارت الی محضر و الكتاب هذا نصیق کرده و امر  
مقرر اندر بن اقرار روی روی بن محمد بن عبد الله بن ابي بكر که ده و سبب وی اندر بن  
محضر و نامه مذکور است، و اشارت الیهما 'مرد پیش از قضا کردن' وی چیزی این بررها که  
میغ و صفت و حسن و زور، وی اندر بن محضر و نامه مذکور است و اشارت الیهما و وی میث  
خور و نامه است پکی رد این کوه رستی که نام و سبب وی اندر بن محضر و نامه مذکور است  
و حه پسر صبی میث، یکی از ایشان این مدعی، و اشارت الیه، و دودیکر موکلان این مدعی که نام  
و سبب هر دو در بن نامه و محضر مذکور است، و لا نعلم له وراثا سواهم و همکس این بررها که  
اندر بن محضر و نامه مذکور است، و اشارت الی المحضر و الكتاب بموت وی میراث شده است  
مرا بن وراثان او را که نام و سبب ایشان اندر بن محضر و نامه مذکور است و این معنی -  
اندر بن محضر و اندر بن نامه یاد کرده شده است، و اشارت الی احدهما واجب است بدین مدعی  
علیه تا بنحی چنانکه اندر بن محضر و نامه مذکور است، و اشارت الیهما که سبب خاصی بخاری  
فی آخر هذا المحضر چیزی لحکم من بشرت ما شهد به الشهود و هما هذان شهودان

کتاب اطر حکمی محضر مجلس القضاة کدره بخاری الشیخ الإمامه عقیف اندر بن عبد  
الغنی بن ابرهیم بن ناصر احتجاج بقزوینی و الشیخ احتجاج محمود بن احمد القصار بقزوینی  
و هر یومند و کتب المسماة قره العین بن ابرهیم بن ناصر بقزوینی ثابت بکوه عید فی  
الدعای و الخصومات و نامه بیداد و الاستماع الیهما فی الوجوه کتبها، لا فی الامر و ندیهما  
و تعدیل من یشهد علیها و المذون له من جهتها فی توکیل من احب من تحت يده ثلث مرکنه

= مذکور فی هذا المحضر و الكتاب، و اشارت الی المحضر و الكتاب هذا کمال سبب و نظریه فی هذا الامر مواضع  
ثم ان محمد بن عبد الله بن ابي بكر هذا وی سمع و سبب مذکور فی هذا المحضر و الكتاب - و اشارت  
الیهما مات قبل ان یقبض شیئا من هذه الدائیر التي یملئها و حصده و حصده مذکور فی هذا المحضر  
و الكتاب، و اشارت الیهما و خلف به انه اقدم روحه هذه که مرستی انتی 'سببها' و سببها مذکور فی هذا  
محضر و الكتاب و ثلثه صبیقه لصدیه احمد بن عبد الله، و اشارت الیه و دایان حوزن موکلان، بعد مدعی  
لعدان اسم کفی منهما و سبب مذکور فی الكتاب و المحضر، و لا نعلم له وراثا سواهم و جميع هذه الدائیر  
مذکوره فی المحضر و الكتاب - و اشارت الی المحضر و الكتاب صارت مرثا ثلثه و رتبه هؤلاء الذکور سمع  
بسمهم فی هذا المحضر و الكتاب - حیه لهم علی هذا المدعی علیه یلی هذا ذکر کما هو مذکور فی هذا  
محضر و الكتاب

به واحصوا معهما السالار احمد بن الحسن بن الخجاج الجلاب ودعى الشيخ الإمام عبد المكي هذا الذي حضر لنفسه بالاصالة وادعى الشيخ الإمام محمود هذا الذي حضر لموكلته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي احصراه معهما ان عمرو بن ابراهيم بن الباصر الخجاج القروي توفي وحلف من الورثة بنتاً له نصلبه تسمى فرحده، وأخاه لآب وأم وهو الشيخ الإمام عبد المكي هذا وإخوته لآب وأم وهي موكلة محمود هذا الذي حضر لا وارث له سواهم وحلف من الشركة في يدي هذا الذي احصراه معهما عشرة اعداد جلد : قدر، مدبرع خيمة كل جلد منها أربعة فتاير نيسابورية الضرب جيدة رائحة حمراء ماصعة يورب مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثاً عنه لورثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى ليست النصف والباقي للاخ والاحت لآب وأم وأصل العريضة من اثنين وقسمتها من ستة أسهم للست منها ثلاثة أسهم وللأخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وإن هذين الذين حضرا أقاما البيعة انعاده في مجلس قضاء بكورة قروين قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد العزيز خليفة والده الشيخ الإمام أبي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قروين وتواحيها باغد الإذن والقضاء والإنابة فيها بكورة ري قبل القاضي محمد بن الحسين بن أحمد الأسرليادي خليفة والده انصهر الإمام أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد الأسرليادي قاضي كورة ري وتواحيها باغد الإذن والقضاء والإنابة فيها والإمضاء آدم الله توفيقه بجميع ماكتب في الكتاب الحكمي الذي أورده من قاضي كورة قروين من موت عمرو بن ابراهيم بن ناصر الخجاج القروي هذا وتحليفه من الورثة بنتاً له نصلبه وأخاً واحتاً له لآب وأم هؤلاء المسلمين فيه لا وارث له سواهم ائكتاب الحكمي إلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتائبان اللذان أوردهما هذان اللذان حضر المشار إليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكمي وكان إقامة البيعة من هذين الذين حضرا في مجلس قضاء كورة قروين عند قاضيها هذا وفي مجلس قضاء كورة ري عند قاضيها هذا الكتاب الحكمي بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف وكالته عن موكلته هذه بكورة قروين قبل قاضيها هذا وبكورة ري قبل قاضيها هذا بجميع مايجرى لهذين الذين حضرا قبله وإلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين وحكامهم وإن كل واحد من هذين الكتائب المذكورين فيه كان نائباً في الحكم والقضاء بكورته يوم أمر بكتابه هذا الكتاب إلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه حال كون المنوب عنه المذكور فيه قاضياً في كورته هذه باغد الإذن والقضاء والإنابة والإمضاء واليوم كل واحد منهما نائب في الحكم والقضاء والإمضاء في كورته كما كان من هذا المنوب عنه من بدن أمر بكتابه هذا الكتاب إلى هذا اليوم وهذا الذي احصراه معه في علم من هذين الكتائب المشار إليهما فواجب عليه تسليم حصة الشيخ الإمام عبد المكي هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان من ستة أسهم وتسليم نصيب موكلة محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك إليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطلابه بذلك وسلاً مسألته عن ذلك وسأل فاجاب وقال : مرار وفات ابن مامبرده واروراثت ابن مذهبنا وزين ناهي حكيم علم ليست وبابن مذهبنا هيج فادنى ليست بابن سبب كه دعوى

مكتسباتهم مقدار دعوى مكنته<sup>(١)</sup> أحضر هناك اللذان حضرا فعرا ذكر انهم شهودهما وهم فلان وفلان ويكتب اسمي لشهود على هذا الوجه الشاهد الأصل الشيخ محمود بن إبراهيم بن فلان المعروف بالشرواني المعروف عنه الشيخ أحمد بن اسماعيل بن أبي سعيد المعروف بعاري سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود الصانع السجري ساكن سكة على رومي باحثة مسجد فلان ثم يكتب والأصل الآخر الشيخ أبو الحسن أحمد بن الحسن القزويني الناجر ويكتب تحت اسم هذا الأصل الثاني المعروف عند العراقيين اللذان يشهدان على شهادته لأصل لأول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكلثي ثم يكتب لكاتب تحت اسمي المعروف لثنائي أسماءهم وأسمائهم والأصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحجاج الإسكافي المعروف بأحمد حوب ولم يكن لهذا الأصل فرعان لأنه شهد بنفسه وكان قاضي بخاري كتب في هذا الكتاب بعدد شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكمت بثبوت هذين الكتابين الحكميين بشهادة هؤلاء المعروف على شهادته هذين الأصلين المسمين بتاريخ كذا وأما لبعض الشهادة على اشتهاء التي قرئت عليهم مهر هذا كواهي مدهم كه كواهي حاديش من محمد بن إبراهيم بن فلان الشرواني وأبو الحسن أحمد بن الحسين القزويني وحين مكنته هربكي لزايشان كه كواهي مدهم كه ابن هرونانه<sup>(٢)</sup> وأشار إلى الكتابين يكي رهن دونه، وأشار إلى أحد الكتابين بعينه - بانه نائب قاضي شهر قزوین است ايشكه دم وسم وی وفاء وسم موب عنه وی ولقب وی اندوین محضر مذکور ست. وأشار إليه واین بانه دیکر، وأشار إلى الكتاب الآخر - بانه نائب قاضي وی است كه نام وسم وی وفاء وسم موب عنه

(١) لا علم لي بوقوع هذا المذكور ولا بقرئته هؤلاء المدعين ولا أعلم هذين الكتابين - بل على هذا المقدار الذي يدعونه بهذا السبب انه في دعونه

(٢) أشهد انه قد شهد علي محمد بن إبراهيم بن فلان الشرواني وأبو الحسن أحمد بن الحسين القزويني وقال كل منهما أنني أشهد ان هذين الكتابين - وأشار إلى الكتابين - وأشار إلى أحد الكتابين بعينه، كتاب نائب قاضي مدينة قزوین هذا الذي اسمه وسمه واسم لنوب عنه وسمه ولقبه مذکور في هذا المحضر، وأشار إليه، وهذا الكتاب الثاني - وأشار إلى الكتاب الآخر، كتاب نائب قاضي الري الذي اسمه وسمه واسم لنوب عنه وسمه ولقبه مذکور في هذا المحضر - وأشار إلى المحضر هذا، وهذين المختصين - وأشار إلى المختصين، وهذين الكتابين - وأشار إلى الكتابين، أحدهما - حسم نائب قاضي قزوین هذا الذي اسمه وسمه مذکور في هذا المحضر - وأشار إلى الحسم والمحضر، وهذا الذي حسم نائب قاضي مدينة ري هذا الذي اسمه وسمه مذکور في هذا المحضر - وأشار إلى الحسم والمحضر، ومضمون هذين الكتابين - وأشار إلى الكتابين، هو ما ذكر في هذا المحضر - وأشار إلى المحضر، وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين - وأشار إلى الكتابين، باقي في هذين - يشير في عمل القضاء على لنوب عنه المذكور اسمه وسمه في هذا المحضر - وأشار إلى المحضر، وهذا لنوب عنه أيضا كان قاضيا في مدينته بأخذ الإذن والقضاء والإقامة والإعفاء، وهذا اليوم كان منهما نائب في مدينته - في عمل القضاء على هذا لنوب عنه من اليوم الذي أمر بكتابه هذا الكتاب - وأشار إلى المحضر، إلى هذا اليوم أشهدني على شهادته بهذا كله وأمرني بأن أشهد على شهادته بهذا كله - ما الآن أشهد على شهادته بهذا كله من قوله إلى آخره وكل من الشاهدين الأصليين أشهدني على شهادته بهذا كله وهما عاينان لأن عن مدينته بخاري ومراجعتها غيبة سفر وهما عدلان

وی ولقب وی درین محضر مذکور است و اشار إلى المحضر هذا واین مرد مهره و اشار إلى الختمين: وهر دو نامه، و اشار إلى الكتابين این یکی مهر نائب قاضی قزوین است اینک نام ریسب وی اندرین محضر مذکور است، و اشار إلى ختم والمحضر واین یکی دیگر مهر نائب قاضی شهر ری است اینک نام ریسب وی اندرین محضر مذکور است، و اشار إلى الختم والمحضر و مضبوط این مرد نامه، و اشار إلى اکتبیں میں است کہ اندرین محضر یاد کرده شده است، و اشار إلى المحضر. و آنروز که هر یکی از ایشان بیوش فرمودند این مرد و نامه را، و اشار إلى اکتبیں نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء این موب عنه خود که نام ریسب وی درین محضر مذکور است، و اشار إلى محضر و این موب عنه وی بیرقاصی بود اندرین شهر خویش، بعد الإدی وعضاء و الإیابة و إقصاء: و امر وزیر یکی را ایشان همچنین نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء همین موب عنه خود از آنروز که بیشتن فرمودند این نامه را، و اشار إلى المحضر: تا آنروز مرا گواه دانید و هر چه خود بین همه و بر مردم را گواهی دهم برا گواهی وی برین همه و مرا اکنون گواهی میدهم بر گواهی وی برین همه را و بر دو کوه اصل مرا بگو، هر چه برین همه کوه کردا بید و سرو را از شهر بخاری و بواهی وی عائب اند عیبت سرو و عدل اند، واللہ تعالی اعلم بالصواب

کذب حکمی علی قضاء لکاتب بشیء قد حکم به و سجله بکتاب عدل و بدعاء حضرتی یوم گذار حل ذکر آنه بسمی فلاناً بسمیه و یسه و یحلیه و أحضر معه رجلاً ذکر آنه بسمی فلاناً بسمیه و یسه و یحلیه و یذکر دعوی الحاضر و حکمه عنی هذا المحضر و یسبح السجل من أوته إلى آخره بدریجه ثم یکتب أن هذا المدعی حضرتی بعد ذلك و ادعی أن احکوم علیه فلان غالب عن هذه البلدة مقیم ببندة کذ و أنه جاحد منکبة لمدعی به و حکم و سألنی مکاتبتہ ادم الله تعالی عره بذلت و الإشهاد عنیه و یسم لکاتب

نسخة أخرى لهذا الكتاب أن یسبح سجل فی آخر الكتاب فیکتب نسخة اطل الله بقاء القاضي لإمام فلان فی أن کتبی هذا سجلاً عنینته لعلان فی ورود استحقاق کذ عنیه لفلان و إخراجہ من یدہ و تسلیمہ إلى المستحق المذكور فیہ و ذکر هذا محکوم عنیه أنه شترى ذلك من فلان لمقسم بندق سامعیة و سألنی إعلام الفاضل فلان ادم الله عره و اکتب إینه

نسخة أخرى بکتاب بعد ادعاء و الاصدار طوبت کتبی هذا علی سجل لوبیه علار حکمت یه لعلان علی فلان بکذا بشهادة شهود عدل و شهود عندی فی مجلس قضائی علی ما یطلق به السجل انطوی عنه الکتاب بعدما ثبت من قصائی و منی به حکمی فسألک مکاتبتہ ادم الله عره بذلك و الإشهاد عنیه فاحیه إلى المسئول واللہ تعالی اعلم بالصواب کذ فی اندحیره

محضر فی دعوی الشفعة حضر و احضر فدعی هذا الحاضر علی هذا فحضر مع نفسه أن هذا المحضر مع اشترى داراً فی کورة کذا فی محلة کذا فی سكة کذا فی حدود هذه لندری بریق دار لدعی هذا و الثاني و الثالث و الرابع کذ اشترای بحدوده و حقوقها و جمیع مرفقها الشاحنة فیها و جمیع مرفقها الخارجة عنها بکذا درهم و وزن سبعة و انه فقص هذه لندری و صارت



في يده وإن هذا الذي حضر شمع هذه الدار بالجوار جوار ملاقة بدارهي ملكه بجوار هذه الدار المشتراة أحد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وأن هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار للمشتراة المحدودة في هذا المحضر وأنه طلب شفعتها كما علم بشرائها طلب موائية من غير ليث وقربط ثم أتى المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فإنه كان أقرب إليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفعتها فيها وأشهد على ذلك شهوداً وأنه على طلبه اليوم وقد أحضر التتمين المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شمع هذه الدار للمشتراة ومن طلبه الشععة حين علم بشراء هذا الذي أحضره معه طلب موائية من غير ليث وتفصيل ومن إتيانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير وإشهاد على طلب الشععة بحضرته فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار للمشتراة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسألته فقال فبعد ذلك الحال لا يحلر أما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار للمشتراة المحدودة في هذا المحضر بالثمن المذكور ويكر كود هذا للمدعى شبعها بالدور التي حدّها ويكر كون الدار التي حدّها للمدعى هذا ملكاً للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عدّة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي لاسماع إلى شهادتهم فأجابه القاضي بلى ذلك بشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالإلكار من نسخة قرئت عندهم ومضمون ذلك السحّة كواهي ميدهم كه حانه كه يفلان موضع است حدّاه وى كذا وكذا بجانكه اين مدعى يادكرده است درجوارا يتحانه كه خريده شده است ملك اين مدعى يوديش زانكه اين مدعى عليه مراين خاتنه راكه موضع وحدودوي درين محضر يادكرده شده است بخريد است ويرملك وى ماندا امرورو امر وى خاتنه ملك اين مدعى است<sup>(١)</sup> فبعد ذلك يضر إن كان المدعى عليه مقراً بطلب المدعى الشععة طلب موائية وطلب إشهاد قلا حاجة للمدعى إلى إقامة البينة على ذلك وإن كان منكراً لدلت يكتب: وهمين كواهان بير كواهي داديدكه اين مدعى راجون حير دادند بخريدن اين مدعى عليه مراين خاتنه راكه اين مدعى دعوى شفعه وى ميكنند همان ساعت شفعه اين خاتنه طلب كردني تاخير ودرنك وبزديك اين مشتري آمد كه اين مشتري نزد بكتريو دوي از انجان كه خريده شده است بي تاخير وكواه كرد نيدمار از وى اين خريده بطلب كردن حويش شفعه اين خاتنه كه حدودوي درين محضر يادكرده شده است وامر وزير همان طلب است وى برحق تراست بابتخافه كه خريدن وى اندوين محضر يادكرده شده است ارحريده<sup>(٢)</sup> وإن كان المدعى عليه انكر شراء هذه الدار

(١) أشهد إن الدار التي بموضع كذا وحدودها كذا وكذا ذكره هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة كانت ملكاً لهذا المدعى لئن أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكور موضعها وحدودها في هذا المحضر وقبعت لي ملكه إلى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى (٢) وهذا الشاهدان شهدا بأنه عند ما احضر هذا المدعى بشراء هذا المدعى عليه لهذه الدار التي يطلبها هذا المدعى بالشععة طلب شفعتها فوراً من غير تأخير وجاء عند هذا المشتري لأن هذا المشتري كان أقرب إليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في مواجهة المشتري على طلبه الشععة هذه الدار المذكورة حدّاه في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو الحق بهذه الدار المذكور بيعها في هذا المحضر من المشتري

المحدودة وأقر بما سوى ذلك من جور المدعي وطلب الشفعة بالطالبين يحتاج المدعي إلى إثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر سؤال القاضي فلان المدعي عليه عما ادعى عليه فلان المدعي من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه إياها فانكر فلان المدعي عليه الشراء والمقبض على ما ادعاه المدعي فاحضر المدعي تقرأ ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان إلى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هو بالإقرار كراهي مذهبهم كذا فلان بن فلان للمدعي عليه<sup>(١)</sup> هذا الذي أحضره معه: بحرید از فلان بن فلان خانه را که موضع وحدودوی درین محضر یاد کرده شده ست بحریدین از بها را این مدعی علیه مراحتلافه را قبض کرد و امر وزدرد ست و بست و این مدعی سر او امر ست با اینجانه بحکم شفعه جوار بخته که ملک مدعیست درهما یکی اینجانه که حریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده است، و آن کان المدعی علیه من الابتداء أنکر الطالبین وأقر بما سوى ذلك يكتب في المحضر أحضر المدعي تقرأ ذكر أنهم شهوده فشهد كل واحد منهم: كراهي مذهبهم که این مدعی را چون حیردادید بحریدین این مدعی علیه بن خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعه طلب کرد مرأین حبه را طلب موافقه بی هیچ درخت و ناحیر و بر دیک حریده این مدعی علیه رخت که وی نزدیکتر بود بوی بی هیچ درخت و ناخیر<sup>(٢)</sup>، إلى آخره و آن کان المدعی يدعی الشفعة بسبب الشراكة في الشراء يكتب في المحضر دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا المحضر منه اشترى من صبغة كذا نصفها وذلك سهم من سهمين مشاعاً غير مقسوم و آن هذا الذي حضر شفعه شفعه شركة إذا نصف الآخر من هذه الصبغة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعاً ملكه وحقه.

سجل هذا المحضر. بقول القاضي فلان إلى قوله: وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه هذا في وجهه بمسألة المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعي عليه هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعي عليه يوم الخصومة ومن كون المدعي هذا شقيقاً لهذه الدار المشراة بالجوار حوار ملارفه على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعي هذا حين أحبر بالشراء المذكور فيه لدار المحدودة المذكورة الطالبين طلب الموائمة وطلب الإشهاد وقصيت للمدعي هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكور شرفها فيه بالثمن المذكور فيه وأمرت المدعي هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المقود إلى المدعي عليه هذا وأمرت المدعي عليه بتسليم الدار المحدودة فيه إلى المدعي هذا وكان ذلك كله مسي في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين إلى آخره.

(١) أشهد أن فلان بن فلان المدعي عليه هذا الذي أحضره معه، شترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها مذكورة في هذا المحضر بهذا القدر وهذا المدعي عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعي أحق بهذه الدار بسبب شفعة الجوار لداره الملوكة له بي حوار هذه الدار لبيعه كما هو مذكور في هذا المحضر.

(٢) أشهد أن هذا المدعي حين أحبر بشراء هذا المدعي عليه لهذه الدار المذكورة في هذا المحضر طلب الشفعة لهذه الدار موافقة من غير إهمال ولا تأخير فذهب عند هذا المشتري المدعي عليه من غير تأخير

محضر في دعوى المزارعة يجب ان يعلم بان الخصومة بين مزارع ورب الارض قد تقع قبل المزارعة وقد تقع بعد المزارعة فإن كانت قبل المزارعة فإنما تتوجه لخصومة إذا كان البذر من قبل المزارع فإن كان البذر من قبل رب الارض لا تتوجه لخصومة لأن الرب الارض ان يتمتع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم إذا كان البذر من قبل المزارع وأراد إثبات المزارعة يكتب في المحضر محضر وأحضر مدعى هذا المحضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أحد من هذا الذي أحضره معه جميع الأراضي التي هي له بقربة كذا في راساق كذا وبين حدودها مزارعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط بينهما من لادن تاريخ كذا إلى كذا على أن يزرعها ببذره وبقره وأعوانه مايد له من غنة لثناء والصبف ويسمها ويسمها على أن ماأخرج الله تعالى من شئ من ذلك فهو بينهما نصفان وإن هذا الذي أحضره معه دفع هذه الأراضي إليه مزارعة صحيحة مستحقة بشرط الصحة ثم إن هذا الذي أحضره يتمتع عن تسليم هذه الأراضي إليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الأراضي إليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسأله فقال فاجب وإن كان للمزارع صك يكتب دعى هذا الذي حضر على هذا المحضر مع جميع ما نصبه صك أوردته وهذه نسخة من صك الله الرحمن الرحيم، وينسخ الصك من أوله إلى آخره ثم يكتب دعى عليه جميع ما نصبه الصك من الدفع والأحد مزارعة بالنصيب المذكور في الصك على ما نص به الصك من أوله إلى آخره تاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر مع تسليم هذه الأراضي بحق هذه المزارعة وحاليه بذلك وسأل مسأله وإن كانت المزارعة بعد المزارعة فإن كانت بعله فائمه في الارض يكتب محضر على المثال الاول إلى قوله مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب ربه رزعه حنطة مثلاً ببذره وبقره وأعوانه واليوم هي فائمة ثابتة ويذكر أنها سبل أو قصيل على نحو ما يكون وإن جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور فيه نصين وإن هذا الذي أحضره مع نفسه يتمتع عن العمل فيها والحفظ بمو حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التفرص له إلى أن يدرك الربح فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالب بذلك وسأل مسأله وإن كان الربح قد أدرك واستحصده المزارعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا إلا أن هذا لا يكتب وهي فائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وإن رزعا حنطة ببذره وبقره وقد أدرك لخارج واستحصده فإيه مشترك بينهما بالشرط المذكور فيه نصين وإن هذا الذي أحضره يتمتع عن أحد حصته من ذلك وهي كذا وطالب بالجواب عنه وسأل مسأله فقال

سجل هذه الدعوى. إن كانت المزارعة قبل المزارعة يقول لقاضي فلان إلى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم: وثبت عدي بشهادة هؤلاء الشهود لمعدين جميع ما شهدوا به من أحد هذا الذي حضر الأراضي المأذونة المذكورة فيه من هذا الذي حضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الأراضي إلى هذا الذي حضر مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين الناحيتين في وجههما بمسأله المدعى هذا حكماً أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الأراضي إلى المدعى هذا ويتم السجل وإن كانت المزارعة بعدما استحصده



مادكرنا وهي الإجارة المرسومة ببخارى إذا وقع التسليم والتسلم ثم أحدث الأجر بذه  
على المستاجر قبل مضي المدة من غير مسح جرى بينهما واحداً استاجر إلى إثبات الإجارة  
يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا وإذا مسحت الإجارة بطريقه بمسح للمستاجر في أيام الإجارة  
بمحضر من المؤاجر وطلب المستاجر لأجر يرد بقبه مال الإجارة والأجر ينكر الإجارة ويصحاح  
المستاجر إلى إثباتها كيف يكتب في المحضر فإن كان للمستاجر صك الإجارة يحول الصك إلى  
المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ من تحويل الصك يكتب ادعى هذا بذي حصر على هذا  
الذي أحصره معه جميع ما نصه هذا بصل من الإجارة والاستجار بالشرط المذكورة فيه  
ويعجل الأجرة وتعملها وتسليم العقود عليه وتسليمه وضمان أدرك كما ينطبق به صك  
الإجارة المحول بسخته إلى هذا المحضر من قوله إلى آخره رد هذا لمساجر مسح هذا العقد  
المذكور في الصك المحول بسخته إلى هذا المحضر في أيام الاحتياط بمحضر من هذا الآخر الذي  
أحصره مع نفسه مسجلاً صحيحاً وقد ذهب من هذه الأجرة المذكورة فيه كذا بمضي ما مضى من  
مدة هذه الإجارة إلى وقت مسح المستاجر هذه الإجارة فواجب على هذا الآخر إبقاء بقية مال  
الإجارة المفسوحة إلى هذا الذي حصر ويتم المحضر

سجل هذا المحضر العبد على الرسم إلى قوله وثبت عدي وعبد ديك يكتب وثبت  
عدي استجار فلان جميع هذه الأراضي المندودة في صك المحول بسخته هذه مدة المذكورة  
ببديل المذكور بالشرائط المذكورة في هذا بصل وتعجل الأجرة وتعجلها وتسليمه العقود عليه  
وتسليمه وأن استاجر هذا الذي حصر مسح هذا العقد في أيام المسح بمحضر من هذا الآخر  
هذا الذي أحصره معه وواجب على الآخر هذا إبقاء بقية مال الإجارة ودبت كذا إلى هذا  
المستاجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عدي عند قوله ثبت عدي، ود كانت الإجارة  
قد تمسحت بموت الآخر يكتب المحضر على ورثة الآخر على ادخال الذي يكتب على الآخر لو  
كان حياً ويريد فيه وإذا هذه الإجارة قد تمسحت بموت فلان الآخر هذا وذهب بمضي المدة  
المضية إلى وقت موت الآخر هذا من هذه الأجرة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا ومصار  
بقية مال الإجارة ديباً في فركة هذا الأجر مسجلاً ويتم المحضر على نحو ما تقدم

سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا، إلا أنه يريد ذكر مدة الأجر هذا والمتفاسر الإجارة  
بمراته ووجوب رد الباقي من الأجرة المصحفة على المستاجر ودبت كذا على وارث الأجر هذا  
الذي حصر وإن كان المستاجر قد مات والأجر حي إلا أنه منكر واحتاج ورثة المستاجر إلى إثبات  
الإجارة ومسحها يكتب المحضر على المثال الذي ذكرنا غير أنه يريد فيقول ومسحت هذه  
الإجارة بموت المستاجر فلان وخلف من الورثة بقية مال هذا الذي حصر وقد ذهب من هذه الأجرة  
المذكورة فيه بمضي ما مضى من مدة من وقت عقد الإجارة إلى وقت موت المستاجر كذا وبقي  
كذا ومصار بقية مال الإجارة المفسوحة ميراثاً من المستاجر المتوفى هذا بوارثه هذا الذي حصر  
وهذا الأجر في علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مال الإجارة المفسوحة إليه ويتم المحضر

محضر في إثبات الرجوع في لهية يكتب في المحضر محضر والمحضر ادعى هذا المحضر  
على هذا محضر مع أن هذا المحضر ذهب لهذا المحضر كذا هيبة صحيحة وإن هذا المحضر معه

قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضاً صحيحاً وإن لم يهرّب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يرد في يديه ولم يعبر عن حله وإن هذا الذي أحضره ولم يعرض هذا الذي حضر عن حبه هذه شيئاً فراجع هذا الذي حضر في تلك الجهة وطالب الذي أحضره بتسليمها إليه بحق الرجوع وسأل مسأله.

سجل هذا المحضر يكسب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من مئة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه فيه صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذي حضر في حبه على ما شهد به الشهود فحكمت بصحة رجوعه في حبه هذه وصحت الجهة وأعدت لموهوب هذا إلى قديم مثل الواجب هذا وأمر الموهوب له هذا ردّ لموهوب هذا على رافعه هذا ويسمى المحضر

محضر في إثبات منع الرجوع في لينة ادعى هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لأن هذا المحضر معه ادعى على هذا المحضر أولاً أنه وهب مثل كذا إلى آخره فراجع فيها فادعى هذا المحضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد رد في يده نفسه ورجوعه لم يشرع ويمنع المحضر

محضر في إثبات الرجوع ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا ثياباً من صعبه بكذا دينار رهنه صحيحاً وإن هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر الموهوب منه بهذه الدبر المذكورة أمانة صحيحة وقبضه منه بتسليمه إليه قبضاً صحيحاً والموهوب هذا الثوب المذكور رهن في يده هذا الذي أحضره معه وأن هذا المحضر قد حضر هذا المال فواحب على هذا الذي أحضره فقص هذا المال وتسليم هذا لرهن إليه وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك

محضر في إثبات الاستصناع صورة الاستصناع أن يدفع برجل إلى رجل حديد أو حاشاً ليصوغ له إبرة أو نحو ذلك فإن وافق شرهه فليس للصانع أن يمنع من المدفع ولا للمستصنع أن يمنع عن القبول وإن حانقه كان المستصنع الخيار إن شاء صممه حديد مثل حديد وإبرة لصانع ولا آخر له وإن شاء أحد الإبر وأعطى الصانع آخر مثل عصاة لا يجوز به اسمي فإن وافق شرهه ومنع عن تسليمه يكسب في المحضر ادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه أنه دفع إليه من النحاس كذا ما وأمره أن يقبض له منه رداء كذا فقبضه كذا وأدفع إليه رداء وأنه قد صاع هذا الإبر على موافقه شرهه وأنه يمنع عن تسليمه إلا رداءه حب عليه تسليمه الإبر إليه وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك فمثل فأجاب بمعه سبه وإن كان الصانع حاشاً بشرط فإن المستصنع أن يصممه حديد مثل حديد ادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه أنه دفع إليه كذا ما من النحاس صممه كذا يقبض له إبرة صممه كذا وأدفع إليه رداء فصاعه بخلاف ما شرط له فلم يبرمه به فواحب عليه رد مثل هذا النحاس والآخر المذكور المبين ندرهما وصفتهم فيه وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك فمثل كذا في العقد

كتاب حكمي في دعوى القمار إذا وقعت الدعوى في القمار وصحت مدعي من القاضي أن يكسب بذلك كذا على وجه الأول أن يكون القمار في بلد المدعي ويكون مدعي

عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاصي يكتب له وإذا وصل بكتاب إلى المكتوب فيه كان المكتوب إليه بالخيار إن شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعي إلى القاضي للكتاب حتى يقضي به عليه ويسمى العقار إليه وإن شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له قضيه ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار إليه لأن العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم إلا أن يخرج عن التسليم يمنع تسليمه أما لا يمنع الحكم بهذا حال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلمه إليه ثم إذا أورد المدعي قسبه لقصدي المكتوب إليه إلى القاصي بكتاب وأقام بينة على فضائه فلقاضي الكتاب لا يقبل هذه البينة لأنه يحتاج إلى تفسد ذلك القضاء وتعميد القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم العقار إليه لأن تسليمه يضر قضاءه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي مكتوب إليه أولاً أنه إذا قضى للمدعي وسجل للقاصي له بأمر المدعى عليه أن يبعث مع المدعي أميناً له ليسلمه الدار إلى المدعي فإن أتى ذلك كتب المكتوب إليه إلى الكاتب كتاباً ويحكمي به فيه كتابه الذي وصل إليه ويحيره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعى عليه بحضرة المدعي وبحكمه على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمر المدعى عليه أن يبعث مع المدعي أميناً يسلم العقار إلى المدعي ومشاغته عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسأنتي للمدعي الكتاب إليك وإعلامك بحكمي به غني فلان بذلك ليسم إليه هذا العقار فاعمل في ذلك برحمتك الله وإيادنا بحق الله عنيك وسم العقار المحدود في الكتاب إلى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا إليك فإذا وصل هذا الكتاب إلى القاصي الكاتب يسلم العقار إلى المدعي ويخرجه عن يد المدعى عليه لوجه الثاني أن يكون العقار في بلد المدعي وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعى عنه وفي هذا الوجه أيضاً القاصي يكتب له فإذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه يحكم به بمدعيه وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار إلى المدعي وإن منع المدعى عليه من التسليم فالقاصي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لأن العقار في ولايته وإن كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له أيضاً إلى قاصي البلد الذي فيه المدعى عليه والقاضي المكتوب إليه بالخيار إن شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعي إلى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب إليه كتاباً حتى يقضي بالمقدّر للمدعي بحضرة المدعى عليه وإن شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار إليه على نحو ما بينا لأن العقار ليس في ولايته .

كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك صورة ذلك إذا كان للرجل البخاري عبد آبق إلى سمرقند فاحذره رجل سمرقندي فاحذر به ثوئي وليس ثموني شهود سمرقندي إنما شهوده ببخاري فطلب ثوئي في قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه إلى ذلك ويكتب به كتاباً إلى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الديوب غير أنه يكتب شهد عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال به فلان حليفه كذا وقدمته كذا فلن فلان المدعي هذا ولد آبق إلى سمرقند و يوم في يد فلان بسمرقند بخير حق ويشهد على كتابه شاهدين يشخصان إلى سمرقند ويعلمهما في الكتاب حتى يشهد عند قاضي سمرقند بالكتاب وما فيه فإذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في

يد حتى يشهدا عند القاضي سمرقند بالكتب وبما فيه حتى يقبل شوهدا بجمعاء وإذا قيل  
القاضي شهدتهما وثبت عدلهما عنده فتح الكتاب وبوجه حلية العهد في كور فيه مدافع  
لما شهد به الشهود عند القاضي كاتب ردف الكتاب إذا ظهر أن هذا العهد غير المستهوي به في  
الكتاب وإن كان موثقاً قبل الكتاب دفع العهد إلى القاضي من غير أن يخفي له ما عهد بأن  
الشهود لم يشهدوا بحضرة العهد وبأحد كميلاً من المدعي نفس العهد ويجعل في عهد العهد  
خاتماً من رخص حتى لا يضر أحد في العهد ثم يرفقه بكتب كذا في دوسي مدعي  
بدلك ويشهد شاهدين على كتابه وحتمه وعلى ما في الكتاب فإذا وصل الكتاب إلى القاضي  
بخرى وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وأما المدعي أن يحضر  
شهوده الذين شهدوا عهداً من قبله فيشهدون بحضرة العهد ثم يرفقه بكتب كذا في دوسي مدعي  
بذلك ما إذا يصنع قاضي بخارى حدثت رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
بعض الروايات أن قاضي بخارى لا يقضي بمدعي العهد لأجل حقه ما ولكن يكتب كتاب  
آخر إلى قاضي سمرقند يكتب فيه بخارى عنده يشهد شاهدين على كتابه وحتمه وما فيه  
ويبعث بالكتاب معه إلى سمرقند حتى يقضي له قاضي سمرقند بالعهد بحضرة المدعي عليه وإذا  
وصل الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهد الشهود عنده بالكتاب وخاتماً في يكتب  
وظهرت عدة الشاهدين نفس المدعي بالعهد بحضرة المدعي عليه وأنه أكفل المدعي وقال في  
رواية أخرى أن قاضي بخارى يقضي بالمدعي يكتب إلى قاضي سمرقند حتى يبرأ  
كميل المدعي وعلى الرواية التي حوز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتب القاضي على الإمام  
فصورته ما ذكرنا في عهد غير المدعي إذا لم يكن ثقة مأموراً بالقاضي المكتوب إليه لا يمدح  
إليه ولكن يأمر المدعي حتى يجيء برجل ثقة مأمور في ذمه وعقله يبعث بها معه لأن الأحكام  
في باب المأصر واجب.

رسم القضاة والحكام في تنفيذ الأوقاف يكتب بقول القاضي فلا قاضي كوراً قاضي  
وبوجهها بعد القضاء بها بين أهلها من قبل فلا وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد  
فلا في سكة فلا في محلة فلا في كورة بخارى وهم فلا ولا وقع اختيارهم جميعاً  
لتقيام في تسوية أمور الأوقاف المسوية إلى هذا المسجد على فلا بن دلا فلاي وأما يكون  
هو المتولي لما عزموا من صلاحه وإمانته وكفايته وهدايته في التصرفات فأمضيت اختياره  
وصيبت مختارهم هذا فمأ فيها ليفوز بحمصها وحبطنها وحسانها من الإصافة وأصرف  
اقتصاداتها إلى وجوه مصارفها ومراعاة شمره الوقف فيها وأوصيته في ذلك يتولى الله وأما  
الأمانة والتجسس عن النكر والعدو وحياة في السر والعلانية وأحدثت له الله ياروداً بما يحصل  
في يده من رتاعاتها ليكون له معرفة في هذا الأمر فهدته في ذلك كنهه ففقد من شرط  
لوقاية وأمر بكتابة هذا الذكر حجة به في ذلك وأشهدت عليه من حضرني من أهل العلم  
والعدالة ثم بوجه القاضي على المصدر بوجهه معروف ويكتب في آخره بقول فلا بن فلا  
جرت ذلك كله مني وعندي وكسب الوقف على المصدر وهذه لاسفر في الآخر بعد يدي  
كتاب يكتب القاضي إلى بعض الحكام في لوسي لاجلهم بالوقف بعد الله تعالى



فلاناً قد رفع إليّ أن الأوقاف المسبوبة إلى مسجد قريشكم حالبة عن قسم يعاهدها ويجمع علانها ويصرفها إلى مصارفها ويصونها عن الإصاعة فكانت في ذلك لبحتار قيساً و عداً وتمنه رعدة وكفاية في الأمور وصلاح وديانة ويكتب لجواب على طهر كتابي هذا مشروحاً لاقب عليه واخذ من اختاره لقوامته بحول الله تعالى

جواب للمكتوب إليه . قد وصل إليّ كتاب الشيخ الفخري الإمام بهيم الله تعالى أيامه وقراته وفهمت مصمومة وامثل ما أمرني به في اختيار القسم للأوقاف المسبوبة إلى مسجد قريشاً فوقع اختيار واحياري الفشيخ من قريش للقيام في تسوية أمور الأوقاف المسبوبة إلى مسجد قريشاً على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وعصائه وعفته ودينته وكفايته في الأمور وكونه مقيماً في هذه القرية فليتمتع بعض بتقليده والإطلاق له : الله يارده ، ثم يحصل من ارتفاعات هذه الأوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مثب من الله تعالى

تقليد الوصاية يقول لقاضي فلان . قد رفع إليّ أن فلاناً توفي وترك ابناً صغيراً ولم يحصل أحد وصياً في تسوية أمور هذا الصغير ولا بد بهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية أمور له عم فلان وأنه من أهل الصلاح والأمانة والديانة والكفاية والهداية في الأمور فتعصص عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فأخبرني جمعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والأمانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قسماً في أسباب هذا الصغير المذكور فله يقوم بحفظ أملاكه ومصارف أمواله وتصفيتها وصيانتها عن الإصاعة واستغلال ماله من نتائج الاستغلال من أملاكه وقصر ارتفاعات أملاكه وحفظها وصرفها إلى وجوه مصارفها وبني لا بد من المعلوم والميوس والمشروع من غير تقشير ولا إسرف وأوصيته في ذلك تنقوى الله تعالى وأداء الأمانة في السر والعلانية والتجسس عن العذر والخاصة وأوصفت له : الله يارده ، ثم يحصل في يده من ارتفاعات أملاكه ليكون له معونة في هذا الأمر وبنيته عن بيع شيء من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي قلده في ذلك كله بشرط توقيده وأمرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك وأشهدت عنه من حضر من شق و كان ذلك في تاريخ كذا

كتاب إلى بعض الحكام بالناحية بقسم التركة واختيار القية للورث الصغير كتابي أصال الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه الحاكم فلان إليّ آخره قد رفع إليّ أن فلاناً من قربه كذا توفي لمة وحلف من لورثة ابن صغيراً سمى فلان وبنه كبيرة اسمها فلانة وترك أموالاً كثيرة وهذه الأمانة استوت على جميع أموال هذا المتوفي وتلقاها ولأبد من إقرار حصص الصغير واستراعاها من يده هذه الكبيرة وكانته في ذلك يوسع جميع التركة من المحدودات والممولات والخيومات ويتمحص في ذلك عمر له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهامها وبراعي في هذه القسمة العدل والإنصاف ويحتر قيساً و إصلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهدية به ويبعث نسخة الحركة مع مختار لقوامته إليّ لأقده أعوانه في حق الصغير وأوصي نفسه وأسلم حصص الصغير إليه وهو موافق في إتمام ذلك ، ب شاء الله تعالى كذا . في الدخيرة .

كتاب في نصب الحكام في القرى يقول لقاضي فلان . ما صهر عدي صلاح فلان

وصيانيته وسناده ودبته وكفايته في الأمور كلها مع ما حميه الله تعالى من حقن الأحكام وعلمه دقائق الحلال والحرام صيته في حبه كد متوسداً لفصل الخصومات بين الخصوم برصاصهم على سبيل المصالحة عد أن يشمل في بحث احداً تاملاً شافياً ولا يحسم شريفاً شرفه ولا يظلم ضعيفاً بضعفه وبم أمر له أن يسمع بينه في حادثة من خودت وأن يقضي لأحد على أحد في صورة من الصور وإلا اعتذر عليه فصل خصوماته بالبرص بيث الخصوم إلى مجلس الحكم وأمرته بتكجح الأياضي الخبيثات عن التكجح والعدة من أكتافهن برصاصه إن سم يكن لهن وبني مهر أمثلهن على سبيل الاحتياط وأمرته بحث: القواء في لأوقاف وأمره اليتمى من مصدحاء والثقت بالتدق من هو في سسل منها وحتره وأمرته بضاعة الله تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلاسة وإياي بأمره وينتهي عن راحره فهذا عهد ي إسه ومن قرا هـ لكتب أو قرئ عليه فلعرف حقه وحرمه ولا يجوز أحد من فومس إليه ولنصرف نفسه عن اللامة والله الموفق للصواب.

كتاب في لتزويج بكتب بعد دعاء بحسب الشخ بفقهي أيده الله تعالى لا تعرف عن حالة المسماة فلانة بنت فلان بعد حصص فلان فـ وحديث بالعدة عاقلة حدة عن التكاح والعدة وكان هذا الخاطب كتموا بها وإن سم يكن بها وبني حاصر ولا غائب ينتظر حصصه فزوجها به برصاصها تحضر من الشهود على صداق كد وإن كانت صغيرة قد بلغت ميها فصيح للرجال لم يكن بها وبني حاصر ولا غائب ينتظر حصصه بكتب الكتاب على متار مذي ذكرنا ويكتب فإن وجدت لها قد بلغت ميها ترف إلى بيت الزوج ولم يكن لها وبني حاصر ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصححة في تزويجها من هـ خاص فزوجها به على مهر معلوم مهر متنها وأقبص باهر مرسوم بمحضه من المسمو ته سلمها من الزوج وأكتب بوشقة على بروج بيلغة المسمى وأشهد عهدها

كتاب القاضي إلى بعض الحكام بالساحة لتوسط بين الخصمين رفع بين فلان بن فلان بن فلان أن له حصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا يصحه ولا بوفيه حته ولا يحصر معه مجلس الحكم ويلجأ إلى أهل السطاد فكايته في ذلك لجمع بينهما ويسمع دعوى المدعي وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما براضيهما وعصلها فإن صلح الأمر ولا فاهت بهما إلى مجلس الحكم فيلي لأفصل بينهما باحكم إن شاء الله تعالى

كتاب القاضي إلى حاكم بإساحية لبوقف الصفة وصورة ذلك رجل دعى صفة في يد رجل وأقام بنة على صفة تدعوى والقاضي في مسانه الشهود بعد فالتص المدعي من بقاصس له بكتب إلى حاكم لقرية التي أصبح المدعي بها فيها حتى تكون تلك الصباع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والتقصير والقاضي بكتب وصورته بكتب بمصدر على ترسه ويكتب بعده قد ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الصيغة التي هي كرم محوط

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة تعبط ولا حاصر ينتظر بلوغه ولعله خربف بصوابه ينتظر حصوه فإنه لم يمل أحد ينتظر بلوغ الولي فيمد عليه ذلك المذموم في التمر أنه لا ولاية لصغير ولا أمل في تهرور العبارة وقد رجعت إلى حيرة فوجدتها كد هذا مصححه

مبني بقصره وكذا دبره أرض التي موضعها في أرض مرة كذا حدودها كذا وأنها منك وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق وإقام البينة على ذلك ولم يظهر لي أحوال الشهود فالتمس هذا المدعي مني كتب هذا الكتاب إليه ليحصل هذه البينة لمتنازع فيها موقوفة في يد هذا المدعي عليه فلا يضمن من علاتها ولا يريد فيها شيئاً بل تكون في يده موقوفة إلى أن يظهر أحوال الشهود فإن فقدت لدنك ولا أعلمني بالجواب في ذلك يعز الله تعالى

ذكر الإذن في الاستدانة على العائش يكتب يقول القاضي الإمام فلان. ردت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن بعثها فلان بن فلان عاثب عنها من كورة بحاري ونواحيها وبركها صائفة من غير مفعة ولا كسوة وأنها مضطرة في ذلك وإن السكاح بينهما قائم في الحال واحضرت معها من حيراتها فلاناً وفلاناً يذكر أسماءهما وأسماءهما فأخبرني هذان أن الحال كما رعت بني من أركه إلى آخره والتسعت مني تعين بعفتها وبدل كسوتها والإذن لها في استدانتها على هذا العائش فأجبتها إلى ذلك وأذنت له الاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهماً لمطعميها ومادومها وكذا كذا درهماً كل ستة أشهر للمبوسها إلى أن يحضر العائش فيقضي ما استدانت عليه وأنها رصبت ذلك وأمرت بكتيب هذا وذكر حجة في ذلك وأشهدت على ذلك من حضري من الثقات

ذكر فرض نفقة امرأة امرأة تطيب من روحها أنه لا حق عليها والتسعت من القاضي التقدير لتعفتها بكتيب يقول القاضي فلان. رعت فلانة بنت فلان الفلاني بني أن زوجها لا يفيق عليها والتسعت مني تقدير بعفتها فأجبتها إلى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعميها ومادومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهماً وبدل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهماً وأذنت له ذلك عليها لتتولى الإنفاق على نفسها وقد رصبت بذلك وأمرت بكتيب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة زوجته فلانة بنت فلان بطعامها وإدامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهماً إلى آخره وبكتيب القاضي توفقه على صدره وذكر وبكتيب في آخره يقول فلان كتب هذا الذكر مني بأمري وجرى امر من والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط

كتاب المسورة إلى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود وبكتيب لقاضي بعد التسمية في قطعة باض أيد الله العقبه في أوقوف على أحوال امر شهود عهدي يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان مدعوه كذا ويصف الدعوى ثم يقول. أثبت لك أساميهم آخر مستورني لتعرف عن أحوالهم ولتضمنني ما صح عندك من أحوالهم من اعدادة لأقف عليه ويكون العمل منه بحسبه إن شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حبيته كذا محله كذا ومنجبه كذا ومسلله مسجد كذا

جواب المزكي أن يرتب ثلاث مراتب أعلاها جائر الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكفي بمجرد قوله عدل عالم بعل عدل مقبول الشهادة لحوار أن يكون عدلاً ولا يكون مقبول الشهادة لأن اعداده هي الانرجار عن تعاصي ما يعتقد به الإنسان محظور ديه وجاز أن يكون للشخص بهذه التهمة ولا يعمل شهادته بأن يكون محدوداً في مدف

بعد التوبة والقرينة الشبه سرور والمستور هو القاصي والشمس من لا نفس شهادته لا عسفه ولكن  
لعملة أو نحوها وعص الغصه يعصوب كل تقين معاد عدل كذا ذكره الشيخ حاكم  
السمرقندي والمستور في عرف من حيا من لم يعرف حبه بالسياسة ولا بالمدرة أنه في  
الصهيبة

محاصر وسجلات ردت نحن فيها ورد محاصر من دعوى رجل رغب أنه عصي صغير من  
جهة أبيه دينا بذلك الصغير على رجل فرد المحصر بعد أنه لم يذكر في محصر أو من هذا  
الصغير بأي صلب ولا من هذا من لا لا خير ولا كذا هو الأوتق والرب سوى هذا  
الصغير فأنك يصير له من الصغير نفسه ونسبه إلى من دلت عليه والشهود في شأنه لم يشهدوا  
على موث لأب ولا على الإقصاء إلى ما عني ولا من ذلك

ورد محاصر في دعوى تقدر الصغير بالإذن الحكيم حوته حصه والمحصر فادعي هذا  
الحاضر على هذا المحصر معه بالإذن الحكيم أن يدعي في يد هذا الذي أحضره معه حده  
كذا أمثلال الصغير من أنه كانت بين والد هذا الصغير ملاء يسمى في العقد اشتراه  
لأنه الصغير يسمى في هذا المحصر قال الصغير من حبه بولاية الأمه ثم معونه هو بش  
قيمة الدار واليوة هذه الدار عداوة ملك هذا الصغير بهذا السب المذكور فيه وفيه من هذا  
المحصر بغير حق هو أحب عليه نفسه إلى هذا المحصر بغير هذا الصغير يسمى في هذا  
المحصر فرد محصر بعد أنه لم يذكر من الإذن الحكيم لهذا المدعي من جهة هذا الصغير أو  
من جهة هذا المحصر أو على تقدير أن يكون الإذن من جهة والد آخر لأن من إيجاب الإذن الحكيم  
عنه هذا القاضي ليسمع حصره لأنه لم يذكر في محصر أن المدعي مدعي في الصغير إلى  
المدكو فيه أنه مدعي الإذن حكيم ولأنه كان مأذون بالدعوى وحصره مدعي  
القصاص وعلى تقدير أن لا يكون مأذوناً بالقصاص لا يمكن له حل القصاص عند زعم رحمه من  
تدعي لأن المأذون بالدعوى وأخصومه مدعيه بأكمل بأخصومه وأنكره بأخصومه لا يمكن  
القصاص عند زعم رحمه من العالي وعليه بدوى فلا من ذكر كونه مدعي بالقصاص أنه ذكر  
مدعي عليه من كونه وصياً فإن الإقصاء يثبت ولاية القصاص ولأنه لم يذكر في المحصر أن الشخص  
مثل المعقود عليه وقت العقد ولأنه نصحة هذا العقد من كونه شخص مثل المعقود عليه وقت  
العقد كذا في المحيط

محاصر في دعوى امرأة أميرت على رجل تزوج ابنته ودعوى ابنته الصلح عليها رجل  
مات وترك ابناً وامراً وابناً صغيراً فحضرته امرأة محاصر مدعي وحضرته بين الزوج وعينا  
وصيت من ميرتها فادعي أن هذا المحاصر هو جميع ممتلكاتها من ميرتها أبيه وعمر جميع  
اتدعوى على كذا وكذا وأنه قبل تصحيح عن نفسه بالصفحة وعمر المحصر بالإذن الحكيم  
وهذا الصلح كان حياً بالصغير ولد فحضرته من الصلح وله مثل في في كذا الزوج حل وهو  
في هذه الدعوى بصله فرد محصر بعد أنه ليس في المحصر بعد من كونه مدعي بالمدعي في  
التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز التصحيح إلا باستثناء الدين من الصلح، ولو لم يكن في  
التركة دين يجوز أن يكون في التركة من حسن بدل الصلح من بعد مدعيه بغيره بغيره بغيره

من ذلك قدر بدل الصلح أو راتداً عليه وعند ذلك لا يجوز صلح لمكان لربا وإن لم يكن في التركة من جسس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها من خلاف جسس بدل الصلح من بعد وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في مجلس ولم يكن في المحضر ذكر قبض بدل الصلح في المجلس وكان العقبة أبو حمزة رحمه الله تعالى يقول: يجوز هذا الصلح ويعمل به يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جسس بدل الصلح وإن كان يجوز أن لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون 'ريد' ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من نقد آخر عما ذكر كنه وهم وبأولهم لا يمكن إبطال الصلح كما في فصول الأسروشي، وهكذا في المحيط

محضر في دعوى تجهيل الوديعه حضر واحضر ودعوى هذا المحضر على هذا المحضر معه أتت دعوت إلى أبي هذا الذي حضره فلان صرة مشددة مكروب عليها فوكلت عني لله بصاعه إبراهيم الحاجي وبها خمسة أعداد من العمل التبه حشاشي ووزن كحل واحد بسبعة درهم وقبحة سكل كذا وإن أب هذا الذي حضره فلان قصص ذلك كنه مبي قبض صححه وتوفي قبل رد ذلك إليّ محجلاً لها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديناً لي تركته وشهد الشهود بذلك، فرد المحضر بعتة أن المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الأشياء يوم التجهيل إنما يبين قيمته يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة لأعيان يوم التجهيل لأن سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل مراعي القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم، قلت: قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفاية الأصول رجل أودع رجلاً عبداً وجعده المودع ومات في يده ثم أقام المودع بعتة عني لإيداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود ولو قالوا: لا أعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم الإيداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم الإيداع وهذا لأن سبب الضمان على المودع في فصل الجحود إذا علم قيمة الوديعه يوم الجحود وإذا لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلمه قيمته يوم الإيداع سبب الضمان في حقه انقبض بحكم الإيداع وهذا لأن الضمان إنما يجب على المودع بالجحود وانقبض السابق منه لو جحد الوديعه وقال لا وديعه لك عدي وكان الأمر كذلك بأن لم يكن قبضها لا يجب الضمان وإن كان قبضها ولم يجحد لا يجب الضمان أيضاً لما قلنا والجحود آخرهما وجوداً بحال الضمان عليه ما يمكن ورأى شاهد شهود بقيمته يوم الجحود فقد أمكن إحالة الضمان عليه فجعلت سبب ضمان في حقه الجحود وأوجب قيمته يوم الجحود وإذا لم يشهد بقيمته يوم الجحود وشهدوا بقيمته يوم الإيداع تعدر إحالة الضمان على الجحود وأحله على لقيص السابق وجعلت سبب الضمان في حقه القبض السابق وإن قال الشهود: لا نعلم قيمته أصلاً لا يوم الجحود ولا يوم الإيداع وإنما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الجحود كما في العاصب فإنه إذا هلك المصروب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فإنه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى فيس هذه المسألة ينبغي أن يقال في مسألة التجهيل إذا لم يشهد الشهود بقيمة الضمان يوم التجهيل وشهدوا بقيمتها يوم الإيضاع أن يلغى بقيمتها يوم الإيضاع وإن قالوا لا نعرف قيمتها أصلاً يلغى بما يقر من قيمتها يوم الإيضاع وهو الصحيح.

سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكدا في مجلس قضائي بكونه كذا تركوا ذكر الكورة  
فرد السجل بعله أن المصير شرط نقاد القضاء في طاهر الرواية قالوا: ليس أنه كتب في أول  
السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قبل: هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون  
الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند  
ذكر الحكم والقضاء لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لأن على رواية التواتر  
المصرح بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى القاضي بشيء حارة المصر كان قضاءه في فصل محتج  
فيه فبعض قضاؤه ويصح سجنه ويصير مجمعا عليه.

سجل ورد من قاضي كتب في آخره يقول فلان: كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه  
حكيم كذا: فأحضرنا عليه وقالوا قوله. مضمونه حكيم كذا كذب وحط لأن مضمون السجل  
أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعي وإنكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس  
بحكم القاضي إنما حكم القاضي بمضمون السجل فيبقي أن يكتب في مضمونه حكيم  
أو يكتب والحكم المذكور به حكيم أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نعتنه بحجة  
لاحت عندي.

ورد محضر في دعوى الدائير المكية رأس مال الشركة صورته حضر وأحضر فادعى هذا  
المحضر على هذا المحضر أن هذا المحضر مع هذا المحضر معه اشتركا شركة عنان على أن يكون رأس  
مال كل واحد منهما كد كد عدليا من حارب كد على أن يبيع ويشتري جملة وعلى الأفراد  
ما بدا لهما ولكن واحد منهما من الامتعة والاقمشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وحلظه  
وجملته في يد هذا المحضر معه، وأن هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال  
الشركة كلها كذا من الكرابيس ثم باعها بكدا من الدائير المكية الموروثة بوث مكة فواحب  
عنه أداء حصته من الدائير المكية وذلك كذا إذ هي قسمة بعينها هي يده وطالبه بذلك وسائل  
مسانته، فرد هذا المحضر. بعله أن الدعوى وقعت في الدائير المكية لأن الدعوى وقعت في نفس  
الكرابيس ونفس الكرابيس والدائير المكية بقلية والدعوى في التفصيلات وأسية عليها حال  
فبشئها لا تسمح وهذا ليس بصواب عدليا ولا يجوز رد المحضر بهذه اللمة لأن الإحضار في المنقول  
إنما يشترط للإشارة إليه وفي الدائير وما أشبهها لا يمكن للإشارة لأن البعض يشبه البعض بحيث  
لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
الله في المشهور من قولهما لأن العدلي الذي في زماننا بمنزلة القنوس والنفوس لا تصلح رأس  
مال الشركة في المشهور من قولهما بعد ذلك بنظر من كان دفع العدليات قال لشريكه يوم دفع  
العدليات إليه: اشتر بها ربع مرة بعد مرة فهذا اشترى الشريك بالعدليات للكرابيس وباع  
الكرابيس بالمكنى واشترى بالمكنى شيئا بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات باعده  
واشترى في كل مرة مشترك بينهما والنسب في كل مرة مع لربح كذلك لأن هذه انقصة فإت إن  
لم نعتد على الدافع بحكم الشركة لأن الشركة لم تصح بعدت بحكم الوكالة والامر وإن كان  
الدفع قال لشريكه: اشتر بهذه العدليات ربع ولم يقل: مرة بعد أخرى فإذا اشترى بها الكرابيس  
ثم باع الكرابيس انتهت الوكالة بهائيتها ورجع على الشريك دفع المكيات إلى الدافع بقدر

حصته من رأس مال مع حصته من الربح إذا اشترى بعد ذلك شيئاً يصير مشروياً باسمه إذا  
 قد اشترى من المكي صار عاصباً حصه يدافع من لمكي فيصير صامناً ذلك العذر  
 محض فيه دعوى الوصية بثلث المال صورته ادعى هذا الخاضر على هذا الخاضر معه أن أبا  
 هذا الخاضر معه 'وصى لهذا الخاضر بثلث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية  
 صحيحة وإن هذا الخاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا الخاضر معه قبولاً صحيحاً  
 وصار ثلث جميع بركة أبي هذا الخاضر لهذا الخاضر بحكم هذه الوصية وفي هذا الخاضر معه من  
 تركه أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك إلى هذا الخاضر فيقتضيه لعمه بحكم هذه الوصية فرد  
 الخاضر معلل أنه لم يكن في الخاضر أصم في حال حوز بصره وأنه وبمادها إنما كان فيه 'وصى في  
 حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثبت العقل أن يصح وصيته فإنه  
 كان محجوراً عليه على قول من يرى المحجور لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب حجر ن سفي  
 المير ماله إذا أوصى بوصية فلقبم أن لا يجوز وصيته وهي لا تسحب من ثور وصية م والى  
 وصايا أهل الإصلاح واليعسوب ذلك سراً من الموصي ولا يستحقونها فيما بينهم وكذلك لا  
 يمكن في الخاضر أوصى له جائد وأبى من ذكر طوعية فإن وصية مكره لا تصح ورغم بعض  
 مشايخنا رحمهم الله تعالى على علة أخرى لرد الخاضر وهو ترك ذكر حرية حوسي في عصر وهذا  
 وهم لأن الحرية صارت مستعادة من قومه أوصى به بثلث ماله.

محض فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الخاضر على هذا الخاضر معه أنه كمل بي  
 بنفس ثلاث على أنه متى تم يسد به يوم كذا فهو كميل لئلا ندي بي عنه وذلك أن  
 درهم مثلاً إني قد أحرقت كفالته ثم أنه لم يسد بحس فلاه لي في ذلك يوم الذي عنه  
 لستسليم النفس فيه وصار كميلاً يدين لي بي عنه وذلك ألف وطائفة بذلك وسأل مساسه فرد  
 الخاضر معلل أنه لم يكن في الخاضر ذك إلا ألف تقي ادعى الكفالة به ثم رد ولا بد من بيان  
 ذلك لأن من الأموال ما لا تصح بكفالة به كمال الكفالة والدية وأشبه ذلك فلا بد من بيان  
 آلاف أنها مائة حتى يصح أنه هل تصح الكفالة به وإن دعوى الكفالة هل هي مسموعة أم لا  
 وغاية أخرى أنه لم يكن في الخاضر أحد الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من إجابة الكفالة  
 في مجلس بكفالة فإن من كفل بمائت وم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا حاطب عنه  
 أحسن في مجلس الكفالة فيبيع المائت ذلك وأما لا تصح الكفالة عنه أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأول وبعض مشايخنا رحمهم الله  
 تعالى قالوا دعوى الإحارة هي الكفالة بغير شرط ودعوى الكفالة بغير شرط دعوى لإحارة كذا  
 أن دعوى البيع يقتضي دعوى الشراء ثم على قول من يقول مال دعوى لإحارة شرط بشرط  
 دعوى لإحارة في مجلس الكفالة ولو قال أحرقت الكفالة في مجلسي وم ينفل في مجلس  
 الكفالة فذلك لا يكفي لفعل المكفول له ثم يحر الكفالة حتى هو الكفيل ثم يخلص ويذهب ثم  
 أحرار بذلك إحارة في مجلس المكفول به إلا أنها ليست بمعبرة بالإجماع ولو دعوى الكفالة مرة  
 ولم يدع الإحارة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وأدعى لإحارة في مجلس التمسك كذا ذلك  
 صحيح.

محصر في دعوى المهر بحكم الضمان صورته امرأة ادعت على رجل انها كانت متكوجة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحاً صحيحاً وهذا الرجل صمى لي جميع المهر ضمناً وقد اجرت ضمانته في مجلس الضمان ثم اني صرت محترمة على زوجي فلان حرمة عليقة وصار مهري على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالاً فواجب عليه اداء جميع مهري وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسائله سألته فرد المحضر: بسبب انها لم تبين سبب الحرمة انها باي سبب حرمت عليه واسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل انها رعت حرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي بحلاف ما رعت ولان الحرمة العليقة قد تكون لمعنى من جهتها وانها توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعاً اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة المزوج وانها توجب سقوط نصف الصداق عن المزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهي لم تبين ان الحرمة كانت لمعنى من جهة المزوج او من جهة المرأة قبل الدخول بها او بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك

محضر في دعوى الكدالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفقرة صورته امرأة ادعت على رجل انك كملت لي عن زوجي فلان بدينار أحمر جيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كدالة معلقة بوقوع الفقرة بسا وقد اجرت ضمانتك في مجلس الضمان وقد وقعت الفقرة سبي وبين زوجي بسبب ان الزوج جعل اسري بيدي على انه متى غاب عني شهراً فأت اطلق نفسي تطليقة يائنة وقد غاب عني شهراً من تاريخ الامر وطبقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كميلاً لي بدينار من صداقي فواجب عليك اداء الدينار إلي واقامت البينة على جميع ذلك فاعتوا بصحة المحضر وقالوا بقبول بيبتهما وبالقضاء على الكفيل بدينار قانوناً ويكون ذلك قضاء على الزوج بالمرقة لانها ادعت على الكفيل امراً لا يتوصل إليه إلا بالبائت أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطليقها بمسما بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه يستصحب الكفيل حصصاً عن الزوج في ذلك وهذا اصل المهد في فواعد اشترع ولكن هذا مشكل عدي لان المدعي شيان الفقرة على العائت والمال على المحاصر والمدعي على العائت ليس بسبب اثبات المدعي على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا يستصحب الحاضر حصصاً عن العائت عليه عامة المناياح رحمهم الله تعالى فببني ان يقضي بادل ولا يقضي بالفرقة على الزوج.

محصر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض وصورته رجل ادعى على رجل أرضاً في يده انها ملكه وفي يد هذا المدعي عليه بعض تلك الأرض واقام المدعي البينة على دعواه بعد إنكار المدعي عليه دعواه وقضى القاضي للمدعي بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر ان الأرض المدعي بها كانت في يد المدعي عليه وفي يد رجل آخر قبل المسألة على وجهين إن ظهر ذلك بإقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لأن المدعي بإقراره اكذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعي شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على مدعيه إشارات الأصل والجامع فام إذ أراد المدعي عليه ان يقيم بينة على ان الدر المدعي بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تنبل ببنته لأن ببنته تنفي كون المدعي به في يده بعد ما ثبت ذلك ببينة المدعي فلا تنبل ببنته ولا يظهر به بطلان القضاء كد في الهيظ



محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض. بأن ادعى كذا مهنماً من كذا سهماً من الأرض ولم يذكر المدعي والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعي عليه احتضنت أحوبة لمعين في ذلك بعضهم اجابوا بانفساد لأهله لم يدكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم اتوا بالصحة بدس من شرط إثبات اليد على بعض الشيء شائعاً إثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الأول يشور إلى أن عصب نصف العين شائعاً لا يتصور وهكذا ذكر ركن الإسلام أو الفصل رحمه الله تعالى في إشاراته وكذا ذكر الصدر شهيد والقول الثاني يشير إلى أن عصب نصف العين شائعاً يتصور ألا ترى أنه يتصور عصب معين من رجلين يعني عصب رجلان عياً وعبد ذلك كل واحد منهما بعصر عاصباً نصف العين مشاعاً ألا يرى أن الرجلين إذا شاعرا درأ أو اشترىها وشغلها بامتعة مشتركة بينهما كد كل واحد منهما شيئاً يده على نصفها شائعاً وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور عصب نصف لعين شائعاً كذا في فصول الاسترواشي

محضر فيه دعوى شراء المحدث من والده صاحب اليد ادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه أن المنزل الذي هو في يد هذا الذي أحضره حدوده كذا وموصفه كذا كان ملكاً لوالده فلان وحقق له وأنه ناعه سي في حياته وصحته وبعد تصدته سكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر لي في حياته ببيع هذا المحدث بهذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على إقرار ولده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا: واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يد هذا المدعي عليه يعبر حق قرعهم بعض الحقترا في المحضر حلاً من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على إقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمذكور في دعوى المدعي إقرار البائع مضافاً إلى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الإقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الإقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الإقرار بالبيع قبل البيع وبالإقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الإقرار بالبيع قبل البيع تكون باسلة أيضاً ولأن الشهود في شهادتهم قالوا: واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الإقرار بالبيع لأن الإقرار لا يتصح سبب حدث ولا شهادة لهم على البيع إنما شهادتهم على الإقرار بالبيع ولكن هذا الرغم فاسد أما الأول فلوجهين أحدهما أن مطلق كلاء العاقل وتصرفه يحصل على وجه الصحة بقضيه لأصل وذلك ما هنا في أن يحصل دعوى المدعي الإقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعوى الإقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك شهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحصل على المعتد وانما في عاداتهم يريدون بهذا الإقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني قلنا هذا شهادة على الإقرار بالبيع سبب ملك فتكون هذه شهادة على الإقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح.

ورد محضر في دعوى الجارية حصر وأحصر مع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه واجارية متكرة وجاء الذي حصر بشهود شهدوا بهذه العبارة روى مردى به مدارين جارية

محاضر آورده راجعاً محاصر آمده بهر وجه معلوم ویونی تسلیم کرد . فرد محاصر بعضی  
 احداً ان الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بضريق لا تنفذ من نالعه فلا بد من إثبات ملك  
 للبائع بثبب الاستدلال المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة تكون  
 البائع مجهولاً وإثبات الملك للمجهول لا يتحقق وإذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه  
 الشهادة كيف يثبت الانتفاء منه إلى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معيماً قبل  
 انتفاءه ويقضي بإجاريه للمدعي والعمدة الثانية - بشهود شهدوا بان رجلاً باعها من هذا المدعي  
 ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويحوزها ذلك الرجل باعها فلا أن المدعي به يسورها ويحوزها  
 البيع بدون الشراء لا يثبت ذلك ولكن العمدة الثانية ليست بصحيحة و - ذكر بيع يرد من  
 الشراء وذكر الشراء يقتضي البيع فلا يرد أن من رغب على غيره شي بعد ملك هذه الخارية  
 بكذا وصالية بالنظر كتاب دعواه بيع صحيحة وإن - يدعي أنه اشترى وكذا إذا ادعى أن هذا  
 اثر رجل باع هذه الخارية مني كتاب دعواه صحيحة . وإن لم يثبت وأنا شريكه منه ذكره محمد  
 رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

ورد محاصر في دعوى الخارية أيضاً محاصر ومحاصر مع نفسه جارية وأدعى أنها جارية  
 اشتراها من فلان فصاعته واجبة عليها و - يكر دعواه فجاء بذي حصر بشهود شهدوا أنه  
 اشتراها من فلان فاحتلف أحوبه لبعض فادعى بعضهم بصفحة المدعون في حق نقصاء بالملك لا  
 في حق وجوب لطاعة لأن الصاعه تنسبها لنفسه إليه وتسميم المبيع إنما يجب بعد العقد المسمى  
 والمدعي في دعواه أنه يملكه نفسه يثبت وأدعى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلاً وهو صحيح  
 لأن الشهود ما شهدوا بملك سائق لا بصلاً ولا دلالة ودرجاً ذلك لا يقتضي بالملك للمشتري وهي  
 مسألة كتاب الشهادات

ورد محاصر في دعوى ولاء العتاقة حل مات فجاء رجل وأدعى - أن بيت عمي و... في  
 فلان كان اعتقه وأدعى في حياته وميراثه لي لأنني من معنائه لا وارث له عدي فادعى بعض  
 مشايخنا بمصاد هذه الدعوى وأدعى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة و -  
 أنه عي سم يقل في دعواه وهو يملكه . لإعناق من غير ملك باطن وأدعى على صحة ماوساه  
 مادكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى لأصل في باب دعوى العتق . وقام عبد به به  
 اعتقه فلان وفلان يسكر ذلك أو يفر وأقام آخر به أن هذا عبد عبده قصدي المدعي فادعى في إقام  
 البيعة أنه عبده لأن شهود العتق شهدوا بعقل باطل لأنه لم يقووا في شهادتهم وفلان يملكه  
 والملك لا يثبت بفلان من غير شهادة والعتق بلا ملك . ظل فهو معنى قولنا أنهم شهدوا بعن  
 باصل فصار وجود هذه الشهادة وعدم مبررة ولو عدم هذه الشهادة لك - يقتضي للمدعي أن  
 البيعة أنه عبده كذا هاها وكذا لو شهد شهود اتعد أن فلاناً اعتقه وهو في يده يقتضي  
 للمدعي شهدوا أنه عبده لأن صحة لإعتاق تعتمد الملك دون اليد والشهود سم شهدوا أنه بالملك  
 ولو شهد شهود العتق أن فلاناً اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخر أنه عبده فقتضى بيعة العتق  
 لأن إثبات العتق للملك لمقتضى كإثبات العتق لمقتضى ذلك لعممة . ولو أن المدعي أقام بيعة أنه عبده اعتقه

قضى بيمينه العتق لأن البيعتين استوتوا في إثبات الملك وفي إحداهما زيادة إثبات العتق كذا ها هنا  
فهذا المصانة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير.

ورد محضر في دعوى الدفع: صورته ادعى عيسى في يدي رجل اشتراها من فلان في يوم  
كذا من شهر كذا من سنة كذا وجمعه المدعى عليه دعواه بأقام المدعى بيعة على ما ادعى وتوجه  
الحكم للمدعى على المدعى عليه بما ادعاه المدعى فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن هذا  
الذي ادعيت تلفي الملك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك بيعة طائعا أن هذه العين ملك أخيه  
فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك  
عليّ باطلة بهذا السبب فانفتحت أجوبة المعتبرين أن هذا المدعى صحيح ثم استعنى بعد ذلك أنه  
المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الإقرار أنه متى كان وفي أي شهر  
كان فالدفع هل يمكنه عليه؟ فانفتحت الأجوبة أيضاً أن القاضي لا يمكنه عليه لأنه قد بين مرة  
بقدر ما يحتاج إليه حيث قال: قبل تاريخ شرائك أو قال: قبل شرائك.

ورد محضر في دعوى ميراث: صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم  
أولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضروا محدوداً عيسى رجل أحضره معهم ميراثاً عن والدتهم فلانة  
وكان المكتوب في المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحققها: ودرست  
وي بود نابور مرك وي محمد وميراث مائد فرزندان خویش را<sup>(١)</sup> فرد المحضر بعدتين إحداهما أن  
المكتوب فيه والدة هذين المدعين ويسفي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية أن المكتوب  
فيه: مرد وميراث مائد فرزند خویش را<sup>(٢)</sup> وليس فيه: جه جيز ميراث مائد فرزندان را<sup>(٣)</sup>  
ويعني أن يكتب: وميراث مائد مدين محدود فرزندان را<sup>(٤)</sup> أو يكتب: ميراث مائدش<sup>(٥)</sup> حتى  
يصير المثلوك المذكورين إما بالنصريح أو بالكتابة أو بدون ذكره لا بالنصريح ولا بالكتابة لا يتم حر  
الميراث فيما تقع فيه الدعوى وحكي عن الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي أنه قال: كنت  
كتبت الفتوى في جبر الميراث وبالفيت في شرائط صحته غير أنني تركت الهاء عند قولي وتركه  
ميراثاً وكنت وترك ميراث فلم يمت شيخ الإسلام عني بن عطاء بن حمزة لسفدي بصحته وقال  
لي: أحق به الهاء وجعله وتركه ميراث حتى أفتى بالنصحة قال الشيخ الإمام الراشد بحم الدين  
السفي رحمه الله تعالى: عرض عليّ محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضاً أنها ملكه وحقه  
وإن مورث هذا المدعى عنيه فلان أحدث يده عليها بخير حق إلى أن مات وهي بد ورثة هذا  
أيضاً بخير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المدعي وقال: تدعى عليه في دفع  
دعواه: إن مورثاً فلاناً كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعي بيعة بان وجرى التقايط  
من الجانبين وكان في يده بحق إلى أن توفي ثم صار ميراثاً عنه لي بحق فقل المدعي في دفع هذا  
الدفع: إن مورث المدعى عليه الأرض أقر بالبيع الذي جرى بيننا بيع وهذا عاد: رد عليّ الثمن  
كان عليّ رد الأرض وأقام عيسى ذلك بيعة هل يصح دفع الدفع على هذا بوجه؟ قال نعم الدين  
وحسنه الله تعالى. ولقد كان قاضي القضاة عماد الدين عيسى بن عبد الوهاب والشيخ الإمام علاء

(١) وكان في يده إلى يوم موته صاحب وترك ميراثاً لأولاده (٢) مات وترك ميراثاً لأولاده (٣) أي شيء  
ترك ميراثاً لأولاده (٤) وترك هذا المحدود ميراثاً لأولاده (٥) وتركه ميراثاً

الدين عمر بن عثمان المعروف بعلاء يدعى أجاباً بالصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لأنه ادعى أولاً أنه كان في يده بغير حق فإذا أقر ببيع الوفاء بعد أن أنه في يده بحق وقيل يجب أن يصح دعوى الدفع على قول من يقول. بأن ببيع الوفاء حكم الرهن لأن المدعي بهذا الدفع أقر للمدعي عليه ببعض ما أنكره في الابتداء وهو كونه محدود في يده بغير حق وهذا لأنه ما كان لهذا البيع حكم الرهن كان أبيع على ملك المدعي إلا أن للمدعي عليه حق الحبس وقد دعى المدعي ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعي عليه بغير حق فإذا أقر بعد ذلك ببيع الوفاء بعد ادعى ملك المحدود لنفسه وأقر أن يد المدعي عليه بغير معنى قول أقر به بعض ما أنكره له أولاً وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى إن لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع فالبيع صحيح فلا تصح هذه الدعوى، وإن كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع وسداً فإن ادعى تصح العقد صح دعوى الدفع ومالاً فلا كذا في الخط،

محضر عرض على نعم الدين السفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بفلاتها وبين ذلك قاضي المدعي في دفع دعواه أنه صدقته من ذلك على يد من مضموم ولم يذكر مقدار البدل ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دعواً؟ قال لا يكون دعواً وإن ذكر القبض فهو دفع وإن لم يبين مقدار البدل لأن برك سان مقدار البدل فيما لا يحتاج إلى القبض لا يصح وأعلم أن هذه المسألة على وجهين إن وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان أئيدال معلوماً أو لم يكن معلوماً إلا أن الشهود شهدوا على قبضه كاد الصلح صحيحاً وكان دعواه دعواً صحيحاً وإن وقع الصلح عن الكرم وعن العلات التي استهلكها المدعي عليه بدل خلاف جسد الواجب باستهلاك العلة واقتراض غير قصر لا يصح الصلح في حق العلة سواء كان البدل معلوماً أو لم يكن فلا يكون هذا دعواً في حق العلة كذا في تصورا الاستروشي

محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة وصورته رجل ادعى أن من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعي في دفع دعواه إنك مبطل في هذه الدعوى لأنك قد قلت لي مرة. توارث ميراث يافته باميكريد<sup>(١)</sup> فت لي مرة، سيس يدر مال يسير كرمه من كفتكم كذا مال كرفته أم كذا مال ميراث يافته أم تركته فلا رمي ابن رثو أقرا است ملكك من دعوى تو باطل است، هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام، هل يكون ذلك دعواً لدعوه؟ وكان فيه جواب نعم الدين النسفي أن في قوله ميراث يافته<sup>(٢)</sup> يكون دعواً لأنه إقرار بالملك له وفي قوله كرفته<sup>(٣)</sup> لا يكون دعواً لأن هذا ليس بإقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر

رود محضر آخر كان فيه دعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا، حدوده كذا، وهو في يد أم هذا المدعي أقرب أم هذا المدعي أنه ملك هذا المدعي وبعد هذا الإقرار اشترى هذا المدعي عليه هذا الكرم من أم هذا المدعي فواجب عليه تسليم هذا الكرم إلى هذا المدعي وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالتصحيح وأفتى الإمام النسفي بمساده وقال وجوه

(١) وجدت ميراثاً من والدك أو يقول قلب لي مرة قبضت مالاً كثيراً بعد والدك فقلت. أي مال قبضت أي مال وجدت ميراثاً فقلت الأرض العلاته مهداً فلو ملكك ودعواك بانه (٢) وجدت ميراثاً قبضت (٣)

الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل أن المدعى لم يدع للميت نفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه اقترت له به لا يسمع دعواه أيضاً لأنه سبب ملكه إلى ما لا يصلح سبب الميت وهو الإقرار حتى يورثه إلى ما يصلح سبب الميت بأن قال هـ الكرم ملكي شقريه من أمي فإلانة قبل شراء هـ المدعى عليه تصح دعواه.

ورد محضر في دعوى الإرث مع دعوى العنق صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عمي فلان مات وهو في ملكه وإن وارثه لا وارث له غيري وصار هذا لعبد ميرثاني من جهته وهو يمسح عن صاعتي فدعى المدعى عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا اعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأن اليوم حر ولا سسل له علي وأقام على ذلك بيعة فادعى هذا المدعى ثباً أمي كنت اشتريت هـ العبد من ابن عمي هـ في صحته وكان فيه جواب نجم الدين السمي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعوه ثانياً لمكان لتناقض وتعدد التوفيق لأنه ادعى لإرث ثم ادعى شراء في حياة الميت من هـ وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أمه فادعى داراً في حدي رجل أنها داره شراها من أبيه في حياته وصحته وأقام على ذلك بيعة فلم يرث بيته أو لم يكن له بيعة فحلف المدعى عليه ثم أقام المدعى بيعة أنها كانت دار أمه مات وتركها ميرثاً له لا يعلمون له وارثاً غيره فالتفاضي يقضي بالدار معدومي لأنه لا تناقض بين دعوى الشراء من الأب في حياته وصحته أولاً وبين دعوى الإرث من ثانياً لأنه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت أو لا لكن عجزت عن إثبات شرائي وبقيت الدار على ميتك أمي ظاهرة فصدت ميرثاني ميرثته في لظاهر وعشله لو دعى الإرث من الأب أولاً ثم ادعى الشراء منه بعد ذلك لا يسمع من دعوى الشراء لأن بين دعوى الإرث أولاً وبين دعوى الشراء ثانياً تناقضاً إذ لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولاً فلم عجزت عن إثبات الإرث اشتريت منه بوضوح أن المشتري من جهة الأب قد يصير ميرثاً بأن يفسخ الشراء بينهما إما في حياته أو بعد وفاته بأن يجعله عبداً فردد فلا تتحقق المناقضة لا محالة أم الموروث من الأب لا يصير مشتري من جهته فتتحقق المناقضة.

محضر فيه دعوى الميراث صورته رجل مات فعاد رجل وادعى ميرثته يعصوبة سوة اعم وأقام الشهود على النسب بل ذكر الاسم إلى أخذ ثم إن مبكر هذا النسب والميراث أقام بيعة أو جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى هل يدفع بهذا دعوى المدعى وبسبه؟ وكان فيه جواب نجم الدين السمي رحمه الله تعالى أنه إن وقع انقضاء بالبيعة لأولى لا تدفع وإن لم يقع انقضاء بالبيعة لأولى لم يجز انقضاء بإحدى البيتين لمكان التعارض قال وهذا بطريق مسافة طلاق امرأته يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعقد العبد يوم نحر مكة من هذه السنة قبل ويسمي أن لا تدفع بيعة المدعي ولا تقبل بيته المدعى عنه لأنها لو قبلت إما أن تعمل على وثبات اسم أجد ولا وجه إليه لأنه ليس بخصم في ذلك وإما أن تقبل لفى ما دعاه المدعي ولا وجه إليه أيضاً لأن البيعة على انصفي غير مقبولة وهو يظهر ما مر ادعى على غيره أنه مرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام ادعى عنه البيعة أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي مكاناً حر لا تقبل بيته المدعى عليه لأنها قامت في الحقيقة على النفي

ورد محضر في دعوى دويرة وسراجيه: والشهود شهدوا بلفظه (حانة) ورد المحضر بعله ان المشهود به لم يدخل تحت دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السراجيه والشهود شهدوا (بحانة) والسراجيه غير والبيت غير وهذا اجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فاما اذا كانت الدعوى بالعربية وشهادة بالفارسية فتصح الدعوى ولا شهادة لان اسم (حانة) بالفارسية ينطلق على (سراجيه) بالفارسية ولا كذلك بالعربية.

محضر فيه دعوى بيع السكسكى: عرض على شيخ الإسلام السعدي محضر وكان فيه باعه بحدوده وحقوق فردة بعله ان السكسكى نقلي والنقلي لاحد له

عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعي عليه: صورته حصر فلان واحصر مع نفسه فلاناً فادعى هذا الخاضع على هذا المحضر فاجاب بالصحة لان المدعي عليه حاصر ومي الخاضع الإشارة تكفي ولا يحتاج إلى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج إلى ذكر جده بالطريق الاولي فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجد وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: وكذلك في ذكر الحدود لا بد من ذكر حد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتحاصمين لا بد من ذكر الجد وكان القاضي الإمام ركن الإسلام على بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى في الاثداء لا يشترط ذكر الحد ومي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى.

ورد محضر فيه دعوى الشععة: وكان فيه بيان انواع الطلب الثلاثة فرد بعله انه لم يذكر في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب الإشهاد على مور تمككه من الإشهاد وأنه اشهد على هذا المحدود والمحدود اقرب إليه من المشتري والبايع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الإشهاد على من هو اقرب إليه من المحدود والبايع والمشتري يجب ان يعلم بان مدة طلب الإشهاد مقدرة بالتمسك من الإشهاد عند حصره احد الاشياء الثلاثة إما البائع أو المشتري أو المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال ليس الدار أو لم يقصر والطلب من البائع صحيح إذا كانت الدار في يده وإن لم تكن انذار في يده ذكر شيخ الإسلام في شرحه ان الطلب صحيح استحساناً غير صحيح قياساً وذكر الشيخ أبو الحسن العدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في اجابته وعصام رحمه الله تعالى في محتصره انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان، وإذا قصد الأبعد من هذه الاشياء وترك الأقرب إن كان لكل في مصر واحد لا تبطل شفاعته هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تباين اطرافه كمكان واحد حكماً وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي: انه إذا اجتمع على الأقرب وترك الطلب تبطل شفاعته وهكذا المصدر الشهيد في واقعاته: وإن كانوا في مصرين أو في امصار فإن كان احد هذه الاشياء مع الشفيع في مصر واحد فتركه وذهب إلى المصر الآخر بطلت شفاعته وإن كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب إلى الأبعد فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى به بعضهم قالوا: تبطل شفاعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفاعته وهكذا ذكر الناطقي في اجابته وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب إلى الأقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب إلى الأبعد مبطلاً لشفاعته وعلى هذا إذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب في الطريق الأبعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفاعته وعلى قياس ما ذكره

التأطفي لا تبطل شتمته ثم إذا حضر المصير الذي فيه الأقرب بشرط لصحة الطلب أن يكون الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الإمام أبو زيد الكبير يعرف بين الدار وبين البائع والمشتري، وكان يقول في البائع والمشتري: يشترط الطلب بحضرة وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل إذا طلب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصير الذي الدار فيه يصح للطلب وكان يقول: إليه أشهد محمد رحمه الله تعالى في باب شتمه أهل البيعة وعلى هذا إذا كانت الدار في مصر للشعب لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما احتاره القاضي الإمام، ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشعب يشترط الطلب عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط.

ورد محضر في الرجوع بشتم الأتات عند ورود الاستحقاق صورة حضر مجلس القضاء ببخارى رجل يسمى حيدر الحميري وأحضر مع نفسه رجلاً يسمى عثمان الحميري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا الذي حضر معي باع من أتاناً تامة الخفة بكداً فرحماً في شهر كذا من سنة كذا وإني اشتريتها منه وجرى التقاض بيني ثم إنني بعث هذه الأتان من أحمد بن فلان بتمس معلوم وإنه اشتراها مني بذلك الثمن وجرى التقاض بيننا ثم إن أحمد باع هذه الأتان من الدهقان علي بن محمد ثم إن ريداً استحق تلك الأتان من يد الدهقان علي بن فلان في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي الشيخ الإمام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نسف وبواحبها من جهة القاضي الإمام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعمل القضاء والأحكام بكورة سمرقند وبأكثر كور المملكة بما وراء النهر بالبيعة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها وأخرجها من يده وسلمها إلى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الإمام سديد الدين طاهر نائب الحكم ببخارى من جهة القاضي الإمام صدر الدين أحمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخارى وبواحبها لهذا المستحق عليه وهو الدهقان علي بالرجوع على بائعه بالشتم الذي أدى إليه وهو أحمد بن فلان واسترد الثمن منه بكماله ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا لأحمد بن فلان هذا بالرجوع بالشتم على البائع وبالشتم الذي أدى واسترد من الثمن بكماله وإنني حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بالشتم الذي أدبته إليه وسأل الله عليه هذا الذي أحضره المدعي هذا فانكر وقال: مرأياً بين مدعي هيج دادني نیست<sup>(١)</sup> فأحضر المدعي شهيداً على دعواه فاستفتى عن صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى: خلل من وجوه أحدها أن المدعي لم يقل: وكان القاضي علاء الدين مافوناً بالاستخلاف وإنه شرط لأنه إذا لم يكن مافوناً بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصير معين الدين قاضياً والثاني أنه لم يذكر تاريخ تقليد القاضي معين الدين لينظر أن القاضي علاء الدين هل كان قاضياً وقت تقليد القاضي معين الدين لينظر أنه هل صار قاضياً بتقليده ولأنه لم يذكر أنه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نسف صريحاً وإنما ذكر بأكثر كور المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كور كثيرة بهذا لا يصير نسف مذكوراً ولأنه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة ولم يذكر أن تلك البيعة قامت بحضرة المدعي

عليه وما لم تكن البينة والحكم بحضرة الخصم لا يصح الحكم ولأنه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة التي قامت بها عبده ولم يذكر أن البينة قامت على إقرار المشتري أنها مملوكة للمستحق وحسب لا يكون له ولاية الرجوع و قامت على مملوكة المستحق وحسب لا يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال: وجرى الحكم من القاضي الإمام سعيد الدين نائب الحاكم بمحاربي لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالنفس ولم يذكر أن ذلك البيع كان نائباً عبد القاضي سعيد الدين وبماضي سعيد الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا يوجب حلاً لأن الحكم بالرجوع بالنفس إنما يصح إذا ثبت البيع عند الحاكم وحكم بفسخ البيع ثم اشترى بوجه عس البائع بالنفس حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن أو لم يحكم ولم يذكر أيضاً أن القاضي الإمام صدر الدين هل كان مادوناً بالاستحلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا، ولأن المدعي يدعي لشخص: ودود دعوى بمكسبه من مثل ابن سميه رافع است رد شهره كثر أن سميه بها بدد شهرها بهامد لكي ربح ما شديا بدكه قيمت دعوى كند وبكوبه كه بروي واجب است كي قيمت آن سهم كه امر وردادني است من دهدد مارغوى ثمن درسد بيابد<sup>١</sup> وحكي أن القاضي الإمام الامامشي رحمه الله تعالى حين فصد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاصياً بله يقول به في دلت فعال. إنه كتب في سجلاته وهو ليوم قاضي بقصة بسمرقند رعا وراء السهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بمحاربي فكان هذا كذباً محضاً والكاذب كيف يكون قاصياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون إن قاضي سمرقند قاضي أكثر كور المملكة بمار وراء سهر وللاكثر حكم الكل في أحكام الشرع فحذر من يقارن قاضي مار وراء السهر

محضر عرض على نجم الدين السفي في بيع سهم واحد شافع بحدود هذا السهم من كان مشايخنا رحمهم الله تعالى بسمرقند يقولون بأنه يوجب انفساد لأنه يومهم الإقرار والقرار يكون له الحدود وأما الشافع فلا، قال واستحجج عبدي أنه لا يوجب انفساد، وقد ذكر أبو جعفر الطحاري رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع أخرى من النصف من دار بحدود هذا النصف قال وسمعت السيد الإمام محمد بن أبي شجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والذي في هذه المسألة ثبت ولا رواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر للصحابي فاستحسنه وأحد به وهذا لأن في ذكر الحدود ليس ما يدل على الإقرار ألا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الإقرار فذكر حدوده كذلك يكون

محضر في دعوى الإجارة الطويلة وكان المكموب فيه أول يوم هذه الإجارة يوم الأربعاء السادس من شهر كند وكتب بعد ذلك وتعديب في التاريخ المذكور فيه فقبل: قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لأنه يشير إلى أن التقاضي يدي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لأن التقاضي الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد

(١) ولم يقل في دعواه أن عبده الدر هم ربحه في البلد، وإن لم يوجد ذلك تدافع في البلد أو وحدد ولم تكن رابعة فيبني أن يدعي بالقيمة ويقول واجب عليه أن يعطيني قيمة مملوكة الدر هم لي عليه اليوم فأما دعوى الثمن لا تصح



وتعاقباً في اليوم الذي وقع فيه العقد أو كتب وتقابلاً في اليوم الذي قد باشر العقد فيه ليست  
التقابض بعد العقد والصحيح عدي أنه يكتب وتقابلاً بعد ما باشر العقد في اليوم الذي  
باشر العقد فيه .

**محصر في دعوى مال الإجارة المصروفة** صورته دعى هذا الذي حصر على هذا الذي  
أحضره معه ابن والده هذا الذي أحضره معه فلان آخر مني محدود. كذا يكدا إجاره ضربه  
مروسة ثم مات وانفسحت الإجارة بموته وصارت بمئة مال الإجارة دينا لي في تركته فرد المحصر  
بعله أنه لم يكن في المحصر ذكر قبض مال الإجارة وما لم يقبض المؤجر مال الإجارة لا يصير  
شيء منه دينا في تركته بموته ولأنه لم يذكر في الدعوى ناريخ أول مدة ونايخ آخره ولا به  
من ذكر ذلك حتى يطرأ به شيء من مال الإجارة أم لا، وقد قرأ بعض مشايخنا رحمهم الله  
نعالي يسمي أن يصرح ببعض مال الإجارة ولا يكتم في بموله . تعاقباً قبضاً صحيحاً فإن مستاجر  
لو أحصر من الإجارة ومن يدفع إلى المؤجر وقبض المستاجر ثم سلم المستاجر إلى المؤجر ولم  
يسلم مال إجاره يكون موله . وتعاقباً مستقيماً على هذا الاعتبار مع أنه لم يوجد قبض أحد  
المبدلين وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى زعموا هذا القبول وقالوا . معبر في نظر الشرع  
وفراعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله . وتعاقباً قبض المؤجر الآخره وقبض المستاجر المستاجر  
وقد قيل لا ينبغي أن يكتب في صلح الإجارة على أن يرفع المستاجر ما بدله لأن كلمة على  
كلمة شرط ووراعة المستاجر بنفسه ليست من فصايا انعقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا  
يقضيه العقد ولكن يكتب يزوع ما بدله وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع إلى بيان  
عرض مستاجر لا إلى الشرط إلا أن هذا القول عدي في غاية اربابه لأن الإجارة في الأصل  
شرعت لحاجة المستاجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستاجر بنفسه من فصايا عقد الإجارة . ولو لم  
يكن انتفاع المستاجر بنفسه من فصايا العقد إلا أن شرط ما لا يقضيه العقد بما يوجب فساد  
العقد إذا كان لأحد العاقدين فيه منفعه بالإجماع أو كان لأحدهما فيه منفعه عند أبي يوسف  
رحمهم الله تعالى، أما إذا لم يكن لأحدهما فيه منفعه ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى  
طعاماً وشرط البائع على المشتري أن يأكله وأما لا منفعه لأحدهما في هذا الشرط ولا منفعه  
فله لم يذكر في عقد الإجارة ما يرفع في الأرض ذكر في المجمع الصريح أن الإجارة فاسده وذكر  
في موضع آخر أنها جائزة استحساناً كذا في الأخيرة

**محصر فيه دعوى الإجارة ودعوى إحداث مؤجر يده على المستاجر** ادعى هذا الذي  
حصر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضرته معي آخر مني عشر دهرات أرض  
حدودها كذا في ضمة كذا وسلمها إلي ثم أنه أحدث يده على هذه لأراضي بعير حق فواجب  
عليه قصر يده عن هذه الأراضي وترك التفرص وتسليمها إلي فرد المحضر بعنة أنه لم يذكر فيه  
أنه أجرني هذه الأراضي وهو يملكها وهذا الأمر لا بد من ذكره لأن الإجارة من غير مالك لا تصح  
وإن ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذكر فيه أنه أجر هذه الأراضي وهي في يده ولا بد من ذكره  
لأن الأراضي ربما تكون مشتركة وإجارة الأراضي المشتركة قبل القبض لا تصح إنما على الخلاف  
الذي في بيع العفار قبل القبض كما ذهب إليه بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أو على الوداق

كما ذهب إليه بعض الشايخ رحمهم الله تعالى ولأنه لم يذكر في المحصر أن هذه الأراضي صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من أن تكون الأراضي صالحة للزراعة وقت عقد ولا يكفي بقوله استئجار صحيحاً لجواز أن لا تكون الأرض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن يكون بحال تصلح للزراعة بمثل المستأجر فبطل أن كون الأرض بحال تصلح للزراعة بمثل مستأجر يكفي لصحة العقد.

**محصر في دعوى بقاء مال الإجارة المفسوخة** محصر وأحضر وهذا ندي حصر وكبل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وفيه عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم أولاد فلان بن فلان فادعى هذا الندي حصر عن هذا الندي أحضره معه لنفسه بطريق الأصله وبالأخت الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالإذن الحكمي أن هذا الذي أحضره معه أجرة من أبيها فلان جميع الأرض التي حذردها كذا بكذا من الدناير إجارة طويته مرسومة وأن أباه توفي قبل انقضاء الإجارة هذه وقيل قبضه شيئاً من مال الإجارة وانفسخت هذه الإجارة بونه وصار من الإجارة وذلك كد من الدناير ميراثاً لورثته هؤلاء المسمى ما حلا ديناراً واحداً فإنه ذهب بمعه نصي ما نصي من والده وبعض ببراء أبيها عنه في حياته وواجب عليه أداء الدناير المذكورة ما حلا ديناراً واحداً يقبض المدعي حصه نفسه بطريق الأصله وحقه أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحقه أخته الصغيرة فلانة بالإذن الحكمي فرد المحصر بعله أن المذكور فيه أن مال الإجارة صار ميراثاً لورثته ما حلا ديناراً واحداً فإنه ذهب بمعه ببراء أبيها المأخض هذا عنه في حياته ودعوى الإبراء على هذا الوجه فاسده لأن الإبراء بما يصح بعد نوحوب أو بعد سبب نوحوب وحال حياة المستأجر من الإجارة غير واجب على المأخض إذا كانت الإجارة قائمة ولم تنفسح بعد ولم يوجد سبب وجوبه لأن سبب وجوبه إنقضاء الإجارة والإجارة لم تنفسح بعد وعنه أخرى أن المذكور في الدعوى نوحوب على المدعي عليه أن يدفع من الإجارة إلى هذا المدعي ليقبض حصه نفسه بصريق الأصله وحقه أخته الكبيرة بالوكالة والتركيب بالخصومة لا يملك المصعد وهو رحمه الله تعالى وعنه الفتوى فلا تصح مطالبته بحصه الموكدة على ما عنه الفتوى والله الأولى ليست بصحيحه لأن دعوى الإبراء إن لم تصح فذلك أمر لزم عليهم ولا يوجب ذلك حلاً في دعوى بقاء مال الإجارة لأن ذلك لزم لهم.

**محصر في دفع دعوى من الإجارة المفسوخة بموت المأخض من ورثة المأخض** وكان الدعوى بشرائطها من غير حين فيها فقال تدعى عليه في دفع دعوى المدعي أن أباه قد قبض مني في حياته كد ما من خطبة عوضاً عن مال الإجارة التي تدعيه فرد المحصر بعله أن دفع الخطبة عوضاً عن مال الإجارة بسدعي وجوب من الإجارة ومال الإجارة لا يجب على المأخض حال حياة المأخض إذ إجارة حال حياة المأخض قائمة على حاله ومال الإجارة إنما يجب على المأخض عند الانقضاء فكيف يتصور قبض المأخض بالخطبة عوضاً عن مال الإجارة من ذلك الحين وعنه أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الخطبة عوضاً وإنما ذكر أن أباه قد قبض مني الخطبة عوضاً وتقدمه الخطبة عوضاً لا نصير الخطبة عوضاً ما لم يوجد الدفع من صاحب الخطبة بجهة العوض.

عرض ملك في الإجازة: وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضاً حدودها كذا وهي صالحة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقيل: الصك باطل لأنه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لأن رراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولأحد العائدين وهو المزرع فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل: بهذا لا يبطل الصك لأن قوله في هذا المقام على أن يزرع فيها كذا وقوله: ليررع فيها كذا سواء وقوله: ليررع فيها كذا ليس بشرط وإنما هو كبيان المرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل المستأجر إذا لم يسن ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فإذا كان ترك ذكر ما يزرع يفسد العقد بهذا كره كيف يفسد العقد.

محضر في تعريف المملوك: سئل شيخ الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله روضة بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لأن النسبة على هذا الوجه لا يقع به الإعلام ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقره بذلك طاعاً قال: لا بد من بيان أن روضه بن عبد الله حر وأنه أعنفه مولاه فيكون الإقرار له والمال له أو عبد لمولاه محجور عليه فيكون الإقرار لمولاه والمال لمولاه أو ماديون مديون فيكون الإقرار له وملك المال لمولاه ويختلف حكم الإقرار باختلاف حاله فلا بد عن ذكره قال: والمعلق بمرفع لمولاه وإن كان مولاه معتقاً أيضاً لا بد من أن يقال: أنه مولى لفلان فإن كان المولى الثالث معتقاً أيضاً فلم يمسبه إلى مولاه فلا بأس به لأن المولى الثالث بمنزلة الجلد في النسب فيجوز الافتصار عليه.

عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند. فردّ بوجه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند ماديون وبالأستحلاف والثاني أنه كان فيه وقاضي سمرقند كان قاضياً من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان من قبل الملك سنجر إلا أن هذا لا يصح خلافاً لأن قاضي سمرقند لما كان قاضياً من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضياً من قبل الملك سنجر ألا يرى أن ولأيه الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث ان الشهود في شهادتهم قالوا: ما وقع فيه الدعوى: ملك ابن مدعيست وأندردست ابن مدعي عليه بما حق است<sup>(١)</sup> ولم يقولوا: فواجب على هذا المدعي عليه: كه دست حوش كوتاه كندا زين مدعي به رهاين مدعي تسليم كندا<sup>(٢)</sup> وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم: لا بد من ذكره ونحن وإن لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لأحد مجال الطعن وأربيع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوفاً على إرضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولأيه وهذا يخرج من أن يكون حكماً لأن المعلق بالشيء والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشيء وهو خمل قوي لو حصل للحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطبقاً والمكتب كتب على هذا

(١) ملك هذا الدعي وهو في يد هذا المدعي عليه بغير حق

(٢) أن يقصر يده عن هذا الدعي به ويسمه إلى هذا المدعي.

الوجه فهذا لا يوجب حلاً في الحكم إنما يوجب حلاً في المكتوب كذا في تصور الاستروشي  
محضر فيه دعوى إجارة العبد - صورته : ادعى فلان على فلان عي في يده أبي آجر  
العبد من هذا الذي في يده كل يوم درهم وقد مضى كذا وكذا يوماً فواجب عليه تسليم هذا  
العبد إليّ مع كذا من الأجرة فرد المحضر بعله أنه ادعى أنه آجره كل يوم درهم ولم يذكر  
للإجارة مدة تنهي إليها فكل يوم يجيء يعتقد فيه عدم الإجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه  
الدعوى قد اتفقت فيه عقد الإجارة وكان المستأجر إمسالك العيد ولاسماع به فكيف تصح  
معالجة المدعي إياه بتسليمه إليه ولو كان ذكر ذلك مذهب وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من  
جملة تلك المدة كان كذلك لأن هذا اليوم إما كان من حصة تلك المدة كان حلاً في عقد  
الإجارة فكان للمستأجر حق إمسالك العيد وعدم نفسه ولاسماع به ولأنه ادعى كذا وكذا من  
الأجر وكان في محضر الدعوى آجر العبد بعد ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم إليه ولم يذكر  
وسلم العبد إليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لجوار أنه سم شيئاً آجر وعالم يثبت تسليم العبد  
لا يجب آجره فلا تستقيم دعوى تسليم الأجر

**حط الصلح والإبراء** - عرض حط صبح وإبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن  
فلان مالاً معلوماً فصالحه فلان على ألف درهم وفيه فلان بدل الصلح وذكر في آجره وإبراء  
المدعي ادعى عليه عن جميع دعاويه وخصوماته إبراء صحيحاً عاماً قيل الصلح غير صحيح إذ  
ليس فيه مقدار المال المدعي ولا بد من بيان ذلك يعلم أن هذا الصلح رفع مدعونه أو وقع  
إسقاطاً وليعلم أنه وقع صرفاً بشرط فيه قبض البدل في المجلس أو لا يشترط وقد ذكر قبض بدل  
الصلح في المجلس ولم يتعرض مجلس الصلح مع هذه الإحتمالات لا يمكن القبول بصلح الصلح  
أما الإبراء حصل على سبيل العموم فلا تسع دعوى المدعي بعد ذلك عليه لكن الإبراء لعام لا  
لكن الصلح.

محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت محصورة ورثة : صورته حصر واحصر مع نفسه  
فلاناً وفلاناً وفلاناً كنهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحصرهم مع نفسه  
أنه دفع إليّ مورتهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها وبيع أرباحاً وأنه مات قبل نفسه  
هذا المال وقيل دفع رأس المال إلى رب المال وقيل قسمة الربح مجهلاً لهذا المال وصار ذلك ديناً  
في تركته إلى آجره فقبل. إن وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح  
وتركه يصير حلاً في الدعوى وإن ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح

محضر فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة. صورته حصر واحصر فادعى هذا الذي حضر  
على هذا الذي أحضره معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمر قد فرد أحضر  
بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن الأعيان منها ما يكون مصموماً بالقيمة  
عند الاستهلاك ومنها ما يكون مصموماً بأشئ عند الاستهلاك ولعل هذه العين مصمومة بالمثل  
فكيف نستقيم دعوى القيمة مطلقاً ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق مالك لا  
ينقطع عن العين بنقص الاستهلاك ولهذا جاز الصلح عن المعصوب لمستهلك على أكثر من  
قيمتها وإنما ينقطع حقه عن العين ويستقل إلى القيمة بقضاء القاضي أو بتراضيهما وقبل ذلك

يكون حقه في العين فلا بد من بياحه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بمرقند أو ببخاري وقيمة الأعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك.

محضر فيه دعوى الخطة: صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخا هذا الذي أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضر ألف من من الخطة قبضاً موجباً للرد ومن أوصاف الخطة الموصوفة فإنه قال لهذا الذي حضر بالفارسية: تراهرار من في حال جوار إقراره بقبض الخطة الموصوفة فإنه قال لهذا الذي حضر بالفارسية: تراهرار من كندم أبي باكيزه مياته سرخه ترة آبي بورن اهل بخاري بامن است<sup>(١)</sup> إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطباً وقد توفي فلان قبل أن يؤدي شيئاً من هذه الخطة مجهلاً غير معين لهذه الخطة المذكورة فيه وصارت هذه الخطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وحلف من التركة في يد هذا الذي أحضره معه أموالاً فيها ألف من من الخطة بالأوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الخطة المذكورة فيه من هذه الخطة المتروكة وشهد الشهود على إقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة أحدها أنه ادعى أولاً أنه قبض من ماله قبضاً موجباً للرد والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجباً للرد بصرف إلى العصب وكذا الأخد المطلق ثم قال: وهكذا إقرار المدعى عليه فإنه قال بالفارسية: كذا وكذا على نحر ما كتب وليس إقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعى فإنه قال: تراها من است<sup>(٢)</sup> وهذا إقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على إقرار المدعى عليه وإقرار المدعى عليه كان بالوديعة بشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة لدعوى المذكورة والثاني أنه ادعى عليه الخطة بالبن والورن وطلب ضمانها والمضمون عند أداء الضمان يصير ملكاً للضامن بالضمان فتتحقق المقابلة بين الخطة الموروثة وبين ضمانها والخطة كهيئة فلا تصح دعواها بالورن وإن في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال: فواجب عليه أداء مثل هذه الخطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار إن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وإما شرط قيام التركة في يد الوارث بتوجه المطالبة عليه لا للأداء منها وبخلل الثالث ليس بصحيح لأن أصل الوجوب في التركة إلا أن للوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الأداء من التركة نظراً إلى الأصل.

محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها: صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضر دراهم عدلية ومن عددها وصفتها وجسمها بغير حق واستهلاكها فواجب عليه أداء مثل هذه الدراهم العدلية إن كان يوجد مثلها أو قيمتها إن لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فقل بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلاكها ولم يذكر أنه استهلاكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها وبمحتمل

(١) لك عندي ألف من برأ مسطوراً أحمر نظيف بورن اهل بخاري (٢) لك عندي.

أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بامرّه وعترض على هذا بقائل أن الاستهلاك إن كان لا يصلح سبباً لتكاد الاحتمال فله عيب سابق كاف فيمكن به يجب ضمان في العصب السابق، وفيه في الجواب عن هذا الأعراض بهذا الاعتراض. لا يمكن به يجب الضمان في العصب السابق لأنه يحتمل أن ثالث رضي بقبضه الدراهم والثالث ودارضي بقبض العاصب وقد كان العاصب قبضاً محفوظاً براءً عن الضمان ذكره شيخ الإسلام جوهراً رآه رحمه الله تعالى في آخر كتاب التصرف وأكثر المنايع رحمه الله تعالى على أن هذا احتمال المذكور في الحقيقة ليس بحدل في الحقيقة ووجهه أن العصب والعصب بعينه حتى في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سبباً لوجوب ضمانه لأن أمر المالك بالاستهلاك وإيجاره نصير لعاصب مبرق له من ضمان ليس على المدعي أن يعرض بضمير عن الضمان بغير رآيه، إلا إذا رعى المدعي عليه شيئ من ذلك فحينئذ يكون ذلك دعواً مدعوى المدعي إلا أن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى بولم يكن المدعي ذكر الاستهلاك في المدعى إذ ذكر القصاص بعينه حتى يسمى أن يصب من المدعى عليه ولا تسليم عن تلك الدراهم لأن الدراهم إذا كانت قائمة بعصب وثبت بعصب بعينه حتى يجب على المدعى عليه تسليم عليها إذ عرف أن الدراهم والدلائل يضمنان في العصب وصاله المدعى بتسليم عليها وإذا عثر عن تسليم عليها فيسلم منها فإن لم يقدر على مثل فيسلم القيمة ومن أئتمه من قال للمدعي أن يطالب المدعى عليه أولاً بإحضار تلك الدراهم لتبين قيمة عليها ثم يطالب بتسليمها إليه كما هو الحكم في سائر المقتولات ولكن بقول. صلب الإحضار على الإحلاق غير مستقيم ما هنا بخلاف سائر المقتولات وهذا لأن الإحضار بما يطلب في المقتولات حتى إذا شهد الشهود أثاروا على مدعيه والشهود لا يمكنهم الإشارة ماها ذنبه لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المعصومة فإن الدراهم بشبه بعضها بعضاً فتدفع الإثارة إلى غيرها بخلاف سائر المقتولات فإنها تعرف بظاهر إلا إذا كان على الدرهم علامة يمكن تمييزها من جسمها فحينئذ يشترط الإحضار

محضر في دعوى الثمن: صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أفرع من لأطلس العذني وبين صوته وعرضه بتمن معلوم وبين ذلك لثمن وأنه شترى منه هذه البضعة من لأطلس في مجلس أبيع بتمن الذي بينه وبينه وبينه معروضين بالعرض في رة وبكفة كذا ثمناً وبين ذلك وسلمها إليه وأنه قبضها منه من غير تسليم الثمن لواحظ عليه أداء لثمن المذكور فيه وبين شرائه أبيع وشرائه من البسوق والفعل وصاله بثلثين وأنگ الحشم اشتراء منه وأنگر وجوب الثمن عليه وأدم المدعي بينة على وهو دعوه بشرائنها وكشرو بسطة الإحضار وطبوا بجواب القسوى فزعم بعض المعتبرين أن في هذه الدعوى خلاصاً من قيل أنه لم يذكر فيه ما لمع هذه من كان ملكاً ابتاع أم لا لجوار أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه مطالبته بالثمن ولأنه لم يذكر في الخصم أن هذا بدرعاه أهل يحدري أو بدوعاه حرسان وأنه متعاقب فيبقى أبيع مجهولاً إلا أن ما زعم هذا القائل لا يوجب خلاصاً الأول فلا بد ذكر لي بدعوى أنه سلمها إليه وقوله وسلم بغير قوله وهو يملكها وهي مسألة كذب الشهادات، وأما الثاني فلا بد كرفي لدعوى أنه سلمها إليه وبعد قبضه والتسليم بدعوى به في حقيقة هو الثمن الذي

وجب بالعقد وصار دية في يدته ولا جهالة في النقص وإنما اخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فإن المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صنعتها كذا وقلسوتين صنعتها كذا وأنه اشتراها من واصلها البائع إلى المشتري ولم يقل: باعهم واشتراهن رسلهم أو اشتراها جملة بعدما باعها من جملة وسلم الجملة إليه وهو قبض اجملة حتى يصرف إلى كل دت وتعلمه باع قطعة الأطلس هذه وقلسوتين وأنه اشترى القطعة دون العيسوتين أو سم القطعة دون غيرها عليه ما في الباب أن كلمة ما يجوز أن يصرف إلى الجملة لكن يجوز أن يصرف إلى أحدهما أيضاً فلا يستفي هذا الاحتمار فلا بد من ذكر شيء يؤول به مادكريا من الاحتمار وهو كلمة من أو ذكر لفظ الجملة أما بدون ذلك لا يؤول الاحتمال وإد لم يؤول هذا الاحتمار في البيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى النقص لأن المسلم ليس بمعوم حتى يستقيم دعوى النقص بقدره.

**محضر في دعوى الوكيل وديعه موكلة** ادعى عس أحر يحكم الوكالة الثابتة له من جهة والده أن والده دفع إلى هذا الرجل تحت ديباج عده كد وصمته كدا ولونه كدا وطول كل ديباج كد وعرضه كدا على سبيل الأمانة ولم يظهر به والده حتى بأحد من وقته وكل وبده هذا بخصومة في ذلك من مظهر بهذا المدعى إليه ووكنه بنقص ذلك منه أيضاً وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاة فادعى عليه إحصار ذلك مجلس القضاة بيقين الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه النقص أصلاً وأقام المدعى بینه على إقرار المدعى عليه أنه قد كان قبض لكن ردّه إلى والده وكتبوا اعصر وطلبوا جواب المقتين فأجابوا بالخلل وكان وجه الخلل أنه لم يذكر في محضر من المدعى كذبه في قوله: باررد كردم<sup>(١)</sup> وهذا لأن المدعى لو صدقه في ردّه على والده لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التأكيد في انرد لتستقيم دعوى الإحضار من وعدي أن هذا ليس بخلل لأن طلبه إحصار التثبت بكذبه له في الرد.

**محضر في دعوى امرأة مفترلاً في يد رجل شراء من زوجها** امرأة ادعت مرداً على رجل وقالت هذا المرل ردكرب موصعه وبست حدوده كان حقاً ومكناً لوالدي فلان وأنه باعه مني يوم كدا في شهر كدا حال كونه نادم بالصرف وإني قد اشتريته منه بذلك النقص المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحته لتصرفات واليوم جميع هذا المرل حقي ومكني بهذا السبب وأن الذي في يده امرل أحدث يده فيه فواجب عليه عصر يده عنه وبسليمه إلى فاجاب المدعى عليه: أن مرل ملك من است وجن من است بدين مدعيه سبردي بسبب باين سبب كه دعوى مكبه<sup>(٢)</sup> فأحضرت المدعية نراً ذكر أنهم شهودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستنهاد وادل كوهي مبدعهم كه اين فلان بن فلان والدائين مدعيه اقوار كردبر حان روائی إقرار وكعب من اين حانه كه حذر دوى درين محضر مذكور است باين دختر خویش فلانه مروخته ام ووی اين حانه از من حرمده است بهمين بها كه درين محضر مذكور است بهمين تاريخ كه درين محضر مذكور است مروحتي وخریدني درست وأمر وراين حانه ملك اين فلانه است باين سبب كه درين محضر یادكرده شده است واین مدعی عليه دست نوكرده است درين حانه

(١) ردته (٢) ذلك المرل مكني وحقي وليس مسلماً بهذه المدعية بهذا السبب

بناحق<sup>(١)</sup> واستفتقر المعتن فرغم بمصهم: ان فيه حلاً من قبل انه ذكر في ادعوى انه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا اقر الباع بهذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب حلاً من قبل انه اصاب الإقرار إلى تاريخ الجمع في يوم كذا ولعل الإقرار كان قبل ذلك بتاريخ وهذا يزعم فسد من جهة أن الإقرار إن حصل على ما قبل البيع يكون باطلاً ولو حصل على ما بعده يكون صحيحاً ولاصل في تصرف الماقل أن يصحح لا أن يفسد ورغم هذا الزعم أيضاً أن في لعد الشهادة حلاً لأن الشهود قلوا تشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على إقراره ثم قالوا: واليوم جميع هذا المثلث هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر لبيع والإقرار بالبيع لا يصحح سبب ولا شهادة لهم على الوجه فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب حلاً في شهادتهم وهذا لأن الشهود إذا شهدوا على إقراره بالبيع والبراءة من المدعى فقد ثبت لبيع والبراءة بشهادة الشهود ونكس بناء على الإقرار وبيع سبب للملك والثاني أنهم شهدوا على إقراره ولا علم له بعدم شهادتهم على البيع في الأصل وعلى أنهم شهدوا على البيع لكن لما شهدوا على إقراره أولاً ثم شهدوا على البيع وهو السبب موجب لمثلث فله يمكن في الشهادة حلاً

محضر في دعوى لمن انصرف دعي رجل على رجل كذا ديدراً يسابيرية حيدة حقاً واجباً وديماً لأمر سبب صحيح شرعي وذكره وأقر المدعى عليه أن هذه الديار عليه سبب صحيح شرعي أنه اشترى من هذا كذا من دهر السمسرة الصافي وبين أوصافه شراء صحيحاً وقبضه منه قبضاً صحيحاً فواجب على المدعى عليه هذا تسليم هذه الديار المذكورة فيه في هذا المدعي وذكر جواب المدعى عليه بالإسكار وذكر بعد شهادة الشهود على إقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المدعى من الدهر الصافي الموصوف فيه وفل كس واحد من الشهود بالمعاصرة: كراهي مدهم كه ابن مدعى عليه<sup>(٢)</sup> وأشار إليه: مقرر آتد بخات صحت زروالي قرار خویش بطوع ورغبت وجدین گفت بحریدم ازین مدعی، وأشار إليه: هفصد من رؤس كنجدها كیزه صافی خریدنی درست وقبر كودم قبضی درست، واستفتوا عن صحة هذه الدعوى لقبل: إنها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعى ادعى إقرار المدعى عليه بهذا الدن المذكور فيه ودعوى الإقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين. أحدهما أن دعوى الإقرار ليس بدعوى للحق لأن حق المدعي المال دون الإقرار فإذا ادعى الإقرار فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه يكذب في هذه الدعوى لأن نفس الإقرار ليس بسبب لرجوب الدن بما انوجب شيء آخر وهو شأبه

(١) أشهد أن فلان بن فلان هذا زعم هذه المدعى أن في حله الإقرار وقال: سبب هذه الدار المذكورة حديهما في هذا المحضر من يعني فلان وهي شترت هذه الدار مني بهذا المثلث المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر بيع وشراء صحيحاً واليوم هذه الدار مثلث فلان هذه بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق.

(٢) أشهد أن هذا المدعى عليه وأشار إليه جاء مقر في حال صحته وحال إقراره بالتطوع والبرهه وحال اشتريته من هذا مدعي وأشار إليه سببها من دهر سبب مدعي بغيراً صافي شراء صحيحاً وقبضه قبضاً صحيحاً.



والإقرار أو ما شاكل ذلك فهو كان الحق ثابتاً للمدعي بمسببه لأدعى ذلك وليس مسببه فلما  
أعرض عن ذلك ومال إلى الإقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لعدم ادعى أنه لا  
بين سبب نرجوب وهو شراء المدعى لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من  
المدعى عليه كان موجوداً وقت البيع حتى يقع البيع صحيحاً لأن على تقدير عدمه وقت البيع  
أو عدم بعضه لا يكون البيع معصداً في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن وحماً على  
المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب اشتراء وبيع عليه ما في الباب أنه ذكر أنه فيصه  
قبضاً صحيحاً ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن بوجهين أحدهما أنه لم يكن  
موجوداً وقت البيع ولا موصفاً لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحسن أنه لم يكن موجوداً  
وقت البيع ثم حصصه اثباتاً وسلمه إلى المشتري وخصه بالمشتري إذا لم يذكر في المحصر وقصصه  
في مجلس الشراء أو عيب الثمن عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينعى  
التسليم لأن العقد جئت به بصلاً والتسليم يحكم لبيع المصلحة لا يبيع فلا يكون هذا بيعاً  
بالمعاصي لأن هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل، وإنما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم  
يمكن التسليم بناء على البيع المعصود وهو نظير ما قلنا في الإجارة إذا أجزأه أو أرضه وهي  
مشقونة بماع الأجر وررعه ثم مرع وسلم لا تنقلب الإجارة حائرة فلا ينعقد بينهما بحارة مسددة  
بالتعاطي لأن التسليم حصل بناء على الإجارة المعصودة كذا هنا ومن مشايخ من أنكر وجه  
القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي القياس أما الأول فلما دعوى الإقرار  
بالمال إنما لا تصح إذا حصل دعوى المال بحكمه الإقرار بأن قال المدعي: عليك كذا فذلك أقرب  
لي به أو قال: هذه العين ملكي فذلك أقرب لي بها وهذا دعوى المال ما حصلت بحكم الإقرار  
بل دعوى المال حصلت مطلقة إلا أنه مع دعوى المال ادعى إقراره بالمال وهو لا يوجب حلاً  
وقوله: ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى محرم أيضاً وقوله: له يدع السبب قل: إنما لم يدع  
السبب لا لما قلناه، بل لأنه لم يحد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على إقرار المدعى  
عنه بالمال، وأما الوجه الثاني قوله: لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجوداً وقت  
البيع فلما هذا إنما يحتاج إليه في الشهادة بأن شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن  
والشهود هنا لا يشهدون على البيع إنما يشهدون على إقراره بالبيع وإقراره كان شراء صحيح  
وإقرار الإنسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وإن احتمل القصد بخلاف  
الشهادة والفرق بين الشهادة والإقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تنطبق للدعوى فإن  
في الشهادة ذكر إقرار المدعى عليه بالتقصير مطلقاً لا يقصص المشتري فإن الشهود قالوا: معر  
أمداهن مدعى عليه كنه بحرهم رين مدعى مقصد من روع كسجد صافي بكبره وهبني كردم  
قبض درست<sup>(١)</sup> وفي المدعى ذكر القصد مع الإشارة إليه قال: قصصه منه قبضاً صحيحاً وكان  
بمبهي أن يذكرها في الشهادة على إقرار المدعى عليه وقبض كردمش<sup>(٢)</sup>

محصر في دعوى الوصية بالثلث. صورته ادعى لموصي له على واحد من الورثة أن ليست

(١) جاء مقرأ هذا المدعى عليه إلى شرب من هذا المدعى سبعة من دهن سمس صافي نظيف وقصصه  
قبضاً صحيحاً (٢) وقبضته

قد أوصى لي بثنت ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالعلم وأحضر في مجلس المحكم خاتماً من ذهب نصه فيروزج وأدعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي حلقها الميت وأنه بي يدك فواجب عليكم دفع الثلث للمشاع من هذا الخاتم إليّ بحكم الوصية فانكر لوارث الوصية وأقام المدعي بيعة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فافتوا بمسند هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا: لأنه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طلقاً ويحتمل أنه أوصى مكروهاً والوصية مع الإكراه باطلة وبعضهم قالوا: طلب تسليم الثلث للمشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الأول لأن تسليم الجزء الشائع مشهور بتسليم الكل.

**محضر في دعوى النكاح على امرأة:** وصورته ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلاه بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم بمشهد من الشهود العدول يتزوجها نفسها منه وأنها خرجت عن صاعته فواجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن نفقدها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطلقات وأنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأثبتت ذلك بالبيعة على سبيل دفع دعواه والنكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع الدفع وأدعى أنها مبطلّة في دعوى الدفع وأن دعواها المدفع هذه ساقطة من قبل أنه أقرت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً وكان دعوى انقضاء العدول منها في مدة يتصور في مثلها انقضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج بمهر معلوم بمشهد من الشهود العدول وأنها اليوم امراته وكان على المحضر جواب مشايخ صبرقند وكباوهم بالصحة واتفق مشايخ بحراري على أن المحضر غير صحيح وبينوا لذلك وجهاً فقالوا: إن الزوج ادعى إقرار المرأة بهذه الأشياء ودعوى الإقرار على ادعى عليه بأشياء غير صحيح من المدعي مذكور في شرح آداب القاضي وعندي ما ذكرنا من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لأن الزوج لا يذعي النكاح بحكم إقرارها بل يدعي النكاح عليها مطلقاً وإنما دعوى الإقرار لبيان كونها مبطلّة في دعوى المدفع وهو صحيح وإليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسألة قبل هذا مصرحة كذا في المدخيرة

ورد سجل من مرو في إثبات ملكية جمل: وكتب فيه يقول القاضي: فلان صاحب النظام والأحكام الشرعية بكورة مرو وبوحيه من قبل السلطان فلان محضر في مجلس المحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصماً ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضر منه قالوا: وكان في المحضر أن ذكر إليّ هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب محضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه ناصباً بمرو وبواحيها فقله بها يحتمل الانصراف إلى كورة مرو ويحتمل الانصراف إلى التواحي فاحكم لا يكون صحيحاً إذ المحضر شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية وإليه مال أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى مذكور في آداب القاضي للخصم وعندي أن هذا ليس بخلل لأن انصر على رواية النوادر ليس بشرط بإدأ قضى القاضي خارج المحضر كان مصاؤه في فصل مختلف فيه فيبعد، والثاني: أنه ذكر فادعى عليه بمحضر منه ولا بد من التصريح بذكر الذي حضر والذي أحضره معه فيسمى أنه يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لأنه يحتمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعي أو من هذا المدعي على غير

هذا المدعى عليه ويكتب بمحضر من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعي عليه عند عييته ثم ذكر فيه جملاً صفة كذا على فحده كي صفة كذا سنة كذا قيمة كذا بمحضر بمجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا. وفي بعض هذه الاعاظ حثل وبعضها غير محتاج إلى الذكر فبيان الصفة والسنة والقيمة غير محتاج إليه إذ هو محضر في مجلس الحكم فصيح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والسنة والقيمة ومع حثل فإنه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وبني أن يقول: إن الجمل محضر هذا ملك المدعي وحقه ثم قال. وفي يد المدعي عليه بغير حق ولا بد وأن يقول: في يد المدعي عليه هد ثمذكروا أن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول. وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن حمل المدعي به هذا ثمذكروا إعادته إلى يده وعلى لم يكن في يده بأن كان ورثه ولم يقبضه حتى عصمه المدعي عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الإعادة لفظة التسليم وتسميته إلى المدعي هذا ثم بعد ذكر المسألة والإنكار فاحضر المدعي جماعة وكان ينبغي أن يقول. فاحضر المدعي هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا أن الجمل المدعي ملك المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه بغير حق ولا بد وأن يقول. شهدوا أن حمل المدعي هذا ملك المدعي هذا وحقه في يد المدعي عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا إلى المتداعين وأنه لا ينبغي عن ذكر لإشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لأن اسم المدعين يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا إلى المدعي عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه وعد ذكر الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إلا إذا كان ذكر وأشار إلى المشهود به هذا ولو لم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأخرج ما يكون في المحضر والسجل الإشارة في مواضع لإشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتنصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله: بالتسليم المدعي هذا سي الحكم فاعلمت المدعي عليه ما توجب عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر لإشارة في هذه المواضع وإنما يبلغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضاً حكمت بثبوت ملكه المذكور فيه بتمدعي وبكروه في يد المدعى عليه بغير حق بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكره بحضرة الجمل المدعي به هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لأن في المنقول يحتاج القاضي وقت الحكم إلى الإشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة إلا إذا كان المدعي به لفظة فحينئذ لا يحتاج إلى حضور ما يدعي قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالعاصي بقصي بالرجوع من غير إحضار المستحق كذا ما وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب إتي حكمت بشهادة هؤلاء الشهود أو بدليل لاج عسدي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كلتا به يدعي وعلى كاتب الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو نولي الحكم بمسئله ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعلى كان عند عيية الخصم فلا يكون صحيحاً، ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي أيضاً لأن القاضي لا ينف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول

القاضي: شهدوا على موازنة الدعوى انه لا يكتفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة هكذا

محضر في إثبات الإيضاء بثلث المال. وكان الموصي امرأة وهي بنت الأستاذ محمد البحاري السمرقندي المعروف بأستاذ مباره قد كانت أوصت بثلث مالها على أن يشتري بثمنه الحنطة ويفرق على الفقراء نصفها صلواتها العائنة ويشتري بثمنه شاه فيصحي بها في اليوم الاول من أيام الاصحيه ويشتري بثلث الرعائف وما يتجدد منه الخبيز والكرب على حسب ما اعتاد الناس في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت إلى أختها وأمرتها بتفعيد هذه الوصية فادعت على زوجها بمحضر منه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الإيضاء وقالوا في آخره. وفي يد زوجها المدعى عليه هذا حل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه إحصار الخجل مجنس المدعى لتتمكن هي من تفعيد الوصية فيه إن كان قادراً على إحصاره وإن عجز عن إحصاره واستهلكه عرجب عليه أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته بتفعيد الوصية فيه وكان هذا موجباً للحل من قبل أن المذكور في القيمة لا غير رسم يدكروا أن هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولأنه إن حل يكون إمانه في يد شروج صاهر إذا لم يدكروا أنه قبضه بغير حق وإذا يصير مضموناً عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعلى كذا قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت ديناراً ونصفاً وكان ينبغي أن يدكروا أن الواجب عليه إحصار هذا الخجل وتسليمه إلى الموصي إليها حتى يبيعه بأحد من أئنته إن كان مصر به، وإن كان منكراً كون الخجل هذا في يده ملكاً للموصية هذه حتى يتمكن المدعى من إقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في صلب إحصار الخجل هذا حتى يتمكن من تفعيد الوصية فيه لأنها لا يمكن من تفعيد الوصية فيه إلا يدكروا وهو واسع بكذا معاً به وإقامة البينة عليه إن كان منكراً.

سجل في إثبات الوقفية. وكان مكرب فيه ادعى أن فلاناً وكل فلاناً وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من سائر وقصده منهم نوكبلاً معتق بشروط محقق كائن من هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالقضية أكثر فلان دفع كرده است من فلان موضع رابر برادر وجواهر حويش فلان وعلافة بشرائط كذا وصمته بي موني كان ولاه يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستعينة مشهورة وصار هذا الوقف من الأوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض المديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بشرائط المذكورة فيه وصارت من الأوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة يقضى بديون انني لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضر دين كذا كذا فأجاب الخصم وقال بلاء فلان بركوكيل كرده است براك وجهه كذا دعوى اميكسي وكانني معلوم بأن شرط كذا بدكردي ومرا بفلان جديدين كذا دعوى مسكسي دادني بيست وبكن مراروقفيت بين موضع معلوم بيست وزشهرت واستعاضت أو خبسي ومراينو باين وجهه كذا دعوى ميكي ددي بيست المحضر ادعى مرا ذكر أنهم شهوده بشهوده به

(١) إن دفع فلان هذا الموضع الفلاني على شيء واحد فلان وفلان (٢) نعم فلان وكنت وكالة معلومة على الوجه الذي مدعيه بالشرط الذي كونه وليس على فلان هذا الموضع الذي مدعيه وبكن سي على علم بوقفية هذا الموضع ولا أعلم سهرته واستعاضته وليس بث شيء هذا الوجه الذي مدعيه

على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها وسموا الشهادة على سنتها وذكروا أن خلافاً وقع  
 هذه الضميمة المذكورة فيه على كذا بشرط كذا وحكم القاضي بثبوت الوقفية وتحقق شرط  
 الوكالة ولزوم ادخال على المدعى عليه وكلفه أداء ذلك إلى المدعي وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا  
 ووقع القاضي على صفحه وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استعتوا من صحة السجل كما هو  
 فأجاب بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بصحته وأجاب المحققون بمساده واحتلموا فيما بينهم  
 في حلة الفساد بعضهم قالوا: لأن الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستعانة  
 والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزه وعلى شرائطه (لا) وإذا لم نعمل الشهادة على  
 الشرائط واشتهدوا بها لا تقبل على أصل الوقف أيضاً هنا إما لأن الشهادة واحدة فإذا  
 بطلت في البعض بطلت في الكل أو لأن الشهود لم نعمل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة  
 فإذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحل لهم فيوجب ذلك مسقطهم وانعقد بمع قبول الشهادة  
 وجهلهم بذلك لا يكون عدراً لأن هذا من الأحكام والجمهور بأحكامهم في دار الإسلام لا يكون  
 عدراً، وإنما علم هنا أنهم شهدوا بالتسامع لأنهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة  
 يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسموا به وكذلك في كل موضع شهدوا  
 بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة  
 أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشيء عندي لأن الشهود وإن شهدوا بوقف قديم مضى عليه  
 سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع يجوز أنهم عاينوا قاصباً قضى بوقفية هذا  
 الموضع بالشرائط المذكورة: وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع، أن يقول الشهود: شهد  
 لأنه اشتهر عندنا وهذا مقبول بحلاف ما إذا قالوا: شهدنا لأن سمعنا من الناس حيث لا نقبل في  
 ظاهر الجواب كما هو قالوا: شهدنا بمسكية هذه العين لفلان لأننا رأينا هذه العين في يده يتصرف  
 فيها تصرف الملاك ذكر هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي روايه نعيم، وإن فسروا  
 بالتسامع من الناس وبإيد ذكر هذه الرواية في كتاب الاقصية وبعضهم قالوا: إنما نسد السجل  
 لأنهم لم يبينوا المتولي ولم يسموه ولم يذكروا نسبه بل ذكروه مجهولاً والتسليم إلى مجهول لا  
 يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه العلة إنما الاعتماد على العلة الأولى  
 وعندي أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لا تصح وإن  
 كانت الدعوى حالية عما ذكروا من وجه آخر لأن الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه بإثبات  
 فعل على الغائب وفيه إبطال حق الغائب عما هو مملوك له والإنسان لا يصلح خصماً في إثبات  
 شرط حقه بإثبات فعل على الغائب إذا كان فيه إبطال حق ألا يرى أن من علق حق عبده بطلاق  
 فلان مرأته فأقام العبد بينة أن فلاناً قد طلق امرأته والقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بيبته  
 والمعنى ما ذكرنا هكذا ذكر المسألة في طلاق الجامع الأصغر وقد امتنع بعض المتحررين بسماع  
 هذه الدعوى وقبول بيبته والأول أصح

محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدهي إلى المدعي عليه لبيعها: وصورته حضر فلان  
 ابن فلان الدلاني وأحضر معه فلاناً وأدعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر  
 أرسل إلى هذا المحضر معه بيد أمير له فلان كذا عدداً من الكرياس الزنديجي البخاري المسحوق

طول كل واحد كذا وعرضه كذا ليبيع من يرغب في شرائه في يقوم أهل البصر في ذلك وإن فلان الأمين أوصل هذه الكرايس إلى هذا الذي أحصره وإن هذا الذي أحصره قبض ذلك كله من ذموم وبدع عن المشتري سقوط أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فوجب على هذا الذي أحصره تسليم الثمن المذكور فيه إلى هذا المدعي إن كان قائماً بمعه في يده وإن كان سبهكه فوجب عليه أداء مثل تلك التدبير لمقبوضة بي مدعي وسأل مستشه عن ذلك مسئلة وأجاب الذي أحصره بالإقرار فأحصر المدعي شهوداً فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قال: هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها غلط من وجهين أحدهما أن المدعي دعى على المدعي عليه تسليم نسج الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة فيه وتسليمها إلى المشتري ويحتمل أنه هلكت الكرايس في يد المدعي قبل تسليمه وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يفضل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس وإنما يكون الثمن لصاحب الكرايس إذا سلم لبايع الكرايس إلى المشتري مما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة، والوجه الثاني أنه قال فوجب على هذا الذي أحصره معه تسليم الثمن إلى هذا المدعي وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى برحمتين أحدهما أنه ذكر نقطة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع ووجود التسليم إلى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعي عليه لكونه ركبلاً في البيع وفي الأمانات لا يجب على الأمين تسليمها إلى صاحبها وإنما يجب عليه التحلية لا غير اصطالسه بتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائماً في يد الأمين كان متعباً وبيعاً يتعين من الثمنول وإنما تسليم المطالبة بالإحصار محسوس لحكم لئتمكن المدعي من دعوى وإقامة البينة بحصره ولاستيفاء الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مذهبها وحمهم الله تعالى قالوا: الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله: لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كد الثمن أمانة في يد الزكي ولا يجب على الآخر تسليم الأمانة قلنا: الأمين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقته وإن يجب عليه التسليم بمجاره وهو التحلية فيجوز دعوى التسليم على دعوى التحلية تصحیح وقوله: ر الثمن في يد الزكي لو كان قائماً كان متعباً فوجب الإحصار للإشارة ولا يجب التسليم قلنا: الإحصار لا يقيد هنا لأن الإحصار بالإساره ولا يمكن للشهود الإشارة إلى ادراهم التي هي أمانة وقد مر حسن هذا فيما تقدم.

محضر فيه دعوى ملكية حمار صوره دعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر محسوس الحكم وقال: هذا إحصار الذي بي يده هذا المدعي عليه اشترته من فلان وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق فوجب عليه تسليمه إلى فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فعيل إلى فاسده من وجهين أحدهما: أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وقبض الثمن وقد كتب في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد اشترى في يده غيره ولم يكن مقد الثمن للمبايع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستعراج من يد ذي اليد واكتفى ذلك بمسألة المتعدي، والثاني: أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعي أن يقول باع فلان مني وهو بمسكه أو يذكر تسليمه أو يقول ملكي اشترته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الطرفين كاف في صحة الدعوى بهزوق الشراء.

محضر فيه دعوى الرجل بقية صدق ابنته علي زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف. وكان صورة الدعوى كذا لعل بن فلان عني حتي كذا، دبراً بسبب كذا قصي من ذلك وكذا، وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب لدين خط إقرار حتي بهذا فعصر المقر بذلك ومزقه ثم أحده العزم يوماً وطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستعلمه بالطلاق فحلف بثلاث تعليلات أنه ليس عليه شيء مهدده وحجسه فامر ببقية المال الذي كان عليه فاعضه خطاً بذلك وهكذا أقر المدعي عليه بالخلف وبدل الخط والإقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فاجبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الأمر إلى القاضي فأدعى صهره بوكالة ابنته بقية مهرها بوضع الطلاق بسبب اخلف المذكور فيه فأنكر الرجل المذكور فيه الخلف والإقرار بعد ذلك فأنى المدعي بالشهود فشهدوا بهذا انقطع الالروح أقراني حلفت بثلاث تعليلات أنه ليس لعل علي كذا وهو ما كان يدعي عني من بقية الدين ثم بدلت له الخط بكذا فاستمعوا عن صحة هذه الدعوى وموقفه الشهادة الدعوى فقيل: إن هذه الشهادة غير مرفقة بهذه الدعوى لأن في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف ببقية ابن الذي كان له عليه وبدل به الخط بذلك وهي الشهادة شهد لشهود أن أقر أنه الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بدل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى يدل له خط الصالح وذلك لا يكون إقراراً أصلاً وإن كان بدل خط الإقرار وأشهد أقرا بالحر لا بذلك ادل فلا يوجب هذا حثاً في محنت فكانت هذه الشهادة محالعة للدعوى من هذا الوجه ولأنه مكره في هذا الإقرار والإقرار مكرهاً لا يجب به مال فلا يقع حث فهدا حلل ظاهر في هذا المقام.

محضر فيه دعوى استعجار الطاحونة. وكان في ذكر الحدود الحد الأول معروف ماء سهر والحد الثاني مصب ماء السهر من الوادي (فرد المحصر) بملة أن هذا حد السهر لا حد للطاحونة والدعوى رفعت في الطاحونة وحذف ولم وقعت الدعوى في الطاحونة والسهر فذكروا بمصلحة حداً للنهر والله تعالى أعلم.

محضر فيه دعوى إجارة محدود بأجرة معلومة مرد عصر بعله أن الأجرة ذكرت مطلعة وبعث أنها من المكيلات وبها مكان لإيلاء إذ كسب لأجرة مكيلة أو موروثاً شرط ولم يذكر ذلك.

محضر في الإجارة المصدة إلى زمان بعينه وقد كتب النص قبل مجيء ذلك لزمان وكتب فيه أنهما تفاصاً قيصاً صحيحاً قبل قرينه تفاصاً قيصاً صحيحاً لا يكذب يصح لأن انعقد لا يقع قبل مجيء ذلك لزمان وانتفاصاً منه لا يكون صحيحاً

محضر فيه استحقاق حارية سمها دبر: حين أراد المشتري أن يشت الاستحقاق عند القاضي فراجع على البائع ذكر اسم الحارية (بفقهه) فقال الدافع ما بعث منك حارية سمها (بفقهه) وإني بعث حارية سمها (دبر) فقد قبل القاضي لا يلتفت إلى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لأن البائع يملك بيع الحارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي يسمع دعواه إذا قال أجمع عليك شمس حارية التي اشتريتها منك لأنه يجوز أن يكون بها صمد (بفقهه) (دبر) ولو كان قال أجمع عليك شمس حارية التي اشتريتها منك واستحققت عني يسمع دعواه وإذا أقام عليه البينة قبلت بينته وقضى له بالنسب

محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالشئ بصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان على فلان بالاستحقاق حمار كان اشتراه ببيعة قامت (فرد المحضر) بعلمه أنه لم يذكر في المحضر أن الاستحقاق كان محض ملك أو بالملك بسبب وكذلك ثم يذكر فيه أنه البيعة قامت على إقرار المستحق عليه أو على نفس المدعى والحكم يحتلف.

محضر في دعوى ثمن عين مسماة وكذا المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعي، فرد المحضر بعلمه أنه لم يذكر في محضر الدعوى تسليم البيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فإنه لو هلك البيع قبل التسليم يتفحص البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري وثاني أن المذكور في آخر دعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعي والتمس على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الأمانات وبودائع الواجب هو التحلية دون التسليم وكل ذلك عندي فاسدة غاية الفساد أما الأول فلأن حكم الشرع في بيع العين بغير راعم أن المشتري هو الذي يطلب تسليم الثمن أولاً، وأما الثاني فلأن الثمن واجب في دمه لشري ولو احتج في الدفعة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول، وأنه لو هلك جمع مال المشتري لا يسقط عنه الثمن.

ورد محضر في دعوى دينانير يسبويه حنيفة حمراء ثمن دهر مقدر معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعي وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وذكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعاً.

فرد المحضر بعلمه أن المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا القدر من الدهن هل كان في مديته يوم التسليم وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يعيب الثمن على المشتري وهذا ليس بحل في الحقيقة لأن هذا دعوى الدين في الحقيقة لأن الدهن مقبوض من الآخر يرى أنهم لو لم يذكروا مقدار الدهن تصح الدعوى وإن لم يذكروا قبضه فإنه تصح الدعوى لأنه في الحقيقة دعوى الدين.

ورد محضر صورة ادعى فلان على فلان أنه اشترى مني كذا كذا حصه بحمسين ديدراً وجاء المدعي بشاهدين شهد أحدهما بالتسليم بحمسة وعشرين وشهد الآخر بالتسليم بسبعة وعشرين فقط، الشهادة ليست بصحيفة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صحب الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لأنها وفقاً على العشرين فقط ومضى الأول أصبح لأن كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به صاحبه فإن بعقد خمسة وعشرين غير العقد بعشرين إلا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتحذمان.

ورد محضر ادعى فلان على فلان كذا كذا أعمره حصه وقال في دعواه، وبس مدعى عليه أن رصير مساجر من ابن مبلغ كعدم برده است باح<sup>١</sup> فإن كانت قائمة بعيها فعليه أن يرد ما عني وإن كانت هابكة فعليه أن يرد مثلي (فرد المحضر) بعلمه أنه لم يذكر في الدعوى ابن مبلغ كعدم برده است ر مررعه من يالو مررعه مررعه من<sup>٢</sup> ولا بد من ذكر ذلك لتصح منه

(١) وهذا المدعى عليه أحد من أرضي المساجر هذا مبلغ حصته بعير حي (٢) أحد هذا المبيع سقطه من مررعتي أو من مررعة مررعتي



دعوى المطالبة بالتسليم إذ يجوز أن يكون الرزع في أرض غيره فيكون الرزع لذلك سحر لا لهذا المدعي وإذا ذكر قته مرور عراقة هل يشترط ذكر اسم المزارع وبسبه معيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي معنى النفسى عرس محضر فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لقصة الشهادة أربعة دنانير، قال الشيخ الإمام السعدي رحمه الله تعالى انضمام بين الدعوى والشهادة خدعة فقيل: نسي هزار<sup>(١)</sup> مائة. إذا نسي فقد صد المكتوب وقيل: يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنانير وقد مر جنس هذا.

ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة، وذكر قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الإسلام، أحلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالإجمال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسألة في الحاصل على وجهين أما إن كانت الأعيان قائمة أو مستهلكة إن كانت قائمة فلا بد من الإحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة إلى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وإن كانت مستهلكة ينبغي أن يبين قيمة كل عين لأنه ربما يقر باستهلاك بعض هذه الأعيان ويكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي أنه بأي قدر يعصي مع هذا إذا لم يبين لا يوجب حلاً في الدعوى لأنه ادعى ديناً وبين قدره.

ورد محضر في دعوى النافذة والمكتوب في المحضر لجمال وأنه يوجب تصد لمكان التجهيل في الوصف، ولذلك لو وقع الدعوى في دقة وحسن وكسب في المحضر بفقير أو جميل يرد محض لما قلنا وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لأن في دعوى العين تحتاج إلى الإشارة وعند الإشارة لا حاجة إلى ذكر شيء من الأوصاف

ورد محضر صورته دعوى فلا على فلان أنه قصع من أشجار كرمه كذا وكذا وفر من أخطب قيمتها كذا وعصب من كرمه كذا، وقراً من أعصاب (مرد المحضر) بعله أنه ليس فيه بيان نوع السب وأخطب ففعل هذا الجواب مستقيم في العيب لأنه مثلي غير مستقيم في الخطب من دوات القيم يبين مقدار قيمة الخطب ويكفي به وقيل: الأول أصح لأن القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لأن قيمة الجوز والعصاة أكثر من قيمة الخلاب وكذلك قيمة الياض أكثر من قيمة الخرب فلا بد من أن يبين نوع الخطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادق في تعيين هذا المقدار من القيمة

ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها وصورته أنه أخذ من ماله كذا كذا بغير حق قبضاً يوجب عليه الرد عليها وأقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها إقراراً صحيحاً وهو طائع غير مكره ولم يكن عند ذكر الإقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض فيه يوجب عليه الرد عليها، قال الشيخ الإمام السعدي رحمه الله تعالى: ما أزال الأمر على هذا الإقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون محض وبسب فيه صافئة لإقراره إلى ماسق ذكره أنه أقر بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك إلى الأول بل هو إقرار مستأنف مطلق وذلك لا يوجب انقضاء لا محالة فلا تصح الدعوى قيل: ويتبع أن تصح الدعوى وهو لأشبه لأن القصص المصنق سب لصمان الرد والمعين جميعاً فصار وجوب الرد كالمنصوص عليه في إقراره القصص المطلق ألا يرى

إلى ما ذكر في الأصل وفي الجمع لصغير أن من قد لعبه، عصبته هذا الثوب وقال دنت  
الرجل. أخذته منك وديعة أن القرب قرب الغفر له والمصر صدم مع أن المصرك بك على الواحد  
وديعة فيها أولى

عرض محضر على شيخ الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى وصورة ذلك دعى رجل  
أعياناً من الأموال على رجل ومسا فقصر قد كانوا سوا حسه وبوعه وصفته وقسمته وراوبلى  
بيرو بوعها وجنسها وجمعها وفيمتها قال. إنه ليس بصحيح لأنه سم به كمر مرداته أو ربه  
وارحر دركلاء والمسالمة على وجهين. إن كانت هذه الأشياء قائمة لا بد من إحصاءها محسب  
الدعوى للإشارة إليها وعند ذلك لاحاحه إلى بيان هذه الأشياء وإن كانت مسهلته فلا بد من  
ذكر هذه الأشياء مع ذكر القيمة.

ورد محضر فيه دعوى التفاس المكسر. وكان العاصب في بلدة مرو والدعوى ببجاري  
فاعلم بأن المعصوب على نوعين نوع هو من دول الامثال ونوع هو ليس من دول الامثال وكل  
نوع على نوعين أيضاً نوع له حمل رموزة ونوع لا حمل له ولا رموزة، وإن لم يكن المعصوب من  
نواث الامثال نحو الدابة والحدم وما أشبه ذلك فلفي المعصوب منه العاصب في بلدة أخرى  
والمعصوب قائم في يد العاصب فإن كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلد العاصب و  
أكثر فالمعصوب منه يأخذ عين مائة وليس له أن يتطالب العاصب بثلاثة لأنه وصل إليه عين حقه  
من غير ضرر بلحقه وإن كان السعر في هذه البلدة أقل من القيمة في مكان العاصب فالمعصوب  
منه بالخيار إن شاء أحد المعصوب ولا شيء له وإن شاء أحد القيمة في مكان العاصب وإن شاء  
انتظر به حتى يذهب العاصب بالمعصوب إلى بلدة العاصب فيأخذ منه. هذه لأنه إذا أخذ العين  
فقد وصل إليه عين ملكه مع ضرر بلحقه من قبل العاصب لأن قيمة الأشياء متعارفة متفاوتة  
لاممكنة وهذا التفاوت إنما حصل بمعنى من جهة العاصب وهو يقفه إلى هذه المكان فكان له أن  
يلتزم السعر بأحد العين وله أن لا يلتزم السعر بأحد القيمة يوم الخصومة في مكان المعصوب أو  
يستمر بحالات ما إذا نظره في بلدة العاصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لأن  
النقصان ما حصل بعمل مضاف إلى العاصب وإنما هو بمعنى راجع إلى دعاب الدس فلا يصح  
أما إذا نقبه إلى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستنداً إلى فعل العاصب وهو النقل فامكن  
إيجاب الصمان عليه وإن كان المعصوب قد هلك في يد العاصب فلقبه المعصوب منه في يد  
آخر فإن كانت قيمته في بلدة العاصب أكثر بطالبه بيمينه في بلدة العاصب يوم الخصومة إن  
شاء وإن كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالعاصب يعصه قيمته في بلدة العاصب لأن المالك  
لا يستحق الرد إلا في مكان العاصب وإن كان المعصوب من دول الامثال وله جمين وموزة كاتكر  
من الحطة والشعير وكالفاس المكسر وما أشبه ذلك فإن كان المعصوب قنماً في يد العاصب  
فلقبه المعصوب منه في بلدة أخرى فإن كان السعر في هذه البلدة مثل السعر في بلدة العاصب  
أو أكثر أحد المعصوب منه عين المعصوب ولا شيء له سواء وإن كان السعر في هذه البلدة أقل  
فالمعصوب منه بالخيار إن شاء أحد عين المعصوب وإن شاء أحد قيمته في مكان العاصب يوم  
الخصومة وإن شاء انتظر وإن كان المعصوب قد هلك في يد العاصب فإن كان السعر في بلدة

العصب مثل السعر في بلدة الخصومة فالعاصب يبرأ برّد المثل والمعصوب منه أيضاً يطالبه برّد المثل لأنه لا ضرر على واحد منهما وإن كان السعر في بلدة العصب أكثر فالمعصوب منه الخيار إن شاء طالبه برّد المثل وإن شاء أخذ بقيمته في بلدة العصب يوم الخصومة وإن شاء انتظر وإن كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فللعاصب الخيار إن شاء أعطاه مثله وإن شاء أعطاه قيمته في مكان العصب لأن المالك لا يستحق الرّد إلا في مكان العصب ولو أنزما للعاصب تسليم المثل على التعيين يستعصمه العاصب فإنه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المعصوب منه محبته بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان العصب إلا أن يرضى بالمعصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان العصب بلحال إذ عرفت جواب هذه لفصول خرج جواب المحصر وإن كانت قيمة النحاس ببخارى مثل قيمة النحاس بمرور فعلى المعصوب منه في ذلك النحاس إن ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وإن كانت قيمة النحاس بمرور أكثر من قيمته ببخارى فمالمعصوب منه الخيار إن شاء طالبه بالمثل في الحال وإن شاء طالبه بقيمته بمرور يوم الخصومة بأي ذلك شاء وعيه وأدعاه بصح دعواه وإن كانت قيمته ببخارى أكثر من قيمته بمرور يطالب العاصب بأيهما شاء العاصب ويقول له القاضي: أذ أيهما شئت إما قيمته بمرور وإما مثله في الحال.

ورد محضر: صورته حضر فلان واحضر مع فلان بن فلان وبم يذكر اسم الجد فأجيب بالصيغة لأنه حاضر وفي المحاصر الإشارة تكفي ولا يحتاج إلى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج إلى ذكر الجد وإنما في الغائب فلا بد من ذكر الجد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هو الصحيح.

ورد محضر: صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر بها بذلك طائفاً ومات قبل أن يوفى بها دين وخلف من التركة في أيديهم ما قبله وفاء بالدين وريادة وفيه جواب الإمام نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفساد بعلة أنها لم يبين أعيان تركته في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعيينها بما يقع به المعرفة نحو ذكر حدود في المهورات وأشباه ذلك وهذا فصل احلف فيه لمشايع رحمهم الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان تركته شيئاً مشبهاً وأحكام أحمد السمرقندي في شروطه ذكر في سجل إثبات الدين به أجمل كان كتاباً وإن بين وفسر كان أحوط ولعله أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان تركته واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب التيمين على العلم مثل ما ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان تركته لإثبات الدين والقضاء به ولكن إنما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت إذا ثبت وصول تركته إليهم وعند إنكارهم وصول التركة إليهم لا يمكن للمدعي إثباته إلا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الإعلام وهكذا حكى فتوى شمس الإسلام الأورجسي رحمه الله تعالى.

ورد محضر: فيه ذكر إقرار بمال مرده الإمام النسفي رحمه الله تعالى بمئة أنه لم يذكر فيه أنه أقر بصريح قال: ولا بد من ذكره وقيل: إنه من باب الاحتياط وليس يأمر لارم لأن الإكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وإنما يكون بطريق الدرة وما كان مائة لا ينبت إليه في الأحكام الشرعية.

محضر فيه دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما: وصورته أن المسماة فلانة التركية مشتركة بينهما وأن لهذه التركية عنى هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا أقر هو وجاء بشهود شهدوا عنى إقرار المدعى عنه بالصدق المذكور للتركية المسماة (فرد المحضر) بعله أنه ليس به ذكر الزوج وهذا لأنه يحتمل أن أحدية صارت لهما من جهة غيرهما إما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فإن كان التزويج من جهة البائع أو من الوهب أو من المنتصف كان الصدق له لا لهدين المدعين فلا تصح دعواهما ديث وإن كان لتزويج من مورثهما فالصدق يجب للمورث أولاً ثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولأنهما قالوا: على هذا المدعى عليه من اصدق كذا والصدق يجب لما لكها لا لها ولأن الشهود شهدوا عنى إقرار المدعى عنه لها بالصدق عنى نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لهدين المدعين وماله يثبت بالحجة كونها مملوكة لمدعين لا يثبت لهما حق فطرية يتسلم الصدق إليهما.

ورد محضر فيه دعوى صبي برد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحرم أما الصبي لم يرد دعواه صحيحة إن كان مدعى وب كان مدعى عليه صحابه أيضاً صحيح

محضر: فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكره خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه ثبة من ثدياه اليمنى من الأصل روجب لهذا المدعى عليه حسنته درهم وعائه بالجاباب.

فرد المحضر: بعبه أن التصرب إذا كان خطأ بموجبه عنى العاصبة لا على الصارب وحده وإن اختصموا أن الصارب هل هو من جملة لعائلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الصارب ابتداءً واعتاقه يحملون عنه أو لوجوب على اعتاقه ابتداءً والثاني أن الصارب هل هو من جملة للعائلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب.

ورد محضر فيه دعوى الصواب. ورد بعبه أن المدعى قال في دعواه وإن هذا الرجل صمم لئال المذكور فيه ولم يقل صمم بي ولا بد من ذكر ذلك لصح مطالبته مدعى إياه بحكم الصمان وعمدي أن هذا ليس بحلل

ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع صورته رجل مات وترك بها وصوفاً من الأموال فادعت امرأة على ابن الميت أن أما هذا مات وقد كان تزوجها عنى صدى كذا وب دل داء شيء منه إليها وحلف من لتركة في يد هذا ليس كذا وكذا وأنها تعي بهذا المقدار من الصداق وزيادة فانكر الابن أن يكون بها على أبيه صدى فأقام البينة عنى ذلك فدعى الابن عنيها في دفع دعواها المتبرأت أبي عن هذه لدعوى بعد موته وأقام البينة عنى ديث ودعب المره على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الإبراء لما أنك طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقبل لا شك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من إنكار لصدق على الأب لأن التزويج ممكن لأنه يمكنه أنه يقول لم يكن لها عنى الأب اصدق ولكن لما ادعت شعب إليها حتى ميرته فأبرأه فأما دفع الدفع فبطلت ادعت أنه طلبت مني الصلح عن

دعوي لا يصلح هذا دفعا لأن الصلح عن دعوى الشيء لا يكون إقراراً بذلك الشيء للمدعي وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون إقراراً فكذا هنا طلب الصلح من الأب عن دعوى المهر لا يكون إقراراً بمهره وإن ادعت أنه طلب لصلح عن مهره فالمسألة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لأن طلب الصلح عن الشيء إقراراً بذلك الشيء للمدعي حيث ثبت بينة لمرأة إقرار الأب بصدقتها على أبيه وقد ثبت بينة الأب بإبراء المرأة الميت عن البصاق ولم يعرف بينهما ثابح فيجعل كأنهما دفعا معا الإبراء والطلب للصلح فيصير لأب راد الإبراء بطلب الصلح عن البصاق ورب الدين إذا أبرأ الميت عن الدين مرد الوارث بإبراء هل يرند الإبراء برقه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرند وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يرند فبصح الدعوى.

سجل ورد من خوارزم في إثبات الحرية: ولم يذكروا فيه لمظه الشهادة وإنما ذكروا أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فطلب بعض مشايحت رحمهم الله أنه حلل وقد ذكر في أول المحاضر أن ترك لقصة الشهادة حئل في محضر الدعوى وليس يحلل في السجن، وذكر فيه أيضا وقصيت لفلان على فلان بك. ولم يذكر فيه يحضرته فطلب بعض مشايحتنا رحمه الله تعالى أنه حلل وليس يحلل ويحمل ذلك على أنه كان يحضرتهما حلا تقصده على لصحة وقد علموا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الوكيل للموكل فطلب بعض مشايحتنا رحمه الله تعالى أنه حئل وقال بعضهم ليس يحلل لأن الوكيل والموكل محضان وقد رحدث الإشارة فلا حاجة إلى الاسم.

عوض سجل كتب في آخره ثبت عدي رسم يكتب حكمت فرد السجل بهذا العطف و به سهو مقول القاضي. ثبت عدي بمنزلة قوله حكمت.

عوض سجل في دعوى الوفاقية صورته حضر فلان وأخص مع نفسه فلانا وهذا المحضر مادون من جهة القاضي فلان في دعوى واقعية الضيقة التي عذردها كذا نصبه القاضي فلان لثبت الوفاقية على فلانة وأولادها وأولا أولادها وقفا فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها وبعد بقراضهم على مسجد جامع كذا فدعي هذا المحضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر ثبت بده على هذه الضيقة مخدرة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها غير حق فواحب عليه قصر بده وتسيمها إلي لا قبضها بالإذن الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسداً لأن المدعي لم يذكر في دعواه أنه يدعي الوفاقية لبصرف العلة إلى فلانة وأولادها وأولاد أولادها أو لبصرف العلة إلى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لأن على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولاد أولادها بصرف العلة إلى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعي ليس بحصم لأن القاضي إنما نصبه ليدعي ونصبه هذه الضيقة هؤلاء لا للجامع وهم السجل صحيح وهذا الحلل ليس بشيء لأن الوقف واحد إلا أن المصارف محتصة ببعض مقدم على البعض فالإذن من القاضي يدعي واقعية هذه الضيقة لأجل أن بعض يكون دفعا بدعوى وقصته لأجل الكل فصار مادونا بدعوى الواقعية لأجل الكل فلا حاجة إلى تعيين مصروف في الدعوى ويكفيه دعوى أصل الواقعية ثم إذا ثبت أصلا فإن بقي أحد من هؤلاء بصرف العلة إليه وإلا تصرف إلى مصالح الجامع.

عرض سجل في دعوى حرية الأصل وكان في الدعوى أنه حر الأصل وأنه على حراً وولد على عرض حرية وأن مدعي هذا معنفة مشهده الشهود أنه حر الأصل ولد على عرض الحرية ولم يشهدوا أنه على حر الأصل أو شهدوا أنه حر الأصل وبم يردد على هذا فالتى كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بصحته فإن محمداً رحمه الله تعالى ذكر في كتابه مولد إذا شهد الشهود أن هذا حر الأصل كنعى به ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من رعم هذه السجل لأن العنوق بالولد إن كان بعد عنق الأم كان الولد حراً وإن كان قبل ذلك لا يكون الولد حراً فإذا لم يسيوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبصحة السجل وأنه اعلم بالصواب . والله المرحم والياب كذا في المحيط

## كتاب الشروط وفيه فصول

**الفصل الأول في أهلي ر لشيئات:** وأهلي يطلق في الأدبيات والشياطين في سائر الحيوانات كد في الهيد، وبغال، إن الإنسان مادام في الرحم حين هذا ولد فهو وريد ثم مادام يرضع فهو رضيع فإذا تمت له سبع لئال فهو صديق (بالعين المعجمة) ثم إذا قطع عنه اللبن فهو طليح ثم إذا دب وتما فهو دراج إذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو حياضي إذا سقطت روضه فهو مشعور وإذا ثبتت أسنانه بعد السقوط فهو مشعر بالثناء والثناء إذا تجاوز عشر سنين فهو مترعرع وباش وإذا كان يقرب الخلم فهو يافع ومره إذا احتدم وجمعت قوته فهو حرور واسمه في جميع هذه الأحوال علام إذا أحضر شاربه واحد عذاره كمثل قد بعل، فهو وحبه ثم إذا صار ماء فهو فتى وشرح إذا جمعت لحته وبلغ عابه شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب ثم كهل إلى أن يستوفي استين ثم أشعث ثم محلس حين استوفى ثم صه سواده ثم بحر يفتح الباء والجيم وهو لشيع الضخم ويحلى بين اجتماعه وانكساره بوجه لشيب أي طعن فيه الشيب ينسب للمعاليث من اجناسها تركي وسدي وهدي ثم يحلى بما قبله

**وفي حلية الرأس يقول (أراس) ورؤسي إذا كان عظيم الرأس (ومصيح) الذي صعد صدعاه وخرجت حديثه يكون رأسه كراس خور رمية (وأشعر) أي انحسر الشعر عن أعين حبيبه والجبين ناحيتي الحبهة (وأصلح) أي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأعم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه وأصمط الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الحبهة) وسعها ويقال: بحبه عصون وهي جمع عصص يفتح للصاد وسكونها وهي مكسر للحد وهي بالفارسية (أزست) ويقال: بين حاجبيه إنشاء إذا كان فيه تفاوت (وأبشج) إذا كان بين حاجبيه انفتح روارح، صده (ومقوس حاجبين) إذا كانت تشبهان المقوس (وأعين) واسع نحير كبيرهما (وجاحظ العينين) إذا شحبت عيانه (وعائر لعين) صده (ومائتي الوجنين) شاحصهما والوجهة (وحساره) وأسير الخدين بسطهما ومحدد إذا كان به حذري (وأكحل العينين) إذا كانتا كأنهما كحلتا (أراره) صده (وأحور) سوده وسود وبناصه أبيض (وأشهر) أي يشوب سواد عييه حمرة (وأشكن) الذي يشوب بياض عييه حمرة (وأحول) معروف (وأقبر) الذي يضرب عن عرص أنفه (وأعمش) الذي أحمرت أشدا عييه وسففت أعدايه (وأهدب) الذي تكثر هذاب عييه (وأرق العينين) حصرهما (وأشتر) الذي يفلت حفره (ومكوكب العينين) الذي في عييه كوكب أي نقطة بياض (وأعمص) الذي في عيه عصب وهو ماسن**

(١) قوله فهو حرور: بفتح الحاء المعجمة والراء وتشديد الزاو يعني الفارس حرور كعمس العلم الهوي والرجل نقوي، قوله: كمثل قد بقر وجهه كد في سحبه الطبع الهندي، وفي: سبع أحط بكمل قدر بقر ولم أتف على هذه التسمية في الفارس ملرجع، قوله: إذا صار في الدبوس ثلثاء كسماه الشيب: قد تأمل، مصحح





اليدى أو الرجلين وإذا أبض الثلاث قيل: محجل الثلاث مطلق اليسرى وإذا كان التمحجيل في يد ورجل من شق واحد قيل: ممسك الأيمن مطلق الأيسر أو مطلق الأيمن ممسك الأيسر والتمحجيل يماضى يبلغ نصف التوظيف أو ثلثه بعد أن يحاور الأرساخ كلها وإذا قصر البياض عن فنك التوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل: برؤون مخدوم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل: متعل بمد كذا أو برجل كذا وولد العرس مهره وفنو حتى يحول الحول عليه وجمعه أهلاء ويقال: خروف إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الأصمعي، فإذا أتى عليه سنة يقال: حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جدع وإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثني فإذا تمت الرابعة فهو ربيع ثم فارج وليس به من بعد فروجه بل يقال: مدكي وجمعه مداكي وهي عشرين سنة هرم وقيل: عمره ثلاثون سنة وقيل: الثمان وثلاثون سنة واستانها أربعون عشرون من هنو وعشرون من سفل وأدهم دجوحى إذا كان شديد السواد واكتهب إذا كان بين الخصرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أبيض مع بريق وكسيت صابى أو اشقر صابى إذا كان حائط شعره شعرة بيضاء ينسب إلى الصاب وهو الخرد وشكال إذا كان البياض في يد ورجل محالماً وأعزل المدي أعوج فيه إلى أحد شقيه وألق مطرف الذي أسود رأسه وذنبه أو أحمر.

أسمان الإبل والبقر والعنم: ابن محاص الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن ليون ثم حقة ثم جدع ثم ثني ثم ربيع ثم سديس ثم نازل ثم محلف ثم محلف عام ثم محلف عامين هكذا وإن كثرت، وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبيع ثم جدع ثم ربيع ثم سديس ثم صالغ ثم صالغ سنة إلى مازد، وفي النعم لحمل اسم إذا أتى عليه سنة أشهر فما دونهما والجدع سم ما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم حول ثم لثني ثم الربيعي ثم السديس ثم الصغ وليس بعد الصالغ من. وللبقر والإبل شيان به يتكلم أربابها اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع إلى أربابها في معرفتها.

نوع آخر في الألفاظ التي تستعمل في الشروط: الصاحون والضخانة الرحي التي يديرها الماء قيل للطحانة ما تديره يدلية والطاحونة ما تديره الماء ويقال: باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بحدودهم وحريها ومحتمها ونوابيتها وقطبها ونووقها ونواعيرها بأحنتها ومحفظها دلوها وقصبتها أخذ مدة التي يدور عليها الرحي والباوق معروف والتواعير جمع باوق وهو ما يدور به تصيب الماء عليه (واحمام) يذكره العرب هكذا في غير الخنثى وهو فعال من لحب واستحم الرجل إذا دح أحمامه وحقيقه أعسان بلداء الخمسم (سيك واره) التيت الأول من الخمم وهو الذي يسمى المصلح قالوا: وأمعروا ساء واره بحيرباء الصصور (بايوة) وهو اميراب أيضاً (المسجدات) جمع فحاح تعرب (يكان) والعمس مفل وعيلده لثة وعذرها (الأوزاري) جمع آري وهو حوص الحمام والآخور بالشديد مستوقد النار والمطرانة ككرة الخنثى تعريب (حنبة) والملاحة بتشديد اللام مبيت الملح وقوله في الكتاب: سحبة بالزواجها وعورضها ودقلها وضراها وصلطها وسكانها مردبه ومجدفها وقوسها (العوارض) أخشاب الممرضة قوت

الألواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلو بها وفارسه (تبركشتي) والشرع (بادهان) وطلال السعينة بالطاء غير المعجمه عطاء يحشى به كالسقف للبيت والجمع أطلال والسكان (دبال كشتي) والمردى يضم الميم وتشديد الباء عود من أعواده تحرك به والمجدد مافي رأسه لوح والفلس بفتح القاف ومكون اللام الحبل القليط والأجر والمرسة (لسكر) بيت الطراز الخاكة وفي كتاب العين الطراز للوضع الذي يسبح فيه الشباب الجهاد انهم يركون الباء احقرة التي يجمع فيها الحائث رجله الطست مؤنثة أعجمية مصرية لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل: الصن وجمعها الطساس وتصغيرها طسنة وقيل: أطاس وطسوس ايضا في جمعها والرقاق بالضم الخبر الرفيق واحده رفقة وجمع الرغيف رعمان والميف بكسر الميم المسعة وفارسية (بر) والمجور (دسورده) والمراح موضع تراح فيه الغنم وبيات فيه والمعالين جمع معلاق وهو مايعلى به اللحم ورضم اللحم حوانه والمصائر جمع غصارة وهي القصعة الكبيرة والطشير (بانسه) رسطاه مقلعه والمهرس من الحجر والخشب مايدق فيه الحصى من الهرس وهو الذي وللحار الهالوت وبده فائمه اشترى كذا أوب رباية وكذا اوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشاره صغيرة الاوقية اربعون درهماً والبشارة بالنصم بطة للدهن شيء صفري له عتق إلى الطوب وله عمروة وحروطوم كانون دو وطيس الكانون المصطلقي والوطيس الشنور وقيل: حفرة يحتبر بها ويشوى فيها (والهديد) اللبن الخائر جداً وهو الصفراف والأصل هدايد ففصر للماخض جمع مخصنة وهو الإناء الذي يمحض فيه اللبن والمركن الأجله والمداك والصلوة والصلابة واحده وهو الحجر يستحق عنه الطيب ومدوك ما يستحق به ومن طن أن الصلابة والمدوك واحد فقلدها.

ومن أدوات الملقاعي: خيزرات اربع وحصاطيف أربعة جمع خيردان بكسر الخاء فارسي معرب والخطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة بجريه الجمر.

ومن أدوات الحداد: الكبر البرق والكرور المسمى من الطين ويسمى الاثوث والمنفع والسماح شيء أخوف طويل يتحد من حديد فيجمع فيه والعلاء السندان والمطرقة ما يصرب به الحديد والمطيس ما يكون أعظم منه وهو بالمعاصرة (ينك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقافة من حديد يجر به الجمر والجمع كلاليب والتشاستيج معروفة وقد يقال له: الشا وقوله: الكرم يحاط ميسى يسافين أو ثلاث سافات اساف الصف من اللز أو لطير والرهمط (باخيره زير) والدمصر صلبه والفرق يشملهما والشاحوزة (حمدان) والأطية (حمدان كوره) والزرارجين جمع ررجون بفتح الراء والرء وهو شعر للعب وقيل: قضبانه والأوهات جمع وهت وهو المظمن من الأرض وقد يقال: وهطة وعريش الكرم ما يهبها له ليرتفع عليه والجمع عرائش والمقصبة منبت القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك

وهي شراء الأرضين بفتح الراء وإن كانت الراء ساكنة في الوجدان إن كان لها حوائط يكتب معروفة بالحوائط وإن كانت معروفة بخسا ذكر ذلك وقوله: وما كيس من القرب مقدار ذراع من وجه الأرض أي طم وسوى واسم ذلك التراب كسب بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله: أدن به ان يتناوله من إنزاله ومن رطابه هي جمع نزل بفتح النين وهو ريعه والرطاب جمع

رطبه وهي العت الرطب وهي وقف لنسفي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في التماس  
وحواسه في كلال وانتكاس وهو استعمال من النكوص وهو الرجوع وعلى العقيرين وقوله «هيت  
مواها وانقص عراها أي انكسرت من القرض وهو انكسر وقوله في كراء السعينة ويرقى إذ رمى  
سأس ويمسر إذا ساروا الصواب يرمي إذا رمى الدس أو يرمي بهمال دعا السعينة وأرماها رما وأرماه  
إذا أقر بها من الشط وسكنها (والملقى) بالهجرة انمى (والكبح) بضم الكاف وسكون الباء  
والحاء للهجرة رحيل (والصل) ترف وقوله دفع الكرم إليه يقوم يكسح النهر وهو حفره وسقنة  
جداوله وتشذيب الزجاجين أي قطع شديها وهو ما فضل من شعبها وإنسها يعني دفنها  
ونقطيتها على الامتعاره والديرة يسكون الباء المشارة وهي موضع الكراب من قطع الأراضي كد  
في الصحيرة.

**المصل الثاني في النكاح** إذا روج الأب لسه البكر البالغة يكسب هذا ما تروج فلان فلانة  
بترويح وبها فلان إياه بإذنها ورضاها وأمرها إياه بنهرها كذا نكاحاً صحيحاً جائزاً ثانياً حضره  
جماعة من المعدول وروجه هذا كعقوله في الخمس وعبره قادر على إياه مهرها ونقصها ليس  
بينهما سبب يؤدي إلى نقص النكاح أو عساده والمهر المسعى فيه مهر مثله وهي مرأته به  
النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حتى واجب ودين لارم ودعت كفه في ترويح كد  
(وجه آخر) هذا مشهد عليه الشهود للموصوف آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً أن فلاناً روج ابنة  
البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان محضر من الشهود المرصين عني صداق كذا ترويحاً  
صحيحاً وأن فلاناً بروحها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك الخمس تروحاً صحيحاً وصارت  
فلانة روجة فلان بهذا الترويح الموصوف فيه وذلك كنه في ثا بخ كذا فإن كان أبو الروح قبل  
هذا العقد لابه والأبس بالث يكسب وأن فلان بن فلان ولد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لأنه  
فلان هذا بالصداق المذكور فيه بأمره إياه في ذلك الخمس قبولاً صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب  
بقرار الروح بالنكاح وتصدق بين المرأة إياه بذلك وإقرار اذاعة وتصدق الروح بإياها بذلك أو إقرار  
الولي وتصدق الروح كذا في الدخيرة، وهو أحوط لاختلاف العلماء في حور النكاح بهور  
أولي.

وجه آخر في ترويح البكر البالغة أن يكتب (ولي ترويحها إياه أبوها بعد أن ساء لها  
وأعملها بالصداق المذكور فيه تضمنت أو يكتب فبكت وهي بكر عاتلة بالغة صحيحة العقل  
والبدن وكان ذكره لها ذلك وسكونتها بمشهد فلان وفلان وهذا مهرانها باسمها ونسبها وفلانة  
ست فلان امرأة فلان بنسبه هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج وإعلامها الصداق  
أمر لا بد منه لأن بدونه اختلاف مدوفاً في أن سكونتها هل يجعل رضا منها أو لا، وإن كانت  
الابنة صغيرة يكتب تروح فلان فلانة بتزويج أبي إياه بولاية الأمومة وإن كان الزوج صغيراً أيضاً  
يكتب هذا مروح فلان ابنة الصغيرة اسمها فلانة بولاية الأبوة من فلان بن فلان الصغير  
على صداق كذا ترويحاً صحيحاً جائزاً ثانياً لارماً محضر من الشهود المعدول المرصين وقبل  
هذا النكاح بهذا الصداق بهذا الصغير والده فلان بولاية ابنة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا  
لعقد وهذا الصغير كعقوله بهذا الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثله فإن ضمن الأب المهر عن

ابن الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا صحاباً صحيحاً وأجر ذلك والد هذه الصغيرة ورصي به مشافهة في هذا مجلس وإن أذى الأب شيئاً من المهر معجلاً من ماله يكتب ثم إن فلاناً ولد هذا الصغير تبرع بأداء كذا ديناراً من ماله نفسه من جملة هذا الصداق المذكور فيه إلى فلان والد هذه الصغيرة فقصه منه لها بولاية الأبوة قيصاً صحيحاً ورفعته ابتداءً بهذا الزوج من جملة هذا المهر بها التقدر ربعي لها عليه بعد أداء هذا التقدير كذا وإن أذى الأب شيئاً من مهر معجلاً وضمن البتني يكتب ثم إن فلاناً والد هذا الصغير تبرع بأداء كذا ديناراً من ماله نفسه من جملة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً ضماناً صحيحاً ورصي به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الإجارة في الشرع ويتم الكتاب وإن طلق من أبي المرأة هذه بعض الصداق أو الإقرار باستيفاء ذلك أم الإقرار بالقبض قبضاً إذا كان الإقرار في مجلس العقد لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وإن كان الإقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الإقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك إن كانت يكرأ وإن كانت ثيباً لا بد من أمرها ورصاها وأما الهبة فإن كانت صغيرة لأشك أنه لا تصح الهبة وإن كانت كبيرة تصح الهبة إذا كانت بأمرها ورصاها فيكتب وذهب فلان والد هذه المرأة بأمر ابنه هذه من جملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد بهذا الزوج كذا درهماً وقبل هذا الزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه قولاً صحيحاً وبقي لها عليه كذا ديناراً تطالبه به عند توجه المطالبة به هذا إذ عرف أمرها لأب بالهبة بإخبار الشهود وإن لم يعرف ذلك إلا بقول الأب يكتب وذكر والد المرأة أن بنته هذه أمرته بهبة كذا في هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها إن وجدت المرأة الأمر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالأحوط في ذلك أن تحصر المرأة مجلس النكاح وبروحها ولها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى اعلم.

وجه آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزوج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليها بالأبوة فيها صغيرة لا نفي أمر نفسها بنفسها وإن بقي عليها أبوها بولاية الأبوة تزويجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال معجل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعسى أن يتقي الله تعالى عنها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به رسة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليها بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور به على ما وصف فيه من عاجله وأجله وهذا بصداق منها من نساها المرجوع في مقدرة صداقها إلى مدبر صداقها وقيل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وأجله تخاطبة من فلان إياه على جميع ذلك.

وإذا كان المزوج لصغيرة جدها أبو أبيها يكتب هذا ما زوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنه فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدودة إلى آخره.

وإن كان الزوج أحاً لأب وأم أو لأب يكتب هذا ما زوج فلان أخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الأبوة لأب وأم أو لأب إذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصحته بحاكم من حكام المسلمين عدل حائر لحكم بعد حصره معتبره وسمعت فيه إماماً أحق به حكم

خاكم لأن في حوزة ربيع غير الأب والمجد الصغيرة احتلافاً بين العلماء وإن كان لمزوج عما يكتب هذا ما روج فلان ثلاثة منه أحبه فلان بولاية العمومة لأب وأم أو لأب ويحق تأخره ما ذكرنا في ربيع لاح وإن لم يكن لمراه وبني فروج بنفسه بإذن القاضي يكتب هذا ما روج فلان ثلاثة على صداق كذا بمحض من الشهود بعدول يتزوجها بنفسه منه بإذن القاضي فلان تزويجاً صحيحاً ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وإن روجت نفسها بغير إذن القاضي يلحق بأخره وحكمه بصحته حاكم من حكم المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهماً من جملة هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا

وفي تزويج العبد: يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب بموك فلان ثلاثة بنت فلان بن فلان وهي حرة باعة بإذن سيده فلان وأمره إياه بهذا ثلثت موصوف له بمحض من الشهود بعدول على صداق كذا بعقد صحيح بعد لأرم تزويج نفسها فلان بن فلان إياها منه برضاها تزويجاً صحيحاً ويتم الكتاب، وإن كانت المرأة صغيرة يحق بأخره حكم الحاكم لأن في تزويج الأب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً لمعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى

وفي لزويج الأمة: يكتب تزوج فلان ثلاثة بموك فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان إياه منه على صداق كذا إلى آخره وقد حوت العدة في الرضايق أن الأرواح أو آباءهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويحملون النفس فصاعداً بالمهر مبنين للكاتب أن يكتب بعد لتسمية إن كالا الشراء من الزوج هذا ما اشترت ثلاثة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع النسيئة بقي هي كرم محوط مبنى بقصره أو حبس دهرت أرض صالحة لمرأه موضعها في قرية كذا أو جميع منزل المبنى ذي سقفين أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتغل على دار ويبيع بكذا ويحدد اشترى بالحدود الأربعة وبين الشمس ويكتب جميع ما يكتب في كتب الأشربة على ما يأتي بيانه في فصل الشراء إن شاء الله تعالى، وإذ انتهى إلى ذكر بعض الشمس يكتب ثم إن هذين المتعاقدين قاما جميع هذا النفس المذكور فيه بجميع لصداق الذي كان لهذه المشتري على زوجها هذا لبايع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصة صحيحة وبرئت المرأة المشتري هذه من هذا الثمن براه مقاصة وبرئ زوجها هذا البايع من جميع صداقاتها بحكم هذه المقاصة ثم يكتب وقبضت ثمة المشتري هذه جميع ما بيع شراءه قرضاً صحيحاً بتسليم البايع بعد ذلك إليها وصحت لها الذر في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وإن كان هذا لبيع بعض صداقها وهو اندي يشترط تعجيله في السكاح قبل الرفاف ويسمى بالعصرية، دست ييمان، يكتب هذا جميع هذا الثمن بمقتضى من جملة صداقاتها وهو جميع ما شرط تعجيله إليها ثم يذكر قبضها المشتري ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتري في دمة زوجها بايع هذا من صداقاتها كذا وكذا ديمراً لارماً وحقق واجباً وصداق ثابتاً بالسكاح القائم بينهما للحال وذلك في تاريخ كذا وإن كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت ثلاثة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا إلى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصة ثم إن هذين المتعاقدين قاما جميع هذا الثمن بجميع صداقاتها المسمى لها في عدة السكاح على زوجها فلان وهو كذا درهماً أو كذا ديناراً مقاصة صحيحة

وقد كان والد لروح هذا ضمن بها جميع صداقها الذي بها على زوجها ابنة فلان صاناً صحيحاً منه منه وخملاً هذه المأنة عنه وورثت المشرية من هذا ضمن وورثت لروح والروح عن جميع مهرها بحكم هذه المتقاضي وذلك في تاريخ كذا وأنه أعظم بالصلوات كذا في عيـ

**الفصل الثالث في الطلاق** إذا حلف الرجل من امرأته بالطلاق الذي بها عليه وبسعة عدتها فإن كانت امرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بدلت كتاب يكسب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني الروح من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص والضاوي والسمي وهلال وأبو زيد الشروطي رحمهم الله تعالى يريدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لفلان يعني الروح كذا له فلانة بنت فلان أنه يكتب إنني كرهت صحت وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعمامة أهل شروط يكسبون بنت بروحي بنو أصحابنا جاوراً يولي هو أقدم عيسى إني وشهود آخر مسلمين عدول بالعلم ومهر مسمى عاجل وأحل زوي له أقصى مثل مهري الذي نروح حتى عليه وأشباه منه وثبت دخلت بي وحاشي زوي كرهت صحتك وطلبت فراقك من غير إصرار منك لي ولا إساءة كتب منك مع يكتسب وإنني كنت أن تحملي بجميع لدين الذي بي سببك من مهر وهو كذا وكذا درهم هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وعمامة أهل الشروط كانوا يكتبون إنني سألتك بعد ما خفنا أن لا نفيما حدوداً لله تعالى أن نطفي نفيقة بأشياء بجميع مهري الذي بي عليك وإنما كسوا بعد ما خفنا أن لا نفيما حدوداً لله تعالى نركأ كتاب لله تعالى بأن لله تعالى قال هو حصة أو لا يفيما حدوداً لله تعالى وإنما اختاروا عصه طلاق على نفيقة لجمع حتى كسبوا إنني سألتك نطفي نفيقة بأشياء ولم يكتسبوا أن تحملي لأن حكم طلاق كذا بجميع عليه فإنه طلاق بالنسبة للإجماع وحكمه اجمع مختلف فيه بين الفقهاء ومذهب حنوف لله تعالى عنهم اجمعين ولأنك أن ذكر اجمع عنه أوسى من ذكر المختلف فيه وقد كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك هو كذا وكذا حتى يصير مقداراً لمناظرة خلع معصوماً ليخرج من حدود الخلاف لأدوية الساقط عنهم صحته التسمية بهذا ذلك ليصبح اجمع الإجماع ويكتب بجميع نطفي مذهب في عدتي لأن أسئلة عدداً يستحق السقفة حائلاً كسبوا أو خدماً وإذا اقتضوا على كذا به مهر ونفقة العدة ولم يذكروا ما لا رائد له وإن كانوا يذكروا ما لا في هذه الصورة لأن وضع هذه الصورة أن لشور من قبل المرأة وشور يد كان من قبل المأنة حتى لروح حد الزيادة على ما أعصها بروح ذبابة ونقص على روية حاشية أم علي روية كذا الطلاق لا يحل أحد من الزوجين بيعه وبين ربه عز وجل وإن كان لشور من قبل امرأة دفعه وأعطى الله السقفة ليعمل أحد العداء خلال للروح بالطلاق لرويات أنه يكتب فليست منك شيء الإجماع من ربيع لما أن الطلاق إنما يقع بيمين روح أنه يكتب وجميع مهري الذي بي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت لي عدتي إلى أمد ذلك بذا كذا أنه يكتب وقد رخصت بذلك وقبضت حتى قبضت قبولها خلع فيه اجمع على رويات كسبها ثم يكتب واحتلت به منك ولا حق لي بملك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة غير ذلك يكتب ذلك بأكبر وأدعى لنفسك

ثم هل يكتب صمدان الدرك إذا وقع الخلع على مهرها الذي في دمه لزوج فاصحابا كانوا لا يكتبون وأبو ريد الشرطوي كان يكتب على أبي صامس لما أدركت فيه من درك من قبل أحد ممسسى قال اعطى حواي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لأن سببه لا يكون منها من الصرف في المهر مع غير الزوج ونصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لأن فيه تحللت الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وإنما يستقيم ذكر الدرك إذا كان يدر الخلع عيماً فيحقق فيه الدرك بسبب من جهتها ومن يكر محمد رحمه الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين احتاروا ذلك لأن الخلع في وقت السنة باح وهي غير وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المغبط وجه آخر . يكتب وثيقة للمرأة مع أقر دلال بن دلال العلالي في حال جوار إقراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت دلال بتطبيق واحدة على مهرها وهو كذا درهم وعلى بقعة عذنها وعلى كل حي هو له عيبه وعلى كذا من شرعاً مالا آخر وعلى براءة كل واحد منها من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات حلماً صحيحاً جائزاً بعداً حالاً عن الإيشاء وعن جميع الدعاوى المطبقة وأنها احتجعت نفسها من بهذه الشروط المذكورة فيه إخلالاً صحيحاً وذلك في تاريخ كذا .

ويكتب وثيقة للزوج . من ثوب فلانة بنت فلان طائفة أنها احتجعت من زوجها دلال على صداقتها وذلك كد بتطبيق واحدة بالثمة أو يكتب على بقية صداقتها وذلك كد بتطبيق واحدة بالثمة وعلى جميع بقية عذنها ما دبت في بقية بعدة وعلى كل حي هو له عيبه وأثره عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها إبراء صحيحاً فلم يبق له عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا عتقة من علاقته سوى البعدة وحذوق زوجها في ذلك حطاً ويتم الكتاب . وفي شرطوا في الخلع مالا راقداً على مهرها يكتب خالعاً على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو ديناراً حتماً جائزاً وإن كتب لزيادة في الخلع عرساً يكتب وعلى كذا ودين أو صدقة وبائع فيه وبين صوره وعرضه وبين قيمته إن كان من دولاب القيم وأنها قبضت ذلك منه في مجلس الخلع ومصر الزوج يعني المسماة في الخلع بتسليمها ذلك إليه وأثره عن دعاويها كلها ويتم الكتاب وإن كتب الزيادة في الخلع صياها فقد قبل لأحوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الصباغ مثل تلك الزيادة بشروطه ويجعلان النكاح قصداً بتلك الزيادة حتى لا يقع لمداخه عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب أن دلال في حال جواز إقراره طائعا أنه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها وبقية عذنها وعلى أن يدفع المراه إليه من حايص ماله كذا دنانير يساهوره وذلك حصون مثلاً وأنها قبضت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره ثم إن الخلع هذا شترى من محتلته هذه جميع الصبغة لبي هي كرم أو عشر دهرات أرض أو جميع أدار المشتملة على البيوت وبين موضع المشتري ويحدده بأحدود الأربعة بحصنين ديناراً من الدنانير اليسابورية شراء صحيحاً وأن الختعة هذه باعته ذلك منه بيعاً صحيحاً ثم من هذين العاقدتين قاصداً هذا النكاح المذكور فيه بموجب له عليها من بدل الخلع

مقاسة صحيحة ووقعت البراءة بينهما براءة المقاسة وقبض المثلثي هذا ملهين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا حصومة

وفي الخلع قبل الدخول بها: يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوتها بها بتطليقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه على جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على ذلك مواجهة ويتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول

ويكتب من الجانب الآخر: خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله وإن لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر لأن الواجب فيه النفقة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوتها بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلافاً صحيحاً كذا في الذخيرة.

وإذا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما قرره فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذكر سنه<sup>(١)</sup> وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقد عليها والده بولاية الأبوة بحضور من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زماناً ثم إن زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والدها لها صحبتته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وإن زوجها هذا خلعها من نفسه بطلب والدها ذلك بتطليقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها لثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعتاً صحيحاً جائراً لا فساد فيه ولا تعليقاً بمخاطرة ولا إضافة إلى وقت المستقبل على أنه ضامن لجميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجهاً شاعراً ولا يكتب براءة الزوج لأن الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وإنما يقع الخلع بمال الأب فكأنه طلقها بمال من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الأب بضمائه لا أنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الأب وكل واحد من عرصة النسب وإنما يقع الفرق بين الآباء وغيرهم من الأولياء في أن إقرار الآباء بنفس شيء من المهر يصح دون إقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية.

وإن كان قبل الدخول بها: يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة إلا أن الصغيرة إذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها وترجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم صمان الدرك وبعض أهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الأب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة

(١) قوله وما أشبهها: كذا في جميع نسخ المخطوطة ولعل الأصوب وشبهها أو شينها أو نحو ذلك اهـ مصححه.



مقدرة مقداراً معلوماً ثم يكتب إقرار الروح أنه طلقها تطلقه واحدة بائة وصورة ذلك أن يكتب اقر فلان بن فلان يعني والد الصغيرة في حال حوار إقراره طائفاً أن ابنته الصغيرة لمسة فلانة بنت فلان كاتب امرأة فلان بن فلان ومكوحته ثم أن فلاناً زوجها هذا لم تعجبها صاحبها لصغيرها فطلقها تطلقه واحدة بائة وبانت منه بهذا التخليص وكان بها على زوجها من هذا الصداق كد درهماً وجب لها عليه ومن جهة نفقة المدة كد درهماً فقبضت جميع ذلك لايتي الصغيرة هذه بولاية الأبوة بمضا صاحبها بإبقاء الزوج هذا جميع ذلك يعني ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وحصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب اقر بذلك كله إقراراً صحيحاً وصدقه زوجها هذا به خطاباً فإد كتب على هذا الوجه ثم أنه يعلت لا يكون لها حق الحصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لأن الأب قد اقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المخطوط، وعلى هذا المولى إذا خاف أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أنك لا تذكرها على أنه صامن له ذلك من ماله لأن المولى يملك إبراء الزوج عن المهر بخلاف الأب فإن أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الأمانة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية، وإن كان بينهما صغير فطيم بحالهما على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحصانته سنة أو سنتين وتنفق عليه من مالها في مدة انحصانته فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يقول: لا يجوز ذلك لأن مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المعلوم مجهول والحيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدراهم أو بالدينار وبشروط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك الفدر إلى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك انقذار أجرة لها على التربية في المدة المطلوبة له ثم يوكل الرجل إياها بإبراء نفسها عما يحصل بإقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزوج آخر أجسي قبل انقضاء مدة التربية فإن أراد أن يكتب بذلك كتاب يكتب اقر فلان يعني الروح أنه خلع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطبيق واحدة بائة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق هو بها عليه وعلى ماله دينار حمر نيسابورية جيدة تدفعها إليه من مالها مخالعة صحيحة حاله عن الإستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه الختعة من هذا الخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا الخالع من محتلته هذه أن تمسكه وتقرم بحصانته سنة واحدة كاملة أولها يوم كذا وآخرها يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجبت له عليها بعقد خلع إلى ما لا بد للصغير في هذه المدة فقبضت جميع ذلك قبلاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه الختعة من هذا الخالع ابن صغير فاستأجر الخالع هذا محتتمته هذه الحضانة ولدت الصغير هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة أولها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزوجها هذا استنجاراً صحيحاً وأنها أجرت نفسها منه كذلك بها إجارة صحيحة فإن كان الأب رضيعاً يكتب طلب الخالع هذا من محتتمته هذه إرضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحصانته سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على إرضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم أن هذا الخالع وكلها وأقامها مقام نفسه في إبراء نفسها عما يحصل بإقباله عليها إن مات الولد قبل انقضاء مدة التربية وكافة صحيحة لازمة على أنه كلما عرلها عن

هذه الوكالة عادت عنه وكيلة في دلاء كله كما كانت وإنما كتب التوكيل على هذا الوجه ظراً للمرأة لأن الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الخصانة يزوج عليه بحصة ما بقي من مدة من المائة المبرار فكيف حدث حتى أنه إذا مات الصغير في هذه المدة فهي تروى بنفسها فلا يرجع الزوج عليها بشيء وفي مواد ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى من شرط أن يولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي بريئة من حصة ما بقي من المدة فذلك جائز فإن كتب بعد الاستحار وشرطت المحتلقة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي بريئة عن حصة ما بقي من المدة من هذه المائة ومن يكتب توكيله بإبراء نفسه كان مستقيماً كذا في الدخلة، فإن كان في البصر حين فراق الزوج أن يعلل الخلع على رخصة فاحوائب الموقوف عن السيف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز فيريد لي موضع الجعل وعلى أن ترصع الولد الذي هو في بطنها لزوجها هذا إن وصفتها حياً لستين من وقت الولادة واحداً كان الولد أو مشى ذكر كان أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي بريئة وليس يحفظ هذا عن علمائنا الثلاثة وكان الشيخ لإمام أبو القاسم الصغير رحمه الله تعالى يقول: الأصح عندي أن هذا في الجنين لا يصح لأنه تصرف عليه في حكم النعقة وذلك لا يصح واعتبر هذا بسائر تصرفاته كذا في الظهيرية، والخيلة في ذلك تقدير مال عيني في عقد الخلع ثم استتدره بإها بإجادة مضافة إلى ما بعد الولادة فترصع ولده الذي هي حامل به

**خلع التوكيل** يكتب أولاً توكيل في صدر بيص هذا ما ذكره فلان فلان وكذا وقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطبيق واحدة بآية على الشرط المذكورة في ذكر خلع المكتوب في هذا البيص عقب ذكر هذه الوكالة توكلاً صحيحاً وأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطاباً وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما جاع فلان بن فلان وهو التوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا السطر بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امراته، لسماعة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطبيق واحدة بآية على ما كان لها عليه من نفقة مهرها ونفقة عدها ما ماتت في عدها وكل حق يجب للنساء على الأرواح قبل العرقه وبعدها وإن فلانة هذه قبضت منه هذا الخلع بهذا البديل قبولاً صحيحاً مشافهة بعدما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب، ولو كان التوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البيص أولاً التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان وكيلته وإقامته مقام نفسها في احتلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذكر الاحتلاع هذا ما احتلج فلان وهو التوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البيص احتلج بنفس موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة بالاحتلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عدها بأن يحدث للمرأة التوكيل والشهود قد ماتوا أو عابو وأردت مصالحه الزوج بأمر ونفقة العدة يكتب من فلان وكيل المرأة هذا ما درك فلان يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهماً وفي نفقة عدها وذلك كذا حتى يحصل منه ذلك أو يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وحسب نفقة عدها وهي كذا وأنه تعالى عنه

**خلع الفصولي** يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون حر هذا لكتاب فلان وهو

الفصولي قال فلاناً ان يجمع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفصولي على ان يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير امرها وبوكيلها بإياه به على أنه صامر به ان يدفع دينه به من ماله نفسه فأجاب فلان وهو الروح المذكور هذا الفصولي بما سأله وخلق امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفصولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجعة وبات هي من زوجها بهذا الخلع وله بين نفسها روحية وبقي الروح هذا المال المذكور من الفصولي هذا بماله ذلك إياه ويرى هذا الفصولي من المال الذي قبل في هذا الخلع بركة قص واستيعاء إلا ان الروح لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها ان تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فإن أراد الروح ان يصنع الفصولي ما ذكره من ذلك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الروح بالمهر فالروح يرجع على الفصولي به لثك يكتب وصم الفصولي هذا ما ذكره الروح من ذلك في مهرها فيها قبضت مرة فبنا قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وإنه مستقيم لأن الفصولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في رعيه أنها لو قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق ويصير لمقبوض بغير حق مضمون عندها فهذه كفالة مضافة إلى رمان لوجوب وأنها صحيحة كما تكفله مما يدرب به على فلان

وفي طلاق المرأة قبل الدخول واحموة إن كان الطلاق واحداً يكتب هذا ما شهد بشهود مسمون آخر هذا الكتاب ان فلاناً طلق امرأته اسمها فلانة بسب فلان من دحويه وحملته بها نصيقة واحدة يائنة لا رحمة فيها ولا مشورة ولا تلبية بشروط ولا إضافة إلى وصف من استعس ولا اشتد عوم من ماتت منه بحكم هذه النصيقة وإن كان الطلاق أكثر من واحدة ففي لانه يكتب طلقتها تطبيقاً في الثلاث يكتب طلقتها ثلاثاً حملة فبنا من ويكتب في ثلاث وحرمت عليه حرمة علية لا حل له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها ويفارقها وبفرضي عدتها وفي اصرح بعد الدخول بها يكتب ان فلاناً قال بروحته فلانة بعد ما دخل بها أنت طالق تطبيقاً واحدة دانية ولم يكن من بعد ذلك رجعة بها وبها في عدتها الواجبة عندها بهذا الطلاق امر بجميع ذلك يوم الإشهاد ودينه يوم كذا

وفي الطلاق بعد الخلوة بصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد بشهود مسمون آخر هذا الكتاب ان فلاناً طلق امرأته بعدما حلا بها حلوة صحيحة خالية عن المومع اشرعيه وللصبيحة كذا تطبيقاً واحدة يائنة باعدة جائرة محرم عليه بهذه التطبيقية ووجب لها عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهي كذا وبنته لكاتب، فإن كان الروح لا يرى أيام حلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكيد المهر ووجوب نفقة العدة فامتنع عن ادائها بعدما طالبت بذلك يعني بها ان ترفع الأمر إلى قاضي يرى ذلك حتى يقضي بها بكسر المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب أنه بهذه مائة مضمونة بعد حلوة النصيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من صداق ونفقة عدتها فامتنع عن ادائها ذلك ما به يرى مذهب من يقول بان اخوة النصيحة لا يقوم مقام الدخول في حق هذا من حجب وهو نكاح جميع المسمى ووجوب نفقة العدة مرفوعة إلى القاضي فلان لو بخت من غير تعيين مرافعة إلى قاضي عدل جازل الحكم فيه بين المسمين وحملته بدنت ودخلت حلوة النصيحة والطلاق بعدها فأنحلوه ونكحوا نكاحاً جميع المسمى ووجوب نفقة العدة نفقة عليه

لها هذا القاضي بكمال المسمى ومعه عدتها يد كاد يرى فثبت وكان في اجتهاده ان الخوة  
بإثارة المسكوحة كالدخول بها في حق ناكذ جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فخصي بذلك لها  
عنه في وجوهها حكماً أمضاء وقضاء أعداء وأشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم  
كذا

إذا أراد الرجل ان يجعل أمر امرأته بيدها فهو مشتمل على أنواع أحدها التعميص مصدقاً  
غير مصق بشرط وأنه قسار مؤقت ومطلق وصورة كتابه هذا النوع في الوقت هذا ما شهد  
عنيه الشهود للمسلم آخر هذا الكتاب ان فلاناً جعل أمر امرأته المسماة فلانة بيدها شهراً أو سنة  
أو لها كذا وآخرها كذا على ان تطلق نفسها في هذا لشهر أو في هذه السنة متى شاءت واحدة  
بثينة أو ثلاثاً وهو مصق لأمر في ذلك إله وأنها قبلت منه هذا لأمر قبولاً صحيحاً في مجلس هذا  
التعميص قبل اشتغالها بعمل آخر وقيل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا

صورة كتابية هذا النوع في المطلق شهدوا ان فلاناً جعل أمر امرأته فلانة بيدها على ان  
تطلق نفسها ما شاءت من واحد أو ثلاث ومتى شاءت أبداً وأنها قبلت منه هذا لأمر إلى آخر  
ما ذكره، والثاني تعلق التعميص بالشروط وأنه أقسام

أحدها تعلق التعميص بالعمية وصورة كتابه هذا القسم شهدوا ان فلاناً جعل أمر امرأته  
فلانة بيدها مصدقاً بشرط أنه متى عاب عنها من كرهه كذا أو من مكراه كذا يسكنها منه عنة  
سنة ومضى على عيبته عنها شهر أو كذا على ما شرطاه ولم يعد إليها في هذه المدة فإنها تطلق  
نفسها تطلقاً واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت أبداً وهو مصق لأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه  
هذا الأمر قبولاً صحيحاً في مجلس التعميص ويتم الكتاب

القسم الثاني تعلق التعميص بترك نقد المهر إلى وقت كذا صورة كتابية هذا القسم  
جعل أمرها بيدها في تطبيقه واحدة بائنة مصدقاً بشرط أنه إذا مضى شهر أو كذا وآخره كذا  
ولم يؤد إليها جميع ما قبلت تعجيله لها من صداقها وهو كذا فإنها تطلق نفسها بعد ذلك متى  
شاءت أبداً واحدة بالية وهو مصق لأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا لأمر في مجلس  
التعميص.

القسم الثالث تعلق التعميص بشرط فمارة أو بشرط الخمر أو صرية صرياً موجعاً يصح  
أثره على يدها. وصورة كتابته على نحو ما بينا

النوع الثالث تعميص ثلاث كل امرأة بتزوجها على هذه شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة  
تدخل في نكاحه أي طريق تدخل من عهد وكيل أو بصوري إجاز نكاحه بقوله أو بعده أو  
تزوجها بها بمصم بهد مائة الحالية اسمه بعلايه في التطبيقات الثلاث على ان نفس ماله  
هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الأوقات أبداً وهو مصق لأمر في ذلك إليها  
وأمر بكتب تطلقها ما شاءت من طلعاتها الثلاث وأنها قبلت ذلك منه قبولاً صحيحاً في مجلس  
هذا التعميص وفي التعميص وفي التعميص بشرط إذا وجد أن شرطه وأرادت أن تطلق نفسها فلها  
ذلك وإذا صلت نفسها فالأمر ان يكتب وثيقه على ظهر وثيقه التعميص فيكتب شهدوا ان  
فلاناً يعني الزوج بإشراف الشرط الذي كتب التعميص معلقاً به على الوجه الذي كتب في بطن هذا

الكتاب وصار امر فلاة روجة فلان يحكم ذلك التفويض بيدها وأنها صلتت نفسها بمشهد هؤلاء الشهود الذين أقيمتوا أساميهم وذلك في تاريخ كذا، والله تعالى أعلم كذا في المحيط.

**الفصل الرابع في العتاق.** وإذا اعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جور إقراره طائفاً أنه اعتق عبده ومموكه فلاناً أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عبدهم وأشهدهم على إقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجوار إقراره لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة إقراره أنه اعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلاناً الهندي وهو غلام شاب وبيِّن سبه ويحلبه اعتقه من خالص ماله وملكه إعتاقاً صحيحاً تاماً لا راجعة فيه ولا مشوبة ولا يعطى بشرط كذا في الدخيرة، ولا تعليق لحظيره ولا إضافة إلى وقت من الأوقات المنتظرة محالاً كذا في الصهيرية، ولا اشتراط عوض اعتقه هكذا، لوجه الله تعالى وطلب ثوبه وإتباع مرضاه وهرباً من أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: من اعتق رقبة اعتق الله تعالى بكل عصبها عضواً منه من الدار فصار فلان الهندي مدحراً بإعتاق مولاه هذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لا سبيل له ولا لأحد عليه إلا سبيل الولاء من ولائه لمعقه هذا مادام حياً ولم يصبه الذكور من بعده وسماه بعد الإعتاق كذا وصديق المعنى هذا معناه هذا في كونه مملوكاً له وقت هذا الإعتاق شعاعاً وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم رهبراً من أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضائه بأعضائه من الدار إعتاقاً صحيحاً جائزاً وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حراً في يد نفسه لا حق له ولا لأحد سواه عليه سوى حق الولاء وليس لأحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده وسرقاقته وإعادته إلى الرق والعبودية وصده للمعنى في كونه مملوكاً له وقت هذا الإعتاق وذلك يوم كذا وكان أبو حبيبة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لمملوكه فلان الفلاني أنك كنت مملوكاً لي إلى أن اعتقتك فاعتقتك لرجه لله تعالى وصلى ثوبه وإني يومئذ صحيح العقل والبدن لا علة بي من مرض أو غيره جائزاً لأمر اعتقتك عتقاً جائزاً وهذا بتلا لم اشتراط عليك شرطاً ولا اخلفك شيئاً مالم أعصرك به حرأنتك ما لا للاحرار وعليت ما عليهم لا سبيل لي ولا لأحد عليك ولي ولاؤك ولواء عتقتك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وإما كتبوا أن يومئذ صحيح لا علة بي من مرض أو غيره لأن عتقك لغيري يعني من التلث وعنى الصحيح بخير من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره الجبون والعه وخير بسبب الفساد لأن العنه والجبن يمتلئ صحة السباق بالإجماع والخير بسبب الفساد يمنع صحه لإعتاق عبد بعض العنماء وإما كتبوا اعتقاداً قذاباً بئلاً حتى لا يدعي المولى عليه ما يوجب توقف الاعتق أو التعليق بالشروط وإما كتبوا لم اشتراط عليك شرطاً ولا اخلفك شيئاً مالم أعصرك أو بدعوى والمارة وإما كتبوا صرت به حرأنتك ما لا للاحرار وعليك ما عليهم بطريق التاكيد وإما كتبوا ولي ولاؤك اتباعاً للسلف وببأننا لحكم العتق وكتبوا ولواء عتقه هذا مدحوب أصحابنا رحمهم الله تعالى وكن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك، وإن كان العتق على مال يكتب فيه بعد قوله.

عناقاً جائراً نادماً على كذا ديناراً وقبل هذا لعبد هذا المعلن بهذا حال فبعد ذلك إن كان المولى نهض المان بكتب وقبض المعلن هذا الحال بإيماء المعلن هذا ذلك إياه ويرى إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وإن لم يكن قبض المان بكتب فجميع هذا الحال دين على هذا المعلن بهذا المولى لا براءة لهذا المعلن عنه إلا بإداء جميع ذلك إليه ولا سبيل لهذا المولى عليه إلا سبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة

وإذا أعتق عبداً أو أمة هما له وبينهما نكاح ولهما أولاد أعتقهم جملة يكتب اعنى عبده فلان وبسميه وحليه وأمنه وفلانة وبسماها ويحلها وهما روجان وأعتق أولادهما معهم وهم فلان وفلان وفلانة وهو يملكهم جميعاً أعتقهم جميعاً لإيماء مرضه الله تعالى وطمأن في نوابه إلى آخر ما ذكرنا

وإذا كان العبد مشتركاً بين اثنين أو أكثر وقد أعتقه أو عتقوه جميعاً يكتب هذا كذا من فلان بين فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني مملوكهما فلان نكح كسب مملوك وقد اعتقك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ما تيب لكل واحد منهما من الولاء وبقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد الواحد وإذا وكلوا رجلاً بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شهد جميعاً أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان أعتق عبيدهم فلان وهو مشترك بينهم بالنسبة الثلاث واعتقه هذا الوكيل مجازة بعير عرس أو على كذا إعتاقاً صحيحاً من حالص مالهم وملكهم فصار هذا بعد حراً بإعتاق وكيلهم هذا إياه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لأحد من الناس غير سبيل الولاء فإن ولاءهم لهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم

وهما إذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المان منه لهم يكتب قبول العبد لعنى على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المان منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد لواء وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت حارات ثلاثه إن كان المعلن مؤسراً رجلاً إن كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إن كان المعلن مؤسراً فللساكت حق نصيبه وإن كان معسراً فللساكت حق استئصال العبد وفي الخليل العبد يعنى كله على المعلن والولاء كله له وإن أراد الساكت أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهدوا أن فلانا أعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بيته وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد أعتق هذا المعلن نصيبه بقدر شريكه فلان عتقاً صحيحاً والمعلن كان مؤسراً وقت الإعتاق حتى يثبت لشريك الساكت ثلاث حارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاخترت تضمين شريكه للمعلن فيهما نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول مرفوع الساكت الأمر إلى القاضي فلان وأدعى على المعلن هذا المقدار فعصى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتهداه عليه ولزم المعلن أداء عشرة دنانير إلى هذا المدعي فهذا القدر دين على المعلن هذا لشريكه المدعي وإن قضاه المعلن هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بإيماء وصار العبد كله حر من جهة المعلن هذا وولاءه

كله للمعتق هذا ويتم الكتاب، وفي اختبار استسعاء العبد يكتب قاحتر الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الأمر إلى القاضي فالزم القاضي العبد معنى العبد أن يسعى له في ذلك وإذا سعى فهو حر من جهته وولاؤه بينهما، وفي اختيار، عتاق نصيبه يكتب كتاباً قاحتر إعتاق نصيبه واعتقه فصار حراً من جهتهما وولاؤه بينهما وإن كان المعتق معسراً حتى يثبت له خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فامضى القاضي فلان اختياره وأزم لعبد ذلك ويصير العبد حرّ منهما إذا سعى وولاؤه يكون بينهما، وإن اختار إعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه نجوماً يكتب فامضى القاضي اختياره والزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا وانجمه عليه نجوماً ثلاثة أشهر ليؤدي عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب، فإن صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصاحبه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً إلى كذا فإن نجم نجوماً ومضى شهر وأدى نجماً وأراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجماً وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ملبقى يطالبه إذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب أن فلان أعتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسراً فاختار الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم عليه نجوماً في كذا من الشهور كل شهر كذا فامضى شهر فاستولى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد أشهر الثالث كذا ويؤول؛ هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا بعده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعتق كله عنهما جميعاً فهو مولى لهما وولاؤه بينهما نصحين ويتم الكتاب

وإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكتب اعنى فلان جميع نصيبه من المملوك المشتري بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس عطاليه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الأمر إلى القاضي فلان فامضى ذلك والزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم المعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب، وإن كان المعتق معسراً يكتب وكان المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك وراحه إلى القاضي فلان فامضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت وذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حراً من جهة المعتق وولاؤه كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط، ولو كان عبد مملوك بين رجلين فأراد أن يعتقه وحالف كل واحد منهما نصيبين صاحبه إياه بسبق إعتاقه فالاختيار أن يوكل رجلاً بإعتاقه والا حوط أن يعزل كل واحد منهما عتق نصيبه بإعتاق نصيب شريكه حتى لو أفرد للركيل نصيب أحدهما بالإعتاق لم ينفذ وإذا عتق الوكيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان بإعتاق عبدهما فلان وأنه أعتق عبدهما فلاناً وهو مشترك بينهما بالسوية مجاناً أو على كذا إعتاقاً صحيحاً من خالص مالهما وملكهما فصار هذا العبد حراً بإعتاق وكيلهما عد إياه

ثم يذكر إلى آخر ما ذكرناه فيما إذا اعتقه بطريق الاصاله وكذا قد في توكيلهما إليه بالتدبير  
 كذا في الظهيرية، إذا اعتق عبده عبي خدمته من يكتسب شهدوا - فلاناً اعتق عبده المسمى  
 كذا وحليته كذا اعتاقاً صحيحاً حائراً نافعاً على أن يخدمه سنة كاملة اثنا عشر شهراً أو كلها كذا  
 وأخوها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بداله من انواع الخدمة حيث شاء وأين شاء وكيف شاء  
 فيما يحل في الشرع ليلاً ونهاراً في الوقت اعتاد فدر ما يطيق وقيل فلان منه هذا يعتق بهد  
 البذل وضمن خدمته عني هذا لوجه فصار حراً لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه إلا سبيل مولاه  
 وإلا طلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب

وثيقة بطل العتق: يكتب شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً أهدي أقر  
 صانعاً أنه كان مملوكاً كالعنان يمشي صحيح وجب لأرم وخدمه زماناً ورغب في عتقه فساله أن  
 يعتقه على كذا فاجابه إلى ذلك فاعتقه بهذا الجعل عتقاً صحيحاً لا رجعة فيه ولا مثوبة ولا  
 تعليق بمحاطرة ولا إضافة إلى وقت مستقبل فقبل هو ذلك منه بمخاطبته إياه قبل الافتراق  
 والاشتغال بغير ذلك فعق به وصار حراً مالكا لنفسه وهذا الجعل دين له عنه حالاً يأخذه منه  
 متى شاء لا امتناع له عنه ولا ردة له منه ولا باداء جميع ذلك إليه وصدقه انقر له ويتم الكتاب  
 كذا في المحيط

إعتاق العبد بحكم الوصية: شهدوا أن فلاناً يعني ابن لميث أقر طائعاً أن إياه فلاناً قد  
 كان أوصى إليه في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلاناً بسمي العبد ويحبيه بعد وفاته لوجه الله  
 تعالى لا بشرط فيه شرطاً ولا يجعل عليه مالاً وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وأن أنه  
 فلاناً قد توفي ولم يرجع من ذلك ولا عن شيء منه وأنه بعد هذه الوصية بعد موت أبيه واعتق  
 فلاناً وهو العبد الذي كان أوصى به إليه أنه فصار فلاناً بسمي حراً لوجه الله تعالى له ما للأحرار  
 وعليه ما على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استعباده أو استعباده فقد صدر في يده  
 من تركه أبيه مثلاً قيمة هذا العبد الذي اعتقه ولا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء الذي ثبت في  
 شرع للمعتق حال حياته وبعقه بعد وفاته ويتم الكتاب

إذا اعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق: يكتب أقر فلان في حار جور إقراره طائعاً أنه اعتق  
 أمته لمسماة فلانة التركية أو الهندية إعتاقاً صحيحاً إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب  
 العتق ثم أن المعتق هذا بعد هذا يعتق الموصوف فيه تزوج معتقته هذه بمحض من أشهر  
 المرضيين على صداق كذا دينار تزوجاً صحيحاً وإب زوجت نفسها منه تزوجاً صحيحاً في  
 ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الدخيرة.

الفصل الخامس في التدبير: ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب  
 من فلان بن فلان لمملوكه فلان العباسي أبي اعتقثت بعد موتي لوجه الله تعالى وطيب ما عده  
 من الثواب وأنا يومئذ صحيح وآراد بذلك صحة البدن ألا يرى أنه فإن عقبيه لا علة بي من  
 مرض ولا غيره ولا حاجة إلى ذلك لأن تدبير الصحيح والمريض سواء في أن يكر واحد منهما  
 يعتبر من ثلث المال والطحوي كان يكتب أبي جعلت مديري في حياتي وحرراً بعد موتي قال  
 وإنما جمعت بين العتق لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصور مديري ماله يجمع بين العتق



فجميع بينهما احتراماً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولاء عتيقك من بعدك  
والطحاوي كان يكتب ولي ولاء ماعنق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لأن من مذهب  
بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مسعوق بالسرقة فالتدبير لا يعتق به يكون رقيقاً يباع  
بالتدبير الذي عسى مولاه ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة فعتى كسما لي ولاؤك على  
الإطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبه ما لم يكن وبعض أهل  
الشروط يكتبون هذا مادبر فلان عبده ومموكه ومرفوقه الهندي أو التركي أو البروسي المسمى  
فلاناً ويذكر حقيقته ثم يكتب وجعله حراً بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد صحيحاً فإدخالاً يباع  
ولا يوهب ولا يورث ولا يهجر ولا يقتل من ملكك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مشقة فهو مذهب بهذا  
المولى مادام هذا المولى حياً يتمتع به كما يتمتع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا  
سبيل لأحد عليه من ورثته لا سبيل السعاده فيما لم يخرج من الثلث ولا سبيل الولاء فإن ولاء  
لعقبه من بعده وصدقه هذا التدبير في كونه ممنوعاً له وقت التدبير وذلك في صحة هذا التدبير  
وثبات عقبه وجواز أمره له وعليه ويلحق به حكم لحاكم فيكتب ثم أن هذا المولى أراد بيع هذا  
العبد من فلان فحاصصه التدبير فيه حصومه مستقيمة بين يدي قاضي عدل باعد القضاء فحكم له  
عنه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع جتهدده ورأيه على ذلك عملاً بقول  
من قال دلت من العلماء وأخذوا بالحديث الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك  
في يوم كذا، إذا كان العبد بين شريكين دبر أحدهما نصيبه يكتب هذا مادبر فلان جميع  
نصيبه وهو النصف مثلاً من جميع العبد الهندي يسمى فلاناً الذي هو مشترك بينه وبين فلان  
تصفرين فجعل نصيبه منه وهو النصف تدبيراً مطلقاً في حياته وجعل نصيبه حراً بعد وفاته وبنته  
على نحو ما بينا ويكون للشريك الآخر خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان  
المدير موسراً وخياران إن كان معسراً وعندهما حقه في التصمين إن كان المدير موسراً وفي  
الاستسعاء إن كان معسراً فإن أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى مذهبهما يكتب على  
نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التصمين يكتب وطالب الشريكت الساكت مدير  
بقبضة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديتاراً يتعوم المتعومين وقدمه إلى القاضي العدل جدير الحكم  
فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكت ذلك من المدير تماماً وبرئ المدير من ذلك مرة قبض  
واستسعاء فصار جميع هذا المملوك تدبيراً للمدير هذا هو فلان يعني الساكت ودون سائر الناس  
اجمعين ولا سبيل للساكت هذا بعد هذا على الشريك المدير ولا على العبد وإذا حدث بهذا  
المدير حدث الموت فهذا المدير حر كله لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المدير ولا لأحد من  
ورثته على هذا المدير سبيل ولا سبيل الولاء ولا سبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث  
العبد إذا كان بين اثنين وكلا رجلاً بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكلاء  
بالإعتاق غير أن في فصل الإعتاق إذا قال الوكيل اعتمه عنهما أو دال هو حر عنهما أو قال  
نصيب واحد منهما حر عن ملكك عدلك بكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في حال  
وهي فصل التدبير لا بد وأن يكون. دبر نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت  
نصيب كل واحد منهما حراً بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته أم لو قال

دبرته عنهما أو قال: هو حر عنهما بعد موبها فإنما يعتق بعد موبها ولا يعتق نصيب من مات منهما أولاً بموته كذا في الذخيرة

**الفصل السادس في الاستيلاء** وإذا أديت كنية كتاب لأم الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر عدهم وأشهدهم على إقراره طائفاً أن أمته التركية أو الرومية أو الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسها أم ولد له ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلاناً أو بنه المسماة فلانة فهي أم ولد له في حياته ينتفع بها كما ينتفع بالملك بمملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا تمليكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لأحد من ورثته عليها لا سبيل للولاء فإن ولدها له ولعنه من بعده ويلحق به حكم أحاكم وتصديقها ولا يحتاج ما بها إلى استثناء سبيل السعاية لأنه لا سعاية عليها ويركز كانت لا تخرج من ثلث ماله إلا إذا كان الإقرار من الولي في أرض وله يكرز الولد قائلاً معلوماً فعبدت تعتق من الثلث فيذكر حبيبتك من السعاية ويستثنى على شرطه وإن كانت لحرية قد أسفقت سقط استبيان حلقه أو بعض حلقه يكسب أقر عدهم وأشهدهم على إقراره طائفاً أن جاريتك فلانة أم ولده قد أسفقت منه سقط استبيان حلقه أو بعض حلقه فهي أم ولده إني آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة

**الفصل السابع في الكتابة** يجب أن يحسم أن أهل الشروط اختلصوا في أيديهم بكتاب ابتكابه فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كتب عليه فلان بمركه فلاناً العلاني وكان الطحاوي والخصاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان لفلاني لمملوكه فلان العلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان لفلاني لمملوكه فلاناً الفلاني وكان أبو زيد الشروزني يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا أن فلان بن فلان أمر عدهم طائفاً أنه كاتب عده فلاناً وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه وبنيه وأشهدنا على نفسه في مدحه عقده وبنيه وجور إقراره في آخره فقد خلتوا في البداء بكتاب الكتاب من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشترى فلاناً للبصريين من أهل الشروط وأفقوا أن في فصل الخدم يكتب هذا كتاب من فلان وأفقوا أن في لأقارب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون إلى آخره بعد هذا من أبو حنيفة وأصحابه الكتاب في معنى البيع والشراء حتى صح كتابه الأب وابوصي عبد الصعير كما يصح بيعهما ويصح مسح الكتابة كما يصح مسح البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى هكذا في التي في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب وبوسف بن خالد هكذا بقول أيضاً أن الكتاب في معنى الشراء فلا أن عده في الشراء يكتب هذا كتاب ما اشترى هكذا في الكتاب يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يقولان: الكتاب عقد يحتاج فيه إلى الإخبار عن أمر مقدم فإنه يكتب كاتب فلان بمركه فلاناً فكان كخلع فإن في الخلع يحتاج إلى الإخبار عن أمر مقدم فإنه يكتب خالعه أمرته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان هكذا في الكتاب يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فإن في الشراء لا يحتاج إلى إخبار عن أمر مقدم فإنه لا يذكر في كتاب شراء ملك البائع ولا يذكّر الذي يبتى

عليه صحة الشراء وأبو ريد الشروعي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لأن البيع مباديه من بدل والكتابة مبادله مال بما ليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لأن الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتعذر إلحاقها بالخلع وبالشراء بالخصاها بالأقارير وهي الأقارير يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسوء بلا خلاف فكذلك في الكتابة.

صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى هذا ما كان عليه ملائ بن ملائ الفلاني مملوكه ملائاً الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤدبها نجوماً في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يؤدبها إليه للمحال أو يؤدبها إليه نجماً واحداً إلى سنة أو إلى شهر إنما لم يكتبوا ذلك تخيراً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فإن عبده الكتابة إحالة لا تجوز وكذلك الكتابة المجعلة بنجم واحد عنده لا تجوز فكتبنا يؤدبها نجوماً احتراماً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مصداق النجوم وحصة كل نجم معلوماً ثم قال يكتب ومحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا إنما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوماً ثم قال يكتب وعلى ملائ عهد الله وميثاقه ليجعل حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه إنما يكتب هذا تحريضاً للعبد على اكتساب يؤدي به إلى الكسب ولا يكتب هذا في صك الشراء لأن المشتري مجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه إلى زيادة تحريض أما المكاتب فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه إلى زيادة تحريض ثم إن أبا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صك الكتابة على أن لا يتزوج المكاتب مادام مكاناً إلا بإذن المولى وكان الصحابي والخصاف رحمهم الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضاً وعلى أن يسافر مادام مكاناً أينما شاء في بر أو بحر وإنما كتب على أن لا يتزوج مادام مكاناً إلا بإذن المولى تخيراً عن قول ابن أبي بلى فإنه كان يقول له أن يتزوج بدون إذن المولى إلا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وإنما كتبنا على أن يسافر مادام مكاناً تخيراً عن قول بعض أهل المدينة من مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير إذن المولى إلا أن يكون المسافرة مشروطة في الكتابة، ثم قال يكتب فإن عجز عن شيء من هذه النجوم أو أجره عن محله فهو مردود في الرق وإنما كتب هذا مع أنه ثابت بدون انشراط تخيراً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فإنه كان يقول إذا شرط في الكتابة أنه إذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي الله عنه بذلك أو سخط وإن لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق إلا برضا العبد فيكتب ديث تخيراً عن قوله وكان السمتي وأبو ريد الشروعي يكتبان فإن عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن بعض فهو مردود في الرق وإنما كتبنا ديث تخيراً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن المكاتب إذا حل عليه نجم وطالبه مولاه بدين ورع الأمر إلى القاضي بظهر في ذلك إن وجد للمكاتب مالا حاصراً يدفع ذلك إلى مولاه إذا كان من جنس حقه وإن كان له من عاقل يرضى فدومه أحبه القاضي يرضى أو ثلاثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فإن أدى ما حل عليه ولا رده في

الرق، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد في رفق حتى يوسى عليه جمل فبكتب من  
عجر عن شيء من هذه النجوم أو عن بجمع يرد في الرق حتى يصير الرق في رفق محصفاً عليه  
ثم قال بكتب مما أحده فلا من فهو حلال له إنما يكتب هذا حتى لا يتوجه منه أن تعف  
مضى مسح وعاد المعفود عليه إلى ملك مولى يلمز المولى ذلك أحد من البدل ولا يحل له ولا  
سحبيل من البدل، والطحاوي رحمه الله تعالى كذا لا يكتب هذا لأن ما أحده حلال له بدو  
الذكر لأنه كسب عبده، ثم بكتب من أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى  
هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا  
يكتب ذلك ويقول: من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعتق بقدر ما أدى،  
ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب إذا أدى ثلث بدل لكتبة أو  
ربعه يعتق ويصير غريباً من غرباء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر  
وعائشة رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة، وقد روي  
عن رسول الله ﷺ وهو مذهب عامة العلماء معنى كسب، أي أدى جميع ما كاتبه عليه  
حر لوجه الله تعالى حتى يتعلق عتقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطاً لا يقتضيه العتق  
عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، فربما يرفع إلى قاض يرى ما يهيم ويرى فساد  
الكتابة بالشروط الفاسدة فيصحبها فذكر هذا يقع مصر أو تركه لا يقع مصر مكان مكة أو بوسى  
لم يكتب ولعلان ولاؤه وولاء عتيقه وإن يكتب ذلك أثناء التسلف وكان الطحاوي رحمه الله  
تعالى يكتب ولاؤه ولا يكتب ولاء عتيقه وإن ولاء عتيقه قد لا يكون به فإن هذا المعتق لو تزوج  
بأمة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الأمة الولد فإن ولاء هذا الولد لا يكون لمولى الأب وإنما  
يكون لمولى الأم ويتم الكتاب، وكثير من المتأخرين من أهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما  
كان يكتبه أبو زيد رضي الله تعالى عنه في الكتابة الخالة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا  
الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلاناً لعلي بن أبي طالب ويحببه على  
كذا درهماً كتابة صحيحة جائزة بأداء حابة لا فساد فيها ولا حصار ولا عدة عنه أن يؤدي ما شرط  
عليه إلى المولى من غير تأخير عسى أنه إن مره فيه فسه يؤديها إلى ثلاثة أيام أو أدى بعضها دون  
بعض ففسد ولاه بعد ذلك أن يرد في الرق ومراحده المولى منه فهو حلال له، وإن أداها كلها إليه  
على هذا الوجه أو على غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا  
سبيل لمولاه عليه ولا لورثته، لا سبيل للمولاه إن ولاء لمولاه حال حياته وهو لعنه بعد وفاته وقبل  
هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدق المكاتب هذا في كونه مملوكاً له يوم كاتبه ونفس  
بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الدخيرة، وهكذا في الخط،  
وإن كان البدل مكيفاً أو موروثاً أو معدوداً أو مدروهاً أو حيواناً فكذلك يجوز لك في حيوان  
يذكر أسنانها وصفاتها فإن كانت بينهما الأوصاف يكن من جنس يسمى جاز عندنا خلافاً  
لبعض الناس ومتى ألحقته به حكم الحاكم جاز بالاتفاق كذا في الشهيرة، وفي الكسبة مؤجبه  
يكتبون كتابة صحيحة جائزة بهذه مجبته بموجباً عشرة مؤجبه بعشرة أشهر متواليه أولها عرة  
شهر كذا وآخرها سلح شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدي عند مصي كل شهر منها نجماً وعلى

هذا المكاتب عهد الله وميثاقه ان يجهد في أداء كل نجم عند محله إلى مولاه هذا ولا يقصر في ذلك ولا يتوازى عنه على أن هذا المكاتب إن عجز عن أداء هذا المال على هذه السجود أو آخر نجماً منه عند محله إلى ثلاثة أيام فتمولاه هذا إن برده في لرق أو يكتب فهو مردود في لرق وهذا أو ثلث لأن في الوجه الأول يحتاج إلى قضاء أو رضا وهي الوجه الثاني لا يحتاج إلى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود إلى لرق وما أخذ للمولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وإن أدى جميع هذه النجوم من غير باعس إليه أو إلى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حر لا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لأحد من الناس إلا سبيل الولاء ويتم الكتاب إذا كتب عبده وأمه وهما روجان يكتب في ذلك شهدوا أن فلان كاتب عبده فلان وبسمه وبحليه وحاربه فلاة وبسميها ويحييها وهي امرأة هذا العبد كاتبتها جميعاً كتابة واحدة على كذا درهماً وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أو ثلث كذا وآخرها كذا وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كعين صامس عن صاحبه بأمر صاحبه مد على صاحبه لمولاهما هذا بجميع ذلك ضامناً صحيحاً جائزاً مبرماً في الشرع وعلى فلان وفلاة عهد الله تعالى وميثاقه أن يحتشم في أداء هذه الكتابة إلى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله : وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يظعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وأنه حسن وعلى هذا إذا كتب عبدين له يكتب في ذلك كاتب عبده فلان وفلان مكاتباً واحدة كذا وجعل نجومهما واحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه المكاتب وإن عجز عن شيء من ذلك منه أن يردهما في لرق كذا في الدخيرة وإن كاتب عبده وأمه به وهما روجان ومعهما أولاد صغار يكتب كاتب فلان عبده فلان وأمه فلاة وهي مسكوبة هذا العبد وأولادها وهم فلان وفلان وفلاة وهم صغار في حجر أبيهم وأمهم كتابة واحدة على كذا درهماً منجماً كذا كذا نجماً كل نجم كذا فإن عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو آخر نجماً منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا بفلان هذا المولى أن يردّه ويرد أمه وأولاده هؤلاء إلى لرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وإن أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهو جميعاً أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم إلا سبيل الولاء ويتم الكتاب .

وإن كاتب عبده المذبر يكتب كاتب عبده المذبر بسمي فلاناً، وإن كاتب أم ولده كاتب أم ولده كاتب أم ولده فلاة كذا في المحيط، وإن كاتب عبد مشتركاً بينه وبين غيره بإذن شريكه يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلاناً وبين حبيبه الذي هو مشترك بينه وبين فلان بسمين يردن شريكه فلان هذا على أنه إذا أدى هذا المكاتب هذا المالك إلى مولاهم هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب يقبض حصته من ذلك وأما ما له على أنه كذا بهاء عن بعضه فهو مادون به في جميع ذلك رد مستملاً وصداقه شريكه وهذا

لعبد في جميع ذلك مشقة (يتم الكتاب) وإن كاتب نصيبه من العبد المشتري به وبين عمره بأذن شريكه 'فقول' كتابة أحد الشريكين نصيبه بأذن شريكه ثمرة كرامة كل العبد بأذن شريكه عبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن الكتابة عندهما لا تنجر 'قد ذكر نصف في الكتابة يكون ذكراً للملك فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي يسمى فلان بأذن شريكه على نحو ما مر من كتب نصيبه يعبر إحدى شريكه عهد وما لو كاتب الكل يعبر إحدى شريكه عهد وهناك يصير كله مكانياً على كتاب ويملك نصيب شريكه فيها كذلك وعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متفرقة مدة عمر الكتابة على نصيب المكتاتب فعد ذلك يطرأ إن كان كاتب يعبر إحدى الشريكين فله شريك حق الفسخ وإن كان كاتب بأذن لشريك فليس له شريك حق الفسخ، فإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب عهد ما يكتب عليه فلان من فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك فيه ومن فلان على كذا وإذا أخذ المكتاتب من العبد شيئاً من بدل الكتابة كان للمساكن أن يأخذ نصف ذلك من كاتب الكتابة يعبر إحدى المساكن وإن كانت أسكنه بإذنه فكذلك، قاله مالك له شريك يقبض مكانية وإن أدركه يقبض المكانية فليس للمساكن أن يأخذ من ذلك شيئاً فيكتب بي الكتاب عهد ما كاتب فلان جميع نصيبه إلى آخر ما ذكرنا وبكسر، قد أدرك له من كتابه خمسة ومقبض بدل كندية وبه كتاب، إذا كان العبد كنه لم يحل كاتب نصيبه عهد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الكتابة لا تنجر وإذا كاتب النصف فيصير الكل مكاناً فيكتب عهد ما كاتب فلان عهد فلاناً وعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تنجر فيكتب عهد ما كاتب فلان نصف عهد فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا وهذا كتابة صحيحة أبي فرات، فإذا أدى هذه الكتابة عهد النصف المكتاتب فيه حر ولا يكتب فيه ولا سبق للمولى عليه لأن للمولى أن يحتق نصف الباقي، وإن يستعبد في النصف الباقي فيترك ذكراً ويطرأ إلى ما يصير أمره ثم يكتب كتاباً حر كذا في المحبط، ويكون كسب الداني بالمولى عمره لا يستخدمه ولا يتصرف فيه بالتمسك ولا يقر به إن كانت أمة ويحق له حكم الحاكم كذا في ظهيرية، وإذا أدى المكتاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له 'ثم فلان أنه كان كاتب نصف عهد فلان على كذا' صحيحاً بكذا وأنه أدى النجوم كلها وعقل منه نصف وبقي عن بدل كتابه هذا النصف براءه بإذنه وبتم الكتاب، وإذا تفرق حكم النصف الباقي على شيء يكتب به كتاب آخر على وجهه، إذا كاتب الأب عبد ابنه الصغير يكتب في ذلك عهد ما كاتب فلان على ابنه الصغير يسمى فلاناً عهد فلان يسمى بعد وبنيته على كذا ديناراً وهو مثل قيمة هذا لعبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العهد يطرأ بعد الصغير وهو ما داله على الوجه أحسن وهذا الولد صغير لا يبي أمر نفسه بنفسه، وإذا يلى عليه أبوه هذا حكمه لأبوه فإذا سعى إلى موضع ذداء كتب بهذا عهد هذه الكتابة وعقل فلا سبق لأحد عليه إلا سبيل الولد، فإن ولده جاء الصغير في حياته ونصفه بعد وفاته ويتم الكتاب، وإذا كاتب الوصي عبد به يكتب فيه عهد ما كاتب فلان وصي فلان يعني أن الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر عبد الوصي ولا يبي هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وإذا يلى عليه عبد الوصي بحكم وصاية

عليه كاتب عبد هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب ويوم حديثه علي كذا مكاتبة صحبة  
ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب إذا كاتب عبد ابنه الصغير، إذا كاتب المكاتب عبده يكتب  
فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلان للهدى ويحميه كاتبه علي كذا تشميماً لاله  
وهو مثل قيمة العبد مكاتبة صحبة إلى قولنا فإذا أدى هذا المكاتب الثاني البذر بتمامه إلى  
المكاتب الأول فهو حر وولاه لولي المكاتب الأول في حياته ولعقبه من بعد وفاته إن أدله هذا  
المكاتب الثاني فالأول مكاتب على حاله وإن أدى إليه بعدما عتق الأول فإن ولاءه به ولعقبه من  
بعده كذا في المحيط

**الفصل الثامن في الموالاة** يكتب فيها هذا ما شهد عليه اشهود اسمون آخر هذا  
الكتاب أن فلاناً كان نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو حربياً عابداً ولى أو صه فهداه الله تعالى  
إلى الإسلام وزميه بالإيمان به وبجيبه محمد ﷺ فكره إليه ملة الكفر وأكرمه بالتقوى وخلع عنه  
لباس الشرك والبسه لباس التوحيد ومن عليه بالإقرار ببروبيته وأبوهيته ووحدهيته وبما جاء به  
محمد ﷺ من عبده والتصديق به وإسراءه عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه  
كلمة الإخلاص بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأيمده من الكفر والصلالة  
وعبادة الطاغوت وده إلى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده وبما من السمع عفاه وجعل  
إسلامه على يدي فلان مسلم على يديه ثم والاه وعاقده ليعقل عنه ما دام حياً إن جنى جناية  
يجب إرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعد أو يتحمل عنه ما يوجب الحكم ويرثه إذا  
مات فهو أرى الناس به محباً وماتته وولاه له ولعقبه من بعده إن لم يكن له وارث يرثه فولاه  
على ذلك وعاقده موالاة صحبة جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولاً صحبياً  
وقد حمل فلان لهذا الذي أسلم على يديه وولاه وعاقده عهد الله وميثاقه وقمة رصونه أن لا  
يتحول بولائه هذا عنه إلى غيره وألزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي حرت بينهما النصرة  
والنصرة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على أنفسهما  
ويتم الكتاب.

نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز هذا ما شهد به الشهود إلى قولنا. إن فلاناً أسلم  
على يدي فلان وحسن إسلامه ومن يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب  
فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذي أسلم فلاناً وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحبة وعاقده  
معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جناية تعقلها العاقلة شرعاً ويرثه إن مات ومن يترك  
وارثاً قريباً ولا بعيداً أو قبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولاً صحبياً وذلك في صحة  
أبدانها ولبات عقوبتها وجواز أمورهما طائعين وأعين لا عنة بهما مع صحة التصرف والإقرار  
وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا  
على أنفسهما ويتم الكتاب ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لارمة فإن له أن يتحول  
بولائه إلى غيره ما لم يعقل عنه، ولو رآني رجلاً قد أسلم بغيره لا على يديه يصح ويكتب فيه  
شهدوا أن فلاناً أسلم وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة  
صحبة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه إلى آخره، وإن أسلم على يدي رجل علم بوالاه ووالى

غيره صحيح ويكتب فيه شهدوا أن فلان أسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى علاناً  
 وهم الكتاب على الوجه الذي تقدم، وإن جنى هذا الذي أسلم جناية يبيع أرشها خمسمائة  
 درهم أو يزيد عليها عقله الموصى لأعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلان أسلم ووالى علاناً  
 بتاريخ كذا على أن يعقل عنه إذا جنى جناية يبلغ أرشها خمسمائة ويرث عنه إذا مات فيكون  
 أولى به في حياته وموته وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نسخته وإن شاء لكتب  
 يكتب وكتبنا بذلك كتاباً بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بسم الله  
 الرحمن الرحيم ونسخ الكتاب الذي كتب بينهما ثم يكتب على أثر ذلك وإن فلاناً هذا حتى  
 جناية أرشها خمسمائة وإن كان أكثر من خمسمائة يبيع مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل  
 بولائه عنه وإن فلاناً وقومه عقولوا ذلك عنه بقضاء قاضي من قضاء المسلمين قصي بذلك عليهم  
 وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له أن يتحول بولائه عنه إلى غيره بعد لزوم هذا الولاء بهذا  
 السبب، وإن أسلم دميان ووالى كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلاناً وفلاناً كانا  
 جميعاً نصرانيين فهذهما الله تعالى إلى الإسلام فأسلمنا وحسن إسلامهما وإنهما بعدما أسما  
 ووالى كل واحد منهما صاحبه وعاقده مولاة صحيحة جائزة ليتحصن كل واحد منهما عن  
 صاحبه مادام في الأحياء إن جنى أحدهما جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم فصاعداً ويرث  
 كل واحد منهما صاحبه إذا مات صاحبه أيهما مات أولاً فملك في منهما ولأنت منهما وولاء  
 عتيقه من بعده إن لم يكن لوحد منهما ورث سهم قريب أو بعيد بقرص أو عصية أو رحم  
 فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك مولاة صحيحة وعاقده معاقده جائرة وقبل كل واحد  
 منهما هذه المولاة وهذه المعاقدة من صاحبه قولاً صحيحاً وحمل كل واحد منهما صاحبه على  
 نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وحسن له الوفاء بذلك وأشهدا وبسم  
 الكتاب كذا في الذخيرة

**الفصل التاسع في الأثرية** إذا أراد الرجل أن يشرى داراً وأراد أن يكتب لذلك كتاباً  
 يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار التي اشتملته على  
 البيوت التي ذكر للبائع أنها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في  
 سكة كذا في رواق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دور أو الرابعة وهي عن يمين  
 الداخل فيه أو عن يساره وتشتمل هذه الدار على حدود أربعة أربعة حدّها الأول طريق بدار المعروفة  
 لفلان أو بدار منسوبه إلى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حدّها لأول لصق بدار المعروفة  
 لفلان أو يكتب على الدار المعروفة بفلان أو يكتب بملصق أو يكتب بدار المعروفة بفلان  
 ويكتب الحد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذكر بريم هذه السكة وإبه بيهما  
 ومدخلها واشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب  
 جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبساتينها وسفلها وعمرها  
 وحقوقها ومسبل مائها من حقوقها ومرعها الخشب هي لها من حفرها وكل فليس وكثير هو فيها  
 من حفرها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومسروب بيهما من  
 حقوقها بكذا كذا يذكر جسس الشمس وبرعه وقدره وصعته وما أشبه ذلك على وجه يرتفع الخباله



نصفها كذا شراء صحيحاً جائزاً ما داماً بقاءاً حالياً عن الشروط المعسدة والمعاني للبطله والعمدة  
 الموهنة لا حلاية فيه ولا حيانة ولا وثيقة بمال ولا مواعدة ولا رهن ولا لجنة بل بيع رعية وإزالة  
 ملك إلى ملك وشراء جدّ وقبض هذا البائع لمسمى في هذا المكتب من المشتري لمسمى في هذا  
 الكتاب جميع هذا النسي المذكور جسمه وبنوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب ثامناً واجب بإبقاء  
 المشتري هذا ذلك كنه يده وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء لأبراعة إسقاط وإبراء  
 وقبض امشترى هذا جميع مدفوع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا  
 الكتاب ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته وتمامه  
 ونفوقه وإثباته وتفرقه واستحكامه تفرق الأبدان وذلك كله بعد إقرار هذين العاقدين أنهما رابعا  
 ذلك كنه وعرفاه ورضيا به فما أدرك هذا المشتري من ذلك في ذلك أو في شيء منه من حقوقه  
 فعلى البائع هذا تسليم ما يوجبه به عليه البيع لمسمى في هذا المكتب واشهدا على أنفسهما  
 بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه به وأقرا أنهما قد فهماه  
 وأحاطا به علماً وذلك كله في حال صحة أبدانهما وكمال عقولهما طائعين غير مكرهين لا علة  
 بهما ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الإقرار وتنفذ التصرف وذلك كله في يوم  
 كذا من شهر كذا سنة كذا فهذا نصت أصلي في جميع الأشربة ثم تحتلف الالفاظ باختلاف  
 الأحوال ثم أن محمداً رحمه الله تعالى قال في الأصل إذا أراد لرحل أن يشتري داراً يكتب  
 هذا ما اشترى فلان ومن بقل: يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج إلى تأكيد  
 حله وكل واحد من اللفظين يستقيم الآخر لأنه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون  
 الشراء وإنما فعل كذلك تبركاً بالسنة فإن رسول الله ﷺ حين اشترى غلاماً من عذاه من خالد  
 ابن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من عذاه من خالد من هودة ولم  
 يأمر أن يكتب هذا ما باع عذاه بن خالد بن هودة من محمد رسول الله ﷺ وذكر محمد رحمه  
 الله تعالى أيضاً أن يكتب هذا ما اشترى ومن بقل: يكتب هذا كتاب ما شترى وأهل البصرة  
 يكتبون هذا كتاب ما اشترى لأن قوله هذا إشارة إلى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما  
 اشترى لأحقيقه اشترى إلا أن محمداً رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشترى تبركاً بالسنة ولأن ما  
 في قوله هذا كتاب ما اشترى يحتمل الإثبات ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشترى<sup>(١)</sup> ليسمي  
 احتمال النفي وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً عند ذكر البائع والمشتري يذكر اسمهما  
 واسم أبيهما ولم يذكر اسم جدتهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: أما على قول أبي  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا بد من ذكر الجد وإن كان المشتري أو البائع مشهوراً  
 بالاسم كطارس وعطاء وشريح وأمثالهم يكتبي بذكر اسمه ولا حاجة إلى ذكر النسب وإن ذكر

(١) قوله من عذاه بن خالد: هكذا رأيت مضبوطاً بأشد يد والد في القاموس فأتبعه هكذا على خلاف ما  
 في نسخ هذا الكتاب والله أعلم له مصححه (٢) قوله ليسمي احتمال اسمي به نظر لأنه ما في  
 قوله هذا ما شترى يحتمل النفي أيضاً وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال يتمي بإعادة لفظ الشراء  
 بعد هذا فإنه بعد ذكر الحدود يكتب اشترى هذا المشتري هذا المحدود من هذا البائع وفيه أن هذا الجواب  
 يصلح جواباً عن أهل البصرة أيضاً فالوجه الاختصار على التبرك بالسنة له مصححه

اسمه واسم أبيه وذكر قبيله مكن عنه فإن كان أدنى القنائل وكان محدداً خاصاً بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غيره لا محالة فذلك يكفي وإن ذكر قبيلته الأعلى فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجد مع ذلك، وإن ذكر مع ذلك اسم أحد إلا أن هي تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب وغيره فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر شيء آخر وإن ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده وقبيلته وإنما ذكر صاعته فإن كان صاعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال: فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي للتعريف وإن كان صاعته يحور أن يشاركه غيره فيها فإنها لا تكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والحيلة ليست من أسباب التعريف لأن الحلية تشبه الحلية ولكن يكتف بالكتابة فذلك أولى لأنه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الأشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتبت فذلك أولى وإن كتبت كونه ولم يكتب شيئاً آخر إن كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك نحو أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثله وكذلك إذا كتبت ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كس أبي ليلى فذلك يكفي للتعريف، وإن كان البائع أو المشتري عتيق فلان بكعب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان ابن فلان، وإن كان من عتيقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الأمير فلان بن فلان، وإن كان البائع أو المشتري محمود رجل يكتب فلان الهندي أو التركي محمود فلان ابن فلان بن فلان وهو مأمور له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب في فلان أو عبد فلان وهي الأمانة يكتب فلان الهندي أمه فلان بن فلان بن فلان وهي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب علامة يهدهة مكاتبه فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب أمير المشتري يحدودها الأربعة وإن كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد جميعاً رحمه الله تعالى: إن كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج إلى ذكر حدودها ولا يكتب وهي من البائع نظراً للمشتري لأنه لو كتبت ذلك يصير المشتري مقراً بمكاتب البائع، فلم استحق المشتري من يده يوم من الدهر لا يرجع على البائع بالشئ عند ربه رحمه الله تعالى وأهل المدينة لأن إقرار المشتري بالمكاتب للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالشئ فلا يكتب وهي من البائع احترازاً عن قول هؤلاء نظراً للمشتري ولا يكتب وهي في يده أيضاً عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمهم الله تعالى وكان أبو ريد الشروضي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن لبيبي عليه السلام كتب كتاب شراء القميد من عداء بن خالد بن هودة وله يكتب فيه والعمد في يديه ولهما ربما يرتفعان إلى قاضي يرى أن الإقرار باليد للبايع يبرر بالملك له لأن ظاهر اليد يد على ملك مبطل حتى لمشتري الرجوع بالشئ عند الاستحقاق أحد يقول ربه وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فلا يكتب ذلك احترازاً عما مضى للمشتري ولكن يكتب وقد ذكر البيع أنها ملكه وهي يديه عتيق نحو ما كتبنا في ر هذا الفصل ثم أن محمداً رحمه الله تعالى لم يذكر في الأصل أنه يأي حد يده في المكاتب وقد يوسف بن خالد وهلال رحمهما الله تعالى يقولان يهدهة من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على يمين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك إلى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهم الله تعالى

يقولان يبدأ بما يلي القبلة وبواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبة وما يليها نحو المغرب ثم عن  
يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبدأ بأحباب العربي العبد، وإن ترك هذا  
الترتيب وكسب كما يكتب اليوم فلا بأس به للحصول التبرع بالحدود الأربعة وهو  
المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حدها  
الأول ينتهي إلى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول: يلي أحب إلي لأن قوله ينتهي  
لا ينفي العرجة والواسطة وقوله: يلي يعني الواسطة إن كان لا يعني العرجة قال عليه الصلاة  
والسلام: لبيبي منكم أولو الأحلام والنهي والمرد به القرب دون الإتيان وقيل يلاصق ويلارق  
أولى الألفاظ لأيهما يعنيان العرجة والواسطة كذا في المحيط، وإن كان بين الدارين فرجة ذكر  
الضحاوي رحمه الله تعالى أن الكتب بالخيار إن شاء كتب حدها الأول ينتهي إلى العرجة الفاصلة بينها وبين  
دار معروفة للفلان وإن شاء كتب حدها الأول ينتهي إلى العرجة الفاصلة بينها وبين  
دار معروفة للفلان قال الضحاوي رحمه الله تعالى: وهذا أولى من الأول لأن ذلك يوهم أن تكون  
الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار المسعة والحد لا يدخل في الحدود فيكتب  
ينتهي إلى العرجة الفاصلة بينها وبين دار فلان حتى ينتهي حد الوهم ثم بعض أهل الشروط  
يكتب حدها الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي أن يكتب ينتهي  
إلى الدار للمعرفة للفلان أو إلى الدار المسبوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان هذا إقراراً  
من السالك المشتري أن تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان بوما  
من الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالشئ على فلان عند رفر من أبي بلى وأهل المدينة  
وحمهم الله تعالى فيكتب على نحو ما بينا احتسراً عن هذا وإنما احتسب أحد حدوده ينتهي  
إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على إحدى الروايتين عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل حد في الحدود في البيع فيؤدي إلى فساد البيع إذا حمل  
المسجد أو طريق العامة حذاً لأنه يصير جامعاً بينهما يحور بيعة ويسمى لا يحور مع إحسان النفس  
ويثبت الخيار للمشتري إذا حمل حذاً دار فلان إذا لم يسلم فلان داره إليه بهذا السع ويستقص  
الضمن للبايع لأنه يصير بعض الضمن بمقابلة دار الحار، ولهذا احتسب ينتهي يلازق يلي يلاصق وإنما  
أعدنا لفظ اشترى بعد ذكر حدود الدار حذراً لبعض أهل الشروط فإنهم لا يعيدون ذلك لأن من  
عادة أهل المساء<sup>(١)</sup> أنه إذا تحمل بين الخير والخير عنه كلمات فإنهم يعيدون الخير للتأكيد والزيادة  
الإفهام، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب اشترى من الدار التي هي موضع كذا  
وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها بعض إطلاق اسم الكثر  
على البعض جائز فكتبوا جميع الدار رالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أنه في  
الكتاب اشترى داراً المحدودة في كتاب هذا وكان لسمي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان  
في هذا الكتاب قالاً لأن قوله كتاباً إصاحه الكتاب إلى المبيع والمشتري فيكون إقراراً منهما أن

(١) قوله لأن من عادة أهل المساء فتح - هذه بوله تعالى ﴿ثم إن ريثك لله بين ما جروا من بعد - حسراً ثم  
جاهدوا وصبروا إن ريثك من بعدها لعنوا وحيم﴾ [سجدة ٦١] ألا ترى كيف أعاد إن ريثك وهذا  
كثير الظاهر في كتاب الله تعالى كذا في المحيط

الكتاب ملكهما فرما باذعه البائع في كونه الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلا راحة  
 هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر أيضاً أنه يكتب اشترى الدار المحدودة بحدودها كلها  
 وهكذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان  
 يقول: أنه لا يكتب بحدودها لأنه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على ما مر وأبو  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا: لقياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى لكننا تركنا  
 القياس بالعرف لأن العرف لا يرد بقولهم: بحدودها إدخال الحد تحت البيع وإنما يرد به إدخال  
 ما وراء الحد وذكر أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى في شروطه أن في دخول الحد تحت البيع  
 بقوله: بحدودها قياساً واستحساناً بالقياس أن يدخل أحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل  
 وإذا كان جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل أحد تحت البيع مع  
 ذكر قوله: بحدودها أولى أن لا يدخل الحد تحت البيع على قوله: بدون ذكر قوله بحدودها فيصير  
 ما ذكره أبو زيد رحمه الله تعالى روية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد لا يدخل تحت  
 البيع وإذا في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث  
 والرابع كذلك، ولا يكتب شترها بحدودها لأن الحد يدخل في شراء وإذا كتب أحد حدودها  
 ينتهي إلى دار فلان أو يلاق دار فلان يكتب اشترى بحدودها وبعض المحققين من مشايخنا  
 رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها يلاق دار  
 فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لأن الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعني  
 الحرف الملازم لدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بقاء وغير ذلك  
 ويكون للبائع ولا به نقص تصرف المشتري فيه ونقص البقاء الذي عليه وفيه من الضرر على  
 المشتري ما لا يحق وكذلك يوجب انقضاء حق الشفعة بسبب انجرار لأنه قد فصل بين هذه  
 الدار وبين الدار الأخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الأخرى وكتب في حدودها لربق  
 دار فلان يكون كدياً فكان فيه ترك الاحتياط أم لو كتب أحد حدودها دار فلان ففيه ترك  
 الاحتياط على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عن إحدى الروايتين من حيث أن الحد يدخل  
 تحت البيع ومن حيث أن البائع والمشتري يصيران مفرين بملكية تلك الدار فلا يفسد عليهما  
 باب الرجوع بالنقص لو اشترى أحدهما يوماً من أدهر ملك الدار على قرن زمر ومن أبي لمي  
 وأهل المدينة رحمهم الله تعالى لا أن ذلك أمر موهوم وذكر أيضاً أنه يكتب أرضها وباءها بعد  
 ذكر الأرض وإن كان اسم الدار يطلق على الأرض لا محالة، وإن ذكرها لتأكيد وذكر بقاء ولا  
 بد من ذكره لأن اسم الدار لا يطلق على البقاء لا محالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
 سمها وعلوها، وأخبار المأخرون ذكر ذلك هو الصحيح لأنه متى لم يذكر العلو لا يسمى وهم  
 كون العلو ملك غير البائع متى لم يذكر السفل لا يسمى وهم أن يكون تحت دار سرداب هو  
 ملك غير البائع ثم كان التسمي وعلو رحمهم الله تعالى يكتفي اسمه وعلوه ولا يكتفي  
 سمها وعلوها قال لأن قوله سمها وعلوه يصرف إلى سفل الباء وعلوه وهما معلومان  
 ملوك كان للبائع فيصير بالتمام ملك نفسه، وقوله سمها وعلوه يصرف إلى سفل العرصة وعلوها

فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلو إني عند السماء فيكون بائعاً للهواء وبيع الهواء لا يجوز،  
فلهذا حقا أسفله وعلوه وغيرهما من العناء اختاروا معها وعلوه وهكذا كان يكتب أبو  
زيد الشرطي رحمه الله تعالى قايلاً لأنه لما يكون تحت لأرض مرداب ويقوئه وسفله وأنه  
ينصرف إلى الباء واسم لبناء لا يتناول المد ذاب لا يعلم أن المرداب هل هو له وهل دخل تحت  
البيع ويقوله - سفله - وأنه ينصرف إلى العرصة بمعنى أن المرداب له لأنه دخل تحت اسم رابعا  
كتبوا وعلوها حتى ينفي وهم أن يكون العلو على الباء الآخر والآخر عنه حق المعنى وما ذكر  
من وهم أن يدخل تحت البيع العلو إلى عاز السماء فاسم لا ركن واحد يعرف أنه لا يرد بهذا  
غير ما يدخل تحت حقه وإن أراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله  
تعالى طرقه وله يلحق بآخره من حقوقه وأهل الشروط يستحقون بآخره من حقوقها كذا في  
الدخيرة، وذكر الصحاوي رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق ويختارون عندنا  
ثبوته وكذلك المسيل لأنهم إذا ذكروا الطريق مضطراً يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه  
وكذلك الميراث وما يتصلب في حره من الطريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا  
يجوز بيعه فيفسد البيع، وإن قال ' وطريقها ومسيل مائها التي من حقوقها فربما لا يكون للدار  
طريق خاص هو من حقوقها فيصير جميعاً في العقد بين المعلوم والموجود وذلك يفسد العقد  
فالأحسن أن لا يذكر الطريق والمسيل أصلاً لأن مقصود حاصل بذكر المرافق فإنه إن كان بها طريق  
خاص أو مسيل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وإن لم يكن فإنما ينصرف هذا العقد  
إلى ما وراءهما من المرافق كذا في المسبوط، وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا إن لم يكن  
لهذه الدار طريق أصلاً أو كان باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما  
قانه الصحاوي رحمه الله تعالى، حتى لا يصير بائعاً ما لا يملكه وإن لم يكن باب الدار على طريق  
العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لأن الطريق لا يدخل تحت سبيع من غير ذكر الطريق في هذه  
الرواية، لا رواية رزاه الخصاف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط بهما في ذكر  
الطريق ولكن يمتنع به من حقوقها وإن كان بها طريق عام إلى طريق العامة يكتب وطريقها  
المدخل إلى طريق العامة وإن أحق بها من حقوقها كان أولى وذكر مسيل مائها يجب وهم يستحق  
بآخره من حقوقها وبعض أهل الشروط يستحقون بآخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في  
مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق، إن لم يكن بهذه الدار مسيل ماء أصلاً أو كان يكن  
كان امتياز على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء، وإن لم يكن للميراث على طريق العامة  
فيكتب مسيل مائها ويستحق بآخرها من حقوقها إذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع  
إلى طريق العامة فيصير بائعاً طريق العامة وأنه لا يكون موضع مسيل الماء من الميراث مسكناً  
له فلو لم يستحق به من حقوقها يوهم أن يدخل ربه الطريق فإنه لا يجوز وذكر مراجعها أيضاً  
لا تدار مرافق آخر سوى مسيل الماء والحق فيقول لم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق  
ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعصيل ما في الدار عنه وهم يستحق محمد رحمه الله تعالى  
بمرافق الحقوق وأهل الشروط بالمحمومة فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها به أحوط وذكر أيضاً  
وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها أهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون سواء وكل قليل وكثير

هو فيها ومنها قالوا، لأن كلمة أو للشكك فيشاور أحدهما غير عين وأنه مجهول جهالة توقعه في المتارعة فيوجب حلاً في البيع إلا أن محمداً رحمه الله تعالى احتار أو اتباعاً لعمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فإنه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل صدقاً له غير متناول ولأن كلمة أو قد يكون بمعنى الواو يقال، جالس الحسن أو ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [المصافات ١٤٧] معنى الآية ويبريدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق محمد رحمه الله تعالى بقوله، وكل قليل أو كثير هو هيب ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية، لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدر ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند رفر رحمه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدر ما يجوز بيعه من الأمتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخبير والخمر فكان لأصحاب أبي يوسف يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الأشياء في البيع ولا يدخل الرزق والشرع في بيع الأرض لأنهما ليسا من حقوق الأرض وذكر أيضاً وكل حق هو لها دخل فيه وحارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويعددهم يوسف بن خالد وهلال كما يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمهم الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا، لأنه لو كتب على ذلك الوجه يسأل حقاً موضوعاً بأنه داخل فيها حارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخلياً وخارجاً فيسعي أن يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها فيكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى في المصنف يقتضي إعادة المذكور أولاً تقديراً واعتباراً كما يقال: هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال: وكل حق هو لها خارج منها كذا في الدخيرة، وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في المبسوط، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا ومائها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وإنما لم يذكره محمد رحمه الله تعالى لأن بدكر الفناء يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمقالة في نواتر ابن سحاعة فأنو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا: الفناء مملوك للبايع إلا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يرمي فيه دابته وأصح بين شيئين هما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول إن الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يبيع من الحفر إذا كان يضر بالعامة وإن اعتبر مملوك له من الوجه الذي قالوا فهو مملوك للعامة فيصير كالشريك بينه وبين غيره ثم ذكر الشمس فقال: بكذا وأعلم بأن الشمس لا يخلو إما أن يكون موزوناً أو مكيلاً أو معدوداً أو مذكوراً أو عروضاً أو حيواناً أو عقاراً فإن كان موزوناً فلا يخلو إما أن يكون من النقود نحو الدراهم والدنانير والفلس أو من غير النقود نحو الزعفران والحرير والقطن وسائر الوزليات فإن كان من النقود فإن كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهماً ويكتب نوعها أنها مئة أو مئوشة شابهة النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقد

بيت المال ويكتب صفتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط أو يذكر قدرها أنها كذا كذا درهماً  
وزنه بورن سبعة أي بورن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وإن أراد كتابة بعض ما ذكرنا من كان في  
البلد نقد واحد من الدراهم فمطلق البيع يصرف إليه ويصير ذلك كالمفوض فلا حاجة إلى  
ذكر الصفة وإن كان فيها نفوذ مختلفة فإن كان الكل في الزواج سواء ولا صرف للبعض عن  
البعض يجوز البيع ويعطي المشتري البائع أي الزوجين شاء ولكن لا بد للكاتب من أن يكتب  
أحدهما ويكتب قدره ووزنه وإن كان الكل في الزواج على النساء إلا أن للبعض صرفاً عن  
البعض كما كتبت للمطريعية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيان أحدهما فيكتب  
الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه، وإن كان أحد النفود أروح يصرف  
البيع إليه ويصير ذلك كالمفوض ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه  
وإن كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا ديناراً ويكتب أنها بخارية أو سبأورية أو هروية  
وما أشبه ذلك ويكتب أنها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو  
وسط أو رديئة ويكتب قدرها كذا ديناراً ويكتب كمية وزنها أنها موزونة بورن مثاقيل مكة أو  
بورن مثاقيل حواري أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لأن مثاقيل في البلدان مختلفة وإن كان الثمن  
ذهباً حالصاً أو قصة حالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا،  
ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لأن هذا الاسم لا يطلق على غير المضروب فيكتب في  
الذهب كذا مثقالاً من الذهب الخالص الأحمر أجيد لخالٍ عن العش وإن كان في الذهب عش  
يبين ذلك قبل: ذه وهي، أو ذهني، وما أشبه ذلك ركداً في القصة كذا درم سبع، من القصة  
الجيدة الخالصة عن العش ويكتب مع ذلك طمعا جي أو مرة كلمجة لأنها تسوّع يهدين السوعين  
وكذلك في سائر اللورونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وإن كان الثمن  
مكيلاً يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الخطة إن وقع العقد على الخطة ويكتب نوعها سقية  
أو برية سقية أو بخارية ويكتب صفتها حمراء أو بيضاء جيدة أو رديئة أو وسط ويكتب  
قدرها فيكتب كذا كميلاً بغير كذا، وفي الشعر كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بغير كذا  
ولا يكتب الوزن في الخطة والشعر لأهم كميلاً بالنص ولا يجوز تغيير الحكم المصوح  
وفي كتاب أبيه عن أصحابهم رحمهم الله تعالى في إسلام الدرهم في المكيلات وما  
واللورينات كميلاً روايتان عن أصحابهم رحمهم الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز  
وروى الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الأحياء في ذكر الكيل يخرج عن حد  
الاختلاف وهذا إذا كانت الخطة أو الشعر حالاً فإن كان مؤجلاً يكتب مع ما ذكرنا من الأشياء  
مقدار الأجل ومكان الإبقاء تحزراً عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الثمن من  
المعدونات فمن كان من الأنعام كالمصاريب والعدليات يكتب في العطارف كذا درهماً غطريعية  
بخارية معدودة سود جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية رسميه رائحة بخارية معدودة  
ويكتب نوعها إن كانت أنواعاً مختلفة ويكتب مقداره كذا إذا كان يختلف هذا النوع من  
العقد باختلاف البلدان وإن كان الثمن من الدرغيات نحو الكرياس وسكنان وأشباه ذلك فمن  
كان يبيع فالباع به جائز ولا بد من الإشارة إليه بذكره في الكتاب ويذكر صفته ويذكر عباً

مشاراً إليه محضراً مجلس هذا العقد وإن كان بغير عهد فإن كان حلاً لا يجوز وإن كان مؤجلاً يجوز كما في السلم يكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرايس مثلاً ونوعه يكتب صفاته ورقته وسداه: بأنصدي أو شصدي<sup>(١)</sup> أو ما أشبهه وقدره وبيان قدره وبيان درعانه وبيان دراع كذا كذراع الملك أو دراع الكرايس أو دراع المساحة وبيان الأجل ودر الأجل وبيان مكان الإبقاء أيضاً إذا كان له حمل ومؤنة تحراً عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان النسي حيواناً أو عرضاً من العروض لا يصح تأجيلها أصلاً ولا يثبت ديناً في لدمة أصلاً وإنما يصح ثمناً إذا عيها وفي كل موضع كان الثمن معيناً لا بد من الإشارة لأن إعلام الخاصر المعين بالإشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عيهاً مشاراً إليه محضراً مجلس هذا العقد وإن كان الثمن من المحدودات كالدار والأرض وإعلامها يذكر حدودها فيكتب: اشترى الدار التي هي موضع كذا ويحدّها بالدار التي هي موضع كذا ويحدّها أيضاً، وإذا وصل إلى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكر شراؤه إياه من تسليمه إليه ويكتب عند ذكر الدرك فما أدرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكنا على ما باتي بيانه ثم إن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، وكذلك هلال بعدهم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحباً، وإن أبا ريد الشروطي رحمه الله تعالى وبعض من بعده من أهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحباً باتاً بغاتاً لا شرط فيه ولا حبر ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والسدحة بل بيع المسلم للمسلم إنما يكتبون شراء صحباً لأن غرضهم الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيداً لما قصدوا ويكتبون صفة البات ليعلم أنه ليس بموقوف على إجارة العير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي أحدهما أن البيع كان بشرط فاسد وهذا لأن على ظاهر الرواية وإن كان القول قول المسكر للشروط إلا أن على رواية النوادر القول قول مدعي الشرط فيكتب ذلك احتياطاً ويكتبون فيه لا فساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لأن على رواية لروادر القول قول من يدعي الفساد لأنه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطاً وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول: ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال: احتياجاناً بخيار مادام في مجلس العقد فعلى قول من يقول هذا إذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطاً معبراً لمقتضى العقد فهو كتب ذلك ربما يرفع إلى من يرى ذلك يقول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى: ونكس يكتب بيع المسلم من المسلم قهراً بالسنة فإن السبي <sup>لله</sup> ما كتبت كتاب الشراء على عداء بن خالد بن هودة أمر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة، وأصحابها إنما لم يكتبوا شراء صحباً ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا لا فساد وغير ذلك لأنه لو كتب كان هذا إقراراً من المشتري بصحة لبيع ويكون المشتري ملث البائع ولو استحق المشتري من يد المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالنسي عن قول زرارة بن أبي سلمي وأهل المدينة ولو انفسح البيع بينهما ثم عد إلى يد المشتري يؤمر بالتسليم إلى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى: ونقد فلان بن فلان يعني المشتري للنسي كله ويرى إليه من وهو كذا وكذا



درهماً وزن سبعة وأحد لم يكتب بقوله. وبعد فلان الشمس لأنه إذا لم يذكر قبض البائع فهذا قال  
 البائع بعد ذلك - فقد نسي ولكن لم أقبض فإنه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا  
 بد من ذكر قبض البائع تحريراً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبعد ذلك احتار محمد  
 رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ إليه منه لأنه أجمع وأوجز فإنه يثبت عن براءة ابتذالها من  
 المشتري وانتهاؤها إلى البائع وذلك بالدفع وانقبض فإنه يثبت عن صحة القبض فإن البائع إذا كان  
 وكيلاً فإن عن قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الشمس إليه ما لم يكن مأذوناً  
 بالقبض من الموكل فهذا كتب برئ إليه منه كان إقراراً بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن  
 خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري إلى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا  
 الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان ثاماً راباً وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لأن قبض البائع  
 يقو به وبرئ إليه منه يثبت من حيث المدعى لا من حيث التضرر ولا يقف على المدعى كمن أخذ  
 فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصاً ومعنى ليكون أبيه واقطع للشعب وكان أبو  
 زيد الشرطوي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان من فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني  
 المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب ثاماً وأبياً بدفع فلان ذلك إليه وبرئ إليه منه فلان  
 ابن فلان يعني المشتري وهو كذا درهماً وزن سبعة كذا في الخط، لأنه لما وجب التصريح  
 بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فإن على قول  
 أبي أبي سلى من ظهر بجنس حقه من مال غيره لا يكون له أن يأخذه وإذا أخذه لا يمكنه بل  
 يكون غاصباً فيكتب دفع المشتري تحريراً عن قول أبي أبي ليلى، وكان الطحاوي رحمه الله  
 تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان الثمن كنه ثاماً وأبياً قبضه منه فلان وأبراه  
 من جمعه لأنه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعاً وجب تقديم الدفع على القبض لأن  
 لقبض حكم الدفع ولحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقاً على القبض إلا أن  
 فيما ذكره الصحابي نوع حبل لأن قوله: وأبراه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض  
 والبائع إذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح إبرأؤه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن  
 مالا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن إلى فلان ثاماً وأبياً وقبضه منه فلان وبرئ إليه منه وهو كذا  
 درهماً حتى يكون الدفع مقدماً على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة إليه وبثمن وهم  
 البراءة المبتدأة وإنما يكتب ثاماً وأبياً للتأكيد ويكتب الصك رواد لتأكيد ومن يذكر محمد  
 رحمه الله تعالى في الكتاب قبض السبع ركع يحتاج إلى كتابة قبض الثمن ليكون حجة  
 للمشتري يحتاج إلى كتابة قبض السبع يكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد احتسب أهل  
 الشروط فيه فكان السني وهلال وأبو زيد الشرطوي يكتبون وسلم فلان بن فلان بنى فلان بن  
 فلان جميع الدار المهدومة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان  
 ابن فلان إلى فلان جميع ما وقع عليه المسمى في هذا الكتاب وأنه أحسن وإنما كتبوا وسلم فلان  
 ولم يكتبوا وقبض فلان لأنه لا يفهم من قوله: وقبض فلان إن البائع المشتري بقبض الدار ولفي  
 مذهب بعض الناس أن المشتري بعد دفع الثمن لا يملك قبض المشتري إلا بإذن البائع، ولو  
 قصر بغير إذنه كان كالعاصب وكان للبائع إخراج من يده فاحتاروا لمع التسليم لأنه يفهم منه

إذن البائع بالقبض تحرراً عن قون هذا المأثّل فكيفما التسليم بعد ولم يذكر محمد رحمه له تعالى أيضاً في الكتاب رؤية متابعي المبيع ولا بد من ذلك لأن من أهل العلم من لم يجوز بيع ما لم يره وشراء ما لم يره ومنهم من جاز بيع ما لم يره ولم يجوز شراء ما لم يره ومنهم من يقول بجوازهما إلا أنه يقول بثبوت أحبار للمشتري دون لبائع منهم من يقول بثبوت أحبار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجور البيع ويسمي خيار بالابحار ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكل من السمي يكتب وقد أمر فلان وفلان أنهما قد رأيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبين لهما جميعاً ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عن عقدة بيع المساء في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتابعاً على ذلك وأمر ويد يكتب وقد نصّر فلان يعني للمشتري إلى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورسمي به وما ناله السمي أحسن وأصح وما ناله السمي من رؤيتهما للبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لأن من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشترى ما رأى ولم يذكر معاً له عند البيع بل كان عائناً عنه لا يجوز فتحريماً عن قوله وكتبا رؤيتهما عند عقدة البيع فأم رؤيتهما قبل ذلك فهو محتاج إليهما لكن ذكره لتأكيد وما ناله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير دخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فإن من مذهب علماء آل المشتري قد نظر إلى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك يهطل خيار رؤيته تعالى قول رفر رحمه الله تعالى هو على خياره حتى يصر إلى جميع خارج الدار وإلى جميع داخل الدار وإلى بعض أرضها وعند حسن من رآه رحمه الله تعالى هو على خياره وحتى ينظر إلى كل قليل وكثير منها وإلى سائر أرضها وإلى سائر حوائثها وغير ذلك منها فتحرراً عن الاختلاف وكتبا هذه الأشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً معنى المتعاقدين بأبدانتهما وكان الخصام رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضاً وعدمه أهل شروط كانوا يكتبون ذلك لأن عند الشافعي رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار مجلس بعد التفراق من البيع قبل التفريق وعند من ليس لهما خيار مجلس فرما يقع بينهما منازعة بأن يصدق مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فسحب العقد قبل التفرق وأدعى الآخر الإجازة فكيفما تفرقهما بأبدانتهما بعد إتمام هذا البيع قطعاً لهذه منازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فمنهم من يقول لا يكتب ويفرقاً جميعاً بأبدانتهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن قرص منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كتب يكتب ويفرقاً جميعاً بأبدانتهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراص منهما جميعاً بجميعة وإتمام منهما به وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب إلى لا يحيط في حق المشتري حتى لا يظهر المشتري مقراً بصحة الشراء فلا يسد عليه الرجوع بالشخص على سائر متى استحق المشتري من يد المشتري يوماً من الدهر على قول بعض العلماء ثم من محمد رحمه الله تعالى عما أدرك فلان بن فلان من ذلك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له احتسراً في قوله لما أدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه لما جمعه من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله معنى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له تحليل

المبيع له لا محالة لأنه شرط ما لا يمكنه الوفاء به<sup>(١)</sup> عسى ولكن ارد به تحليل المبيع إذ اجر  
المستحق المبيع وردّ الثمن إذ لم يجز المسحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ  
الشروط على نحو ما بيناه صريحاً فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو يردّ لثمن  
عليه قال - ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ورحمهما الله تعالى وكان يوسف بن  
خالد السمني وهلال يكتبان مما أدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها  
أو من حقوقها من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان من فلان  
حتى يسلمه أو يحصله له من كل درك وتبعة وكان أبو ريد الشرطلي يكتب فما أدرك فلان من  
فلان عسى المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى  
فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي  
وما كتبه أبو ريد أحب إلينا مما كتبه يوسف وهلال لأن يوسف وهلالاً رحمهما الله تعالى لم  
يكتبيا الدرك مضافاً إلى المشتري بل أطلقا فيشاول هذا المشتري وكن من يملك هذه الدار من  
المشتري بسبب من الأسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطاً لهؤلاء  
الذين يتسلطون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من  
هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم إحازة المسحق وإنما يثبت حق  
الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري إنما يرجع على بائع  
مورثه مع ثمة ليس ببائعه لأنه حلف عن مورثه، ولهذا يقضي من هذا الثمن دين المورث، ولهذا  
لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميت  
لا للوارث فهو كتب عسى الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال وما يتوهم متوهم أنه شرط في  
البيع ما لا يقتضيه البيع فيقضي لمعاد البيع فينحرر عن ذلك بإضافة الدرك إلى المشتري ومن  
الناس من يكتب لما أدرك فلان من فلان وكل أحد بمسببه فعلى فلان ابائع خلاصه ولا ينبغي  
أن يكتب على هذا الوجه لأن أسماه ورثته والمشترون منه والمصدق عليهم والمزحوم لهم  
وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع  
المشتري فإذا كتب عسى هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن  
الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدة ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لأن  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العهدة الصك القديم وأنه ليس بمستحق للمشتري على البائع  
عند الاستحقاق فإذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال  
المتأخرون: من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب مما أدرك فلان المشتري من درك فعلى فلان  
البائع خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو يرد الثمن ولكن يكتب عسى الوجه الذي كان يكتب  
أبو زيد مما أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى البائع  
تسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن بين العلماء خلافاً في المبيع إذا استحق  
من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ماذا يجب للبائع بحكم البيع فعند عليه رد الثمن وعان  
عثمان البتي وسواد بن عبد الله الحري. عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في البرعة والخط

(١) قوله عسى: كذا في جميع النسخ لبعاً لعبارة العقد له

والقيمة والدرع والماء وقال بعضهم: عليه رد قيمة الدار المبعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الأحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله قاضٍ يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرعاً لا يلائم العقد وهذا كله إذا لم يجر المستحق البيع وإن أجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا تعمل الإجازة أصلاً بناء على أن عند بعض العلماء بيع المضروبي لا ينفذ ولا يقف على الإجازة وصحت إن كانت الإجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين تعمل إجازته فكان على البايع تسليم العين إليه إلا رواية رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الخصومة من استحق وطلب المحكم من القاضي دليل النقص فينقص به البيع كما ينتقص بصريح النقص ولا تعمل إجازة المستحق بعد ذلك وإن كانت الإجازة بعد قضاء القاضي فقد ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعمل الإجازة لأن البيع يفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهما تعمل الإجازة لأن البيع عندهما لا يفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضي بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب، وقد كتب لي شرح الزيارات أن في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع وتعمل إجازة المستحق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد المستحق العين بحكم القاضي دليل النقص فينقص به البيع فلا تعمل إجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول بأن العقد يفسخ ولا تعمل إجازة لمستحق فإذا شرط تسليم الدار، فإنما يمكن التسليم إذا اشترى الدار من المستحق ثم يسلمها إليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الأحوط أن يكتب فعليه تسليم ما يورجه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لأنه إن ورد الاستحقاق على كل الدار فعدنا يجب رد كل الثمن وعند بعض الفقهاء يجب عليه رد مثل تلك أبنار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار إن ورد الاستحقاق على جميع الدار وإن ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين إن ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والرابع أو ما أشبه ذلك فالشترى بالخيار عدنا إن شاء رد ما بقي ورجع على البايع بجميع الثمن وإن شاء أمسك ما بقي ورجع على البايع بثمن المستحق وإن ورد الاستحقاق على شيء بعينه فإن كان قبل القبض فالشترى بالخيار على ما ذكرنا وإن كان بعد القبض فلا خيار للشترى ويرجع بثمن المستحق بمزلة ماله اشترى شيئاً واستحق أحدهما بعد انقبض هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه، وقال الخصاف رحمه الله تعالى: الشترى بالخيار إن شاء أمسك الباقي ورجع بثمن المستحق وإن شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء: يفسد البيع في الكفر وعينه رد الثمن فعلى قول من يقول: الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول: الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطاً لا يلائم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرزاً عن قوله وعدنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الأحوال ورد بعض الثمن في بعض الأحوال فإذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقاً فقد شرطنا عليه شرطاً يحالف مقتضى العقد فيرجع فساد العقد، أما إذا كتبنا فعلى البايع تسليم ما يورجه له عيه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء ينقص به على البايع إذا ورد الاستحقاق ولم يجر المستحق فليبيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما

كتب في الكتاب فلا يكون لأحد من القضاة إبطال هذا البيع متى رفع إليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يكتنان بعدما كتبنا اندرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء وعمرن وزرع وإنما كتبنا ضمان قيمة هذه الأشياء لأن على قول بعض العلماء إنما يرجع للمشتري على البائع بقيمة هذه الأشياء بعد الاستحقاق إذا ضمن البائع ذلك أم إذا لم يضمن ببائع فلا، وإنما كتبنا بأمر البائع لأن بعض فقهاء المدينة يقول: البائع وإن ضمن للمشتري قيمة هذه الأشياء، فإنما يرجع للمشتري عليه بذلك إذا أمر البائع بذلك فككتبنا ضمان البائع وأمره بذلك تحملاً عن قول هؤلاء ومن ساس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وعمرن وغير ذلك وهذا ليس بصواب لأن المشتري قد يحدث في الدرر لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حفر البئر ولقطة البادوة وإخراج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه إلى البائع فإذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد المعقدين منفعة وكان يطحاوي رحمه الله تعالى يقول: الأحوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث للمشتري ولكن يكتب لما أدرك فلان بين فلان وبين فلان في هذه الدرر المحدودة أو في شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو عرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع يسمى في هذا الكتاب حتى يسمى ذلك إلى فلان لأن العلماء اختلفوا في إبطال المبيعة إذا استعفت بعدما بين المشتري فيها بناء أو عرس أو زرع فلا ضماناً ورحمهم الله تعالى فيه روايتان في روايه شاذة قالوا: البائع إذا كان حاصراً فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الأشياء قائماً، ويكون البناء والعرس والزرع للبائع بضمن من بقيمة للمشتري، ثم المستحق بعد هذا بالخيار إن شاء أحد البائع بفتح ذلك ورفعه عن أرضه وإن شاء حبسه لنفسه وعمره له قيمته مقلوعاً وإن كان البائع غائباً كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الأشياء عن أرضه ولا يسطر قدوم البائع بهذا قيمة للمشتري عن أرضه سلمه المشتري إلى البائع إذا قدر عليه يوماً من الدهر وضمه قيمته مقلوعاً لأنه سلم إليه، كذلك وإن شاء المستحق مع المشتري عن قلع دitch وحبس ذلك لنفسه وعمره له قيمته مقلوعاً ولم يرجع المشتري على البائع بشيء، غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر الرواية قدوة، المستحق إذا أخذ المشتري برفع البناء والعرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون البقش له ثم به الخيار إن شاء دفع انفسخ إلى البائع ورجع عليه بمبعض قائماً وإن شاء أمسك انفسخ لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء، فإذا كتب عبدنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الأحوال دون البعض فهذا كتبنا الرجوع مصفاً فقد أنبتنا حق الرجوع في جميع الأحوال وأنه شرط لا يقتضيه العقد ولا أحد المعقدين فيه منفعة فهو يجب ضمان العقد عند زرع بعض أهل المدينة أن المشتري إذا بقي ولم يعلم أن البائع حلك مستحق حتى كان يأنى على عرور وجهانة ثم ظهر المستحق فالحقاصي يقول للمستحق تمت بالخيار إن شئت أعطيت المشتري قيمة البناء مبيعاً لأنه ساء على عرور وجهانة وإساءة لك وإن شئت لم تعصم له قيمته ويكون المشتري غير مكلف ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وإن كان المشتري يعلم أن الدرر ملك مستحق ومع ذلك بقي للمستحق أن يأخذ

الباء من المشتري بمقتضى مقلوعاً ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء، فمدا شرطاً رجوع المشتري على البائع فقد شرطاً شرطاً لا يلائم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بعينه ما يحدث فكان هذا شرطاً لا يلائم موجب العقد على قوله أيضاً فيجب التحرر عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن فساد عدما وعد غيراً ولكن يكتب على البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يحل له إلى المشتري فلا حتى إذا رفع إلى قاض من القضاة لا يقضي بفساد هذا بيع ويقضي على البائع بما يوجهه بيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه، إلا أن ما قلناه نضحاوي رحمه الله تعالى إن كان يحصل صيانة العقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري عما يحدث من بقاء وعرض وروع لأنه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه يثمر النافع ولا بد من ذكر ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الأشياء ولا بد من ذكر ذلك لصحة الضمان والرجوع للمشتري على البائع عند من أبي لسي لأن عدده لا يصح الضمان ما لم يكن قدر للضمان به معموماً والحيلة في ذلك أن يكتب لهذه الأشياء كتاباً على حدة أو يكتب ضمان هذه الأشياء في صك الشراء ويكتب أن هذا ضمان من البائع ثم يكتب مشروطاً في هذا البيع، وإنما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قد قيمة هذه الأشياء فيقول من درهم إلى ألف أو ما أشبه ذلك يذكر مقدراً بتيقن أنه لا يريد قيمة هذه الأشياء على ذلك فيقع التحرر عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بقاء وعرض وروع كذا هي الدخيلة، قال محمد وشهد أبي شهد عليه لشهود مسمون من أهل شروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب يقول: هذا ما شهد عليه لشهود والأحسن عندنا أن يذكر في آخر الكتاب لأن لشهود إنما يكتبون شهادتهم في آخر الكتاب والأحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه أساميهم كذا هي المسودة، وأفضل محمد رحمه الله تعالى ولم يذكر شيئاً آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضاً هو «شهد وأهل الشراء» كسوف بن خالد وهلال رابي زيد ودوا على هذا فيوسف بن حنيفة وهلال كتب شهد الشهود المسمون على هلال وهلال بجميع ما في هذا الكتاب وعلى قرارهما بمعرفتهما جميع ما سمي في هذا الكتاب في صحة منهما وحوار أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وتوريد كتب وشهد لشهود مسمون على إقرار هلال وهلال بجميع ما سمي، وأوصف في كتابي وعلى معرفتهما جميعاً بجميع ما فيهما بعد أن قرئ عليهما وأقر انهما قد فهماه حرفاً وحرفاً وأشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهما في صحة من حقولهما وأبدلتهما وحوار أمرهما طائعين غير مكرهين لا يوبى عليهما في شيء من أمورهما رهناً مأموران على أموالهما غير محجور عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا علة لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا فيوسف بن خالد وهلال اختار كتابة شهادتهم على الإثبات بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على إقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب، ومن المتأخرين من مذهبنا رحمه الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه

الشهود حفيقة، وهو لفظ البيع والشراء ونقص الثمن ونقص المبيع وتعرف المتعاقدين بأبدايهما وصمان الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حفيقة وهو امتعاء معنى التلجنة والسمة في البيع وتقرير الثمن جوار أن يتواصلا أن البيع تلجنة ويظهر أن البيع في العلابية رياء وسمة ويتواصلا في السر أن الثمن ألف درهم ويظهر في العلابية ألفي درهم وكذلك رؤية المتابعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حفيقة لأن الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه ينظر أنه أقبل إليه ببصره وربما قبل الإنسان ببصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تفاهيهما مافي الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حفيقة، وإنما يعرف لشهود هذه الأشياء بإقرار المتعاقدين بها، وإنما يصح لحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة الشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقرقا عليه حفيقة يكتب شهادتهم على الإثبات فيه لأنهم قد تعرفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف لشاهد عليه حفيقة يكتب شهادتهم فيه على إقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما يمكنهم أن يقفوا على حقيقته وعلى إقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقته، ثم أن يوسف بن خالد وهلالا رحمهما الله تعالى كتبا في صحة منهما وجواز أمرهما، وأبو زيد كتب في صحة من عقنهما وجواز أمرهما، والطحاوي كتب في صحة عقنهما وجواز أمرهما، وما كتبه الطحاوي رحمه الله تعالى أوثق وأحوط، وهل يكتب معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما وأسمائهما وأنسابهما والسمتي وهلالا كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخا رحمهم الله تعالى قالوا: إن كان المتابعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة إلى كتابة ذلك وإن كانا غير مشهورين فلا بد منه لأنهم يحتاجون إلى أداء الشهادة عليهما بحضرتنهما فلا بد من معرفتهما إياهما بوجههما ليمكنهم أداء الشهادة عليهما وعند غيبتنهما وموتنهما يحتاجون إلى أداء الشهادة باسمهما ومسميهما، فلا بد من معرفة اسمهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على إقرار المتعاقدين فمضى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يترك أنه يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فالاعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي إلى إبطال ميثك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فإنهم يستمعون لفظ البيع والشراء والإقرار بالتقاضي من رجلين لا يعرفونهما ثم إذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرر عن ذلك صيانة لأموال الناس عن الإبطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجرفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب إخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أريد لحمل الشهادة على النسب وبلحقه الحرج في إحصار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم للحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى إذا احتاجوا إلى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على مافي الكتاب بشهادة أنفسهما وفي تحمل الشهادة على المرأة لابد من رؤية وجهها عند بعض مشايخ وتبرير الشهود أنها قلانة لا يحل أداء الشهادة عنها وإنما حال غيبتها أو موتها إذا احتاج الشهود إلى

الشهادة بالاسم والنسب بطريق صحيحة تحصل ما ذكرنا في رجل المجهول من شهادة جماعة لا  
تتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة ... هذه عن عندهم وقد  
ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادات إذا كان يانك كعقل فإن ذلك كذب ليس به  
أحد كفيلاً من إباحة كعب يكتب ففلسفة علم وجهي أما ... أحد كفيلاً بعد ... مع  
لشيء آخر، وأن إن أحد كفيلاً بجميع ما يجب للمشتري عن إباحة من حق سبب هذا السبع  
من الثمن وقيمة البناء وأربع والعرض وأيا ما كان من كفه ... جائزة لأن هذه كعنة من من يجب  
وإنها جائزة عرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في النوحه لأول إنما يجب على الكفيل عند  
الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قصة النساء والزوج وعرض لأن الله ذكر  
أطلق يراد به في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فيصرف لكعنة إليه ولا تصرف إلى شيء  
آخر ثم يكتب بعد المراءع من كذب الشراء بعد أدرك ... فلا ... في هذه بعد فعلى فلا  
يعني إباحة وعلى فلا يعني الكفيل خلاص ذلك إن شاء أحدهما جميعاً ... شاء أحدهما  
شئى وحدا بعد واحد حتى يستعاض له هذه الدار أو يراد عنه ثمنها وهو كذلك هكذا ذكر  
محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، وإنما كتب إن شاء أحدهما جميعاً تحريراً عن قول من أبي  
يلقى فإن من مذهبه أن الكفالة نوحه براءة الأصل كالخوالة، إلا أن يشترط في بكعنة أن له أن  
ياحد أيهما شاء، وإذا كتب إن شاء أحدهما شئى واحداً بعد واحد تحريراً عن قول من شدة  
فإن الكفالة عنده لا نوحه براءة لأصل إلا أنه إذا تبع أحدهما وحاله به يرى الآخر إلا أن  
يشترط في الكفالة أن له أن يطالبهما واحداً بعد واحد كذا في اندحور، فإن شئى لإسلام  
رحمه الله تعالى في شرحه فأنوا، وهذا شرائط آخر لا بد من كتابتها من حقه ذلك ...  
يكتب كمال ذلك من غير أن يكون ذلك شرطاً في سبع لأن سبع بشرط أحد كعقل لا يجوز  
مباشراً وبه أحد رفر رحمه الله يعني فيكتب ذلك تحريراً عن قوله ومنها أن يكتب أن بكعنة  
كانت بأمر إباحة لأن من مذهب عثمان التي رحمه الله تعالى أن الكفالة بعير أمر مكفول عنه  
لا تصح فيكتب أمر المانع احترازاً عن قوله ومنها أن يكتب إحداه مكفول به وهو شئى  
الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لأن من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن  
الكفالة بلقائب لا يجوز إذ لم يقبل عنه إلا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة  
فتشترط إجارتها الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احترازاً عن قولهما، ومنها أنه يسمى أن  
يكتب، إذ كل واحد منهما يعني إباحة والأجنبي كعقل عن صاحبه بنفسه بأمره لأنه ربما  
يعيب أحدهما والآخر معسر فلا يصل من جهته إلى حقه فيجعله كفيلاً بنفسه لئلا يفسد آخر حتى  
ياحده بتسليم نفس العاتب فيصل إلى حقه من جهة العاتب فيكتب بكعنة بأمر إباحة حراً  
عن قول النبي رحمه الله تعالى ومنها أنه يكتب أن كل واحد منهما أعني إباحة والكفيل وكيل  
عن صاحبه بالخصوصه فيما يدعي المشتري وكالة صاحبه على أنه متى فسحها يموت وكفلاً بعد ذلك  
لا بد من ذكره ليفتح السؤل للمشتري لأنه ما لم يجب الدار على الأصل لا يجب على الكفيل  
لأن الكفيل يحصل عن الأصل وربما يرد الاستحقاق على المشتري حال عيبه المانع وكفيل



حاضر ولا يمكن للمشتري إثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لا الكفيل لا يتنصب خصماً عن الغائب لو لم يكن الكفيل وكيلاً عنه في الخصومة سواء كان الكفالة بامر أو بغير امر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء، إن كانت الكفالة بامر يتنصب الكفيل خصماً عن البائع، وإن كانت بغير امر لا يتنصب الكفيل خصماً عن البائع، وقال محمد رحمه الله تعالى: يتنصب خصماً سواء كانت الكفالة بامر أو بغير امر وإذا كان في المسألة خلاف من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازاً عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يحصل الكفيل وكيلاً عن البائع في الخصومة فيتمكن المشتري من إثبات حقه على البائع حال عيته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فأما لا حاجة إلى جعل البائع وكيلاً عن الكفيل بالخصومة لأن النائع أصيل فيما يدعي عليه فشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب، وقد ذكرناه لذلك وجهاً وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا إذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر، فأما إذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشرائط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والعرض والزرع فيذكر من دراهمه إلى ألف فيذكر عدداً يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع ولقرس عليه والله أعلم بالصواب، أحد الإقرار من بحال مسدده في البيع أنه وقع برضاه ولا منعه له وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو اب يظن أن له دعوى هي المبيع يشتره أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابته الدرك - وأقر فلان بن فلان هذا للبائع، أو علانية بثت فلان زوجة هذا البائع طائفاً في حال استجماع شرائط صحة الإقرار إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة لحدودة في هذا الكتاب كانت ملكاً لفلان هذا البائع وحققاً له وأنه باع ملك نفسه وأنه لا حق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه، وأن المشتري هذا، صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعوه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فاشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وصحان الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بامره وإذنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لا حق له في ذلك كله ولا دعوى إلى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أورد اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني بإذن فلان الفلاني ويذكر في نفس الثمن بامر فلان وإذنه أيضاً. وإذا كان المقود عليه دارين: إن كانتا متلازمتين كتب جميع الدارين المتلازمتين للثنين موضعهما في كورة كذا في محله كذا كما مر لم يعد الفراغ من ذكر الحدود يكتب بحدودهما كنهما وحقوقهما أوصيهما وبائيهما سلطهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هو لهما داخل فيهما وخارج منهما، وكل قليل وكثير هو لهما، ومبهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وإن كانتا متباينتين إن كانتا في سكة واحدة ذكرت جميع الدارين المتباينتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة، ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وإن كانتا في سكتين إن كانت السكتان في محلة واحدة يكتب أما لدار الواحدة منهما فموضعها

في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا يحصره مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كسيت وأما الدار الأخرى منها فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فإن كانت المسكنان في محلين كسيت، وأما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا وأما الدار الأخرى فموضعها في محلة كذا ثم يتم الكتاب وإن كان الثمن معصلاً قلت بعد ذكر الثمن أنه ألف درهم حصه الدار المحدودة أولاً في هذا الثمن ستمائة وحصه الدار المحدودة آخراً أربعمائة ثم يتم الكتاب إذا كان المفرد عليه بيتاً معباً من دار: يكتب اشترى منه جميع البيت اشترى أو جميع البيت الصبي أو جميع بيت الصديق أو جميع بيت للطبخ أو جميع بيت الحطب أو جميع بيت الخلاء أو جميع بيت الحساب وإن كان اشتره مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو يكتب بما عليه من العنبر من جميع الدار المشتملة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على بيمين الدار أو على يساره أو مقبله كما يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمينية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بمحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار إلى باب الدار الأعظم ويسمي أن يبرز عرص الطريق وإن كان ذلك مقدار الباب الأعظم عندما إلا عبد بعض العماء هو غير مقدر فكان مجهولاً فيوجب فساد العقد بيدكر عرص الطريق اختاراً عن قول هذا العائل وإن كان اشترى السعل دون علوه يكتب وهو سعل علوه لعلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلو لا يدخل في بيع البيت إلا بذكره صريحاً وإنما ذكر ذلك لئلا يتوهم أن العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا التوهم والله تعالى أعلم بالصواب.

إذا كان المفرد عليه قطعة مقدرة من الدار: يكتب اشترى جميع الحصه المقدرة المقسومة المعمومة من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على بيمين الدار من باب هذه الدار وهي كذا بيتاً وصفة وقطعة من حصص هذه الدار وهي كذا دراعاً بالمساحة طولاً في عرص كذا ويشتمل عليها حدود أربعة أقدام لريق بيت شترى من هذه الدار والثاني لريق بيت صبي من هذه الدار وكذا وكذا.

وإذا استثنى بيتاً من الدار المشتراة: يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت إلا بيتاً واحداً منها بعلوه أو ماحلاً بيتاً واحداً أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدده وهذا البيت المستثنى منها في موضع كذا في هذه الدار ويحدده وإنما احتجج إلى تحديد البيت المستثنى، وإن لم يكن مبيعاً لأن جهالته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها أرضها وبناتها وسفلها وعمودها وطرفها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها إلا هذا البيت المستثنى منها بمحدوده وحقوقه أرضه وبناته وطريقه إلى باب الدار الأعظم إلى آخره بكذا كذا في الدحيه، وإنما يذكر صريح البيت لأن بدونه لا يتمكن البائع من التطرق إلى البيت فيتصرف به وذلك في غير ما وقع عليه

المبيع فيوجب فساد البيع كما إذا باع الجذع في استغف كذا في المحيط، وعقد ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت يستثنى وعمره لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذا لأنه لا بد من رؤية المستثنى لينتهي خيار الرؤية ولجور البيع بإجماع العلماء واليبروت في نفسه متفاوتة في الانتفاع فيدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسألة من خصائص شروط الأصل فإن في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى من جميع الدار لتي في موضع كذا يكذا على أن للمائع بيتا وحده منها وأنه حقا لا باع جميع الدار على أن للمائع بيتا منها فاسد لجهالة ثمن الدار لأنه يصير مشترقا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن أو قسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار إلا بيتا منها لأن هناك يصير مشترقا ما سوى البيت بجميع الثمن وأنه حائر وكذلك إذا كان المستثنى عرفة فهو على حد العرفة إن كان معها عرفة أخرى وإن لم يكن معها عرفة أخرى بحد البيت الذي هي عليه كذا في الدخيرة.

إذا كان المقود عليه نصيبا في دار غير مقسومة يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما إذا كان لبيع مولا معينا من الدار أو شقفا معينا من صبة فإن هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع وانعرق هو أن عزل مكان معنوم معان من الدار فيكون له حدود معنومة كما للدار فأما النصيب شائع في الدار فعبر معين فلا يكون له حد معلوم ولا أن تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لأن النصيب شائع في جميع الدار فيقتع الاستعانة عن تحديد النصيب المبيع فأما المنزل فعبر شائع في الدار وتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل وإذا انتهى إلى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لأن النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا ببعض جميع الدار بخلاف ما إذا كان بيع منزلا معينا من الدار فإن هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع اسمي في هذا الكتاب لأن المنزل ملك معين من الدار فيمكن قبضه بدور قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع لئلا ينسب في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار بخلافه لأن البيع بما يرجع على أرباح تسليم المبيع لأن تسليم غير المبيع وقبض النصيب شائعا متصورا لا يرى أنه يتصور نصيب شائع عند ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب إذا عصب رحلان كذا والرحلان إذا عصب شيك يكون كل واحد منهما عاصبا نصف شائعا فعليه أن قبض الشائع متصورا فيكتب قبضه من لوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية مبايعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى مولا معينا من دار يكتب رؤية المنزل وحده لأن المنزل يكون معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعا في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا برؤية جميع الدار إذا كان كل محدود ملك البائع

فإن كان ملكه قدر ما يهبه يكتب اشترى جميع ما ذكر الباع أنه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما هو حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وإنما يكتب جميع ملكه لإحتراز عن قول زفر رحمه الله تعالى من مذهبه: أن أحد الشريكين إذا باع سهماً واحداً من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف حصته فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعاً جميع ملكه بإتفاق العلماء والله تعالى أعلم

وإن كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر اشترى من هذا المخلو لهذا المشتري بشراء سابق أو غير ذلك نصار الآ جميع لمحدود مكانه وإن كان اشترى النصف شائعاً واستاجر النصف الباقي يكتب ملك شراء النصف على ما بينه ويكتب قبل لإشهاد وأقر هذا البائع إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا منحفاً به أنه آجر من هذا مشتري جميع ما بقي له وهو النصف متاعاً من جميع هذه الدار المخلو بمحدود ما وقع عليه عقد هذه الإجارة كذا سنة كاملة يكذا درهماً لينتفع به بوجوه مائة ويد كر تعمل الإجارة والنصرف وصمد الدرك ويتم الكتاب.

إذا كان المخلو عليه عمر بيت ليس به سفل يكتب اشترى منه جميع العروة التي على البيت الصفي أو على البيت لشترى أو كذا من جميع الدار المشتتة على البيوت ويحد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه لعل منها ويحد ذلك البيت ولا يحد العلو وإنما يحد البيت لأنه مبيع من وجه لأن قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وإنما لا يحد العلو لأن بتحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو أو هذه العروة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فإن سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع بطريق هذه العروة على السهم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو من بين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دليل هذه الدار كما يكون في باب هذا دار الأعظم في داخل ذلك وخارجه فون كان حول هذه العروة غرف يسمى أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة عروة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل قدر درهما البيت الذي عليه العروة وكذلك لم يذكر الصحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه والخصاص رحمه الله تعالى كان يشترط قدر درهما البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومسكناً وهكذا حكى عن نجم الدين أسنفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهدم اسفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخ رحمهم الله تعالى لا بد من ذكر درعان العلو أيضاً لأن العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذكر ذلك حتى لا يتنازعان إذا انهدم العلو وأراد أن يبني ثانياً قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ثم يكتب بحدودها كلها وبعض أهل بشروط عذبوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا: لا معنى لقوله: بحدوده إذ ليس للعلو حد ولكن هذا ليس بشيء قلنعلو حد كما أن للسفل حد لأن الحد هو النهاية ولعلو نهايه كما أن للسفل نهاية إلا أن بتحديد السفل يصير العلو معلوماً فيتحقق الاستعناء به عن تحديد العلو وبصير تحديد السفل تحديد للعلو لا أن لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها فيكتب بيئاتها وأرضها وكان

الحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول: لا أرض للعنوا وإنما هو على الهواء ألا يرى أنه لو بهدم العنوا قبل المبني يصل البيع وألا يرى أنه لو باع ساحة العنوا بعد بهدم العنوا لا يجوز فلا مائدة في كتابة أرضه والأرض له ولكننا نقول: أرض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل أرض له من هذا الوجه فجار أن يكتب بساكنه وأرضه هذا إذا كان العلو كله على سفل البائع فأما إذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب يشتري علواً بعضه على سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان ويذكر مقدار البناء على سفل كل واحد، وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب يشتري العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشنوي من هذه الدار المشتملة على البيوت ويحد البيوت ويذكر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم.

إذا كان المعقود عليه داراً لها ساياط: يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساياطه الذي أحد طرفي حشيشته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساياط طولاً كذا ذراعاً وبذراع يسمح به الأراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه من الأرض كذا ذراعاً وفيه من الخشب كذا عدد محدود ذلك كله وحقوقه ومرفقه ويتم الكتاب كذا في الدخيرة.

إذا كان المعقود عليه الساياط وحده: يكتب يشتري منه جميع الساياط الذي أطراف خشب أحد جانبيه على حائط در فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كذا أول وإن كان أحد طرفيه على فواتم منصوب في السكة بين ذلك وبين مقدار الساياط طولاً وعرضاً وبين عدد الخشب على نحو ما ياب.

إذا كان المعقود عليه علواً دون سفله أو سفلاً دون علوه: يكتب يشتري بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحدود الأربعة للدار ثم يكتب أحد البيتين سفل غيره لهذا البائع والآخر علو سفل لهذا البائع ويحد كل سفل على حدة كما إذا أراد بيع السفل أو العنوا.

إذا كانت الدار مشتملة على الإسطبل والمتين والحديقة: يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على الإسطبل والمتين والحديقة التي هي في موضع كذا فإن كانت مشتملة على الحمام يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمي بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وإن كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة والآثره على رحن واحد بهجرين أو على رحنين أو على أرحاء ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وإن كان لصحن الجيوب يذكر ذلك وإن كان حراس الدهن<sup>(١)</sup> يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم.

إذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار: يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يحل من

(١) قوله حراس الدهن: كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الطرس اللان ويكسر والجمع خروم لاه فاعمل له مصححه.

ثلاثة أوجه، أحدها أن يشتري أو يخط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الخائط  
 الخيني من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحد داره يكتب وهذا الخائط من  
 هذه الدار في موضع كذا وهو ليرى دار فلان وصرل هذا الخائط كذا دأع وعرضه كذا ذراعاً  
 وارتفاعه في الهواء كذا وسبزه في موضع كذا ومنتهى إلى كذا اشترى الخائط بحدوده وحقوقه  
 وأرضه وبساتنه وكل قنبل وكثير من آخره وهل يكتب طريقه قال الصحاوي رحمه الله تعالى :-  
 كان الخائط ملازماً للدار المشتري أو متصلاً بالطريق المعظم لا ذلك لا يستعمله عن الطريق  
 لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق الوجه الثاني أن يشتري الخائط دون الأرض على أن  
 ينفقه في هذا الوجه يكتب كذا كان يكتب شرط الخائط بأرضه إلا أن هذا الوجه يكتب ما خلا  
 أرض هذا الخائط لحدود فيه فإنها ولا شيء منها له يدخل ثمن البيع ولا يكتب طريقه لأنه  
 لا يحتاج إلى الطريق إليه إذ كان ينفل وقد كذا هكذا يكتب بوجبه وأصحابه رحمه الله  
 تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع بقض الخائط ليكون دليلاً على أن  
 لم يشتري نعصه ونقله وكان الصحاوي رحمه الله تعالى يقول هذا حصلاً لأنه يكتب اشترى  
 منه جميع بقض الخائط والخائط غير مفوض يصير مشترى مالم يوجد فلا يجوز كما لو  
 اشترى دليق هذه الحصة أو دهن هذا المصمم ولكن يكتب على أن بنفسه على نحو ما  
 لوحه الثالث أن يشتري الخائط مطلقاً وأحكامه فيه أن يدخل ما تحت الخائط من الأرض في  
 لبيع من غير ذكر الأعمى قول الخصاف رحمه الله تعالى فيكتب الخائط بأرضه ويسحق بآخره  
 حكم الحاكم كذا في غير

فإن كان المبيع بناء دون أرض: كتب جميع بناء الدار لم يقول اشترى منه جميع بناء  
 هذه الدار والبيوت والأبواب والسقوف والحدائق والرفوف والحدود والعوارض ولتسليم وسواها  
 والهرادي وجميع ما في هذا البناء من البنى والآجر والطين والخراب من أقصى إلى هذا البناء إلى  
 منتهى سحكه دون أرضه قول لم يثبت لأرض حار لأن البناء لا يستقيم الأرض كذا في  
 الظهيرية، ولكن بما يكتب بكونه أثق وأكد ويجوز أن يكتب اشترى منه جميع الدار  
 المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذكر حدودها اشترى هذه الدار وهذه  
 فيه بساتنها كلها مغلها وعمود دون أرضها فإنها لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا  
 بحدوده ثم الحار لا تحل وما إن كانت أرض هذه الدار بهذا المشتري ولي يديه يكتب في آخره  
 قيل ذكر الإشهاد وأقر هذا البائع أنه لا حل له في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدودها وحقوقها  
 هي يد هذا المشتري دونه ودون سائر أناسي جميع وأن جميع ما كان له عليها أو على شيء  
 منها قيل هذا البيع المذكور فيه بما ذلك كله لهذا المشتري مأمر حق واجب لأرض عرفته له وحصل  
 إلى هذا المشتري جميع ما وجب ويجب به من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته فقامه فيه  
 مقام نفسه على أنه كمن مسح شيئاً ما جعله يدي هذا المشتري كما وصف فيه فإن دخل إلى فلان  
 المشتري هذا عند فسحه ذلك وبعد فسحه بهاء كما كان وقيل هذا المشتري جميع ما أقر له به  
 وجميع ما يجعله إليه بما ذكر فيه منه مباحه وإن لم يكن أرض هذه الدار لهذا المشتري  
 ولا يدي يدي هي لغيره وقد أراد بترائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من



إذا كان الموقوف عليه نصف دار ومصفها الآخر للمشتري: يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم لواء من سهمين وهو النصف مشعاً من جميع الدار التي ذكرها الباع هذا أن سهماً من هذين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحد ذكر الباع هذا أنه ملكه وحقه وفي يديه وأنته يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة إلى تحديد نصف يبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

شراء وارث نصيب الآخرين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان ومن أخيه فلان وهم أولاد فلان ومن ولدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار بمقدرة فيه وهي ستة وعشرون سهماً من أربعين سهماً مشاعة موروثه بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابن وهما فلان وفلان هذا البايع وهذا المشتري وصارت شركته بينهم على هذه السهم لأنهم هذه الشمس وبقي بين هؤلاء هؤلاء كذا منزل حظ لأثنين أصل لفرصة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهماً للمرأة منها خمسة أسهم ولكل من أربعة عشر وللأبنة سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مفسومة على هذه السهم وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهماً مسلمة له في يده لاحق لباشر مورثه فيها وهؤلاء الباع الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالنسبة المذكورة فيه على أن يكون هذا الشمس بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهم بمقدور عليها آخراً

شراء الدار لموروثه من الورثة سائعي يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان لفلاني من فلان وفلان وفلانة أولاد فلان بن فلان العلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى سهم جميعاً صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الباع الأربعة أنه مشترى شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنتان وهما فلان وفلان هذان وبنتان وهي فلانة هذه لأوارث له سواهم وحذف من الشركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار بمقدرة لموروثه بينهم على موائع الله تعالى لأنهم هذه الشمس والباقي بن أولاده كذا كذا كذا مثل حظ لأثنين أصل لفرصة من ثمانية وقسمتها من أربعين سهماً للمرأة منها خمسة أسهم ولكل من أربعة عشر سهماً وللأبنة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد هؤلاء الورثة على هذه السهم مشاعة غير مفسومة وهم يسعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالنسبة المذكورة فيه على أن ينسب بينهم على هذه السهم إلى آخره والله تعالى أعلم

إذا كان الموقوف عليه حائون يكتب اشترى منه جميع الخانات مدي في كورة كذا تحية كذا في رفاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قبلة حان كذا وبهذه ثم يسون حدوده وحقوقه وأرضه وبساتينه والنواحي التي يعلى عليها بانه وعنه ومعلمه فإن كان معه غير يكتب وحقوقه وسفحه أو اندر سي هي عمود فإن كان مبيعاً على نهر بعامه يكتب جميع الخانات مدي على نهر بعامه المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده نريق هراء هذا النهر من وجه مجيء الماء ونسبي نريق حائون فلان والثالث نريق هراء هذا النهر من وجه مجيء الماء



وإذا كان المعقود عليه خاماً يكسب تشتري منه جميع الخصال المبني بحيطانه لأربعة أعصنة به كتبها بالأحجار وأنه يشمل على كذا عدداً من الحوائط في سفله وكذا عدداً من الأنهارجات والحجرات والمعروف في عمده والحوائط الأربعة على بابه بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وأرضه وبناؤه ودويرته وغرفه والحوائط التي على دبه وطرقه بمساكنها في حقوقها إلى آخره وإن كان له عنوان أحدهما فوق الآخر يكتب جميع الخصال المبني بثلاثة سفوف أحدهما بسفله والآخر بعلوه الأسفل والثالث بعلوه الأعلى ثم يتم الكتاب

إذا كان المعقود عليه رباطاً مملوكاً يكسب جميع الرباط المبني المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدداً من المربط والأدري في سفله وبهيت بسكنه الرصاصي وكلها حول صحن داره وعلى حجرات وغرفاته في علوه ثم يتم الكتاب.

إذا كان المعقود عليه برج الحمام يكتب جميع برج خدم المبني المشدود هوائها ونقوبها شداً يمكن أحد حمامها بغير صيه بجميع ما فيه من حمامات وأشخاص والمرايح والبصر والهرادي والخشب والعتبات وإذا كتبها شدة هوائها فيقدر على تسليم ما فيها من حمامات إلى المشتري حتى يجوز بيعها فإن بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري برج الحمام لئلا لأن الحمامات بأبواب إلى ليل وبجتمعت فيدخلها البيع فاما في إسهار فيخرج لصلب الرزق فلا يساوي جميعها البيع ويحيط باعتبارها البيع بغير لمبيع احتياط يتعذر معه التمييز

إذا كان المعقود عليه بهت الذهبية يكسب تشتري منه جميع بيت لدنانه المشتمل على سهام مصنوعة وأحجار وأقفاص وأدوات آتية هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كتبها وأرضه وبناؤه وسهام الأربعة والرحى الكبيرة المشتملة على حجر منصوب يدعى سنث سع، والرحى الأخرى المدعوة: سنك پشت، يكذا قصاً بما فيه من الصخور والطابق الحديدية المنصوب على كائون مبني فيه يخلو السمسم، وكذا إذا كان المعقود عليه صاحبة يكسب تشتري منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بعمرة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب بحدودها وحقوقها كتبها وأرضها وبناؤها وحجرها الأسفل والأعلى ودورها وتوابيتها وقطبها وسائر أدواتها الحديدية والخشبية بأبوابها وبوابها بأحمتها وشربها بمجذرية ومساكنها في حقوقها وأبوابها المرفوعة في أرضها وملصق أحملها ومرفق دورها والموضع آتية مبني فيها الخبواب ويدري ومرجها بأرسمه وأشجاره وأعرسه ومجرى مياحه ومساكنها في حقوقها فبعد ذلك ينظر إن كانت الطاحونة على نهر العامة يكسب أحد حدودها بريق معروف مائه من هذا النهر والقاسي لريق طريق القصة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لريق مصب مائه في هذا النهر والرابع لريق أراضي فلان، وإن كانت على نهر مخلوط يدخل في هذا البيع يكسب وهي مبنية على نهر خاص لها بأحد ماء من نهر كذا.

إذا كان المعقود عليه الحمام يكسب تشتري منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء يكتب تشتري منه جميع الحمامين المتلاقيين للذين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخه لرجال في أرض النهار والنساء في بقيه

لنهار يذكر ذلك ويكتب المشتري على: سياتكوار، خشبية دت سبع واحد فيها سرير خشبي وسرير آخر جنوس الخشامي عليه وبنت يدعى: حاص خانه، له حوز من كان محجراً من المتحمسين وقابوت خشبي الخشامي لجميع البعلة فيه وتابوت آخر خشبي لوضع العنجلاب فيه ويكتب فيه ذكر الحدود بحدوده وحقوقه كلها وأرضه وبساته وقدره الحاسبه المركبه فيه تسجين ماء فيه وبشره المصوبة بالحجارة والأجر ويكرتها وطلوها ورشاتها والحاصن للمبسة في بيوتها أو يكتب بالأوسي المجدد جعل الماء فيها واتونه<sup>١</sup> ومبى رماده ومسجل مياهه وطلوبه المقروضة فيه وموضع خشبته وتجميعه.

إذا كان المعقود عليه بيت الطحانه: يكتب جميع بيت الطحانه اشتمل على رحي واحدة ودائرة بجميع أدوات أرحانها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك اصاحه لإقامة عمل طحن الخواربات وقد عرف المعاقدان هذان هذه الأدوات شيك خشبياً وأحاطا بها علماً إحاطة شاقية نافذة للجهالة وأمر بمعرفة جميع ذلك كنه إقراراً صحيحاً.

إذا كان المعقود عليه بيت احقيق يكتب وفيه حقيق خشبي و حيقاه أو ثلاثة كن حبيب له عيان ومع الخشقات حيقاب حرقية ويكتب بعد ذكر الحدود بحيقاه وحيقاه لحرقه لكبر منها كذا عدداً والأوساط كذا وانصهار كذا كلها قائمة بأعيانها في بيت احبيب هذا وقد عرفها للمعاقدان شيئاً خشبياً وأحاطا بها علماً وبسم لكاتب كذا في نسخته.

إذا كان المعقود عليه مجمدة يكتب شترى جميع المجمدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب إليها من الغدران الثلاثة أو العديرس أو العدير والعارفين وهذه المجمدة كذا دراعاً طولاً في عرض كذا ذراعاً ويحد المجمدة والعدير والقارفين.

إذا كان المعقود عليه مثلجة يكتب اشترى جميع المثلجة التي في موضع كذا بجميع ما يحسب إليها من جوانبها الأربعة ويحدد.

إذا كان المعقود عليه الملاحه: يكتب اشترى جميع الملاحه بجميع ما يحسب إليها من الحياض ومجمع مائها ومستجمع المنح فيها وبحوها ويحدد.

وإذا كان المعقود عليه أرضاً فيها عين القير أو القسط: يكتب اشترى الأرض التي يقال لها كذا والعيون التي فيها القير والقسط في هذه الأرض اشترى هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها القير والمقائم وانقطت المقائم في هذه العيون وإنما كتبنا العيون لأن عند بعض العلماء لا يدخل القير في بيع الأرض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جسد الأرض فيكتب احترازاً عن هذا اختلاف وإنما كتبنا القير المقائم والقسط المقائم لأبهما مودعان في عيون كالمح في المملحة فلا يدخل في البيع من غير ذكر وإنما فرق الماء الذي في البئر والعيون والقير والمنقط في العيون من حيث أنه لا يدخل في البيع والقير والقسط يدكران لأن الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذا ذلك القير والقسط لأن كان لغيره أو للعين سم يذكر ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعيون والله تعالى أعلم

وإن باع أصل نهر جاز: يكتب مفتحه ومستهاء وطوله عرضه وعمقه ويذكر ان من كل

(٦) قوله واتونه: الأتون بوزن تنور الموقدة والعانة تخففه وجميعه اناتين كما في كتب اللغة اه مصححه

جانب منه كذا ذراعاً وإن كان النهر يسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذكر حدوده لا محالة وإن اكتفى يذكر الحدود فلا بأس بتمت تعدير المدرعان لأن المعربة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود.

وإن اشترى النهر مع الأرض: يكتب النهر ويذكر طوله وعرضه عمقه وما يسمى به النهر ومدرعان حرمة من كل جانب ثم يكتب الأرض التي معه ويحدد ذلك لأن تمام التعريف بالتحديد ويقم الكتاب كذا في المصطلح.

إذا كان المعقود عليه قاعة: يكتب شترى جميع لعنة التي هي في قرية كذا ومفتحة في موضع كذا ومصبتها في موضع كذا وحرمتها من الجانبين كذا درعا بحدودها وحقوقها وأرضها وبساتينها وسجلها وعيها وكذا النهر إلا أن النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالمدرعان ويذكر حرمة من الجانبين بالمدرعان أيضاً.

إذا كان المعقود عليه شرباً بغير أرض: ويغير أصل النهر بهذا البيع لا يجوز لأن الشرب عبارة عن نصب ماء وحصته وماء قبل اختياره ليس يملك له وبيع ماليس يملو له لا يجوز لأن ماء ما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولاً فأوجب فساد البيع فأشبهه بعض مشايخ رحمهم الله تعالى. يجوز أن تعارفوا ذلك كما في نوحى بلع وسف وأشبه ذلك فإن هل ملك النوحى تعارفوا ذلك ورواوا جواره وقد قال عليه السلام مائة مسنون حساً فهو عند بقه حس وبه كان يفتي القاضي الإمام أبو علي الحسين بن خضر السقي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لأن القيس الصحيح إنما يترك بمعامل جميع البائدين لا يتعامل بعضهم.

إذا كان المعقود عليه شيئاً من ضيعه وجرد من مائه قرية تعارفوا ببيع أمياه بصياغتها. يكتب فيه اشترى جراً من كذا جراً من مائه قرية كذا وأمياهها كلها على كذا سهماً وهذه أمياه مأخوذة من عيونها التي فيها وهي معروفة معروفة عند أهلها وهي مضمومة بينهم على صياغها المذكورة فيه تسعة معروفة عند أهلها لا يحمي عليهم شيء من ذلك اشترى هذا جرد من جميع هذه الأجزاء من ماء هذه القرية بخصتها من ضيعات المذكورة فيه أنقي هي لشركاء هذه القرية مضمومة بينهم بمقادير معروفة عندهم على صياغها المذكورة فيه تسعة معروفة أنقي هي لشركاء هذه القرية بحدودها وما وقعت عبه عقدة هذا البيع وحقوقه ويسم الكتاب.

وهي بمعنى القرى على هذا النوع شترى أرض كذا بشرائها من ماء وهو كذا فجاءه أو كذا يوماً من كذا يوماً وليلة من جملة الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصلي ثابت حراجب ديوانب بجميع مجاريه ومسبيله وحقوقه ند حلة فيه والمخرجة منه من على عيون ودي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها على ما يتعارفه شاربو هذا النهر فيما بينهم من بمقادير أمياه هي شريفة.

وهي بمعنى القرى على هذا النوع اشترى من جميع ما ذكر له منك وجعه وحصته من الأرض التي بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاع من جملة كذا سهم ماء التي هي سهه ماء هذه القرية مشاعاً فيما بينهم ومقدار سهم ماء هذه القرية يعرف بكذا عونه كل عونه كذا سهماً

وجميع هذه الضياع في مواضع متباعدة من ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها ومنها.

وفي بعض قرى نصف شراء محدودات معروفة ومحدودات مشاعة بسهام دائها ويكتب في ذلك اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وأراض بعضها حراجية مشاعة وبعضها عبر حراجي مضمون بقربة كذا من قرى نصف وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا سهم ماء من جملة سهام الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف مقدارها بعشرين جريباً بالمساحة منها كذا سهماً من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على أنهم تدعى أفرحها وهي كذا فرحاً كل فرح على كذا سهماً وهي معروفة بين أهلها كذا سهماً في أفرحها ملاك وكذا سهماً في أفرحها ملاك نورع الأخرجة وبوائب السطاب على هذه الأسهم ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها، وأما غير الحراجية المقسومة معالفة بموضع كذا وكذا وأرض وكرم ويحدها وشربها من نهر كذا.

إذا كان المعقود عليه حائناً فله بيت للمقام فيه أو سرير تحته أو تحت فئائه الذي يجلس عليه صاحب الحائزات يكتب فيه جميع الحائزات السبي والبيت الذي تحته أو تحت فئائه أو السرير الذي تحته أو تحت فئائه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته ويستهي طول هذا السرير إلى مستهى طول سفل هذا الحائزات ثم يذكر الموضع والحدود ويسمى للكتاب

إذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبني لمشتمل على كذا رهدة لعمل الخوكة أو يكتب فيه جميع المحاكاة المبنيه المشتملة على كذا رهدة لعمل الخوكة ثم يذكر الموضع والحدود

وإذا كان المعقود عليه رهدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة الهيمية أو السارية أو الأمامية من جميع بيت الطراز المشتمل على كذا رهدة إحداهن هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدوده ثم يذكر حدود هذه الوهدة كذا في الدخيرة، إذا اشترى ضيعة أو قرية وترك ذكر الحق يدخل البناء والحل والشجر كله مثل الكرم وشجرة التمام والسفرجل وأروعها وقصب والخطب والطرفاء إلا روي به رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب الفارسي وقصب السكر وقصب الذريرة لا يدخل إلا اتفاق وقصب الذريرة مبدق ويسر على الميت أي ينز وما كان من الأشجار التي لا تنضج وتقطع في كل أوان كالذلب والجوز فقد احتجفت المتأخرون فيه، منهم من يقول لا يدخل إلا بالذكر كالبزخ ومنهم من قال يدخل وهو الأصح والذلب جتار، والجوز سبيدار، وأم البادجان شجرة للمشتري وحصة للبائع وكذلك نقض والمصمر من شجرة يدخل في العقد بدون ذكر الحقون وما عيه من الربيع لا يدخل إلا بذكر الحقون وعلى هذا كل ما يؤخذ حمله من غير أن يقطع أصله وإشمار التي على الأشجار لا تدخل بدون ذكر الحقون والمراقق وعند ذكر الحقون والمراقق تدخل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يدخل إلا بالسعيين عليها أو بذكر كل دليل أو كثير هو فيها أو سها من غير أن يقول من حقوقها والرطوبة وما ثبت وصار به ثمر للبائع وأصولها للمشتري قال محمد رحمه الله

تعالى. ولو باع أرضاً فيها زعفران فالبيع للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب مثل الحمص والبقلاء والعدس هذا كله بمحلة المزرعة، وإن كان لم يجمع قيصواً زدت بخميساته العشر ورحمته وهي كذا عدد يكبر منها كذا والأوساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قليلة بعضها في بيوت إهرائها وجميع ما فيها من لحبوب والحلطة والشعير إن كانت دجلة تحت العفد بذكر امتعاضين إياها في العفد والإهرء الحنقوت ويقال البيت الواسع ويقال إنبرجانه، ولم أجد هذه النظم في كتب اللغة لكن هكذا سمعتها من فرات عليه.

وإن كان المبيع كرمًا أو بستاناً ردت عنه ذكر حقوقها وأشجارها وأعراسها ورراجيحها وقصباتها وعرقشها وأوصافها ورشربها ومواقفها وأعمدتها ودعائمتها وأهازرها وألوانها وأديعها<sup>(١)</sup> وأعمدتها أوتادها ودعائمها ما يصب عليها العرائش والعرش والوثيلة لحمل المتجدد من القصبات، وإن كان البستان في حائط أسط كسبت في حائط بلد كذا في يلي درب كذا على سارية هر كذا، وإن كان في قرية كسبت في قرية كذا من سود كذا.

وإن كان فيه ثمره أو رزق أو رطبة كسبت وثمرتها ورزقها ورطبتها ويريد عنه ذكر ثمرتها وقد نذا صلاحها وإن كان فيها رزق محصود أو ثمر مجدود أو نخل أو حصب قد دخل تحت البيع بغير ذلك ويدكر معرفة المعتدين جميع ذلك، وأما كروار الكرم فقصر مداره وبيوته علوه وسطه وأربعة حوائط الكرم من أسفلها إلى أعلاها بشوكها وكذا عدد رزقها وجميع العريش وجميع الوط على شدة الخوص أو أمام القصر وكذا شجر رمان وثين وخوخ ومشمش وفسك وهريثا عرسية شعترت، وعلى هذا جميع الشاق بين الشجر والرجوح، وأما كروار الأرض فمحصول جزأ وعشرة مسات وكذا وفر سرقين محصود بحراب على رأس هذه الأرض وجميع الأشجار حولها وعلى مسانها وجميع ما كسب به لأرض مقدار درع أو درعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب أن يلحق بذلك كذا وقد عرف موصفاً ومقاديرها ونظراً إليها فعرافها شفاً شفاً في الظهيرة.

وإذا كان لمعقود عليه فناء عليها رضى في ميت ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع الفناء لتي يقال لها كذا وهي في سنان كذا من محمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه الفناء لما يلي كذا والرضى لتي فيه ومفتح هذه الفناء في يلي كذا ومصعب في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الأرض التي على حفتي الفناء وكسبت لطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بدرع كذا من الجانب الأيمن كذا ذراعاً ومن الجانب الأيسر كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً بدرع وسط وقد درع فلان بتراضيها وكان كما وصف وهذا فذلك وأما به علماً ومعرفة كان أيم ريد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه الفناء بحريرها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كسبت أحوط لأن بين العلماء

(١) غرة والأوهاد وديح كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب ولدي في التفاسير ومطبع جمع وهذه وهي البرهدة في الأرض المحصنة فاسم وحرر في نسخ الهندية ونقلت تحريف أو فارسي والله أعلم به  
مصححه

اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسر لمعدة حريم أعني قوتيهما لبقاء حريم بمقدار ملقى طينها فلا يصح البيع ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مظاهر وإنما أعني قوتيهما فلا ملقى طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير دائع معدوم والمجهول في صفقة واحدة ولأن من جهر حشاة حريماً فيما يجعل بها حريم إذا كانت في أرض الموت فاما إذا كانت في أرض مملوكة لمعير فلا بد أن لا يمكن بقاء حريم على هذا الاعتبار يكون جازماً بمر الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التحرر عن هذا وذلك لأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفة الماء على نحو ما ساءل قبل هذا فثبت أحسن وأثبت أنه يذكر الحدود الأربعة ويكتب بحدودها كلها ويبين الذي على هذه الصفة والبرحي والواردة فيه بأدواتها والآلتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكرتها ودلائلها وحقوقها وبساتينها وبواغرها بأحشائها وأنواعها المعروفة في أرضها وملقى أحشائها وموقد ديارها في حقولها وبسم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحمد

وإن كان المفقود عليه أحمه يكتب اشترى منه الأحمه شيء في موضع كذا حدودها كذا اشترأها بنفسها لتأثم فيها بأصول قصصها وإن كان فيها نصب محصور دخل في هذا البيع ذكر أيضاً وقصصها المحصور المرسوع فيها حرماً كذا في الدخيرة

وإن كان بيع صفقة فلت اشترى جميع السبعة أسى بقدرها كذا وهي صفقة من حطب كذا التواحيا كذا وعرضها كذا ومولها كذا وعرضها كذا اشترأها بمواريصها وبإحدى وسكانها ودقنها ومردبها وهي كذا كذا مردباً ومجديفها وهي كذا مجدب وحشها وحصرها وجميع أدوية والآلتها التي تستعمل بها الداحلة فيها والخارعة منها وشرائعها وبودها بعد معرفتها بإدائها بعينها وبهرها إليهم وحريتها فيها بكذا وكذا كذا في التفهيري

إذا كان المفقود عليه عبداً أو بشراً ليس لها أرض تسقى منها وإنما هي للماشية يكتب اشترى منه البقر التي في مكان كذا أو بعن لتي في مكان كذا ويدكر الحدود ويدكر وهي عن مدورة مستدرة كذا درعاً بدراع كذا وعصفها كذا وكذا في البئر يكتب اسمها رتتها وعمدها بالدرع ويكتب أنها مطوية بالأجران كذا ويكتب في بعن مبدأها ومستهاها ويكتب سنرى هذه البئر أو هذه العين مع ما حولها من الأراضي بعدد كذا درعاً من كل جانب بدراع وسط وإن بين مائها ويكتب وماؤها معين عذب طاهر عرائس ليس يمتلئ ولا ملح أجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب ماء ندي في العين والبئر في البيع لأنه ليس مملوكاً له فكيف يبيعه كذا في الدخيرة وإن كان لمبيع قصعة من أرض كبيرة ولتلك قطعة حدودها بعلام منصوبة كأنهجار منصوبة بثلث ثلث الأرض ثم يكتب هذه القطعة بما بيني أحد حدودها مسيطر كذا والباقي والثالث والرابع كذا وطريقاً كذا وهو الموضع للمشعب سقى فليح لشجر ولله يكن لها بعلام أن تحت الأرض الكبيرة وبين جهة بقطعة منها شمالاً أو جنوباً أو جهة اشترى من العربية ثم تذكر درعها طولاً وعرضاً وكذلك ما استثبت بقطعة الصغيرة من الكبيرة

وإن كان المبيع مملوكاً يسر حسنة وسمه وحبسه على ما ذكرنا عمره ونريد بذلك

بالعلم أنه مقر بالمعجزة لآء به ولا عائنة ولا حشة، ولو دت ولا عيب كان أحوط أعده ويحب أن يعلم معنى اذاء والعائنة والخينة مفقون اذاء كل عيب باطن طهر منه شيء أو به يصهر منه وجع الطحال والكبد ولثة وهو بالعارسية. ناسه و دمه دن، والنسب والنسب الخصب والبهرس والخدام واليواسير والذرب وهو فساد البعدة والصغر وهو ماء لأصغر في النقص والخصافة والفتق وهو ربيع الأعفاء وحرق السوا وهو عرق النحر والفسور والجرب والخلابة وما أشبهها من الأسقام والأدواء وأما الخيون والوسواس ونسول في لغزش البياض في المعى والأصبع الزلزمة وانصميم والعشي والشلل والعرع والشجة والذكة والشممة بهد كنه عيب وليس بدء، وأما العائنة والإباق والسرقه وأب تكون حابة رانية والعبد يكون صرير أو ساش أو قاطع بطريق ههنا كنه عائنة وهي لا تكون إلا في الرقيق والء في الحيوانات كلها، وأما الخشة فهي الرب وسحرة والموار يفتح العين<sup>(١)</sup> لا يكون إلا في أصناف الثياب وهو الخرق والمضون

لأن كان لمبيع ثمار كرم أو قرية أو زرعاً كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم لعدته ثم تقول اشتري منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العيب والخروج والمشمش وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو ررع قد بدأ صلاحها بكذا كذا درهم بيعاً صحيحاً ليحدها ويقطعها من غير تعريض ثم بعد ذلك إن أراد المشتري استبقاء الثمار والزرع إلى وقت الإدراك فله وجهان. ب. شئت ذكرت أن فلاناً البائع هذا أباح للمشتري ترك ثمار المبيعة مساة في هذه الأشجار إلى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وبهني الكتاب غير أن له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول متى رجعت عن هذا الإذن كان مادوناً له في ترك هذه الثمار أو الرجوع إلى الوقت المعلوم المذكور فيه بدون جديد مستقبل والوجه الثاني أن يستأجر الأرض مدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثم أن هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى به جميع هذه الأرض بعد اشتراكه هذه الرروع به ولمصفاً من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كتبها وحقوقها كذا كذا أشهراً متواليه من لدن هذا التاريخ إجارة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا حيز يسمى هذا المشتري هذه الرروع المشتراة فيه هذه المدة ثم يكتب فيها الأرض وبعض الأجرة، والوجه الثاني أن يتأخر في الرجوع لا في الأشجار لأنه لا يجوز إجارة الأشجار لاستبقاء الثمار عليها فوجه الإذن والإباحة على صاهر.

وإن شترى الرجل المنزل من نفسه لآبته لصغير كتبت هذا ما شترى فلان من فلان من نفسه لآبته الصغير فلان وهو ابن كد منه بولاية الأبوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيها ولا شغلط أو باقل من قيمته جميع أمور المنسي ويصف المرء ويذكر عدد بيوته وموصعه وحدوده ويتم البيع إلى آخر ذكر قبض الشئ فإن كان قبضه من مال آبته الصغير ذكرت ذلك وقت قبض هذا المعاقدة من نفسه من مال آبته الصغير هذا الشئ المذكور فيه بعضاً صحيحاً ووقع

(١) والموار. بيع العين الخ الذي في القاموس العور حشته سميت والخرق والشر في الثوب ودينه والفضون بالعين والفساد المعجزة جمع عصب السككي، بهرك وهو كل تن في ثوب أو جند أو درء، ههنا موصحه.

البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا للعائد من نفسه لأبنته الصغير هذا جميع هذا الثمن فارغاً قبضاً صحيحاً فصارت يده فيه يد أمانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الأبوة بعدما كانت يد ملك وقام هذا العائد من مجلس هذا للعائد بعد صحته وثمائه وقارقه يديه وأقر بذلك كله إقراراً صحيحاً، فإن كان الأب أبراه عن الثمن كتبت وأبرأ هذا العائد لبنته الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن إبراءً صحيحاً صلة منه وعطيه وميرة وثقة ووفقت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة إسقاط كذا في الظهيرة، وفي هذا نصيب على أن الأب لا يحتاج إلى العير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط، فإن اشترى الأب دار ابنته لنفسه كتبت اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لأبيه فلان يجوز من قيمته وأبيه فلان يورثه صغير في حجره يني عليه أبوه إلى أن يقول: وقبض من ماله لأبيه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن يرد الثمن بحصرة الشهود ويقضه لأبيه إلا يرى أنه لو كان لأبيه دين عليه فأراد أن يبرأ منه كان يدي يبرئه منه أن يزنه بحصرة الشهود ويقول: اشهدوا أنه كان لابنتي الصغير فلان علي كذا وقد أخرجته من مالي وهو هذا قبضه له، وقد قال بعض العلماء: أن الأب لا يبرأ من دين ابنته بالإحراج والإشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الرومي لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشربه بأكثر من قيمته ويلحق بأخيه حكم الحاكم لأنه مختلف فيه فإن اشترى الصغير من مال أبيه بإذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الأب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأخوذ له في هذا الشراء من جهة فلان بمنزل قبضته لا وكس فيه ولا شطط من أبيه فلان ثم يهيئ الصلح كما يهيئ صلح الأجنبي كذا في الظهيرة.

وإن اشترى المتولي والقبض للوقف بمال الوقف، يكتب به هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا أو يكتب المتولي في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المختص عنه من علته تشير المال هذا الوقف ومعونة له على التوائب من فلان بن فلان جميع كذا والأحوط أن يراد ماها وكان الوقف شرط في وقفه هذا أن يشتري بالمختص من علته مسعلاً آخر يصح إلى ماوقفه إذا أمكن ذلك كذا في الدخيرة

ولو أن رجلاً اشترى شيئاً بثمن معلوم ثم أنه ولي غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كذا كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان أقر عددهم في حال صحة يديه وثبات عقده وجواز امره له وعليه طائناً رعباً لا عنة به تمتع صحة إقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه بسعته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الإشهاد ثم يقول: وإن فلاناً ولي فلاناً جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمن الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب توليه صحيحة لا شرط فيها ولا خوار وأن فلاناً قبل هذه التولية قبلاً صحيحاً وبفد الثمن بتمامه ودفع ذلك إليه وهرئ منه إليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية ونعزمهما وصمان الدرك للمولي على المولي ثم يكتب الإشهاد وعلى هذا فصل الشريك إلا أنك تقول: مكان ولاد شركة



بالنصف أو الثلث أو الربع على حسب ما يشفق بنصف الشمس أو ثلثه أو ربه وعلى هذا بيع المرايحة غير أنك تذكر باعه منه مرايحة بربيع كذا كذا في الظهيرية.

**الفصل العاشر في السلم** اعلم بأن المثل في صكوك السلم على ثلاثة أوجه أحدها: هذا ما أسلم فلان إلى فلان كذا درهم بين القدر ويقول: عباً حاضرة في المجلس في كذا وكذا قفيزاً من حصة بيضاء نفية سقية بما سقي سيحاً أي ماء حارياً بالقمر الذي يكل به في بلد كذا إلى أجل كذا من لدن تاريخ هذا المذكر سلماً صحيحاً جائزاً لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها إليه بعد محلها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقيل هذا المسلم إليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل انفراقهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك ونعموا عن مجلس العقد تفرق الأبدان عن صحة وتراض منهما بموجب هذا العقد والعقد ويتم الكتاب، ولا يذكر فيه ضمان الدرك لأن المبيع غير منقوض. والوجه الثاني: أن يكتب إقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود اسمون آخرون شهدوا جميعاً أن فلاناً وفلاناً أقرنا عدهم أن فلاناً أسلم إلى فلان ثم يقيم الكتاب على الوجه الأول والوجه الثالث: أن يبدأ بإقرار المسلم إليه ويعطى عليه تصديق رب السلم إياه في هذا الإقرار وإنما كتب نقياً ولم تكتب نقياً من المصنف والمدر والغلت وهو بالمارسية جودها كما كان يكتبه متقدمو أصحاب الشروط لأنه قد يكون نقياً من هذه الأشياء ولا يكون نقياً من غير هذه الاختلاط بما يكون إخلاله به عباً وانقاء المصنف يأتي على ذلك كل رسم يكتب حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لأن فيه إيهام أنه أسلم في قمع يحدث من بعد بيع بوجود وقت وقوع السلم، ولو أسلم في مختلفي النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما كان من الإسلام مختلفاً فيه ألغيت به حكم الحاكم لصحت على ما عرف قبل هذا، وأحدثس لتي يصح فيها: منها الأواني الصغيرة ونسبها وغير ذلك كذا عدد من المشعة المضروبة من الشبه المتعشة البحرية ورتها كذا بورن بحاري أو من المشعة الشبهية المعروفة بخيروان أما القمصة فكذا عدداً من القمصة المعروفة ببرخ كذا الكبار منها كذا عدداً كل واحد منها كذا متاً بورن أهل بحاري يسع كل قمصة منها كذا متاً من الماء والكبار معروفة بالسرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا متاً بورن أهل بحاري ويسع كذا متاً من ماء وعلى هذا الطساس والفجانات أما الحديدة فمنها كذا عدداً من مرور المضروبة من الحديد المذكور المعروف: ببولاد، ومن الحديد المعروف: بترم آهن، الصالحة لعمل أفراته كل بر منها كذا متاً بورن أهل بحاري كذا معروغ عنها والمسحاة على هذا أما الرجاجة فسها مطابت الطارم كذا عدداً من الطابقات الرجاجة الصالحة لطارم قهر كل واحد منها شبر كل عشر منها متون أو ثلاثة أسماء على حسب ما يكون من الطابقات المعروفة. بكيدسي، كل عشرة منها أربعة أسماء بورن أهل بحاري فطر كل واحد منها نصف ذراع بدرعان آهن بحاري ومن الخماسيات كذا عدداً وبصمها بما يكون وبصمها في السنة الرجاجين كل عشرة منها كذا متاً يسع كل واحد منها كذا متاً من المائع ومن العربات كذا عدداً من القربت لرجاجيه كل واحد منها نصف من أو عشرة أسانير أو من رخذ يسع كل واحد منها كذا متاً من المائع أما

القارورات فكدا عدداً من القارورات الزجاجية كل واحد منها نصف من على مادكربا واما القبيب كذا عدد النكار المعروف بيشل نيكى، كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع كذا يكون والارسام المعروف بحجار نيكى، كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها معروف عنها ونصف على هذا ومن الاواني الخربية منها كذا عدداً من الكيران الخربية بوركشيه المعروف بالصغار وكذا عدداً من الكيران المعروف بديوكسى وسه كاسى، وكذا عدد من الاوساط المعروف بك سفرك، وكذا عدد من الصغار المعروف بكدا وكذا عدد من القارورة لا يجرى فيها مغاوب فاحش اما لعطاء فهو ما يعطى به راس النور ثمن فكدا عدداً من العطاء الخرمي الوركشي الصالح لموضع على راس النور قطر كل واحد منها كذا ذراعاً بدرعاً مثل بعارى واما القدر فصعها كذا وصفا الكير وكذا الجرار واحباب على هذا كذا هي تظهيره.

**الفصل الحادي عشر في الشفعة** هو في الاصل إذا اشترى الرجل داراً ومبناها وبعد الثمن وبها شفع فاحدها بالشفعة واراد أن يكتب بذلك كذا كيف يكتب يقول. إنما يكون شفيع الأحد بالشفعة بعد طلب صحيح والطب نوع ثلاثة طلب موافقه، وطلب إظهار وتقرير، وطلب عييك، فإذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب لله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب صلب موافقه فإراد أن يكتب بدلت كتاباً يكون حجة له فإنه يكتب هذا. ما شهد عني الشهود المسمون آخر هذا إن كبراً أو فلاناً كان اشترى من فلان جميع ائدار في موضع كذا حدوده كذا بكدا شراء صحيحاً وقبض ائدار وعد ثمن وبن فلان شفيع هذه ائدار مشتره بكذا يذكر سبب استحقة الشفعة فإن الشفيع هذا أول ما أحبر بشره هذه ائدار محدودة به به ائمن حسب الشفعة ساعند طلب موافقه من غير مكث ولا بيت طلب صحيح، وذلك أما طالب لشفعة في هذه ائدار محدودة بسبب كذا لهذا هو دم هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشري ائدار واسم بالنعها، ولو لم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا أن بعد قبض المصومة مع المشري وبائع ميرله لأجسي إلا أن من أساس من يقول: بأن بعد قبض أحد الشفعة منهما قد كبراً سبهما حراً عن قول هذا لقائل وقد ذكر به سبب استحقاق الشفعة لأن لأسباب محسنة والعناء محتسبون فيها بعد بعضهم لشفعة بالأبواب وعد بعضهم بجوار المقابلة وعدنا بجوار المصافق وعدنا ائتمانهم رحمه الله تعالى لشفعة تستحق بالجور أصلاً وعدنا لشفعة تستحق على مراتب أولاً لاستحقاق بالمشركة في عين ائبقعه ثم بالمشركة في حقوق ائمن وهو نصريق ثم بأجور فيسعي أن يبين حتى يعلم العاصي من هو محتسب بعيره وكتب أول ما أحبر بشره هذه ائدار ولم يكتب حين علمه لأن العلم حقيقة لا يشك ولا ما أحبر بمو بروح لشفعة بسبب إذا لم يطلب عند إخبار من دولهم قول أخير، إذا كان رسولاً وهو عدل أو فاسق حراً أو عبد صغير أو يافع وجع ائرساه فم يصب الشفعة بصلت لشفعة وإذا كان أخير من بقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أحبره بالبائع رجلاً أو رجل ومراد عدول ولم يطلب لشفعة بطلب شفعة وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وجد في غير أحد شطري ائشهادة إن ائعدد أو العداة ولم يطلب بصلت لشفعة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

إذا أخبره واحد بأي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته إذ ظهر صدق هذا الخبر فككتبا أول ما أخبر حتى لا يتروهم متوهم أنه ترك الطلب عند إخبار الواحد أو انشئ ونوقف إلى وقت الخبر المتأخر وقد بطلت شفعته وكتبتا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ثانياً وطلب وهذا الطلب لا يصح فككتبا ذلك لنقص هذا الوهم وكتبتا طلب الشفعة ساعته عند طلب الموائية من غير مكث لأن العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائية ففي ظاهر الرواية لو لم يطلب على الفور من غير مكث فبطل شفعته وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى: أنه وثقه بمجلس العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد أنه يثبوت بثلاثة أيام وهو قول أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فهو انقصرنا على أنه طلب طلباً صحيحاً ربما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متأولاً قول بعض العلماء ثم كتبتا لفظ طلب الشفعة والمشيخ فيه مختلفون عامتهم على أنه إذا طلب بأي لفظ عرف في متعارف للناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال: طلبت أطلب أنا طلب وما أشبه ذلك والإشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائية وكذلك حضرة واحد من الأشياء الثلاثة المائع أو المشتري أو المذلل ليس بشرط لصحة طلب الموائية ثم بعد طلب الموائية يحتاج إلى طلب الإشهاد والتفريع ومن شرط صحة هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشترية وهذا الطلب إنما يحتاج إليه إذا لم يكن عند طلب الموائية أحد هؤلاء أما إذا كان طلب الموائية عند أحد هؤلاء فيكتفي به ولا يحتاج إلى طلب آخر بعده سوى طلب التصليك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمسك عند حضرة أحد هذه الأشياء الثلاثة حتى لو تمكّن ولم يطلب بطل حقه والإشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد الخصم اعترف بهد الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضور من هو أقرب منه من أحد هذه الأشياء الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وإن أراد الشفيع أن يترقى بالكتابة بطلب الإشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله إلى آخره ثم يكتب بعده وإن فلاناً يعني الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالنفس المذكور فيه طلب الشفعة ساعته عند طلب الموائية على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الإشهاد والتفريع من غير تأخير وتفصيل بحضور من هو أقرب إليه ويذكر ذلك والأحوط أن يذكر الطلب بحضور البائع والمشتري لأن العلماء فيه مختلفون فابن أبي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومه معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى يقول: يأخذ من المشتري في الحارين والخصومه معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعده القبض والخصومة مع المشتري والعهد عليه فيكتب الأخذ منها احتياطاً ثم إذا طلب الشفيع الطلبين فإن ساعده الخصم على التسليم فقد تم الأمر وانتهى بهايته وإن أبي التسليم فالشفيع يرفع الأمر إلى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك له بسبب شفعته فإن ساعده الخصم على التسليم وأراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك موجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع أنني كتب اشترت من فلان بن فلان جميع

الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من النسي ويتم حكاية الشراء إلى آخره ثم يكتب وإنك كنت شفع هذه الدار بسب الشركة أو الخلفة أو الخوار وحير بلغت أول حير شراء هذه الدار المحدودة بالنسي المذكور فيه طبعت لشفعة طلب موثبة وطلب إشهاد ويكتب طلب الموثبة وطلب الإشهاد على نحو ما يلي طبعاً صحيحاً بوجوب الحكم تسليمها إليك وإعطائها إليك بالشفعة فاعطيتكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلاناً كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ منك الشراء فيعد ذلك إن لم يكن المشتري قبض الدار لا يذكر قبض الدار ثم يكتب وإن فلاناً كان شفعاً لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جور هذه الدار التي هي لزني أحد حدود هذه الدار المشتراة أو بفور: شفعة شركة فإن نصف هذه الدار مشاعاً ملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تفريط طلب صحيحاً بمواجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان علياً بوجوب الحكم تسليمها إليه وإعطائها بالشفعة فاجابه إليها هذان المتعاقدان فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا النسي المذكور فيه إعطاء صحيحاً لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا المباح جميع هذا النسي المذكور فيه بإيماء هذا الشفع إياه ذلك ثامناً والياً وبرئ إليه من ذلك كله برؤية قبض واستملاء بإذن هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والإعطاء بالشفعة بتسليم هذه المباح ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومعارض بإذن هذا المشتري فما أترك هذا الشفع من ذلك فعلى هذا المباح ويتم الكتاب ويحق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لأنه مختلف فيها ولا يذكر ضمان البناء والعمرس والزروع لأن ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وإن كان المشتري قبض الدار ونقد الثمن فلا حصومة مع المباح وإنما الحصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على إقرار المشتري بالشراء وأحد الشفع منه هذا إذا كان الأحد بالشفعة بعير قضاء وإن كان الأحد بقضاء يكتب مكان قوله فاجابه إليها فترافعوا إلى القاضي فلان فقصى بشيوت هذا الحق بعد خصومة صحيحة جرت بينهم فحكم عليهما بتسليم هذه الدار المحدودة إليه بحق هذه الشفعة فاعطياه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب

وفي طلب الأب والوصي: يكتب وكان فلان الصغير شفع هذه الدار وفي الغصاء بالسكول يكتب وذلك كله بعد أن حجد هذا المشتري دعوى هذا الشفع عليه في هذه الشفعة فاستحقه هذا القاضي على هذه الدعوى فشكل عن اليمين عنده مرراً فقصى عليه بذلك بعد أن حلف الشفع بالله ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد أشهد هر على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في عهدها وإن كان النسي دراهم أو دنانير أو كينياً أو ورينياً أو عددياً متقارباً ذكره وذكر أن الشفع نقد مثله للمباح أو المشتري وإن كان الشراء بعيداً أو عرص أو غير ذلك من ذوات القيم فأخذ الشفع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فوجب الحكم الأحد بالقيمة وكانت القيمة كذا درهماً بطريفة جيدة بتقويم العدول والأمناء الدين يدور عليهم أمر التقويم لا مثال هذه السلع والأحوط تسمية أولئك المقومين وذكر إقرار

البائع والمشتري أن القصة كذلك وإن كان للدار شعاع وحصر أحدهم فأخذ كلها ثم حصر آخر وأثبت استحقاقه فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها هكذا ونقلاصا وبمرقا ثم حضر فلان وكان شعيعها فحصر وطلب شععته معها بشرائطها فقبضى له بها وأمر القاضي للبائع أو المشتري بتسليمها إليه ففعل ثم إن فلان بن فلان حصر وأثبت بالبينة أنه شعيعها وأنه لما بلغه ذلك طلب الشععة فيها بشرائطها وسأل القاضي أن يسلم إليه نصيبه منها بحصته من ثمنها وهو كدبا شععته المذكورة فيه فأنزل القاضي البائع والشفع الأول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها إليه فعلا وبقي فلان الشميع الثاني كذا من الدار بعد إيفاء حد الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيد.

**الفصل الثاني عشر في الإجازات والمراعات** نوع في الإجازات - الإجازة الطويلة لرسمه بين أهل بحاري صورتها أن يكتب هذا ماستاجر فلان بن فلان العلاني ويدكر حقيقته ومعروفته ومسكنه استاجر جميع المنزل المسمى المشمل على دار وبيتين للمعام فيها وهو مستغف يستعير ذكر الأجر هذا أن جميعه له ملكه وحقه وفي يده وموصفه في كونه كذا في محنة كذا في سكة كذا بحضرة مسجد كذا فاحده حدوده لريق منزل فلان والمكتسي والثالث كذا وأربع لذين الطريق وإليه المدخل فيه بحدوده كلها وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه أرضه وبنايه وسمنه وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه وحدي وثلاثين سه متواليه غير عشرة أيام من آخر كل سه واحدة من ثلاثين سه أولها لوق اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الفصل هكذا ديمارا نصمها كذا ديمارا عني أن يكون كل سه من ثلاثين سه متواليه من أوائلها ماحلا الأيام المستثناة منها بشعيرة واحدة ورأى من ديمار واحد منها والسته لأخيرة التي هي تقص هذه المدة ببقية هذه الأجرة المذكورة فيه عني أن يكون بكل واحد منها حق فصح بقية عقده هذه لإجازة المذكورة فيه في هذه الأيام استثناة بفصحها أيهما أحب الفسخ وأراد استجارا صحيحا والأجر المذكور فيه اجر من استاجر هذا جميع ما ثبتت إجارته فيه بهذه لأجرة بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه إجاره صحيحه حاله عما يصلها بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب عني أن يسكنه لمساجر هذا بنفسه وثقله وأسمعته وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤجره من يشاء وأن يعيره من يشاء وبقي مساجر هذا بنفسه جميع حد المنزل محدود قبضا صحيحا بتسليم الأجر هذا ذلك كله إليه تسليم صحيحا فارغا وبقي لأجر هذا من المستاجر حد جميع هذه الأجرة المذكورة فيه بنفسها قبضا صحيحا معجبه بمعجبه لمستاجر هذا ذلك كله إليه وصمى الأجر هذا لمستاجر هذا الدرك فيما يثبت إجارته فيه صمما صحيحا وبمرا حائمين حد تعود تصرفهما في الوجوه كلها معرب بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الفصل الذي كتبه في الإجازة الطويلة يوقاس عليه بظايره كذا في الظهيرية، والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا حد ماستاجر فلان بن فلان العلاني من فلان بن فلان العلاني جميع الدار المشتملة على البهوت التي هي ملكه وفي يده موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنايتها وسفلها وعلوها ومرافقها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قبيل وكثير فيها من حقوقها سه كسبة بالاهلة أن

عشر شهراً متوالية أولها حرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا يكدا درهماً نصفها كذا درهماً حصّة كل شهر كذا درهماً من هذه الأجرة إجارة صحيحة جائزة نافذة بآنة حالية عن الشروط المفسدة والمعاني خطية وذلك كله أجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة في جميع هذه المدة يمسكه ويسكنه من أحب كما أحب بما أحب ويستمع بها بوجه مباحها بالمعروف فبعد ذلك إن كان المستأجر نقد الأجرة يكتب على أن المستأجر هذا يحل كل هذه الأجرة تمام هذه المدة فتتمتعها من الأجر هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الأجرة لهذه المدة إلى هذا الأجر براءة يصر واستيلاء وإن ولم يكن المستأجر نقد إجارة يكتب على أن يؤدي المستأجر هذا تمام هذه الأجرة إلى الآخر هذا بعد تمام هذه المدة أو يكس على أن يؤدي إليه حصّة كل شهر من هذه الأجرة عند مضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة كما وقعت هذه الإجارة فارعة عن كل مانع ومعارض عن القبض والتسليم بتسليم هذا الأجر ذلك كله إليه ونعريفاً عن مجلس هذه الإجارة بعد صحتها ونقائها تفرق الأبدان والأقوال بعد إقرار المستأجر هذا أنه أي ذلك كله وعرفه ورصي به وأشهدا عن أنفسهما ويتم الكذب قال الشيخ الإمام الأجل رحم يدين النسبي ولا يكتب ضمان الدرك هي الذي لا تكون الأجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الأجرة فيه مقبوضة معجلة فإن كان المعجل والمقبوض بعض الأجرة يكتب ضمان يدرك في القدر مقبوض وضمان أصل الأجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب هذا كما يكتب فيه ثمة ويحضر شايخ مرفقة اختاروا لقطعة القبالة في هذا فكتشروا هذا متقبل علان فباله صحيحة وقبض هذا المقل وسسم هذا مستقبل ونعرفاً عن مجلس هذه القسالة وعلى هذا إجارة لحاوت والأرض والصاحبة وخمسة وكل محدود ولكن يذكر عند قوله بحدودها وحقوقها ما هو من خواص ما فيها كما في الشراء وبيع معاني أعلم كذا في الدخيرة فإن كان المستأجر مولى لغيره كان كذا يسمى أن يكتب الإجارة على أصل الكرم دون الأشجار والأقصان والرياح لأن تجارتها بآنة والرياح في الأرضي كذلك فيكتب ستأجر فلان من فلان جميع أصل المصفاة التي هي كذا محوط كذا الكرم محوطاً وجميع دبرات أرض ذكر الأجر هذا أنها له ومسكله وحده وفي يده وموصفها في أرض حرة كذا من قرى كورة بحاري من عمل درا ومن عمل فر عدداً من عمل ساجد مادون ويكتب حدودها كما يكون ثم يقول بحدودها وحقوقها وعرفها التي هي لها بعد ما يبيع الآخر هذا من المستأجر هذا جميع ما هي هذا الكرم من الأشجار والقطبان والرياح والأغراس وما هي هذه الأراضي من البروع وشراء البطيخ وقوائم القطن بأصول جمعها وعرفها بشمس معلوم هو كذا يبيعاً صحيحاً وأن المستأجر هذا شترها منه بذلك الثمن ثعلوه شراء صحيحاً ويقابض قبضاً صحيحاً ثم استأجر جميع ما ثبتت إجارته فيه إحدى ثلاثين سنة متوالية عبر ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة إلى آخر الفصل وإن كانت الإجارة في وقت يكون على الأشجار شجر وعلى البرواحيين أغصان يكتب بعد قوله جميع لأشجار والبرواحيين والأغراس وجميع ما على هذه الأشجار من الثمار لأن الثمار لا يدخل في بيع من غير ذكر وإن كان في الكرم أشجار الحلاف

يكتب ويجمع أشجار الخلاف التي في هذا الكرم لأن قوائم الخلاف بمسئلة التمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الإجارة مستحقة من مسأله ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل: وهي ما إذا استأجر الرجل داراً من رجلين عشر سنين فعليه أن يخرجها منها وأرد أن يستثنى من ذلك فالحكمة فيه أن يستأجر الدار كل شهر من لشهور أول بدرهم والشهر الأخير ببقية الأجر فإن معظم الأجر متى كان لشهر الأخير فيها لا يخرجها من الدار وقد حكى أنه كان في الإبتداء يكتبون بيع المعاملة فلما كان في زمن الفقيه محمد بن إبراهيم لميداني رحمه الله تعالى كره ذلك لكان شبهة الربا وأحدث هذا سوء في الإجارة ليصل الناس إلى الاسترباح بأموالهم فيحصل لهم مفعة لأرض والدار مع لأمن عن ذهب شيء مقصود من المال فحصل بمقاييس السنين المتقدمة شيئاً قليلاً وجعل بقية ثلث السنة الأخيرة واستثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الأيام وإذا أتت الخيار بكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ والمصون إلى ماله إذا احتاج إليه وما استثنى هذه الأيام من العقد حتى لا يكون اشتراط أخبار أكثر من ثلاثة أيام في العقد فيه يوجب فساد العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحبه بصحة الفسخ عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبكسر شرط الخيار في غير أيام العقد وإنما قدروا بإحدى وثلاثين سنة لأنه يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل ثلاثة أشهر في العاقب وإذا استثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة في صكك هذا تكون الأيام المستثناة من هذه المدة ثلاثمائة وستين يوماً وذلك سنة واحدة فيبقى عهد الإجارة في ثلاثين سنة وإنما عقدوا عقد الإجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في زيادة على ذلك لأن ثلاثين سنة نصف العمر في الشرع قال السيوطي رحمه الله وسلم: أعمار آدمي ما بين الستين إلى سبعين وقال أئمتنا عليه الصلاة والسلام معترك الدنيا ما بين الستين إلى السبعين فمكروها بزيادة على نصف العمر لأن ذلك أكثر معشر بالكر حتى كان يدرك أكثر الركعة بمسنة ودرت الكل وحصل يتمكن شهيد التأييد فيها والتأقيت من شرطها ووافق على تجويز هذه الإجارة الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن أبيه رحمه الله تعالى وكذا من بعده من الأئمة سحري وعلى هذا امر الأئمة أبي فتوى لجوز بهذه الإجارة اليوم وكان الزهد من مشايخنا مثل الشيخ الإمام أبي بكر بن حامد والشيخ الإمام أبي حفص لسفك دري لا يجوزون هذه الإجارة ويقولون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجه الفساد في كتاب الإجازات من هذا الكتاب قد رتب الشيخ الإمام الأجل الأستاذ طهيري الدين لميداني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه صحتها وتفتاء شبهة الربا عنها ولو لم تجوز بهذا الطريق لا بسد على الناس رجوع دفع حول لجهم من القبر لأن من يرضى لمال الكثير من غير أن يجمع في وصول مع مالي نادر وبذلك النادر لا تدفع أحوال ولا تستظم لمصالح فكان في نقول بجواز هذه الإجارة تعديلاً للنظر من الحائسين ولهذا المعنى جاز المدحول في الحسام بأجر وإن كان الأجر مجهولاً وما يعيب من ماء والملكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يملك فيه مجهولاً أنه احتلف المشايخ الذين يجوزون هذه الإجارة في فصل وهو أنه إذا كان من أحد المتعدين بحيث لا يحل إلى ثلاثين سنة غالب هل يصح هذه الإجارة بعضهم بمجوزوا ومن لا يجوز انقصي الإمام أبو عاصم لعاصري وبعضهم جوزوا

ذلك لأن العبرة لصيغة كلام المتقدمين وإنما تقتضي الثابت فصيح ذلك وتطير هذا بهذا تروح امرأة إلى مائة سنة فإنه يكون متعة ولا يكون نكاحاً صحيحاً في الروايات الظاهرة عن أصحابها وإن كانا لا يعيشان إلى هذه المدة غالباً ولكن لما كان الاعتبار للفظ كان مبطلاً للنكاح كذا في الظهيرة.

**إجارة النصف الشائع** استأجر فلان العفلائي من فلان العفلائي جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقدتين بصفتين وهي نذر النبي في موضع كذا ويسمى الكتاب فإن استأجر النصف من غير شريك فيها لم يجر عند أي حبيبة رحمة الله تعالى وجار عند هذا فإن أراد الجواز بالإجماع كتب استأجر منه سهماً واحداً من سهمين من جميع نذر النبي ذكر أن كلها له وهي ملكه وحقه وهي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويلحق بآجره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصحة هذا العقد لقاضي فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين العاقدتين كذا في الذخيرة، ووجه آخر أن يعقد الإجارة على جميع مستأجر بصفتين من الإجارة ثم يفسخ العقد في النصف بتصف الأجر فيبقى العقد في النصف مما اتفقا عليه من مال الإجارة فيكون هذا شيوعاً ماركاً فلا يفسد العقد ولا يحتج إلى قضاء لقاضي، وإن كان المستأجر سركار الحمامين: فيكتب الاستئجار أقل من مدة إحدى وثلاثين لأن سركارهم لا تبقى على حالها إلى ثلاثين سنة فيكتب على محمد ما يرى الصواب فيكتب نسخة السركار أولاً بالعربية أو بالفارسية كما بيانه ثم يكتب عقيبها استأجر فلان من فلان من فلان جميع هذه السركار والأدوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا لصك دهمرة أو بالفارسية خمس سنين متوالت غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أشهر من أربع سنين متوالت من مقدمتها أولها أول اليوم الذي يخلو تاريخ هذا الذكر بكذا ذمارة ويصف ذمارة بما وصفه على أن يكون أربع سنين متوالية من أوائل سوى أيام المسناة منها كل سنة أشهر منها سوى ما سئل من أيامها بشعيرة واحدة ورأى من ذمارة واحد والسنة لأخيرة التي هي سنة هذه هذه بشفية هذه الأجرة ويتم لصك إلى آخره، وإن كان يد الإجارة ضمن يكتب بعد ثمانية سنين الإجارة وخمس فلان من فلان العفلائي يكتب حبيته ومهر وقبته ومسكنه ضمن هذا لأجر المذكور فيه بأمره للمستأجر المذكور فيه إن يجب بمستأجر على هذا الأجر من هذه الأجرة المذكورة فيه بعد الفسخ هذه الإجارة ضمن صاحبها معصاً بالزوم ورضي به هذا المستأجر وأجر ضمانه عنه هذا في مجلس الصمان إجاره صحيحة ويسمى لصك إلى آخره وإن لم يجد الآخر النص من وطلب المستأجر من الأجر أن يوكله أو يوكل رجلاً آخر مبيع هذا الأمر من إنسان بشئ يفتق عليه أهل البصر وبغير الناس من المشتري وأداء مال الإجارة إلى المستأجر يكتب ثم إن هذا الأجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان العفلائي وأقامه مقام نفسه في بيع هذا ثمن محدود فيه بعد انقضاء عقدة هذه الإجارة المذكورة بهه زهير هذا مستأجر بمى برعب في شرائه منه بالشمس الذي يفتق عليه رجلا من أهل البصر في ذلك الأمر وفي قبض الشمس من المشتري وتسليم المعقود عليه إليه وصمان الدرك عنه به وأداء ما يجب على هذا الأجر من مال الإجارة المذكور



مبلغه فيه بعد اتمساح الإجارة إلى هذا المستاجر من ذلك الثمن توكيلاً صحيحاً بطلب هذا المستاجر ومساكته ذلك منه ثابتاً لازماً على أنه كلما عزله عن هذه الوكالة عاد عنه وتكلاً في ذلك كله كما كان وإنه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً حطاً وبتم الصك إلى آخره وإن ستاذن المستاجر في عمارة للنشر من ماله ليرجع على هذا الآخر يكتب وأذن الآخر هذا للمستاجر هذا في صرف ما يحتاج هذا لفتل المخلود فيه من بعد ذلك إلى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير إسراف ولا تيسر بمشهد رجس من جيرانه يرجع بمثل ما صرف هو إليها على هذا الآخر إذناً صحيحاً أو بصرف جيرانه وموثاته الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه إلى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه إذناً صحيحاً على أنه كلما عزله عن هذا الإذن يكون هو ماذوناً له فيه عنه بإذن جديد في ذلك كله كما كان وإنه قبل منه هذا الإذن منه قبولاً صحيحاً.

وأما الإجارة على الإجارة: فإنك تكتب على صك الاستعجار أقر فلان بن فلان وهو المستاجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستعجار هذا في حال جواز إقراره طالماً أنه آخر كذا إجارة على الاستعجار المذكور في باطنه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ إلى منتهى مدة الإجارة الأولى المذكورة في باطنه غير الأيام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديناراً يصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين السابقة خبر السنة الأخيرة وسوى الأيام المستثناة المذكورة في باطنه بشميرة وزناً من دينار واحد والسنة الأخيرة التي هي لتمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه إجارة صحيحة وإن فلاناً هذا استعجار منه جميع كذا بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والشرايط المذكورة فيه استعجاراً صحيحاً ولم التسيم بينهما فيما ثبت إجارته فيه على قضية الشرع ونقض الآخر هذا جميع هذه الاجرة بكما لها قبضاً صحيحاً وجعل كل واحد من هذين العاقدين صاحبه هذا الخيار في فسخ بقية عقدة هذه الإجارة في هذه الأيام المستثناة المذكورة في باطنه جعلاً صحيحاً ويتم الصك إلى آخره كذا في الظهيرة.

إجارة النفس: هذا ما استعجار فلان الفلاني من فلان الفلاني استعجار نفسه سنة واحدة كاملة أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا بكذا درهماً على أن يستعمله هذا المستاجر بجميع ما يمتنع له من الأعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وإن عدا الآخر سلم نفسه إليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء وبوفيه اجر كل شهر يستعمله فيه عند نظيه فإن كان استعجاره لسوء خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحاط على ما رأى وأحب، استعجاره على أن يحفر له بقرأ: بين موضعها وسعتها وعمقها بالدرعان، استعجاره على رعيه كذا كذا من الإبل بأعيانها: يصقها ويفصل إذا احتلفت كذا شهراً على أن يراها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها إلى أعطائها ويذاوي جربها ويحلب دوات الدر منها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرورها بعد حلبها ويقوم عليها وعلى فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج إليها ويطلب صلتها بكذا درهماً إلى آخره ويتم الكتاب ويبرر التأجيل والتعجيل في

الأجرة فإن كانت لإبل بعير أعيانها بين ذلك ويكون لي هذا أجير واحد فلا عملك أن يؤجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالإجماع وفي المعينة هو أجير مشترط أنه أن يؤجر نفسه لرعي غيره من غيره ولا يضمن ما ضاع منها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما، فإن استأجره لحمل الكتاب من سمرقند إلى بخارى ويحمله ويدفعه إلى فلان ويسأل جوازه فيحمله إلى استأجر بكتاب استأجر منه نفسه بحمل له كتاباً كتبه إلى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحصل جواب هذا الكتاب منه إليه بكذا درهماً إجارة صحيحة وقبض هذا الأجير من هذا المستأجر جميع لأجرة مذكورة فيه معجلة قبضاً صحيحاً وقبض منه هذا الكتاب مبيعاً صحيحاً وقبل حمله من كورة سمرقند إلى كورة بخارى ويراده إلى فلان واحد جواب الكتاب من هذا المكتوب إليه من كورة بخارى إلى كورة سمرقند ونسلم الجواب إلى هذا المستأجر ويتم الكتاب.

**استئجار المملوك للخدمة.** استأجر منه عبداً له هدياً يسمى زبرك الذي ذكر هذا الأجير أنه مملوكه ورقبته وفي يده وهو عبد شاب عديد القامة وبين حليته استأجر منه سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا بكذا درهماً إجارة صحيحة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يظيقه هذا المملوك ويحل للمستأجر استخداماً فيه على ما يرى في جميع هذه مدة ويؤجره فيها ممن أحب خدمته وخدمته من شاء ويسافر به إن بدا له ويعمل في ذلك رايه وإن كان يعمل في غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الأجرة والتأجيل والتحصيل والرؤية ويتم الكتاب وليس به أن يسافر به إلا بشرط وخدمة التي به أن يصيبها من خدمته وخدمة من في عياله وخدمة أصنافه من السحر إلى ما بعد العشاء كذا في الدخيرة

وإن كان للخدمة والأعمال<sup>(١)</sup> والصناعات كلها بيت ذلك ثم تم حديث الآخر من التأجيل والتعجيل والتأجيل والبيع للرؤية وذكر في موضع آخر وقال إجاره محدود الصغير أو الولف في هذه مدة الطويلة لا تجوز وإنما تجوز نقاطة وهي هذا ما استأجر على سبيل لمقاصة فلان أعني رب المال من فلان القيم في تسوية الأمور لفلان الصغير الثابت لقائمة مذكورة وإليه يؤجره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقائمة المذكورة فيه بالأجرة التي هي يومئذ آخر أمثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيها ولا شطط ويذكر حدود ويتم التمسك كذا في الطهيرية

**استئجار الصبي من الأب.** استأجر منه ابنه الصغير المسمى فلاناً يعمل كذا مدة كذا بكذا درهماً إجارة صحيحة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه مدة ويؤجره أجرة كل شهر منها عند انقضاءه ويسلم الأب هذا الصغير بولاية الأبوة إلى هذا المستأجر قبله منه ونفراً ويتم الكتاب، وإذا استأجره من ذي رحم محرم له جار وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر مرات.

**استئجار آخر بالطعام الكسوة:** أجرة نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل به عمل كذا وصاحبها له من الأعمال بقدر طاقتة بما يأمره به هذا المستأجر على أن يكون أجرة عمله لكل

(١) قوة وإن كان للخدمة والأعمال إلى غيره كذا في الطهيرية هذه العبارة سناني حينها بعد نحو ووقتن  
له مصححه

شهر كذا درهماً وإذا هذا الأجير بهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمله إلى طعامه وإداؤه وبهائه وصائر مصاعبه التي لا بد له منها إداها صحيحاً على أنه كسبها بهاء عنه كأن ما ذروا له فيه بإذن جديد من جهته وسم نفسه إلى هذا المستأجر تسليماً صحيحاً.

**استئجار المظفر:** هذا المستأجر فلان بن فلان من فلانة بست فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليين أولهما مرة شهر كذا من سنة كذا وآخرهما سبع شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلاناً في منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لإرضاع هذا الولد وحضنته فترضعه بنفسها من لبسها وتخصه وتخدمه رصداً لا تقصير فيه ولا تغتير بكذا درهماً حصّة كل شهر كذا إجارة صحيحه وقبض منه هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وغايته هذا الصبي وعرفه وصحت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل فترضعه وتحضنه في كل هذه المدة ويومئها أجرها عند مصي كل ليلة أو يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكتب وقد تعجبت وقد أجاز زوجها فلان عقده هذه الإجارة فرضي بها وسلمها للإرضاع المذكور فيه وأذن له بالسكنى في منزل هذا المستأجر لهذا فرضي بها لهذا العمل وتعرف ويتم الكتاب، وإن كان يغير إذا الزوج منه السمع والنفسخ والله أعلم.

**استئجار الأستاذ لتعليم الصبي الخرفة:** استأجره ليعلمه ابن المستأجر يسمى كذا حرفة كذا بتسامها بوجوهها في مدة كذا بكذا درهماً يقوم بتعليمه في أوقات التعليم وسم إليه هذا الابن وعجل له جميع هذه الإحرة ويتم الكتاب، وإذا من هذا المعصل الذي يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب استأجره ليعلم عليه مدة كذا في تعليم السج مثلاً على أن اعطاه الولي كل شهر كذا ما هو شرط عليه تعليم الحياكة ولم يقر ليعلم عليه لا يجوز لأن الإجارة حينئذ تقع على الصبي والتعليم ليس من عمل الأخير بل من جهة المتعلم فلا تجوز الإحارة عليه كذا لو استأجره لتعليم القرآن فاما إذا استأجره ليعلم عليه فالإجارة تقع على قيام عبه وعلى حفظه ولكن ذكر السج ليرغب الولي فيما يحضر له في أثناء العقد من عمل الحياكة فإن الصبي ربما باحد تلك نفقه ودكته فهذا حلز محرى البيع فاما انقصود فهو القيام عليه وفي رسع لأسياد الرعاء به هذا إذا كانت لأجرة دراهم وإن وقف على أن يعلمه وبه الحرفة في سنة ثم هو يعمل للأستاذ في هذه الحرفة في سنة فوجهه أن يستأجر هو الأستاذ ليعلم عليه في تعليم سح سنة بإجرة كذا ثم الأستاذ يستأجر لتعليمه في السنة الثانية ليعمل للأستاذ في تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول فينقصان، وهذه نسخة هذين للعقدين: هذا المستأجر فلان الفلاتي من فلان الفلاتي استأجره ليعلم عني وبني الصغير يسمى فلان بن فلان وهو عاقل عيز متلفس بما يلقى متعمد لا يعلم في تعليمه عمل الحياكة في أنواع الثياب بأنواع الحياكة في أوقات التعليم ويضعه في أوقات التفتين ما هو من حمتها ومتصل بها وداخل فيها سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطريفية لا يالو في جهده ولا يسمع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الولد هذه الأجرة عند مصي هذه مدة وتما هذا العمل وسم إليه هذا الولد فقبضه وصمن القيام عبه لتعليمه ذلك كله وتعرف، لم أن هذا الأستاذ استأجر من هذا الولد هذا

الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة في الإجارة الأولى من غير أن تكون هذه الإجارة مشروطة في الأولى أو ملحقة بها أو الأولى مشروطة في الثانية أو ملحقة بها على أن يحصل هذا الولد لهذا الأستاذ في عمل الخياطة محيط ما يأمره به من الثياب ويحصل ما يصلح بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم عطفية إجاره صحيحة على أن يوفيه هذه الأجرة عند معي هذه المدة ويتم الكتاب.

أكثرى مكاناً ليحصل أثقاله على حمرة. هذا ما أكثرى فلان المستاجر من فلان المكاري أكثرى منه خمسة أحمرة معينة تحمل له من الأثقال على كل حمار منها كذا من كورة سمرقند إلى كورة بخارى يكدا كدا درهماً كراء صحيحاً وإن هذا المكاري أراه هذه الحمر بأعيانها ورضي بها هذا المكثري وسلم هذا المكثري إلى هذا المكاري الأثقال وهي كذا بوزن كذا فقبضها هذا المكاري وقبل حملها على هذه الحمر من كورة كذا إلى كورة كذا ويسلمها إليه في كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكراء قبضاً صحيحاً فتعجيل هذا المكثري ذلك إليه وحسن هذا المكاري لهذا المكثري كل ذلك يلحقه في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك في يوم كذا من سنة كذا فإن كانت بغير أعيانها فهو حيلة وأصحابه وحسبهم الله تعالى جوراً دنك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما نقل فلان من فلان نقبل منه أن يحصل كذا كذا من القطن أو يكتب كذا كذا عدداً من الجوز أو كذا كذا قعبراً من الحنطة أو كذا كذا ثوباً يبين جنسها وثقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحمر أو يقول: على الإبل السمان للمارة القوية على أن يحصل كل بعير منها كذا رطلاً برطل كذا نقبلاً صحيحاً جائز لا فساد فيه ولا خيار بكدا درهماً على أن يحصل ذلك من بعدد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المنازل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها إليه بكورة كد في مكان كدا منها وقبض هذا لشغل من جميع هذا لا جرم وسلم هذا المتقبل جميع هذا المقبوض عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القيابة ويتم الكتاب كدا في المذخيرة.

وثيقة الكراء للحجيج. هذا ما نقل فلان من فلان نقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان وقد نظر إليهما هذا المتقبل وعرفتهما بأعيانهما ولكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلاً برطل كدا وبها من الكسوة كدا رطلاً ومن المعاليق من الذهب والزيت كذا كدا رطلاً ومن الماء كذا ومن الحنطة والشعير والسويق والرب والتمر وأخرى كذا ليحملها على رواحل ثلاث على إبل مسبات سمان فارمة قوية وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والركبان وغير ذلك ونظرنا إليهما وعرفناهما بعشرين ديناراً وبصفها قبالة صحيحه جائز لا فساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كدا من بلدة كدا على أن يسير بهم المنازل ويمزلقهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم الماسك ويقيم بهم بعد السفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم منازلهم ويرسلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم إلى منازلهم ببدة كذا وقد عرفوها جميعاً وعلى أن نهؤلاء الركبان أن يستبدلوا بالوطاء والدثر والكساء وغير ذلك ما وصف فيه ويعملوا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على اعتبار الموصوف فيه ويتم الكتاب كدا في المحيط.

لأن كانت الإبل بأعيانها ذكرها. كما مر في الحمر وحكم ذلك أنها لو ملكك سقطت الإجارة وفي غير المحبة لا تسقط ولو مات المكاري في مصر سقطت الإجارة وإن مات في لقارة بقيت بذلك الأجر استحياساً ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت ثلث سنة بطلت الإجارة وليس له أن يحمله في السنة الثامنة إلا بتراضٍ وتجديد عقد.

أكثر السقبة وتقبل الحمل هي السقبة. أسأحر منه جميع السقبة المتحدة من حشب كذا المدعوة كذا بالواحدة ورموها ومجاديدها ومراديه وشرعها ودفلها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهراً أولاً كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا حنطة وسفادها كذا بالقميز وينقلها من بلدة كذا إلى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه البلدة ويرعى إذا رعى الناس ويسير معهم إذا ساروا وقبض هذا المواجر بجميع هذه الأجرة معجلة بتعجيل هذا المسأجر وقبض هذا المسأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة من يد هذا المواجر بتسليم ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع وسارع وتعرفاً بعد لرؤية وقد ضمن به الدرك ويتم التكسب من كانت بغير عيها كسب تقبل منها حملان كذا برون كذا وكبل كذا من بلدة كذا إلى بلدة كذا في سبعة من حشب كذا من سعي كذا صحيحه سقيمة من كس عيب على أن يحملها بنفسه وأجراته وأعوانه ومن أحب من الناس ويهي لكتاب كالأول.

وإذا أحضر لكتابة وثيقة إجارة أحد العاقدين ملكاً يكتب يكتب على إقراره بإجارة كذا من فلان وقبض مائة الإجارة منه بكر فيه خطر أن ذلك المقر به لو جاء وحده الاستجار وأراد استرداد المال الذي أقره. بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين إما أن يكتب إقراره أنه قبض هذا الأجر ويكفي لا يكتب من فلان فيصبح القبض ويسقط الآخر ولو جاء بطلت فله أن يقرون ما قبضه بك وإما أن يكتب وقد سقط هذا الأجر عن هذا المسأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضاً وكذا في ذكر الشراء والتمس كذا في الحديث.

استجار الأرض من متولي الوقف. تعجل من فلان المتولي لأمر الوقف المنسوب إلى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى عد القسري أموره ويحده بحدودها وحقوقها كلها دون أشجارها وورجيتها وقصبها ورجدانها وبها صارت لهذا المتقبل سابق على هذه القبالة بثلث ثلث وحق لزم وقد عرفها هذا المعاهدن وعقد هذه العقدة على هذه الأرض وحدها سنة كاملة أوها كذا وآخرها كذا بكذا درهماً وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولي جميع أجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة معجلة بتعجيل هذا للمتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولي ذلك كله إليه فارغاً من كل مانع وسارع وعمرها ثم إن هذا المتولي رد هذه الدراهم إلى هذا المتقبل وأمره بأداء حراجها منها إذا جاء وقبض ويكرى أنهارها وإصلاح مساتها إذا وقعت الحاجة إليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى غرله عن ذلك فهو وكبل بذلك من جهته مستأجراً وقبل منه هذه الوكالة مشافهة وأشهدا ويتم الكتاب كذا في المحيط.

وإن أردت كتابة إجارة الطاحورية إذا كانت مبنية على نهر حاض لها كتبت هذا ما استأجر

فلان من فلان جميع الناحية نسبة على نهر خاص بها وهي مشتملة على خمسة توابت مركبات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحيات دوكرت والتابوت الخامس المعروف: شامخة، ذكر هذا الذي أجر ان جميع هذه الناحية به وملكه وحقه وفي يده وموصفها هي أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي بسبب على نهر خاص له يأخذ ماءه من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدوده مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدوده كنها وحقوقها فإن كانت إجارتها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين بتواليات أولها عرة شهر كذا مسانئة أو مشاهرة كل سنة يكذا درهماً أو كل شهر يكذا درهماً يستمتع استأجر هذا بما أسأجره بالاستعلاء وصحح الجيوب من الحطبة والشعير وماشاكلهما، ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره بعضاً صحيحاً مفعراً عما يشمله بتسليم هذا الذي أجره وتعرفاً عن مجلس هذا المقتد بعد صحته تفرق الأقوال والأبدان

وإذا أردت كتابة استأجار الممثلة بفارقها: كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الممثلة التي لها فارقين متصل بها بفارقتهما ذكر هذا الذي أجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يده ويذكر الموصع والحدود ثم يقول: بحدودهما وحقوقهما وجميع مرافقهما التي لهما من حقوقهما سنة أو ثلاث سنين وإن كان الفارقين الواحد مشتملاً على مجامد كثيرة ذكرت استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر عني حسب ما يكون ويذكر الموصع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي أجر ان جميعها له وسلكه وفي يده ثم يقول: استأجر منه جميع هذه الممثلة بفارقتهما كذا سنة يكذا درهماً إجارة صحيحة يتمتع بهذه الممثلة بوصع الممثلة ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاءها ثم يتم الصلح إلى آخره

وإذا أردت كتابة إجارة الضيعة المولوفة أصلها كضياح مهر الموالي بفناء كورة بحاري كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وخمس دهرات أرض مثلاًزقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكر هذا الذي أجر ان ماني هذه الضيعة من الكردلرات ملكه وحقه وفي يده وكراواته حيطان هذا الكرم المنبئة حوله وباء للصره وأشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها الأشمة وغير الأشمة وثراب جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجه الأرض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف فراع عملها وما تحت ثربها المكبوس به وجه الأرض وقف من الأوقاف المسبوبة إلى الأمير: ساس يكون، التي وقفها علي حرمته وتعرف هي بالأوقاف الخانوية، وفي يدي هذا الذي أجر بحق استأجاره من له ولاية الإجارة منه مسانئة سنة بعد سنة بإجارة معلومة المقدار التي هي أجر مثله وإن هذا الذي أجر بؤاجر ماني إجارته من الوقف إجارة على الإجارة ومامو ملكه من أصل هذه الضيعة بؤاجره مع الوقف بمقتد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول: بحدود ما ثبت إجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من أصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعد ما يراه هذا الذي أجر جميع أشجار هذه الضيعة وزراحين هذا الكرم وقضبان به ثلاثة دراهم واشترها منه هذا للمستأجر به شراء صحيحاً وتقابضاً قبضاً صحيحاً ثم استأجر منه ما ثبت

إيجارته فيه مع هذا القصر في هذا تكرم إحدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أولها مرة الحرم من شهور سنة كذا بكذا درهم أو ديناراً نصف كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الأيام المستثناة منها بمحمسة درهم من مال هذه الإجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كن سنة منها غير ما استثني من أباها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الإجارة والسنة الأخيرة التي هي تقسم هذه المدة ببقية مال هذه الإجارة ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره، قال الشيخ الإمام حاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى: هذا الذي ذكرنا في لفظ التيمم مع الأب مسامحة في المملوكات بين اليانعين وأما في أموال الأيتام فإن كانت للتيمم دار وراد لأب أو الوصي إيجارها لم يصح عقد الإجارة الطويلة المرسومة وكذلك إن أراد الأب أو الوصي استئجارها للتيمم لم يجز في السنة الأخيرة لأن الاستئجار فيها يقع بأكثر من أجر المثل وكذلك في الأوقاف قال الوجه في الإجارة للتيمم أن يعقد العقد بأجر المثل في تلك المدة وببرئ الأب والوصي فيصح الإبراء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما لله تعالى فيما يشره ثم يقرن للمستأجر بمال هو على قدر ما في الإجارة مؤجلاً إلى انقضاء الإجارة فإذا انقضت الإجارة طالب المستأجر بأجل مقره قال محمد رحمه الله تعالى: "وهو وجه آخر: أن يقر الأب أو الوصي بقبضه من المستأجر غيراً مستأجر ويضمنان فإن أراد المستأجر أن يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فإن الأب والوصي وإن أقر بقبض مال الإجارة لم يبرأ مستأجر فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يبيع بها شيئاً بثمن هو مثل تلك الأجرة ولا حوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا أقر بقبضه ونقضت الإجارة بفسخهما أو بموت أحدهما وجب مالان أحدهما مقره ولثاني مال الإجارة الذي أقر بقبضه ولم يفسخ بسبب الإبراء عن مال الإجارة شهد، وهذا شيء يجب أن يتحرر عنه، وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرراً بمؤجر وفي بعضها ضرراً للمستأجر لأن المال المقر به إن جعل مؤجلاً إلى انقضاء المدة تصرف المستأجر به فإن الإجارة عسى تفسخ بالموت أو بالفسخ في هذه أحوال ويبقى المال مؤجلاً إلى انقضاء المدة فيتصرف المستأجر بأن جعل مؤجلاً إلى وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولاً والتأجيل إليه يحصل جفياً أمال حالاً فيتصرف المؤجر فيه لأن المستأجر يؤاخذ به بأجل جالاً والشيء المستأجر في يده بحق الإجارة بعينه لأن الله فالسبيل في ذلك أن يجعل مال مؤجلاً إلى وقت انقضاء المدة ثم يبرك للمستأجر بإبطال هذا لأجل متى انصح هذا العقد بوجه من الوجوه على أنه متى عرله عاد مادوناً له فإذا فعل ذلك رأى الضرر عنهما جميعاً ويصح تعليق التوكيل بوقت منصرف وعلى هذا أمر الوقف ومن يفصل في ظاهرها الرواية في المؤلف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره، وبعضهم أبطلوا في المدة الطويلة مخالفة التملك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار للتيمم أو للوقف فهذا الوجه حار فيه قال محمد رحمه الله تعالى: "ووجه آخر أنه إن يعقد مثلاً عني ثلاثين سنة يئلف فننظر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كن سنة فإن كان مثلاً خمسين درهماً عقد على عشر سنين كل سنة بمئذ درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد بأجر المثل ثم يفسخ الإجارة في السنة العاشرة ويحدد لعقد هكذا في كل عشر سنين ويعقد عني ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ حاكم الإمام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

فإن أراد كتابة فسخ الإجارة كتب هذا فافصح فلان إجارة لسرى كذا بينه وبين فلان وبمئة منل إجاره صوبه بكذا درهم وهذا مبيع كذا وأجره كذا ففسخ هذه الإجارة لي الأيام بشروطه في فيها أخير وهو يوم كذا ويذكر بيوم الأول من أيام حياره والأوسط ففسخاً صحيحاً وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخره كذا وذكر ففسخ ففسخ في هذا المصلحة في اليوم الأوسط لأنه في اليوم الآخر وفي اليوم الأول عسى أن يقع ففسخ قبل ثبوت حياره بعد مضي مدة حياره فكان الاحتياط ما كتب

وإن كان النوع من لأعمال الصناعات كالحياطة ونحوها كتب ففسخ بمصلحةه بالحياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ربحها على مائة واحد وأجره كذا ففسخ هذه الإجارة لي الأيام بمصلحةه في جميع ثياب مائة كذا بمصلحةه وأعماله والصناعات كلها ففسخ ففسخ ثم بين حديث لأجر من الشاغل والمعمل والمأجور ففسخ ففسخ في موضع آخر من إجارة محدود الصغير أو توقف في هذه المصلحة لا تجوز، وقد جاز مذكوره وهي هذا ما أسأجر على سنين المصلحة فلان عسى أن يفسخ من فلان الغيب أي حوكة منور صغير فلان الثابت لقومه المذكورة وأنه الإجارة من هذا المسأجر بهذه المصلحة والعموم المذكور فيه بالإجارة التي هي يؤمنه آخر مثل هذا المفعول عليه لا ركس فيه ولا سقط وذكر أحدهد وبه القصد إلى آخره

وإن كانت المصلحة للممثل المسأجر كما هو المستعمل في العمالات إن المسأجر ربح ماله من آخر مال مضمونه ثم يفسخه لآخر على سنين المصلحة إجارة مضمونة بخصم لأجل ذلك الذي هو مائة منون ففسخ الإجارة بمدة سنين عليها بكذا هذا قوله لا إجارة مضمونة . . . . . وإن شاء كتبها على شهر ففسخ هذا ما ذكره فلان على سنين المصلحة من فلان وهو مسأجر مذكور اسمه وبه في أول هذا الاستأجر جميع هذا المسأجر موضع مضمونه في هذا القصد إن كان يكتبها عقيب الإجارة لطويلة وإن كان يكتبها على شهر القصد يكتب هذا المسأجر المبرن موضع مضمونه في بقية بمدة مضمونة وحقوقه ومزاياه التي هي من حقوقه بعد ما رد الأجر الثاني هذا وهو هذا المسأجر الأول المذكور في أول هذا القصد في هذا المسأجر مضمونه زيادة طلب له الفصل ما بين الأجرتين مشاهد من أول يوم كذا يكتب يوماً بعد الأجر الأول إلى سبهي مدة إجارة الأولى المذكورة فيه غير الأيام بسنة منها مذكورة فيه كل شهر بكذا بهما المسأجر صحيحاً ليسكن هذا المسأجر نفسه إن شاء ربح شاء سكن غيره فيه مدة هذه الإجارة وإن شاء لأجر الثاني مذكور فيه إجارة من هذا القصد كدث بهما لأجرة مذكورة فيه إجارة صحيحه حاليه عند بيعها ولم يسلم والمصلحة بهما بنت إجاره على نصيبه الشرع وتفرق بعد ما ضمن الآخر دون المذكور في أول هذا القصد على مسأجر لثاني وهو القصد هذا ما يجب للمسأجر لأن هذا وهو الأجر الثاني هذا على هذا القصد وهو المسأجر الثاني من هذه الإجارة المذكورة فيه صحيحاً صحيحاً مضمون الشروط ورضي به هذا المسأجر الأول وأجر مائة هذا عه نفسه في مجلس القصد إجارة صحيحه وبه القصد وبه القصد على بالصواب كذا في الظهيرية



بوع آخر<sup>١</sup> : إذا دفع الأراضي مرزعه والبدر من صاحب الأرض عيناً يكتب هذا المدفع  
 المذهبان فلا إلى فلا الخرافات دفع إليه على سبيل المزارعة جميع التصيعة التي هي كذا دبره  
 أرض بيضاء صاحبه المرزعه ذكر المدفع هذا بها ملكه وحقه وفي يديه وموصفها هي أرض حرة  
 كذا، بتأخيه كذا حدودها كذا، وكذا يحدودها وحقوقها وموافيقها التي هي لها من حقوقها وبدر  
 معها بعينه وذلك كذا حصصه سبعة جيدة بيضاء بعينه وهو كذا قعراً بالعقير الذي يعرف بكذا  
 ثلاث سنين متواليات أولها يوم كذا، من شهر كذا، وآخرها يوم كذا من شهر كذا مزارعة صاحبها  
 لا فساد فيها ولا حيار ولا مواعدة يزرعها هذا المزارع المدفع إليه هذا البدر المذكور فيه ويعزم  
 عليه بنفسه وإجرئه وأخونه وبقره وأدونه ويعمل في ذلك كله برأيه على أن لا يخرج الله تعالى  
 من ذلك من شيء فهو كله حبه ونسبه بين هذا الدافع وبين هذا المدفع إليه نصيب أو أثلاث على  
 حسب ما يتفق عليه وقبل هذا المزارع عقد هذه المزارعة من هذا الدافع فيكون صحيحاً وقصص  
 هذا المزارع جميع هذه الأراضي وجميع هذا البدر من هذا المدفع بتسليم ذلك كله إليه سليماً  
 صحيحاً عملاً منهم بقول من يرى جواز مزارعة من السلف التصالح وتفرقا عن مجلس هذه  
 المزارعة بعد صحتها وتامها تصرف لأبدان ولا قول وصح هذا الدافع بهذا المدفع إليه ما أدرك  
 من ذلك في ذلك وإن أراد أن يصير العقد مجمداً عليه ينسحق بأخيه حكم الحاكم فيكتب  
 وحكم فاض من فضاء المستحقين بصحة هذه المزارعة بعد حصومه معتبره ومع منهما وأشهد  
 علي أنفسهما ويتم الكتاب وإنما ذكرنا اثنين في الوثيقة لأنهما لو سكتا عنه فهو لصاحب البدر  
 وإذا شرطاه بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع إليه أرضاً كذا سنة على أن  
 يحرص فيها ما يبد له من الأشجار وما يخرج فهو بينهما نصفان جاز والعرض يتعارفون ويشرع بينهما  
 نصفان ولا بد من التوقيت وعند مصي لوقت يزرع بقطع الأشجار وإذا لم يكن البدر يحب والري  
 إلى المدافع كتب على هذا الوجه أي ذكر حقوقه ولم تكتب بذرا معها بل كتبت يزرعها هذا  
 المدفع إليه ما يبد لهذا المدفع بغير هذا الدافع من علة النشاء والصف ولا يذكر قصص البدر عند  
 قبض الأرض وإن كان البدر عيناً من قبل المزارع كتبت على أن يزرعها هذا المدفع إليه الأرض  
 بغير نفسه وهو كذا حصة سبعة بيضاء بعينه جيدة وهو كذا وكذا فعير بغير كذا ولا يذكر قصص  
 البدر مع قبض الأرض، وإن كان البدر غير عين ولا رأي فيه إلى مزارع كتبت يزرعها هذا المدفع  
 إليه ما يبد له بغير نفسه من علة النشاء والصف وحكم الدرك في هذا يكون راجعاً إليهما فإن  
 الأرض لو استخلفت قبل بلوغ الزرع كانت المزارع باختيار إن شاء قطع الزرع مع المدفع وقسماه  
 بينهما وإن شاء صغر المدفع قيمة نصيبه من زرع وكان الزرع كله للمدفع وإن استحق الزرع  
 دون الأرض كان للمدفع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكمه ضمان الدرك إليهما جميعاً  
 فيكتب في موضع الدرك ما أدرك كل واحد منهما من ذلك في جميع ما وصف في هذا  
 الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكن واحد منهما وبهم  
 الكتاب كذا في الخط، قال وإن كانت لأرض بين شريكين فإراد أحدهما أن يأخذ حصة  
 شريكه مزارعه كتب هذا المدفع فلا إلى فلا جميع حصصه من الأرض بيضاء وهي لنصف

( ) قوله بوع آخر عصف على قوله في ثوب، الفصل بوع في لإحاث وهذا شروع في ثوابه مصححه

مباحاً سهم من سهمين بحدوده وحقوقه مراعاة صحيحة ثلاث سدان مواليد من دون غيره  
شهر كذا عني أن يزرعها ببدرة ونقصه وأجرته وأخوته وما أخرج الله تعالى من شيء فهو يسقط  
أثلاثاً ثلث للدافع والثنان للمزاع وينتهي الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون سدر  
بينهما إن كان من جهة المزاع، وما إذا كان من جهة الدافع فالمزعة فاسدة وأخرج صاحب  
البدر وعليه أجر مثل الله مل ونصف حر ذر من ذر استأجر شريكه في أرض على أن يعمل  
في أرض بينهما بخلاف ما لو كان سدر من قبل المزاع منه استأجر حصه - يملك بعض  
من يزرع واستأجر شيء مشترك حائر وهذا كما دلوا فعمل سدر حصه شريكه بعض ما  
يخرج من أجرة أرضاً سنة بأجرة معلومة ثم أنه دفعها إلى المزاع مراعاة إن كان البدر من قبل  
المزاع حر سدر لو كان من قبل استأجر حر

وأما كتابة المعاملات فقد ذكرنا أن معاملات جائزة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في  
الأشجار والبراريق، النصب والنفول والرمات وأصول النصب والشمار في م دمع وكذا  
كل شيء يثبت ويقصص وكذا في حي على مذهبنا أن يجوز عدهم على بيع - كذا - نعا  
ويجوز أنه يحتاج إلى سوق الماء وقال في القسوس لا يجوز لأنه لا يحتاج إلى سوق ماء  
وإنما يجر المعاملة في كل هذه الأشياء عدهما إذا كانت تحتاج إلى امداحة فعمد أم يدرم بكر  
بهذه المثابة فلا، ثم وجه لكذبة في المعاملة أن يكتب هذا مادفع فلان إلى فلان جميع ترطبه  
القائمة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النحل والشمس والميراث وود  
بحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهراً متواليه من لدن غيره سوي - كذا - معاملة صححة لا  
فساد فيها ولا خيا ليقوم على ذلك كذا ويسقيه ويحفره ويكسح كرمه ويقوم بتسميته  
والتشذيب قطع ما أصغر من الأعصاب أيمن منها وبأمنته<sup>١</sup> وتلفح بحدته وبأمره بحدته  
وبأجرته وأعوابه ويعمل في ذلك بولاية على أنه ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا  
وقبض هذا المذوق إليه جميع هذا المذوق عليه بسميته جميع ذلك إليه ويدكر صواب أنه رث  
وينتهي الكتاب إن كان الكرم يشتمل على المزاع ككتب هذا مادفع إليه جميع النصفه مسمله  
على أنكرهم والمزاع والنحل والشجر المثمر معامته ومزاعه في عقدتين متفرقتين ليسب حدهما  
شرطاً في الأخرى وبعد الضيقة ثم تقول، دفع فلان إليه أولاً جميع ما فيها من الكرم والشجر  
المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من دون مدة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم  
عليها بنفسه إلى آخر ما ذكرناه ويدكر القصد ثم يقول، ثم دفع إليه جميع ما فيه من المزاع في  
عقدة أخرى مزعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها ببدرة ما يدر له من علة الشتاء  
والنصف ويدكر شرائط المزاع على حسب ما بيناه ويقوم عند ذكر ذلك، فما أخرج كل واحد  
منهما في ذلك أو في شيء من ذلك فعلى كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه لصاحبه وبه  
الكتاب كذا في نظيره

الفصل الثالث عشر في الشركات راجع بكتابه في شركة النصب أن يكتب هذا ما مشترك  
فلان وفلان شركاً عني تعوي الله تعالى وأداء الأمانة والتجسس عن المكس وحياته وبدل الصبغة

من كل واحد منهما لصاحبه في سره وعلايته شركة عدل برأس ما كل واحد منهما على مسمى ووصف فيه وعدد عليهما هذه لشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزه لا فساد فيها من كانا جميعاً يتجران ككتب على أن يتجر بهما في المثلين ما بدا لهما من أنواع التجارات ويستأجرا بدلت وبأجرا جميعاً وشى وببيع جميعاً وشى بسعد والسيف ويشرب ما بدا لهما جميعاً وم بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يحتفظا ذلك ثلث نصفهما وبما لم من أحد من الناس ويدعيا ذلك مضربه إلى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأرد على أن يبعصا ما بدا لهما من ذلك ويودعا من وداً من أسس جميعاً وشى وعلى أن يوكلا بدلت جميعاً وشى من شأن من أسس وبسافر بدلت إلى أي بلد أرادا من دار الإسلام ودار الحرب وأثر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشى ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على أن حاررق الله تعالى لهما ولكن واحد منهما في ذلك من ربح وفصل فهو بينهما على قدر رؤوس أموالهما وما وصفا فيه فهو على قدر رؤوس أموالهما وبمعا من محسوس لعدم تفرق لأيدى عن صحة براس

وإذا اشتركا شركة الوجوه وأرادا الكتابة فوجه الكتابه هذا ما شرت عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء لآمانه وبذل نصيبه من كل واحد منهما لصاحبه في السر ولعلانية شركة وجوه ما بينهما على به بين بواحد منهما رأس من في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفوضه يعني العنان يكتب اشترك في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههم وما يصير في أيديهما من تجاريفهم ومن شركتهما هذه ما رأيا شراء من بحارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه وببيعان ذلك جميعاً وببيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما بيع ذلك بما يرى من أو يدعى من أوكله على أن شى لوكله على أن شى ما يبيعه أو يبيعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو وصبة فهو بينهما نصفان وبسم الكتاب وفي المعامضة بينهما يكتب اشتركا شركة مفوضه في جميع التجارات على أن يشتريا بوجوههم وما يصير في أيديهما من تجاريفهم يشتريان جميعاً ويشترى كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه وببيعان ذلك جميعاً وببيعه كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما بيع ذلك بما يرى من أو يدعى من أوكله على أن شى ما يبيعه أو يبيعه لهما وكلاؤهما أو ركن كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم يهي الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفصيل أحدهما في الربح وبوصفة على صاحبه

وإذا أرادا شركة عنان في تجارة خاصة بعمر رأس ما على جهة الشغل وهي تسمى شركة القليل: فوجه الكتابة هذا ما شرتك فلان وفلان اشتركا شركة عدل في عمل الخياطة على أن يعملا بأيديهما ويتقبلا هذا العمل من الناس جميعاً وشى ويستأجر كلاهما أو يستأجر كل واحد منهما من إخرى بما رأى في شركتهما ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما ما حدا إليه من أداة عملهما وببيعه ذلك وما صدر في أيديهما من عمل أيديهما ما كان يبيع كل واحد منهما بما رأى مما احتسب في ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وصبة فهو بينهما نصفان اشترك جميعاً على ما بين ووصف في هذا الكتاب ويعقد بينهما عقدة هذه الشركة وينهي الكتاب وعلى هذا كل عمل من الفصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل

أحدهما الخياطة وعمل الآخر لفصارة يقول اشترك في عمل كذا وفي عمل كذا ويحور في هذه الشركة بمصطلح أحدهما على الآخر في أربع، وهذه ثلاث شركات وشركات الثلاث الآخر شركة مقارضة في هذه الوجوه من كذا برأس من كذا قولت شركة عمان شركة مدعوة في كل قليل وكثير في كل صنف من أصناف التجارات وسير رأس المال في بقول ودئت كله في أيديهما يشتركان بأخذ والسيئة ويشترى كل واحد منهما رأيا أو رأي كل واحد منهما من صرف التجارات ويهيى الكتاب غير أنه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوصية على الفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما إلا سواء وعنى هذا شركة التقليل وشركة الوجوه في مدعوة على ما مر في شركة العمد غير أن هاهنا يذكر شركة مقارضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بسنتين في كل شركة، وقد أورد فصيح شركة فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد إلى آخره أن فلانا وفلانان كلان شريكين شركة عمان أو شركة مقارضة وقد كرر النوع وكذا عنيها كذا ما وكان لفلان رأس مال كذا ولفلان كذا وعملا بدئت من مدة كذا ثم أراد فصيح الشركة وخسمة ما بينهما من جميع الأموال فقسماها وهما كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما حصته عني وجهه حتى ينفذ كل واحد منهما عني جميع ذلك وعرفه عني حقيقته فسمه صحيحا جازله لا صدق فيها ولا جبار ولا مؤن كتبها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا غير يرى كل واحد منهما إلى صاحبه من ذلك ثم يبين بكل واحد منهما قبل صاحبه حو ولا دعوى بعد هذا الكتاب ويهيى الكتاب فإن كان الكتاب في المصارفة فهو عني هذا الوجه كذا في الشهادة، وإذا أراد شركة مدعوة وعاد ولا مان لأحدهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مان له مثل نصيب شريك ندي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد فوجه وتقرض طائعين ثم أقر فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا بذكر في حال جور إقراره ويعود بقصره في بوجه كذا، فإقرارا مسانعا أن عليه وفي دتمه بشريكه فلان وهو المذكور أولا في ترتيب هذا بذكر كذا ديمارا ديمارا وأحفا واجبا بسبب قرص صحيح إقراره بإياه من مال نفسه ودفعها إليه وأنه قبضها منه قرصا وجمعها نصيب نفسه في الشركة إقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه حصصا ويذكر الشريخ ربن أذا الشركة في الحيوان وفارسه . كلابيه موددادن، وصورة ذلك رجل له حيوان بقور وأغناه أريد أن يدفعها بالشركة إلى رجل آخر ليكون خالص منها مشركا بينهما عني أسوة وندي يحصل منه من الأولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الأغنام وبقور نصفها مشاعا من الندي ويريد الشركة معه بضمن معلوم وبمسند أجمع إليه حتى هو بجمعها وبإعافه ولا يخرج منه يكون بينهما على السوية نصيب فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب إقرار الندي لا حيوان له أقر فلان بن فلان اعلافي في حال جور إقراره طائعا أن في بذه كذا كذا بقره وكذا كذا شاه ويذكر شيئا عني التمام ثم بعد بمرار عن ذكر شيئا يكتب بجمعها في بذه نصفها بضمك ونصفها أمانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب حيوان وما يترتب منه بذهني من الروايات المتصلة بها والمفصلة عنها يكون بينهما عني سوية نصيبين وأقر فلان هذا نص في حال جور إقراره صانعا أن عليه وفي دمه لفلان هذا صاحب حيوان كذا بذه ديمارا ديمارا وأحفا

واجباً بسبب صحيح وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعاً كما اقتضاه الشرع وقبضها على قصبة الشرع من قبضاً صحيحاً ومصدقه فلان هذا فيه خطأ ويتم الكتاب كذا في المخط.

**الفصل الرابع عشر في الوكالات:** وإذا أردت وكالة عامة بالبيع إن شئت كتبت هذا ماركل وإن شئت كتبت هذا ماشهد الخ أن فلاناً وكل فلتاً يبيع جميع داره وتعد امدار بحدودها كلها ومرافقها أرضها وسائر وكالة صحيحة جائزه نافذه على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويحوز ما يصع في دونه من شيء ويقبض ثمنها إذا باعها ويسددها إلى من يشتريها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواحهته إياه قبل افتراقهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل ببيعه على ما يسمى فيه إلى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارة عما يشعل من القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهي الكتاب إلى آخره كذا في الظهيرية، وإذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ماركل فلان فلان وكنه بجميع ما يسمى ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا التوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى بيه من جميع الأموال والأملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرفيق وأحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكيل والفرور وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكاً مستقبلاً بعد هذه الوكالة أبداً من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الأموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعاً ومقسوماً ومجتمعاً ومتفرقاً كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء بما أحب من صفوف الأموال من الأثمان والعروض وغيرها جائر ما صنع في ذلك من أمره فيها ببيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما يباع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراؤه له من جميع أصناف الأموال مشاعاً ومقسوماً مجتمعاً ومتفرقاً كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الأموال من الأثمان والعروض وغيرها على ما وصفنا يبيع ويشترى بما رأى من ذلك لقاءً وسبقاً ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما أحب ويعمل عنها من أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينقل ثمن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه إذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا التوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة، وإن أراد أن يجعله وكلاً في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما لفلان من الضياع والدور والمعار والمستغلات والأمتعة والرفيق والأواني وغير ذلك من صفوف الأموال واستغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجهه فلائله وبعمارة ما يحتاج إلى عمارته من ذلك وبإجارة ما رأى إجارته من رأى أن يؤجر منه بما رأى أن يؤجر به في المدة التي رأى وجعل إليه مصالحته من يرى مصالحته من له قبله حق أو يجب له

قبله حين ويحط مارأى حظه وبإبراء من يرى إبراءه ويتأجيل من يرى تأجيله كذا في غيظ،  
وحمل إليه أن يحال بأمر فلان وما شاء منها على ما يرى، أن يحال بذلك عليه وأن يبرهن بها  
وأن يبرهن بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرة، وجعل إليه أن يشتره بأمواله في  
أي أصناف اشترائه ما شاء وأن يشارك من رأى مثاركة من أحد من كلهم بأموال فلان وحمل  
إليه حصومة حصائه من يدعي قبله حقا ومن كان عنده حق من الناس أجمعين وحمل إليه  
فيص منه من الحق قبل أحد من أجمعين وعددهم، معهم وحصومة في ذلك كذا في حائر ما صبح به  
أو علمه من ذلك وقيل فلان جميع ما سأل إليه من هذه الكثرة خطأ، كذا في غيظ

نوع آخر في وكالة جامعة لما مر وللخصومات وغير ذلك شهد الشهود ومسعود آخر هذه  
الكتاب أن فلان وكل فلانا طلب كل حق له للمحال على الناس وطلب كل حق يقع به  
عليهم في مسأف ويطلب كل ماله عند الغير وقسمه وفي أي بيعة من دول عبي أو دين ومن  
عقد ومن ع من قبل وكثير، الخصومة والمديرة في ذلك إلى من شاء من لقضاء وحكام  
والسلاطين وبأشائها بالجميع اشاعة وبإقامة المسدات في ذلك وأحد الأمان من يتوجه عنده  
ذلك وبحسب من وجه عنده حسبه والإصلاح من أحسن والإعادة إلى ذلك كلما رأى ومفسمة  
من رأى مقدسته من هو شريكه في استأف في شيء من الصياح والعقار والدور والبيوت  
والعروض والخيول والقطيع وبكثير فيما هو منك يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما  
يشت في المستقبل، أخذ نصيبه شاعبه وبين غيره على قدر حقوقهما في ذلك غير مقسوم  
وبغض جميع الواجب له بحق ميتولاه له من لقسمه وينسليه ما يبيعه به من ذلك إلى من  
يشاء منه وبأكتساب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبصما أن لا يشاء يبيعه له من  
ذلك لمن يشاء منه وبأشاع من رأى ابتاعه من نصياح والعقار والأموال والمستغلات وما سواه مما  
رأى ويدفع الثمن ما يشاءه من ذلك إلى ما يسعه منه، فيص ما يتبع به من ذلك وبأكتساب  
الصلح باسمه وبإضافة ابتاعه له ذلك به بمره ويحفظ ما هو له وما يبيع له في استأف من  
أصناف الأموال القليل والكثير والقيام بجميع ذلك وبالإعفاء عليه في حرمه وعمره وأزواجه  
المختصين إنيته والنفوس عليه وبأداء ما عليه وما يجب عليه في استأف من حراج ومن صدقة في  
ردع وفي ثمرة إلى من إليه بعض ذلك بحق ولأبنته عليه والإعفاء على ماله وعمره ما يكون له في  
المسأف من الخاليين وصغارهم وإدبارهم ركسوتهم وجميع نوالهم التي يجب عليه الإعفاء  
عليهم بحق ملكه إياهم وبإجارة ما هو به وما يبيع على من استأف من نصياح والعقار  
والدور والقطيع وبكثير ما رأى [اجازته من ذلك من رأى وكلمه رأى بما يرى على ما يرى من  
ذلك من قصر المدة وضربها بتسليم كل ما يوزجره من ذلك به إلى من يستجره وبأكتساب  
الإجازات والقبالات في ذلك باسمه وبإجادة صلح لإجارة إليه والإشهاد على ذلك من رأى  
الشهادة عليه وبقيض تجره وببعض ما يوزجره له من ذلك بعد انقضاء منه [إجاده وبمصادرة من  
رأى مصداقته من له عليه حق ومن يكون به عليه حق في مستقبل على ما يرى في ذلك من  
حظ وإبراء ومن تأجيل وباحتياله بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفده من  
الأموال بالمسأف ما رأى الاحتياز به به من ذلك على من رأى وبأكتساب ما يجب اكتسابه في

ذلك وبالإشهاد على ذلك من رأى وبارتهان ما رأى ارتهانه بشيء من ماله الذي هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يظن على منك في الاستئناف وما رأى رهنه من ذلك من له عليه دين ويجب عليه دين في المستئناف على ما يراه ذلك ويتسليم ما يرهه من ذلك إلى ما يرتنه إياه وأن يتجر له بأصناف أمواله التي له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يستفده في المستئناف من ماله وما يرى أن يتجر له به في ذلك كله رأى وهما رأى يدفع ما رأى من ماله بضاعة إلى من يرى وبمشاركة من رأى مشاركته له بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفده مما يرى من الربح ويدفع ما رأى من أمواله التي له يوم الوكالة وما عسى أن يستفده مضاربة إلى من يرى ذلك مما يرى ويحصوه كل من ادعى قبله أو عليه أو عده أو في يديه حقاً كلما ادعاه عليه جائر ما عمل به في ذلك عليه وبه وعلى أن به دفع ما وجب عليه فيما يلحق به عليه في ذلك وأقدمه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه وروضي عما قضى في ذلك عليه وله وعلى أن أن يتولى جميع ما يراه مما وصف به نفسه وأن يتولى ما شاء منه من رأى من الوكلاء وأن يستدل به من الوكلاء في ذلك من رأى كلما رأى جائزة أموره له في ذلك وكالة مطلقة عامة في الرجوع كلها وقيل فلان من فلان جميع هذه الوكالة المذكورة به شعاعاً ويتم الكتاب كذا في المحيط

نوع آخر هي الوكالة باستكاح إذا وكلت المرأة رجلاً أن يزوجها من رجل يكتب ويكتب المصاهرة فلانة بنت فلان بن فلان فلان وأقدمه مقام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على صداق كذا موهماً وعلى: دست بيمال، كذا موهماً وكالة صحيحة وأن فلان قبل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً وذلك تاريخ كذا ثم يكتب، بسم الله الرحمن الرحيم هذا تزويج فلان فلانة بتزويج وكيلها فلان إياه بالمهر المذكور في صدر الكتاب وهو كذا نكاحاً صحيحاً جائزاً بمحض جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب، وفيما إذا وكلت رجلاً أن يزوجها من نفسه يكتب ويكتب المصاهرة فلانة بنت فلان بن فلان فلان وأقدمه مقام نفسها في تزويجها من نفسه على صداق كذا وبى حر مادكرنا ثم يكتب، بسم الله الرحمن الرحيم، أن فلان الوكيل روج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجاً صحيحاً بحضرة جماعة من شهود العدول المرضيين ويتم الكتاب، وفيما إذا كانت المرأة معتدة من جهة الغير وقد وكلت بتزويجها من نفسه أو من رجل آخر يكتب ويكتب وأقامته مقام نفسه في تزويجها من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم

نوع آخر هي التوكيل بخصومة كل الناس هذا وكل فلان فلان وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي إليه ضيقها قبل الناس أجمع ومعهم وعنده وفي أيدهم ونقص حقوقه منهم وبالخصومة معهم والاستحلام والمحيس والإصلاح والإعانة إلى المحيس والتكفيل وكيلاً مخلصاً ومخلصاً ليقيم البينة وتقام عليه من الإقرار عليه وتعدبل من شهد عليه وأد له أن يركل من تحت يده بذلك كله من شاء بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة مائة وقيل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في محسن عقد التوكيل وتعرفا عن مجلس عقد الوكالة بعد صحته وقامه إلى آخره والله تعالى أعلم.

نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة. هذا ما وكل فلان فلاناً وكنه وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي إليه طلبها قبل فلان ومعه وعنده وفي يده ويقبض حقوقه منه والمقصومة معه والاستحلاف والمجلس والإطلاق والإعانة إلى المجلس والتكفيل وكهلاً مخصوصاً ومخصصاً بقيم البينة وتقام عليه غير الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وادن له أن يوكل من تحت يده بذلك كنه من شاء بمنزل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا التوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل ونعرقاً وأشهدا ويتم الكتاب.

نوع آخر في التوكيل بيع الدار: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في يده كذا بحدودها وحقوقها كلها وأرصها وبناتها وكذا يبيعها من شاء ويقبض ثمنها ويوكل بذلك من أحب ويصحب الدرك ويسلم ما يباع إلى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وأنه قبل من هذه الوكالة قبولاً صحيحاً شفها جهازاً في مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهما وقبل اشتغالها بعمل آخر ورسم هذا الموكل جميع موقع عليه هذا التوكيل يبيع إلى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشتمل من القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فإن كان المشتري مسمى والشم مقدراً بين ذلك فيكتب ببيعها من فلان بكذا والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بحفظ الأملاك: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع أملاكه وأمواله المحدودات من النضايح والعقار والحيوانات والمكيلات والموروثات والعبيد والإماء والعروض والشباب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الأموال لم يحفظها ويستغلها ويقوم بأمور الزراعة فيها ويزرعها بنفسه ويدفعها إلى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي أسبابه وأملاكه ويمنعها ويقوم بعمارتها ومصالحها ويفق من ماله إذا احتاجت إلى العمارة والمؤنة ولا يبيع شيئاً منها بل يسكنها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة، وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بينهما عند هذه الوكالة خطاباً شفها جهازاً ووجاهاً وذلك بتاريخ كذا

نوع آخر في التوكيل بالشراء: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا وكالة صحيحة ليشتريها من فلان والأحوط أن يقول ليشتريها من يبيعها له بأرضها وبناتها وكذا بما أحب من أنواع الأموال كلها وبكسر قليل وكثير أحب أن يشتريها به ويحصل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء وينقد ثمنها إذا اشتراها لهذا الأمر من مال الأمر وإن شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الأمر ويخاصم في عب إن وجد بها غيرها بذلك ويردها بخيار رؤية إن لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقدمه ويوكل بجميع ذلك من أحب ويعمره عنها إن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب.

نوع آخر في التوكيل بالإجارة: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بإجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة يؤاجرها كم شاء من الأيام والشهور والسنين ممن أحب من الناس بما أحب من الأجر من جميع أصناف الأموال كلها من الائتمان وغيرها يؤاجرها على ما أحب جائز ما صنع في ذلك ويؤاجرها



لنسكني ويسلمها لي من أسأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بدئت من أحب ويعرف عنها إن أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ما دام عني هذه الوكلاء له أو صوره فيه قبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجعة قبل لإصراف وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من موكل بتسليمه إياها اليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة مما أدرك هذا الوكيل في ذلك كله من ذكرك فعني هذا الموكل ما ينصيه بشرع وأشهد والله تعالى أعلم

**نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها** وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها كذا وحدودها وحقوقها كلها إلى آخره لئسأجرها من فلان ومن ثمر ثمره إدارته فيها ما دامت هذه الوكالة لهذا الموكل فيسأجرها كم شاء من الشهور والأيام والسنين بهذا الموكل لنسكني بما شاء من الآخر وكيف شاء يحور ما يصح في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل به من أحب ويعرفه عنها إن أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقبضهم في ذلك مقام نفسه ويحور بهم في ذلك ما يحور له ويقبضها لهذا الموكل إذا أسأجره ومزدي آخره على ما أحب معللاً أو مؤجلاً بـ شيء أدى من من نفسه يرجع به عني الموكل وإن شاء أذاه من هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر بقول وصمان الدرك والإشهاد ويثم الكتاب

**نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها** هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة يستأجره دار السكني هذا الموكل أي دار بيت وممرل رأى في موضع كذا فيستأجره له كم شاء من الأيام والشهور والسنين بأي آخر أحب من الأثمان وغيرها ثم مآقها كالأول،

**نوع آخر في التوكيل بدفع الأرض مراوعة** هذا ما وكل فلان فلاناً بدفع جميع أرضه بني هي بموضع كذا حدودها كذا وهي أرض ربيعه تصلح للزراعة وكنه وكالة صحيحة ليدفعها بحدودها مراوعة كم شاء من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليردعها من بدفعها إليه ببدله ما أحب من غلة الشتاء والنصف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير خائر ما يصح في ذلك ويوكل بجميع ذلك من أحب ويعرفه عنها إن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقبض في ذلك من أحب مقام نفسه ويسلمها إلى من يدهم إليه مراوعة ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه وقبل ذلك فلان وكذا كرس التسليم وصمان الدرك والإشهاد، وإن كان البدر من الموكل يكتف ليردعها ببدل هذا الموكل والله تعالى أعلم.

**نوع آخر في التوكيل بأخذ الأرض مراوعة** وكله بأخذ له مراوعة حصص الأرض التي بموضع كذا بحدودها وكنه وكالة جائزة لأخذها مزراعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يحور له دفعها مزراعة ليردعها هذا الموكل ببدل نصيبه ما أحب من غلة الشتاء ونصف بكم شاء هذا الوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتعمه عني صادق لأول وإن كان البدر من الدافع ذكرت ذلك

نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة وكل فلان فلاناً بأحد جميع انكرم الذي هو بموضع كذا بحدوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة ليأخذه له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له دفعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين ما شاء من الصعب من كل مبدل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل المعامل بحمضه وستيقه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويؤكد بذلك من شاء ويقيمهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقض للموكل جميع ما يأخذه معاملة به بهذه الوكالة ويذكر القبول والإشهاد ويجوز أن يكتب في هذا بأخذ له معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي اشعار شاء بأي نصيب شاء في موضع كذا.

نوع آخر في التوكيل بإثبات نسب وطب موراث: وكل فلان فلاناً بصحب كل حق هو له بمسب ميراثه من والده فلان وإثبات نسه ورواة والده فلان وعدد ورثته وإثبات كل حق به في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل إقرار هذا التوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بإبطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة إلى آخره.

نوع آخر في إبراء الموكل التوكيل بالحفظ: أقر فلان طائفاً أنه كان وكل فلاناً بالقيام على جميع ضماحه وصماحتها وأمواله والإنفاق على ذلك كله وادء نواتيه وقض علاتها وأزفاتها وعبر ذلك وكالة صحيحة مقام بها كذا سنة الحلق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده محاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك إلى يوم كذا محاسبة صحيحة وأدى هذا التوكيل جميع ما يقضي له في يده إليه ويرى إليه برعة إيفاء ولم يبق له الموكل على هذا التوكيل حق ولا دعوى ولا حصومة بوجه من الوجوه وصدقه التوكيل هذا في ذلك كله وأشهدا ويتم الكتاب والله تعالى اعلم

نوع آخر في إقرار التوكيل بقبض الدين بالقبض: هذا ما شهد إلى قول أنه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المطلوب بأمره إياه بذلك ونسليطه إياه على قبضه منه أمراً صحيحاً ونسليطاً جائزاً نقضه منه واستوفاه استيفاء تاماً وأقياً لهذا الموكل يدفعه جميع ذلك إليه ويرى إليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع إليه الصك الذي كان لهذا الموكل يذكر هذا بدل المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبض هذا المصوب ولا عليه ولا عبده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا ضمة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وضمن له جميع ما يذكره في ذلك كله من ذلك من قبل هذا الموكل وهبته من تمام حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمناً صحيحاً ويتم الكتاب، نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده: يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عرله من هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقيمة بجميع ما وصف به ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا التوكيل كلما رد هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقيمة بجميع ما وصف به وإن جمع بين الأمرين صح ويعطف بالوار فيكتب على أن هذا الموكل كلما عرله من هذه الوكالة ثم يكتب وعلى أن هذا التوكيل إلى آخره.

وجه آخر في هذا كي لا يتعزل الوكيل عن الوكالة: ان يحمل الوكالة إجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب هذا المستأجر فلان فلاناً استأجره سنة كاملة اثني عشر شهراً متوالية أركها كذا وأجره كذا بكذا درهماً إجارة صحيحة لا فساد فيها لبيع هذا لأجر لهذا المستأجر ما رأى يمينه من جميع أصناف أموال هذا المستأجر ومن العقار وسائر الأملاك والأعيان والمثقال التي يجوز بيعها وبما يملكه هذا للمستأجر في مدة الإجارة وقبض هذا الأجر جميع هذه الأجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك إليه ثامناً ويرى إليه من ذلك كله فما أدرك هذا الأجر من ذلك إلى آخره.

نوع آخر في توكيل الحاضر للعائب: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بكذا ويذكر ذلك على السبق الذي ذكرنا فإذا انتهى إلى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل للوكيل هذا فلان إلى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله إذا انتهى خبره إليه وسقطه على ذلك كله واشهد على نفسه بهذا كله وذلك يوم كذا فإذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلاناً يعني الوكيل أقر طامعاً أنه بلغه بتاريخ كذا توكيل فلان إياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته، بسم الله الرحمن الرحيم ويسخى لكتاب كله وأنه لما بلغه توكيل فلان إياه قبل من فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً صار به وكيلاً لفلان بجميع ما وكنه به كما ذكر ووصف فيه وينتبه

نوع آخر في عزل الوكيل شهدوا أن فلاناً يعني الموكل أقر طامعاً أنه كان وكل فلاناً بجميع ما تضمنه كتاب الوكالة الذي هذه نسخته، بسم الله الرحمن الرحيم فيسخر الكتاب ثم يكتب وأنه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله إياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأجره منه وقصر يده عنه بمحض من فلان وفلان وفلان وهم الذين أشهدهم على ذلك وأسمع أذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه حين لم يكن العزل بالشفاهة وبعت إليه من بحيره بذلك ويعلمه به وكتبت فيه بعد قولك عزله عنه، وقصر يده عن ذلك وجعل إلى فلان وفلان إخبار هذا الوكيل بذلك وإعلامه بجميع ذلك واشهد فإذا بلغه ذلك فانهزل كتبت فيه شهدوا أن فلاناً يعني الموكل جعل إلى فلان وفلان يعني البلغون أن بلغه فلاناً أي الوكيل أن موكله فلاناً عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكانت أي هذه نسخته، بسم الله الرحمن الرحيم ويسخى الكتاب ثم يكتب وأنه كان من فلان وفلان هذين هذا ابتلع والإخبار والإعلام بمحض من الشهود وهم فلان وفلان وكل ذلك منهم برؤيه أعينهم وسمع أذانهم كلامهما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العقل وأيدن أنه قد جعل ذلك إلى فلان وفلان هذين وأقامهما مقام نفسه في ذلك وأنهم يعرفون فلاناً المعزول معرفة صحيحة بيمينه واسمه ونسبه وأنه قبل عزل فلان إياه كما عزله عنه عند ذكر توكيله به وكتبوا شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابث الوكالة الذي قال له: كلما عزلت فانت وكلفني به هل يمكن عزله أم لا استتلف المشايخ فيه واختر الشيخ الإمام شيخ الإسلام أحمد بن عطاء بن حمزة رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه

اللفظة يكتب قلت لك: أنت وكيلي بكذا على أني كلما عزلتك فانت وكيلي به وكالة مستقبلية وقد عزلتك الآن عن وكالائي كلها المطلقة منها والمعلقة وأجمعوا أنه لو دار له كلما صرب وكيلي فقد عزلك عن ذلك لم يصح هذا وتعيب العمل بالشروط باطل فاما الإطلاق فصحيح والله تعالى أعلم وعند بعض مشايخ أهل النصرة لا يصرح عن كلها بهذه النقطة لكن يقول: عزلتك عن الوكالات الثابتة ورجعت عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه المفصلة وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العمل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة.

نوع آخر في توكيل الغير بيع داره إن لم يردّ دينه على وجه لا يعمزل أقر فلان أن تفلان عليه وهي قصته كذا درهما مؤجلاً إلى مدة كذا وأنه إن لم يوفه هذا المبلغ عند محل هذا لأجل وآخره ثلاثة أيام ولياليها فقد وكله ببيع دره أسى هي بي موصح كذا ويحدها بما أحب من الفس أو يكتب بكذا درهماً متى شاء ويقبض ثمنها انقضاء بدينه تركيلاً صحيحاً على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين إليه وقبل برأيه عنه فهو وكيله بهذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله أعلم كما هي العبط

وإذا أردت أن تكتب وكالة به يطلب الشفعة كتب هذا ما وكل فلان فلاناً بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأحدها بشفعة وبإثبات كل حجة وبينة به في ذلك وبالقبض بجميع ذلك مقامه وبالحضرة والسارعة فيه ويدفع الثمن إليه ويلبسه الدار به بشفعته وبم يجعل إليه تسليم شفعته ليها ولا يقراره عليه في ذلك شيء ولا تعديله شاهداً يشهد عليه بشيء يبطل له في ذلك حقاً وقبل فلان ذلك.

وإذا أردت كتابة المضاربة: كتبت هذا ما دفع فلان إلى فلان كذا درهماً أو ديناراً ويصف النقد ويبلغ في صفته ويذكر مقداره مصاربة صحيحة ليعمل فيها هذا المصارب ويشتري بها مايد له من السلع والأمتعة ثم يبيع مااشتري نقداً أو سبئاً ويتجر في من المضاربة ما رأى من أنواع التجارات ويوكل من يشتري من المضاربة وجميع مشتري متى شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر إن أحب في دار الإسلام أو في دار الحرب ويتفق منها على نفسه إذا سافر بها فيما لا بد به منه ويعمل في جميع ذلك براه على أن مازق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو يسهم نصفان وما كان في ذلك من وصعة وحسرة فهو على رب المال إن لم يكن فيه ربح وإن كان فيه ربح فهو مصروف إلى الربح وقبض هذا المضارب بجميع ما من هذه المضاربة قبضاً صحيحاً ونقداً عن مجبى هذا الحق بعد صفته وقامه تفوق الأقوال والأبدان والقر بذلك كله صالعين كذا هي تظهيرية

الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد إلى قولنا أن فلاناً كفل بفس فلان بأمره خصمه فلان يسلم نفسه إليه متى مادعاه وطالبه بتسليم نفسه إليه في أي وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبته بحقه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع به منه وقيل فلان هذه الكفالة مشاهدة ومواجهة وإن شاء الكاتب يكتب أقر فلان أن كفل بفس فلان بأمره خصمه فلان ليسم نفسه إليه متى مادعاه إلى آخره وإن أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه

كما يرى هذا الكفيل إلى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيلاً له به على حانه ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صحت بتأريخ كذا بحصره إن ادّعاء منى ما ادّعاء إلى آخره والله تعالى أعلم

وإذا كان كفيلاً بالنفس والمال جميعاً كتبت امر فلان في حال حوار إقراره به كمل بمنى فلان لخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه إليه منى طلب من تسليم نفسه من لم يسلم نفسه اليوم يوم الطلب يصير ضمناً عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم أو ديناراً كفاك صحيحة رضى بها هذا المكفول له وأجر ذلك نفسه في مجلس الكفالة إجارة صحيحة وصداقة فيه خطابه وإن كان في الكفالة أجل يكتب بعد قومه لخصمه فلان ليسلم نفسه إليه بعد مضي شهر وخذ من هذا التأريخ متى طلب منه نفسه إليه بعد ذلك كذا في لظهيرية

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم المرافقة بالنفس يكتب مذكراً في كفالته بالنفس ثم يكتب قبل ذكر القول على أنه إن لم يوافق به يوم كذا أو حتى طلبه يسلم نفسه إليه كان كفيلاً به بجميع هذا المال الذي به عيه عليه وهو كذا وبجميع ما أتت عليه من الدين باحاجة لا يصل بعلقة ولا يحتاج بحجة على أن لهذا الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال إن شاء أحدهما بذلك جصاً وإن شاء أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكما شاء ولا راءة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل إليه كله أو تنفع سراءة عن جميع بوجه من أوجوه وكان ذلك كنه بامر فلان لهذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم ذلك إلى آخره وإذا شرط التسليم في بند فسلمه إليه في آخر برئ عن أبي حبة ورحمه الله تعالى إذا كان في موضع يتصرف منه وعمدهما لا يرا إلا بالتسليم في المكان المشروط وكذا إذا عين مجلس القاضي بتسليم فيه وإذا منع المكفول عنه عن تسليم نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى المكفول به فإن أقر أنه كمل بأمره أحرر على نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أحرر على الشحوص إلى بلد الطالب فإن أنكر وحذف ولا بينة على ذلك لم يجبر عليه

وجه آخر لباء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة صحيحة جائرة هو أحوط في حق الكفيل: أن يكتب إلى قوله: على أن يدفع فلاناً إلى فلان يوم كذا على أنه إن لم يدفع إليه متى طلبه به يوم كذا فعليه جميع ما عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا: متى طلبه يوم كذا أن الطالب على لا يطالبه يومه احتيالاً لإيجاب المال على الكفيل فنظرنا للكفيل بهذا الشرط فإن كمل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم كفيل لهذا الطالب بمنى أصحابه بامر أصحابه حتى يدفعوا فلاناً إلى فلان ويسلموه إليه ويتم لكتاب

نوع آخر في الكفالة بمال: هذا ما شهد إلى قوله: أنه ضمن لفلان على فلان بأمره جميع ماله على فلان وهو كذا ضمناً صحيحاً فوجب هذا المال لفلان على فلان بالصمان موصوف فيه فلان أن يأخذه به وبما شاء منه وعلى شاء وكيف شاء وكما شاء وهي الكفيلين يكتب

لفعلان هذا ان يأخذهما به وبما شاء إن شاء أحدهما جميعاً بذلك وإن شاء أحدهما به شئ  
كيف شاء وكلما شاء واحداً بعد واحد جميعاً وشئ لا براءة لكل واحد منهما بأخذ فلان  
أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكيل صاحبه  
بأمر صاحبه في حصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد منهما  
الوكالة فيه من صاحبه شفهاً وليل فلان منهما جميعاً هذا الضمان شفهاً وإن شرط كفالة كل  
واحد منهما عن صاحبه بكفله يكتب وكل واحد من هذين للكفيل صاس لهذا المكفول له  
حصصة صاحبه بأمره من هذا المال فله ان يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال إن أحب  
فإن كان بغير أمره كتبت بغير أمره.

نوع آخر في ضمان الأبن بعد موت الأب : هذا ما شهد إلى قولنا : أن لعلان على والده كذا  
درهما ديناً لأرماً وحقاً واجباً وإن والده فلاناً توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من درهم أو  
ضيعة كذا قيمته تعي بهذا الدين وزيادة وأنه ضمن لعلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا  
ضماناً صحيحاً جائزاً وقيل منه فلان هذا الضمان شفهاً فصار جميع هذا المال لعلان على فلان  
بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال إليه متى طابه بحق بدعه قبله من بيعة  
أو بيع ولا حجة له في إبطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه وأشهدا عنى أنفسهما بذلك إلي  
آخره وإنما كتبنا أنه صار في يده ثروة لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول : لو لم يترك مالاً  
وضمن عنه إنسان لم يجز فإن احتج إلى هذا ولم يترك ميراثاً كتبت وأنه توفي وبم يحلف مالاً  
وأراد هذا الأبن تبريد جلدته وخراج دُمته ففُض عن المال رعاية لحقه وقيماً بوجه وحكم حاكمه  
جائر الحكم فيما بين المسلمين بصحة هذه الكملة ولزوم هذا الضمان ويتم الكتاب .

وثيقة إقرار المكفول عنه للكفيل بما أدى عنه : يكتب شهدوا أن فلاناً أقر طئعاً أنه كان  
لفلان عليه كذا درهما ديناً لأرماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وأن فلاناً كفل عنه بهذا الدين  
بهذا الطالب بأمره كفالة صحيحة وأن هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا  
الدين حالاً لا امتناع له عن أدائه فلا دعوى له بوجه من الوجوه توجب إبطاله عنه ولا براءة له إلا  
بإداء جميع ذلك إليه وهو يومئذ قادر على أدائه وصدق هذا الكفيل المقر له بهذا موحة ويتم  
الكتاب كذا في الخط.

الفصل السادس عشر في الحوالة : يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر حد  
لكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر أنه كان لعلان على فلان كذا درهما حقاً واجباً وديناً لأرماً  
بسبب صحيح وأن فلاناً أحال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقيل هو هذه الحوالة  
بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخالطة في مجلس هذه الحوالة بصر جميع هذا المال عنيه  
لعلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لعلان عن فلان من دفع هذا المال متى طابه به  
بحق بدعه قبله في ذلك من بيعة أو بيع ولا حجة له في إبطال هذا المال لمين فيه بوجه من  
الوجوه وسبب من لاسباب ويتم الكتاب

ولو كان للمكفيل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مفيداً . كتبت كان لعلان على فلان  
كذا وللعلان عن فلان كذا فاحاله عنه فقل الحوالة عنى أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له

عليه فإن كان كفل عنه بشرط براءة الاصيل فهي حوالة عمدت ويكتب ذلك على المرجح والمفتي به حكم الحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به منك وله ما يربح ذكرت دينا واحيا بسبب صحيح وقد بدل له كتاب الإقرار بتاريخ كذا وإن كان الدين ثمن مبيع أو ضمان شيء أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فإن كانت الحوالة بأجل كتبت وبرئ هذا المكيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له بحق هذه الحوالة على هذا لمحتال عليه وأجل هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وامهله له فيطالبه بعد حلول هذا الأجل كيف شاء ومعنى شاء لا براءة له ولا امتناع له عنه وقت أداء هذا المال بتمده إليه ولو شرط الرجوع على المكيل عند العجز كتبت فإن لم يصل هذا المال إلى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته أو غيبته أو إعدامه أو إفلاس أو لتمرده أو إنكاره هذه الحوالة رجع به على هذا المكيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المكيل وصديق بعضهم بعضاً في ذلك كله مواجهة ومن الريادة في توثيق هذا وأطلق له هذا المكيل قبض ذلك والمنازعة والمحاكمة إلى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعمره مرة بعد مرة توكيلاً صحيحاً كذا في المحيط.

نوع آخر أقر فلان طائفاً أنه كان له على فلان كذا حقاً وجباً ردياً لأرماً وأنه كان أحال غريمه ملاتاً بهذا المال على هذا المصلوب وكان هو قبيل هذه الحوالة منه ثم أحال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه فلان به قبيل فلان هذه الحوالة ثم عاب هذا المحتال عليه اثنتي عشر البلدة إلى بلدة كذا فمجز هذا المحتال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله ومحيله أيضاً بهذا العجز<sup>(١)</sup> رجع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فستوفى فلان هذا المال من فلان ثم إن هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المكيل لأول بأداء هذا المال المحتال إليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض عفيض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه وأقر المكيل الأول طائفاً بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بإيفاء هذا المحتال عليه ذلك له كونه إليه واستيفائه منه وإبراء عن كل الدهوى والخصومات إبراء صحيحاً قاطعاً للدعوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء إلى آخره وضمن له كل ذلك بلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضماناً صحيحاً وقبل هذا المقر له هذا الإقرار منه مشافهة وأشهدا وبالله تعالى أعلم كذا في الأخيرة.

ولو كان أحاله على رجل للمكيل عليه مال كتبت هذا ما شهد عني الشهود المسمون في آخره إن للفلان على فلان كذا وللفلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدمع إليه ذلك من المال الذي له عليه إلى آخره كذا في الظهيرية.

الفصل السابع عشر في التصالحات. وإذا أردت كتابة الصلح عن الدعوى والخصومات بأسرها كتبت أقر فلان من فلان المالني إلي آخره أنه صالح فلاناً عن جميع الدعوى والخصومات التي به عليه على كذا دياراً صلحاً صحيحاً قاطعاً للدعوى والخصومات وأنه قبل منه تبرأً صحيحاً ونفذ له بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصلح هذا قبضاً صحيحاً ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قبيل ولا كثيراً لا قديم ولا حديث

(١) قوله ومحيله أيضاً بهذا العجز إلى آخره: هكذا وجد في الأصول لدقوله عنها، فليشتمل له

لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيين لا في المنقول ولا في المهدود ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء، يطلق عليه اسم المن والملك بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله اقراراً صحيحاً وصدقه قبل الصبح هذا، وهذه الصورة اصل في جميع المصاحف.



وصفتها وقبضتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الحمير كذا فيصف كل مال بصفة يعلمه بها وكان لها النسي من ذلك بعد بقبه للمهر وأنها رعت عليهم حقها من النسي وبقي المهر وهو كذا وأنهم لم يقرروا ولم ينكروا وكان الصلح حبراً لهم ديناً ودنياً فصالحتهم بعد معرفتها جميع ذلك شيئاً مشتبهاً على حقها وصادقها ولم يكن شيء منها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشعولة أيضاً بدين على هذا الميت ولا وصية غير دينها أو يكتسب وقد كان تعين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء لمن كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة وإذنبهم صاحتهم من حقها في النسي والمهر على كذا صلحاً جائزاً بابتداء لا شرط فيه ولا منوبة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدمعهم ذلك إليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فأرغوا عما يشعرون من لعنهم والسليم فجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع مباح العلماء وخواري وكسائهم<sup>(١)</sup> وسروج الخيل وخمها وجميع متاعها وما يعرف بها من أكف بعباد وأحمير وغير ذلك وتسلط انكروم وبسائين ولأرضين وأشجارها وزروعها وعروضها وجميع علاتها صارت لهم بعد الصلح بوصف فيه لا حرج لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلبة ولا قبيل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها مبطنة وكل بينة تقضيها فهي رور وبهتان وكل بمن تضبطها قبضهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شاماً ووجاهاً في مجبئها فما أدرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا حائضين كذا في الظهيرة.

وإن كان من التركة دين على أحد قلب بعد ذكر اعدودت والأعيان من التركة وترك أيضاً من الدين الواجب للارم على فلان كذا وعلى فلان كذا ويعون بعد ذكر الصلح والإقرار بالاستيلاء. فلم يبق لها بعد هذا الصلح والإقرار حق ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فيها قد استوتحت ذلك كله إلا الديون الموصوفة فيه فإن ذلك لم يدخل في هذا الصلح فإن أرادوا أن لا يكون لها حصوة في تلك الديون ويكون شيئاً لها منهم كتبت قبل لإشهاد عند بعضهم وقد جعل هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجيلاً منهم وتبرعاً عن هؤلاء العرماء المسمين فيه فتقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وشهدوا الخ ويمكن هذا ليس يحسن لأن العرماء يبرزن بهذا التعجيل ولا يبقى عليهم ثمنين مظانية ولو شرطوا أن يكون ما على العرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح، والوجه لأحسن. أن يكتب بعد ما يظركم حصصها من تلك الديون فإن كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء نسيون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم عصرية سوداً عتيقه جيدة رائجة معدودة بصفة محسوب درهمها عصرية قبضتها منهم ووكنتهم بقص مائة درهم من هؤلاء العرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة لينصروها بها ثم تكون هي قصصاً لهم بما أقرضوها فقبلوا بوكيلها بذلك مشافهة وأشهدوا

(١) لوله وكسائهم جمع كمرة لكدا واحد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة هـ

وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صدقها والتمس من تركه زوجها بكتب إلى قولنا وإنما كانت تدعي على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وأنه توفي قبل أدائها شيئاً منه وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما دعت وله يمكن له في الورثة مدفع ذلك ولا مخلص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالثبوت والمصلحة لموسط المشروطين بينهم صارت لمصاحبه بين هذه المرأة وبين هؤلاء السامعين وبين من مات عن هذا الصغير بدون حاكم عن دعوى صدقها وهذا دعوى النفس من تركه زوجها هذا على كذا وقيل هذا أصله هؤلاء السامعون عن أنفسهم وقيل عن هذا الصغير من به ولاية بدول قولاً صحيحاً

وإن كان يصح عن واحد من الورثة والورثة بالعموم يكتب امر فلان من دلائل إلى تحريمه أنه يصح فلاناً وفلاناً ولانهم وهم أحواء وأخته لأب وأم وولديهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل حصومة كانت به فيهم في بركة أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه الشركة عن كذا صلحاً وأنها قبضه منه قولاً صحيحاً إلى آخره و يصح عن دعوى وصية بالثلث والرابع، السدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الدخيرة، وإن كان في الشركة ذراعه أو ذئابير ينبغي أن يقول عند ذكر بدل الصلح أنه أكثر من حصته من الذئابير والذراعه كذا في الظهيرية

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعي في دار دعوى بمصاحبه صاحبه ولا يمر به هل يجوز قال: نعم وهي مسألة الصلح على الإنكار وهي حادثة عند حلال الشافعي وأبي أنبي ليلى رحمهما الله تعالى فإن أراد المدعي عليه أن يكتب كتاباً ليكون به حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يصح المدعي عليه من دلائل يصح المدعي إلى أدب في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصاحتني من دعواني في دارك هذه على كذا درهماً ورد سبعة على أبي أسلم بنت جميع ما ادعيت وصيت بذلك وصاغت عليه بمصاحبتك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهماً وبتم الكتاب هكذا يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكان سمي يكتب هذا كتاب لفلان من فلان من فلان بن فلان أني ادعيت عليك في الدار التي في يديك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب أني دعت في دارك وكان يقول لو كتبت في دارك يكون هذا من المدعي إقراراً بالدار ملك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا منكاً لنفسه فيها فكيف يصح الصلح أما لو كتبت في الدار التي في يديك لا يكون هذا من المدعي إقراراً بالدار للمدعي عليه فيصح دعواه بذلك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه أن ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسألة فيما إذا دعي في داره دعوى ولم يذكر أن المدعي به ما ويحور أن يكون المدعي في حق من صرح أو مسبل ما فصاحبه المدعي عليه عن ترك دعواه الطريق أو مسبل ما وإقرار المدعي بمكانه الدار للمدعي عليه لا يمنع من هذه الدعوى فيحصل كناية محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى حق لنفسه لا دعوى رقبه الدار كذا في المحيط

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره شهدوا أن فلاناً ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهماً فذكر

وإدعى هو علي هذا المدهي كذا ديناً بسبب صحيح وظال ترددهما واحتلامهما إلى مجلس الحكم كذلك امتدت الخصومة واشتدت المازعة بينهما فتوسط المتوسطون فيما بينهما وندبوهما إلى الصلح أخذاً بكتاب الله تعالى والصلح خير فانتدبا إلى ذلك فأجابا واصططلحا علي أن أعطى فلان فلاناً كذا درهماً فقبل هو ذلك منه مشافهة صلحاً صحيحاً جائزاً قاطعاً للخصومة وقبض هو منه ذلك بإيقافه إياه وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعواه كلها وصدقه الآخر في ذلك كله وأبرأه هو أيضاً عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لأحدهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما إلى آخره والله تعالى أعلم.

صلح الوكيل عن دعوى الشركة بعد قسمة كانت من الموكل . شهدوا أن فلاناً وكيلاً فلانة ثبتت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والإقرار والضمان وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى علي فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صدائق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من الشركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه الشركة بغير حق وطلبت منهم صدائقا وإرثها وهو ثمن جميع ذلك فأجابوا أنهم انقسموا كل الشركة وأوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الخلل وحصول التفاوت وظهور التين للفاحش وخروج بعض ما كان خفياً من الشركة وطلبت الخصومة بهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايع الأئمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلساً في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق الوسط بمشهد القاضي فلان وندبوهما إلى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الأخوة إلى فلانة موكلة هذا عن جميع دعواها وخصوماتها في هذه الشركة كذا وكذا فتراضوا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعواها من المهر والثمن من شركة زوجها هؤلاء الأخوة على كذا صلحاً صحيحاً جائزاً قاطعاً للخصومات دافعاً للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال والمروا جميعاً طالعين بوجود هذا المال وهو بدل الصلح لفلانة هذه للموكلة في هذه الشركة وأنهم بدلوا لها عوضاً عن بدل هذا الصلح جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدوه بحدودهما وحقوقهما كلها وكذا وكذا وقسمة هذه الدار كذا وقسمة هذه الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضهما عنده بتسليم ذلك كله إليه فأبرأ عن موانع التسليم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه إبراءً جائزاً والمروا جميعاً بملكية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا إلى آخره فتمت ادعوا إلى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع ما يدركهم في سائر الشركة التي بنيت في أيديهم وقضى بصحة ذلك كله قاض من قضاء المسلمين وأشهدوا إلى آخره .

الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم : شهد الشهود إلى قولنا : ادعى فلان أن فلاناً والد هذا المدهي عليه أوصى لهذا المدهي بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا

ويجدها ابتداءً ما عاش أو مدة كذا ومات على ذلك قسم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثاً واحداً وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعواه هذه على كذا درهماً صلحاً جائزاً قاطعاً للخصومة راعياً للمنازعة فقبل هو منه هذا الصلح بهذا اليدن إلى آخره.

**الصلح عن الوصية بسكنى دار يعينها على سكنى دار أخرى** هو كالأول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضعها كذا يحدودها وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول: ستين كاملتين أو بقول: ثلاث سنين كواصل أولها مرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحاً جائزاً صحيحاً وكذا له إمساكها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحب ويعمل فيها بآية ثم يذكر القبض والإبراء والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح عند أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كإجازة سكنى دار والأحوط أن يلحق له حكم إعاكته.

**الصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى** يكتب هذا ما شهد إلى قولنا: ادعى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا أو ادعى عليه ألف درهم غطرية سرداً عتيقة رائحة جيدة معدودة ثم صالحه من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويجدها سنة كاملة أو كذا على راحة أرضه التي في موضع كذا ويجدها سنة كاملة ما بدا له من غلة الشاء والصف أو عني خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذكر جهتها وصفاتها ويبين المدة بتاريخها صلحاً صحيحاً جائزاً ويذكر القول من الآخر والقبض وضمان الدرك من الجانبين والإشهاد.

**الصلح بين الأب والزوج في تركة المرأة:** شهدها أن فلاناً يعني الأب وفلاناً يعني الزوج اقرا طائعين أن فلانة توفيت وخلفت من الورثة روحاً وأباً وهما هذان المسلمان فيه وتركتهما مورثاتها ولم تترك وارثاً غيرهما فاصاب هذا الزوج نصف تركته إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد سدسها بالفريضة والباقي بالمصوبة وتركته من المال جميع الدار التي في موضع كذا بجميع كذا ويفصل وأن جميع هذه الأموال التي تركتها هي بأي زوجها هذا دون أبيها عتقاً جميعاً في جميع ذلك بوقفاً على ذلك شيئاً شيئاً واحاطاً به علماً وعرفه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخطف عنهما قليل ولا كثير وإن هذا الزوج بعد ذلك صالح الأب من جميع حق هذا الأب وحصلته من تركة أبنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحبه المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين ومن الذهب ومن الرقيق ومن الحي لمذكور فيه منحصرهما وبحيث سانه أيديهما عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهماً من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح على الزوج للأب من هذه الدراهم المذكورة في تركة هذه البنت وهي كذا لا فضل فيه على كذا درهماً لثني صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الزوج له من تركة أبنته هذه من الذهب وأجواهر وهو كذا وعلى أن بقية ادل الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق أرثه من أبنته هذه من سائر الأشياء لمذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للأب بحق أرثه من أبنته هذه على

روحها هذا بهذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه مشاهمة ودمع هذا الروح إلى الأب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقا منه بأبائهما وسلم هذا الأب إلى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبله منه هذا الزوج جميع ذلك كنه بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد إقرار هذا الأب وهذا الزوج أنهما قد رابا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعابئها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما لتعاقدا جميعاً هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعاً بعد تمام هذا الصلح عن ترصص منهما به ورابا جميعاً بعد ذلك جميع لدار التي هي من هذه التركة على حياتها التي كانا رابا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة لروح باحق الواجب له فيها بسبب الإرث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الأب عن جميع الواجب له فيها بحق لورث عنها على ما ذكر من صلحه فما أدرك هذا الزوج فيما ملكه إياه هذا الأب من هذه التركة أو هي شيء منه ومن حقوقه من الضباع والدار من جهة أحد من أساس معنى هذا الأب تسليم ما يقتضيه الشرع واحكم وأقر كل واحد منهما طائعاً أنه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا بعده ولا هي يده من تركة هذه المتروكة بعد أن احاط عدم كل واحد منهما بذلك كنه وإن كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركة هذه المتروكة من الأصداف المذكورة فيه أو يدعي ذلك أحد يسببه في حياته وبعد وفاته بشهود يشهدون لهم بذلك أو يحج يطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب.

**صلح الفضولي:** شهد الشهود إلى قوله. أن فلاناً كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا بقر هذا المدعي تبرعاً وتطوعاً بغير أمر هذا المدعي عليه على كذا كذا درهماً على أنه ضامن ذلك من مال نعمه لهذا المدعي على أن أبرأ هذا المدعي هذا المدعي عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صانع عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحاً جائزاً قطعاً للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال رقبض منه بإبراء ذلك إياه تبرعاً وتطوعاً بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي منحه دونه ودون سائر أساس ملكاً صحيحاً وحققاً واحداً لا حق لهذا المدعي ولا دعوى لبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب فإن كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي لا للمدعي عليه كثبت بعد قولك على كذا درهماً على أن تكون هذه الدار المدعاة لهذا الصلح دون هذا المدعي عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الإشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا الصلح وكيله في حياته يقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه ويمن وجده في يده من الناس كلهم وبالخصومة والمناعة فيها يتولى ذلك بنفسه إن شاء وبوكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه حائل أمره في جميع ذلك وجعله وصياً له في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا الصلح ما أسد إليه شفاهاً فإن لم يقدر على أخذها منه استرد بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا في الأخيرة

وإن كان الصلح عن دعوى الأمانة: يكتب أنه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أودعه عنده وأنه قبضها ودعاه فطلب صاحب الوديعة منه رد الأمانة فوجد جحوداً أصيلاً حتى صارت هذه الأمانة مضمونة له عليه مثلها إن كانت من فوات الأمثال أو بقيمتها إن كانت من ذوب القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهماً صلحاً صحيحاً وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البذل مع إنكاره لثبوتاً صحيحاً كذا في الظهيرية

الصلح عن دم العبد على مال: ادعى عليه أنه قتل أباه فلاناً بحديدة عمداً بغير حق ظلماً وعدواناً ولم يترك هذا المقتول وارثاً سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الإنفاذ به وتسليم نفسه إليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة صلحاً صحيحاً قاطعاً بالخصومة وقبض منه بدل هذا الصلح بإيمانه ذلك إياه وأبواه عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لأنه هذا إن ظهر وغرم ومرضى له وحاكم ودي سلطان وغيرهم من الناس حتى يحصله من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك ضماناً جائزاً صحيحاً فلم يبق له بعد هذا صلح والإبراء حق ولا دعوى إلى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط

الصلح عن القصاص فيما دون النفس: ادعى عليه أنه فجع يده اليسرى من مفصل الكف عمداً تعدياً وظلماً بغير حق وإنما قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يد اليسرى بجنايته هذه فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فاجابه إلى ذلك وصالحه على هذا المال ويتم الكتاب كالاول والله تعالى أعلم.

الصلح عن دم الخطأ: ادعى عليه أنه قتل أباه فلاناً خطأ بغير حق فطلب منه دية وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهماً مؤجلاً بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي إليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحاً صحيحاً إلى آخره ويلحق بآخره حكم الحاكم<sup>(١)</sup>.

الصلح عن دعوى قتل العبد عمداً: شهد الشهود إلى قوماً: ادعى على فلان أنه قتل عبده التركي المسمى فلاناً أو الهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمداً بحديدة ظلماً وعدواناً وادعى عليه أن فاضب عدلاً جائز الحكم فيما بين المسلمين قصي له عليه بالقصاص في فطره هذا العبد بيينة قامت له عليه أو بإقراره كما يكون أحداً بقول من يرى القصاص على الجور بقتل عبد الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهماً فاجابه إلى ذلك وصالحه إلى آخره ويلحق به حكم الحاكم ليصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذكر حكم الحاكم بجوره لوقوعه على غير إقراره وفي كتاب الشروط عن محمد رحمه الله تعالى في رجل يدعي قبل رجل أنه قتل أخاه عمداً وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية وبمسها في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك إذا صالحه على أقل من الدية بجور إلا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال: فإن أراد أن يكتب بذلك كتاباً بفلان

(١) قوله: ويلحق بآخره حكم الحاكم لاحتلالهم في أن الدية على العائلة دونه أو عليه والصالحه بنحوه. منه أحد صحيحه.

يعني ولي القتل من فلان يعني القاتل يكتب اني قتلت احاك فلان بن فلان ويكتب انت وورثه لا وراث له غيرك ولتلك صاحتي عن دم احبك عني كذا ويتم الكتاب.

وإذا كان القصاص بين الصغير والكبار فصلح الكبار جائز في قلوبهم جميعاً أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيلاء فيملك الصلح وأما على قولهما فلأنه يصح صلحه في نفسه وسقط القصاص وانقلب نصيب الصغار اياهم مالا فإن كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما ذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير ويذكر فيه أن نصيب الصغير صار مالا بالعمو وإذا قتل الرجل عمه ولا ولي له فلانهم أن يصلح عن دمه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلأنه يملك استيلاء القصاص فيملك الإسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فالإمام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الإمام لأن فيه نفعاً لعامة المسلمين فإن أراد أن يكتب في ذلك كتاباً كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة.

**الصلح عن العيب في المشتري:** شهد الشهود أن فلاناً وفلاناً أي البائع والمشتري اتفقا طائعين أن فلاناً كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدهي فلان وهو كذا بكذا درهما ووقع التفاهض بينهما وأن هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أبرا البائع عن عيوبه وخاصمه بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب واقر له هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووفقا على حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهما بعد ذلك اصطلحا من هذا العيب على كذا من الثمن اثنى فيه على أنه يدفعه هذا البائع إلى هذا المشتري على أن يرثه هذا المشتري عن هذا العيب فعلا ذلك واصطلحا صلحاً صحيحاً وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البدل وأبراه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين.

**الصلح عن مجهول على معلوم.** شهدوا أن فلاناً ذكر أنه كان بينه وبين فلان حلقه واحد وإعطاه وأن له عليه حاصلاً من ذلك كذا لا يعرف قدره فسأله أن يصلحه من ذلك على شيء واتفقا على أن يصلحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم الحاكم لأن الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدن معلوم.

**الصلح عن دعوى الرق.** شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف إلا باسمه ولا يوقف على نسبه أنه مملوكه يملك صحيح ومرقفه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والإنقياد له بحكم الرق فسأله أن يصلحه من هذه الدعوى على شيء فأجابته إلى ذلك وصلحه معها على كذا صلحاً صحيحاً فقبل منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البدل بدفعه إليه ذلك فلم يبق لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لكن لا ولاء فيه لأنه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البدل على عبد تركي شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم.

الصلح عن دعوى النكاح على مال: ادعى على فلانة أنها امرأته ومكوثه وحلاله بنكاح صحيح فإنها امتنعت عن طاعته قبل دحونه بها أو خرجت عن طاعته بعد دحونه بها وادعى عليها أشياء من صوب الأموال وأنها أنكرت دعوته قبلها وسأته أن يصالحها على شيء فاجابها إلى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الأموال والخصومات على كذا درهما مصالحة صحيحة فقبضتها منه مبرأً صحيحاً وقبض منها جميع بدل هذا الصلح بضاً صحيحاً فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الأموال، هذا وجه موجود في كتب السلف: ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من أبطل هذا الوجه فإنه اعترض عن النكاح أو أخذ مال بهاطل وختار في مثله المصالحه عن دعوى أمال والتصديق من غير سؤال، وجه كتابته هذا: ادعى عليها أنها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمتنع من طاعته فأنكرت ذلك كله ثم أنه صالحها من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا إلى آخر شرطها ثم يكتب وكان يدعي عليها النكاح وهي منكرة دعوته مكاحها مفرقة بنكاح رجل آخر وذبح الرجل مصدق له فيه وصحقتها هذا المدعى صلته واحدة بأخته بمير صلتها وسؤالها تنفراً وحتياطاً ويتم الكتاب

مسألة أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دهرها الحرة فيه ادعى على فلانة أنها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلاناً وأنها امتنعت عن طاعته ووافقت فلاناً بغير حق وسألها طاعته والإنقياد له بأحكام النكاح فاجابت أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حلف بصلاتها ثلاثاً أن لا يسافر ولا يفتيق عنها ولا يخرج من بلدة كذا إلا بإذنها ولقد سافر وغاب عنها وخرج بغير إذنها بعد هذه اليمين وبحث في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت بهذا وأثبت هذه الحرة بيمينه عادلة أقيمت عند بقاضي فلان أيام قصائه بكرة كذا وجرى انقضاء به على هذا الوجه والإشهاد على الفصاء ثم وقع صلح بينهما على كذا ويتم الكتاب على ما بيئت كذا في الدخيرة

وإذا أريدت كتابة الصلح عن دعوى الخطأ في الحضانة كتب أقر فلان بن فلان بي حال جواز إقراره في الوجوه كلها أنه كان دعي على فلان بن فلان أنه حجب ابنه الصغير المسمى فلاناً وهو من أبناء حمص مسير وكان محضراً مجلس الدعوى هذه مشار إليه بغير إذن والده وقطع حشفته بالموسى قطع رالت به منعه عن صوره هذا على الكمال روالاً لا يرجي عودها ظاهراً وهي مسبعة لإحبال والإعلاق واستمسك البيوت ولمه يمسس منه بوجه داراً دنماً لا يقطع وأبى عليه بعض الخدث من الخراجين والخلافير المعروفين بذلك العمل حتى وحيث الدية يكاتبه بهذا الفعل الموجود منه وكان بطالبه بأحزاب عن ذلك عند ابداعي فلان وكان هذا المدعى عليه مفرق باختنا مكرراً وروال هذه لمصلحة الموصوفة بعمله راعماً روالها حسب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الموصومة بيهن ونادر على والد الصغير إثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخيرية في الصلح عن هذه الدعوى دين الإطاعة والنمادي بي هذه الموصومة مصالحة والد الصغير هذا بولاية الأبوة عن هذه الدعوى على كذا درهما روالاً من الفقرة الخالصة الحصة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطاً وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية



**الفصل الثامن عشر في القسمة** قال محمد رحمه الله تعالى: في الأصل القوم ينقسمون  
 الدار بينهم ويهردون كتاب القسمة كيف يكمون دل يكتبون هذا ما اقسام عليه فلان وفلان  
 وفلان وفلانة اقسام الدار التي هي في بي فلان أحد حدودها كذا وثنائي والثالث والرابع كذا  
 وكذا وكذا اسموا هذه الدار اعموده في كذا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء  
 يحتلجون في هذا الكتاب في أشياء أحدها في بدءه فكان أبو حنيفة وأصحابه يستثنون بهذا  
 هذا ما اقسام وكان الصحابي يبيد بهذا هذا ما شهد الشهود اقسامون في هذا الكتاب شهدوا  
 جميعاً وشي أن فلاناً وفلاناً وفلاناً قد عرفهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأسابهم  
 أقررو في حال صحة عقولهم وأيد بهم وجور أمورهم في جميع الوجوه والشي أن محمداً  
 رحمه الله تعالى كان يكتب اقسام الدار اسي حدودها كذا ودرع عنه يدار كذا ذراعاً  
 مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا ذراعاً مكسرة وفلان كذا ذراعاً ولفلان كذا فاصب  
 فلان ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلاناً كذا وكان لا يذكر يدار في ملكهم  
 وأيد بهم قبل القسمة والصحابي كان يذكر ذلك ويكتب أمرو في حال صحة عقولهم وأيد بهم  
 وجواز أمورهم في جميع الوجوه أن الدار اعموده في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأيد كذا  
 ذراعاً نصيب كل واحد كذا ذراعاً شتعا في جميع هذه يدار وقد تراصوا على اسمه هذه الدار  
 اعموده في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراصوا على جريتها فاصاب فلاناً كذا ذراعاً في  
 موضع كذا من هذه الدار اعموده بحقوقه وحدوده وفلاناً كذا اعموده وحقوقه  
 والثالث أن محمداً كان لا يكتب الدرك في القسمة والصحابي وعامة أهل الشروط كانوا  
 يكتبون فيه 'درك' كل واحد منهم فيه اصاب من صاحبه يعني فلان يسلم لك كذا نوحه  
 القسمة وكان محمد يكتب رقص كل واحد من الشركاء ما اصابه حدوده وحقوقه يسلم  
 أصحابه جميع ذلك إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقوا، شأخرون يكتبون: 'هذا مشأه' أو  
 إلى قول: 'أد فلاناً وفلاناً وفلاناً أمرو إلى آخره' أو جميع الدار مشتملة على بيوت اسي هي في  
 موضع كذا حدودها كذا حد وهد وحقوقها ومراقفها وأرضها وبنائها وكل قنبل وقنبر هو بها  
 فيها من حقوقها كانت مشأه كذا سهم وكانت في أيديهم أثلاثاً أو كما يكون لفلان كذا  
 ولفلان كذا وأنهم اقسامهم بينهم يقسم قاسم عدل تراصوا بينهم وأجازوا قسمته عليهم  
 فقسم هذا القاسم عليهم تراصهم بالعدل على قسمة بقويم وإصلاح فاصاب فلاناً منها  
 حصته الناحية التي هي عن يمين الداخل من بابها بابها مما يسي مشرق ومنها سوت ثلاثة بست  
 منها يسمى كذا وبيت منها يسمى كذا وبيت كذا وعليها عرفانك بينهما صبة وبيت يديها  
 ساحة طولها كذا وعرضها كذا بأسراع التي يدرج بها في بلدة كذا واصاب فلاناً منها حصته  
 الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها وبيت ذلك إلى آخره على ما مر واصاب فلاناً لباحية  
 التي هي منه الداخل من بابها وهي مستهى هذه يدار ويشمل كل ناحية من هذه سواحي  
 الثلاثة على حدود أربعة فاحد حدود لباحية يسمى لريق كذا إلى آخره وأحد حدود لباحية  
 اليسرى لريق كذا إلى آخره وأحد حدود لباحية مقابل لريق كذا إلى آخره موقع بكل واحد  
 سهم بجميع حصته وصيبه جميع لباحية التي وصفت له بحدودها كذا وحقوقها وبركوا  
 الله عليهم لذي هذه الدار مرفوعاً بينهم بحر جميع حصص أسماء فيه مشأه بينهم.

وفي وجه آخر علي أن يفتح كل واحد منهم باباً بالقسمة إلى الطريقين الأعظم أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمة صحيحة حائره لا فساد فيها ولا خيار ويقصر كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه القسمة بتسليم أصحابه جميع ذلك إليه فارغاً من كل مانع ومناع وتفرقوا عن مجس هذه القسمة بعد صاحبها وثانها تعرف الأبدان والأقوال بعد إقرار كل واحد منهم بحرفة ذلك كنه ورويته ورضاه به فما أدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من صاحبه ما ينصبه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى يدعيها في ذلك كنه فهي باطلة مردودة وأشهد على أنفسهم إلى آخره كذا في المحيط.

قسمة الغراب هـ ما شهد عليه الشهود لمسمون آخر هـ لكتاب شهدوا به جميعاً ث  
فلاً وفلاً وفلاً أقروا عندهم وأشهدوهم جميعاً على إقرارهم صائعين في حال صحة بداههم وقدم عقولهم وحوار أمورهم أن أباهم فلاً مات وترك من الخيل كذا وكذا ميراث بينهم وبينه ميراث وارثاً غيرهم ومصر ذلك ميراثاً بينهم ثلاً على السوية وهي على أصناف وألوان محتجعة بعضها من المدايع كذا وكذا ومن الثياب كذا وكذا ومن القورح كذا وكذا طرادوا فليسوا بينهم وقد حصلت ميراثاً لهم ليست مشعومة يديهم ولا وصية فاحصروها وقوموها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهماً ثم جعلوها أقساماً بالعدل وحق من غير حيف ولا غش فأصاب فلاً كذا وأصاب فلاً كذا وأصاب فلاً كذا وقسمتها كذا وأصاب فلاً كذا بنصيبه فشيء المسمى الموصوف في هذا الكتاب بهذه القسمة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من حيلته وجميع ماصره له بهذه القسمة وذلك بعد إقرارهم بانتراسي أن لم يكن بينهم إقرار سكوت عن ذلك وقصر كل واحد منهم من جميع ماصره منهم من ذلك بنسبه صاحبه ذلك كله إليه زاهر كل واحد منهم صاحبه عن كل دعوى وحسومة وظنة كانت له من ذلك كنه وأمرته لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحدهم شيء من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئاً من ذلك فهو باطل مردود وتفرقوا عن ترص بالأبدان والأقوال فما أدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما ينصبه الشرع وأشهدوا على هذا الإبل والبقر والعمد وحجوها ودكرها شباتها وألونها عسديتها، وأما الرقيق فأمر حبيبه رحمه الله تعالى لا يرى القسمة فيه حمراً وهذا يراد به أن حبر نقاصي على ذلك وره مهر قضاء في محتوف فيه فيصير بالإجماع، ووجه كتابته هذا ما شهد إلى قوساً أباهم ترك كذا عيّد وكذا أمه أحد لعبيد اسمه كذا وصمته كذا وآخر كذا وأحدى الإماء اسمها كذا وصفتها كذا والآخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال ويبيع مبيع النساء فارتدوا بسببهم جميعاً بانتراسي أو يقولون بالإقرار ويقولون. عتراقوا إلى القاضي أو يقولون رفع فلاً من صاحبه إلى نقاصي وطالب منه حبرهم على القسمة وكان للنقاصي يرى ذلك فأجبرهم على ذلك وبعث فلاً بموهم بالعدل فبعث قيمتهم كذا وكان بالإقرار بينهم فاقى بينهم فأصاب فلاً كذا وفلاً كذا وبوا كانوا بينهم شراء أو بيعت آخر غير الأثاث بين ذلك وفي الأمتعة والأدوية والكبلي والوردي بالميراث يكتب على قماش حاضر ولكن في الغنلي لا يذكر لقبه

قسم الميراث: وهي أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب إلى قولنا  
 أن نأهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافاً من الحيوان ميراثاً بينهم أثلاثاً فمن  
 الحيوان من الخيل كذا فرس منه سه كذا وشيته كذا وقيمته كذا والآحر كذا ومن الإبل كذا  
 بعير منها كذا وثاقه منها كذا ومن البغال كذا علي هذا الوجه ومن الحمر كذا ومن البقر كذا  
 ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الأرضين والخوانيت كذلك ومن  
 الفرس كذا ومن الأواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن المفقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء  
 البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم أثلاثاً فإن كانت للورثة محتفين فإن كانوا إلهوين وإلهوين وابنة  
 وزوجة وأمثال ذلك يكتب وحلف من الورثة أبوين فثلاثاً وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنة وهما  
 فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثاً لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثلث وللأبوين  
 السدسان والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من أربعة وعشرين سهماً  
 وقسمتها من مائة وعشرين سهماً للمرأة عشر وللأبوين سهاً أربعين سهماً لكل  
 واحد سهماً عشرون سهماً ولكل ابن منها ستة وعشرون سهماً وللبنات منها ثلاثة عشر سهماً  
 وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبليت أنفي وأربعمائة درهم للمرأة من  
 ذلك ثلاثمائة درهم وللاب أربعمائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسماية وعشرون درهماً  
 وللبنات مائتان وستون فدفع إلى المرأة بما أصابها جميع المداير التي في موضع كذا ودفع إلى الأب  
 جميع الكرم وكذا الباقي إلى آخره كذا في الذخيرة.

ويكتب إذا كان الإرث حيوانات. وأخير أن يقتسموها بينهم بتراضيهم بعد معرفتهم  
 جميعاً بأعيانها وصفاتها وقيمتها ينظروهم إليها ورؤيتهم إياها ووقوفهم عليها على صداقتها  
 وحققها وقد حصلت لهم ميراثاً خالياً عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فأصاب فلان منهم  
 بحصته من جميعها وهي كذا درهماً جميع العرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلان  
 بحصته من جميعها وهي كذا درهماً جميع كذا وجميع كذا بتراضيهم عليها بقسمة صحيحة  
 نافذة جرت بينهم وقد يقع هذا الوجه عند جماعة فجعلوا الخيل منها قسماً صحيحاً وجعلوا  
 الإبل قسماً والبقر قسماً والأواني قسماً وتراضوا أن يقسم ذلك بينهم بالإقراع فافترعوا بينهم  
 فأصاب فلاناً كذا وفلاناً كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم  
 أنه استرضى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء وأنه أبرأ عن كل دعوى فيها  
 ولم يكن في هذه التركة دين لأحد ولا شيء منها ديناً على أحد وأنه متى دعى شيئاً من ذلك  
 عليه فهو باطل ومردود وتمتعوا وأشهدوا وبنته وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
 رحمهم الله تعالى أن القسمة في الأصناف المختلفة بالإقراع لا تصح فإنها كالبيع والبيع بشرط  
 الإقراع كالبيع بإلقاء الحجر ونحو ذلك فيلحق بهذا الحكم كذا في المخط.

إذا كانت القسمة بين ورثة فيهم غائب: يكتب هذا ما شهد عليه الشهود إلى قولنا: إن  
 فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجاً غائباً يسمى فلان بن فلان وابناً صغيراً يسمى فلاناً ومن  
 التركة كذا ومبلغ التركة كذا وأن فلاناً صار نائباً من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي  
 ليقبض حصة الغائب من التركة ويحفظها إلى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة

على مراتب الله تعالى ووقع جميع المحذور الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالنسبة الصحيحة ووقع في نصيب فلان العائيب جميع كذا فقص هذا العائيب حصة هذا العائيب بحكم هذه السباه فبها صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا في الدخيرة

**الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات** حتمت أهل الشروط في البداءة يكتب الهبة والصدقة بأمر حنفية وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وكان المسمي رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا وهب فلان بن فلان والمناخرون رحمهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضاً هذا ما شهد الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً وهب ويكتبون أيضاً أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محورة وصدقة محوزة وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولابد من ذلك لأن الهبة لا تجور إلا مفيضة محورة عندنا حتى إن هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجور عندما خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى والقبط شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماء رحمهم الله تعالى خلافاً لإبراهيم المحمدي رحمه الله تعالى فإنه يقول: إذا علمت الصدقة حازب وإن لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر إن كانت هبة لأرجوع فيها لواهب كاللهب من أحد للزوجين لصاحبه وكلهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنته الكبيرة أو لامه أو لاجيه أو لاخته أو لابن اخته أو لاهل بيته أو لجدته أو لجده أو لبنته أو لبنته أو لعمته أو لخاله أو لخالته يكتب عقيب قوله صحيحة جائزة بئة بتلة لأرجعة لهذا الواهب فيها وإن كانت هبة منها رجوع يكتب بئة بئنة محاسب وفي شرح شروط الأصل أنه لا يكتب بئة بتلة في هذه الصور أيضاً صورته على ما اختاره المناخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتعلة على البيوت التي هي في موضع كذا ويعدها وروهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الأدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبساتنها وسفحها وعلوها وحرقها وكل قبل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محورة مفسومة فارغة لأفساد فيها بعير شرط عوض صله مع له ونهرعا معه عليه لا على سبيل تلجئة ومواعدة وقبيلها هذا الموهوب له مواجه في مجلس هذه الهبة وقبيلها هذا الموهوب له في مجلس الهبة يتسيم هذا الواهب ذلك كله إليه ويتسلطه عليه فارغاً من كل شاغل ومانع ومنافع وهي في يدها الموهوب له يعين الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الأبدان والله تعالى أعلم

وإن شئت قلت: أقر فلان طاعتاً لله وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ربحها وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها إلى آخر ما ذكرنا والله تعالى اعلم.

وإن كان الموهوب كرمًا. يكتب بحدوده وحقوقه كلها وينائه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وزواجهته وعرائسه وأوصاله وأعراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمخاريبه ومائيله في حقوقه فإن كان على الأشجار ثمار أو ورد أو ورق له فبسة كورق شجر الفرحان فلا بد من ذكره لأنه لا يدخل من غير ذكره وإذ اسم يدخل فسدت الهبة لأنه يمنع صحة التليم

وإذا كانت الالهة بشرط العوض: يكتب فيه هذا ماوجب فلان فلان بشرط العوض الموصوف فيه ووجب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لا رجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحده تعويضاً جاكراً نافذاً منفرداً محوزاً مقبوضاً لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما جميع ما صار له بهذه الالهة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك إليه وتسليطه عليه فارغاً عن مراتع التسليم فجميع هذه الدار بهذه الالهة لفلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الالهة وهذا التعويض أقرا بذلك كله وأشهدا على إقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى اعلم.

إن كانت الالهة من غير شرط العوض إلا أن الموهوب له عوض الواهب من هبته: يكتب فيه هذا ما عوص فلان فلاناً من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها إليه مقبوضاً منه وكتبها بذلك على أنفسهما كتاباً هذه بسحته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الالهة ثم يكتب معروض فلان الموهوب له هذا فلاناً الواهب هذا من هذه الالهة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوص فيما عوص رجوع وذلك في يوم كذا.

وإذا كان الموهوب مشاعاً لا يحتمل القسمة كالرفيق والخيوان والدر والنزل وسحوها هبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وحب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة كالدار والكرم والأرض وسحوها فهبته فائدة عندنا حلالاً للشافعي رحمه الله تعالى وإذا كتب في ذلك كتاباً يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الالهة حاكم من حكام المسلمين بعد حصرمة معتبرة وقعت بين هذين العاقدتين

إذا وحب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الالهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت، وصورة الكتابة فيه: هذا ما وحب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على البيوت والخيوان التي هي في موضع كذا ويحدها بعددودها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصيب هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها جميعاً منه هذه الالهة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها جميعاً مع تسليم هذا الواهب فلان إليهما معاً وتسليطه إياهما عليها في مجلس الالهة فهي في أيديهما بحكم هذه الالهة مملوكة بينهما نصيبين ويلحق بآخره حكم الحاكم.

إذا وحب رجلان داراً من رجل صفقة واحدة: يكتب فيه هذا ما وحب فلان وفلان لفلان وهما له صفقة واحدة جميع ما ذكرنا أنه مملوك لهما نصيبين على السواء أو اثلاثاً ثلثاه لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي هي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعاً هذه الالهة وقبضها منهما جملة بتسليمهما ذلك كله إليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا.

إذا وهب رجل لصغير أجني منه هبة: يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحبته جائزة نافذة معوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لأبنة الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقيلت أم هذا الصغير فلانة هذه هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقد مات أبوه وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضاً وهو في حجر واحد من أقربائه عمه أو حاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو حاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي أمره وإن كان الصغير عاقلاً مميزاً يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الموهوب ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنارح وذلك في يوم كذا.

إذا وهب الرجل لولده الصغير هبة: يكتب فيه هذا ما وهب فلان لأبنة الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار إلى آخر ما ذكرنا فإذا انتهت إلى القبض يكتب وقبض هذا الأب من نفسه لهذا الصغير بولاية الأبوة جميع ذلك ذكر الشيخ الإمام نجم الدين عمر السمي رحمه الله تعالى. بعض الأب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل قيس الأب قال شيخ الإسلام إنما لم يذكر لأن الهبة في يد الأب وبعض الأب يتوب عن قبض الصغير وهي حبة الأصل يعول هذه الصورة وتقبض أن يعلم ما وهب له وبذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة فهو الأب لأن الصغير ليس بشرط فيما يهب الإنسان لولده الصغير قال الإمام نجم الدين السمي رحمه الله تعالى. وكذلك الأم إذا وهبت والأب ميت فالتقبض بينهما والكتابة كذلك والله تعالى أعلم.

إذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين: يكتب هذا أما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للمواهب على فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومحاسناته إياه فيه وثبات عليه إن جمعه واستيفائه لسه منه ومن يقوم مقامه في إيفائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند إليه فيها. وإذا وهب الدين من عليه الدين: يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولاً صحيحاً وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صالحة له ومراعاة لحقه من غير شرط عرضي وإبرائه عن ذلك إبراء صحيحاً وقبل هو منها هذه الهبة وإبراءها هذا مواجهة ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الإبراء من هذا المهر شيء لا قبيل ولا كثير فمضى أدهت بعد ذلك شيئاً منه فدعواها باطللة مردودة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة الصرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطقي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين من عليه الدين تنم بدون القبول وهذا كله في حق الأصل وانفقوا في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منته لا تنم إلا بالقبول

إذا تصدق بداره على فقير أو بشيء آخر: يكتب فيه هدايا تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع الدار التي مرصعها كذا بحدودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة بآدم لا عباد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعالى وطبياً لمرصانه ورجاء نثره وهراً من أسهم عقابه وقبض هذا المصدق عليه جميع هذه الدار بحدوده بحكم هذه الصدقة بمسليم هذا المصدق وشرطاً قبض المصدق عليه بمسليم المصدق معنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق بالمصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى ولا حصومه ولا عليه برجه من الرجوع وكل دعوى يدعيها هذا المصدق في دينه كله فهو باطل مردود إلى آخره كذا في لدخيرة وأما الصدقة<sup>(١)</sup> يكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوبه وإتباع مرصاته كذا في المظهرية.

لفصل العشرون في الوصية للوصية في معنى الهبة والصدقة لأنها لا يحل ما إن كانت للمعقور أو لمعقور فإن كانت للمعقور كانت بمعنى الصدقة وإن كانت للمعقور كانت بمعنى الهبة فليحق بهما فقول: وإذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كذا كذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملاه على النساء على البديهة، بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما وصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له لم يعد ولم يؤبد ولم يتخذ صاحبه ولا ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدار وهو الكبير المتعالي وإن محمداً عبده ورسوله وأمينه على وحيه ﷺ وأدباً بحق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور مبتهلاً إلى الله تعالى أي مصرعاً أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما رغب له فيه وما أمثل به عليه حتى يرفأه إليه فإن له الملك ويده أحير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأمه وبناته وإخوته ومن أهدع أمره بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب يا بني إن الله اصطفي بكم الدين فلا تموتوا إلا وأنتم مسلمون وأوصاه جميعاً أن يتقوا الله حق تقاته وأن يطعوا الله في سرهم وعلانياتهم في قولهم وفعلهم وأن يرموا طاعته ويسهوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا به وجميع ما أوصاه به لأعسى بهم عنه ولا غنى لأحد عن طاعة الله وعن نفسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا ففسيه وتسميه إلى أبيه وجدة وأوصى إلى حدث به حدث الموت أن يقضي جميع دينه بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم يصر إلى ثلث مالي مما يخلف وينفذ من ثلثه في كذا وفي كذا ثم مالي بعد ديني وإنفاذ صاياتي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن أغير وصيتي التي أوصيت بها في ثلثي وأرجع عما شئت وأنقص ما رأيت وأبدل من الوصى لهم من شئت من وصيتي منقذة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع أموره بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في المظهرية

وصية جامعة. صورتها هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير إلى رحمه ربه فلان أوصى في حال قيام عقله وجوار أمره به وعقبه وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنه

(١) قوله وأما الصدقة إلخ هذا نقل جريئ من عبارة لدخيرة المفسدة في مصححه

للملك وله الحمد بحمي وعييت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يشر في حكمه أحد ويشهد أن محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصعبه ورسوله وأبيه على وجه أرسله بالهدى ودين الحق يظهره على الدين كله ولو كره المشركون وإن الحجة حق وإن الظاهر حق وإن الاميزان حق وإن الحساب حق وإن الصراط حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور وإنه قد رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً بالمرآن إماماً وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين إخواناً على ذلك بحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث إن شاء الله مبتهلاً إلى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يستبى ما وهب له وما أنعم به عليه حتى يتوفاه إليه فإن له الملك وبه الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا العذرة المكاره الخداعه نائباً إلى الله تعالى مادام على ما فرط فيها متأسفاً على ما نصر فيه مستغفراً من كل ذنب ورلة بددت منه مؤملاً من خالفه ورارقه تبارك اسمه قبول توبته وإفالة عشرته راجياً عفوه وعفرائه إذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد ﷺ فقال وهو ادي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شيء وسقت رحمته غضبه وهو العصور الرحيم وأوصى من خلقه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأوليائه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العالدين وأن يحمدوه في الخامدين وأن يصحبوا الجماعة المسلمين وأن يتقوا الله حتى ينفاه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما وصى به إبراهيم بنه ويعقوب بما وصى به الله اصطفي لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأن يطيعوا الله في غلاتهم وسرهم وقولهم وعملهم وأن يلزموا طاعته ويسهوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يفرغوا فيه وأوصى أنه إن حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلاً بين عباده وحتماً على خلقه لا محيص لأحد عنه ولا محيد جعل الله حبر أبايه يوم ينقاه أن يبدؤوا من تركته بكعبه وحسوطه ونجيزه ودهه وسفقات ثلاثة إمام على أهل تعريته بالمعروف على موافقه أسسه من غير إسراف ولا تقتير ولا تدير ثم بقضاء ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس وردّ الودائع والأمانات وإنقاذ رصايه من ثلث ماله من غير تعبير ولا تبديل من مثله بعدما سمعه قائم إثمه على الدين يدينونه إن الله سميع عليم وإن أقر من الديون التي عليه لعلان كذا درهماً يحط وقيله بتاريخ كذا ولعلان كذا بخير قبالة ولعلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة تاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التي هي له مزار في موضع كذا ويحدها وكرم في محلة كذا ويحدها وأراض في قرية كذا ويحدها وحواليات في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الإماء كذا ومن صبيهم وبحلبهم من الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في إختاتوت والحجرة كذا ومن أراضي الصعر وأواني الضبه وأواني الرصاص في امدار كذا ومن العرش والسطح ومتاع البيت والكهني والوزني فجميع أمواله هذه الأعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى ديونه أولاً منها ثم تقتضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر إلى مبلغ ائتركة فيقوم قيمة عدل بمنوم أهل البصر



والعدالة والمشهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهماً  
لوصاياه فيدفع من ذلك كذا إلى رجل قد حج عن نفسه حجة الإسلام وعتمر ليحج عنه ويعتمر  
قارباً بينهما ويكتب متمتعاً أو يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع إليه قدر ما يكفيه لطعامه  
وإدامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهباً وجائياً من منزل هذا الموصي  
أو يدفع إلى فلان ليحج عن هذا الموصي فإن أبي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصي من أحب من  
الناس ليحج عن هذا الموصي فيختار لذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلاً عفيفاً موثقاً به فله  
حج حجة الإسلام واعتمر عتق عليه ذاهباً وراجعاً ركباً بالمعروف من غير إسراف ولا تقصير  
ويعطي النفقة كذا كذا درهماً فإن فضل من نفقته شيء فهو وصية له فإن أراد التوسع على  
الأمور باحج عنه إذا بدا له مرض أو مانع بمجره ويمنعه من المرور والمضي عليه أن يدفع ما بقي من  
يده من هذا المال إلى رجل موثق به يصلح للمقام بهذا الأمر فيأمره بإتقان ما كان عليه من هذا  
الذي أمره به ويقبضه في ذلك مقام نفسه جائز به ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم  
بدراهم نفسه وبدراهم رفاقته إن أحب مفوضاً ذلك إليه غير مضيق فيه عليه ويطعم المساكين  
من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا لكل صلاة نصف صاع من حنطة أو  
صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قبضة واحد من ذلك ويعطي لما عليه من الزكاة كذا  
درهماً للمفقر أو يشتري كذا رقبة سليمة من العيوب فيعتق عنه لكفارات إيمان عليه أو يكتب  
لكفارات ظهاراً وكفارات إظهار عمداء في رمضان وأوصى أن يعترف إلى عمارة قنطرة كذا أو  
رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجة وشراء حصيره وحشيشه كذا ويشترى شاة أو  
بقراً أو بعيراً سائداً من الميوب فيطحن بها يوم البحر ويتصدق بلحمها وشحمها ورؤسها  
واكارحها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطي أجر الخالط والذابح والسلاح  
يوسع على الوصي تفرق ذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والإعفاء والحرمان بعد أن  
يشترى الصواب وما هو أقرب إلى نيل الثواب ويحاول الوصي بنفسه من ذلك بالمعروف إن أحب  
ويطعم من شاء من عياله ويشترى كذا ما من الخبز فيتصدق عنه بعد وفاته على الفقراء  
والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الحمى في كل يوم جمعة في سقاية كذا وفي كل يوم  
يشرب منها المارة وأبناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهماً وللمدرس  
فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوباً ليعطي للفقراء والمساكين ويعطي  
لفلان كذا درهماً ولفلان جبة التي هي من كذا ولفلان عصامة التوريزية<sup>(١)</sup> ولفلان فراشه ولحفاه  
ويحمل مقعده إلى مسجد كذا لتوضع على المنبر الذي يعطى عليه فلان يوم وعظه ويجلس  
لذلك في أيامه ويمده أيضاً على من يقوم مقامه في التكبير في هذا الموضع هذه وجوه إن  
اجتمعت ذكرت فإن زيد فيها شيء زيد في الكتابة وإن نقص منها شيء نقص من الكتابة  
ويكتب بعد عد وصاياه ولهذا الموصي أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع مما  
شاء منها وينقص ما رأى ويبدل من الوصى لهم من شاء فإن مات فوصيته متفدة على ما يموت  
عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان ولفلان على فرائض الله تعالى

(١) قوله التوريزية: في القاموس تور كقبض بلد بخارس من الشباب التوريزية له مصححه.

فلان كذا ولفلان كذا أي السهام الممنومة من السدس والثلث والرابع والنسب والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أموره بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار أو ولده الصغير أو ولديه الصغيرين كما يكون فلاناً ما عرفت من أمته ودينه وصيته وكفايته وشعخته وقيل فلان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً مواجهة مشهقة وأشهد على أنفسهم بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقد يزداد هاهنا وأوصاء إن نظر في ذلك كله لهذا الوصي وللمسه وإن بقي إنته تعالى يستشعر حسنة ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الوصي في شيء مما أمر به وعهد إليه وذكر هذا الوصي أنها آخر وصية أوصى بها ورجع عن وصية كذا أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها ومسحها وأن هذا الوصي آخر وصي نفسه لا وصي له غيره وإن كل وصي كان له قبله فقد أخرجه عن الوصاية وأثر هذا الوصي أنه جعل فلاناً مشرفاً على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئاً ولا يتصرف في شيء إلا بإذنه وعلمه فإن فعل شيئاً من ذلك بعير علمه ودينه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب. وقد يبلغ في هذا فيكتب وقد استند وصيته هذه إلى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي قضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصياه المذكورة منه مما يحب إنجازه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من لورثة وإقامته في جميع مآرضي به بيه بما سمي ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي بما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بد له من الوكلاء ومن لأوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائرة أموره في دينه وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فمن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء هذه أن يوصي من شاء من الوكلاء والأوصياء وبه استبدال من شاء منهم وجائرة منها أموره مثل ما كان للذي ولاه به حتى يقضي ما بقي من ديونه ويقتضي ما بقي له على الناس ويسدد وصاه ويقضي ما بقي من للتركة فقيل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله مراعاة مخاطبة من يراه بذلك كله ويتم الكتاب

فإن جعل الوصاية إلى رجل على أن يراه فلاناً إذا بلغ رشيداً فهو الوصي يكتب قبل قول الوصي دين على أن يراه فلاناً إذا بلغ رشيداً واستقام وصنع أو يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصير يكتب وأوصى إلى فلان وقلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصياه وجميع أموره من بعد موته ليعمل جميعاً بجميع ذلك وفرداً فيكون كل واحد منهما جائر الوصية هذا الأمر في جميع ذلك على أن يعمل جميعاً فإن فعل أحدهما في الأعيان والآخر في الديون أو هذا في بعض الأمور وهذا في بعضها أو هذا على ليس والآخر على ابن آخر فإن أطلق صراحة جميعاً وصير بها وإن نص وحصر صار كذلك، ووجه كتابته أوصى إلى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيره بعد موته وأوصى إلى فلان بإنجاز وصياه خاصة دون غيره من الأمور بقوله كل واحد منهما بما أوصى إليه بالحق والعدل قبلها على ذلك منه مراعاة وأوصى إلى فلان بحفظ كل مال غير له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيره وأوصى إلى فلان بجميع ما حقه من غير أو دين في بلدة كذا ويقضيها

وحفظها والقيام بمصاحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب ان يعلم ان من اوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو اوصى إلى حاصر ثم إلى غائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان يقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيد وصاياه وجميع أموره بعد موته ليقيم بها بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا هذا قسم كانت الوصية إليه دون الحاضر ليقيم بها بعد لدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر اوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعاً ما عاشوا وهم حضور اصحاب ولا يعمل واحد منهم شيئاً فيها بدون صاحبه وايهم مات أو مرض فعجز أو سافر فالباقى منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبضها منه على ذلك.

نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصياً في الحاضر ثم عرض لهذا الوصي سفر ومات في سفره وأوصى إلى رجل آخر: يكتب أقر فلان طائعاً أنه كان اوصى في حضره برصاء وكان اوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتاباً أشهد عليها به جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بداً من أن يوصي إلى غيره فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وبعد ما اوصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصر ماله الذي يحمله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الأول الذي هو في محضر لنقوم الوصي لأول بالحق والعدل من غير تغيير وتبدل فقبلها منه مواجهة

نوع آخر في شراء دار كان الموصي أمر بخراتها ووقفها عنه: اشترى فلان وصي فلان بجميع أموره بعد موته وصية ثلثة صحيحة من ثلث مال الموصي هذا من فلان جميع ماسي ووصف فيه بلوقف في سبل مسحة اوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتتة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه وحدودها إلى ذكر التفصيل ثم يكتب وفيص هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بإيعاء هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصي إلى آخر هذا الكتاب وقد يبدأ فيه بإقرار المشتري هذا ما شهد إلى قولنا أن ملاتاً اوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة أقر طائعاً أنه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصي بوصيته للوقف في سبل مسحة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي أنه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار وحدودها من ثلث مال هذا الموصي بوصيته بهذا الوقف وصدق هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب.

وقد يبدأ فيه بإقرار البائع: شهدوا أن فلاناً أقر طائعاً أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصي فلان بجميع أموره بعد موته وصاية صحيحة وقد كان هذا الموصي اوصى إليه أن يشتريها من ثلث ماله ويقعها عنه ويتم الكتاب.

وجه آخر اشترى فلان وصي فلان نابت الوصاية بدار موصيه هذا بأمره إياه في حياته ليوقف عنه بعد وفاته وفقاً صحيحاً مؤيد على الفقهاء على ما شرط هذا الواقف في كتاب

وصيته من غير أن يكون هذا الوقف شرطاً في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطاً في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بإبقاء هذا المشتري ذلك كله إليه من مال هذا الموصي ويتم الكتاب .

نوع آخر في شراء الموصي عبداً نسمة: اشترى فلان وصي فلان بآخر موصيه هذا إياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان أوصى إليه أن يشتري له نسمة عبداً أو أمة بالنسب المسمى فيه فبعثته عنه فاشترى هذا الموصي من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلاناً ويحمله من ثلث ماله ليعتقه ويدكر التفويض والتفريق وصمان الدرك والتاريخ .

نوع آخر في بيع الموصي العبد نسمة: اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلاناً وهو للمملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان أوصى إلى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعتق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعبه المسمى فيه بكذا درهماً ببيع المسلم من المسلم ببيعاً صحيحاً ليعتقه ويدكر التفويض ويتم الكتاب .

نوع آخر في الوصية بدار بعينها لرجل بعبه هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكنوة فلان ويحدها فإوصى هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وصيه صحيحة مطلقة بآفة جائزة خالية عن الشروط المفسدة والمغايي الباطلة خارجة عن ثلث ماله فارعة عن دين يستمرها أو بعضها حاله عن حق غيره بجميع صحتها صلة بقرابته وإحساناً إليه وتقرباً إلى الله تعالى بالعمل بما يذب إليه من الوصية لأقربين ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقيل هذا الموصي من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبلاً صحيحاً وهو يومئذ لا يرثه إن حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصي من يقوم مقامه بعده من وصي أو وراثت بتسليم كل هذه الدار إلى هذا الموصي له بحكم هذه الوصية تسليماً صحيحاً وأشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرأ عليه بلسان عربي وأمر أنه قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز إقراره له وعيه يتم الكتاب .

نوع آخر في دفع الموصي المال إلى رجل ليحج عن الميت: هذا ما شهد عليه لشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً وصي فلان ثابت الوصاية من جهة أقر حالاً أن هذا المتوفي فلاناً أوصى إليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهماً ليدفع إلى رجل أمين حفيظ قد حج عن نفسه حجة الإسلام فيجمع عنه حجة الإسلام من داره في كورة كذا فينقله من على نعشه في الذهاب والرجوع وأن هذا الموصي وجد فلاناً أميناً عفيها قادراً على الحج وقد حج عن نفسه فدفع إليه هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقيل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبلاً صحيحاً وأمر ورثة هذا الموصي وهم فلان وفلان وفلان إقراراً صحيحاً أن جميع ما وصف فيه حق وصديق وانهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الموصي لعنهم بأنه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب .

وجه آخر: شهدو أن فلاناً وصي فلان ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع إلى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان الوصي إليه به أن يدفع إلى رجل أمين موثوق به فدفع عن نفسه حجة الإسلام بجمع عنه على ما سمي ووصف فيه يحذر هذا الوصي ومات هذا الوصي على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يعبر وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفوع إليه لانه عرفه على ما وصف به فدفع إليه هذه الدراهم بجمع بها عن هذا الوصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي الذي مات فيه عيقت على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وإدامه وجميع ما لا بد منه ذاهباً وراجعاً إلى هذا البلد بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير وبما يبي بالخرج من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضي متاسك الخرج على ما قرره كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ على أنه إن حالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبحها منه تامة على ذلك وعلى أنه إن أدرك في ذلك من ترك من قبل عزم لهذا الموصي أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيره من الناس فعلى هذا الوصي أن يخصه من ذلك أو يهرم له بقدر ذلك الدرك صماتاً صحيحاً وعلى أنه إذا أحصر هذا الخراج بعدد أو مرض أو غير ذلك من وجوه الإحصار فعلى هذا الوصي أن يخرج من ذلك بهدي يهديه ليهدي عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الخراج عهد الله تعالى وميثاقه أن ينصح ويجتهد بقضاء هذا الخراج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منها جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم في يد هذا القايض الخراج على هذا الوجه على أنه إن فصل من هذه الدراهم فصل بعد فرغ هذا الخراج ورجوعه إلى بلد الموصي ردة على هذا الوصي وكان مبرأاً عن الميت وإن قصرت هذه الدراهم عن حاجته اتفق بقدر ذلك ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي وبتم الكتاب، وإن جعل الفضل للحاج كتب وما فصل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فإن كفل للحاج رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره بهذا الخراج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك بوصف فيه على أن كل واحد منهما كفيل صاس عن صاحبه بأمره إليه بجميع ذلك صماتاً صحيحاً لانسداد فيه ولا خيار على أن يأخذهما الحاج بجميع ذلك إن شاء وإن شاء أحد أحدهما كيف ما شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ولا إبرة لكل واحد منهما إلا بأداء جميع ذلك إلى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضاً قبل الافتراق وإن كفل عن الحاج ضمن إذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الخراج بأمره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمناً صحيحاً جائزاً لانسداد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله

وفي أمره بالقران من أميت: يكتب ليجمع عن هذا الميت ويعتمر عنه قارناً بينهما وينفق على نفسه ذاهباً وراجعاً ويحرم بهما من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضي أعمال الصمرة أو لا على سندها ثم مناسك الخراج على ما شرع الله تعالى ويهدي لفرائه أو يسحر ما استيسر من الهدى من مال نفسه

وفي أموره بالتمتع عنه. يكتب وقد كان أوصى هذا الوصي أن يستمر عنه ويحج من مصره الذي داره به وهو بلد فلان لتمتع بهما في أشهر الحج عنه فيعبر العمرة أولاً ثم بفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلاً صالحاً مثمناً موقفاً به حج عن نفسه واعتقر فاختار وصيه هذا فلاناً ودفع إليه هذا ابناً ليعبر عن هذا الميت ويحج عنه ويسمع بالعمره إلى الحج في أشهر الحج ويتفرق على نفسه منه داهياً وقافلاً في ركوبه ونيلسه وطعامه وإدامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد له منها بالمعروف من غير إسراف ولا تقصير فيحرم بالعمره إذا انتهى إلى اللبقات مفردة عنه ويقضي أماله على سبيلها ثم يحل منها ثم يحرم بحججه مفردة عنه بمقتضى ما سلكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويدهج لأجل هذه المنفعة أو يحرم ما استيسر من اليدي بمال نفسه إن أحب رجالاً وقعاته وأصحابه إن أحب وذلك مباح له محمود إليه، وفي الإذن بأمر غيره بهذا الحج إذا عجز هو عنه بموت أو غيره يكتب وقد أذن هذا الوصي بهذا الحاج عن هذا الميت إن مرض أو أصابته آفة أو عرض به أمر فاعجزه ومنعه عن الشحوص والمرور على رحله أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور عنه المدفوع إليه إن بقي شيء منه بعينه أو كسوة اشتراها أو غير ذلك من حوائجه فجعل إليه أن يسلم ذلك إلى غيره من يختاره من يصح بقبضه بهذا الحج والقرن والتمتع قيامه به وبقيته في ذلك مقام نفسه ويأذن له في الإعطاء على نفسه على ما رخص فيه وقبل ذلك منه مواجهه ويتم اكتاب كذا في المحيط

**الفصل الحادي والعشرون في العوازي والتقاط النقطه** إذا استعار من آخر داراً ليسكنها فإراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى: في الأصل يكتب هذا كتاب بفلان بن فلان يعني المغير من فلان بن فلان يعني المستعير أنك أسكنني الدار بشي هي لك في بلد كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه ورحمهم الله تعالى والصحابي اخصاف رحمهما الله تعالى كان يكتبان: أسكنني دارك على أن أسكنها وأسكن عيري فالأجنبي يكون له إسكان غيره بالإجماع فإن المغير لو لم يقل للمستعير: على أن تسكن عيري لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي رحمه الله تعالى لأن عبده المستعير لا يملك الإعارة بعير إذن المغير وأما عندنا فالإعارة إن كانت متصفة بان قال: أعرتك ولم يقل: لنستفع به أنت فإن له أن يستفع به ويعير غيره حتى يستمع سواء كان المستعار مما يتعوت الناس في الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وإن كانت الإعارة مفيدة ما قال: أعرتك لنستفع به أنت إن كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك أن يعير من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وإن كان المستعار مما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله أن يعير من غيره وديث نحر سكتي الدار وأشاعها وإذا كانت المسألة محتجة على هذا الوجه فالطحاوي واخصاف رحمهما الله تعالى احتارا ذلك لتفسير المسألة مجعاً عليها قال محمد رحمه الله تعالى: ثم يكتب ودفعتها إلي وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض إذا فعل كذلك لأن حكم العارية مما يختلف فيه العلماء فبعد علمائنا ورحمهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعي رحمه الله تعالى مضمومة فبذكر التاريخ من وقت القبض حتى إذا رفع إلى قاهر يرى أنها مضمومة يحلم أنها من أي وقت دخلت في ضمانه وإن أراد المستعير أن يكتب

المعير له كتاباً بالنسكى يكون عنده كيف يكتب قالوا. وإنما يحتاج أنساكن إلى الكتاب حتى لا يدعي المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان إلى قاض يرى نفوذ المبيع بغير عقد ليفضي عليه باجر مثل وكذلك إذا انهدم من سكنه فإن المالك يضمنه إذا كان انهدم من سكنه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعير لفلان بن فلان يعني المستعير أنني أسكنك الدار التي في محلة كذا حدودها كذا إلى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعناها إليك وقبضها مني في شهر كذا من سنة كذا والمبايعون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً استعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحددها سه كاملاً أو بها عرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سبع شهر كذا من سنة كذا يسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعني المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشيه وأتباعه وأصحابه ومن سواه من ساس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله إليه مراعاً من كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقاً بهذه العارية على هذا المعير حقاً في هذه الدار لحدوده فيه وصده المقر له في ذلك ويتم الكتاب.

وإذا أعار من آخر قاية: يكتب فيه لصاحب الدابة. أقر فلان يعني المستعير عائداً أنه استعار من فلان مركباً صاعته كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا إلى موضع كذا ذهباً ويرجعاً على أن يرده عليه ساعاً من الآلات إذا انصرف إلى وطنه واستعير عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية منكأ بهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الدخيرة، وإن استعار رجل مواضع حطب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتاباً كتب هذا ما استعار فلان من فلان موضع عشرين حشيه من حائطه الذي في داره ويحد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مجابلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عر يمين داره وهذا الحائط خارج بين الدارين وهو من موضع كذا إلى موضع كذا وصول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الأرض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وسائه لفلان المعير هذا وملكه لأحق بالمستعير في شيء منه سوى حق العارية على أن يصح حشيه هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدا له على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئاً بل هو عاربه في يده لا ملكت له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شيء من هذه المواضع وعلى هذا لو استعار منه طريقاً أو استعار منه شراً ينسقي لأراضي كذا في الظهيرة.

وفي الإشهاد على العفاط بلفظة: يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً انقط بمحصرهم ومراى أعينهم في موضع كذا لقصة وهي كذا وقد وقعوا عليها وعرفوها وأنه أشهدهم في صحة بدنه وقبض عقه وجور أمره أنه إن انتقضها ليعرهم ويردها إلى مالكها إل وجده يعلن أمرها ولا يستجير كتابها ويمتثل أمر الشرع باعتدال فيها ولا يستعصمها ولا يضعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك بداه ظاهراً في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت سمع آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط.

**الفصل الثاني والعشرون في الودائع** يكتب فيه المرفلان طائعا في حال جور إقراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه ويمن بموته من عياله ولا يدفعها إلى اجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينفقها إلى غير حرم من غير ضرورة على أنه إن استهلكها أو ضيعها أو حالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك إليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردّها على هذا المودع بعينها إذا استردها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعتل بعلة دون ردّها إليه وحدث في يوم كذا من شهر كذا والله أعلم كذا في الذخيرة.

**الفصل الثالث والعشرون في الأقارير** هذا الفصل يشتمل على أنواع الأول هي الإقرار بدين حال مطلق أقر فلان طائعا رغب في حال صحته وقيام عقله وجوار أمره له عليه لأعذه من مرض ولا غيره فصح صحة إقراره أقر أن عليه دمي لفلان كذا درهم وكذا دينار نصفها كذا دينارا لارما وحقا واحبا بسبب صحيح حالا غير مؤجل يطالب بها متى شاء وكيف شاء لا يبرأه نه سها إلا بحروجه منها إلى أو يسي من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا الدب عن نفسه إلا بعد ونزع الراءة له به من جهة وصدقته هذا المقر له في ذلك تصديقا صحيحا خاليا شافا وذلك بتاريخ كذا ويكتب وفل من هذا المقر له هذا الإقرار بذلك قبولاً صحيحاً وأشهد على أنفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهما هذا. يلسان عرفاه به وأقرأهما قد فهماه وأحاطا به علما وذلك كله بتاريخ كذا ون أراد بيان السبب ذكر الملك ذلك في الكتاب.

**وفي الأسباب كثرة** من جملة ذلك ثمن ماع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بكتاب عند قوله دينارا لارما وحقا واحبا ثمن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بعقد صحيح وقبضه منه ورثه ووصي به ونفّر عليه ثمنه وأقرأ بائعه عن جميع لعبوب بعد معرفتها كلها حالا غير مؤجل وإن كان الثمن مؤجلا يكتب مؤجلا إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالب بهذا المال حال قيام هذا الأجل وله أن يطالب بعدما حل هذا الأجل كيف شاء ومتى شاء لا يبرأه له منه إلى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وإنما كتبنا قبض المبيع حال موقع عقده هذا البيع لأن من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من اشترى شيئا بشئ إلى سنة ولم يعين السنة فالأجل يعتد به من حين قبض المبيع وإن كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وإن كان الثمن منجما كتبت مثلا مؤجلا إلى سنة أشهر منجما بسنة انجم يؤدي إليه عند كل نجم كذا وارب أو دون يحل المال عند تأخير نجم يكتب على أنه متى أحل نجم منها وأدخل نجم في نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم بطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرعا في البيع لأن هذا الشرط يفسد البيع.

**ومن جملة الأسباب المقرص** يكتب دينارا لارما وحقا واجبا بسبب مرض صحيح استقرضها منه وأنه أقرضها من مال نفسه إياه ودفعها إليه وأنه قبضها منه وصرفها إلى حوائجه وصدقته المقر له هذا عليه حصايا ولا يكتب في المقرص مؤجلا لأن المقرص لا يمدل استاجيل كذا في



المخيط، إلا في مسألة واحدة وهي مذكروه الطحاوي رحمه الله تعالى: أن المرء إذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته إلى سنة فهذا الأجل صحيح كذا في الظهيرية.

ومن جملة الأسباب الغصب فيكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب غصبه منه مثل هذه الدرهم

ومن جملة ذلك الاستهلاك فيكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا

ومن جملة ذلك الخوالة والكفالة فيكتب في الخوالة بسبب قبول خوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته من فلان لهذا المقر له بدين كان له عليه وإن أراد الإقرار ببقية مهر المرأة يكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوقافها بعضه تضالبه بذلك متى توجعت مصالحها إياه به شرعاً.

وإن وهن المقر أعياناً تقبى بهذا المال يكتب بعد الإقرار والتصديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه مد يلاً بعد ادباً جيداً طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا أو ديبجاً طوله كذا وعرضه كذا ونقشه كذا وقيمه كذا أو معصوباً طوله وعرضه ولونه وقيمه كذا وسلمه إليه فقبضه منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حبه إلى أن يستوفي كل هذا لدين من وكان ذلك كله ضماناً للشهود المسمين في آخر هذا الكتاب

وإن أخذ بالدين كهيلاً من المقر يكتب بعد الإقرار الدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا فلان المقر به كفالة صحيحة حائزة بأداة بإجارة هذا المقر له رقبته ذلك مواجهة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له إن شاء صائب هذا لكفيل بحكم هذه الكفالة وإن شاء صائب هذا الأصيل بحكم الأصالة.

إذا أرادوا كتابة المهر على الصغير وأقرره بذلك لا يصح يكتب حكمة الكاح بمصير به المهر دين على الصغير ووجه كتابته هذا ما روج فلان أبوه الصغيرة فلانة بولاية الأبوه من فلان الصغير بن فلان بسكح صحيح بمحضر من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا سكاح لأبوه الصغير هذا فصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازماً بها عليه

منع آخر في الإقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما عن الآخر يكتب مقر فلان وفلان طائعين واعيين في حال صحة أبدانتهما وقيام عقولهما وجوار أمورهما لهما وعليهما لا عنة بهما ولا بإحدى منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الإقرار أن يعلن عليهما وفي دمتها كذا درهماً ديناً واجباً وحقاً لازماً بسبب صحيح عرفاه له ولزمهما الإقرار له بذلك وأنها مليون وفيان موسرمان غيبان ملكان من الأعيان والأموال ما بقي بهذا الدين وريادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له إن شاء أحدهما بذلك جميعاً وإن شاء مردي واحداً بعد واحد حتى يستوفي هذا مال كله لا يبرء لكل واحد منهما ولا خلاص يدون بوفيه ذلك كله إليه متى طالبهما وصدقهما هذا المقر له في ذلك مواجهة وبتم الكتاب

نوع آخر إذا كان دين في صك باسم رجل فأراد أن يقر أن هذا الدين بفلان وأن اسمه في الصك عاريه فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً أقر طائعاً أن

باسمه على فلان مالا مبعوه كذا بصلك وهذه نسخة باسم الله الرحمن الرحيم بمسوخ الصك بتاريخه من أوله إلى آخره ثم يكتب أقر فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك بفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وإن كان بعضه بفلان يكتب أن كذا درهما من جميع هذا الدين بفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين منكأ صحيحاً وحيداً ثابتاً بامر حق لازم واجب عرقه فلان ولمره الإقرار به به وإن هذا المال لم يزل بفلان وفي منكه وأن اسمه في ذلك عارية ومعهونه بفلان وأنه لا حق له على فلان فيما أقر له به بما وصف ولا دعوى ولا ضربة في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالنصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بإيرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصديق به وتأخيرته وهو للمسلط على ذلك والمأدوم له في ذلك وفي الخصومة فيه إن جحد هذا المطلوب ذلك في حياة هذا المقر وبعد وفاته إن شاء وفي التصرف فيه بنفسه وإن شاء بعيره بمر كل يدك من أحب وبوصي بذلك إلى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى لا حق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على إيرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف به المقر فهو باطل مرهود والدين ثابت على المصلوب على حاله وهذا المقر ص من بهذا المقر له إن استحق هذا الدين المسمى للوصوف فيه أو شيء منه لأنه إنما يستحق بسبب أحدثه هذا المقر وصدقه فلان من ذلك ويتم الكتاب

نوع آخر في الإقرار بدين - أقر فلان طائفاً أنه كان به على فلان كذا حقاً واجباً بسبب صحيح وقد كانا كنيا بذلك صكاً مشتملاً آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتباه بهما في ذلك والإشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفيه منه تماماً كاملاً وأما بدفع ذلك كله إليه وأمره عن جميعه بعد قبضه به وإن لصك الذي كان في يده بإقراره له بهذا مال قد صاع من يده متى أخرجه يوماً من الدهر فهو باطل لا حاجة به عليه ولو ادعى هو عليه يوماً من الدهر أو غيره من وكيل أو وصي أو ورث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم بمقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الإقرار والإبراء قبولاً جائزاً لمخاطبة منه إياه بجميع ذلك ويتم الكتاب

نوع آخر في الإقرار بالقبض من أحد العرقين وهو كليل عن الآخر يكتب أقر فلان طائفاً أنه كان به على فلان وفلان كذا ديناراً بالسموية وكان كل واحد منهما كليلاً عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن به أن يأخذ أحدهما بذلك كله إن شاء وإن شاء أخذهما جميعاً بأخذ أحدهم وبأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وإن فلاناً وهو أحد هذين العرقين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعاً وكان هو كليلاً عن صاحبه بحصته فسقط هذا الدين عنهما وبورك عنه ولم يبق له على هذا الذي قضاه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قسمهما في هذا الدين لا في كنه ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مراوحة وأشهد أن أدى أحدهما نصيبه حاصلة يكتب وإن فلاناً وهو أحد هذين العرقين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ

صاحبه ايضاً من كماله عند تنصيبه وبقي له على صاحبه كد حصة وعلى هذا المؤذي ذلك ايضاً بسبب كفايته عنه والله تعالى اعلم.

نوع آخر في الإقرار بالحطه أقر أن لفلان عليه وفي دمه كد، فقبر حطه سقيه بيبض، نقيه جبهة حرقية بالفقير العشاري المعارف بين أهل بخارى دماً لرباً وحقاً واجباً بسبب صحيح وإن شاء غير السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها بهاء أو يقول بسبب سلم صحيح مسجوع شرط صحته ويريد في السلم الأجل فيقول مؤجل باجل كد على أن يسلم إليه في مرضع كذا وصداقه هذا مقرب في ذلك كد شهاهاً وبسم الكتاب.

والإقرار بمائتو المنكحلات والمورونات والعديدات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحطه. يبلغ في تعريف للقر به بصمته وقدره فيكتب في الدخ كذا ما من الدخ الوسط الأحمر النقي الموزون بورن بخارى أو كذا ما من الدخ الأبيض الوسط النقي الموزون بورن بخارى ويكتب في الذرة كذا ما من<sup>(١)</sup> الماورس الوسط النقي الموزون بورن بخارى ويكتب في السم كذا ما من السم الأسود النقي أو من السم الأصهب الوسط النقي ويكتب في القطر كذا ما من القطر الأبيض الوسط الجاف مع انورام الموزون بورن بخارى ويكتب في الدقيق كذا ما من الدقيق الحطبي الأبيض المطحون الموزون بورن أهل بخارى وإن كان متحولاً يكتب المتحول المعروف: به بك ويوزن الموزون بورن أهل بخارى ويكتب في الكسح<sup>(٢)</sup> كذا ما من الكسح الحامض الوسط الموزون بورن بخارى ويكتب في انصابون كذا ما من الانصابون الوسط المختل من دهن السم الموزون بورن بخارى ويكتب في العنب كذا ما من العنب الورحسي الأحمر أو الأبيض أو الحرمانسي الأحمر أو الأبيض الموزون بورن بخارى أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بورن بخارى ويكتب في الدبس العسبي اخلو الصافي المتحد من عنب كذا الوسط رقة وصورة اموزون بورن بخارى وكذلك كذا ما من دهن السراج المستخرج من بدر الكتان أو حب القطر الموزون بورن بخارى ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بورن بخارى وعلى هذا القياس سائر المنكحلات والمورونات

نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها: أقرت صائفة أنها روجه فلان وحلاله تزوجها بكاح صحيح بمشهد شهود عدول بكذا ديناراً وأنه اشترى لها بجميع مهرها هذا أشياء من أصناف شتى وبين ذلك شيئاً قشفاً وكانت وكلته بشراء ذلك كد وكألة صحيحة وأنها قصفت ذلك كد منه على هائنها التي كانت عليها يوم قبضها الروح هـ محكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله إليها هكذا ذكر الشيخ

(١) قوله من الماورس. هو الحب كما في الفارسي (٢) قوله في الكسح في الكتب بالمهملة وفي بهلان قاطع بالمهملة كذا بهاش نسخة الطبع للهندي وقد راجعت الفارسي عند أحمد هذه الكلمة فيه لا في البهل ولا في النسخ وإنما الذي فيه الكسح بالهمزة نزع من الفصل اه وهو ما سأل من الأقطاب عن طبع وعصر وهو مناسب لما لو صمته بالحامض الموزون في عبارته الهدية فإن وجد البهرار ورجع فوجد ما يناسب فيها وإلا فلا معذور عن ضبطه بالكاف المقصورة والوحدة الساكنة وبهذه الحرة وبمفسره ما ذكر من سائل الأقطاب هذا ما ظهر لصاحبه البحراري اهـ

الإمام الأجل لراشد نجم الدين عمر السفي رحمه الله تعالى وفيه نصر لآل هدا في المصالح  
توكس من امرأة بأشراء، ياتشر ادي بها عليه ومز وكن يديونه بأز يشترى به مدين  
الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكس إلا إذا كان على البيع بال  
بقول اشترى بها كذا من فلان أو عين فبيع بال قول اشترى بها كذا بعدد وعلى قول أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تجوز التوكسة على كل حال فالاحتياط على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن يراد في التوكسة بكتيب اشترى بها بمصنع مهرها هدا من فلان بـ فلان  
ويكتب قد كانت وكنت بشرء ذلك من فلان بن فلان أو بكتيب وقد كنت وكنت  
بشرء هدا الأشياء بأعداد مهرها هدا

نوع آخر في إقرار الرحلين بينهما مديات باستيفاء الحقوق من الخصم صورة كدته  
شهدوا أن فلان وفلان اقرا طائعين أنه لم يبق لـك واحد منهما على صاحبه ولا عبده ولا قسمة  
ولا معه ولا في يده ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينهما  
من وجوه كلها حق ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب لا  
قديم ولا حديث ولا وقد استوفى كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كنه تارة وهذا  
بإقرار صاحبه ذلك بأنه معني ذم كل واحد منهما على صاحبه وقبضه وعنده وفي يده وقبل  
أحد بسببه باسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وخصومة بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم  
فما سمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وبمن يظنهما منه وببنة يقبضها بذلك وحق  
يدعيه فيه بسبب شيء من بعد هذا الكتاب فهو رور وبطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك  
كنه بريء وفي حق وسعة في ادب والاخيرة وقبل كل واحد منهما هدا البراءة من صاحبه على  
ما سمي ووصف فيه ويكتب في هدا سحتين بلا تفاوت بكون في يد كل واحد منهما نسخة  
فلا يقدّر أحدهما على خصومه صاحبه وإن كان لأحدهما تدبير على الآخر فقد استوفاه يكتب  
بهذه الألفاظ ولكن من أحد جانبيين أمر فلان عدائاً به ستوفي من فلان جميع ما كان له من  
الدين وحق فلم يبق له عليه ولا عبده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه إلى آخره وب  
إبراء من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلاناً من كل حق هو له فيه من حرة إبراء صحيحاً وقبل  
هو إبراء ذلك مواجبه وإن ستوفي بعضه وأبرأ عن البعض يكتب ستوفي منه من جميع ما كان  
له عليه من حرة وأبرأ عن الباقي وقبل فلان هدا الإبراء وب استوفي بعضه وأجر الباقي يكتب  
كان له على فلان كذا فاستوفي منه كذا وأجر بذلك وأجل الباقي وهو كذا من كذا بأحداً  
صحيحاً وقبل هو ناحيله ذلك وأشهد على أنفسهما وإن أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب  
برأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا إلا قدر كذا  
وأجل ذلك إلى كذا فهو له عليه إلى هدا الأجل ولم يدخل شيء من هدا في هدا إبراء والله  
بمعالي أعلم

نوع آخر في إقرار الإنسان باعتقار أنه إن جميع أقدار أبي في موضع كذا حدوده كذا  
إلى حدوده وحقوقه ومرفقه التي هي من حقوقه وجميع ما هو مستوف إليها من حقوقها  
فلان عدت ذمت وحق وحب وأمر لأمر جميع ذلك له دون منكر ودون سائر الناس أحسب

وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلبة ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب إلى آخره وصدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب .

وإن شاء كتب عقيب قومه بحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يد هذا المقر بطريق الصارمة وإن ملأ المقر له أولى الناس وأحقهم بها ملكاً وبدلاً ونصرفاً لا حق لهذا المقر ولا لأحد فيه سوى هذا المقر له وصدقه المقر له هنا فيه خطاباً وعنى هذا الطريق يكتب إذا كان الإقرار بمحدود آخر، وإن أقر بدار أو صيغة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك إليه واجب عليه يكتب وإن جميع هذه الأرض وهذه الدار في يده مضمونة عنه بفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بأمر حق واجب عزمه هذا المقر ونزومه الإقرار به له حتى يسلمها إلى فلان ويدفعها إليه بحدودها وحقوقها كلها تسليمها صحيحاً بلا مدافع ولا موارع فهذا جائر وتسليمه واجب عليه فإن سلمها ولا فعليه تسليمها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فإن بين القيمة فقال : عليه تسليمها فإن سلمها وإلا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا، فهو أحوط وأصوب وإن سم تكفى الدار في يده وأرد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها إن عجز عن تسليمها فحدث جائر أبع لا أنه لا يكتب في هذه الصورة أن الدار في يده وإن ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال ممنومين مساهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدود أو في شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يحصل فلاناً من جميع دنت ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان صدقاً صحيحاً وميل فلان لجميع هذا الإقرار والصمان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبيان قدس - بنينا في عقد كان في أيدنا أن أقرنا به لرجل فطلب من ضمان الدرك فيه فأجابه إلى ذلك من قبله وبسببه فأبى عليه إلا أن يضمنه له من الناس فذكرت ذلك فحمد من أحسن رحمه الله تعالى فقال : إن أجبتموه إلى ما سأل وصمتم به ما طلب كان الضمان باطلاً والخصمات رحمه الله تعالى جور ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قومه : من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وإن كانت الدار ودبعة في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها إليه متى شاء لا امتناع له عنه وإن أمر بالمقار تولده إن كان الولد كبيراً يكتب فيه كذا يكتب في الإقرار بالأجنبي وإن كان الولد صغيراً يكتب ملك وبده الصغير المسمى فلاناً وهو بن كذا سين وحمه وفي يد هذا المقر بولاية الأبهة لأجل الحفظ بحفظها عليه إلى بلوغه وبأس الرشد منه وصدقه فيه من له حق التصديق خطاباً

نوع آخر في الإقرار بالدار وما فيها . يكتب بعد قومه بحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من اثياب والامتنع والمروص ومكبل والموزون والفرش والبسط والأثاث وسفط البيوت والذهب والعصه وأواني الصفر والخشب والنحاس والرصاص والخرق والرجاج والرفيق والخير والغير ذلك وكل ملين وكثير من جميع أصناف الأمور كلها بفلان ويتم الكتاب .

الإقرار بالكروم والأراضي : وفيها ثلث ورور كالإقرار بالدار وفيها أمانة لأن الورور

والشمار لا تدخل في الإقرار بالأراضي والكروم كما أن الأمثلة التي في الدار لا تدخل تحت الإقرار بدار وإن كان الإقرار بأصل الأراضي والكروم يكتب كما يكتب لإقرار بأصل الدار وإن كان الإقرار بالأراضي والكروم وي فيها يكتب كما يكتب لإقرار بالدار وبما فيها يكتب بما فيه من الزروع والشمار وإن كان الإقرار بما في الدار دون الدار يكتب إقراره بجميع ما في الدار التي في موضع كذا وبجدها من جميع صروف لأموال كلها من الثياب والعروض والأمثلة والعروض والبسط والذهب واللصعة والعبيد والإماء والبنف والبنف والإبل والنعيم والكبلي والنوري والأطعمة والاشربة وسقط الثول والأواني والعروض من الصخر والحجر والشبه والحطب والرجاح ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الإقرار بما في الكروم من الشمار دون الكروم أو كان الإقرار بما في الأراضي من الزروع دون الأراضي ففي الزروع يكتب أقر فلان أن جميع زرع لشعبه ثابت في كذا ديرة أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سبيله قددد حصانه أو يكتب واستحصه فأقر أن أشعبه العائنه في هذه الأراضي محدودة كله ملك هذا أقر له دون رقبه هذه الأراضي ويتم الكتاب

وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا حدودها كذا بخارجة من أشجار هذه الكروم اعدوده به العائنه على أشجار هذه الكروم دون أشجار هذه الكروم ودون رقبه أرض هذه الكروم ملك هذا المرفق يتم الكتاب والله تعالى أسد

نوع آخر في الإقرار بأعين غير مضافة إلى ملك ببيع أن يكتب سمعه الأعيان على صدر انقرضاس بالندسيه ويذكر كهل ما هو قبلي وورث ما هو وزبي ودور ما هو درعي طولاً وعرضاً وما هو مثلي فلا حاجة إلى ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابه المسحه يكتب بسم الله ابرحم ابرحم عجب تلك المسحه تم يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في خان حوار بماره وبعد تصديقاته به وعليه طائناً وراعياً أن جميع هذه الأعيان المذكوره صفاتها وقدرها ودورها طولاً وعرضاً وبميتها في هذه المسحه المكتوبه بالندسيه على صدر هذا انقرضاس قبل ذكر هذا الإقرار ملك فلان وجمعه وهو نوسي بها وبالنصف فيها من هذا المرفق ومن سائر ما من أجمعين ويتم الكتاب

نوع آخر الإقرار بمثل في دار يكتب أقر فلان أن جميع مملوك اندي هو في الدار المعروف كذا حدود هذه الدار كذا وهذا مملوك عن يمين لداخل في هذه الدار أو عن يساره ومملكه وهو البيت الصبي أو اشتوي وأحد حدوده من هذه الدار بريق صحن هذه الدار والثاني بريق بيت صبي أو شتوب فيها والثالث لريق سمعه فيها والرابع بريق متوصا فيها حدوده وحقوقه كلها أرضه ومملكه ومملكه بصرى في دعيه هذه الدار سلم إلى عياب الأعظم لهذه الدار وكل قبل وكتير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب

وإن كان الإقرار بمملوك في الدار يكتب أقر أن جميع العرقه التي على البيت الصبي أو على البيت بشوي من جميع اندر المشمله على جيبوت وهي في سكة كذا حدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه العرقه عنه عن يمين الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه العرقه المذكورة به ملك فلان دون سبيلها ويتم الكتاب

وإن كان الإقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بدأ به يكتب فإن وقع هذا البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقره وإن وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقره من نصيبه بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر بنصفه فإن الدار وعقر له يدور البيت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر بنصفه يدور البيت والمقر يضرب بنصفه يدور الدار

نوع آخر في الإقرار بطريق في الدار التي هي للمقر أقر فلان أن لفلان طريقاً في داره انني في يده حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا إلى كذا ومبدأ هذه الطريق من موضع كذا إلى باب الدار الأعظم سديماً في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدأها إلى باب الدار كذا وعرضها كذا يقطر في هذه الدار من داره الملاصقة لهذه الدار واحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق واساني والثالث والرابع كذا رتب الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا منها يسلك فيه إلى هذه الطريق حتى يخرج إلى باب هذه الدار إلى الطريق الأعظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها لفلان وهي ملكه ويده وهو أولى به من المقر هذه ومن سائر أساس ويتم الكتاب، وإن كان الطريق مشتركاً سهم يراه في الكتاب مشتركاً بينهم.

نوع آخر في الإقرار بجدار لرجل يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وبجانب أن يكتب هذا الجدار المحدود فيه بأرضه وسككاً ذكرنا من اختلاف الروايتين في إحاطة أنه سهم للبناء والأرض أو للبناء لا غير

نوع آخر في الإقرار بظهر أو فناء يكتب في شهر أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعي بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومعرفته من شهر كذا ونصيبه في موضع كذا طول هذا النهر من معرفته إلى نصيبه كذا دراعاً بدواً كذا وعرض هذا النهر كذا أقر أن جميع هذا النهر كله بمنفى ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بحدود ذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وسارج منه لهذا المقره ويتم الكتاب، وفي الفناء يراه أرضها ويتأخذ

نوع آخر في إقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكهلاً عن ذلك الغير في الشراء وأردت الكتابة على ظهر الصك يكتب أقر بشري فلان المذكور اسمه ونسبه في بعض هذا الصك في حال جوار إقراره وسائر تصرفاته طامناً أنه كان اشترى جميع الصبغة المذكورة في بعض هذا الصك أو جميع الدار المذكورة محدودة في بعض هذا الصك من سائر المذكور فيه بانتمن اليه في فلان اشترى له بماله وموكيله إياه به وبعد اثنتين من ماله موكله وبعض هذا المعقود عليه لأجله وأن جميع هذه الدار أو هذه الصبغة ملك فلان وحقه وأن سم هذا المقر المذكور في بعض هذا الصك سم عارية ووكالة لا اسم استحقاق وإصالة ملك فلان وحقه وأن موكله فلاناً أولى بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئاً منه أو دعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته مدعواه باطلة وصدقه أمقر له في ذلك كله مشاهد في يوم كذا وإن أوالاً أن يكتب كتاباً مبتدأ يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان داراً في موضع

كذا بمن كذا وكتب بذلك حيث شراء هذه نسخته ثم يكتب باسم الله الرحمن الرحيم وينسخ ذلك الشراء إلى آخره ثم يكتب وإنه كان اشتراؤه لفلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وإن أراد أن يكتب شراء النصف بنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائفاً أنه حين اشتري جميع الدار التي في موضع كذا اشتري نصفها شائعاً لنفسه ونصفها شائعاً لفلان بماله وأمره وتوكيله إياه بذلك وأن جميع هذه الدار محدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء شائعاً بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا النصف ميعود من مال فلان بأمره وصدقة هذا المقر له مشافهة

وإذا أراد الوصي كتابة إقراره أن ما اشتراه اشتراه لهذا اليتيم: يكتب أمر فلان الوصي من جهة فلان لولده الصغير فلان أن جميع الميراث الذي اشتراه من فلان بمن كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بحاله والاحتياط به واستقاء النساء ولزيادة فيه والتوفير عليه وأنه دفع هذا النصف من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه إلى هذا البائع وأنه مسلم عليه شراؤه من بائعه هذا لهذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر أسس لجمعين وأن اسمه في هذا الكتاب عارية وأنه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا النصف بعد بلوغه وإيثاره الرشيد منه واستحقاقه قبض ماله مسلطاً على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومة من يحاصمه فيه إلى آخره.

نوع آخر في إقرار الرجل بأنه معلوم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر يكتب أقر فلان طائفاً أنه معلوم لأبناك شيئاً من مال الدنيا لا على ظهر الأرض ولا في بطنها دون الثياب التي على يده ما يبلغ قيمته كذا درهما وأنه في حال فلان وهو الذي ينفق عليه وأنه ساكن في الدار المسبوبة إلى فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا منك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما يتعلق عليه اسم المان وصدقة فلان

نوع آخر في الإقرار بمقاسعة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشتراؤه منه يكتب أقر فلان طائفاً أنه قاسح فلاناً برص وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا ونافسه كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن ووثيقة بمال مقاسعة صحيحة جائزة لا مباد فيها ولا خيار ولا مضي يوجب إبطالها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المقاسعة رداً صحيحاً وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المقاسعة وعبره قبضاً صحيحاً وأنه أبرأ من ذلك إبراءً صحيحاً فله بحق له ولا لأحد على هذه المقر له ولا قبله ولا بعده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شائعاً

نوع آخر في الإقرار بمقاسعة الرهن: أقر طائفاً أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهناً في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله له وأن هذا المقر فاسحة هذا الرهن في هذا الكرم ورده عليه وأنه قد استرده وأنتكته وقبضه منهم يبقى لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لأحد منهما على الآخر خصومة وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله وأشهد بالله تعالى أعلم.



نوع آخر في الإقرار بفسخ البيع وحبية صلح الشراء: أقر فلان طائعاً أنه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة بكذا ووقع التقاض بينهما من الجانبين وقد كان بدل له حصص الوفاء وأنه متى نقده مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك منه وبمصر ثمنه من وتسليم البيع إليه أجابه إلى ذلك ثم إن فلاناً وهو البائع نقد مثل ذلك الثمن وطلب من المقر هد بيعة فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار لمشتراً عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك نصت فعجز عن رده وقال إنه قد غاب بطلب من المقر هد ثقة وأقر طائعاً أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا بدفعه إليه وإيفائه ذلك بهاء وبرئ البائع هذا إليه منه براءة قبض وسبباً وسلم إليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشره هذا البائع ذلك منه وصحان الدرك من هذا مشري في ذلك كله لهذا البائع وإقراره أنه سم بين له يصح للمقر على البائع مدامي ذلك كله دعوى ولا حصومة لا في أصل هذا الحدود ولا في علته ولا في ثمنه ولا في قيمته وإن هذا المكرم كله ملك البائع هذا وهو أحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وإن المقر هذا متى أخرج ذلك لصلح فهو مبطّل وهو في إقامة البينة على ذلك وطلب البين مبطّل وصدقه هذا بقوله في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم

نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته وإقرار الأب والزوج لها بذلك: شهد الشهود المسنون أحر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلة لها وقعطها عليها وإحساناً إليها ومن ساق إليها زوجها فلان من صداقها وعصاها بعد ما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستحجج لشروط الصحة وذلك عند ردها إلى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخير والبركة شملهما وكثر باندثرة لفضيلة لصلتهما ويذكر ثياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلاً وبين صفة كل شيء وقسمة ما كان من ذوات القيم ويذكر ما كان من المدروعات وثياب المرأة ويفصل كل شيء من ذلك تفصيلاً يذكر الحسي واللاتني والحواهر وبين لصفه والقيمة ويذكر الثياب ويفصل ذلك ويذكر النصفه والقسمة وعلى هذا العرش والسطر وكذلك على هذا أو بي الصغر والرحاص والحدود وبين المالك فيكتب جارية رومية قسعتها كذا وعلماً ماركياً قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا ومكرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث حوليت في سوق كذا وحدودها كذا ثم يكتب عقب السحنة: بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعاً أن جميع هذه الأموال المذكورة بأحاسيسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها غير ثياب بدن هذا لزوج المذكور في صدر السحنة ملك بنته فلانة هذه وحققها وهي يدها ونحت تصرفها وأن لا حق لهذا المقر في شيء منها وأنه لا حق بها كلها من ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ماها أو شيئاً منها أنه منك أنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب، ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على إقرار الأب بذلك أساميهم يكتب إقرار الزوج فيكتب: بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان بن فلان طائعاً أن جميع الأموال المذكورة في صدر هذا القسط سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أخيف إليه ملك ووحته فلانة هذه وحققها وهي يدها ونحت تصرفها وقد حميتها إلى بنته كما

تتمثل الزوجات إلى يهوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها أو في شيء منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيئاً من ذلك كله لنفسه سوى ما أصيب إليه بذلك بطل مردود وأقر أن لها عليه وفي دمنه من بقية صداقتها كذا حقاً واجباً وديناً لازماً تطالب بها إذا توجهت للمطالبة شرعاً وأشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى أعلم.

نوع آخر في إقرار الامة بمهارها لأبيها أو لأُمها ولذلك وجوه أحدها أن يكتب نسخة المهار في صدر قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك، بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائفة أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس باجتناسها وأنواعها وصفاها وقيمتها ملك أبيها فلان هذا وحده بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولرمها بالإقرار له بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية وصداقتها أبوها هذا مشافهة وأشهد، الوجه الثاني: يكتب أقرت فلانة طائفة أن جميع ما يعرف بها وبسبب إليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتنعة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر واللآلئ والأواني الصغرية والشبهية والرجاجية والحديدية والخرفية وأنواع الامتنعة والآلات والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها ملك أبيها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولرمها بالإقرار له بذلك وصداقتها أبوها هذا مشافهة وأشهد، الوجه الثالث: أن يكتب الأب نسخة جهازها وقت التسليم إليها ويشهد أنني بما سلمت هذه الأشياء إلى الست بطريق العارية قال المصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى: الأحوط أن يشتري الأب منها ما في هذه النسخة بتم معلوم ثم أن الامة تبرئه من جميع الثمن وعندي أن الأحوط ما كتبه أولاً والله تعالى أعلم.

نوع آخر في الإقرار بالحيوان. يكتب أولاً على صدر القرطاس أسماء الحيوان وصداقتها وشياتهم كما تكون ثم يكتب ذكر الإقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بفلان إلى آخره أنه باع من فلان كذا شيئاً معينة ويذكر أوصافها وشياتها بكذا دراهم وأنه اشتراها منه بها وأنه قبض للثمن منه ولم يسلم المبيع إليه وأنه يسلمها إليه متى طلب منه تسليمها إليه وصداقة المقر له.

نوع آخر في إقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة لمدة. أقرت فلانة بنت فلان طائفة أنها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها ستة أشهر أولها كذا وآخرها كذا قبضاً صحيحاً واستيعافاً كاملاً وصداقتها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب.

نوع آخر في إقرار العبد بالرفق لولاه. أقر فلان الهندي في حال جوار إقراره طائفاً أنه عبد مملوك لفلان وإن فلاناً يملك رقبته ملكاً صحيحاً جائراً ثابتاً وأن خدمة فلان وصاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا إحراج من ملكه بحق يدهيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أشهد فلان على إقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه نفعه وحرره فإن كان له سبب كتيبه ولا يمنع ذلك صحة الإقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لأن حكمه لا يختلف بالصحة والمرص.

نوع آخر في إقرار جارية بكونها أم ولد لمولاهما: أقرت فلانة شركية أو الهندية وبحبها خاتمة أبيها كانت أمه لفلان بن فلان ومملكه وفي يده ونحت نصرة بميث صحيح قام وأنها ولدت منه ابناً يسمى فلان أو ابنه تسمى فلانة وأنه في حبسها أو أنها في حبسها ثابت النسب من سندها وأنها صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه وإن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك بتمام حياتها وصدها فلان بذلك شعاعاً واللّه تعالى أعلم

وإن كان الإقرار من المولى بأمرية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل أمهات الأولاد فلا نعيد. وإن كان الإقرار من ابن المولى بكون حرية أبيه أم ولد أبيه وبعتقها بموت أبيه يكتب أقر فلان بن فلان طائفة في حال صحة بنيه وقيام عقله وحوار أمره له وعليه أن فلانة الشركية أو الهندية كانت مملوكة أبيه فلان وأمه ونحت نصرة بمملكها بملك صحيح وإن أباه فلاناً استولدها في حياته وأنه ولدت من أبيه فلان ببناء ثابت النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد وإن أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولد له وأنها عتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لا حق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها إلا سبيل الولاء فإن ولّاه له بعد أبيه وصدقته هذه اجارية مشافهة وإن كان الإقرار من الأب بتدبير عبد من جهة أبيه وعتقه بموت أبيه يكتب في حال حوار إقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلاناً كان ملك أبيه فلان وحقه بمملكه بسبب صحيح ملكاً صحيحاً قائماً وإن أباه كان ذميراً في حال حياته تدبيراً صحيحاً مطلقاً من خالص ماله وهكذا أقر أبوه به وإن أباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهم إلا سبيل الولاء ولا دعوى به عليه من جهة الميراث ولا حصومة له معه في الاستعلاء وصدقه هذا العلام في ذلك مراجعة

نوع آخر في إقرار الوارث بقبض الدين من الغريم: أقر فلان طائفاً أن أباه فلاناً مات وكان له على فلان كذا درهما ديناً واجباً وحققاً لأرماً وصار ذلك ميراثاً لأبيه هذا ولا وارث له غيره وأنه قضاه ذلك وأوفاه فاستوفى كفيه ديناً ومياً كمالاً وأبراء عن ذلك إبراءً صحيحاً وصمم له كل دراهم في ذلك وفي شيء منه صمد مبرماً في الشرع وقبل فلان منه هذا الإقرار مواجهة وإن كان هذا من الوصي له يكتب أقر فلان أن فلاناً كان أوصى به في حياته حال صحة عقله وحوار أمره له وعليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث به بقرينة أو زوجية وأوصى إليه بطلب تركته حيث كانت وأبى كانت وعليه من كانت وفي يد من كانت وصاية صحيحة وأمه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية إليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهما ديناً واجباً وحققاً لأرماً لهذا المتوفي وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك إليه وإن هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوعبه تماماً وأبى إلى آخره واللّه تعالى أعلم

نوع آخر في إقرار الوصي بمال اليتيم عنده: يكتب أقر فلان الوصي في تركته فلان وفي أمور الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائفاً في حال صحة بنيه أن ما الصغير في يده بحكم الوصاية وهو كذا درهما نقد وكذا من أعيان الأموال وبسببها ويصممها وقبضها لبحفظها ويردها عليه عند بنوعه وإيأس رشده من غير اعتدار واعتلال وقد صدق في هذا الإقرار تصديقاً شرعياً وبسم الكتاب واللّه تعالى أعلم

نوع آخر في إقرار النسيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصي: أمر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه قبض واستوفى من فلان الذي كان رصب من جهة أبيه فلان في تركة أبيه وفي أمور هذا المقر في حال صحته جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والصناعات والحيوان والنفقة والاثمار وأربال الكروم وغير ذلك من صفوف الأموال قبضا جائرا يدفع هذا الوصي جميع ذلك إليه فلم يبق له يعني للمقر هذا على وصية هذا دعوى ولا خصومة وإن هذا المقر مسمى ادعى على وصية هذا بعد هذا عبثا أو ديث أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصي فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب والله تعالى اعلم.

نسخة أخرى في هذا النوع: أمر فلان طائعا أن أباه فلانا توفي وقد كان أوصي قبل وفاته إلى فلان بجميع تركته واقتضاء ديونه وقضايتها وسعيد وصداها بعد وفاته وماله ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شيء منها ولم يترك وارثا غيري وإن هذا الوصي تولي جميع ما موصى إليه أمره وتصرف في هذه حسب ما أصبغه للشرع واقتضاء الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتعميد الوصايا من الثلث وأتفق عني هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والأدام والكسوة والوظائف بالمعروف وأمر امر هذا أيضا أنه يبيع مبلغ الرجال وأوس رشه ويسحق قبض أمواله واستيفاء حقوقه فقبض هذا المقر جميع ما بقي من ماله في يد هذا الوصي من تركة أبيه فلان هذا المتوفي بحق الإرث عنه واستوفى ذلك كله منه ما وأقبا بعد معرفته جميع التركة بأجاسها وأنواعها شيئا قسبيا من غير أن حمى عليه شيء من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبراء هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته فمضى ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركة أبيه هذا المتوفي من قليل وكثير قديم أو حديث أي ذلك كان أو أحد من جهته فذلك كله باطل مردود وكل هيئة يقيمها عليه من ذلك أو حجة يحتج بها ويمر بطلبها في ذلك منه وهمارعه فذلك كله زور وهذا الوصي المقر له بريء من ذلك وهو في حل وسعة في الدين والأجرة وقبل هذا الوصي هذا الإقرار منه مواجهة.

نوع آخر في إقرار النسيم أنه أدن لوصيه يدفع ماله إلى غيره: أمر فلان طائعا أنه قد تمت له ثمان عشرة سنة فطمعن في التاسع عشرة وأنه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فترجعه عليه الخطأ بالامر والتهمي وإن قد أمر فلان الوصي في تركة أبيه وفي أمور هذا المقر حال صحته أن يمس جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا إلى أمه ثلاثة بشت فلان لتحفظه عليه إلى وقت حاجته ويسم هذا الوصي إلى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركة أبيه وأقرب ثلاثة أم هذا المقر أنها مهتت جميع ذلك، صاحب النسيبة إذا دفع إلى موارعه حيلة أو شعير على سبيل القرص ليجعلوها بذرا وأراد أن يكتب كتابا على إقرارهم بذلك، فالتوجه في ذلك أن يكتب الكتاب أو لا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقب اسم كذا متا من الحنطة والشعير أو ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ هؤلاء المذكورة أسمائهم وأنسابهم في الساحة المذكورة على صدر هذا القرطاس أن فلان بن فلان الفلاني على كل واحد منهم

ما كتب عقيب اسمه وسببه من الحصة أو الضعير أو سرة الموصوفة كلها منه ديباً لازماً وحقاً وجباً بسبب فرض صحيح استقرصوه منه ليحللوهما بدلاً في صناعه أي في قرية كذا وقبصوها منه وصدقهم لخبره فيه خطاباً في تاريخ كذا والله تعالى أعلم

نوع آخر في إقرار الأستاذ للصغير الذي سلم إليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه هذا ما قرأه الأساد فلان في حال حوار إقراره خاتماً أن فلاناً سلم إليه الصغير فلاناً بولاية الأبوة عليه بعدما آجر فلان هذا لهبه هذا منه بولاية الأبوة ثلاث سنين موابيات أولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها منق شهر كذا من سنة كذا ليعمل كذا بكنزاً درهماً عني أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسخي فيه بالنهر دون الديالي ودون أيام الجمعات والأعياد بقدر طاقته بما يأمربه به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الأستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها عني أن يكون آخر عمل هذا الصغير في السنة الأولى لكل شهر كذا درهماً وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهماً يزداد في أجرته لسنة الثانية وثالثة عمارته وحداقته الرائدة في كل سنة إجارة صحيحه وصدقه أبو الصغير في ذلك كله مشاهدة لم يكتب إقرار الولد أنه أدن لهذا مستاجر في صرف ما يلزمه من أجرة عمل هذا الصغير في السنة الأولى إلى ما يكفيه ل طعامه وإدامه ولباسه وسائر مصاحبه بالمعروف من غير إسراف ولا تقشير وفي سنة الثانية يصرف مقدار أجرة السنة الأولى إلى طعامه وإدامه وسائر مصاحبه وما فصل منها يؤذيه إلى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار أجرة السنة الأولى إلى طعامه وإدامه وسائر مصاحبه وما فصل منها يؤذيه إلى ولده وقبل هذا المستاجر الأستاذ هذا الإذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتعرفا عن محضر هذا العقد تفرق الأبدان والأقوال وذلك في يوم كذا وسمه تعالى أعلم

نوع آخر في الإقرار بهية الدر يكتب أقر فلان طامعاً أنه وهب بعلان جميع الدر المشتعلة على كذا حدودها كذا وهب له هدم الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستحقة بشرط الجوار محوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا حير ولا اشتراط عوض ولا تلجئة ولا مواعدة وقبضها هذا الموهوب له قبلاً صحيحاً في مجلس هذه البهية قبل فتراتها واشتغالها بغيره وقبضها بمدينة الشهود قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الموهب ذلك كله إليه تسميةً صحيحاً فارغاً من كل مانع ومتارغ وتعرفا وأشهد والله تعالى أعلم

**الفصل الرابع والعشرون في البراءات:** البراءة من كل حال كان به منك: كان أبو حبيبة وأصحابه والسمتي وهلال الرازي رحمهم الله تعالى يتدرون كتاب البراءة هذا كتاب لعلان بن فلان بن فلان وهو الذي عني الدبر من فلان بن فلان بن فلان وهو اندي له الدين والسمتي وهلال رحمهما الله تعالى كانا يبردان كتبه لعلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبعض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة لعلان بن فلان ولشأخرون احتاروا هذا ما شهد إلى قول: إنه كان له على فلان كذا درهماً وأنه قصده جميع هذا المال وأوفاه إياه بتمامه فقبضه منه تاماً وأقبضاً صحيحاً وبرئ إليه منه براءة وبصر واستيعاه ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وأنه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه

حقاً أو شيئاً من ذلك فهو في دعواه مطلق لا يسمع له بيعة ولا يحلف له وحصله من ذلك براء وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له من ذلك وقد تعطل ذلك بهذا الفناء والإبراء وكان صاع ولم يصل يده إليه حتى يردّه إليه فمضى أخرج هذا الصك فهو مبطل لأحجة له فيه ولا تعلل به وصدقه هذا لمقر له في ذلك كله مشاهدة وأشهدا على أنفسهما إلى آخره وعلى هـ دين للمهر .

البراءة عن سفتجة واردة هـ ما شهد إلى مولد أن فلان أورد على فلان كتاب مفتحة من فلان يكذب درهماً وأنه قبل منه الكتاب وضمن له المثل وأنه قبض منه ذلك كنه براءة ذلك إياه قبضاً صحيحاً وضمن له كل ذك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على أن يعرضه من دعواه ويرد عليه ما قبضه من ضماناً صحيحاً وأشهدوا على أنفسهما بذلك إلى آخره

براءة جماعة بين رجلين بينهما أحد وإعطاء هـ ما شهد إلى قوساً أنه كان حري به وبين فلان معاملات وأخذ وإعطاء من أشرية وبيع وحوالات وكفالات وورقات وورائع وضائع ومصرفات وسفاح وديون بصكك وعمر صكك مرهون وغير مرهون وضمانات وأمانات وأشباه غير ذلك من وجوه مختلفه وأما ما شئ أنه حاسبه محاسبة بعدها وصدفها وأنه مضى من جميع ما راجب له عليه بقصدته إياه بتمامه قبضاً صحيحاً تماماً وأما يدفع ذلك كله إليه وبرئ منه براءة فمضى واستيفاء فلم يس له ثمنه ولا عده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلبة ولا حصومة ولا ثبته بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فمضى على عليه هو دعوى أو ادعى أحد من جهته إلى آخره فإن كانت السرا لا تعبر فمضى لم يكتب القضي ولكن يكتب بعد قوله . فحاسبه محاسبة بعقها وصدفها فإبراء من ذلك إبراء صحيحاً جائزاً تماماً وأما ناطع للدعوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئاً فليست من غير أن خصم عليه شيء من ذلك فلم يس له بعد هـ لإبراء حق في ذلك كله أو شيء منه ويتمه على ما يري بغيره بغيره شيء كتب فلم يس له عده ولا عليه ولا معه شيء ولا كذا . وبين ما بيني عليه عينا كذا أو ديناً

الإبراء المطلق . أن فلان من فلان اعطاني أنه أبرأ فلان من فلان اعطاني عن كل حصومة كانت له قبله وعليه مدية وغير مالية إبراء صحيحاً تماماً فاطعاً للخصومات كلها ومن يس له عليه بعد هذا الإبراء لا دعوى ولا حصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في الهدود ولا في المنقول ولا في المكيل ولا في الموزن . ولا في العرش ولا في الأواني ولا في شيء ينطلق عليه اسم ذلك والمال يوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فمضى إبراءاً صحيحاً وصدقه انقر له هـ حصوماً وبيته يكتب .

رجل وكثر رجلاً عمد بعير حل فضي عليه فادعى ورثته مضروب عليه أنديه تم أنروء عن دعواهم يكتب أن فلان وفلان وفلان أولاد فلان في حال جور بغيرهم طلعين أنه أبرأ فلان من فلان عن كل دعوى وحصومه كذب لهم عليه وقبله حصوماً عن دعوى دية أو بغيره كانوا يدعون عليه أنه ضرب بينهم فلاناً عمد وموت بالوكر ووجب عليه الدية لأبيه وصاربت ميراث لهم وأنه كان مكر نبعواهم هذه منه أنروء عن هذه الدعوى وعن جميع الدعوى والخصومات كلها إبراء صحيحاً وأنه قبل منهم هذا الإبراء قبولاً صحيحاً ويتم لكتاب

وإن كان المدعى عليه يدعي على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق لم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم: يكتب أقر فلان العلاني في حاش حول إقراره طامناً أنه أبرأ أولاد فلان العلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبضهم أنهم أخذوه بغير حق بمجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه أنه صرب أباهم عمداً بالوكر بغير حق وإن أبرأهم مات بسبب ذلك وأتته وجبت دية عليه وصارت ميراثاً بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها على وعن دعوى هذه قبله فاحدوه<sup>(١)</sup> بأصحاب السلطان تراهم كثيرة بأعمالهم وغيرها فابراًهم عن هذه الدعوى إبراء صحيحاً وأنهم قبلوه منه قولاً صحيحاً ويتم الكتاب.

برائة غريم في شركة هذا ما شهد بي قولاً إنه كان له على فلان كذا وأنه توفي وحلف من الورثة فلاناً وفلاناً وفلاناً لا وارث له غيرهم وإن فلاناً من حصة هؤلاء وصى فلان في هذا المال يرجع به في شركة أبيه وأنه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتدমে وهو كذا بدفع فلان ذلك إليه قضاء من والده فلان ليرجع في شركته وأنه ضامن له كل ذلك بتركه بهذا السبب من قبله وسببه عنى أن يحتضنه أو يرذ عليه ما يبرم الحكم رده مما فسخ ولم يبق له في شركة فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الورث على خمسمائة درهم وأبدى ألف لم يرجع في الشركة إلا بخمسمائة وإن صالحه عنى عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بألف إذا شرط الرجوع بألف وإن أدى نطوعاً أو سم بقل شيئاً لم قال. أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع وفي قبض الغريم من الوصي والوصي أداه من الشركة يكتب كما في الفصل الأول من الإبراء.

الإبراء عن دم العمد. هذا ما شهد بي قول. إن فلان ادعى أن فلاناً قتل أب عمداً بحديدة طامناً فوجب له عليه القود ولم يحلف وارثاً غيره ثم أنه عما عنه وأبراه عن دم أبيه فلان وما وجب له عليه بقتله إبراء فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فمضى ادعى عليه إلى آخره وفي الخطأ يكتب قتله خطأ لم يشعمده بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته ادية ولم يحلف وارثاً غيره ثم أنه عما عنه وعن عاقلته إلى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عليه أو شح رأسه ووجب عليه كذا فعا عنه وأبراه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول: ادعى عليه أنه سرق من حرره كذا درهما وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر أنه كان اذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد أو يكتب أنه أقر أنه كان اتهمه بددت باطلاً ولم يسرق منه شيئاً وهو بريء مما ادعى قبله فمضى ادعى إلى آخره.

البراءة عن الدعوى في محدودة. هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتتة على كذا وبين موضعها وحدودها ثم يقول: إنها بحدودها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلا بغير حق وإن عليه تسليمها إليه بحق هذه الدعوى ثم أنه أبراه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا الإبراء حق في كل هذه الضيعة بعينها ولا حصرة وأنه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقدمه إلى آخره ويتم الكتاب ولله تعالى أعلم كذا في الدخيرة.

(١) قوله فاحدوه بالغ تأمل في هذا التعبير أنه مصححه

**الفصل الخامس والعشرون في الرهن** أقر إعلان قائماً في حال جوار صحته وثبت عقله وجوار أمره لا علة به تنجيب صحة إقراره أن إعلان عليه وفي دمه كذا درهماً فرضاً حالاً أو نص كذا اشتراء منه أو عصباً أو وديعة مستهلكة أو ضمان إنبال كذا أو من حواله فإن أو عن كماله فلا وإن رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهناً صحيحاً مقبوضاً محوذاً مفعلاً دفعها إليه وقبضها منه بجميع حقوقها وموافقتها فهي في يده محبوسة بدينه هذا لا سبيل لهذا الرهن إلى إفساكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين وصدقه هذا لمقرنه في ديت كنه متشابهة وأشهدا من كان فيه جعله وكيلاً أو أميناً في بيعه كتب بعد القبض على أن هذا الرهن وكيل في بيع ديت بكذا عره شهر كذا من سنة كذا إن لم يدفع هذا الرهن هذا المال إلى هذا الرهن ولم يقبضه هذا الدين ببيعته وببيع ماشاء منه بأي ثمن شاء ويأخذ ثمنه قصداً لدينه إن كان مثل دينه فإن كان فيه فصل على هذا الدين رده على هذا الرهن وإن كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك ديناً له على هذا الرهن على حاله يطالبه به فإن كان جعل بيمه إلى غير الرهن كتب على أن فلاں بن فلاں وكيفية في بيعه أو يعول أمينه على بيعه وقت كذا مبيعته وببيع ماشاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبض هذا الرهن فإن كان فيه فصل إلى آخره كالآل فإن كان فيه شرط جعل رهن على يد عبد كتب بعد قولك وهذا صحيحاً مقبوضاً محوذاً مفعلاً ثم أن هذا الرهن وهذا الرهن ترصياً أن يجعل هذا الرهن على يد فلاں بن فلاں يكون عدلاً بينهما أميناً في قصده وقد دفع هذا الرهن هذا الرهن إلى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه إليه فارغاً عن كل مانع وصارخاً<sup>(١)</sup> وضامن هذا الرهن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فإن كان فيه شرط بيع العدل كشت هاهنا وجعلناه أميناً في بيعه عره شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب هاهنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع إلى فلاں ثمن قصداً لدينه فإن كان فيه فصل رده على هذا المؤكل وإن كان فيه نقصان بقية الدين على هذا الرهن على حاله يطالبه بها للرهن والله تعالى أعلم.

**كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاحتصار** هذا ما رهن فلاں فلاں جميع داره اثني في موضع كذا ويحدها رهنه هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا دراهم كذا بهذا الرهن على هذا الرهن حقاً واجباً وديناً لا رهن بسبب صحيح رهناً جائزاً نافذاً لا فساد فيه ولا حيز ويدكر القبض والإشهاد والله تعالى أعلم.

**كتاب من جابت الرهن في هذا** هذا ما رهن فلاں من فلاں جميع داره إثني فوساً بدين كذا لهذا الرهن على هذا الرهن وهو كذا درهماً رهناً صحيحاً حائزاً نافذاً إلى حره فإن كان فيه الإذن بالاتماع كتب وقد ادب هذا الرهن لهذا الرهن أن يسكن هذه الدار بعه ويسكنها من شاء ويستمع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح به ذلك على أنه كلما بهاه عن الاستماع بها على ما وصف فيه فهو مادون له في ذلك إذا مستقبل ما من يقبض هذا الرهن وأباح له ذلك الرهن هذا الدين وقبل هذا الرهن ذلك منه مواجهة وبتم الكتاب.

(١) قوله وضامن هذا الرهن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل إذ كان الظاهر أن يقول بصر من هذا الرهن أو نحو ذلك والله أعلم اهـ مصححه السخري.



الإقرار برهن منقول. أقر فلان طائعاً أنه رهن عبده فلاناً اسمه كذا وصفته كذا وقيمنه كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا رهناً مقبرضاً صحيحاً على أن يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه وبمن يثق به من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فإن استهلكه أو صبح شيئاً من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله تصديفاً صحيحاً ويتم الكتاب كذا في الدخيرة، والله أعلم

**الفصل السادس والعشرون في الأوقاف.** هذا الفصل يشتمل على أنواع.

**السور الأول في اتخاذ المسجد.** يجب أن يعلم أن المسلم إذا أهدى داره للمسلمين مسجداً وسلم المسجد إلى المتولي وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصلى فيه قوم بجماعة يصبر مسجداً باتفاق بين أصحابه رحمهم الله تعالى بخلاف ما يقول أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الأوقاف والقبض والتسلم شرط لصيرورته مسجداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن يعض فيه عبدهما بطريقين أحدهما بالتسلم إلى المتولي والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صلى الوقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بعير جماعة يصبر مسجداً وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصبر مسجداً إلا إذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جعله على هيئة المسجد يصبر مسجداً ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الإمام محمد بن إسنفني رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط لصيرورته مسجداً أن يتسلم إلى المتولي والصلاة فيه بجماعة وعندهما إذا جعله على هيئة المسجد صار مسجداً فإذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتاباً كيف يكتبون فقول: سم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا السور في شروط الأصل وكان الطحاوي والخصاف يكتبان هذا ما جعل فلان لفلاني في صحة عقده ويده وجور امره طائعاً راعياً جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وأمر زيد للشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ويكتب هذا الكتاب من فلان لفلان في صحة عقده وقام عقده وجواز امره له وعليه لا علة به من مرض ولا غيره بمسح صحة إقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه وفي يده وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الأربعة جعل هذه البقعة الموصوفة لحدودها بحدودها وجميع البنية القائمة فيها وهي مفرغة لشيء فيها مسجداً لله تعالى طلياً بشاوية وهرباً من أليم عقابه وأخرجها من ملكه إلى الله تعالى فجعلها له بيتاً ولعباده مسجداً يصلوا فيه المكتوبات والتوافل ويذكرون لله تعالى فيه أثناء الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون

القرآن ويدرس العلم فيه من كان من اهله وخلق بيته وبين الناس ولا يخلق بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد ادب لهم بذلك كله وإن جماعه من مسلمين بعد وفاته بإيادهم بذلك دحرجه وأناموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها ياد وإقامة تنحصر من اشهره وعنايتهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتاً وعبادة مصنى ومعبداً لا ملك لهذا المفر منها ولا حق له ولا في شيء منها ولا لمن سواه من الناس لا في أصنافها ولا في سائرها ولا سبيل فيه ولا لأحد من ورثته على إبطال شيء من ذلك ولا على تغييره واشتد على إقراره القوم الذين اشتوا أساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وإن لم يكتب في هذا الصك الصلاة بالجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده إلى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليعكف في يده على ما جمعه هذا المتصدق بتسليمه إليه فارغاً من موانع استسيام فجميع ذلك في يده هذا المرئي على ما جمعه هذا المتصدق له ولا سبيل لأحد إلى آخره كقوله والكتبوب الأول احوط وأصح

نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة فتقول: ظاهر ما ذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحور أي لا يبرم حتى كان له أن يرجع فيه كما في سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وإن أراد كتابته يكتب فيه ما رغب وتصدق أو يكتب هذا كذا فيه ذكر موقف وتصدق أو يكتب هذا مشاهد على الشهود الموصون آخر هذا الكتاب أن فلاناً جعل جميع الرباط المشتمل على المنزل والدار والحد والحدود والمرابط الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة حائرة تقرأ إلى الله تعالى وبفضله لمراضاته لا فساد فيها ولا رجعة ولا مشوية ولا تحفة ولا مواعدة لا يدع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يمتنع بوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سبيلها إلى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منزل ومساكن للسيارة والمارة رائدة السبيل على أن الرأي في إنزال من ينزلها ويسكنها إلى لقوا بها أبداً في كل وقت و زمان يسكنون من أحبوا ويرجعون من أحبوا على ما يكون أصلح وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك حائز فإن كان شرط الوالف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكنها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن لكفار من النزول فيها فإن كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكنها لأهل العلم المعتمدين والمتعلمين دون غيرهم وإن شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فإن كان الوالف قد رغب لصارة الرباط وفقاً آخر بغيره<sup>(١)</sup> وإن لم يكن رغب لذلك وفقاً آخر يكتب على أن للقوام أبداً أن يؤجروا من منازلها ومرابطها بقدر ما يعصرونها من علتها فإذا عصروها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الوالف على أن الرأي في اختيار ما يؤجرونها إلى لقوم وإن كان الوالف لم يشترط ذلك فالصارة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الوالف هذا الموقف من يده وأمره من مال وصلحها إلى فلان بعدما جمعه متوباً لذلك لنزلها على سبيلها مشاء وبوبها من أحب من يصلح لها ويوصي بها إلى من أحب وبصها على ذلك من بتسيم جميع ذلك إليه دواع

(١) قوله بغيره كذا في النسخة المجموع منها وهي غيرها بغيره وكذا تحريف ولعله بغيره أو نحو ذلك وليحذر فلان والله أعلم له مصححه.

من موانع التسليم وهي في يد هذا المتولي على الصدقة المسماة فيه لا يحل لولي ولا قاص ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه من فعل ذلك فقد باء بآثمه وتعرض لسخط ربه والله حبه وكاتبه ومجاريه ولواقف أجره على ما تولى وأوصى وقد حكم حاكم عدل نافع الحكم بين المسلمين بجوار هذه الصدقة ولزومها علي وجهها بمضمونها صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين جسم فيه هي مجلس قضائه وحكم عليه بجوار هذه الصدقة ولزومها بحضرة ومسانة عملاً بما أدى إليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

نوع آخر في اتخاف المقبرة: فنقول ظهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أي لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكي عن الحاكم أبي نصر المهرورية رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوازل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا وقف المقبرة وأطرب دواب سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم إلى المتولي أو بدعي المتولي فإن أراد كتابته يكتب أن فلاناً جعل أرضه ويذكر موضعها وحدودها صدقة موقوفة وفقاً صاحبها جائراً نافذاً إلى قولنا: وهو خير النوازل فجعلها مقبرة للمسلمين يذهبون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبداً لا يمتعون من ذلك ولا يحار بينهم وبينها وقد أدب الناس أن يذهبوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعد ما علموا بسبيلها وأذن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يذكر دفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كعادته على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخره حكم الحاكم لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجمعاً عليه لا يقدر أحد على إبطاله ووجه المرافعة إلى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتعريض أرضه لما أن هذا الوقف ليس بالأمر القاضي المالك بقصر يده عنه وبحكم بصحة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافع الحكم بين المسلمين بجوار هذه الصدقة ولزومها علي وجهها بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما أراد الواقف هذا الرجوع من وقفه أحداً يقول من لا يرى ذلك لازماً فحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بحضرة خصمة إذا رآه لازماً ووقع اجتهاده عليه ثم يكتب لا يحل لولي ولا نقاص إلى آخر ما ذكرنا.

نوع آخر في جعل الأرض طريقاً لعامة المسلمين: فنقول في ظاهر المذهب أنه على خلاف وعلى ما حكينا عن الحاكم أبي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير أنه يكتب هاهنا وقف أرضه على أن تكون طريقاً لعامة الناس لأن الكافر يساوي للمسلم في المرور في الطريق والطريرق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لأنه لا يجمع بين الكافر والمسلم في ملبرة واحدة ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في أعبط

نوع آخر هي ائمة القنطرة وحريين كتابته هذا مشهود وان فلاناً جعل فتصره لسي يهاد  
عنى نهر كذا أو عنى ودي كذا ويكتب برب سلطان الوقت إن كان هو دي أو النهر للامانة وإن  
ان لقوم محصورين يكتب بدون فلان وفلان وب كان لشخص معين يكتب بإذن فلان وبين أنها  
من حبش أو آخر وبين أنها على طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون صريح المرور لعدم سائر  
إلى آخره والله تعالى أعلم كذا في الأخيرة

نوع آخر في جعل أهل رعاياه وسلاحه لسيمل يكتب فيه وجعل جميع حبيبه وهي  
كدا وكدا وجميع سلاحه وهو كدا وقفا مؤبد حياً حائراً قائمه على حائله عدة لجهاد في  
سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت و زمان على أن الرأي  
في الدفع والاحد للمراء عليها أبداً بدعوتها إلى من أحبوا ويأخذونها من أحبوا من مستعمليه  
كبهما شذوا وكلم شذوا ويذكر على أن لا يقوم عليها أبداً إلا المعروف بصلاحه وعفافه على  
أنه إن تعير بها شيء مرض أو فساد أو هرم أو كسر أو غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد  
دفعه بغيره واستبدل بغيره بما يصلح للجهاد كل قبله كان في كل وقت و زمان يستبدل  
بما ينفع صالحاً للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه إلى وقت حاجه على هذا بحري  
أمرها ويتم الكتاب وينتق بآخره حكمه احاكمه وعنى هذا النوع من وجوه من بدوات دسعه  
إذا سبها حمل ألفان أهل الجهاد واستبدل ماء بهم وكذلك عبيده إذا سبها خدومه أهل الجهاد  
فهذا كنه حائره عند محمد رحمه الله تعالى وحريين كتابته أن يكتب إلى فلاناً قائمه على حاله  
عدة لجهاد في سبيل الله يحمل عبيده ثقات أهل الجهاد وهي استغناء ماء يكتب يسمى به  
أداء أهل الجهاد ولي العبيده يكتب بخدمون أهل الجهاد ويسمى بآخره حكمه احاكمه وان إذا  
سبب شيها من الأنعام لينصدق بأبيها وأولادها وأصوافها ذكر حاكمه أحمد السمرقندي  
رحمه الله تعالى في شروطه ولم يسمع في وفها قولاً لأهل العلم أن دلوا ويجب أن يجوز  
على قول محمد رحمه الله تعالى فان وقد ذكرنا في سير تكبيره أوصى بما هي بصون عنه  
أ، بأصوافها أو ألبها فالوصية بخدمه وليس الوصية في هذه لأشياء كالوصية بقله البستان  
ولمرة الشجر قل وهذه المسألة دليل على أن الله نعم لينصدق بأبيها وأصوافها وأولادها لا  
يجوز وفي فتاوى أبي السن رحمه الله تعالى إذا وقف مرة على باض على أن ما يخرج من  
سبها وسبها يعطى لأبناء السبيل فان بعض مشايخ رحمهم الله تعالى إن كان في موصيه  
بغلب ذلك في أوقافهم وجوز أن يكون حائراً وهل يعصيه راجحاً مضاعفاً أنه حري العرف  
بدلت في بلاد المسلمين وحريين الكتابه في ذلك هذا ما وقف فلان كدا عدد من لإل أو كدا  
عدداً من ليقر أو كدا عدد من نفسه وقفا مؤبداً حياً حائراً فأداء لا فساد له ولا راحته ولا  
منوبة لا باع ولا يذهب إلى آخره عنى أن ما يحصل من ألبها وأصوافها وأولادها يعطى إلى  
أبناء السبيل عنى أن الرأي في ذلك إلى التقيم يعطى من شاء من أبناء السبيل واتي قد شاء  
وسلم ذلك كنه إلى فلان بعد ما جعله متوساً في ذلك ويسمى بآخره حكمه احاكمه

نوع آخر في وقف العفاريات وأنه عنى وجوه كثيرة فمن حبسه ذلك أنه إذا أراد أن يحمل  
داره صدقة للمساكين في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب يوقف في شروط

الأصل قال : قلت أرايت إذا أراد المرء أن يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني أبا حنيفة رحمه الله تعالى إن مات وهو في يده يصير ميراثاً لورثته ولم يقل : لا يجوز وإنما لم يقل لا يجوز لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الأصل على ملك الوراق والتصديق بالخلعة والشرا وحبس الدار والأرض فمسكان كالعارية والعارية جائزا غير لازمة لو مات المصير يصير ميراثاً لورثته فكذا الوقف على قوله قلت . فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لأحد نقضها قال يقول : إن نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على المساكين فيحصل نصيبه لأن الذي يريد إبطاله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الإبطال شيئاً فلا يبطلها ثم إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الخبئة يقول . فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على المساكين ولم يقل يقول : فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فإن كان الوقف انضاف إلى ما بعد الموت جائزاً لأرم صدقه إذا كان يحرج من الثلث كان الموقوف المضاف إلى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى أن الوصية بالخلعة والشرا لا تجوز وربما يرفع ذلك إلى قاضٍ يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فيبطلها فقال ما قال محرراً عن قوله قلت : فكيف يكتب قال . يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهداً أنه حمل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهوة المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً تصدق بجميع داره وبعض المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من متأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك حائز حسن وهم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان وهي دار فارغة وأنه حسن لأن شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم إلى المتولي شرطاً فلا بد من ذكر هذه الريادة لبضع التحرز عن قوله ثم قال : صدقة موقوفة لله عز وجل إنما قال هذا حتى تتنازل هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤيدة محرمة محتبسة بثة ثلثة لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تنلف بوجه ثلث قائمة على أصولها محفوظة على شروطها مسينة على سبلها لمسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي به ميراث السموات والأرض وهو خير الورثين ثم قال على أن يؤاجر لأنه أوصى بأن يتصدق بغلتها والتصدق بالعمة لا يكون إلا بالإحارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى الإحارة مطقة وإنما يستقيم هذا للإطلاق إذا أراد المتصدق الإطلاق أما إذا أراد أن يؤاجر سنة فسمه يذكر في الهك على أن يؤاجر سنة فسمه ولا يؤاجر أكثر من ذلك وإذا انقضت سنة يؤاجر سنة أخرى ثم يكتب ويتصدق بغلتها على المساكين يصير المصروف مضموناً بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلتها على المساكين أبداً لأن التأجيل شرط صحة الوقف إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يكتب يتصدق بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزي الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لأن لفظة الصدقة لا تدل على أنه أراد

جميع المساكين فانتصدق على مسكين واحد جاز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لأنه لا يتأبد وعند عامة مجيزي الوقف لفظة لصدقة بدل على إرادته جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحداً نصاً كأنه صرح به إلا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة وإذا كان في المسألة خلاف لابد من إقتصر بجمع المساكين بجرح عن حد الخلاف وإن أراد المتصدق أن يتصدق بعلمه على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بعدها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبداً على ما يرى إلى هذه الصدقة يدي يني يؤمن من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد أن يتوحي في أن يمتنع ويطلب أصل ذلك موصفاً وعظماً أجراً ونم يذكر محمد رحمه الله تعالى في هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من علانها بمرمتها وعمارتها وإصلاحها وبما فيه من المسترد في علانها وأجور القوام عليها وجميع ما يحتاج إليه ثم ما فضل من ذلك يصرف إلى فقراء المسلمين ومساكينهم أبداً إلا أن محمداً رحمه الله تعالى لم يذكر ذلك نصاً لأنه ثابت بقضاء فإنه قال: يتصدق بعلمه على المساكين أبداً ولا يمكن التصديق بعلمه على المساكين أبداً لا بعد عمارتها ومرمتها والثابت بقضاء والثابت نصاً سواء إلا أن عامة أهل الشروط كانوا يقولون الثابت نصاً أقوى من لثابت انقضاء ونشأ حروب من أهل هذه الصفة يكتبون في الأرض والكرم وأداء حراجها ومزنتها التي لا بد منها لأن الاستعلاء بدونه لا يمكن وفي بلاد الغرب يكتبون وأداء مؤنتها ولو كانت البسطانية انوطعة لأنها صدرت بحرية الخراج لم يكتب بعد ذلك ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة، والضروي وإحصاف رحمتهما أنه تعالى يريد أن على ذلك لفتاكيد ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان وحاكم و أحد من عرض الناس أن يعبر هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وأن يبدونها وأن يسطعها وأن يعين أحداً على نفسها فمن فعل ذلك فقد به بإثمته وأجر فلان يعي المتصدق فيما يرى من ذلك وإحتساب على الله عز وجل وقد بعصه لا يكتب ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لأن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز بعض هذه الصدقة أن يفضت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا يكون ثماً فتكروا هذه الكميات كذا على قوله ويحل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدر إلى فلان وطلعها إليه بعد ما جعله فيها متولياً لأمر هذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى سولي لأن التسليم إلى الخوي شرط صحة الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب على أن لا يتولي أن يولي غيره من الوكلاء والأوصياء ويستند بهم من شاء وأحب ويسمي أن يكتب ذلك لأن من الناس من يقول لا يمكن الوصي ولا المتولي أن يوكف غيره إلا إذا نوص ذلك إليه كما في حالة الحياة وإذا نوص إليه ذلك يوكف غيره لا يثبت غيره إلا إذا نوص إليه لغير نال ثم يكتب فإن رد سلطان أو غيره أو طعن فيها طعن فهي رصب من نشت فلان يدع ويتصدق بنفسها على

المساكين وإما يكتب هذا صيانة لهذه الوقف عن النقص على ما مر قبل هذا فإن أحق بأمر هذا الكتاب حكم الحاكم بصفحة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا فنحصر به الصيانة أيضاً.

صدر هذا الوقف من إيشاء نجم الدين السهمي رحمه الله تعالى. هذا مرفوع وتصديق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعقر الرب فلان ليهما لوجه الله تعالى وطلب شوبه وغريماً لمصانه وهرباً من اليأس عدائه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه من بركاته وآلاءه لديه من أجناس حنيفة أشباه في عمر ووجاهة وعمره في رضاء عيش ورفاهه وارتفاع ذكره وعكس في وشرف قدر وانساع عين ثم رأى نفسه في تنقص راحته في كلال وانتكاس قد ذهبت قواها وانتقصت عزمها وقيل كرها وكثير شكواه وإيهام منه بشعر وانحنى ثم أظهر قد طارب الزوال واشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دينه لأجره ويتزود من أولاده لعاقبته ويقدم في يومه لعهده من أطيب ذاب يده ذخوراً بوقف حاجته وعده لفقره ومفاقته قال الله تعالى من سألني الله أوفى الله له ولا يحصى ولما بلغه من الآثار ونقل في الأحبار مكشوف على باب لجنة ثلاثة أسطر الأول لا إله إلا الله محمد رسول الله والمثنى أمة مذبذبة ورب غيور والثالث وجدنا ما عملنا وربحت ما قدمنا وحسبنا ما حملنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال يقول من آدم مالي مالي رجل لك من مالك إلا ما أكلت فأفريت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأفقت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ أنه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقه وقيل عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفي غضب الرب فانفس بما رزقه الله تعالى في رضاء عاجلاً رجياً بفضله آخراً رغبة في موعد النبي ﷺ في قوله خير ما يحلف الرجل بعد موته ثلاثة وصدائع يدعو له وصدقة جارية يبلعه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يدرج في حصة من لا يقطع عمده إذ دنا أجله فوقف وتصديق من حاله ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم

هذا قد تم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها هذا ما أحسست بإفاقته وتصديق به الخدائد الأجل سيد الملوك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طمعاً يعترفان أبو اسحق إبراهيم بن نصر سيف خديعة الله تعالى أمير المؤمنين أعني الله تعالى أمره وأعز نصره تقريباً إلى الرب لجليل وطلباً للثواب الجليل وهرباً من العذاب والشك في وعده الجليل على ما ينطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لأنفسكم من خير لنجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً وروى في الأحبار عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله الأبرار وصحبه الأخيار إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا في ثلاثة ولد صدق يدعو له بعد وفاته وصدقة جارية وعدم يعمل به إنسان وأحب أن يدرج في عدد من لا ينقطع عمله وإن يقدم لنفسه خيراً يكون له عند الله وزاداً للسعاد وذخيرة باقية ليوم النداء يوم تعد كل نفس ما حصلت من خير محضراً الأمة عامر باتخاذ مدرسة تكون محمداً لأهل العلم والتدريس متصلة بالمشهد مستمرة على مسجد ومواضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقرر بقرئ الدرس لقرآن ومجلس مؤدب يعلم الدرس الأدب ودوريات وساحة ويستند وجمع في ذلك شرائط

الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتبهة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند بموضع منها يعرف بالباب الجديد واحد حدود جوانبها لربى الشارع والثاني لزريق ساحة مسوبة إلى اخاتون الملكة بنت الطرحان بن ولربى<sup>١</sup> درعين وقف على مشهدهم والثالث لزريق منزل وقف على طلبه العلم ولربى منزل أحمد المقصص ولربى منزل أبي القاسم بن المعطاء ويتصل بخان ينسب إلى اخاتون الملكة والرابع لزريق منزل منسوب إلى حاربي الخيلتاشي ولزريق خانقاه منسوب إلى الأمير نظام الدولة ولربى منزل منسوب إلى اخاتون الملكة ترکان خاتون ولزريق الطريق وإلى مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الأيام وكرره الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وبواب البر فيها عيقتى على ما اقتضته بيته واشتملت عليه طوبه فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها مخرودة الموصوفة في هذا الكتاب لإقامة أعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات والاضطلات والمين والأوري والحجرات والعرف وخواصبت الأربعة المنصه به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف باسم بلاس، يسوق سعد سمرقند في محلة: رركوبان، في موضع منها يعرف بكوجه مغلط، وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الخمس والحجرات الثلاث والعرفات الثلاث وبيوت الأهواء الخمسة وخواصبت الثلاثة المتلازمة على يمينه المنصل به بمياً يسوق سعد سمرقند بمحله رأس الطاق في رفاق يعرف برقاق: شيرفروشان، وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الشبان والدويرات الكبيرة والعرفات الخمس عشرة وبيوت الأهواء الخمسة عشر وبيتي خلاء وخواصبت الأربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو يسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد وبجميع الدويرة الكبيرة سعلها وعنوه في الخان المعروف بهذا اسماني الكبيرة يسوق سعد سمرقند برأس الطاق في شارع درب ساره وهذه الدويرة في الرطوبة عن يمين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على عنوه واحجرات الخمس البكدرية في حلاله المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكدرية المتصلة بها في هذا الخان عن يسار اصاعده في عنوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال يسوق سعد سمرقند بمحلة رأس مصره عامره في سكة حمام وبجميع بيوت الأكره وبيوت الطراز والكرم ومنابر والمرايح والمدايات التي هي كلها بقرية جرمعد من قرى. انباركر، من رشتاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في اللال المنصه بمرعة هذه القرية وهي جميعها من نوحى انباركر، من رشتاق سمرقند فلهذا حدود الخان المعروف باسم بلاس، والثاني والثالث والرابع احد حدود كذا إلى آخر هذه المخرودات فتصدق الخان إلى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه المخرودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وجميع حقوقها ومراقبتها من حقونها وطرفها وممالك طرفها في حقوقها وأراضي خانات وخواصبت والتوليب المركبة وبيوت الأهواء وبيوت خلاء والدويرات والحجرات والعرفات وأبييتها وحشيشها وحبطائها وسفلها وعلوها وسفوفها وجدوعها وعوارضها وأسفوفاتها وأبوابها وأجرانها وأرض الحمام وسبويه وسفوفه

(١) قوله لارقيق. في نسخة مارقي. ومثله في المخط على نسخة الحاضرة له



وحشيه وحيطانه وأجراته وقدر مائه وإن يربيه وملقى رماحه ومجمع زبله ومصب مائه وحوصه ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الأكره وأبنتها والأشجار القائمة في العقارات والزراعيين والعرض وأنهارها وسواقيها وشربها بمجاربه في حقوقها ومداستها المسبوبة إليها في حقوقها ومجاري مياهها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه المهدودات ومسروب إليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بقة بئلة مؤبدة مسمومة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهذا المصدق في شيء منها لا مباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تتملك ولا تتلف بوجه تلف قائمة على أصولها جارية على سبيلها المسماة في هذا الكتاب إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يستعمل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه علاقتها في كل شهر وفي كل سنة إحارة ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يزاجر شيء من ذلك أكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة أكثر من ثمانية عشر شهراً لا في عقد واحد ولا في عقود متعرة ولا يعقد عليها عقد جديد إلا بعد انقضاء المدة المفقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يؤجر قط من ذي حشمة بحاف عنها من جهة إبطال هذه الصدقة وتعميرها عن وجورها المشروطة في هذا الكتاب لما رزق الله تعالى من علاقتها وأداء مؤنتها يبدأ بأنواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستزاد في غلاتها وأداء مؤنتها وغرس الأشجار الجدة في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري والمصر في الصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة إلى ذلك ويقطع من أشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج إليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من المهدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها وبمباع ما يبيع من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل ثم ذلك سبيل سائر غلاتها في صوره إلى الوجوه التي تصرف إليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها إلى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألفا درهم مؤبدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف إلى العتقة الذي يجلس لتدريس في هذه المدرسة عن يتحمل مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعتقده ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلاثمائة درهم ويصرف إلى طلبة العلم المتقنين في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفصيل بعضهم على بعض أو إعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهماً من هذا النقد ويصرف إلى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى بطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستماية درهم قسط كل شهر من السنة خمسون درهماً من ذلك ويصرف إلى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الدس فيها لأدب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف إلى معلم

يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف إلى مقرئ علم بالقرآن والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهماً ويصرف إلى الأربعة عشر يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهماً ويصرف إلى ثمن السرح لإسراج السرج والنقد دبل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودويرات عليه العلم وبيت الخلا في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف إلى ثمن المجد هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد أربع مائة ويصرف إلى ثمن الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الصياغة في هذه المدرسة في لياني شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا نقد ثلاثة آلاف درهم وللأئمة وخمسون درهماً ويصرف إلى ثمن الشموع والخبز لئلا الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهماً ويصرف إلى ثمن الأصاحي في كل سنة في أيام النحر من هذا النقد ألف درهم يشتري بخمسمائة من ذلك من السفر التي تجوز في الضحاي بقر ما يمكن شراءه بذلك فيصحى بها ينوي بذلك عن هذا التصديق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخمسمائة لداقية من ذلك من الأعمالي تجوز في الضحاي بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيصحى بها يتوي بها عن ثبوت هذا التصديق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشر من هذا النقد إلى كسوة خمسين فقراً من الفقراء والمساكين وإلى أئمة هذا الخير واللحم والحوائج لاتخاذ الصياغة في هذه المدرسة عشية يوم عاشره ألف درهم ويصرف إلى رحلتين موكبين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد بفتحان لأبواب وبمقابسها ويكتسبان ويكسبان ما يحتاج إلى الكبس ويقرشان خصر وسواري ويطوبان وبمقايين خشيش ويرمى بها عند الحاجة إلى الرفع وبظلمة بيت الخلا ويوفدان السرج والقناديل بكرة وعشب في الموضع التي يحتاج إليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهم من ذلك ستمائة درهم ويصرف إلى رجل من أهل العلم والصلاح ولأمانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيعوض إليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطلع أحوالها ويراعي أمورهم ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فإن رأى المدرس في هذه المدرسة الصلاح في أن يعوض هذا الأمر إلى رجلين من أهل الصلاح يسكنون هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب ويتولى الآخر سائر مصالحها فالأمر في ذلك إلى المدرس فيها وتكون هذه التوظيفات أسماء وهي ألف ومائتا درهم مصروفة إليهما على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه قيمة هذا النقد الذي سمي به يوم دفع هذه الصدقة لكن سبعة وأربعين درهماً مثقال واحد من يذهب لإبرير الخالص فإن معبر النقد في زمان إلى زيادة أو نقصان ينظر إلى قيمة ذلك النقد أحدث فيصرف إلى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا الكتاب من ثلث الدراهم أحدثه ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسرفه يوم

وقعت هذه الصدقة بأن يحصل من هذه الوجوه فصل من العلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفصل زيادة أسباب من الصباح والمستعمل إن استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة للضرورة فيما يحصل من خلالها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وإن تقاسمت العلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط القصاص على هذه الوجوه بحصصها فإن لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعد ما استقصى في الطلب كان ماسمى له مصروفاً إلى سائر الوجوه المسماة فيه وإن رأى القائم صرف ذلك إلى تحصيل زيادة أسباب بحري ارتفاعها مجرى أصل هذه الصدقة قبل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة لا يغير عن حالها إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وإن رفع الاستصاء عن هذه المدرسة يوماً من الدهر ولم تمكن إعادتها إلى الحالة الأولى صرف ذلك إلى المحتاجين من طلبه العلم بسمرقند من يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن لم يوجد بها من يصرف ذلك إليهم من طلبة العلم صرف حيث إلى فقراء المسلمين أبداً وقد أخرج هذا المصدق جميع ذلك إلى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن العراقي وجعله قاتماً بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى وأداء الأمانة واستعمال النصيحة وقلده تسوية أمورها على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئاً من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضاً صحيحاً فارعاً من موانع صحة القبض فإن مصر لسبيله أو وجب إقامة غيره مقامه لمصرى يوجب ذلك فلاختيار في ذلك إلى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى بسمرقند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فإن لم يكن فيها مدرس فالأمر مفوض إلى الحاكم بسمرقند ولا يحل للسلطان إلى آخره شهد الشهود إلى آخره.

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده إذا أراد لرجل أن يوقف على أولاده فهذا على وجوه أحدهما أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الأول يريد به ربه بصله ولا يشارك البطن الثاني الشطن الأول ويريد باليمن الثاني ولد الابن فما دام واحد من البطن الأول فالغلة له وإن لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فإن لم يوجد البطن الأول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الخاف في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كما حال في حق ما بين البطن الأول والثاني وإد عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وإد كثرت الوجوه الثاني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه يختص به البطن الأول والثاني يريد بالبطن الذي ولد لابن ولا يشاركهما البطن الثالث.

الوجه الثالث أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت بطون كلها إن صفراً.

الوجه الرابع أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد نصبه ربه ولد

الابن وفي هذا الوجه حرف العلة أي وقد لا ين بان حدث له وقد انصبب صرف العنة بمسئله إلى الولد لصلبه

الخامس إذا قل جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولادهم وسلمهم أبداً فانما سلوا وفي هذا الوجه به حل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث العلة ومن مات منهم من حدوث العنة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته واليخص الأعلى وبالطبي الأسفل في ذلك عن السوء إلا إذا قل: عني أن يبدأ في ذلك بالبطن لأعني ثم بالظن الذي بينهم فإذا قل هكذا فما دم واحد من الظن الأعلى لا يكون لبطن الأسفل من العنة شيء ومن هذا اجس مسائل كثيرة كتبها في كتاب الوقف ثم بناها في الوقف على أولاده وأولاد أولاده وسيله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف عني أولاده وأولاد أولاده ما استسوا بعد وفاته فإنه لا يجوز الوقف لورثته لصلبه في هذه الصورة لأنه يصير عملة الوصية للورث والوصية للورث لا يجوز إلا بإجازة باقي الورثة فإني على ولد الورث يجوز الوقف لأن ولد الولد لا يكون وارثاً حال حياة أبيه ولكن يكتب وقف عني ولده وولد ولده فحجوز الوقف على تولد من يرى جواز الوقف عني ولده نصيبه من غير الإضافة إلى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو هو أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى لأن علي قوبهما ولده لصلبه يسحق العنة حال حياته الوقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته مصرين الوصية فيصح بوقف عليه ثم لا يحصل ثبوت الوقف وأما علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف إلا بالإضافة إلى ما بعد موت أو بان يكون موصي به بعده فيصير وصية للورث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنه أصلاً فيصح بآخره حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه إن وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع العنة ما دام ولد أصيب حياً لأن الوقف ما جعل كل العنة لولد الولد مادام ولد المصلي حياً ولكن نقسم العلة في كل سنة على عدد رؤوس ولد نصيب وعلى عدد رؤوس ولد الولد فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد المصلي فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو الزوجة وغيرهما لأن الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فإن مات أولاد المصلي فالعنة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره هلال رحمه الله تعالى هذه المسألة على هذا الوجه وقالوا: هذا الخواب مستقيم عني قول من يجوز الإحلاء عن الوقف في زمان حتى قال: إن من وقف على نفسه لم من بعده عني الفقراء إن الوقف جاز غير مستقيم على قول من لا يجوز الإحلاء عن الوقف في زمان حتى قال في قدس المسألة أن الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع العلة بعد موت ولد المصلي وفقاً على ولد الولد لأن ما يصيب ولد المصلي حال حياته ليس بوقف وإنما يصير وفقاً بعد وفاته لولد الولد بقدر حلال زمان عن الوقف وأما إذا وقف عني ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عني ولده وأنه ظاهر لأن قوله حال حياته لم من الكلام عنه لأن عنه لا صحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من إبي وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للورث وأما عني قولهما عند اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لأن

الوقوف بعد اثبت وصية وبعضهم قالوا - يجوز لأن قوله بعد وقته له من الكلام عندهما لأنه لا يفيد إلا ما هو ثابت على الوقف بانه أن الوقف عندهما وقع صحيحاً لا رماً في حاله الحية على وجه لا يبطل بموجب الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وقته لتأكيد ما ثبت على الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم.

**نوع آخر إراد وقف بعض داره شائعاً أو نصف أرضه شائعاً** على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخره حكم خاكم إذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض بنفسه مادام حياً وبعد ذلك الفقهاء قالوا يصح عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا نحوه في مواضع كثيرة وذكر العقبة أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من العلة ففقد محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب بهذا الوقف أن يصرف علات هذا الوقف إلى نفسه معاش وسحق بآخره حكم خاكم وإن أراد أن يكون هو المتولي في هذا الوقف معاش يكتب بهذا الوقف أن يتولى هذه الصدقة مدة معاش ويصرف علاتها ومعاشها في سبيل الخير ووجوه البر فيما أحب فذلك فيه دون غيره من سائر كيف شاء وكل ما شاء وهي صدقة موقوفة على جانبها مادامت بهذه الصدقة قاعدة على سبيلها ويصح بآخره حكم خاكم وإن كان من رآه أن يبيع هذا الوقف أو شيئاً منه ما كانت المصلحة في ذلك وينسري بغيره هو أصح بوقف يكتب ولهذا الواقف أن يبيع هذا الوقف باسمي فيه وما أحب منه إن رأى ببيع أصله ويصرف ثمنه إلى شراء شيء آخر هو أصح للوقف فيحله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وإن كان من رآه أن يكون له الشفيع والتشديل يكتب ولهذا الوقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء بفضله ويريد به من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من أخرجه إن أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لأحد ممن يقوم بهذا بوقف أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه من حدث به حدث الموت ولم يعبر من هذا الواقف شيء ولم يبدل ولم يزد على ما فيه أحد ولم ينقص منه أحد ولم يدخل فيه أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على أخالة لثني جمعها عليه من لأحد أن يعبر شيء من ذلك وإن كان غير شيء ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عنيده يوم يموت الواقف هذا.

**صورة كتابة جريان الحكم بصحة الوقف.** يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول القاضي لأن المتولي لنفس القضاء والأحكام والأوقاف المذكورة كذا وبوجوبها عند القضاء والإمضاء والإنابة فيها بين أيديها إدام الله تعالى توفيقه حكمت بصحة هذا الوقف بين الموصوف في بطن هذا الصك وحواره والروم ومااد هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من خواصت والرباط والخلع والحمام وغير ذلك بجمع ما اشتمل عليه من الأبنية في عبوه وسفحه من الحشرات والدرنات والنصح والفايد على السيل والبرجوه والشرايط المذكورة المشروعة مشروعة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشروطها ومسئولها خبيثة ففسرة فيه من عشاء السلف والائمة الذين بعد حضرة مستقيمة معتبرة جرت بين يدي هذا الواقف اسمي فيه وبين من حاصره فيه من له حق المخاصمة في جوار هذا الوقف وصحته فيما

وقفه وتصديق به وجوابه بالإتكال لصحته وجواره ومبني إلى جهة الفساد حكماً أبرمه وقصده بعدته وأصبحت أحكامه على هذا الواقع بحصرته في وجهه وفي وجه من خصمه فيه بعدما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهداني على هذا وكلف هذا الواقع قصريده عن جميع هذه المخلوقات وتسليمها إلى هذا النعم المسمى به وترك التعرض له فيه بما يحالف مقتضى الصحة والحوار لهذا الواقع وهذه الصفة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك وأشهدت عليه من حصرتي من الشفقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في أعبط

**الفصل السابع والعشرون في رسوم أحكام على سبيل الاختصار** فنقول وبالله لتوفيق أول ما يبدأ به من رسوم أحكام كتبه المشير فإن إسماعيل بن عباد كان إذا حصص إليه بسان عملاً ألقى إليه البياض وقال: اكتب عهد هذا العمل فإن أمكنه قلده ولا يحاه عن مجلسه قال الحاكم السمرقندي: إن أردت كتابة المشور كتب هذا ما عهد إليه فلان بن فلان حين عرف علمه ودبائته وبراعته وصياحه واسمحه على الأديم وحبيه في معرفة الأحكام فوجدته سالكاً سبل الاحتيار متهجاً سبل الأبرار سمعته له أنه رغم ندته منه حنة وعنده وفلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بنقوى الله عز وجل مظهراً ومبطناً وجعله مسراً ومعناً فيها أفع ما قدم من راد وأحسن ما قدح من عود وثقة تبارك وتعالى يقول: إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواطى على تلاوة الفرقين مثلاً، حجة الصاهرة مائلاً أذنه بياضه فيه عمود الحق ومفتاح الصدق وبشير الثواب ونذير العذاب والكشاف لما استنهم والنور دأبهم والله تبارك وتعالى يقول: لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سر رسول الله ﷺ وآثاره وتعهده أحواله وأخباره متنبهاً إلى حكمه ووصاياه مؤتسماً بخلائقه وسحاياه فإنه الداعي إلى الهدى الذي لا يسلط عن الهوى فمن انشعر بأوامره غم ومن انزجر عن مراجرته سقم وقد قرأ الله عز وجل عاقبته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله كالعمل بخطاياه وأمره بمخالسة أهل الدين والعلم ومدرسة أهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره وبصيه فإن لا مبراً من سهر والمطل ولا أمن من الرسل وانسقط وإن الشورى نتائج الأدب والمباحث رائدة التصورات واستظهر بآراء على رأيه من عزم الأمور واستشارته بعقل أحبه من حرامة لتدبير وقد أمر الله عز وجل بالاعتصام بالرسول الكريم في كتابه المحكم وشورهم في الأمر إذا عرفت فتوكل على الله بن الله بحب لمتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب والبروز بحصوم وإبصارهم إليه عنى الحسوم والنظر بين المحكمين بالسوية والعدل فهم عند القصة وأن لا يفصل خصماً عنى صاحبه في لفظ ولا لفظ ولا يقربه عليه بقوى ولا فعل إذا كان الله عز وجل جعل حكمه من انفسط والعدل في النفس والنفسط وسرى فيه بين النبي وإبراهيم وأحمد به القوى بتصنيف بقوله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض وأمره أن ترفع يده بتحكيمه أن يصف الحكم بينهما في نفس الكتاب فإن عدمه هناك طلبة من سنة رسوله القويمة والأثر الصحيحة السببية فإن فقدته هناك ابتعاد في إجماع المسلمين فإن لم يجد فيه إجماعاً اجتهد رأيه بعد أن يبلغ غاية الوسع في

الشجري فإنه من أحد في الكتاب اهتدى ومن اتبع السنة بما وصيتمسك بالإجماع سلم من الخطأ ومن اجتهد فقد أعذر والله تبارك وتعالى يقوِّب والدين جاهدوا فيما لنهديهم سبلنا وأمره بالتشبيب في الحدود والاستظهار فيها بتمديد الشهود وإن يحترس من عجل يرهق أحكام عن الموقع الصحيح أورثت بزجره حد المصوح حتى يقف عند الأشباه ويمضي عند الإجماع ويحكم على يقين بأن لاهوادة<sup>(١)</sup> في أمر الله تعالى ولا نستحقه عجنه إلى بريء ولا تأخذه رايه بمسيء فإن الله تبارك وتعالى يعزّل. ومن يتعد جذور الله فأوشك هم الضموم وأمره بتصحيح أحوال من شهد عنده فيقبل شهادة من كان ظمياً بين الناس ذكره مشهوراً فيهم سيره مسبوهاً إلى العفة والظلم<sup>(٢)</sup> معروفاً بالبره والآنفس سبباً من شاق الصمغ وأمره أن يحتط على أموال الأيتام بثقات لامة ويكفلها إلى لعمسة الأعماء وبرعاهم في ذلك عيماً ويكفوهم بهمه يفتلى وأمره أن يرلى مايجري في عمله من الوفور إلى قوم يحسون تدبيره ويصبطون انقياد على مصالحها ويكوبون مأمونين على أصولها وفروعها ويجسبون ارتعاعها من حبه وبصره في سبله وينعرون ما شرط وقومها في مررعانها وجارها ويحدون مرسومه في استقلالها وعمرانها ولا يحلبهم في ذلك من انقضاء الأثر والإشراف والمظر وأمره بتزويج الأرامس والبناتي من الكذالك حد فقد أولياها وأمره أن يخذل كتاباً علماً بالخاص والسجلات مضعاً على علم الدعاوى والفصة قياً على حفظ الشروط والعهود عرقاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ماتحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المهيسر وإن يوكّل بها من آخران من يرضيه ويتعزى خبر فيه ثم يقول الكاتب: هذه عهد فلان إليك وعليك وهاديك إلى سبيل الرشاد وهاديك إلى طريق السدد وقد أصدر له رأيدر وبصر وحذر فاحمل هذه بما تقتضيه ومثلاً تحذره وقدم التوكل على الله وحده وانثقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره يردك إن شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا فبص انفاضي المولى ديوان من قبله من الحكم وترتيب الإصارات<sup>(٣)</sup> وبقاق وهذا على الاستقصاء في باب نص المحاضر والسجلات في أدب القاضي لمصناف ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التي تكون على صدور الحجج وعمرها وهي على ستة أنواع أحدها توقيعه على صدور السجلات وكتب الترويح وختيار للمعأم وكتب المتوسط وسمنيات وذكر حجر والإطلاق والعصل والسفيس والإحصار وهو على حيار انقصة ولكل منهم ترميح نحو بالله اعتصم ما يصم يقيني بالله يقيني أمر من آمن بالله الحق مبروص ولباطل مبروص الحمد نحن اجته والشكر عهد لعمه لتثبت طريق الإصديه الضمغ عربس انقدمه لأساس خطا القضاء<sup>(٤)</sup> انعصب يصدى العمل.

(١) قوله بأن لا هوادة اليهود القليل والرحصة والسكون في سطر اللول والمهاوذة لمسايلة والمواذعة كذا في القاموس فتأمل بقوله البحرأوي (٢) قوله والظلم في القاموس ظلم نفسه عنه منعها من أن يظلمه وطلب النفس برهها بحرأوي. (٣) قوله الإصارات كذا في جميع النسخ ورينه مكدا في نسخة من الظهيرية والذي في القاموس الإصارة بالفتح والمفتح المحرم من تصحيف الجمع أصاير وم يرحه فيه جمع إصارات وهو بحرأوي لكنه يفسى في دي القاء اهـ (٤) قوله الأمان خطا القاء، إلح قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فتأمل فيها والله أعلم له بحرأوي ولعل لعين محررة عن القاء وهو الظاهر اهـ

فرض القاضي النقة للمرأة وولدها على زوجها . وإذا أُرِدَ للقاضي أن يفرص النقة على رجل لامرأته فإن القاضي يحضره وبأمره بالإعناق عليها وعلى ولدها وبأن عرف أنه بصريها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النقة عليه في كل شهر بقدر ما تحتاج إليه من الدقيق والإدام والدهن وحوادثها التي تكون لطلبها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فإذا أُرِدَ أن يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان: قضيت لعاتلة على زوجها فلان بحضرته بكذا وأمرته بإدراك ذلك عندها أو أن وحويه وفرصت ذلك عليه لها وحظرت عنه الإخلال به وأطلقت لها الاستدانة أن يطلبها يكون ذلك ديناً لها عليه ترجع به عنه وأمرت بكاتبه هذا بالذكر حجة بها يوم كذا وإن كان الزوج غائباً وجاءت المرأة تطلب النقة وذكرت أن زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نقة وسألت القاضي أن يفرص بها عليه نقة وأقامت البيعة أنها فلاذت بـت فلان بن فلان وإن زوجها فلان بن فلان غائب فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا يقضي على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: اقض لها النقة على الغائب ولا أمضي بالسكاح عليه فإذا قدم فاقراخده بمقتضاها وكذلك إن أنكر وأقامت البيعة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن فرض لها النقة دلل أن تسد بين وإن أمره بالاستدانة كان أحوط على أصله قال: فإذا أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النقة على الوجه الذي ذكرناه: أمضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عنه إن لم يظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند موته من عيبه أحداً بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الأمة وأوصيتها في ذلك بتقوى الله تعالى وإداء الأمانة فيه فتقدمت ذلك على شرط الوفاء به وأمرت بكتاب هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النقات

اختيار القيم: يقول القاضي فلان بن فلان . رفع إليّ حل الأوقاف المسروبة إلى كذا في حثائها وانتشار أمورها ومضطراب أحوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها ووجوهها بحلها عن قيم يتعهد . ول سوء سيرة فلان القيم وإن الحاجة مست إلى من يقوم بأمورها وحفظها وتنميرها وصيحتها أو إمضاء شروط المتصدقين بها وكان الأمر على ما رفع إليّ بإخبار جماعته ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسدده فصبته قيماً فيها على أن يحفظها ويتعهد بها ويستثمرها ويستغنيها ويصرف علاتها إلى وجوهها ومصارفيها ويحيي ما مات منها ويأدرس ويستأدي من غلاتها عن كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل .

نصب المشرف على الوصي أو القيم: يقول القاضي فلان بن فلان . رفع إليّ أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصي في تركه فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن حاله فوجدت الأمر على ما رفع إليّ بإخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعهد أحواله فيؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من هيبته ودكانه وسدده وأمانته فأمضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عنه وعلى كل قيم في هذه



التركة الاستبداد بشيء من هذه التصرفات فيها دونه وأمره أن لا يحل ولا يعهد في شيء من أمور هذه الشركة إلا بعد مشورة هذا الشرع واستطلاع رأيه فيه وأمرت أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيه بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصعدي رحمه الله تعالى يقول القاضي: لا يكتب في جميع هذا وأوصيه بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية

**الفصل الثامن والعشرون في المقطعات (١).** واعلم أنك إذا كتبت شيئاً مما ذكرناه لا يد من كتابة التاريخ في أواخرها وعجارتها دفعاً للاشتباه وقطعاً للالتباس واعلم أن لكل ممسكة وأهل ممة تاريخاً وكانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل مد وفاة ذي القرنين وكذلك كانت العرب قلته حكى عن أنس بن مالك كان في عهد أنس بن مالك أنه ذكر أن الفرس كانت تؤرخ بأعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك بزرجمهر نذري هو آخر ملوكهم والعرب كانت تؤرخ بعام الفجر وهو تفريق ولد اسماعيل عليه السلام وحروجه عن مكة وأرخوا بعام الفدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفجر ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله إلى أن جعل من أول سني الهجرة وكان المبتدئ بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأن عامله على اليمن قدم عليه فقال أما تؤرخون كتبكم فأراد عمر رضي الله عنه أن يبتدئ بمبعث النبي ﷺ ثم قال: بل تبدأ بولدت وعاشه ﷺ ثم رآه أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت بدا فيه الإسلام وكانوا قد بدأوا بشهر رمضان ثم حملوا الابتداء من المحرم والتاريخ العربي إنما هي على الليالي وإن كان تواريخ سائر الأمم على الأيام وذلك أن سني أولئك تجري على أمر الشمس وهي نهارية ومسو العرب قمرية.

**صلك الوقف علي وجوه شتى:** وصورة هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان بن فلان ثقباً إلى ربه وحالقه وتوسلاً إلى إلهه ووارقه ذبيحة فداها ليوم حشره ونشره يوم المصير الأكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم فتأهب للرحيل إلى فناء الملك الجليل «نورود للسفر الصويل وكان في الدنيا كانه عابر سبيل فبادر واستعد وجتهد وجد وأحب أن يسحرط في عدد من لا ينقطع عمله إذا انتهى أجله على ما قال سيد البشر وصاحب النواء في المحشر إذا مات ابن آدم الحديث وتعرف إلى الله عز وجل في الرخاء ليكون عون له على دفع الملاء بما هو حريصة إلى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي ﷺ أنه قال: يحيى المعروف والمسكر يوم القيامة حلماً من مطلق المعروف بأهله إلى الجنة وينطلق المسكر بأهله إلى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المسكر في الدنيا هم أهل المسكر في الآخرة فتصدق بجميع كذا عن تبة حليصة وطوبى صافية إلى آخر ما قلناه في كتاب الوصية والوقوف إلا أن تذكرها هنا أشياء لم يذكرها ثم لا يكون الكتب الكذب دا مكية ومقدرة في كتابه ما يقع له فيقول: إذا أراد الواقف أن يكون هذا الوقف على أولاده: يكتب ما كتبناه إلى أن يقول: فما فضل من

(١) قوله في المقطعات: أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في مسحة الطبع الهندي في تعريفه له مصححه البحراوي

علائها صرف إلى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلانة أبدا ما تولدوا وتناسلوا بقاء  
 بعد بعض وقرب بعد قور لا يصيب لأحد من أولاد ليصل الأسفل منها مدام أحد من أولاد ليصل  
 الأعلى في الأحياء للذكر مثل حظ الأنثيين وإن اشتتره بواقف يتدبره بين المذكور والآن  
 بعون الذكر والأنثى في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكرهم على إناثهم  
 ولكن الأول أقرب إلى التصرف وأجيب للثوب ثم بعد هذا يقول وإن بعروا وبتروا ومن بين  
 سهم أحد صرف ما كان مصروفا إليهم بين فقراء المسلمين ومحتاجيهم وقد أخرج هذا الواقف  
 المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وإياها عن سائر أملاكه وأسيان وسلمها إلى فلان  
 المتولي تسليمها صحيحا بعدما جعله فيها من موقوفه لا يورث هذا بوقف وإنه قبضها منه قبضا  
 صحيحا بعد ذلك قبل منه هذه التولية والتموية موقفا صحيحا إلى آخر ما قد ورد في صرف  
 العاقل إلى الأولاد على أن من يسعى منهم حرم من الآخر عاد إليه ما كان مصروفا إليه فهو  
 أحسن ولو لم يقف على أولاده ولكن شرط الفصل لنفسه على استحواد ذي دمه وراد  
 بحق عنه رجل صالح بعد ذلك حدث به حدث الموت ويصرف إلى وحوه شيء كتب في حدث به  
 حدث الموت الذي لا محيص لأحد عنه ولا محطص ولا مخصص ومضى لسيده صرف ما كان  
 مصروفا إليه في حال حياته من ذلك العاقل فبدأ به أولاً بما بحق عنه رجل مصلح من دوبره  
 أهله فيعطى كفايته بدهابه وإيائه ومن فصل من ذلك يدعى بالنصيب بكذا شيئا أحداها عن سند  
 وقد آدم رسول رب العالمين عليه السلام والثانية عن هذا الواقف فلان والثالثة عن والده هذا الواقف  
 فلانة بنت فلان وتربيعه عن هذا الواقف فيصحي بذلك كله كل سنة في أيام الأصحاب بعد  
 وفاته وأنفraz حدثه شرك إلى الله ووسيلة بها إليه وبعضها آخر إصلاح من الفصل وينفذ  
 بدعومها وشحومها وديومها وكارها ونفسها على فقراء المسلمين ومحتاجيهم ومن بعد من  
 ذلك يصرف إلى مرسومات عائزورة التي بعد عنها لأعيان في هذا اليوم من ثياب برقعاد  
 الخبيص وشراء الكيران وفتح والكرب بكذا مومع ذلك كله عن هذا القيمة وه فصل من  
 ذلك يصرف كذا كذا إلى فولات صلوته بكذا كذا إلى فولات ركانه ركانه إلى فولات بدورة  
 وكفالت ولا حاح على من ولي هذا الأمر أن يأكل بنفسه منها وأن يأكل من شاء ومن فصل من  
 ذلك يصرف إلى مصالح السعفة التي هي بمحنة كذا إلى شراء أحمد وأخوه السفاقة وشحناء  
 أحمد فيها أيام الصيف وما يحتاج إلى ذلك يصرف هذه صاففة موصية صاففة لا يريد من  
 الأيام إلا تسديدا ولا مضي الأعوام لا تاكدا ولا يحول لأحد يؤمر بالله واليوم الآخر من الولاء  
 والقصة والحكام تبدل شرط من شروطها ولا تغيير شيء منها ولا تعطيتها فمن دونه بعد  
 سمعه قائم إله على الدين بدينه وعنه لعنة الله وبلائه والناس أجمعين والأحوط في ذلك  
 أن ينق في الوقف حكم فاض من قصة المسلمين حتى يروا اختلاف وصوره جريان حكم  
 بصحة الوقف أن يكتب على ظهر الصك موقوف يقول قاضي فلان بر فلان المتولي نعم  
 القصة والأحكام والأوقاف المذكورة كله وجوبها بانه نقض والإمضاء والاستسناد فيما بين  
 أهلها حكمت بصحة هذا الوقف الذي موصوف في سطح هذا حيث وجوه ومرومة في جميع  
 ما بين موضع وحدوده من الخويب والرباطات والحانات والحمامار وغير ذلك جميع

اشتمل عليه من الابنية في سفله وعلوه من المحجرات والمآذن والصحن والرباط على السج  
والوجوه والشروط المذكورة فيه عملاً بما يقول من يرى صحة هذا الوقف وجوار هذه الصدقة  
بشروطها وسببها المبينة المفصلة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحيحة  
مستقيمة جرت بين يدي هذا الوقف المسمى فيه وبين من حاصمه فيه مما له حق الخصومة في  
جوار هذا الوقف وصحته وجواب ادعاه عليه بالإلزام لصحته وجوازه وميله إلى جهة الفساد  
حكماً أبرمته وقضاء عدلته على هذا الوقف بحضوره في وجهه ووجه من حاصمه فيه بعدما  
عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على صحته وسعاده وكلفت هذا الوقف نصراً يده عن  
جميع هذه المهدودات وتسميتها إلى هذا القيم المسمى فيه وترك التصرص به منه فيما يحالف  
مقتضى الصحة والجوار لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي على سبيل  
الشهرة والإعلان دون الخفية والكتمان وأمرت بكتابة هذا المسجل على ظهر هذا الصك حجة به  
في ديت وأشهدت من حضري من الثقات بتاريخ كذا كذا هي الظهيرة .

## كتاب الحبل وفيه فصول

**الفصل الأول في بيان جوار الحبل وعدم جوازها:** يقول: مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى أن كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق العمر أو لإدخال شبهة فيه أو لتزويج باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتال بها الرجل لينخلص بها عن حرم أو ليتوصل بها إلى حلال فهي حسنة والأصل في جوار هذا النوع من الحيل قول الله تعالى: وخذ بيدك صفتا ما ضرب به ولا تحمض وهذا تعظيم المخرج لأبواب النبي عليه وعلى نبيينا نصلاة والسلام عن يمينه النبي حلف ليهضبن امراته مائة عود وعمدة المشايخ على أن حكمها ليس بمسحوق وهو الصحيح من المذهب كذا في المدحيرة

**المفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة:** حنفى له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرصه أقل من عشرة فعلى قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى: لا يجوز التوضؤ فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحمر حصره قريبة من الخندق ثم يحفر بهيرة من الخندق إلى الخعيرة ويسيل الماء من الخندق إلى الخعيرة فيصير الماء جارياً في الخندق فإن شاء بوضأ من الخندق وإن شاء توضأ من الهيرة، إذا توضأ الرجل رأى الليل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن يضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء إلا أن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان العهد قريباً ولم يحفر الليل فاما إذا حف الليل ثم رأى الليل على ذكره يعيد الوضوء لأنه لا يمكن إحالته على ذلك الماء، إذا أصابت الحجاسة حماً أو نعلًا ولم يكن لها حرم كالبول والخمر فلا بد من الغسل وطهراً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمشي في التراب أو الرمل حتى يلمص بعضه بالتراب ويحف ثم يمسحه بالأرض فيظهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أنه لم يشترط الجفاف، إذا صلى للطهر ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فإراد أن يصلي مع الإمام ويكون مرضه ما صلى مع الإمام وكره أن يفسد ما صلى فالحيلة في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلّي الخامسة والسادسة حتى تفسد هذه الصلاة بطلت عند أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى ثم يصلي الفريضة مع الإمام ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى

وجعل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالنسبة جاز له أن يدخل في صلاة الإمام ويترك السنة ثم يقضيها عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة لمن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ما صلى الفجر فيل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يمسحها على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة بقضائها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها بالإقصاد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الحليل أبي بكر محمد بن المفصل

رحمه الله تعالى قالوا هذ إذا لم يحدد ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة به فإنه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخ رحمهم الله تعالى قالوا هاهنا حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وإيه مكروه قال الله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والأحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للعريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعاً في العريضة ولا يصير معصياً للعمل بل يصير مجاوزاً عن عمل إلى عمل كذا في المحيط<sup>(١)</sup>.

**الفصل الثالث في مسائل الزكاة** رجل له مائتا درهم أراد أن لا ترمه الزكاة فالحيلة به في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون النصاب ناقصاً في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لآيه الصغير قبل تمام الحول بيوم أو يهب الدراهم كلها لآيه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاد فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى كره بعض أصحابنا رحمهم الله تعالى الحيلة في إسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن المحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في إسقاط الزكاة وأراد به المنع من الوجوب لا الإسقاط بعد الوجوب ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى فمما للصر عن الفقراء فإذا لرجل إذا كانت له مائة لا يصح أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم بجنسها أو بخلاف جنسها فينقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يثق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا هي السنة والثالثة بعض هكذا يؤذي إلى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الأيمان مسائلين وهدى إلى الحيلة بهما مع أن فيهما إسقاط حق الشرع إحداهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع أخدام أو وهبه من إنسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو أقال المبيع فإنه يجوز صومه ويبقى أخدام على ملكه فقد هدى إلى الحيلة المسألة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارة يمينه إذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضاً أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أولاً إلى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى إلى الحيلة فإن كان هذا من محمد رحمه الله تعالى إجابة لإجدة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مائة وأراد أن يتصدق بمائة على غيره ويحتسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يتأدى بدينين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على العريم بمثل ما له عليه من المال العين ماوياً عن زكاة ماله ويدفعه إليه فإذا قبضه العريم

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عدي لأن السنة إنما حثت ديناً في الدعة هاهنا بمنه فهي بمنزلة الصلاة مدونة إذا أداه في هذا الوقت وإيه مكروه وإن صارت ديناً في ذمته بفعله كذا عت له بلغظه بقوله مصححه

ودفعه إلى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين يحجور ويحجر في السواد أن محمداً رحمه الله تعالى سئل عن هذا فجاب وقال هذا الفصل من أر يدفعه إلى غيره وحشايحنا انقدمون رحمهم الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع عرماثهم المفالس وكانوا لا يرون به بأساً غير حاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين إلى الخريم تمتع عن قضاء الدين فلا يبيعي به أ يحاف من ذلك لأنه يحكمه أن يمد يده ويأخذ دليل منه لأنه قد ظفر بحسب حقه فإن كان الخريم يداخه ويمدحه يرفع الأمر إلى القاضي فيجده لقاضي ملطاً فيكفه قضاء الدين

وحيلة أخرى أن يقول الطالب للمطلوب من الأمانة. وكل أحد من خدمي ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك هذا مبني على أن يكون المقتضى ملطاً لموكله وهو المديون وأن يكون بالقبض وكل به قضاء دينه فيقبض دينه من هذا فإن يحكم وكذلك قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأمانة الخواني رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطي صاحب المال المديون من ماله لمع ريادة ديني مقدار الدين حتى يقضي الدين بمقداره من مال العبد ويبقى له بعد قضاء الدين شيء يتفع به فلا يقع في قبضه لا لا يبي ما شرط عليه فإن كان للطالب شريك في هذا الدين يأخذ لرحمن علي رجل ألف درهم أراد أن يخدمها أن يحال بما ذكرنا في نصيبه وأرد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كره له ذلك فإن أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فساقت حيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله عن الخريم قدر ما دين ماوى عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحضته من الدين به أن المديون يهب ذلك المقصود من صاحب المال فيصبح ولا يكون لشريكه حتى يشركه معه في المقصود ومن وجه آخر أن يستفهر المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم إن هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ماوى عن زكاة ماله ثم يرى هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر حصة سبيل من عليه الزكاة إذا أراد أن يكف عن زكاة ماله لا يحجور، وأخيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت: ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب صدقة ولا أهل الميت ثواب التكفير وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التمسك كعمارته المساجد وبناء المساجد والرباطات لا يحجور صرف الزكاة إلى هذه الوجوه.

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته. على فقير ثم يصره بعد ذلك بالنسبة إلى هذه الوجوه فيكون للمصدق ثواب الصدقة وتذلل الفقير ثواب بناء المسجد والعمارة وفي ماوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موثقة على هذه الحيل عرماثهم أقوام كان لسلطان بأحد العشر من عائلتها وهذا الخواب إنما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لأن ماء حيحون هذه عشري والمؤنة تدور مع الماء ولو أجامح استعان شيئاً من ذلك لمربط ثمة لا يحجور ولا يحل للمتولي أن يصره إلى الرباط، وأخيلة في ذلك أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك إلى المتولي ثم المتولي يصر ذلك إلى الرباط كذا في لدخيرة

الفصل الرابع في الصوم: إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فإد سعيان نقص يوماً بالحيلة أن يسامر مدة السمر فيشوي اليوم لأول من شهر رمضان عما التزمه إذا أراد أن يؤذي الفدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فإنه يعطي موبى من احصة فقيراً لم يسووه به ثم يعطيه هكذا إلى أن يشم كذا هي الأفاء السراجية

في اليوم ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امراته عازد  
أن لا يبحث فالحيلة أن يسافر ويعطى كذا في السراخنة.

**الفصل الخامس في الحج:** الحيلة للأماقي إذا أراد دخول مكة من غير إحرام من الميقات أن  
لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكاناً آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بني عامر فإن  
بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات إلا أنه خارج الحرم أو موضعاً آخر بهذه الصفة الحاجة  
ثم إذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بهيئته إحرام كذا في الدخيرة.

**الفصل السادس في النكاح:** أذنت امرأة على رجل مكاحاً والرجل يجحد ولا بينة للمرأة  
والاستحلاف لا يجري في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكانت امرأة للعاصي لا  
يمكنني أن أتزوج لأن هذا زوجي وقد أنكر النكاح فصره لهظلمني حتى أسروا والزوج لا يمكنه  
أن يطلقها لأن بالطلاق يصير معراً بالنكاح فصادا يصح حكمي عن الشيخ لإعلم الزهد علي  
البردوي رحمه الله تعالى أن العاصي يقول للزوج - من له - إن كنت امرأتي فانت طالق ثلاثاً فإن  
على هذا التعدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت امرأته له سحلت منه  
ويمكنها الزوج بغيره كذا في الدخيرة، رجل أذعن على امرأة مكاحاً وأراد العاصي تخليصها على  
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالحيلة لها في دفع اليوم عن نفسها أن تتزوج  
بروج من بعد ما تزوجت لا تستحلف للمدعي لأن فائدة الاستحلاف الكول الذي هو إقرار ولو  
أقرت بالنكاح للمدعي بعدما تزوجت بروج لا يصح إقرارها فلا تستحلف لاعداد العائدة، إذا  
أراد الرجل أن يحدد نكاح امراته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصح يجب أن يعلم أن  
من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر مسمى من يجب التسميتان فهي  
المسألة خلاف وقد مرر المسألة في كتاب النكاح ثم إذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بلا  
خلاف ينبغي أن يحدد النكاح ولا يذكر مهر أو يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر  
آخر، الأب إذا روح ابنته من إسدان فعليه مهره أن يقر بقبض شيء من الصداق فإن إقراره بالقبض  
باطل لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حفيظة وأما الهبة فإن كانت البنت كبيرة والأب يقول  
أهب بإذن البنت كذا وكذا ثم يصير للزوج عنها ويقول، إن أنكرت الإذن بأهبة ورجعت  
عليك فأتنا صامس لك عنها يكون هذا الصامس صحيحاً لكونه مصافاً إلى سبب الوجوب وإن  
كانت لاية صغيرة فالهبة لا تصح حيلة ولكن ينبغي أن يحيل الزوج بعض الصداق على أبي  
الصغيرة ويبرغ دمه إن كان أبو الصغيرة مثلاً من الزوج أو يعقدان لعقد على ما وراء ما وقع  
الانفاق على هبته حتى أنه إن وقع الاتفاق على أن يكون الوهب من الخمسمائة مائة ينبغي أن  
يعقد العقد على أربع مائة وإذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلاً والبعض مؤجلاً والبعض هبة  
كما هو المهود وطبوا من الأب ائتمان وعزاد الأب أن لا يلزمه شيء يقول لأب - أهب كذا  
فإن لم يجر إليه الهبة فهي علي ولا يقول أهب بإذن الاية على نحو ما ذكرنا في المسألة الأولى  
فهي هذه الصورة لا يلزم الأب شيء به محذورك سألته أن يروجه أمة أو حرة مخاف المولى إن زوجه  
يتكاسل في أمره أو لا يرغب أحد في شراؤه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له، روجت  
أمتي هذه أو هذه حرة على أن أمرها بيدي أطلقها كما يريد فإذا قبل العبد نكاحها يصير

الأمر بيد المولى بصلفها للمولى كلما أراد، رجل أراد أن يخرج امرأة فحدث المرأة أن يخرجها من تلك البلدة أو حاققت أن يخرج عليها أو يسرى فأرادت أن تنزل به بغير إذن فاحيله أن تزوجه نفسها على مهر مسمى على أن لا يخرجها من البلدة وإن أخرجها من البلدة فله دم مهر مثلها ويقر الزوج أن مهر مثل نسائه كد وكذا بشيء أكثر من هذا مما يشغل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه من عزم على إخراجها من تلك البلدة أحده يتم مهر مثل نسائه وكال التقاضي الإمام أبو علي السفي رحمه الله تعالى يقول: إنما يصح حد الإقرار من الزوج إذا كان في حيز الاحتياط أما إذا كان في حيز الغفلة فلا يصح ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قد زاد ما ذكر إنما يستقيم حيلة على قول من يقول بأن الشرط الثاني حائز كأولاً إنما على قول من يقول بأن الشرط الثاني لا يصح فإذا لم يقر به كان له مهر المثل لا غير لا يستقيم هذه الحيلة ثم إذا جاز هذا الإقرار وجاز هذا لشرط على قول من يقول بجوره وهي تعلم أن الشرع أكثر من مهر مثلها فلها أن تأخذ جميع المقر به في القضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى فليس لها أن تأخذ بزيادة على مهر مثلها إلا إذا أعطاها الزوج ذلك يضرب نفسه فأما إذا تزوجها من غير هذه الحيلة فإذ أن يخرجها الزوج فأرادت حيلة لا يمكن إخراجها من البلدة فتوجه في ذلك أن يقر امرأة بالدين على ثقب به من الوعد أو الوعد أو الأخ وتشهد على إقرارها حتى أن الزوج إذا أراد أن يخرجها من البلدة فامقر له بالدين بمهرها من الخروج غير أن هذه حيلة إنما تكون حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا على قول محمد رحمه الله تعالى لأن عند محمد رحمه الله تعالى يصح إقرارها بالدين في حق مهرها لا في حق الزوج حتى لا يكون لمقر له أن يبيعها من الخروج مع الزوج من خاف المقر له أن يحلف روح يأنه أن لك عليها هذا المال، قال يبيعها بذلك المال ثوباً حتى إذا حلف لا يأثم وهذا إنما ينأى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عند لمقر له أن يبيعها من الخروج مع الزوج فكان للزوج أن يستحلف المقر له بالله إن ما قررت لك به حق ولكن احيلة التي تنأى عن قول الكل أن تشتري عن ثقب به شيئاً ممنعان أو تكمل عن غيرها ممن تثق به بأمره أو بغير أمره فإن لم يأنع وكمول به أن يبيعها من الخروج مع الزوج عند الكل إلى أن يؤدى النفس أو الدين وإذا أقرت بالكفارة كان للمقر له أن يبيعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضاً والحاصل أن في كل موضع أقرت وذكر لمقر به سبباً يصح إقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يبيعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت ولم تذكر لمقر به سبباً كان في صحة إقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا روج الرجل منه من عبده ثم مات السيد فسد الكاح لأنها ملكت جميع رقة زوجها إن لم يكن معها وارث وشخصاً منه إن كان معها وارث وأما كان فسد الكاح فإن أراد المولى أن لا ينفسخ الكاح بموته فالحيلة فيه أن يكتب العبد على مال ثم يزوج ابنته منه ولا يفسد الكاح بموت المولى لأنها لا تملك شيئاً من رقبته بموت الأب لأن مكاتب لا يورث مكن بها حق ذلك في رقبته وحق أملاك مع ابتداء الكاح ولا يمنع البقاء كذا في المحيط، رجل خطب امرأة إلى نفسها فأجبتها إلى ذلك وكرهت أن يعلم بذلك أولياؤها فحسبت أمرها في تزويجها إليه بجور هذا الكاح، وإن كان الزوج كره أن يسميها عند الشهود



فما الحيلة في ذلك، قال الحيلة انه إذا جعلت امرها اليه في السكاح وكان توافق معها على انهز قانروج يحيى إلى الشهود ويقول لهم اني خصبت امرأة إلى نفسي وبدلت لها من الصداق كذا فرصيت بذلك وجعلت امرها إلي لا تزوجها فانهضكم امي قد تزوجت امرأة اني جعلت امرها إلي على صداق كذا فيتعقد السكاح بينهما إذ كان الزوج كفوًا لها هكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في حيلة قال الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى: لخصاف اكتفى بهذا القدر من التعريف جوار السكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى لخصاف وفي جوار هذا السكاح كلام لأنها لم تصر معروفة وفي باب السكاح يستقصي في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن مشايخ بلخ قال شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى إن لخصاف كبير في العم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في التذخير، وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا أختين هزمت إلى كل واحد منهما امرأة حية فلم يعمموا بذلك حتى أصبحوا فذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال، ليعلق كل واحد منهما امرأته بطلبقة ثم يتزوج كل واحد منهما امرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسألة حكايه أنها وقعت لبعض الأشراف بالكوفة وكان قد جمع العماء لوبيه وبعيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عداد الشبان يومئذ فكانوا جالسين على الدائنة إذ سمعوا ولوبة النساء فعين ماذا أصابهن فذكروا أنهم قد عبطوا فأدخلوا امرأه كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه ودلوا، إن العلماء على ما تذكركم فسلوهم عن ذلك فسألوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى فيها نفس علي رضي الله عنه على كل واحد من الزوجين النهر وعلى كل واحد منهما العدة فإذا بعثت عدتها دخل بها وزوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يكتف بأصبعه على طرف الدائنة كأنه يفتكر في شيء فقال له من إلى حبيبه: أهرر ماعدك هل عندك شيء آخر فتعصب سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال ماذا يكون عنده بعد قضاء علي رضي الله عنه يعني في الودع بالمشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، علي بالزوجين فأبى بهما فسال كل واحد منهما أنه هل بعثت امرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما علق مراث بطلبقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما امرأة التي دخل بها وقاب، فوما إلى هلكما على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأمرها إلى الأسمه وأبعدها عن التعذوة أرباب لو صبر كل واحد منهم حتى نعصي العدة أما كان ينبغي في قلب كل واحد منهما شيء بدحول أخيه به زوجته ونكسي أمرت كل واحد منهما حتى يظن زوجته ولم يكن بينهما وبين زوجته دخول ولا حنوة ولا عدة عليها من لطلاق ثم رجعت كل امرأة من وضعتها وهي معتدة منه وعدته لا مع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فمجبور من فضله أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان هذه المسألة لثني ختم بها الكتاب كذا في البسوط.

الفصل السابع في الطلاق رجل كتب إلى امرأته كل امرأة لي عيرك وغير فلانة مهي ضيق ثم دعا ذكر فلانة وبعث بالكتاب إلى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة، الحيلة

لمطلقة الثلاث إذا حافت أن يمسكها الزوج الثاني: أن يقول لذي يريد استحليل قبل أن يتزوجها، إن تزوجك وجامعت مرة فانت طالق ثلاثاً أو قال أنت طالق واحدة يائسة وإذا كان ذلك فزوجت المرأة نفسها مرة فإدا جامعها مرة يمع عليها الطلاق ويحصل بها اخلاص رب خافت أن يمسكها زماناً طويلاً ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يمع الطلاق عليها فاحيله بها أن يقول قبل التزوج: إن بروجتك وأمسكتك ولم أجامعتك فوق ثلاثة أيام يوماً أو ما شئت ذلك بقدر ما يهواه فانت طالق فإذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها مرة فإدا مضت تلك المدة يمع عليها الطلاق ويحصل لها اخلاص.

حيلة أخرى في أصل المسألة: أن تقول المرأة للمحفل: زوجت نفسي منك عني أن امرئ يهدي أطلق نفسي كذا أريد ثم يقبل الزوج قبضه لأمريدها يطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ المحفل فقال: تزوجتك عني أن أمرك بيدك تطفي نفسي كذا تويدني فعلت لا يصبر الأمر يدها

وحيلة أخرى: أن يقول لزوج المحفل لسراء: تزوجك عني أن أمرك بيدك بعدما تزوجت وطلقي نفسك كلما تريد فقلت المرأة: كنت يصبر الأمر يدها أيضاً المطلقة الثلاث إذا ارادت التزوج والرجوع إلى الزوج الأول وهي تكره أن يزوج نفسها رجلاً فبشهر بآنها قد استجبت فاحيلة في ذلك أن كان لها مال تهب لبعض من تثق به تمن بموكت ثم يشتري ليهوب له يديك الثمن بموكتاً صغيراً مراهق بجامع مثله النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين بإذن موسى القلام فإذا دخل بها اعلام يهب المشتري هذا اعلام للمرأة فتعيله ويصعبه فيحصل اسكاح فإذا اعتدت رجعت إلى زوجها بنكاح صحيح ثم يبعث بالملوك إلى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرأ مستوراً هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة، وإدا أن يطلق امرأه ولا يقع طلاقه يبغي أن يستشي وينهي أن يكون الاستثناء موصولاً منصوحاً حتى أنه انفصل لا يحمل وكذا المصير في قلبه لا يعمل وكونه مسموحاً هل هو شرط فقد خفف مشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وإنما الشرط يصحح الحروف والتكليم به وبعضهم قالوا: كونه مسموحاً شرط والمسألة معرومة في كتاب الطلاق ثم خفف مشايخ رحمهم الله تعالى في فصل الطلاق واعتاق إذا قرن به لاستثناء هل يتصف بشخص بكونه موقفاً أم لا قال بعضهم: يتصف به مع أنه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال: والله لا أطلق اليوم امرأتي تطليقة واحدة أو ثلاثاً فقال لها في اليوم: أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله أو قال لها أنت طالق ثلاثاً على ألف فقالت المرأة: لا أقبل كان هذا الرجل باراً ولا يحدث في يمينه وهو اختيار مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روي عنه أن من قال: والله لأصنف مراري اليوم ثلاثاً أو قل: واحدة فاحيلة في ذلك أن يقول لها: أنت طالق إن شاء الله أو يقول لها: أنت طالق ثلاثاً عني ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحدث الرجل ويكون باراً في يمينه وكذلك إذا حلف أن يبيع فباع بيعاً فاسداً فقد برمي يمينه فاعتبر بالعلم ومرجياً الملك وإن لم يثبت الملك فكذا في مسألة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقفاً وإن لم يثبت به الوقوع ومشايختنا رحمهم الله تعالى يقولون: لا يتصف بكونه موقفاً وجعلوا هذا جواب

ظاهر الرواية<sup>(١)</sup> فقالوا في المسألة التي تقدم ذكرها أن الخائف لا يصير براء في نفسه في ظاهر الرواية كما في الدخيرة، وجعل فإن لأمراه إن لم تضفك اليوم ثلاث فانت طالق ثلاثاً فخيرته أن يفعل بها: أنت طالق ثلاثاً على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه يصوي بوان رجلاً طلق امرأته بائناً وأنكر فاسميلي أن قد حل المرأة بعد فيه زوجها فيقبل له، إنك تروجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليس بي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة بنت في هذه الدار فهي صائبة بثلث فإد حلف بمرور المرأة إليه فيصير طلاقاً بد حلف بثلاث تصليقات أن لا يكتم ثلاثاً فاسميلي أن يصفقها واحدة فاشته ويدعها حتى تنعصي عتقها ثم يكلم فلا تأثم بزوجي كذا في لسراجية.

**الفصل الثامن في الخلع** سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لأمراه أنت طالق ثلاث إن سألني الخلع بد سم أحضمت وحلفت امرأة بعق ممايكك وتصدق مالها إن لم تسأله الخلع قبل الليل فجاء إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة سبه الخلع فقال لزوجها. تسألك أن تحلصني فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لزوج قل قد حلعتك على أئب درهم تعطيهما فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة قولي لا أقسه فقلت امرأة لا أقبل ماقلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: قومي مع زوجك فقد بركتي وخذ منكما في يمينه.

حيلة أخرى للمرأة إذا كانت يمين امرأة بعق ممايكك وصدقة مالها أن يبيع جميع ذلك ممن تثق به حتى يمضي اليوم وليس في ملكها شيء فيسحل اليمين لا إلى حر أو ثوب مستقبل يبيع كذا في المخطط.

**الفصل التاسع في الأيمان** رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويهبط الكناج خارج الكوفة فلا يحدث في يمينه حيلة أخرى أن يوكل الخائف رجلاً فخرج الوكيل ونراه من الكوفة ويعقد الكناج ثمة أو يوكل امرأة أيضاً ويخرج الوكيل من الكوفة فيعقد الكناج خارج الكوفة فلا يحدث في يمينه فليعتبر في هذا الباب حيث الوكيل لا يحدث موكل إذا حلف أن يطلق امرأته ببحار فالحيلة في ذلك على فليس مسألة الكناج التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخارى ويطلقها أو يوكل رجلاً حتى يطلقها أو يوكل رجلاً فخرج بخارى فلا يحدث في يمينه إذا أراد الرجل أن يظاهر ففعله امرأته بعق كل جارية يشتريها ففعل له كل جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة لزوج إذا حلقت بهد أن يقول نعم ويعني يقونه نعم مدة أو قربة بعنته فإذا بوي ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسألة تشير إلى أن الرجل إذا عرض على غيره يميناً من لا يدين فيقول ذلك بغير نعم إنه يكفي ويصير حالاً بذلك اليمين التي عرض عليه وهذا نص احتلف فيه

(١) قوله وجميعاً هذا جواب ظاهر برواية بسفي مراجع الدخيرة وتحرير الخلاف في شأنه فإنه في بعض حكاة على غير ما ذكره هنا وعبارته على النصحة التي يهدي ومثلاً رحمة الله تعالى يقولون لا يصف بكونه مرفوعاً وجميعاً بوي عن أبي حنيفة في مسألة التي تقدم ذكرها لا يصير ر في يمينه جواب ظاهر الرواية انتهت فتأمل والله أعلم بالصحة

المتأخرون قال بعضهم: لا يكفي قوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم: يكفي وهذه المسألة دليل عليه وهو الصحيح كذا في الدخيرة، رجل قال: إن فعلت كذا فعندي حر وجميع ما أملكه صدقه فالحكمة أن يهب ذلك كله لمن يثق به ويضم إليه ويفعل ذلك ثم يستوجه، رجل أراد أن يكتب جارية له ويظهر فإنه يهبها لأم له صغير ثم يتزوجها إن لم تكن تحب حرة ويكون أولاده أحرار كذا في السراجية، وفي العمود<sup>(١)</sup> لو أن رجلاً أراد أن يدير عبده ويجوز بيعه فإنه يقول: إذا مت وانت في ملكي فانت حر فإنه يجوز وإذا مات يموت هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التناحرانية.

نوع في قبض الدين إذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عدي حر إن أخذتها اليوم متفرقاً فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض أبنائه متفرقاً أو جملة وإن قال: إن أخذتها اليوم إلا جملة فعندي حر فأخذ جميع المائة منه ثم وجد بها درهماً ستوقه فأراد أن يستبدله في الغد فلا يحسن في يمينه فالحيلة أن يستبدله في الغد فلا يحسن في يمينه، وكذلك لو ترك الاستبدال أصلاً أو استبدله اليوم بحث في يمينه إذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدا له أن لا يأخذ بنفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن وكذلك لو بدا له أن لا يأخذ من المحبوف عليه بنفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحبوف عليه ولا يحسن وكذلك لو استغنى من رجل كفل بالمال من المحبوف عليه بأمره أو من رجل أحاله المحبوف عليه بأمره فقد بر في يمينه هكذا ذكر القدوري وذكر في العتق مسألة تدل على أنه يحسن في يمينه وصورة ما ذكر في العمود إذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم مقبض من وكيل المطلوب حيث وإن قبضه من المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل له محتال عليه لم يحسن وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطين فلاناً حقه فأمر غيره بالأداء أو أحال مقبض بر في يمينه وإن قضى عنه متبرع لا يبر وإن عسى أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه لبس لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه بأحد هذه الوجوه حيث وإن عسى أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا أولاً كذا في الدخيرة، لو أن رجلاً ساءم رجلاً بثوب وأبى البائع أن يقبضه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر إن اشتراه بأثني عشر درهماً ثم بدا له أن يشتريه ببغلي أن يشتريه بأحد عشر درهماً ودياراً أو باع بأحد عشر درهماً وثوباً ولا يحسن في يمينه وهذا الذي ذكر جواب انقياس أما على جواب الاستحسان يحسن فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو إلا بأزيد فباعه بتسعة وديار انقياس أن يحسن وفي الاستحسان لا يحسن في يمينه ومن يذكر في هذا الفصل ما إذا باعه بتسعة وثوب وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى: ويغني أن يحسن في يمينه لياساً واستحساناً لأن الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياساً واستحساناً فلا تكسر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى من اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياساً واستحساناً ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزاد ثم احتاج إلى بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال: ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحسن في يمينه وكان ينبغي أن

(١) قوله وفي العمود إلخ لأصوب حذف هذه المسألة لأنها سلت في فصل التدبير ثم تصححه.

يبحث لانه جعل تمام بمجه البيع بالردة على العشرة ولم توجد القاية قيمته اليمن فيجب ان يبحث كما لو باعه بعشرة والجواب ان البحث لا يقع ببقاء اليمين وإنما يقع بوجود شرط البحث ولكن في حال بقاء اليمين فعليه إذا باعه بمسقة لم يوجد شرط البحث لما مر فلا يبحث لعدم شرط البحث لا لعدم بقاء اليمين وفيما إذا باعه بعشرة وجد شرط البحث واليمين ياتيه فيبحث هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسألة الاحمر هشام في نو دره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال: القياس ان لا يبحث وبه يأخذ كذا في المحيط، ولو حلف ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بشئ أبد فالحيلة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يبحث في يمينه

حيلة أخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرص، حيلة أخرى ان يركل رجلاً حتى يبيع الثوب من المخلوف عليه في ايمان الاصل ان من حلف ان لا يبيع ولا يشتري فامر إنساناً بذلك لا يبحث إلا إذا كان سلطان لا يتولى ذلك نفسه فيبحث بالأمر والمسألة معروفة، وحيلة أخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المخلوف عليه ثم إن الحالف يجبر البيع ولا يبحث في يمينه كني الدجهره

إذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بداله أن يشتري عبداً والحيلة ان يشتريه على ان يباع فيه بالخيار ولا يبحث في يمينه، حيلة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يشتريه على ان يشتري بالخيار فحار المشتري يبيع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يبحث المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه ونجس اليمين لا إلى جزء هكذا ذكر اخصاف رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها اخصاف على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ان من حلف وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتره على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشايع رحمهم الله تعالى حرجوا المسألة على قول أصحابها جميعاً فقالوا: أما على قولهما فظاهر لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان هذه حار الشرط وإن كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري إلا ان الإعتاق يتحقق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلاً بعد الشراء هذا العبد حر

حيلة أخرى: ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر، وحيلة أخرى ان يشتري بعه وتسعين سهماً من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لآبائه التسعين او لامراته بأمراه او يشتري تسعة وتسعين سهماً نفسه ثم إن لبايع يقرنه بالسهم الباقي وعلى هذا (د، ح، ز) ان شريت هذه الدار هكذا تشتري تسعة وتسعين سهماً بعهه واشترى السهم الباقي لآبائه او لامراته ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبهه لا لا يحتل القسمة تصح ابيه وفيما يحتل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعاً لا يبحث في يمينه كذا في الدجهره

نوع آخر في الأكل: إذا كان لامرأته: إذا أكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة بها حتى ان تأكل ولا تغلق ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسفي بها أن تدق ذلك الخبز وتلقه

في عصيده ويطيحه حتى يصير هلكاً فإذا أكلت لا يبحث وفي القسوري هدى إلى حيلة أخرى فعلى أن يجمعه ودفقه ثم شره بماء لم يبحث وإن أكله مبلولاً حيث إذا خلط لا يأكل طعام لفلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه أن يبيع المخوف عليه ما به من الطعام من الخائف ثم يأكل الخائف فلا يبحث وكذلك لو أهدى المخوف عليه طعاماً للخائف فأكس الخائف لا يبحث لأن الطعام صار منكاً لمخالف بالبيع والإهداء فكذلك الخائف أكلاً للطعام معه قال شمس ذئبة خلواني رحمه الله تعالى الخصاف جور يبيع الطعام هنا مطبقاً وإنما يجوز هذا البيع إذا كان لطعام مشاراً إليه أو يشير البائع إلى موضعه بأن يقول من بيده كذا أو من حوز كذا أو يعرفه بشيء أم إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجح أحد لقمة وروى عنها في بيدها مخلف رجل وقال إن أكلتها فامراتي طلق وقال رجل آخر إن أكلتها فامراتي طلق فالحيلة أن يلقي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يبحث واحد من الخائفين فإن لم يفعل اعترف عليه هدى وبكر جاء إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم المخوف عليه وأما قال إن أكرهها والمخوف عليه جاهد على أن لا يفعل تمتع بجهده مغلوب على ذلك لا يبحث واحد من الخائفين

نوع آخر في مسائل لنفقة رجل خيف بالطلاق أن لا ينفق على امرأته فالحيلة أن يهبها مالا حتى تنفق على نفسها أو يقرضها مالا أو يشتري منها شيئاً أو يسأحها منها شيئاً ثم يمدد نفقته على نفسها من ذلك المال ولا يبحث لأنه ما نفق عليها بل أنفق على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها حائوناً تسعله وتمن من غنمه أو آخر الحايوت منها بشيء يسير حتى انقضت على نفسها من غنمه لا يبحث لما قلنا، ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها بكل ما بهكد على أن يتجر لها في أنواع التغيرات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذه حيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن يعتقد عليه معلوم والبدل معلوم فإذا صحت الإجارة صارت متاع الروح مملوكة بمرأه من حدث من الكسب يكون بدل منكها نصارت هي متفقة على منك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجره على أن يحيط بها مشهرة ويتقبل لمن فيجو ذلك ويكون الكسب لها فإذا انقضت على نفسها وعليه لا يبحث، ومن حسن مسائل نفقة ما ذكر في حيل الأصل رجل وهب لرجل مالا ثم قال الوهاب امرأتي طالق ثلاثاً إن أنفقت هذا ذاك لدي وهب لك إلا على أهلك فأراد لو هوب به أن يقضي بعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعس على أهله هل يبحث الخائف قال لا حتى ينفق كل المال على غير أهله كذا في المصيط، سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عس له مراتب صحت إحداهن من الزوج أن ينفق صاحبته وضيق الأمر عليه وهو لا يتخلص عنه وليس من رأيه أن ينفق صاحبته فلو وجبه في ذلك أن يزوج امرأة أخرى باسم صاحبها ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به نفق زوجها، ووجه حر أن يكسب اسم تلك امرأة واسم يهبها على كفه القسوري ويشير بيده اليسرى إلى مكتوب ويقرن طلقت فلانة هذه بنت فلان فتوهم الصالبة أنه يصفى التي يطلب منه طلاقها كذا في الدخيرة

لو دخل جماعة على رجل وأخبروا أمراته وحلفوه أن لا يخبى باسمائهم فالسبيل أن يصرح به إن بعد عليك أسماء والقباب فمن ليس بسارق إذا ذكرناه على لا، وإذا انتهت إلى سارق

ما سكت أو قل لا أقول فيظهر الأمر ولا يحسب رجل علم أن أمير الهند أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له وعليك كذا عبيدك وسأؤت كذا إن كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يمشي بيده اليمنى إلى الملك المكسوب على الكعب وكلم يديه في الكعب وهو يقول: لا أخالف هذا الملك فلم يحسب كذا في المراحبة

وجلان حدثنا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخلوا معاً وكذلك الحيلة في اليمن بالكلام إذ قال كل واحد منهما لصاحبه: لا ابتدئ بكلام نكلم معاً فلا يحسب واحد منهم

إذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان، فادخل مكرهاً لا يحسب هذا إذا حمله إنسان وأدخله مكرهاً فإن إذا ذكره حتى دخل معه بنفسه يحسب عندنا إذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الحالف أولاً ثم يدخل المحلوف عليه فلا يحسب الحالف كذا في المحط.

**الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة** رجل به جارية عرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت: البيع نسمة أحب إلي فالبيع نسمة البيع ممن يريد إعناقها فأراد المولى أن يوصي بأن تباع ممن يريد شراءها نسمة ويعلم أنه لا يد من حظ شيء ثم مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلو أوصى بأن تباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لاتضح هذه الوصية لأنها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى: يبعوها ممن أحببت وحيث أريدت وحضوا عن المشتري من ثمنها كذا فإذا أحببت وعبت إنساناً يتعبر ذلك الرجل للوصية بالخبايا فيقال بذلك الرجل إن فلاناً أوصى بأن تباع هذه الجارية من ثمن نسمة بثمن مثلها ويحط عليك من ثمنها كذا فإن رغبت في شرائها تباع من ثمن هذه الحيلة مشروعه مما ذكره محمد في الميسود أن من أوصى إلى رجل وقال: ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب حيث أحب فهاها كذلك فإن أراد المولى في هذه المسألة أن يوصي لها شيء من الثمن يقول: يبعوها ممن أحببت وادفعوا إليها من ثمنها ألف درهم وصية بها فيكون هذا من المولى وصية بشيئين بالبيع نسمة وبالمال فإذا عبت رجلاً وبعت من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان لها من ثمنها ألف درهم وإن لم يعتقها المشتري كان الألف وصية للمشتري إذ الوصية للمملوك وصية للمالك، رجل: له مملوك أراد أن يديره على وجه يعتق بموته ويكون له بيعه متى شاء فالحيلة أن يديره تدبيراً مقبلاً فيعتق بعد موته ويحور بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير فقال كقول المولى إن مت وأنت في ملكي عانت حر وكان القاضي الإمام أبو عبيد الله يقول: ليس هذا التدبير مقبلاً بل هذا تفسير لقوله أنت مديون لأن تفسير المدير أن يعتق بعد موته إذ مات المدير وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا إلا هذا اللفظ فلا يكون مديراً مقبلاً وذكر التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت بيوم أو يومين أو يؤخره عن الموت بيوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سمر بعيه أو مرض بعيه غير أن العتق إذا اضيق إلى مذهب الموت برمان لا يعتق العبد إلا بإعتاق الوصي أو الوارث، حديث بين رجلين: دبره أحدهما صار كله مديراً عند أبي يوسف وعدة فقهاها وصلى المدير قبضة حصه صاحبه موصراً أو معصراً فإن أراد أن يكون مديراً لهما ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في

ذلك أن يوكل المولى رجلاً بمدير عهده في كل سنة واحدة ثم خصاه بعد سنت عني وجنيرين وما أن يقول الوكيل للعبد: جعلت نصيب كل واحد من موبيلك مدير عنه وفي هذا الوجه نصير مديراً بهما أو يقول: أنت مدير من فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضاً نصير مديراً بهما أو جمع بين المولييين بحرف الجمع ولو جمع بهما بمقتضى جمع ياء قال: أنت مدير بهما لا أنت مدير مديراً عني كذا فقد أمرهما بالوكيل ولم يعلل مدير معاً لأنه لو أمرهما بذلك وبسبب أحدهما صاحبه فيصير كمدراً بالأول فلا يحصل مفصودهما ثم قال: يوكلان رجلاً ولم يقر يوكل أحدهما صاحبه لأنه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد: أنت مدير عني وعن فلان يصير كله مديراً عن المدير عبد أبي حبيبه وأبي يوسف لأنه برحكم الوكيل وأنتك جميعاً ومن مذهبهما أن تصرف المالك ويوكل إذا اختصه وأخرج من ميسر تصرف المالك مايقبض وإذا عتير تصرف ذلك سابقاً يصير أحد كله مديراً فلا يحصل مفصودهما وحيلة أخرى: أن يقول القدي يريد اسمير من موبيلي من العبد في ملكي فهو حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شيئاً على ما ذكره الخصاف لأنه يجعل هذا مديراً مقيد وفي التدبير يقبه لا يجب الضمان لأنه لا يمنع البيع، فإن أراد أحدهما أن يبيع العبد المشتراة عني وجه لا يضمن لشريكه شيئاً فالحيلة له أن يشهد أن نأمنه قد كان أعقبه فمعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئاً فإن كان العبد قد ولد في ملكه ذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد عني صاحبه أنه اعتقه فمعتق بعيد ولم يضمن لشريكه ويسمى العبد في جميع قيمته بهما كالمشهود عليه بالعتق موصراً أو موصراً عبد أبي حبيبه وأخيه لأنه تعالى ذكر أحدهما بإدراك موصراً وإن كان موصراً يسمى في نصيب الشهود عليه خاصة، وحيلة أخرى أن يوكل مديراً للعتق شريكه بإعتاق نصيب لهرية للعتق هذا قبل الوكالة واعتق لا يضمن له الوكيل شيئاً وأخرى أن يبيع نصيبه من ميسر فبعقه المشتري فلا يضمن له لعتاؤه ولا لناع منه، وحيلة أخرى طلست من المولى أن يعتقه ويترجها فكره مولى وأرد أن يظف نفسها ما خسه في ذلك قال: الحيلة أن يبيعها عني يثنى به مراً منها أو يهبها له ويقبضها لموهوب نه أنه يعتقه بمحضرة شهود السع ويترجها محضهم ثم يقول لذي باعها منه أقضي لبيع فيها بإذنه أقبل البيع فيها ينسخ النكاح وترجع إلى قدم منكه وكان به أن يظاها بملك اسمع ولا تعين الحرية بشيء من هذا فتطيب نفس الحرية وهي مملوكة له. قال شمس لأئمة الحنوباني: غير أن في هذا نوع غرور فإنه يعاينها معاملة الإماء ولكنه يعاملها معاملة الخرار فيكون فيه نوع تيسر وتدبير وغرور ثم أنه ذكر في الحيلة البيع والهبة والسع أحب وأيسر إذ لا يحتاج فيه إلى التسليم كذا في المحيط

عبد. بين رجلين كانت أحدهما نصيبه صدر الكل مكاتب عليه عبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولشريكه أخيراً، إن شاء نفس الكفاية في كل العبد وأصحبها وإن شاء عسبر المكاتب قيمة نصيبه فإن أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئاً فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل رجلاً بأن يكتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد: كانتك عن المولييين جميعاً عني كذا، كذا، كذا



قيل العبد صار مكانياً للمولدين جميعاً ولا يخص أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة من المولدين جميعاً من جيس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكانياً له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكل رجلاً بكتابة هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلاً في نصيب كل واحد منهما ويحالفه في النسبة أو يوافقه فيها فيقول الوكيل للعبد: كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان بالآخر بخمسمائة فيقول العبد: قيلت ذلك كله لو يقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً بنصيب فلان بألف ونصيب فلان بالآخر بخمسين ديناراً فيقول العبد: قيلت ذلك كله فإذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئاً لصاحبه وما يقبضه أحدهما لا يشاركه الآخر ويصير كما لو فرق عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض كذا هي التتارخانية، رحل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمر المولى أن يسكر ورثه تركه فيأخذ العبد بالسعية وله مال يحرص العبد من ثمنه فال الخصاف رحمه الله تعالى: الحيلة في ذلك أن يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد بشراء نفسه ويبرأ من المال بقبض المولى ذلك من قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: شرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البدن بمعاينة الشهود وإنما يحتاج إلى هذا إذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح إقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وإنما إذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فإنه يصح إقراره، أصل المسألة. إذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فإنه يصح إقراره ويعتبر من الثلث بحلاف ماله باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فإنه يصح إقراره ويعتبر من جميع المال وأما إذا اعتقه عبي مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء المبدل وعبه دين الصحة ينبغي أن يصح إقراره من جميع المال بحلاف بدل الكتابة وهذا لأن في باب لكتابة تسلم للمكاتب رقبته بإقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والإقرار وجد الآن فجاز أن يعتبر من الثلث كما لو اعتقه في الحال فأما في العتق على مال فرقبة العبد إنما تسلم له بقبول يدر العتق لا بإقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا يسمى أنه يصدق المولى إذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء شهود لكن الخصاف رد في التوثيق والاحتياط فإن لم يكن للعبد مال بالحيلة أن يدفع المولى إليه مالا في السر ويكتب ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال إلى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لأنهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً وذكر هذه المسألة في حيل الأصل وقال: الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يشق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود فيعتق المشتري فيصبح عتاقه ثم المريض يهب الثمن من المشتري مراً فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا هي الدجيرة.

الفصل الحادي عشر في الوقف. رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون فلتها فالحيلة له أن يقر أن رجلاً من الناس ولم يسسه وقف هذه الضياع على فلان

وفلان وقفاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لأن إقرار الإنسان فيما في يده صحيح وإن كان له ولورث وأرد أن يوقف جميع عماراته بقر بالوقف على نحو ما بينا ويقر أيضاً أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الصيغة وجعلها وقفاً في يده على هذا السبيل الذي وصفاً فإذا أقر بذلك لم يكن توليته شيء من ذلك لأنه إنما يصير لوارثه ما كان ملكاً له يوم الموت وهذا قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أراد أن يجعل عنة ذرة صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً وحاف أن يبطله قاضٍ وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة موقوفة على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فإذا صلب لذلك حيلة كي لا يبطله قاضٍ يرى مذهب ابن أبي ليلى حيلة له في ذلك أن يجعل على داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فإن رد ذلك سلطان أو قاضٍ نباع اندار وينصدق بشهها على المساكين فيخرج الأس بذلك لأن أحداً لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو صناعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وحاف أن يرفع إلى قاضٍ يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويبطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بأن الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافاً إلى ما بعد الموت إلا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى ومحموطاً أن للوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح إن كان مضافاً إلى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه إلى رجل ويجعله فيما لهذا الوقف ثم أن الواقف يتمتع عن صرف العلة إلى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من دينار ويمسكه إلى المشتري ثم أن المولى يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل إيساعه عن صرف العلة إلى المساكين ويقدمه إلى قاضٍ يرى صحة الوقف فيقصي القاضي بصفة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لأحد بعد ذلك إبطاله لأن القضاء صادف محلاً سجنه في دفعه وصار مجعاً عليه كذا في المحيط، رجل له مال من وقف أوقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فأراد أن يوكل غيره بقبضه يصير له في كل سنة من علة هذا الوقف قضاء من دينه فقال العريم: لست آمن من أن تخرجني من الوكالة فأريد أن توكلني وكالة لا تعدر علي إحراجي منها حتى استوفي مالي عليك بالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يسق على نفسه وعياله من علة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حي وإن يقضي منه دينه بعد وفاته بهذا بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك لم يوقف عليهم وأنه كان لفلان بن فلان يسمي غيره على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهما ديناً صحيحاً وقد كنت صمست له جميع ذلك المال عنه ضماناً صحيحاً جائزاً بآناً وأن الوقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان يسمي صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من علة فإذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضاً أي قد جعلته وكهلاً في بعض نصيبي من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنت له من الدين عن الواقف فإذا أقر بذلك لم يكن له إحراج به بعد ذلك قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأكنة الخلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع اشتباه لأنه قال: شرط الواقف أن يبدأ بمقتته ونفقته وعياله وقضاء دينه فيكون هذا

استثناء بعض الموقوف بعمته وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائر عند محمد رحمه الله تعالى فيسعى أن يكتب أيضاً في الكتاب أقر هذا المديون أن ناصب قصي بجواه فيصير منعاً عليه ثم قال في هذه الحجة وأنه يجب لعلان يسمى غريمه على هذا الواقع كذا فيصح هذا الإقرار من هذا الرجل لأنه يقر بتقديمه حق الغير فيصدق في ذلك كالأثر إذا أقر على مورثه بدين فإنه يصح هذا لأنه أقر بتقدمه حق غيره فصاحب الدين يقدم على المورث فكذلك إذا كان ثمة في كتاب الإقرار أنني قد كنت صحت جميع دينك ضامناً صحيحاً وفيه نوع شبهة أيضاً لأن الضمان إذاً يصح إذا مات الواقف متباً أما إذا مات مقلداً لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فسعى أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير منعاً عليه ثم قال بعد هذا أن الواقع حمل ولاية هذه الصدقة إلى فلان الحرم وجعل هذه الضممة في يديه يقتصر عليها ويصح هذا الإقرار منه أيضاً لأنه أقر بتقديمه حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب إذا استوفى فلان الحرم عد الدين لا يده على لصحة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونها في يده كذا في القديرة.

الفصل الثاني عشر في الشراكة رجلان أراد أن يشركا مع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وإن كان أحد المالكين لا يملك بالأحرى لأن الاختلاط ليس شرط صد علمائنا لثلاثة رحمهم الله تعالى والمسألة معروفة في كتاب الشركة فإن صاع أحد المالكين بعد الشركة قبل شراء يملك من مال صاحبه وهذا معروف فإن أراد أن يصاب من أحد المالكين قبل الشراء يكوون عليهما ما الحيلة في ذلك قال الخصاف رحمه الله تعالى الحيلة أن يسع صاحب الدين نصف دينار من صاحب الدين نصف درهم فيصير المالان مشركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشركا في ذلك كانت هذه الشركة مباحرة وأبى لا يجوز قال الخصاف رحمه الله تعالى: الحيلة هي ذلك أن يسع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما صغير ثم يتعاقدان عقد شركة على ما يريدان وهذه حيلة وضحة ذكرها محمد في شركة الأصل قال شمس الأئمة الحنوف رحمه الله تعالى قول الخصاف رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فإن التعاقد في الربح في النقد يجوز، وإن كان رأس المال عروص لا يجوز شرط الفاصل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحمل على أن الخصاف رحمه الله تعالى أراد بما قد في حصه لنقد دون متاع وهو كان بكل واحد منهما متاع فإذا الشراكة فإن الخصاف رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يسع كل واحد منهما نصف مائة نصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد شركة على ما يريدان وهذا إذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بآن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فإن صاحب الأقل يسع من مائة أربعة أحماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أحماً ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فإن أراد أن يشركا على أن يربح بينهما نصفان والوصية بينهما نصفان فإنه لا

يجوز لأن الوصية إما تكون على يد راس المال على ما عرف في كتاب الشركة فإن اختلف  
 رحمه الله تعالى الحية في ذلك أن يقرض صاحب الألف نصف الألف برائدة من صاحبه  
 حتى يصير رأس مالهما على السواء فحينئذ يجوز إشراف الوصية عندهما على مثل نصفه  
 وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشترى على أن يعمل بمال صاحب المال لا  
 يجوز وأحبه في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد  
 شريكين إذا أراد بقض الشركة حل عينة الآخر لا يجوز) بل اختلف رحمه الله تعالى  
 والحية في ذلك أن يبعث المصير إلى الغائب رسوياً أو كتاباً حتى يحل به بقض شركته ؛  
 بوكل وكيلاً حتى يذهب إلى الشريك لمناقضته الشركة من الشيخ الإمام أو جل شمس دمه  
 لسرحسي رحمه الله تعالى. وهذه الحية في كل عقد لا يتعلق به استروء نحو عرب لو كحل  
 وأخرج على العهد المأثور ومع لصداقة كذا في المحيط

**الفصل الثالث عشر في بيع والشراء** رجل له در أو صبعة أراد أن يبعث من رجل  
 وليس يمكنه أن يسلمها إلى المشتري فأراد حصة على أنه إن تمكن تسليمها إلى المشتري سلمها  
 إليه وإلا رد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بأن يسلمها إليه لا مدة وحبه في  
 ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الصبعة وهي في يدي طام مقر يتعصب عليه بها  
 وأنها ليست في يده يوم ياعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكسبه  
 فيه قبض الصبعة ويكتب فيه وقرار نائب قبض شمس من قدر على تسليم الصبعة وإلا رد  
 الثمن على المشتري هذا إذا كان العاصب مقر فاما إذا كان العاصب جاحداً ذكر ثمه أيضاً أن  
 يبيع باطل وقده على بيع آخر ثم قال اختلف رحمه الله تعالى في تعسف هذه الحية بقر  
 المشتري بالظبيعة المبيعة في يدي عاصب مقر بتعسف وذلك المشتري لو لم يقر بذلك رد  
 عايب البائع بتسليم الصبعة وسأل نقاصي حبه فانقاضي بحبه ورد عرف القاضي وقرار  
 المشتري أنه اشترى معصوماً لا بحبسه لأنه وجد ثوب من المشتري يتأجير القرض إلى دفع  
 الإمكان ثم قال: ويشهد عليه البائع بذلك لإقراره بتمككه إثبات ذلك الإقرار عند القاضي  
 بالبينة كذا في الذخيرة

رجل أراد أن يشتري من رجل دراً أو سم يأمس المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيه  
 حدث قبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه إن استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف حسن  
 فيكون ذلك حلالاً له ما أحسنه من ذلك يبيع المشتري من ثوب الدر ثوباً دية دينار مثلاً  
 يشتري منه الدار مائة دينار ويبيعها إليه وبالمائة الدر الذي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدر  
 مائتي دينار إذا استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالاً. وحه بحر  
 أن يشتري الدر ببيع ثوباً له يساوي ألف درهم من رب الدر بمائتي درهم ويدفع الثوب إليه ثم  
 أن يشتري الدر يشتري من صاحب الدار درهم وهي تساوي ألف درهم بمائتي درهم ويقض  
 الدار ثم يتفاهات ثمنها وما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فإذا خلا ذلك ثم جاء  
 مستحق للدار بدينه فإن المشتري له الرجوع على بائع الدار بألف درهم وذلك ضعف  
 ما حصل له الدار به وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في حيل الأصل ودال. خمسة أن

يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بأشهر كنه ثوباً قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بحمسمائة فإن استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فإنه أعصى للبائع في الحصول خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالاً له، رجل أراد أن يبيع داراً له وجارية أو شيئاً آخر ويهد أن يهد عن كل عيب إلا عن سرقة أو جناية<sup>(١)</sup> فلم يأمر البائع أن يردّها عليه المشتري ويقول: لم تسم عيب ولم تضع يدك عليها ويرفع الأمر إلى قاضي لا يرى البراءة عن العيوب إلا أن يضع يده عليها عند البراءة ويسميها ما الحيلة في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبداً أو شيئاً آخر ويهد أن يهد عن عيبه فإنه يجوز ويهد عن العيوب كلها وإن لم يسم العيوب ومن الناس من قال: لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال: مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول: اتبرأ عن العيب الذي سميت ووضعت يدي عليه أما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول أبي إسحاق ليلبي رحمه الله تعالى ثم إذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما أنه لا يعرف اسمي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمجمع حتى يسميها ويقع يده على محلها وخاف أن يرفع الأمر إلى قاضي لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون موضع اليد على محل العيب صحيحة وطلب الحيلة فالحيلة هي ذلك أن يأمر صاحب العين المبيعة رجلاً غريباً لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على أن صاحب العين يمس لمشتري ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جناية ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل الترتيق للنائع لأن المشتري إذا وجد عيباً سوى السرقة والجناية لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لأن حقوق العقد ترجع إلى انعقد ومولى ذلك ليس بعاقده والعاقده غريب لا يوقع عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في حيل الأصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سفيان وقال: الحيلة في ذلك أن يأمر البائع رجلاً غريباً يشتري إجازة من البائع ثم يبيعه من المشتري على أن مولى الجارية صامس لما أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو جناية خاصة ويعيب الغريب فإذا وجد المشتري بها عيباً آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الأول لأنه غالب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول لأنه لم يشتره منه فيحصل مقصود النائع فإن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ما ذكر في رواية أبي سفيان رحمه الله تعالى أوثق لمولى الجارية لأن حقوق العقد وإن كانت ترجع إلى الوكيل ههنا إلا أن عند بعض العلماء ترجع إلى الموكل وربما يرفع المشتري الأمر إلى قاضي يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية رجل أراد أن يبيع بجارية نسمة وخاف ابتاع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك عند البيع كيف الحيلة هي ذلك قال يقول للبائع للمشتري: أشهد على نفسك بأنك إن اشتريتها فهي حرة فإن قال المشتري ذلك فإنها تعقل عليه بالبراءة ويجوز له لأن إضافة العتق إلى الشراء جائزة عندنا فإن قال المشتري: إنني أكره أن أعتقها في حياتي واحتاج إلى خدمتها ولكني لا أبيعها فأراد البائع الثقة في ذلك

(١) قوله أو جناية. كذا في نسخة المجموع منها وتحرر بمرحمة لأصل الممول عنه فإنه ليس حاصراً عدي الآن والله أعلم له

فالحيلة أن يقول المشتري: إن اشترى بها فهي حرة بعد موتي أو يقول: إن اشتريتها فهي مديرة فإذا اشتراها تصير مديرة فيستخدمها في حال حياته ولا يبيعها لأن بيع المديرة لا يجوز إلا بنقض القاضي فيحصل مقصود البائع والمشتري، رجل غصب من رجل صيغة وأبى أن يردّها عليه وقال ببيعها وهو يقربه في السر ويحدد في العلانية فأراد حيلة يتخلص بها من غشته فالحيلة أن يبيع المتغصب من الضيعة بمن يتقرب به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدين مدة لا يشتبه التاريخ على الشهود فإذا فعل ذلك يجيء المشتري الأول ويقوم ببيعته أن شراؤه كان أسبق فبالحل من الغاصب وفي شراء المتغصب إذا كان الغاصب جاحداً اختلاف الروايتين على رواية النوادر بجور فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحط.

مسائل الاستبراء ولا بأس بالأحبال في إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا عده أن البائع لم يترهب في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى فيما إذا أقر بها وأخبله فيه إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة أن يتزوجها البائع قبل الشراء أو المشتري قبل القبض ثم يترتب به ثم يشتريها ويقبضها أو يقبضها ثم يطلقها الزوج لأن عند وجود السب وهو استحداث المثلث المؤكد بالقبض إذا لم يكن مرجها حلالاً له لا يجب الاستبراء وإن حل بعد ذلك لأن المعتبر أن وجود السب كما إذا كانت معتدة العير كذا في الهداية، رجل اشترى من رجل جارياً فأراد أن لا يلزمه الاستبراء ما لحيلة في ذلك قال الخصاص: الحيلة أن يتزوج البائع من رجل يثنى به وليس تحه حرة ثم يبيعها من يشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري لأن سب وجوب الاستبراء استحداث مثل النوطه يأسحداث ملك اليمين بالشراء أو غيره من أسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان يبيعها حرماً على المشتري فلم يجب الاستبراء في مثل الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون لمولى الذي روجها استبراءها أولاً بحصة ثم روجها لأنه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك وهكذا الجواب فيمن وطئ أمته ثم أراد أن يتزوج من إسمان يسمي أن يسيبرتها بحصة ثم يزوجها ثم ذكرنا من للمسي هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفي الجامع الصغير لو كان البائع وسفها قبل تزويج فلا بأس للزوج أن يطأه قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يسيبرتها بحصة ثم أن الخصاص رحمه الله تعالى قال في تعميم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وإنما شرط الصلح بعد القبض لأنه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لأن القبض به شبه بالعقد وعليه مدار الأحكام خصوصاً فيما بين أمره على الأحباط ولو اشترى المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء هكذا إذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد فيشترط الصلح بعد قبض المشتري لهذا وفي بعض الأصناف إذا اشترى جارية لها روح لم يدخل بها فطلما روح قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يسيبرتها بحصة وفي حبل الأصل لا استبراء على المشتري فعلى

رواية الخيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشعونة بحق الغير وعلى رواية الأصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فاعلة عن حق الغير وهو الصحيح فإن أبي الياسع أن يزوجها قبل البيع ما الخيلة في ذلك قال الخيلة أن يشتري المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الخارية ولكن يزوجها ثم ينفق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يطلقها الزوج بعد نص المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لأنه حين تأكد منك فيها كان بضعها حراماً عليه وحين صار بضعها حلالاً له لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء إلا أن مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لأنه حين اشتراه فقد وجب الاستبراء حكماً لحدوث الملك فلا يسقط ذلك لاستبراء نواجب بالتزوج وإذا صدقها الزوج وجب الاستبراء إلا أن تكون حاضنة حصة بعد الكاح قبل الإطلاق في يد المشتري بحيث لا يجب الاستبراء بالاتفاق لأنه ذاق مرة الاستبراء مرة من حواف المشتري لا يملكها الزوج والخيلة هي ذلك أن يزوجها منه على أن أمرها في صلاحها كما شاء مولاهما في يد الزوجي إذا تزوجها وإذا زوجها إياه على ذلك كان طلاقها في يد الزوجي ولو شرط أن يكون الأمر في يد الزوجي كما شاء لأنه لو أنه يملك كما شاء يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه وربما لا يملكه الإيقاع في المجلس فيخرج الأمر من يده فاحتار هذه اللمعة ليحكمه إيقاع الطلاق متى شاء ولو كان مشتري تزوج هذه الخارية نفسه قبل الشراء ثم اشتراها وبيعها لا يدرمه الاستبراء لأن باسكاح ثبت له عليها عراش فما اشتراها وهي في عراشه وقدم العراش به عليها دليل فراغ رحمها شرعاً كذا في البحيرة

**الفصل الرابع عشر في الهبة امرأة حامل يريد أن تهب المهر من زوجها على أنها إن ماتت**  
في مذهبها كان الزوج يرثها عن مهرها وإن عاشت وصنعت من ماله عاد المهر على زوجها فاحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئاً قليل القيمة بماله من المهر والمرأة لا تضر إني ذلك الشيء فإن ماتت في ماله فقد برئ الزوج وإن سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعبر المهر على زوجها قالوا وهكذا فيسأل إذا كان يعيب به على آخر دين يريد أن يكون المهر برئاً إن لم يعد وإن عاد أحد المال فاحيلة أن تشتري ما حب الدين من المهر شيئاً ويضعه على يدي عدل إن عاد يرد به بخيار الرؤية فيعبر الدين وإن مات لزمه بيع ويرث المهر عن الدين بشيء قليل القيمة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم إذ بقي الشيء على حاله لأن الرد بخيار الرؤية غير مؤثر به يفسح العقد من الأصل فيعبر المهر عليه كما كان إلا أن الشيء قد يعيب عدداً أو يهتف فيعبر ردة السبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقصه من الزوج كي لا يتعدى عليها الرد إذا سلمت بوجه من بوجوه رجل قال لامرأته إن لم يهيئ صاقت في اليوم فإني طلق ثلاثاً فاستأذنتها فإني ذلك فقال لا ب، إن وهبت صدقك فإني طلق ثلاثاً فاحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوباً معلوماً في شيء مهرها وتقصر دين الشيء من الزوج فإني مضي ذلك اليوم بعد مضي وقت البيع ولا مهر بها في دمة الزوج فتسقط البيع ولا يحتمل الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فمده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا يصح أنها أيضاً لأنها ما وهبت المهر وإنما اشترت به كذا في المحيط

**الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة الرجل إذا طلب من غيره معاملة**  
مثلاً بمقدار ثمانمائة وأبى المطلوب منه ذلك إلا ببيع مائتي درهم فأراد المطلوب منه أن يبيع منه  
متاعاً بالف درهم إلى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حاة يدفعها إلى الطالب ليحصل  
في يد الطالب ثمانمائة ويكون للمطلوب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا  
كما لا يجوز لأن المطلوب منه يصير مشترياً ماباع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وأنه لا يجوز على  
ما عرف فإن طلباً في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقداً يسيراً ثم يبيعه من  
بائعته بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي أحسب عند المشتري فيجوز وإن كان  
ذلك الجزء قليلاً لأن الجزء الغنيل يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاص رحمه الله  
تعالى هذه الحيلة وهذا من نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وبما فعل  
كذلك لأن شراء ماباع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جوازاً محتلف فيه بين العلماء فإذا وجد أدنى  
علة وهو احتباس جزء من المعنود عليه عند المشتري بقي الحكم عليه وعول عليه حيلة أخرى  
أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى  
فيجوز ويكون النقصان مقابله ما احتبس عند المشتري الأول وإن كان البيع شيئاً لا يمكنه أن  
يبه أو يحتبس بعضه نحو أن كان لمبيع جوهر أو عبداً أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع  
المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئاً آخر يسيراً المقدار ثم أن المشتري يحتبس  
ذلك الشيء المسمى ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن  
بمقابلة ذلك الشيء فيجوز حيلة أخرى أن يهب للمشتري جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب  
من بعض من يثق به والمطلوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لأن العاقد  
قد احتلف والمالك أيضاً قد احتلف فلا ينصك في شراء ماباع بأقل مما باعه كذا في المحيط.

**الفصل السادس عشر في إهدائات رجل له على رجل ما من بغير شهود فأبى الذي عليه**  
المال أن يقربه به إلا أن يؤجله أو قال صاحبه منه على الشطر ويريد صاحب المال حيلة حتى  
يقربه به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن إهدايتك إهداء قال الرب الدين: لا أقر لك بدار حتى  
تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون  
إقراراً بالمال فعند بعض العلماء يكون إقراراً فلا يحتاج صاحب المال إلى الحيلة وذكر محمد  
رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الإفراز وقال لا يكون إقراراً وإذا طلب صاحب المال  
الحيلة حتى يصير مقراً بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقرب صاحب المال  
بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وأن اسمه في ذلك عارية وبكره يقبضه على ما ذكرنا ثم  
يتقدم الرجل المقر له وصاحب المال إلى القاضي ويقول لنقر له أن لي بأسمه هذا على فلان كذا  
وكذا فإذا أقر له به عند القاضي فاسر له يقو للقاضي - أصح هذا المعنى من بعض هذا المال ومن أن  
يحدث فيه حدثاً أو يحجر عليه في ذلك لأن المقر هو الذي يملك القرض على ما يأتي بعد هذا  
إن شاء الله تعالى ولهذا أصبح إلى حجر القاضي فإذا طلب من القاضي أن يحجر عليه فاعلم  
يحجر عليه ويمنعه من انقبض ومن أن يحدث فيه حدثاً ثم يجيء المقر إلى من عليه الدين  
فيصلحه أو يؤجله حتى يقربه بالدين فإذا أقر له بالدين يجيء المقر إلى القاضي ويقدم البينة



على ما جرى من الأمر قبل هذا ويصلح من المقر وتأجيله وبأحد المال وهذه المسألة لا توجد في الميسر وإنما استقيمت من جهة الخصاف رحمه الله تعالى وقد قال بعض مشايختنا رحمهم الله تعالى: في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي أن لا يحجر القاضي على امر لأن في حجره عليه إبطال حق المطلوب لأن المطلوب استحق البراءة عما في دمه بإيضاء الحق إلى امر وإبراءه وتأجيله ففي جور هذا الحجر إبطال حق المطلوب عليه وإيقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع وكان إخصاف رحمه الله تعالى أخذ هذا بما ذكره محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الحجر أن القاضي إذا أذن رجلاً بالتصرف فيما تصرف وداين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى يحجر وإن لم يحجر عليه القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحجر إلا يحجر القاضي وإذا حجر عليه القاضي صح حجره وانحجر ذلك الرجل وهناك المذهبون أي استحق البراءة بالإيضاء إلى المحجور وإبراءه ففي هذا الحجر إبطال حقه عليه ومع هذا جور ذلك وكثيراً ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الأدلة فما هنا أيضاً كذلك ثم قال إخصاف رحمه الله تعالى بعد هذا قل أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحجر قرض الذي كان باسمه المال بعد إقراره وبجور تأجيله وإبراءه وههنا وما صنع فيه من شيء وإنما حصى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لأنه لا يرى الحجر جائز وإذا لم يصح الحجر عنده صار الحال بعد الحجر كالحال قبله وقيل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرف في كتاب الإقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح إقراره ويكون حق القبض له لأنه هو الذي عمل وعاقد والمعاقد يملك التأجيل والإبراء عن الناس عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كالكفيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسألة معروفة، رجل له على رجل مال فأراد الذي عليه المال أن يتحول المال له بيع عبدك هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التي له عليّ فإذا باع المأمور هذه من صاحب مال بالمال الذي له على فلان وقيل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب العبد عبي المملوك وهذا لأن البيع لا يتمق بذلك الدين لأن الدراهم والدينامير لا يتعبدان في انعقد عيب كان أو ديناً وإنما يتعلق بمثلها ديناً في الذمة فبصير كأنه قال لصاحب العبد: بع عبدك من فلان بمثل الدين الذي له عليّ ثم اجعل ثمنه فصاحباً بماله عليّ من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال إلى صاحب العبد وهذه المسألة ذكرها في الجامع الصغير وذكر هناك حديثين أحدهما ما ذكرنا والثانية أن بائري المذهبون ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فإذا فعل ذلك صار المال على المصوب لصاحب العبد عبر أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا بدينه لأن الصلح إذا أصيب إلى دين يتعلق بدينه لا بماله ديناً في الذمة وهذا إذا صاحبه على دين ثم تصادف أنه لم يكن عليه دين يبطل الصلح وإذا حصل الصلح بالعبد وقع المصاء بحسن العبد وصار المديون مستقرصاً من أموره عبده واستقرص العبد بموجب القيمة أما في باب البيع انعقد لا يتمق بذلك الدين بل بثمنه دين في الذمة وهذا لو اشترى رب الدين من المديون شيئاً بما له عليه من الدين ثم تصادف على أنه لا دين لا يبطل

البيع وما كان هكذا صار المأمور قابضاً دين الأمر من ثمن العبد كأنه باع العبد بدينهم ثم حصل ثمنه فصاحباً بالدين الذي على الأمر مستحق، ولو كان هكذا رجع المأمور على الأمر بثمن العبد وهو مثل الدين كذا هو، وهو أن المطلوب لم يرد ذلك وإنما أراد المصائب ذلك فاحتمل أن يشترى المصائب العبد أو المناع من مولاه بألف درهم مصدقة ولا يقول إلا ما ينبغي على ثلاث المطلوب لأنه لو قال على هذا الوجه كأنه في هذا تمليك الدين من غير من عبده لدين وإنه لا يجوز ولكن يشترى بألف مطلقاً ثم يحيل بها النافع على أحد يول ويصير ذلك الدين لثالثين فهو له يقبل الذي عليه المال الخواتم هل يتم قال لا لأن الناس يتعاقبون في المصائب ولا تتحول المطالبة إلى غيره إلا برضا فإن طلب حيلة يصير ذلك من لثالثين من غير حيلة فأنوجه ما ذكرنا أن يقر لطالب بالدين لثالثه ويؤكد بمضمة على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يقر له عن من العبد وإذا حلف المقر له أن يقر له عن لو كاله فالوجه ما هو من قبل هذا أيضاً فإن قال المقر له بالدين وهو النافع إذا أبرأته عن ثمن العبد لا أقبل يقول أنت وكسبي في ثمن هذا الدين ويحلفني عبده بالحيلة في ذلك أن يكتب بقرار الطالب بثلث الدين من قبله على نحو ما يجب ويكتب فيه أيضاً بقرار المصائب بذلك وهو لمعروفي دعيت عن فلان مقر له عمن وصي من فصاة المسلمين أنه وكسبي في ثمن هذا الدين وحلفه على ذلك فلا يبرأ مني عليه بعد هذا في هذه الدعوى فإذا أقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل، رجل له على رجل مال فسال المطلوب الطالب أن يؤجل له هذا إلى وقت معلوم أو يسجحه عليه فاحمله الطالب إلى ذلك بحاف المطلوب أن يحال عليه المصائب فيقر بذلك لمعروفي ثم يؤجله أو يسجحه فلا يجوز تأجيله ولا يسجحه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فطلب حيله حتى يصح تأجيله وتسجحه عند بكل تأجيله في ذلك أن يقر المصائب أن هذا مال حين وجب على هذا المطلوب إنما وجب مؤجلاً إلى وقت كذا فإن كان يريد أن يسجحه عليه بقر المصائب أن هذا المال حين وجب على المطلوب إنما وجب مسجماً إلى وقت كذا ويصعب السجوم وهذا لأن النعماء احتلفوا أن التوكيل بالبيع هل يملك التأجيل واستجبه بهت تمام البيع نعموا على أنه يملك بيع بثمن مؤجل وسجهم فيسبي أن يقر المصائب على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتسجيم بعدما ثبت الدين مطلقاً وجوز لإقرار بوجوب المال مؤجلاً وسجهم من الأصل وهو نظير ما قالوا في الدين إذا كان مشتركاً بين اثنين فأراد أحدهما أن يؤجل في نصيبه وأبى الآخر لا يجوز هذا، لتأجيل أصلاً فإن قال أحدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلاً وأنكر الآخر ثبت التأجيل في نصيب الآخر وكذلك حد المدفوع إذا رجب على المدفوع فأراد المدفوع أن يقر لا يحل عفو وهو قال المدفوع، كنت ميطلاً في دعوي سقط أحد صبر بهت أن من أقر بسبب الشيء إنما يثبت على النصف التي أقر ومن أراد بإقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل بإقراره فكذا في مسائل قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا إذا كان الأجل متصرفاً فأما إذا كان أجلاً يحالف عرف ساس فإنه لا يصح إقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وسأله معروفي في كتاب التوكال أن التوكيل بالبيع إذا باع بأجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كنهما كان وعندهم يصح من التأجيل ما كان

متعارفاً ويتبعي أن يضمن الطالب للمطلوب أيضاً ما يبدو له في ذلك من درك من قبله وبأسبابه من إقرار وتبعية وهبة وتقليد وتوكيد وحدث إن كان أحدته في هذا المال يهطل به التأجيل الذي استحقه فلان فهو صابر حتى يحصله من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه فإذا احتالاً بهذه الحيلة ثم جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فاحذر المطلوب بالمال وكذلك في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطلوب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لأنه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه فيما أن يخلصه الطالب وإما أن يدفع إليه ما ضمن فيكون عليه إلى وقت أجله وتحميمه رجل - له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسال الوارث صاحب المال أن يضمنه هذا المال إلى أجل يعني يؤجل هذا المال، قال: لا يجوز التأجيل قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الخليلي رحمه الله تعالى: هذه المسألة لا تعرف إلا من جهة الخصاف رحمه الله تعالى لأنه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط أن من عليه المال إذا مات حل لأهل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى: الأجل لا يثبت في حق الوارث لأن الدين ليس عليه فلا يثبت الأجل في حقه فيبعد هذا لا يحلو إما أن يثبت الأجل للميت أو يثبت في لاد لا وجه أن يثبت للميت لأن الدين قد سقط عن دمه بالموت فكيف يعود الأجل بدل عليه أن الأجل الثابت لهذا الشخص يسقط بموته فكيف يثبت الأجل له ابتداء بعد موته ولا جائز أن يثبت في المال لأنه حين والاهيان لا تقبل الأجل فلذلك قلنا أنه لا يثبت الأجل وقال بعض مشايخنا مذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الأجل ورفقوا هذا إلى مسألة وهي أن يريم الميت إذا أيرأ الميت عن الدين فرده الوارث عند محمد لا يحصل رده لأن الدين ليس عليه وعند أبي يوسف بعمل رده لأنه هو المطلوب بالدين فلما عمل رده وجعل كان الدين عليه عمل أيضاً الأجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم إذا كان لا يثبت الأجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك قال: الحيلة هي ذلك أن يقر الوارث أبي قد كنت ضمنست هذا المال من الميت في حياته فلان إلى وقت كذا ويقر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلاً على ميت وعلى كميله هذا إلى هذا الوقت ويقر الطالب أيضاً أنه لم يحصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت فإذا أقر على هذا الوجه فبعد يبقى المال على الوارث مؤجلاً وإما كان هكذا، وذلك لأن الأجل وإن سقط في حق الأصل بموته لكن لا يسقط في حق التكفيل فيبقى على الوارث مؤجلاً هكذا ذكر في ظاهر الرواية ثم قال: ويقر الطالب أنه لم يحصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت لأن الدين قد حل على الأصل فكان له أن يبيع ماله ويأخذه أينما وجد فيقر هكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب، ولا يقر أنه مات مفلساً وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقر أنه كان ضمن عنه لأن المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن ينعزز عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة

الفصل السابع عشر في الإجازات: قال محمد رحمه الله تعالى في إجازات الأصل رجل

استأجر من آخر حماماً وشرط رب الحمام المزمة على المستأجر فالإجارة فاسدة لأن قدر المزمة يصير أجراً وأنه مجهول وإن أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه في المزمة ويضم ذلك إلى الأجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم إلى الأجر للمزمة إلى المزمة حتى أنه إذا كان الأجر عشرة والقدر المحتاج إليه للمزمة أيضاً عشرة فصاحب الحمام يؤاجر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة إلى المزمة فيصير المستأجر وكيلاً من جهة صاحب الحمام بالإتفاق عليه من ماله وأنه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الأجرة دين وقد أمره بالصرف إلى المجهول وهو بائع آلات المزمة والأجر مجهول وأنه يجمع جوار الوكالة على قوله كما إذا قال صاحب الدين للمدين: أسلم مالي عليك في كذا أو قال اشتر لي بمالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في إعلانه بعضهم قالوا: حالة للتوكيل الأجرة غير واجبة لبيكون أمراً بصرف الدين إلى المجهول وهو المانع من الوكالة ألا ترى أنه لو أمره بهذا قبل الإجارة جازت الوكالة وإنما جازت لما قبلنا بخلاف مسألة المسلم لأن الدين هناك واجب وقت الوكالة فإذا وكله بذلك ولم يعين المسلم إليه فقد أمره بصرف ماله من الدين إلى المجهول فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك إلى رجل من عرص الناس أما هاهنا فيحلفه حتى لو كانت الأجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مالم يعين الأجر وباعه الآلات كما في مسألة المسلم وبعضهم قالوا: إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى إنما لا يجوز التوكيل بصرف الدين إذا كان المصروف إليه مجهولاً أما إذا كان معلوماً فلا ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاماً وأمره لأجر للمستأجر أن يتفق بعض الأجرة في علف الدابة ونفقة العلام يجوز لما كان محل الصرف وهو العلام والدابة معلوماً وها هنا محل الصرف وهو مزمة الحمام معلوم بخلاف مسألة المسلم لأن هناك محل الصرف والمذموم إليه مجهول حتى لو كان معلوماً بأن قال أسلم مالي عليك من الدين إلى فلان وعيه يجوز أيضاً عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا قال للمستأجر قد رمت الحمام بها لا يقبل قوله إلا بحجة وكذلك لو أشهد رب الحمام أن المستأجر مصدق بما يدعي من الإتفاق لا يقبل قول المستأجر إلا بحجة يعني أشهد وقت عقد الإجارة ووقت اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الإتفاق بعد ذلك وهذا لأن المستأجر يدعوى الإتفاق يدعي بإفشاء ماله من الأجر ورب الحمام يسكر فيكون القول لرب الحمام إلا أن يقيم المستأجر البينة على ما ادعى كما لو ادعى الإفشاء حقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما اتفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مقدار المزمة ويدفعه إلى صاحب الحمام ثم أن صاحب الحمام يدفع ذلك إلى المستأجر ويأمره بإتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول قوله في إتفاق ذلك من غير بينة لأن بانهجيل يصير للمجل ملكاً لصاحب الحمام فإذا دفعه إلى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أميناً فيه والقول قول الأمين في صرف الأمانة إلى مصرفها، وحيلة أخرى لإسقاط البينة عن المستأجر: أن يجعل مقدار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما يتفق لأن العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عرصة دار بهذل معلوم مدة معلومة وإذا له رب الدار أن يبني

فيها كذا وكذا وبحسب له ما أنفق في البناء من الأجر فهذا جائز لا يرى إلى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى من استأجر حماماً ووكله رب الحمام أن يرم ما استرم من الحمام وبحسب له ذلك من الأجر يجوز وإذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الأجر قدر ما أنفق لأنه فعل بأمره والآخر عني المستأجر دين فيلتحقان خصوصاً إن لم يكن بينهما فضل ويتراخيان الفصل إن كان بينهما فصل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما إذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الأجر إتق أمره بالبناء لا غير بأن قال: ليس فيها كذا وكذا ولم يثل أحاسبك بما أنفقت في البناء من الأجر فبني فيها فالبناء لم يكن، اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم: البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإجازات أن من أجرة من أجرة حماماً وقال له صاحب الحمام: رمت ما استرم ففعل فالعرصة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم: تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استعار من آخر داراً وهي بها بإذن رب الدار أن البناء يكون للمستعير ثم على قول من يقول: بأن البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء وإن خاف للمستأجر أنه لو بقي ودفعت مدة الإجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الأمر إلى قاضي لا يرى له حق الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب لفقته فيتصور به وطلب لذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين بأمره بالإتفاق في البناء: وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الأجر فليكون له حق الرجوع على الأجر بما أنفق بالإتفاق حتى انقضت الإجارة قبل تمام هذه السنين.

وحيلة أخرى: أن ينظر إلى مقدار هذه النفقة كم يكون ويصم ذلك إلى أجر الدار في السنة الأخيرة ويجعل الكل أجر السنة الأخيرة ثم يقر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي عجبه من أجرة السنة الأخيرة كذا وكذا ويقر ذلك من استأجر حتى إذا انقضت الإجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الأجر بما أقر أنه أسلف من أجرة السنة الأخيرة وإن تمت الإجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبب كذا هي المدحيرة، فإن خاف للمستأجر أن يستعمله المؤاجر بأنه لقد أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لابد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤاجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فإذ انقضت الإجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بشئ ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤاجر هذا القدر لأنه جرت المباشرة بينهما بهذا القدر، وإذا أراد الرجل أن يؤاجر أرضاً له فيها روع لم يكن له فيها حيلة إلا حيلة واحدة وهي أن يبيعه للزور ثم يؤاجر الأرض لأن شرط جوار عقد الإجارة أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الإجارة وإذا باعه الزور ثم أجرة الأرض فهو متمسك من الانتفاع بها لأنه يرى زرعها فيها وإذا لم يبعه للزور لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشعولة بررع لآخر ولا يمكنه التمسك إلا بقطع روعه وفيه ضرر بين عبه ولهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجار أو بناء فلو أن يؤاجرهم منه ينهي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولاً ثم يؤاجر الأرض كذا في الميسوط، رجم: أراد أن يستأجر أرضاً وفيها روع صاحب الأرض لا يجوز واختلف

المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسألة قال بعضهم إنما لا يجوز لأنه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كما لو أجر أرضاً مسحة أو أرضاً نزه ومبهم من قال: إنما لا يجوز لأن يدرى الأرض قائمة على الأرض حكماً لتكون الأرض مشعونة بالزرع الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤاجر على تسييمه ومثل هذا لا يصح فإن طلب الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤاجره الأرض بعد ذلك فيجوز لأن الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالمستأجر ينتفع بالأرض من حيث أنه يسمو زرعها بها فقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولأن الزرع إذا صار مملوكاً للمستأجر فقد زال يد لأجر عن الأرض حكماً وحقيقة فقد أجر ما يقدر المؤاجر على تسييمه فيصح قول بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنما نصح إجارة الأرض بهذه الحيلة إذا كان بيع الزرع يبيع رعية وجد أما إذا كان بيع منزل وتلحة فلا لأنه إذا كان بيع منزل فاسرع لا يبرول عن ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رعية وحذراً أن يكون بيع الزرع بفيسته أو أكثر أو أقل قدر ما يتغلب الناس فيه وعلامة كونه بيع منزل أن يكون بأقل من قيمة الزرع مقداره ما لا يتغلب الناس فيه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على أن هذا البيع إذا كان بأقل من قيمته مقداره ما لا يتغلب الناس فيه فهو بيع رعية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتجوز الإجارة وعندهما بيع منزل فلا تجوز الإجارة وبعضهم قالوا: هذا البيع إذا كان أقل من القيمة فهو بيع جد بالانتفاع فلا يمنع جواز الإجارة وبيان كونه بيع جد أنهم قصدوا صحة عقد الإجارة ولا صحة له إلا بعد أن يكون بيع الزرع جداً والظاهر أنهم بأشراء جداً تحقيقاً لعرضهما، وإذا أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على استأجر حراجها مع الأجر لا يجوز لأن الأجر محجور لأن الحراج قد يتفص وقد يزاد فهو بمنزلة مالو أجر داره سنة بأجرة معدومة وسميتها وذلك لا يجوز لأن المزمة مجهولة فتصير الأجرة مجهولة ولأن حراج الأرض على مالك الأرض فإن شرطه ماله على المستأجر صار في التقدير كأنه قال للمستأجر: أحتركت أرضي هذه سنة بكذا درهماً على أن تحال عني للسلطان بالحراج الذي يلزم علي في هذه السنة ولو قال: هكذا لا تصح الإجارة لأنه يكون عقد إجارة شرط فيه حوالة دين فيفسد عقد الإجارة ثم الحيلة هي أن تجوز هذه الإجارة ولا تفسد أن يؤاجرها إياه بأجر معلوم ويزيد في الأجرة قدر ما يرى أنه يرمي الأرض من حراج ويؤاجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أدب له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في حراجها كذا درهماً وهذا واضح لأن الإجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الأجر فوَصَّ أداء الحراج إلى المستأجر من الأجر فيكون المستأجر وكيلاً للأجر بأداء الأجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في مرة الدار: أنه إذا أجر داره من رجل بأجر معلوم وأمره الأجر أن يرمي في تلك السنة ما استمر فيها من أجر الدار فإنه يصح التفويض وعقد الإجارة كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة فإن الأجر والمستأجر إذا اختلفا في أداء الأجرة فقد للمستأجر أدبت أخرجتها وما هو من ربحها وكذب الأجر أو اختلف في مقدار المؤدى فانقول للأجر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من أداء أخرجتها لأن المستأجر صميم غير أمين فهو بهذا يريد أن يبرئ دمه عن ضمان الأجرة والأجر مبكر بالاستيفاء فكان القول للأجر، وكذا في مرة الدار إذا اختلف

فالمعروف للأجر كما ذكرنا وأخيه الأوثى فيها أن يدفع للمستاجر إلى رب الأرض جميع أجر  
 معجلاً ثم يدفع ذلك رب الأرض إلى المساجر ويؤديه عنه إلى ولده الخراج فيكون  
 المستاجر في ذلك مصداقاً له قد آذاه بغيره يسألها ربه لأن المساجر ما عمجل الأجر عنه يرى  
 من الآخر بالتعجيل فيدفع ذلك دفعه رب الأرض إلى المستاجر ووكله أن يؤدى عنه إلى ولده  
 الخراج كأن المساجر أميناً في هذا الأداء فإذا قال أدبت كل مصداقاً كسر لأمراء وعكده  
 الأجواب في مرة الدفء إذ عمل المساجر لأجره ثم الأجر دفعه إلى المساجر ووكله أن يرم من  
 الأجر المدفوع ما استبرج من الدار فقال المساجر صلت واعتقت بالقول للمساجر لمعنى ندي  
 ذكرنا ثم أن محمد رحمه الله تعالى شرط أداء الخراج إلى ولده الخراج يعني نائب السلطان أو  
 مأموره قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحنفاي رحمه الله تعالى وهذا يدل على أن المستاجر أو  
 من عنه الخراج إذا أدى الخراج إلى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن نائب وكذا إذا أدى إلى  
 جماعة القرية أو أمين أهل القرية لأنه ليس نائب السلطان ولا مأموره فبالأداء إنه لا يبرأ إلا أن  
 يكون ذلك الجاني نائب السلطان أو مأموره فحيث يبرأ بالأداء إليه، ومن جنى مسألة الخراج  
 مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حبل الأصل وصورتها رجل مساجر دية وسرم  
 العلف على المستاجر مع الآخر لا يجوز والخيلة في ذلك أن ينظر إلى ما يحتاج إليه من الدرهم  
 لأجل العلف فيض ذلك إلى الآخرة فيستاجرها للمستاجر جميع ذلك ثم يوكل صاحب الدية  
 المستاجر أن يعلمها بتلك الرتبة إلا أن المستاجر لا يصدق في دعوى الإنعاق فلا حوط أن يعجل  
 المستاجر مقدار العلف ويدفعه إلى الآخر ثم يدفعه الآخر إلى المستاجر وبأمره حتى ينفق على  
 دينه وكذلك إذا استاجر الرجل أجيراً وسرم طعام لأجير عن المستاجر لا يجوز والخيلة أن ينظر  
 إلى مقدار صماء الأجير ويضم ذلك إلى أجره، رجل استاجر داراً مشاهرة بخلاف المستاجر أنه إن  
 سكنها شهراً أو شهرين فإذا دخل من الشهر الأول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يرم أجر  
 جميع الشهر للدخل فيه فالوجه في ذلك أن يستاجر مباوئة كل يوم بكده فمضى شاء فرعه ولا  
 يلزمه الإكراه ما يمكن وليس المراد من قوله إذا دخل من الشهر لأجر يوم أو يومان وهو ساكن  
 في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر حصة الأجر لأن الآخر لا يحب ولا يعد مصي بشهر ولكن  
 أراد به إذا دخل الشهر يلزمه إحارة ذلك الشهر وهي جامع لتفاوت ولو استاجر أرضاً وأراد أن لا  
 تنتقص بموت المؤاجر بقر المؤاجر أن هذه الأرض لتلك عشر سنين يزرع فيها ماشاء فما يخرج  
 منها فهو له، ووجه آخر أن بقر المساجر أنه استاجرها لرجل من المسلمين وبقر المؤاجر أنه  
 يؤاجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما، وإذا كان في أرض الإجارة عن النمط  
 والفير فأراد أن يكون للمستاجر قرب لأرض بقر أن العين للمستاجر به حق الانتفاع عشر سنين  
 فيجوز وفي السراجية إذا أجز أرضه وفيها مخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستاجر فإنه يدفع الخيل  
 إلى المستاجر معاملة على أن لرب المال جزءاً من الف جزء من الثمر والساقب للمستاجر وهي  
 العميون إذا استاجر الرجل داراً فأمره رب الدار أن ينفق فيها من أجرها فلو أنفق فيها فإنه لا يقبل  
 قوله من أراد أن يصير أميناً فليطه له فيه أن يعجل لأجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون  
 أميناً في ذلك كذا في التتارخانية

**الفصل الثامن عشر في التدفع عن الدعوى.** رجل في يده صبة أو دار أو غير ذلك نادى بها رجل وادعى خالم وادعى عليه يكره يمين فإراد حيلة حتى يدفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك أن يقر بالدعوى به برونه الصغير أو يقر به بالأجنبي فمدفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حقه وقد ذكرنا في أدب نقاضي خلاف مشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسألة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم يرون بيمانا إذا أقر برونه الصغير وبيمان إذا أقر بالأجنبي فقالوا إذا أقر برونه الصغير تدفع عنه اليمين وإذا أقر بالأجنبي لا تدفع اليمين وقدل بعضهم لا تدفع عنه يمين في الصورين جميعاً فضلاً لآداب الحيلة فإن الخصاص رحمه الله تعالى لم يرد المدعى أن المدعى له أقر بالتصبيح المدعى بها لا يمينه أو للأجنبي صار مسهلكتاً لما في وجوب في غنية القيمة علي أن أحلفه بانه ما لي عليته فيمعه هذه الصبة فإن علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى علي عليه يمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى لأن عصب للعقد لا يوجب لصمان علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الأول يوجب لصمان به بعض مشايخنا قالوا بأن هذا خلاف في عصب مجرد فإن محدود فوجب لصمان بالانقار وبعضهم قالوا في محدود روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيايح عن أن اختلاف في نكر عن مسرور وينبغي أن يجب لصمان ههنا بالاتفاق لأن هذا خلاف الميث والعقد بعض بالإتلاف لا يرى أن الشاهد بالمعقار يضمن عند الرجوع بالإحصاء إلا أنه الميث فإن كان مدعى به عرضاً أو حادثة أو ما أشبه ذلك من غير العقد وحيلة أن يعبر المدعى عليه المدعى به علي وجه لا يعرف المدعى ثم يعرضه حتى هذا مدعى ليسأله فتنظّل دعواه لأنه لا مدعى به فقد رجم الله لا ملك له في المدعى به فتنظّل دعواه كذا في الحبرة

**الفصل التاسع عشر في توكدة.** وكل الرجل رجلاً أن يستتر به حادثة بعينه بأن يرضه أو بمائة دينار قبيل التوكيل أو كانه فلما رآها أراد أن يشتريها لنفسه والحيلة في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمره به فهو كأن أمره بالشراء بألف درهم فيشترى بمائة دينار وإن كان أمره بالشراء بمائة دينار فيشترى بألف درهم أو يشتري بجنس ما أمره به ولكن بالزيادة علي ما أمره به لأنه يصير مخالفاً أمره فيبعد عليه ولا يتوقف لأن الشراء لا يتوقف علي ما عرف وإن شترها بجنس ما أمره به وبذلك المقدار ولكن صرح بالشراء لنفسه فإن كان بحضرة توكيل يصير مشترياً بنفسه وإن كان يصير مشترياً بنفسه وهذا لأن توكيل شراء شيء بعينه لا يملك الشراء بنفسه إلا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بعينه فوكل لأن هذا عزل قصدي فيشترط له حضور التوكيل وقد أنه يعزل يصير مشترياً بالامر وكذلك لو شهد قبل شراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ما عتقد أنه يفعل شيئاً فإن كان التوكيل حاضراً في مجلس الإشهاد يصير مشترياً بنفسه وإن كان غائباً عن المجلس فإن علم بمقدار التوكيل وهو مسدد قبل أن يشتري التوكيل ثم اشتري توكيل يصير توكيل مشترياً بنفسه وإذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها التوكيل يصير مشترياً بالتوكيل فقد جاز محمد رحمه الله تعالى الأمر به والدائير محسب



مختلفين في هذه المسألة ولم يجعلهما جسماً واحداً إذ لو جعلهما جسماً واحداً بصر الوكيل  
مشترياً للأمر فيما إذا وكله بشراء بالدرهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في  
شرح الجامع في باب المساومة أن الدرهم والدنانير جسمان مختلفان فيما في حق حكم الربا  
حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متصلاً وفيما عدا حكم الزن جعلاً جسماً واحداً استحساناً حتى  
يكمل نصاب أحدهما بالآخر والعاصي في قيم التلغاب بالخيار إن شاء مؤد بالدرهم وإن شاء  
قوة بالدنانير ونكره على البيع بالدرهم إذا بيع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره  
كما لو باع بالدرهم وصاحب الدرهم إذا ظهر بالدنانير من عنده كان به أن يأخذها بجس حقه  
كما لو ظهر بالدرهم إلا رواية شاذة عن محمد رحمه الله تعالى وإذا باع شيئاً بالدرهم ثم  
اشترى بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس ركن الثاني أقل قيمة من الأول كذا المبيع فاسد  
استحساناً ونحوين بما ذكرناه هنا. أيهما اعتبر جسمين مختلفين فيما وراء حكم الربا أيضاً  
وكذلك في باب الشهادة اعتبرنا جسمين مختلفين حتى إذا كان أحد الشاهدين شهيد بالدرهم  
والآخر بالدنانير أو شهد بالدرهم وسدعي يدعي للدنانير وعلى العكس لا تقبل الشهادة  
وكذلك في باب الإحارة اعتبرنا جسمين مختلفين حتى أن من أجاز من حر دالر بدرهم  
وأجرها من غيره بدسيرا على العكس وفيه شاذ أكثر من الأول تطيب به الزيادة مما ذكر في  
الجامع بهما جعلاً جنس واحداً فبعد عد حكم الربا على الإطلاق غير صحيح، وحيلة أخرى  
أن يشتريه بمثل ما أمره به وبشيء آخر من خلاف جسده بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشترى بها  
بألف درهم وثوب أو ما شابه ذلك من في هذه الصورة يصير الوكيل مشترياً لنفسه أيضاً فإن  
وكله بالشراء ولم يسم له ثمناً فإن اشترى الوكيل بأحد التقدير إما بالدرهم أو بالدنانير يصير  
مشترياً للموكل وإن اشترى بما سوى الدرهم والدنانير يصير مشترياً بنفسه عند عثماننا الثلاثة  
رحمهم الله تعالى لأن التوكيل بالشراء مطلقاً يصرف إلى الشراء بأحد التقدير بحكم العرف  
عند عثماننا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهذا حيلة  
أخرى في المسألة أن يوكل الوكيل رجلاً بأن يشتري له هذه الخديرة فاشترها حال عيبه الوكيل  
الأول فاعظم بأن هذه المسألة على وجهين إما أن يفل الأمر للتوكيل الأول لتعمل فيه برأيت ما  
صعب من شيء فهو جائز وبه على وجهين أيضاً إما أن اشترى الوكيل الثاني بحضور الوكيل  
الأول وفي هذا الوجه إن اشترى بالتقدير الذي أمره الأمر من ذلك الجنس وبطل منه يبعد على  
الأمر وإن اشترى بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه يبعد على الوكيل الأول  
لأن شراء الوكيل الثاني بحضور الوكيل الأول مكره شراء الوكيل الأول بنفسه ولو شترها الأول  
بفسه كان الجواب على التفصيل الذي فسأناه هنا كذلك وإن شترها حال عيبه الوكيل الأول  
فإن كان الوكيل الأول ثم يمدد بتوكيل ثاني نفساً يصير الوكيل الثاني مشترياً للأول لأن هذا  
الشراء ثم يدخل تحت أمر الأمر لأن الأمر بالشراء بحضور رأي الوكيل الأول وهذا الشراء لم  
يحضره رأي الوكيل الأول فإن يمدد بتوكيل أول بتوكيل ثاني نفساً فاشترها الوكيل الثاني  
بعينه الوكيل الأول فعليه وإيهان في رويته يبعد الشراء على الأمر وفي رويته أخرى يبعد الشراء

على الوكيل الأول، رجل وكل رجلاً بأن يبيع جاريته وقيل البركس الوكاله ثم أراد الوكيل أن يشريها لنفسه فالحيلة في ذلك أن يقول الوكيل لمولى الجارية. وكلي بيع هذه الجارية وأجر امرئ فيها وما عملت في ذلك من شيء فإذا فعل ذلك ينبغي للوكيل أن يركل رجلاً يبيع هذه الجارية ثم الوكيل الأول يشريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لأن صاحب الجارية أجاز صبيح الوكيل الأول والوكيل من صبيحه فيصح أن يركل من نصار الوكيل الثاني وكيلاً عن صاحب الجارية لا عن الوكيل الأول ألا يرى أنه لو مات صاحب الجارية يركلان جميعاً وكذلك لو عرلها يركلان وإذا عرل الثاني وحده يركل وإذا عرل الوكيل الأول والوكيل الثاني يركل الثاني على رؤيته كتاب الخبل وأدب القاضي ليعرف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني وركل عن الأول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز صبيح الوكيل الأول وعزل الثاني من صبيحه فبعد عليه وإذا صار وكيل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الأول كما لو وكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وإن لم يجر مولى الجارية صبيح الوكيل الأول فالحيلة في ذلك أن يبيعها للوكيل من يشر به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها إلى المشتري ثم يستقبله العقد وسعد الإقانة على الوكيل حاضره أو يطلب من المشتري أن يوليه البيع أو يشريها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل، رجل كتب إلى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر أن يشتري له متاعاً بفضله له وبعد الرجل المكتوب إليه متاع من ذلك الجنس له أو يعيره وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ما أحبه في أن يصير المتاع لرجل الذي كتب إليه قال يبيع ذلك المتاع من يثق به بيعاً صحيحاً ويدفع إليه ثم يشتري منه رجل الذي يكتب إليه وهذا لأنه لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب إليه لأن الواحد لا يولى العقد من الجانبين ولكن يعمل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لأن البيع إنما جرى بين اثنين، رجل وكل رجلاً أن يشتري له دراً أو ماعزاً أو غيره فإذا أراد الوكيل أن يكون الجنس لثالث عيه إلى أجل ويكون الجنس حلاً على الأمر بأحده من الثابتين يحبه إلى ذلك ما أحبه فيه دل عليه في ذلك أن يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فإذا واجبا البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الأمر بأحده من ثم يجوز للبائع أن يركل الوكيل بالثمن إلى الأجل ندي انعقاد عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل أن يأخذ الأمر بالثمن حالاً وهذا لأن مطلق بيع يوجب الثمن حالاً ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل انقضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالاً بسبب العقد وتأجيل البائع للوكيل لا لا يتعدى إلى الموكل لأن التأجيل إبراء مؤقت فبغير الإبراء أو يزيد والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو ذهب به لا يظهر ذلك في حق الموكل مكداً هذا بخلاف حط بعض الثمن عن الموكل فإن ذلك يظهر في حق الموكل أيضاً بذلك القدر لأن حط يلتزم بأصل العقد ويصير كأن العقد ورد على ما بقي أما الإبراء عن كل الثمن لا يلتزم بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع إذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالتشريع بأحد جميع الثمن ولو حصل البائع عن المشتري بعض الثمن فالتشريع بأحد بما وراء المصنوع فهذه كذلك الوكيل بالبيع إذا باع وأراد المشتري أن يحط للوكيل عنه شيء من الثمن ففعل الوكيل ذلك جازاً وهذا

قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فمن مذهبهما أن الركيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن  
النفس أو وهب النفس منه أو حصد بعض النعم عنه صبح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله  
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصبح شيء من ذلك من مذهب حنيفة حتى يصبح منه  
الكل فالحنيفة أن يهب لوكيل المشتري دراهم أو دينار قدر ما يريد إليه أو لحصه ويدفع ذلك  
إلى المشتري ثم يبيع العبد من المشتري بالنفس الذي يريد البيع به ثم أن المشتري يدفع ما يضمن  
بحكم الله إلى الموكل قضاء من النعم ويكون ذلك في حق المشتري بمصره يحط ويحصل  
مقصودهما ثم علم بأن إبراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع النعم أو عن بعضها وهي جميع  
النعم من المشتري أو بعضها قبل قبض النعم صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى وكذلك حصد بعض النعم من المشتري قبل قبض النعم صحيح عندهما فأما حظ كل  
النعم من المشتري قبل قبض النعم لا يصبح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
ويصبح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بماله إليه رجل امرئ رجلاً أن يشتري له متاعاً من  
بند من البندان فحذف الوكيل أن لو بعث بشيء مع غيره يضمن فاحيله في ذلك أن يجير له  
الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجير به ما  
صنع وكذا الحيلة إذا أريد الرجل أن يسودع المتاع مشتري من غيره ولا يضمن كذا في  
الدخيرة.

#### الفصل العشرون في الشععة. قال شيخ الإمام شمس الأنفة خلوي رحمه الله تعالى.

جمع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها لمع وجوب الشععة وبعضها سلب لثبوتها  
جملة ذلك أن يهب البائع مزارع من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يهب النفس من البائع  
ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه مزارع النفس إذا دعاه ذلك لا يجب  
الشععة لأن حق الشععة يختص بالمخصوصات والهيبة إذا لم تكن بشروط العوض لا تصير مدعومة  
بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المدونة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك وإذا  
لم يصر بمدة بقيت هي مخصصة فلا يثبت فيها الشععة غير أن هذه حينه يمكنها بعض الناس  
دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهم من الوكلاء وأما  
إذا كانت هي مزارع من المشتري بشروط العوض ففيه اختلاف الروين ذكر في شععة الأصل وفي  
مواضع من المسوطة أنها بمعنى البيع ويثبت للشععة فيها حق الشععة وذكر في بعض روايات  
المواضع أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشروط العوض احتلافاً بين  
أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإذا كان في مسائله روايتان أو خلاف لا يصبح حينه  
لإبطال الشععة ولكن يثنى في هذه الهبة حينه ناخبر حتى إشفاق بأن يقبض المشتري المزارع إلا  
جرهاً منها أو يسلم النعم إلا جرهاً منه فلا يكون للشععة حق إلا أنه لا يهية بشروط العوض إنما  
تصير بها بعد قبض كل المعنود عليه أما قبل قبض كل المعنود عليه لا يصير بها حتى روي عن  
محمد رحمه الله تعالى أنه قال. هي الهبة بشروط العوض يثبت للوهب حق الرجوع من غير  
قضاء أو رضا ما لم يقبض الموهوب له كل المعنود عليه، ومن جملة الخويل. أن يتصدق صاحب  
الدار بالدار على الذي يريد شراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل النعم كما في الهبة والصدقة

إنما تفرق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء، ومن جملة ذلك أن يقر صاحب الدار بالدار للذي يريد شراءه ثم يمر للذي يريد شراء الدار بالثمن متباين فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مرزوي عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الإقرار ليس بحق والإقرار إذا لم يمكن بحق هل ينقل ملك أو لا ينقل فيه كلام عوف ذلك هي كتب الإقرار فهذا يكون بناء على ذلك، ومن جملة ذلك أن يبين موضعاً من الدار ويحيط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقه أو يهبه ذلك الموضع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وإنما قال: يحيط خطأ كي لا تكون هذه هبة امتنع فيها يحتل القسمة وإنما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لأن المشتري صار شريكاً والشريك معدوم على الجار وإذا شرط أن يتصدق عليه بطريقه لأنه إذا لم يتصدق بطريقه صار المصدق عليه حاراً للدار المشتركة فلا يتقدم على الجار. غير أن هذه الحيلة إما تكون حيلة لإبطال حق الجار لا لإبطال حق الشفيع، ومن جملة ذلك ما روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: إذا كانت الدرعة يحتل القسمة يهب جزءاً شائعاً من الدرعة الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان إلى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتل القسمة فيجوزها ثم لا يبطلها فاصراً آخر بعد ذلك وإنما يحتاج إلى قضاء قاصر في شيء يحتل القسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتل القسمة نحو البصير والحلزون يهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج إلى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرعيته عن الأحاد، فقال يشتري ابتداء أولاً بئس رخص ثم يشتري العرصة بعد ذلك بصفقة أخرى بئس حال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لأنه نقسي ولا يرغب في أخذ العرصة بكثرة ثمنها ولو كان اشترى الباء بأصله حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحسبته تكون هذه الحيلة لمنع وحوب الشفعة للجدار، ومن جملة الحيل إذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشترى العرصة بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لأنه لما وهب البناء بأصله صار ماتحت ابتداء للموهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار، وفي الكروم والأراضي: إن أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الأشجار بأصلها أو يهب لأشجار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وإن أراد الحيلة لرعيته عن الأخذ يبيع الأشجار أولاً بئس رخص ثم يشتري الأراضي منه بئس حال، حيلة أخرى: أن يشتري سهماً من الدار بئس حال في صفقة ثم يشتري الباقي بئس بئس فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لأن المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية إما تحت الشفعة في الصفقة الأولى وهو لا يرغب فيها لما أن المشتري اشترى ذلك بئس حال فإن قال المشتري أخاف أن لا يبيعني البائع لو اشتريت منه هذا السهم بئس حال فالحيلة أن يقر البائع للمشتري يسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي الخصاص هي فصل إقرار البائع للمشتري يسهم من الدار وكان يعني بوجوب الشفعة للجار لأن الشركة ما ثبتت إلا بإقراره وإقرار الإنسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن صاحب الدار إذا أقر أن الدار التي في يديه لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الإقرار

وطريقه ما قلنا فإن قال البائع: أخاف أن يصير شريكاً بالإقرار ثم لا يشتري الباقي فالمحيلة أن يبدلها بينهما من يفتان به فيكون الإقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار تحصل الثقة لهما، وحيلة أخرى: أنه إذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويبيع إلى البائع بالألف ثوباً قيمته مائة درهم أو عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فإذا جاء الشفع لا يمكنه أن يأخذ إلا بثلث الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرتة، وحيلة أخرى: أن يقول المشتري للشفيع إن أحببت أوليكها بما اشتريت فعلت ذلك فإذا قال الشفع: نعم وليتها بطلت الشفعة لأنه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لأن الأخذ بالشفعة هو الأخذ بالشراء الأول لا بشراء آخر والإعراض عن الشفعة يبطل لأحد بالشفعة وكذلك إذا قال المشتري للشفيع إن أحببت بعثتها منك دون الثلث الأول فإذا قال: نعم تبطل شفعته وفي الأمور سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسوماً إلى الشفع حتى قال للشفيع على اللوحة إنني قد أخذت الشفعة من قبلك فإذا قال الشفع: نعم تبطل شفعته، وحيلة أخرى: أن يتصادق البائع والمشتري أن البيع كان فاسداً أو كان نكاحاً أو كان بشرط الخيار ليعتد بغير قولهما وإذا قبلوا فويلهما لا يجب للشفيع الشفعة له عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد ووال ملك البائع بسبب صحيح ومن يوجد هذا في هذه المسائل، وحيلة أخرى: أن يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع: لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان يشتري فإذا قال الشفع: صدقت بطلت شفعته لأنه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقراً بطلان الشفعة لأن حق الشفعة يستدعي شراء صحيحاً وكذلك لو قال رجل للشفيع: هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفع: نعم تبطل شفعته لأنه صار مقر بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقراً بطلان شفعته وكذلك لو قال المشتري: قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فإن أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفع: نعم قد أحببت بطلت شفعته وكان القاضي الإمام أبو علي رحمه الله تعالى يقول: إنما تبطل شفعته إذا قال: أحطت من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين ديناراً فقال الشفع: نعم لأنه أعرض عن الأخذ بالشفعة له رغب في شرائه بأقل من المائة أما إذا لم يقل: وأبيعها منك بتسعين ديناراً لا تبطل شفعته لأنه لم يوجد منه الإعراض عن الأخذ بالشفعة لأنه يجوز أنه قصد حط العشرة ليأخذها بالمقد الأول وكذلك إذا قال الشفع للمشتري: حط عني عشرة إن قال بعد ذلك: على أن تبيعني لباقي بتسعين ديناراً تبطل شفعته وإلا فلا، وجه آخر: أن يشتري ويبيع الشفع اكتميل في البيع بالثمن أو بالمهدة فلا شفعة له كذا في التلخيص.

الفصل الحادي والعشرون في الكفالة: رجل أراد أن يأخذ من رجل كميلاً لا يمدد للكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما لمصلحة في ذلك ما أحسنه في ذلك، أن يمدد المكفيل: قد كفلت لك بمس فلان على أبي كلما دفعته إليك فانا كميل بنعمه كفالة جديدة فهذا جائز وأنه مروي عن الحسن بن زباد رحمه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه روية وفي الوكالة في نظيره اختلاف للشافعية من أهل الشروط وهو ما إذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال للموكيل: كلما عزلتك قامت وكيلي على قول عامة الشافعية رحمه الله تعالى لا تتجدد الوكالة

وعلى قول أبي زيد بشرط رحمة الله تعالى نتحدد والكفالة على قياسها والله تعالى أعلم  
كذا في التارخية

**الفصل الثاني والعشرون في احوالة رجل له على رجل من وراد مدي عليه ان**  
يحيله على رجل بهذا الدل على انه اذا مات تحتل عليه مملسا لا يرجع المطالب على تحيل بما له  
عليه والوجه في ذلك ان يقر المحيل والمحال له في كتاب احواله (١) ان هذا المحيل يحال بهذا المال  
على فلان ويسميان رجلا مجهولا لا يعرف وقيل ذلك لرحل الحوالة ثم ان ذلك الرجل يحال  
عنه (٢) يحال هذا المحال له بهذا الدل على هذا المحال عليه وهذا فعلا على هذا بوجه ثم جاء  
هذا المحتال عليه مملسا لا يكون للمحال له عن الرجوع على المحيل لا دل ولا ان يصير الأول من  
احال محال له على هذا المحال عليه ان احاله على رجل ولم يعرف موت ذلك رجل عن  
إفلاخ وإذا أراد المصوب ان يحل المطالب يذل على عزم به فطلب لمطلوب ان ي  
عندي أوثق من المحال عليه ولا آمن ان يكون مدي إن احب به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ  
الأصل فاحيلة ان يضمن غرم المصوب للمطالب عن المصوب ما عساه من الدس فلا سرا للأصير  
وكان للمطالب ان يأخذ ايها شاء فيحصل مقصوده مما حده ووجه تحري ذلك ان يوكر  
المطلوب - فطالب حتى يقصر الله به ويضمنه فضاضا ثم له فمحور ان يوكبل بقصص الحديث  
حوالته فظاهر واما جعل مقبوس فضاضا بظاهر ايضا لان طريق قضاء الدس هذا على ما  
عرف في موضعه فإن قال المصوب أخاف ان يقصر المطالب من عزمي ويعول صاع صا  
أقضه نفسي ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسألة ان للمصوب ما وكل مطالب دس  
الدين من غريمه ولم يقل أقضه لنفسك فمعنى فطالب بمصوب ولا ثم تحتج الصائب  
إلى تجديد النفس لنفسه المقص بالمطالب لأن المقبوس في يد موكبل أمانة والقصر عنه  
قصر ضمان وقصر الأمانة لا يبرأ عن قصص ضمان تحتج إلى تجديد النفس لنفسه وإذا  
قال ههنا المقبوض قبل ان أقصر نفسي فقد دعي هلاك الأمانة قبل إحداث سبب الضمان  
فيكون القول له فإذا عرفت تفسير المسألة وثيقة به ان يأمر المطلوب غريمه هذا ان يضمن عنه  
المال للمطالب على ان يأخذ به ايها شاء فإذا قصص صا الفاعل عليها فإذا أخذ المطالب من  
غريم المطلوب شيئا بصير حجة لنفسه وبه ههنا يهلك عليه كذا في الذخيرة

**القصص الثالث والعشرون في الصلح** قال محمد رحمه الله تعالى في حل الأصل رجل  
له على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم يؤديه إليه في هلال شهر كذا من سنة كذا  
فإن لم يفعل فعليه مائتا درهم حار هذا الصلح في قول إمام أبي يوسف رحمه الله تعالى  
هذه مسألة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إنما  
هي من خصائص كتاب الحيل والحكمة فيها ان المطلوب إذا أدّى مائة في الوقت المشروط برى،

(١) قوله في كتاب احواله يعني انه يكتب في صك خواله أنه على مجبول - مجهول يحيل على  
معلوم (الح لـ ٢) قوله ثم ان ذلك الرجل يحال عليه يعني المجهول وحده ان يحيل لرجل مجهول  
على معلوم بطلانية المحال له فإذا مات هذا المعلوم بعد ان كان للمطالب ان يقتل المجهول لا بد  
أحاله عليه بما احاله على رجل - وهو المجهول ولم يعرف مائة مملسا له محراوي

عن الباقي وإذا لم يؤد عليه مائتا درهم وإما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة  
نصوص أحدها: إذا كان لرجل على رجل ألف درهم ودين صاحب المال بمدينون حطبت  
عنتك خمسمائة تؤدّي خمسمائة عدائي أو قال: لتؤدّي إلي خمسمائة غداً وبيل الآخر وذكر  
أن الصلح وأخط جائر ي أدى لمدينون إليه خمسمائة عد أو لم يؤد، الثاني. إذا قال. حطبت  
عنتك خمسمائة عني أن تعجلي خمسمائة فإن لم تعجل فالألف عليك على حدنها وعجل الآخر  
وذكر أن المدينون ي عجل خمسمائة فهو بريء عن خمسمائة الأخرى وإن لم يعجل فالألف  
عليه بحالها وهذا استحسان والقياس أن لألف عني مدينون عني حالها عجل خمسمائة أو لم  
يعجل وبقيت أحد بعض الناس الثالث. إذا قال. حطبت عنتك خمسمائة عني أن تعجلي  
خمسمائة ولم يرد عني هذا وذكر فيه خلاف فقد عني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ي  
عجل خمسمائة بريء عن خمسمائة الأخرى وإن لم يعجل فالألف عليه على حالها وبطل  
الصنح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يظفل الصنح وعن المصنوع خمسمائة عجل  
خمسمائة أو لم يعجل فهذا حجة ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح، جئنا  
إلى مسألة كتاب الحيل. مصورتها وحكمها ما ذكرنا وإما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في مسألة كتاب الحيل يبين أن هذه المسألة على الإنفاق لا خلاف  
فيها كما في مسألة كتاب الصنح فاما في مسألة كتاب الحيل ففيها مخالفات بين:  
وقيل إن أبي ليلى فإن صنبا حيله حتى يجوز هذا أيضاً بلا خلاف فالخبرة بي دلت ما أشار  
إليه محمد رحمه الله تعالى فقال: يحضر رب المال عن المدينون ثمانمائة يبقى مائتا درهم فصاحبه  
من هاتين المائتين على مائة يؤديها إليه في وقت كذا فإن لم يعجل فلا صلح بينهما ومثل هذا  
الصنح جائر بلا خلاف قال شمس لأئمة العلوي رحمه الله تعالى في هذه غيبة مصر لأن  
فيها تعليق البراءة عما زاد على المائة إلى تمام المائتين أيضاً وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:  
شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي نواقص بمصرفية إذا كان لرجل على رجل  
ألف درهم صاحبه مائة عني مائة درهم إلى شهر فإن لم يعطها إلى شهر فصائد درهم فهذا لا  
يجوز وإن كان هذا الصنح حقيقاً لأن المخطوط مجهول وهو سماعه إن أوفاه مائة في يوم  
مشرود وإن لم يوفه فالمخطوط ثمانية وجهاه المخطوط تجمع صحه أحط بحسب أن يكون الجواب  
في مسألة الحيل كذلك فيكون في المسألة رأيان إذا لا فرق بين المسائلين، رجل مات وترك ابناً  
وامراً وهي أيديهما دار جاء رجل ودعى أن هذه الدار ذره فصاحبه من دعواه على مال فهذه  
المسألة عني وجهين إن كانا صغاه على غير إقرار فإما أن عليهما أثماً والدار بينهما أثماً وإن  
كانا صغاه على إقرار منهما فالدار بينهما بصيرين والمال بينهما بصيرين فإن صنبا حيله حتى  
يكون للصلح عن إقرار وتكون الدار بينهما أثماً وإما أن يكون بينهما أثماً فالخبرة أن بصلح رجل  
أجنبي عنهما على إقرار عني أن يسلم لأمراء النفس وللأب سبعة أثماً فإذا وقع الصلح عني  
هذا الوجه صح الصلح وكذا الدار بينهما أثماً ثم يرجع المصالح عليهما ببدل الصلح أثماً  
إن كانا أمراء بالصلح وإما كان كذلك لأن إقرار الأجنبي لا يصح في حقه فكان صلحه  
مسقطاً لدعوى المدعي فإذا سقطت دعواه صارت الدار مملوكة لهما بجهة لإثبات يكون عني

ثمانية وبدل الصلح يكون كذلك وذكر شمس الأئمة الخواني رحمه الله تعالى هذه المسألة في شرح حيل الأصل وقال: الحيلة أن يقرأ للمدعي بالدار ثم يصالحها معها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة أثمان الدار فإذا صرحا بذلك كان المثلث في الدار بينهما على ما صرحا به والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشترى داراً على أن يكون لأحدهما ثمنها ولآخر سبعة أثمان رجل مات وترك دراهم ودينير أو عروضا فأراد ورثة الروح أن يصالحوا المرأة من حصصها من الثروة على دراهم أو على دينير اعلم بأن هذه المسألة لا تنحصر وجهين الأول إذا لم يكن في الثروة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصولحت على درهم إن كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي مما يملكه العروس غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفاً فيشترط قبض البدلين في المجلس إذا كانت الورثة مقرين بالثروة غير مانعين لنصيبها من الثروة لأن نصيبها من ثروة إمانة في هذه الحالة في أيديهم وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان فإن صار نصيبها مضموناً على الورثة بأن كانوا جاحدين لثروة ومقرين إلا أنهم كفوا مانعين نصيبها من ثروة الآل لا يحتاج إلى قبض البدلين في المجلس لأن قبض النصف ينوب عن قبض الضمان وإنما يحتاج إلى قبض بدل الصلح لا غير وإن كان ما أخذت مثل نصيبها من الدراهم لا يجوز لأنه يبقى العروس خالياً عن العروس وكذلك إذا كان ما أخذت أقل من نصيبها من الدراهم لا يجوز لأنه يبقى العروس مع بعض الدراهم خالياً عن العروس فتعتبر تجوز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعد تجوزاً بطريق الإبراء عن الباقي لأن الثروة عين وإبراء عن الأعيان ياتل قد احاكم أبو العفضل رحمه الله تعالى: إنما يطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم أو على أقل من نصيبها من الدراهم حانة التصديق وأما حالة المأكرة فالصلح جائز لأن حالة المأكرة تعطى يعطى المال لقطع اسارة وتعدي يمينه فلا يتمكّن الربا وإلى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وإن لم يعلم مقدار نصيبها من الدراهم التي تركها الزوج لم يحز الصلح لأن هذا الصلح فاسد من وجهين: صحيح من وجه فكانت العبرة للجانب المفسد وإن صولحت على عرض أو دينير جاز وإن قل لأنه لا يتمكّن الربا في خلاف المجلس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وإن كانت ثروة الزوج دينير أو عروضا فصولحت على دينير فهو على التفاصيل التي قدما في الدراهم وإن صولحت على دراهم جاز على كل حال، وإن كانت في ثروة الزوج دراهم ودينير وعروس فصولحت على دراهم أو على دينير لا يجوز إلا إذا كانت بدل الصلح أكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بإبراء العروس والنقد لآخر وإن صولحت على دراهم ودينير جاز على كل حال ويصرف حتى إلى خلاف المجلس وهذا هو الحيلة في هذا الباب إلا أن ما يخص الدراهم من الدينير وما يخص الدينير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروس ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض الدين في المجلس غير أن هذه الحيلة مستقيمة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى غير مستقيمة عند رفر رحمه الله تعالى لأنه لا يصرف المجلس إلى خلاف المجلس على ما عرفت في مسألة الإكراه فاشقة على قول الكل أن يصالحوها من جميع نصيبها من جميع ثروة الزوج على عرض واحد يعينه ثم في



الموصح الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج إلى معرفة حصتها من جملة التركة وهذا مشكل لأن جواز هذا الصلح بطريق البيع إلا أن هذا بيع لا يحتاج فيه إلى التسميم وبيع مالم يعلم البائع والمشتري مقداره إذا كان لا يحتاج فيه إلى تسميم جائز ألا يرى أن من أقر أنه عصب من فلان شيئاً أو أقر أن فلان أودعه شيئاً ثم أن المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جائز وإن كان لا يعرفان مقداره كذا ما فإن كانت التركة مجهولة لا يدري مهي ذكر الشيخ الإمام ظهير الدين المرعشي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكيل والمورون لما فيه من احتمال الزيادة بأن كان في التركة مكيل أو مورون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: يجوز هذا الصلح لأنه يحصل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يحصل أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال لاحتمال وذلك لا يكون معتبراً وإن كانت التركة عقاراً وقراضياً وحيواناً وأمتعة وكل ذلك في أيدي تسمى عندهم إلا أن المدعي لا يدري ما هو فصالهم على مكيل أو مورون جار وقد مر جس هذا الترجمة الثاني: إذا كان في التركة دين فإن أدينوا الدين في الصلح بأن صاحبه من الدين والعين على مال أو صاحبه على أن تأخذ هي الدين من العرم وتترك حقها في سائر أموال وكل ذلك باطل لأنه تمليك الدين من غير من عليه الدين ومنى فسد الصلح في حصة الدين عند في حصة العرم لأن العقد واحد وإن سم بدخوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على العرم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثوا الدين ويدكروا في الوثيقة ما خلا الدين وإن أرادوا إدخال الدين في الصلح فالوجه أن تستقرص المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على العرم ليعطوهم من نصيبها ويلبس العرم ذلك ثم يصالحونها من بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكاً لهم أو يجعلوا للمرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن العرم فإن قضى الدين عن غيره متطوعاً جائز ثم يصالحونها عما بقي فالإقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لو لم يصلوا إلى حقهم من الدين يرجعون بما أؤدوا على المرأة أما لو عجموا نصيبها متطوعين لا يصلون إلى ما أؤدوا إلا من جهة العرم ولا من جهة المرأة لأنه لا رجوع للمتطوع على أحد وإن أبت الورثة أن يقضوا نصيبها من الدين فالحيلة أن تستقرص نصيبها من الدين من رجل ويجعل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من مال العرم فإن أبي العرم أن يقض نصيبها فالحيلة أن يبيع الورثة أو واحد منهم عرضاً من عروضه من المرأة ما يساوي عشرة يخمسين الذي هو نصيبها وقد يفعل الورثة هذا لأجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من الدين ثم تحيل المرأة بشخص ذلك العرض على العرم ثم يصالحونها من المال العين وإن كانت المرأة لا تجيب إلى ذلك معافة أن يتوي المال على العرم ويرجع الوارث عليها يضمن للعرض فالحيلة أن تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على العرم وتشهد على نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفنا وهي المتفقى قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره: قلت لأبي يوسف رحمه الله تعالى: ما نقول في رجل أوصى بخدمة عبد له سنة ثم مات للموصي فأراد الوارث أن يشتري من الموصى به وصيقه في العبد لا يجوز فيه إذا مات

لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق الشفع في الشفعة ولا حقه لا مالية له ولا ثمن وعقد  
 لبيع والشراء عقد حاضر يرد على ما به ثمن وله مقايه وعن هذا قضا إن بيع سابع باطل  
 والإحارة لا تنعقد ببيع والشراء لأن بيع والشراء عقد يرد على ما به مالية والسابع لا  
 ماله فيها فلا يرد عليها لبيع كذا هو في مسانته ويدل عليه حي الشفعة من مشري إذا  
 اشترى من الشفع حقه بل كان شراء بطلاناً وكذا دللت سلسلاً للشفعة في حال الحقة في  
 الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسألة مشككة نس في  
 لأمة من بحثها إنما تشكل هذه المسألة لأشكال هذا الأصل أن البيع لا يبر إلا على ما به مقايه  
 رخصة بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسائله الطلاق فإن المرأة إذا قالت لأزواجي

شريت طلاقني منك كذا عقد الزوجات صح ويصح طلاقاً وكذا أزوج الزوج منها مائة  
 بمال أو باع نصفها منها بدين واشترى منه بدين ولا مائة في نفسها ولا بماله  
 وكذا لا مائة في صلاتها ولا نصيبه ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي  
 جواز عقد الإجارة بلفظ البيع وجواز بيع لمبيع وحوازي بيع الوصية في الشيخ الإمام شمس  
 الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إن مضايحوا رحمهم الله تعالى تكفروا للفرق بينهما ولم  
 يحكمهم ذلك فإن النكاح في رحمه الله تعالى ثمه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء  
 وقال بأن الإجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقد الإجارة بلفظ بيع يعني أن  
 يقال سبوا ببيع الموصى له وصيته من يورث مال ولكن ظاهر البسوط وحالته وإذا لم يجر  
 يورث أن يشترى من الموصى به وصيته مال كيف خينة وثقة فلو مات فيه فاختبة فيه أن  
 يصالح الورث الموصى به من وصيته على درهم مسدده بدلها إليه فيجوز ويصلح حتى لا يجر  
 الخدمة ويصير الموصى به من يورث يصنع به ما يبد له من بيع وغيره وكان يسمى أن لا يجر هذا  
 المصنع لأن هذا المصنع وقع على خلاف حسن حقه المصنع إذا كان وقد على خلاف حسن  
 الحق يعتبر معاوضة وتمسكاً وتعد اعتبار هذا المصنع تمليكاً لأن الموصى له ملك ما به المصنع  
 بغير عوض ومن ملك ماله بغير عوض لا يملك تمليكاً من غيره يعرض كالمشتري والجار  
 عن هذا أن يذكر بأن المصنع متى تعدر اعتداه تمليكاً فإنه يعتبر سقاص من كبر وحده كذا في  
 المحقق

الفصل الرابع والعشرون في توهن حل أراد أن يرهق نصف داره أو نصف صيد  
 شائعاً لا يجوز عندما المسألة معروفة فإن ضلها حيلة فاحسبه في ذلك أن يبيع بصره أو  
 نصف صيداً بالمال الذي يريد متفق عليه على أن المشتري فيه باختيار ثلاثة أيام فإذا تقديماً  
 فصح المشتري لعقد مسمى لمبيع في يده على حكم يرهق بذلك لثمن إن عتد هلت بشر  
 وإن دخله عيب ذهب من لثمن بصدده هكذا ذكر أصحابنا رحمه الله تعالى في حقه بهذا  
 أسانيد من على أن المشتري في خيار الشرط لمشتري بعد المصنع مضمون بالثمن لا بالقيمة  
 وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في بيروخ الإجماع في باب البصر في البيع وغيره وأما  
 المشتري في خيار الشرط لمشتري بعد المصنع مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل المصنع والرّد  
 بخيار الرؤية والرّد بالعيب بقضاء بطر مرة بخيار الشرط لمشتري وذكر هذه المسألة في حين

الأميل وقال: الحيلة أن يبيع المستقرص نصف فله من المقرص على أنه بالخيار إلى ولت كذا شهراً أو أكثر فإن رد المال فيه فلا بيع بينهما وإن لم يرد بالخيار باطل والبيع لارم وقد عرف مثل هذه المسألة في كتاب البيوع ولكن هذه حيلة لا تنأى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا يرى اشتراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وكذلك إن شرط الخيار للبائع فنقص البائع البيع بعدما تقابصا فالجواب به واحد إلا أن هذا المنع يكون مضموناً بالقصة إن هتك أو دخله عيب ويستفاد الدين بطريق المفارقة لو كان الدين مثل قيمته ويترادى الفضل إن كان هناك فضل، رجل أراد أن يرهن من رجل رهناً وأراد أن ينتفع بالرهن بأن يكون الرهن أرضاً أراد أن يرهن من رجل رهناً أو يكون دار أراد المرتهن أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فإذا أعاده إليه وأذن له بالانتفاع طوبى له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مدام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هتك لا يفسد الدين فإذا فرغ من الانتفاع يعود رهناً كما كان بخلاف الإجارة فإن عقد الإجارة يفسد الرهن والمسألة معروفة ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه إذا ترك الانتفاع بالدار وعرغها تعود رهناً فقد بين أن مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهناً وفي الميسوط قال: إذا ترك الانتفاع به عاد رهناً فظاهر ما ذكره في الميسوط يقتضي أنه إذا كان المرهون داراً استعملها المرتهن من الرهن ونقل إليها متاعه ثم ترك سكنها بعد ذلك برهان أنها تعود رهناً وإن لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفرغ فيسعي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنها رهن في يديه فالحيلة أن يأمر المرتهن رجلاً غريباً حتى يدعي رقبته هذا الرهن ويقدم المرتهن إلى القاضي فيقبض المرتهن بيته عند القاضي أنه رهن عنده فيسمع القاضي بيته على الرهن ويقبضه يكونه رهناً عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن يبيعه على الراهن مقبولة وإن كان الراهن غائباً وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الرهن وشرط فيه الجواب في بعض المواضع شرط حصره الرهن لسماع البيعة على الرهن والمشتري مختمون فيه بعضهم قالوا: ما ذكر في كتاب الرهن وقع عنصراً من الكتاب والصحيح أنه تغلب هذه البيعة كما لو أقام صاحب اليد بيعة أن هذا شيء في يده وديعة من جهة فلان أو مصاربة أو خصماً أو إجارة وبعضهم قدوا في المسألة روي قال: في إحدى الروايتين تغلب هذه البيعة وهذا لأنه لما رهنه فقد استحفظه فإذا تعدر عليه الحفظ إلا بإقامة البيعة وإثبات الملك سراهن صار خصماً في ذلك كما في الوديعة وأشباهاها وفي رواية أخرى لا تغلب هذه البيعة لإثبات الرهن على الغائب وإليه مال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لأن في قبول هذه البيعة لإثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد إلى إثبات الرهن بدفع الخصومة من يده فإن بمجرد اليد تدمع الخصومة منه كما لو أهدم بيته أنها وديعة في يده وقد أجاب بمنثل هذا في أسير الكبير في نظائره فقال: اتعبد المرهون إذا أسر ووضع في المنيعة فوجده المرتهن قبل المنيعة وأقام البيعة أنه رهن عنده بعلان واحده لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لأنه لا يحتاج إلى إثبات الرهن فإن كذب العبد في يده وقت الأسر

كأن له مبيع بهذا أن يقول البينة لإتبات امرئ على التعاتب في مسئلة لا حاجة إليه وفي  
جامع المساوي وهو أراد أن لا يحصل بدين يهلك لرهن يشترى منه عبداً بذلك فذهب ولا  
يقبضه فهو ما لا يقبل فيه وهو ما لا يقبل فيه ولو كان يذبح ادن مضارباً ويكون مضموناً عليه والربح  
بينهما يفرصه رب المال إلا درهمين ثم يشاركه بالذراعين ثم عليه أن يعمل ما تم عمل أحدهما  
بحور والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في السارح

الفصل الخامس والعشرون في المراجعة المراجعة فاسده عند أي حيلة رحمه الله تعالى  
حلالاً لهما من الخصاف رحمه الله تعالى وأخيه في ذلك حتى يجوز على قول الكل  
بتأثير إني فاصري يرى مزارعه حقه فيحكم بحورهما فحور عبد الكل، وحسه أخرى أن يكسب  
كتاب الإقرار منهما بقرار به أن رصة هذه النصيحة لعل لا يدي هو مالهما ويقرون في هذا  
الكتاب أن هذه الأرض في يدي فلان وأن مزارعها له كذا من المسكن فيبرعها عند من  
علة لشيء والصيف ببدرة ومفتته، أعونه بما رزق الله تعالى من عليها في هذه مسكن فهو  
كذلك ويقرون أيضاً أن ذلك صدر له بشرط واحد لا رزم بهذا أقرا على هذا الوجه فقد إقرارهما  
عليهما ويكون كل الغلة لمزارع ثم هذا المزارع يحدد صاحب الأرض في نصف الغلة  
أيضاً بحيلة الهبة أو غير ذلك فلي شيوخ الإمام شمس الأئمة حلوسي رحمه الله تعالى ما قد  
لخصاف في هذه الحيلة التي ذكرناه أولاً أنهما يرفعان إني فاضري يرى حوار مزارعة يسير يرى  
يرفع إلى فاضري موسى حتى يقضي سهم بذلك فيحور وفي كلامه ما يدل على أنه لا يبعد فيه  
حكمه أنه حكم المحكم وكان يعاصي الإمام أبو علي السبكي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخه  
حكمهم الله تعالى ما رواه عن تجوير حكمه أنه حكم المحكم في هذه المصنفات وقالوا يحتاج إلى  
حكم فاضري موسى وكذا في المصنفات يعني مشايخنا ما رواه عن تجوير حكمه أنه حكم المحكم  
به قال شمس الأئمة حلوسي رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم المحاكم  
محكم فيه في مثل هذه المصنفات والمذيل عليه ما ذكر في كتاب المصنف في مواضع أنه بعد  
حكم المحاكم المحكم في كل شيء إلا في الحدود والخصاص والنعان ولكن لا يقضي بغير هذا  
كي لا يجاوروا أحد ولا يتحصنوا به إلا أن حكم المحاكم محكم لا يلزم في حق المعاصي القوس  
حتى لو رفع حكمه إلى فاضري موسى يرى بطلاله وأبطله صح بإبطاله هذا شرطاً في شراعه أن  
صاحب البدر يرفع قدر بدره ويكون الباقي بينهما فهذه المراجعة فاسده لأن هذا شرط بضع  
شركة في خارج عسى ومثل هذه الشرط يوجب فاسد المراجعة فاجبه في ذلك أن يصر  
صاحب البدر إلى مقدار بدره وإني مصدره يخرج من مثل تلك الأرض عادة حتى يعلم أنه  
بدره من الخارج كم يكون فإن كان قدره من الخارج لعشر يشترط لنفسه عشر من كان  
قدر بدره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وهي القسورية إلى دفع بدائي  
رجل يزرعه في أرضه نصف حراج فمزارعه فاسده إلا في واية عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في من حيلة في ذلك حتى تجوز فلا خلاف فاحيلة أن يشترط صاحب الأرض من  
صاحب البدر نصف بدره ويرثه صاحب البدر عن الثلث ثم يقول صاحب البدر لصاحب  
الأرض أزرع أرضك بالبدر كذا على أن حراج بينهما نصفان كذا في النشرة

**الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية.** رجل جعل رجلاً وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجل آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلاً آخر وصيه في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هؤلاء كلهم أوصياء لميت في جميع تركاته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: كل واحد منهم يكون وصياً في المكان الذي أوصى إليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في المكتتب بالحاصل أن عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وبموت واحد بل تعم في الأنواع والأمكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنحصر بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب يؤكد ذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الإمام الأجل شيخ الإسلام في شرح حيل الأصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد أنه يصير وصياً في المكان الذي حصه وفي السور الذي حصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صار كل واحد منهم وصياً وقبلاً في جميع لتركه لا ينفرد أحدهم بالتصرف وإن كانت الوصاية متفرقة فإن أراد أن يكون كل واحد من الأوصياء وصياً في جميع التركة وينفرد بالتصرف بالاتفاق فاحية أن يجعلهم أوصياء في جميع تركاته على أن من حصر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصيته ونفذه أمره فيها فإذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصياً عاماً منفرداً بالتصرف بالاتفاق اعتباراً بشرط الموصي فإن أراد الموصي أن يكون كل واحد من الأوصياء وصياً فيما أوصى إليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الأقويل فالجواب أن يقول: أوصيت بلى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان وأوصيت بلى فلان في مالي بالشام دون ما سواها من البلدان فإذا قل على هذا لوجه تنحصر وصاية كل واحد من الأوصياء بمال الذي هي ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتباراً بشرط الموصي قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: في هذه الحيلة نوع نظر لأن قوله أوصيت بلى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاماً ثم تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص إذا ورد على الأدنى العام لا يعتبر فيه ذكر هي التادون أن المولى إذا أدن لعبده في التجارة إذاً عاماً ثم حصر عليه في بعض التجارات فإنه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصيص ويصير وصياً عاماً ومسألة أخرى يتردد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى إلى رجل وجعله قسماً في ماله على الناس وله يجعله قسماً فيما للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثرهم على أنه لا يصح ويصير وصياً في الكل منهم أن في هذه الحيلة نوع شبهة (أوصى) إلى رجل على أنه إن لم يقس وصيته لفلان رجل آخر وصيه بعد حائز عند لأن الوصاية سارية تصدرت كالوكالة ثم لتوكيل على هذا الوجه جائز إلا أن يصرح غير أن الوكيل لا ينفرد بماله بعينه ولو وصي بمنزلة وإن لم يعلم بالعرف والعرف عرف في موطنه كد في الذخيرة.

**الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض.** قال الخصاف رحمه الله تعالى: مريض عليه دين لبعض ورثته وأراد أن يقر له دينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أن يقرر

المريض لبعض ورثته لا يصح والحيلة التي سألني في ذلك على نور انكسار ان يقر المريض بالدين لأحسبي ينوبه ويأمر الأحسبي حتى يخلص ويُدفعه إلى الورث وإن قال لأحسبي أحبب يحلفني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك عني أحبب وما أثبت الميث منه ولا من شيء منه عني ويستحلف عليه غرماء الميت فلا يجوز لي ان حلف عليه والحيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الأحسبي حتى يبيع عيماً من أعيان ماله يصلي من الأحسبي من الورث بالدين الذي به عني المريض فإذا باعه وقس الورث ذلك صار دين الورث على المريض بالأحسبي فمما جعته تخافكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر احتساب رحمه الله تعالى أن الله صلي يحلف لأحسبي بقرنه بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأته منه وإن لم يكن لها التيميم طالت عما وإنما كان كذلك لأن التيميم هنا إنما يقع للميت والفقاضي نائب عنه فحلفه حلفاً وإن لم يكن لها طالب وكان الفقاضي الإمام أبو علي نسفي رحمه الله تعالى يقول حول كتمان عروته الذين إذا تغادى وحرمه حتى يبرههم سقوطه بهذه الأسباب محرم لميت يستحلف بانه قد سعة دينك ولا بعضه يوحه من الوجوه وكما نض أن الدين إذا ثبت بمقرر مريض في مرضه الذي هم قريب إلى الموت أنه لا يستحلف بحرم بل يحلف بحقه غير أن لا ذكر في المسودة في مواضع أن المريض إذا أقر في مرضه بالدين لغرماء فإنهم يعطون ذلك ولم يشهدوا الدين واحتساب رحمه الله تعالى ذكر التيميم هنا فهذا شيء استبعد من جهة، قال فإن لم يكن للأحسبي شيء يبيعه من الوارث والحيلة أن يهب للوارث بالأحسبي عيماً من أعيان ماله ثم يبيع لأحسبي تلك العين بعدما قبض من الورث به يمه عني نحو ما بينا

وحيلة أخرى في هذه المسألة أن يحضر الورث ماعاً أو شيئاً تكون قيمته مثل الدين الذي به عني المريض ويبيع ذلك الشيء من مريض بمحض حدة من الشهود كذا وكذا يلحقه إليه فيصير مال وارث ديناً على المريض بالسنة ثم المريض يهب تلك العين من يسهل لا يعرف سرّاً ثم الموهوب به يهب تلك العين من الورث فيرجع إلى وارث مائة يعصر من الوارث ديناً على المريض بالبيعة فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالأحسبي وقانوناً هذه حيلة حسنة إلا أن فيها سوء شبهه لأنه يتكرر فيه وجوب الدين لأن الدين كان واحداً على الميت من البيع والبيع يجب دين آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ودم يستوفى ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك وإذا بقي دين الدين في شركة لا يحل لساكن الورثة الانتفاع بالشركة قبل قضاء الدين بهذه تصحح حيلة في لظاهر لا في الباطن وكان احتساب رحمه الله تعالى في الأمر على الظاهر أنه إن احتساب قال في أول هذه الحيلة يبيع الوارث مائة من المريض بالدين الذي به عليه ولم يهلك فيه حلالاً فهذا دليل على أن شراء مريض عيماً من أعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب المراجعة في باب مراجعة مريض مسألة المريض يشتري عيماً من أعيان ماله ورثته مطلقاً من غير ذكر خلاف وفي مسائل انصهرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعاً وأحاله إلى باب إقرار العبد بولاه من كتاب المأذونات الكبير لشيخ الإسلام

وحيلة أخرى لهذه المسألة لم يذكرها احتساب رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الأمر إلى

فاضرب برى الإقرار بنوارث بانهن صحيحاً لأن بين العلماء اختلافاً في هذه المسألة عندنا لا يجوز هذا الإقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز، وهذا قصي القاضي بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرفت في كثير من المواضع، قال: إن جعل لبت له صغيرة شئ إما متاعاً أو حلياً أو ما أشبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا بأس من الورثة أن لا يسلّموا لها ذلك قال: أما ما كان من حلي أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه سرا إلى من يشاء به ويعلمه أن ذلك لا يثبت ملائمة وهو عيني إليه بأن يحفظ لها ذلك فإذا كبرت دفعه إليها، وأما الدار والصبيعة إن كانت معروفة للمريض لا يمكنه أن يعمل بالعقار ما فعل بالمقول ولكن يسعي له أن يدفع إلى من يشاء به مالا سراً ويقول له: هذا المال مال ابنتي ملائمة فاشتر هذا العقار مني لأبنتي ملائمة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشتري هذه الصبيعة لابنة هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلعن الكلام إطلاقاً فإذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الصبيعة إليها وقد اختلفت مشايختنا رحمهم الله تعالى في فصل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلّم إليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فأراد أن يدفعه إلى رجل سراً ليحفظ لابنته على نحو ما يبا من يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحل لأن القاضي لا يصدق أنها الصغيرة أن هذا ملك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسمعه أن يأخذ ذلك منه فيبطل به حر سائر الورثة إلا أن الخصام رحمه الله تعالى اشترى في فصل الحلي والمتاع أنه يحل لذلك الرجل أن يأخذ فإن حاف الأجنبي أن ظلمه بمن يرب كان المريض ذهب الثمن من ابنته ثم دفعه إلى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال: ليس عنه في بيعته شيء وكذلك لو استقرض المريض من إنسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه إلى الرجل حتى اشتري الصبيعة منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في بيعته شيء على ما عرفت في المبسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بمثلها ديناً في الدمة ولا يكون حر بالخلف بالشراء حائضاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أحمادي رحمه الله تعالى: هذه الحبيبة تصبح عني قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يبيع المريض من وراثته ومن وكب وراثته لا يصح فلا تصبح هذه الحبيبة هذه إذا كان في يده دار أو صباغ لبعض ورثته وحاف أنه لو أقر بذلك للورث لا يصح إقراره بالحبيبة أن يقول لأجنبي: هذه الدار دارك ويقول لأجنبي: هذه الدار لوارثك فلان وليست لي، قال: وإذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار فحاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز إقراره للورث فالحبيبة أن يحيى رب الدين ممن يشق به فيفرض المريض بحضرة الشهود أن وراثته فلان وكه يقبض المائة الدينار التي له عني هذا الرجل ويقول: قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم يتكر وراثته الوكالة ويرجع وراثته على ذلك الرجل فإذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض بأن حاف للرجل أن لنزومه اليمين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما وصفنا كذا في المصنف

**الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض:** يجب أن يعلم أن استعمال المعاريض للتحرز عن الكذب لا بأس به جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: إن في معاريض الكلام ما يظني الرجل عن الكذب وهو أيضاً أنه قال: إن في معاريض الكلام لتدوحة عن الكذب أي

سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكسرة ويريد بها غير ما وصفت له الكلمة من حيث انظاره إلا أن ما أراده يكون من محتملات لفظه<sup>(١)</sup> الطريق الثاني أن يفيد الكلام بلعل وعسى وذلك عملة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عريضة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يحج صريحه قال الله تعالى: لا جناح عليكم فيها عزمهم به من جعله النساء ثم قال: ولكن لاواعدوهن سرا إلا أن يقولوا فلان معروفا فإن المرأة إذا كانت معتدة لا يحل لرجل أن يحضنها صريحا ولكن لو قال: إنك حميلة حصه ومثلك يصلح لثاني وسيفضي الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن إبراهيم أنه كان إذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه: إذا استأذن أحد في الدخول علي فقل ليس أنشج هنا وعن المكان الذي كنت قائم فيه وعنه أيضا أنه كان إذا استأذن منه فقول للدخول عليه كان يركب عسى در أو فرس أو وسادة ويقول لخادمه: قل إن الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع أنه قد ركب على دابته لحاجة به فيرجع وعنه أيضا أنه كان إذا استأذن منه إنسان شيئا كان يصح يده على الأرض ويقول ليس الشيء الذي تستعيده هنا ويريد به في موضع وضع يده فيجلس السامع أن ذلك الشيء ليس بحضرته أو في داره والله تعالى اعلم كذا هي الدخيرة.

**الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات** إذا أراد لرجل أن يتصدق عنه بعد وفاته لأجل صلواته العائشات ولا يأمس من الموارث أن لا ينفذ وصيته لو أوصى بذلك ورثه أوصى بثلاث مائة قبل ذلك ولو أوصى بهذا أيضا دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا راء اثالث فاحيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحبه ثم يثق به ويعهد عليه ويسلم المبيع ويبرئه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز إن شاء الله تعالى فإن خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قبل ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال فاحيلة في ذلك أن يبيع ثمنك العين من ذلك الرجل بشيء مفلوف ويكون المفلوف معيبا بقليل عيب ولا يرى البائع مفلوف ولا يرضى بالعيب ويوصي إلى إنسان أن يرى ذلك الشيء امعيب بعد وفاته فيرده الوصي بالعيب إذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء إلى منك ورثته وإنما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسألة لأن خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى الوصي إذا قسم الشركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا يجوز قسمته لأن في انفسه معنى البيع والوصي إذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا يجوز القسمة والحيلة للوصي في ذلك إذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصي حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يقسم مع المشتري حصه الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصه الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز بصيب أحدهما من الآخر وإنما جازت هذه القسمة لأنها جرت بين اثنين

(١) قوله: إلا أن ما أراده يكون من محتملات لفظه بيانه دينا روي عن رسول الله ﷺ أنه قال الجاه لا يدخلها عجزور سمعت عجزور ذلك جعلت ليكي حتى من رسول الله ﷺ صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة جرد مرد مكحطون فقد لفظ عليه السلام بلفظ أراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر إلا أن ما أراده عليه السلام كان محسنا لفظه والمعجور مذهب ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله الحراري



وحيلة أخرى أن يبيع حصصهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما  
مقرره إذا قال المريض أحجوا عني بثلاث مالي حجة واحدة أو قارب حجة، ولم يقل: واحدة  
مدفع الوصي إلى رجل مالا مقدراً لينقص على نفسه في الصريق قاضياً وجانباً وبمكة فاعتق وبقي  
من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمور الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامناً لأنفق على  
نفسه وهي الاستحسان لا يصير ضامناً وكان على المأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصي وإن  
كان الميت أوصى له يكون الباقي بمأمور وإن كان عين رجلاً ليحج عنه كانت الوصية بالباقي  
جائزة له لحصولها للمعلوم وإن لم يعب من يحج عنه كانت الوصية بطله والحيلة هي ذلك أن  
يقول للوصي للوصي أعط ما بقي من النعمة من شئت، فإذا أعطى الوصي المأمور ما بقي من  
النعمة بغير ممرله ما هو قال الموصي للوصي: أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله  
أعلم.

## كتاب الخنثى وفيه فصلان

**الفصل الأول في تفسيره ووقع الإشكال في حاله** يحب أن يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال الباقلي رحمه الله تعالى : أولاً يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعتبر المال في حقه كذا في الدخيرة، فإن كان يبول من الذكر فهو غلام وإن كان يبول من العرج فهو أنثى وإن بال منهما فالحكم للاستيق كذا في الهدية، وإن استويا هي السق فهو حنثى مشكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه وقالوا : بسبب إلى أكثرهما بولاً وإن كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في الكافي، قالوا : وما يتحقق هذا الإشكال قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والإدراك يبول الإشكار فإن سمع وجامع وذكره فهو رجل وكذا إذا لم يجمع يذكره ولكن خرجت لحبته فهو رجل كذا في الدخيرة، وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ثدي مستو ولو ظهر له ثدي كثندي امرأة أو برن له لبن في ثدييه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة وإن لم تظهر إحدى هذه العلامات فهو حنثى مشكل وكذا إذا تعرضت هذه لعالم كذا في الهداية، وأما خروج للثني فلا اعتبار له لأنه قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة السيرة، قال : وليس الخنثى يكون مشكلاً بعد الإدراك على حال من الحالات لأنه إما أن يحبل أو يحيض أو يخرج له حبة أو يكون له ثديان كثندي امرأة وبهذا يبين حاله وإن لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لأن عدم نبات الثديين كما يكون للنساء دليل شرعي على أنه رجل كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى .

**الفصل الثاني في أحكامه** الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط والواثق في أمور الدين وأن لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته وإن وقع حلف الإمام قام بين صف الرجال والنساء فلا يتحمل الرجال حتى لا تنقصد صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتحمل النساء حتى لا تنقصد صلاته لاحتمال أنه رجل فإن قام في صف النساء يحسد صلاته احتياطاً لاحتمال أنه رجل وإن قام في صف الرجال فصلاته تأمة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره ومن حلفه بخلافه صلاتهم احتياطاً لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته كجلوس امرأة كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى : أحب إلي أن يصني بقناع يبرده به قبل البلوغ وإن صني بغير قناع لا يؤمر بالإعادة إلا استحباباً هذا إذا كان الخنثى مراهقاً غير بالغ أما إذا كان بالغاً فإنه يبيع بالنسب ولم يظهر فيه شيء من علامه الرجال أو النساء لا تجزئه الصلاة بغير قناع إذا كان الخنثى حراً، قال : ويكره له أن يمس الخنثى وأراد به ما بعد البلوغ بالنسب إذا لم يظهر به علامه يستدل بها على كونه رجلاً أو امرأة ويكره له لبس الحرير أيضاً كذا في الترخامة، ويكره له أن يكشف قدام الرجال أو قدام النساء وأن يحلوه بغير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وإن أسرم وقد راهق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا علم لي في لباسه وقال محمد رحمه الله

تعالى: يمس لباس المرأة كذا في الكافي ولا بأس بأن يمس الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام ولباسها وهذا ظاهر قلت: أرايت هذا الخنثى هل يحتسب رجل أو امرأة فهذا على وجهين إما أن يكون مرهقاً أو غير مرهق فإن كان غير مرهق فإنه لا بأس بأنه يحتسب رجل أو امرأة لأن الخنثى صبي أو صبية من كان صبياً فلا بأس للرجل أن يحتسب وإن كان مرهقاً يشتهي فإد كان غير مرهق لا يشتهي أولى وإن كان صبياً فلا بأس للرجل أن يحتسب إد كانت غير مرهقة لأنها لا تشتهي وبسبب الشهوة يحرم النظر إلى الفرج ولا بأس للمرأة أن تحسب لآه صبي أو صبية فإد كانت صبية فلا بأس للمرأة أن تحتسب إد كانت مرهقة يشتهي فإذا كانت غير مرهقة وهي لا تشتهي أولى وإن كان صبياً فكذلك لأنه لا يشتهي وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر إلى فرج لا يجبي وإن كان مرهقاً فإنه لا يحتسب رجل ولا امرأة أما أنه لا يحتسب رجل فمحور ١. يكون صبي ولا يباح للرجل أن يحتسبها وينظر إلى فرجها لأنها مرهقة والمرهقة محسب تشهي فكأن كانت باعة ولا يحتسب الرجل فكذلك هذا ولا يحتسب امرأة لمجواز أن يكون صبياً مرهقة فلا يحل سفرة الأجنبية أن تحسب وينظر إلى فرجه لأنه كالبائع ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن الخنثى إذا كان موسراً فإن الولي يشتري له جارية عالة يأمر الختان حتى تحسب فإد احتسبها بعد ذلك وإن كان معسراً اشترى ذئب جارية من ماله حتى يحتسب وإن كان أبوه معسراً أيضاً فإن الإمام يشتري له جارية من بيت المال فإذا حسبه الجارية بعهد الإمام و قد ثمنها إلى بيت مال ونزوح امرأة يحنثي لا يبعد بإحدا احتكاك لأن الكناح موقوف قبل أن يستثنى أمره لمجواز أن يكون ذكراً يمحور الكناح ويحور أن يكون أنثى فلا يحور، وهذا كذا مشكل لخال كذا الكناح موقوفاً والكناح موقوف لا يبعد بإحدا ينظر إلى الفرج فلهذا قال: يشتري له جارية للختان ومن يفل بزوج له امرأة بماله حتى تحسب هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أن محمداً رحمه الله تعالى إن لم يقتل بزوج له امرأة عالة لا يفسد بصفحة نكاحه ما لم يثنى أمره ولكن لو فعل مع هذا كذب مستقيماً لأن الخنثى إن كان امرأة فهذا ينظر الحس إلى الحس: لنكاح لهو وإن كان ذكراً فهذا ينظر لمنكوحه إلى زوجها كذا في المحيط، وإن مات قبل أن يستثنى أمره لم يفسد رجل ولا امرأة من يمس فإن يمس أحسب يمس بحرقة: وإن كان ذا رحم محرم منه يمس بحرقة، قال شمس الأئمة الحلواني: يجعل في كورة ويفسد هذا كله إذا كان يشتهي أما إذا كان صفاً فلا بأس أن يفسد رجل أو امرأة كذا في الخوهر الميرة

نوع آخر هي مسائل الكناح لو رزح لأب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو رزحه من رجل قبل بلوغه فالكناح موقوف لا يفسد ولا يفسد ولا يتوارثان حتى يستثنى أمر الخنثى فإن رزحه الأب امرأة وبلغ وظهر علامات لرجل وحكم بجواز الكناح إلا أنه لم يصل إليها فإنه يؤجل سنة كما يؤجل غيره من لا يصل إلى مرأته قلت: أرايت هذا الخنثى المشكل المرهق وخنثى منه مشكل تزوج أحدهما صاحبه على أن أحدهما رجل وآخر امرأة قال إد عزم أن كل واحد منهما مشكل فإن النكاح يكون موقوفاً إلى أن يثنى حالهما لمجواز أنهم ذكراً فيكون هذا ذكراً تزوج بل ذكر فيكون النكاح باطلاً وكذلك يجوز أن يكون أنثى فيكون النكاح باطلاً لأنه

امراة تزوج امراه ويجوز ان يكون احدهما ذكرا والآخر انثى فيكون نكاح جائزا فإذ كانا مشككين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفاً إلى ان يثبت حالهما وان مات احدهما او ماتا قبل ان يروى الإشكال لم يوارن لأنه قبل اتيان النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستند الإرث به كذا في لدخيرة، وإن كان له يعرف كل واحد منهما انه مسكن أجرت نكاح إذا كان لأبوين هما البدان وروحا لأب الأب والروح منهما أحير انه رجل وأما امراة منها أحير انها امراه واخر كل واحد منهما معيرون شرعاً ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب احكامه بصفه نكاح بها على ذلك فإن مات بعد الأبوين وأقام كل واحد من ورثتهما البيعة له هو الزوج وإن الآخر هي بروجته ثم أقص بشيء من ذلك كذا في المسوط لشمس لائمة السرخسي رحمه الله تعالى، تمت فإن جاءت إحدى البيعتين قبل الأخرى فقصبت به ثم جاءت البيعة الأخرى قال ابطل بيعة الأخرى والعصاة الأولى ماضية على حاله ولو ان رجلاً قبل هذا الحشى شهوة يمس بهد الرجل ان يزوج أمه حتى يستدر امره كذا في الدخيرة

منوع آخر في الحدود والقصاص ولو أن رجلاً قدف هذا الحشى فشكل قبل المنوع وقدف الحشى رجلاً فلا حد على القذف أما إذا كان القذف هو الحشى فلا منوع بعده لأنه صبي أو صبية وأما إذا كان القذف رجلاً آخر فلا حد غير محقق لأن المنوع من أحد منوع إحصان القذف كالإسلام ولو قدف الحشى بعد بلوغه بالنس وبكر قبل بلوغه فلا منوع بها على كونه ذكراً أو أنثى فقدف الحشى رجلاً أو قدف رجلاً فإن في النكاح هذا ولو ساء فلان مشايخنا رحمهم الله تعالى أورد بهد النسوة في حق قدف الحشى بأنه لا حد على قدف الحشى لا قبل المنوع ولا بعد المنوع مشكلاً لأن الحشى وإن صار محصناً بالمنوع إلا أنه قدف تظهر عليه علامة الأنوثة أو الذكورة يجوز أن يكتو رجلاً وإن يكون امراه فإن كان رجلاً فهو عمرته المصوب وإن كان امراه فهو بمرأة المرأة المنة، لأنها لا تجمع ومن قدف رجلاً محبوبة أو امراه رتقاء لأحد عليه أما إذا لم يرد بهد النسوة فيما لا حد الحشى هو القذف وإن كان محبوبة ببيع أو رتقاء بشفه والمحبوب المبيع أو الرتقاء ببالعة إذ قدف إحساناً بحبه عليه حد قتل أو أريت إن سرق بعد ما يبرأ قال عليه حد وإن سرق منه ما يساوي عشرة دراهم يقطع به السارق كذا في هيبه، قلت أريت هذا الحشى إن قطع رجل أو امراه يده قبل ان يبيع أو يستشير امراه فإنه لا قصاص على لاطعه وهذا بخلاف ما إذا قتل الحشى رجلاً أو امراه عمدت عليه القصاص قلت أريت إن قصع هذا الحشى يد رجل أو امراه من على عاقفته أو من اللأ ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بطلاً فإنه يمسك به بعد وثب يديه على عقمه إذا كان الحشى له بذون بعد وبعد ببلوغه إذا قصع يد بستان قبل أن يبرأ من امراه عمدت به يحد الأرض بي يده كذا في الدخيرة، فإن امراض هذا الحشى في حفاظته به يجر حتى يستدر امراه

(١) قوله لم يجوز حتى يستدر امراه لأنه من امراض هذا الحشى من امراضه وهذا من امراضه ولا حد له لأنه لا يدري ان رجلاً أو امراه فلا يمرض له لأنه إما يمرض لمن عليه ثمن ولا حد على الحشى

وإن شهد الواقعة رضى له سهم<sup>(١)</sup> كذا في المبسوط لشمس لأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، قلت: فإن أحد أسير في العدو قل لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قتل. فإن ارتد عن الإسلام قبل أن يدرك أو بعدما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً قلت: فإن كان من أهل الذمة قال: لا يوضع عليه الخراج حراج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت: هل يدخل في القسامه قال: لا يدخل في القسامه قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الدخيرة

نوع آخر في الأيمان. رجل حلف بطلاق امرأته فقال: إن كان أول ولد نديبه علماً فأتى طالق أو قال لأمته. إن كان أول ولد نديبه علماً فأتى حره فولدت هذا الخشبي اشكل قال: لا يطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول عثماناً رحمهم الله تعالى حتى يستبين أمره فإن ظهر بعد ذلك أنه علام ضلقت امرأه وعتقت الأمة وإن صهره جارية لا تعتق الأمة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حر وله عبد حمى مشكل لا يعتق العبد وكذلك إن قال: كل أمة لي حرة لا يعتق هذا الخشبي وإن قال القولين وحلف باليمين جميعاً فإنه يعتق ولو قال رحى: إن سكب عبداً فامرأته طالق فاشترى هذا الخشبي لا تطلق امرأته وإن قال: كلا غويي ثم اشترى مثل هذا الخشبي تطلق امرأته كذا في التتارخانية

نوع آخر في إقرار الخشبي أنه ذكرنا أني وفي إقرار أبيه أو وصيه بذلك. فإن قلت: أرايت إن قال هذا الخشبي لمشكل أنا ذكر أو قل. أنا أني لا يقبل قوله وقيل أن يعلم أنه مشكل إذا قال: أنه ذكر أو أني كان القبول قوله لأب الإنسان أمين في حق نفسه والقول قول الأمير مالم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف خلاف ما قال قلت: أرايت أن لو كان هذا الخشبي أبوه حياً فقل: هو علام ولا يعرف دث لا بقوله قال: القبول قوله وكذلك لو قال: هو جارية فالحقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال قلت: أرايت إن كان هذا الخشبي قد راهن وليس له أب وله وصي فامرأته حرة أو علام فالحقول قوله إذا لم يكن مشكل الحال وإذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط، والله سبحانه أعلم

مسائل شتى. ولا يجوز شهادة الخشبي حتى يدرك لأنه صبي أو صبية وبعدما أدرك إذا لم يستبين أمره بوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر قلت: أرايت رجلاً أوصى لما في بطن امرأة بالف درهم إن كان علماً وبخمسائه إن كان جارية فولدت هذا الخشبي اشكل قال: يعطى له خمسمائة وتوقف الخمسمائة الأخرى إلى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فإن تبين أنه ذكر دفعت الزيادة إليه وإن تبين أنه جارية دفع إلى ورثة الموصي وكذلك إن مات قبل التبين يدفع الموقوف إلى ورثة الموصي وهذا قول عثماناً رحمهم الله تعالى كذا في الدخيرة، وبما الأخرس وكنتيته كالبين في الوصية والسكاح والطلاق والبيع والشراء والمفود لا في أحد بخلاف معتقل انسان اعلم أنه إذا قرئ على الأخرس كتب وصية فقبل له: أشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار فهو جائز

(١) قوله: رضى له سهم. كذا في جميع ما عهدي من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فإن الذي رايته في المحيط وإن شهد بما فيه يرضح له ولا سهم له لأنه إنما سهم للذبح وهذا ليس بالغ ولا يعرض له بعد البحر وي معنى عنه

ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأيه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز سكج  
الأخرى ومطلابه وعتاقه وبيعته وشراؤه وبعضه منه ويقنع له إذا كان يكتب أو يؤمن إيماء يعرف  
به ولا يحد ولا يحد له ثم الكتابة على ثلاثة أوجه مسبين مرسوم أي معنون وهو يجري  
مجري للصق في الحاضر والعائب على ما كانوا ومسبين غير مرسوم كالكتابة على الحداد وأوراق  
الأشجار وهو ليس بحد إلا بالنية والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو يجريه  
كلام غير مسموع فلا يثبت به حكم وإن كان رجل صم أو بؤم أو يؤمن يعارض فكسب أو  
أشار بشيء من ذلك لم يعص ذلك منه هي شيء من التصرفات، عنه مدبوحة وقبها مبنية فإن  
كانت المدبوحة أكثر ثمرى فيها وأكل وإن كانت التمة أكثر أو كما يصعب له يؤكل وهذا في  
حال الأحبار بأن يحد ذكية يقف وأما في حال الضرورة ثمرى وأكل سواء كانت المدبوحة أكثر  
أو كما سواء أو كانت التمة أكثر كذا في الكافي، نعم ثوب محس رطب في ثوب صاهر يابس  
فظهرت رطوبته على ثوب صاهر يكن لا يعصرونه عصر لا يسجن رأس شاه متطبخ بالدم أحرق  
ورائل عنه بدم فالتحد حرفة منه حار والحرق كالغسل سيطان جعل الخراج لرب لأرض جاز و  
جعل العشر لا كذا هي الكسب، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي أثر حبيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى لا يجوز فبهما وعلى قول أبي يوسف يموى، أصحاب الخراج إذا عذروا  
عن زراعة الأرض، أداء الخراج دفع الإمام الأراضي إلى غيرهم بالأجرة في يؤجر لأراضي  
لنقاديين على لزراعة ويأخذ الخراج من آخرته فإن قصص شيء من آخرته يدفعه إلى أصحابها  
وهم الملاك فإن لم يجد من يستأجرها دعها لإمام محس يعذر على الزراعة ثم إذا اعطى يأخذ  
الأجرة الماضية من الثمن إن كان عليهم خراج وود الفصل على أصحابها ثم هل هذا قول أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا عندهما القاضي فثبت بيع مال مذبول بالدين والشفعة  
وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى فلا تملك ذلك فلا يسمع نكح بأمر ملاكها يبيعها  
وقيل: هذا قول الكل كذا في التبيين، ولو بوى قضاء ومضان ولم يعين اليوم صح ولو عن  
رمضان كقضاء الصلاة صح وإن لم يمس أول صلاة أو آخر صلاة عليه كذا في الكسب، وهذا قول  
بعض المشايخ، لأصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضان مسموع يعين أنه صائم عن  
رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز ما لم يعين الصلاة ويومها بأن يعين ظهر يوم  
كذا مثلاً ولو برى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه كذا في التبيين، وحسن دمع كثير له  
النساء حتى وجد مباحته، شنع مسد ولو قليلاً كقطرتين لا تملع براق غيره كفر لو صديقه وإلا  
لا قتل بعض الخاف عذر في ترك الحج باع أتانا لا يدخل جحشها في البيع المقدر المتنازع فيه لا  
يجرح من يدعي بطلان يدعي عقار لا في ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه إذا  
قضى القاضي في حادثة بيبه ثم قال: رجعت عن قصائي أو يدعي غير ذلك، وجمعت في  
تبليس اليهود أو أبطلت حكمي ويجوز ذلك لا يعتبر وانقضاء ما من إن كان بعد دعوى  
صحيحة وشهادة مستقيمة، حبا قوماً ثم سأل رجلاً عن شيء فأمره وهم يرونه ويسمعون  
كلامه وهو لا يراهم جارت شهادتهم عليه بذلك الإقرار وإن سمعوا كلامه ولم يروه لا باع عقاراً  
وبعض أقاربه حاصر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه وجمعت مهرها لم يحبا فماتت فطلب

ورثتها مهرها منه وقالوا. كانت الهبة في مرض موته وقال: بل في الصحة والمعلول به، قال.  
 لاخر وكلتكم ببيع كذا مسكت صار وكبلا وكبها بطلانها لا يملك عرلها وكلتكم بكذا على اني  
 سمي عرلنت فانت وكبلي يقول في عرله. عرلنتك ثم عرلنت كذا في الكسرة ولو قال كلما  
 عرلنتك فانت وكبلي يقول. رجعت عن بوكاه المعلقة وعزلتكم عن الوكالة سجرة ومثل يقول  
 في عرله كلما وكلتكم فانت معزول والاور اوجه كذا في السبيح. ويبطل الشرط الماسد وجهالة  
 البذل البيع والإجارة والقسمة وانصح عن دعوى المال ولا يبطل الشرط لفسد وجهة ابدل  
 المعق والمكاح والخلع وانصح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة اليد إذا كان كاتب وحشة لا  
 بالشرط الماسد وإن جمع بين الشيعين قبل العقد في أحدهما ففي القسم الأول لا يصح سمي  
 لكل واحد منهما بدلاً أو لم يسم وضح في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث إن سمي  
 لكل واحد منهما بدلاً صح وإلا لا، رجل قال لأخر بعث هذين العبدين بالف أو قال على أن  
 كل واحد منهما بخمسمائة قبل في أحدهما لا يصح ركذا أو آخر شتر ففسد في أحدهما أو  
 قال: فاسمكتك على أن هذا وهذا لي وهذا فقبل في أحدهما وكذا لو جمع بين سبع  
 والإجارة أو القسمة أو بين البيع أو جمع بين الكل وأجمل أو فصل فقبل في  
 أحدهما لأن هذه العقود تبطل بالشرط الماسد وحسم حيد إلى الرديء معتاد فصار القبول في  
 أحدهما شرطاً لصحة القبول في الآخر فإذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال: رجعت هاتين  
 الامتين بالف فقبل نكاح إحداهما أو قال لزوجتيه. حالتمكما بكذا فقبلت إحداهما أو قال  
 لعبدية: اعتقتكما بالف فقبل أحدهما أو كان رجلين على رجل ففصل فقال: صاحبك على  
 الف فقبل من أحدهما صح لأن هذه العقود لا تبطل بالشرط الماسد ولو قال لعبدية: كاتبتمكما  
 بالف فقبل أحدهما لا يصح وإن فصل فقبل أحدهما صح وإن جمع بين المكاح والبيع أو  
 الإجارة فقبل أحدهما إن قبل المكاح صح وإن قبل البيع أو الإجارة لا وعلى هذا غيرهما وإن  
 جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق إن قبل الطلاق أو العتاق صح أجمل أو فصل وإن قبل  
 الكتابة إن فصل صح وإن أجمل لا، رجل له أرض يزرعها أو حوت يستعمل وعندها بكمي له  
 وعندها لم تحمل له امرأة إلا حلت متعها زوجها عن الدخول عليها تشور طفلها تسير ثم صنعها  
 ثلاثاً على ألف كان جميع الألف بإراء الواحدة قال لعبدية يا سيدي أو لأمه ما عيشت لا يصدق  
 إن فعلت كذا مادمت ببيعك فكذا وخرج منها ثم رجع وقيل لا يبحث قال المدعي. لا يسنه في  
 غيرها أو قال الشهود لا شهادة له ثم شهدوا فقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل  
 والأصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اقر يدين لإنسان ثم قال: كنت كادياً في إقراره حلف  
 انقر له عني أن انقر ما كان كادياً فيما اقر لك به ولست بمضطر فيما تدعيه عليه عند أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له والعتوى على أنه يحلف المقر  
 له لو قال له: علي عشرة درهم إلا ثلاثة لا درهماً لرمه ثمانية وإن قال: لا سبعة إلا خمسة إلا  
 ثلاثة إلا درهماً لرمه ستة خباز اتخذ حسوناً في وسط البرازين مع وكذا كل ضرر عام جعل  
 شيء من الطريق مسجداً أو جعل شيء من المسجد طريقاً للعمامة صح أهل بلد تركوا خشان  
 يحاربهم الإمام كره مسح اليد والمكين بالخمر ووضع الحيز تحت القصعة والمندحة وانتظار الآدام  
 إن حضر آخر واكن الطعام حار وشبه ونفحه كذا في المكاني، نفس بدل الصلح شرط إن كان

ذهب يدين بأن وقع الصلح على دراهم عن دنائير أو عن شيء آخر في الدمة وإن لم يكن ديناً  
 يدين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي داراً فصالحه أبوه على مال الصبي من كان  
 للمدعي بيته جدر إن كان يمثل القيمة أو أكثر من قيمته إن لم يكن له بيته أو كانت  
 غير عادلة لا، وإن كان الأب هو المدعي للصغير ولا بيته له بجور كعصا كان وإن كان له بيته  
 عادلة لا يجوز إلا بالمثل أو بقر قدر ما يتغلب فيه ووصي الأب في هذا كالأب للإمام الذي رآه  
 الخبيجة أن يقطع إنساناً من طريق إعادته إن سم يصر بأمانة من صادره السلطان ولم يعين بيع ماله  
 فباع ماله صح خوفها بالضرب حتى وهبه مهرها لم يصح إن قدر على لضرب وإن أكرهها على  
 الخلع وقع الطلاق ولا يستقط المال ولو أخلت إنساناً على الزوج ثم وهبت لمهر للزوج لا يصح  
 اتحد بشراً في ملكه أو بالوعة من منها حائط حارة فصبب تحويه لم يجبر عليه من سقط الحائط  
 منه لم يضمن عمر در زوجته بماله بإدبها في العمارة لها والبقعة دين عليها وإذا عمرها لنفسه من  
 غير دن المرأة كانت العمارة له وإذا عمرها لها بغير إذنها كان لبياء لها وهو متصرف في البياء فلا  
 يكون له الرجوع عليها به ولو أخذ عمره بصره إنسان من يده لم يضمن النازع إذا هرب العريم  
 في يده مال إنسان فعاد له سلطان ادفع إلي هذا المال وإلا تقطع يده أو أصرك حمسين فدمع  
 سم بضمن الدافع وضع حنظل في الصحراء ليصيده به حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم  
 الثاني ووجد الحمار محروماً ميتاً لم يؤكل لأن الشربة أن يذبحه إنسان أو يجرحه وبدون ذلك  
 لا يحل وهو كالطليحة أو للتردية المذكورة في آية وتمييزه باليوم الثاني وقع اتفاقاً حتى لو  
 وجده ميتاً من ساعته لا يحل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين كره من الشاة الحياء والحصى  
 والعدة والمثانة والمرارة والدم المسحوق والذكر والنخاع للصلب<sup>(١)</sup> كذا في الكفر، بنقاصي دن  
 بقرص مال العائث والطفل والنقطة صبي حشفتة طاهرة بحيث لو رآه إنسان ظنه محبوساً ولا  
 تقطع جلده ذكره إلا بشد يد ترك كشح أسلم فقال أهل البصرة لا يطيب الختان ووجه سبع  
 مشين وختان امرأة ليس بسنة وإنما هو مكروه للرجال لأنه أند في الخماخ وقيل: سنة ويجوز كفي  
 الصغير ربط فرجه وغيره من المدلواة وكذا يجوز ثقب ذن البنت الأظفار والحاصل لا يعمل  
 ما يضر بالولد ولا ينعمي لها أن تحتجم ما لم يتحرك الولد فإذا تحرك فلا بأس به ما لم تقرب  
 الولادة فإذا قربت لا تحتجم وإنما لفصد فلا تعمله مطلقاً مادامت حية وكذا يجوز قص البهائم  
 وكبها وكذا كل علاج فيه سمعة لها وجر قبل ما يضر من البهائم كالكلب المقور والهره وإذا  
 كانت تاكل اللحم والدجاج ويذيعها ذبحاً ولا يضر بها ويستسقة بالفرس والإبل والأرجل  
 والرمي جائز وحرم شرط الجمل من الجاسين لا من أحد الجاسين ومعنى شرط الجمل من الجاسين  
 أن يقول: إن سبق فرسك فبك علي كذا وإن سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز وإذا  
 شرط من جانب واحد بأن يقول: إن سفتني فلي علي كذا وإن سقتك فلا شيء لي عليك  
 جاز استحساناً ولا يجوز فيما عدا الأربعة المذكورة في الكتاب كالجمل وإن كان الجمل مشروطاً  
 من أحد الجانبين بشرطه أن تكون العناية مما يحملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد  
 من الفرسين احتمال سبق أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط للجمل من

(١) قوله والنخاع للصلب لم يجد ذلك في عبارة الكفر ولا في شرحه السبيل انه مصححه



أجديين وأدخلا تلك محلاً جاز بها كان العرس المثلل كقولهم لعرسهما يحجور ن يسبق ويسبق وإن كان يسبق أو يسبق لا محاله فلا يحجور وصوره إذا حال لخلل أن يقول لثالث إن سفتا فثالثان لك وإن سفتاك فلا شيء ما عليك ولكن شرط الذي شرطاه بينهما وهو أيهما يسبق كان له المثل على صاحبه بأن على حاله فإن عليهما أحد ثمانين وإن عليه فلا شيء لهما عليه وبأحد أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو مال واحد من الناس جماعة من العرس أو لثلاثين فمن سبق له كذا من مال نفسه أو مال لعرسه من أصاب ههنا فله كذا جرد وعلى هذا الفقهاء إذا تدرعوا في المسائل وشرط لمصيب منهم جعل حار ذلك إذا لم يكن من اجنبيين والمراد بالحجور المذكور في باب المسابقة لحل دون الاستحقاق حتى لو منع المصوب من الدفع لا يحجره القاضي ولا يفضي عليه به ولا يفضي على غير الأسماء والملائكة إلا بصريق الشيع باب يقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه وسجده وحققوا في بريحهم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما كان يقول اللهم ارحم محمداً صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يحجور وهذا بعضهم يحجور ثم الأولى أن يدعو لصحابه بالرضا فيقول صلى الله تعالى عليهم وبتابعين بالرحمة فيقول رحمتهم الله تعالى ومن بعدهم نادمرة والنحاور فيقول عمر به لهم ونحاور عنهم والإعطاء باسم اليوم والمهرجان لا يحجور وقال صاحب الجامع الأصغر إذا أهدى يوم اليوم إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن سمي له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة وبعملة فله أو بعده كي لا يكون تشبهاً بأولئك القوم ولا بأبي بكر القلائس وبذبح من الصواب وإرسال من العمدة بين كعبه بين وسط الصبر ومن أراد أن يحدد ألف لعمامة سفي به أن يقتصها كرو كورا فإن ذلك أحسن من دفعها عن الرأس والقائمه في الأرض دفعه واحدة وبكره ليس المعصم والمرعوم ويستحب للرجل أن يمس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك والثياب العظم أن يتقدم على الشيع تجامل والحافظ القرآن أن يختتم هي كل أربعين يوماً لأن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والأعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى - أفلا يتدبرون القرآن ولت يحصل بالتدبر لا ياخواني في المعاني فقدر لمحتم أنه أربعين يوماً يقرأ في كل يوم حرياً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا هي لتيسر.

## كتاب الفرائض وفيه ثمانية عشر باباً

### باب الأول في تعريفها وأيضاً يتعلق بالتركة

الفرائض جمع فريضة من العرض وهو في اللغة التعديل والقض والبيان وفي الشرع ما ثبت  
بدليل مقطوع به وسمي هذا النوع من نفعه فرائض لأنه سهام مقدرة مقصورة مئة شئ  
بدليل مقطوع به فقد شتم على نفسي المعوي والشرعي كذا في لأحسان شرح المحصر  
والإرث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال المير إلى الغير على سبيل الخلافة كذا في حرثه  
المعنى، التركة تتعلق بها حقوق أربعة جهار حيث ودفنه والدين والوصية وخبراته فبداً أولاً  
يجهازه وكفه وما يحتاج إليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط، ويستثنى من ذلك حق تعلق  
بغير كالمهر والعبد المجاني فإن الميراث ووليّ أهلية أولى به من تجهيزه كذا في حرثه المعنى،  
ويكفى في مثل ما كان يمس من الشئ اختلال حال حياته على قدر الحركة من غير تأثير ولا  
تقدير كذا في الاحتياط شرح مختصر، ثم بالدين وأنه لا يحلو بما أن يكون بكل ديون الصحة أو  
ديون المرض أو كان لبعض دين الصحة والبعض دين المرض فإن كان الكل ديون الصحة وديون  
المرض فالتكس سواء لا يقدره البعض على البعض وإن كان بعض دين بصحة وبعض دين المرض  
يقدم دين الصحة إذ كان دين مرضي ثبت بإقرار المريض وأما ما ثبت ببيعة أو بالمصية فهو  
ودين الصحة سواء كذا في المحيط ثم تعد وصاياه من ثلث ما يبقى بعد الكس والدين إلا أن  
تجبر الورثة أكثر من ثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا إذا كانت الوصية  
بشيء معين، أما إذا كانت لوصة شائعة نحو الوصية بالثلث أو لربع لا تقدم الوصية على  
الميراث بل يكون الموصى به شريك الورثة في هذه الصورة يرد دريادة تركه الميت وينقص حقه  
بنقص تركه الميت كذا في التتارخانية، ويستحق الإرث بإحدى حصص ثلاث النسب وهو  
الفرقة والنسب وهو الروحانية ولولا، وهو على ضربين ولاء عشقة ولاء ولاء موالاة وفي كل سهم  
يرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى إلا إذا شرط فعال إذا مات فعالي ميراث من  
محتسب يرث الأسفل من الأعلى كذا في حرثه المعنى، ولوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض  
والمعصات ودور الأرحام كذا في الميسور، والمستحقون للمركة عشرة أصناف مرسدة كذا في  
الاحتياط شرح مختصر، فبدأ بدين العرض ثم بالمعصية المسبية ثم بمعصية الحبيب وهو مولى  
العلاقة ثم بمعصية موسى العتاقة ثم الرد على ذوي المروص المسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي الأرحام  
ثم مولى الموالاة ثم المفقرة بالنسب على الغير بحيث لم يثبت بحقه بقرارة من ذلك المعنى إذا  
مات المير مصرراً على إقراره كما لو أقر بفتح أو حب وما شبه ذلك ثم لموصى به بجميع المال ثم  
بيعت أدل كذا في الكافي.

## الباب الثاني في ذوي العروس

وهم كل من كان له منهم مقدّر في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالإجماع كذا في الاختيار شرح مختار، وهم اثنا عشر نفر، عشرة من النساء واثنا عشر من الرجال، أما العشرة بالنسبة لثلاثة من الرجال وسبعة من النساء، أما الرجال فالأول الأب وله ثلاثة أحوال الفرص المص وهو السادس مع الأب وابن الأب وإن سفل والتعصيب المفضل وذلك أن لا يخلط غيره فله جميع المال بالمعصوبة وكذا إذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وأم وجدة فياخذ ذو الفرص مرضه والباقي للأب بالمعصوبة والتعصيب والفرص معاً وذلك مع البنت وبنت الابن فله السادس حصصاً والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعداً والباقي به بالتعصيب كذا في حزانة المفتين، والثاني الجدة والمراد الجدة الصحيحة كذا في الاختيار شرح مختار، وهو الذي لا تدخل في نسبه إلى الميت أم كائني الأب أو أبي أبي الأب فإن دخل في نسبه إلى الميت أم فهو حاسد كائني أم، أب أو كائني أبي أم الأب أو كائني أبي أم أبي الأب ثم الجدة الصحيحة كالأب عند عدمه إلا في رد الأم إلى ثلث ما بقي وحجب أم الأب وهو يحجب جميع الأخوة والأخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه انفرد كذا في الكافي، والثالث الأخ لام وبه السادس وللثنتين فصاعداً الثلث وإن اجتمع لدكور والإناث استوفوا في الثلث، وأما النساء فالأولى البنت وبها النصف إذا انفردت وللبنين فصاعداً الثلثان كذا في الاختيار شرح مختار، وإذا انفرد البنون والبنات عصب البنون بنات فيكون للاث مثل حظ الأنثيين كذا في التنبيه، الثانية بنت الابن فللوحده النصف وللثنتين فصاعداً الثلث فهي كالأصليات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح مختار، فإن اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فإن كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكوراً كانوا أو إناثاً أو محتلطين فإن لم يكن في أولاد الصلب ذكر ولا في أولاد الابن ذكر فإن كانت بنت الصلب واحدة معها نصف وبنات الابن السادس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وإن كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وإن لم يكن في أولاد الصلب ذكر وكان في أولاد الابن ذكر فإن انفرد الذكور من أولاد الابن فلهما الثلثان بعد نصيب البنات بهم بمعا كان أو ثلثاً فإن احتلظ لذكور بالإناث من أولاد الابن فنقول إن كانت بنات الصلب ثنتين فصاعداً فلهن الثلثان والساقى بين أولاد الابن بلذكر مثل حظ الأنثيين عند عليّ ورديد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رحمهم الله تعالى فإن كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن بذكر مثل حظ الأنثيين كذا في الميسود، بيان وبنت ابن وبنت بن ابن وابن ابن ليسوا بالثلثان والساقى بين بنت الابن ومن دونها بلذكر مثل حظ الأنثيين وبنت ثلث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وثلث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وبعض وثلث بنات ابن ابن بعضهم أسفل من بعض وحيث إن كان لابن الميت ابن وبنت لابن ابنه ابن وبنت لابن ابنه ابن وبنت فمات الميول وبنت البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن وكذلك ثلاث بنات بن ابن ابن على هذه الصورة

العريق الأول	العريق الثاني	مفرق الثالث
ابن	ابن	بن
ابن بنت	ابن	بن
ابن بنت .....	ابن بنت .....	ابن
ابن بنت ..	ابن بنت ..	ابن بنت ..
ابن بنت ..	ابن بنت ..	ابن بنت ..
ابن بنت ..	ابن بنت ..	ابن بنت ..

العليا من العريق الأول لا يوارثها أحد والوصى من العريق الأول يورثها العليا من العريق الثاني والسفلى من العريق الأول يوارثها الوسطى من لعريق الثاني والعليا من العريق الثالث والسفلى من العريق الثاني يوارثها الوسطى من العريق الثالث والسفلى من لعريق ثالث لا يوارثها أحد فعليا من العريق الأول النصف وللوسطى من العريق الأول والعليا من العريق الثاني السدس تكملة للثلاثين لاستوائهما في درجه ولا شيء ببقيات فإن كان مع العليا من العريق الأول علام فإلّا مال بينه وبينه للدكر مثل حظ الأنثيين ويسقط الباقيات وإن كان مع الوسطى من العريق الأول علام فالنصف فعليا من العريق الأول والبي بين علام وبين من في درجته للدكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع السفلى من العريق الأول علام والنصف فعليا من العريق الأول والسفلى منه مع من يوارثها تكملة للثلاثين والباقي بين العلام وبين من يوارثه للدكر مثل حظ الأنثيين ويسقط الباقيات وإن كان مع السفلى من العريق الثاني علام فالنصف فعليا من لعريق الأول والسدس تكملة للثلاثين للوسطى منه ومن يوارثها والسفلى بين العلام ومن يوارثه ومن هو أعلى منه من لا عرض له للدكر مثل حظ الأنثيين ويسقط الباقيات وعلى هذا القياس والأصل في هذا أن بنت الابن تصير عصبه بابن الابن سواء كان في درجته أو أسفل منها إذا لم تكن صاحبة فرض كذا في حراته للمعتز، والثالثة الأم ولها ثلاثة أحوال السدس مع الولد وولد الابن أو اثنين من الأخوة والأخوات من أي جهة كانوا، والثالث عند عدم هؤلاء وثلاث ما يبقى بعد فرض الزوج والفرجة كذا في الاختيار شرح المختار، وذلك في موضعين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فإن للأم ثلاث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة والبي للاب عند الجمهور وإن كان مكان الأب جد فإلّا جميع المال كذا في الكافي، والرابعة الجد الصحيحة كام الأم وإن علت وأم الأب وإن علا وكل من يدخل في نسبها بن بنت أمي فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار، ولها السدس لأب كانت أو أم واحدة كذب أو أكثر فبشتركن في السدس إذا كن ثابتات متحاربات في الدرجه كذا في النكاحي، ثم الحدة إذا كانت ذات جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى. وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما مضافا وعليه الفتوى كذا في المصنوع، (منه) امرأة زوجت بنت بنتها من ابن بها فولد منهما ولد فهذه للفرجة أم أم أم الولد وهي أيضا أم أب أب الولد والجدة الأخرى أم أم أب الولد فإن تزوج هذا الولد سقط لها آخر فوجد بينهما ولد

صارت هذه امرأة جده لهذا الولد الآخر من ثلاثة أوجه فإن يروح هذا الولد مبصراً آخر فرد بينهما ولد صارت هذه واحدة جده لهذا الولد الآخر من أربعة أوجه وقس عليه الثاني كذا في الكافي. الخامسة لأخوات الأب وأم للواحدة النصف وبنتين فصاعداً اثنتان كذا في حرايه لمعتين، ومع ذلك أم يذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البات أو مع بات الأب كذا في الكافي، السادسة لأخوات الأب وهن كالأخوات ذوات عديم عديم كذا في الاحتمار شرح مختار، فتواحدة النصف وبلا أكثر اثنتان عديم عديم الأخوات أب وأم وحسن السادس مع لأخت أب وأم تكمله لثلاثين ولا يرش مع الأخوين أب وأم إلا أن يكون معهن أخ لأخت فيجب لهن فيكون بالأخوين أب وأم اثنتان والباقي بين الأولاد الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع بات أو مع بات ليس كذا في الكافي، السابعة الأخوات أم للواحدة السدس وبنتين فصاعداً الثلث كذا في الاحتمار شرح مختار، وبسقط الأخوة والأخوات بالبنين وابن الابن وإن سفل وبالأب بالأخوات وبجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبسقط أولاد الأب بهؤلاء وبالأخوات أم وبسقط أولاد أم بالولد وإن كان لها ولد الأب واحد بالأخت كذا في الكافي، وأم لأخت من النصف فالزوج والزوج للنصف عند عدم الولد وولد ابن وأربع مع بولد أو ولد لأم وللزوج الربع عند عدمهما والشمس مع جدتهما والزوجات الواحدة يشتركن في ربع والنسب وعليه الإجماع كذا في الاحتمار شرح مختار

العروض المتقدمة في كتاب الله تعالى منه النصف وربع والثمن وثلاثون والثلث والسدس، أما النصف ففرض خمسة أصناف فرض الزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد من ورض بسبب لنسب وفرض بسبب الأب عند عدم بنت الصلب وفرض الأخت لأب وأم وفرض الأخت لأب عند عدم الأخت لأب وأم، وأم الربع ففرض صنفين فرض الزوج إذا كان للميت ولد أو ولد ليس وفرض الأخوة أو الزوجات إذا لم يكن بنت ولا ولد ليس، وأما الثلث ففرض أربعة أصناف فرض بسبب الصلب فصاعداً وفرض بسبب لأم فصاعداً عند عدم بنت الصلب، وفرض الأخت لأب وأم فصاعداً، وفرض الأخت لأب وأم، وأما الثلث ففرض صنفين فرض لأم، أو لم يكن للميت ولد ولا ولد ليس ولا أنثى من الأخوة والأخوات وفرض لأخت لأم، أو ولد لأم ذكر أو أنثى، وأما السدس ففرض صنفين أصناف فرض الأب إذا كان للميت ولد أو ولد ليس وفرض الجد كذلك عند عدم الأب وفرض الأم إذا كان للميت ولد أو ولد ليس، أو أنثى من الأخوة والأخوات وفرض الجدة الواحدة أو الجدات إذا جتمعن حتى يرش وفرض بنت لأم مع بنت الصلب تكملته للثلاثين وفرض لأخت لأب مع الأخت لأب وأم تكمله للثلاثين وفرض الواحد من أولاد الأم ذكراً كان أو أنثى كذا في حرايه لمعتين

### الباب الثالث في العصبات

وهي كل من ليس له سهم مقدر وبأحد ما بقي من سهام ذوي القربى، وإذا مررد أحد جميع يدل كذا في الاحتمار شرح مختار، فاعلمه بوعال نسبية ونسبية بالنسبة لثلاثة أنواع عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه أبي بيت أنثى وهم أربعة أصناف جزء لمست





### الباب الخامس في الموانع

الرق يمنع الإرث ولا فرق في ذلك بين أن يكون فناً وهو الذي لم يعتقد له سبب الحرية أصلاً وبين أن يعتقد له سبب الحرية كالتدبير والمكاتب وأم الولد ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين، وأما المستعصي في إعتاق المراهق المعسر ميراث وبورث عنه كذا في الكافي، القائل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا عدداً سواء قُتِلَ عمداً أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطئ كاستم إذا انقلب على مورثه وكذلك إن سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بذنبه مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط، وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث لأن الحرمان ينبت جزاء قتل معذور وفعل هؤلاء ليس بمحذور. وينسب إلى الفحل لا يحرم ميراث كحافر البئر وواضع الحجر وصاحب الماء في الطريق وبحره وكن قتل أو جيب القصاص أو الكفارة كان مباشرة فبحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والقائد والسائق مسببان وفي قتل الشاعي العادل وعكسه بمصيب وحلاف عرف في التفسير كذا في الاختيار شرح مختار، الأب إذا حبس ولده أو حججه أو بط قرحة به مما لم يثبت لم يحرم الميراث ولو أذى ولده بالضررب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخصص دية ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن شيئاً ولا يحرم الميراث، ولو أن معلوم هو الذي ضربه بإذن الأب فمات لا يخصص شيئاً بالاتفاق كذا في المبسوط، وحلاف الذين أيضاً يمنع الإرث والمرد به لاختلاف بين الإسلام والكفر وأما اختلاف ملل الكفر كالمصري واليهودي والمجوسي وحنيفة اللوث فلا يمنع الإرث حتى يجرى سوارث بين اليهودي والمجوسي والمجوسي واختلاف الدارس يمنع الإرث كذا في التبيين، ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه من أهله في دار الإسلام ثم اختلاف أمداد على نوعين حقيقي كعربي مات في دار الحرب وله نسب أو من دمي في دار الإسلام فإنه لا يرث الدمى من ذلك العربي، وكذا لو مات دمي في دار الإسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فإنه لا يرث ذلك العربي من هذا دمي وحكمي كالمستامن والدمي حتى لو مات مستامن في دارنا لا يرث منه وارثه الدمى والدار إنما تختلف باختلاف النعة أي الجيش والملك لاقطاع لعصمة فيما بينهم كذا في الكافي، وإذا مات المستامن عندن وترك مالا يجب أن يبعثه إلى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فعليه بيت المال كذا في الاختيار شرح مختار

### الباب السادس في ميراث أهل الكفر

الكفر يتوارثونه فيما بينهم بالأسباب التي يتوارث بها أهل الإسلام فيما بينهم من النسب والمصيب ويرث الكافر بالمسيبي كالمسلم بأن ترك أبي عم أحدهما أخ لأم أو روح كذا في الكافي، لو جتمعت في لكاه نواسا لو عرفا في شخصين حجب أحدهما لآخر يرث



بالحاجب وإن لم يحجب يرث بالقرتين كما إذا تزوج محوسي أمه فوعدت له بها بعد ولده بها وابن أمه فبرث منها إذا ماتت على ابنه ابن ولا يرث على ابنه ابن ولو ولد له من مكان الأبن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت من يكمله لثلاثين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من أم لأن لأخت من أم نصف بليست وهو بوجهه منه فولدت بنتاً يرث من أمها النصف على أنها بنت وترث باقي على أنها عصبة لأنها أختها من أبيها وهي عصبة مع السب فإن مات أبوها ترث نصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت لأنها من ذوي الأرحام فلا ترث مع وجود ذي سهم أو عصبة وهو قول عامة الأصحاب رضي الله عنهم وبه أحد أصحابنا رحمهم الله تعالى ولا يرث الكافر سكاح محرم كما إذا تزوج المحوسي أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالسكاح هكذا في السير

ولم يتصل بهذا الباب ميراث المرتد المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في محيط، المرتد إذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال إسلامه هو ميراث بولته المستمير ترث روجه من ذلك إذا كانت مسلحة ومات المرتد وهي في العدة فأما إذا انفصلت عدتها قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه، وإن كانت قد رتد معه لم يكن لها من ميراث كذا لا يرث أقاله من المرتدين فإن ارتد الزوجان معا ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وإن بقي سكاح بينهما وأما الولد فإن ولدته لأقل من ستة أشهر بعد ارتد أمه لميراث وأما إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر بعد ارتد أمه فلا يرث ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يرث منه ما اكتسبه في حال الإسلام فأما ما اكتسبه في حالة الردة يكون شيئاً يوضع في بيت المال وعلم أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كسب الردة بغيره ككسب الإسلام كذا في المسنوعة، فأما المرتدة إذا ماتت فزوجها هل يرث منها؟ يظنون أن يرتد وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وإن ألفت وهي مريضة فإن ماتت وعدتها لم تنقص بعد لا تنصير فارة قيداً ولا يرث منها وهي لاستحسان بصرورة ويرث منها كذا في المحررة، والمرتدة إذا ماتت قسم ماله بين ورثتها على فرائض لله تعالى سواء كان كسب للإسلام أو كسب الردة كلا الكسبين بهير ميراثاً عنها كذا في المحيط

### باب السابع في ميراث الحمل

الحمل يرث ويوقف نصبه بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فإن ولد إلى سبب حياً وورث وهذا إذا كان الحمل من أمهت كما إذا كان من غير الميث كما إذا مات وأمه حاض من غير أبيه وروحها حي فإن حاءت به لأكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالثبوت إلا أن يقر الورثة بحملها يوم الموت وقد حاءت به لأقل من ستة أشهر فإنه يرث ثم الحمل لا يحلو إما أن يكون من حجب حجب حرمان أو حجب حجب نقصان أو يكون مشاركاً لها فإن كان يحجب حجب حرمان فإن كان يحجب الجميع كالأخوة والأخوات والأعمام والعمات يوقف جميع التركة إلى أن تلد المولود إن يكون الحمل لها وإن كان يحجب النعم كالأخوة والأخوات تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وإن كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة

يعطون اقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السدس لاحتتمال انه ابن وول كان لا يحجبهم كالجدة والجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وإن كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بأن ترك يمين أو بنت وحملاروى اخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله إنه كان يوقف نصيب من واحد وعينه العتوى وإن ولد ميا لا يحكم له ولا يرث وإنما تعرف حياته بأن نفس كما ولد أو تسهل بأن سمع له صوت أو عصى أو تحرك عصبه منه كعنتيه أو شفتيه أو يديه فإن حرج الأكثر حياً ثم مات ورث وبالعكس لا عبر بالأكثر فإن حرج مستقيماً فذا حرج صدره ورث وإن حرج منكوساً يعتبر خروج سرتة وإن مات بعد الاستهلال و ث ورث عنه كذا هي الاختيار شرح المختار، ومتى انفصل الحمل ميت إنما لا يرث هذا انفصل بنعسه فلما إذا فصل فهو من جملة الورثة ويدينه أنه إذا ضرب إنسان بطنها فالتقت جيناً ميتاً فهذا الجنين من جملة الورثة لا بالشرع أوجب على الصارب العره ووجوب الصمان بأجانه على الحي دون الميت فإذا حكمت بحياته كان له الميراث ويرث عنه نصيبه كما ويرث عنه بدل نفسه وهو النقرة كذا في شرح المبسوط

### الباب الخاص في المفقود والأسير والفرقي والحرقى

المفقود هو الرجل يخرج في وجه فيعقد ولا يعرف موضعه ولا تسيبين حياته ولا موته أو يأسره العدو فلا يسيبين موته ولا قتله كذا في المحيط، قال مشايخ رحمهم الله تعالى: مدار مسألة للمفقود على حرف واحد أب للمفقود يعتبر حياً في ماله ميتاً في مال غيره حتى ينفضي من المدة ما يعلم أنه لا يعيش إلى مثل تلك المدة أو تموت أمواته وبعد ذلك يعتبر ميتاً في ماله يوم تمت المدة أو مات الأقربان وفي مال الغير يعتبر ميتاً كأنه مات يوم فقد كذا في التدجير من مات في حال فقدته من يرثه للمفقود يوقف نصيب المفقود إلى أن يبين حاله لأحمال بقائه فإذا مضى المدة التي تقدم ذكرها وحكمها عزته قسمت أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيره فإنه يرد على ورثة ذلك الغير ويقسم بينهم كذا للمفقود لم يكن والأصل في ذلك إن كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئاً وإن كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي مثله مات عن يميني وابن مفقود وابن بنت ابن يعطى للسنان النصف لأنه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعصى ولد الابن شيئاً لأنهم يحجبون به فلا يعصرون للثبات وإن كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة يعطى كل نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار، وحكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يعارق دينه فإن عارق دينه فحكمه حكم المرتد فإن لم يعلم رذته ولا حياته ولا موته فحكمه كحكم المفقود كذا في السراجية، إذا مات جماعة من الفرق والحرق ولا يدري أيهم مات أولاً جعدوا كأنهم ماتوا جميعاً معاً فيكون من كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضاً إلا إذا عرف ترتيب موتهم فبرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم إذا ماتوا بالتهدام أجدار عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أولاً كذا في القيس، مثاله أخوان غرقا ولكل واحد تسعون ديناراً وحلف بنتاً وأماً وعماً فسد عامة المصاه رحمهم الله تعالى يقسم تركه كل واحد بين الأحياء من ورثته البنت

والأم والعم على سنة ولا يرث أحدهما من الآخر وإن علم موب أحدهما أولاً ولا يدري أيهم هو أعطى كل واحد البقية ووقف المشكوك حتى يبين أو يصطلحوا ، كذا في حراية المفتين

### الباب التاسع في ميراث الخشئ

إد كان للمولود هرج وذكر فهو خشئ فإن كان يبور من الذكر فهو علام وإن كان يبور من المرح فهو أنثى وإن بالز منها فالحكم للأسبق وإن استويا فمشكل وإن كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة فإذا بلغ الخشئ وخرجت خبته أو وصل إلى النساء فهو رجل وكذا إذا احتشم كما يحتشم الرجل أو كان له ثدي مسو ولو طهر له ثدي كثندي المرأة أو برل له لبن في ثديه أو حاصر أو حبس أو أمكن الوصول إليه من المرح فهو امرأة وإن لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خشئ مشكل كذا في حراية المفتين ، والأصل فيه أن أب حبيبه رحمه الله تعالى يعطيه أحسن الصيبن في الميراث احتياطاً ولو مات أبوه وتركه رباً فلابس سهماً وله سهم ولو تركه رباً فماتت ابنته فله سهم ورثاً أحب لأب وأم وخشئ لأب وعصبة لأخت ونصف وللخشئ السدس بحكمه للثنتين كالأخت من الأب والياقي للعصبة روح وأم وخشئ لأبوين للزوج النصف وللأخت السدس والياقي للخشئ ويجعل ذكراً لأنه أمم روح وأخت لأبوين وخشئ لأب فقط ويجعل عصبة لأنه أسوأ الخالين كذا في الاحتيار شرح غمار ، وبر مات وورث ونداً خشئ وعصبة ثم مات الولد قبل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، أولاً لا يعطى إلا ميراث حرة وذلك نصف لأن والياقي للعصبة فإن كان للميت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، أدل بهما لذكر مثل حظ الأنثيين ويكسبوا فيما إذا كان الخشئ حياً بعد موتهم قبل أن يستبين أمره في الثاني أنه كيف يقسم المال بينهما فمهم من يقول يدفع الثلث إلى الخشئ والنصف إلى الأب ويقف السدس كما في الحمل والمفقود فإنه يعرف نصيبهما إلى أن يبين حالهما وأكثرهم على أنه يدفع ذلك إلى الأب وإذا دفع الثلث إلى الأب فهل يؤخذ منه الكمبل دل مشايخا رحمهم الله تعالى هو على الخلاف المعروف أن لقاضي إذا دفع أدل إلى التوارث معروف ثم يؤخذ منه كميلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحتاط في أحد الكمبل منه وقيل بل هما يحتاط في أحد الكمبل عندهم جميعاً فإذا تبين أن الخشئ ذكر استرد ذلك من أخته وإن تبين أنه أنثى ولمقصود سالم ثلاثه أخت خشئ وأبوه بين أخت خشئ وابن ابن بن أخت معروف فعلى قول أصحاب رحمهم الله تعالى فإن لم يكن لهم ميراث عني سة ابن أخ فإن ترك رباً خشئ وأختاً خشئ ومائتا قبل أن يستبين أمرهما فملاية لنصف والياقي للأخت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ذؤن ومحمد لأنهما أشاء والأخت مع بيت عصبة وإن ترك أختاً خشئ وأختاً خشئ وعصبة فهي قولنا لأخت النصف ودفعه إلى النصف لأن الخشئ أشاء فملاحت النصف والياقي للعصبة ولا شيء لأبوه الأخ وإن لم يكن لميت عصبة فملاحت كله للأخت بالعرض والرد فله لا شيء ، لدوي لأرحام مع وجود ذي السهم

وابنة الأخ من ذوي الأرحام وكذا لو ترك ابنة حنثى وابنه أخ حنثى ولا عصبة له فالجواب على ما وصفت في الأخت فإن ترك ابنة حنثى وابنه ابن حنثى وابنه ابن حنثى وعصبة فعلى قول المختار إناث فللعليا النصف وللوسطى السدس تكمله للثنتين والبنات بعصبة ولا شيء لنفسى وإن لم يكن للميت عصبة فالباقي يرد على العليا وللوسطى أربعة على قدر ميراثهما فإن ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعصبة أسفل من بعض حنثى كلهن وعصبة معدة لابنه النصف وللعليا السدس والباقي للعصبة لأن المختار إناث ما لم يستثن حالهن وإن لم يكن له عصبة فالبنات رد على الابنة وابنه الابن على صدر ميراثهما أربعة فإن كان أسفل عنهن علام معروف فعند ثلاثة النصف وللعليا من بنات الابن السدس تكمله للثنتين والبنات بين الذكر الأسفل وبين الوسطى والأسفل بذكر مثل حظ لأنثيين لانهما أمثلتين والذكر من أولاد الابن بعصبة من عرقه من الإناث بمن لم يأخذ شيئاً بالعرقه، رجل مات وترك امراته وأخوين لأمه وأختاً لأب وأم هي حنثى فعند للمرأة الربع وللأخوين للام الثلث وما بقي فهو للأخت احنثى فإن ترك مع ذلك أم فهي قسراً للام السدس سهمان من ثنى عشر وللمرأة الربع ثلاثة وللأخوين لأم أربعة وللحنثى ما بقي لأن أقل النصيب نصيب الذكر هنا كذا في مبسوط لشمس الأئمة السرخسي

### الباب العاشر في ذوي الأرحام

وذوو الأرحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة وهم كالعصبات من أفراد منهم أحد جميع المال كذا في الاختيار شرح مختار، وذوو الأرحام أربعة أصناف نصف ينتمي إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن ونصف ينتمي إليهم الميت وهم الأجداد العاصدون والجدات العاصدات ونصف ينتمي إلى أبوي الميت كبنات الأخوة لأب وأم أو لأب وأولاد الأخوة لأم وأولاد الأخوات كبنات ونصف ينتمي إلى جدي لميت كالأعمام لأم وأولادهم ونسبته وأولادهم والأخوال والحالات وأولادهم وبنات الأعمام لأب وأم أو لأب وهؤلاء وكل من ينتمي بهم ذوو الأرحام الأولى النصف الأول وإن كان أبعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبات وهو المأخوذ به كذا في الكافي، ذكر رضي الدين القاسمي رضي الله تعالى عنه في فرائضه أنه لا يرث أحد من النصف الثاني وإن قرب وهناك أحد من النصف الأول وإن بعد وكذا لثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قل: وهو المختار للفتوى والمصنوع به من جهة مشابهة رحمهم الله تعالى تقديم النصف الأول مطلقاً ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قل: وهكذا ذكره الاستاذ الصدر الكوفي في فرائضه فعلى هذا بنت الميت وبنت أم الميت أولى من أبي الأم كذا في الاختيار شرح مختار، وإنما يرث ذوو الأرحام إلا من يكون أحد من أصحاب الفرائض ممن يرد عليه ولم يكن عصبة واجتمعوا على أن ذوي الأرحام لا يحجبون بالزوج والروضة أي برؤوس معهم فيعطى المزوج والروضة نصيبهما ثم نفسه الباقي بين ذوي الأرحام كما لو انفرد مثله. روح وبنت بنت وحالة وبنت عم فالزوج النصف وما بقي لبنت البنت ثم الأولى تاميرات من النصف الأول الأقرب إلى الميت كبنات البنت أولى من بنت البنت فإن استورا في الدرجة أي في

القرب فوجد الوارث أولى سواء كان ولد عصبة أو ولد صاحب فرض كهنت بنت الابن أولى من  
 أبي بنت الميت وأبي بنت ابن أولى من أبي بنت كذا في الكافي، واحتلفوا في ولد  
 الوارث والصحيح أنه ليس بأولى كذا في حزقة المفسر، وإن ستروا في القرب وليس بينهم ولد  
 الوارث فمالل يقسم بينهم على السواء إن كانوا ذكورا كهم أو إناثا كلهم وإن كانوا محتلفين  
 فللذكر مثل حظ الأنثيين وهذا بلا خلاف إن اتفقت صفة الأصول أي الآباء والأمهات في  
 الذكورة والأنوثة وإن اختلفت صفة الأصول فمعد أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر إبدان  
 الفروع ويقسم المال بينهم على السواء، إن كان الكل ذكورا أو كان الكل إناثا وإن كانوا محتلفين  
 فللذكر مثل حظ الأنثيين وعند محمد رحمه الله تعالى يؤخذ العدد من إبدانهم ويوصف من  
 الجنس الذي اختلف حتى لو ترك أبي بنت وبنت بنت فمالل بينهما للذكر مثل حظ أنثيين  
 باعتبار الإبدان لأن صفة الأصول متفقة وكذا لو ترك ابن أبي بنت وبنت بنت بنت بنت  
 فمالل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لاتفاق الأصول وهذا بلا خلاف، ولو ترك بنت بنت بنت  
 وبنت أبي بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى مالل بينهما بصفان اعتبارا لأبدانهم وعند  
 محمد رحمهما الله تعالى المال بينهم أثلاثا ثلثاه لبنت ابن البنت وثلثه لبنت بنت البنت  
 اعتبارا لأصول كأنه مات عن أبي بنت وعن بنت بنت ثم ما أصاب ابن البنت فلولده وما أصاب  
 بنت البنت فلولدها ولو ترك ولدي بنت بنت وولدي ابن بنت فعند أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى المال بينهما باعتبار الإبدان على ستة لكن ذكر سهمان ولكل أنثى سهم وعند محمد  
 رحمه الله تعالى يقسم باعتبار الأصول فيجعل كأنه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون ثلثا المال  
 لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه أثلاثا ثلثاه لآبيه وثلثه  
 لبنته وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها أثلاثا ثلثاه لابنتها وثلثه لبنتها فتكون انقصة من  
 تسعة ولو ترك بنتي ابن بنت وأبي بنت بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر وعند  
 محمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم أخماس خمس المال لابن بنت بنت وأربعة أحماسه لبنتي  
 ابن بنت كأنه مات عن أبي بنت وبنت بنت فما أصاب بنت البنت فلولدها وما أصاب الابن  
 فلولديه ولو ترك ابني بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وبنتي بنت ابن بنت فعند أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى مال بين الفروع أسباعا باعتبار إبدانهم وعند محمد رحمه الله تعالى  
 يقسم المال على أهل الخلاف أي في البطل الثاني أسباعا باعتبار عدد الفروع في الأصول أربعة  
 أسباعه بنتي بنت ابن البنت نصيب جدهما وثلثاه أسباعه وهو نصيب البنتي يقسم على  
 ولديهما في النص الثالث أيضا نصيبها لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها والنصف الآخر  
 لأبي بنت بنت البنت نصيب أمهما ونصف من ثمانية وعشرين وقول محمد رحمه الله تعالى  
 أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوي الأرحام وعليه الفتوى وقال الإمام  
 الإسبيعي رحمه الله تعالى: في المسوطة قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أصبح لأنه أسهل  
 وقال صاحب المحیط: ومشايخ بحاري أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في جسد هذه  
 المسائل كذا في الكافي، ولو كان بعضهم جهنم أو أكثر تعبير الجهنم أو الخهاد فيرث بكل  
 جهة غير أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يعتبرها في الفروع ومحمدا رحمه الله تعالى في



وأم والكلام في أولاد الأحيوات والإحرة لأب كذلك الكلام في العريق الأول عند عدمهم كذا في  
 حزانة المعتنق، وإن كانوا من البرع الثالث فالأصل بينهم بالتولية ذكورهم وإن لهم فيه سواء اعتباراً  
 بأصولهم ولا خلاف فيه إلا ما روي شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل  
 حظ الأنثيين وإن كانوا من الأنواع ومساووا في الدرجة فالدلي يوارث أولى ثم عند أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى من كان سهم لأب وأم أولى ثم لأب ثم لأم وعند محمد رحمه الله تعالى  
 يقسم المال على أصولهم وينقل نصيب كل أصل إلى فرعته، مثله ثلاث بنات أحوب  
 متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبيت الأخت لأبوين وعند محمد رحمه  
 الله تعالى لها ثلثه أخماس وبيت الأخت من لأب حمس وليس لأخت لأم حمس باعتبار  
 الأصول مرضاً ورداً ثلاث بنات أحرة متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبيت  
 الأخ من الأبوين وعند محمد رحمه الله تعالى بيت الأخ من الأم السدس والباقي لبيت الأخ  
 من الأبوين بيت أخت لأب وبيت أخت لأم المال للأبوين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها  
 أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع وللأخوة الربع مرضاً ورداً اعتباراً بالأصول  
 إما أخت لأبوين وبيت أخت لأم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للأبوين وعند محمد  
 رحمه الله تعالى إنما أخت كأختين فيقسم المال بينهم على خمسة وأولاد هؤلاء كأصولهم  
 للدلي يوارث أولى إذا استروا مثاله ابن ابن لأم وابن بنت أخ لأبوين وبيت ابن أخ لأب المال  
 لبيت لأنها تدلي يوارث كذا في الاختيار شرح المختار

النصف الرابع: إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم ينشأ في جميع  
 الأصناف وإن اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحداً بأن كان الكل من حمس واحد فالأقوى أوصى  
 بالإجماع أي من كان لأب وأم أولى من كان لأب ومن كان لأب أولى من كان لأم ذكراً كانوا  
 أو إناثاً كذا في الكافي، ثم ولد يوارث أوصى فإن كان أحدهما ولد للورث غير أنه ذو قرينة  
 واحدة والآخر ولد ذي الرحم لكن ذا قرينتين الصحيح أن ذا قرينتين أولى مثاله بنت من عم لأب  
 وليس لها سهم لأب وأم فالثاني أوصى كذا في حزانة المعتنق، وإن كانوا ذكراً وإناثاً واستوت  
 قرابتهم فللذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعمة كلاهما لأم أو خال وخالة كلاهما لأب وأم أو لأب  
 أو لأم وإن كان حيز قرابتهم مختلفاً كعمة لأب وأم وخالة لأم أو خال لأب وأم وعمة لأم فالثلثان  
 لقرينة الأب وهو نصيب الأب والثلث لقرينة الأم وهو نصيب الأم، وكذا في أولادهم أولاهم  
 بالميراث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وإن استروا في القرب وكان حيز قرابتهم متحداً فوجد  
 النصبة أولى كبت العم وابن العمه كلاهما لأب وأم أو لأب فالأصل كله لبيت العم وإن كان  
 أحدهما لأب وأم والآخر لأب المال كله لمن به قوة القرينة بيانه ثلاث عمات عمه لأب وأم وعمه  
 لأب وعمه لأم وثلاث خالات حالة لأب وأم وخالة لأب وخالة لأم فثلثا المال للعمات كله للعمه  
 لأب وأم لقوة القرينة وثلث المال للخالات كله للمحالة لأب وأم لقوة القرينة حالة لأب وأم وحالة  
 لأب وأم وعمه لأب وأم وعمه لأب فثلثا المال للعمه التي لأب وأم لقوة القرينة وثلاثة بين الخال  
 والخالة لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين ونصح من تسعة بيت الخال لأب وأم وبيت العمه لأم  
 فثلثا المال لبيت العمه والثلث لبيت الخال بيت خالة الأب وأم وبيت عم لأم فالثلثان لبيت العم

لام والثالث ليست الخالة بنت عم لأب وأم ويسب عمه لأب وأم فإدلال كله ليسب العم لأنها  
ولدت للعصبة بنت عمه لأب ويسب عمه لأب وأم فإدلال كله ليسب عمه لأب وأم فإدلال كله ليسب العم لأنها  
حالة لأب وأم وبنت حال لأب فإدلال كله ليسب عمه لأنه لم يولد له في الكفاي. قال رضي الله  
عنه أعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأخوات وأخالات مقدم على أجنبي في الاستحقاق  
سواء أتمت الجهة أو اختلفت والنسب والتفرع بالتفاوت في العطف فمن يكون منهم ذا بطى  
واحد فهو أقرب ممن يكون ذا بطين ودو النصبين أقرب من ذي ثلاثة يعطون وبينهم فيما إذا ترك  
بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة أو ابن بنت خالة فإدلال كله ليسب عمه لأنها أقرب  
بدرجة، وكذلك إن ترك بنت عمه وبنت بنت عمه فإدلال كله ليسب عمه لأنها أقرب بدرجة  
وإن كان من جهتين مختلفتين وإن ترك بنات العمه مع ابنه حالة واحدة فإدلال كله ليسب عمه لأنها  
ولادة الخالة الثالث وإن كان بعض هؤلاء ذوي قرابة وبعضهم ذوي قرابة واحدة فإدلال كله ليسب عمه لأنها  
الجهة لا يقع الترحيم بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لأب أولى من الذي لأم ذكر كان أو أنثى بيانه  
فيما إذا ترك ثلاث بنات عمات متفرقات فإن لمال كله لأب العمه لأب وأم وكذلك ثلاث بنات  
حالات متفرقات فإن ترك ابنه حالة لأب وأم وسب عمه لأب وأم فإدلال كله ليسب عمه لأنها  
الثالث وكذلك إن كان أحدهما ولد عصبة أو ولد صاحب فرض فإدلال كله ليسب عمه لأنها  
العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترحيم بهذا بل تعسر المساواة في الاتصال  
بالميت بيانه فيما إذا ترك ابنه عم لأب وأم أو لأب وسب عمه فإدلال كله ليسب العم لأنها  
عصبة ولو ترك ابنه عمه ولادة حال أو خاله فإدلال كله ليسب عمه لأنها ولادة الحار أو لخدمة الميت لأن  
أجهه محتلة هذا ولا يترجح أحدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن أبي عمير عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر المذهب ولد العصبة أولى سواء اختلفت أجهه أو اتحدت  
لأن ولد العصبة أقرب اتصالاً بموثر الميت فكانه أقرب اتصالاً بآبائه فإن كان قوم من هؤلاء من  
قبل الأم من بنات الأخوات أو الأخوات وهم من قبل الأب من بنات العمات والأعمام لأم فإدلال  
مقسم بين الفريقين الثلاث سواء كان من كل جانب ذو قرابتين أو من أحد الجانبين ذو قرابة  
واحدة ثم ما أصاب كل فريق فمما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة واحدة،  
وكذلك يترجح فيه من كانت قرابته لأب على من كانت قرابته لأم فإن استويا في القرابة  
فانقسم بينهم على الأبدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من الآباء  
في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى بيانه فيما إذا ترك ابنه حالة وسب  
حاله فإدلال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان لأن الأولاء قد انفقت فإن ترك ابنه حالة  
ولم يكن حاله فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لأب الخالة شكاً ولأنه حال الشاب  
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو ترك ابنه عمه وسب عمه فإدلال بينهما  
لذكر مثل حظ الأنثيين ولو ترك ابنه عمه وأب عمه كان بنت عمه أم فهي أولى  
لأنها ولد عصبة وبين لعمه نيس مؤيد عصبة وإن كانت بنت عمه أم فهي أولى  
رحمه الله تعالى الآخر بإدلال بينهما ثلاثاً على الأبدان لأب العمه اشتراكاً وبسبب العم الثالث  
وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا إذا كان ابن العمه أم وأم دا



كان ابن عمه لأب وأم فهو أبوي بجميع المراتب لا بد من قرابين وكذا ذلك إذا كان ابن عمه لأب لأن إدلاءه بقرابة الأب وهي استحسان معى العصبية تقدم مرتبة لأب على قرابة الأم من مترك الميراث حالة للأب أو خالاً للأب فلهذا له إن لم يكن معه غيره وإن تركهما جميعاً فلأبالي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين اثلاثاً باعير الأبدان فإن ترك حاله للأب وعمه للأب فقد ذكر أبو سليمان من أصحابنا أن المال بينهما اثلاثاً ثلثه للعممة وثلث للخاله ثم على طاهر الرواية يستوي أن يكون لهما قريبتان أو يكون لإحداهما قريبتان وللأخرى قرابة واحدة فإن ترك عمه لأب وعمه لأب فالذي كنه نعم الأب إن كان لأب وأم أو لأب لأم عصية وإن كان لأم فلأب بينهما اثلاثاً على الأئذان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى المذلى به في قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وإن كان هناك عمه لأب وخالة لأب فعلى أبي سليمان لمال بينهما بذكر مثل حظ الأنثيين فإن اجتمع الفريقان يعني عمه لأب وخالة لأب وعمه لأم وخالة لأم فنقوم الأم الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابين والآخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف لجه لكن في نصيب كل فريق يتخرج ذو قرابين على نحو ما بيما في الفصل المتقدم والكلام في أولاد هؤلاء ثمرة الكلام في آلتهم ولكن عند استعانة الأصول فأم عند وجود واحد من الأصول فلا شيء للأولاد كما لا شيء لأحد من أولاد لصوات والخالات عند بقاء عمه وخالة للميت ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان ببيانه في مرة لها أخ لأم وأخت لأب فتزوج أخوها لأم اختها لأبها فوجد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة حائكة لأب وهي أيضاً عمته لأم كذا في المسبوح لشمس الأئمة المرخسي.

### الباب الحادي عشر في حساب العرائض

السهم والمقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلثان والربع والنصف جنس ولكل سهم من هذه الأسهم مخرج فنصف يخرج من سهمين وما عداه مخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية والربع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وإن اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع بعضه فأنصه من اثني عشر وإن اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأنصه من أربعة وعشرين كذا في المحيط، وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في حرة المفتين، وإذا صحبت الفريضة فإن أنقص سهام كل فريق عليه فلا حاجة إلى الضرب وإن أنقص فاضرب عدد رؤوس من يكسر عليه في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة فما خرج صحبت منه المسألة مثله امرأة وأخوات للمرأة الربع سهم سفي ثلاثة لأنسقم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصبح ودين لأنسقم على ستة ويصير مائة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو ثمان في أصل المسألة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصبح المسألة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن واحد سهم آخر زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لأبوين أصلها من

أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لانصافهم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فتراجع الخمسة عشر إلى ثلثها وهو خمسة فاصرب الخمسة في أربعة يكن عشريين منها نصيب واحد ينكسر على مرقبين فاعطى المرفوعة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين وب كانا متماثلين فاصرب أحدهما في أصل المسألة وإن كانا متماثلين فاصرب أكثرهما وب كانا متوافقين فاصرب وفق أحدهما في الآخر فما خرج فاصربه في المسألة وإن كانا متباينين فاصرب كل أحدهما في الآخر ثم اعمد في المسألة عند ثلاثة أعوام وثلاث سنوات للبيان اشتغال بينهم سهم بالأعنام فقد انكسر على مرقبين وهذا متماثلان فاصرب عدد أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسألة يكن تسعة منها نصيب آخر خمس حبات وخمسة حبات لأبوين وعده أصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والأعداد لكن أعداد متماثلان فاصرب أحدهما وهو خمسة في المسألة يكن ثلاثين منها نصيب آخر جدة وست حبات لأبوين وتسع حبات لأم من ستة ونعول إلى سبعة للجدة سهم والأخوات للام سهام ولا موافقة والأخوات لأبوين أربعة وبينهما موافقة ينصف فيرجع إلى ثلاثة وهي داخنة في التسعة فاصرب تسعة في أصل المسألة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها نصيب آخر بنت وست حبات وأربع بنات من وعده من ستة ولا موافقة بين السهام والأعداد لكن بين أزواج وهي ستة والأربعة موافقة بالنصف فاصرب نصف أحدهما في الآخر يكن ثلثي عشر ثم ثلثي عشر في المسألة يكن ثلثين وسبعين منها نصيب آخر زوجة وست عشرة اختاً لأم وخمسة وعشرون عمأربع وثلث وما بقي أصلها من ثلثي عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة فالربع فيرجع إلى أربعة وبين الأعنام وسهم مهم موافقة بالخمس فيرجع إلى خمسها وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاصرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشريين ثم اصبرها في أصل المسألة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها نصيب وإن انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك تقطع أمشركه الأول بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في الداخنة والمتماثلة والموافقة والمتباينة ولا يتصور انكسر على أكثر من أربع فرق من العرائض وما حصل من القسمة بين العرفه وسهامهم يسمى جزء السهم فاصربه في أصل المسألة مثله أربع وحدات وثلاث حبات وألف عشر عده أصلها من اثني عشر للزوجات الأربع وللحبات الستين سهام ولا أعوام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد وللسهام لكن الأعداد متداخلة فاصرب أكثرها وهو ثمانية عشر في أصل المسألة يكن مائة وأربعة وأربعين منها نصيب كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للحبات سهام في اثني عشر أربعة وعشرين تكن خمسة وعشرين وكان للأعنام سبعة في ثلثي عشر أربعة وثمانين لكل عمة سبعة عشر بنت حبات وتسع بنت وخمسة عشر عمة أصلها من ستة لفجعات سهم لا ينقسم ولا موافقة والبنات أربعة كذلك وللأعنام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاصرب ثلث أعدادها وهو ثمان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اصرب رفقها الثلث وهو ستة في عدد الأعنام وهو خمسة عشر يكن تسعون ثم ضرب التسعين في أصل المسألة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها نصيب آخر

(١) قوله نطلب لشاركة محذوف عبارة الأسيار والأولى أن يكون نطلب منه كما لا يخفى به جري

زوجتان وعشر جدات وأربعون אחתاً لام وعشرون صماً أصلها من اثني عشر للزوجتين أربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم بكن بينهما موافقة بالنصف فترجع إلى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ويوافق بالربع فترجع إلى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة داخلتان في العشرين فاصرب عشرين في أصل المسألة اثني عشر بكن مائتين وأربعين منها تصح آخر أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثماني عشرة بنتاً وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين للزوجات اثنتان ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك وللبينات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى النصف وهو تسعة بقي للأعمام سهم مما أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والبنة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث أيضاً فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وهي توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين ضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح، آخر زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين للزوجتين الثلثان ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق وللبينات اثنتان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى خمسة وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضاً يرجع إلى ثلاثة وللأعمام سهم مما اثنان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسألة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختصار شرح المختار، خمس أخوات لأب وثلاث أخوات لأم ومربع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر رتول إلى سبعة عشر فللأخوات لأب الثلثان ثمانية لا تنقسم عبيهن ولا توافق وللأخوات لأم الثلث أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافق وللجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عبيهن ولا توافق فالخمس لا توافق الثلاثة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ ستين والستون لا توافق السبعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ أربعمائة وعشرين ثم اضرب أربعمائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين ممها تصح كذا في السنين.

### الباب الثاني عشر في معرفة التوافيق والتعادل والتداخل والتباين

أعني أن كل عددين لا يخونان عن هذه الأقسام الأربعة أما للمتماثلان فهم المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدئية وأما المتداخلان فكل عددين أحدهما جزء الآخر وهو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني عشر والأربعة عشر والأربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر فإن بقي به فهما متداخلان كالخمس والأربعة مع العشرين فإنك إذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع مرات أو الأربعة خمس مرات فبقيت العشرون فعلمت أنهما متداخلان أو نقول: كل عددين ينقسم الأكثر على الأقل قسمة صحيحة

فهنا متداخلان كما ذكرنا في ذلك، فثبت أن خمسة العشرين على خمسة نجيء أربعة أقسام فسمه  
صحيحة وكذلك إذا قسمها على الأربعة نجيء خمسة أقسام فسمه صحيحة وأما التوافقان فكل  
عدد من لا يعني أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن بينهما عدد آخر فيكونان موافقين بحر،  
العدد المعني كالثمانية مع لأني عشر فيقسم أربعة فهما موافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع  
خمس وعشرين فيقسم خمسة موافقهما بالخمس وقد يعنيهما عدد كائني عشر وثمانية  
عشر فإنه يعنيهما الستة والثلاثة ولأننا في أحد جزء لآخر من أكثر الأعداد فيكون أحصر في  
الصرب والحساب، وطريق معرفة الموافقة أن نقسم أحدهما من الآخر أبداً لما بقي فحد جزء  
الموافقة من ذلك كخمسة عشر مع خمسة وعشرين في ذلك إذا نقصت منها خمسة عشر بقي  
عشرة فإذا نقصت العشرة من خمسة عشر بقي خمسة فإذا نقصت الخمسة من العشرة بقي  
خمس فثابحد جزء الموافقة من خمسة، وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد إلى العدد  
الباقي فما كان من نسبة الواحد إليه فهو جزء، لتوافق مثاله ما ذكرنا بقي خمسة أسبب الواحد  
إليها يكن خمسة فاعلم أن الموافقة بينهما بالأحساس وإن كان الجزء المعني للعددين أكثر من  
عشرة كالثمانية والثلاثين والأربعة والخمسين فالذي فيقسمها ثمانية عشر، وألف وعشرون وثلاثة  
وثلاثون يعنيهما أحد عشر، وثلاثون وخمسة وأربعون يعنيهما خمسة عشر ونظر فإن كان  
المعني فرداً أولاً وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا يترك من ضرب عددي عدد كواحد عشر  
فقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لأنه لا يمكن التعبير عنه صحيحاً بشيء آخر فإن كان  
العدد المعني زوجاً كالثمانية عشر فيما ذكرنا أو فرد مركب وهو الذي له جزءان صحيحان أو  
أكثر كخمسة عشر فإن لها جزأين صحيحين وهو الخمس ثلاثة والثالث خمسة يسمى مركباً  
لأنه يترك من ضرب عدد في عدد وهو ثلاثة في خمسة فإن شئت أن تقول كما قلت في  
العدد الأول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء من ثمانية عشر وإن شئت أن تنسب الواحد  
إليه بكسرين يضاف أحدهما إلى الآخر فتقول في خمسة عشر سهب موافقة بثلاث الخمسين  
وهي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس عليه سائرهم، وأما اعتباران هكل عددين لهما متداخلين  
ولا متماثلين ولا يعنيهما إلا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع تسعة وأحد عشر مع  
العشرين وأمثلة كذا في خزانة المعنى، وإذا صححت المسألة عما تقدم من الخطأ وردت أن  
تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاصرب ما كان له من أصل المسألة فيما ضربته في نصيب  
فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وإرت أن تصرب سهمه فيما ضربته في  
أصل المسألة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست أخوات لأبوين وعشرة أعمام أصلها من  
أني عشر للزوجات الأربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوفق وللأخوات لثلاث ثمانية لا يستقيم لكن  
يوافق بالنصف يرجع إلى ثلاثة وللأعمام واحد فهذه أربعة وثلاثة وعشرة من الأربعة والعشرة  
موافقة بالنصف فاصرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اصرب عشرين في ثلاثة  
يكن ستين اصربها في أصل المسألة لني عشر تكن سبعمائة وعشرين منها تصح فإذا أردت أن  
تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مصروبه فيما ضربته في أصل المسألة وهو  
ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مصروبه في ستين يكن ريمائة وثمانين وكان

للاعمام سهم في سنتين يكنى ستين وإد، شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل، كان لكل روجة ثلاثة أرباع سهم مصروية في سنتين يكنى خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلاث في سنتين يكنى ثمانين ولكل عم عشر سهم في سنتين يكنى ستة فهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه أمثاله واعمل بما أوصحه من الطرق فجدد كذلك إن شاء الله تعالى، وطريق آخر لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المصروب على أي فريق شئت ثم اصرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فاحصل نصيب كل واحد من ذلك فريق مثله ما تقدم من المسألة المصروب موزع بنفسه على لزوجات لأربع يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكنى خمسة وأربعين وهو نصيب كل روجة وهو تسعين على الأخوات يخرج بكل أخت عشرة تضربها في سهامهن وهي تسعين يكنى ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يكنى ستة هي لكل عم، وطريق آخر طريق السية أن ينسب السية لكل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسه ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المصروب لكل واحد من أفراد الفريق مثاله مسائلنا فتعول. سهام الزوجات ثلاثة تنسبها إلى عددهن وهو أربع يكنى ثلاثة أرباع فاعط كل واحدة سهم ثلاثة أربع المصروب وهو خمسة وأربعون وهكذا نعمل في نصيب الأخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح مختار.

### الباب الثالث عشر في العول

قال رضي الله تعالى عنه. أعلم أن لفرائض ثلاثة فريضة عادلة، وفريضة فاصرة، وفريضة عادلة، فالفريضة العادلة هو أن تساوي سهام أصحاب الفرائض سهام المال بأن ترك أختين لأب وأم وأختين لأب وأم الثلث وللأختين لأب وأم الثلث وكذلك إن كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبه من الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصبه فهو فريضة عادلة وأما الفريضة الفاصرة فهو أن تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبه بأن ترك أختين لأب وأم وأم فللاختين لأب وأم الثلثان وبالمال السدس ولا عصبه في الورثة ليأخذ ما بقي فالحكم فيه الرد والفريضة العادلة أن تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لأب وأم ومع الأم أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة لأب وأم ومع الأم فالحكم في هذا العول في قول أكثر الصحابة هجر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط، العول هو زيادة للسهم على الفريضة فتعول المسألة إلى سهم الفريضة ويدخل استقصاء عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والرعايا إذا سالت اشركه عن إيداء الكل فإنها تقسم عليهم على قدر أنصبتهم ويدخل البعض على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح مختار، وأعلم أن أصول المسائل سبعة الثمان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا عشر وأربعة وعشرون أربعة منها لا تعول الأثنا والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الست والأثنا عشر والأربعة والعشرون فالستة تعول إلى عشرة وثمنا عشر تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة



دليل أو رقيق أصلها من اثني عشر وتعود إلى سبعة عشر كما تقدم لأن المحرور وهو الأب لا يحجب وعند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب الأب الزوج من الربع إلى الثلث أصلها من أربعة وعشرين وتعود إلى أحد وثلاثين للزوجة الثلث ثلاثة وللأم السدس أربعة ولأولاد الأم ثلث ثمانية وللأختين لأبوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثية ابن مسعود رضي الله عنه وأعلم أن تسعة منى عالت إلى عشرة أو سعة أو ثمانية فأميت امرأة قطعاً وإن عالت إلى سبعة احتمل أن يكون ذكر أو أنثى ومنى عالت لثلاثة عشر إلى سبعة عشر فأميت ذكر وإلى ثلاثة عشر وخمسة عشر احتمل الأمرين والأربعة والعشرون إذا عالت إلى سبعة وعشرين أو إلى أحد وثلاثين عند أبي مسعود فأميت ذكر كذا في حراة المفتين

### الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول

العاصم عن سهام ذوي السهام يرد عليهم بقدر سهامهم إلا على الزوجين وبه أحد أصحابنا رضي الله عنهم كذا في محيط السرخسي، وأعلم أنه جميع من يرد عليه سبعة الأم والمعدة والبنت وبنت لأب والأخت من لأبوين والأخت لأب ولأولاد الأم ويقع الرد على جسي واحد وعلى جسيين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر من ذلك وإسهام المردود عليها أربعة الأبناء والثلاثة والأربعة والخمسة كذا في اختيار شرح مختصر، ثم يظهر أن كاد الرد على جميع من هي المسألة بسقط الرائد مثلاً الأثنين جدة وأخت لأم بفضة السدس والأخت لأم السدس والبقية يرد عليهم بقدر سهامها فاصلها من ستة وعادلت الرد إلى سهمين فيكون كمال سهمها نصفان، مثلاً الثلاثة جدة وأختان للأم للجدّة لأم سهم من ستة والأختين الثلث سهم فاحمل المسألة من ثلاثة وهي عدد رؤوسهم، مثلاً الأربعة بنت وأم فبالت النصف ثلاثة من ستة وللأم السدس سهم فتكون المسألة من أربعة عدد سهامهم مثلاً خمسة أربع بنات وأم تكون المسألة من خمسة عدد سهامهم كذا في محيط السرخسي، وإن كان في المسألة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة فإن كان حسناً واحداً فاعط فرض من لا يرد عليه من أقل محارجه ثم قسم الباقي على عدد من يرد عليه إن استقدم كزوج وثلاث بنات أعط الزوج فرضه لابع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة تصح عليهن وإن لم يستقم عليهم فإن كان بين رؤوسهم وما بقي من فرض من لا يرد عليه موافقة فاصرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وبنت بنتان لغرض الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبنت الباقي موافقة بالثلث فاصرب وفق رؤوسهم وهو النساء في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة تصح على لبنات وإن لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنت فاصرب كل رؤوسهن وهي خمسة من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن عشريين منها تصح وإن كان لا يرد عليه مع جسيين أو ثلاثة ممن يرد عليه فاعط فرض من لا يرد عليه ثم انقسم الباقي على صائفة من يرد عليه إن استقام وإلا فاصرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ صحت منه مسألة ثم اصرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، مثلاً

الأول روجة وأربع حبات وست أحوال لأم للروجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرد عليه ثلاثة فقد منتهى على سهامهم ومثل الثاني أربع روجات وتسع حبات وست حبات للزوجات الثمن سهم يبقى سبعة وسهام يرد خمسة لاستقيم عليها ولا موافقة فاصرب سهام يرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا ير عليه وهو ثمانية يكرر أربعين منها يصح ثم اصرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسألة من يرد عليه وهو خمسة يكرر خمسة وثلاثين منها بربع أحماسه ثمانية وعشرون ويحدد خمس سبعة، مثل حر روجة وبنت وست بن واحدة للروجة الثمن يبقى سبعة وسهام يرد خمسة لاستقيم ولا موافقة فاصرب سهام من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسألة من لا يرد عليه، وهي ثمانية يكرر أربعين منها يصح مسائله وإدأت التصحيح على الرزوس فاعمل بالطريق المذكور كذا في الأحكام شرح مختار ولله أعني

### الباب الخامس عشر في المسألة

وهي أن يموت بعض نوره قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي، وإدوات الميراث ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالحال لا يحلوا إما أن يكون ورثته الميت الثاني ورثة الميت الأول فقط أو يكون في ورثته الميت الثاني من لا يكون وارثاً للميت الأول ثم لا يحلوا إما أن تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الأولى سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بعد الوجه الذي قسمت التركة الأولى ثم لا يحلوا إما أن تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة الميت الأول بين ورثته من غير كسر أو يكسر فإن كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول ولا تغير في القسمة بقسم قسمة واحدة لا فائدة في تكرار القسمة فإنه إذا مات وترك بين وبنت ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى لأخوات والأخوات قسمت التركة بين البنين على صفة واحدة لمذكر مثل حظ لانثيين فيقسم نفسه واحدة بينهم وإما إذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن ورثاً للميت الأول فإنه يقسم تركة الميت الأول أولاً بين نصيب الثاني ثم بقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فإن كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة إلى الصرب، وإما إذا كان الميت الثاني ورثة الميت الأول لا يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته فإنه لا يكون بين ورثته فإن كان يكون بين ورثته موافقة فاصرب سهام يرد وهي خمسة في مخرج مسألة من لا يرد عليه، وهي ثمانية يكرر أربعين منها يصح مسائله وإدأت التصحيح على الرزوس فاعمل بالطريق المذكور كذا في الأحكام شرح مختار ولله أعني

( ) قوله ثم تصرب سهام العريضة الأولى في ذلك الحاء ع في محيط السرخسي فإن كان بين نصيب الثاني وبين عريضته موافقة فاصرب وفق عريضته في عريضة الميت الأول فما جتمع صحت منه المسألة انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المذكور عليه نصيب في أصل مسألة وإن كان أمال واحد يتأمل



نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول أن تصرف نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني أن تصرف نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركه الميت الأول<sup>(١)</sup> مما بلغ فهو نصيبه وإن لم يكن بينهم موافقة بشيء فالسبيل أن تصرف سهام فريضة الميت الأول<sup>(٢)</sup> في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسألة من المبلغ، ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول أن تصرف نصيبه في فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني أن تصرف نصيبه في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الأول مما بلغ فهو نصيبه وببأنه عند الموافقة أن يحلف الرجل ابناً وبنات ولم يقسم تركته حتى مات الأب عن ابنة وامرأة وثلاثة بني ابن وفريضة الميت الأول من ثلاث ثم مات الأب عن سهمين وحلف امرأة وابنة وثلاثة بني ابن فقريضته من ثمانية للمرأة السهم وللابنة الثلثة النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لثني الابن إلا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم نظريه في فريضة الميت الأول وهي ثلاثة فيصير اثني عشر منه تصح المسألة ومعرفة نصيب الأب من فريضة الميت الأول أن تصرف نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية، ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الثاني أن تصرف نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق أن تصرف نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضاً وهو سهم فيكون بها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة بين بتي الأب لكل واحد منهم سهم وريان المسألة عند عدم الموافقة أن تقول: رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الأب عن من واثمة فريضة الميت الأول ثلاثة ثم مات الأب عن سهمين وفريضة أيضاً ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فنضرب الفريضة الثانية في لفريضة الأولى وذلك ثلاثة هي ثلاثة فيكون ثمانية، ومعرفة نصيب الأب أنه كان نصيبه من تركه الميت الأول سهمين نظريهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون ستة، ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تصرف نصيبه وذلك سهمان في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الأول وذلك سهماً أيضاً فيكون أربعة، ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تصرف نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الأول وذلك سهمان فيكون لها سهمان أربعة وكذلك إن مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وإن كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثاً للأوليين فالسبيل أن تجعل فريضة الأولين كفريضة واحدة بالطريق الذي قلنا ثم نظرياً نصيب الميت الثالث من تركه الأولين فإن كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وإن كان لا يستقيم نظرت فإن كان بين نصيبه من

(١) قوله: من تركه الميت الأول متعلق بمحذوف جملة نصيبه يعني تصرف نصيبه الحاصل له من ترك الأول في وفق فريضة الميت الثاني (٢) قوله: فالسبيل أن تصرف سهام فريضة الميت الأول بالغ الذي في الحديث وغيره من كتب الفرائض أن تصرف من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الأول ه بحراري.

التركتين ومن فريضة موافقة بجزء انتصرت على الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت للفريضة الأولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسألة من المبلغ. ومعرفة نصيب الميت من تركة الأولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركة الأولين فما بلغ فهو نصيبه وإن لم يكن بينهما موافقة بشيء ضربت مبلغ الفريضتين في سهام الفريضة الثالثة فتصح المسألة من المبلغ، ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه، وبیان هذا أن تقول: رجل مات وترك ابنين فلم تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وأم ومن تركه الميت الأول وهو عمها فريضة الميت الأول من سهمين وإمّا مات أحد الابنين عن سهم وفريضة من سهمين أيضاً بلابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنين في اثنين فيكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وأم وعم فتكون فريضتها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب أربعة في ستة فيكون أربعة وعشرين منها تصح المسألة نصيب الابن من الميت الأول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضتها وهو ستة، ومعرفة نصيب الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الأولى وذلك سهم ثلاثة فيكون ثلاثة أسهم لأم سهمان وما بقي وهو سهم هو للعم وأما عند وجود الموافقة فصورته فيما لو ترك امرأة وأماً وثلاث أخوات متعزقات فماتت الأم وتركزت زوجاً وعماً ومن تركه الميت الأول وهذا الابتتان قاحت الأول لأب وأم وأخته لام ابنة الميت الثاني وأخته لأبيه أجنبية عنها لم لم تقسم الفرقة حتى ماتت الأخت لأب وأم وتركزت زوجاً وابنة ومن تركه الميت الأول والثاني وهو الأخت لأب والأخت لام فالسبيل أن تصحح فريضة الميت الأول فيكون أصبها من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللأخت لأب وأم النصف ستة وللأخت لام السدس سهمان فتعمل بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الأم عن سهمين وتركزت زوجاً وعماً وابنتين ففريضتها من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللسنتين الثلثان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمة سهمين على اثني عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين، ومعرفة نصيب الأم أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها مستقيم ثم ماتت الأخت لأب وأم وتركزت زوجاً وابنة وأختاً لام وأختاً لأب ففريضتها من أربعة للزوج الربع سهم ولبابنة النصف سهمين وللأخت لأب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم ننظر إلى نصيبها من التركتين فنقول: كان لها من الفرقة الأولى ستة ضربناها في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من الفرقة الثانية أربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الأم من الفرقة الأولى وهو سهم فيكون أربعة فإذا نصيبها من التركتين أربعون



التي وسبعين في ثمانية فيكون خمسة مائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركته كل ميت  
يعتبر الانقضاء والضرر إلى أن ينتهي الحساب إلى سبعة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة واثني عشر  
فمن ذلك تصح المسألة كما في المبسوط ونقله أعلم

### الباب السادس عشر في قصة التركات

إذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردب أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل  
وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ على المسألة فإن كان بين التركة والتصحيح مرافعة  
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وزن التركة ثم اقسم المبلغ على وزن التصحيح يخرج  
بمصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل معرفة نصيب كل عريق وإن شئت أن تعمل بطريق النسبة  
كما تقدم وإن شئت بطريق القسمة وإذا أردت أن تعرف صحة العمل من حصته وجميع تفصيله  
وقابله بالجملة فإن تساوى العمل صحيح وإلا فهو خطأ فاعد العمل لمصحح إن شاء الله تعالى  
مثله روح وأخت لأب وأخت لأم أصلها من ستة وعول إلى سبعة وتركته خمسون ديناراً  
فاضرب سهام الروح وهي ثلاثة في خمس يكن مائة وخمسين قسمها على المسألة وهي سبعة  
يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسباع وكذلك الأخ من الأب وسهم الأخت من لأم بقصره في  
خمس يكن خمسين قسمها على سبعة يخرج سبعة وسبع وإذا اجتمع ثلث خمسين فقد  
صح العمل وصريق النسبة أن تقسم سهام الروح وهي ثلاثة أسباع فيكون له من التركة ثلاثة  
أسباعا وهي أحد وعشرون وثلاثة أسباع وهكذا تعمل بالذات في طريق القسمة أن تقسم التركة  
على سبعة يخرج سبعة وسبع نصيبها في سهام الروح وهي ثلاثة يكن إحدى وعشرين وثلاثة  
أسباعاً وهكذا تعمل بالتوقي، آخر روح وأبوان وستار أصلها من اثني عشر وعول إلى خمسة  
عشر والتركة أربعة وثلاثون ديناراً وبسببها مائة بالثلث فاضرب سهام اثنين وهي ثمانية في  
وزن التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين قسمها على وزن التصحيح وهو  
خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعة أحسان ثم اضرب سهام الأبوين وهي أربعة في ثمانية  
وعشرين يكن مائة واثني عشر قسمها على خمسة يكن ثلثي وعشرين وخمسين ثم اضرب  
سهام الروح وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وثلاثين قسمها على خمسة يكن ستة  
عشر وأربعة أحسان فقد صحت المسألة وطريق القسمة أن تقسم وزن التركة وهي ثمانية  
وعشرون على وزن المسألة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أحسان إن ضربتها في سهام الروح  
يخرج ستة عشر وأربعة أحسان وفي سهام الآباء ثمانية وعشرون وخمسان وهي سهام الستين  
أربعة وأربعين وأربعة أحسان والمجموع أربعة وثلاثون فقد صحت المسألة وطريق النسبة أن  
تقول للروح ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أحسان  
ولأبوين أربعة من خمسة عشر مديهما وعشرهما فاعطيهما سدس التركة وعشرين وهو ثمان  
وعشرون وخمسان والستين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمسين فلهما ثلث التركة وخمسة  
وذلك أربعة وأربعين وأربعة أحسان والمجموع أربعة وثلاثون فقد صحت المسألة وإذا كان سهام  
المسألة عدداً أصح فعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فإن بقي شيء لا يقسم بالأحاد على

المقسوم عليه فاضربه في عدد الفرائض وهو عشرون وانقسمها فإن بقي من الفرائض شيء لا ينقسم بالأحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلاثة ثم انقسمه من بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد أور وهو أربعة فإن بقي شيء لا ينقسم فانسبه بالأجزاء إلى الأربعة مثله زوج وحدة واحد وبنت من اثني عشر وموت من اثني عشر والفرقة أحد وثلاثون ديراً فاضربت سهام الزوج ثلاثة في الفرقة يخرج ثلاثة وسبعون انقسمها على مثاله ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنتان لا ينقسمان بالأحاد فاضربهما في عدد الفرائض يكن أربعين انقسمها على المسألة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة ثلاثة يبقى واحد انسله أوراً يكن ثني عشر انسبه إلى المسألة بالأجزاء فيكون للزوج سبعة دنانير وثلاثة فرائض وثنا عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من أور والمجد سهام اضربها في أحد وثلاثين يكن اثني عشر وستين انقسمها على المسألة يخرج أربعة يعني عشرة ثم اضربها في الفرائض يكن مائتين انقسمها على المسألة يخرج خمسة عشر يعني خمسة انسلها حيات يكن خمسة عشر فسمها على مساله يعني حسان انسلهما أوراً يكن ثمانية انسبها بالأجزاء فحصل للجد أربعة دنانير وخمسة عشر فريضة وخمسة دنانير وأربعة عشر جزءاً من أور وبنجد من أور وبنجد مثله وبنجد ضعف الزوج وهو أربعة عشر ديناراً أو ستة فرائض وأربعة واحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من أور وجميعها أحد وثلاثون ديراً فصحت المسألة وكذلك ينقسم بين أربعين الديون فيجعل مجموع الديون كصحيح المسألة ويجعل كل دين كسهم وارث

**فصل** ومن صالح من العروة أو الورثة على شيء من الفرقة فاطرحه كان ثم يكن من القسم الباقي على سهام الباقيين مثله زوج وأم وعم صالح بزوج عن نصيبه من الفرقة على ما هي منه من المهر فاطرحه كأنها ماتت عن أم وعم فاقسم الفرقة بينهما للام الثلثان<sup>(١)</sup> والباقي للعم كذا في الاختيار شرح مختار

### الباب السابع عشر في مشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمتنع بها المرضيون

رجل مات وترك أحاً لأب وأم وأخاً امرأته مورث المال أخو امرأته دون أخيه لأبيه وأمه كيف يكون هذا قيل: هذا رجل تزوج بامرأة امرأة أبيه وأبوه حي مولدت له ابناً ثم مات ابني تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن أبيه وهو أخو امرأته وكان له أخ لأب وأم فصار ميراثه لأبن أبيه دون أخيه وإن سئل عن رجل مات وترك عباً لأب وأم وحلاً لأم مورث خال دون العم كيف يكون هذا قيل: هذا رجل تزوج بامرأة أم أخيه لأبيه مولدت له ابناً ثم مات برجل الذي

(١) قوله فاقسم الفرقة بينهما للام الثلثان إلخ كذا في نسخ المصنف وهو انصوب لكنه صاف في منه من العروة كأنها ماتت عن أم وعم ومخالف ما روي في الاختيار من قوله بلاء سئل إلخ وقد ذكر في آخر الدر المختار أن ما في الاختيار على مخالف للاختراع وإزاء الصواب أنه لا ينبغي تركه وهي ما عدا ميراث بين الأم والعم أثلاثاً بعد سهامهما من الصحيح قبل التصريح فيكون سهم الام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لثلاث يمسك فرض الام من ثلث أصل حال إلى ثلث أصل الباقي أي في بحر هذه الضرورة فتأمل

بروح بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عمًا لأب وأم وابن أخيه ذئبه وهو حده فميراثه  
لأب أخيه ذئبه دون عمه، وإن سئل عن رجل مات وترك ابن عمه لأب وأم وابن أخ لأب وأم  
فورث المال ابن العم دون ابن أخيه كيف يكون هذا؟ قيل صورة هذا أخوان وأخوهم ابن  
فاشترى جارية فباعها لابن عمه جميعاً، كان أبنا لهما ثم مات الأخوان ثم مات ابن أخوهم  
بعد موتهما ولم يترك ورثاً غير ابن ندي كان بين أبيه وعمه وكان له ابن أخ لأب وأم فميراثه  
لأخيه لأبيه وهو ابن عم وسقط بين أخيه لأبيه وأمه، وإن سئل عن رجل مات وترك ابن عم  
لأب وأم وأخاً لأب فورث المال ابن عمه دون أخيه لأبيه كيف يكون هذا؟ قيل هذا في الأصل  
أخوان وأخوهم ابن فاشترى جارية فباعها لابن عمه جميعاً فكان أبنا لهما ثم عتق هذه  
الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فمات الأخوان ومات الابن الذي ورثه بعد  
السكران وبرأ أخاً لأب وأم وهو ابن عمه وأخاً لأب فميراثه لابن عمه لأنه أخوه لأبيه وأمه (وإن  
سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت إحداهن ثلث جميع المال والآخرى ثلثي جميع  
المال والثالثة لم يرث شيئاً كيف يكون هذا؟ قيل رجل كان عيلاً وله ثلاث بنات فاشترى  
إحداهن أباهما والآخرى بنتاً ابناً فماتت ابناً فماتت ابناً فماتت ابناً فماتت ابناً فماتت ابناً  
بحكم الولاء (وإن سئل) عن رجل ومعه ورثاً مال وكان بينهما بصفيين كيف يكون هذا؟ قيل  
هذا رجل له بنت تزوج بنته بن أخيه فولدت له ابناً فمات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك  
بنتاً وابن ابن أخ فليست النصف وبقي لأب ابن أخ فصار لابن ابن أخ نصف المال وبقي  
نصف المال (وإن سئل) عن رجل وأمه وحالته وورثوا المال بينهم أثلاثاً كيف يكون هذا؟ قيل  
هذا رجل له بنت تزوج إحداهما ابن أخيه فولدت له ابناً ومات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك  
 وترك بنتين وابن ابن أخ فماتت ابنتان وماتت ابنتان فماتت ابنتان فماتت ابنتان فماتت ابنتان  
ولأمه الثلث وحالته الثلث وبقي سئل عن ثلاثة إخوة لأب وأم ورثت أحدهم ثلثي جميع مال  
والآخران كل واحد منهما سداً كيف يكون هذا؟ قيل هذه امرأة كان لها ثلاث بنات سبي عم  
أحدهم وزوجها بالأصل من سنة تسعهم بلزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثاً لكل  
واحد سهم (وإن سئل) عن رجل مات عن أربع بنات فورثت إحداهن ربع مال ونصف ثمن  
وورثت الأخرى نصف مال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا؟  
قيل: هذا زوج تزوج بابنة خالة لأم وأمة خاله لأب وأمة عمه لأم ثم مات ولم  
يترك ورثاً سواهم فإن للسنة الأربع لربع وأمة خاله لأب وأمة عمه لأم وأمة عمه لأم  
لأب والأصل من سنة عشر سهماً أربعة أسهم بين وأمة خاله من لأب ثلث ما بقي أربعة  
يقبى ثمانية فهي لأمة العمه لأب فصا لأمة الخالة لأم وأمة العمه لأم سهمان من سنة عشر  
وهو ثمن جميع المال لكن واحد سهم وصار لأمة الخالة لأب خمسة وهي ربع مال ونصف  
الثلث وصار لأمة العمه لأب تسعة أسهم من سنة عشر وهو نصف المال ونصف الثلث، وإن  
سئل عن رجل مات وترك سبعة أخوة لأم فماتت ابنته فولدت له سبعة بنات ثم مات له ابنة وترك امرأة  
هذا؟ قيل هذا رجل تزوج بأم امرأة فولدت له سبعة بنات ثم مات له ابنة وترك امرأة  
وصبعة سبي بن فميراث الثمن سهم وبقي سبعة أسهم بينهم أنساك لكن واحد سهم وهم سبعة









واحدة فترك بينهم وقال: ناك على ما نصبت وهذا عني . تعصي بصيت مشرقة لأن عمر رضي الله عنه ترك بينهم وحداية قوله حب ان اربا كان حماراً ، ولو كان مكان الإحوة لأبوين أحوة لأب منقطو بالإحصاء ولا يكون مشرقة والصحيح به هنا أحوة ، أم وجد وأخت سميت حرقاء لأن أقاويل الصحابة رضي الله تعالى عنهم تحرقها قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه : ثلاث الثلث والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه ثلاث الثلث والباقي بين الجد والأخت اثلاثاً وقال علي رضي الله عنه ثلاث والأخت النصف والباقي للجد ومن من عباس رضي الله عنه رويان في روية لأخت النصف والباقي بين الأم والجد صغار وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه لأخت النصف وللام الثلث والباقي للجد وتسمى عثمانية لأن عثمان رضي الله عنه ائتمد فيها بقول حرق الإحصاء فقدر ثلاث ثلث والباقي بين الجد والأخت نصفان قالوا : وفيه سميت حرقاء وتسمى مثثة عثمان ومربعة ابن مسعود ومحسة الشعبي رضي الله تعالى عنهم لأن الحجاج سأله عنها وقال احتفت فيها خمسة من نصحائه وإد أصيب إليهم قول الصديق كانت محسنة المرانية ، ست أحوات متفرقات وروح لروح النصف وللأختين لأبوين الثلثان وبالأختين لأم الثلث وسقط أولاد الأب أصلها من ستة وتقول إلى تسعة سميت مرونية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى المرأة لأشجارها بينهم (الحمزية) ثلاث جدات متعددات واحد وثلاث أحوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما : لجدات السدس والباقي للجد أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه ثلاث من لأبوين النصف ومن لأب السدس تكمله للثنتين وتجدات السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجد أم لأم السدس والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه : لجدات السدس والباقي بين الجد والأخت لأبوين والأخت لأب على أربعة ثم ثمة الأخت من الأب ما أحدث على الأخت من لأبوين أصلها من ستة وتصح من ثمن وسبع وتعود بالاحتصار إلى ستة وثلاثين جدات ستة ولأخت من لأبوين نصيبها ونصيب أختها خمسة عشر ويجد خمسة عشر سميت حمزية لأن حمزة أرباب مثل عنها فأحدث بهذه لأحوة الديارية ، راحة وجدة وستان ولنا عشر أخت وأخت واحدة لأب وأم ، تركه منهم ستمائة دينار للجدة السدس مائة دينار وستين ألفين أربعمائة دينار وبمروجه الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ دينار ولأخت دينار ولدت سميت الديارية وتسمى الدرودية لأن دارود الطائي سئل عنها فقسمها هكذا فقالت الأخت أبو أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت : إن أخي مات وترك ستمائة دينار فما أعطيت منها إلا ديناراً واحداً فقال : من قسم التركة عدلت تسيدك دود الطائي فقال هو لا يعلم هل ترك أحوات جدة قالت : نعم قال ، هل ترك ستين؟ قالت نعم قال هل ترك زوجة؟ قالت نعم قال هل ترك معني اثني عشر أختاً؟ قالت نعم قال إذ حقت دينار وهذه أسأله من المعابة يقال رجل حلف ستمائة دينار وسبعة عشر ديناراً ذكراً وبناتاً فاصاب أحدهم دينار واحد ألتحقن أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وسبع أحوات لأب أصلها من أربعة وعشرين لزوجات

الثلث ثلثة وللجدات السدس أربعة وللبنات الثلثان ستة عشر وللأخوات ما بقي سهم ولا موافقة بين أسهام الرؤوس ولا بين لرؤوس والرؤوس فيحتاج إلى صرب الرؤوس بعضها في بعض فاصرب أربعة في خمسة يكس عشرةين ثم اصررب عشرين في سبعة يكس مائة وأربعين ثم صرب مائة وأربعين في سعة يكس أنفاً ومائتين وستين فاضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكس ثلاثين أنفاً ومائتين وأربعين منها تصح المسألة وجه لا مسحان أن يعال رجل خذف أصنافاً عدد كل صنف أقل من عشرة ولا تصح مسائله إلا مما يريد على ثلاثين أنفاً إمامونية، أبوان وسن ماتت إحدى البنين وخلفت من حلف سميت المأمونية لأن المأمون أراد أن يربي قضاء لبصرة أحداً فأحضر بين يدي يحيى بن أكرم فاستحققه فسأله عن هذه المسألة فقال يا أمير المؤمنين أخبرني عن الميت الأول ذكراً كان أو أنثى فعمم إمامون أنه يعلم المسألة فأنصاه بعهد وولاه العصاء والجواب فيها يخفف بكون الميت الأول ذكراً أو أنثى فإن كان ذكر المسألة الأولى من ستة للميتين الثلثان وللأبوين السدسان فإذا مات إحدى البنين فقد حلفت أختاً وجدةً صحيحةاً أمها أب وجدةً صحيحةاً أم أب فالسدس للجد والباقي للجد وسقطت الأخت عن قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه وقال يريد للجددة السدس والباقي بين الجد والأخت اثلاثاً وصحح المسألة كما مر من الطريق وإن كان للميت الأول أنثى فقد ماتت الميت عن أخت وجدةً صحيحةاً أم أم وجدةً فاسد أبي أم فسجدة السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما وسقط الجد الفاسد بالإجماع كذا في الاختيار شرح المختار، ثم الجزء السادس وبه تمام الكتاب، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

## فهرس الجزء السادس من الفتاوى العالمكبرية

٣	كتاب المجانيات وفيه سبعة عشر باباً .. .. .
٣	الباب الأول في تعريف الجنابة وأنواعها وأحكامها .. .. .
٤	الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل .. .. .
٩	الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص .. .. .
١١	الباب الرابع في النفس فيما دون النفس .. .. .
	الباب الخامس في الشهادة في القتل والإقرار به وتصديق المقاتل المدعي وليّ الحناية
١٨	أو تكذيبه .. .. .
٢٤	الباب السادس في الصبح والعمر وشهادة فيه .. .. .
٢٨	الباب السابع في اعتبار حانة القتل .. .. .
٢٨	الباب الثامن في بداهات .. .. .
٣٤	فصل في الشجاج .. .. .
٣٦	الباب التاسع في الأمر بالحماية ومسائل نصيبان وما ياسبب .. .. .
٤١	الباب العاشر في الجنين .. .. .
	الباب الحادي عشر في جنابة لحائط والجناح والكبيف وغيرها مما يحدثه الإنسان
٤٣	في الطريق وما ياسبب ذلك .. .. .
٥٩	الباب الثاني عشر في جنابة اليهائم والحناية عليها .. .. .
٦٥	الباب الثالث عشر في جنابة للمماليك وفيه ثلاثة تصورات .. .. .
٦٥	الفصل الأول في جنابة المرفيق وما يصير به الولي مختاراً للعناء .. .. .
٧٨	الفصل الثاني في جنابة للمدير وأم الولد .. .. .
٨٤	الفصل الثالث في جنابة المكاتب والإقرار بها .. .. .
٩٠	الباب الرابع عشر في جنابة على المماليك .. .. .
٩٣	الباب الخامس عشر في القسامة .. .. .
٩٩	الباب السادس عشر في المعاقلة .. .. .
١٠٤	فصل إذا لم تكن لقائل الخصم عدلة نجب لدية في ماله .. .. .
١٠٥	الباب السابع عشر في المتفرقات .. .. .
١٠٩	كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب .. .. .
	الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز له الوصية ومن لا
١٠٩	يجوز وما يكون رجوعاً عنها وما لا يكون .. .. .

١١٣	باب الثاني في بيان الاعاقد التي تكون وصية والي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز .. .. .
١١٧	باب الثالث في الوصية بثمن المثل ونحوه والوصية بمثل نصيب له او ابنته او اب راد او نقص هجرته الورثة او لا يغيرونه او يغيره بعضهم .. .. .
١٣٠	باب الرابع في اجادة الولد من وصية ابية في مرض موته وإقراره بالدين على نفسه او على ابية وما يبدأ به .. .. .
١٣١	فصل في اعتبار حالة الوصية .. .. .
١٣٢	باب الخامس في العتق والمهادنة لهية في مرض الموت .. .. .
١٣٨	فصل الوصايا إذا اجتمعت دلت لا يحلو إما ان يسمع كل الوصايا او لا يسمع الكل .. .. .
١٤٠	باب السادس في الوصية للأقرب وأهل البيت وأخيرا وليس دلائل وأنبثا من المؤمنين والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم .. .. .
١٤٦	باب السابع في الوصية بأسكني وأخدمة وأثمرة وعلة العبيد وعلة ابستان وعلة الأرض وصهر لداية وعبرها .. .. .
١٥٨	باب الثامن في وصية الدمى وأخري .. .. .
١٦٠	مسائل شتى .. .. .
١٦٥	باب التاسع في الوصي وما يملكه .. .. .
١٩١	باب العاشر في الشهادة على الوصية .. .. .
١٩٣	كتاب المعاضد والسجلات .. .. .
١٩٤	محضر في إثبات الدين المطلق .. .. .
١٩٥	سجل هذه الدعوى .. .. .
١٩٨	محضر في إثبات الدفع بهذه الدعوى .. .. .
١٩٩	سجل هذه الدعوى .. .. .
٢٠١	محضر في دعوى دين على ميت .. .. .
٢٠١	سجل هذه الدعوى .. .. .
٢٠١	محضر في إثبات الدفع بهذه الدعوى .. .. .
٢٠٢	سجل هذه الدعوى .. .. .
٢٠٢	محضر في دعوى الكساح .. .. .
٢٠٣	سجل هذه الدعوى .. .. .
٢٠٣	محضر في دفع دعوى الكساح .. .. .
٢٠٣	سجل هذه الدعوى على من ما تقدم .. .. .

- محضر في دعوى السكاح على امرأة في يد رجل يدعي سكاهاها وهي مكره بذلك ٢٠٣
- محضر في إثبات المصداق دينا في تركه الروح .. ٢٠٥
- سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل بدفع ٢٠٥
- محضر في إثبات مهر الفثن بتفريق لوكيل لأبيه أو لأجسي . ٢٠٥
- محضر في إثبات مهر الفثن بعير بوكيل .. ٢٠٦
- محضر في إثبات المنعة . ٢٠٦
- محضر في إثبات أحوية .. ٢٠٦
- محضر في إثبات أحزمة تحيطه .. ٢٠٦
- سجل هذه الدعوى . ٢٠٦
- محضر في شهادة الشهود بأحزمة تحيطه بثلاث مصدقات بدون دعوى امرأة ٢٠٦
- سجل هذه لدعوى . ٢٠٧
- محضر في إثبات أحزمة تحيطه على العائيب ٢٠٨
- سجل هذه لدعوى .. ٢٠٨
- محضر في تفريق بين الزوجين بسبب لعنجر عن انفسه ٢٠٩
- محضر في مسح النيمر مضافة ٢١١
- سجل في مسح النيمر مضافة . ٢١١
- محضر في إثبات النعمه بتفريق ٢١٢
- محضر في دفع هذه دعوى ٢١٢
- محضر في دعوى النسب ٢١٢
- صورة محضر فيما إذا كان في يد امرأة محضر تدعي على زوجها أنه أتيها منه ٢١٣
- صورة محضر فيما إذا كان في يد الرجل صغير يدعي على المرأة أنه أتيها منه ٢١٣
- صورة محضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه أتيه ٢١٣
- صورة محضر في دعوى رجل على رجل أنه أتيه ٢١٣
- محضر في دعوى ولأء العنافة ٢١٣
- محضر في دعوى اندمغ ٢١٣
- محضر في إثبات العصوة ٢١٤
- سجل هذه لدعوى ٢١٤
- محضر في دعوى حرية الأصل ٢١٥
- سجل هذه الدعوى ٢١٦
- محضر في دعوى لعن على صاحب اليد بعتاق من جهه ٢١٦
- سجل هذه الدعوى يكتب على منعه ٢١٧

٢١٦	محضر في دعوى لعنق عني صاحب اليد بإعتاق من جهة عبوه
٢١٦	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
٢١٦	محضر في إثبات سرقة
٢١٧	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
٢١٧	محضر في دفع هذه الدعوى
٢١٧	سجل هذا المحضر
٢١٨	محضر في إثبات التدبير والاستيلاء
٢١٨	محضر في دعوى التدبير
٢١٨	سجل هذا المحضر
٢١٨	سجل في إثبات لعنق عني العائبة
٢١٩	محضر في إثبات حيا القذف
٢١٩	محضر في دعوى رجل عني رجل أنك سرقت من دراهمي كذا درهما
٢٢٠	محضر في دعوى سرقة
٢٢٠	محضر في دعوى شركة العنان
٢٢٠	محضر في دفع هذه الدعوى
٢٢٠	محضر في إثبات الوعنة
٢٢٢	سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
٢٢٢	محضر في إثبات ملكته الممثلة
٢٢٣	سجل هذه الدعوى
٢٢٣	محضر في دفع هذه الدعوى
٢٢٤	سجل هذه الدعوى
٢٢٤	محضر في إثبات دعوى الميراث عن الأب
٢٢٥	سجل هذه الدعوى
٢٢٥	محضر في دفع هذه الدعوى
٢٢٦	سجل هذه الدعوى
٢٢٦	محضر في دعوى ملكية اسقوب مذكراً مطلقاً
٢٢٦	سجل هذه الدعوى
٢٢٦	محضر في دفع دعوى البردود
٢٢٧	سجل هذا الدفع
٢٢٨	محضر في دعوى ملكية معقر حسب بشرى من صاحب كند
٢٢٩	محضر في إثبات سجل البردود من بلدة أخرى لفرحون شمس البردود المسجل

٢٢٩	سجل هذه بدعى . . . . .
٢٣١	نسخة أخرى لسجل لأور على مسيل لإيجار
٢٣١	محضر في إثبات القود .
٢٣٢	محضر في إيجاب الله به . . . . .
٢٣٢	محضر في إثبات حد اهداف . . . . .
٢٣٢	محضر في إثبات النودة والبررات مع المناسحة . . . . .
٢٣٣	نسخة أخرى لهذه الدعوى . . . . .
٢٣٤	محضر في دعوى الميراث ميراثاً عن أبيه . . . . .
٢٣٥	سجل هذه بدعى على سبق ما تقدم . . . . .
٢٣٥	محضر في إثبات الوصاية . . . . .
٢٣٦	نسخة أخرى . . . . .
٢٣٦	محضر في إثبات دعوى ببيع يتيم . . . . .
٢٣٧	محضر في إثبات الإعانة و لإزالة على قول من رأى ذلك
٢٣٧	سجل هذا المحضر . . . . .
٢٣٧	محضر في إثبات هلال رمضان . . . . .
	محضر في إثبات كون المدعى عنها محدودة لدفع مضامنه المدعى به بالحضور
٢٣٧	محضر المحكم . . . . .
٢٣٧	محضر في دعوى ائالة على الدليل الكتاب المحكمي
٢٣٩	كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٢٤٠	محضر في ثبوت ملاء محدود بكتاب حكمي
٢٤١	محضر في دمة سنة على انكاث حكمي في دعوى المضاربة انصاعه
٢٤١	محضر في دعوى مال مضاربة على ميت يحصره ورثته
٢٤١	كتابي حكمي لإثبات شركة لعنا في عمل لملابيين
٢٤٢	محضر في إثبات انكاث حكمي . . . . .
٢٤٤	كتاب آخر حكمي . . . . .
٢٤٤	كتاب حكمي على قضاء انكاث بشيء قد حكم به وسعده
٢٤٧	نسخة أخرى لهذا الكتاب . . . . .
٢٤٧	نسخة أخرى . . . . .
٢٤٧	محضر في دعوى المشعة . . . . .
٢٤٩	سجل هذا المحضر . . . . .
٢٥٠	محضر في دعوى اضرارعة . . . . .



٢٥٠	سجل هذه الدعوى
٢٥١	محضر في إثبات الإحارة
٢٥١	سجل هذه الدعوى
٢٥٢	سجل هذا محضر
٢٥٢	سجل هذا محضر على نحو ما قلنا
٢٥٢	محضر في إثبات الرجوع في إهبة
٢٥٣	سجل هذا محضر
٢٥٣	محضر في إثبات منع الرجوع في إهبة
٢٥٣	محضر في إثبات الرمس
٢٥٣	محضر في إثبات الاستصناع
٢٥٣	كتاب حكيم في دعوى العقار
٢٥٤	كتاب حكيم في العهد الأبق على قول من يرى ذلك
٢٥٥	رسم الفضاة والحكام في تقليد الأوقاف
٢٥٥	كتاب يكتسب انقاضي إلى بعض الأحكام في السرحي لاحتياز القسم للأوقاف
٢٥٦	جواب المكتوب إليه
٢٥٦	تقديم الوحدة
٢٥٦	كتاب إلى بعض الأحكام بالساحية تقسمة التركة واحتياز لقسم للوارث نصير
٢٥٦	كتاب في نصب الحكام في لقرى
٢٥٧	كتاب في التوزيع
٢٥٧	كتاب القاضي إلى بعض الأحكام بالساحية لموسط من الخصم
٢٥٧	كتاب القاضي إلى الحكام بالساحية ليوقف لصيغة
٢٥٨	ذكر الإذن في الاستانة على مفتاب
٢٥٨	ذكر قرص نفقة لمرأة
٢٥٨	كتاب المستورة إلى المركبي في العرف عن أحوال الشهود
٢٥٨	حوال المركبي
٢٥٩	محاضر ومجلات ردت حلال فيها
٢٥٩	ورد محضر في دعوى العقار نصير للإذن الحكيم
٢٥٩	محضر في دعوى دماء لميراث عنى وارث الروح ميت ودعوى للورث الصلح
٢٥٩	عندها
٢٦٠	محضر في دعوى تجهيل لودبعة
٢٦٠	محفل بم يكتب في آخره وحكمه بكه في محفل نصائي بكورة كه تركوا
١٦١	ذكر الكورة فرد السجل بعلة ان المصير شرط فعلا لفصاء بح

- ٢٦١ سجل رد من قامر كس في آخره بقول فلان كتب هذا السجل عني بامري
- ٢٦١ ورد محضر في دعوى التدابير لمكية رأس مال الشركة .....
- ٢٦٢ محضر فيه دعوى الوصية بثبت المال .....
- ٢٦٢ محضر فيه دعوى الكفالة .....
- ٢٦٣ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان .....
- ٢٦٣ محضر في دعوى الكفالة بشيء من المصداق معققة بوقوع العرقعة ...
- ٢٦٣ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض ثلث الأرض ..
- ٢٦٤ محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض ..
- ٢٦٤ محضر فيه دعوى شراء المهدود من والد صاحب اليد ..
- ٢٦٤ ورد محضر في دعوى الجارية ..
- ٢٦٥ ورد محضر في دعوى الجارية 'يضاً' ..
- ٢٦٥ ورد محضر في دعوى ولاء العاقبة ..
- ٢٦٦ ورد محضر في دعوى المدفع ..
- ٢٦٦ ورد محضر في دعوى الميراث .....
- ٢٦٧ محضر عرض على نجم الدين السعي .....
- ٢٦٧ محضر فيه دعوى التذرع من الوارث ندعوى أرض من التركة ..
- ٢٦٧ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ .....
- ٢٦٨ ورد محضر في دعوى الإرث مع دعوى العتق ..
- ٢٦٨ محضر فيه دعوى الميراث .....
- ٢٦٩ ورد محضر في دعوى دويرة وسراجه .....
- ٢٦٩ محضر فيه دعوى بيع المسكني .....
- ٢٦٩ عرض عليه محضر آخر وله يذكر فيه اسم جد المدعى عليه
- ٢٦٩ ورد محضر فيه دعوى الشفعة .....
- ٢٧٠ ورد محضر في الرجوع بشئ الأناك عند ورود الاستحقاق
- ٢٧١ محضر عرض على نجم الدين السعي في بيع سهم واحد شائع بعد رد هذا سهم
- ٢٧١ محضر في دعوى الإجارة الطويلة ..
- ٢٧٢ محضر في دعوى مال الإجارة المنسوحة ..
- ٢٧٢ محضر فيه دعوى الإجارة ودعوى إحداث المؤجر يده على المساحر
- ٢٧٣ محضر في دعوى بقعة مال الإجارة المنسوحة
- ٢٧٣ محضر في دفع دعوى مال لإجارة المنسوحة بموت المؤجر من ورثة المستاجر ..
- ٢٧٤ عرض صلح في الإجارة .....

٢٧٤	محضر في تعريف الملوكة .....
٢٧٤	عزم سجل فيه حكم نائب قاضي ممرقند مرة بوجوه .....
٢٧٥	محضر فيه دعوى إجارة المعبد .....
٢٧٥	خط الصلح والإبراء .....
٢٧٥	محضر فيه دعوى مال المصارفة على ميت بحضرة ورثته .....
٢٧٥	محضر فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة .....
٢٧٦	محضر فيه دعوى الخنطة .....
٢٧٦	محضر فيه دعوى قبض المفاتيح بغير حق واستهلاكها .....
٢٧٧	محضر في دعوى الثمن .....
٢٧٨	محضر فيه دعوى الوكيل ودبحة موكله .....
٢٧٨	محضر في دعوى امرأة منزلاً في يد رجل شراء من والدها .....
٢٧٩	محضر في دعوى ثمن الدهن .....
٢٨٠	محضر في دعوى الوصية بالثلث .....
٢٨١	محضر في دعوى السكاح على امرأة .....
٢٨١	ورد سجل من مرو في إثبات ملكية جسم .....
٢٨٣	محضر في إثبات الإيضاء بثلاث المان .....
٢٨٣	سجل في إثبات الوقفية .....
٢٨٤	محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعي إلى المدعى عنه لبيعها .....
٢٨٥	محضر فيه دعوى ملكية حمار .....
٢٨٦	محضر فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنه على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف .....
٢٨٦	محضر فيه دعوى استئجار الصاحبة فرد المحضر .....
٢٨٦	محضر فيه دعوى إجارة محدود باجرة معلومة فرد المحضر أيضاً .....
٢٨٦	محضر في الإجارة المضافة إلى رمان بعينه .....
٢٨٦	محضر فيه استحقاق جارية اسمها دثير .....
٢٨٧	محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فرد المحضر .....
٢٨٧	محضر في دعوى ثمن عين مسماة فرد المحضر .....
٢٨٧	ورد محضر فيه دعوى ذنابير ثياب بورية جيدة حمراء .....
٢٨٧	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا حطة إلح .....
٢٨٧	ورد محضر ادعى فلان على فلان كذا كذا أقرة حطة إلح .....
٢٨٨	ورد محضر فيه دعوى أعيان محتلفة لجنس واللحوم والصعة .....

٢٨٨	ورد محضر في دعوى النائة والمكثوب في المحضر الجمل
٢٨٨	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من كرمه كذا إنج
٢٨٨	ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها
٢٨٩	عرض محضر على شيخ الإسلام علي السعدي
٢٨٩	ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر
٢٩٠	ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذي كان لها
٢٩٠	ورد محضر فيه ذكر إقرار بمال فردة الإمام الشافعي
٢٩١	محضر فيه دعوى رجلين صدق حارية مشتركة بينهما
٢٩١	ورد محضر فيه دعوى صبي
٢٩١	محضر فيه دعوى رجل على رجل انه وكره خطأ
٢٩١	ورد محضر فيه دعوى الضممان
٢٩١	ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع
٢٩٢	سجل ورد من خوارزم في إثبات الجبرية
٢٩٢	عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب حكمت
٢٩٢	عرض سجل في دعوى الوقفية
٢٩٣	عرض سجل في دعوى حربة الأصل
٢٩٤	كتاب الشروط وفيه فصول
٢٩٤	الفصل الأول في الخلي والشبات
٢٩٨	الفصل الثاني في النكاح
٣٠١	الفصل الثالث في الضلاق
٣٠٨	الفصل الرابع في العتاق
٣١١	الفصل الخامس في التدبير
٣١٣	الفصل السادس في الاستيلاء
٣١٣	الفصل السابع في الكتابة
٣١٨	الفصل الثامن في الموالات
٣١٩	الفصل التاسع في الأشربة
٣٥٢	الفصل العاشر في السلم
٣٥٣	الفصل الحادي عشر في الشفعة
٣٥٧	الفصل الثاني عشر في الإجازات والمزاومات
٣٦٩	الفصل الثالث عشر في الشركات
٣٧٢	الفصل الرابع عشر في الوكالات

٣٧٩	الفصل الخامس عشر في الكفالات
٣٨١	الفصل السادس عشر في الخوالة
٣٨٢	الفصل السابع عشر في المصالحات
٣٩٢	الفصل الثامن عشر في القسمة
٣٩٥	الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات
٣٩٨	الفصل العشرون في الرصبة
٤٠٥	الفصل الحادي والعشرون في الموارى والتقاط اللقطة
٤٠٧	الفصل الثاني والعشرون في الودائع
٤٠٧	الفصل الثالث والعشرون في الأقاير وهذا الفصل يشتمل على أنواع
٤٢٠	الفصل الرابع والعشرون في البراءات
٤٢٣	الفصل الخامس والعشرون في الرهن
٤٢٤	الفصل السادس والعشرون في الأوقاف وهذا الفصل يشتمل على أنواع
٤٢٧	الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاختصار
٤٤٠	الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٤٣	كتاب الحيل وفيه فصول
٤٤٣	الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها
٤٤٣	الفصل الثاني مسائل الرضوء والصلاة
٤٤٤	الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٥	الفصل الرابع في الصوم
٤٤٦	الفصل الخامس في الحج
٤٤٦	الفصل السادس في النكاح
٤٤٨	الفصل السابع في الطلاق
٤٥٠	الفصل الثامن في الخلع
٤٥٠	الفصل التاسع في الأيمان
٤٥٤	الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٦	الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٨	الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٩	الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٦١	مسائل الاستبراء
٤٦٢	الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٣	الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

٤٦٣	الفصل السادس عشر في المذانيات
٤٦٦	الفصل السابع عشر في الإجازات
٤٧١	الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٧١	الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٧٤	الفصل العشرون في الشفعة
٤٧٦	الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
٤٧٧	الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
٤٧٧	الفصل الثالث والعشرون في الصلح
٤٨١	الفصل الرابع والعشرون في الرهن
٤٨٣	الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
٤٨٤	الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
٤٨٤	الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٨٦	الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض
٤٨٧	الفصل التاسع والعشرون في المنفقات
٤٨٩	كتاب الخنثى وفيه فصلان
٤٨٩	الفصل الأول في تفسيره ووقوف الإشكال في حاله
٤٨٩	الفصل الثاني في أحكامه
٤٩٢	مسائل شتى
٤٩٧	كتاب الفرائض وفيه ثمانية عشر باباً
٤٩٧	الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالثركة
٤٩٨	الباب الثاني في ذوي الفروض
٥٠٠	الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٥٠٠	الباب الثالث في المعصيات
٥٠١	الباب الرابع في الحجب
٥٠٣	الباب الخامس في الموانع
٥٠٣	الباب السادس في ميراث أهل الكفر
٥٠٤	ومما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد
٥٠٤	الباب السابع في ميراث الحمل
٥٠٥	الباب الثامن في المفقود والأسير والغرقى والحرقى
٥٠٦	الباب التاسع في ميراث الخنثى
٥٠٧	الباب العاشر في ذوي الأرحام

- ٥١٢ ..... الباب الحادي عشر في حساب الفرائض
- ٥١٤ ..... الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين
- ٥١٦ ..... الباب الثالث عشر في العول
- ٥١٨ ..... الباب الرابع عشر في الردّ وهو ضدّ العول
- ٥١٩ ..... الباب الخامس عشر في المناسقة
- ٥٢٣ ..... الباب السادس عشر في قسمة التركات
- ٥٢٤ ..... الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمتنع بها الغرضيون
- ٥٢٨ ..... الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات

تمت